شـــرح

العقيدة الطحاوية

للإمام الشيخ

حُجَّةُ الْإِسْلَامِ أَبُو جَعْفَرٍ الْوَرَّاقُ الطَّحَاوِيُّ -بِمِصْرَ-

- رحمه الله -

شرح فضيلة الشيخ

يوسف الساكت

- حفظه الله -

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

هذا الكتاب (**العقيدة الطحاوية**) فِي علم المُعتقدِ، وهو أشرف العلوم عَلَىٰ الإطلاق، إذْ شرفُ العلمِ بشرف المعلوم، وعلمُ المُعتقدِ يتعلَّقُ بأرفع المعلومات وأشرفها؛ فهو يتعلَّقُ بربوبية الله، وألوهيته، وأسمائه وصفاته، وسائر أركان الإيمان.

○ **والناس فِي أصول هذا العلم ومسائله من حيث الإجمال ضربان**:

✓ **الأول -أي: الضرب الأول-**: مُهتدون، وهم الَّذِينَ اعتمدوا فِي هذا العلم عَلَىٰ ما فِي القُرْآن والسُّنَّة وفق فهم سلف الأمة.

✓ **والضرب الثاني**: ضالّون، وهم الَّذِينَ لم يرفعوا بالقُرْآن والسُّنَّة رأسًا، وكان عُمدتهم فِي إثبات مسائل هذا العلمِ أصولًا أصَّلوها بعقولهم، سموه جهلًا وزورًا بـ: اليقينيات، وهي فِي الحقيقة جهليات مُهلكات.

وفي مثل هؤلاء قَالَ ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ فِي (**نونيته**):

تبًّـــا لهاتيـــك العقـــول فإنهـــا
والله قـــد مُســـخت عَـــلَىٰ الأبـــدان
تبًّـــا لمـــن أضـــحى يُقـــدمها عَـــلَىٰ
الآثـــار والأخبـــار و القُـــرْآن

فالهُدى إِذًا والتوفيق لازمٌ بمن التزم الوحيين، ومن التزم الوحيين فاز بالسعادتين:

○ السعادة الدنيوية.

○ والأخروية.

جعلني الله وإياكم ممن يقتفي الأثر ويؤيده بالنظر.

والآيات والأَحَادِيْث المُبيِّنة كون الهُدى في الوحي واتِّباع التشريع الإلهي كثيرةٌ جدًّا، ودلالتها عَلَىٰ هذا الغرض متنوعة، فمن آيات القُرْآن فِي ذلكم: قَوْلُه تَعَالَىٰ: ﴿قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٣٨﴾﴾ [البقرة: ٣٨].

وقَوْلُه تَعَالَىٰ: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾﴾ [طه: ١٢٣، ١٢٤].

ومن الأَحَادِيْث فِي بيان هذا: قَوْلُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**تركتم فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما إن تمسكتم بهما: كتاب الله وسُنتي، ولن يتفرقا حتىٰ يردا عليَّ الحوض**».

وقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ليأتين عَلَىٰ أمتي ما أتىٰ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيْل حذو النعل بالنعل، حتىٰ إن كان منهم من أتىٰ أُمه علانية؛ لكان فِي أمتي من يصنع ذلك، وإن بَنِي إِسْرَائِيْل تفرقت عَلَىٰ ثنتين وسبعين ملة، وتفترق أمتي عَلَىٰ ثلاثٍ وسبعين ملة، كلهم فِي النار إلا ملةً واحدة**»، قَالُوا: ومن هي يا رسول الله؟ قَالَ: «**ما أنا عليه اليوم وأصحابي**».

وهذا الحديث أحد الأدلة الدالة عَلَىٰ سلامة الصَّحَابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وضرورة اتِّباعهم للنجاة من الضلال، ومن هنا اعتنى أهلُ العلم أَيْضًا بما عليه الصَّحَابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي أمور الدين، فنقلوا أقوالهم، وحرصوا عليها، وحثوا عَلَىٰ التمسك بها.

ومن هنا ندم بعض أهل العلم عَلَىٰ عدم عنايته بكتابة آثار الصَّحَابَة والعناية بها، فروى ابن عبد البر بسنده عَنْ صالح بن كيسان قَالَ: "**اجتمعت أنا والزُهري، ونحن نطلب العلم، فقلنا: كتب السُّنَن؛ فكتبنا ما جاء عَنْ النَّبِيِّ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ".

ثُمَّ قَالَ الزُهري: "**نكتب ما جاء عَنْ أصحابه؛ فَإِنه سُنة**"، وقلت أنا: "**ليس بسُنة فلا نكتبه، وكتبه -أي الزُهري- ولم أكتب؛ فأنجح وضيعتُ**"، فندم صالح بن كيسان أنه لم يكتب.

فالهدى إِذًا بالتزام الوحيين وباتِّباع أصحاب النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهذا ما عليه العُلَمَاء الربانيون، فقد اقتفوا الصَّحَابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وبينوا الحق وردوا الباطل، ولا يزالون عَلَىٰ هذا المنهج القويم، مِصداقًا لقول النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لا تزالُ أمةٌ من أمتي ظاهرين عَلَىٰ الحق، لا يضرهم من خالفهم، حتىٰ يأتي أمر الله وهم ظاهرون عَلَىٰ الناس**».

فلا يزال فِي الأمة من هُوَ عَلَىٰ منهج الصَّحَابَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، عُلَمَاء مُصلحون، وقد تعددت سُبل نشرهم وبيانهم الحق وردهم الباطل، ومن ذلك: كتابتهم المُختصرات الَّتِي يسهل درسها وحفظها، وإن هذا المتن الَّذِي ندرسه مِن تِلكمُ المُختصرات، اللاتي ذُكرت فيها أصولٌ ومسائل مُهمات مُستمدات من الكتاب والسُّنَّة.

كتابٌ مُختصرٌ كتبه العلّامةُ: أبو جعفر، أحمد بن مُحَمَّد الأزدي الطحاوي، وكانت ولادته رَحِمَهُٱللَّهُ تَعَالَىٰ سَنة تسعٍ وثلاثين ومائتين، وقد توفي سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة.

وقد نشأ رَحِمَهُٱللَّهُ تَعَالَىٰ فِي بيت علم؛ فأبوه مُحَمَّد بن سلامة كان من أهل العلم، وخاله المُزني ناشرُ علم الشافعي وأفقه أصحابه.

فحفظ الطحاويُ القُرْآنَ وتفقه عَلَىٰ خاله المُزني، وهذا يَعْنِي أنه كان شافعي المذهب، ولكنه رَحِمَهُٱللَّهُ عندما بلغ العشرين من عمره تحول لمذهب أبي حنيفة، وقد نشر أهلُ العلم أسبابًا لتحوله.

واجتهاد الطحاوي فِي التحصيل تُنبِئ عنه منزلته العلمية، فمثله من قيل فِي صفته: إنه اجتهد بالتحصيل، يكون هذا من الإخبار معلوم.

وثناءُ العُلَمَاء عليه كثير؛ فقَالَ ابن عبد البر: "**كان من أعلم الناس بسير الكوفيين وأخبارهم وفقههم، مع مُشاركتهم فِي جميع مذاهب الفُقَهَاء**".

وقَالَ الذهبي: "**الإِمَامُ العلّامةُ الحافظ الكبير مُحدث الديار المصرية وفقيهها**" إِلَىٰ أن قَالَ: "**ومن نظر فِي تآليف هذا الإِمَام علم محله من العلم وسعة معارفه**".

وقَالَ ابن كثير: "**الفقيه الحنفي صاحب التصانيف المُفيدة والفوائد الغزيرة، وهو أحد الثقات الأثبات والحُفاظ الجهابذة**".

وله رَحِمَهُٱللَّهُ مؤلفاتٌ مشهورة منها: هذه (**العقيدةُ الطحاوية**)، الَّتِي بين فيها ما كان عليه السلف فِي المُعتقد، ونقل عَنْ الإِمَام أبي حنيفة وصاحبيه أبي يوسف الأنصاري، ومُحَمَّد بن الحسن الشيباني ما كانوا يعتقدون من أصول الدين، وهي عقيدةٌ مشهورةٌ، سيما عند الحنفية.

وبذلك نعتها ابن القيم فِي (اجتماع الجيوش الإِسْلَامية)، فَإِنه لما قرر علو الله تَعَالَىٰ من القُرْآن والسُّنَّة والآثار، أخذ يُبين اعتقاد الأئمة المتبوعين فِي علو الله، فنقل حِينَئِذٍ شيئًا يُفيد ذلك من (العقيدةُ الطحاوية)، الَّتِي بيَّن فيها صاحبها ما عليه أبو حنيفة وصاحباه فِي الاعتقاد.

فقَالَ ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "**وقد ذكر الطحاوي فِي اعتقاد أبي حنيفة وصاحبيه رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ ما يوافق هذا وأنهم أبرأ الناس من التعطيل والتجهم، فقَالَ فِي عقيدته المعروفة: وأنه تَعَالَىٰ مُحيطٌ بكل شيء وفوقه، وقد أعجز عَنْ الإحاطة خلقه**".

وقَالَ فِي موضعٍ آخر: "**قول أبي جعفرٍ الطحاوي إمام الحنفية فِي وقته فِي الحديث والفقه ومعرفة أقوال السلف قَالَ فِي بعض العقيدة الَّتِي له وهي معروفةٌ عَنْ الحنفية**".

وهذه العقيدة لاقت العناية بالشَّرح والشُّراح ضربان:

- منهم من اتّبع فِي شرحها نهج المُتكلمين.
- ومنهم من شرحها سالكًا طريق السلف الصالحين.

وأبرزُ شرحٍ لها عَلَىٰ هذا النحوِ: شرح ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، وهو شرحٌ نفيس اعتنى به أهل العلم، و(**العقيدةُ الطحاوية**) -كما بين أهل العلم- عقيدةٌ سُنيّة، إلا أن فيها ما لم يُوفَّق فيه المُصَنِّف لمذهب السلف، وقد بيَّن ذلك أهل العلم، وسنتطرق إليه أثناء الشرح بإذن الله تَعَالَىٰ.

بعد هذه المُقدمة الموجزة أشرع بإذن الله عَزَّوَجَلَّ فِي التعليق عَلَىٰ المتن.

❑ قَالَ المُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "**هَذَا ذِكْرُ بَيَانِ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، عَلَىٰ مَذْهَبِ فُقَهَاءِ الْمِلَّةِ: أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ بْنِ ثَابِتٍ الْكُوفِيِّ، وَأَبِي يُوسُفَ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْأَنْصَارِيِّ، وَأَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ؛ وَمَا يَعْتَقِدُونَ مِنْ أُصُولِ الدِّينِ، وَيَدِينُونَ بِهِ رَبَّ الْعَالَمِينَ**".

بيَّن المُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ فِي هذا القدر من كلامه: أن ما سيذكره هُوَ مُعتقد أَهْل السُّنَّة وَالجَمَاعَة، وأنَّ هذا ما كان عليه أبو حنيفة وصاحباه رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ أَجْمَعِين.

وقد ذكرنا قبل: أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ وُفِّق لبيان مُعتقد أَهْل السُّنَّة إلا فِي مسائل قليلة، بينها أهل العلم، وسيأتي التنبيه عليها.

❑ ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: **"نَقُولُ فِي تَوْحِيدِ اللهِ -مُعْتَقِدِينَ بِتَوْفِيقِ اللهِ-"**.

قول الْمُصَنِّف: **"نَقُولُ فِي تَوْحِيدِ اللهِ"** يُريد به التوحيد بأنواعه، وليس يُريد توحيدًا مُعيَّنًا، فقَوْلُه: **"نَقُولُ فِي تَوْحِيدِ اللهِ"** شاملٌ لأنواع التوحيد، بدليل أنه سيتطرقُ للتوحيد بأنواعه، ولو كان يُريد نوعًا مُعيَّنًا؛ لكان كلامه بعد قَوْلِه: **"نَقُولُ فِي تَوْحِيدِ اللهِ"**: فِي نوعٍ مُعين، ولكننا نجد أن كلامه بعد قَوْلِه: **"فِي تَوْحِيدِ اللهِ"** يتعلَّق بأنواع التوحيد؛ إِذًا هُوَ يُريد فِي قَوْلِه: **"فِي تَوْحِيدِ اللهِ"**: التوحيد بأنواعه.

✍ **وأُحب هنا أن أذكر أمورًا تتعلَّق بالتوحيد:**

▪ الأمر الأول: التوحيد لُغةً.

قبل بيان معناه لُغةً أذكر قاعدةً مُهمة، تُفيدنا فِي فهم معنى التوحيد لُغةً، والقاعدةُ هي: **"الزيادةُ فِي المبنىٰ تدل عَلَىٰ الزيادةُ فِي المعنىٰ"**، وهذه القاعدة-: **"الزيادةُ فِي المبنىٰ تدل عَلَىٰ الزيادةُ فِي المعنىٰ"**- ليست قاعدةً مُطردة؛ إِذْ الزيادةُ قد تكون لغرضٍ لفظيٍّ لا معنوي.

مثل: زيادة الإلحاق، فزيادة الإلحاق عند الصرفيين: زيادةٌ لفظية، ليست زيادةً معنوية، مثل: الزيادة فِي سيطر، فالياء فِي سيطر زائدة؛ لإلحاق الفعل سيطر بالفعل دحرجَ، إِذًا هذه زيادةٌ لفظيةٌ، ليست زيادةً معنوية.

والغالب: أن الزيادة فِي المبنى تُفيد زيادةً فِي المعنى، فمن ذلك مثلًا: عندما يَقُول القائل: ضربَ زيدٌ عمرًا، "ضربَ" ما الَّذِي يُفيده هذا الفعل؟ يُفيد أن الضرب وقع من زيدٍ فِي الزمن الماضي، عندما أضعُ زيادةً فِي ضَرْبَ، فأقول: ضَرَّبَ زيدٌ عمرًا، زدتُ راءً، فضَرَّبَ فيه راءان، وضَرْبَ فيه راءٌ واحدة، زدتُ راءً.

هذه زيادةٌ فِي المبنى تُفيد زيادةً فِي المعنى، ما المعنى الذي تُفيده هذه الزيادة؟ التكثير أي: أكثر زيدٌ من ضرب عمرو، فهذه إِذًا زيادةٌ فِي المبنى أفادت زيادةً فِي المعنى، إِذًا

القاعدة: "**الزيادةُ فِي المبنىٰ تفيد زيادةً فِي المعنىٰ**"، وقلتُ: هذه قاعدة ليست مُطردة، عندنا زيادةٌ لفظية، وعندنا زيادةٌ معنوية، والغالب: أن الزيادة معنوية، وضربتُ مِثْالًا للزيادة اللفظية، وضربتُ مِثْالًا للزيادة المعنوية.

لما كان الأمر كذلك؛ أخذ أهل العلم يبحثون فِي كل زيادة ماذا تُفيد؟ وهذا أمر مُهم -أيها الكرام المُكرمون، أمرٌ مُهمٌ- جدًّا: معرفةُ معاني صيغ الزيادة، فصيغة فَعَّل الَّتِي جاء عليها الفعلُ ضَرَّبَ يَقُولون لك: صيغة فَعَّل تُفيد التكثير، وصيغة فَعَّل تُفيد النسبة، وصيغة فَعَّل تُفيد الجمع... إِلَىٰ آخره.

فعندما يأتيك فعلٌ فيه زيادة؛ عليك أن تتأمل هذه الزيادة لأي معنى جاءت، وذلك بتأمل معاني صيغ الزيادة الَّتِي جاءت عليها الألفاظ الَّتِي تُريد أن تبحث فِي معانيها، فعندما يأتيك لفظ فيه زيادة؛ تنظر هذا اللفظ جاء عَلَىٰ أي صيغة، ثُمَّ تذهب إِلَىٰ صيغ معاني الزيادة، وتختار لهذا اللفظ المعنى المُناسب له، بالنظر فِي معاني صيغ الزيادة الَّتِي ذكرها أهل العلم.

الآن "**وَحَّدَ**" من صيغ الزيادة، جاء عَلَىٰ زِنة صيغةٍ من صيغ الزيادة، "**وَحَّدَ**" فيه حاءان عَلَىٰ زنة "**فَعَّلَ**"، فننظر صيغةُ "**فَعَّل**" تأتي لمعانٍ، ما المعنى المُناسب لـ "**وَحَّدَ**"؟

التوحيد مصدر وَحَّدَ، مثل ضَرَّبَ عَلَىٰ وزن فَعَّلَ، فعندنا فيه زيادة، وَحَّدَ لأي معنى وردت هذه الزيادة؟ أهل العلم وفْق ما وقفت عليه عَلَىٰ معنيين اثنين لـ "**وَحَّدَ**":

- بعضهم يَقُول: وَحَّدَ جعل الله واحدًا.
- وبعضهم يَقُول: وَحَّدَ نسب الله للوحدانية.

بعض طلاب العلم عندما يقرأ لعالمٍ يَقُول: وَحَّدَ جَعلَ الله واحدًا، يحفظ هذا ولكن لا يدري من أين جاء العالم بجَعلَ، وعندما يقرأ لعالم يَقُول: وَحَّدَ نسب الله للوحدانية، يحفظ هذا ولكن لا يدري من أين جاء العالم بِنسبَ، عندما تنظر فِي صيغ الزيادة تفهم هذا.

الآن أنت تفهم بإذن الله من أين جاءوا بجعل ومن أين جاءوا بنسب؛ لأن هذا الفعل قد زيد، والزيادة فِي المبنى لابد أن تدل عَلَىٰ زيادةٍ فِي المعنى، فنذهب إلى صيغ الزيادة، صيغ

"**فَعَّلَ**"؛ نجد أن أهل العلم يَقُولون: فَعَّلَ تأتي للجَعل، فتقول: أَمَّر عَلَىٰ زِنة فَعَّلَ، أَمَّره، أي: جعله أميرًا، ويقولون: صيغة فَعَّلَ تُفيد النسبة، فَسَّقه، أي: نسبة للفسق، صدَّقه أي: نسبه للصدق.

إذًا من معاني فَعَّلَ الجَعْل، ومن معاني فَعَّلَ نسبه، فلما جاء الفعلُ "**وَحَّدَ**" عَلَىٰ زِنة "**فَعَّلَ**"، من أهل العلم من قَالَ: هُوَ للجَعل فقَالَ: جعل الله واحدًا، ومنهم من قَالَ: هُوَ للنِسبة، أي: نسب اللهَ للوحدانية.

فهذان قولان لأهل العلم فِي "**وَحَّدَ**"، ومرادي من التفصيل السابق: فهْم كلام العُلَمَاء، وبيان قول من قَالَ: هُوَ جعل الله واحدًا، ومن أين جاء بـ "**جعل**"، وبيان قول من قَالَ: بأن وَحَّدَ الله نسبه للتوحيد، ومن أين جاء بـ النسبة.

وكلا القولين صحيح -واللهُ أعلم-، وأنا أميل لتفسير "**وَحَّدَ**" بـ نَسَب الله للتوحيد؛ لأنه أقربُ للفهم وأيسر، فتقول: وَحَّدتُ الله أي: نسبته للتوحيد، وأما جعلتُ اللهَ واحدًا، فهو قد يُشكِل، وقد استشكله بعض أهل العلم، وقال: اللهُ واحدٌ بغير جعلك.

وأجاب الَّذِي يُفسرونه بـ: جعل الله واحدًا، بأن مُرادهم جعلته واحدًا بعملي، وذكروا غير ذلك، فلما كان مُشكلًا عند البعض، ومُحتاجًا لتقدير؛ كان المعنى الأول أرجح -واللهُ أعلم- وأيسر، وهو: وَحَّدتُ الله، أي: نسبته للتوحيد -واللهُ أعلم-.

بعد أن تحدثنا حول التوحيد لُغةً، أذكر معنى التوحيد فِي الشرع، وأنواعه، وتعريف كل نوع بإيجاز:

التوحيد فِي الشرع: "**إفرادُ الله تَعَالَىٰ بما يختص به من الربوبية والألوهية والأسماء والصفات**":

وهو ثلاثة أنواع:

(١) النوع الأول: توحيد الربوبية، وتوحيد الربوبية هُوَ: "**إفرادُ الله عَزَّوَجَلَّ بأفعاله**"، فيُفرد الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ بالخَلق والرَّزق والتدبير، وغير ذلكم من أفعاله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، والأدلة عَلَىٰ هذا النوع كثيرة: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ

يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣١﴾ [يونس: ٣١].

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٥٤﴾﴾ [الأعراف: ٥٤]، والآياتُ فِي هذا كثيرة.

② النوع الثاني: توحيد الألوهية، وَهُوَ: "**إفرادُ الله** عَزَّوَجَلَّ **بأفعال المخلوقين**"، فلا صلاة إلا لله، ولا حج إلا لله، ولا دعاء إلا لله، وهكذا فِي سائر أنواع العبادة، وهذا التوحيد دلت عليه أَيْضًا أدلةٌ كثيرة:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٥﴾﴾ [الفاتحة: ٥]، أي: لا نعبدُ إلا أنت.

﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾﴾ [الأنعام: ١٦٢]، والأدلةُ أَيْضًا فِي هذا النوع كثيرة.

③ النوع الثالث: توحيد الأسماء والصفات، وَهُوَ: "**إفرادُ الله بما يختص به من الأسماء والصفات**"، المعنى: أنك تُثبت لله عَزَّوَجَلَّ أسماءه وصفاته إثباتًا بلا تمثيل، فتُثبت الأسماء والصفات، ولا تُمَثِّل الله بالمخلوقات، وتُنزه الله عَنْ مُماثلة المخلوقات تنزيهًا بلا تعطيل، وهذا التوحيد سنفصِّل فيه بإذن الله عَزَّوَجَلَّ عند الحديث حول مسائله فِي هذا الكتاب.

❑ بعد هذا أُعلِّق عَلَىٰ قول الْمُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ؛ إذ قَالَ: "**نَقُولُ فِي تَوْحِيدِ اللهِ -مُعْتَقِدِينَ بِتَوْفِيقِ اللهِ-: إِنَّ اللهَ وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ**".

فالْمُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ ابتدأ ببيان الْمُعتقد الصَّحِيْح فِي الإلهية، وهو: أن اللَّهَ وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ.

وهذا هُوَ معنى: "**لَا إِلَهَ إِلَّا الله**"، فـ"**لَا إِلَهَ**" نفيٌ لاستحقاق الإلهية عمَّن سوى الله، وهذا يوافق قَوْلُه: "**لَا شَرِيكَ لَهُ**"، و"**إِلَّا الله**" إثبات استحقاق الإلهية لله عَزَّوَجَلَّ، وهذا يوافق قَوْلُه: "**إن اللهَ واحدٌ**"، فالتوحيد لابد فيه من نفيٍ وإثبات، كما فِي كلمة التوحيد.

وتتعلق بهذه الكلمة مسائل:

➢ أولها: أنها أصل الدين، الَّذِي لا يقبلُ الله من الأولين والآخرين دينًا غيره، وبه أرسل اللهُ الرُّسل وأنزل الكُتب.

كما قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ ﴿٤٥﴾﴾ [الزخرف: ٤٥].

وَقَالَ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾ [الأنبياء: ٢٥].

وقد ذكر اللهُ عَزَّوَجَلَّ عن كُلٍّ من الرُسل أنه افتتح دعوته فِي أن قَالَ لقومه: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴿٥٩﴾﴾ [الأعراف: ٥٩].

فهذه الكلمةُ العظيمةُ أصل الدين، من أجلها أرسل اللهُ الرُّسل وأنزل الكتب، هذه المسألة الأولى الَّتِي تتعلَّق بهذه الكلمة.

➢ المسألة الثانية: كان المُشركون فِي عهده صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يؤمنون بتوحيد الربوبية من حيث الجُملة، فقد كانوا مُقرّين بأن الله وحده خلق السموات والأرض، كما قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥].

وَقَالَ: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [العنكبوت: ٦١].

فالمُشركون مُقرون من حيث الإجمال بتوحيد الربوبية، ولكنهم يتخذون شُفعاء، ويتقربون فِي عبادتهم إليه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، كما قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨].

فزيغهم وضلالهم كان فِي توحيد الإلهية، حيث جعلوا لله أندادًا وعبدوا مع الله غيره.

➢ المسألة الثالثة: إِذَا تقرر ما سبق، من كون الرُّسل بُعثت لتقرير توحيد الإلهية، وكون المُشركين مُقرّين بتوحيد الربوبية؛ ظهر لك خطأ المُتكلّمين، إذْ فسَّروا "**لا إِلَهَ إِلَّا الله**"

بـ: لا قادر عَلَىٰ الاختراع إلا الله، ففسروا كلمة التوحيد بالربوبية، وأطالوا فِي تقرير توحيدٍ لم يجحده المُشركون، وهو توحيد الربوبية، أطالوا الكلام فِي تقريره.

وهو واجب كما يَقُول شيخ الإِسْلَام، لشيخ الإسلام كلمة جميلة، يَقُول: "**وهذا التوحيد**" في توحيد الربوبية "**هُوَ من التوحيد الواجب، لكن لا يحصل به الواجب**"؛ فيجب عَلَىٰ المرء أن يؤمن بتوحيد الربوبية، فُيفرد الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بالخَلق والرَّزق والإيجاد وغير ذلك.

فهذا واجب، ولكن لا يتمُ الواجب به، بل الواجب يكمُلُ بتوحيد الإلهية مع توحيد الربوبية، فقَالَ شيخ الإِسْلَام فِي (الاقتضاء): "**وهذا التوحيد**" يَعْنِي: توحيد الربوبية "**هُوَ من التوحيد الواجب، لكن لا يحصل به الواجب**".

فأخطأ المُتكلمون، ففسروا كلمة الإخلاص بتوحيد الربوبية، وشيخُ الإِسْلَام ناقشهم فِي مواضع، منها: قَوْلُه: "**ومن أهل الكلام من أطال نظره فِي تقرير هذا التوحيد**"، إِلَىٰ أن قَالَ: "**ويظنُ أنه بذلك قرَّر الوحدانية، وأثبت أنه لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، وأن الإلهية هي القُدرة عَلَىٰ الاختراع، فإذا ثبت أنه لا يقدر علىٰ الاختراع إلا الله، وأنه لا شريك له في الخلق؛ كان هذا معنىٰ قولنا: لا إِلَهَ إِلَّا الله**".

يَقُول شيخ الإِسْلَام: "**ولم يعلم أن مُشركي العرب كانوا مُقرين لهذا التوحيد**"، كما قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥].

إذًا هذا الأمرُ الثالث الَّذِي يتعلق بهذه الكلمة، وهو: أن المُتكلمين أخطأوا فِي تفسيرها، ففسروا الإلهية بالربوبية، ويكفي فِي بيان بُطلان تفسيرهم: أَنَّ هذا التفسير لو كان حقًّا؛ لما رد المُشركون هذه الكلمة، ولكنهم ردوا هذه الكلمة ولم يقبلوها.

➤ المسألة الرابعة: إذَا تقرَّر لك ما سبق، وأن هذا التوحيد هُوَ الَّذِي بُعثت لأجله الرُّسل وأُنزلت الكُتب؛ فهذا يُفيدك صحة ما عليه أَهْل السُّنَّة وَالجَمَاعَة، من كون الإقرار بالتوحيدِ أول واجبٍ عَلَىٰ العبيد، فأول واجبٍ عَلَىٰ العبيد: الإقرارُ بالشهادة والتوحيد.

ومما يُفيد ذلك: قَوْلُه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمُعاذ: «**إنك تأتي قومًا من أهل الكتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة: أن لَا إِلَهَ إِلَّا الله**»، فأول ما يدعو إليه مُعاذ: شهادة أن لَا إِلَهَ إِلَّا الله، بأمرٍ من النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فدل عَلَىٰ أن الإقرار بالتوحيد أول واجب.

وقد أفاد شارح (**الطحاوية**) إجماع السلف عَلَىٰ هذا، ولعلماء السُّنَّة فِي تقرير هذا كلامٌ كثير، من ذلك: قول شيخ الإِسْلَام رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ فِي كتاب (**الاستقامة**): " **فَإِن أول مَا أوجبه الله علىٰ لِسَان رَسُوله هُوَ الإقرارُ بِالشَّهَادَتَيْنِ**"، كَمَا قَالَ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمعَاذ بن جبل لما بَعثه إِلَىٰ الْيمن: «**إِنَّك تقدم علىٰ قوم أهل كتاب، فَلْيَكُن أول مَا تدعوهم إِلَيْهِ: شَهَادَة أَلا إِلَه إِلَّا الله، وَأَن مُحَمَّدًا رَسُول الله**»، أَخْرجَاهُ فِي (**الصَّحِيحَيْنِ**).

"**وكذلك قَالَ المشايخ المُعتَمدون، مثل الشَّيْخ عبد الْقَادِر وَغيره**"، وقول الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: "**وَكَذَلِكَ قَالَ الْمَشَايِخ المُعتمدون**"، يُريد بالمشايخ مشايخ الطريقة، وهم الأئمة الَّذِينَ يعتمد أهل التصوف كلامهم.

فهذا النقل الَّذِي ذكره هُوَ من كتاب (**الاستقامة**)، وكتاب (**الاستقامة**) ناقش فيه شيخ الإِسْلَام مواضع من (**الرسالة القُشيرية**) لأبي القاسم القُشيري، وهو من مُتكلمة الصوفية.

فكان شيخُ الإِسْلَام فِي هذه الرسالة يعتني ببيان ما عليه مشايخ الطريقة -عَلَىٰ حد تعبيره-، ويُبيّن أن مُتقدمي المشايخ، كالجُنيد وغيره كانوا عَلَىٰ المُعتقد الصَّحِيْح، وممن يذموا علم الكلام؛و إنما ولج فِي الكلام المُتأخرون من شيوخ القوم.

ومن هذا: ما بينه فِي النقل السالف من كونهم يَقُولون: "**بأن أول واجبٍ: الإقرارُ بالشهادتين**"، فكتاب (**الاستقامة**) كتابٌ نافع جدًّا لمن أراد معرفة مُعتقد من ينعتهم شيخ الإِسْلَام بـ"**مشايخ الطريقة**"، وبيان كون علم الكلام سلكه المُتأخرون منهم، وبيان بعض أسباب ذلك، وهذا استطراد سببه قَوْل الشيخ فِي النقل السالف: "**وكذلك قَالَ المشايخ المُعتَمدون**".

❑ ثُمَّ قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ: "**وَلَا شَيْءَ مِثْلُهُ**".

هكذا تُلْفَظ: "**وَلَا شَيْءَ مِثْلُهُ**"، وفيها مسألةٌ نحوية لابد أن يُنبَّه عليها، وهي: أن "**لا**" هنا نافية للجنس، و"**شَيْءَ**" اسمُ لا و"**مِثْلُهُ**" خبرُ لا، كيف جعلنا "**مِثْلَهُ**" خبر بالرغم من كون مِثْل مُضافةً للضمير، والاسمُ النكرة إن أُضيف إِلَىٰ الضمير عُرِّف، وخبرُ لا النافية للجنس لابد أن يكون نكرة؟ فكيف قلنا: إِن لا نافية للجنس وخبرها مُضاف لمعرفة؟

الجواب عَنْ هذا: أن يُقال: إِن كلمة "**مِثْل وغير**" من الكلمات الموغِلة فِي التنكير، فلا تتعرَّفُ بالإضافة؛ وحينها فإن كلمة "**مِثْل**" نكرة وإن كانت مُضافة لضمير، وعليه فلا يُشكل، وحينها يكون المُبتدأُ والخبر كلاهما نكرة.

"وَلَا شَيْءَ مِثْلُهُ"، تحت هذا القول مسائل:

الأولى: اتفق أَهْل السُّنَّة عَلَىٰ أن الله تَعَالَىٰ لا يُماثله شيءٌ فِي أسمائه وصفاته وأفعاله، وهذا أصلٌ من أصول أَهْل السُّنَّة تتابعوا عَلَىٰ ذكره.

المسألة الثانية: قَوْلُه: "**وَلَا شَيْءَ مِثْلُهُ**"، مُنتزعٌ من قَوْلِه تَعَالَىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، والآيةُ تُفيد نفي المثيل عَنْ رب العالمين سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وفي الآيةِ إشكالٌ يحتاج جواب، والإشكال هُوَ: قَالَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ۝١١﴾ [الشورى: ١١]، والكافُ -كما هُوَ معلوم- تُفيد التشبيه، وحينها يكون التقدير هكذا: "**لَيْسَ يُشبه مِثْلَهُ شَيْءٌ**"؛ لأن الكاف تُفيد التشبيه، فنضع محل الكافِ يُشبه: "**لَيْسَ يُشبه مِثْلَهُ شَيْءٌ**"، هذا تقديرُ الآية إِذَا قلنا: إِنَّ الكاف عَلَىٰ بابها تُفيد التشبيه.

وإذا كان التقديرُ هكذا: "**لَيْسَ يُشبه مِثْلَهُ شَيْءٌ**" وُجِد الإشكال؛ إذ معنى الآية حينها: أن لله مِثْلَ، وأن مِثْلَ اللهِ لا يُشبههُ شيء، وإثبات المِثْلِ لله كفرٌ، فما الجواب؟ أهل العلم أجابوا عَنْ هذا الإشكال بأجوبة، أذكر بعضها:

منهم من قَالَ: الكاف صلة، أي: حرفٌ زائد، وعندما يقولون: زائد لا يُريدون أن الحرفَ لم يؤتَ به ليُفيد غرضًا ما، ولكن يُريدون أنه لا يُفيد معناه الأصلي، إِذْ هذه الحروف تُفيد معاني، فَإِن قيل: إِنَّ الحرف زائدٌ؛ يُريدون أنه لا يُفيد المعنى الَّذِي اعتدنا أن نستعمله فيه، وحينها يكون الحرفُ للتوكيد.

فمن هنا؛ هناك عبارة للشيخ ابن عُثيمين يَقُول فِي الحروف الَّتِي جيء بها ولا تُفيد معناها المُعتاد يَقُول في التشبيه: "**زائدٌ زائد**"، أي: زائد لا يُفيد معناه، وهو زائدٌ للتوكيد، وحينها تكون الكافُ لا تُفيد التشبيه، فيكون تقديرُ الآية هكذا: "**لَيْسَ مِثْلُهُ شَيْئًا**"، والكاف تكون للتوكيد، أي: توكيد نفي المِثْل عَنْ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

الجواب الثاني: أن المِثْل بمعنى الصفة كما فِي قَوْلِه تَعَالَىٰ: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ۝٣٥﴾ [الرعد: ٣٥]، أي: صفة الجنة، وحينها يكون التقدير هكذا: "**ليس يُشبه صفتَهُ شيء**"، أن المثل بمعنى الصفة، فالكاف حينها تكون عَلَىٰ بابها تُفيد التشبيه، فيكون التقدير: "**ليس يُشبه صفتَهُ شيء**"، وهذا واضح.

الجواب الثالث: قَالُوا: إن المِثْل تأتي لُغة بمعنى الذات، فالكافُ عَلَىٰ بابها تُفيد التشبيه، وليست حرفًا زائدًا، ولكن المِثْل بمعنى الذات، فيكون المعنى: "**ليس يُشبه ذاتَهُ شيءٌ**".

وهذا ما اختاره الشنقيطيُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ فِي **(أضواء البيان)**، فقَالَ: "**والمُرادُ بالِمثْلِ الذَّاتُ كقول العربِ: مِثْلُك لا يفعل هذا**"، أي: أنت لا يَنبغي لك أن تفعل هذا، فالمعنى: ليس كالله شيء، يُريد أن الكاف عَلَىٰ بابها، وأن المِثْلَ بمعنى الذات، فالعرب تستعمل مِثْل وتُريد الذات، حينها يكون تقدير الآية: "**ليس يُشبه ذاتَهُ شيء**".

وجاء بدليلٍ من القُرْآن، أي: جاء بآيةٍ فيها استعمالُ المِثْل بمعنى الذات؛ قَالَ: ونظيره من إطلاق المِثْلِ وإرادة الذات: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى مِثْلِهِ﴾ [الأحقاف: ١٠]، أي: عَلَىٰ نفس القُرْآن.

هذا بعض ما ذكر أهل العلم فِي الإجابة عَنْ هذا السؤال.

المسألة الثالثة: لفظ التمثيل من الألفاظ المُجملة، كما بين شارحُ **(الطحاوية)** وغيره.

وهذا الإجمال ليس باعتبار اللفظ من حيث هُوَ، ولكن باعتبار المعاني الحادثة لهذا اللفظ، وهذه قاعدةٌ فِي الألفاظ المُجملة، تُستفاد من كلام شيخ الإِسْلَام فِي بعض المسائل، فثَمَّ ألفاظ لم تكمن مُجملةً من حيث هي، فمن حيث هي لا إجمال فيها، ثُمَّ أُحدثت لها معانٍ باطلة، فصارت مُجملةً باعتبار المعاني الحادثة، وإن لم تكن مُجملةً ابتداءً.

وحِينَئِذٍ يَقُول شيخ الإِسْلَام: "**لابد أن تُعرف معاني اللفظ، ويُعطىٰ كل ذي حقٍّ حقه**"، يُعرف ما ورد به الكتابُ والسُّنَّة من ذلك ومعناه، ويُعرف ما أحدثه المُحدثون فِي هذا اللفظ ومعناه، يَعْنِي: إِذَا كان اللفظُ من حيث هُوَ لا إجمال فيه، ثُمَّ صار مُجملًا باعتبار المعاني الحادثة، فلابد أن تنظر فِي المعاني، فتعرف المعنى الحق وترد المعاني الباطلة.

ومن هنا علل شيخُ الإِسْلَام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ لفظ التوسل لفظًا مُجملًا باعتبار المعنى الحادث له، لفظ التوسل فِي عُرف الصَّحَابَة لم يكن مُجملًا، فيستعملون لفظ التوسل فِي سؤال النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الدعاء، وفي سؤال النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الشفاعة.

ثُمَّ أُحدث للتوسلِ بعدُ معانٍ، فصار لفظ التوسل مُجملًا، وإن لم يكن لفظ التوسل من حيث هُوَ مُجمل، وحينها لابد أن تعرف المعنى الصَّحِيْح للفظ التوسل فتُثبته، وتعرف المعنى الباطل فترده، والمعنى الباطل هُوَ سؤال الله عَزَّوَجَلَّ بذات النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والإقسامُ عَلَىٰ الله عَزَّوَجَلَّ بالنَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فهذا مثال من الأمثلة الَّتِي منها نستخلص هذه القاعدة من كلام شيخ الإِسْلَام، والقاعدةُ هي: "**أن اللفظ قد يكون من حيث هُوَ لا إجمال فيه، ثُمَّ يعودُ ويُصبح مُجملًا باعتبار المعاني الحادثة**".

واللفظ الَّذِي بين أيدينا فهُوَ لفظ التمثيل من هذا الباب، فالتمثيل -كما بيَّنَّا- معناه الَّذِي ورد نفيه فِي القُرْآن: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى: ١١]، "**لَيۡسَ يُشبه ذاتَهُ** سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ **شَيۡءٞ**"، أي: لا نجعلُ خصائص صفات المخلوقين كخصائص صفات الخالق، والعكس؛ فهذا معناه صحيح.

ثُمَّ أُحدث للتمثيل معاني باطلة، وحينها صار لفظ التمثيل مُجملًا بعد أن لم يكُ مُجملًا، وعندها لابد أن نعرف المعنى الصحيح فنُثبته، ونعرف المعاني المُحدثة فنردها، هذه المسألة الثالثة.

المسألة الرابعة: فِي بيان معنى التمثيل الصحيح وبعض المعاني الحادثة للتمثيل، التمثيل الَّذِي نفاه القُرْآن هُوَ ما ذكرته قبل: "**أن تُجعل لصفات المخلوق خصائص صفات**

الخالق؛ أو تُجعل للخالق خصائص صفات المخلوق"، فمن جعل للمخلوق خصائص صفات الخالق؛ فقد شبه المخلوق بالخالق، كأن يجعل للمخلوق علمًا كعلم الله، أو قُدرةً كقُدرته، فتقول فِي مخلوقٍ من المخلوقات: هُوَ بكل شيءٍ عليم، وهو عَلَىٰ كل شيءٍ قدير.

فجعل لخصائص صفات المخلوق خصائص صفات الخالق؛ فوقع فِي التشبيه، أو أن يجعل للخالق خصائص صفات المخلوق، فيقول: يده كيدي وسمعه كسمعي -وَالعِيَاذُ بِالله-؛ إِذًا إما أن يكون التشبيهُ تشبيه المخلوق بالخالق، أو تشبيهًا للخالق بالمخلوق، بأن تُجعل خصائص صفات الخالق للمخلوق، أو تُجعل صفات خصائص صفات المخلوق للخالق.

هذا المعنى الصحيح للمثل المنفي فِي القُرْآن، ثم أُحدثت معانٍ باطلة للمثل المنفي، منها:

أن الجهمية عدّوا إثبات الصفات تشبيهًا، وكذا إثبات الأسماء.

والمُعتزلةُ عدّوا إثبات الصفات تشبيهًا، ولم يروا إثبات الأسماء تشبيهًا.

والأشاعرة يرون إثبات الصفات تشبيهًا إلا الصفات التي يُثبتونها، وهي: "**القُدرة والعلمُ والإرادةُ والحياة والسمع والبصر والكلام**".

فيرون أن إثبات الصفات تشبيه، إلا هذه الصفات الَّتِي يُثبتونها، وهذه المعاني معانٍ باطلة للتشبيه، والحق: أن إثبات الصفات ليس تشبيهًا، وإنما -كما بيَّنَّا- التشبيه أن تُجعل خصائص صفات الخالق للمخلوق، أو خصائص صفات المخلوق للخالق.

ومما يُبين هذا -أي: مما يُبين أن إثبات الصفات لا يُعد تشبيهًا هُوَ- ما نجده فِي القُرْآن والسُّنَّة من أسماء وأوصاف كثيرة جدًّا للرب سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ، فلو كان إثباتُ الصفات تشبيهًا لما سمَّى ووصف الله نفسه، ولمـَاَّ سماه ووصفه رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ.

إِذًا بيَّنَّا المعنى الصَّحِيْح للتشبيه وبعض المعاني الحادثة.

شيخ الإِسْلَام رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي (**التدمرية**) عند مُناقشته الأشاعرةَ والمُعتزلةَ والجهمية ذكر قاعدة فِي هؤلاء الَّذِين ينفون الصفات أو بعضها.

فقَالَ: "**فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ النُّفاة لِمَا أَخْبَرَ بِهِ الرَّسُولُ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **مِنْ الصِّفَاتِ لَا يَنْفِي شَيْئًا فِرَارًا مِمَّا هُوَ مَحْذُورٌ؛ إِلَّا وَقَدْ أَثْبَتَ مَا يَلْزَمُهُ فِيهِ نَظِيرُ مَا فَرَّ مِنْهُ**"، وهذه نافعة فِي مُناقشة القوم، فكل من ينفي الأسماء والصفات، أو الصفات، أو بعض الصفات ينفي فرارًا من التشبيه، ثُمَّ تجده مُلزمًا فيما أثبت بنظير ما منه فر؛ فنفى.

فالأشعري مثْلًا ينفي عَنْ الله صفات الفعل، فلا يُثبت الغضبَ، والمَحبةَ، وغير ذلك، بدعوى أنه يُفيد التشبيه، فتقول له: يلزمك فيما أثبت نظير ما من أجله نفيت، فأنت تُثبت القُدرةَ والإرادةَ والعلمَ والحياةَ والسمعَ والبصر والكلام؛ فقد شبهت!

فَإِن قَالَ: لا، لأنه بزعمه إنما أثبت بصرًا يليق بالله، وكذا فِي سائر ما يُثبت، يَقُول: أثبته عَلَىٰ وجهٍ لائقٍ بالله، لا تشبيه فيه، فيقال له: فأثبت حِينَئِذٍ الصفات الفعلية عَلَىٰ وجهٍ لائقٍ بالله لا تشبيه فيه، فالقول فِي بعض الصفات كالقول فِي البعض الآخر.

وهذه قاعدة أَيْضًا ذكرها شيخ الإِسْلَام رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ فِي **(التدمرية)** وهي نافعة فِي مُناقشة الأشاعرة: "**الْقَوْلُ فِي بَعْضِ الصِّفَاتِ كَالْقَوْلِ فِي الْبَعْضِ الْآخَرِ**"، فَإِن أثبت وزعمت أن لا تشبيه فِي المُثبت؛ فعليك أن تُثبت ما نفيته؛ لأن الباب واحد، أو تنفي الجميع، أما أن تُثبت بعض الصفات وتنفي بعض الصفات؛ فهذا اضطرابٌ وتناقض.

إِذًا نُلاحظ الآن الأشاعرة فروا من شيءٍ فلزمهم فيما فروا إليه، فلزمهم فيما أثبتوه نظيرُ ما منه فروا، وهذا أَيْضًا يُقال فِي المُعتزلة، ويُقال فِي الجهمية، فشيخ الإِسْلَام قَالَ فِي المُعتزلة: "**لَا فَرْقَ بَيْنَ إِثْبَاتِ الْأَسْمَاءِ وَإِثْبَاتِ الصِّفَاتِ، فَإِنَّك إِنْ قُلْت: إِثْبَاتُ الْحَيَاةِ وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ يَقْتَضِي تَشْبِيهًا أَوْ تَجْسِيمًا لِأَنَّا لَا نَجِدُ فِي الشَّاهِدِ مُتَّصِفًا بِالصِّفَاتِ إلَّا مَا هُوَ جِسْمٌ؛ قِيلَ لَك: وَلَا تَجِدُ فِي الشَّاهِدِ مَا هُوَ مُسَمًّىٰ حَيٌّ عَلِيمٌ قَدِيرٌ إلَّا فَهُوَ جِسْمٌ؛ فَإِنْ نَفَيْت مَا نَفَيْت لِكَوْنِك لَمْ تَجِدْهُ فِي الشَّاهِدِ إلَّا لِلْجِسْمِ؛ فَانْفِ الْأَسْمَاءَ**".

فشيخ الإِسْلَام يَقُولُ للمُعتزلي: إِن كنت تنف الصفات لكونها تقتضي التشبيه؛ إِذْ لا يوجد فِي الخارج موصوفٌ بها إِلَّا وَهُوَ جِسْم، وإثبات الجسمية يلزم منه التشبيه، فكذلك الأسماء إثباتها يقتضي التشبيه؛ إِذْ لا تطلق فِي الخارج إِلَّا عَلَىٰ مَا هُوَ جِسْم، وحينها إما أن

ينفي المُعتزلي الأسماء والصفات مُضطربًا فِي باطله، وإما أن يُثبت الجميع عملًا بالحق، وإما أن يبقى مُتناقضًا.

وإذا كان المُخاطب جهميًّا ينفي الأسماء والصفات، ويَقُول: لا أقول: هُوَ موجودٌ ولا حيٌ ولا عليمٌ ولا قدير، بدعوى أن ذلك يستلزم التشبيه بالموجود، فيقال له: أنت فررت من تشبيهه بالموجدات، وشبهته بالمعدومات! إذْ العدم هُوَ الَّذِي لا وصف له ولا اسم، والتشبيه بالمعدوم أنقص من التشبيه بالموجود، ففررت من شيءٍ ووقعت فِي شيءٍ أشر منه.

إذًا نُلاحظ هذه الفرق كلها فرت من التشبيه ووقعت فِي شيءٍ يلزمها فيه التشبيه، أو ما هُوَ أشد، مثل: الجهمية، فيلزمهم التشبيه بالمعدومات، والتشبيه بالمعدومات أشدُّ من التشبيه بالموجودات.

وهذا مِنا عَلَىٰ سبيل التنزل معهم والتسليم لهم؛ لأن الإثبات يُفيد التشبيه، فنقول لهم: أنت فررتم إِلَىٰ شيء، ويلزمكم فيما فررتم إليه ما يلزمكم فيما فررتم منه، وإلا فالحق: أن إثبات الصفات لا تشبيه فيه؛ إذْ المُثبت للصفات لا يجعلُ حقيقة صفات الله تَعَالَىٰ كحقيقة صفات المخلوقين، وإنما يُثبت الصفات مع قطع الشبه بالمخلوقات.

وهذا يتبين لك بوضوح فِي ضبط قاعدة نص عليها شيخُ الإِسْلَام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ فِي (التدمرية)، حيث قَالَ: "**وَكُلُّ مَا تُثْبِتُهُ مِنْ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَدُلَّ عَلَىٰ قَدْرٍ مُشترِكٍ تَتَوَاطَأُ فِيهِ الْمُسَمَّيَاتُ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمَا فُهِمَ الْخِطَابُ، وَلَكِنْ نَعْلَمُ أَنَّ مَا اخْتَصَّ اللهُ بِهِ وَامْتَازَ عَنْ خَلْقِهِ: أَعْظَمُ مِمَّا يَخْطِرُ بِالْبَالِ أَوْ يَدُورُ فِي الْخَيَالِ**".

إذًا الصفة المُعينة إنما يحصل الاشتراك فيها بين من تُنسب إليهم فِي المعنى الكُلي، هذا ما يُريده شيخ الإِسْلَام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، الصفة المُعينة إنما يحصل الاشتراك فيها بين من تُنسب إليهم فِي المعنى الكُلي، الَّذِي توجد فِي الأذهان، وهو القدر المُشترك، الَّذِي لولا حصول الاشتراك فيه؛ لما فُهمت الصفة.

فهذا المعنى الكُلي للصفة المُعينة يحصل به الاشتراكُ بين المُتصفين بالصفة، ولكن وجود هذا المعنى الكُلي ذهني وليس خارجيًّا؛ وإنما يكون وجوده خارجيًّا عند إضافة

الصفة المُعينة للموصوف المُعين، وحينها تكون الصفةُ فِي كل موصوفٍ بحسبه، وتكون مُختصةً بما يُناسبه من خصائص.

فالصفة المُعينة قبل الإضافة للموصوف المُعين يكون فيها اشتراك بين المُتصفين فيها، وبعد إضافتها ينتفي الاشتراك، فالقوة مثْلًا يتصف بها الملائكةُ والبشرُ والدوابُ والجِن، وعندما يُقال: قوة؛ ينقدح فِي الذهن معنى كُلي، وهو أنها صفةٌ يتمكن الفاعل بها من الفعل بلا ضرر.

وهذا المعنى الكُلي يحصل الاشتراك فيه بين كل مُتصفٍ بالقوة، ولكن بعد إضافة هذا المعنى للمَلَك المُعين، ولزيدٍ من الناس، ولدابةٍ ما، ولجنيٍّ ما؛ فَإِن القوة حِينَئِذٍ تُناسب المُتصف بها، يختص بما يليق به، وينقطعُ حِينَئِذٍ الاشتراك.

فتكون قوة المَلَك المُعين لائقةً به، وقوةُ زيدٍ لائقةً به، وليس بين قوة زيدٍ والمَلَك تماثل، وهكذا قُل فِي الباقي، فبعد إضافة كل وصفٍ لمن اتصف به؛ لا تبقى مُشاركة، وهذا يكونُ بين المخلوق والمخلوق، وهو أَيْضًا بين الخالق والمخلوق.

فلا تلازم بين إثبات الصفات والتمثيل؛ إِذْ الصفةُ فِي كل موصوف بحسبه، فصفةُ الكامل من كل وجه كاملةٌ من كل وجه، وصفة الناقص ناقصة، صفة الخالق غير مخلوقة وصفة الحادث مُحدثة.

المسألة الخامسة: الصفات المنفيةُ فِي القُرْآن والسُّنَّة لنا معها التعامل التالي:

✔ أولًا: ننفي ما نفاه اللهُ عَزَّوَجَلَّ عَنْ نفسه.

✔ ثانيًا: نُثبت كمال ضد الوصف المنفي.

فمثْلًا: فِي قَوْلِه تَعَالَىٰ: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ننفي السِّنَة وننفي النوم، ثُمَّ نُثبتُ كمال ضد ما نفى اللهُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، وكمال ضد ما نفى اللهُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ فِي قَوْلِه تَعَالَىٰ: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]: إثباتُ كمال حياته وقيوميته سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

فِي قَوْلِه تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ ۝٤٦﴾ [فصلت: ٤٦]، ننفي الظُّلم عَنْ الله عَزَّوَجَلَّ، ونُثبت كمال ضد الوصف المنفي، وكمالُ ضد الظُّلم هُوَ كمالُ العدل، فننفي الظُّلم ونُثبتُ كمال ضِده، فنُثبت العدل الكاملَ لله عَزَّوَجَلَّ.

وهكذا فِي قَوْلِه تَعَالَىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، فَإِننا ننفي المثيل، ونُثبت كمال ضد ما نفاه اللهُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، وهذا يَعْنِي أننا نُثبت الأوصاف الحسنةَ والكمال المُطلق لله عَزَّوَجَلَّ، فلكماله المُطلق ولاتصافه بالصفات الحسنة لا مثيل له سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

فكل نفيٍ فِي القُرْآن والسُّنَّة فَإنه ليس نفيًا مُطلقًا، ولكن نفيٌ لكمال الضد، ولم يكن النفيُ محضًا؛ لأن النفي المحض -كما يَقُول شيخ الإِسْلَام- "**عدمٌ محض**"، والعدم المحض ليس بشيء، وما كان ليس بشيء، فهو -كما قيل- ليس بشيء، فضلًا عَنْ أن يكون مدحًا أو كمالًا.

فالنفيُ الواردُ فِي القُرْآن والسُّنَّة لا نجعله نفيًا محضًا؛ لأن النفي المحض لا مدح فيه، ثُمَّ أهل العلم يقولون: والنفيُ المحض قد يكون لعدم القُدرة، أو لعدم قابلية المحل، وحينها لا يكونُ النفي مدحًا، كما فِي قول الشاعر، وأهل العلم دائمًا يمثلون فيه:

قُبَيِّلَـــــــــةٌ لاَ يَغْـــــــــدِرُونَ بِذِمَّـــــــةٍ
وَلاَ يَظْلِمُـــــونَ النَّـــــاسَ حَبَّـــــةَ خَـــــرْدَلِ

فهنا نفى عنهم الغدر ونفى عنهم الظُلم لا مدحًا لهم، بدليل أنهم صغرهم فقَالَ: "**قُبَيِّلَة**" والأصل فِي التصغير التحقير، ولكن لعدم قُدرتهم عَلَىٰ الظلم، فبلغ بهم الضعف بحيث لا يستطيعون أن يظلموا، فهذا نفيٌ، وليس المُراد منه المدح، بل نفيٌ لعدم القُدرة عَلَىٰ المنفي.

وقد يكونُ النفي لعدم قابلية المحل، ودائمًا أَيْضًا يقولون: جِدارٌ لا يظلم، فالجِدار عندما تقول: جِدارٌ لا يظلم؛ لست تمدحه، وإنما تُبين حاله، وأنه لا يظلم؛ لأنه غيرُ قابلٍ للظُّلم أصلًا.

إذًا لمَّا كان النفيُ عدمًا محضًا لا يُفيد مدحًا، وقد يكونُ لعدم قابلية المحل، وقد يكون لعدم القُدرة، لما كان النفيُ بهذه الصورة؛ لم يكن النفيُ المُجرد مدحًا، بل لابد أن يُثبت كمالُ ضد الوصف المنفي حتى يكون النفيُ مدحًا، من هنا؛ جرى أهلُ العلمِ عَلَىٰ هذه القاعدة فِي المنفي عَنْ الله عَزَّوَجَلَّ فِي الكتاب والسُّنَّة.

ثُمَّ من المُهم أن تعلم: أن النفي الوارد فِي القُرْآن والسُّنَّة نفيٌ مُجملٌ فِي الغالب، والإثبات الوارد إثباتٌ مُفصلٌ فِي الغالب، وقد يأتي النفيُ مُفصلًا، كما أن الإثبات قد يأتي مُجملًا؛ إذًا النفيُ الواردُ فِي القُرْآن والسُّنَّة، النفيُ المُتعلِّقُ بصفات الله عَزَّوَجَلَّ الواردُ بِالقُرْآن والسُّنَّة نفيٌ مُجمل.

وقد يرد النفيُ المُفصل نادرًا، والإثبات الواردُ فِي القُرْآن والسُّنَّة إثباتٌ مُفصل، ويأتي الإثباتُ المُجملُ قليلًا، لِمَ هذا؟ لأن الكمال فِي النفي أن يكون مُجملًا، والكمال فِي الإثبات أو يكون مُفصلًا.

لاحظ: فِي الإثبات المُفصل: يَقُول الله عَزَّوَجَلَّ:

﴿وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ۝٢﴾ [التحريم: ٢].

﴿وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ ۝٥٤﴾ [الروم: ٥٤].

﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشورى: ١١].

﴿وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ۝٤﴾ [إبراهيم: ٤].

﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ۝١٠٧﴾ [يونس: ١٠٧].

﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ۝١٤ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ۝١٥ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ۝١٦﴾ [البروج: ١٤ - ١٦].

هذا كله إثباتٌ مُفصل، والإثباتُ المُفصل كثير؛ لأن المدحَ فِي الإثبات يكون بالتفصيل.

ومن الإثبات المُجمل: قَوْلُه تَعَالَىٰ:

﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ﴾ [الروم: ٢٧] فهذا إثباتٌ مُجمل.

والنفي فِي الغالب يكون مُجملًا: ﴿فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾ [مريم: ٦٥]، أي: لا سمي له، فهذا نفيٌ مُجمل.

﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص: ٣، ٤]، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴿٤﴾﴾ هذا نفيٌ مُجمل.

فالنفي الوارد فِي القُرْآن والسُّنَّة غَالِبًا يكون مُجملًا، وقد يرد النفيُ مُفصلًا، كما فِي قَوْلِه تَعَالَىٰ: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾﴾ [الإخلاص: ٣]، و ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

إذًا هذه قاعدة تُضبط: "**أنَّ الإثبات لما كان التفصيل فيه أكمل؛ كان الإثباتُ فِي القُرْآن والسُّنَّة فِي الغالب مُفصلًا، والإثباتُ المُجمل قليل، والنفي لما كان الإجمالُ فيه أكمل؛ كان النفي فِي القُرْآن والسُّنَّة فِي الغالب مُجملًا، والتفصيل فيه قليل**".

* ثُمَّ إن أهل العلم بيَّنوا: أن النفي المُفصل يرد لأسباب، منها: نفي ما ادّعاه الكاذبون فِي حقه، كقوله تَعَالَىٰ: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ﴾ [المؤمنون: ٩١]، فزعمت النصارَىٰ أن لله ولدًا، وزعم اليهودُ أن لله ولدًا، وزعم المُشركون أن لله ولدًا! فقال اللهُ عَزَّوَجَلَّ نافيًا ما زعموا: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ﴾ [المؤمنون: ٩١]، دفع توهم النقص فِي كماله.

﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴿٣٨﴾﴾ [ق: ٣٨]، قد يظن الظان أن الله عَزَّوَجَلَّ فِي اليوم السابع ارتاح، فقَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴿٣٨﴾﴾ [ق: ٣٨].

إذًا النفي المُفصل يكون لِمَا ادعاه الكاذبون فِي حقه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وقد يكونُ دفعًا لتوهم النقص، ثُمَّ إن الصفات الثبوتية أكملُ فِي المدح من الصفات السلبية، فالآن ذكرنا أن الصفات الثبوتية تأتي مُفصلةً وتأتي قليلًا مُجملةً، وذكرنا أن الصفات المنفية تأتي مُجملةً وتأتي قليلًا مُفصلةً، أيهما أكثر؛ الصفات المُثبتة أم الصفات المنفية؟ الصفات المُثبتة فِي القُرْآن أكثر، لِمَاذَا؟ لأن المدح بالإثبات أرفعُ من المدح بالنفي.

والشيخُ ابن عُثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ بيَّن هذا فِي **(القواعد المُثلىٰ)** فقال: "**الصفات الثبوتية صفاتُ مدحٍ وكمال، فكلما كثُرت وتنوعت دلالاتها؛ ظهر من كمال الموصوف بها ما**

هو أكثر؛ ولهذا كانت الصفات الثبوتية الَّتِي أخبر الله بها عن نفسه أكثر بكثير من الصفات السلبية".

وقد صار العُلَمَاء وفْق هذا المنهج، فنجد علماء السُّنَّة يصفون اللهَ عَزَّوَجَلَّ بالإثبات أكثر من النفي، ثُمَّ إنهم إن وصفوا الله عَزَّوَجَلَّ بالنفي؛ فَإنهم يصفونه بالنفي المُجمل، وإن وصفوا الله عَزَّوَجَلَّ بالإثبات؛ فَإنهم يصفونه بالإثبات المُفصل.

بخلاف أهل الكلام؛ فَإنَّ النفي فِي كلامهم كثيرٌ، والإثبات في كلامهم قليلٌ، ثُمَّ إنهم عند النفي يصفون الله عَزَّوَجَلَّ بالنفي المُفصل، فيَقُول الواحد منهم: ليس بجسم، ولا جوهر، ولا عرض، ولا بذي يمين ولا شمال، إِلَىٰ آخره، وهذا الأسلوب من النفي فيه إساءةُ أدب.

وفي هذا يَقُول الشارح -شارح (**الطحاوية**)-: "**فَإِنَّكَ لَوْ قُلْتَ لِلسُّلْطَانِ: أَنْتَ لَسْتَ بِزَبَّالٍ، وَلَا كَسَّاحٍ، وَلَا حَجَّامٍ، وَلَا حَائِكٍ! لَأَدَّبَكَ عَلَىٰ هَذَا الْوَصْفِ، وَإِنْ كُنْتَ صَادِقًا، وَإِنَّمَا تَكُونُ مَادِحًا إِذَا أَجْمَلْتَ النَّفْيَ، فَقُلْتَ: أَنْتَ لَسْتَ مِثْلَ أَحَدٍ مِنْ رَعِيَّتِكَ، أَنْتَ أَعْلَىٰ مِنْهُمْ وَأَشْرَفُ وَأَجَلُّ**".

✍ **المقصود**: بيان طريقة القُرْآن فِي النفي، ثُمَّ أَيْضًا تعرضنا لطريقة القُرْآن فِي الإثبات وبيَّنَّا منهج أَهْل السُّنَّة وَالجَمَاعَة، وأنهم اقتفوا ما جاء فِي القُرْآن والسُّنَّة من أسلوبٍ فِي النفي والإثبات بخلاف أهل الكلام.

❑ ثُمَّ قَالَ المُصَنِّف: "**وَلَا شَيْءَ يُعْجِزُهُ**".

هذا أَيْضًا نفيٌ وهو من النفي المُفصل، وهو مُنتزعٌ من قَوْلُه تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِن شَيْءٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا ﴿٤٤﴾﴾ [فاطر: ٤٤].

وهذا النفي يُستفاد منه إثبات كمال علمه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، وكمال قُدرته؛ إذْ العجز إنما يكونُ عَنْ عدم العلم، أو عَنْ عدم القُدرة، أو عَنْ عدم العلم والقُدرة، والله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ عَلَىٰ كل شيءٍ قدير، وبكل شيءٍ عليم، فلا شيء يُعْجِزَهُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

ولاحظوا: أن الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى بعد أن نفى عَنْ نفسه العجز ختم الآية بإثبات كمال علمه وكمال قُدرته، وذلكم لأن العجز إنما يكون عَنْ عدم العلم أو عدم القُدرة، فلما نفى اللهُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى عَنْ نفسه العجز؛ أثبت لنفسه كمال العلم وكمال القُدرة، فقَالَ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا ﴿٤٤﴾﴾ [فاطر: ٤٤].

وهنا تنبيه، وهو: أن قُدرة الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى لا تتعلقُ بالمُستحيل لذاته، وهذا بينه غير واحدٍ من أهل العلم، فقُدرة الله تتعلق بالمُمكن، ولا تتعلقُ بالمُستحيل لذاته، وفي هذا قَالَ السَّفَّارينيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في (منظومته):

لَـــهُ الْحَيَـــاةُ وَالْكَـــلَام وَالْبَصَـــر
ســـمعٌ إِرَادَةٌ وَعِلـــمٌ واقتـــدر
بِقـــدرَةٍ تعلّقـــت بِمُمكـــنِ

فهذا الكلام من السفاريني يُفيد أن قُدرة الله لا تتعلق بالمُستحيل، وهذا ما بينه أَيْضًا الشيخ/ ابن عُثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ عَنْد شرحه هذا البيت، وبينه غير واحدٍ من أهل العلم، فَقُدرة الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى لا تتعلق بالمُستحيل، والمُستحيلُ كالجمع بين النقيضين، والنيقضان هما اللذان لا يجتمعان ولا يرتفعان فِي آنٍ واحد، فالنقيضان لا يجتمعان في ذاتٍ واحدة فِي آنٍ واحد، ولا يرتفعان عَنْ ذاتٍ واحدةٍ فِي آنٍ واحد، فجَمْعُ النقيضين فِي ذاتٍ واحدةٍ فِي آنٍ واحدٍ من المُستحيل، ورفع النقيضين عَنْ ذاتٍ واحدةٍ فِي آنٍ واحد من المُستحيل، والمُستحيل لا تتعلق به قُدرة الله.

فالموت والحياة نقيضان لا يجتمعان فِي ذاتٍ واحدةٍ فِي آنٍ واحد، ولا يرتفعان عَنْ ذاتٍ واحدةٍ فِي آنٍ واحد؛ هذان النقيضان، واجتماع النقيضين وارتفاعهما نوعٌ من أنواع المُستحيل لذاته، والمُستحيل لذاته لا تتعلق به القُدرة، وإنما تتعلق القُدرة بالمُستحيل لغيره، والمُستحيل لغيره كما في الأمور الَّتِي هي جاريةٌ عَلَىٰ عادةٍ مُعينةٍ لا تتغير.

فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى -مثلًا- جعل العادة أن الشمس تُشرق من المشرق وتغيب فِي المغرب، فجعْلُ الشمس تُشرقُ من المغربِ من المُستحيل لغيره؛ لأنه يُخالف العادةَ الَّتِي جعلها اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى للشمس، هذا المُستحيل لغيره تتعلق به القُدرة، ومن علامات الساعة: أن الله عَزَّوَجَلَّ يُخرِج الشمس من مغربها.

✍ إذًا قُدرة الله تتعلق بالمُمكن، قُدرة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا تتعلق بالمُستحيل لذاته، قُدرة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى تتعلق بالمُستحيل لغيره، وبمعرفة هذا يُجاب عَنْ أسئلةٍ إلحاديةٍ المشهورة.

مثل السؤال المعروف: هل يستطيع الله أن يخلق حجرًا لا يستطيع حمله؟ فيُقال: إن هذا مُستحيلٌ لذاته، والمُستحيلُ لذاته لا تتعلق به القُدرة، فَإن مفاد هذا السؤال: هل يقدر الله عَلَىٰ أن لا يقدر؟ وهذا من المُستحيل، والمُستحيل لا تتعلق به القدرة، لا تتعلق به قُدرة الخالق ولا قُدرة المخلوق، وعدم تعلُّق القُدرة بالمُستحيل لذاته لا يُفيد العجز؛ إذْ العجزُ فِي عدم القُدرة عما تتعلق به القُدرة، والأمور المُستحيلة غير متصورة الوقوع، فلا تتعلق بها القُدرة، وهذا واضحٌ جدًّا بفضل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

ومن فَهِم من أولئك المرضى -الَّذِينَ يطرحون مثل هذه الأسئلة، ظانِّين أنهم يُقيمون بها حُجةً لباطلهم؛ أقول: إنْ فَهِم بعضهم- أن إجابة العُلَمَاء إياه بأنَّ سؤاله خطأٌ، وأن القُدرة لا تتعلق بهذا، وأن عدم تعلقها به لا يَعْنِي العجز، فَإنْ فَهِم أنهم بهذا يتهربون من سؤاله؛ فليعلم أن المُشكلة فِي فهمه، وأن أهل العلم قد عرَّفوه بجهله، وما عليه بعد تشخيص المرض إلا السعي فِي طلب الدواء.

✍ **الخلاصة**: أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بكل شيءٍ عليم، وعَلَىٰ كل شيءٍ قدير، وأن قُدرته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى تتعلق بالمُمكن، وتتعلق بالمُستحيل لغيره، ولا تتعلق بالمُستحيل لذاته؛ إذْ المُستحيل بذاته غير مُتصور الوجود، وغير مُتصور الوجود لا تتعلق به القُدرة، وعدم تعلُّق القُدرة بالمُستحيل لذاته لا يَعْنِي إثبات العجز؛ إذْ العجز إنما يكون فِي العجز عَنْ شيءٍ تتعلق به القُدرة، ثُمَّ لا يستطيع الفاعلُ... ((٢١:٣٧)).

❑ قَالَ الْمُصَنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ: "**وَلَا إِلَهَ غَيْرُهُ**".

سبق الكلام حول كلمة التوحيد، وهنا تحدث شارح **(الطحاوية)** حول إعراب الكلمة؛ ليُبيِّن خَطَأً وقع فيه بعض المُعتزلة، فأحببتُ أن أُبيِّن إعرابها، وأُبيِّن بعض الأخطاء فِي إعرابها، وهذه الأخطاء تتعلقُ بالمعتقد.

أولًا: إعرابها «**لَا إِلَهَ إِلَّا الله**»: "**لَا**" نافيةٌ للجنس، و"**لَا**" النافية للجنس تنفي معنى خبرها عَنْ جنس اسمها، فـ"**لا**" النافية للجنس لها اسمٌ ولها خبر، فتنفي معنى خبرها عَنْ جنس اسم، فـ"**لَا إِلَهَ إِلَّا الله**" "**لا**" نافية للجنس.

فَإِن قلت مثْلًا: لا رجل موجودٌ فِي الدار، فرجل اسمُ "**لا**"، وموجود خبرُ "**لا**"، فأنت تنفي الوجود وهو معنى الخبر عَنْ جنس اسم لا، فأنت تنفي الوجود فِي البيت عَنْ جنس الرجال، إذًا «**لَا إِلَهَ إِلَّا الله**» "**لا**" نافية للجنس.

"**إِلَهَ**" اسمها مبني عَلَىٰ الفتح فِي محل نصب، خبرها محذوف، "**لا**" النافية للجنس هذه شاع عند العرب حذفُ خبرها، وهذه قاعدة فِي النحو عمومًا، وهي: حذف ما يُعلمُ جائز، كما تقول: زيدٌ بعد من عندكما؟ تقول للرجلين: من عندكما؟ فيقولان: زيد، أي: عندنا زيد، فحذفوا عندنا لأن حذف ما يُعلم جائز.

وهذا أَيْضًا شائع فِي خبر "**لَا**" النافية للجنس.

وشـاع فِي ذا البـاب إسـقاط الخـبر إذ الْمُـراد مـع سـقوطه ظهـر

فالآن "**لَا**" نافية للجنس، "**إِلَهَ**" اسمها، أين خبر "**لَا**" النافية للجنس؟

وشـاع فِي ذا البـاب إسـقاط الخـبر ....

إذًا هُوَ محذوف، يُقَدَّر، حصل النزاع وحصل الخطأ فِي تقديرها.

التقدير الصَّحِيْحَ: أن يُقال: إن الخبر المحذوف تقديره حقٌّ، أي: "**لَا إِلَهَ حقٌّ إِلَّا الله**"، ومنهم من يُقدره بحقٍّ، و"**حقّ**" أو "**بحقّ**" كلاهما صحيح.

ولكن إِن قدرناه "**بحق**"؛ فإنا نحتاج إِلَىٰ مُتعلَّق يتعلَّق به الجار والمجرور، إِذْ الجار والمجرور لابد له من مُتعلَّق، وإن قدرناه "**حق**"؛ لا نحتاج إِلَىٰ مُتعلَّق، وعدم التقدير أولى من التقدير، فالأولى إِذًا أن يُقال: لَا إِلَهَ حقٌّ هذا أولى.

✍ إِذًا "**لَا**" نافية للجنس، "**إِلَهَ**" اسمها، "**حقٌّ**" خبر.

"**إِلَّا**" أداةُ استثناء، "**إِلَّا اللهُ**" بدلٌ من "**حق**"، فـ"**لَا**" تنفي الخبر عَنْ جنس اسمها، فلَا يوجدُ إلهٌ حقّ إِلَّا الله، فلا معبود حقٌّ إلا لله.

✍ وهنا أُنبه عَلَىٰ ثلاثة أخطاء:

الأول: من قدر الخبر "**موجود**"، فقَالَ: لَا إِلَهَ موجودٌ إِلَّا الله، قلنا: إِن الخبرَ خبر "**لَا**" النافية للجنس شاع حذفه، ثُمَّ اختلف أهلُ العلمِ فِي تقديره فمنه من قدره حق، وهذا هُوَ الحق، ومنهم من قدره موجود، قَالَ: التقدير لَا إِلَهَ موجودٌ إِلَّا الله.

وهذا غيرُ صحيح، وهذا هُوَ الشائعُ فِي كلام النحويين، وهذا غيرُ صحيح؛ لأن هناك آلهةً تُعبدُ بباطل، فعدم وجود إله غير الله يُكذبه القُرآن والواقع، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَٰكِنْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [هود: ١٠١]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً﴾ [الأحقاف: ٢٨]، وعليه فالتقديرُ الصَّحِيْح: "**لَا إِلَهَ حقٌّ إِلَّا الله**"، وقولهم: "**لَا إِلَهَ موجودٌ إِلَّا الله**" يُكذبه القُرْآن ويُكذبه الواقع، فهناك آلهة موجودة تُعبد من دون الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، هذا الخطأ الأول.

الخطأ الثاني: هناك من قَالَ: إِن التقدير: "**لَا إِلَهَ خالقٌ إِلَّا الله**"، إِذًا التقدير الصَّحِيْح: "**لَا إِلَهَ حقٌّ**"، من التقديرات الَّتِي خالف فيها أهلها الصواب: لَا إِلَهَ موجودٌ، وأَيْضًا هناك منهم من قَالَ: لَا إِلَهَ خالقٌ إِلَّا الله، وهذا فاسد؛ إذ يُفيد تفسير كلمة الإخلاص بتوحيد الربوبية، وقد سبق بيانُ بُطلان هذا، وأنه لو كان حقًّا؛ لما ردَّ المُشركون الكلمة ولقبلوها، إذ هم مُعترفون بربوبية الله.

الخطأ الثالث: فِي قول من قَالَ بعدم تقدير الخبر، وإجراء الكلام عَلَىٰ ظاهره، فـ"**لَا إِلَهَ إِلَّا الله**" لا نُقدر فيها خبرًا، فلا تقول: لَا إِلَهَ حقٌّ إِلَّا الله، ولا تقول: لَا إِلَهَ موجودٌ إِلَّا الله، ولا تقول: لَا إِلَهَ خالقٌ إِلَّا الله، لا تُقدر خبرًا.

وزعم هذا القائل أنك إن قلت: لَا إِلَهَ موجودٌ إِلَّا الله؛ فغاية ما فعلت أنك نفيت وجوده، وأما إن قلت: "**لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**"؛ فقد نفيت ماهيته، ونفيُ ماهيته وحقيقته أبلغُ من نفي وجوده؛ لأن نفي الوجود لا يلزم منه نفي الماهية.

✍ **والجواب عَنْ هذا من جهتين:**

❶ **الجهة الأولىٰ** نحوية؛ فيُقال: لَا النافية للجنس، لابد لها من خبر، فالقول بعدم تقدير الخبرِ فاسد.

❷ **الجهة الثانية** عقدية؛ فيُقال: إن حقيقة الشيء فِي الخارج هي عين وجوده، فما نُفي وجوده؛ فقد نُفيت حقيقته.

وإنما يُفرِّقُ بين الحقيقة والوجود المُعتزلة، القائلون بشيئية العدم، فيَقُولون: إِن المعدوم المُمكن شيءٌ، وإن حقيقته وذاته ثابتةٌ فِي العدم، فكل الذوات عندهم كانت ثابتة فِي العدم ثبوتًا خارجيًّا لا ذهنيًّا، وثبوتها فِي العدم ثبوتٌ أزلي، وهذا القول فاسد، فالقول بأن عدم التقدير أولى؛ لأن من لم يُقدر نفى الماهية، ومن قَدر نفى الوجود، ونفيُ الماهية أبلغُ من نفيُ الوجود مبنيٌ عَلَىٰ قولٍ مُعتزلِي فِي شيئية العدم، وشيئيةُ العدم قولٌ فاسد.

قَالَ شيخ الإِسْلَام: "**الَّذِي عليه أَهْلُ السُّنَّة وَالجَمَاعَة وعامة عُقلاء بَنِي آدم من جميع الأصناف: أنَّ المعدوم ليس فِي نفسه شيء، وأن ثبوته ووجوده وحصوله شيءٌ واحد، وقد دل عَلَىٰ ذلك الكتاب والسُّنَّة والإجماع القديم**".

قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ لزكريا: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا ۝٩﴾ [مريم: ٩]، فزكريا عَلَيْهِ السَّلَامُ قبل أن يُخلق لم يكن شيئًا، وهم يقولون: إنَّ ما لم يُخلق هو شيءٌ، وله وجودٌ خارجيٌّ فِي العَدمْ، وهذا يُكذبه الْقُرْآن: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا ۝٩﴾ [مريم: ٩]، وقال تَعَالَىٰ: ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا ۝٦٧﴾ [مريم: ٦٧].

✍ **الخُلاصة:** أنهُ لَا بُدَّ من التَّقْدِير، وأن من قَالَ: بأن الأفضل عدم التَّقْدِير؛ لِأن عدم التَّقْدِير فيه نفيٌ للماهية، وَأَمَّا التَّقْدِير ففيه نفيٌ للوجود، ونفي الماهية أبلغُ من نفي الوجود، فقوله هٰذَا مبنيٌ عَلَىٰ عقيدة المُعتزلة بشيئية العَدم.

❑ يَقُولُ المُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "**قَدِيمٌ بِلَا ابْتِدَاءٍ، دَائِمٌ بِلَا انْتِهَاءٍ**".

قبل شرح كلام المُصَنِّف هنا أُحب أن أذكر ثلاث قواعد:

✓ **الأُوْلَىٰ**: "**أسماءُ الله تَعَالَىٰ وأوصافه توقيفية**"، وَهٰذِه القاعدةُ تعني: أننا لا نُثبت لله تَعَالَىٰ اسمًا ولا وصفًا، ولا ننفي عنه اسمًا ولا وصفًا إِلَّا بدليل، وَهٰذَا حَيْثُ كان الاسمُ والوصف دالين عَلَىٰ صفة كمال، وَأَمَّا إن كانا غَيْرَ دالين عَلَىٰ كمال؛ فَإِنَّهما يُنفيان.

✓ لِأن **القاعدة الثَّانِيَةُ** تنصُ عَلَىٰ أن: أسماء الله كلها حُسنى، وصفاته كلها صفاتٌ كاملة من كُلِّ وجه؛ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، أي: البالغة في الحُسن كمالًا، فأسماؤه كلها سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ تدل عَلَىٰ صفاتٍ بلغت في الحُسن كمالًا، وعليه فكل اسمٍ لا يدل عَلَىٰ كمال؛ فَإِنَّهُ يُنفى وإن لم نجد دليلًا خاصًّا فيه.

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠]، أي: الوصف الأعلى، فكل أوصافه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بلغت من الحُسن أَيْضًا كمالًا، وعليه فكل وصفٍ لا يدل عَلَىٰ كمالٍ؛ فَإِنَّهُ يُنفى وإن لم نجد دليلًا خاصًّا ينفيه.

إِذًا هاتان قاعدتان:

✓ الأُوْلَىٰ: "**أسماءُ الله تَعَالَىٰ وأوصافه توقيفية**"، لا نُثبت اسمًا، ولا نُثبت صفةً، ولا ننفي اسمًا، ولا ننفي صفةً إِلَّا بدليل، هٰذَا مَتَىٰ؟ إن كان الاسمُ دالًّا عَلَىٰ كمال، وإن كانت الصفةُ دالّةً عَلَىٰ كمال.

أَمَّا الأسماءُ الَّتِي لم ترد في الْقُرْآن وَالسُّنَّة، وفيها نقصٌ بوجهٍ ما، والأوصاف الَّتِي لم ترد في الْقُرْآن وَالسُّنَّة، وفيها نقصٌ بوجهٍ ما؛ فَهٰذِه لا نتوقف فيها، وَإِنَّمَا ننفيها، لِمَاذَا؟ لِأن القاعدة الثَّانِيَةُ تنصُ عَلَىٰ أن أسماء الله كلها حُسنى، وصفاته كلها صفاتٌ كاملةٌ من كُلِّ وجه.

فَإِنْ جاء وصفٌ لم يرد فِي الْقُرْآن ولا فِي السُّنَّة جاء أحدهم وأراد أن يصف الله بِهِ، فنقول: لا تصف الله به، ثم ننظر فيه، إن وجدناه يحتملُ نقصًا ما بوجهٍ من الوجوه؛ فَإِنَّنا لا نتوقف فيها ونرده، وإن وجدناه كاملًا من كُلِّ وجه؛ فَإِنَّنا نتوقف فيه لا نُثبته ولا نرده. هاتان قاعدتان.

✓ القاعدة الثَّالِثة: "**باب الإخبار عَنْ الله لَيْسَ توقيفيًّا، فيُخبر عَنْ الله بِمَا لا يكون نقصًا من كُلِّ وجه**"؛ إِذًا عندنا باب الْأَسْمَاء وَهُوَ توقيفي، وبابُ الْأَسْمَاءِ أضيقُ من بابِ الأوصاف، ثُمَّ باب الأوصاف وَهُوَ توقيفي، وباب الأوصاف أوسع من باب الْأَسْمَاء وأضيقُ من باب الإخبار.

بابُ الإخبار لَيْسَ بابًا توقيفيًّا، فيُخبر عَنْ الله عَزَّوَجَلَّ بكل اسمٍ، بشرط أن لا يكون الاسمُ قبيحًا من كُلِّ وجه، يَقُولُ شَيْخ الإِسْلَامِ: "**أَمَّا الإخبارُ عنه فلا يكون باسمٍ سيئ، لكن قَدْ يكون باسمٍ حسن، أو باسمٍ لَيْسَ بسيئ**"، يَعْنِي لَيْسَ حسنًا، ولكنه لَيْسَ سيئًا من كُلِّ وجه، وإن لم يُحكَم بِحُسنه، مثلُ: اسم شيء، فالله عَزَّوَجَلَّ يُخبَر عنه بأنهُ شيء: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٩]؛ فالله يُخبَر عنه بأنهُ شيء ولا يوصف بذلك، ولا يوصف بِهِ؛ لعدم كونه وصفًا حسنًا، ويُخبَر بِهِ عنه؛ لأنه لَيْسَ سيئًا.

إِذًا هٰذِه ثلاثُ قواعد، إذا تقرر هٰذَا؛ فَإِنَّ الْمُصَنِّف أطلق عَلَىٰ الله أنهُ قديمٌ ودائم، فَقَالَ الْمُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "**قَدِيمٌ بِلَا ابْتِدَاءٍ، دَائِمٌ بِلَا انْتِهَاءٍ**"، ويُريد بالقديم بيان كونه سُبْحَانَهُ الْمُتقدم عَلَىٰ كُلِّ شيء، ويُريد بالدائم إثبات كونه سُبْحَانَهُ لا يلحقه عدم.

وَالْمَعْنَى الْأَوَّلُ: دل عَلَيْهِ اسم الله "**الْأَوَّل**".

وَالْمَعْنَى الثَّانِي: دل عَلَيْهِ اسم الله "**الآخر**".

وكان ذكرهما أولى، وَذَلِكَ لكون القديم لم يثبت بالأدلة السمعية، قَالَ شَيْخ الإِسْلَامِ: "**وَأَمَّا كون القديم الأزلي واحدًا، فَهٰذَا لفظٌ لا يوجد فِي كِتَاب الله، ولا فِي سُنَّة نبيه، بل ولا جاء اسمٌ قديم فِي أسماء الله تَعَالَىٰ، وإن كان فِي أسمائه: الْأَوَّل**"؛ إِذًا التعبيرُ بـ"**الْأَوَّل**" أولى من التعبير بـ"**القديم**"؛ لِأَن "**القديم**" لم يرد بالنصوص الشَّرْعِيَّة، ثُمَّ إِنَّه لا يُفيدُ الأولية

المُطلقة الَّتِي يُفيدها اسمُ الله "اَلْأَوَّل"؛ إذ "القديم" -كما أفاد ابْن تَيْمِيَّة وشارحُ (الطحاوية)- يُراد بِهِ المُتقدم عَلَىٰ غيره، وليس يُراد بِهِ ما لم يُسبق بعدم، ومن ذَلِكَ قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ ﴿٣٩﴾﴾ [يس: ٣٩].

فـ"القديم" هنا لا يَعْنِي أنهُ لم يُسبق بعدم، بل المُراد: الْعُرْجُونِ المُتقدم عَلَىٰ الْعُرْجُونِ الجديد، ومن هٰذَا ما هُوَ مُستعملٌ حَتَّىٰ اليوم، إن كان لشيخٍ شرحان لكتاب؛ فيُقال للشرح اَلْأَوَّل: الشرح القديم، ومن ذلكم ما ذكره شارحُ (الطحاوية): "القول القديم والجديد للشَّافِعِيِّ"، فالقول القديم للشَّافِعِيِّ لَيْسَ القول القديم الأزلي، وَإِنَّمَا القديم الَّذِي سبق القول الَّذِي يليه، فالقديم إِذًا لم يثبت بِهِ دليل، وَمَعْنَاهُ لَيْسَ حسنًا من كُلِّ وجه، وحينها نستفيد أمرين:

- اَلْأَوَّلُ: أن القديم لَيْسَ من الْأَسْمَاء الَّتِي يتوقف فِي نفيها عَنْ الله، بل يُنفى؛ إذ الأسماءُ الَّتِي يتوقف فيها هِيَ الَّتِي تكون كمالًا من كُلِّ وجه، و"القديم" لَيْسَ كَذَلِكَ.
- الْثَّانِي: أنهُ لا بأس من الإخبار عَنْ الله بـ"القديم"، وَذَلِكَ لكون باب الإخبار لَيْسَ توقيفيًّا، ولكوننا نُخبر عَنْ الله بِمَا لا يكون نقصًا من كُلِّ وجه، فلا بأس حينها بأن يُخبَر عَنْ الله بـ"القديم"، وأنه يُريد المُخبِرُ بهذا ما دل عَلَيْهِ اسمهُ "اَلْأَوَّل".

وَالمُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ إن أراد الإخبار؛ فَهٰذَا جائز، وإن أراد التسمية؛ فَهٰذَا غيرُ صحيح، وكلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ يحتمل الْأَمْرَيْن، وأكثرُ أهل الْكَلَام يُريدون التسمية، فيُطلقون عَلَىٰ اللهِ "القديم" اسمًا، وممن سمى اللهَ بالقديم البيهقيُّ فِي كتابه (الْأَسْمَاء والصفات)، والسَّفارينيُّ فِي شرح منظومته، ولا دليل عَلَىٰ ما ذهبوا إليه -واللهُ أعلم-.

و"الدائم" أَيْضًا بيَّن غَيْرُ واحدٍ من أهل العلم عدم الدليل عَلَىٰ عده فِي الْأَسْمَاء الْحُسْنَى، وحينها فيتوقف فيه، فلا يُثبت ولا يُنفى؛ إِذْ لا يظهر فيه باديَ الرأي عدم كماله بوجهٍ ما،بخلاف "القديم".

إِذًا الفرق بين "القديم": أن "القديم" يُفيد نقصًا، فلا نتوقف فيه وننفيه، وَأَمَّا "الدائم" فلا يظهر لِي -واللهُ أعلم- أنهُ يُفيد نقصًا، وحينها يكون من الْأَسْمَاء الَّتِي يتوقفُ فيها، وَقَدْ

أثبته ابْن مَندةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ وغيره، ولكن بيَّن غيرُ واحدٍ من أهل العلم عدم مجيء دليل صحيح بإثبات اسم "**الدائم**"، وحينها يتوقف فيه.

وأُحب هنا أن أُنبه عَلَىٰ أمر في فهم كلام أهل العلم في عدم عدهم الاسم المُعين من أسماء الله، ونفيهم ذَلِكَ عنه، وَهُوَ: أن نفيهم يحتملُ أمرين:

① الْأَوَّلُ: أنه يَقُولُ: لَيْسَ من أسماء الله، ويُريد أنهُ لَيْسَ من أسماء الله الثابتة، وليس يُريد نفيه مُطلقًا، بل يَتوقف فيه، فلا يُثبت ولا يُنفى، كما في كلام بعضهم عَنْ "**الباقي**".

② الثَّانِي: أنه يَقُولُ: لَيْسَ من أسماء الله، ويُريد أنهُ لم يثبت بِهِ الدليل، وأنه يُنفى عَنْ الله؛ لعدم دَلالته عَلَىٰ صفةِ كمال من كُلِّ وجه، كما في كلام جمعٍ من أهل العلم عَنْ "**القديم**".

وَهٰذَا في نظري أمرٌ مُهم لَا بُدَّ أن يُستصحب عند بيان عالمٍ ما أن الاسم المُعين لَيْسَ من أسماء الله.

وَبَعْدُ؛ فقد كان الأجدر بالطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ التعبير عَنْ الْمَعْنَى المُراد باسميه تَعَالَىٰ "**الْأَوَّل وَالْآخَر**" لورودهما في الْقُرْآن وَالسُّنَّة، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۝٣﴾ [الحديد: ٣]، وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَنْتَ الْأَوَّلُ، فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْآخِرُ، فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ**» -والله أعلم-.

❑ ثُمَّ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "**لَا يَفْنَىٰ وَلَا يَبِيدُ**".

كلمتان مُتقاربتان في الْمَعْنَى، والمُراد بهما نفس المُراد بقوله: "**دَائِمٌ بِلَا انْتِهَاءٍ**"، وقد دل على هذا قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۝٢٦ وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ۝٢٧﴾ [الرحمن: ٢٦، ٢٧].

❑ ثُمَّ قَالَ الْمُصَنِّفُ: "**وَلَا يَكُونُ إِلَّا مَا يُرِيدُ**".

يُفهم كلام الْمُصَنِّف بفهم نوعي إرادة الله تَعَالَىٰ، أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ يعتقدون أن إرادة الله نوعان:

❶ اَلْأَوَّلُ: إرادةٌ كونية، وَهِيَ بمعنى المشيئة، وتتعلقُ بِمَا أراد اللهُ أن يفعله بنفسه، وما أراده الله تَعَالَىٰ كونًا؛ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ أن يقع، وما يُريده كونًا سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ لا يستلزم أنهُ يُحبه، فقد يكون المُراد كونًا محبوبًا إليه، وَقَدْ لا يكون محبوبًا إليه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، هٰذِه الإرادة الأُوْلَىٰ الإرادةُ الكونية الَّتِي هِيَ بمعنى المشيئة، فالمشيئةُ تُرادف الإرادة الكونية، الإرادةُ الكونية الَّتِي بمعنى المشيئة تتعلقُ بِمَا أراد اللهُ أن يفعله بنفسه، وما أراده الله عَزَّوَجَلَّ كونًا؛ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ أن يقع، وما يُريده كونًا لا يستلزم المحبة.

❷ الإرادةُ الثَّانِيَة: الإرادة الشَّرْعِيَّة وَهٰذِه لا تُرادف المشيئة، المشيئة الإرادة الكونية، فعندما يَقُولُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ: "**ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن**" يُريدون الإرادة الكونية.

الإرادة الشَّرْعِيَّة تتعلق بِمَا أراد اللهُ تَعَالَىٰ من عبده أن يفعله؛ إِذًا الإرادة الكونية تتعلق بِمَا أراد الله أَنْ يفعله هُوَ بنفسه، والإرادة الشَّرْعِيَّة تتعلق بِمَا أراد اللهُ تَعَالَىٰ من عبده أَنْ يفعله، وَهٰذِه الإرادة لا يلزمُ وقوع المُراد بها، والمُراد بها لا يكون إِلَّا محبوبًا لله تَعَالَىٰ.

❍ إِذًا هناك فروق بين الإرادة الكونية والإرادة الشَّرْعِيَّة:

الإرادة الكونية تتعلقُ بِمَا يُريد الله أن يفعله بنفسه، لَا بُدَّ أَنْ يقع المُراد، قَدْ يكون المُراد محبوبًا وَقَدْ لا يكون محبوبًا.

الإرادة الشَّرْعِيَّة تتعلق بِمَا أراد اللهُ تَعَالَىٰ من عبده أن يفعله، لا تستلزم وقوع المُراد، قَدْ يقع المُراد وَقَدْ لا يقع، لَا بُدَّ أن يكون المُراد بالإرادة الشَّرْعِيَّة محبوبًا.

وهاتان الإرادتان تجتمعان في كُلِّ الطاعات الَّتِي قَدَّر اللهُ وجودها، الطاعات الَّتِي وقعت، وباشرها النَّاس؛ فَهٰذِه الطاعات الَّتِي قدر الله وجودها اجتمعت فيها الإرادتان، الإرادة الكونية باعتبار وقوعها، وكون كُلِّ شيء يقع لَا بُدَّ أن يكون مُرادًا لله كونًا، ووُجدت فيها الإرادة الشَّرْعِيَّة لأنها طاعة، والإرادة الشَّرْعِيَّة هِيَ الَّتِي تتعلق بِالطاعات وبها أحب الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

إِذًا هاتان الإرادتان تجتمعان في كُلِّ طاعةٍ قدَّر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وجودها، وَقَدْ توجد الإرادة الكونية دون الشَّرْعِيَّة، كما في كُلِّ معصية قدر الله وجودها، فكل معصيةٍ قدر الله عَزَّوَجَلَّ أن توجد؛ فَإِنَّ إيجادها كان بالإرادة الكونية، وكان بمشيئة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ولم يكن بالإرادة الشَّرْعِيَّة؛ إذ الإرادةُ الشَّرْعِيَّةُ لا تتعلق إِلَّا بالطاعات، لا تتعلق بالمعاصي.

✍ إِذًا ذكرنا صورةً لاجتماع الإرادتين، وذكرنا صورةً لانفراد الإرادة الكونية، أذكر صورةً لانفراد الإرادة الشَّرْعِيَّة: تنفردُ الإرادة الشَّرْعِيَّة في إيمان من قضى الله عَلَيْهِ بالكفر، فَإِنَّ إيمانه وجدت فيه الإرادة الشَّرْعِيَّة فَقَطْ؛ ولذلك لم يتحقق، وأهلُ العلم جَرَوا عَلَىٰ أن يُطبقوا أو يُمثلوا بإيمان أبي جهل، فإيمانُ أبي جهل مُرادٌ شرعًا، غَيْر مُرادٍ كونًا؛ لأنه لم يقع.

صورة رابعة: تخلف الإرادتين، وهو كل معصية لم يشأ الله وجودها.

❍ إِذًا هٰذِه أربع صور:

١) الصورة الأُوْلَى: تجتمع فيها الإرادتان.

٢) الصورة الثَّانِيَةُ: توجد فيها الإرادة الكونية دون الشَّرْعِيَّة.

٣) الصورة الْثَّالِثَةُ: توجد فيها الإرادة الشَّرْعِيَّة دون الكونية.

٤) الصورة الرابعة: تخلف الإرادتين.

ومن الآيات الواردة في الإرادة الكونية: قوله تَعَالَىٰ عَنْ نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣٤]، وأيْضًا في قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴿٢٥٣﴾﴾ [البقرة: ٢٥٣].

فهاتان الإرادتان إرادتان كونيتان، فاللهُ عَزَّوَجَلَّ ما يُريده يفعله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، والإغواء لا يُحبه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فيتعلقُ بالإرادة الكونية: ﴿إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣٤].

ومن الآيات الواردة في الإرادة الشَّرْعِيَّة قوله تَعَالَىٰ: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقوله تَعَالَىٰ: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ

مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦﴾ [النساء: ٢٦]، فَهٰذَا فِيمَا يُحِبه اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ثُمَّ هُوَ قَدْ يقع وَقَدْ لا يقع.

إذا تقرر هٰذَا؛ فَإِنَّ قول المُصَنِّف: **"وَلَا يَكُونُ إِلَّا مَا يُرِيدُ"**، يقصد بالإرادة هنا: الإرادة الكونية، فلا يقع في الكون إِلَّا ما يُريده الله كونًا، ولا يصح أن تكون الإرادةُ هنا الشَّرْعِيَّة؛ لِأن المعاصي الواقعة لم يُردها اللهُ تَعَالَى...

❑ قول المُصَنِّف: **"لَا تَبْلُغُهُ الْأَوْهَامُ، وَلَا تُدْرِكُهُ الْأَفْهَامُ"**.

"لَا تَبْلُغُهُ الْأَوْهَامُ" أي: لَا تَبْلُغُهُ الْظنون، "وَلَا تُدْرِكُهُ الْأَفْهَامُ" أي: وَلَا تُدْرِكُهُ الْعقول.

والمُراد: أن الخلق لا يُحيطون بِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عِلمًا، وَهٰذَا ما بينهُ الله عَزَّوَجَلَّ في قوله: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا ﴿١١٠﴾﴾ [طه: ١١٠].

❑ ثُمَّ قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: **"وَلَا يُشْبِهُهُ الْأَنَامُ"**.

وفي بعض نُسخ شرح **(الطحاوية)**: **"وَلَا يُشْبِهُ الْأَنَامُ"**.

والمعنيان صحيحان، وهما مُتلازمان، فعدم مُشابهة الْأَنَام له يلزم منه عدم مُشابهته له، والعكسُ كَذَلِك.

وكلام شارح **(الطحاوية)** يحتملُ العبارتين؛ فَإِنَّهُ قَالَ في أول شرحه لهٰذِه العبارة: **"هَذَا رَدٌّ لِقَوْلِ الْمُشَبِّهَةِ، الَّذِينَ يُشَبِّهُونَ الْخَالِقَ بِالْمَخْلُوقِ"**.

وَهٰذَا يُرجح كون العبارة: **"وَلَا يُشْبِهُ الْأَنَامُ"**، إذْ هٰذِه العبارةُ تُفيد كون المنفي مُشابهة اللهِ للأنام، مُشابهة الخالق للمخلوقين.

وَقَالَ شارح **(الطحاوية)** آخر شرحه لهٰذِه العبارة: **"وَنَفْيُ مُشَابَهَةِ شَيْءٍ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ لَهُ، مُسْتَلْزِمٌ لِنَفْيِ مُشَابَهَتِهِ لِشَيْءٍ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ؛ فَلِذَلِكَ اكْتَفَى الشَّيْخُ** رَحِمَهُ اللَّهُ **بِقَوْلِهِ: وَلَا يُشْبِهُهُ الْأَنَامَ"**.

✍ قلت: وفي بعض نُسخ شرح (**الطحاوية**): "**وَلَا يُشْبِهُ الْأَنَامُ**"، والمُناسب لسياق كلام الشارح أن تكون العبارة: "**وَلَا يُشْبِهُهُ الْأَنَامُ**"؛ لِأَنَّه يَقُولُ: إن المُصَنِّف اكتفى ببيان عدم مُشابهة الخلق له؛ لأنها مستلزمةٌ عدم مُشابهته لهم.

✍ وَالَّذِي يظهر لي -واللهُ أعلم- من كلام الشارح: أن عبارة المُصَنِّف: "**وَلَا يُشْبِهُهُ الْأَنَامُ**"، لكونه المُناسب لكلام الشارح في آخر شرحه لهٰذِه العبارة، وحينها يكون قوله: "**وَلَا يُشْبِهُهُ الْأَنَامُ**"، توكيدًا لقوله: "**وَلَا شَيْءَ مثله**".

وَقَدْ سبق الحَدِيْث حول التشبيه، وأنه من الألفاظ المُجملة، وأن تشبيه المخلوق بالخالق هُوَ أن تجعل خصائص صفات الخالق للمخلوق، وتشبيه الخالق بالمخلوق هُوَ: أن تجعل خصائص صفات المخلوق للخالق، وَبَيَّنَّا قبلُ: أن إثبات الصفات لَيْسَ تشبيهًا.

☜ **وهنا أُريد أن أزيد التنبيه عَلَىٰ شيء، وَهُوَ**: لَمَّا كان الخالق لا يُشبه المخلوق؛ لم يجز أن يشترك هُوَ والمخلوق في قياس تمثيل، ولا في قياس شمول تستوي أفراده، ولكن يُستعمل في حقه المثلُ الأعلى.

وَهٰذِه القاعدة من كلام شَّيْخ الإِسْلَامِ في (**التدمرية**): "**لا يَجُوز أن يشترك هُوَ والمخلوق في قياس تمثيلٍ ولا في قياس شمولٍ تستوي أفراده، ولكن يُستعمل في حقه المثل الأعلىٰ**".

فاللهُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ لا يُشبه المخلوق، وحينها لا يشترك معه في قياس التمثيل، وَهُوَ القياس الأصولي المعروف، وَهُوَ إلحاق فرعٍ بأصلٍ في حُكمه لعلةٍ جامعة، ولا يشترك معه أَيْضًا في قياسِ الشمول، وَهُوَ القياسُ المنطقي الَّذِي يتركب من مُقدمتين أو أكثر ونتيجة؛ فكلاهما لا يَجُوز، لِمَا فيهما من تسوية الخالقِ بالمخلوق، وأهلُ البدع استعملوا قياس الشمول في حقه سُبْحَانَهُ، فيقولون مثلًا: كُلّ ما قامت بِهِ الصفات فهو جسم، فَإِذَا أثبتنا قيام الصفات بالله؛ كان جسمًا، فلا يُثبتون لله الصفات.

❑ قَالَ شارح (الطحاوية): "**وَلِهَذَا لَمَّا سَلَكَتْ طَوَائِفُ مِنَ الْمُتَفَلْسِفَةِ وَالْمُتَكَلِّمَةِ مِثْلَ هَذِهِ الْأَقْيِسَةِ فِي الْمَطَالِبِ الْإِلَهِيَّةِ؛ لَمْ يَصِلُوا بِهَا إِلَى الْيَقِينِ، بَلْ تَنَاقَضَتْ أَدِلَّتُهُمْ، وَغَلَبَ عَلَيْهِمْ بَعْدَ التَّنَاهِي الْحَيْرَةُ وَالِاضْطِرَابُ، لِمَا يَرَوْنَهُ مِنْ فَسَادِ أَدِلَّتِهِمْ أَوْ تَكَافُئِهَا**".

إِذًا الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ لا يَجوز أن يُستعمل في حقه قياس التمثيل ولا قياس الشمول، ولكن يُستعمل في حقه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ المثلُ الأعلى، وَقَدْ بينه شَّيْخ الإِسْلَام في (التدمرية) بقوله: "**وَهُوَ أن كُلِّ ما اتصف بِهِ المخلوق من كمال؛ فالخالقُ أولىٰ به، وكُلُّ ما تنزه عنه المخلوقُ من نقصٍ؛ فالخالقُ أولىٰ بالتنزيه عنه**".

وَهٰذَا الْقِيَاس -قياس المثل الأعلى، قياسُ الأَوْلَى- دل عَلَيْهِ قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠]، وقوله تَعَالَىٰ: ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٢٧﴾﴾ [الروم: ٢٧].

فقياسُ الأَوْلَى يُفيد أنه كُلِّ ما اتصف بِهِ المخلوقُ من كمالٍ فالخالقُ أولى بِهِ، وَهٰذَا يُراد بِهِ الوصف الكاملُ من كُلِّ وجه، فالأكل والشرب في حق المخلوق من الكمال، ولكن لا يُثبتان لله عَزَّوَجَلَّ؛ لأنها لَيْسَ كمالًا مُطلقًا، إِذْ يُفيدان الحاجة والنقص، وقياس الأَوْلَى كما يكون في الإثبات يكون في النفي، كما في كلام شَّيْخ الإِسْلَام السابق، وَحِيْنَئِذٍ فكُلّ نقصٍ تنزَّه عنه المخلوق فالخالق أَوْلَى بالتنزه عنه.

❍ **وبقيَّ تنبيه، وَهُوَ**: كون قياس الأَوْلَى دليلًا مُستقلًا في نفي صفات النقص لا في إثبات الصفات، فالصفةُ لا تثبتُ بِمُجرد دلالة قياس الأَوْلَى عليها، بل لَا بُدَّ أن تكون ثابتةً بِالنَّصِّ، وَأَمَّا صفة النقص فتُنفى لِمُجرد دلالة قياس الأَوْلَى عليها، إِذْ صفاتُ الله لا تكون إِلَّا كاملة من كُلِّ وجه، وَقَدْ سبق تقريرُ هٰذَا.

❑ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "**حَيٌّ لَا يَمُوتُ قَيُّومٌ لَا يَنَامُ**".

بعد أن نفى الْمُصَنِّفُ مُشابهة الأنامِ لله رب العالمين ذَكَرَ هذين الاسمين الدالين عَلَىٰ صفة الحياة والقيومية مُبينًا بذلك أن الإثبات لا يلزم منه التشبيه، وَإِنَّمَا التشبيه -كما سبق- هُوَ أن تُجعل خصائص صفات الخالق للمخلوق أو العكس.

والحي والقيوم اسمان من أسماء الله الحُسْنَى، وَقَدْ وردَا في الْقُرْآن مُقترنين في مواضع ثلاثة:

① أولها: قوله تَعَالَىٰ في آية (الكُرسي): ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

② ثانيها: قوله تَعَالَىٰ في سورة (آل عِمران): ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴿٢﴾﴾ [آل عمران: ٢].

③ ثالثها: في سورة (طه) إذ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَعَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا ﴿١١١﴾﴾ [طه: ١١١].

والحي يَعْنِي: أَنَّهُ سُبْحَانَهُ ذو الحياة الكاملة الَّتِي لم تُسبق بعدم، ولا يلحقها فناء، ولا يعتريها نقصٌ وعيب.

والقيوم يُفيد أمرين:

❶ أولها: أَنَّهُ سُبْحَانَهُ القائم بنفسه، وهذا يُفيد غناه عَنْ خلقه، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ﴿١٥﴾﴾ [فاطر: ١٥].

❷ ثانيها: أَنَّهُ سُبْحَانَهُ مُقيمٌ لخلقه، وَهذَا يُفيد افتقار جميع المخلوقات إليه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد: ٣٣].

وَقَدْ بين غيْرُ واحدٍ من أهل العلم أن مدار أسماء الله تَعَالَىٰ الْحُسْنَى عَلَىٰ هذين الاسمين، وفي ذا قَالَ ابْن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ:

هـــذا ومـــن أوصـــافه القيـــوم والـــ
قيـــــوم في أوصـــــــافه أمـــــــران

إحـــداهما القيـــوم قـــام بنفســـه
والكـــونُ قـــام بـــه هُمـــا الأمـــران

فـــالأول اســـتغناؤه عـــن غـــيره
والفقـــر مـــن كُـــلٍ إليـــه الثَّـــاني

والوصـــف بـــالقيوم ذو شـــأنٍ كـــذا

موصـــــوفه أَيْضًـــا عظـــيمُ الشـــأن
والحـــي يتلـــوه فأوصـــاف الكـــما
ل هُمـــا لأفـــقِ ســـمائها قُطبـــان
فـــالحي والقيـــوم لـــن تتخلـــف الـــ
أوصـــاف أصـــلًا عـــنهما ببيـــان

فالحي والقيوم اسمان عظيمان يدلان عَلَىٰ وصفين عظيمين لن تتخلف الأوصاف أصلًا عنهما ببيانٍ، فهذان الوصفان يستلزمان جميع صفات الكمال.

وفي هٰذَا يَقُولُ شارح (الطحاوية): "فَعَلَىٰ هَذَيْنِ الِاسْمَيْنِ مَدَارُ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَىٰ كُلِّهَا، وَإِلَيْهِمَا تَرْجِعُ مَعَانِيهَا؛ فَإِنَّ الْحَيَاةَ مُسْتَلْزِمَةٌ لِجَمِيعِ صِفَاتِ الْكَمَالِ، وَلَا يَتَخَلَّفُ عَنْهَا صِفَةٌ مِنْهَا إِلَّا لِضَعْفِ الْحَيَاةِ، فَإِذَا كَانَتْ حَيَاتُهُ تَعَالَىٰ أَكْمَلَ حَيَاةٍ وَأَتَمَّهَا، اسْتَلْزَمَ إِثْبَاتُهَا إِثْبَاتَ كُلِّ كَمَالٍ يُضَادُّ نَفْيُهُ كَمَالَ الْحَيَاةِ".

"وَأَمَّا الْقَيُّومُ فَهُوَ مُتَضَمِّنٌ كَمَالَ غِنَاهُ وَكَمَالَ قُدْرَتِهِ، فَإِنَّهُ الْقَيُّوم بِنَفْسِهِ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَىٰ غَيْرِهِ بِوَجْهٍ مِنَ الْوُجُوهِ، الْمُقِيمُ لِغَيْرِهِ، فَلَا قِيَامَ لِغَيْرِهِ إِلَّا بِإِقَامَتِهِ، فَانْتَظَمَ هَذَانِ الِاسْمَانِ صِفَاتِ الْكَمَالِ أَتَمَّ انْتِظَامٍ".

هٰذَا ما يتعلق بقوله: "حَيٌّ لَا يَمُوتُ قَيُّومٌ لَا يَنَامُ".

❑ ثُمَّ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "خَالِقٌ بِلَا حَاجَةٍ، رَازِقٌ بِلَا مُؤنَةٍ".

من أسماء الله تَعَالَىٰ: الخالق قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ﴾ [الحشر: ٢٤]، والرَّازق عدَّه بعض أهل العلم في أسماء الله لقوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللهَ هُوَ الْمُسَعِّرُ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الرَّازِقُ».

وَالْمُصَنِّف هنا بيَّن أن الله تَعَالَىٰ خلق الخلق من غَيْرِ حاجةٍ منه إليهم، وَهٰذَا ما جاء بيانه في آيات، منها:

قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦ مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعِمُونِ ۝٥٧ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ۝٥٨﴾ [الذاريات: ٥٦ - ٥٨].

وقوله تَعَالَىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ۝١٥﴾ [فاطر: ١٥].

وقوله تَعَالَىٰ: ﴿وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ﴾ [محمد: ٣٨].

وبيَّن المُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الله رازقٌ بلا كُلفة، أي: بلا مُؤنة.

❑ ثُمَّ قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "**مُمِيتٌ بِلَا مَخَافَةٍ، بَاعِثٌ بِلَا مَشَقَّةٍ**".

بيَّن المُصَنِّف هنا أن الله مميت العباد، وباعِثهم دون أن يكون منه خوفٌ أو مشقة، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ [الزمر: ٤٢]، فدلَّت الآيةُ عَلَىٰ أن الله يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ، وَهٰذا معنى قول المُصَنِّف: "**مُمِيت**".

ولا يُشكل عَلَىٰ هٰذَا قوله تَعَالَىٰ: ﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُمْ مَلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ ۝١١﴾ [السجدة: ١١]؛ لِأَنَّ نسبة التوفي لله من حَيْثُ كونه الآمر بذلك، ونسبة التوفي للملك من جهة كونه المأمور الموكَّل بقبض الأرواح.

كما لا تعارض أيضًا بين قوله تَعَالَىٰ: ﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُمْ مَلَكُ الْمَوْتِ﴾ [السجدة: ١١]، وقوله تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ﴾ [النساء: ٩٧]، وَذٰلِكَ أن الملك الموكَّل بقبض الأرواح له أعوان، كما جاء في قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ الْعَبْدَ الْمُؤْمِنَ إِذَا كَانَ فِي انْقِطَاعٍ مِنَ الدُّنْيَا وَإِقْبَالٍ مِنَ الْآخِرَةِ، نَزَلَ إِلَيْهِ مَلَائِكَةٌ مِنَ السَّمَاءِ بِيضُ الْوُجُوهِ، كَأَنَّ وُجُوهَهُمُ الشَّمْسُ، حَتَّى يَجْلِسُوا مِنْهُ مَدَّ الْبَصَرِ، ثُمَّ يَجِيءُ مَلَكُ الْمَوْتِ** عَلَيْهِ السَّلَامُ **حَتَّىٰ يَجْلِسَ عِنْدَ رَأْسِهِ، فَيَقُولُ: أَيَّتُهَا النَّفْسُ الطَّيِّبَةُ، اخْرُجِي إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِنَ اللهِ وَرِضْوَانٍ**» قَالَ: «**فَتَخْرُجُ تَسِيلُ كَمَا تَسِيلُ الْقَطْرَةُ مِنْ فِي السِّقَاءِ، فَيَأْخُذُهَا، فَإِذَا أَخَذَهَا لَمْ يَدَعُوهَا فِي يَدِهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ**».

فَهٰذَا يدل عَلَىٰ أن ملك المَوْت له أعوان، من هنا قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [النساء: ٩٧]، أي: باعتبار كون ملك المَوْت له أعوان، وَقَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُمْ مَلَكُ الْمَوْتِ﴾ [السجدة: ١١]، من جهة كونه هُوَ المأمور بذلك.

وَأَمَّا الْبَعْث، فمما قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ فيه: ﴿مَا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴿٢٨﴾﴾ [لقمان: ٢٨]، فخلق كُلِّ البشر وبعثهم يوم القيامة بالنسبة إِلَىٰ قُدرة الله كنسبة خلق نفسٍ واحدة وبعثها.

وقول المُصَنِّف: "مُمِيت" إن أراد بِهِ الوصف؛ فَهٰذَا حق، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ﴿٤٤﴾﴾ [النجم: ٤٤]، وإن أراد أَنَّهُ اسمٌ لله؛ فَهٰذَا قَالَ بِهِ عددٌ من أهل العلم، وليس يثبت فيها دليل، وحينها يتوقف فيه، وقوله تَعَالَىٰ: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ﴿٤٤﴾﴾ فعل والفعل يؤخذ منه الوصف لا الاسم.

وَأَيْضًا قوله: "**بَاعِثُ بِلَا مَشَقَّةٍ**"، إن أراد الوصف؛ فحق، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا﴾ [المجادلة: ٦]؛ وَأَمَّا إن أراد أَنَّهُ اسم؛ فليس يثبت، وَإِنَّمَا الصواب: التوقف فيه، وإن كان من أهل العلم من عده في أسماء الله، ولا يُستفاد من الآية السابقة -وَهِيَ: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا ﴿٦﴾﴾ [المجادلة: ٦]- لكون الأسماء لا تؤخذ من الأفعال.

إِذًا بَيَّنَّا هنا أن قوله: "**مُميت**"، وقوله: "**بَاعِث**"، إنْ كان يُريد بذلك التسمية؛ فَهٰذَا لم يثبت، وإن كان يُريد بذلك الوصف؛ فَإِنَّ هذَا ثابتٌ -واللهُ أعلم-.

❑ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ: "**مَا زَالَ بِصِفَاتِهِ قَدِيمًا قَبْلَ خَلْقِهِ، لَمْ يَزْدَدْ بِكَوْنِهِمْ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُمْ مِنْ صِفَتِهِ، وَكَمَا كَانَ بِصِفَاتِهِ أَزَلِيًّا، كَذَلِكَ لا يَزَالُ عَلَيْهَا أَبَدِيًّا، لَيْسَ بَعد الْخَلْقَ اسْتَفَادَ اسْمَ الْخَالِقِ وَلَا بِإِحْدَاثِهِ الْبَرِيَّةَ اسْتَفَادَ اسْمَ الْبَارِي، لَهُ مَعْنَىٰ الرُّبُوبِيَّةِ وَلَا مَرْبُوب، وَمَعْنَىٰ الْخَالِقِ وَلَا مَخْلُوق، وَكَمَا أَنَّهُ مُحْيِي الْمَوْتَىٰ بَعْدَ مَا أَحْيَا اسْتَحَقَّ هَذَا الِاسْمَ قَبْلَ إِحْيَائِهِمْ، كَذَلِكَ اسْتَحَقَّ اسْمَ الْخَالِقِ قَبْلَ إِنْشَائِهِمْ، ذَلِكَ بِأَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَيْهِ فَقِيرٌ، وَكُلُّ أَمْرٍ عَلَيْهِ يَسِيرٌ، لا يَحْتَاجُ إِلَىٰ شَيْءٍ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١]**".

❍ <u>هنا أُحب أن أذكر بعض القواعد قبل شرح كلام المُصَنِّف هٰذَا:</u>

✓ **القاعدةُ الأُوْلَىٰ**: "**أسماءُ الله تَعَالَىٰ أزلية**"، وَهٰذِه القاعدة مُتفقٌ عليها بين أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَماعَةِ، وذكرها -أي: جاءت ضمن كلامِ عددٍ من أهل العلم-، فأسماءُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ أزلية لم يكن اللهُ بلا أسماء، وَإِنَّمَا أسماؤه أزليةٌ بأزليته سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

ومن كلام أهل العلم في تقريرها: قول ابْن القيم رَحِمَهُٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "**إن أسماء الرَّبّ قديمة، لم يستحدثها من جهة خلقه**" انْتَهَىٰ كلامه رَحِمَهُٱللَّهُ.

ومن الْأَدِلَّة عَلَىٰ ذَلِكَ: قول النَّبِيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ**»، فاللهُ عَزَّوَجَلَّ هُوَ الَّذِي سمى نفسه بأسمائه، فأسماؤه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أزلية، لَيْسَت مخلوقة، لَيْست مُحدثة، وفي هٰذَا يَقُولُ ابْن القيم رَحِمَهُٱللَّهُ تَعَالَىٰ مُبيِّنًا دلالة الحَدِيْث السابق عَلَىٰ هٰذَا: "**قَدْ دل الحَدِيْثُ عَلَىٰ أن أسماء الله غَيْر مخلوقة، بل هُوَ الَّذِي تَكَلَّمَ بها، وسمى بها نفسه**"، انْتَهَىٰ كلامه.

والقولُ بعدم أزلية أسماء الله يُفيد كونها مخلوقة، وَهٰذَا قول الجهمية والمُعتزلة، وَقَدْ اشتد نكيرُ السَّلَف عليهم، قَالَ الإِمَامُ أحمد: "**من زَعم أن أسماء الله مَخلوقةٌ؛ فهو كافر**".

إِذًا القاعدة الأُوْلَىٰ: "**أسماءُ الله تَعَالَىٰ قديمة، أو أسماء الله تَعَالَىٰ أزلية**"، قاعدةٌ مُجمعٌ عليها، ذكرتُ قول ابْن القيم رَحِمَهُٱللَّهُ تَعَالَىٰ في هٰذِه القاعدة في النَّصّ عليها، ودليلها من السُّنَّة والشاهد، وبيان تغليظ السَّلَف عَلَىٰ من لم يقل بِقِدم أسمائه.

✓ **القاعدةُ الثَّانِيَة**: "**أسماءُ الله تَعَالَىٰ لله**"، وَإِنَّمَا ذكرتُ هٰذِه القاعدة بعد القاعدة الأُوْلَىٰ؛ لِأَنَّ المُعتزلة قَالُوا: أسماءُ الله تَعَالَىٰ غيره، أسماء الله عَزَّوَجَلَّ موجودةٌ في الْقُرْآن والْقُرْآن غَيْر مخلوق، والمُعتزلة يقولون: بأن الْقُرْآن مخلوق، وحينها قَالُوا: بأن أسماء الله مخلوقة؛ لِأَنَّ أسماء الله واردةٌ في الْقُرْآن، وحينها قَالُوا: أسماء الله غيره؛ ليتوصلوا بذلك إِلَىٰ أن أسماء الله مخلوقة.

فرد عليهم السَّلَف وبيَّنوا أن أسماء الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ لله، فَهٰذِه المَسْأَلَة كغيرها من مَسَائِل المُعتقد، أو ككثيرٍ من مَسَائِل المُعتقد لم يبتدئ السَّلَفُ الْكَلَام بها، وَإِنَّمَا تكلموا بها بعد وجود كلامٍ غَيْر صحيح من أهل البدع، فاحتاج السَّلَف إِلَىٰ بيان الحق فيها.

فبين أهل العلم أن الصواب في الْمَسْأَلَة الَّذِي دلت عَلَيْهِ النصوص: أن أسماء اللهِ تَعَالَىٰ لله، فلا يُقَالُ: أسماء الله هِيَ الله، ولا يُقَالُ: أسماء الله غيره، يَقُولُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ أي: أسماء الله لله.

ويقول النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إن لِلَّهِ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ اسْمًا، مِائَةٌ إِلَّا وَاحِدًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ**»؛ فَالنَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**إن لِلَّهِ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ اسْمًا**».

وَقَدْ أطال شيخُ الإِسْلَام رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ في تقرير هٰذِه الْمَسْأَلَة، وفي بيان أن أسماء الله عَزَّوَجَلَّ لله، وفي الرد عَلَىٰ الْمعتزلة الَّذِينَ قَالُوا: إن أسماء الله غيره، وفي الرد عَلَىٰ الأشاعرة الَّذِينَ قَالُوا: بأن أسماء الله هِيَ الله، وكلامه رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ مُهم لَا بُدَّ أن يوقف عَلَيْهِ؛ لِيُفهم التفصيلُ في هٰذِه الْمَسْأَلَة والحقُّ فيها -واللهُ تَعَالَىٰ أعلم-.

✓ **القاعدةُ الثَّالِثة**: "**أسماءُ الله أعلامٌ وأوصاف**"، وَهٰذِه القاعدة ذكرها عددٌ من أهل العلم، والشيخ ابْن عُثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ ذَكَرَها في **(القواعد الْمُثلى)** ضمن القواعد الْمُتعلقة بأسماء الله عَزَّوَجَلَّ، فأنا أذكر ما قَالَ، ثُمَّ أُعلق عَلَىٰ كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ.

قَالَ الشَّيْخ/ ابْن عُثيمين: "**أعلامٌ باعتبار دلالتها علىٰ الذات، وأوصافٌ باعتبار ما دلت عليه من المعاني**"؛ إِذًا أسماءُ الله عَزَّوَجَلَّ تدل عَلَىٰ الذات وعَلَىٰ الْمَعْنَى الَّذِي اشتملت عَلَيْهِ، وَهِيَ باعتبار دلالتها عَلَىٰ الذات أعلام، وباعتبار دلالتها عَلَىٰ المعاني أوصاف، وَهِيَ بالاعتبار اَلْأَوَّل مُترادفة، أي: أسماء الله باعتبار دلالتها عَلَىٰ الذات أسماءٌ مُترادفة.

والأسماء الْمُترادفة الألفاظ الْمُترادفة هِيَ: الألفاظ الَّتِي تدل عَلَىٰ نفس الْمَعْنَى، مثل: بشر وإنسان، هذان لفظان، ولكنهما يدلان عَلَىٰ نفس الْمَعْنَى، مثل: سيف ومُهند، هذان اسمان، ولكنهما يدلان عَلَىٰ نفس الْمَعْنَى، فالأسماء الْمُترادفة هِيَ الْأَسْمَاء الَّتِي تدل عَلَىٰ معنى واحد، فأسماءُ الله عَزَّوَجَلَّ أعلامٌ وأوصاف، أعلام باعتبار دلالتها عَلَىٰ الذات، ولما كانت كلها تدل عَلَىٰ ذاتٍ واحدة كانت بهذا الاعتبار، أي: باعتبار دلالتها عَلَىٰ الذات مُترادفة.

قَالَ: "**وهيٰ بالاعتبار اَلْأَوَّل، أي: باعتبار دلالتها عَلَىٰ الذات مُترادفة؛ لِدِلالتها عَلَىٰ مسمىٰ واحد، وهو الله** عَزَّوَجَلَّ**؛ وبالاعتبار الثَّانِي، أي: باعتبار دلالتها عَلَىٰ المعاني مُتباينة**"،

والألفاظ المُتباينة هِيَ الألفاظُ الَّتِي لا تدل عَلَىٰ معنًى واحد، مثل: البيت والبحر، والسماء وَالْأَرْض، هٰذه ألفاظ مُتباينة لا تدل عَلَىٰ معنى واحد، وألفاظها أَيْضًا مُختلفة، فَهِيَ مُختلفة من جهة الألفاظ ومن جهة المعاني الَّتِي تدل عليها.

فأسماء الله عَزَّوَجَلَّ أعلامٌ وأوصاف، هِيَ باعتبار دلالتها عَلَىٰ الذات أعلام، وباعتبار دلالتها عَلَىٰ الذات مُترادفة، وَهِيَ باعتبار دلالتها عَلَىٰ المعاني أوصاف، وباعتبار دلالتها عَلَىٰ الأوصاف مُتباينة؛ لأن كُلِّ اسمٍ من أسماء الله عَزَّوَجَلَّ يدل عَلَىٰ وصفٍ لا يدل عَلَيْهِ الاسم الآخر.

فَمثْلًا: "الرحمن" يدل عَلَىٰ الرحمة، "السميع" يدل عَلَىٰ اتصافه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ بالسمع، فـ"الرحمن" و"السميع" من جهة دلالتهما عَلَىٰ ذاتٍ واحدة -وَهِيَ ذاتُ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ- اسمان مُترادفان، ومن جهة دلالة كُلِّ واحدٍ منهما عَلَىٰ معنًى لا يدل عَلَيْهِ الآخر لفظان مُتباينان، اسمان مُتباينان.

وهنا الشَّيْخ أَيْضًا بيَّن هٰذا، فَقَالَ الشَّيْخ/ ابن عُثيمين رَحِمَهُٱللَّهُ: " **فالحيُّ، العليمُ، القديرُ، السميعُ، البصيرُ، الرحمنُ، الرحيمُ، العزيزُ، الحكيم كلها أسماء لمُسمًى واحد، وهو الله** سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ**؛ لكن معنىٰ الحي غَيْرُ معنىٰ العليم، ومعنىٰ العليم غَيْر معنىٰ القدير، وهكذا**"؛ إِذًا هِيَ باعتبار دلالتها عَلَىٰ ذاتٍ واحدة مُترادفة، وباعتبار دلالة كُلِّ اسمٍ منها عَلَىٰ معنًى يختص بِهِ مُتباينة.

ثُمَّ قَالَ الشَّيْخ رَحِمَهُٱللَّهُ: "**وإنما قُلْنَا: بأنها أعلام وأوصاف؛ لدلالة الْقُرْآن عليها**"، فَالشَّيْخ الآن يُقرر أن الْقُرْآن دل عَلَىٰ هٰذا، قَالَ: "كما في قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ١٠٧﴾ [يونس: ١٠٧]، وقوله: ﴿وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ﴾ [الكهف: ٥٨]، فإن الآية الثانية دلت علىٰ أن الرحيم هو المُتصف بالرحمة"، فالله عَزَّوَجَلَّ قَالَ: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ١٠٧﴾ [يونس: ١٠٧]، وفي الآيَة الثَّانِيَة قَالَ: ﴿وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ﴾ [الكهف: ٥٨]، فدل عَلَىٰ أن "الرحيم" المذكور في الآية الأُوْلَىٰ مُتصفٌ بالرحمة، وليس "الرحيمُ" لفظًا مُجردًا عَنْ معنى، بل "الرحيم" يدل عَلَىٰ معنًى عَلَىٰ وصف، وَهُوَ الرحمة.

ابْن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذَكَرَ أَيْضًا هٰذِه القاعدة في **(جِلاء الأفهام)**، وَذَكَرَ أَيْضًا ما يدل عليها من الْقُرْآن، وكلامه نفيسٌ جِدًّا، فأحببتُ أَيْضًا إيراده هنا والتعليق عَلَيْهِ.

قَالَ ابْن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في **(جِلاء الأفهام)** مُقرِّرًا هٰذِه القاعدة: "**وَكَذَٰلِكَ أَسمَاء الرب تَعَالَىٰ كلهَا أَسمَاء مدح، وَلَو كَانَت أَلفاظًا مُجَرّدَة لَا مَعَانِي لَهَا؛ لم تدل عَلَىٰ الْمَدْح**"،

يَقُولُ ابْن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: مِمَّا يُفيد أن أسماء الله أعلامٌ وأوصاف: أنها أسماءُ مدح، ولو كانت أسماءً محضة لا تدل عَلَىٰ أوصاف؛ لَمَا كانت أسماءَ مدح.

قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "**وَقَدْ وصفهَا الله سُبْحَانَهُ بِأَنَّهَا حُسْنَىٰ كلهَا، فَقَالَ:** ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٨٠﴾﴾ [الأعراف: ١٨٠]، **فَهِيَ لم تكن حسنىٰ لمُجَرّد اللَّفْظ، بل لدلالتها علىٰ أَوْصَاف الْكَمَال**".

وَهٰذَا دليلٌ قوي جِدًّا؛ اللهُ عَزَّوَجَلَّ وصف أسمائه بأنها حُسْنَى، والاسمُ الحسن لَيْسَ الاسم الَّذِي لا يدل عَلَىٰ معنى، بل الاسم الحسن هُوَ الاسم الَّذِي يدل عَلَىٰ معنى، ويكون ذَلِكَ الْمَعْنَى حسنًا.

ثُمَّ ذَكَرَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ دليلًا قويًّا جِدًّا، جميلٌ أن يُضبط، قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "**وَأَيْضًا فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ يُعلل أَحْكَامه وأفعاله بأسمائه، وَلَو لم يكن لَهَا معنىٰ؛ لما كَانَ التَّعْلِيل صَحِيحًا**".

الله عَزَّوَجَلَّ يذكر في آياته أسماءه مُعلِّلًا بها، ولو كانت ألفاظًا مُجردة، هٰذَا معنى كلامه: أن الله عَزَّوَجَلَّ يذكر أسماءه في كتابه مُعلِّلًا بها، ولو كانت أسماؤه ألفاظًا مُجردةً؛ لَما صَحّ التعليل بها.

وَقَدْ ذَكَرَ أمثلة لهذا رَحِمَهُ ٱللَّهُ قَالَ: كقوله تَعَالَىٰ: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ﴿١٠﴾﴾ [نوح: ١٠]، لاحظوا: الله عَزَّوَجَلَّ أمر بالاستغفار وعَلل بِأَنَّهُ غفَّار، لو كان اسمه "الغَفَّار" لا يدل عَلَىٰ معنى، لَما كان للتعليل باسمه "الغَفَّار" معنى، فدل تعليلُ الله عَزَّوَجَلَّ باسمه "الغفَّار" عَلَىٰ أن اسمه "الغَفَّار" يدل عَلَىٰ معنى، وَهُوَ: أن الله عَزَّوَجَلَّ كثيرُ المَغفرة عظيمُ المغفرة، فَقَالَ: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ﴿١٠﴾﴾ [نوح: ١٠]، أي: يغفر لكم إن استغفرتموه.

يَقُولُ ابْن القيم: وقوله تَعَالَىٰ: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝٢٢٦ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۝٢٢٧﴾ [البقرة: ٢٢٦، ٢٢٧]، قَالَ: **"فختم حكمْ الْفَيْء الَّذِي هُوَ الرُّجُوع وَالْعود إِلَىٰ رضىٰ الزَّوْجَة وَالْإِحْسَان إِلَيْهَا بِأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ، يعود عَلَىٰ عَبده بمغفرته وَرَحمته إِذا رَجَعَ إِلَيْهِ، وَالْجَزَاء من جنس الْعَمَل، فَكَمَا رَجَعَ إِلَىٰ الَّتِي هِيَ أحسن، رَجَعَ الله إِلَيْهِ بالمغفرة وَالرَّحْمَة"**.

وَهٰذَا واضح؛ فالله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ قَالَ: ﴿فَإِنْ فَاءُوا﴾، إن رجعوا إِلَىٰ نسائهم بالإحسان إليهم: ﴿فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝٢٢٦﴾، لو كان قوله: ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝٢٢٦﴾ لا معنى له؛ لَمَا استفدنا شيئًا من إيراده هنا، ولكن لما أورده اللهُ هنا؛ دل عَلَىٰ أَنَّهُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ يغفرُ ويرحمُ ذاك الَّذِي يرحمُ زوجته ويُحسن إِلَيْهَا، قَالَ: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۝٢٢٧﴾ [البقرة: ٢٢٧].

يَقُولُ ابْن القيم: "﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۝٢٢٧﴾ [البقرة: ٢٢٧]، **فَإِن الطَّلَاق لما كَانَ لفظًا يُسمع وَمعنًىٰ يُقْصد؛ عَقبه باسمه السَّمِيع للنطق بِهِ، الْعَلِيم بمضمونه"**.

إِذًا هٰذِه قاعدة وَهٰذِه أدلتها، وَهٰذَا الدليلُ الأخير دليلٌ قويٌّ أَيْضًا، وَهُوَ: أن الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ يُعلِّل أحكامه بأسمائه، ولو كانت أسماؤه أعلامًا محضة لما عَلل بها.

☜ **بعد هٰذَا أذكر قاعدتين تتعلقان بصفات الله عَزَّوَجَلَّ:**

✓ **القاعدةُ الأُوْلَىٰ: "ما يقومُ بذاته سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ من الصفات أنواع":**

❶ النوعُ الْأَوَّلُ: صفاتُ معنى، وصفاتُ الْمَعْنَىٰ هِيَ الَّتِي لا تنفكُ عَنْ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ؛ كالعلو، والعِلم، والقُدرة، إِلَىٰ آخره.

❷ النوع الثَّانِي: الصفاتُ الخبرية؛ كاليدين، والوجه، والقدم، إِلَىٰ آخره.

والصفات الخبرية لها ضابط، فيُقال: هِيَ ما يكون نظيرها في الناس أبعاضٌ وأجزاء، ولا يُقَالُ: هِيَ في حق الله بعضٌ وجُزء؛ لِأَن البعض ما صَحَّ أن ينفصل عَن الكُلِّ.

فقلنا: الصفات الخبرية كاليدين والوجه والقدم، فالوجه نظيره في الناس بعضًا وجُزءًا، ولكن لا يُقَالُ: هُوَ في حق الله بعضٌ وجُزء؛ إذ البعض والجُزء ما صَح انفصاله عَنْ الكُلِّ.

إِذًا ما يقوم بذاته سُبْحَانَهُوَتَعَالَى من الصفات أنواع:

❶ النوعُ اَلْأَوَّلُ: صفاتُ معنى، وهِيَ الَّتِي لا تنفكُ عَنْ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى؛ كالعلو، والعلم، والقُدرة، إِلَىٰ آخره.

❷ النوع الثَّاني: صفاتٌ خبرية، وَهِيَ ما يكون نظيرها في الناس أبعاض وأجزاء، ولا يُقَالُ: إنها في حق الله بعضٌ وجُزء، كاليدين، والوجه، والقدم.

❸ النوع الثَّالثِ: صفاتٌ فعلية، والصفات الفعلية هِيَ المُتعلِّقةُ بالمشيئة، كالمجيء، والنزول، والاستواء، إِلَىٰ آخره، فَهٰذِه الصفات مُتعلقةٌ بالمشيئة، فَمَتَىٰ شاء اللهُ أن ينزل نَزل، وَمَتَىٰ شاء أن يجيء جاء.

فالصفاتُ الفعلية والخبرية وصِفات المعاني كلها قائمةٌ بذات الله، ولكن منها ما يتعلق بالمشيئة، فَيُقَالُ: مَتَىٰ ما شاء فعل، وَمَتَىٰ ما لم يشأ لم يفعل، وبعضها لا تتعلق بالمشيئة.

✓ **القاعدةُ الثَّانِيَةُ**: "**صفاتُ الله تَعَالَىٰ كلها قديمة**"، فَعَلُوه قديم، وعلمه قديم، وكذا سائرُ صفاته، والصفات الفعلية قديمةٌ باعتبار نوعها، حادثةٌ باعتبار آحادها، فخلقه سُبْحَانَهُوَتَعَالَى باعتبار نوعه قديم، فاللهُ عَزَّوَجَلَّ مُتصفٌ بالخلق منذ القِدم، ولكن آحادُ الخلق حادثة، فاللهُ عَزَّوَجَلَّ مَتَىٰ ما شاء أن يخلق؛ خَلق، ورَزقه سُبْحَانَهُوَتَعَالَى قديم، فاللهُ عَزَّوَجَلَّ مُتصفٌ بِأنهُ الرَّازقُ مُنذ القِدم، ولكن آحاد رزقه سُبْحَانَهُوَتَعَالَى حادثة، بل ووصفه بِغُفران الذنوب قديمُ النوع حادثُ الآحاد، قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿٩٦﴾﴾ [النساء: ٩٦]، أي: كان ولا يزال، فاللهُ عَزَّوَجَلَّ مُتصفٌ بالمغفرةِ منذ الأزل، وإن كان وقوع المغفرة منه، وإن كانت آحادُ مغفرته سُبْحَانَهُوَتَعَالَى حادثة.

❋ ومن زعم أن الله لم يكن مُتصفًا بصفة ثُمَّ اتصف بها بعدُ؛ فقد زعم خلو الله من الكمال الَّذِي يوجبه اتصافه بتلك الصفة حال كونه غَيْر مُتصفٍ بها، وَهٰذَا يقتضي نقصه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ إذ فقد الكمالِ في زمنٍ ما نقصٌ.

✍ فمُعتقدُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَماعَةِ: أن صفات الله قديمة، فالصفات المعنوية والخبرية قديمة، وكذلك الصفاتُ الفعلية كلها قديمة النوع حادثةُ الآحاد، فمن أخذ يُفرِّقُ بين صفةٍ وصفة، فيقول: هٰذِه من الصفات الفعلية قديمة النوع، وَهٰذِه من الصفات الفعلية غَيْر قديمة النَّوْع؛ فليوقفنا عَلَىٰ نصوصٍ تقتضي التفريق، وليُسمِّي لنا سَلفه.

❁ **وهنا تنبيه**: وهو أنَّ بعض أهل العلم اعتادوا عَلَىٰ بيان كون صفة الْكَلَام قديمة النوع حادثة الآحاد، هٰذَا درجَ عَلَيْهِ عدد من أهل العلم، أنهم يُقسمون صفات الله إِلَىٰ فعلية ذاتية، ثُمَّ يخصون صفة الكلام بأنها فعليةٌ ذاتية، بأنها قديمة النوع حادثة الآحاد، فيظن الطالب ويظن القارئ عندما يقرأ كلام هٰذَا العالم أَو يسمعه: أن هٰذَا مِمَّا تختص به صفةُ الْكَلَام! وَهٰذَا لَيْسَ صوابًا، بل جميع الصفات الفعلية قديمة النوع حادثة الآحاد.

ومن خص صفة الْكَلَام بذلك؛ فَإِنَّمَا خصها لوجود النزاع الشديد فيها، وليس يُريد أن صفة الْكَلَام تختص بذلك دون سائر الصفات الفعلية، وَمِمَّا يُفيد قِدمَ أوصافه: قِدمُ أسمائه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فالأسماءُ قديمة، وَهِيَ مُشتملةٌ عَلَىٰ أوصاف، فالأوصاف الَّتِي اشتملت عَلَيْهِا الْأَسْمَاء أَيْضًا قديمة، والأوصاف الَّتِي لم تشتمل عليها الْأَسْمَاء قديمةٌ أَيْضًا كما سبق تقديره.

بعد هٰذَا نعود للتعليق عَلَىٰ كلام الْمُصَنِّف:

❑ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **"مَا زَالَ بِصِفَاتِهِ قَدِيمًا قَبْلَ خَلْقِهِ، لَمْ يَزْدَدْ بِكَوْنِهِمْ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُمْ مِنْ صِفَتِهِ، وَكَمَا كَانَ بِصِفَاتِهِ أَزَلِيًّا، كَذَلِكَ لَا يَزَالُ عَلَيْهَا أَبَدِيًّا، لَيْسَ بعد خَلْقِ الْخَلْقِ اسْتَفَادَ اسْمَ الْخَالِقِ، وَلَا بِإِحْدَاثِهِ الْبَرِيَّةَ اسْتَفَادَ اسْمَ الْبَارِي، لَهُ مَعْنَىٰ الرُّبُوبِيَّةِ وَلَا مَرْبُوبَ، وَمَعْنَىٰ الْخَالِقِ وَلَا مَخْلُوقَ، وَكَمَا أنهُ مُحْيِي الْمَوْتَىٰ بَعْدَ مَا أَحْيَا اسْتَحَقَّ هَذَا الِاسْمَ قَبْلَ إِحْيَائِهِمْ، كَذَلِكَ اسْتَحَقَّ اسْمَ الْخَالِقِ قَبْلَ إِنْشَائِهِمْ، ذَلِكَ بِأَنهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ**

قَدِيرٌ، وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَيْهِ فَقِيرٌ، وَكُلُّ أَمْرٍ عَلَيْهِ يَسِيرٌ، لا يَحْتَاجُ إِلَىٰ شَيْءٍ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ١١﴾ [الشورى: ١١]".

الْمُصَنِّف بين هنا كون صفات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أزليةً أبدية، فَقَالَ: "**مَا زَالَ بِصِفَاتِهِ قَدِيمًا قَبْلَ خَلْقِهِ، لَمْ يَزْدَدْ بِكَوْنِهِمْ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُمْ مِنْ صِفَتِهِ، وَكَمَا كَانَ بِصِفَاتِهِ أَزَلِيًّا، كَذَلِكَ لا يَزَالُ عَلَيْهَا أَبَدِيًّا**"، فاللهُ مُتصفٌ بالصفات كلها منذ الأزل، وصفاته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أزليةٌ أبدية.

وقوله: "**لَيْسَ بَعد الْخَلْقِ اسْتَفَادَ اسْمَ الْخَالِقِ...**" إِلَىٰ آخره، ورد عَنْ غيره من عُلماء السَّلَف، فمن ذَٰلِكَ قول الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في نقضه عَلَىٰ بِشر: "**والله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ اسمه كأسمائه سواء، لم يزل كَذَٰلِكَ ولا يزال لم تحدث له صفته ولا اسمه، لم يكن كَذَٰلِكَ قبل الخلق، كان خالقًا قبل المخلوقين، ورازقًا قبل المرزوقين، وعالمًا قبل المعلومين، وسميعًا قبل أن يسمع أصوات المخلوقين، وبصيرًا قبل أن يرىٰ أعيانهم مخلوقة**"؛ فَهَٰذَا الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وتقريرُ الطحاوي يُشبه تقرير الدارمي.

وَقَالَ ابْن بطة في (الإبانة الكُبرى): "**لِأن اللهَ لَمْ يَزَلْ عَلِيمًا سَمِيعًا بَصِيرًا مُتَكَلِّمًا، تَامًّا بِصِفَاتِهِ الْعُلْيَا وَأَسْمَائِهِ الْحُسْنَىٰ، قَبْلَ كَوْنِ الْكَوْنِ، وَقَبْلَ خَلْقِ الْأَشْيَاءِ، لا يَدْفَعُ ذَلِكَ وَلَا يُنْكِرُهُ إِلَّا الضَّالُّ الْجَحُودُ الْجَهْمِيُّ الْمُكَذِّبُ**". فَهَٰذَا أَيْضًا تقريرُ ابْن بطة، وَهُوَ يُفيد ما أفاد كلامُ الطحاوي.

* والطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أراد بكلام هَٰذَا بيان الحق في مَسْأَلَة قِدم الصفات، وخطأ الْمُعتزلة القائلين بأن قِدم الصفات يُفيد تعدد الآلهة، فالْمُعتزلة يُثبتون الْأَسْمَاء وينفون الصفات، فأسماء الله تَعَالَىٰ عندهم مُترادفةٌ مُطلقًا؛ لِأن كُلَّ اسمٍ منها يدل عَلَىٰ الذات فَقَطْ لا يدل عَلَىٰ معنى.

وقلنا نحن: بأن أسماء الله باعتبار دلالتها عَلَىٰ الذات مُترادفة، وباعتبار دلالتها عَلَىٰ المعاني مُتباينة، فهم لما نفوا الصفات وأثبتوا الْأَسْمَاء مُجردةً عَنْ دلالتها عَلَىٰ الصفات؛ كانت أسماء الله عَزَّوَجَلَّ عندهم أسماء مُترادفة، لا تدل إِلَّا عَلَىٰ الذات.

لِمَاذَا نفوا دلالة أسماء الله عَلَىٰ الصفات؟

نفوا دلالة أسماء الله عَلَىٰ الصفات بحُجة: أن إثبات دلالة الْأَسْمَاء عَلَىٰ الصفات يُفيد تعدد القُدماء، فهنا نُناقشهم من جهتين:

- من جهة إثبات كون الْأَسْمَاء تُفيد الصفات.
- ومن جهة بيان كون إثبات الصفات لا يُفيد تعدد القُدماء.

أَمَّا مُناقشتهم من جهة كون الْأَسْمَاء دالةً عَلَىٰ الأوصاف، وأنها تُفيد الأوصاف؛ فقد سبق تقريرُ ذَلِكَ عند حديثنا حول قاعدة: "**أسماء الله أعلام وأوصاف**".

وَأَمَّا غلطهم في نفي الصفات وبيان كون إثبات الصفات يَعْنِي تعدد القُدماء؛ فقد بين ابْن تَيْمِيَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في شرح (**الأصبهانية**): أن لفظ تعدد القُدماء لفظٌ مُجمل، فَإِنَّهُ يحتمل أن يُراد بِهِ تعدد الخالقين، وحينها يكون باطلًا، فتعدد الصفات لا يُفيد تعدد الخالقين.

* وَيحتمل تعدد صفات قديمة، لذاتٍ قديمة وَهٰذَا حق، فَإِنَّ كنتم تقولون: إن إثبات الصفات يُفيد تعدد القُدماء، بمعنى: أنهُ يُفيد تعدد صفات قديمة لذاتٍ قديمة؛ فَهٰذَا صحيح، لسنا نُنكر هٰذَا الْمَعْنَىٰ، وَإِنَّمَا نُنكر أن يكون تعدد الصفات يُفيد تعدد الخالقين، وإثبات الصفات لا يلزم منه تعدد القُدماء بهذا الْمَعْنَىٰ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الله تَعَالَىٰ وصف نفسه بِأنهُ واحدٌ أحد، وَقَدْ وصف نفسه بأوصاف، فأفاد هٰذَا أن الوصف بأوصافٍ مُتعددة لا يُنافي الأحدية.

* الأمرُ الثَّانِي: أن الصفات لَيْسَ قائمةً بذاتها، حَتَّىٰ يُقَالُ: إن إثباتها يلزم منها تعدد القُدماء، وَإِنَّمَا هِيَ قائمةٌ بالموصوف.

* الأمرُ الثَّالِث: أن كُلَّ موجود لَا بُدَّ أن تتعدد صفاته، فيكون موجودًا ويكون واجب الوجود أو مُمكن الوجود، ويكون وصفًا في غيره أو عينًا قائمًا بنفسه، وحينها بَطل كون تعدد الأوصاف يلزم منه تعدد القُدماء، أي: تعدد الخالقين.

ولِلإِمَام أحمد استدلال جميل في رده عَلَىٰ الْجَهْمِيَّة؛ فقد ناقش شُبهة المُعتزلة هٰذِه، وبيَّن أن وصف الواحد بصفاتٍ لا يُفيد التعدد، وذكر دليلًا لطيفًا، وَهُوَ قوله تَعَالَىٰ: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴿١١﴾﴾ [المدثر: ١١] فَقَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴿١١﴾﴾ وَقَدْ كان هٰذَا الَّذِي سماه اللهُ وَحِيدًا لَهُ عينان وأُذنان ولسان وشفتان ويدان ورجلان وجوارح كثيرة، قَدْ سماه اللهُ وحيدًا بجميع صفاته، فكذلك اللهُ وله المثلُ الأعلى هُوَ بجميع صفاته إلهٌ واحد؛ فَإِذًا الله سُبْحَانَهُ سمى هذ المذكور وحيدًا رُغم أن له صفات، فبطل قولهم: بأن تعدد الصفات يُفيدُ تعدد القُدماء -واللهُ سُبْحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ أعلم-.

❑ ثُمَّ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعَالَىٰ: **"خَلَقَ الْخَلْقَ بِعِلْمِهِ، وَقَدَّرَ لَهُمْ أَقْدَارًا، وَضَرَبَ لَهُمْ آجَالًا، وَلَمْ يَخْفَ عَلَيْهِ شَيْءٌ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ، وَعَلِمَ مَا هُمْ عَامِلُونَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ، وَأَمَرَهُمْ بِطَاعَتِهِ، وَنَهَاهُمْ عَنْ مَعْصِيَتِهِ، وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِتَقْدِيرِهِ وَمَشِيئَتِهِ، وَمَشِيئَتُهُ تنفذ، لَا مَشِيئَةَ لِلْعِبَادِ، إِلَّا مَا شَاءَ لَهُمْ، فَمَا شَاءَ لَهُمْ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ"**.

هٰذَا الموضع الثَّانِي الَّذِي يتعرض فيه الْمُصَنِّفُ للقدر، والموضعُ الْأَوَّلُ: قوله: **"وَلَا يَكُونُ إِلَّا مَا يُرِيدُ"**، وَسَيَأْتِي ذِكر القَدر فِي غَيْرِ هذين الموضعين، فَالمُصَنِّف لم يجعل مباحث القَدر مجموعة، بل فرقها، ولا يخفى كونُ جمعها في موضعٍ أفضل.

● **وأُحب هنا أن أذكر بعض المُهمات في القضاء والقدر قبل شرح كلام المُصَنِّف:**

⇦ أولًا: دراسة مباحث القضاء والقدر أمرٌ مشروعٌ مُرغبٌ فيه، فالعلمُ بمسائل القضاء والقدر منه ما هُوَ واجبٌ عَلَىٰ الأعيان، ومنه ما هُوَ واجبٌ عَلَىٰ الكفاية، فَإِنَّ قِيلَ: فما المُراد إِذًا بقول النَّبِيّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«إِذَا ذُكِرَ أَصْحَابِي فَأَمْسِكُوا، وَإِذَا ذُكِرَتِ النُّجُومُ فَأَمْسِكُوا، وَإِذَا ذُكِرَ الْقَدَرُ فَأَمْسِكُوا»**؟ وقوله صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما تنازع الصَّحَابَةُ في القدر: **«زعمتُ عليكم أن لا تنازعوا فيهم»**؟

✍ فيقال: المنهي عنه هُوَ الخوض بالقدرِ بالباطل، بدليل: مجيء ما يُفيد كونه رُكنًا من أركان الإيمان، ومجيء الآيات في مباحثه، ونحن مأمورون بتدبر الْقُرْآن، فنهي النَّبِيّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ التنازع فيه لكونه مدعاة القول فيه بغير حق؛ ففرقٌ بين بحث مَسَائِل

القدر ودراستها؛ فَهٰذَا أمرٌ مشروعٌ مُرغبٌ فيه، وبين التنازع في مسائله؛ فَهٰذَا أمرٌ مَنهيٌ عنه، وَهٰذَا ما فهم الصَّحَابَةُ وسلف الأُمَّة حَيْثُ بحثوا مَسَائِل القدر، ومن السَّلَف من أفرد القدر بالتصنيف، ومنهم من ضمنه من كتب في الاعتقاد، كما فعل الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وَأَمَّا قول السَّلَف: "**القَدرُ سِرُ الله في خلقه**"؛ فَهٰذَا -واللهُ أعلم- باعتبار كون المُقدرات محجوبةً لا تُعلم إِلَّا بعد وقوعها، وباعتبار عدم إحاطتنا بحِكم تقديرات الله، وَهٰذَا ما يُفيده كلامُ شارح (**الطحاوية**)، وما يُفيده كلام الشَّيْخ/ابْن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (**رسالته في القدر**)، فَإِنَّهُ قَالَ -أي: الشَّيْخ/ ابْن عُثيمين-: "**وَهُوَ أَيْضًا سِرُ الله تَعَالَىٰ المكتوم الَّذِي لا يعلمه إِلَّا اللهُ** سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، **مكتوبٌ في اللوح المحفوظ في الْكِتَاب المكنون الَّذِي لا يطلعُ عَلَيْهِ أحد، ونحن لا نعلم بِمَا قدره اللهُ لنا أو عَلَيْنَا، أو بِمَا قدره اللهُ تَعَالَىٰ في مخلوقاته إِلَّا بعد وقوعه أو الخبر الصادق عنه**".

إِذًا قول السَّلَف: "**القَدرُ سِرُ الله في خلقه**" لا يَعْنِي عَدم بحث مَسَائِل القَدر؛ فَإِنَّ جُل مَسَائِل الْقَدَر معلومة، فالإنسانُ يعلم أن الله عَزَّوَجَلَّ بِكُلِّ شيءٍ عليم، والإنسان يعلم بأن الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ كتب مقادير الخلائق إِلَىٰ يوم القيامة، والإنسانُ يعلمُ أن الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ ما يقعُ شيءٌ في الكون إِلَّا بمشيئته، والإنسان يعلمُ بأن الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ خلق كُلِّ شيء، فمسائل الْقَدَر معلومة، وأهل العلم بحثوها.

فقول السَّلَف: "**القَدرُ سِرُ الله في خلقه**"، لا يَعْنِي عدم بحث مَسَائِل الْقَدَر، وَإِنَّمَا المُراد: عدم التكلف في علم ما لا يُمكن العلمُ بِهِ؛ فَإِنّ الْقَدَر محجوبٌ لا نعلم بِهِ إِلَّا بعد وقوعه، هٰذِه المَسْأَلَة الأُوْلَى في دراسة مباحث الْقَدَر.

المَسْأَلَة الثَّانِيَةُ: القضاء والْقَدَر لُغةً وشرعًا.

* القضاء: قَالَ ابْن فارس: "**القاف والضاد والحرف المُعتل أصلٌ صحيح يدل عَلَىٰ إحكام أمرٍ وإتقانه وإنفاذه لجهته**"، انْتَهَى كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وَقَدْ جاء بِمعانٍ -أي: القضاء- منها: الأمر ومنها الإنهاء وجاء بغير ذَلِكَ.

❊ وَالْقَدَر: قَالَ ابْن فارس: "**القاف والدال والراء أصلٌ صحيح يدل عَلَىٰ مبلغ الشيء وكُنهِهِ ونهايته**" انْتَهَى كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ ويُطلق عَلَىٰ معانٍ أَيْضًا، منها: الحُكم، والقضاء، والطاقة، إِلَىٰ غَيْر ذلك.

❊ وهما شرعًا: يدلان عَلَىٰ علم الله تَعَالَىٰ بالأشياء أزلًا، وكتابته إيَّاها قبل وقوعها ومشيئته لها، وخلقه إياها، فالقضاء والقدر يدلان عَلَىٰ هٰذَا كله، يدلان عَلَىٰ علمه سُبْحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ بالأشياء أزلًا، وعَلَىٰ كتابته إياها قبل وقوعها، ومشيئته إياها قبل وقوعها، ومشيئته إياها حين وقوعها، وخلقه إياها.

وَقَدْ اختلف أهل العلم في التَّفْرِيْق بين القضاء والْقَدَر: فمنهم من فرق، ومنهم من قَالَ: هما بمعنًى واحد، ولم أرَ للمُفرقين شيئًا واضحًا، فَمَتَىٰ ما أُطلق القضاء؛ دل عَلَىٰ هٰذَا الَّذِي ذكرناه، وَمَتَىٰ ما أُطلق الْقَدَر؛ دل عَلَىٰ هٰذَا الَّذِي ذكرناه -واللهُ أعلم-.

⇦ الْمَسْأَلَة الثَّالِثة: الْكَلَامُ فِي القضاء والْقَدَر من باب الخبر الدائر بين النفي والإثبات، الخبر هُوَ ما يحتمل الصِّدْق والكذب لذاته، فقول القائل: جاء زيدٌ خبر؛ لِأن قوله يحتمل أن يكون صِدقًا وأن زيدًا جاء حقًّا، ويحتمل أن يكون كذبًا وأن زيدًا لم يجئ.

والنصوص الواردة في توحيد الربوبية والأسماء والصفات كلها أخبار، ولكنها ما تحتمل إِلَّا الصِّدْق؛ لكونها صادرةً عَنْ الله تَعَالَىٰ، وَهٰذَا لا يُخرجها عَنْ كونها أخبارًا، إذ أسلوبها يوافق الأسلوب الخبري، والأسلوب الخبري دائرٌ بين النفي والإثبات، فهو إِمَّا إخبار بالإثبات، وَإِمَّا إخبارٌ بالنفي.

فالأول: كجاء زيد، أي: الإخبار بالإثبات كجاء زيد، والإخبار بالنفي كزيدٌ لم يجئ، فالقدر يشمل الإيمانَ بعلم الله وكتابته المقادير ومشيئته إياها وخلقها، والنصوص المُتعلقة بالعلم والكتابة والمشيئة والخلق من باب الأخبار.

فَالْقَدَر من باب الخبر الدائر بين النفي والإثبات، والمُقابَل بالتصديق والتكذيب، فَالْقَدَرُ يبحث في مَسَائِل النصوص الواردة في تقرير هٰذِه الْمَسَائِل أخبارًا؛ إذًا الْقَدَر من باب الخبر، والخبرُ يُقابل الخبرُ إِمَّا أن يكون إخبارًا بنفي، أو أن يكون إخبارًا بإثبات، ويُقابل

الخبر بالتصديق أو بالتكذيب؛ إِذًا الْقَدَرُ من باب الخبر الدائر بين النفي والإثبات، وَالَّذِي يُقابَل بالتصديق أو التكذيب.

❋ وَقَدْ استشكل أهل العلم قول ابْن تَيْمِيَّة في (التدمرية): "**والكلامُ في الشرعِ والْقَدَرِ هو من باب الطلبِ والإرادة**"، هكذا قَالَ ابْن تَيْمِيَّة: "**والكلامُ في الشرعِ والْقَدَرِ هو من باب الطلبِ والإرادة**". وَهٰذَا يُفيد كون الْكَلَام في الْقَدَر من باب الإنشاء؛ لأنه قَالَ: "**والكلامُ في الشرعِ**"، والكلامُ في الشرعِ واضح أنهُ من باب الإنشاء، فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يأمرُ بفعل شيءٍ أو ينهى عَنْ فعل شيء، وَهٰذَا إنشاء.

ولكن الإشكال في قوله: "**والكلامُ في الشرعِ والْقَدَرِ هو من باب الطلبِ والإرادة**"، الْقَدَر لَيْسَ من باب الطلب والإرادة، وَإِنَّمَا من باب الخبر الدائر بين النفي والإثبات الَّذِي يُقابَل بالتصديق والتكذيب، فاستشكل أهل العلم قول ابْن تَيْمِيَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "**والكلامُ في الشرعِ والْقَدَرِ هو من باب الطلبِ والإرادة**"، فَإِنَّهُ يُفيد كون الْكَلَام في الْقَدَر من باب الإنشاء، وتباينت آراء أهل العلم في توجيه كلامه:

⇦ فمن أهل العلم من قَالَ: إن الْقَدَر باعتباره فِعلًا لله من باب الأخبار، وَأَمَّا هُوَ في حق العبد من باب الإنشاء؛ إذ هُوَ مأمورٌ بالتصديق بعموم خلقه ومشيئته، وَهٰذَا لَيْسَ صحيحًا -والله أعلم-؛ إذ يلزم منه أن يكون توحيد الربوبية والأسماء والصفات أَيْضًا من باب الإنشاء، باعتبار أن الْإِنْسَان مُطالبٌ بالإيمان بالأخبار المُتعلقة بتوحيد ربوبية الله، وحينها يعودُ الْقُرْآن كله أخبارًا، فَهٰذَا -والله أعلم- غَيْر صحيح.

⇦ ومنهم من قَالَ: الْقَدَرُ من باب الخبر، ولكن شَّيْخ الإِسْلَام دمجهما جميعًا؛ لكون البعض يحتجُ بالْقدر عَلَىٰ الشرع، فَهٰذَا يُفيد أن شيخُ الإِسْلَامِ يرى أن الْقَدَر من باب الخبر ولكنه دمج الْقَدَر والشرع بالنظر لاحتجاج بعضهم بالقدر عَلَىٰ الشرع، وذكروا غَيْر ذَلِك -والله أعلم-.

✍ **الخُلاصة:** أن الْكَلَام في الْقَدَر من باب الخبر الدائر بين النفي والإثبات المُقابل بالتصديق والتكذيب، وكلامُ شَّيْخ الإِسْلَامِ يحتاجُ لتأملٍ وتدبر.

⇦ المَسْأَلَة الرَّابِعة: في بيان اعتقاد أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ في القضاء والْقَدَر، ويتلخصُ اعتقادهم في أربع مراتب، فيؤمن أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ بِمَا دلَّت عَلَيْهِ النصوص في هٰذَا الباب، ويتلخص ذلكم بالمراتب التالية:

① المرتبةُ الْأُوْلَىٰ: أن الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ وَسع كُلِّ شيءٍ علمًا، فهو سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ يعلمُ ما كان ما سيكون وما لم يكن لو كان كيف سيكون، وَقَدْ دل عَلَىٰ ذلكم نصوصٌ كثيرة قَالَ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿قُلْ إِنْ تُخْفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ اللَّهُ وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٩﴾﴾ [آل عمران: ٢٩]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّمَا إِلَٰهُكُمُ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴿٩٨﴾﴾ [طه: ٩٨]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴿٥٩﴾﴾ [الأنعام: ٥٩].

② المرتبةُ الثَّانِيَة: أنهُ سُبْحَانَهُ كتب في أُم الْكِتَاب عنده ما هُوَ كائنٌ إِلَىٰ يوم القيامة، فكل شيءٍ كائنٌ إِلَىٰ يوم القيامة مكتوبٌ في أُم الْكِتَاب: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴿٦١﴾﴾ [يونس: ٦١]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴿٥٢﴾ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌ ﴿٥٣﴾﴾ [القمر: ٥٢، ٥٣] أي: مسطور مكتوب في اللوح المحفوظ.

وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**إن أول ما خلق اللهُ القلم، ثُمَّ قَالَ: اكتب، فجرىٰ في تلك الساعة بِمَا هُوَ كائنٌ إِلَىٰ يوم القيامة**».

③ المرتبةُ الثَّالِثة: أنهُ لا يقعُ شيءٌ في الْأَرْض ولا في السماء إِلَّا بمشيئته سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾ [يس: ٨٢]، وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٣٠﴾﴾ [الإنسان: ٣٠].

④ المرتبةُ الرَّابِعة: أن الله سُبْحَانَهُ خالق كُلِّ شيء، لا خالق غيره، ولا رب سواه، قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ

شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴿١٦﴾﴾ [الرعد: ١٦]، وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴿٣﴾﴾ [فاطر: ٣].

وَهٰذَا استفهامٌ إنكاري، فهو يُفيد أن لا خالق غيرُ الله، وحينها نعلم أن كُلَّ مُقدرٍ قدره الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فَلَا بُدَّ أنهُ معلومٌ لله، مكتوبٌ في أُم الْكِتَاب، واقعٌ بمشيئة الله عَزَّوَجَلَّ، لا يخرج من هٰذَا شيءٌ من الْمُقدرات.

فَهٰذِه المراتب الأربع لَا بُدَّ من ضبطها لضبط مُعتقد أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ في هٰذَا الباب.

❑ ثُمَّ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ -بعد أن انتهينا من هٰذِه الْمَسَائِل نُعلق عَلَىٰ ما قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ قَالَ-: "**خَلَقَ الْخَلْقَ بِعِلْمِهِ، وَقَدَّرَ لَهُمْ أَقْدَارًا، وَضَرَبَ لَهُمْ آجَالًا، وَلَمْ يَخْفَ عَلَيْهِ شَيْءٌ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ**..." إِلَىٰ آخر ما قَالَ.

قوله: "**خَلَقَ الْخَلْقَ بِعِلْمِهِ**"، فيه إثبات مرتبتين من مراتب الْقَدَر، هما: العلمُ والخلق.

وقوله: "**وَقَدَّرَ لَهُمْ أَقْدَارًا**" يُفيد أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قَدر لهم الأرزاق والأعمال والآجال، وكل ما هُوَ كائن لهم إِلَىٰ يوم القيامة، كما سبق في الْحَدِيْث حول مَسْأَلَة كتابة الْقَدَر.

قوله: "**وَضَرَبَ لَهُمْ آجَالًا**" أي: جعل لعمر كُلٍّ منهم نهاية، فجعل اللهُ عَزَّوَجَلَّ لِكُلِّ مخلوقٍ أجلًا، لا يتقدم عَلَيْهِ ولا يتأخر؛ قَالَ تعَالَىٰ: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴿٣٤﴾﴾ [الأعراف: ٣٤]، وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴿١٤٥﴾﴾ [آل عمران: ١٤٥].

➢ وهنا مَسَائِل تتعلق بقوله: "**وَقَدَّرَ لَهُمْ أَقْدَارًا**":

الْمَسْأَلَة الْأُوْلَىٰ: هل المقتول مات لأجله؟ الآياتُ السابقة: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴿٣٤﴾﴾ [الأعراف: ٣٤]؛ ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٤٥]، وغيرها من الآيات تُفيد أن المقتول مات لأَجله.

فالمقتول مات في الوقت المُقدر لموته، فلم يقطع القاتلُ حياته ويُقرب أجله نعم، بل المقتول قُدِّر أجله، وقُدِّر السببُ الَّذِي يموت فيه، وهو القتل، فَكُلُّ أجلٍ لا يتقدم عَلَيْهِ صاحبه ولا يتأخرُ عنه، وكما أن آجال العباد مكتوبة؛ فَإِنَّ أسباب موتهم مكتوبة، فمنهم من قدر الله أن يموت غَرقًا، ومنهم من قدر الله أن يموت مقتولًا بالسيف، ومنهم من قدر الله أن يموت حتف أنفه من غَيْر قتلٍ أو حرقٍ، فاللهُ قدر آجالهم، وقدر الهيئة الَّتِي يكونُ عليها موتُ كُلِّ واحدٍ منهم.

وَقَدْ ضل في هٰذِه الْمُعْتَزِلَة، فقَالُوا: القاتل قطع أجل المقتول، وَيُرد عليهم بِمَا سبق تقريره، فالآياتُ تُفيدُ أن كل ميتٍ فَإِنَّهُ قَدْ مات في الأجل الَّذِي كتبه اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إياه، وكل شيءٍ بقدر، فالموت بقدر، والسبب الَّذِي يكون عَلَيْهِ الْمَوْت بقدر.

الْمَسْأَلَة الثَّانِيَة: لو لم يُقتل المقتول هل كان سيعيش أم سيموت؟ الْمُعْتَزِلَة -كما سبق- قَالُوا: بأن القاتل قطع أجل المقتول، ومن هنا فهم يقولون: لو لم يُقتل المقتول لعاش حَتَّىٰ يستكمل أجله، وَقَدْ بيَّن شَّيْخ الإِسْلَامِ أن نُفاة الأسباب قَالُوا: لو لم يُقتل المقتول لمات بغير القتل؛ إِذًا الْمُعْتَزِلَة يقولون: لو لم يُقتل المقتول لعاش حَتَّىٰ يستكمل أجله، لأنهم يعتقدون أن القاتل قَدْ قطع حياة المقتول، وقدم له أجله، وَنُفاة الأسباب يَقُولون: لو لم يُقتل المقتول لمات بغير القتلِ، وشيخ الإِسْلَام بيَّن أن القولين خطأ؛ لأننا نتحدث في شيءٍ لم يكن، وما لم يكن لو كان كيف سيكون؟ هٰذَا من علم الله عَزَّوَجَلَّ.

فَهنا نقول: هٰذَا لو لم يُقتل، فهل كان سيعيش أم كان سيموت؟ نَقُول: هٰذَا من التحدث في مسألةٍ هِيَ من باب علم الله بِمَا لم يكن لو كان كيف سيكون، وَهٰذَا من العلم الذي يختص بِهِ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فنحن لا ندري هٰذَا الَّذِي لم يُكتب لو أن الله عَزَّوَجَلَّ لم يكتب له القتل، هل كان سيعيش أم كان سيموت؟ هٰذَا من العلم الَّذِي يختص الله عَزَّوَجَلَّ بِهِ ولا نعلمه.

ذكرنا مسألتين ثنتين تتعلقان بقول الْمُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "وَضَرَبَ لَهُمْ آجَالًا":

✓ الْمَسْأَلَة الأُوْلَىٰ: هل المقتول مات لأجله؟

✓ **وَالْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَة**: لو لم يُقتل المقتول هل كان سيعيش؟

✓ **الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثة**: في قوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**مَنْ أحب أَنْ يُوسع اللهُ عَلَيْهِ فِي رِزْقِهِ، وَيُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ؛ فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ**».

اختلف أهل العلم في قوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**وَيُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ**» عَلَىٰ أقوال، أقتصر منها عَلَىٰ قولين هما أقواهما -واللهُ أَعْلَمُ-:

❶ **الْأَوَّلُ**: أن صلة الرحم سببٌ في طول العمر وكلاهما مُقدَّر، فكون الْإِنْسَان وَصُولًا أمرٌ مُقدَّر، وكون عمره طويلًا أمرٌ مُقدَّر، فاللهُ عَلِم أن فُلانًا من الناس سيصلُ رَحِمَهُ فأطال عمره، فَصلة الرحم سبب كسائر الأسباب الَّتِي حثَّ عليها الشَّارِع، ورتب عليها ما يرجوه الخلق، وإطالة العمر كسائر المُسببات الَّتِي جعلها الشَّارِع جزاءً لفعل الصالحات، فكما أن الاستغفار سببٌ في إنزال الغيث، والإمداد بالأموال، وجعل الجنات والأنهار، فهو -أي: الاستغفار- مُقدَّر وما يكون بِهِ من الخيرات مُقدر، فكذلكم صلةُ الرَحِم سببٌ لطول العمر ووصل الواصل مُقدَّر، وطول عمره مُقدَّر.

وممن ذهب لهذا الْمَعْنَى لقوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**وَيُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ**» شارحُ **(الطحاوية)**، والشيخ ابْن عُثيمين رَحِمَهُٱللَّهُ تَعَالَىٰ، وَقَدْ قرره الشيخُ ابْن عُثيمين رَحِمَهُٱللَّهُ تَعَالَىٰ في مواضع منها: شرحُ **(السَّفَّارينيّة)**.

وأُحب هنا أن أنقل كلامه؛ زيادةً في التوضيح، قَالَ رَحِمَهُٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "نَقُول في جوابنا عَلَىٰ هٰذَا: قول النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ حقّ، وصلة الرحم من أسباب طول العمر، ومن أسباب سعة الرِّزْق، وإذا قُدِّر أن الْإِنْسَان وصل رَحِمه؛ علمنا أنهُ فعل السَّبَب الَّذِي يكون بِهِ طول العمر وسِعةُ الرِّزْق".

ولا يختلف هٰذَا عَنْ قوله تَعَالَىٰ فيمن عمل صالحًا بِأنهُ يدخل الجَنَّة؛ لأننا نعلمُ أنهُ مَتَى فعل السببَ وُجِد المُسبب، وإذا لم يفعله لم يوجد المُسبب، فَهٰذَا الرَّجُل إذا لم يصل رَحِمه؛ لم يطل عمره، ولم يُبسط له في رِزقه؛ لأنه لم يفعل السَّبَب.

لكن إذا وصل رَحِمه؛ طال عمره، واتسع رزقه، ونعلمُ أن هٰذَا الرَّجُل قَدْ كُتب أصلًا عند الله بِأنهُ وصولٌ لِرَحمه، وعمره ينتهي في الوقت المُحدَّد، ورزقه يكون إِلَىٰ الساعة المُحددة، ونعلمُ أن الرَّجُل الآخر لم يُكتب أن يصل رَحمه، فكتُب رزقه مُضيقًا، وكُتب عمره قاصرًا من الأصل، فليس هناك شيءٌ يزيدُ وينقص عَنْ الَّذِي كُتب في الأزل.

فالشَّيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قَرَّر ما ذكرته قبل، ومثَّل بمثال، وَهُوَ: أن قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**وَيُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ**» يُشبه كون الإيمان سببٌ في دخول الجَنَّة، فَصلةُ الرَّحِم سببٌ في طول العمر، والإيمانُ سببٌ في دخول الجَنَّة، فَصلةُ الرَّحِم سبب، والإيمانُ سبب، وطول العمر مُسبَّب، ودخول الجَنَّة مُسبَّب، هٰذَا القول ٱلْأَوَّل.

❷ **القول الثَّانِي**: في معنى قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**وَيُنْسَأَ لَهُ فِي أَجلِهِ**» أن للعبد أجلين:

① **ٱلْأَوَّلُ**: أجلٌ مُطلق، وَهُوَ المكتوب في اللوح المحفوظ، وَهٰذَا أجلٌ ثابتٌ لا يتغير.

② **الأجل الثَّانِي**: أجلٌ مُقيد، وَهٰذَا مكتوبٌ في الصُحف اللاَّتِي في أيدي الْمَلَائِكَة، وَهٰذَا الَّذِي يدخله الزيادة حَتَّىٰ يوافق الأجل المُطلق، فاللهُ يأمر الملك أن يكتب له أجلًا في الصحيفة الَّتِي بيد الملك، فَإِنَّ وصل رَحِمه؛ زاد الملكُ في هٰذَا الأجل، والملك لا يدري هل سيصل رَحِمه أم لا واللهُ يدري، فاللهُ قَدْ كتب ذَلِكَ في اللوح المحفوظ.

وعَلَىٰ هٰذَا؛ فَإِنَّ الصُّحف الَّتِي في أيدي الْمَلَائِكَة يكون فيها محوٌ وإثبات، ولا يكون في اللوح المحفوظِ محوٌ وإثبات، وبهذا فسَّر جَمعٌ من أهل العلم قوله تَعَالَىٰ: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ﴿٣٩﴾﴾ [الرعد: ٣٩]، وَهٰذَا المَعْنَى لإنساء العُمر الوارد في الحَدِيْث قَالَ بِهِ شَّيخ الإِسْلَام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، وأُحب هنا أَيْضًا أن أنقل كلامه في ذَلِكَ، وكلامه في مواضع، فمن كلامه في ذَلِكَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قوله:

والأجلُ أجلان:

- أجلٌ مُطلقٌ يعلمهُ الله.
- وأجلٌ مقيدٌ.

وبهذا يتبين معنى قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ سَرَّهُ أن يُبسط له في رِزْقِهِ، وَيُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ؛ فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ**»، فإن الله أمر الملك أن يكتب له أجله، وَقَالَ: إن وَصلْ رَحِمَهُ زدته كذا وكذا، والملك لا يعلم أيزداد أم لا، لكن اللهُ يعلم ما يستقر عَلَيْهِ الأمر، فَإِذاْ جاء ذَلِكَ لا يتقدم ولا يتأخر؛ إِذَاْ هٰذَا الْمَعْنَى الثَّانِي.

وهذان المعنيان أقوى ما وقفت عَلَيْهِ في نظري في معنى قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**وَيُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ**»، وَهٰذَا الْمَعْنَى الثَّانِي قَرَّره السِعدي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ في تفسيره عند تفسير قوله تَعَالَىٰ: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ﴾ [الرعد: ٣٩]، وكلامه جَميلٌ جِدًا فجميلٌ أن يُرجع إليه، هٰذَا -والله تَعَالَىٰ أَعْلَمُ-.

❑ ثُمَّ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ: "**وَلَمْ يَخْفَ عَلَيْهِ شَيْءٌ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ، وَعَلِمَ مَا هُمْ عَامِلُونَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ**".

الْمُصَنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ يُبين في هٰذَا أن الله سُبْحَانَهُ قَدْ سبق في عِلمه ما سيفعله العِبَاد، فعلمه بأفعالهم أزليٌ قبل مُباشرتهم للأفعال، وأفعالهم تقعُ وَفْق عِلمه، لا يُخالف المعلومُ ما سبق بِهِ عِلمه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وَهٰذَا يُبين فيه الْمُصَنِّف خطأ القدرية المُتقدمين، وهم الَّذِينَ قَالُوا: إن الله لا يعلمُ بأفعال العباد إِلَّا بعد أن تقع منهم، فزعموا أن لا قدر، وأن الأمر أُنف، أي: مُستأنف لم يسبق بِهِ علمٌ ولا كتاب.

فالْمُعْتَزِلَة الأوائل يُنكرون علم الله بأفعال العبادِ، وكتابته إياها، ومشيئتها، وخلقها، فهم يقولون: إن الله أمر العباد ولا يعلمُ من يمتثل أمره ممن يعصيه، ولا من يدخل الجَنَّة ممن يدخل النَّار، ولكن إذا فعلوا ذلك فَإِنَّ الله يعلمه بعد فعلهم إياه.

والنصوصُ المُبينة لضلال هَؤُلَاءِ كثيرة، وَقَدْ ذكرت بعضها عند ذكْر أدلة مراتب الْقَدَر، وهؤلاء القدرية خرجوا في عهد أواخر الصَّحَابَة، فلم يكن منهم أحدٌ في عهد الخُلفاء الأربعة، كما بيَّن شَّيْخ الإِسْلَامِ ابْن تَيْمِيَّة رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ، وَقَدْ أنكر عليهم ابن عُمَر وتبرأ منهم، وكذا غيره من الصَّحَابَة، وكفرهم الشَّافِعِيّ وأحمد وغيرهم.

* قَالَ ابْن رجب: "**وَأَمَّا من أنكر العلم القديم، فنص الشَّافِعِيُّ وأحمد عَلَىٰ تكفيره، وكذلك غيرهما من أئمة الإِسْلَام**"، انْتَهَى كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فهؤلاء هم الَّذِينَ تضمن كلام الطحاوي الرد عليهم، وَأَمَّا القدرية المُتأخرون فقد آمنوا بالعلم، وأنكروا عموم الخلق والمشيئة، والنصوصُ في عموم خلق الله ومشيئته تُبين باطلهم، وَقَدْ ذكرتُ بعضها أَيْضًا قبل.

* يَقُولُ ابْن رجب: "**وفي تكفير هَؤُلَاءِ نزاعٌ مشهورٌ بين العُلَمَاءِ**"، وَابْن تَيْمِيَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ بين أنهم مُبتدعة، فَقَالَ: "**هَؤُلَاءِ فهم مُبتدعون ضالون، لكنهم ليسوا بمنزلة أولئك**"، أي: ليسوا بمنزلة القدريةِ المُتقدمين، وبين رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ أن فيهم كثيرًا من العُلَمَاءِ والزُّهاد، وأن من أهل الحَدِيْث من خرَّج لغير الدُعاة منهم، وَسَيأْتِي المزيد بِإِذْنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ حول القدرية.

❐ قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "**وَأَمَرَهُمْ بِطَاعَتِهِ، وَنَهَاهُمْ عَنْ مَعْصِيَتِهِ**".

هٰذَا يُبين فيه المُصَنِّف عدم التعارض بين الشرع والْقَدَر، فاللهُ عَزَّوَجَلَّ خلق الْعِبَادَ وأعمالهم، وكتب ما هُوَ كائنٌ إِلَىٰ يوم القيامة، فأعمالهم مكتوبةٌ، وما يقعُ شيءٌ من أعمالهم إِلَّا بمشيئته سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ وخلقه.

وَهُوَ مع ذَلِكَ قَدْ أمرهم بطاعته ونهاهم عَنْ معصيته، ووعد الطائعين بالثواب، وتوعد العاصين بالعقاب، فالشرع والْقَدَر لا تعارض بينهما، بل هما مُتلازمان؛ من جهة كون الإيمان بأحدهما يستلزم الإيمان بالآخر، فمن آمن بكون الله عَلِم وكتب وشاء وخلق؛ فَلَا بُدَّ أن يؤمن بِأنهُ أمر ونهى، فأثاب وعاقب، ومن آمن بأن الله أمر ونهى؛ لَا بُدَّ أن يؤمن بأن الله عَلِم وشاء وقدر.

هٰذَا هُوَ الوجهُ المُرادُ بالتلازم بين الشرع والْقَدَر، وليس المُراد بالتلازم بين الشرع والْقَدَر من جهة كون ما قدره الله فَلَا بُدَّ أن يكون آمرًا بِهِ، ولا من جهة كون ما شرع فَلَا بُدَّ أن يكون واقعًا مقضيًّا، فَإِنَّ الله قَدْ يُحب ما لا يقضي وقوعه، وَقَدْ يقضي بِمَا لا يُحب. كما سبق بيانه عند الحَدِيْث حول الإرادة الشَّرْعِيَّة والكونية عند قول المُصَنِّف: "**وَلَا يَكُونُ إِلَّا**

مَا يُرِيدُ"؛ فاللهُ سُبْحَانَهُ له الخلق الَّذِي هُوَ قضاؤهُ وحُكمه، وله الأمر الَّذِي هُوَ شرعه، فلا تعارض بين خلقه وأمره سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وَالْمُعْتَزِلَة وَالْجَهْمِيَّة لم يفهموا التوفيق بين الْقَدَر والشرع، وظنوا أن كُلَّ ما خلقه الله فَلَا بُدَّ أن يُحبه، وحينها إن قِيلَ: إن الله خلق أفعال الْعِبَاد، وفيها الطاعةُ والمعصية، فاللهُ قَدْ أحب الطاعة منهم والمعصية، فلما توهموا هٰذَا؛ نفت الْمُعْتَزِلَة مشيئة اللهِ وخلقه دفعًا لهذا، فكانوا مجوس الأُمَّة باعتقادهم كون الْعِبَاد يخلقون أفعالهم.

وَأَمَّا الْجَهْمِيَّة فأثبتوا كون أفعال الْعِبَاد مخلوقة مُرادةً من الله، وأن كُلَّ ما أراده اللهُ فقد أحبه، فشابهوا الْمُشركين القائلين: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، فهؤلاء شابهوا الْمُشْرِكِين واحتجوا بالقضاء عَلَىٰ الشرع، وزعموا أن ما وقع من المعاصي محبوبٌ مُراد، حَتَّىٰ قَالَ بعضهم: "**كفرتُ برب يُعصى**" يُريد بهذا أن كُلِّ ما وقع من الْعَبْد فهو مُرادٌ لله محبوب.

وَقَالَ الآخر في بعض من ارتكب بعض المعاصي: "**إن كان قَدْ خالف الأمر؛ فقد أطاع الإرادة**".

فالْمُعْتَزِلَة وَالْجَهْمِيَّةُ كلاهما ضالٌّ في مَسْأَلَة التوفيق بين الْقَدَر والشرع، فأفرط الْمُعْتَزِلَةُ في إثبات الشرع، وفرطوا في جانب الْقَدَر، وأفرط الْجَهْمِيَّةُ في إثبات الْقَدَر، وفرطوا في جانب الشرع.

* وَقَدْ بين شَّيْخُ الإِسْلَام: أن الْجَهْمِيَّة أشد ضررًا من الْمُعْتَزِلَة، حَيْثُ قَالَ في (التدمرية): "**والإقرار بالأمر والنهي، والوعد والوعيد، مع إنكار القدر، خيرٌ من الإقرار بالقدر مع إنكار الأمر والنهي والوعد والوعيد؛ ولهذا لم يكن في زمن الصَّحَابَةَ والتابعين من ينفي الأمر وَالنَّهي، والوعد والوعيد، وكان قد نبغ فيهم القدرية الحرورية، وَإِنَّمَا يظهر من البدع أولًا ما كان أخف، وكلما ضعف من يقوم بنور النبوة قويت البِدعة**".

فشَّيْخُ الإِسْلَام يُبيِّن أن البدع الَّتِي تظهر أولًا تكون أخفّ مِمَّا يليها، ومن هنا لما ظهرت بدعة القدرية قبل بدعة الْجَهْمِيَّة؛ كانت أخف من بدعة الْجَهْمِيَّة، فبدعة الْجَهْمِيَّة

أشد لما فيها من تعطيل الأمر وَالنَّهي الَّذِي هُوَ المقصودُ من الخلق، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ [الذاريات: ٥٦].

وبتعطيل الأمر وَالنَّهْي يستوي عبادُ الرحمن وعبادُ الشيطان! وَهٰذَا في غاية الفساد، وَأَمَّا من آمن بالشرع وضل في الْقَدَر؛ فَإِنَّهُ وإن كان ضالًّا إِلَّا أنهُ يُعظم الأوامر، ويخشى أن يرتكب النواهي، ويُعظم الأمر بالمعروف وَالنَّهْي عَنْ المُنكر، ولا يسوي بين أولياء الله.

وَقَدْ قسم شَّيْخُ الإِسْلَامِ ابْن تَيْمِيَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ المُخطئين في التوفيق بين الشرع وَالْقَدَر ثلاثة أقسام:

١ الْأَوَّلُ: مجوسية.

٢ الثَّانِي: مُشركية.

٣ الثَّالِثُ: إبليسية.

ذَكَرَ هذا في مواضع من كُتبه رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، فالمجوسية يَقُولُ شَّيْخ الإِسْلَامِ: "**الَّذِينَ كذبوا بقدر الله، وإن آمنوا بأمره ونهيه، فَغُلاتهم أنكروا العلم والكتاب، ومُقتصدتهم أنكروا عموم مشيئة الله وخلقه وقُدرته، وهؤلاء هم المُعْتَزِلَة**"، انْتَهَى كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وَقَدْ سبق أن بَيَّنَّا قول الْمُعْتَزِلَة المُتقدمين والمُتأخرين، وحُكم العُلَمَاءِ عليهم، وبُطلان قولهم.

* قَالَ شَّيْخ الإِسْلَامِ: "**وَالْفِرْقَةُ الثَّانِيَةُ: المُشركية، الَّذِينَ أَقَرُّوا بِالْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ وَأَنْكَرُوا الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ، قَالَ اللهُ تَعالَىٰ: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام:١٤٨]؛ فَمَنْ احْتَجَّ عَلَى تَعْطِيلِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ بِالْقَدَرِ فَهُوَ مِنْ هَؤُلَاءِ وَهَذَا قَدْ كَثُرَ فِيمَنْ يَدَّعِي الْحَقِيقَةَ مِنْ التَّصَوُّفِ**"، انْتَهَى كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ومن هَؤُلَاءِ الْجَهْمِيَّة، فَالْجَهْمِيَّة ينفون قُدرة الْعَبْد واختياره، ويجعلون حركاته مثل حركات الجمادات، ويجعلون فعله الاختياري كفعله الاضطراري، وَالْجَهْمِيَّة يُرد عليهم بالأَدِلَّةِ الدَّالَّة عَلَىٰ إثبات القُدرة والمشيئة للعبد، وَهِيَ كثيرةٌ معروفة.

ويُرد عليهم بالأدلة المُفيدة ثناء الله عَلَىٰ المُتقين بِمَا كانوا يعملون، وذَم الله للكافرين بِمَا كانوا يكسبون، ويُرد عليهم بغَيْر ذَلِكَ من الْأَدِلَّة، وَهٰذَا كثيرٌ جِدًّا فِي الْقُرْآن وَالسُّنَّة.

ثُمَّ الواحد من الْجَهْمِيَّة لا يستطيع أن يُطرِد مذهبه؛ لأنه حينما يعتدي عَلَيْهِ أحدٌ، فَإِنَّهُ يُلاحظ فعل المعتدي، ويطلب انتزاع حقه منه، فعندما يُعتدى عَلَيْهِ يشهد تصرف العبدِ وقُدرته، وطَرْد مذهبه أن لا يجعل ذَلِكَ مُعتديًا؛ إذ لا مشيئة له ولا قُدرة، وَهٰذَا المعنى يذكره شَّيْخ الإِسْلَام كثيرًا في الرد عليهم.

* قَالَ ابْن تَيْمِيَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان حُكم المُشركية من الْجَهْمِيَّة وغيرهم: **"فَإِنْ ضَمُّوا إِلَى ذَلِكَ إِقَامَةَ الْعُذْرِ لِلْعُصَاةِ بِالْقَدَرِ، وَقَالُوا: إِنَّهُمْ مَعْذُورُونَ لِذَلِكَ، لَا يَسْتَحِقُّونَ اللَّوْمَ وَالْعَذَابَ، أَوْ جَعَلُوا عُقُوبَتَهُمْ ظُلْمًا؛ فَهَؤُلَاءِ كُفَّارٌ، كَمَا أن مَنْ أَنْكَرَ عِلْمَ اللهِ الْقَدِيمَ مِنْ غُلَاةِ الْقَدَرِيَّةِ فَهُوَ كَافِرٌ".**

"وَإِنْ جَعَلُوا ثُبُوتَ الْقَدَرِ مُوجِبًا لِسُقُوطِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ كَفِعْلِ المباحية فَهَؤُلَاءِ أَكْفَرُ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى مِنْ جِنْسِ الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ قَالُوا: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا ﴿١٤٨﴾﴾ [الأنعام:١٤٨]"؛ إِذًا قَدْ بَيَّنَّا بفضل الله قبلُ حُكم العُلَمَاءِ بالقدرية ومذهبهم، والآن بَيَّنَّا حُكم العُلَمَاءِ في المُشركية الْجَهْمِيَّة الجبرية وَبَيَّنَّا مذهبهم.

* الْفِرْقَةُ الثَّالِثَةُ: الإبليسية، قَالَ شَّيْخ الإِسْلَام: **"وَهُمْ الَّذِينَ أَقَرُّوا بِالْأَمْرَيْنِ"**، أي: أقروا بالشرع وأقروا بالقدر: **"لَكِنْ جَعَلُوا هَذَا تَنَاقُضًا مِنَ الرَّبِّ** سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، **وَطَعَنُوا فِي حِكْمَتِهِ وَعَدْلِهِ، كَمَا يُذْكَرُ ذَلِكَ عَنْ إِبْلِيسَ مُقَدَّمِهِمْ، كَمَا نَقَلَهُ أَهْلُ الْمَقَالَاتِ".**

فبيَّن شَّيْخ الإِسْلَام أنَّ الإبليسية هم الَّذِينَ يجعلون التناقض بين الْقَدَرِ والشرع، وسماهم إبليسية لأن أول من عارض الشرع بالقدر وجعل الشرع يُناقض الْقَدَر: إبليس، وَقَدْ بين شيخُ الإِسْلَام أن الإبليسية لَيْسَت طائفةً معروفة، فَهٰذَا وصفٌ لكل من أثبت الشرع والقدر وزعم تناقضهما.

إذًا الإبليسية بخلاف القدرية والمُشركية، فالقدريةُ طائفةٌ معروفة المجوسية، والمُشركية طائفةٌ معروفة، والإبليسية لَيْسَ هناك طائفة معروفة بهذا، وَإِنَّمَا هُوَ وصفٌ لكل من أثبت الشرعَ والْقَدَر وزعم تعارضهما وتناقضهما.

* يَقُولُ شَّيْخ الإِسْلَام: ومنهم بعض سُفَهَاءِ الشُّعَرَاءِ، وذكر بيتًا لبعض سُفَهَاءِ الشُّعَرَاءِ، هُوَ ذَكَرَ بيتين، أنا أذكر واحدًا منهم، يُعارض هٰذَا السفيه بين الشرع والقدر ويزعم التناقض يَقُولُ:

يَخْلُــقُ نُجُومًـــا وَيَخْلُــقُ بَيْنَهَــا أَقْــمَارًا
يَقُــولُ: يَـا قَــوْمِ غُضُّــوا عَــنْهُمْ الْأَبْصَــارَ

-قَبَّحَهُ اللهُ-.

وبين شَّيْخُ الإِسْلَام أن الواحد من هَؤُلَاءِ، أي: الإبليسية، يكون عند الطاعة قدرية، وعند المعصية جبرية، وَقَدْ نُسبوا لإبليس -كَمَا ذَكَرْت-؛ لأنه أول من زعم تعارض الشرع والْقَدر، حَيْثُ قَالَ: ﴿أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ ﴿١٢﴾﴾ [الأعراف: ١٢]، فإبليس في هٰذَا يُقرر أن أمر الله له بالسجود يُعارض خلقه من نار، فالمخلوقُ من نار خيرٍ من المخلوق من طينٍ بزعمه، وحينها المُناسب شرعًا: أن لا يؤمر المخلوق من نار بالسجود للمخلوق من طين.

* يَقُولُ الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في (أضواء البيان): **"وَقِيَاسُ إِبْلِيسَ هَذَا لَعَنَهُ اللهُ بَاطِلٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ":**

① اَلْأَوَّلُ: **"أنهُ فَاسِدُ الِاعْتِبَارِ؛ لِمُخَالَفَةِ النَّصِّ الصَّرِيحِ كَمَا تَقَدَّمَ قَرِيبًا"**، يُريد رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ بهذا أن قياس إبليس هٰذَا مُخالفٌ للنص الصريح وَهُوَ قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ [البقرة: ٣٤]، فَهٰذَا أمرٌ ونصٌ صريح، وقياسُ إبليس يُخالف النَّصّ الصريح، والقياس الَّذِي يُخالف النَّصّ يكون فاسد الاعتبار كما هُوَ معروف، هٰذَا الوجه اَلْأَوَّلُ الَّذِي يُبين فيه الشنقيطيُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ فساد قياس إبليس، وزعمه التعارض بين الشرع والقدر.

② الوجه الثَّانِي: قَالَ الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "أنا لَا نُسَلِّمُ أن النَّارَ خَيْرٌ مِنَ الطِّينِ، بَلِ الطِّينُ خَيْرٌ مِنَ النَّارِ ؛ لِأن طَبِيعَتَهَا الْخِفَّةُ وَالطَّيْشُ وَالْإِفْسَادُ وَالتَّفْرِيقُ، وَطَبِيعَتَهُ الرَّزَانَةُ وَالْإِصْلَاحُ فَتُودِعُهُ الْحَبَّةَ فَيُعْطِيكَهَا سُنْبُلَةً، وَالنَّوَاةَ فَيُعْطِيكَهَا نَخْلَةً".

"وَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَعْرِفَ قَدْرَ الطِّينِ فَانْظُرْ إِلَى الرِّيَاضِ النَّاضِرَةِ، وَمَا فِيهَا مِنَ الثِّمَارِ اللَّذِيذَةِ، وَالْأَزْهَارِ الْجَمِيلَةِ، وَالرَّوَائِحِ الطَّيِّبَةِ تَعْلَمُ أن الطِّينَ خَيْرٌ مِنَ النَّارِ"؛ إِذًا الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُبين أن زعم إبليس بأن النَّار خيرٌ من الطين لَيْسَ صحيحًا.

③ الوجه الثَّالِث في إبطال قياس إبليس، يَقُولُ الشنقيطيُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "أنا لَوْ سَلَّمْنَا تَسْلِيمًا جَدَلِيًّا أن النَّارَ خَيْرٌ مِنَ الطِّينِ، فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أن إِبْلِيسَ خَيْرٌ مِنْ آدَمَ؛ لِأن شَرَفَ الْأَصْلِ لَا يَقْتَضِي شَرَفَ الْفَرْعِ، بَلْ قَدْ يَكُونُ الْأَصْلُ رَفِيعًا، الْفَرْعِ وَضِيعًا".

كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

إِذَا افْتَخَرْتَ بِآبَاءٍ لَهُمْ شَرَفٌ
قُلْنَا: صَدَقْتَ وَلَكِنْ بِئْسَ مَا وَلَدُوا

إِذًا يَقُولُ الشنقيطيُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إذا سلمنا بأن النَّار خيرٌ من الطين فخيرية الأصل لا يلزمُ منها خيرية الفرع؛ إذ قَدْ يكون الأصلُ شريفًا والفرعُ وضيعًا، وسائر أقيسة الإبليسية كقياس إبليس، تجد أقيستهم فاسدة، ومُعارضاتهم باطلة.

❁ وهنا لَا بُدَّ من التنبيه عَلَىٰ حديث احتجاج آدم وموسى، فَإِنَّ بعضهم قَدْ يفهم منه الاحتجاج بالقدر عَلَىٰ الشرع، ففي الحَدِيْث أن موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ قَالَ لآدم: «**يَا آدَمُ؛ أَنْتَ أَبُو الْبَشَرِ، خَلَقَكَ اللهُ بِيَدِهِ، وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ، وَأَسجد لك مَلَائِكَتَهُ، لِمَاذَا أخرجتنا ونفسك من الجَنَّة؟**»، فَقَالَ له آدم: «**أنت موسىٰ الَّذِي اصطفاك اللهُ بكلامه فبكم وجدت مكتوبًا عليَّ قبل أن أُخلق،** ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ۝١٢١﴾ [طه: ١٢١]**؟**»، قَالَ: «**بكذا وكذا وسنة**»، قَالَ: «**فَحج آدم موسىٰ**».

فَهَذَا الحَدِيْث يفهم منه بعضهم أن لآدم احتج بالقدر عَلَىٰ معصيته، وحينها قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**فَحج آدمُ موسىٰ**»، وليس الأمرُ كما يفهمون؛ فَإِنَّ هَذَا لَيْسَ احتجاجًا من

آدم بكون المعصية قَدْ قُدرت عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا بكون الإخراج مُقدرًا عَلَيْهِ، والإخراجُ من الجَنَّة لَيْسَ من فعل آدم، بل من فعل الله تَعَالَىٰ بِهِ، فموسى لم يلمُ آدم عَلَىٰ المعصية فَإِنَّ آدم قَدْ تاب منها، والتائبُ من الذنب كمن لا ذنب له، وموسى أعلمُ من أن يلوم آدم عَلَىٰ المعصية التي قد تاب منها، وَإِنَّمَا وقع اللوم من موسى عَلَىٰ الإخراج، والإخراج مُصيبة، لَيْسَت من فعل آدم، فبين له آدم أن هٰذَا أمرٌ مكتوبٌ عَلَيْهِ، واحتج آدم بالقدر عَلَىٰ الإخراج، وَهُوَ من تقدير الله وَهُوَ مُصيبة؛ والاحتجاجُ بالقدر يجوزُ عند المصائب لا عند المعائب.

هٰذَا ما قرر شَّيْخ الإِسْلَام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ فِي مواضع، وقرره أَيْضًا شارحُ **(الطحاوية)** وَهُوَ بينٌ بِإِذْنِ اللهِ سُبْحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ.

❑ ثُمَّ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **"وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِتَقْدِيرِهِ وَمَشِيئَتِهِ، وَمَشِيئَتُهُ تنفذ، لَا مَشِيئَةَ لِلْعِبَادِ، إِلَّا مَا شَاءَ لَهُمْ، فَمَا شَاءَ لَهُمْ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ"**.

سبق الحَدِيْث حول هٰذَا عند شرح قول الْمُصَنِّف: **"وَلَا يَكُونُ إِلَّا مَا يُرِيدُ"**، وعند بعض كلامه فِي الْقَدَر قريبًا.

❑ ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **"يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ، وَيَعْصِمُ وَيُعَافِي فَضْلًا وَيُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ، وَيَخْذُلُ وَيَبْتَلِي عَدْلًا، وَكُلُّهُمْ يَتَقَلَّبُونَ فِي مَشِيئَتِهِ، بَيْنَ فَضْلِهِ وَعَدْلِهِ"**.

هٰذِهِ الفقرة بين فيها رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن ضلال العبيد وهُداهم من اللهِ سُبْحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ، فمن شاء اللهُ له الهداية اهتدى، ومن شاء له الضلال ضلَّ، وَقَدْ دل عَلَىٰ هٰذَا الْمَعْنَى الكثيرُ من النصوص: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ [فاطر: ٨]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿مَن يَشَإِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٣٩﴾ [الأنعام: ٣٩].

✍ **وهنا أُحب أن أُبين أمورًا:**

✔ **الأمر الْأَوَّلُ:** أن الهُدى نوعان:

النوع اَلْأَوَّلُ: الهداية الشَّرْعِيَّة، وَهِيَ هداية الدلالة والإرشاد، وتتعلقُ بهذه الهداية مَسَائِل:

الْمَسْأَلَة الأُوْلَىٰ: هٰذِه الهداية لا تختص بالله، فاللهُ يهدي هداية دلالة وإرشاد، فَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾ [فصلت: ١٧] فاللهُ يهدي هداية دلالة وإرشاد، ولكن لا يختص بهذه الهداية، فالرُّسل يهدون والصالحون يهدون، قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾﴾ [الشورى: ٥٢]، فَالنَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يهدي.

إِذًا النوع اَلْأَوَّلُ: الهدايةُ الشَّرْعِيَّة وَهِيَ هداية الدلالة والإرشاد، بمعنى: بيان العلم النافع للناس، فاللهُ يُبين ولا يختص هٰذا البيان بِهِ سُبْحَانَهُ وإن كان بيانه أعظم، فالرُسل يُبينون والصالحون يُبينون وهكذا، هٰذَا الأمر اَلْأَوَّل الَّذِي يتعلق بهداية الدلالة والإرشاد.

الْمَسْأَلَة الثَّانِيَة: هٰذِه الهداية لا تستلزم الاهتداء، فمن هُدي هداية دلالةٍ وإرشاد لا يلزم من ذَلِكَ أن يهتدي فيُوفَّق لفعل الطاعات وترك المُحرمات، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾ [فصلت: ١٧]؛ إِذًا هُم هُدوا هداية دلالةٍ وإرشاد ولكن لم يُوفقوا للعمل بِمَا هُدوا إليه.

الْمَسْأَلَة الثَّالثة: لا يُعذب اللهُ أحدًا إِلَّا بعد حصول هداية الدلالة والإرشاد له، قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا ﴿١٥﴾﴾ [الإسراء: ١٥].

المسألة الرابعة: هداية الدلالة والإرشاد من مظاهر عدل الله، فاللهُ لا يُعذب إِلَّا من تحققت له هٰذِه الهداية، وَهٰذَا سيأتي توضيحه.

النوع الثَّانِي من نوعي الهداية: الهدايةُ القدرية، وَهِيَ هداية التوفيق والإلهام، وتتعلقُ بها مَسَائِل:

الْمَسْأَلَة الأُوْلَىٰ: اختصاصُ اللهِ بِهَا، فهداية التوفيق والإلهام لا تكون إِلَّا لله، من جعل غَيْر اللهِ يهدي هداية توفيقٍ وإلهام؛ فقد أشرك إذ سوى غَيْر الله بالله، وهداية التوفيق والإلهام بمعنى خلق الهداية في قلب المُهتدي، بمعنى: توفيقه للعمل الصالح، فهداية

الدلال والإرشاد هدايةُ بيان، ولكن هدايةُ التوفيق والإلهام هدايةُ توفيقٍ للعمل، خلْق الهداية في قلب المُهتدي.

وتعريفُ هداية التوفيق والإلهام بخلق الهداية في قلب المُهتدي لا شيء فيه، وإن كنت قَدْ سمعت بعض الأفاضل يرده، فلا إشكال فيه، وَقَدْ ورد في كلام ابْن تَيْمِيَّة وورد في كلام ابْن القيم وفي كلام غيرهما من الفضلاء، هٰذَا الأمر اَلْأَوَّل الَّذِي يتعلق بهداية التوفيق والإلهام.

الْمَسْأَلَة الثَّانِيَة: هداية التوفيق والإلهام تستلزمُ الاهتداء: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، إِذًا هداية الدلالة والإرشاد لا تستلزم الاهتداء، وهداية التوفيق والإلهام تستلزمُ الاهتداء.

الْمَسْأَلَة الثَّالثة: هداية التوفيق والإلهام من مظاهر فضل الله تَعَالَىٰ، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ۝١٧﴾ [الحجرات: ١٧]، بذا عرفنا نوعي الهداية وبعض الْمَسَائِل الَّتِي تتعلق بِهِ.

* إذا علمنا هٰذَا فَلَا بُدَّ أن نعلم شيئًا مُهمًّا وَهُوَ: أن تقدير الله الهدايةَ لأقوامٍ والضلالَ عَلَىٰ آخرين لا ظُلم فيه، فالله عَزَّوَجَلَّ مُنزَّهٌ عَنْ الظلم، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ۝٤٦﴾ [فصلت: ٤٦]، واللهُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ قَدْ هدى الجميع هداية دلالةٍ وإرشاد وَهٰذَا عَدله، فلا يُعذب أحدًا إِلَّا وَقَدْ تحققت له هٰذِه الهداية، ثُمَّ إِنَّه سُبْحَانَهُ بعد أن هداهم جعل لكُلٍ منهم قُدرةً تامة وإرادةً جازمة، فكُلٌّ منهم يستطيعُ فعل الصالحات وترك الْمُحرمات، فتحققت فيهم هداية الدلالة والإرشاد، وَهِيَ من مظاهر عدل الله عَزَّوَجَلَّ -كَمَا ذَكَرْت لكم قبل-.

ثُمَّ إن الله تفضل عَلَىٰ بعضهم بهداية التَّوْفِيْق، تفضل عَلَىٰ بعضهم، ولم يتفضل بها عَلَىٰ آخرين، وعدم الْمُساواة في الفضل لا يُعد ظُلمًا؛ إِذًا هدايةُ الدلالة والإرشاد -كما ذكرتُ قبل- من مظاهر العدل، وهدايةُ التوفيق والإلهام من مظاهر فضل الله.

فاللهُ هدى الجميع هداية دلالةٍ وإرشاد، ولا يكون العذابُ إِلَّا بتوفر وتحقق هٰذِه الهداية في الْمُعذَّب، وبعد أن هداهم اللهُ عَزَّوَجَلَّ جعل لهم قُدرةً وإرادةً بها يستطيعون فعل

الصالحات وترك المُحرمات؛ لكنه سُبْحَانَهُ مَنَّ عَلَىٰ بعضهم فهداه هداية التوفيق والإلهام، وَهِيَ من مظاهر فضل الله، وعدمُ المُساواة بالفضلِ لا يُعد ظلمًا.

وأُوضح هٰذَا بمثال: رجلٌ استأجر أجيرين يعملان سويًا في إصلاح أمرٍ ما، واتفق معهما عَلَىٰ أن لكلٍّ منهما مثل أجر صاحبه، فعندما عَمِلا أعطى كُلًّا منهما الأجر المُتَّفق عَلَيْهِ، ثُمَّ زاد أحدهما فضلًا منه، فهل يُعد ظالمًا للآخر الَّذِي أعطاه أجره ولكنه ما زاده؟ الجوابُ: لا، لِأن عدم التسوية في الفضل لَيْسَت من الظُلم، قَدْ أعطاه حقه وأُجرته، ولكن أحب أن يتفضل عَلَىٰ الآخر، فكلاهما أخذ أُجرته، وَهٰذَا هُوَ العدل، ثُمَّ إِنَّه زاد أحدهم من فضله فكان هٰذَا فضلًا، وعدم المُساواة بالفضلِ لا يُعَد من الظُّلم.

فاللهُ وله المثلُ الأعلى عَدل بجميع عباده حَيْثُ أقام لهم ما يعرفون بِهِ الحق، وخلق فيهم ما يُمكنهم من فعله، ومنع عنهم ما يُعيقهم من الوصول إليه، وَهٰذَا عَدلهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ثُمَّ امتن عَلَىٰ المُؤْمِنِيْنَ بفضله وهداهم هداية توفيق.

- وَهٰذَا مُراد المُصَنِّف بقوله: "**يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ، وَيَعْصِمُ وَيُعَافِي فَضْلًا**"، فَهٰذِه هداية التوفيق فضلٌ من الله، "**وَيُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ، وَيَخْذُلُ وَيَبْتَلِي عَدْلًا**"؛ لأنه لا يُضِلُّ وَلا يَخْذُلُ وَيَبْتَلِي إِلَّا بعد أن بيَّن، وهدايةُ الدلالة والإرشاد وقع بها العدلُ.

- قَالَ: "**وَكُلُّهُمْ يَتَقَلَّبُونَ فِي مَشِيئَتِهِ، بَيْنَ فَضْلِهِ وَعَدْلِهِ**"، فَالَّذِينَ في فضله سُبْحَانَهُ هُم الَّذِينَ هداهم هداية توفيقٍ وإلهام، وَالَّذِينَ في عدله سُبْحَانَهُ هم الَّذِينَ هداهم هداية دلالة وإرشاد، ولم يُنعم عليهم ويتفضل عليهم بهداية التوفيق والإلهام.

وَهٰذَا الَّذِي ذكرته هُوَ بيان لقول المُصَنِّف، وَهٰذَا ما قَرره شَّيْخ الإِسْلَام رَحِمَهُ اللَّهُ في مواضع، وأنقلُ بعض ما قَالَ في ذَلِكَ، قَالَ شَّيْخ الإِسْلَام: "**وَهُوَ سُبْحَانَهُ مُحسنٌ مُتفضلٌ إِلَىٰ من أمرهم ونهاهم بقدرٍ زائدٍ لا يفعله غيره، وَهُوَ أن جعلهم مُؤْمِنِيْنَ مُسْلِمِينَ مُطيعين، وَهٰذَا لا يقدر عَلَيْهِ غيره من الآمرين الناهين، وَهُوَ فِي ذَلِكَ مُحسنٌ إليهم، مُنعمٌ عليهم نعمةً ثانية غَيْر نعمته بالإرسال والبيان والإنذار، فَهٰذِه نعمةٌ يختصون بها غَيْر النعمة المُشتركة.**

وَأَمَّا الكُفار فلم يُنعم عَلَيْهِم بمثل ما أنعم بِهِ عَلَىٰ الْمُؤْمِنِيْنَ، ومن لم يُنعِم ويُحسن بمثل ذَلِكَ لم يكن قَدْ أساء وظلم مع الإقدار والتمكين وإزاحة العلل؛ إذ كان له في ترك ذلك حِكمةٌ بالغة، لو فعل بهم مثلما فعل بالأولين؛ بطلت تِلْكَ الحِكمة الَّتِي هِيَ أعظمُ من طاعتهم، وحصلت مفسدةٌ أعظمُ من مفسدة معصيتهم".

❐ قول الْمُصَنِّف: "**وَهُوَ مُتَعَالٍ عَنِ الْأَضْدَادِ وَالْأَنْدَادِ**".

الْأَضْدَادُ جمع ضِد وَهُوَ الْمُخالف، وَالْأَنْدَادُ جمع نِد وَهُوَ الْمُماثل، فاللهُ لكماله مُتعالٍ عَنْ الْأَضْدَادِ وَالْأَنْدَادِ.

والْمُتعالي اسمٌ من أسمائه تَعَالَىٰ الواردة في الْقُرْآن، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ ۝٩﴾ [الرعد: ٩]، وقرأ ابْن كثيرٍ: "**الْمُتَعَالِي**" بالياء في الوقفِ والوصل.

والاسمُ المنقوص الْمُعرَّف الأصلُ والأشهرُ: بقاء يائه، وَقَدْ تُحذفُ ياؤه، فالْمُتَعَالِي اسمٌ منقوصٌ، وَهُوَ علمٌ فتبقى ياؤه وتُحذف، ووردت بهذا القراءة، أي: بالإبقاء والحذف.

والْمُتَعَالِي عَلَىٰ زِنة المتفاعل، اسمُ فاعلٍ من تَعَالَى، وَقَدْ ذَكَرَ أهل العلم معاني صيغة تفاعل، منها: أنها تأتي بمعنى الثلاثي الْمُجرد، فـ"**تَعَالَىٰ**" بمعنى عَلَا، وحينها يكون "**الْمُتَعَالِ**" بمعن العالي، وَهٰذَا أنسبُ ما يُقَالُ في اسمه تَعَالَىٰ: الْمُتَعَالِ، فهو عَلَىٰ زِنة الْمُتفاعل، والْمُتفاعل هنا بمعنى فاعل.

وَهٰذَا ما يظهرُ من كلام السِعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في تفسير قوله: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ ۝٩﴾ [الرعد: ٩]، حَيْثُ قَالَ: عَلَا جميع خلقه بذاته وقُدرته وقهره، فجعل الْمُتَعَالِ يُفيد ما يُفيده العلي، ويُفيد ما يُفيده كونه سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ عاليًا عَلَىٰ خلقه، فـ"**الْمُتَعَال**" حينها بمعنى العالي وَتَعَالَى بمعنى عَلَا، وحينها يكون مُراد الْمُصَنِّف أَنَّهُ سُبْحَانَهُ أعلى من أَنَّ يكون له ضِدٌّ أو نِد.

ومن أهل العلم من ذَكَرَ أَنَّ "**الْمُتَعَالِ**" يكون بمعنى الْمُتنزه، فيكون مُراد الْمُصَنِّف حِيْنَئِذٍ: وَهُوَ مُتنزهٌ عَنِ الْأَضْدَادِ وَالْأَنْدَادِ، وَالْمُصَنِّف في قوله: "**مُتَعَالٍ عَنِ الْأَضْدَادِ**"، يحتمل أَنَّهُ أراد العلية أو الوصفية أو كليهما.

❑ ثُمَّ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "لَا رَادَّ لِقَضَائِهِ، وَلَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ، وَلَا غَالِبَ لِأَمْرِهِ".

بين الْمُصَنِّف هنا أَنَّ اللهَ لا يرد قضاءهُ أحدٌ، ولا يُعقِّب -أي: يؤخر حُكمه- أحدٌ، ولا يغلب أمره أحدٌ، فَإِذَا أمر الله بشيءٍ فَإِنَّ أمره نافذ، لا غالب له.

والقضاءُ والحُكمُ والأمرُ كُلٌّ منها ينقسمُ إِلَىٰ: كوني وشرعي، وأذكرُ هٰذَا بشيءٍ من التفصيل:

❁ فالقضاء الكوني لَا بُدَّ أَنَّ يقع، ويكون فِيمَا يحبه سُبْحَانَهُ وفيما لا يُحبه، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ﴾ [الإسراء: ٤]، فَهٰذَا قضاءٌ كوني، إذ هُوَ مُتعلقٌ بالإفساد، وَهُوَ غَيْر محبوب، وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ۝٣٥﴾ [مريم: ٣٥]، فَهٰذَا قضاءٌ كوني؛ لأنه واقعٌ وَلَا بُدَّ.

وَأَمَّا القضاءُ الديني؛ فلا يكون إِلَّا فِيمَا يُحبه سُبْحَانَهُ، ولا يلزمُ وقوعه، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]، فالله يُحب من عباده أن يعبدوه فوقع هٰذَا من بعضهم، ولم يقع من أكثرهم.

❁ والحُكم الكوني لَا بُدَّ أن يقع أَيْضًا، وَقَدْ يكون محبوبًا لله، وقد لا يكون محبوبًا، ومثاله: قوله سُبْحَانَهُ عَنْ أخي يوسف: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي﴾ [يوسف: ٨٠]، فمُراده هنا الحُكم الكوني لا الشَّرْعِيّ؛ إذا الشَّرْعِيّ إذا الشَّرْعِي مُتيسرٌ له العلم بِهِ، والحُكم الشَّرْعِيّ لا يلزم وقوعه ولا يكون إِلَّا محبوبًا، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝٥٠﴾ [المائدة: ٥٠].

وهناك آيات تدل عَلَىٰ الحُكمين، كقوله تَعَالَىٰ: ﴿لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ۝٨٨﴾ [القصص: ٨٨]، أي: له الحُكم الكوني، وله الحُكم الشَّرْعِيّ، وقوله تَعَالَىٰ: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ ۝٨﴾ [التين: ٨]، وَهٰذَا أَيْضًا يشملُ الحُكم الكوني والشرعي.

❁ وَأَمَّا الأمر؛ فينقسمُ أَيْضًا إِلَىٰ أمرٍ كوني وشرعي، والكوني لَا بُدَّ أَنَّ يقع أَيْضًا، ويكون فِيمَا يُحب اللهُ تَعَالَىٰ وفيما لا يُحب، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ

لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴿٤٠﴾ [النحل: ٤٠]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ ﴿٥٠﴾﴾ [القمر: ٥٠]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا﴾ [يونس: ٢٤].

فقوله: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴿٤٠﴾﴾ [النحل: ٤٠]، هٰذَا الأمرُ الواقعُ وَلَا بُدَّ وَهٰذَا أمرٌ وكوني، وهكذا في سائر الآيات الَّتِي ذكرتها الأمرُ فيها كوني.

وَأَمَّا الأمر الديني؛ فلا يكون إِلَّا فِيمَا يُحب، ولا يلزمُ وقوعه، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ﴾ [النحل: ٩٠]، فَهٰذِه يُحبها اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فأمَرَ بها، أمر بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى، وَلكن قَدْ تقع من بعضهم، وَقَدْ لا تقع من بعضهم، وحينها فالأمرُ أمرٌ ديني.

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]، أمرنا بأن نؤدي الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا، ومن الناس من لا يؤدي الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا، فالأمرُ هنا أمرٌ ديني.

هٰذَا بعضُ ما يتعلق في قوله: "**لَا رَادَّ لِقَضَائِهِ، وَلَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ، وَلَا غَالِبَ لِأَمْرِهِ**"، والتمييز بين الْأَسْمَاء الواردة في الْقُرْآن حال كونها تأتي شَرْعِيَّةً أحيانًا وكونيةً أحيانًا أمرٌ مُهمٌّ جِدًّا، وبه تُدرك النصوص، ففهم مثل هٰذَا مُهمٌ جِدًّا.

وممن يعتني بهذا عناية فائقة: ابْن تَيْمِيَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، وابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، وثَمَّ موضعٌ في "**الفُرقان بين أولياء الرحمن والشيطان**" جمع فيه ابْن تَيْمِيَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ جُملةً مِمَّا يُقَالُ فيه: إنَّه كوني وشرعي فليُرجع إليه فَإِنَّهُ مُهم.

❐ ثُمَّ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "**آمَنَّا بِذَلِكَ كُلِّهِ، وَأَيْقَنَّا أَنَّ كُلًّا مِنْ عِنْدِهِ**".

بين الْمُصَنِّف هنا أَنَّ أَهْلِ السُّنَّةِ يؤمنون بذلك، والإشارةُ لما سبق من مباحث الْقَدَر، وأنهم يُقرون بأَنَّ كُلًّا مِنْ عِنْدِهِ، أي: كُلِّ مُقدَّر فهو من عنده سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

❐ ثُمَّ قَالَ: "**وَإِنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ الْمُصْطَفَىٰ، وَنَبِيُّهُ الْمُجْتَبَىٰ، وَرَسُولُهُ الْمُرْتَضَىٰ، وَأَنَّهُ خَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ، وَإِمَامُ الْأَتْقِيَاءِ، وَسَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ، وَحَبِيبُ رَبِّ الْعَالَمِينَ**".

قوله: "وَإِنَّ مُحَمَّدًا..." إِلَىٰ آخره: أي: ونقول: إِنَّ مُحَمَّدًا عبده ورسوله... إِلَىٰ آخره، فهو هنا يُبين عقيدة أَهْلِ السُّنَّةِ في النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقوله: "**مُحَمَّد**" تحته مَسَائِل:

➤ **الأُوْلَىٰ**: النَّبِيّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ له أسماءٌ كثيرة وَمُحَمَّدٌ أشهرها، حَتَّىٰ ذَكَرَ ابْن العربي في شرح التِّرْمِذِيّ عَنْ بعضهم: أَنَّ له صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ألف اسمٍ، فمن أسمائه صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ما جاء في قوله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ لِي خمسة أَسْمَاءً: أَنَا مُحَمَّدٌ، وَأَنَا أَحْمَدُ، وَأَنَا الْمَاحِي، الَّذِي يَمْحُو اللهُ بِيَ الْكُفْرَ، وَأَنَا الْحَاشِرُ، الَّذِي يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَىٰ قَدَمِي**» **أو** «**قَدَمَيَّ، وَأَنَا الْعَاقِبُ**»، فيصح قَدَمِي ويصح بالتشديد قَدَمَيَّ؛ ذَكَرَ هٰذَا النووي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ في **(شرح مُسلم)**، فَالنَّبِيّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أسماؤه كثيرة منها هٰذِه الخمسة الَّتِي ذكرها صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في هٰذَا الحَدِيْث.

➤ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَة: "**تعدد أسماء النَّبِيّ** صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **دليلٌ عَلَىٰ عِظم شأنه**"، فالقاعدة: "**أَنَّ ما عظم شأنه؛ تعددت صفاته، وكثرت أسماؤه**"، هكذا قَالَ القُرطبي هٰذَا لفظه، فقد نص رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَىٰ هٰذِه القاعدة في كتابه النافع **(التذكرة)**، فَقَالَ: "**ما عظم شأنه؛ تعددت صفاته، وكَثُرت أسماؤه، وهذا جميع كلام العرب، ألا ترىٰ أن السيف لما عَظُم عندهم موضعه وتأكد نفعه لديهم وموقعه؛ جمعوا له خمسمائةِ اسمٍ؟**"، يَقُولُ القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: "**وله نظائر: فالقيامة لما عَظُم أمرها، وكَثُرت أهوالها، سماها الله تَعَالَىٰ في كتابه بأسماء عديدة، ووصفها بأوصاف كثيرة**".

فيُقرر القُرطبي هنا أَنَّ الشيء العظيم تُسميه العربُ بأسماءٍ كثيرة، ومن هنا سُمي السيفُ بأسماءٍ كثيرة، وَهٰذَا يُقَالُ في أسماء الله تَعَالَىٰ وأسماء كتابه، وأسماء بعض سور الْقُرْآن، وأسماء نبيه، وأسماء القيامة، وأسماء الجَنَّة إِلَىٰ آخره، فَالنَّبِيُّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما كان شأنه عظيمًا؛ تعددت أسماؤه، وكثرت أوصافه.

➤ الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَة: "**أسماءُ النَّبِيّ** صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **أعلامٌ وأوصاف**"، فليست أسماؤه صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أعلامًا محضة، كما هُوَ الشأنُ في سائر أسماء النَّاس، بل تمتازُ أسماؤه صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بدلالته عَلَىٰ معانٍ يتصف بها، ثُمَّ إن أسماءه صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من جهة دلالتها

عَلَىٰ الذاتِ مُترادفةٌ، ومن جهة دلالة كُلِّ اسمٍ منها عَلَىٰ معنًى آخر مُتباينة، وَهٰذَا قَدْ ذكرناه قبل في أسماء اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وَهٰذَا يُقَالُ في أسماء الْقُرْآن، وَيُقَالُ في أسماء بعض سور الْقُرْآن، وَيُقَالُ في أسماء القيامة... إِلَىٰ آخره.

فأسماءُ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من جهة دلالتها عَلَىٰ الذات مُترادفة، ومن جهة دلالة كُلِّ اسمٍ منها عَلَىٰ وصفٍ يختصُّ بِهِ مُتباينة، وَقَدْ نعت شَّيْخ الإِسْلَامِ هٰذَا النوع من الْأَسْمَاء بالأسماء المُتكافئة، ذَكَرَ هٰذَا رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في (**مُقدمة التَّفْسِير**)، فَشَّيْخُ الإِسْلَام يُسمي الْأَسْمَاء الَّتِي تشترك في الدلالة عَلَىٰ ذاتٍ واحدة، وينفرد كُلٌّ منها بالدلالة عَلَىٰ معنًى تتصف بِهِ تِلْكَ الذات، يُسمي شَّيْخ الإِسْلَام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ هٰذِه الْأَسْمَاء بـ"**المُتكافئة**"، وأنا لم أجد هٰذِه التسمية عند غيره رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ.

فأسماء الله عَزَّوَجَلَّ الَّتِي قُلْنَا: إنها من جهة دلالتها عَلَىٰ الذات مُترادفة، ومن جهة دلالة كُلِّ اسمٍ منها عَلَىٰ وصفٍ تتصف بِهِ الذات مُتباينة، أسماءُ الله عَزَّوَجَلَّ مُتكافئة، وأسماء النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُتكافئة، وأسماءُ الْقُرْآن مُتكافئة، وأسماءُ يوم القيامة مُتكافئة... إِلَىٰ آخره.

➤ **الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعة**: في بيان بعض معاني أسمائه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أقتصرُ عَلَىٰ ذكر معاني أسمائه الواردة في الحَدِيث السابق:

① **فأولُ تِلْكَ الْأَسْمَاء**: "**مُحَمَّد**" وَهُوَ اسم مفعولٌ من الفِعل "**حَمَّد**"، فحَمَّد اسمٌ مفعول منه مُحَمَّد، ويُفيد كثرة حَمد الحامدين إياه لما اتصف بِهِ من الصفات الحميدة، **فهو يُفيد أمرين اثنين**:

❶ الْأَوَّلُ: كثرةُ الحامدين.

❷ الثَّانِي: كثرةُ الأوصاف الحميدة الَّتِي اتصف، بها فحمده من أجلها الحامدون.

② **الاسمُ الثَّانِي**: "**أحمد**"، وَهُوَ عَلَىٰ زِنة أفعل التفضيل، قَالَ ابن القيم: "**هُوَ الَّذِي حمده لربه أفضلُ من حمد الحامدين**"، فَمُحَمَّد يُفيد كثرة حَمد الناسِ إياه، ويُفيد كثرة أوصافه الحميدة، وأحمد يُفيد أَنَّهُ أكثرُ الحامدين لربه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

قَالَ ابْن القيم: "فدل أحدُ الاسمين، وَهُوَ: مُحَمَّد عَلَىٰ كونه محمودًا، ودل الاسمُ الثَّانِي وَهُوَ: أحمد عَلَىٰ كونه أحمد الحامدين لربه".

فالآن هذان اسمان كُلٌّ منهما يدل عَلَىٰ معنى لا يدل عَلَيْهِ الآخر، فهو من جهة دلالتهما عَلَىٰ ذات النَّبِيّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مُترادفين، ومن جهة دلالة كُلِّ واحدٍ منهما عَلَىٰ معنًى يختص بِهِ مُتباينان.

③ **الاسمُ الثَّالِث**: "**الماحي**"، قَالَ النووي: قَالَ العُلَمَاءِ: "**المُراد محو الكُفرِ من مكةَ والمدينة، وسائر بلاد العرب، وما زوي له** صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ **من الْأَرْض**".

النَّبِيّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قَالَ: «**وَأَنَا الْمَاحِي الَّذِي يَمْحُو اللهُ بِيَ الْكُفْرَ**»، والنووي رَحِمَهُٱللَّهُ تَعَالَىٰ يُبين هنا ما قَالَ العُلَمَاءِ في شرح هٰذِه الجُملة: «**يَمْحُو اللهُ بِيَ الْكُفْرَ**»، قَالَ: "**المُراد محو الكُفرِ من مكةَ والمدينة، وسائر بلاد العرب، وما زوي له** صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ **من الْأَرْض، ووُعد أن يبلغه مُلك أمته**".

قَالَ: "**قَالُوا: ويحتمل أَنَّ المُراد المحو العام، بمعنىٰ: الظهور بالحُجة والغلبة، كما قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾** [التوبة: ٣٣]".

إِذًا هذان معنيان يحتملهما قول النَّبِيّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**يَمْحُو اللهُ بِيَ الْكُفْرَ**»: فالأول: أَنَّهُ يمحو الكُفر من هٰذِه البلاد الَّتِي ذكرها مكة والمدينة وسائر بلاد العرب وما زويَ له صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ من الْأَرْض، وَقِيلَ: المُراد بالمحو ظهور الحُجة.

④ **الاسمُ الرَّابِع**: "**الحاشر**"، قَالَ النووي: "**يُحشرون عَلَىٰ أثر وزمان نبوتي ورسالتي وليس بعدي نبي، وَقِيلَ: يتبعوني**"؛ إِذًا الحاشر هُوَ الَّذِي يُحشرُ النَّاسُ عَلَىٰ أثره وزمان نبوته.

⑤ **الاسمُ الخَامِس**: "**العاقب**"، قَالَ ابْن القيم: "**والعاقب الَّذِي جاء عَقبْ الْأَنْبِيَاء فليس بعده نبي**"، إِذًا العاقب يُفيد أَنَّهُ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ خاتمُ الْأَنْبِيَاء.

هٰذِه بعض المعاني لبعض أسماء النَّبِيّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وبذا انتهت الْمَسَائِل الْمُتعلقة بقول الْمُصَنِّف: "**مُحَمَّد**".

❐ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "**وَإِنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ**"، قوله: "**عَبْدُهُ**" يحتمل أمرين:

فعبد تأتي تارة بمعنى المُعبَّد، كما في قوله تَعَالَىٰ: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ۝٩٣﴾ [مريم: ٩٣]، فَهٰذِه العبوديةُ العامة، فالعبدُ هنا بمعنى المُعبد، العبودية الكونية، العبودية لربوبية الله.

فشيخُ الإِسْلَام بين أَنَّ العبودية عبوديةٌ لربوبية الله وعبوديةٌ لإلهيته، والعبودية الَّتِي تستحقُّ المدحَ هِيَ العبوديةُ للإلهية لا العبودية للربوبية، بين هٰذَا في كتابه النافع (**العبودية**)، فعبد تكون بمعنى عابد، وحينها تكون عبودية الإلهية، وتكون بمعنى مُعبَّد وحينها تكون عبوديةَ الربوبية.

فيحتمل قوله: "**عَبْدُهُ**" أنْ تكون العبودية عبودية الربوبية، أو عبودية الإلهية، وإذا كانت الكلمةُ تحتمل معنيين لا تعارض بينهما؛ فإنها تُحمل عَلَىٰ المعنيين، وَالَّذِي يظهرُ -واللهُ أعلم-: حملُ هٰذِه الكلمةِ هنا عَلَىٰ المعنيين، فنحن نشهد بأن النَّبِيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُعبَّدٌ تَحْتَ حُكم الله عَزَّ وَجَلَّ الكوني، ونشهدُ بِأَنَّهُ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عابدٌ، بل نشهدُ بِأَنَّهُ أعبد خلق الله، فَالَّذِي يظهر -واللهُ أَعْلَمُ-: أَنَّ قوله: "**عَبْدُهُ**" يُراد بِهِ: المُعبَّد العابِد.

❑ قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: "**وَإِنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ الْمُصْطَفَىٰ**".

المُصْطَفَى أي المُختار وَقَدْ بين الشَّيْخُ ابْنَ عُثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ في شرح (**السفارينية**): أَنَّ المُصْطَفَى وصفٌ للنبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وليس اسمًا.

❑ قوله: "**وَنَبِيُّهُ**"، ونَقُول: "**وَإِنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ الْمُصْطَفَىٰ وَنَبِيُّهُ**" أي نقول: بأن صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَبِيُّهُ، وَالنَّبِيُّ عَلَىٰ زِنة فعيل، وفعيل هٰذِه الصيغة تأتي بمعنى فاعل، وحينها يكون النَّبِيّ بمعنى المُنبِئ، وتأتي هٰذِه الصيغة فعيل بمعنى مفعول، وحينها النَّبِيّ يكون بمعنى المُنَبَّأ، أي: الَّذِي نبأه الله.

وَهٰذَا الثَّانِي هُوَ الَّذِي يُقال بِهِ -واللهُ أَعْلَمُ-، وَهُوَ الَّذِي بين شَّيْخ الإِسْلَام في (**النبوات**) أَنَّهُ أجود؛ فإنه إذا نبأه الله صار نبيًّا سواءٌ أنبأ بذلك غيره أو لا، فَالَّذِي صار بِهِ النَّبِي نبيًّا: أَنَّ الله نبأه.

إِذًا النَّبِيّ فعيل بمعنى مفعول، أي مُنبًّأ؛ لأنه يكون نبيًّا بمُجرد أَنَّ يُنَبَّأ، وإن لم يُنبِئ غيره، وإن قُلْنَا: النَّبِيّ فعيل بمعنى فاعل، أي بمعنى: مُنبِّئ؛ لم يكن نبيًّا إِلَّا إن نبأ غيره، وَهٰذَا لَيْسَ صحيحًا، فهو نبي بمُجرد أَنَّ يُنبئه اللهُ، وإن لم يُنبئ غيره، فالصوابُ: ما بينه شَّيْخُ الإِسْلَامِ ابْن تَيْمِيَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأن النَّبِيّ فعيل بمعنى مفعول أي: مُنبًّأ.

وَأَمَّا النَّبِيُ شرعًا: فهو من أنبأه اللهُ وأُرسِل إِلَىٰ قومٍ موافقين، هٰذَا ما بينه شَّيْخُ الإِسْلَامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، هٰذَا مفاد كلامِ شَّيْخِ الإِسْلَامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في كِتَابه النافع **(النبوات)**، فَالنَّبِيُ يُنبئه الله، ويُرسَل إِلَىٰ قومٍ مُوافقين عَلَىٰ الدِّين، وَإِنَّمَا يأمرهم بالتزام أحكام الدِّين الَّذِي هم عَلَيْهِ، وينهاهم عَنْ إتيان الفواحش الَّتِي نهى عنها الدِّين الَّذِي هم عَلَيْهِ، فهم قومٌ مُوافقون له في الرِّسَالَة، وإن عصاه بعضهم، ولكنهم هم مُوافقون له في الرِّسَالَة، فَالنَّبِيّ كالعالِم من هٰذِه الأُمَّة: «**العُلَمَاءُ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ**».

وهنا تنبيهان:

اَلْأَوَّلُ: النَّبِيُ لا يأتي بشرعٍ جديد، وَهٰذَا بَيِّن من قولنا في تعريفه: "**أُرسل لقومٍ موافقين**"، فَالنَّبِي كالعالِم من هٰذِه الأُمة، يُذكر من أُرسل إليهم بالدين الَّذِي هم عَلَيْهِ بالتزام أوامره وترك نواهيه.

اَلْتنبيه الْثَّانِي: النَّبِيُ رسولٌ بالمعنى العام وَهُوَ أَنَّ الله قَدْ أرسله، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ [الحج: ٥٢]، فالرسولُ مُرسَل وَالنَّبِي مُرسَل، ولكن هٰذَا الإرسالُ بالمعنى العام، أرسله اللهُ عَزَّوَجَلَّ إِلَىٰ قومٍ مُوافقين ليحثهم عَلَىٰ التزام أمور الدِّين الَّذِي هم عَلَيْهِ، ويكفوا عَنْ المحارم، هٰذَا ما قرره شَّيْخُ الإِسْلَامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في كتابه النافع **(النبوات)**.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "**وَإِنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ الْمُصْطَفَىٰ وَنَبِيُّهُ الْمُجْتَبَىٰ، وَرَسُولُهُ الْمُرْتَضَىٰ**".

قوله: "**الْمُجْتَبَىٰ**"، أي: المُختار، فاجتبى الشيء بمعنى اختاره، وأَيْضًا هٰذَا لَيْسَ اسمًا من أسمائه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قوله: "**وَرَسُولُهُ**"، أي نَقُولُ: بأنَّ مُحَمَّدًا صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَسُولُ الله، والرسول عَلَىٰ زِنة فعول، بمعنى: مفعول، أي: مُرسَل، وفعول تأتي بمعنى مفعول؛ كما في اسم الله "**الودود**" أي: المودود، فالرسول عَلَىٰ زِنة فعول بمعنى مفعول، أي: المُرسَلْ، أي الَّذِي أرسله الله، والرسولُ شرعًا من أرسله اللهُ لقومٍ مُخالفين.

إذًا النَّبِيّ من نبَّأه الله وأرسله إِلَىٰ قومٍ مُوافقين، والرسول من أرسله اللهُ لقومٍ مُخالفين، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿كَذَٰلِكَ مَا أَتَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ ﴿٥٢﴾﴾ [الذاريات: ٥٢]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [فصلت: ٤٣].

فالرسول لَا بُدَّ أَنَّ يُكذبه بعض من أُرسل إليهم، الرسول يأتي إِلَىٰ قومٍ، وليس يأتيهم بمثل الشرع الَّذِي هم عَلَيْهِ، إِمَّا أَنَّ يأتيهم وهم كُفار، وَإِمَّا أَنَّ يأتيهم عَلَىٰ شريعةٍ، فيزيد فيها وينسخُ بعضها إِلَىٰ آخره، فليس كالنبي الَّذِي يأتي إِلَىٰ قومٍ عَلَىٰ شريعةٍ، وَهُوَ يأتيهم وهم عَلَىٰ نفس الشَّرِيعَة، وَهُوَ يأمر بأوامر نفس الشَّرِيعَة، وينهى عَنْ النواهي الَّتِي نهت عنها الشَّرِيعَةُ نفسها، فيعمل بالشرع نفسه، فالرسولُ غَيْرُ النَّبِيّ، يُرسَلُ إِلَىٰ قومٍ مُخالفين.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿كَذَٰلِكَ مَا أَتَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ ﴿٥٢﴾﴾ [الذاريات: ٥٢]، فالرسول لَا بُدَّ أن يُكذبه بعض من أُرسل إليهم، وليس من شرط الرسول أن يُرسل بشريعةٍ جديدة، يَعْنِي قولنا: إن الرسول يأتي إِلَىٰ قومٍ مُخالفين، لا يلزمُ منه أن يأتي بشريعةٍ جديدة، بل يأتي إِلَىٰ قومٍ مُخالفين ويأمرهم بشريعةِ رسولٍ كان قبله، وهم ليسوا عَلَيْهِ، ما الدليل عَلَىٰ هٰذَا؟ وَهٰذَا مُهم جدًّا.

? يُوسُف عَلَيْهِ السَّلَامُ كان رسولًا، ولم يأتِ بشريعةٍ جديدة، أُرسل إِلَىٰ قومٍ مُخالفين، ولكن لم يأمرهم بشريعةٍ جديدة، أمرهم بشريعة إِبْرَاهِيم، قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ مؤمن آل فرعون: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكُمْ يُوسُفُ مِنْ قَبْلُ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا زِلْتُمْ فِي شَكٍّ مِمَّا جَاءَكُمْ بِهِ حَتَّى إِذَا هَلَكَ﴾ أي: يوسف ﴿قُلْتُمْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ مِنْ بَعْدِهِ رَسُولًا ﴿٣٤﴾﴾ [غافر: ٣٤]، فيُوسُف كان رسولًا ولم يأتِ بشرعٍ جديد، فقد كان عَلَىٰ ملة إِبْرَاهِيم، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَاتَّبَعْتُ

مِلَّةَ آبَاءِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [يوسف: ٣٨]، وَحِينَئِذٍ يُعرف الفرقُ بين الرسول وَالنَّبيّ من جهة كون النبي أُرسل إِلَىٰ موافقين والرسول إِلَىٰ مُخالفين.

☐ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "وَإِنَّه خَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ".

ويصح أَيْضًا أَن تُقرأ بكسر التاء: "وَإِنَّه خَاتِمُ الْأَنْبِيَاءِ"، فكسرُ التاءُ وفتحها كلاهما صحيح، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، وقُرأت أَيْضًا: **{وَخَاتِمَ النَّبِيِّينَ}**، بفتح التاء وكسرها. قَالَ البغوي: "**وقرأ بْنَ عامر وعاصم: خَاتَمَ بفتح التاء عَلَىٰ الاسم، أي آخرهم، وقرأ الآخرون بكسر التاء عَلَىٰ الفاعل؛ لأنه ختم بِهِ النَّبِيِّينَ فهو خَاتِمهم**"، انْتَهَى كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فالآيةُ بالقراءتين تُفيد كون النَّبِيّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَاتَمَ الْأَنْبِيَاء فلا نبي بعده.

وَقَدْ أخرج البُخَارِيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ عَنْ أبي حازم قَالَ: قاعَدْتُ أَبا هُرَيْرَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ خمسَ سنينَ، فسمعْتُه يحدث عَنْ النَّبِيّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**كانت بَنو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الأنبياءُ، كلَّما هَلَكَ نبيٌّ خَلَفَهُ نبيٌّ، وإنَه لا نبيَّ بعدي**»، وَقَالَ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعلي بْن أبي طالب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «**ألَا تَرْضىٰ أنْ تكونَ مِنَي بمنزلَةِ هارونَ مِن موسىٰ؛ إلاَّ أَنَّهُ ليسَ نبيٌّ بعدي؟**». وَهٰذَا معنى اسمه العاقب، وَقَدْ سبق بيانُ ذَلِك.

☐ قوله: "وَإِمَامُ الْأَتْقِيَاءِ".

الإِمَام من يأتم بِهِ النَّاس، أي: يقتدون بِهِ، والتقي من عَمل بطاعة الله عَلَىٰ نورٍ من الله رجاء رحمة الله، وترك معاصي الله عَلَىٰ نورٍ من الله مخافة عذاب الله، ولا يكون المرءُ تقيًّا إِلَّا بالاقتداء بالنَّبِيِّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١].

☐ قوله: "وَسَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ".

قَالَ الهروي: "**السَّيِّد هُوَ الَّذِي يفوقُ قومه في الخير**"، انْتَهَى كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وَقَدْ قَالَ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ولا فخر**».

وقول المُصَنِّف: "سَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ"، يُفيد كونه سيد النَّاس؛ إذ من كان سَيِّدًا للْمُرْسَلِينَ فهو سيدٌ لمن دونهم من باب أولى.

وقوله: "سَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ"، يُفيد تفضيله عَلَىٰ الْأَنْبِيَاء، فالرُّسل صَلَوَاتُ الله وَسَلَامُهُ عَلَيهم يتفاضلون كما قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ وَآتَيْنَا دَاوُودَ زَبُورًا ۝﴾ [الإسراء: ٥٥].

فالرُّسل يتفاضلون، وأفضل الرُّسل أولوا العزم وهم الخمسة: "مُحَمَّدٌ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَإِبْرَاهِيم، وموسَىٰ وعيسَىٰ ابْنُ مَريم، ونوح"، وأفضلهم بِالاتِّفَاقِ: مُحَمَّدٌ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ إِبْرَاهِيم، ثُمَّ موسَىٰ، وَالاتِّفَاق حاصلٌ في مُحَمَّدٍ وَإِبْرَاهِيم، والمشهور: أَنَّ موسَىٰ هُوَ الَّذِي يليهم، ثُمَّ خلافٌ بين أهل العلم في نوحٍ وعيسَىٰ.

وذكر الاتفاق عَلَىٰ تقديم النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِبْرَاهِيم: ابْن كثيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ في التَّفْسِير وكلامه مُهم؛ قَالَ ابْن كثير: **"ولا خلاف أَنَّ الرُّسل أفضل من بقية الْأَنْبِيَاء، وأن أولي العَزم منهم أفضلهم، وهم الخُمسة المذكورون نَصًّا في آيتين من الْقُرْآن في سورة الأحزاب:** ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [الأحزاب: ٧]، **وفي الشورىٰ:** ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورىٰ: ١٣]".

قَالَ: **"ولا خلاف أن مُحَمَّدًا** صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **أفضلهم، ثُمَّ بعده إِبْرَاهِيم، ثُمَّ موسَىٰ عَلَىٰ المشهور"**، انْتَهَىٰ كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ.

والأدلةُ عَلَىٰ كون النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أفضلهم كثيرةٌ جِدًّا منها قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَى ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا﴾ [آل

عمران: ٨١]، فَهٰذِه الآية نَصٌّ في كونه صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ مُقدمٌ عَلَىٰ الْأَنْبِيَاء، بحيثُ يجب عليهم أَنَّ يتبعوه.

ومن الْأَدِلَّة أَيْضًا: أَنَّهُ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ أمَّ الْأَنْبِيَاء في الإسراء، وما أمَّهم إِلَّا وأنه أفضلهم، ومنها: قوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**أَنَا سَيِّدُ ولد آدم يَوْمَ الْقِيَامَةِ ولا فخر**».

ومنها: أَنَّ له المقام المحمود الَّذِي يُغبَط عَلَيْهِ من الأولين والآخرين، فثبتت أفضليته عَلَيۡهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ عَلَىٰ الرُسل بِالْقُرْآن وَالسُّنَّة والإجماع، والأدلة من الْقُرْآن وَالسُّنَّة كثيرة.

❑ قَالَ: "**وَحَبِيبُ رَبِّ الْعَالَمِينَ**".

حَبِيبُ فعيل، بمعنى: مفعول، أي: محبوبٌ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ، فاللهُ يُحب النَّبِيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وأعْلَىٰ درجاتِ المحبة الخُلَّة، وَهِيَ المحبةُ الَّتِي تخللت روح المُحب، وَقَدْ اتخذ اللهُ من البشرِ خليلين: "**مُحَمَّدًا** صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، **وَإِبْرَاهِيم** عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ".

قَالَ النَّبِيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**إِنَّ الله اتَّخَذَنِي خَلِيلًا كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا**»، وَقَالَ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، وَلَكِنَّ صَاحِبَكُمْ خَلِيلُ الرَّحْمَنِ**»، فاللهُ اتخذ مُحَمَّدًا خَلِيلًا، وَمُحَمَّدٌ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ اتخذ اللهَ خَلِيلًا.

وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴿١٢٥﴾﴾ [النساء: ١٢٥]، فاللهُ عَزَّوَجَلَّ اتخذ من عباده خَليلين.

ويتبين من قوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، وَلَكِنَّ صَاحِبَكُمْ خَلِيلُ الرَّحْمَنِ**»، يتبيَّنُ من هٰذَا أن الخُلَّة لا تقبل المُشاركة، وَهٰذَا أمرٌ مُهم في يدل عَلَيْهِ هٰذَا الحَدِيْث.

الخُلَّة لا تقبل المُشاركة، فَهِيَ درجةٌ من المحبة لا تكون لاثنين، إذ عَلل النَّبِيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ عدم اتخاذه خَليلًا من الناس بكونه اتخذ اللهَ خَليلًا، فمرتبة الخُلة لا تسع إِلَّا واحدًا، وَحِيْنَئِذٍ أخلص النَّبِيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ الخُلة لله.

وَهٰذَا الْمَعْنَى قَرَّره ابْن تَيْمِيَّة وابنُ القيمِ وابن رجبٍ رَحِمَهُٱللَّهُ تَعَالَىٰ، وأنقل هنا كلام ابْن رجب، قَالَ رَحِمَهُٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "**وَهٰذَا لا يصحُ لغير الله، وَإِنَّمَا يصلح للمخلوق المحبة، وَهِيَ**

درجة دون الخُلة؛ فلهذا اقتصر صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **في حق الصديقِ عَلَىٰ الأخوة والمودة، وَهِيَ أخوة الإِسْلَامِ**".

فلما كانت الخُلة درجةً لا تصلح لاثنين لا مُشاركة فيها، وكان الْإِنْسَان مأمورًا بأن يكون اللهُ أحب إليه من كُلِّ شيء، فكان عَلَىٰ الْإِنْسَان أن يُفرد الله عَزَّوَجَلَّ في هٰذِه المرتبة، يَقُولُ ابْن رجب: "**وَهذَا لا يصلح لغير الله**"، أي: الخُلة "**وَإِنَّمَا يصلحُ للمخلوق المحبة وَهِيَ درجةٌ دون الخُلة**".

إِذًا لما كانت الخُلة مرتبةً لا مُشاركة فيها، لا تصلح إِلَّا لواحد، وكان الْإِنْسَان مأمورًا بأن يجعل الله أحب إليه من كُلِّ شيء، فهو مأمورٌ بأن يجعل الله خليله، وأن يُفرد الله بالخُلة، وَأَمَّا المحبة فتكون لسائر النَّاس، الَّتِي هِيَ دون الخُلة، فالخُلة أعلى درجات المحبة.

الخُلة لا تأذن بالمُشاركة، المحب تأذن بالمُشاركة، بدليل: أن عمرو بْن العاص لما سأل النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: من أحب الناس إليك؟ قَالَ: «**عَائِشَة**»، قَالَ: من اَلرِّجَال؟ قَالَ: «**أبوها**»، فعَائِشَة يُحبها النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأبوها يُحبه النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وعُمرُ يُحبه النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فهم يشتركون في المحبة عَلَىٰ درجاتٍ متفاوتةٍ في المحبة، فالمحبة تأذن بالمُشاركة، بخلاف الخُلة؛ من هنا قَالَ ابْن رجب هٰذَا الْكَلَام: "**وَهذَا لا يصلح لغير الله**" أي: الخُلة "**وَإِنَّمَا يصلح للمخلوق المحبة**".

↩ وحينها يردُ ما يحتاج لجواب، قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿الْأَخِلَّاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ ﴿٦٧﴾﴾ [الزخرف: ٦٧]، وَقَالَ غَيْر واحدٍ من الصَّحَابَة: "**أوصاني خليلي**"، يُريدون النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ابْن رجب قَرر أن الخُلة لا تصلح إِلَّا الله، وهنا آية يَقُولُ الله عَزَّوَجَلَّ فيها: ﴿الْأَخِلَّاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ ﴿٦٧﴾﴾ [الزخرف: ٦٧]، هٰذَا يدل عَلَىٰ أن المُتقين كان يتخذ الواحدُ منهم صاحبه المُتقي خليلًا، وَالصَّحَابَة جاء عَنْ غَيْر واحدٍ منهم: "**أوصاني خليلي**"؛ إِذًا اتخذوا النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خليلًا، فكيف نوفق بين هٰذَا وبين ما دل عَلَيْهِ الحَدِيْث من كون الخُلةِ مرتبةً لا يصلحُ فيها الاشتراك؟ وإذا كانت الخُلةُ مرتبةً لا يصلح فيها الاشتراك، والإنسانُ كان مأمورًا بأن يجعل اللهَ أحب إليه من كُلِّ

شيء؛ إِذًا عَلَيْهِ أن يُفرد اللهَ بالخُلة، فكيف نوفق بين دلالة الحَدِيْث وبين هٰذِه الآية وقول غَيْر واحدٍ من الصَّحَابَةَ: "**أوصاني خليلي**"؟

✍ يُقَالُ إجابةً عَنْ هٰذَا: الخُلة الَّتِي أُطلقت في الْقُرْآن بمعنى الصُّحبة، وقول الصَّحَابَةَ قول غَيْر واحدٍ منهم: "**أوصاني خليلي**" أي: صاحبي، فالخُلة تُطلق بمعنى المحبة وَهِيَ أعلى درجات المحبة، وتُطلق بمعنى الصُّحبة: «**المرءُ عَلَىٰ دِينِ خَليلِهِ، فلينظر أحدُكُم من يُخالِلُ**»؛ وحينها تُحمل الآية ويُحمل: «**المرءُ عَلَىٰ دِينِ خَليلِهِ**» ويُحمل: "**أوصاني خليلي**"، عَلَىٰ الصُّحبة وينتفي الإشكال.

✍ وأجاب بعض أهل العلم بجوابٍ آخر مفاده: أن النَّبِيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْسَ له أن يتخذ خليلًا مع الله، وَأَمَّا سائرُ الناس فلهم ذَلِكَ بدلالة الآية السابقة، وقول غَيْر واحدٍ من الصَّحَابَةَ: "**أوصاني خليلي**"؛ وعليه فَإِنَّ مرتبة الخُلة عند من قَالَ بهذا التوفيق تقبل المُشاركة، إِلَّا أن النَّبِيّ أُمر أن تكون المرتبة خالصةً لله عَزَّوَجَلَّ، فمن يَقُولُ: إن الخُلة -وَهِيَ أعلى درجات المحبة- هِيَ المُرادة بقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿الْأَخِلَّاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ ۝٦٧﴾ [الزخرف: ٦٧]، وَهِيَ المُرادة بقول غَيْر واحد من الصَّحَابَةَ: "**أوصاني خليلي**"؟

✍ فيقولون: الخُلة من حَيْثُ هِيَ تأذن بالمُشاركة، ومن هنا جاءت هٰذِه الآية وجاء قول الصَّحَابَةَ هٰذَا، فالخُلة مرتبة تأذن بالمُشاركة، فالإنسان يتخذُ النَّبِيَ خليلًا ويتخذُ اللهَ خليلًا، ولله قدْرٌ من الخُلة أعلى من الْقَدَر الَّذِي يكون للنَّبِيّ وَالَّذِي يكون لغيره، وَهٰذِهِ الخُلة الَّتِي تأذن بالمُشاركة أُمر النَّبِيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يجعلها خالصةً لله، فذاك أمرٌ خاصٌّ بالنَّبِيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، هٰذَا قاله بعض أهل العلم.

☜ ولكني وفْق بحثي: وجدت أن ابْن تَيْمِيَّةَ وابن القيم وابن رجب ينصون عَلَىٰ أن الخُلة من حَيْثُ هي، كلامهم يُفيد هٰذَا: "**أن الخُلة من حَيْثُ هي لا تأذن بالمُشاركة في حق النَّبِيّ** صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **وفي حق غيره**".

وحينها فيقال بالتوجيه اَلْأَوَّل: وَهُوَ أن الخُلة أُطلقت في الآية وفي قول الصَّحَابَةَ بمعنى الصاحب، فالخليل يُطلق ويُراد بِهِ المحبوب أعلى درجات المحبة، ويُطلق ويُراد به الصاحب -والله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أَعْلَمُ-.

إذا تقرر هٰذَا وأن الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ قَدْ اتخذ من البشر خليلين: مُحَمَّدًا صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وَإِبْرَاهِيم عَلَيْهِٱلسَّلَامُ، إذا تقرر هٰذَا ظهر بُطلان قول من يخص إِبْرَاهِيم بالخُلة وَمُحَمَّدًا بالمحبة، ويقول: "**إِبْرَاهِيم خليل الله، وَمُحَمَّدٌ حبيب الله**".

وكان الأَوْلَى بالْمُصَنِّف أن يَقُولُ: "**وخليلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ**"، بدلًا من: "**وَحَبِيبُ رَبِّ الْعَالَمِينَ**".

وبذا أَيْضًا يتبينُ ضلال الْجَهْمِيَّة الَّذِينَ نفوا خُلة الله تَعَالَىٰ، وَقَالُوا: إِنَّه لم يتخذ إِبْرَاهِيم خليلًا، وَقَالُوا: إن الثابت الخَلة لا الخُلة، فالْجَهْمِيَّة ينفون كون إِبْرَاهِيم عَلَيْهِٱلسَّلَامُ خليلًا لله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، بمعنى الخُلة، أي: المحبة، ويُثبتون أَنَّهُ خليلٌ بمعنى الخَلة، أي: الحاجة، إذ اللهُ عندهم لا يُحِب ولا يُحَب.

وَقَدْ بين ابْن القيم في (**النونية**) بُطلان قولهم بكون الخليلِ من الخَلة، فَهٰذَا القول إذا قُلْنَا بِهِ، وأن الخليل من الخَلة؛ حينها يكون الْكَافِرِ خليلًا لله، ويكونُ الْمُؤْمِنُ خليلًا لله؛ لأننا إذا قُلْنَا: إن الخليل بمعنى الخَلة، والخَلة هِيَ الحاجة، فالكافرُ مُحتاجٌ لله والمؤمنُ مُحتاجٌ لله، وبذا بطل قولهم: بأن الخليل مأخوذٌ من الخَلة لا من الخُلة، وظهر الصواب وَهُوَ: أن الخليل مأخوذٌ من الخُلة لا من الخَلة؛ إذ قولهم يلزم عَلَيْهِ أن يكون الْكَافِرُ خليلًا، وأن يكونَ الْمُؤْمِنُ خليلًا.

<u>يَقُولُ ابْن القيم</u>:

وكــــذاك قَـــالُوا مــــا لـــه مــــن خلقــــه
أحــــدٌ يكــــون خليلـــــه النفســــاني
وخليلــــــه المحتـــــاج عنــــــدهم وفي
ذا الوصــــف يـــدخل عابــــد الْأَوْثــــان

فالكُـــــل مُفتقـــــــرٌ إليـــــه لذاتـــــه

في أسر قبضـــــــته ذليـــــلٌ عـــــان

الكُل مُفتقر إِلَىٰ الله المُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ، وحينها إذا كان الخليل من الخَلة؛ فالكافر يكون خليلًا، ويدخل في هٰذَا الوصف عابدُ الْأَوْثَان، فتبين بُطلان قولهم.

❑ ثُمَّ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "**وَكُلُّ دَعْوَىٰ النُّبُوَّةِ بَعْدَهُ فَغَيٌّ وَهَوًىٰ**".

النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خاتم النَّبِيِّين، وَهٰذَا قَدْ بيناه قبلُ، وَالمُصَنِّف هنا يُبين أن كُلَّ دَعْوَى للنُّبُوَّةِ بَعد النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهي عَنْ غَيْر رشادٍ وعن اتباعٍ لشهوة النفس، فَإِنَّ الغَيَ ضدُ الرشاد، والهوى شهوة النفس كما بين شارحُ (**الطحاوية**).

❑ ثُمَّ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "**وَهُوَ الْمَبْعُوثُ إِلَىٰ عَامَّةِ الْجِنِّ وَكَافَّةِ الْوَرَىٰ، بِالْحَقِّ وَالْهُدَىٰ، وَبِالنُّورِ وَالضِّيَاءِ**".

قوله: "**وَهُوَ الْمَبْعُوثُ إِلَىٰ عَامَّةِ الْجِنِّ وَكَافَّةِ الْوَرَىٰ**"، الْوَرَى بمعنى الخلق، فهو يُبين أَنَّهُ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مبعوثٌ للجن والإنس كافةً، كما قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ حكايةً عَنْ قول الجن: ﴿يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣١]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [سبأ: ٢٨]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨]؛ هٰذَا من الْقُرْآن.

السُّنَّة: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَىٰ النَّاسِ خَاصَّةً وَبُعِثْتُ إِلَىٰ النَّاسِ كَافَّةً**».

❋ والأدلةُ من الْقُرْآن وَالسُّنَّة كثيرةٌ في كون النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مبعوثًا إِلَىٰ الجن والإنس كَافَّةً، وَهٰذَا من العلم الضروري.

❍ **هنا مَسْأَلَة**: وَهِيَ: هل جاء للجِن رسولٌ قبله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟

؟ نقل شارح (**الطحاوية**) عَنْ مُقَاتِلٍ قوله: "**لَمْ يَبْعَثِ اللهُ رَسُولًا إِلَىٰ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ قَبْلَهُ**"، أي: قبل النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهٰذَا يَعْنِي أن الرُّسل قبل النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كانوا يُبعثون إِلَىٰ الإنس فَقَطْ، ويعني: أن النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ الَّذِي بُعث للجنسين الجن

والإنسِ فَقَطْ، وَقَدْ استبعد شارحُ (**الطحاوية**) هٰذَا لقوله تَعَالَىٰ: ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٠]، فَهٰذَا يدل عَلَىٰ أن الْإِنْسَ والْجِنّ قَدْ جاءهم رُسلٌ لَيْسَ رسولًا فَقَطْ.

❋ فَإِنَّ قِيلَ: يحتمل أن الرُّسُلَ الَّذِينَ جاءوهم قبل النَّبِيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الْجِنّ لا من الْإِنْس، وحينها يكون النَّبِيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ الرسول الْإِنْسِيُّ الوحيد الَّذِي أُرسل للجن، فيُقَالُ: الرُّسُل لم يكونوا إِلَّا من الْإِنْس، والْجِنّ لَيْسَ فيهم رُسل، وَإِنَّمَا فيهم النُّذر.

قَالَ ابْن كثير: "**وَالرُّسُل من الْإِنْسِ فَقَطْ، وليس من الْجِنّ رُسل، كما نص عَلَىٰ ذَلِك مُجاهدٌ وابن جُريج، وغيرُ واحدٍ من الأئمة من السَّلَف**".

✍ **أقول: وَمِمَّا يُفيد أَيْضًا**: أن الْجِنّ قَدْ جاءهم رسولٌ قبل النَّبِيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ظاهرُ قوله تَعَالَىٰ حكايةً عَنْ الْجِنّ: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنْزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى﴾ [الأحقاف: ٣٠]، يَقُولُ ابْن أبي العز: يدل هٰذَا يَعْنِي معنى كلامه: "**أن هذَا يدل عَلَىٰ أن موسىٰ مُرسلٌ إليهم أَيْضًا – والله أَعْلَمُ–**".

✍ إِذًا الَّذِي يظهر: أن الْجِنّ قَدْ جاءهم رُسلٌ قبل النَّبِيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وربما يكون موسى من الرُّسُل الَّذِينَ أُرسلوا أَيْضًا إِلَىٰ الْجِنّ، كما يُفيده ظاهر قوله تَعَالَىٰ حكايةً عَنْ الْجِنّ: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنْزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى﴾ [الأحقاف: ٣٠].

❍ **وهنا تنبيه**: لفظُ كَافَّةٍ لا يُجر ولا يُضاف، ومن هنا انتقد الْمُصَنِّف بقوله: "**وَهُوَ الْمَبْعُوثُ إِلَىٰ عَامَّةِ الْجِنِّ وَكَافَّةِ الْوَرَىٰ**"، فجرَ كَافَّةِ وأضافها –هٰذَا والله أَعْلَمُ–.

❐ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ: "**وَإِنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللهِ، مِنْهُ بَدَا بِلَا كَيْفِيَّةٍ قَوْلًا، وَأَنْزَلَهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ وَحْيًا**".

الْمُصَنِّف هنا يُبين مُعتقد أَهْلِ السُّنَّةِ فِي الْقُرْآن الكريم، فقال: "**وَإِنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللهِ**"، والإضافةُ هنا بتقدير مِن، أي: الْقُرْآن مِن كلام الله، فأفاد الْمُصَنِّف أَنَّ أَهْلِ السُّنَّةِ يؤمنون بأَنَّ الله يتكلمُ، وأَنَّ الْقُرْآن مِن كلامه، فَلَا بُدَّ حِينَئِذٍ من بحث مسألتين:

❶ **الأُوْلَىٰ**: اتصاف الله بالكلام، فنُبين اعتقاد أَهْلِ السُّنَّةِ فِي هٰذِه الْمَسْأَلَة، واعتقاد بعض الْمُخالفين لهم.

❷ **الْمَسْأَلَة الثَّانِيَة**: أنَّ الْقُرْآن من كلام الله، فنُبين اعتقاد أَهْلِ السُّنَّةِ فِي الْقُرْآنِ، واعتقاد بعض الْمُخالفين لهم.

* والكلامُ فِي مَسْأَلَة الْقُرْآن فرعٌ عَنْ الْكَلَام فِي مَسْأَلَة كلام الله تَعَالَىٰ، فمن وُفِّق للصواب فِي الْمَسْأَلَة الأصلية؛ وُفِّق للصواب فِي الْمَسْأَلَة الْمُتفرعة عنها، ومن أخطأ الصواب فِي هٰذِه الْمَسْأَلَة الأصلية؛ أخطأ الصواب فِي هٰذِه الْمَسْأَلَة الْمُتفرعة عنها، وَهٰذَا لَا بُدَّ أن يتنبه إليه طالب العلم، وَهُوَ: أن يُفرق بين مسألتين ثنتين:

① **الأُوْلَىٰ**: إثباتُ اتصاف الله بالكلام.

② **والثَّانِيَة**: كون الْقُرْآن من كلام الله.

فيعرفُ أدلة الأُوْلَىٰ وأدلة الثَّانِيَة، يعرف أدلة اعتقاد أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي الْمَسْأَلَة الأُوْلَىٰ، ويعرفُ اعتقاد أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي الْمَسْأَلَة الثَّانِيَة، ويعرف أدلتهم، ويعرف أقوال من لم يُوفَّق للصواب فِي الْمَسْأَلَة الأُوْلَىٰ، وأقوال من لم يُوفَّق للصواب فِي الْمَسْأَلَة الثَّانِيَة، وأدلتهم فِي المسألتين، حَتَّىٰ تترتب الأدلة فِي ذهنه، أدلةُ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَحَتَّىٰ تترتب شُبه أهل الباطل فِي ذهنه فيعرف رده.

✓ **الْمَسْأَلَة الأُوْلَىٰ**: تقرير مذهب أَهْلِ السُّنَّةِ فِي اتصاف الله تَعَالَىٰ بالكلام، وذكر بعض مذاهب الْمُخالفين.

من مُعتقد أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ: أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يتكلمُ بحرفٍ وصوتٍ مسموع، فأَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَة يعتقدون أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يتكلم، وأن كلامه مُشتملٌ عَلَىٰ كلمات، وأن الكلمات مكونةٌ من حروف، وأن كلامه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بصوت، وأن هٰذَا الصوت يُسمع.

والأدلةُ عَلَىٰ هٰذَا الْمُعتقد أدلةٌ كثيرةٌ من الْقُرْآن وَالسُّنَّة، وَهٰذَا محلُ إجماعٍ من أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَة؛ **أذكر بعض الأدلةِ من الْقُرْآن**:

☜ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [البقرة: ٣٠]، فَهٰذَا الحِوار بين الله والملائكة دالٌ دلالةً واضحة عَلَىٰ أَنَّهُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ يتكلم، فاللهُ صدر منه القول، وكان قوله بصوتٍ مُشتملٍ عَلَىٰ كلماتٍ مكونةٍ من حروفٍ سمعتها الْمَلَائِكَة، ففهمت الْمَلَائِكَةُ مُراد الله تَعَالَىٰ، وأجابته بِمَا ذُكر في الآية، وَهٰذَا واضحٌ جدًّا لقومٍ يعقلون.

☜ ومن الْأَدِلَّة أَيْضًا قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَانِي وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ ﴿١٤٣﴾﴾ [الأعراف: ١٤٣]، فَهٰذِه الآية تُفيد أن الله كَلم مُوسَى، وأن كلامه بحرفٍ وصوتٍ مسموعٍ، بحيث سمعه مُوسَى، وفهم دلالته، وجرى بينه وبين ربه الحوار المذكور.

والأدلة عَلَىٰ هٰذَا في الْقُرْآن كثيرةٌ جِدًّا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾﴾ [النساء: ١٦٤]، وَقَالَ: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا ﴿١٢٢﴾﴾ [النساء: ١٢٢]، وَقَالَ: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا ﴿٨٧﴾﴾ [النساء: ٨٧]، والأدلةُ في هٰذَا الْقُرْآن كثيرةٌ جِدًّا.

وَأَمَّا الْأَدِلَّة من السُّنَّة:

☜ فمنها قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَيُكَلِّمُهُ اللهُ، لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تَرْجُمَانٌ**»، ففي هٰذَا الحَدِيْث إثبات الكلامُ له سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، وأنه بحرفٍ وصوتٍ مسموعٍ مَفْهُوم، بحيث لا يحتاج الْمُكلم إِلَىٰ من يُترجم له كلام الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ ويوضحه.

☜ ومن الْأَدِلَّةُ أَيْضًا: حديث المِعراج ففيه: أن النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**فَلَمْ أَزَلْ أَرْجِعُ بَيْنَ رَبِّي** سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ **وَبَيْنَ مُوسىٰ** عَلَيْهِ السَّلَامُ، **حَتَّىٰ قَالَ**»، أي: اللهُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: «**يَا مُحَمَّدُ إِنهُن خَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ بِكُلِّ صَلَاةٍ عَشْرٌ، فَذَلْكَ خَمْسُونَ صَلَاةً، وَمَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا...**» الحَدِيْث، فقد كلم الرسولُ رَبَّ الْعَالَمِينَ وراجعه في تخفيف

الصَّلَاة حَتَّىٰ قَالَ له ما ذكرته، وَهٰذَا كله يُفيد إثبات الْكَلَام، وأنه بحرفٍ وصوتٍ مسموع، بحيث سَمِعَ النَّبِيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كلام ربه وفهم.

☜ ومن الْأَدِلَّة الصريحة في إطلاق الحرف: قولُ رَسُول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ اللهِ فَلَهُ بِهِ حَسَنَة، والحسنةُ بعشر أمثالها، لا أقول: ألم حرف ولكن ألفٌ حرف ولامٌ حرف وميمٌ حرف**»، فَهٰذَا يدل عَلَىٰ أن الْقُرْآن من حروف، والقرآنُ من كَلَامُ اللهِ، فدل عَلَىٰ أن الله يتكلم بحرفٍ وصوت.

وَهٰذَا الدليل يكون بعد تقرير كون الْقُرْآن من كلام الله، وَسَيَأْتِي ذِكْرُ الْأَدِلَّة عَلَىٰ هٰذَا؛ فَهٰذِه بعضُ الْأَدِلَّة عَلَىٰ أنَّ الله يتكلم بحرف وصوت مسموع من الْقُرْآن وَالسُّنَّة.

✍ وَأَمَّا الْأَدِلَّة عَلَىٰ أن كلامه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ غَيْرُ مخلوق فمنها قوله تَعَالَىٰ: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، فأمرهُ سُبْحَانَهُ هُوَ قوله، الأمر لا يكون إِلَّا بالقول، وَقَدْ عطفه عَلَىٰ الخلق، فدل عَلَىٰ أَنَّهُ غَيْر مخلوق؛ إذ العطف يقتضي الْمُغايرة، هٰذِه قاعدة لغوية معروفة: "**العطفُ يقتضي الْمُغايرة**"، تَقُولُ: جاء زيدٌ وعمرو، فزيدٌ غَيْر عمرو، واللهُ عَزَّوَجَلَّ هنا عطف الأمر عَلَىٰ الْخَلْق، والأمر يكون بكلامه، فدل عَلَىٰ أن الأمر غيرُ الخلق، فدل عَلَىٰ أن أمره سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ غيرُ مخلوق.

✍ ومن الْأَدِلَّة عَلَىٰ أن كلام الله غَيْر مخلوق: أن كلام الله صفةٌ من صفاته، وصفاتُ الخالقِ غَيْر مخلوقة، فصفات المخلوق مخلوقة؛ إذ المخلوقُ مخلوق، وصفاتُ الخالقِ غَيْر مخلوقة؛ إذ الخالقُ غَيْر مخلوق.

هٰذَا ما يتعلق بقول أَهْلِ السُّنَّةِ وَأدلتهم، وَقَدْ خالف الْمُعتقد الصَّحِيْح في كلام الله عَزَّوَجَلَّ فِرق، أشهرها: "**الْجَهْمِيّة، والْمُعْتَزِلَة، والأشاعرة**".

- فالْجَهْمِيَّة ينفون صفة الْكَلَام عَنْ الله صراحةً، ويقولون: لا يتكلم وخلق الْكَلَام في غيره.
- وَأَمَّا الْمُعْتَزِلَةُ فيقولون: يتكلم ولكنه خلق الْكَلَام في غيره.

فمفادُ كلامهم واحد، وإن تنوعت العبارة، فهم يتفقون عَلَىٰ كون كلامه مخلوقًا، وَهٰذَا التفريقُ الدقيقُ بين قول الْمُعْتَزِلَة والْجَهْمِيَّة وجدته عند شَّيْخ الإِسْلَام، واستفدته منه، وأنقل كلامه في ذَلِكَ: قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "وَكَانَ أَوَّلُ مَنِ ابْتَدَعَ الْأَقْوَالَ: الْجَهْمِيَّةَ الْمَحْضَةُ النُّفَاةِ الَّذِينَ لَا يُثْبِتُونَ الْأَسْمَاءَ وَالصِّفَاتِ؛ فَكَانُوا يَقُولُونَ أَوَّلًا: إِنَّ اللهَ تَعَالَىٰ لَا يَتَكَلَّمُ، بَلْ خَلَقَ كَلَامًا فِي غَيْرِهِ، وَجَعَلَ غَيْرَهُ يُعَبِّرُ عَنْهُ، فَإِذَا تُلِيَ عَلَيْهِمْ مَا أَخْبَرَ اللهُ تَعَالَىٰ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ مِنْ أَنَّهُ يَقُولُ وَيَتَكَلَّمُ؛ قَالُوا هَذَا مَجَازٌ.

ثُمَّ إِنَّ الْمُعْتَزِلَةَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا عَمْرَو بْنَ عُبَيْدٍ عَلَىٰ قَوْلِهِ فِي الْقَدَرِ وَالْوَعِيدِ دَخَلُوا فِي مَذْهَبِ جَهْمٍ فَأَثْبَتُوا أَسْمَاءَ اللهِ تَعَالَىٰ وَلَمْ يُثْبِتُوا صِفَاتِهِ، وَقَالُوا: نَقُولُ: إِنَّ اللهَ مُتَكَلِّمٌ حَقِيقَةً، وَقَدْ يَذْكُرُونَ إِجْمَاعَ الْمُسْلِمِينَ عَلَىٰ أن اللهَ مُتَكَلِّمٌ حَقِيقَةً؛ لِئَلَّا يُضَافُ إِلَيْهِمْ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّهُ غَيْرُ مُتَكَلِّمٍ، لَكِنْ مَعْنَىٰ كَوْنِهِ سُبْحَانَهُ مُتَكَلِّمًا عِنْدَهُمْ: أَنَّهُ خَلَقَ الْكَلَامَ فِي غَيْرِهِ، فَمَذْهَبُهُمْ وَمَذْهَبُ الْجَهْمِيَّة فِي الْمَعْنَىٰ سَوَاءٌ، لَكِنَّ هَؤُلَاءِ يَقُولُونَ هُوَ مُتَكَلِّمٌ حَقِيقَةً، وَأُولَئِكَ يَنْفُونَ أَنْ يَكُونَ مُتَكَلِّمًا حَقِيقَةً، وَحَقِيقَةُ قَوْلِ الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهُ غَيْرُ مُتَكَلِّمٍ". انْتَهى كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وَهُوَ كلامٌ نفيسٌ جِدًّا في بيان قول الْمُعْتَزِلَة وَالْجَهْمِيَّة، وأنها في الحقيقةِ عَلَىٰ قولٍ واحد، خُلاصته: أن كلام اللهِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ خلقه في غيره، وإن كانت الْجَهْمِيَّة تُصرِّح بأن الله لا يتكلم، وإن كانت الْمُعْتَزِلَة لا تُصرح بهذا.

ولِلْجَهْمِيَّة والْمُعْتَزِلَة فِيمَا زعموه في كلام الله شُبهٌ بين عُلَمَاءِ السُّنَّة زيفها وبُطلانها، منها: زَعمهم أن إثبات الْكَلَام صِفةً لله سُبْحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ، يلزم منه إثباتُ الفَمِ والشفتين لله عَزَّوَجَلَّ، وَهٰذَا اللازم لَيْسَ لازمًا؛ فالله سُبْحَانَهُ قَالَ للسَّمٰوات والْأَرْض: ﴿اائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴿١١﴾﴾ [فصلت: ١١]، فقول السَّمٰوات وَالْأَرْض هٰذَا لا يلزم منه إثبات الفَم والشفتين للسَّمٰوات وَالْأَرْض.

وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُودَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ﴾ [الأنبياء: ٧٩]، وَهٰذَا لا يلزمُ منه أَيْضًا إثبات ما ذكروا، والجوارح تشهد عَلَىٰ الكُفار فيقول الكُفار: ﴿لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنْطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [فصلت: ٢١]، وليس للجوارح فَمٌ ولِسان.

فهٰذَا يدل عَلَىٰ أن الْكَلَام لا يلزمُ منه إثباتُ الفَمِ والشفتين، وَهٰذَا الَّذِي ذكرته في رد شُبهتهم مُستفادٌ من كلام الإمَامِ في (**الرد عَلَىٰ الْجَهْمِيَّة**)، وأَهْلُ السُّنَّةِ وَإِن كانوا يقولون: لا يلزمُ من إثبات الْكَلَام إثباتُ الفَمِ والشفتين، وإن كانوا يقولون هٰذَا فَإِنَّهُم لا ينفون ذَلِكَ؛ إذ القاعدة: "**عدم النفي والإثبات إِلَّا بدليل**"، فلو ثبت الشفتان والفَم لله عَزَّوَجَلَّ في النصوص؛ لقَالُوا بهما مع عدم التكييف والتشبيه، كما أنهم أثبتوا الوجه واليدين مع عدم التكييف والتشبيه.

ومن الفِرَق المُخالفة أَيْضًا في صفة الْكَلَام: الأشاعرة، فكلامُ الله تَعَالَىٰ عندهم نفسي، وَهُوَ الْمَعْنَى القائم بذاته سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ دون اللَّفْظ، ويرون أن كلامه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ مُلازمٌ لذاته، كلزوم الحياة والعلم، فلا يتعلقُ بمشيئته، ويرون أن الحروف والأصوات عبارةٌ عَنْ كلامه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، خلقها الله لتدل عَلَىٰ ذَلِكَ الْمَعْنَى القائم بذاته.

وَقَدْ نفى الأشاعرةُ الحرف والصوت عَنْ كَلَامُ اللهِ؛ لِأَنَّ إثبات الحرف والصوت يلزمُ منه التشبيه والتجسيم عَلَىٰ زعمهم؛ إذ لَا بُدَّ حِيْنَئِذٍ أن يكون له لسان وشفتان وغيرهما، وسبق بيان فساد هٰذَا اللازم في (**الرد عَلَىٰ الْجَهْمِيَّة وَالْمُعْتَزِلَة**).

وَهٰذَا القول كَلَامُ اللهِ، وَهُوَ: أَنَّهُ كلامٌ نفسي لازمٌ لذاته كلزوم العلم والمشيئة، وليس حَرفًا ولا صوتًا، أول من قَالَ بِهِ: عبد الله بْنَ سعيد بْنَ كُلَّاب، وتبعه أبو الحسن الأشعري وغيره عَلَيْهِ، وَقَدْ بين شيخ الإِسْلَام أن هٰذَا القول لم يسبقهم إليه أحدٌ من الْمُسْلِمِينَ ولا من غيرهم، وبين أن الكلام والقول ونحوهما ألفاظٌ إذا أُطلقت في كلام العرب أو في كَلَامُ اللهِ؛ فالمُراد بها: اللَّفْظ وَالْمَعْنَى الَّذِي تدل عَلَيْهِ، ولم يكن بين الصَّحَابَةَ وتابعيهم من أَهْلِ السُّنَّةِ وَالبدعة -كما بين شَّيْخ الإِسْلَام- نِزاعٌ في هٰذَا الْمَعْنَى للكلام، حَتَّىٰ جاء ابْن كُلاب بهذا القول، فأنكره عَلَيْهِ أَهْلِ السُّنَّةِ والبدعة.

وللأشاعرة شُبههم: منها قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَيَقُولُونَ فِى أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾ [المجادلة: ٨]، فيريدون بهذه الآية: إثبات كون الْكَلَام نفسيًّا لقوله تَعَالَىٰ: ﴿وَيَقُولُونَ فِى أَنْفُسِهِمْ﴾، وَقَدْ ذَكَرَ شيخ الإِسْلَامِ عنها جوابين، حَيْثُ قَالَ:

١ أَحَدُهُمَا: أنهم قَالُوا بألسنتهم قولًا خفيًّا، فيقول شَّيْخ الإِسْلَامِ: يُجاب عَنْ هٰذِه الشُبهة: بِأَنَّهُ قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَيَقُولُونَ فِى أَنْفُسِهِمْ﴾ [المجادلة: ٨]، لا يُراد بِهِ الْكَلَام النفسي، وَإِنَّمَا تكلموا بحرفٍ وصوت، ولكنه كلامٌ بصوتٍ خفي، هٰذَا الجواب اَلْأَوَّل من الجوابين اللذين ذكرهما شيخ الإِسْلَام رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ.

٢ الجوابُ الثَّانِي: يَقُولُ شَّيْخ الإِسْلَامِ: أَنَّهُ قيده بالنفس وإذا قُيد القول بِالنَّفْسِ؛ فَإِنَّ دلالة المُقيدِ خلافُ دلالة المُطلق، يُريد شيْخ الإِسْلَام بهذا: أن القول إذا أُطلق فَإِنَّهُ يُشمل اللَّفْظ وَالْمَعْنَى، والقول إذا قُيد فله حُكمٌ غَيْر حُكم القول المُطلق.

واللهُ عَزَّوَجَلَّ هنا قيَّد فَقَالَ: ﴿وَيَقُولُونَ فِى أَنْفُسِهِمْ﴾ [المجادلة: ٨]، فعلمنا أَنَّهُ قولهم: كان نفسيًّا، ولو أن اللهَ لم يُقيد وَقَالَ: "**وَيَقُولُونَ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللهُ بِمَا نَقُولُ**"؛ لقلنا: إن القول هنا لَيْسَ قولًا نفسيًّا؛ إذ هُوَ قولٌ مُطلقٌ والقول المُطلق يُفيد اللَّفْظ وَالْمَعْنَى الَّذِي دل عَلَيْهِ اللَّفْظ، فتقييد الله عَزَّوَجَلَّ دالٌّ عَلَىٰ أن القول عند الإطلاق لا يتقيدُ بِالنَّفْسِ، وَإِنَّمَا يكون لفظًا ومعنًى.

ومن شُبههم أَيْضًا: بيت الأخطل:

إِنَّ الْكَـــــلَامَ لَفِـــــي الْفُـــــؤَادِ وَإِنَّـــــمَا
جُعِـــلَ اللِّسَـــانُ عَـــلَى الْفُـــؤَادِ دَلِيـــلُ

يُريدون أن هٰذَا البيت يُفيد أن الْكَلَام إِنَّمَا يُطلق عَلَىٰ الْمَعْنَى النفسي، واللفظُ لَيْسَ هُوَ الْكَلَام، وَقَدْ أجاب شيخ الإِسْلَام أَيْضًا عَنْ هٰذِه الشُّبهة فبين أمورًا:

➢ أولها: من أهل العلم من أنكر أن يكون هٰذَا من شِعره؛ إذ لم يجدوه في دواوين الأخطل.

➢ ثانيها: بعضهم يَقُولُ: إن لفظه: إن البيان لفي الفؤاد، وليس إن الْكَلَام لفي الفؤاد، وحينها تَفسدُ شُبهته، إذا كان اللفظُ: إنَّ البيان لفي الفؤاد.

➢ ثالثها: أن البيت لم يثبت نقله عَنْ قائله بسندٍ صحيح، وهم لا يستدلون بخبر الواحد ولو كان فِي الصَّحِيْحَيْنِ، وَهٰذَا يدل عَلَىٰ اتباعهم الهوى، فحيث وُجد ما يدل عَلَىٰ مذهبهم احتجوا بِهِ وإن كان بيتًا فِي ثبوته عَنْ قائله خِلاف، وما لا يؤيد مذهبهم ردوه ولو كان حديثًا مُتَّفقًا عَلَيْهِ.

ومن هنا قَالَ شيخ الإِسْلَامِ فِي **(اللامية)**، وفي نسبتها إليه خلاف:

قُبْحًا لِمَنْ نَبَذَ الْقُرْآنَ وَرَاءَهُ
وَإِذَا اسْتَدَلَّ يَقُولُ: قَالَ الْأَخْطَلُ

➢ رابعها: أن مُسمى الْكَلَام والقول لا يُرجع فيه لكلام الشَّاعِر؛ إذ هُوَ مِمَّا تَكَلَّمَ بِهِ أهل اللُّغةِ الأولون والآخرون، وعرفوا مَعْنَاهُ من لُغتهم، كما عرفوا مُسميات سائر الْأَسْمَاء، فلسنا بحاجةٍ لشاعرٍ يشرح لنا مُسمى الْكَلَام.

➢ خامسها: أن معاني الْمُفردات تُعلم من استعمال العرب للمُفردة فِي الْمَعْنَى الَّذِي تدل عَلَيْهِ، لا فِي تعاريفهم لمُفرداته؛ فهم لا يقصدون هٰذَا ولا يعتنون بِهِ، ولكن يتكلمون بالكلمة فِي الْمَعْنَى المعين، فيُعرف مَعْنَاهُ من استعمالهم.

☜ وَعَلَيْهِ فَإِنَّ كان هٰذَا البيت للأَخْطَلَ حقًّا، فهو لا يُريد بِهِ تَعْرِيْف الْكَلَام، وَإِنَّمَا أراد ما بينه شيخ الإِسْلَامِ بقوله: "**فَعُلِمَ أن الْأَخْطَلَ لَمْ يُرِدْ بِهَذَا أَنْ يَذْكُرَ مُسَمَّىٰ الْكَلَامِ، وَلَا أَحَدٌ مِنَ الشُّعَرَاءِ يَقْصِدُ ذَلِكَ الْبَتَّةَ؛ وَإِنَّمَا أَرَادَ: إِنْ كَانَ قَالَ ذَلِكَ مَا فَسَّرَهُ بِهِ الْمُفَسِّرُونَ لِلشِّعْرِ، أَيْ: أَصْلُ الْكَلَامِ مِنَ الْفُؤَادِ، وَهُوَ الْمَعْنَىٰ؛ فَإِذَا قَالَ الْإِنْسَانُ بِلِسَانِهِ مَا لَيْسَ فِي قَلْبِهِ فَلَا تَثِقْ بِهِ**".

➢ سادسها: قَالَ شيخ الإِسْلَامِ: "**الْأَخْطَلُ مِنَ الْمُوَلَّدِينَ، وَلَيْسَ مِنَ الشُّعَرَاءِ الْقُدَمَاءِ وَهُوَ نَصْرَانِيٌّ كَافِرٌ مُثَلِّثٌ، وَاسْمُهُ الْأَخْطَلُ، وَالْخَطَلُ فَسَادٌ فِي الْكَلَامِ، وَهُوَ نَصْرَانِيٌّ،**

وَالنَّصَارَىٰ قَدْ أَخْطَئُوا فِي مُسَمَّىٰ الْكَلَامِ فَجَعَلُوا الْمَسِيحَ الْقَائِمَ بِنَفْسِهِ هُوَ نَفْسَ كَلِمَةِ اللهِ"، انْتَهَى كلامه.

فانظر إِلَىٰ هٰذِه الشُّبهة الفاسدة وكيف أنهم تركوا دلالة الْقُرْآن ودلالة السُّنَّة، ثُمَّ ذهبوا يحتجون ببيتٍ للْأَخْطَل، والْأَخْطَلُ مِنْ الْمُوَلَّدِينَ، والْمُوَلَّدونَ لا يُحتج بشِعرِهم، وَالْأَخْطَلُ نصراني، والنصارى عندهم خطأٌ في مُسمى الْكَلَام، ثُمَّ إن هٰذَا البيت لم يثبت عَنْ الْأَخْطَلَ بسندٍ صحيح، ثُمَّ إن في لفظه اختلافًا، ثُمَّ إن الْأَخْطَلَ لا يُريد تَعْرِيْف الْكَلَام، فالشُّعراء لا يعتنون بتعريف المُفردات، ثُمَّ إن المُفردات لا تُعرف معانيها بذِكر تعاريفها، وَإِنَّمَا تُعرف معانيها باستعمال العرب لها في معانيها كما قرر شَّيْخ الإِسْلَامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ.

وبذا يتبين فساد دليلهم، وصدق شَّيْخ الإِسْلَامِ إذ قَالَ:

قُبْحًا لِمَنْ نَبَذَ الْقُرْآنَ وَرَاءَهُ ... وَإِذَا اسْتَدَلَّ يَقُولُ: قَالَ الْأَخْطَلُ

❑ قول المصِّنف: "**وإنَّ القُرآن كَلَامُ اللهِ**" يندرج تحته مسألتان:

- **الأولىٰ**: بيان معتقد أهل السنَّة في كَلَامُ اللهِ، وذكر أدلَّة مُعتقدهم، وبيان معتقد بعض المخالفين للمعتقد الصحيح في كلام الله، ومناقشة شُبَهِهم.

- **المسألة الثانية**: في بيان معتقدِ أهل السنَّة في القرآن، وذكر أدلَّتهم، وبيان معتقد بعض المخالفين ومناقشة شُبَهِهم.

والمسألة الثانية فرعٌ عن المسألة الأولى، فمن وفِّق للحق في المسألة الأصلية الأولى؛ وفِّق للحقِّ في المسألة المتفرعة عنها، ومن لم يُصِب الحقَّ في المسألة الأولى؛ لم يصب الحق في المسألة المتفرعة عنها.

☚ **من معتقد أهل السنَّة والجماعة**: أن القرآن كلام الله تَعَالَىٰ، مُنزَّلٌ غير مخلوقٍ، منه بدأ وإليه يعود.

قال عمرو بن دينار رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "أدركتُ الناس منذ سبعين سنةً أصحاب رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **فمن دونهم يقولون: الله خالقٌ وما سواه مخلوقٌ إلاَّ القرآن، فإنه كَلَامُ اللهِ، منه خرج وإليه يعود**"، فهذا مُعتقد أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ في القرآن، وأنهُ كلام الله تَعَالَىٰ منزَّلٌ غير مخلوقٍ، منه بدأ وإليه يعود.

✍ أشرح هذه الجُمل التي يتبيَّن بها معتقد أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ في القرآن:

✍ الجملة الأولى: القرآن كَلَامُ اللّٰهِ.

الأدلة على هذا كثيرة من القرآن وَالسُّنَّة، فمن أدلَّة القرآن: الدليلُ المشهور المعروف قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، ﴿حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾، أي: القرآن، فبيَّن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في هذه الآية أن القرآن كلام الله.

وأما السُّنَّة؛ فالأحاديث متواترة في الدلالة على كوْن القرآن كلام الله، قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "**وكذلك تواترت الأخبار عن النبي** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **أن القرآن كلام الله**" هذا كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى من كتابه النافع **(خلق أفعال العباد)**.

ومن تلك الأخبار التي دلَّت على أن القرآن كَلَامُ اللهِ: ما جاء عن جابر بن عبد الله رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنه قال: كان رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يعرِضُ نفسَه على الناس بالموقف، فقال: «**ألا رجلٌ يحمِلني إلى قومِه؛ فإن قريشًا قد منعوني أن أبلِّغ كلام ربي**» عَزَّوَجَلَّ، أي: أن أبلِّغ القرآن، النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بيَّن أن القرآن كلامُ ربه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، والأدلَّة في هذا كثيرة، وأكتفي بهذين الدليلين: دليل من القرآن ودليل من السُّنَّة.

"**القرآنُ كلام الله مُنزَّل**"، للقرآن الكريم تنزُّلان، وضبطهما أمرٌ مهمٌ جدًّا، وبضبطِهما تُعرف عقيدة أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ في كَوْن القرآن مُنزَّل.

للقرآن الكريم تنزُّلان:

❶ **التَّنزُّل الأوَّل: تنزلُ القرآن مُفرقًا**، فمن معتقد أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ: أن الله تعالى أنزل القرآن مُفرَّقًا على النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأن الله عَزَّوَجَلَّ إن أراد إنزال شيءٍ من

القرآن فإنه يقوله لجبريل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، فيسمعه جبريلُ من الله، وينزلُ به على النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ إذًا تنزُّل القرآن مفرَّقًا يكون بسماع جبريل للآيات التي يريد الله إنزالها، يسمعُها جبريل من الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ثُمَّ ينزلُ بها جبريل عَلَىٰ النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فالقرآن إذًا سمِعه جبريل من الله عَزَّ وَجَلَّ، سمع جبريل القرآن كُلَّه من الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ولكنه سمِعه مُفرَّقا، ونزَل به جبريل عَلَىٰ النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالقرآن، وكان أيضًا نُزولُه بالقرآن الَّذِي سمِعه من الله عَزَّ وَجَلَّ، فكُلَّما سمع من الله عَزَّ وَجَلَّ ما يريد الله إنزاله؛ نزَل به على النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فلم ينزل جبريلُ عَلَىٰ النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالقرآن كُلِّهِ جملةً واحدة.

هذا نُزول القرآن منجمًا ومفرَّقا، أدلته: قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ﴾ [الإسراء: ١٠٦]، كان ابن عباس يقرأ بتشديد الراء {فرَّقْنَاهُ}، بمعنى: نزَّلناه شيئًا بعد شيء آية بعد آية، هذا **الدليل الأول**.

الدليل الثاني: قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا ﴿٣٢﴾﴾ [الفرقان: ٣٢]، فيقول الذين كفروا: لولا أُنزِل عليه هذَا الكتاب جُملة واحدة، كما أن الكُتُب السابقة التوراة والإنجيل والزَّبور، قد أُنزلت على الأنبياء الذين أُنزلت عليهم جُملةً واحدة، فهذا يدلّ عَلَىٰ أن القرآن لم يُنزَّل عَلَىٰ النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جملةً واحدة، بدليل أن الكُفَّار كانوا يعترضون ويتعنَّتون، ويقولون: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾.

فالقرآن إذًا أُنزل على النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُفرَّقًا، وهذا تنزُّل القرآن الأول، تقول عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: "**لبث النبي** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **بمكة عشر سنين ينزل عليه القرآن، وبالمدينة عشر سنين**"، قال ابن حجر: "**يُؤخذ من هذا الحديث ما يتعلق بالترجمة أنه نزل مفرَّقًا، ولم يُنزَل جملةً واحدة**"، **هذا النوع الأول** من نوع تنزُّل القرآن.

٢ **النوع الثاني: تنزُّل القُرآن جملةً**، فجبرائيل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ نزل بالقرآن كُلِّه من اللوح المحفوظ، ووضعه في بيت العِزَّة من السماء الدنيا في ليلة القدْر من شهر رمضان؛ إذًا تنزُّل القُرْآن مفرَّقًا كان جبريل يأخذ القُرْآن من الله سَماعًا، فينزل به على النبي

صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، تنزُّل القُرْآن جملةً أخذ جبرائيل القُرْآن كُلَّه من اللوح المحفوظ، ووضعه في بيت العزَّة من السماء الدنيا في ليلة القدْر من شهر رمضان.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ: **"وهو سُبْحَانَهُ أنزل القُرْآن ليلة القدر من اللوح المحفوظ إِلَىٰ بيت العزَّة في السماء الدنيا"**؛ إذًا أَهْلِ السُّنَّةِ يؤمنون بتنزُّلين:

- تنزُّلٌ فيه جبرائيل أخذ القُرْآن من الله مفرَّقا، ونزل به على النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُفرَّقا.

- وتنزُّل أخذ فيه جبرائيل القُرْآن من اللوح المحفوظ، أخذه كُلَّه، وجعله في بيت العزَّة من السماء الدنيا في ليلة القدر من شهر رمضان.

أدلَّة هذا التنزُّل: قوله تعَالَىٰ: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِى أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، فهذه الآية تُفيد أن إنزاله كان في شهر رمضان، وقال سُبْحَانَهُ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِى لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ﴾ [الدخان: ٣]، وقال سُبْحَانَهُ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِى لَيْلَةِ الْقَدْرِ ۝١﴾ [القدر: ١]، وهاتان الآيتان تفيدان أنه أُنزل في ليلة القدر.

وعن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أنه قال: **"أنزل الله القُرْآن إِلَىٰ السماء الدنيا في ليلة القدر، وكان الله إذا أراد أي يُوحي منه شيئًا أوْحاه، فهو قوله:** ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِى لَيْلَةِ الْقَدْرِ ۝١﴾ [القدر: ١]".

↩ إذًا تنزُّل القُرْآن تنزُّلان: تنزُّل مُجمل وتنزُّل مفرَّق، ما السِّر؟ ما الحِكْمة من إنزال القُرْآن جملةً ومفرَّقا؟

✍ ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ في تفسيره، أشار للحِكمة وهي: ليجتمع للنبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما اجتمع للأنبياء قبلَه، فالأنبياء قبله كان ينزل القُرْآن عليهم جُملةً، فنزل القُرْآن جملةً في بيت العزَّة من السماء الدنيا، فيُقال: أُنزل القُرْآن جملةً، وليمتاز عن سائر الأنبياء بالنزول المفرَّق، فجعل الله عَزَّوَجَلَّ له ما يُشبه ما جعله للأنبياء قبلَه، وفضَّله عليهم بإنزال القُرْآن مفرَّقا. هذا معنى ما قاله ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ في تفسيره، وقاله أَيْضًا ابن ناصر الدين الدمشقي -وَاللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ-.

❐ "القُرْآن كلام الله مُنزَّل"، هذا شرحناه، "غير مخلوق".

فيعتقد أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ أن القُرْآن غير مخلوق، ومما يدلُّ على هذا قوله تَعَالَىٰ: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، قد بَيَّنَّا أن الأمر كلام الله، وأن كلام الله غير مخلوق، وقد بَيَّنَّا أن القُرْآن من كلام الله بأدلَّة ذكرناها، منها: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]؛ إذًا من أراد أن يقرِّر أن القُرْآن غير مخلوق، فيقرر أولاً: - أن كلام الله غير مخلوق.

- ثم يقرر ثانيًا: أن القُرْآن من كلام الله، ثم يقول: إذا كان كلام الله غير مخلوق والقُرْآن من كلام الله، فالقُرْآن غير مخلوق: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ كلام الله غير مخلوق، ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾؛ إذًا القُرْآن من كلام الله، وكلام الله غير مخلوق، فالقُرْآن غير مخلوق.

ومن الأدلَّة أَيْضًا: إجماع المسلمين عَلَىٰ أنَّ الحلِف لا يكون بمخلوق، وهم يُجمِعون عَلَىٰ أن الحلِف بالقُرْآن مشروع، فدلَّ ذلكم عَلَىٰ أن القُرْآن غير مخلوق؛ إذًا "**القُرْآن كلام الله منزَّل غير مخلوقٍ، منه بدأ وإليه يعود**".

قول أهلِ السُّنَّة: "**منه بدأ**" يُبطلون به قول المعتزلة، بأنَّ الله خلق الكلام في محل، فكان ابتداء الكلام من ذلك المحل، فبيَّنوا كَوْن القُرْآن من الله هو المتكلِّم به ابتداءً سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، كما قال تعالى: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، أي: القُرْآن، فالقُرْآن كلام الله منه بدأ، ولا يُشكِل على هذا إضافة القُرْآن لجبريل في قوله تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝٤٠﴾ [الحاقة: ٤٠] ولا يُشكِل على هذا أَيْضًا، إضافته للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما في قوله تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝٤٠ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ﴾ [الحاقة: ٤٠، ٤١]؛ إذْ إضافته لهما إضافة تبليغ، وهذا ما يفيده لفظُ الرسول في الآيتين، فالرسول هو المبلِّغ عن مرسِله.

✍ إذًا القُرْآن من الله ابتدأ فالله عَزَّوَجَلَّ قاله، وإضافته إلى جبريل وإضافته إلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إضافة تبليغٍ، ويُشعِر ويفيد هذا وصْفُه إياهم بالرسول، فالرسول مبلِّغٌ عن مُرسله.

☜ وأما قول السَّلف: "**وإليه يعود**" فالمراد به: ما جاء في الآثار من كَوْن القُرْآن يُرفَع في آخر الزمان من الصدور والسُّطور، فعن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: "**ليُسرينَّ علىٰ القُرْآن ذات ليلة؛ فلا يُترك آية في مصحف ولا في قلب أحد إلاَّ رُفعت**"، ففي آخر الزمان عند إعراض الناس عن القُرْآن، لا يَستحقُّون أن يبقى بينهم، فيرفعُه الله عَزَّوَجَلَّ من صدورهم ومن سطُور الكُتُب.

☜ وقولُ السلف: "**منه بدأ**" لا يُفيد كَوْن الكلام مفارقًا لذاته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وإنما كَوْنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ هو المتكلِّم به، وهذا أمرٌ مُهم، وقد بيَّنه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ بكلامٍ نفيس، أذكُره لفائدته، وفي ضمن كلامه أَيْضًا بيانٌ لمراد السلف من قولهم: "**منه بدأ وإليه يعود**".

❋ يقول شيخ الإسلام: "**واتَّفق سلف الأمة وأئمَّتها عَلَىٰ أن كلام الله منزَّلٌ غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود**" ومعنى قولهم: "**منه بدأ**"، أي: هو المتكلم به لم يخلُقه في غيره كما قالت الجهمية من المعتزلة وغيرهم، أنه بدأ من بعض المخلوقات، وأنه سُبْحَانَهُ لم يقُم به الكلام، ولم يُرِد السلف أن كأنه كلامٌ فارَق ذاته، فإن الكلام وغيره من الصفات لا تفارق الموصوف، بل صفة المخلوق لا تفارقه وتنتقل إلى غيره، فكيف تكون صفة الخالق تفارقه وتنتقل إلى غيره؟

ولهذا قال الإمام أحمد: "**كلام الله من الله، ليس ببائنٍ منه**"، وردَّ بذلك على الجهمية المعتزلة وغيرهم الذين يقولون: كلام الله بائنٌ منه، خلقه في بعض الأجسام.

☜ ومعنى قول السلف: "**إليه يعود**"، ما جاء في الآثار: "**إن القُرْآن يُسرَىٰ به حتىٰ لا يبقىٰ في المصاحف منه حرف ولا في القلوب منه آية**"، وقد قال الله تعالى عن المخلوق: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ۝٥﴾ [الكهف: ٥]، ومع هذا فكلمة

المخلوق لا تُفارق ذاته وتنتقل إلى غيره، وما جاءت به الآثار عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والصحابة والتابعين لهم بإحسان وغيرهم من أئمة المسلمين، كالحديث الذي رواه أحمد في مُسنده وكَتبه إلى المتوكل في رسالته التي أرسل بها إليه، عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**ما تقرَّب العباد إِلَىٰ الله بمثل ما خرج منه**» يعني: القُرْآن وفي لفظ: «**بأحبَّ إليه مما خرج منه**».

وقولُ أبو بكر الصديق لمَّا سمع كلام مسيلِمة: "**إن هذا الكلام لم يخرج من إل**"، أي: من ربّ، وقول ابن عباس: لما سمع قائلاً يقول لميِّتٍ وُضع في لحده: "**اللهم رب القُرْآن اغفر له**"، فالتفت إليه ابن عباس فقال: "**مَه! القُرْآن كلام الله ليس بمربوبٍ، منه خرج وإليه يعود**"، هذا الكلام معروفٌ عن ابن عباس.

☜ وقول السلف: "**القُرْآن كلام الله غير مخلوقٍ، منه بدأ وإليه يعود**"، كما استفاضت الآثار عنهم بذلك، كما هو مذكور عنهم في الكتُب المنقولة عنهم بالأسانيد المشهورة، لا يدلُّ على أن الكلام يُفارق المتكلم وينتقل إلى غيره، ولكن هذا دليلٌ على أنَّ الله هو المتكلم بالقرآن، هذا مُعتقد أَهْلِ السُّنَّةِ في القُرْآن، فيقولون: هو "**كلام الله منزَّلٌ غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود**".

☚ **بعد أن بيَّنا معتقد أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ في القُرْآن، أُبيِّن معتقدَ بعض المخالفين للصواب في هذه المسألة.**

❋ قال الجهمية والمعتزلة: القُرْآن مخلوق، وقولهُم هذا مبني على قولهم في كلام الله، فهم عندهم -كما قُلنا، فهم عندهم- كلام الله مخلوق، والقُرْآن من كَلَامُ اللهِ، فالقُرْآن مخلوق، ولهم شُبَه، سأقتصر على شُبْهَتين من شُبَهِهم، وأذكر شيئًا مما ذكر أهل العلم في الجواب عنهما:

① الشُبهَة الأولى:

قالوا: قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣]، وزعموا أن جعل في قوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾، بمعنى خَلَق.

? **والجواب عن هذا:** ببيان كوْن جعل إنما يكون بمعنى: خَلَق إذا تعدَّى إِلَىٰ مفعولٍ واحد، كقوله تَعَالَىٰ: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ﴾ [الأنعام: ١] أي: خَلَق الظلمات، وقوله تَعَالَىٰ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، أي: وخلقنا من الماء، فجعل الظلمات، جَعَل تعدَّى إلى مفعول واحد، ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، جعلنا تعدَّى لمفعول واحد، وهو كل، ﴿وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ﴾ [الأنبياء: ٣١]، جعل تعدَّى لمفعول واحد، وهو رواسي، وجعل إذا تعدَّى لمفعول واحد؛ فهو بمعنى: خَلَق.

❋ وأما إذا تعدَّى إلى مفعولين؛ فإنه يكون بمعنى: صَيَّر، لا بمعنى خَلَق، كما قال تَعَالَىٰ: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ﴾ [الإسراء: ٢٩]، أي: ولا تُصيِّر يدك مغلولة إِلَىٰ عُنقك، وقال تَعَالَىٰ: ﴿لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ [الإسراء: ٢٢]، أي: لا تُصيِّر مع الله إلهًا آخر، فقوله تَعَالَىٰ: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً﴾، تعدَّى إِلَىٰ مفعولين، والفعل جعل إذا تعدَّى إِلَىٰ مفعولين كان بمعنى صَيَّر، فهكذا قوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣]، ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ﴾ الضمير في جعلناه مفعول أوَّل، وقرآنًا مفعول ثان، فتعدَّى جعل إلى مفعولين، وإذا تعدَّى جعل إلى مفعولين؛ كان بمعنى صَيَّر، فالله عَزَّوَجَلَّ لم يُصيِّره في لغةٍ من اللغات، وإنما صيَّره عربيًّا: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣]، أي: صيَّرناه، وبذا تبيَّن بُطلان قولهم.

② ومن شُبَهِهم أيضًا: أنهم قالوا: إنَّ القرآن شيء، وقد قال تَعَالَىٰ: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، فالقرآن مخلوق؛ إذ القرآن شيء و﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، وقد نقض العلماء هذه الشُبْهَة من وجوه نقتصر منها على وجهين:

❶ **الأول** -وهو مهمٌ جدًّا في فهم النصوص التي ورد فيها لفظُ كلّ، اَلْأَوَّلُ-: أن عموم كل في كل موضعٍ بحسبه، ويُفهَم ذلك بالقرائن، فالريح التي أرسلها الله على عاد ووصفها بقوله: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٥]، فوصفها الله بأنها تُدمِّر كل شيء، بالرغم من كونها لم تدمِّر مساكنهم، ومساكنهم

شيء، ففهمنا من هٰذَا: أن عُموم كل يتناول كل ما أُمرَت الريح بتدميره، ومساكنهم لم تُؤمر بتدميرها.

* وقال تَعَالَىٰ في وصف مُلك بلقيس: ﴿وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٢٣]، عَلَىٰ أن أمورًا كثيرة لم تُؤتَهَا، منها مُلك سليمان، فمُلك سليمان لم يكن مما أُوتيته، فعلمنا حِيْنَئِذٍ أن المراد: أُوتيت من كل شيء يحتاجه الملوك، وهكذا قوله تَعَالَىٰ: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، العموم يتناول كل شيء مخلوق، فيتناول المخلوقات وصفاتها، ولا يتناول الخالق سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، هذا الوجه اَلْأَوَّل: بضبط العموم الذي تفيده كل، وأنه في كل موضعٍ بحسبه، وأن ذلك يتضح من خلال القرائن.

❷ **الوجه الثاني**: أن لازم هذا القول باطل، وبُطلان اللازم يفيد بطلان الملزوم، فلازم كَوْن كلام الله داخلاً في عموم خلق الله أن تكون سائرُ صفاته مخلوقه، فيكون سمعُه مخلوقًا إذ هو شيءٌ أيضًا، وبصرُه مخلوقا إذ هو شيءٌ أيضا، وعِلمُه وسائر الصفات، وبُطلان اللازم يفيد بُطلان الملزوم.

هاتان شُبْهتان من شُبَه القوم أكتفي بهما؛ إذًا عرفنا قولَ الجهمية والمعتزلة في القرآن، وبعض شُبَههم.

⬅ **وأمَّا الأشاعرة** فقد قالوا: إنَّ القرآن عبارةٌ عن كلام الله، وهذا بناءٌ عن اعتقادهم في كلام الله تَعَالَىٰ، وأنه المعنى القائم بذاته دون اللفظ، فهم يقولون: إن الكلام هو المعنى القائم بذاته سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ ملازمٌ لذاته، كلزوم الحياة، وحينها فالقرآن جعلوه عبارةً عن كلام الله.

فالحروف والأصوات عبارة عن كلامه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ خلقها الله لتدُلَّ على ذلك المعنى القائم بذاته، وهذا يعني أن الأشاعرة يقولون بخلق القرآن؛ إذ هم يقولون: القُرْآن عبارةٌ عن الكلام النفسي، والأحرف والأصوات التي يُعبَّر بها عن الكلام هي عندهم مخلوقة فالقُرْآن مخلوق، ولكنهم لا يتجاسرون بالتصريح بخلق القُرْآن.

☜ وهنا كلام نفيس لابن قدامة، أرى أنه مُهمٌّ فأذكُره، يبين فيه: أن الأشاعرة يقولون بخلق القُرْآن، يقول: "**اتفق الجميع عَلَىٰ أنه قُرْآن، فجاءت هذه الطائفة بمخالفة رب العالمين وخلقه أَجْمَعِيْنَ، فجاءت بطامة؛ إذ من لوازمها كوْن القُرْآن مخلوقًا سوىٰ هذَا الكتاب، ثُمَّ إنهم مع جَحدهم كَوْن هذا قرآنًا، لا يتجاسرون علىٰ إظهار مقالتهم لسلاطين المسلمين ولا لعامتهم، وَإِنَّمَا يُظهرون لهم إنكار الحروف، وهذا إِنَّمَا يُلبِس علىٰ عامي غَمْر، ما له فِطنة، فيعلم قطعًا أنَّ السور آيات، والآيات كلمات، والكلمات حروف، ولاشك في ذلك.**

ثُمَّ قد صرَّح النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **وأصحابه والتابعون ومن بعدَهم بالحروف، وعند الناس حروف القُرْآن في الأمصار، ولم ينكر هذا منكرٌ قبل هذه الطائفة، وما أنكرت هذه الطائفة الحروف علىٰ وجه الخصوص، إنما أنكرت هذِه الطائفة القُرْآن كله وجحدته**".

❊ فابن قدامة هنا يبين أنهم يقولون: بخلق القُرْآن، ولكن لا يتجاسرون على إظهار مقالتهم لسلاطين المسلمين ولا لعامتهم، وقد سبق بيان بُطلان قولهم بالكلام النفسي، وأما قولهم: بأن القُرْآن عبارة، فتردُّه أدلةٌ كثيرة: منها قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦].

قال ابن أبي العز: "**الآية تدلُّ علىٰ فساد قول من قَالَ: إن المسموع عبارة عن كلام الله، وليس هو كلام الله، فإنه تَعَالَىٰ قال: ﴿حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، ولم يقُل حتىٰ يسمع ما هو عبارةٌ عن كلام الله**"، انتهى كلامه رَحِمَهُ اللهُ.

ومثلُ هذه الآية كثير، كقوله تَعَالَىٰ: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا ۝١﴾ [الجن: ١]، فلم تقُل الجن: إنا سمعنا ما هو عبارةٌ عن القُرْآن، وبعد هذا نعود للتعليق على كلام المصِّنف.

❐ قولُه: "**منهُ بدأ بلا كَيفيَّة قولاً**"، يفيد ما سبق تقريره في كوْن القُرْآن منه بدأ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فهو قائله المتكلم به، وقول المصِّنف: "**بلا كيفيَّة**"، يريد به نفي العلم بها، لا نفي كون تكلُّم الله تَعَالَىٰ بالقُرْآن له كيفية، قول المصنِّف: "**بلا كيفية**" يريد به نفي العلم

بالكيفية، لا نفي كوْن تكلُّم الله تَعَالَىٰ بالقرآن له كيفية؛ إذ أهل السُّنَّة يؤمنون بأن لصفات الله تَعَالَىٰ كيفية، ولكنهم ينفون العِلم بكيفية صفات الله، وينهَوْن عن السؤال عن كيفيتها، كما قال مالكٍ وغيره: "**الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والسؤال عنه بدعة**".

فالاستواء معلوم المعنى، وله كيف، لكنه مجهولٌ بالنسبة لنا، والسؤال عنه بدعة، ليس من منهج السلف أن يسألوا عن كيفيَّات صفات الله، ولم يُرد مالك نفي الكيفية، بل أراد نفي العلم بها.

❑ قولُه: "**وَأَنْزَلَهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ وَحْيًا**"، يشير فيه بنزول القرآن مُفصّل، وقد سبق تقريره.

❑ قولُه: "**وصدَّقهُ المؤمِنون علىٰ ذلك حقًّا**"، يبين فيه أن المؤمنين صدَّقوا بما ذكره من تكلُّم الله بالقرآن، وإنزاله على الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

❑ قَوْلُهُ: "**وَأَيْقَنُوا أَنَّهُ كَلَامُ اللهِ تَعَالَىٰ بِالْحَقِيقَةِ، ولَيْسَ بِمَخْلُوقٍ كَكَلَامِ الْبَرِيَّةِ**"، أي: أيقن المؤمنون أنه كلام الله تَعَالَىٰ تكلَّم به حقيقة، لم يخلقه في غيره، وليس هو كلامًا نفسيًّا، وليس بمخلوق كما أن كلام البشر مخلوق.

❑ قَوْلُهُ: "**وَمَنْ سَمِعَهُ وَقَالَ: إِنَّهُ قول الْبَشَرِ، فَقَدْ كَفَرَ**"، يفيد الحُكم بالكُفْر على من قال: إنه قول محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو غيره.

❑ قَوْلُهُ: "**لَا يُشْبِهُ كلام الْبَشَرِ**"، فكلامهم مخلوق، وكلامه سُبْحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ غير مخلوق، وكلامهم منه الصدقُ، ومنه الكذِب، ومنه الظلم، ومنه الحقُّ، ومنه البليغ، ومنه الركيك، وكلامه سُبْحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ بلغ غاية الصِّدق والعدل والفصاحة، فلا يشبه كلامه سُبْحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ كلام البشر.

❑ قَوْلُهُ: "**وَمَنْ وَصَفَ اللهَ بِمَعْنًىٰ مِنْ مَعَانِي الْبَشَرِ، فَقَدْ كَفَرَ، وَمَنْ أَبْصَرَ هَذَا اعْتَبَرَ، وَعَنْ مِثْلِ قَوْلِ الْكُفَّارِ انْزَجَرَ؛ عَلِمَ أَنَّه بِصِفَتِهِ لَيْسَ كَالْبَشَرِ**".

يبين المصنِّف بهذا أن تشبيه الله بخلقه كُفرٌ، ومن علِم هذا الحكم للمُشبِّه انزجر عن التشبيه، ونزَّه الله عن مشابهة البشر.

بذا نكون قد انتهينا بفضل الله عَزَّوَجَلَّ من شرح كلام المُصَنِّف المتعلِّق بالقرآن، فَبَيَّنَّا أنَّ القُرْآن من كلام الله، فعندنا مسألتان اثنتان:

① **المسألة الأولىٰ**: كلام الله واعتقاد السُنَّة فيها، وبيان أدلَّتهم، واعتقاد بعض المخالفين فيها، وبيان شُبَهِهم، فبيَّنا قول أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ، وأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يتكلم بحرفٍ وصوتٍ مسموعٍ، وأن كلامه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ غير مخلوق، وَبَيَّنَّا قول الجهمية والمعتزلة في كلام الله، والفرق بين لفظ الجهمية وبين لفظ المعتزلة، وأن كلامهم ينتهي إِلَىٰ كَوْن كلام الله مخلوقا، وَبَيَّنَّا قول الأشاعرة بالكلام النفسي.

② ثُمَّ بَيَّنَّا **المسألة الثانية**: وهي اعتقاد أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ بالقُرْآن، وبيَّنا أنهم يعتقدون أن القُرْآن كلام الله منزلٌ غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود، وشرحنا معتقد أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ، وبيَّنا أدلَّتهم على معتقدهم، ثم بيَّنا قول الجهمية والمعتزلة بالقُرْآن، وأنهم يرون أن القُرْآن مخلوق، وذكرنا بعض شُبَهِهم، ثُمَّ ذكرنا قول الأشاعرة بالكلام النفسي، وبيَّنا بطلانه، وبذا انتهى الكلام عن مسألة كلام الله عَزَّوَجَلَّ والقُرْآن.

❐ قولُ المُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: **"والرؤية حقٌّ لأهلِ الجنَّة بغير إحاطةٍ ولا كيفيَّة، كما نطق به كتابُ ربِّنا:** ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣].

وتفسيرُه علىٰ ما أراد الله تَعَالَىٰ وعلِمُه، وكل ما جاء في ذلك من الحديث الصحيح عن رسول الله صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **فهو كما قال، ومعناه علىٰ ما أراد، لَا نَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مُتَأَوِّلِينَ بِآرَائِنَا، وَلَا مُتَوَهِّمِينَ بِأَهْوَائِنَا، فَإِنَّهُ مَا سَلِمَ فِي دِينِهِ إِلَّا مَنْ سَلَّمَ لِلَّهِ** عَزَّوَجَلَّ **وَلِرَسُولِهِ** صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، **وَرَدَّ عِلْمَ مَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ إِلَىٰ عَالِمِهِ".**

هذا القدْرُ من كلام المصنِّف يتعلَّق برؤية الله عَزَّوَجَلَّ في الجَنَّة، وقد اتَّفق أَهْل السُّنَّةِ عَلَىٰ أن المؤمنين يروْن الله عَزَّوَجَلَّ في الجَنَّة، ودلَّ على ذلك القرآن، وتواترت بذلك الأحاديث عن النبي صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قال ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: **"قد دلَّ القرآن والسنَّة المتواترة وإجماع الصحابة وأئمَّة الإسلام وأهل الحديث، على أنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يُرَىٰ يوم القيامة بالأبصار عِيانًا، كما يُرىٰ القمرُ ليلة البدر صحوا"**.

وقال أيضًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: **"اتفق عليها"** أي: رؤية الله عَزَّوَجَلَّ **"الأنبياء والمرسلون وجميع الصحابة والتابعون، وأئمة الإسلام على تتابع القُرون، وأنكرها أهل البدع المارقون"**، وأذكر هنا أدلةً على الرؤية من القرآن وَالسُّنَّة:

أولاً: في بعض أدلة القرآن:

الدليل الأول: قولُه تَعَالَىٰ: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُم مُّلَاقُوهُ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، وغيرُه من الآيات المفيدة لقاء العِبَاد ربَّهم، كقوله تَعَالَىٰ: ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ﴾ [الأحزاب: ٤٤]، وقولِه: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ﴾ [الكهف: ١١٠].

قال ابن القيِّم: **"وأجمع أهل اللِّسان عَلَىٰ أن اللِّقاء مَتَىٰ نُسب إِلَىٰ الحي السليم من العمىٰ والمانع اقتضىٰ المعاينة والرؤية"**.

* **وهنا تنبيه:** السَّلف مختلفون في الآيات الدالَّة على اللقاء، من جهة الاستدلال بها عَلَىٰ إثبات رؤية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فالذين يَروْن أن المنافقين يرون الله في عرصات يوم القيامة، يستدلُّون بها، والذين يمنعون ذلك لا يستدلُّون بها، ويُستفاد هٰذَا من رسالة شَيْخ الإِسْلَامِ لأهل البحرين، فمن استدل بها وكان غير مثبتٍ لرؤية المنافقين؛ فقد وقع في التناقض؛ إذ اللقاء ثابتٌ للمنافقين كما قال تَعَالَىٰ: ﴿فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ﴾ [التوبة: ٧٧].

ومن هنا لَمَّا استدل ابن القيِّم بآيات اللقاء على إثبات الرؤية، أورد عَلَىٰ نفسه هذه الآية، والتزم رؤية المنافقين والكُفَّار لرب العالمين في العَرَصات، وسيأتي الحديث بِإِذْنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ قريبًا حول الرؤية في العَرَصات.

الدليل الثاني من أدلة رؤية الله عَزَّوَجَلَّ: الدليل الذي ذكره المصِّنف وهو قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ٢٣﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]، فقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ:

﴿نَاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾﴾ من النضارة أي حسنة، بهيَّة، مُشرِقة، ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ أي: تراه بالعيون، وذلك أن النَّظر في الآية عُدِّي بـ"إِلَىٰ"، والنظر إن عُدِّي بها فهو بمعنى المعاينة، بخلاف ما إذا عُدِّي بنفسه أو بـ"في"، فإنه إن عُدِّي بنفسه كان بمعنى الانتظار، كما في قوله تَعَالَىٰ: ﴿انْظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِنْ نُورِكُمْ﴾ [الحديد: ١٣]، وإن عُدِّي بـ"في"، كان بمعنى التفكُّر كما في قوله تَعَالَىٰ: ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، أي: يتفكَّروا.

الدليل الثالث: قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾ [المطففين: ١٥]، فالله تعالى حجب الكُفَّار عن رؤيته؛ عقوبةً لهم، فلو لم يُمكِّن المؤمنين من رُؤيته؛ لكانوا محجوبين كالكفَّار، وهذا الدليل استدلَّ به جَمعٌ من أهل العلم، منهم الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، حيث قال: "**ولم يقل للكفَّار: محجوبون إلاَّ وأنَّ المؤمنين لا يُحجَبون عنه، فإن كان المؤمنون عندكم محجوبين عن الله كالكُفَّار، فأي توبيخ للكفَّار في هذه الآية، إذ كانوا هم والمؤمنون جميعًا عن الله يومئذٍ محجوبين؟**".

الدليل الرابع: قولُه تعالى: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، وقد فسَّر النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الزيادة: بالنظر لوجه الله تَعَالَىٰ، فعن صهيب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**إذا دخل أهل الجَنَّةِ الجَنَّةَ يقول الله تَعَالَىٰ: تريدون شيئًا أزيدُكم؟ فيقولون ألم تُبيِّض وجوهَنا، ألم تُدخِلنا الجنة وتُنجِّنا من النَّار؟ قال: فيكشف الحجاب فما أُعطوا شيئًا أحبَّ إليهم من النظر إلىٰ ربهم** عَزَّوَجَلَّ» ثُمَّ تلا هذه الآية: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦].

وإنما سُمِّيت زيادة؛ لأن الحُسنى هي الجَنَّة، وهي ما وعد الله تَعَالَىٰ بفضلِه جزاءً لأعمال المكلَّفين، والزيادة فضلٌ على فضل، هكذا قال بعضُ أهل العلم.

الدليل الخامس: قوله تَعَالَىٰ: ﴿لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴿٣٥﴾﴾ [ق: ٣٥]، فمن السَّلف من فسَّر المزيد برؤية الله تَعَالَىٰ، قال ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "**قال الطبري: قال**

عليٌّ بن أبي طالب وأنس بن مالكٍ: هو النظر إلىٰ وجه الله عَزَّوَجَلَّ، وقاله من التابعين: زيدُ بن وهبٍ وغيره".

هذه الأدلَّة الدالَّة على رُؤية الله عَزَّوَجَلَّ من القرآن.

وأما الأحاديث الدالَّة على إثبات رؤية المؤمنين ربَّهم فكثيرة متواترة، ومنها: الحديث الذي سبق ذِكرُه في تفسير الزيادة، في قوله تَعَالَىٰ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦].

ومنها: حديثُ جرير بن عبد الله رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: كنَّا جُلوسًا عند رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ إذْ نظر إلَىٰ القمر ليلة البدر، فقال: «**أما إنكُم سترون ربَّكم كما ترون هذَا القمر، لا تَضامُّون في رُؤيته، فإن استطعتم ألَّا تُغلبَوا علىٰ صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها؛ فافعلوا**»، وتَضامُّون بفتح التاء وتشديد الميم، وأصلُه تتضامُّون بمعنى: لا يُزاحم بعضُكم بعضًا.

فالحديث في تشبيه رؤية الله تَعَالَىٰ برُؤية القمر، فرؤية القمر ليلة البدر واضحةً جدّا، ويستوي فيها الناس دون مشقَّة، وليس المراد تشبيه المرئي بالمرئي، أي: ليس المراد تشبيه الله بالقمر.

* قال ابن رجب رَحِمَهُٱللَّهُ تَعَالَىٰ: قولُه: كما ترون هذا القمر، شبَّه الرؤيةَ بالرؤية لا المرئي بالمرئي سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، وإنما شبَّه الرؤية برؤية البدر لمعنيين:

(١) أحدُهما: أن رؤيةَ القمر ليلة البدر لا يُشَك فيها ولا يُمترَى.

(٢) والثاني: يستوي فيه جميع الناس من غير مشقَّة.

إذًا هذه بعض الأدلَّة من القُرْآن وَالسُّنَّة عَلَىٰ إثبات رؤية المؤمنين ربهم سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، والرؤية ثابتةٌ بإجماع أهل السُّنَّة، وبالقُرْآن، وبالنُّصوص المتواترة عن النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وقد خالف في الرؤية أهل البِدع، وسيأتي بِإِذْنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ تفصيل الكلام.

خالف في إثبات الرؤية أهلُ البدع، فخالف الجهمية والمعتزلة والأشاعرة وغيرُهم، فأنكر الجهمية والمعتزلةُ الرؤية، ثم طفِقوا يبحثون عن شُبَهٍ تؤيد مُعتقدَهم الفاسد، وسأذكر هنا بعض تِلكُم الشُبَه وأبيِّن بُطلانها.

الشُبهة الأولَى:

قالوا: أن موسى لمَّا قال لله تَعَالَىٰ: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ قَالَ لَه: ﴿لَنْ تَرَانِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، فدلَّ هذا: على أنَّ الله تَعَالَىٰ لا يُرَى في الآخرة، وهذه الآية تدلُّ على إمكان الرؤية من وجوه، لا على نفْيِها، وقد ذكر الوجوه ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في **(حادي الأرواح)**، وفي ضِمنِها جوابٌ عن هذه الشُبْهة، فأذكر ما ذكَر رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ مُختصرًا، وأعلّق عليه تعليقًا موجزًا.

* قال ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ مُبيِّنًا وجوهَ إثبات الآية على إمكان الرؤية لا على نفْيِها، قَالَ: "**أحدها: أنه لا يُظَن بكليم الرحمن ورسولِه الكريم عليه أن يسأل ربه ما لا يجوز عليه، بل ما هو من أبطل الباطل وأعظم المُحال**".

يقول ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الوجه: هذه الآية تُفيد إمكان الرؤية بدليل: أن موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لم يكن ليسأل الله عَزَّوَجَلَّ شيئًا من الباطل والمُحال، فلما سأله موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أن يراه؛ دلَّ هذا على إمكان الرؤية، إذ موسى أجلُّ من أن يسأل ربه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أمرًا محُالاً متعذرًا.

* **الوجه الثاني**: أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لم ينكر عليه سؤاله، ولو كان محالاً لأنكره عليه، يعني لو أنَّ الرؤية كانت محُالاً، لأنكر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عليه سؤاله الرؤية، والله عَزَّوَجَلَّ لم ينكر، فدلَّ على إمكان الرؤية.

يقول ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: * الوجه الثالث أنه أجابه بقوله: ﴿لَنْ تَرَانِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ولم يقُل: لا تراني، ولا إني لست بمرئي، ولا تجوز رؤيتي، والفرق بين الجوابين ظاهرٌ لمن تأمّله، وهذا يدلُّ على أنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يُرَى، ولكن موسى لا تحتمل قواه رؤيته في هذه الدار؛ لضعفِ قوة البشر فيها عن رؤيته تَعَالَىٰ.

يُريد بهذا رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أنَّ الله تَعالَىٰ نفى رؤية موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ إيَّاه، فقال: ﴿لَن تَرَانِي﴾ ولم ينفِ كوْنَه يُرَى سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فلو كان يريد كونه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا يُرَى، لقال مثلاً: إني لست مرئيًّا، فدلَّ هذا على أن الله يُرى، ولكن قُوَّة موسى لا تحتمل رؤية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ لضعفِ البشر في هذه الدار، وفي الآخرة يُمكِّنهم الله عَزَّوَجَلَّ بتقويتهم على أن يَروْه.

* **الوجه الرابع**: قال ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقولُه: ﴿وَلَـكِنِ انظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]. يقول ابن القيِّم: فأعلمه أن الجبل مع قوته وصلابته لا يثْبُت لتجليِّه له في هٰذِه الدار، فكيف بالبشر الضعيف الذي خُلقَ من ضعْف، وَهٰذَا واضح.

* **الوجه الخامس**: أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قادرٌ عَلَىٰ أن يجعل الجبل مستقرًّا مكانه، وليس هذا بممتنع في مقدوره بل هو ممكن، وقد علَّق به الرؤية، ولو كانت محالاً في ذاتها، لم يعلقها بالممكن في ذاته، ولو كانت الرؤية محالاً؛ لكان ذلك نظير أن يقول: إن استقرَّ الجبلُ فسوف آكل وأشرب وأنام، فالأمران عندكم سواء.

يقول ابن القيِّم: إن الله عَزَّوَجَلَّ علَّق الرؤية عَلَىٰ ممكن، وتعليق الرؤية عَلَىٰ ممكن، يدل عَلَىٰ أنها ممكنة فالله عَزَّوَجَلَّ علَّق الرؤية عَلَىٰ استقرار الجبل، واستقرار الجبل ممكن، فالله عَزَّوَجَلَّ قادرٌ عَلَىٰ أن يجعل الجبل مستقرًّا، ويتجلى إليه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وحينها فتعليق الرؤية عَلَىٰ ممكن، يدل عَلَىٰ أن الرؤية ممكنة.

* **الوجه السادس**: قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وهذا من أبْين الأدلة على جواز رؤيته تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، فإنه إذا جاز أن يتجلَّى للجبل الذي هو جماد لا ثواب له ولا عقاب عليه، فكيف يمتنع أن يتجلى لأنبيائه ورُسله وأوليائه في دار كرامتهم ويريهم نفسه؟ فأعلم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ موسى أن الجبل إذا لم يثبت لرؤيته في هذه الدار فالبشر أضعف.

✍ يعني يقول ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إذا كان الله عَزَّوَجَلَّ تجلى للجبل الذي هو جماد ولا ثواب له ولا عقاب عليه، فكيف يمتنع أن يتجلى سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لعباده الذين أطاعوه وعبدوه في دار كرامته.

قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وأما قولُه تعالى: ﴿لَن تَرَانِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، فإنما يدلُّ على النفي في المستقبل، ولا يدل على دوام النفي ولو قيّدت بالتأبيد، فكيف إذا أُطلقت، قال تَعَالَىٰ: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥] مع قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، هنا يبين ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿لَن تَرَانِي﴾ لا يفيد النفي المؤبد، إذ لن لا تفيد النفي المؤبد، ولو اقترنت بالتأبيد، فالله عَزَّوَجَلَّ قال في حق الكُفَّار: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ أي: لن يتمنوا الموت أبدًا، وهذا لا يفيد تأبيد النفي، لماذا؟ لأنهم تمنوه في النَّار، فقال تَعَالَىٰ: ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾، فهذا يفيد أن النفي بلن لا يفيد التأبيد، وحينها قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لموسى: ﴿لَن تَرَانِي﴾ لا يفيد أن موسى لن يرى الله عَزَّوَجَلَّ حتَّى في الآخرة، فليس هذا النفي نفيًا مؤبدًا.

هذه وجوه في الأجوبة عن شُبْهَتهم، وبيان أن قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿لَن تَرَانِي﴾ لا يفيد نفي الرؤية، بل الآية تُفيد إمكان الرؤية من وجوه، وقد ذكرتُ بعض ما ذكر ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ.

الشُبهة الثانية:

قالوا: إن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قال: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ۝١٠٣﴾ [الأنعام: ١٠٣]، فالأبصار لا تدركه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وإذا كان كذلك فإنه لا يُرى، وهذه الآية أَيْضًا تدلُّ على إثبات الرؤية لا على نفيها، كما بيَّن شيخ الإسلام وابن القيِّم وغيرهما، فإنها ذُكِرَت في سياق المدح، والله تَعَالَىٰ يُمدَح بالإثبات، والنفي المتضمن للإثبات.

وقوله تَعَالَىٰ: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ نفيٌ متضمنٌ للإثبات، كما هي القاعدة فيما نفاه الله تَعَالَىٰ عن نفسه، فالله عَزَّوَجَلَّ لكمال عظمته يُرَى ولا يُحاط به، وهذا وجه المدح: أنه

يُرى، ولكن لكمال عظمته لا يحاط به، فالإدراك قدرٌ زائدٌ على الرؤية، كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَاءَى الْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ۝٦١ قَالَ كَلَّا﴾ [الشعراء: ٦١، ٦٢]، فلم ينفِ موسى الرؤية، ولم يريدوا بقولهم: إنا لمدركون إنا لمرئيون، إذ الرؤية واقعة، فقد تراءى الجمعان، فالإدراك أمرٌ زائدٌ عن الرؤية.

❋ قال ابن القيِّم: وهذا هو الذي فهِمتْهُ الصحابة والأئمة من الآية.

❋ قال ابن عباس: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ لا تحيط به الأبصار، وقال قتادة: هو أعظم من أن تدركه الأبصار، هذا ما يتعلق بمناقشة بعض شُبَه مانع الرؤية.

☜ أما الأشاعرة فإنهم أثبتوا الرؤية، ولكن قالوا: هي رؤية بلا جهة، وذلك لأنهم ينفون العُلُوّ، فأدَّى بهم إنكارهم العلُوَّ إِلَىٰ هذا القول الغريب، وهو إثبات رؤيةٍ بلا جهة، فليس هو أمام الرائي ولا خلفه ولا فوقه، إِلَىٰ آخره، وهذا قول المتأخِّرين منهم.

يقول صاحب (**جوهرة التَّوحِيْد**) -وهي جوهرة التعطيل-: "**ومنه أن يُنظَر بالأبصار، لكن بلا كيفٍ ولا انحسار**"، بلا انحسار، أي: بلا جهة، فهذا قول متأخِّري الأشاعرة، وأما متقدمي الأشاعرة فكانوا مثبتين للعُلُوّ، ومثبتين للرؤية، وإثبات رؤية بلا جهة، قولٌ فاسدٌ من وجوه.

❶ الأول: أن السلف متَّفقون على أن الله يُرَى في جهة العُلُو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

❷ الثاني: أن نصوص الرؤيةِ متواترة، وهي دالَّةٌ على أن المؤمنين يرون ربهم، وهو في العُلُوّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى كما في قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إنكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر**» فهذا فيه تشبيه الرؤية بالرؤية، ورؤية القمر رؤية تتعلَّق بمرئي في جهة العلو، فهكذا رؤيته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وكذا سائر النصوص، فالنصوص إذًا متواترة على كون الرؤية في جهة.

❸ الوجه الثالث: أن إثبات الرؤية يناقض نفْي العُلُوّ، إذ المرء لابد أن يكون في جهة، وحينها إما أن يُثبتوا الأمرين؛ فيلحق بأهل السُّنَّة، وإما أن ينفُوا الأمرين؛ فيلحق بالجهمية والمعتزلة.

وهنا مسائل تتعلق برؤية الله تعالى أذكرها، ثم أعلِّق على كلام المصنف المتعلق لرؤية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

المسألة الأولىٰ: اتفق أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ على أن الله تعالى لا يُرَى في الدنيا يقظةً، قال ابن أبي العز: "**واتفقت الأمَّة علىٰ أنه لا يَراه أحدٌ في الدنيا بعينه، ولم يتنازعوا في ذلك، إلا في نبينا** صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **خاصة**"، وقد دلَّ على عدم التمكُّن من رؤيته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في الدنيا قوله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**وأنكم لن تروا ربكم حَتَّىٰ تموتوا**»، وعدم التمكن من الرؤية لا، لامتناع الرؤية، ولكن لعجز الأبصار عن تحمُّلها في الحياة الدنيا.

قَالَ الدارمي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ في نقضه على بِشْر: "**وإنما احتجب الله عن أعين الناظرين في الدنيا؛ رحمةً لهم؛ لأنه لو تجلىٰ في الدنيا لهذه الأعين المخلوقة الفانية؛ لصارت كجبل موسىٰ دكًّا، وما احتملت النظر إلىٰ الله تَعَالَىٰ؛ لأنها أبصارٌ خُلقَت للفناء، لا تحتمل نور البقاء، فإذا كان يوم القيامة رُكِّبت الأبصار للبقاء فاحتملت النظر إِلَىٰ نور البقاء**".

المسألة الثانية: هل رأى النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ربَّهُ في الدنيا حينما أُسري به؟

سبق كلام ابن أبي العز في نقل الخلاف، وأكثر علماء السُّنَّة على إثبات الرؤية، وهو المنقول عن ابن عباس، فقد أخرج مسلمٌ بسنده عن أبي العالية، عن ابن عباس قال: ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى ۝١١﴾ [النجم: ١١]، ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى ۝١٣﴾ [النجم: ١٣]، قال: "**رآه بفؤاده مرتين**".

وذهب جُمعٌ من أهل العلم إلى عدم إثبات الرؤية، منهم عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وابن مسعود وأبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فعن مسروق رَحِمَهُ اللَّهُ قال: قلت لعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فأين قوله: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ۝٨ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ۝٩﴾ [النجم: ٨، ٩]، قالت: "**ذاك جبريل كان يأتيه في صورة الرجل، وإنما أتي هذه المرَّة في صورته التي هي صورتَهُ فسدَّ الأفق**".

وعن أبي إسحاق الشيباني قال: سألت زر بن حبيش عن قوله تَعَالَىٰ: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ۝٩ فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى ۝١٠﴾ [النجم: ٩، ١٠]، قال: "**حدثنا ابن مسعود أنه رأىٰ جبريل له ستمائة جناح**".

وعن عطاء عن أبي هريرة في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى ﴿١٣﴾﴾ [النجم: ١٣]، قال: "**رأىٰ جبريل**".

فهذه أقوال عن عائشة وابن مسعود وأبي هريرة مفادُها: أن النبي صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يرى ربه سُبْحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ في المعراج.

❑ ومن أهل العلم من وفَّق بين القولين، فحمل أقوالنا في الرؤية على نفي رؤيته ربه بعيني رأسه، وحمل قول ابن عباس على أنه رآه بقلبه.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "**وأما الرؤيةُ؛ فالذي ثبت في الصحيح عن ابن عباس أنه قال: رأىٰ محمدٌ ربه بفؤاده مرتين، وعائشة أنكرت الرؤية، فمن الناس من جمع بينهما فقال: عائشةُ أنكرت رؤية العين، وابن عباس أثبت رؤيةَ الفؤاد**"، وهذا ما اختاره الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، فبيَّن أن الصحابة لم يختلفوا، فمن أثبت الرؤية؛ أثبت رؤيةً قلبيةً، ومن نفى الرؤية نفى؛ رؤيةً بصرية.

❁ وهنا مسألة مهمة تتعلَّق بمعنى الرؤيةِ القلبية، فقد بيَّن جمعٌ من أهل العلم: أنَّ الرؤية القلبية عبارةٌ عن خلق رؤيةٍ في القلب كالرؤية التي تكون في العين، بيَّن هذا جمعٌ من أهل العلم، منهم أبو العباس القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، حيث قال: "**وقولُ ابن عباس: إنه** عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ **رآه بفؤاده مرتين، الفؤاد: القلب، ولا يريد بالرؤية هنا العِلم، فإنه** عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ **كان عالمًا بالله علىٰ الدوام، وإنما أراد أن الرؤية التي تُخلَق في العين خُلقت للنبي** صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **في القلب**".

❊ وغيرُه من أهل العلم من قال بكلامٍ هذا معناه أَيْضًا، وقد كتب الشيخ محمد بن خليفة التميمي رسالة نافعة بعنوان: (**رؤية النبي** صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **لربه**)، وهي بتقديم معالي الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، تجد فيها نقولاً تُبيِّن هذا المعنى، وهو: أن النبي صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خُلِق في قلبه رؤية كالرؤية التي تكون للعين، هذا معنى قول ابن عباس وغيره من السلف إنه رآه بقلبه.

المسألة الثالثة من المسائل التي تتعلق بالرؤية: ثبتت الرؤية البرزخية للصحابي عبد الله بن حرام رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، فعن جابر بن عبد الله قال: لمَّا قُتل عبد الله بن عمرو بن حرام يوم أُحد قال: قال رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**يا جابر ألا أُخبرك ما قال الله** عَزَّوَجَلَّ **لأبيك؟ قال: بلىٰ، قال: ما كلَّم الله أحدًا إلا من وراء حجاب، وكلَّم أباك كفاحا، فَقَالَ: يا عبدي تمنَّىٰ عليَّ أعطك قال: يا رب تحييني فأُقتل فيك ثانية، قال: إنه سبق مني أنهم إليها لا يرجعون، قال: يا رب فأبلغ من ورائي**» فأنزل الله عَزَّوَجَلَّ هذه الآية: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا﴾ [آل عمران: ١٦٩] الآية، قال الترمذي: "**هذا حديث حسن غريب**"، وقال ابن القيِّم: "**وإسناده صحيح ورواه الحاكم في صحيحه**".

فهذا الحديث استدل به ابن القيم علىٰ إثبات الرؤية في (**حادي الأرواح**)، والشاهد فيه قوله: «**ما كلم الله أحدًا إِلَّا من وراء حجاب وكلَّم أباك كفاحًا**».

قال أبو عبيد القاسم بن سلام: "**كل من واجهته فقد كافحته كفاحًا**" قال في (**ميقات المفاتيح**): كِفاحًا بكسر الكاف أي مواجهًا عيانًا، وهذه الرؤية وقَعت في البرزخ، وهذا ظاهر، وصرَّح بكون هذا الذي كان بين الله وعبد الله بن حرام رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قد وقع في البرزخ، ابن كثير رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ حيث قال: وفي الصحيح أن رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال لجابر بن عبد الله: «**ما كلم الله أحدًا إلا من وراء حجاب، وإنه كلَّم أباك كِفاحًا...**» الحديث، وكان أبوه قد قُتل يوم أُحد ولكن هذا في عالم البرزخ، فالشاهد من كلام ابن كثير رَحِمَهُٱللَّهُ تَعَالَىٰ: أن هذا الذي كان بين الله وبين عبد الله بن حرام في عالم البرزخ.

ومما يؤيد إن كان الرؤية البرزخية قوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**وأنكم لن تروا ربَّكم حَتَّىٰ تموتوا**» فجعل الموتَ غايةً لعدم تمكُّن الرؤية، وهذا يفيد إن كان الرؤية بعد الموت.

المسألة الرابعة من المسائل المتعلقة برؤية الله عَزَّوَجَلَّ: اتفق أهل السُّنَّة عَلَىٰ أن المؤمنين يرون ربهم في عرصات يوم القيامة، واختلفوا في رؤية الكُفَّار والمنافقين، ولشيخ الْإِسْلَام رَحِمَهُٱللَّهُ تَعَالَىٰ رسالةٌ كتبها لأهل البحرين في رؤية الكُفَّار ربَّهم في عرصات القيامة، فيها مُهمَّات تتعلق بهذه المسألة ومسألة الرؤية عموما، منها:

⇦ أولا: أن الخلاف فيها خلاف خفيف، فهي من المسائل التي يسوغ فيها الخلاف، أي مسألة رؤية الكفَّار ربَّهم، يقول شيخ الإسلام: **"وفدُكم حدثونا بأشياء من الفُرقة والاختلاف بينكم حتىٰ ذكروا أن الأمر آل إِلَىٰ قريب المقاتلة، وذكروا أن سبب ذلك الاختلاف في رؤية الكُفَّار ربهم، وما كنا نظن أن الأمر يبلغ بهذه المسألة إلىٰ هذا الحد، فالأمر في ذلك خفي"**.

⇦ ثانيا: أن المهم في مسألة رؤية الله عَزَّوَجَلَّ: أن يُعتقد هو أن المؤمنين يرون ربهم في العرصة والآخرة، يقول شيخ الإسلام: **"وإنما المهم الذي يجب علىٰ كل مسلم اعتقاده أن المؤمنين يرون ربهم في الدار الآخرة في عرصة القيامة وبعد ما يدخلون الجنة، علىٰ ما تواترت به الأحاديث عن النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"**.

⇦ ثالثا: مسألة رؤية الكفَّار ربهم انتشر فيها الكلام بعد الثلاثمائة هجرية، ولم تحدث فُرقة ونزاع، يقول شيخ الإسلام: **"فأما مسألة رؤية الكفَّار فأول ما انتشر الكلام فيها وتنازع الناس فيها، فيما بلغنا بعد ثلاثمائة سنة من الهجرة، وأمسك عن الكلام في هذا قومٌ من العلماء، وتكلم فيها آخرون، فاختلفوا فيها"**.

⇦ رابعًا: للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال، قال ابن تَيْمِيَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ مُبيِّنًا لها: والأقوال الثلاثة في رؤية الكفَّار:

↩ أحدها: أن الكفَّار لا يرون ربهم بحال، لا المظهر للكُفر ولا المسرُّ له، وهذا قولُ أكثر العلماء المتأخرين، وعليه يدل عموم كلام المتقدِّمين، وعليه جمهور أصحاب الإمام أحمد وغيرهم.

↩ الثاني: أنهم يراه من أظهر التوحيد من مؤمني هذه الأمة ومنافقيها، وغُبَّرات من أهل الكتاب، وذلك في عرصة القيامة، ثم يحتجب عن المنافقين فلا يرونه بعد ذلك، وهذا قول أبي بكر بن خزيمة من أئمة أهل السُّنَّة، وقد ذكر القاضي أبو يعلى نحوه، في حديث إتيانه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لهم في الموقف، الحديث المشهور.

⮌ الثالث: أن الكفار يرونه رؤية تعريف وتعذيب، كاللص إذا رأى السلطان ثم يحتجب عنهم؛ ليعظُم عذابُهم ويشتد عقابُهم، وهذا قول أبي الحسن بن سالم وأصحابه، وقول غيرهم، وهم في الأصول متسبون إلى الإمام أحمد بن حنبل، وإلى سهل بن عبد الله التستري.

✍ إذًا شيخ الْإِسْلَام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ يُبيِّن أن أهل السُّنَّة في مسألة رؤية الكفَّار ربَّهم سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ في عرصات يوم القيامة على ثلاثة أقوال: من العلماء من يرى أن الكفَّار والمنافقين لا يرون الله عَزَّوَجَلَّ في العرصات، وإنما يراه المؤمنين فقط، ومن العلماء من يرى أن المنافقين يرونه في العرصات، والكفَّار لا يرونه، ومن العلماء من يرى أن الرؤية شاملةٌ للكفَّار والمنافقين وللمؤمنين.

⇦ خامسًا: من فسَّر اللقاء بالرؤية فتفسيرُه يفيد إثبات رؤية الكفَّار ربَّهم في العرصات، ومن هنا على من لا يثبت الرؤية في العرصات تجنُّب الاستدلال بآيات اللقاء على الرؤية، وإلا كان في استدلاله تناقض.

* قال شيخ الإسلام: وَهٰذَا -أي: رؤية الكفَّار والمنافقين لله رب العالمين- مقتضى قول من فسَّر اللقاء في كتاب الله بالرؤية، إذ طائفةٌ من أهل السُّنَّة منهم أبو عبد الله بن بطة الإمام قالوا في قول الله: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ﴾ [الكهف: ١٠٥]، وفي قوله: ﴿مَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ﴾ [العنكبوت: ٥]، وفي قول الله: ﴿وإنَّها لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ ۝٤٥ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُو﴾ [البقرة: ٤٥، ٤٦]، الله وفي قوله: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ﴾ [يونس: ٤٥]، إن اللقاء يدل على الرؤية والمعاينة، وعلى هذا المعنى فقد استدل المثبتون بقوله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ ۝٦﴾ [الانشقاق: ٦]، ومن أهل السنَّة من قال: اللقاء إذا قُرن بالتحية، فهو من الرؤية، وقال ابن بطة: سمعت أبا عمر الزاهد اللغوي يقول: سمعت أبا العباس أحمد بن يحيى ثعلبًا يقول: في قوله: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ۝٤٣ تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ﴾ [الأحزاب: ٤٣، ٤٤] أجمع أهل اللغة أن اللقاء هٰهنا لا يكون إلا معاينة ونظرةً بالأبصار.

⬅ وأما الفريق الأول فقال بعضهم: ليس الدليل من القُرْآن على رؤية المؤمنين ربهم قوله: ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ﴾، وإنما الدليل آيات أُخَر، مثل قوله: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]، وقوله: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، وقوله: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴿٢٢﴾ عَلَى الْأَرَائِكِ يَنْظُرُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [المطففين: ٢٢، ٢٣]، وقوله: ﴿لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴿٣٥﴾﴾ [ق: ٣٥]، إلى غير ذلك.

⬅ فلاحظ قول شيخ الإسلام: وأما الفريق الأول، الفريق الأول هم الذين لا يثبتون رؤية الكفَّار والمنافقين، فقال بعضهم: ليس الدليل من القُرْآن على رؤية المؤمنين ربهم قولُه: ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ﴾.

✍ إذًا من أثبت نظر الكُفَّار والمنافقين ربَّهم في العرصة، فإنه يستدل بنصوص اللقاء، وأما من لم يُثبت رؤية المنافقين والكُفَّار ربهم في العرصة، فلا يستدل بنصوص اللقاء؛ لأنه إذا استدل بنصوص اللقاء، فهناك نصوص ثبت فيها اللقاء للكُفَّار والمنافقين، فحينها يُلزَم بهذا، إلَّا أن يكون مستدلاً بما يفيد اللقاء والتحية، فيقول: أنا استدل بالآية التي فيها إثبات اللقاء والتحية، فالآية التي فيها إثبات اللقاء والتحية أستدل بها عَلَىٰ الرؤية، وأما اللقاء من غير تحية فلا أستدل بها عَلَىٰ الرؤية، فحينها يكون لي قوله وجهه -وَاللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ-.

هذه بعض المهمات التي اشتمل عليها كلام شيخ الْإِسْلَام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في تلك الرسالة، وله رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ كلامٌ في (**بيان تلبيس الجهمية**)، ظاهره يفيد إثبات رؤية جميع أهل الموقف لله تَعَالَى، فإنه بعد أن ساق حديث لقيط بن عامر عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وفيه قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لهو أقدر عَلَىٰ أن يجمعكم من الماء عَلَىٰ أن يجمع نبات الأرض فتخرجون من الأصواء ومن مصارعكم، فتنظرون إليه وينظر إليكم**» قال: قلت يا رسول الله كيف وهو شخص واحد ونحن ملء الأرض ننظر إليه وينظر إلينا؟ قال: «**أُنبئك بمثل ذلك في آلاء الله، والشمس والقمر آية منه صغيرة ترونهما في ساعة واحدة، ويريانكم ولا تضامون في رؤيتهما**».

* قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ معلقًا بعد ذكره الحديث بتمامه: "**فهذا الحديث ونحوه يدلُّ عَلَىٰ أن جميع القيام من قبورهم، يرون ربهم في أول الأمر كُلُّهم يراه**"، فشيخ الإسلام يأخذ من هذا الحديث أن ظاهره يفيد: أن الناس كلهم يرون ربهم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

ثُمَّ بعد ذلك يقول: "**ينادي المنادي، فيراه المسلمون بمن معهم من المنافقين، ثم بعد ذلك يتميز المؤمنون، وهم الذين يرونه رؤية تنعُّم، ويُحجَب عنه الكافرون بعد ذلك، إذ الرؤية في عرصات القيامة ليست من النعيم والثواب**".

وذهب ابن خزيمة وطائفة إِلَىٰ أنه لا يراه إلا المؤمنون والمنافقون، وذهب طائفة أخرى إِلَىٰ أن الكفَّار لا يرونه بحال، وقد تكلَّمنا على هذه المسألة في غير هذا الموضع.

فهذا الكلام من شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (**بيان تلبيس الجهمية**)، يفيد أنه يرى -واللهُ أَعْلَمُ- إثبات رؤية المنافقين والكافرين، وهذا الذي صرَّح به ابن القيِّم مستدلاًّ بحديث التجلي حيث قال: "**فقد دلت الأحاديث الصحيحة الصريحة عَلَىٰ أن المنافقين يرونه تَعَالَىٰ في عرصات القيامة، بل والكفَّار أَيْضًا، كما في الصحيحين من حديث التجلي يوم القيامة**".

وهذا هو -واللهُ أَعْلَمُ- أرجح الأقوال، والعلم عند الله: أن جميع أهل الموقف يرونه سُبْحَانَهُ، ثُمَّ يحتجب عن المنافقين والكُفَّار، وهو ظاهر الأحاديث، ومنها قوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**يجمع الله الناس يوم القيامة في صعيد واحد، ثم يطلع عليهم رب العالمين، فيقول: ألا يتبع الناس ما كانوا يعبدون؟ فيُمثَّل لصاحب الصليب صليبه ولصاحب النَّار...**».

فالنصوص تدل على أن أهل الموقف كلهم يرون الله عَزَّوَجَلَّ، ومن تلكم النصوص قوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**يجمع الله الناس يوم القيامة في صعيد واحد ثم يطلع عليهم رب العالمين، فيقول: ألا يتبع الناس ما كانوا يعبدون؟ فيُمثَّل لصاحب الصليب صليبه، ولصاحب النار ناره، ولصاحب التصوير تصويره، فيتبعون ما كانوا يعبدون...**» إلى آخره.

وهذا فيه أنه اطلع على أهل الموقف كلهم ابتداءً.

فإن قيل: فبماذا يجاب عن قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾ [المطففين: ١٥]؟

فيقال: هذا الحجب بعد المحاسبة، قال شيخ الإسلام: وأما المثبتون عمومًا وتفصيلا -أي: المثبتون للرؤية عموما للكفار والمنافقين والمسلمين-، وتفصيلا، أي: للمنافقين والمسلمين دون الكفَّار؛ فقد ذكرتُ عُذرهم وهم يقولون: قوله: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾ [المطففين: ١٥] هذا الحجب بعد المحاسبة، فإنه قد يُقال: حجبتُ فلان عني وإن كان قد تقدَّم الحجب نوع رؤية، وهذا حجبٌ عامٌ متصل، وبهذا الحجبُ يحصل الفرق بينهم وبين المؤمنين... إلى آخر ما قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ.

المسألة الخامسة: جاء في حديث التجلِّي، إتيان الله تَعَالَىٰ بصورةٍ بعد صورة، كما في قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**حَتَّىٰ إذا لم يبقَ إِلَّا من كان يعبدُ الله تَعَالَىٰ من برٍّ وفاجرٍ أتاهم رب العالمين** سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ **في أدنىٰ صورة من الَّتِي رَأَوه فيها**»، إِلَىٰ أن قال: «**ثُمَّ يرفعون رؤوسهم وقد تحوَّل في صورته الَّتِي رأوه فيها أول مرة**» فهذا الحديث فيه تحوُّل الله من صورةٍ إِلَىٰ صورة، وهذا التحوُّل في الصورة لأهل السُّنَّة فيه قولان:

الأول: أنه تحوُّلٌ في عين الرائين، لا أن الله سبحانه يتحول من صورة إِلَىٰ صورة، وبذا قال أبو عاصم النبيل والدارمي، وقال به من المعاصرين الشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ في شرح كتاب **(الإيمان من صحيح مسلم)**.

فقال أبو عاصمٍ النبيل: ذلك تغيرٌ يقع في عيون الرائين، كنحو ما يُخيَّل إِلَىٰ الإنسان الشيء بخلاف ما هو به، فيتوهَّم الشيءَ عَلَىٰ الحقيقة، وقال الدارمي: ولكنه يُرِي نفسه في أعينهم لقدرته ولُطف ربوبيته، في صورةٍ غير ما عرَّفهم الله صفاتها في الدنيا؛ ليمتحن بذلك إيمانهم، إِلَىٰ أن قال: من غير أن يتحوَّل الله من صورةٍ إِلَىٰ صورة، ولكن يُمثَّل ذلك أو يمثِّل ذلك في أعينهم.

وقال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هل المعنى أنه يتغير أو أنه يتغير نظرُ الناس؟ بمعنى: يخيَّل إليهم عَلَىٰ أنه بصورةٍ غير صورته؟ الظاهرُ: أنَّ المراد الثاني، وإن كان هذا خلاف ظاهر اللفظ، لكن لأن الله تَعَالَىٰ لا يتغير، فيُحمَل على هذا.

هذا القول الأول لأَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ في هذه المسألة، وأن التغير في الصورة تغيرٌ في أعين الرائين، لا أنَّ الله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ يتغير من صورة إِلَىٰ صورة.

⇦ **القول الثاني**: أنه سُبْحَانَهُ يتحوَّل من صورةٍ إِلَىٰ صورة، وليس ذلك في عين الرائين، وهذا ما اختاره شَيْخُ الإِسْلَامِ، وقد ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلام أبي عاصمٍ النبيل وكلام الدارمي، وناقش كلام الدارمي من وجوه، أحسب أن من وقف عليها، صَعُب عليه الإجابة عنها، وسلَّم لما قرره شَيْخُ الإِسْلَامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالَىٰ.

⇦ ومن تلك الوجوه: أن القول بكون التحوُّل في أعين الرائين، يخالف ظاهر الأحاديث، وهذا ما صرَّح به الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالَىٰ، كما في قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**وقد تحوَّل في صورته الَّتِي رأوه فيها أول مرة**»، فهذا فيه أن الله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ هو الذي تحوَّل، لا أن التحوَّل كان في أعين الرائين، فظاهرُ الحديث: أن التحوَّل كان من الله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ، وقاعدتُنا "**الأخذ بظاهر الحديث، ما لم يدلُّ دليلٌ صريحٌ صحيحٌ عَلَىٰ حمَلِ الحديث علىٰ خلاف ظاهره**"، فالحديث يدل عَلَىٰ أنَّ الله عَزَّوَجَلَّ يتحوَّلُ في صورته، فمن صرف الحديث عن ظاهره؛ فهو مُلزَمٌ بأن يأتي بدليلٍ صحيح وصريح، هذا الوجه اَلْأَوَّل.

⇦ **الوجه الثَّانِي**: يقول شَيْخُ الإِسْلَامِ: أن في حديث ابن مسعود وأبي هريرة من طريق العلاء، «**أنه يُمثَّل لكل قومٍ ما كانوا يعبدون**»، وفي لفظ: «**أشباه ما كانوا يعبدون**»، ثم قال: «**يبقىٰ محمدٌ وأمته سيتمثَّلُ لهم الرب** تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ **فيأتيهم، فيقول: ما لكم لا تنطلقون كما انطلق الناس، فيقولون: إن لنا إلهًا ما رأيناه بعدُ**»، "**فقد أخبر**" يقول شَيْخُ الإِسْلَامِ: "**أن الله تَعَالَىٰ هو الَّذِي تمثَّل، ولم يقل مُثِّل له**"، وهذا أيضًا ظاهرٌ في أن التحوَّل يكون من الله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ.

✍ إذًا أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ وفْق ما وقفت عليه في التحوَّل من صورة إلى صورة على قولين:

- الأول: أنه تحوَّل في أعين الرائين.
- والثاني: أنه تحولٌ يتحولُ يتحول الله عَزَّوَجَلَّ من صورةٍ إِلَىٰ صورة.

وهذا هو الذي يوافق ظاهرَ الأحاديث، ومن ذهب إِلَىٰ خلاف ظاهر الحديث فهو مُطالَبٌ بالدليل.

☜ **المسألة السادسة**: مذهب سلف الأمة وأئمتها: أنَّ المؤمنين يتنعَّمون برؤية الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى في كتابه (الاستقامة): "**وأكثر مثبتي الرؤية يقرِّون بتنعُّم المؤمنين برؤية ربِّهم، وهو مذهب سلف الأمة وأئمتها ومشايخ الطريق، كما جاء في الحديث الذي رواه النسائي وغيره عن النبي** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ".

ثم ساق شَيْخُ الإِسْلَامِ الحديث بلفظِه، والشاهد منه: «**وأسألك لذة النظر إِلَىٰ وجهك**» فهذا يفيد: التنعُّم بالنظر إِلَىٰ وجهه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

* قال شَيْخُ الإِسْلَامِ: وفي صحيح مسلم وغيره عن صهيبٍ عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**إذا دخل أهل الجَنَّةِ الجَنَّةَ نادىٰ منادٍ: يا أهل الجَنَّة! إن لكم عند الله موعدا يريد أن يُنجزكُمُوه، فيقولون: ما هو؟ ألم يبيِّض وجوهنا، ويثقِّل موازيننا، ويدخلنا الجَنَّة، ويُجِرْنا من النَّار؟ قال: فيكشف الحجاب، فينظرون إليه، فما أُعطوا شيئًا أحبَّ إليهم من النظر إليه**».

* يقول شَيْخُ الإِسْلَامِ: وكلَّما كان الشيء أحبَّ؛ كانت اللذة لنيْله أعظم، وهذا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بين السلف والأئمة ومشايخ الطريق، كما روي عن الحسن البصري أنه قال: "**لو علم العابدون أنهم لا يرون ربهم في الآخرة؛ لذابت نفوسهم في الدنيا شوقًا إليه، وكلامهم في ذلك كثير**"، انتهى كلامه.

وقد أنكر الأشاعرة تَنعُّم المؤمن برؤية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ نفسها، والنصوص السابقة تردُّ عليهم، فأعظم نعيم الجَنَّة: النظر إِلَىٰ وجهه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وسماع كلامه، وأعظم عذاب المعذبين:س الحرمان من ذلك.

☚ **المسألة السابعة**: ذهب جَمعٌ من أهل العلم إِلَىٰ كوْن الناظرين إِلَىٰ الله في الجنَّة قسمين: فمنهم من ينظر إليه في كل يومٍ مرتين بُكرةً وعشية، ومنهم من يراه مرةً في كل يوم جُمعة.

☜ وممَّن قرر هذا: ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في شرحه للبخاري، ومن ذلك قوله: **"أعلىٰ أهل الجَنَّة منزلة: من ينظر في وجهه عَزَّوَجَلَّ مرتين بكرةً وعشيَّة، وعموم أهل الجنة يروْنه في كل جمعةٍ في يوم المزيد".**

❋ قال: ويدلُّ على هذا ما روى ثويرٌ، قال: سمعت ابن عمر يقول: قال: رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: **«إن أدنىٰ أهلُ الجنَّة منزلة: لمن ينظر إِلَىٰ جِنانه وأزواجه ونعيمه وخَدَمه وسُرُره مسيرة ألف سنة، وأكرمُهم عَلَىٰ الله: من ينظُر إِلَىٰ وجهه غدوةً وعشية»** ثم قرأ رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]، قال ابن رجب: خرَّجه الإمام أحمد والترمذي وهذا لفظه، وخرَّجه أيضًا موقوفًا عَلَىٰ ابن عمر وثوير فيه ضعف.

قال: وقد رُوي هذا المعنى من حديث أبي برزة الأسلمي مرفوعًا أيضا، وفي إسناده ضعف، قال: وقاله غير واحدٍ من السلف منهم عبد الله بن بريدة وغيره.

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موضعٍ آخر: **"ولهذا المعنىٰ -واللهُ أَعْلَمُ- لمَّا ذكر النبي** صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ **الرؤية في حديث جرير بن عبد الله البجلي، أمر عقب ذلك بالمحافظة علىٰ الصَّلَاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها، فإن هذين الوقتين وقت رؤية خواصِّ أهل الجَنَّة**

ربهم، فمن حافظ علىٰ هاتين الصلاتين عَلَىٰ مواقيتها وأدائهما وخشوعهما وحضور القلب فيهما؛ رُجي له أن يكون ممن ينظر إِلَىٰ الله في الجَنَّة في وقتهما".

✍ إذًا يقرر ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أن النبي صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لمَّا ذكر أن المؤمنين يرون ربهم كما يرون القمر ليلة البدر، أعقب ذلك بقوله: «**فإن استطعتم ألاَّ تُغلبوا علىٰ صلاة قبل طلوع الشَّمْس وقبل غروبها فافعلوا**» يقول: حثَّ النبي صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَىٰ هاتين الصلاتين بخصوصهما؛ لأن الرؤية تكون في وقت هاتين الصلاتين في الجنة.

✍ إذًا جَمْعٌ من أهل العلم يرى أن الرائين إِلَىٰ ربهم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في الجنة على قسمين:

- ✔ فمنهم من ينظر إِلَىٰ الله عَزَّوَجَلَّ في كل يوم مرتين بكرةً وعشيا.
- ✔ ومنهم من ينظر إِلَىٰ وجهه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في يوم المزيد.

☚ **المسألة الثامنة**: في حُكم منكري الرؤية، قال شَيْخُ الإِسْلَامِ: "**والذي عليه جمهور السلف: أن من جحد رؤية الله في الدار الآخرة؛ فهو كافر، فإن كان ممن لم يبلغه العلم في ذلك؛ عُرِّف ذلك كما يُعرَّف من لم تبلُغه شرائع الإسلام، فإن أصرَّ علىٰ الجحود بعد بلوغ العلم له؛ فهو كافر**".

إذًا يقرر شَيْخُ الإِسْلَامِ: أن من جحد الرؤية؛ فإنه يُعَرَّف بالأدلة الدالة عليها، فإن أصرَّ بعد بلوغ العلم؛ فإنه يَكفُر، هذا قول جمهور السلف.

وبعد هذا أُعلِّق على كلام الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى المتعلق بالرؤية.

❑ قَالَ الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "**والرؤية حقٌّ لأهل الجنة**" انتهى كلامه.

وهذا بدلالة القرآن والأحاديث المتواترة والإجماع، وقد سبق بيان ذلك.

❑ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "**بغير إحاطة**".

أي: يرونه ولا يحيطون به سُبْحَانَهُ، وسبق بيان هذا، ودليلُه: قوله تَعَالَىٰ: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣].

❑ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "**ولا كيفيّة**".

يريد أنهم يرون الله دون أن يدركوا كيفيته، يريد أنهم يرون ربهم سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، ولكن لا يدركون كيفيَّته، وليس يريد أن الله تَعَالَىٰ لا كيفية له، فلله تَعَالَىٰ كيفيَّةٌ لا نعلمها، وأَيْضًا لا يريد كَوْن نظرهم إِلَىٰ الله عَزَّوَجَلَّ لا كيفية له؛ إذ نظرُهم إِلَىٰ الله له كيفية، ولا نعلمها أيضًا.

✍ إذًا المصِّنف يريد أن يقرر بقوله: "**ولا كيفية**"، أن المؤمنين يرون الله ولا يدركون كيفيته، لا أن الله لا كيفية له، ولا أن رؤيتهم لا كيفية لها، فالله له كيفية، ورؤيتهم لربهم في الجنة لها كيفية، ولكنهم يرونه ولا يدركون كيفيته.

⇦ فإن قيل: ألا يلزم من النظر إلى الله إدراك شيءٍ من الكيفية؟

✍ **فالجواب:** أن أَهْلِ السُّنَّةِ مختلفون في ذلك، كما بيَّن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ حيث قال: "**الذين اتفقوا من أهل السُّنَّة وغيرهم عَلَىٰ أنَّ العباد لم يعرفوا كُنْهه في الدنيا تنازعوا في إمكان ذلك، وفي حصول ذلك عند رؤيته في الأخرىٰ، وهذا يبين أن معرفة حقيقته وكُنْهه بالحسِّ أوْلىٰ منها بالعقل**..." إِلَىٰ آخر الكلام.

وقال في موضع آخر: "**وقد ذكرنا في غير هذا الموضع أن السلف والأئمة نفوا علمنا الآن بكيفيته، كقول مالك** رَحِمَهُ اللهُ: **الاستواء معلوم والكيف مجهول، لم ينفوا أن يكون في نفس الأمر له حقيقة يعلمُها هو، وتكلَّمنا عَلَىٰ إمكان العلم بها عند رؤيته في الآخرة، أو غير ذلك**".

فكلام شيخ الإسلام هذا يفيد أمور:

➢ الأول: أن من صفات الله عَزَّوَجَلَّ الكيفيّة.

➢ الثاني: أن كلام العلماء في عدم العلم بكيفية صفات الله تَعَالَىٰ يريدون به: عدم العلم بها في الدنيا.

❋ قال شيخ الإسلام: "**وقد ذكرنا في غير هذا الموضع أن السلف والأئمة نفوا علمنا الآن بكيفيته**"، فالسلف يريدون بنفي العلم بالكيفية نفي العلم بالكيفية في الدنيا.

➢ الثالث: إن أهل السنَّة اختلفوا في إمكان معرفة كُنْه صفاته عند رؤيته في الآخرة.

❁ وتتميمًا للفائدة أقول: نقل ابن كثير عند تفسير قوله تَعَالَىٰ: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، عن بعض أهل العلم: عدم التلازُم بين الرؤية ومعرفة الكيفية، حيث قال: "**وقال آخرون: لا منافاة بين إثبات الرؤية ونفي الإدراك، فإن الإدراك أخصُّ من الرؤية، ولا يلزم من نفي الأخصِّ انتفاء الأعمّ، ثُمَّ اختلف هؤلاء في الإدراك المنفي، ما هو؟ فقيل: معرفة الحقيقة، فإن هذا لا يعلمه إلا هو، وإن رآه المؤمنون، كما أن من رأىٰ القمر فإنه لا يدرك حقيقته وكُنْهَه وماهيته، فالعظيم أوْلىٰ بذلك، وله المثل الأعلىٰ**"، انتهى كلامه.

وهؤلاء الذين نقل عنهم ابن كثير عدم التلازم، سُنيُّون فيما يظهر، ومما يبين ذلك: كونهم يثبتون الرؤية والكيفية، ولكنهم ينفون العلم بها، وهو إثبات الرؤية، واعتقاد كيفية له سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، مما يعتقده أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ، على أن تمثيلهم بعدم التلازم بين الرؤية وإدراك الكيفية مُسَلَّمٌ في حال كَوْن المراد: أن الرائي للقمر لا يحيط بكيفيته، وغير مُسلَّمٍ إن كان المراد: كَوْن الرائي لا يدرك شيئًا من كيفيته البته، وذلك أن رائي القمر علِم كَوْنه دائريًا في اكتماله، وهذا نوع إدراكٍ للكيفية.

☜ وفي ختام الكلام عن قوله: "**ولا كيفية**"، أقول: لا يريده المُصَنِّف أن الله ليس له كيفية، ولا أن رؤيتهم لربهم ليس لها كيفية، بل يريد كونهم يرونه، ولا يعلمون بكيفيته حين يرونه، وفي هذه المسألة نزاعٌ بين السلف، فمنهم من قال: بإمكان العلم بالكيفية عند الرؤية، ومنهم من قال: بعدم الإمكان، وَاللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ بالصواب.

❑ قولُ المصنف رَحِمَهُ اللهُ: "**كما نطق به كتاب ربنا**: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]".

يريد كَوْن القُرْآن قد دلَّ على رؤية الله تَعَالَىٰ في الجَنَّة، كما في الآية التي ساقها، وسبق الحديث حولها.

❑ قال رَحِمَهُ اللهُ: "**وتفسيره علىٰ ما أراده الله تَعَالَىٰ وعلمه**".

الضمير في تفسيرِه في قوله: "**وتفسيره**" عائدٌ على "**ما نطق به كتاب ربنا**"، وحينئذٍ فالمصنف بيَّن أنه يعتقد تفسير آيات الصفات عَلَىٰ ما أراده الله تَعَالَىٰ وعَلِمه، وما أراده الله

تَعَالَىٰ من آيات الصفات، هو ما يدل عليه الظاهر منها، وهو: إثبات كون المؤمنين يرون ربهم، فهذا يُشبه قول الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في تقرير القاعدة السلفية في التعامل مع نصوص الصفات: "**آمنت بالله وبما جاء عن الله، عَلَىٰ مراد الله، وآمنت برسول الله، وبما جاء عن رسول الله، عَلَىٰ مراد رسول الله**".

❏ قولُه: "**وكل ما جاء في ذلك من الحديث الصحيح عن رسول الله** صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **فهو كما قَالَ، ومعناه علىٰ ما أراد**".

هذا يقال فيه ما قيل في الجملة التي قبلها، فالمصنف يبيِّن أن ما جاء عن الرسول صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نؤمن به عَلَىٰ ما أراد الرسول صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والذي أراده الرسولُ، هو ما يفيده ظاهر نصوص الرؤية، وهو إثبات كَوْن المؤمنين يرون ربهم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في الجنة.

❏ قولُه: "**لَا نَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مُتَأَوِّلِينَ بِآرَائِنَا، وَلَا مُتَوَهِّمِينَ بِأَهْوَائِنَا**".

قولُه: "**لا ندخل في ذلك**"، المشار إليه ما جاء عن الله ورسوله في نصوص الرؤية، فلا ندخل في تفسير ذلك الصادر عن الله ورسوله حال كوننا متأوِّلين؛ أي: محرِّفين له بآرائنا، "**ولا متوهِّمين بأهوائنا**"؛ أي: ولا حال كوننا نتوَّهم في النصوص ما تمليه علينا أهوائنا.

وهو في هذا رَحِمَهُ ٱللَّهُ يحذِّر من تحريف نصوص الرؤية، الذي وقع فيه المخالفون، فنفى بعضهم دلالتها عَلَىٰ الرؤية أصلًا، وبعضهم أثبت دلالتها عَلَىٰ الرؤية ونفى دلالتها عَلَىٰ كَوْن الرؤية في جهة، ومن المناسب هنا: بيان كون التأويل يطلق عَلَىٰ ثلاثة معاني، بيَّنها شَيْخُ الإِسْلَامِ في مواضع من كُتُبه، وبينها غيرُه، وهنا أنقل كلام العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، وأعلِّق عليه تعليقًا موجزًا.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: في بيان المعاني التي يُطلق عليها لفظ التأويل، قال:

❶ اَلْأَوَّلُ: التفسير، كما في قوله تَعَالَىٰ حكاية عن صاحبي يوسف في السجن: ﴿نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ﴾ [يوسف: ٣٦]: أي: بتفسيره، وكما في قول النبي صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا: «**اللهم فقِّهه في الدين وعلِّمه التأويل**» أي: وعلِّمه التفسير؛ إذًا هذا المعنى الأول

للتأويل، وهو إطلاق التأويل، وإرادة التفسير، كما في قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ﴾ [يوسف: ٣٦]، وكما في قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**اللهم فقهه في الدين وعلِّمه التأويل**».

❷ المعنى الثاني: مآل الكلام إِلَىٰ حقيقته، فإن كان خبرا؛ فتأويلُه نفس حقيقة المُخبَر عنه، وإن كان طلبا، فتأويلُه امتثال المطلوب؛ إذًا التأويل يُطلَق ويُراد به ما يؤول إليه الكلام، وحينها إذا كان الكلام خبرًا، فتأويله وقوعه، وإذا كان الكلام طلبًا فتأويله امتثاله.

❋ مثال الخبر: قولُه تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ﴾ [الأعراف: ٥٣]: أي: ما ينتظر هؤلاء المكذبون إلا وقوع حقيقة ما أُخبروا به من البعث والجزاء، ومنه قوله تَعَالَىٰ عن يوسف: ﴿هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا﴾ [يوسف: ١٠٠]، فيوسُف لمَّا تحقَّق ما رآه، تحققت رؤيتُه ووقعت؛ قال: ﴿هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ﴾ فتأويل الرؤيا وقوعها.

✍ إذًا التأويل يُطلق ويراد به ما يؤول إليه الكلام، فإن كان الكلام خبرا، فتأويله وقوعه، فتأويل الساعة وقوعها، وتأويل الرؤيا وقوعها، وإن كان الكلام طلبا فتأويله امتثاله.

يقول الشيخ ابن عثيمين: ومثال الطلب: قول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُكثر أن يقول في ركوعه وسجوده: «**سبحان اللهم ربنا وبحمدك اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي**» يتأول القرآن؛ أي يمتثل ما أمره الله به في قوله: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ۝١ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا ۝٢ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا ۝٣﴾ [النصر: ١ - ٣].

❋ فَالنَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمره ربه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بأن يستغفر، وأن يسبح عند حدوث النصر والفتح، فكان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول في ركوعه وفي سجوده: «**سبحانك اللهم ربنا وبحمدك، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي**» تأول القرآن؛ أي: يمتثل ما أمره الله به، فتأويل الطلب: امتثاله، وتأويل الخبر: وقوعه.

وهذان المعنيان للتأويل هما المعنيان المعروفان في الكتاب والسنَّة وكلام السلف.

❸ المعنى الثالث للتأويل: صرفُ اللفظ عن المعنى الراجح إِلَىٰ المعنى المرجوح لدليلٍ يقتضيه، وهذا اصطلاح كثير من المتأخِّرين الذين تكلَّموا في الفقه وأصوله، وهو الذي عناه أكثر من تكلَّم من المتأخِّرين في تأويل نصوص الصفات، وهل هو محمودٌ أو مذموم؟ وهل هو حقٌ أو باطل؟

✍ **والتحقيق:** أنه إذا دلَّ عليه دليلٌ صحيحٌ؛ فهو حق محمود يُعمل به، ويكون من المعنى الأول للتأويل وهو التفسير؛ لأن تفسير الكلام تأويله إِلَىٰ ما أراده المتكلم به، سواءٌ كان عَلَىٰ ظاهره، أم عَلَىٰ خلاف ظاهره، ما دمنا نعلم أنه مُراد المتكلم.

إذًا التأويل بالمعنى الثالث هو صرف اللفظ عن المعنى الراجح إِلَىٰ المعنى المرجوح بدليلٍ يقتضيه، فإن كان هناك دليلٌ يدل عَلَىٰ أن المراد من اللفظ ليس هو ظاهر اللفظ،؛ فحينها يكون هذا التأويل صحيحًا، وأما إن لم يكن هناك دليلاً يدل عَلَىٰ أن الظاهر من اللفظ ليس مرادًا؛ فحينها صرف اللفظ عن ظاهره ليس صوابًا، وحينها يكون تأويلاً باطلاً.

والآن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ سيمثِّل قال: مثال ذلك: قوله تَعَالَىٰ: ﴿أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل: ١]، فإن الله تَعَالَىٰ يخوِّف عباده بإتيان أمرٍه المستقبل، وليس يخبرهم بأمر أتى وانقضى، بدليل قوله: ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل: ١].

إذًا قوله تَعَالَىٰ: ﴿أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ﴾ ظاهره أنه قد وقع، وهذا الظاهر غير مُراد، بدليل قوله تَعَالَىٰ: ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾، فقوله: ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ دلَّ عَلَىٰ أن أمر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لم يقع بعد، وإنما عبَّر بالماضي عما سيقع في المستقبل؛ لبيان تحتُّم وقوعه؛ إذًا هنا صرفٌ للفظ عن ظاهره بدليل صحيح.

❊ قال الشيخ ومنه قوله تَعَالَىٰ: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨]، فإن ظاهر اللفظ، إذا فرغت من القراءة، والمراد إذا أردت أن تقرأ؛ لأن النبي صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يستعيذ إذا أراد أن يقرأ، لا إذا فرغ من القراءة؛ إذًا قوله تَعَالَىٰ: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨]، يفيد بظاهره أن

الاستعاذة تكون بعد القراءة، وهذا ما فهمه بعض أهل العلم، فكان يستعيذ بعد القراءة، ولكن هذا الظاهر غير مراد، بدليل سنَّة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فإن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يستعيذ قبل القراءة لا بعد القراءة، إذًا صرفنا اللفظ عن ظاهره بدليلٍ صحيح، فهذا تأويل صحيح.

* قال الشيخ: وإن لم يدل عليه -أي: على التأويل- دليلٌ صحيح، كان باطلاً مذموما، وجدير بأن يُسمَّى تحريفًا لا تأويلاً، مثال ذلك: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ۝٥﴾ [طه: ٥]، فإن ظاهره أن الله تَعَالَىٰ علا عَلَىٰ العرش علُوًا خاصًا يليق بالله عَزَّوَجَلَّ، وهذا هو المراد، فتأويله إلى معناه استولى وملك، تأويل باطل مذموم وتحريف للكلم عن مواضعه؛ لأنه ليس عليه دليلٌ صحيح، فـ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ۝٥﴾ ظاهره: أن الله عَزَّوَجَلَّ ارتفع وعلا على العرش، فمن قال: استوى بمعنى استولى؛ فهذا صرف اللفظ عن ظاهره بدليل غير صحيح، وحينها هذا تأويل مذموم.

❑ قال المُصَنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: "**فَإِنَّهُ مَا سَلِمَ فِي دِينِهِ إِلَّا مَنْ سَلَّمَ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ وَلِرَسُولِهِ، وردَّ علم ما اشتبه عليه إِلَىٰ حاله**".

يبيِّن المصنف في هذا، أن السلامة في الدين إنما تكون بالتسليم لما دلت عليه النصوص، وردّ ما اشتبه منها إلى عالمها، وهذا ما وصى به النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بقوله: «**نزل القرآن عَلَىٰ سبعة أحرف، المراء في القرآن كُفرٌ**» ثلاث مرات، «**فما عرفتم منه فاعملوا وما جهلتم منه فردُّوه إِلَىٰ عالمه**».

❑ قولُه: "**وَلَا يثْبُتُ قَدَمُ الْإِسْلَامِ إِلَّا عَلَىٰ ظَهْرِ التَّسْلِيمِ وَالاسْتِسْلَامِ**".

هذا الكلام تأكيدٌ للذي قبله.

❑ قولُه: "**فَمَنْ رَامَ عِلْمَ مَا حُظِرَ عَنْهُ عِلْمُهُ، وَلَمْ يَقْنَعْ بِالتَّسْلِيمِ فَهْمُهُ، حَجَبَهُ مَرَامُهُ عَنْ خَالِصِ التَّوْحِيدِ، وَصَافِي الْمَعْرِفَةِ، وَصَحِيحِ الْإِيمَانِ، فيتذبْذبُ بين الكُفر والإيمان، والتصْديق والتكذيب، والإقرار والإنكار، موسْوسًا تائها شاكًّا، لا مؤمنًا مصدقًا، ولا جاحدًا مكذِّبا**".

"**من رام**" أي: من رغِب في علم ما حُظر عنه عِلمه، "**ولم يقنع بالتسليم**" لنصوص فهمه، فصار يعارضها بالرأي، وغيره "**حجبه مرامه**" أي: مطلبه في تعلُّم ما لم يُشرَع البحث فيه عن صافي التوحيد وصحيح الإيمان، وهذا حال كل من لم يسلم للنصوص، فإنه لا يوفَّق للتوحيد الصافي، ويكون منحرفًا عن التوحيد بقدر انحرافه عن الأخذ بالنصوص، "**فيتذبذب**" أي: يضطرب "**بين الكُفر والإيمان، والتصديق والتكذيب**..." إلى آخر ما قَالَ.

فلا يكون هذا الذي لم يسلِّم للنصوص وينقاد لها بما عليه أهل الإيمان التام، ولا بما عليه الكفَّار، بل فيه شُعَبٌ من الكُفر، وشعب من الإيمان، معه إيمان بحسب ما معه من انقياد وتسليم، ومعه من شُعَب الكفر بحسب ما معه من بُعد عما جاء به الشرع الحكيم، وهذا حال الكثير من المتكلمين، ومنهم من صرَّح بذلك، ومن أولئك الرازي حيث قال:

نهايـــة إقـــدام العقـــول عِقـــال	وأكثـــر ســـعي العـــالمين ضـــلال
وأرواحنـــا في وحشـــةٍ مـــن جســـومنا	وحاصـــل دنيانـــا أذىً ووبـــال
ولم نســتفد مــن بحثنــا طــول عمرنــا	ســوى أن جمعنــا فيــه قيــل وقــال

قال: لقد تأملت الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية؛ فما رأيتها تشفي عليلا، ولا تروي غليلا، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن، أقرأ في الإثبات: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ۝٥﴾ [طه: ٥]، وأقرأ في النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، ومن جرَّب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي.

❑ قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: "**وَلَا يَصِحُّ الْإِيمَانُ بِالرُّؤْيَةِ لِأَهْلِ دَارِ السَّلَامِ لِمَنِ اعْتَبَرَهَا مِنْهُمْ بِوَهْمٍ، أَوْ تَأَوَّلَهَا بِفَهْمٍ**".

يبيِّن المصنف أن المشبِّهَةَ والمؤَّولة لم يصح إيمانهم بالرؤية، والمشبِّهة هم المقصودون بقوله: "**اعتبرها بوهْم**"، فيتوَّهمون كونه سُبْحَانَهُ يُرى عَلَىٰ صفةٍ معينة، والمؤولة هم المقصودون بقوله تأوَّلها بفهم، فأدى بهم فهمُهم بحملها عَلَىٰ تأويلٍ يخالف الظاهر، فكلامه هنا يشبه قوله: "**لا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا ولا متوهمين بأهوائنا**".

❑ ثم قَالَ: "إِذْ كَانَ تَأْوِيلُ الرُّؤْيَةِ وَتَأْوِيلُ كُلِّ مَعْنًى يُضَافُ إِلَىٰ الرُّبُوبِيَّةِ لتَرْكَ التَّأْوِيلِ، وَلُزُومَ التَّسْلِيمِ، وَعَلَيْهِ دِينُ الْمُسْلِمِينَ".

هنا يبين المصنف القاعدة في التعامل مع النصوص، وهي بترك تأويلها على خلاف ظاهرها، والتسليم لها بالأخذ بما دلَّ عليه ظاهره، فتأويل الرؤية، أي: تفسيرها، وتأويل كل معنىً يضاف إِلَىٰ الربوبية، أي: وتفسيرُ كل وصفٍ لله تَعَالَىٰ يكون بترك التأويل، أي: بترك حمل النص على خلاف ظاهره، لغير دليل يقتضي ذلك.

"**ولزوم التسليم**" أي: لظاهر النص، فالتأويل في هذا القدر من كلام المصنِّف استعمل بمعنى التفسير في قوله: إذ كان تأويل الرؤية وتأويل كل معنى، واستُعمل بمعنى التحريف في قوله: بترك التأويل.

وقوله: "**عليه دين المسلمين**" بيَّن فيه أن المسلمين يؤمنون بما دلَّت عليه النصوص ولا يحرفونها.

❑ قوله: "وَمَنْ لَمْ يَتَوَقَّ النَّفْيَ وَالتَّشْبِيهَ، زَلَّ وَلَمْ يُصِبِ التَّنْزِيهَ".

يريد بهذا أن المعطلة والمشبِّهة كلاهما غير منزِّه، فالمعطِّل نفى عن الله صفات الكمال، وما نفى إلا بعد أن شبَّه، فاعتقد أولاً أن الإثبات يقتضي التشبيه بالموجودات، فصار للتعطيل، فنفى عن الله صفات الكمال، وشبَّهه بالمعدومات، فتعطيلُه بين تشبيهين: تشبيهٌ بالموجود، وتشبيهٌ بالمعدوم، وهذا أبعد ما يكون عن التنزيه، والمشبِّه أثبت الصفات، لكنه غلا في الإثبات، فشبَّه الله بالمخلوقات، والتشبيه والتعطيل كلاهما كُفر.

قال شارح الطحاوية: وتشبيه الله بخلقه كُفرٌ، فإن الله تَعَالَىٰ يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ونفي الصفات كفرٌ، فإن الله تعالى يقول: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشورى: ١١].

❑ قَوْلُهُ: "فَإِنَّ رَبَّنَا مَوْصُوفٌ بِصِفَاتِ الْوَحْدَانِيَّةِ، مَنْعُوتٌ بِنُعُوتِ الْفَرْدَانِيَّةِ، لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ أَحَدٌ مِنَ الْبَرِيَّةِ".

هذا تعليل كوْن المعطل والمشبه غيرَ منزِّهيْن، ذلك في كونهما مخالفين في إثبات الصفات مع قطع التشبيه، فالمعطل خالف ونفى، والمشبه خالف فأثبت وغلا، فكلاهما لم يثبت الصفات عَلَىٰ الوجه اللائق الثابت الذي بيَّنه المصنف في هذا القدر من كلامه -وَاللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ-.

❑ قول المُصَنِّف: "**وَتَعَالَىٰ عَنِ الْحُدُودِ وَالْغَايَاتِ، وَالْأَرْكَانِ وَالْأَعْضَاءِ وَالْأَدَوَاتِ، لَا تَحْوِيهِ الْجِهَاتُ السِّتُّ كَسَائِرِ الْمُبْتَدَعَاتِ**".

❋ قد تَكَلَّمَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في هٰذَا الْقَدَر بألفاظٍ مُجملة، ومُراده -كما بين شارحُ (**الطحاوية**)-: الردُ عَلَىٰ المُشبهة الَّذِينَ يقولون بكونه تَعَالَىٰ جسمًا وله أعضاء، إِلَىٰ غير ذَلِكَ مِمَّا يُنزه المُؤْمِنُونَ عنه.

وَقَدْ انتقد المُصَنِّف عَلَىٰ إيراده هٰذِه الألفاظ المُجملة؛ لكونها تحتملُ حقًّا وباطلًا، وَقَدْ استغلها الشُّراح المُخالفون للمُعتقد الحقِّ بحمل كلام الشَّيْخ عَلَىٰ مُعتقدهم الفاسد، فكان الواجبُ تجنب مثلِ هٰذِه الألفاظ، سيما في مثل هٰذَا المتن المُختصر.

☜ وأول لفظٍ من الألفاظ المُجملة الواردةِ في كلامه لفظُ الحدِّ، والحدُّ قَدْ ورد في كلام السَّلَف نفيًا وإثباتًا، فممن أثبته ابْن المُبارك رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، فقد سُئل: بِمَا نعرفُ ربنا؟ قَالَ: "**بِأَنَّهُ عَلَىٰ العرش بائنٌ من خلقه**"، قِيلَ: بِحَد؟ قَالَ: "**بِحَد**".

☜ وإثباته جاء أَيْضًا في كلام الإِمَام أحمد وإسحاق بْنَ راهويه والدارمي وغيرهم، وورد في كلام المُثبتين بمعنى الكيفية، ومن كلامهم في هٰذَا المَعْنَى قول الدارمي: "**واللهُ تَعَالَىٰ له حدٌ لا يعلمه أحدٌ غيره، ولا يَجُوز لأحدٍ أَنَّ يتوهم لحده في نفسه، ولكن يؤمن بالحد، ويَكِل علم ذَلِكَ إِلَىٰ الله**".

فالحدُّ في كلام الدارمي بمعنى الكيفية فأَهْلُ السُّنَّةِ يؤمنون بأن لصفات الله كيفية، وينفون العلم بها، وَهٰذَا ما قرره الدراميُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ هنا، إِلَّا أَنَّهُ عبر عَنْ الكيفية بلفظ الحد.

* وَقَالَ شيخُ الإِسْلَامِ في (التدمرية): "**وأهل العقول هم أعجزُ عَنْ أَنَّ يحدّوه أو يكيّفوه منهم عن أن يحدُّوا الروح أو يكيفوها**".

* وورد الحدُ في كلام أهل العلم بمعنى كونه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ في العلو، وأنه بائنٌ عَنْ خلقه، ومن ذَلِكَ: قول ابْن المُبارك، ومن ذَلِكَ أَيْضًا قول الدارمي: "**وَقَدْ اتفقت كَلِمَة الْمُسْلِمِينَ وَالْكَافِرِين عَلَىٰ أَنَّ الله في السماءِ، وحَدُّوه بذلك**".

ونفيه ورد في كلام الإِمَامِ أحمد والسجزي وغيرهما، وورد في النفي بمعنى الكيفية، والمُراد: نفيُ علمهم بكيفية الله تَعَالَىٰ، كما في قول الإِمَامِ أحمد: "**نحن نؤمنُ بالله تَعَالَىٰ عَلَىٰ العرش كيف شاء وكما شاء بلا حد**"، أي: بلا كيفية.

❑ وكلامُ المُصَنِّف الطحاوي يحتملُ هٰذَا المَعْنَى فقوله: "**تَعَالَىٰ عَنِ الْحُدُودِ**"، أي: تَعَالَىٰ عَنْ أن يُدرك الخلقُ كُنْهَهُ وكيفيته سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

وورد أَيْضًا في كلام النافين للحد بمعنى المُنحاز في مخلوقاته، فينفون أَنَّ يكون محدودًا، بمعنى: كون الأماكن الوجودية نحوزه، كما في قول السجزي: "**وَإِنَّمَا يَقُولُ بالتحديد من يزعمُ أَنَّهُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ عَلَىٰ مكان، وَقَدْ عُلم أَنَّ الأمكنة محدودة، فَإِنَّ كان فيها بزعمهم كان محدودًا، وعندنا أَنَّهُ مُباينٌ للأمكنة ومن حَلَّها وفوق كُلِّ مُحدثٍ، فلا تحديد لذاته في قولنا**".

❑ وَهٰذَا المَعْنَى يحتمله قوله المُصَنِّف: "**تَعَالَىٰ عَنِ الْحُدُودِ**"، أي: تَعَالَىٰ عَنْ أَنَّ يكون محدودًا سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

❍ وهنا تنبيهان:

❶ اَلْأَوَّلُ: من جاء في كلامه إطلاق الحد من أَهْلِ السُّنَّةِ لا يُريد بذلك كون الحد صفةً، وَإِنَّمَا يُريد بِهِ أحد المعاني السابقة، وبذا رد ابْن تَيْمِيَّة عَلَىٰ الخطَّابي؛ إذ زعم كون من أثبت الحد فقد وصف الله تَعَالَىٰ بِمَا لم يصف بِهِ نفسه.

* قَالَ شَّيْخُ الإِسْلَامِ فِي (بيان تلبيس الجهمية): "هذَا الكلام الذي ذكره إنما يتوجه"، أي: الَّذِي ذكره الخطابي من كون الَّذِينَ أثبتوا الحد فقد أثبتوا لله صفةً لم يُثبتها لنفسه، ولم يُثبته له رسوله.

* يَقُولُ ابْن تَيْمِيَّة: "هذَا الكلام الَّذِي ذكره" أي: الخطَّابي "إنما يتوجه لو قَالُوا: إن له صفةً هي الحد، كما توهمه هذا الراد عليهم؛ وَهذَا لم يقله أحد ولا يقوله عاقلٌ، فَإِنَّ هذَا الكلام لا حقيقة له؛ إذ ليس في الصفات الَّتِي يوصف بها شيءٌ من الموصوفات، كما يوصف باليد والعلم صفة مُعينة يُقَالُ لها: الحد، وَإِنَّمَا الحد ما يتميز به الشيء عن غيره من صفته وقدره كما هو المعروف من لفظ الحد في الموجودات".

❷ التنبيه الثَّانِي: بين شَّيْخُ الإِسْلَام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ سبب تعبير أَهْلِ السُّنَّةِ بلفظة الحد، وأنهم عَبروا بها ردًّا عَلَىٰ الْجَهْمِيَّة الَّذِينَ نفوا الحد عَنْ الله، وَقَالُوا: إِنَّه بكل مكان ونفوا صفاته، وكان مضمون ذَلِكَ أَنَّ الخالق لا يتميزُ عَنْ المخلوق، فعبر أَهْلِ السُّنَّةِ بالحد ردًا لباطلهم.

* فَقَالَ شَّيْخُ الإِسْلَامِ: "وأنكرتم عَلَىٰ أئمة الدين ردهم لبدعة ابتدعها الْجَهْمِيَّة مضمونها إنكار وجود الرب تَعَالَىٰ وثبوت حقيقته، وعبروا عَنْ ذلك بعبارةٍ، فأثبتوا تلك العبارة؛ ليبينوا ثبوت الْمَعْنَىٰ الَّذِي نفاه أُولَئِكَ، فأين في الْكِتَاب وَالسُّنَّة أنه يحرم رد الباطل بعبارةٍ مُطابقةٍ له؟ فَإِنَّ هذَا اللفظ لم نُثبت به صفةً زائدةً عَلَىٰ ما في الْكِتَاب وَالسُّنَّة، بل بينا به ما عطله المُبطلون من وجود الرَّبّ تَعَالَىٰ ومُباينته لخلقه وثبوت حقيقته، ويقولون لهم: قد دل الْكِتَاب وَالسُّنَّة على معنىٰ ذلك، كَمَا تَقَدَّمَ احتجاج الْإِمَامِ أحمد لذلك بما في الْقُرْآن مما يدل عَلَىٰ أَنَّ الله تَعَالَىٰ له حَدٌ يتميز به عن المخلوقات، وأن بينه وبين الخلق انفصالًا ومُباينةً، بحيث يصح معه أَنَّ يُعرج الأمر إليه، ويُصعد إليه ويصح أَنَّ يجيء"، هذَا ما يتعلق بالحد.

❑ قوله: "وَالْغَايَاتِ".

هٰذَا فيه تنزيهُ الْمُصَنِّف لله تَعَالَىٰ عَنْ الْغَايَاتِ، وَهٰذَا اللَّفْظ ربما يكون بمعنى اللَّفْظ السابق، وأن الْمُصَنِّف يُريد بِهِ كون الْعِبَاد لا يُدكون كُنه الله تَعَالَىٰ ويحدونه، وَهُوَ لفظٌ مُشكِل مُوهِم، لَيْت الْمُصَنِّف لم يأتِ بِهِ.

وَقَدْ استغل قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "**عَنْ الحدود والْغَايَاتِ**" الشُّراح الْمُخالفون لِمُعتقد أَهْلِ السُّنَّةِ في حمل كلامه عَلَىٰ نفي العلو، ويُرد كلامهم ويُبطله ما سيأتي من كلامه وهو قوله: "**مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ وَفَوْقَهُ**"، فَهٰذَا واضحٌ في إثبات العلو، فعدم اعتبارهم لنصه بالفوقية في الدلالة عَلَىٰ مُراده، واعتبارهم للمُجمل من كلامه يدل عَلَىٰ مرضٍ -والله المستعان-.

❑ قوله: "**وَالْأَرْكَانِ وَالْأَعْضَاءِ وَالْأَدَوَاتِ**".

هٰذِه ألفاظٌ مُتقاربة تحتمل أَنَّهُ يُريد بِهَا تنزيه الله تَعَالَىٰ عَنْ أَنَّ تكون صفاته الخبرية، كالوجه، واليدين، إِلَىٰ آخره، كصفات المخلوقات، فهو يردُ بها عَلَىٰ الْمُشبهة.

ولكنها تحتمل أَيْضًا نفي الصفات الخبرية عَنْ الله، كالوجه واليدين وغير ذَلِكَ؛ فَإِنَّ كان مُراده اَلْأَوَّل -وَهُوَ الَّذِي يُظن بِهِ-؛ فيكون الْمَعْنَى حقًّا، ولكن الْمُصَنِّف لم يُصب في تعبيره عَنْ الْمَعْنَى الصَّحِيح بهذه الألفاظ الْمُجملة.

وَقَدْ بين شارح (**الطحاوية**)عدم صحة تسمية الصفات الخبرية بالْأَرْكَانِ وَالْأَعْضَاءِ وَالْأَدَوَاتِ؛ ذَلِكَ لكون الرُكن جُزء الماهية، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا يتجزأ، فهو أحدٌ صمدٌ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ولما في الْأَعْضَاءِ من معنى التشيط، وَهٰذَا الْمَعْنَى باطلٌ أَيْضًا في حقه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وَأَمَّا الْأَدَوَاتِ فَهِيَ الآلات الَّتِي يُنتفع بها في جلب منفعةٍ ودفع مضرة، واللهُ أحدٌ صمدٌ غنيٌّ عَنْ العالمين، فَهٰذِه الألفاظُ كلها ألفاظٌ مُجملةٌ تدل عَلَىٰ حقٍّ وباطل كان الواجبُ بالمصنف تركه.

❋ ويُشبه لفظ: "**الْأَرْكَانِ وَالْأَعْضَاءِ وَالْأَدَوَاتِ**" لفظُ الجوارح، وَقَدْ تتبعتُ بفضل الله عَزَّوَجَلَّ كلام السَّلَف في هٰذَا اللَّفْظ؛ فما وجدتهم يُطلقونه عَلَىٰ صفات الله تَعَالَىٰ الخبرية، ولا يتوقفون فيه، بل ينفونه عنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

ومن ورد نفيه في كلامه السجزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ والدارمي، وصنيعُ ابْن تَيْمِيَّة في (**بيان تلبيس الْجَهْمِيّة**) يُفيد هٰذَا فَإِنَّهُ ذَكَرَ كلام ابْن الزاغوني في نفي الجوارح عَنْ الله، ولم يتعقبه، بل أحال عليه في (**بيان تلبيس الْجَهْمِيّة**) في موضعٍ آخر مُتأخر عَنْ الموضع الَّذِي أورد فيه كلام ابْن الزاغوني، ونفاه أَيْضًا شارح (**الطحاوية**)، وذكر شارح (**الطحاوية**) نفس العلةِ الَّتِي من أجلها نفى ابْن الزاغوني الجوارح عَنْ الله عَزَّوَجَلَّ، فربما استفاد الشارحُ النفيَ منه، ومن إقرار ابْن تَيْمِيَّة عَلَيْهِ.

وَقَدْ جعل بعضُ المُعاصرين لفظ الجوارح من الألفاظ المُجملة الَّتِي يُتوقف فيها، ويُستفصلُ عَنْ معانيها، وهٰذَا ما لم أجده عند السَّلَف، فلفظ الجوارح يُنفى ولا يُتوقف فيه اتِّباعًا للسَّلَف -واللهُ أَعْلَمُ-.

✍ وأَخِتمُ بنقل كلام ابْن الزاغوني وابن أبي العِز في نفي الجوارح عَنْ الله، قَالَ ابْن الزاغوني رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "**وَأَمَّا قولهم: إن ذَلِكَ يوجب إثبات الجوارح والأعضاء، فليس بصحيحٍ من جهة أَنَّهُ يكتسبُ بها، ما لولا ثبوتها له لعُدم الاكتساب له مع كونه مُحتاجًا إليه؛ ولهذا سُميت الحيوانات المصيودة كسباع الطير والبهائم جوارح؛ لأنها تكتسب الصيود والبارئ مُستغنٍ عَنْ الاكتساب، فلا يتصور استحقاقه لتسميته جارحه مع عدم السبب الموجب للتسمية**".

وَقَالَ ابْن أبي العز رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "**وَالْجَوَارِحُ فِيهَا مَعْنَىٰ الِاكْتِسَابِ وَالِانْتِفَاعِ، وَكَذَلِكَ الْأَدَوَاتُ هِيَ الْآلَاتُ الَّتِي يُنْتَفَعُ بِهَا فِي جَلْبِ الْمَنْفَعَةِ وَدَفْعِ الْمَضَرَّةِ**"، ثُمَّ بين أَنَّ هٰذِه المعاني لا تليق بالله عَزَّوَجَلَّ.

❑ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "**لَا تَحْوِيهِ الْجِهَاتُ السِّتُّ كَسَائِرِ الْمُبْتَدَعَاتِ**".

لفظ الجهة من الألفاظ المُجملة، فيقال لمن نفى كون الله تَعَالَىٰ في جهة: هل تُريد بالجهة المنفية أمرًا موجودًا مخلوقًا؟ فيكون نفيك للجهة صحيحًا؛ إذ اللهُ تَعَالَىٰ لَيْسَ في مخلوقاته، أم تُريد بالجهة ما وراء العالم وَهُوَ أمرٌ عدمي؟ فيكون نفيك للجهة غَيْر صحيح؛ إذ اللهُ تَعَالَىٰ فوق العالم بائنٌ من مخلوقاته.

فلفظُ الجهة من الألفاظ المُجملةِ الَّتِي نتوقف فيها، ونستفصلُ عَنْ معانيها، وَهُوَ لفظٌ مُشتملٌ عَلَىٰ حقٍّ وباطل، وهذا التفصيلُ السابق في لفظ الجهة مُستفادٌ من قول شَّيْخ الإِسْلَام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في (التدمرية).

فلفظُ الجهةِ قَدْ يُراد بِهِ شيءٌ موجودٌ غَيْر الله، فيكون مخلوقًا، كما إذا أُريد بالجهة نفس العرش أو نفس السَّمٰوات، وَقَدْ يُراد به ما لَيْسَ بموجودٍ غَيْر الله تَعَالَىٰ، كما إذا أُريد بالجهة ما فوق العالم، ومعلومٌ أَنَّهُ لَيْسَ في النَّصّ إثبات لفظ الجهة ولا نفيه، كما فيه إثباتُ العلو والاستواء والفوقية والعروج إليه، ونحو ذَلِكَ.

وَقَدْ عُلم أَنَّ ما ثَمَّ موجود إِلَّا الخالق والمخلوق، والخالق مُباينٌ للمخلوق سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لَيْسَ في مخلوقاته شيءٌ من ذاته، ولا في ذاته شيءٌ من مخلوقاته، فيقال لمن نف الجهة: أَتُريد بالجهة أنها شيءٌ موجودٌ مخلوق؟ فاللهُ لَيْسَ داخلًا في المخلوقات، أم تُريد بالجهة ما وراء العالم؟ فلا ريب أَنَّ الله فوق العالم بائنٌ من المخلوقات.

كَذَلِكَ يُقَالُ لمن قَالَ: إن الله في جهة؛ أتُريد بذلك أَنَّ الله فوق العالم، أو تُريد به أَنَّ الله داخلٌ في شيءٍ من مخلوقاته؟ فَإِنَّ أردت اَلْأَوَّل فهو حقٌّ، وإن أردت الْثَّانِي فهو باطلٌ.

وَالمُصَنِّفُ يُريد نفي كون الله عَزَّوَجَلَّ في جهةٍ مخلوقة، فمن كلامه الآتي أَنَّهُ تَعَالَىٰ مُحيطٌ بكل شيءٍ وفوقه، وَهٰذَا ينفي كونه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في جهةٍ مخلوقة، ويُثبت كونه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فوق العالم.

❑ وَمِمَّا يُبين هٰذَا أَيْضًا قوله هنا: "**وَلَا تَحْوِيهِ الْجِهَاتُ السِّتُّ كَسَائِرِ الْمُبْتَدَعَاتِ**"، إذ الْمُبْتَدَعَاتِ تحويها جهاتٌ مخلوقة، وَهُوَ نزه اللهَ عَنْ ذَلِكَ، فتنزيههُ إيه عَنْ أَنَّ تحويه الجهات المخلوقة لا عَنْ أَنَّ يكون فوق العالم.

ويبقى أمرٌ وَهُوَ: أَنَّ لفظة سائر في قول المُصَنِّف: "**وَلَا تَحْوِيهِ الْجِهَاتُ السِّتُّ كَسَائِرِ الْمُبْتَدَعَاتِ**"، تحتمل معنين:

① اَلْأَوَّلُ: أَنَّ تكون بمعنى الجميع فتكون من السُّوَر، كما يُقَالُ: سُور الدار لأنه مُحيطٌ بها كلها، وَحِيْنَئِذٍ فكلام المُصَنِّف يَعْنِي: أَنَّهُ لا يوجد مخلوقٌ إِلَّا وَهُوَ محوي في جهةٍ

وجودية، وَهٰذَا غَيْرُ صحيح؛ إذ هٰذَا العالمُ ليس محويًّا في عالمٍ آخر فهو غَيْر محويٍّ بجهةٍ وجودية، ولو قِيلَ: إن كُلِّ مخلوقٍ محويٌّ في جهةٍ وجودية؛ للزم من ذَلِكَ التسلسل، فيكون هٰذَا العالم محويًّا في جهةٍ وجودية، وما حوى العالم محويًّا في جهةٍ وجودية، وهكذا إِلَىٰ ما لا نهاية، هٰذَا الْمَعْنَى اَلْأَوَّلُ الَّذِي تحتمله لفظةُ سائر في قول الْمُصَنِّف: "**وَلَا تَحْوِيهِ الْجِهَاتُ السِّتُّ كَسَائِرِ الْمُبْتَدَعَاتِ**".

② الْمَعْنَى الثَّانِي: أَنَّ يكون قوله: "**سائر**" من السؤر بمعنى: البقية، كما في قول عَائِشَة في وصف غُسل النَّبِيّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**ثُمَّ أفاض عَلَىٰ سائر جسده**"، أي: باقي جسده.

وبين شارحُ (**الطحاوية**): أَنَّ هٰذَا الأصل في كَلِمَة سائر، وأنها عَلَىٰ الغالب أدلُّ منها عَلَىٰ الجميع، وَحِينَئِذٍ يكون المُراد: أَنَّ الله تَعَالَىٰ لَيْسَ محويًّا في جهةٍ وجودية كما هُوَ الحالُ في غالب المخلوقات، وَهٰذَا الْمَعْنَى صحيح؛ إذ لَيْسَ فيه حُكمٌ عَلَىٰ كُلِّ مخلوقٍ بِأَنَّهُ في جهةٍ وجودية.

❑ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: "**وَالْمِعْرَاجُ حَقٌّ، وَقَدْ أُسْرِيَ بِالنَّبِيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعُرِجَ بِشَخْصِهِ فِي الْيَقَظَةِ، إِلَىٰ السَّمَاءِ ثُمَّ إِلَىٰ حَيْثُ شَاءَ اللهُ مِنَ الْعُلَا وَأَكْرَمَهُ اللهُ بِمَا شَاءَ، وَأَوْحَىٰ إِلَيْهِ مَا أَوْحَىٰ، مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ فَصَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْآخِرَةِ وَالْأُولَىٰ**".

ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ هنا مِعْرَاجَ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالْمِعْرَاجُ وردَ في عقائد كثيرةٍ لأَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ، وذِكره فيها في الجُملة يعود لأمور:

☜ اَلْأَوَّلُ: بيانُ التصديق بِهِ، وبما ورد في أَحَادِيْثِ الْمِعْرَاجُ الصَّحِيْحة.

☜ الثَّانِي: بيانُ كونه يقظةً لا منامًا.

☜ الثَّالِث: الردُ عَلَىٰ من لا يُثبت الْمِعْرَاجُ أو يراه مَنامًا، عَلَىٰ أَنَّ القول بكونه منامًا قَدْ قَالَ بعض السَّلَف كما بين شَّيخ الإِسْلَام رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ، وَسَيَأْتِي توضيحُ ذَلِكَ.

☜ الرَّابِع: الاستدلال بِهِ عَلَىٰ علو الله، فمما ذُكر في كُتب المُعتقد مِمَّا يتعلقُ بالأمر اَلْأَوَّل وَالثَّانِي وَالثَّالِث: قول الآجري رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ في كتابه (**الشَّرِيعَة**): "**وَمِمَّا خَصَّ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهِ النَّبِيَّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مِمَّا أَكْرَمَهُ بِهِ ، وَعَظَّمَ شَأْنَهُ زِيَادَةً مِنْهُ لَهُ فِي الْكَرَامَاتِ: أَنَّهُ**

أُسْرِيَ بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِجَسَدِهِ وَعَقْلِهِ حَتَّىٰ وَصَلَ إِلَىٰ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، ثُمَّ عُرِجَ بِهِ إِلَىٰ السَّمَاوَاتِ فَرَأَىٰ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَىٰ ، رَأَىٰ مَلَائِكَةَ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَرَأَىٰ إِخْوَانَهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ حَتَّىٰ وَصَلَ إِلَىٰ مَوْلَاهُ الْكَرِيمِ، فَأَكْرَمَهُ بِأَعْظَمِ الْكَرَامَاتِ، وَفَرَضَ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ أُمَّتِهِ خَمْسَ صَلَوَاتٍ وَذَلِكَ بِمَكَّةَ فِي لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ، ثُمَّ أَصْبَحَ بِمَكَّةَ سَرَّ اللهُ الْكَرِيمُ بِهِ أَعْيُنَ الْمُؤْمِنِينَ وَأَسْخَنَ بِهِ أَعْيُنَ الْكَافِرِينَ وَجَمِيعَ الْمُلْحِدِينَ.

قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿سُبْحَانَ الَّذِى أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِى بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ۝١﴾ [الإسراء: ١]، وَقَدْ بَيَّنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَيْفَ أُسْرِيَ بِهِ وَكَيْفَ رَكِبَ الْبُرَاقَ وَكَيْفَ عُرِجَ بِهِ"، انْتَهَى كلامه.

وممن أورد الْمِعْرَاج مُستدلًا بِهِ عَلَىٰ علو الله تَعَالَىٰ ابْن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ في النونية حَيْثُ قَالَ:

وحـــديثُ مِعْـــرَاج الرســـول فثابـــتٌ
وهـــو الصـــريح بغايـــة التبيـــان

وَإِلَىٰ إله العــــرش كــــان عروجــــه
لم يختلـــف مـــن صَـــحبه رَجـــلان

وسيكون حديثنا هنا حول الإسراء وَالْمِعْرَاج عَلَىٰ الترتيب التالي:

- أولًا: في بيان الْمُراد بالإسراء وَالْمِعْرَاج.
- ثانيًا: في وجه خرق الإسراء لعادة الْإِنْس والجن.
- ثالثًا: في أدلة الإسراء وَالْمِعْرَاج، واتفاق أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَىٰ وقوعهما.
- رابعًا: في عرض إسرائه وَمِعْرَاجه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من حديث ثابت البُناني عَنْ أنس بْنَ مالكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وتفسيرُ بعض ألفاظه.
- خامسًا: في بيان بعض الْمُهمات الْمُستفادة من الحَدِيْث السابق.
- سادسًا: في نقص مُعتقد الْمُعْتَزِلَة والأشاعرة في الإسراءِ وَالْمِعْرَاج.

أولًا: في بيان المُراد بالإسراء وَالْمِعْرَاج.

الإسراءُ: مصدرُ الْفِعْل المزيد أسرى، ومصدرُ الْفِعْل الْمُجرد السُرى كالهُدى وَهُوَ سَيرُ عامة اَللَّيْل، والمُراد بالإسراء الَّذِي هُوَ آيةُ النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: جَعْل الله البُراق يسري بِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليلًا من المسجد الحرام إِلَىٰ المسجد الأقصى بصحُبة جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَالْمِعْرَاج: بكسر الميم عَلَىٰ زِنة مِفعال، أحدُ أوزان اسم الآلة، قَالَ ابْن الأثير: وَهُوَ بالكسر يَعْنِي كسر الميم، شِبه السُّلَم، مِفعال من العروج الصعود كأنه آلةٌ له، وَالْمُراد بالْمِعْرَاج الَّذِي هُوَ آية النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: صعوده صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للسماء بالْمِعْرَاج برفقة جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ.

ثانيًا: في وجه كون الإسراء خارقًا لعادة الإنس والجن.

آياتُ الْأَنْبِيَاء كونها خارقةً لعادة الإِنس والجِنّ، وَهٰذَا يلزم منه عدمُ قُدرة الإِنْس والجِنّ عَلَىٰ مُعارضتها والإتيان بمثلها، واشترط فيها خرقها لعادة الْإِنْس والجِنّ لكون الرُّسُل بُعثوا إِلَىٰ الْإِنْس والجِنّ، فإن لم تخرق عادتهم لم تكن دليلًا عَلَىٰ صِدق الرُّسُل، ولَقَالُوا لمن بُعث إليهم من الرُّسُل: هٰذَا الَّذِي جئت بِهِ فِي مقدورنا فعله فيفعلونه، ولا يكون آيةً حِينَئِذٍ للرسول الَّذِي أرسل إليهم.

وَقَدْ نبه شيخُ الإِسْلَام عَلَىٰ هٰذَا الشرط، وَهُوَ: أَنَّ تكون الْمُعجزةُ خارقةً لعادة الْإِنْس والجِنّ، نبه شَّيْخُ الإِسْلَامِ عَلَىٰ هٰذَا الشرط، ومن كلامه فِي ذَلِكَ قوله: "**لا بُد أن تكون**" -أي آيات الْأَنْبِيَاء- "**مما يعجز عنها الإنس والجن؛ فَإِنَّ هذين الثقلين بُعث إليهم الرُّسُل**"؛ كما قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي وَيُنْذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا شَهِدْنَا عَلَى أَنْفُسِنَا وَغَرَّتْهُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَشَهِدُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ ﴿١٣٠﴾﴾ [الأنعام: ١٣٠]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنْذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا بَلَى وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴿٧١﴾﴾ [الزمر: ٧١].

يقول شيخ الإسلام: "والإنس والجنّ منهم من آمن بالرسل، ومنهم من كذّبهم، فلا بُد أن يكون مما لا يقدر عليها جِنسُ الإنس والجنّ، فما كان الإنس أو الجن يقدرون عليه، فلا يكون وحده آيةً للنبي".

وَقَالَ: "وقد قلنا: إنّ آيات الْأَنْبِيَاء الَّتِي اختصوا بها خارجةً عن قُدرة الجن والإنس، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ [الإسراء: ٨٨]".

فشَّيْخ الإِسْلَامِ بين كون الْمُعجزةِ لَا بُدَّ وأن تكون خارقةً لعادة الْإِنْس والجِنّ؛ إِذًا الإسراءُ لَا بُدَّ أَنَّ يكون خارقًا لعادة الْإِنْس والجِنّ، شَّيْخ الإِسْلَامِ الَّذِي اعتنى ببيان هٰذَا الشرط في المُعجزات، اعتنى ببيان وجه خرق الإسراء لعادة الجِنّ والإنس، فبين أَنَّ خرق العادة في الإسراء ليس في الانتقال من مكة إِلَىٰ بيت المقدس في مُدةٍ وجيزة، إذ مثل هٰذَا لَيْسَ خارقًا لعادة الجِنّ، وَإِنَّمَا الخارقُ في الإسراء كان في الصورة الَّتِي وقع عليها ذَلِك الانتقال، فهو انتقالٌ عَلَىٰ البُراق بصُحبة جبريل، والخارق في الإسراء أَيْضًا في الآيات الَّتِي رآها النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في إسرائه.

وأذكر بعض كلامه، ثُمَّ أُبين الفوائد المُستفادة منه، قَالَ شَّيْخُ الإِسْلَامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "وكذلك مسرىٰ الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من المسجد الحرام إِلَىٰ المسجد الأقصىٰ؛ ليُريه الرَّبّ من آياته، فخاصّة الرسول ليست مُجرّد قطع هذه المسافة، بل قطعها ليُريه الرَّبُ من الآيات الغائبة ما يُخبر بِهِ، فهذا لا يقدر عليه الْجِنّ".

وَقَالَ: "وَالنَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما أُسري به من المسجد الحرام إِلَىٰ المسجد الأقصىٰ، لم يكن المقصود مُجرّد وصوله إلىٰ الأقصىٰ"، بل المقصود ما ذكره اللهُ بقوله: ﴿لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا﴾ [الإسراء: ١]؛ كما قَالَ في سورة النجم: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَىٰ ﴿١٤﴾ عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَىٰ ﴿١٥﴾﴾ [النجم: ١٣ - ١٥] الآية.

"وما رآه مُختصٌ بالأنبياء، لا يكون ذلك لمن خالفهم، ولا يريه الله تَعَالَىٰ ما أراه مُحَمَّدًا حين أُسرىٰ بِهِ، وكذلك صلاته بالأنبياء في المسجد الأقصىٰ، وركوبه عَلَىٰ البُراق؛ هذا كله من خصائص الْأَنْبِيَاء".

"والذين تحملهم الْجِنّ، وتطير بهم من مكان إِلَىٰ مكان، أكثرهم لا يدري كيف حُمِل، بل يُحمَل الرجل إِلَىٰ عرفات ويَرجع، وما يدري كيف حملته الشياطين، ولا يدعونه يفعل ما أمر الله به كما أمر الله بِهِ".

وَقَالَ: "وكذلك صعوده ليلة الْمِعْرَاج إِلَىٰ ما فوق السَّمَاوَاتُ، وَهذَا مِمَّا تواترت بِهِ الأَحَادِيْثِ وأخبر بِهِ الْقُرْآن، أخبر بمسراه ليلًا من المسجد الحرام إِلَىٰ المسجد الأقصىٰ، وَهُوَ بيت المقدس".

وفي موضعٍ آخر: بصعوده إِلَىٰ السَّمَاوَاتُ فَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿سُبْحَانَ الَّذِى أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِى بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ۝١﴾ [الإسراء: ١].

فأخبر هنا بمسراه ليلًا بين المسجدين، وأخبر أَنَّهُ فعل ذَلِكَ لِيُرِيَهُ مِنْ آيَاتِه، ومعلومٌ أَنَّ الْأَرْض قَدْ رأى سائرُ الناس ما فيها من الآيات، فَعُلم أَنَّ ذَلِكَ ليُريه آياتٍ لم يرها عموم النَّاس، كما قَالَ في السورة الأخرى: ﴿أَفَتُمَارُونَهُ عَلَى مَا يَرَى ۝١٢﴾ [النجم: ١٢] الآيات.

فكان إخباره بالمسرى: ﴿لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا﴾ [الإسراء: ١]؛ بيان أنه رأى مِنْ آيَاتِهِ ما لم يره النَّاس، وَقَدْ بين ذَلِكَ في السورة الأخرى، فَإِنَّهُ رأى جبريل عند سدرة الْمُنتهى.

إِلَىٰ أَنَّ قَالَ: **"وَكَانَ قَطْعُ الْمَسَافَةِ الْبَعِيدَةِ فِي الزَّمَانِ الْيَسِيرِ لِأَجْلِ مَا أَرَاهُ مِنَ الْآيَاتِ الَّتِي تَخْتَصُّ بِرُؤْيَتِهَا الْأَنْبِيَاءُ".**

فكلامُ شَيْخ الإِسْلَام هنا يُفيد أمورًا:

⇦ اَلْأَوَّلُ: أَنَّ الآية في الإسراء لَيْسَت مُجرد قطع المسافة، ولكن الآية هِيَ أَنَّ يرى النَّبِيّ من آيات ربه الكُبرى.

⇦ الْثَّانِي: أَنَّ ركوبه البُراق وصلاته بالأنبياء وما رآه من ربه الكُبرى كله من خصائص الْأَنْبِيَاء.

⇦ الْثَّالِث: أَنَّ الشياطين وإن كانت تستطيعُ الذهاب من مَكة إِلَىٰ بيت المقدس في مُدةٍ وجيزة، وتستطيع حمل البشر كَذَلِكَ من مكة إِلَىٰ بيت المقدس في مُدة وجيزة إِلَّا أَنَّ ذهابها لا يُشبه ذهاب النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فَإِنَّهُ ذهب عَلَىٰ البُراق وَهٰذَا من خصائص الْأَنْبِيَاء، ثُمَّ إِنَّه ذهب ليرى من آيات ربه الكُبرى وَهٰذَا لا يكون للجِن، ولا لمن تحملهم الجِنّ من البشر.

⇦ الرَّابِع: أَنَّ الإسراء ذُكَرَ ليكون حُجةً عَلَىٰ صدقه فِيمَا رآه من آيات ربه الكُبرى، فَإِنَّهُ إن صدق في كونه أُسري بِهِ إِلَىٰ بيت المقدس؛ كان ذَلِكَ دليلًا عَلَىٰ صِدقه فِيمَا أخبر برؤيته من آيات.

ثالثًا: في أدلة الإسراء والْمِعْرَاج واتفاق أهل السُّنَّة عَلَىٰ وقوعهما.

الإسراءُ والْمِعْرَاجُ كلاهما ثابتٌ بالقرآن وَالسُّنَّة والإجماع، فدل عَلَىٰ الإسراء قوله تَعَالَىٰ: ﴿سُبْحَانَ الَّذِى أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِى بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ۝١﴾ [الإسراء: ١].

ودل عَلَىٰ الْمِعْرَاج قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى ۝١٣ عِندَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى ۝١٤ عِندَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى ۝١٥﴾ [النجم: ١٣ - ١٥]، فَهٰذِه الآياتُ ذُكرت فيها رؤيته صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لجبريل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ ولسِدْرَةِ الْمُنْتَهى، وَهٰذَا إِنَّمَا كان في الْمِعْرَاج.

وَقَدْ تواترت الأَحَادِيثُ بالإسراء والْمِعْرَاج، قَالَ ابْن كثيرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: قَالَ الحافظ أبو الْخَطَّابِ في كتابه (التنوير في مولد السراج المنير): وَقَدْ ذَكَرَ حديث الإسراء من طريق أنس وتكلم عَلَيْهِ فأجاد وأفاد، ثُمَّ قَالَ: "**وَقَدْ تواترت الرواياتُ في حديث الإسراء عَنْ عُمَر بْنَ الْخَطَّابِ، وعلي بْن أبي طالب، وابن مسعود، وأبي ذر، ومالك بْنَ صعصعة، وأَبِي هُرَيْرَة، وأبي سعيد، وابن عَبَّاس، وشداد بْنَ أوس، وأُبي بْنَ كعب...**"، إِلَىٰ آخر ما قَالَ.

وفي آخر كلامه قوله: "**فحديثُ الإسراء أجمع عَلَيْهِ الْمُسْلِمونَ، واعترض فيه الزنادقةُ والمُلحدون**".

وَقَالَ شَّيْخُ الإِسْلَامِ: "**وَأَحَادِيثُ الْمِعْرَاجِ وَصُعُودِهِ إِلَىٰ مَا فَوْقَ السَّمَاوَاتِ، وَفَرْضِ الرَّبِّ عَلَيْهِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ حِينَئِذٍ، وَرُؤْيَتِهِ لِمَا رَآهُ مِنَ الْآيَاتِ، وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَالْمَلَائِكَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ، فِي السَّمَاوَاتِ وَالْبَيْتِ الْمَعْمُورِ، وَسِدْرَةِ الْمُنْتَهَىٰ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، مَعْرُوفٌ مُتَوَاتِرٌ فِي الْأَحَادِيثِ**".

وبين شَّيْخ الإِسْلَام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ أَنَّ أَحَادِيْثِ الإسراء والمعراج عَلَىٰ مراتب، حَيْثُ قَالَ في (**اقتضاء الصراط المُستقيم**): وحديثُ المِعْرَاج فيه ما هو في الصحيح، وفيه ما هو في السُنن والمسانيد، وفيه ما هو ضعيف، وفيه ما هو من الموضوعات المُختلقات، مثل ما يرويه بعضهم فيه: **أَنَّ النَّبِيّ** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **قَالَ له جبريل: «هذا قبر أبيك إِبْرَاهِيم، انزل فصلِ فيه، وهذا بيت لحم، مولد أخيك عيسىٰ، انزل فصلِ فيه»**.

وأعجب من ذلك: أنه قد روي فيه: «**قيل له في المدينة: انزل فصلِ هنا**»، قبل أن يبني مسجده، وَإِنَّمَا كان المكان مقبرةً للمُشركين، وَالنَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعد الهجرة إنما نزل هناك لما بركت ناقته هناك.

"**فهذا ونحوه من الكذب المختلق باتفاق أهل المعرفة، وبيت لحم كَنيسة من كنائس النصارىٰ ليس في إتيانها فضيلة عند الْمُسْلِمِينَ، سواءٌ كان مولد عيسىٰ أو لم يكن، بل قبر إِبْرَاهِيم الخليل لم يكن في الصَّحَابَةَ ولا التابعين لهم بإحسان من يأتيه للصلاة عنده، ولا الدعاء ولا كانوا يقصدونه للزيارة أصلًا**".

فشَّيْخ الإِسْلَامِ هنا يُبين: أَنَّ أَحَادِيْثِ المِعْرَاج عَلَىٰ مراتب؛ فمنها ما هُوَ صحيح، ومنها ما هُوَ في السُنن والمسانيد، ومنها ما هُوَ ضعيف، ومنها ما هُوَ من الموضوعات المُختلقات، وذَكَرَ شيئًا من ذَلِك.

* وَقَدْ اتفق أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ عَلَىٰ وقوع الإسراء والمعراج، قَالَ الحافظُ تقي الدِّين المقدسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "**وأجمع القائلون بالأخبار والمُؤْمِنوْنَ بالآثار: أَنَّ رَسُول الله** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **أُسري بِهِ إِلَىٰ فوق سبع سموات، ثُمَّ إِلَىٰ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَىٰ، أُسري بِهِ ليلًا من**

المسجد الحرام إِلَىٰ المسجد الأقصىٰ، ثُمَّ عُرج بِهِ إِلَىٰ السماء بجسده وروحه جميعًا، ثم عاد من ليلته إِلَىٰ مكانه قبل الصبح".

✍ إذًا الإسراء والْمِعْرَاج كلاهما ثابتٌ بأدلةٍ من الْقُرْآن وَالسُّنَّة المتواترة، واتفق أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ عَلَىٰ وقوع الإسراءِ والْمِعْرَاج.

رابعًا: في عرض إسرائه وَمِعْرَاجه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من حديث ثابتٍ البُناني، عَنْ أنس بْنَ مالكٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

سأذكرُ سياق الإسراء وَالْمِعْرَاج من طريق حماد بْنَ سلمةَ عَنْ ثابتٍ البُناني عَنْ أنس بْنَ مالكٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَدْ اعتمدتُ هٰذَا السياق لأمرين:

❶ **الْأَوَّلُ**: كون الإسراء وَالْمِعْرَاج مذكورين فيه، وَهٰذَا ما لم تشتمل عَلَيْهِ أكثر أَحَادِيْث الإسراء وَالْمِعْرَاج؛ فَإِنَّ أكثرها في ذِكر الْمِعْرَاج فَقَطْ أو العكس.

❷ **الثَّانِي**: لكونه أجود أَحَادِيْثِ الإسراء وَالْمِعْرَاجِ، كما بين السيوطيُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في رسالته **(الآية الكُبرى في شرح قِصَّة الإسراء)** فَإِنَّهُ قَالَ مُعلِّلًا ابتداءهُ أَحَادِيْثِ الإسراء وَالْمِعْرَاج بِهِ: **"ولنبدأ بأجودها وأتقنها، وَهُوَ حديث حماد بْنَ سلمةَ عَنْ ثابتٍ البُناني عَنْ أنس، فَإِنَّهُ جوَّده وأتقنه، فَسلمَ مِمَّا في غيره من التعارض"**، انْتَهَىٰ كلامه.

وَقَدْ أخرجه بالطريق المذكور الإِمَامُ أحمد ومُسلم رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، والحديثُ بلفظه عندهما جمع بين الإسراء وَالْمِعْرَاج، والكثيرَ مِمَّا وقع فيهما، ولكن لم تُذكر فيه بعض الأحداث المُهمة الَّتِي دلت عليها أَحَادِيْث الإسراء وَالْمِعْرَاج الأخرى.

❋ قَالَ الإِمَامُ مُسلم: حدثنا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حدثنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، حدثنَا ثَابِتٌ الْبُنَانِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **«أُتِيتُ بِالْبُرَاقِ، وَهُوَ دَابَّةٌ أَبْيَضُ طَوِيلٌ فَوْقَ الْحِمَارِ وَدُونَ الْبَغْلِ، يَضَعُ حَافِرُهُ عِنْدَ مُنْتَهَىٰ طَرْفِهِ، قَالَ: فَرَكِبْتُهُ حَتَّىٰ أَتَيْتُ بَيْتَ الْمَقْدِسِ، قَالَ: فَرَبَطْتُهُ بِالْحَلْقَةِ الَّتِي تَرْبِطُ بِهِ الأَنْبِيَاءُ، قَالَ: ثُمَّ دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ، فَصَلَّيْتُ فِيهِ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجْتُ، فَجَاءَنِي جِبْرِيلُ بِإِنَاءٍ مِنْ خَمْرٍ، وَإِنَاءٍ مِنْ لَبَنٍ، فَاخْتَرْتُ اللَّبَنَ، فَقَالَ جِبْرِيلُ: اخْتَرْتَ الْفِطْرَةَ»**.

«ثُمَّ عَرِجَ بِنَا إِلَىٰ السَّمَاءِ، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ فَقِيلَ: وَمَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، فَقِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، فَقِيلَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ، فَفُتِحَ لَنَا فَإِذَا أَنَا قَالَ: فَإِذَا أَنَا بِآدَمَ فَرَحَّبَ بِي، وَدَعَا لِي بِخَيْرٍ، وَقَالَ فِي السَّمَاءِ الثَّالِثَةِ: فَإِذَا أَنَا بِيُوسُفَ، إِذَا هُوَ قَدْ أُعْطِيَ شَطْرَ الْحُسْنِ، فَرَحَّبَ بِي، وَدَعَا لِي بِخَيْرٍ».

«ثُمَّ عَرِجَ إِلَى السَّمَاءِ الثَّانِيَةِ، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقِيلَ: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: جِبْرِيلُ قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ قِيلَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ، فَفُتِحَ لَنَا، فَإِذَا أَنَا بِابْنَيِ الْخَالَةِ، عِيسَىٰ ابْنِ مريم وَيَحْيَىٰ ابْنُ زكريا صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِما، فَرَحَّبَا بِي، وَدَعَوْا لِي بِخَيْرٍ».

«ثُمَّ عَرِجَ إِلَى السَّمَاءِ الثَّالِثَةِ، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ، فَقِيلَ: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: جِبْرِيلُ قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ، فَفُتِحَ لَنَا، فَإِذَا أَنَا بِيُوسُفَ، وَإِذَا هُوَ قَدْ أُعْطِيَ شَطْرَ الْحُسْنِ، فَرَحَّبَ وَدَعَا لِي بِخَيْرٍ».

«ثُمَّ عُرِجَ بِنَا إِلَىٰ السَّمَاءِ الرَّابِعَةِ، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ فَقِيلَ: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: جِبْرِيلُ فَقِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ قِيلَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ، فَفُتِحَ لَنَا، أَنَا بِإِدْرِيسَ، فَرَحَّبَ وَدَعَا لِي بِخَيْرٍ، قَالَ: ﴿وَرَفَعْنَاهُ مَكَانًا عَلِيًّا ۝٥٧﴾ [مريم: ٥٧]».

«ثُمَّ عَرِجَ إِلَى السَّمَاءِ الْخَامِسَةِ، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ فَقِيلَ: مَنْ أَنْتَ؟ فَقَالَ: جِبْرِيلُ فَقِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ قِيلَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ، فَفُتِحَ لَنَا، فَإِذَا أنا بِهَارُونَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَرَحَّبَ وَدَعَا لِي بِخَيْرٍ».

«ثُمَّ عَرِجَ إِلَى السَّمَاءِ السَّادِسَةِ، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ فَقِيلَ: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: جِبْرِيلُ قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ قِيلَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ، فَفُتِحَ لَنَا، فَإِذَا أَنَا بموسى فَرَحَّبَ وَدَعَا لِي بِخَيْرٍ».

«ثُمَّ عَرِجَ إِلَى السَّمَاءِ السَّابِعة، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ فَقِيلَ: مَنْ هذا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ قِيلَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ، فَفُتِحَ لَنَا، فَإِذَا أَنَا بِإِبْرَاهِيمَ، مُسْنِدًا ظَهْرَهُ إِلَى الْبَيْتِ المعمور، وإذا هُوَ يَدْخُلُهُ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَك لَا

يَعُودُونَ إِلَيْهِ، ثُمَّ ذَهَبَ بِي إِلَىٰ السِّدْرَةِ الْمُنْتَهَىٰ، فَإِذَا وَرَقُهَا كَآذَانِ الْفِيَلَةِ وَإِذَا ثَمَرُهَا كَالْقِلَالِ، فَلَمَّا غَشِيَهَا مِنْ أَمْرِ اللهِ مَا غَشِيَ تَغَيَّرَتْ، فَمَا أَحَدٌ مِنْ خَلْقِ اللهِ يستطيع أن يَنعتها مِنْ حُسْنِهَا».

«فَأُوحَيَ اللهُ إِلَيَّ مَا أُوحِيَ، ففُرِضَ عَلَيَّ خمسين صَلَاةً فِي كُلِّ يَوْمٍ وليلة فَنَزَلْتُ إِلَىٰ مُوسَىٰ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: مَا فَرَضَ ربك عَلَىٰ أُمَّتِكَ؟ قُلْتُ: خَمْسِينَ صَلَاةً فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، قَالَ: ارْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ فإِنَّ أُمَّتَكَ لَا يُطِيقُون ذَلِكَ، فإِنِّي قَدْ بَلَوْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ وخبرتهم».

قَالَ: «فَرَجَعْتُ إِلَىٰ رَبِّي فَقُلْتُ: أَيْ رَبِّ، خَفِّفْ عَلَىٰ أُمَّتِي فَحطَّ عَنِّي خَمْسًا، فَرَجَعْتُ إِلَىٰ مُوسَىٰ فَقَالَ: مَا فَعَلْتَ؟ قَالَ: قُلْتُ: حَطَّ عَنِّي خَمْسًا قَالَ: إِنَّ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ ذَلِكَ، فارْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكِ فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ، فَلَمْ أَزَلْ أَرْجِعُ إِلَىٰ رَبِّي فَأَسْأَلُهُ التَّخْفِيفَ فِيمَا بَيْنَ رَبِّي وَبَيْنَ مُوسَىٰ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، حَتَّىٰ قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إنهن خَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، لِكُلِّ صَلَاةٍ عَشْرةٌ، فَذِلْكَ خَمْسُونَ صَلَاةً، وَمَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كُتِبَتْ له حَسَنَة، فَإِنْ عَمِلَهَا كُتِبَتْ له عَشْرًا، وَمَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا لَمْ تُكتب شَيْئًا، فَإِنَّ عَمِلَهَا كُتِبَتْ سَيِّئَةً وَاحِدَةً فَرَجَعْتُ إِلَىٰ مُوسَىٰ، فَأَخْبَرْتُهُ، قَالَ: ارجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ فقلت: قَدْ رَجَعْتُ إِلَىٰ رَبِّي حَتَّىٰ اسْتَحْيَيْتُ منه».

هٰذَا سياقُ الإسراء وَالْمِعْرَاج كما رواه الإمَامُ مُسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ من حديث ثابتٍ البُناني عَنْ أنس بْنَ مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عن النَّبِيِّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

خامسًا: في بيان بعض المُهمات المُستفادة من الحَدِيْث السابق.

وقبل بيان بعض المُهمات المُستفادة من الحَدِيْث، أُحب أن أذكر مسألتين:

✔ **الْمَسْأَلَة الأُوْلَى**: الإسراءُ وقع بعد المبعثِ وقبل الهجرة، ولم يقم دليلٌ عَلَىٰ تعيين وقته بينهما، وَقَدْ دلت عَلَىٰ كونه قبل المبعث أدلةٌ كثيرةٌ، منها:

❍ **الدليلُ ٱلْأَوَّلُ**: أن جبريل عندما كان يستفتحُ عند كُلِّ سماءٍ يُقَالُ له: «وَقَدْ بُعث إِلَيْهِ؟ فيقول: نعم».

قَالَ ابْن حجر في (فتح الباري): "**وَأَقْوَى مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ: أن الْمِعْرَاجَ بَعْدَ الْبَعْثَةِ قَوْلُهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ نَفْسِهِ: أن جِبْرِيلَ قَالَ لِبَوَّابِ السَّمَاءِ إِذْ قَالَ لَهُ: أَبُعِثَ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ فِي أن الْمِعْرَاجَ كَانَ بَعْدَ الْبَعْثَةِ**".

لكن قَالَ ابْن حجر في موضعٍ آخر: "**قَوْله: أأُرسل يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ خَفِيَ عَلَيْهِ أَصْلُ إِرْسَالِهِ، لِاشْتِغَالِهِ بِعِبَادَتِهِ، وَيَحْتَمَل أَنْ يَكُونَ اسْتَفْهَمَ عَنِ الْإِرْسَالِ إِلَيْهِ لِلْعُرُوجِ إِلَى السَّمَاءِ وَهُوَ الْأَظْهَرُ لِقَوْلِهِ: إِلَيْهِ**".

✍ إذًا الدليلُ الْأَوَّلُ عَلَىٰ أن الإسراء وَالْمِعْرَاج كانا بعد بعثة النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أن جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ كان يَقُولُ عندما يستفتحُ عند كُلِّ سماء بعد أن يُسأل: «**وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ يَقُولُ: نعم**»، ولكن ابْن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ الَّذِي بين أن هٰذَا دليلٌ عَلَىٰ أن الإسراء وَالْمِعْرَاج كانا بعد البعثة بين أَنَّهُ مُحتمل، فيحتمل أن يكون الْمُراد: أَبُعثَ إِلَيْهِ للعروج إِلَىٰ السماء؟ لا أَبُعث إِلَيْهِ؟ أي: صار نبيًا، وَهٰذَا الاحتمال وَهُوَ: أَبُعثَ إِلَيْهِ؟ أي: في العروج للسماء هُوَ الَّذِي رجحه النووي.

فَقَالَ النووي: "**وَأَمَّا قول بواب السماء: «وَقَدْ بُعثَ إِلَيْهِ؟» فمُراده وَقَدْ بُعث إِلَيْهِ للإسراء وصعود السَّمَاوَاتُ؛ وليس مُراده الاستفهام عَنْ أصل البعثة والرسالة، فَإِنَّ ذَلِكَ لا يخفى عَلَيْهِ**" أي: عَلَىٰ الملك "**إِلَىٰ هٰذِه المُدة**"، فَهٰذَا هُوَ الصحيح واللهُ أَعْلَمُ في مَعْنَاهُ ولم يذكر الخطابيُ في شرح (الْبُخَارِيّ) وجماعةٌ من العُلَمَاءِ غيره، وإن كان القاضي خلافًا أو أشار إِلَىٰ خلاف في أَنَّهُ استفهم عَنْ أصل البعثة أو عما ذكرته.

وَهٰذَا القول هُوَ أَيْضًا الَّذِي رجحه ابْن رجبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالَىٰ فَقَالَ: "**وقول خازن السماء: أُرسل إليه، الأظهر واللهُ أَعْلَمُ: أَنَّهُ أستفهم: هل أرسل الله إليه يستدعيه إِلَىٰ السماء؟ ولم يرد إرساله إِلَىٰ أهل الأرض، فَإِنَّ ذلك كان قبل هذه الليلة بِمُدةٍ طويلة، وَالظَّاهِر: أَنَّهُ لا يخفى مثل ذلك عَلَىٰ أهل السماء وخزنتها، لا سيما مع حراستها بِالشُّهب ومنع الشياطين من استراق السمع منها...**"، إِلَىٰ آخر ما قَالَ.

فَإِنَّ كان المُراد بـ«وَقَدْ بُعثَ إِلَيْهِ؟» الاستفهام عَنْ أصل البعثة كما جاء في كلام ابْن حجر اَلْأَوَّلُ؛ فالدليلُ اَلْأَوَّل، وإن كان عَلَىٰ ما جاء في كلام النووي وابن حجر الثَّانِي وابن رجب فَإِنَّ الدليل الْتَّالي كاف.

❍ **والدليلُ الْثَّانِي هُوَ**: أن الصلوات الخمس فُرضت ليلة الإسراء، وعَلَىٰ هٰذَا اتفاق أهل العلم، وَهٰذَا واضحٌ في إفادة كون الإسراء وَالْمِعْرَاج بعد البعثة؛ إذ كيف تُفرض عَلَيْهِ وعَلَىٰ من اتبعه الصَّلَاة ولم يُبعث بعدُ؟

فَإِنَّ قِيلَ: قَدْ أخرج الشيخان عَنْ شريك بْنَ عبد الله بْنَ أبي نَمر، قَالَ: **"سمعتُ أنس بْنَ مالك يُحدثنا عَنْ ليْلة أُسْري بِرَسُول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ مسْجِدِ الكعْبَةِ، إنَّه جاءَهُ ثلاثةُ نفرٍ قبْلَ أنْ يوحى إليْه، وهْو نائِمٌ في المسْجدِ الحرام"**، وَهٰذَا يُفيد أن الإسراء قبل المبعث إذا فيه أي في الحديث: **"جاءَهُ ثلاثةُ نفرٍ قبْلَ أنْ يوحى إليْه"**، فما الجواب عَنْ هٰذَا؟

✍ **الجواب:** أن شريك بْنَ عبد الله لم يضبط حديث الإسراء كما بين أهل العلم، وَهٰذَا أحدُ المواضع الَّتِي أُخذت عَلَيْهِ.

قَالَ ابْن عطية الأندلسي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ: **"ووقع في الصَّحِيْحَيْنِ لشريك بْنَ أبي نَمر وَهْمٌ في هٰذَا المَعْنَى؛ فَإِنَّهُ روى حديث الإسراء فَقَالَ فيه: وَذَلِكَ قبل الوحي إليه، ولا خلاف بين المُحدثين أن هٰذَا وَهْمٌ من شَريك"**.

والإِمَام مُسلم رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ لم يسغ لفظ حديثه كاملًا -أي: حديث شريك بْنَ أبي نَمر-؛ لما فيه من أوهام واقتصر عَلَىٰ ذِكر بعضهم، ثُمَّ قَالَ: الحَدِيْث بقصته نحو حديثِ ثابتٍ البُناني وَقَدَّم فيه شيئًا وأخر وزاد ونقص.

قَالَ القاضي عياض: **"وَقَدْ جاء في رواية شريك في هٰذَا الحَدِيْث في الْكِتَاب أوهامٌ أنكرها عَلَيْهِ العُلَمَاءِ، وَقَدْ نبه مُسلمٌ عَلَىٰ ذَلِكَ بقوله: فَقدَّم وأخر وزاد ونقص، منها قوله: وَذَلِكَ قبل أن يوحى إليه، وَهُوَ غلطٌ لم يوافق عَلَيْهِ"**.

وَقَالَ ابْن كثيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: **"وَهُوَ كما قَالَ مُسلمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فَإِنَّ شريك بْنَ عبد الله بْنَ أبي نمر اضطرب في هٰذَا الحَدِيْث وساء حفظه ولم يضبطه"**.

❋ فالإسراء وَالْمِعْرَاج بعد البعثة، وهما أَيْضًا قبل الهجرة قطعًا، فالصلوات الخمس فُرضت في الْمِعْرَاج، وأهل العلم مُتفقون عَلَىٰ أنها فُرضت قبل الهجرة.

قَالَ شَّيْخ الإِسْلَام: **"وهذا مما تواترت به الأَحَادِيْثِ، واتفق عليه أهل العلم: أن الْمِعْرَاج الَّذِي ذكره اللهُ تَعَالَىٰ في الْقُرْآن، والذي فيه فُرِضَ الصلوات الخمس؛ إنما كان بمكةَ، ولم يكن بعد الهجرة"**.

وَقَالَ -أي: شَّيْخُ الإِسْلَام-: **"فَإِنَّ الْمِعْرَاج كان بمكةَ قبل الهجرة بإجماع الْمُسْلِمِينَ، كما قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿سُبْحَانَ الَّذِى أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾** [الإسراء: ١]، **وكان الإسراءُ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ"**، انْتَهَى كلامه.

❋ وَقَدْ اختلف أهل العلم في أي وقتٍ بين المبعث والهجرة وقع الْمِعْرَاج عَلَىٰ أقوال، ذكرها ابْنَ حجر في **(الفتح)**، وبعد النظر في كلام أهل العلم في تحديد وقت الإسراء وَالْمِعْرَاج بين المبعث والهجرة، لم أجد ما يُعتمد عَلَيْهِ في ذَلِكَ -واللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ-.

وَقَدْ نقل ابْن القيم في **(زاد المعاد)** عَنْ شَّيْخ الإِسْلَام قوله: **"لم يقم دليلٌ معلومٌ عَلَىٰ شهرها"** -أي: ليلة الإسراء والمعراج-، **"ولا عَلَىٰ عُشرها ولا عَلَىٰ عينها؛ بل النقولُ في ذَلِكَ مُختلفةٌ فيها لَيْسَ فيها ما يُقطع بِهِ"**.

ويقول الشَّيْخُ/ ابْن باز: **"وَهٰذِه الليلة الَّتِي حصل فيها الإسراء وَالْمِعْرَاج لم يأتِ في الأَحَادِيْثِ الصَّحِيْحَةِ تعيينها، وكل ما ورد في تعيينها فهو غَيْر ثابتٍ عَنْ النَّبِيّ ﷺ عند أهل العلم بالحديث؛ ولله الحِكمةُ البالغة في إنساء الناس لها"**.

✍ إِذًا الإسراءُ كان بعد البعثِة، وكان قبل الهجرةِ، ولم يقم دليلٌ عَلَىٰ تعيين الليلة الَّتِي كان فيها بين البعثِة وبين الهجرةِ، وَقَدْ ذكرت الدليلَ عَلَىٰ كون الْمِعْرَاج كان بعد البعثة، وبينتُ ما جاء في حديث شريك، وأن أهل العلم لم يوافقوه عَلَىٰ ما قَالَ، من كون الْمِعْرَاج كان قبل أن يوحى إليه، وبينت أَيْضًا الدليل عَلَىٰ أن الْمِعْرَاج كان قبل الهجرة، وبينتُ عدم الدليل عَلَىٰ تعيين ليلة الْمِعْرَاج بين المبعث والهجرة -واللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ-.

✔ **الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَة**: في كون الإسراءُ وَالْمِعْرَاج لم يقعا إلَّا مرةً واحدة، الإسراءُ وَالْمِعْرَاج وقعا مرةً واحدة، ومن أهل العلم من قَالَ: بتعدُّد وقوعهما، وليس لهم عَلَىٰ التعدد دليل.

* قَالَ شَّيْخ الإِسْلَام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **"وَقَدْ زَعم طائفةٌ أن الْمِعْرَاج كان مرتين: مَرَّةً مَنَامًا، وَمَرَّةً يَقَظَةً، ومنهم من جعله ثلاث مرات، والصواب: أنه كان مرةً واحدة، وتلك الليلة فُرضت الصلوات الخمس، ولم يكن هذا إلا مَرةً واحدة لم تُفرض مرتين، ولكن بعض الناس غَلِط في بعض ما نقله؛ فَقِيلَ: إنه كان قبل النُّبوَّة منامًا، وأن تلك الليلة فُرضت الصلوات الخمس قبل فرضها بعد النُّبوَّة، وهذا غلط"**.

* ومن بين غلط هذَا أَيْضًا: ابْن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، فَقَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **"وَكَانَ الْإِسْرَاءُ مَرَّةً وَاحِدَةً وَقِيلَ: مَرَّتَيْنِ: مَرَّةً يَقَظَةً، وَمَرَّةً مَنَامًا، وَأَرْبَابُ هَذَا الْقَوْلِ كَأَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يَجْمَعُوا بَيْنَ حَدِيثِ شريك، وَقَوْلِهِ: ثُمَّ اسْتَيْقَظْتُ، وَبَيْنَ سَائِرِ الرِّوَايَاتِ"**.

* **وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: "بَلْ كَانَ هَذَا مَرَّتَيْنِ، مَرَّةً قَبْلَ الْوَحْيِ؛ لِقَوْلِهِ فِي حَدِيثِ شريك: وَذَلِك قَبْلَ أَنْ يُوحَى إِلَيْهِ، وَمَرَّةً بَعْدَ الْوَحْيِ، كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ سَائِرُ الْأَحَادِيثِ"**.

* **وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: "بَلْ ثَلَاثُ مَرَّاتٍ: مَرَّةً قَبْلَ الْوَحْيِ، وَمَرَّتَيْنِ بَعْدَهُ، وَكُلُّ هَذَا خَبْطٌ، وَهَذِهِ طَرِيقَةُ ضُعَفَاءِ الظَّاهِرِيَّةِ مِنْ أَرْبَابِ النَّقْلِ، الَّذِينَ إِذَا رَأَوْا فِي الْقِصَّةِ لَفْظَةً تُخَالِفُ سِيَاقَ بَعْضِ الرِّوَايَاتِ؛ جَعَلُوهُ مَرَّةً أُخْرَى، فَكُلَّمَا اخْتَلَفَتْ عَلَيْهِمُ الرِّوَايَاتُ عَدَّدُوا الْوَقَائِعَ"**.

* **"وَالصَّوَابُ الَّذِي عَلَيْهِ أَئِمَّةُ النَّقْلِ: أن الْإِسْرَاءِ كَانَ مَرَّةً وَاحِدَةً بِمَكَّةَ بَعْدَ الْبَعْثَةِ، وَيَا عَجَبًا لِهَؤُلَاءِ الَّذِينَ زَعَمُوا أَنَّهُ مِرَارًا! كَيْفَ سَاغَ لَهُمْ أَنْ يَظُنُّوا أَنَّهُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ تُفْرَضُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ خَمْسِينَ، ثُمَّ يَتَرَدَّدُ بَيْنَ رَبِّهِ وَبَيْنَ مُوسَى حَتَّى تَصِيرَ خَمْسًا؟"**.

* **ثُمَّ يَقُولُ: «أَمْضَيْتُ فَرِيضَتِي، وَخَفَّفْتُ عَنْ عِبَادِي»، ثُمَّ يُعِيدُهَا فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ إِلَىٰ خَمْسِينَ، ثُمَّ يَحُطُّهَا عَشْرًا عَشْرًا، وَقَدْ غَلَّطَ الْحُفَّاظُ شريكًا فِي أَلْفَاظٍ مِنْ حَدِيثِ الْإِسْرَاءِ، ومُسلم أَوْرَدَ الْمُسْنَدَ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ: "فَقَدَّمَ وَأَخَّرَ وَزَادَ وَنَقَصَ، وَلَمْ يَسْرُدِ الْحَدِيث، فَأَجَادَ** رَحِمَهُ ٱللَّهُ".

وهكذا ابْن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ له كلامٌ مُهم في تفسيره، في بيان كون الإسراء وَالْمِعْرَاج وقعا مَرَّةً واحدة، ولن أنقله خشية الإطالة.

بعد هٰذَا أذكر بعض المُهمات والفوائد المُستفادات من الحَدِيْث السابق:

الفائدةُ الأُوْلَىٰ: قوله: «**أُتِيتُ بِالْبُرَاقِ، وَهُوَ دَابَّةٌ أَبْيَضُ طَوِيلٌ فَوْقَ الْحِمَارِ وَدُونَ الْبَغْلِ، يَضَعُ حَافِرُهُ عِنْدَ مُنْتَهَىٰ طَرْفِهِ، فَرَكِبْتُهُ حَتَّىٰ أَتَيْتُ بَيْتَ الْمَقْدِسِ**»، يُفيد كون الإسراء إِلَىٰ بَيْتَ الْمَقْدِسِ كان بواسطة الْبُرَاقِ.

وظاهر الحَدِيْث: أن جبريل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لم يكن راكبًا الْبُرَاقَ مع النَّبِيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وَقَدْ جاء في غَيْرِ هٰذَا الحَدِيْث: بيان ركوب جبريل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ معه، وَقَدْ بحث الْمَسْأَلَة ابْن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ فَقَالَ فِي ذَلِكَ: "**وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ حُذَيْفَةَ عِنْدَ أَحْمَدَ قَالَ: أُتِيَ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بِالْبُرَاقِ فَلَمْ يُزَايِلْ ظَهْرَهُ هُوَ وَجِبْرِيلُ حَتَّى انْتَهَيَا إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ، فَهَذَا لَمْ يُسْنِدْهُ حُذَيْفَةُ عَنِ النَّبِيِّ** صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، **فَيُحْتَمل أنه قَالَ عَنِ اجْتِهَادٍ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ هُوَ وَجِبْرِيلُ يَتَعَلَّقُ بِمُرَافَقَتِهِ فِي السَّيْرِ لَا فِي الرّكُوب**".

قَالَ ابن دِحْيَةَ وَغَيْرُهُ مَعْنَاهُ: "**وَجِبْرِيلُ قَائِدٌ أَوْ سَائِقٌ أَوْ دَلِيلٌ؛ قَالَ: وَإِنَّمَا جَزَمْنَا بِذَلِكَ لِأَنَّ قِصَّةَ الْمِعْرَاجِ كَانَتْ كَرَامَةً لِلنَّبِيِّ** صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، **فَلَا مَدْخَلَ لِغَيْرِهِ فِيهَا**"، "قلت" -أي: ابْن حجر يَقُولُ-: "**قُلْتُ: وَيرد التَّأْوِيل الْمَذْكُور ان فِي صَحِيح ابْن حبَان من حَدِيث ابن مَسْعُودٍ أن جِبْرِيلَ حَمَلَهُ عَلَى الْبُرَاقِ رَدِيفًا لَهُ، وَفِي رِوَايَةِ الْحَارِثِ فِي مُسْنَدِهِ: أُتِيَ بِالْبُرَاقِ فَرَكِبَ خَلْفَ جِبْرِيلَ فَسَارَ بِهِمَا، فَهَذَا صَرِيحٌ فِي رُكُوبِهِ مَعَهُ فَاللهُ أَعْلَمُ**".

الفائدةُ الثَّانِيَة: قوله: «**فَرَكِبْتُهُ**»، يدل عَلَىٰ أن الإسراء وَالْمِعْرَاج كان بروحه وجسده صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وبين شَّيخ الإِسْلَام أن هٰذَا الذي عَلَيْهِ جماهيرُ السَّلَف والخلف.

قَالَ الشوكاني: "**وكيف يصحُ حملُ هٰذَا الإسراءِ عَلَىٰ الرؤية مع تصريح الأَحَادِيْث الصَّحِيْحَة بأن النَّبِيّ** صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ **ركب الْبُرَاقِ، وكيف يصح وصف الروحِ بالركوب؟**".

وَقَالَ العلامةُ/ مُحمَّد الأمين الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **"وركوبه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَىٰ البُراق يدل عَلَىٰ أن الإسراء بجسمه؛ لِأَنَّ الروح لَيْسَ من شأنه الركوب عَلَىٰ الدواب كما هُوَ معروف"**.

وَهناك أدلة أقوى تدل عَلَىٰ أن الإسراء وَالْمِعْرَاج كان بروحه وجسده صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

➢ منها: قوله تَعَالَىٰ: ﴿سُبْحَانَ الَّذِى أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الإسراء: ١]، فالعبدُ عبارةٌ عَنْ مجموع الروح والجسد، وَهٰذَا يدلُ عَلَىٰ أن الإسراء كان بهما جميعًا، والتسبيحُ يكون عند الأمور العظيمة المُتعجب منها، فلو كان مَنامًا؛ لم يكن مَحل تعجب.

➢ ومنها: قوله جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِى أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾ [الإسراء: ٦٠]، فَإِنَّ الرؤيا رؤيا عين يقظةً لا رؤيا منام، كما صح عَنْ ابن عَبَّاسٍ وغيره.

✍ ومن الْأَدِلَّة الواضحة عَلَىٰ ذَلِكَ: أنها لو كانت رؤيا منام لما كانت فتنة، ولا سببًا لتكذيب قُريش؛ لِأَنَّ رؤيا المنام لَيْسَت محل إنكار؛ لِأَنَّ المنام قَدْ يرى فيه الْإِنْسَان ما لا يصح، فَالَّذِي جعله اللهُ فتنةً هُوَ ما رآه بعينه من الغرائب والعجائب، فزعم الْمُشركون: أن من ادعى رؤية ذَلِكَ بعينه؛ فهو كاذب لا محالة، فصار فتنةً، وَهٰذَا الَّذِي ذكرته هُوَ لفظُ الشنيقطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في **(أضواء البيان)**.

❋ وَقَدْ سُئل شَيْخُ الإِسْلَامِ: هل عُرج بالنَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقظةً أو منامًا؟

✍ فأجاب بجوابٍ نافع، أذكره مُختصرًا: قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **"إن الَّذِي عَلَيْهِ جماهير السَّلَف والخلف أَنَّهُ كان يقظةً"**، ويدل عَلَىٰ ذلك قوله تَعَالَىٰ: ﴿سُبْحَانَ الَّذِى أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾ [الإسراء: ١]؛ وقوله: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى ﴿١٣﴾ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى ﴿١٤﴾ عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى ﴿١٥﴾﴾ [النجم: ١٣ - ١٥]، الآيات.

ومعلومٌ أن قوله تَعَالَىٰ: ﴿سُبْحَانَ الَّذِى أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ تعظيمٌ لهذه الآية وتسبيح الرَّبّ الذي فعله، والتسبيح يكون عند الأمور العجيبة العظيمة الخارجة عن العادة، ومعلومٌ أن عامة الخلق يرى أحدهم في منامه الذهاب من مكة إِلَىٰ الشام، وليس هذا مِمَّا يُذكر على هذا الوجه من التعظيم.

وهو سُبْحَانَهُ ذكر في تلك السورة ما يتمكن الرسول من ذكر الشواهد ودلائله، فإنهم لمَّا أنكروا الإسراء، وقد علموا أنه لم يكن يأتي بيت المقدس، فسألوه عن صفته ليبين لهم هل هو صادق؟ فأخبرهم عن صفته خبر من عاينه، وأخبرهم عن عيرٍ كانت لهم بالطريق، ولو كان منامًا لما اشتدَّ إنكارهم له، ولا سألوه عن صفته؛ فإن الرائي قد يرى الشيء في المنام على خلاف صفته.

﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى ﴿١٣﴾ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى ﴿١٤﴾﴾ الآيات؛ صريحٌ في أن بصره رأى ما رآه في الملأ الأعلى، وأنه ما زاغ بصره وما طغى، وقد ثبت أن جنة المأوى وسِدرة المُنتهى في السماء لا في الأرض، فإذا رأى بعينه ما هناك؛ امتنع أن يكون ذلك مَنامًا، ودل ذلك عَلَىٰ أن جسده كان هنالك.

ما سبق بيانه من كون الإسراء وَالْمِعْرَاج كانا بجسده وروحه صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ هُوَ الحق الَّذِي عَلَيْهِ جماهيرُ السَّلَفِ والخلف، وَثمَّ أقوال في الْمَسْأَلَة أذكرها مُبينًا عدم صحتها.

➢ فهناك من قَالَ: إنهما كانا جميعًا في ليلةٍ واحدةٍ في منامه، قَالَ شَّيْخُ الإِسْلَامِ: "**وَهُوَ قولٌ مأثورٌ عَنْ طائفةٍ من السَّلَف**"، انْتَهَى كلامه.

ويُبطل قولهم ما سبق من أدلةٍ في كون الإسراء وَالْمِعْرَاج كانا بروحه وبدنه، ومن أدلة القائلين بهذا القول: ألفاظٌ جاءت في بعض الأَحَادِيْثِ تُفيد كون الإسراء وَالْمِعْرَاج كانا في المنام: منها: «**بين أنا نائم**»، ومنها: «**فاستيقظت، وأنا في المسجد الحرام**».

✍ وأجاب عَنْ هٰذِه العُلَمَاءُ ووفقوا بينها وبين الْأَدِلَّة الدَّالَّة عَلَىٰ أن الإسراء وَالْمِعْرَاج كانا يقظةً بروحه وجسده صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ومن ذَلِكَ قول القاضي عياض: "**وَأَمَّا قوله في رواية شريك: وَهُوَ نائم، وفي الرواية الأخرى: بين أن عند البيت بين النائم واليقظان، فقد يحتجُ بِهِ من يجعلها رؤيا نومٍ ولا حُجة فيه؛ إذ قَدْ يكون ذَلِكَ حالة أول وصول الملك إليه، وليس في الحَدِيْث ما يدل عَلَىٰ كونه نائمًا في القصة كلها**"، انْتَهَى كلامه.

إِذًا القاضي عياض يُبين أن هٰذِه الألفاظ الَّتِي استدلوا بها لا تعني أَنَّهُ كان نائمًا في إسرائه ومعراجه، وَإِنَّمَا تحتمل كون المُراد بها مجيء الملك إليه وَهُوَ عَلَىٰ هٰذِه الحالة، ثُمَّ إِنَّه أُسري بِهِ مُستيقظًا ببدنه وروحه، وأُعرج بِهِ كَذَلِكَ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَهٰذَا أَيْضًا ما بينه أبو العباس القُرطبي، حَيْثُ قَالَ: "**وأن قوله: بين أنا نائم، يَعْنِي في أول القصة، وَذَلِكَ أَنَّهُ كان قَدْ ابتدئ نومه فأتاه الملكُ فأيقظه، وفي بعض ألفاظه: بين أنا بين النائم واليقظان أتاني الملك، وذكر الحديث**".

وقوله: «**فاستيقظت وأنا في المسجد الحرام**»، يحتمل أن يكون استيقاظه من نومه من نومٍ نامه بعد الإسراء؛ لِأَنَّ إسراءه لم يكن طول ليلته وَإِنَّمَا كان في بعضها... إِلَىٰ آخر كلامه.

- وهناك من قَالَ: وقعا جميعًا مرتين في ليلتين مُختلفتين: إحداهما يقظة والأخرى منامًا، وَقَدْ سبق كلامُ ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في بيان عدم صحة هٰذَا.

- ومنهم من قَالَ: كان الإسراءُ إِلَىٰ بيت المقدس يقظةً، وَأَمَّا المِعْرَاج فقد كان منامًا في الليلة نفسها أو في غيرها، وَهٰذَا يُبطله كون الإسراء والمعرج وقعا في ليلةٍ واحدة، كما في هٰذَا الحَدِيْث، فَإِنَّهُ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعد أن ذَكَرَ الإسراء قَالَ: «**ثُمَّ عُرج بنا**».

- ومنهم من قَالَ: كان الإسراءُ وَالْمِعْرَاج بروحه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وليس هٰذَا القول كقول من قَالَ: "**إن الإسراء وَالْمِعْرَاج كانا منامًا**"، وفي بيان الفرق بينهما قَالَ ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "**وَقَدْ نقل ابْنُ إسحاق عَنْ عَائِشَة ومعاوية أنهما قَالَا: إِنَّمَا كان الإسراءُ بروحه، ولم يُفقد جسده، ونُقل عن الحسن البصري نحو ذَلِكَ**".

يَقُولُ ابن القيم: "**ولكن يَنْبَغِي أن يُعلم الفرقُ بين أن يُقَالُ: كان الإسراءُ منامًا، وبين أن يُقَالُ: كان بروحه دون جسده، وبينهما فرقٌ عظيم، وعائشةُ ومعاوية لم يَقُولَا: كانا منامًا وَإِنَّمَا قَالَا: أُسري بروحه ولم يُفقد جسده**".

"**وفرقٌ بين الْأَمْرَيْنِ؛ فَإِنَّ ما يراه النائم قَدْ يكون أمثالًا مضروبةً للمعلوم في الصور المحسوسة، فيرى كأَنَّهُ قَدْ عُرج بِهِ إِلَىٰ السماء، أو ذُهب بِهِ إِلَىٰ مكة وأقطاب الدُّنْيَا، وروحه لم تصعد ولم تذهب، وَإِنَّمَا ملك الرؤية ضرب له المِثَال**".

وَالَّذِينَ قَالُوا: عُرج برسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طائفتان:

- طائفةٌ تَقُولُ: عُرج بروحه وبدنه.
- وطائفةٌ تَقُولُ: عُرج بروحه، ولم يُفقد بدنه.

"وهؤلاء لم يُريدون أن الِمْعْرَاج كان منامًا، وَإِنَّما أرادوا أَن الروح ذاتها أُسري بها وعُرج بها حقيقة، وباشرت من جنس ما تُباشر بعد المُفارقة، وكان حالها فِي ذَلِكَ كحالها بعد المُفارقة فِي صعودها إِلَىٰ السموات سماء سماء، حَتَّىٰ ينتهي بها إِلَىٰ السماء السابعة، فتقف بين يدي الله عَزَّ وَجَلَّ، فيأمر فيها بِمَا شاء ثُمَّ تنزل إِلَىٰ الْأَرْض، وَالَّذِي كان لرسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليلة الإسراء أكمل مِمَّا يحصل للروحِ عند المُفارقة".

إِذًا ابْن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُبين أَن ما رويَّ عَنْ عَائِشَة ومعاوية لا يُفيد أَن الإسراء كان منامًا، أي: عَائِشَةُ ومعاويةُ لم يُريدا كون الإسراء كان منامًا، وَإِنَّما يُريدان كون الإسراء كان بروحه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَهٰذَا القول وإن كان غَيْر صحيح، وفِي ثبوته عنهما خلافٌ بين أهل العلم؛ أقول: هٰذَا القول وإن كان لَيْسَ صحيحًا إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ كقول من يَقُولُ: إن الِمْعْرَاج كان منامًا، وَقَدْ فهم بعضُ أهل العلم أَن عَائِشَةَ ومعاوية كانا يريان أَن الإسراء وَالِمْعْرَاج كانا منامًا.

من أُولَئِكَم: ابْن إسحاق، فقد ذَكَرَ ذَلِكَ وناقشه ابْن كثيرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، فذكر أن عَائِشَة ومعاوية لم يُريدا أَنَّهُ منام، وَإِنَّمَا يُريدان أَنَّهُ أُسري وعُرج بِهِ بروحه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما بيَّن ابْن القيم، ولعل ابْن كثير استفاد هٰذَا من ابْن القيم، فَهٰذَا القول فِي بيان المُراد بكلام عَائِشَة ومعاوية ذكره ابْن القيم، وذكره تلميذه ابْن كثير، وذكره تلميذ ابْن كثير وَهُوَ ابْن أبي العز الحنفي، فلعل ابْن أبي العز أخذه من ابْن كثير وابن كثير أخذه من ابْن القيم.

يَقُولُ ابْن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: **"وَقَدْ حكى ابْن إسحاق فَقَالَ: حدثني بعض آل أبي بكر عَنْ عَائِشَة أم المُؤْمِنِيْنَ أنها كانت تَقُولُ: ما فُقد جسدُ رَسُول الله، ولكن اللهُ أسرى بروحه".**

قَالَ: **"وحدثني يعقوب بْن عُتبة أَن معاوية كان إذا سُئل عَنْ مسرى رَسُول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: كانت رؤيا من الله صادقة".**

قَالَ ابْن إسحاق: "فلم يُنكر ذَلِكَ من قولهما؛ لقول الحسن: إن هٰذِه الآية نزلت في ذَلِكَ، ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾ [الإسراء: ٦٠]، وكما قَالَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِالسَّلَامُ: ﴿يَا بُنَيَّ إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ﴾ [الصافات: ١٠٢].

وفي الحَدِيْث: «تنامُ عيناي وقلبي يقظان»".

قَالَ ابْن إسحاق: "فاللهُ أَعْلَمُ أي ذَلِكَ كانا قَدْ جاءه وعاين فيه ما عاين من أمر الله تَعَالَىٰ عَلَىٰ أي حالةٍ كان نائمًا أو يقظان؟ كُلّ ذَلِكَ حقٌّ وصدق".

يَقُولُ ابْن القيم: "وَقَدْ توقف ابْن إسحاق في ذَلِكَ وجوز كُلًّا من الأمرين من حَيْثُ الجُملة؛ ولكن الَّذِي لا يُشك فيه ولا يتمارى: أَنَّهُ كان يقظان لا محالة لما تقدم، وليس مُقتضى كلام عَائِشَة رَضِيَٱللَّهُعَنهَا: أن جسده صَلَّىٱللَّهُعَلَيهِوَسَلَّمَ ما فُقد، وَإِنَّمَا كان الإسراءُ بروحه أَن يكون منامًا كما فهمه ابْن إسحاق، بل قَدْ يكونُ وقع الإسراء بروحه حقيقةً وَهُوَ يقظان لا نائم، وركب البُراق وجاء بيت المقدس، وصعد السَّمَاوَات، وعاين ما عاين حقيقةً ويقظةً لا منامًا، لعل هٰذَا مُراد عَائِشَة أم المُؤْمِنِيْنَ رَضِيَٱللَّهُعَنهَا، ومُراد من تابعها عَلَىٰ ذَلِكَ لا ما فهمه ابْن إسحاق من أنهم أرادوا بذلك المنام واللهُ أَعْلَمُ".

وَهٰذَا تنبيهٌ مُهمٌ جِدًّا عَلَىٰ ما جاء عَنْ عَائِشَة رَضِيَٱللَّهُعَنهَا وعن معاوية، وفهمه بعض أهل العلم: أنهما يُريدان أن المِعْرَاج كان منامًا؛ بل يُريدان ما بيَّن ابْن القيم وابن كثير وابن أبي العز -واللهُ أَعْلَمُ-.

☜ **الفائدةُ الثالثة**: قوله: «**فربطتهُ بالحلقةِ الَّتِي يربطُ بِهِ الْأَنْبِيَاء، ثُمَّ دخلتُ المسجدَ فصليتُ فيهِ ركعتينِ ثُمَّ خرجت**».

- هٰذَا يُفيدُ ربطَ البُراقِ بالحلقة.
- ويُفيدُ صلاتهُ في المسجد الأقصى ركعتين.

❑ **فهُنا مسألتان:**

الأولىٰ: ربطُ البُراقِ بالحلقة. قَالَ ابنُ حجر: المُرادُ حلقةُ بابِ مسجدِ بيتِ المقدس، واللهُ أَعْلَمُ.

الثانية: **صلاتهُ في المسجدِ الأقصى ركعتين**. وقد ذكرَ غيرُ واحدٍ من أهلِ العلم أن هاتين الركعتينِ هما ركعتا تحية المسجد.

قَالَ ابنُ كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: والحقُ أنهُ عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ أُسريَّ بِهِ يقظةً لا منامًا من مكةَ إِلَىٰ بيتِ المقدسِ راكبًا البُراق، فلما انْتَهَى إِلَىٰ باب المسجد ربطَ الدابةَ عندَ الباب، ودخلهُ فصلى في قِبلتهِ تحيةَ المسجدِ ركعتين. انتهى كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وقد أخرجَ مُسلم عن أبي هُريرةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ: «**لقد رأيتُني في الحِجر، وقُريش تسألُني عن مسراي، فسألتني عن أشياء من بيت المقدس لم أُثبتها**» إِلَىٰ أن قَالَ: «**وقد رأيتُني في جماعةٍ من الْأَنبِيَاءِ، فإذا موسىٰ قائمٌ يُصلي، وإذا عيسىٰ ابن مريم** عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ **قائمٌ يُصلي، وإذا إبراهيم** عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ **قائمٌ يُصلي**»، قَالَ: «**فحانت الصَّلَاة؛ فأممتُهم**».

وَهَٰذَا يُفيد: أنهُ صلى بالأنبياء ليلةَ الإسراءِ والمِعراج.

وقد اختلفَ أهلُ العِلم: مَتَىٰ صلى بهم تِلْكَ الليلة؟

- **فمنهم مَن يرى**: أنه صلى بهم قَبلَ العروجِ إِلَىٰ السماء.

- **ومنهم مَن يرى**: أنهُ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ صلى بهم بعدَ عروجِهِ للسماء، وأنهُ بعد عروجهِ نزلَ هو والأنبياء إِلَىٰ بيت المقدس، ثُمَّ صلى بهم.

☜ فمِمن ذهبَ إِلَىٰ الْأَوَّل -وهو أنهُ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ صلى بالأنبياءِ قَبلَ العروج-: ابنُ القيم، فَإِنَّ ظاهرَ كلامِهِ يُفيدُ ذَلِكَ، حيثُ قَالَ: "**ثُمَّ أُسريَ برسول الله** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ **بجسدهِ عَلَىٰ الصحيحِ من المسجدِ الحرامِ إِلَىٰ بيتِ المقدس راكبًا عَلَىٰ البُراق صحبةُ جبريلُ** عَلَيۡهِمَا ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، **فنزلَ هُناك وصلى بالأنبياءِ إمامًا، وربطَ البُراقَ بحلقةِ بابِ المسجد**".

وكذا ابنُ حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حيثُ قَالَ: وفي حديثِ أبي سعيدٍ عند البيهقي: «**حَتَّىٰ أتيتُ بيتَ المقدس، فأوثقتُ دابتي بالحلقةِ الَّتِي كانت الْأَنْبِيَاء تربطُ بها**»، وفيهِ: «**فدخلتُ أنا وجبريلُ بيتَ المقدس، فصلىٰ كُلُّ واحدٍ منا ركعتين**».

وفي روايةِ أبي عُبيدة ابن عبد الله بن مسعود عن أبيهِ نحوهُ، وزاد: «ثُمَّ دخلتُ المسجد فعرفتُ النبيينَ من بينِ قائمٍ وراكعٍ وساجد، ثُمَّ أُقيمت الصَّلَاة فأممتُهم».

وفي روايةِ يزيد ابنِ أبي مالك عن أنس عندَ ابنِ أبي حاتم: «فلم ألبث إِلَّا يسيرا، حَتَّىٰ اجتمعَ ناسٌ كثير، ثُمَّ أذنَ مؤذن، فأُقيمت الصَّلَاة، فقمنا صفوفًا ننتظرُ مَن يؤمُنا، فأخذَ بيديَّ جبريل فقدمني فصليتُ بهم».

وفي حديثِ ابن مسعود عندَ مُسلم: «وحانت الصَّلَاة، فأممتُهم».

وفي حديثِ ابن عَبَّاس عندَ أحمد: «فلما أتىٰ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المسجد الأقصىٰ قامَ يُصلي، فإذا النبيون أجمعون يُصلونَ معه».

وفي حديثِ عُمرَ عند أحمد أيضًا: "أنهُ لما دخلَ بيتَ المقدس، قَالَ: أُصلي حيثُ صلى رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فتقدم إِلَىٰ القبلةِ فصلى".

يقولُ ابنُ حجر: "قَالَ عِياض: يحتمل أن يكونَ صلى بالأنبياءِ جميعًا في بيتِ المقدسِ، ثُمَّ صعد مِنهم إِلَىٰ السَّماوات، مَن ذكَرَ أنهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رآه، ويحتمل أن تكونَ صلاتهُ بهم بعدَ أن هبطَ من السماء فهبطوا أيضًا، والأظهر: أن صلاتهُ بِهم ببيت المقدس كانَ قبلَ العروج -والله أَعْلَمُ-".

✍ إذًا ظاهرُ كلام ابن القيم، وابنِ حجر، وعِياض -رحمَ اللهُ الجميع- يدلُ عَلَىٰ أنهم يرونَ أن الصلاةَ كانت قَبلَ المِعراج، وَهٰذَا ما يُفيدهُ ظاهرُ الْأَحَادِيث.

☜ ومَن ذهب للثاني وأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صلى بالأنبياء بعدَ أن عُرجَ بهِ، نزلَ هو والأنبياء وصلوا، ابنُ كثير رَحِمَهُ اللَّهُ، حيثُ قَالَ: "ثُمَّ هبطَ إِلَىٰ بيتِ المقدسِ، وهبطَ معهُ الأنبياء، فصلى بهم فيهِ لما حانت الصلاة، ويحتمل أنها الصُبحُ من يَوْمِئِذٍ"، يقول: "ومن الناسِ مَن يزعمُ أنهُ أَمَّهُم في السماء، وَالَّذِي تظاهرت به الروايات أنهُ ببيتِ المقدس، ولكن في بعضِها أنهُ كان أول دخولهِ إليه، وَالظَّاهِر: أنهُ بعدَ رجوعهِ إليه؛ لأنه لما مَرَّ بِهم في منازِلهم جعلَ يسألُ عنهم جبريلَ واحدًا واحدًا، وهو يُخبرهُ بِهم، وَهٰذَا هو اللائق؛ لأنه أولًا مطلوبًا إِلَىٰ الجناب العلوي ليُفرضَ عليهِ وعَلَىٰ أُمتهِ ما يشاءُ اللهُ تَعَالَىٰ، ثُمَّ لما فرغَ من الَّذِي أُريدَ بهِ،

اجتمعَ هو وإخوانهُ من النبيينَ صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِم أَجْمَعِيْنَ، ثُمَّ أظهرَ شرفهُ وفضلهُ عليهم بتقديمهِ في الإمامة، وذلكَ عن إشارةِ جبريلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ له في ذلك، ثُمَّ خرجَ من بيتِ المقدسِ فركبَ البُراق، وعادَ إِلَىٰ مكةَ بغلس، واللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أَعْلَمُ" انتهى كلامه.

فابنُ كثير يرى أن الصلاةَ كانت بعد النزولِ من السماءِ؛ لأنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يسألُ تعريفهُ في كُلِّ سماءٍ عمَّن يلقاهُ فيها من الأنبياء، وَهٰذَا يُفيدُ أَنَّه لم يلقهم قَبلَ العروج، ولو أَنَّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صلى بهم إمامًا قَبلَ العروج، لما احتاجَ لتعريفِ جبريل بمن يلقاهُ مِنهم في كُلِّ سماء، وَهٰذِه حُجةٌ قويةٌ -واللهُ تعالَىٰ أَعْلَمُ-.

وقد نفى حُذيفةُ بنُ اليمانِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ربطَ البُراقِ بالحلقةِ، وصلاةَ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في المسجدِ الأقصى؛ فعن زِرِ بن حُبيش قَالَ: **"أتيتُ عَلَىٰ حُذيفةَ بن اليمان وهو يُحدثُ عن ليلةِ أُسري بمُحَمَّدٍ** صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، **وهو يقول: «فانطلقتُ أو انطلقنا حَتَّىٰ أتينا عَلَىٰ بيتِ المقدسِ، فلم يدخلاهُ»، قَالَ: قُلتُ"** -قَالَ؛ أي: زِر بن حُبيش-، قَالَ: قُلتُ: بل دخلهُ رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليلةَ إذٍ وصلى فيه.

قَالَ حُذيفة: ما اسمُكَ يا أصلع؛ فإني أعرفُ وجهك ولا أدري ما اسمُك؟

قَالَ: قُلتُ: أنا زِر بنُ حُبيش.

قَالَ: فما علمُك بأن رسولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صلى فيهِ ليلةَ إذ؟

قَالَ: قُلتُ: القُرآن يُخبِرُني بذلك.

قَالَ: مَن تكلمَ بالقُرآنِ فلج، اقرأ.

قَالَ زِر: فقرأتُ ﴿سُبْحَانَ الَّذِى أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الإسراء: ١].

قَالَ زِر: فلم أجدهُ صلى فيه.

قَالَ حُذيفةُ: يا أصلع، هل تجدُ "صلى فيه؟".

قَالَ زِر: قُلتُ: لا.

قَالَ: واللهِ –أي حُذيفة–، قَالَ: واللهِ ما صلى فيهِ رسولُ اللهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ ليلةَ إذ، لو صلى فيهِ لكُتبَ عليكم صلاةٌ فيه، كما كُتِب عليكم صلاةٌ في البيتِ العتيق، واللهِ ما زايلَ البُراقَ حَتَّىٰ فُتحت لهما أبوابُ السماء، فرأيا الجَنَّةَ وَالنَّار، ووعدَ الآخرةِ أجمع، ثُمَّ عادا عودهما عَلَىٰ بدئهما.

قَالَ: ثُمَّ ضحك –أي حُذيفة–، حَتَّىٰ رأيتُ نواجذه.

قَالَ: ويُحدثون أنهُ ربطهُ أليفر منهُ، وَإِنَّمَا سخرهُ لهُ عالمُ الغيبِ والشهادة؟

قَالَ: قُلتُ: أبا عبدِ الله، أيُّ دابةٍ البُراق؟

قَالَ: دابةٌ أبيض، طويل،... إِلَىٰ آخرهِ.

قَالَ ابنُ حجر رَحِمَهُٱللَّهُ: وقولهُ في روايةِ ثابت: «**فربطتهُ في الحلقةِ**» أنكرهُ حُذيفة، فروى أحمد والترمذي من حديثِ حُذيفة قَالَ: "**تُحدثون أنهُ ربطه، أخافَ أن يفرَ منهُ وقد سخرهُ لهُ عالمُ الغيبِ والشهادة؟!**".

قَالَ البيهقيُ: "**المُثبت مُقدمٌ عَلَىٰ النافي**". يعني: مَن أثبتَ ربطَ البُراق، والصلاةَ في بيتِ المقدس معهُ زيادةُ علمٍ عَلَىٰ مَن نفى ذلك، فهو أولى بالقبول.

يقولُ ابنُ حجر: ووقعَ في روايةِ بُريدةَ عند البزار: «**لما كان ليلةَ أُسريَّ بِهِ، فأتىٰ جبريل الصخرة الَّتِي ببيت المقدس، فوضعَ اصبعهُ فيها، فخرقها فشدَّ بها البُراق**»، ونحوهُ للترمذي، وأنكرَ حُذيفةُ أيضًا في هذَا الحديث أنهُ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ صلى في بيتِ المقدس، واحتجَ بأنهُ لو صلى فيهِ لكُتبَ عليكم الصلاةُ فيه، كما كُتبَ عليكم الصلاةُ في البيتِ العتيق.

✍ **والجوابُ عنهُ**: منعُ التلازُمِ في الصلاة، إن كان أرادَ بقولهِ: "**كُتبَ عليكم الفرض**"، وإن أرادَ التشريعَ فنلتزمهُ، وقد شرعَ النَّبِيُّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ الصلاةَ في بيتِ المقدس، فقرنهُ بالمسجدِ الحرامِ ومسجدهِ في شدِّ الرحال، وَذَكَرَ فضيلة الصلاةِ فيهِ في غيرما حديث.

✍ إذًا ابنُ حجر يُبين: أن مَن أثبتَ ربطَ البُراقِ بالحلقةِ، ومَن أثبتَ الصلاةَ في المسجدِ، مُثبتٌ، ومَن نفى فقد نفى، و"**المُثبتُ مقدمٌ عَلَىٰ النافي**".

وَهٰذَا ما ذكرهُ غيرُ واحدٍ من أهلِ العلم، منهم: ابنُ كثير، حيثُ قَالَ: وَهٰذَا الَّذِي قالهُ حُذيفةُ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ نفيٌ، وما أثبتهُ غيرهُ عن رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ من ربط الدَّابَّة بالحلقة، ومن الصلاةِ ببيت المقدس، مِمَّا سبق، وما سيأتي مقدمٌ عَلَىٰ قولِه، واللهُ أَعْلَمُ بالصواب.

وكذلكم الألباني، قَالَ رَحِمَهُٱللَّهُ: واعلم أن في حديث حُذيفةَ هٰذَا عبرةٌ بالغة، وهي أن الصحابي قد يقولُ برأيِه ما يُخالفُ الواقعَ المروي عندَ غيرِه، من أجلِ ذلك كان من المُتَّفَق عَلَيْهِ بين العُلماء: "**أن المُثبتَ مُقَدَّمٌ عَلَىٰ النافي، ومَن حفظَ حُجَةٌ عَلَىٰ مَن لم يحفظ**"، فنفي حُذيفةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ لصلاتهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في بيتِ المقدس، وربطِ البُراقِ بالحلقةِ، مِمَّا لا قيمة له، مع إثباتِ غيرِ ما واحد من الصحابةِ لذلك، وهو عُمدةُ زِرٍ رَحِمَهُٱللَّهُ في مُعارضةِ حُذيفة فيما نفاه.

☚ فائدةٌ رابعة: قولهُ: «**ثُمَّ عَرجَ بنا إِلَىٰ السماء فاستفتحَ جبريل**».

لم يذكر في هٰذَا الحديث عَلَىٰ أي شيءٍ كان العروج، وقد نصَّ بعضُ أهل العلمِ عَلَىٰ أن العروجَ كان بالبُراق، ومن أدلتِهم: حديثُ مالك بن صعصَعة في الإسراء، وهو عندَ البُخاري، فقد جاءَ فيه: «**ثُمَّ أُتيتُ بدابة دونَ البغل، وفوقَ الحِمار، أبيض، فحُملتُ عَلَيْهِ، فانطلقَ بي جبريلُ حَتَّىٰ أتىٰ السماءَ الدُّنيا**»؛ فالحديثُ ظاهرهُ أن المِعراجَ كان عَلَىٰ البُراق.

ويدلُ عَلَىٰ هٰذَا أيضًا: قولُ حذيفةَ السابقَ ذكرهُ: "**والله ما زايلَ البُراق، حَتَّىٰ فُتحت لهما أبوابُ السماء، فرأيا الجَنَّةَ وَالنَّار، ووعدَ الآخرةِ أجمع، ثُمَّ عادا عودهما عَلَىٰ بدئهم**".

وبذا قَالَ البربهاريُّ رَحِمَهُٱللَّهُ حيثُ قَالَ: "**حملهُ جبريلُ عَلَىٰ البُراق حَتَّىٰ أدارهُ في السَّماوات، وفُرضت عليهِ الصَّلاةُ في تِلْكَ الليلة، ورجعَ إِلَىٰ مكة في تِلْكَ الليلة، وَذَلِكَ قبلَ الهجرة**".

⬅ ومن أهل العلم مَن قَالَ: "**إن العروجَ كانَ عَلَىٰ سُلم**".

قَالَ ابنُ حجر في شرحِ حديثِ مالك بن صعصَعة السابق: فَأَمَّا العروج ففي غيرِ هٰذِه الروايةِ من الأخبار أنهُ لم يكن عَلَىٰ البُراق، بل رقى المعراج وهو السُّلم، كما وقعَ مُصرَّحًا بهِ في حديثِ أبي سعيدٍ عندَ ابنِ إسحاق والبيهقي في الدَّلَائِل، ولفظهُ: «**فإذا أنا بدابةٍ كالبغلِ**

مضطرب الأُذنينِ يُقالُ له: البُراق، وكانت الْأَنبِيَاءُ تركبهُ قبلي فركبتهُ»، فذكرَ الحديث، قَالَ: «ثُمَّ دخلتُ أنا وجبريل بيتَ المقدس، فصليتُ ثُمَّ أُتيتُ بالمِعراج».

وفي روايةِ ابنِ إسحاق: سمعتُ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لما فرغتُ مِمَّا كان في بيتِ المقدس، أُتِيَّ بالمِعراج فلم أرَ قطُ شيئًا كان أحسنَ مِنهُ، وهو الَّذِي يمدُ إليهِ الميتُ عينيهِ إذا حُضِر، فأصعدني صاحبي فيهِ حَتَّىٰ انْتَهَىٰ بي إِلَىٰ بابٍ من أبوابِ السماء».

وفي روايةِ كَعب: «فَوضِعَت له مِرقاة من فِضة، ومِرقاة من ذهب، حَتَّىٰ عُرِجَ هُوَ وجبريل».

وفي رواية لأبي سعيد في شرف المُصطفى: «أنهُ أُتِيَّ بالمِعراج من جنَّة الفردوس، وأنهُ مُنَضد باللؤلؤ، وعن يمينِهِ ملائكة، وعن يسارِهِ ملائكة»، انتهى كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ.

ومِمَن ذهب إِلَىٰ أن العُروج كان بالسُّلم؛ ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ حيثُ قَالَ: "فلما انْتَهَى إِلَىٰ بابِ المسجد، ربطَ الدابةَ عندَ الباب ودخلهُ، فصلى في قبلتهِ تحية المسجد ركعتين، ثُمَّ أُتِيَ المِعراج وهو كالسُّلم ذُو درجٍ يُرقى فيها، فصعدَ فيهِ إِلَىٰ السماءِ الدُنيا، ثُمَّ إِلَىٰ بقيةِ السماواتِ السبع".

وكذا ابنُ عُثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ؛ حيثُ قَالَ مُعرِّفًا المِعراج شرعا: "وشرعًا: السُّلمَ الَّذِي عَرجَ بِهِ رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الأرضِ إِلَىٰ السماء" اهـ رَحِمَهُ اللَّهُ.

ولم يظهر لي ما يستوجب العدول عن القولِ بكونِ المعراجِ كان بالبُراقِ أيضًا، مع ثبوتِهِ في حديث البُخاري، وفيما روى أحمدُ عن حُذيفةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وحُذيفةُ وإن كانَ قد غلطَ في نفي ربطِ البُراقِ والصلاةِ في المسجد؛ فَإِنَّ هٰذَا لا يَعْنِي غلطهُ في كونِ المِعراج كان بالبُراقِ أيضًا.

ثُمَّ وإن لم نعتمد كلامهُ في المَسْأَلَة؛ فَإِنَّ ما جاء في البُخاري كافٍ في إثباتِ كون المِعراج كان بالبُراق -واللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ-، وَهٰذَا ما فهمهُ البربهاري رَحِمَهُ اللَّهُ وأثبتهُ في كتابهِ المعروف -واللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ-.

☜ **الفائدةُ الخامسة**: قولهُ: «**فإذا أنا بآدم فرحبَ بِيّ، دعا لِي بخير**».

جاءت في هٰذَا الموضع من المِعراج زيادةٌ مُهمةٌ عند الشيخَينِ من حديثِ ابنِ شِهاب عن أنس بن مالكٍ عن أبي ذرٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، وهي: «**فَعرجَ بِي إِلَىٰ السماءِ الدُنيا، فلما جئتُ إِلَىٰ السماءِ الدُنيا قَالَ جبريلُ لخازنِ السماء افتح، قَالَ: مَن هذَا؟ قَالَ: جبريل، قَالَ: هل معكَ أحدٌ؟ قَالَ: نعم، معي مُحَمَّدٌ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، فَقَالَ: مرحبًا بالنَّبِيِّ الصالحِ والابنِ الصالحِ، قُلتُ لجبريل: مَن هذَا؟ قَالَ: هذَا آدمُ، وهذِهِ الأسودةُ عن يمينِهِ وشمالِهِ نسمُ بنيه، فأهلُ اليمينِ مِنهم أهلُ الجَنَّة، والأسودةُ الَّتِي عن شِمالهِ أهلُ النَّار، فإذا نَظَرَ عن يمينهِ ضَحِكَ، وإذا نَظَرَ قِبَلَ شِمالهِ بكىٰ**».

وَهٰذَا فيه: أن آدمَ إذا نَظَرَ عن يمينهِ رأى أرواحَ أهلِ الجَنَّة، فيرى؛ فيُسَرُ لذلك ويضحك، وإذا نَظَرَ عن شِمالِهِ رأى أرواحَ أهلِ النَّار؛ فيحزنُ لذلك ويبكي.

ولي مع هذه الزيادةِ ثلاثُ وقفات:

الوقفةُ الأولى: قد استشكلَ أهلُ العلم رؤيةَ آدمَ وهو في السماءِ الدُّنْيَا نَسَمَ أهلِ النَّارِ، وقد أخبرَ تَعَالَىٰ أن أرواحَ الكُفارِ لا تُفتح لهم أبوابُ السماء، كما في قولهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ﴾ [الأعراف: ٤٠]، واستشكلوا أيضًا رؤيتهُ نَسَمَ أهلِ الجَنَّة، وَالجَنَّةُ لَيْسَت في السماءِ الدُّنْيَا.

وأجابوا عن ذَلِكَ بأجوبة، أقواها وأبعدُها عن التكلف: أن نَظَرَ آدم للأرواحِ وهو في السماءِ الدُّنْيَا لا يلزمُ منهُ كونُها معهُ فيها، فهو يرى أرواحَ المُنعمينَ والمُعذبين، وكُلٌّ منها في مُستقرِّها، كما أن النَّبِيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ رأى في صلاةِ الكسوفِ الجَنَّةَ وَالنَّار، وكُلٌّ مِنهُما في محلِها.

قَالَ ابنُ رجب: والأظهر -واللهُ أَعْلَمُ-: أن آدمَ عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ في السماءِ الدُّنْيَا ينظرُ إِلَىٰ نَسَمِ بَنِيهِ عن يمينهِ وشماله، ونَسَمُ بَنِيهِ مستقرةٌ في مُستقرِّها، فنسمُ المؤمنينَ في الجَنَّة، ونَسمُ الكافرينَ في النَّار، وليست عندَ آدم في السماء.

⇦ **الوقفةُ الثانية**: نظرُ آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ لأرواح المُنعمين والمُعذبين من بَنيه، يدل عَلَىٰ مُعتقدِ أهل السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ في الأرواح، وأنها لا تفنى بموتِ الأجسام، بل هي باقيةٌ بعدَ أن تُفارقَ الأجسادَ بالموتِ مُنعمةً أو مُعذبة.

☜ **هذا مذهبُ أهل السُّنَّةِ في الروح، وقد بَدَّعُوا مَن قالَ بفنائها.**

قَالَ القاضي عياض: الأرواحُ باقيةٌ لا تفنى، فيُنعمُ المُحسن ويُعذبُ المسيء، وقد جاءَ به الْقُرْآنُ والآثار، وهو مذهبُ أهل السُّنَّةِ، خلافًا لطائفةٍ من المُبتدعةِ قَالَتْ: تفنى.

قَالَ ابنُ رجب: فَإِنَّ أرادَ أنها – أي: الروح– تُعدم وتتلاشى، فليسَ بحق، وقد اشتدَّ نكيرُ الْعُلَمَاءِ لهذِهِ المقالة، حَتَّىٰ قَالَ سحنون ابنُ سعيدٍ وغيرُهُ: "**هٰذَا قولُ أهل البدع**".

↩ فَإِنَّ قِيل: فما الجوابُ عن قولهِ تَعَالَىٰ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]؛ فَإِنَّ هٰذَا فيهِ أن النفسَ تموت، وقد قررنا أن الأرواحَ لا تموت، ولا تفنى؟

✍ يُقال في جوابِ هٰذَا: إن المُرادَ بموتِ النفس المذكور في الآيةِ: هو مُفارقتُها للبدن، وليسَ المُرادُ انعدامها وفناءها.

قَالَ ابن أبي العز الحنفي: "**والصوابُ أن يُقال: موتُ النفوسِ هو مُفارقَتُها لأجسادِها وخروجِها مِنها، فَإِنْ أُريدَ بموتِها هٰذَا القدر؛ فهي ذائقةُ المُوْت، وإن أُريد أنها تُعدمُ وتفنى بالكُلية؛ فهي لا تموتُ بهذا الاعتبار، بل هي باقيةٌ بعد خلقِها في نعيمٍ أو في عذاب**".

✍ وَثَمَّةَ جوابٌ آخر: وهو أن ثَمَّةَ فرقًا بين النفسِ والروح؛ فالنَّفسُ هي مجموعُ الروحِ والبدن، والآيةُ أثبتت موتًا للنفسِ لا للروح، والمُراد بموت النفس: مُفارقةُ الروح للبدن.

بذا أجابَ ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ حيثُ قَالَ: وقد استدلَ أربابُ هٰذَا القول بقولهِ تَعَالَىٰ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، وَهٰذَا حقٌّ كما أخبرَ اللّٰهُ بهِ، لا مِرية فيه، لكن الشأن في فهمِ مَعْنَاهُ، فَإِنَّ النَّفسَ يُرادُ بها: مجموعُ الروحِ والبدن، كما في قولهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ۝٨﴾ [الشمس: ٧، ٨]، وقولهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النجم: ٣٢]، وقول النَّبِيّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ما مِن نفسٍ منفوسةٍ إِلَّا اللهُ**

خالقُها»، وفي رواية: «**لا يأتي مائةُ سنة وعَلَىٰ الأرضِ نفسٌ منفوسة اليوم**»، والمُراد: موتُ الأحياء الموجودين في يومِهِ ذَلِكَ، ومُفارقةُ أرواحِهم لأبدانِهم قبلَ المائةِ سنة، لَيْسَ المُراد: عدمَ أرواحِهم واضمحلالها، فكذلكَ قولهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، إِنَّمَا المرادُ: كُلُّ مخلوقٍ فيهِ حياة، فإنهُ يذوقُ الْمَوْت، وتُفارقُ رُوحهُ بدنه، فَإِنْ أرادَ أنها تُعدم وتتلاشى، فليس بحق.

إذًا هذانِ معنيان في قولهِ تَعَالَىٰ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾، وَهٰذَا يُبيِّن أن الرُوحَ لا تفنى، وإن قُلنا: إن الروح تموت، فَإِنْ كان المُراد بموتِها هو مُفارقتُها للجسد؛ فَهٰذَا صحيح، وَأَمَّا فناؤها؛ فلا.

⇦ **الوقفةُ الثالثة**: نظرُ آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ لأرواح المُنعمين والمُعذبين من بَنيه، يدلُّ أيضًا عَلَىٰ كون الأرواحِ في الحياةِ البرزخية تُعذَّبُ وتُنعَّمُ منفصلةً عن البدن، وَهٰذَا مِمَّا اتفقَ عَلَيْهِ أهلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَة، كما أنهم اتفقوا عَلَىٰ أن العذابَ والنعيمَ يقعُ عَلَىٰ الروحِ والبدنِ مُجتمعين، وَإِنَّمَا اختلفوا في تعذيبِ وتنعيمِ البدنِ مُنفردًا عن الروح.

قَالَ ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: العذابُ عَلَىٰ النفسِ والبدنِ جميعًا باتفاق أهل السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَة، تُنعمُ النفس وتُعذبُ منفردةً عن البدن، وتُعذبُ مُتصلةً بالبدن، والبدنُ مُتصلٌ بها، فيكونُ النعيمُ والعذابُ عليهما في هٰذِه الحالِ مُجتمعينِ، كما يكونُ للروحِ منفردةً عن البدن.

↩ وهل يكونُ العذابُ والنعيم للبدن دون الروح؟ يُريد أن البدن، هل يُنعم ويُعذب دونَ أن يكون بينهُ وبين الروح اتصال، فلا تُنعم وتُعذب الروح، وَإِنَّمَا يُنعم ويُعذب البدن وحدهُ؟

✍ قَالَ: هٰذَا فيهِ قولانِ مشهورانِ لأهل الحديثِ وَالسُّنَّة، أثبتَ ذَلِكَ طائفةٌ مِنهم، وأنكرهُ أكثرهم.

؟ **أقول**: وَهٰذَا التفصيل مُهم في بيان اتفاقِ أهل السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَة عَلَىٰ عذاب القبرِ ونعيمِهِ عَلَىٰ أيِّ وجهٍ هُوَ، وأنهُ يشملُ العذابَ والنعيمَ للروحِ والبدنِ مجتمعين، وللروحِ منفصلةً عن البدن، ولا يشملُ الحالَ الَّتِي يكونُ فيها البدنُ منفصلًا عن الروح.

وثَمَّ أبياتٌ مُحكمةٌ في **نونية ابن القيم** رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيانِ مُعتقدِ أهل السُّنَّةِ في الروح، والردِ عَلَىٰ جهمٍ القائل: بأن الروحَ تفنى عندَ المْوْت، وأنها عرضٌ من أعراضِ البدن، يَقُولُ ابن القيم:

وكــذلك الأرواحُ لا تُــبلى كــما ... تُــبلى الجســومُ ولا بــلى اللُحــمانِ

ولأجــلِ ذَلِــكَ لم يُقِــرَّ الجهــمُ ... بــالأرواح خارجــةً عــن الأبــدانِ

لكنهــا مــن بعــضِ أعــراضٍ ... بهــا قامــت وذا في الــبُطلانِ

فالشــأنُ لــلأرواح بعــدَ فراقِهــا ... أبــدانها واللهِ أعظــمُ شــانِ

إمَّــا عــذابٌ أو نعــيمٌ دائــمٌ ... قــد نُعِّمــت بــالروح والريحــانِ

إِلَىٰ آخر ما قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، فالأرواح إذًا بعد مُفارقةِ الأبدان لا تُعدم، وهي إمَّا في نعيم، وَإِمَّا في عذاب، وقد أخطأ الجهميةُ القائلون بأنَّ الأرواحَ تفنى، وأنها عرضٌ كسائرِ أعراضِ البدن الَّتِي تفنى بفنائه، واللهَ أسأل أن يجعلنا من المُنعمين، اللَّهمَ آمين.

☚ الفائدةُ السادسة: قولهُ: «**ثُمَّ عرجَ بنا إِلَىٰ السماءِ الثانية، فاستفتحَ جبريلُ** عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، **فقِيلَ: مَن أنت؟ قَالَ: جبريلُ، قِيلَ: ومَن معك؟ قَالَ: مُحَمَّد، قِيل: وقد بُعث إليه؟ قَالَ: قد بُعثَ إليه، ففُتحَ لنا، فإذا أنا بابني الخالة: عيسىٰ ابن مريم، ويحيىٰ بنُ زكريا، ثُمَّ عرجَ بي إِلَىٰ السماءِ الثالثة، فاستفتحَ جبريل**»، إِلَىٰ أن قَالَ: «**فإذا أنا بيوسف**»، ثُمَّ قَالَ: «**ثُمَّ عرجَ بنا إِلَىٰ السماء الرابعة، فاستفتحَ جبريل، قِيلَ: مَن هذَا؟ قَالَ: جبريل**»، إِلَىٰ أن قَالَ: «**فإذا أنا بإدريس، فرحبَ ودعا لي بخير**»، ثُمَّ قَالَ: «**ثُمَّ عرجَ بنا إِلَىٰ السماء الخامسة**»، إِلَىٰ أن قَالَ: «**فإذا أنا بهارون**».

هٰذَا الموضع من الإسراء والمعراج، فيهِ: أن النَّبِيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وجدَ عيسى في السماءِ الثانية، ويوسفَ في السماء الثالثة، وإدريسَ في الرابعة، وهارونَ في الخامسة، وعيسى من أولي العزم من الرُّسل وهو أفضلُ من يوسفَ وإدريسَ وهارون؛ وبذا يتبيّن أن ارتفاعَ السماءَ الَّتِي يوجدُ فيها النَّبِيّ لا يدلُ عَلَىٰ أفضليتهِ عَلَىٰ مَن وُجدَ من الْأَنْبِيَاءِ في سماءٍ دونه.

قَالَ الشيخُ ابنُ عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرحِ كِتَاب الإيمان من صحيحِ مُسلم: وهل نَقُول إن ترتيبَ الْأَنْبِيَاء في السماواتِ يدلُ عَلَىٰ الترتيبِ في الأفضلية؟

الجواب: أنهُ لا يدلُ عَلَىٰ التفضيل؛ لِأَنَّ عيسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في السماءِ الثانية، وهو أفضلُ مِمَن فوقهُ، إِلَّا موسى وإبراهيم عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ. انتهى كلامه.

وقد وجدتُ عددًا من أهل العلمِ عند بحثِ المُفاضلةِ بين الْأَنْبِيَاءِ يستدلونَ بما جاءَ في حديثِ الإسراء، عَلَىٰ تفضيلِ نبي عَلَىٰ غيرهِ بكونِ المُفضَّل ذُكرَ في حديث الإسراءِ في سماءٍ أعلى من سماءِ المفضول، وبعدَ تقريرِ ما سبق؛ يتبينُ عدم صحة هٰذَا الاستدلال.

الفائدةُ السابعة: إثباتُ علو اللهِ تَعَالَىٰ.

فَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يزالُ في عروج حَتَّىٰ بلغَ موضعًا كلمَ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فيه، فأفادَ هٰذَا كونهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في السماء، وقد استدلَ جمعٌ من أهلِ العلم بحديثِ المِعراج عَلَىٰ علوهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وقد نقلتُ قبلُ كلامَ ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ بذكرِ أبياتٍ نظمها في نونيتهِ، ومن ذَٰلِكَ: قولُ ابن خُزيمةَ في التَّوحِيد: "**قد أمليتُ أخبارَ المِعراج في غيرِ هٰذَا الْكِتَاب أن النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُتي بالبُراق، قَالَ: «فحُمِلتُ عَلَيْهِ، ثُمَّ انطلقتُ حَتَّىٰ أتينا السماءَ الدُّنْيَا»، الحديث بطوله، وفي الأخبارِ دلالةٌ واضحةٌ أن النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عُرجَ بِهِ من الدُنيا إِلَىٰ السماءِ السابعة، وأن اللهَ تَعَالَىٰ فرضَ عَلَيْهِ الصلوات عَلَىٰ ما جاءَ في الأخبار، فتلك الأخبارُ كُلُها دالة عَلَىٰ أن الخالقَ البارئ فوقَ سبعِ سمواتهِ، لا عَلَىٰ ما زعمت المُعطلة**".

انتهى كلامه.

هٰذِه بعضُ الفوائد من سياقِ الإسراءِ والمِعراء، وثَمَّ فوائدُ كثيرة ولكني رأيتُ الاختصار؛ خشيةَ الإطالة.

سادسًا: في نقدِ مُعتقد المُعتزلةِ والأشاعرةِ في المِعراج.

المعتزلةُ نسبَ إليهم شَّيْخُ الْإِسْلَامِ القول بأنَّ المِعراجَ كان منامًا، حيثُ قَالَ: "**فالمعتزلةُ في جعلهم المُعراج مناما، أقربُ إِلَىٰ السلفِ وأهلِ السُّنَّة، منكم**" أي: من الأشاعرة. انتهى كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ.

ومن أهلِ العلمِ مَن ينقلُ عنهم إنكارَ المِعراج، وفي هٰذَا يقولُ السجزي: "**وأنكرت**" – يُريد المعتزلة– "**حديثَ المِعراج**". انتهى كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ.

وللقاضي عبد الجبار المُعتزلي في كتابِهِ (المُغني) كلامٌ يُفيدُ إثباتَ الإسراء، وإمكانَ المِعراج، فهو لم يُثبت المِعراج، لكن بَيّن إمكانه.

وَأَمَّا الزمخشري، فقالَ في (الكشاف): **"وقد عُرِجَ بِهِ إِلَىٰ السماء في تلكَ الليلة وكان العروجُ بِهِ من بيتِ المقدس، وأخبرَ قُريشًا أيضًا بما رأى في السماءِ من العجائب، وأنهُ لقيَّ الْأَنْبِيَاء، وبلغَ البيتَ المعمور، وسدرةَ المُنتهى، واختلفوا في وقتِ الإسراء، فقِيلَ: كان قبلَ الهجرة بسنة، وعن أنس والحسن أنهُ كان قبلَ البعثِ، واختُلِفَ في أنهُ كانَ في اليقظةِ أم في المنام؟ فعن عَائِشَةَ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا**:..."**، وذكر حديث أثر عَائِشَة، **"وعن معاويةَ: إِنَّمَا عُرِجَ بروحه، وعن الحسن: كان في المنامِ رؤيا رآها"**.

"قَالَ" -أي: الزمخشري-: **"وأكثرُ الأقاويل بخلافِ ذَلِكَ"**.

وَهَٰذَا منهُ يُفيدُ كونهُ يُقرُّ بالمعراج، ولكنهُ لم يجزم، هل كان يقظةً أم منامًا؟ وما أنكرهُ -أي: المعراج-، مَن أنكرهُ مِنهم، أو قَالَ هو منام، إِلَّا لدلالتهِ عَلَىٰ ما لا يقولونَ بِهِ من علو اللهِ وغيرِ ذَلِكَ.

✍ والردُ عليهم بدلالة القُرآنِ وَالسُّنَّة عَلَىٰ وقوعِ المعراج وكونهِ غيرَ منام.

وَأَمَّا الأشاعرة فإنهم أثبتوا المِعراج، ونفوا دلالتهُ عَلَىٰ العلو، وَهَٰذَا تناقضٌ عابهم بِهِ أهلُ العلم.

يَقُولُ السجزي: وأنكرت -أي: المعتزلة- حديث المعراج، وقال الأشعري: إنهُ ثابت، ثُمَّ قَالَ: اللهُ لا يَجُوزُ أن يوصف أنهُ فوق؛ فكذبَ بما في حديثِ المِعراج، فصارَ موافقًا لهم مع إظهارِهِ الخلاف.

ويقولُ شَيْخُ الْإِسْلَام: **"فالمعتزلة في جعلهم المِعراج منامًا أقربُ إِلَىٰ السلفِ وأهل السُّنَّةِ مِنكم، حيثُ قُلتم: رآهُ بعينِهِ ليلةَ المِعراج، وقُلتم مع هَٰذَا: إنهُ لَيْسَ فوقَ السماواتِ ربٌّ يُعرجُ إليه، فَهَٰذَا النفيُّ أنتم والمُعتزلةُ فيهِ شُركاء، وهم امتازوا بقولِهِم: المعراج منامًا، وهو قولٌ مأثورٌ عن طائفةِ السلف"**.

✍ إذًا السجزي وشَّيْخُ الْإِسْلَام يُبينانِ تناقضَ الأشاعرةِ في إثباتِ المِعراج، ونفي دلالتِهِ عَلَىٰ العلو، ونفي العلو، إِلَّا أن السجزي عابَ ذلكَ عَلَىٰ أبي الحسن الأشعري، وأبو الحسن يُثبتُ العلو، وكذا مُتقدمو الأشاعرة، فهُوَ -واللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ- يُثبتُ المِعراج، وقد صرحَ بذلكَ في بعضِ كُتبه، ويُثبتُ العلو، وَحِيْنَئِذٍ يكونُ بريئًا من هٰذَا التناقض، وقد وقعَ بِهِ مَن زعمَ اتباعهُ من الأشاعرةِ الذينَ أثبتوا المِعراج ونفوا العلو.

هٰذَا ما يتعلقُ بإسرائهِ ومعراجهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وفيهِ الكثيرُ من المَسَائِل العقدية، ذكرتُ بعضها، وتركتُ بعضها خشية الإطالة -واللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أَعْلَمُ-.

❏ قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "**والمِعراجُ حقّ**".

يُريدُ بهذا أن المعراجَ ثابتٌ، وهو بذا يُبيّنُ مُعتقدَ أهلِ السُّنَّةِ في التصديقِ بثبوتِ المِعراجِ للأَدِلَّةِ الدَّالَّةِ عليهِ من القُرْآنِ وَالسُّنَّة، ويُبيّنُ خطأ المُعتزلةِ المُنكرينَ للمِعراج.

وقد بَيَّنَّا أن من أهلِ العلمِ مَن نسبَ إليهم إنكاره، ومنهم مَن نسبَ إليهم القول بأنهُ منام، وبيّنتُ أن عبدَ الجبار المُعتزلي بَيَّنَ إمكانهُ ولم يُصرِّح بإثباته.

❏ قولهُ: "**وقد أُسري بالنَّبِيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعُرجَ بشخصهِ في اليقظةِ إِلَىٰ السماءِ، ثُمَّ إِلَىٰ حيثُ شاءَ اللهُ من العُلا**".

هٰذَا فيهِ إثباتُ كونِ الإسراءِ كان يقظةً بروحهِ وجسدهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد سبقَ بيانُ هٰذَا.

❏ قولهُ: "**وأكرمهُ اللهُ بما شاء**".

أي: أكرمهُ بأمورٍ كثيرة جدًّا، منها: تكليمهُ اللهَ، ومنها: أنهُ عُرجَ بِهِ حَتَّىٰ ظهرَ لمستوٍ سَمِعَ فيهِ صريفَ الأقلام، إِلَىٰ غيرِ ذَلِكَ مِمَّا أكرمهُ اللهُ بِهِ.

❏ قولهُ: "**وأوحىٰ إليهِ ما أوحىٰ، ما كذبَ الفؤادُ ما رأىٰ**".

أي: ما كذبَ فؤادُ النَّبِيّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بما رآهُ بعينهِ في مِعراجه.

❏ قوله: "**فصلىٰ اللهُ عَلَيْهِ في الآخرةِ والأولىٰ**".

صلاةُ اللهِ عَلَىٰ نبيهِ: ثناؤهُ عليهِ في الملأ الأعلى.

❑ ثُمَّ قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **"والحوضُ الَّذِي أكرمهُ اللهُ تَعَالَىٰ بِهِ غِياثًا لأُمتهِ حق"**.

اتفقَ أهلُ السُّنَّةِ عَلَىٰ وجوب الإيمانِ بالحوض، والأحاديثُ فيهِ متواترة، كما بَيَّنَ أهلُ العلم.

قَالَ ابنُ عبد البر: الأحاديثُ فِي حوضِهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ متواترةٌ صحيحةٌ ثابتةٌ كثيرةٌ، والإيمانُ بالحوضِ عند جماعةِ عُلماءِ المُسلمينَ واجب، والإقرارُ بِهِ عند الجماعةِ لازم.

ومن تِلْكَ الْأَحَادِيث: قولهُ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، وَمِنْبَرِي عَلَىٰ حَوْضِي**».

ومنها: قولهُ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَىٰ الْحَوْضِ**».

ومنها: قولهُ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**حوضي مسيرة شهر، ماؤهُ أبيضُ من اللبن، وريحهُ أطيبُ من المسك، وكيزانهُ كنجوم السماء، مَن شَرِبَ منهُ؛ فلا يظمأُ أبدًا**».

وأُحبُ هنا أن أجعلَ الحديثَ حولَ حوضِهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الوقفاتِ التالية:

➢ **الوقفةُ الأولى: الحوضُ يستمدُ ماءهُ من نهرِ الكوثر.**

النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أعطاهُ ربهُ نهرًا في الجَنَّةِ اسمهُ: "**الكوثر**"، فعن أنس بن مالكٍ، عن النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**بينما أنا أسيرُ فِي الجنةِ إذ عُرِضَ ليّ نهرٌ حافتاهُ قبابُ اللؤلؤ المجوف**»، قَالَ: «**فقلتُ: يا جبريلُ ما هذَا؟ قَالَ: هذَا الكوثرُ الَّذِي أعطاكَ ربُك**» الحديث.

وحوضُ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يستمد ماءهُ من نهرِ الكوثر، فقد جاءَ فِي الحديث، أن الحوضَ يشخبُ فيهِ ميزابانِ من الجَنَّة، فعن أبي ذرٍّ قَالَ: قُلتُ يا رَسُول الله، ما آنيةُ الحوض؟ قَالَ: «**وَالَّذِي نفسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَآنِيَتُهُ أَكْثَرُ مِنْ عَدَدِ نُجُومِ السَّمَاءِ وَكَوَاكِبِهَا، أَلا فِي اللَّيْلَةِ الْمُظْلِمَةِ الْمُصْحِيَةِ، آنِيَةُ الْجَنَّةِ مَنْ شَرِبَ مِنْهَا لَمْ يَظْمَأْ آخِرَ مَا عَلَيْهِ، يَشْخَبُ فِيهِ مِيزَابَانِ مِنَ الْجَنَّةِ...**» الحديث.

ومن هُنا يُسمى الحوضُ أيضًا: كوثر؛ باعتبارِ كونِ مائهِ مُستمدًا من نهرِ الكوثر.

قَالَ ابنُ حجر: الكوثرُ نهرٌ داخلُ الجَنَّة -كَمَا تَقَدَّمَ-، ويأتي ماؤهُ يصبُ فِي الحوضِ، ويُطلقُ عَلَىٰ الحوضِ كوثرٌ لكونهِ يُمَدُّ منه.

➤ **الوقفةُ الثانية: في صفته.**

ذكرَ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ عددًا من الأحاديثِ المُثبتة للحوض، ثُمَّ لخصَ أوصافهُ المذكورة فيها بقولهِ: "**فقد تلخصَ من مجموعِ هذِه الأحاديثِ المتواترةِ صفةُ هذَا الحوضِ العظيم، والموردِ الكريم من شراب الجَنَّةِ من نهر الكوثر، الَّذِي هو أشدُ بياضًا من اللبنِ، وأبردُ من الثلجِ، وأحلىٰ من العسلِ، وأطيبُ ريحًا من المِسكِ، وهو في غايةِ الإشباع، عرضهُ وطولهُ سواء، كُلُّ زاويةٍ من زواياه مسيرةَ شهر، وأنهُ ينبتُ في حالٍ من المِسك...**" إِلَىٰ آخرِ ما قَالَ.

➤ **الوقفةُ الثالثة: في مكانه في عرصات القيامة.**

اختلفَ في موضعهِ أهلُ العلم عَلَىٰ أقوال:

- فمنهم مَن قَالَ: هو بعدَ الصراط.
- ومنهم مَن قَالَ: هو قَبلَ الصراط.
- ومنهم مَن قَالَ: هو قَبلَ الصراطِ ولكنهُ مُمتدٌ إِلَىٰ ما بعده.

? **وَالَّذِي يظهر واللهُ أَعْلَمُ:** كونهُ في العرصاتِ قبلَ الصراط، ففي البُخاري عن سهل بن سعدٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إني فرطكم عَلَىٰ الحوض، مَن مَرَ عليَّ شَرِب، ومَن شَرِبَ لم يظمأ أبدًا، ليردنَّ عليَّ أقوامٌ أعرفهم ويعرفوني، ثُمَّ يُحالُ بيني وبينهم**». فَهٰذَا فيهِ: أن بعضَ مَن ارتد يأتي الحوض، ثُمَّ يُحالُ بينهُ وبين الحوض، والكُفارُ لا يتجاوزونَ الصراط، فدلَ هٰذَا عَلَىٰ أن الحوضَ قبلَ الصراط بحيثُ تمكنَ بعضُ الكُفارِ من الورودِ عَلَيْهِ، لكنهم مُنعوا منه.

قَالَ ابنُ كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "**والحوضُ في العرصاتِ قبل الصراطِ؛ لأنه يُختلج عنهُ ويُمنع منهُ أقوام قد ارتدوا عَلَىٰ أعقابِهم، ومثلُ هؤلاء لا يجاوزون الصراط، وقد جاءَ مُصرحًا بهِ أنهُ في العرصات**".

وقال الشَّيْخُ ابنُ عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "**زمنُ الحوضِ قبلَ عبورِ الصِراط؛ لِأن المقامَ يقتضي ذَلِكَ، حيثُ إن الناسَ في حاجةٍ إِلَىٰ شرابٍ في عرصات القيامة قبلَ عبورِ الصراط**".

؟ هٰذَا بإيجاز ما يتعلَّقُ بحوضهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد أجمعَ أهلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَة عَلَىٰ الإيمانِ بهِ، والأحاديثُ فيهِ متواترةٌ كما بَيَّنَ عددٌ من أهلِ العلم، منهم ابنُ عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ، وقد ذكرتُ قوله، فاللهَ أسأل أن يجعلنا مِمَّن يردُ عَلَىٰ حوضهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ويشربُ منهُ، اللّٰهمَّ آمين.

❏ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: "**وَالشَّفَاعَةُ الَّتِي ادخرها لهم حق**".

* **الشَّفَاعَةُ لُغةً**: اسمٌ من شفعَ يشفع إذا جعل الشيءَ اثنين.

* **وفي الشرع**: هي التوسطُ للغير بجلبِ منفعة أو دفعِ مضرة.

والشَّفَاعَةُ أنواع، وقول المصنفِ يحتملُ كونهُ يُريدُ الشفاعاتِ الثابتةَ بأنواعها، ويحتملُ كونهُ يُريدُ الشفاعةَ العُظمى، وعَلَىٰ كُلٍّ فمن المُناسب هنا بيانُ أنواعِ الشفاعة.

الشفاعة من حيث العموم عَلَىٰ قسمين:

❶ **الْأَوَّلُ**: شفاعة يختصُ بها النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

❷ **الثَّانِي**: شفاعاتٌ يشتركُ مع النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيها غيرهُ، لكن حظهُ منها أعظم.

وأذكرُ أولًا ما يندرجُ تَحْتَ القسمِ الْأَوَّلُ، ثُمَّ أذكرُ ما يندرجُ تَحْتَ القسمِ الثَّانِي.

❶ **القسم الْأَوَّلُ: للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثلاثُ شفاعاتٍ خاصة:**

① **الأولىٰ**: شفاعتهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأهلِ المَحشرِ يوم القيامة بأن يبدأ اللهُ حسابَهم.

عن أبي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ هَلْ تَدْرُونَ لِمَ ذَاكَ؟ يَجْمَعُ اللهُ النَّاسَ الْأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ...**»، إِلَىٰ أن قَالَ: «**وَتَدْنُو الشَّمْسُ مِنْهُمْ فَيَبْلُغُ النَّاسُ مِنَ الْغَمِّ وَالْكَرْبِ مَا لَا يُطِيقُونَ وَلَا يَحْتَمِلُونَ. فَيَقُولُ النَّاسُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: أَلَا تَرَوْنَ مَا قَدْ بَلَغَكُمْ؟ أَلَا تَنْظُرُونَ مَنْ يَشْفَعُ لَكُمْ إِلَىٰ رَبِّكُمْ؟ فَيَقُولُ النَّاسُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: عَلَيْكُمْ بِآدَمَ، فَيَأْتُونَ آدَمَ** عَلَيْهِ السَّلَامُ **فَيَقُولُونَ: أَنْتَ أَبُو الْبَشَرِ، خَلَقَكَ اللهُ بِيَدِهِ وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ وَأَمَرَ الْمَلَائِكَةَ فَسَجَدُوا لَكَ اشْفَعْ لَنَا إِلَىٰ رَبِّكَ أَلَا تَرَىٰ مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلَا تَرَىٰ مَا قَدْ بَلَغَنَا؟ فَيَقُولُ لَهُمْ آدَمُ** عَلَيْهِ السَّلَامُ: **إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنَّهُ قَدْ نَهَانِي عَنِ الشَّجَرَةِ**

فَعَصَيْتُ، نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَىٰ غَيْرِي اذهَبُوا إِلَىٰ نُوحٍ، فَيَأْتُونَ نُوحًا فَيَقُولُونَ: يَا نُوحُ أَنْتَ أَوَّلُ الرُّسُلِ إِلَىٰ أَهْلِ الأَرْضِ، وَقَدْ سَمَّاكَ اللهُ عَبْدًا شَكُورًا، اشْفَعْ لَنَا إِلَىٰ رَبِّكَ أَلَا تَرَىٰ إِلَىٰ مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلَا تَرَىٰ مَا قَدْ بَلَغَنَا؟ فَيَقُولُ لَهُمْ نُوحٌ: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ اليَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ وَإِنَّهُ قَدْ كَانَ لِي دَعْوَةٌ دَعَوْتُهَا عَلَىٰ قَوْمِي، نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَىٰ غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ، فَيَقُولُونَ: يَا إِبْرَاهِيمُ أَنْتَ نَبِيُّ اللهِ وَخَلِيلُهُ مِنْ أَهْلِ الأَرْضِ اشْفَعْ لَنَا إِلَىٰ رَبِّكَ، أَلَا تَرَىٰ إِلىٰ مَا نَحْنُ فِيهِ؟ فَيَقُولُ لهم: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ اليَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنِّي قَدْ كنتُ كَذَبْتُ ثَلَاثَ كَذِبَاتٍ، نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَىٰ غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَىٰ مُوسَىٰ، فَيَأْتُونَ مُوسَىٰ فَيَقُولُونَ: يَا مُوسَىٰ، أَنْتَ رَسُولُ اللهِ فَضَّلَكَ اللهُ بِرِسَالَتِهِ وَبِكَلَامِهِ عَلَىٰ النَّاسِ، اشْفَعْ لَنَا إِلَىٰ رَبِّكَ، أَلَا تَرَىٰ مَا نَحْنُ فِيهِ؟ فَيَقُولُ: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ اليَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنِّي قَدْ قَتَلْتُ نَفْسًا لَمْ أُومَرْ بِقَتْلِهَا، نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَىٰ غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَىٰ عِيسَىٰ، فَيَأْتُونَ عِيسَىٰ فَيَقُولُونَ: يَا عِيسَىٰ أَنْتَ رَسُولُ اللهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ، وَكَلَّمْتَ النَّاسَ بالمَهْدِ صبيًّا، اشْفَعْ لَنَا إِلَىٰ رَبِّكَ أَلَا تَرَىٰ مَا نَحْنُ فِيهِ؟ فَيَقُولُ عِيسَىٰ: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ اليَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ قط، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ ذَنْبًا، نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَىٰ غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَىٰ مُحَمَّدٍ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: فَيَأْتُونَ مُحَمَّدًا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَقُولُونَ: يَا مُحَمَّدُ أَنْتَ رَسُولُ اللهِ وَخَاتَمُ الأَنْبِيَاءِ، قَدْ غُفِرَ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ، اشْفَعْ لَنَا إِلَىٰ رَبِّكَ أَلَا تَرَىٰ مَا نَحْنُ فِيهِ؟ فَأَنْطَلِقُ فَآتِي تَحْتَ العَرْشِ فأقعُ سَاجِدًا لِرَبِّي عَزَّ وَجَلَّ، ثُمَّ يَفْتَحُ اللهُ عَلَيَّ مِنْ مَحَامِدِهِ وَحُسْنِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ شَيْئًا لَمْ يَفْتَحْهُ عَلَىٰ أَحَدٍ قَبْلِي، ثُمَّ يُقَالَ: يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ، سَلْ تُعْطَهْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَرْفَعُ رَأْسِي فَأَقُولُ: أُمَّتِي يَا رَبِّ، أُمَّتِي يَا رَبِّ، فَيَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ أَدْخِلْ مِنْ أُمَّتِكَ مَنْ لَا حِسَابَ عَلَيْهِ مِنَ البَابِ الأَيْمَنِ مِنْ أَبْوَابِ الجَنَّةِ، وَهُمْ شُرَكَاءُ النَّاسِ فِيمَا سِوَىٰ ذَلِكَ مِنَ الأَبْوَابِ»، ثُمَّ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّ مَا بَيْنَ الْمِصْرَاعَيْنِ مِنْ مَصَارِيعِ الْجَنَّةِ كَمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَحِمير...» إِلَىٰ آخرِ ما قَالَ.

هٰذِه الشفاعةُ الأولى الَّتِي يشفعُ فيها النَّبِيُّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فيبدأ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بحسابِ الناس.

② **الشفاعةُ الثانية** الخاصةُ بِهِ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: شافعتهُ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأهلِ الجنةِ بأن يدخلوها.

وقد دَلَّ عَلَىٰ هٰذِه الشَّفَاعَة، ما أخرجَ مُسلمٌ عن أبي هُريرة وحُذيفة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أنهما قالا: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يَجْمَعُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ النَّاسَ، فَيَقُومُ الْمُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ تُزْلَفَ لَهُمُ الْجَنَّةُ، فَيَأْتُونَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَيَقُولُونَ: يَا أَبَانَا، اسْتَفْتِحْ لَنَا الْجَنَّةَ، فَيَقُولُ: وَهَلْ أَخْرَجَكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ إِلَّا خَطِيئَةُ أَبِيكُمْ، لَسْتُ بِصَاحِبِ ذَلِكَ، اذْهَبُوا إِلَىٰ ابْنِي إِبْرَاهِيمَ خَلِيلِ اللهِ "، قَالَ: " فَيَقُولُ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَسْتُ بِصَاحِبِ ذَلِكَ، إِنَّمَا كُنْتُ خَلِيلًا مِنْ وَرَاءَ وَرَاءَ، اعْمِدُوا إِلَىٰ مُوسَىٰ الَّذِي كَلَّمَهُ اللهُ تَكْلِيمًا، فَيَأْتُونَ مُوسَىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَيَقُولُ: لَسْتُ بِصَاحِبِ ذَلِكَ، اذْهَبُوا إِلَىٰ عِيسَىٰ كَلِمَةِ اللهِ وَرُوحِهِ، فَيَقُولُ عِيسَىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَسْتُ بِصَاحِبِ ذَلِكَ، فَيَأْتُونَ مُحَمَّدًا صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَيَقُومُ فَيُؤْذَنُ لَهُ**».

③ **الشفاعةُ الثالثةُ** الخاصةُ بالنَّبِيِّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: شفاعتهُ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في عمهِ أبي طالب، فَالنَّبِيُّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شفعَ لعمهِ أبي طالب؛ فخففَ اللهُ عنهُ من العذاب، فقد قالَ العباسُ بنُ عبد المطلب للنبي صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَا أَغْنَيْتَ عَنْ عَمِّكَ فَقَدْ كَانَ يَحُوطُكَ، وَيَغْضَبُ لَكَ؟ قَالَ: «**نعم، هُوَ فِي ضَحْضَاحٍ مِنَ نَارٍ، وَلَوْلَا أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ**».

وكلامُ أهلِ العلم، يُفيدُ أن هٰذِه الشَّفاعةَ خاصةٌ بأبي طالب، إِلَّا أن ظاهرَ كلامِ ابنِ أبي العزِّ الحنفي يُفيدُ عدمَ خصوصيتها؛ فإنه قَالَ: "**الشافعةُ فِي تخفيف العذاب عمَّن يستحقهُ، كشفاعتهِ فِي عمهِ أبي طالب أن يُخففَ عنه العذاب**".

فكلامهُ يُفيد عدم اختصاصها بأبي طالب، فإنهُ مثل بشفاعة النَّبِيِّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيه، ولم يجعلها خاصةً له.

فإن قيل: قد قَالَ اللهُ تَعالَىٰ: ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾ [المدثر: ٤٨]، وَهٰذَا النوعُ من الشَّفَاعَة يلزمُ منهُ كونُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نفعَ أبا طالبٍ بأن شفعَ له؟

والجواب عن هذا بأن يُقال: إنَّ قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾ عامٌّ دخلهُ التخصيص، فهو عامٌّ في غيرِ ما دَلَّ النَّصّ عَلَىٰ كونِ العمومِ غيرَ متناولٌ، هٰذَا جواب.

وهناكَ جوابٌ آخر: وهو أن يُقال: المُراد بـ ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾ أي: لا تنفعهم في الخروجِ من النَّار، وعمُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شفعُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ له، وشفاعتهُ لم تُخرجهُ من النَّار، وَإِنَّمَا خففت عنهُ منها.

هٰذَا القسمُ اَلْأَوَّلُ من الشفاعات، وهي الشفاعاتُ الخاصة بالنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهي ثلاثُ شفاعات.

٢ القسمُ الثَّاني: الشفاعاتُ العامة.

وهي كما قَالَ شَّيْخُ الْإِسْلَام: شفاعاتٌ يشركهُ فيها غيرهُ من الأنبياءِ والصالحين، لكن ما له فيها أفضلُ ممَّا لغيره؛ فإنهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أفضلُ الخلقِ وأكرمُهم عَلَىٰ ربهِ عَزَّوَجَلَّ.

إذًا هٰذِه الشفاعات العامة يشترك فيها مع النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غيره، إلَّا أن نصيبَ النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ منها أعظمُ من نصيبِ غيره، **وهي أنواع:**

النوع اَلْأَوَّلُ: الشَّفَاعَة فيمن استحقوا دخول النَّار ألا يدخلوها.

ذَكَرَ هذِه الشفاعةَ جمعٌ من أهل العلم، وقد قَالَ ابنُ القيم: هٰذَا النوعُ لم أقف إِلَىٰ الآن عَلَىٰ حديثٍ يدلُ عَلَيْهِ، وأكثرُ الأحاديثِ صريحة في أن الشفاعةَ في أهلِ التوحيدِ من أربابِ الكبائرِ إِنَّمَا تكونُ بعد دخولِهمُ النَّار، وَأَمَّا أن يشفعَ فيهم قبلَ الدخول؛ فلم أظفر فيهِ بنص. انتهى كلامه.

وقد استدلَ أهلُ العلمِ هٰذَا النوع بأدلة:

- منها: قولهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**شفاعتي لأهل الكبائرِ من أُمتي**»، وأهلُ الكبائر منهم مَن توجب الكبائرُ له النَّار، فينجو منها بالشفاعة.

- ومنها: قولُ الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ما مِن مُسلمٍ يموتُ فيقومُ عَلَىٰ جنازتهِ أربعونَ رَجُلًا لا يُشركونَ باللهِ شيئا، إلَّا شفعهم اللهُ فيه**»، فربما يكونُ الميت أيضًا ممن تستوجب له ذنوبهُ دخولَ النَّار، ولكن يُنجيهِ اللهُ تَعَالَىٰ بشفاعةِ الشافعين.

فَإِنْ قِيلَ: المصلونَ عَلَيْهِ شفاعتُهم واقعةٌ في الدُّنْيَا، والشفاعاتُ الَّتِي يذكرُها أهلُ العلمِ شفاعاتٌ تقعُ في الْآخِرَة؟

فالجواب: أن ظاهرَ كلامِ أهلِ العلمِ متناولٌ للشفاعاتِ الواقعةِ في الدُّنْيَا والْآخِرَة، ومن هُنا نجدهم يستدلونَ عَلَىٰ الشفاعةِ برفعةِ درجاتِ أهل الجَنَّة بقولهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في أبي سلمة: «**وأرفع درجتهُ في المهديين**»، وَهٰذَا دُعاءٌ وقعَ منهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأبي سلمةَ في الدُّنْيَا.

<u>النوعُ الثَّانِي من أنواعِ الشفاعاتِ العامة</u>: الشفاعةُ فيمن دخلوا النَّار من الموحدين أن يخرجوا منها.

قَالَ ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: "**إن أحاديثَ الشفاعةِ في أهلِ الكبائرِ ثابتةٌ متواترةٌ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد اتفقَ عليها السلفُ من الصحابةِ وتابعيهم بإحسان، وأئمةُ الْمُسْلِمِينَ**". انتهى كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ.

ومن ذَلِكَ ما جاءَ في حديثِ أبي سعيدٍ الخُدري عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وفيه: «**فيقولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: شَفَعَتِ الْمَلَائِكَةُ، وَشَفَعَ النَّبِيُّونَ، وَشَفَعَ الْمُؤْمِنُونَ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ؛ فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ، فَيَخْرُجُ مِنْهَا قَوْمًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ، قَدْ عَادُوا حُمَمًا، فَيُلْقَوْنَ فِي نَهَرٍ فِي أَفْوَاهِ الْجَنَّةِ يُقال له: نَهَرَ الْحَيَاةِ**».

إذًا هٰذِه الشَّفَاعَة؛ شفاعةٌ تواترت بها الْأَحَادِيث، واتفقَ عليها أهلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَة، فيشفعُ الْمَلَائِكَة، ويشفعُ النبيون، ويشفعُ المؤمنون، ويُخرجونَ أقوامًا من النَّار، يُخرجون أقوامًا من الْمُسْلِمِينَ قد أوجبت ذنوبُهم لهم النَّار فدخلوها، ثُمَّ يخرجونَ منها بالشفاعة.

➤ **النوعُ الْثَّالِث من الشفاعاتِ العامة** -أي: الَّتِي يشترك فيها مع النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غيرُهُ-: **شفاعتهُ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **لقومٍ من المؤمنين في زيادة الثواب ورفعة الدرجات**، فَهٰذِهِ شفاعة للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ويشتركُ فيها معهُ غيره.

ومن أدلتِها: قولهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في دُعائِهِ لأبي سلمة: «**اللهمَ اغفر لأبي سلمة، وارفع درجتهُ في المهديين**». وَهٰذِهِ الشَّفَاعَة أجمعَ أهلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَة عليها.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: "**شفاعتهُ للمؤمنين يومَ القيامةِ في زيادةِ الثواب ورفعِ الدرجات، مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا بين الْمُسْلِمِينَ**". انتهى كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ.

* وقد أثبتَ الخوارجُ والمعتزلةُ هٰذِهِ الشَّفَاعَة، وأنكروا سائر الأمور.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: "**وَأَمَّا الوعيدية من الخوارج والمُعتزلة فزعموا أن الشَّفَاعَة إِنَّمَا هي للمؤمنينَ خاصة في رفعِ الدرجات**".

✍ إذًا الخوارج والمُعتزلة أنكروا أنواعَ الشَّفَاعَة، وأثبتوا هٰذَا النوع فَقَطْ.

- ويُرَدُّ عليهم بالأدلةِ المُثبتةِ لأنواعِ الشَّفَاعَة.

* ثُمَّ إن أقوامًا أصبحوا يتوسلون بذاتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويُقسمونَ بِهِ عَلَىٰ اللهِ تَعَالَىٰ، ويُسمونَ هٰذَا التَّوَسُّلَ المُحدثَ شفاعة، وقد بَيَّنَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ غلطهم في ذَلِكَ.

ومن هُنا أحببتُ أن أُبيِّنَ هُنا بعضَ ما يتعلقُ بالتَّوَسُّلِ، وَهذَا البيانُ عَلَىٰ النحوِ التالي:

☚ **أولًا: في بيانِ معنى التَّوَسُّلِ لُغةً:** التَّوَسُّلُ في اللُّغةِ من الوسيلة، والوسيلةُ هي السببُ الموصلُ للمقصود.

☚ **ثانيًا: التوسلُ شرعًا:**

التوسلُ شرعًا أنواع:

① **الْأَوَّلُ:** التَّوَسُّلُ بالأعمالِ الصالحةِ للوصولِ لرضوان اللهِ والفوزِ بالجَنَّةِ، وَهٰذَا يشملُ التقربَ للهِ تَعَالَىٰ بأنواعِ الطاعات، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾ [المائدة: ٣٥]، وقال تَعَالَىٰ: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾ [الإسراء: ٥٧].

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام: فالوسيلةُ الَّتِي أمرَ اللهُ أن تُبتغى إليهِ، وأخبرَ عن ملائكتهِ وأنبيائهِ أنهم يبتغونها إليهِ هي: ما يُتقربُ بِهِ إليهِ من الواجباتِ والمُستحبات، فَهٰذِه الوسيلةُ الَّتِي أمرَ اللهُ المؤمنينَ بابتغائها تتناولُ كُلَّ واجبٍ ومُستحب، وما لَيْسَ بواجبٍ ولا مُستحب لا يدخلُ في ذَلِك، سواءٌ كان مُحرمًا أو مكروهًا أو مُباحًا.

هٰذَا النوعُ اَلْأَوَّلُ من أنواعِ التَّوَسُّلِ في الشرع.

② **النوعُ الثَّانِي**: التَّوَسُّلُ بأسماءِ اللهِ وصفاته، قَالَ اللهُ تعَالَىٰ: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، فاللهُ عَزَّوَجَلَّ يأمرنا بأن ندعوهُ بأسمائهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، وأسماؤهُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ تدلُ عَلَىٰ أوصاف، فأسماؤهُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أعلامٌ وأوصاف.

فَهٰذَا دليلٌ يدلُ عَلَىٰ مشروعية التَّوَسُّلِ للهِ عَزَّوَجَلَّ بأسمائهِ وأوصافه، بأن ينتقي الْمُسْلِمُ من أسماءِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ ما يوافقُ مطلوبه، فَإِنْ دعا بالمغفرة فيقول: اللَّهمَ اغفر لي إنك أنتَ الغفور، وإن دعا بالتوبة يَقُولُ: اللَّهمَ تُب عليّ إنكَ أنتَ التواب، وهكذا.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام: ولهذا كانت السُّنَّة أن يُسأل اللهُ تعَالَىٰ بأسمائهِ وصفاته، فيقول: أسألُكَ بأنَّ لكَ الحمد، لا إله إلَّا أنتَ المنان، بديعُ السَّماواتِ وَالْأَرْض، يا ذا الجلالِ والإكرام، يا حيُّ يا قيوم، وأسألُكَ بأنكَ أنتَ اللهَ الأحد الصمد الَّذِي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوًا أحد.

هٰذَا النوعُ الثَّانِي من أنواعِ التَّوَسُّلِ في الشرع.

③ **النوعُ الثَّالِث**: التوسلُ بدعاء النَّبِيّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وَهٰذَا له صورتان:

➤**الأولىٰ**: أن يأتي المتوسلُ للنبيِّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فيسألهُ أن يدعوَ له، أو لِلْمُسْلِمِينَ فيدعو صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

ومن ذَلِكَ ما أخرجَ الشيخان عن أنسِ بن مالك رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: أن رَجُلًا، دَخَلَ المَسْجِدَ يَوْمَ جُمُعَةٍ مِنْ بَابٍ كَانَ نَحْوَ دَارِ القَضَاءِ، وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قَائِمٌ يَخْطُبُ، فَاسْتَقْبَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قَائِمًا، ثُمَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكَتِ الأَمْوَالُ وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ، فَادْعُ اللَّهَ يُغِيثُنَا، فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يَدَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «**اللَّهُمَّ أَغِثْنَا، اللَّهُمَّ أَغِثْنَا،**

اللَّهُمَّ أَغِثْنَا» قَالَ أَنَسٌ: وَلاَ وَاللَّهِ، مَا نَرَى فِي السَّمَاءِ مِنْ سَحَابٍ، وَلاَ قَزَعَةً وَمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ سَلْعٍ مِنْ بَيْتٍ وَلاَ دَارٍ، قَالَ: فَطَلَعَتْ مِنْ وَرَائِهِ سَحَابَةٌ مِثْلُ التُّرْسِ فَلَمَّا تَوَسَّطَتِ السَّمَاءَ انْتَشَرَتْ، ثُمَّ أَمْطَرَتْ، قَالَ: فَلاَ وَاللَّهِ، مَا رَأَيْنَا الشَّمْسَ سَبْتًا، ثُمَّ دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ ذَلِكَ البَابِ فِي الجُمُعَةِ المقبلة... الحديث.

فَهٰذَا فيهِ: أن رَجُلًا جاء للنبي ﷺ وسألهُ أن يدعو اللهَ عَزَّوَجَلَّ بأن يُغيثهم.

هٰذَا النوعُ الْأَوَّلُ، هٰذِه الصورة الأولى من صورتي التَّوَسُّل بدعاء النَّبِيّ ﷺ، وهي: أن يأتي المتوسِّلُ للنَّبِيِّ ﷺ فيسألهُ أن يدعو لهُ أو لِلْمُسْلِمِينَ.

➤**الصورةُ الثانية**: أن يأتي المتوسلُ للنَّبِيِّ ﷺ فيسألهُ أن يدعو له، فيدعو النَّبِيُّ ﷺ ويأمرهُ النَّبِيُّ أن يدعوَ اللهَ بأن يقبلَ شفاعةَ النَّبِيِّ فيه، فيأتي الآتي للنَّبِيِّ ﷺ ويقولُ لهُ: ادعُ اللهَ لي، فيدعو النَّبِيُّ ﷺ له، ويأمرهُ بأن يدعو هو لنفسهِ بأن يقبلَ اللهُ شفاعة النَّبِيِّ فيه.

ودليلُ هٰذِه الصورة: ما أخرجَ أحمدُ عن عُثمانَ بنِ حُنيف: أن رَجُلًا ضريرَ البصر أتى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: ادعُ اللهَ أن يُعافيني، قَالَ: «**إنّ شئتَ دعوتُ لك، وإن شئتَ أخرتُ ذاك فهو خير**»، فَقَالَ: ادعه. فأمرهُ أن يتوضأ فيُحسن وضوأه ويُصليَّ ركعتينِ ويدعو بهذا الدُعاء: «**اللهمَ إني أسألُكَ وأتوجهُ إليكَ بنبيكَ مُحَمَّدٍ نبي الرحمة، يا مُحَمَّدُ إني توجهتُ بكَ إِلَىٰ ربي في حاجتي هٰذِه فتقضي لي، اللهمَ شفعهُ فيّ**».

فَهٰذَا الرَّجُل سألَ النَّبِيَّ ﷺ أن يدعوَ لهُ، فخيرهُ النَّبِيُّ ﷺ بينَ أن يدعوَ له أو يؤخر ذاك، فاختار دُعاءهُ له، وَهٰذَا يُفيدُ أنهُ ﷺ دعا له، وأمرهُ مع ذلكَ أن يدعوَ بأن يتقبلَ اللهُ شفاعةَ النَّبِيِّ ﷺ فيهِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام: وكذلكَ التَّوَسُّلُ بدُعاءِ النَّبِيِّ ﷺ وشفاعتهِ، **فإنهُ يكونُ عَلَىٰ وجهينِ:**

⇦ **أحدُهما**: أن يطلبَ منهُ الدُعاءَ وَالشَّفَاعَة، فيدعو ويشفع، كما كان يُطلبُ منهُ في حياته، وكما يُطلبُ منهُ يومَ القيامة، حين يأتونَ آدمَ ونوحًا ثُمَّ الخليل ثُمَّ موسى الكليم، ثُمَّ عيسى، ثُمَّ يأتونَ مُحَمَّدًا صلواتُ اللهِ عَلَيْهِ وسلامهُ، فيطلبونَ منهُ الشَّفَاعَة.

⇦ **الوجهُ الثَّانِي**: يَقُولُ شَّيْخُ الْإِسْلَام: أن يكونَ التَّوَسُّلُ مع ذلكَ يسألُ اللهَ تَعَالَىٰ بشفاعتِهِ ودُعائه، كما في حديثِ الأعمى المُتقدم بيانه، فإنهُ طلبَ منهُ الدُعاء وَالشَّفَاعَة، فدعا له الرسولُ وشفعَ فيه، وأمرهُ أن يدعوَ اللهَ فيقول: «**اللهمَ إني أسألُكَ وأتوجهُ إليك بِهِ، اللهمَ فشفعهُ فيّ**»، فأمرهُ أن يسألَ اللهَ تَعَالَىٰ قبولَ شفاعتهِ. انتهى كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وقد كان لفظُ التَّوسُّلِ عند الصحابةِ مُستعملًا في هٰذَا المعنى، ومن ذلكَ قولُ عُمرَ بنِ الخَطَّابِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: "**اللهمَ إنا كُنا نتوسلُ إليكَ بنبينا** صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ **فتسقينا، وإنا نتوسلُ إليكَ بعمِ نَبِيِّنَا فاسقنا**".

قَالَ شَّيْخُ الْإِسْلَام: "**وَأَمَّا التَّوَسُّلُ بالنَّبِيِّ** صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، **والتوجهُ بِهِ في كلامِ الصحابةِ فيُريدونَ بِهِ التَّوَسُّلَ بدُعائِهِ وشفاعتِهِ**". انتهى كلامه.

والتوسلُ بدُعاءِ النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ بصورتيهِ يصحُّ أن يُسمى شفاعة؛ إذْ فيهِ معنى الشَّفَاعَة، بل قد بَيَّنَ شَّيْخُ الإسلامِ مشروعيتهُ مُستدلًا بسؤالِ الناس النَّبِيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ الشفاعةَ في الْآخِرَة، وَهٰذَا التَّوَسُّلُ كان مشروعًا في حياتهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، ويقعُ من الناسِ في المحشر، أما بعدَ وفاتهِ؛ فإنهُ غيرُ مشروع، لتعذرِ سؤالِ النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ الشفاعةَ بعدَ موته.

☜ ومن هُنا: ما كان الصحابةُ يتوسلونَ بِهِ بعدَ موته، فعُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ ما توسلَ بالنَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ ولكن توسلَ بالعباس، فسألوا العباسَ أن يدعوَ لهم فدعا، وَهٰذَا يُبَيِّنُ مشروعيةَ التَّوسُّل بدُعاء الصالحين، فَهٰذَا النوعُ من التَّوَسُّلِ لَيسَ خاصًّا بالنَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ.

هٰذَا النوعُ الثَّانِي من أنواعِ التَّوَسُّلِ في الشرع.

④ **النوعُ الرَّابِع**: التَّوَسُّلُ بالعمل الصالحِ لإجابة الدُعاء.

ودليلُ هٰذَا: قولهُ تَعَالَىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ إِنَّنَآ ءَامَنَّا فَٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴿١٦﴾﴾ [آل عمران: ١٦]، وقولهُ تَعَالَىٰ: ﴿رَبَّنَآ ءَامَنَّا بِمَآ أَنزَلْتَ وَٱتَّبَعْنَا ٱلرَّسُولَ فَٱكْتُبْنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٥٣﴾﴾ [آل عمران: ٥٣].

كما دلَ عَلَيْهِ حديثُ الثلاثةِ الَّذِينَ سدت عليهم الصخرةُ الغار، فتوسلَ كُلٌّ منهم بصالحِ عمله، فكشفَ اللهُ عنهم ما هم فيه، وانفرجت الصخرة.

فَهٰذَا نوعٌ رابعٌ من أنواعِ التَّوَسُّل المشروع، أن يتوسلَ المتوسلُ بعمله الصالح، يتوسلُ بإيمانهِ بالله، يتوسلُ بإيمانهِ بالنَّبِيِّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والأنبياء، يتوسلُ بإيمانهِ بالكُتب، يتوسلُ بإيمانهِ باليومِ الآخر، يتوسلُ بأعمالهِ الصالحة، يتوسلُ بصلاتهِ، بصومهِ، بقراءتهِ للقُرآن، بصدقتهِ؛ هٰذَا كُلُّهُ من التَّوَسُّلِ المشروع الَّذِي دلت عليهِ النصوصُ الشَّرْعِيَّة.

إذًا هذِه ثلاثةُ أنواعٍ للتَّوَسُّلِ:

❶ **النوعُ الْأَوَّلُ: التَّوَسُّل بأسماءِ اللهِ** عَزَّوَجَلَّ **وصفاته.**

❷ **النوعُ الثَّانِي: التَّوَسُّل بدعاء النَّبِيِّ** صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وله صورتان:

① الصورةُ الأولى: أن يطلبَ من النَّبِيِّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الدُعاء، فيدعو النَّبِيّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ له.

② الصورةُ الثانية: أن يطلبَ من النَّبِيِّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الدُعاء، فيدعو له النَّبِيّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويأمرهُ بأن يدعو هو لنفسهِ بأن يقبلَ اللهُ شفاعةَ النَّبِيِّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيهِ.

❸ **النوعُ الثَّالِث: أن يتوسلَ بأعمالهِ الصالحة.**

❹ **وهُناك نوع رابع:** وأيضًا ذكرناه، وهو التَّوَسُّل بالأعمال الصالحة، لا لإجابة الدُعاء، وَإِنَّمَا التَّوَسُّل بالأعمال الصالحة، أي بمباشرة الأعمال الصالحة، لينالَ المتوسلُ رضوانَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ والفوزَ بالجَنَّةِ.

❺ **وهُناكَ نوعٌ من أنواعِ التَّوَسُّلِ وهو نوعٌ خامس:** ذكرهُ الشَّيْخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رسالةٍ مُختصرةٍ له في التَّوَسُّل، وهو التَّوَسُّلُ بحالِ الداعي.

يقولُ الشَّيْخُ ابنُ عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "**أي: أن يتوسلَ الداعي إِلَىٰ اللهِ بحالهِ، ولا يذكرُ شيئًا، مثلُ أن يَقُولُ: اللهمَ إني أنا الفقيرُ إليك، اللهمَ إني أنا الأسيرُ بينَ يديك، وما أشبهَ ذَٰلِكَ**".

✍ **والدليلُ عَلَى ذَٰلِكَ:** قولُ موسى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ حينَ سقى للمرأتين، ﴿فَسَقَىٰ لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّىٰ إِلَى ٱلظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ ﴿٢٤﴾﴾ [القصص: ٢٤]، ولم يذكر شيئًا، **ووجهُ هذِه الآية**: أن حالَ الداعي إذا وصفها الْإِنْسَان؛ فإنها تقتضي الرحمة واللطف والإحسان، لاسيما إذا كانت بين يدي أرحم الراحمين جَلَّ وَعَلَا.

إذًا هٰذَا النوع الأخير من أنواع التَّوَسُّل في الشرع: وهو أن يتوسلَ الْإِنْسَان بحالهِ وضعفهِ إِلَىٰ ربهِ رجاءَ ما عندهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

؟ هٰذِه أنواعُ التَّوَسُّل في الشرع.

✍ **ثالثاً: في كونِ التَّوَسُّلِ في اصلاحِ الكثير من المتأخرين يُطلقُ عَلَى معنيين:**

❶ **ٱلْأَوَّلُ**: الإقسامُ بالنَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَىٰ ربه.

❷ **الثَّانِي**: سؤالُ اللهِ تَعَالَىٰ بالنَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قَالَ شيخُ الْإِسْلَام: "**والتوسلُ بِهِ**" – أي النَّبِيِّ – "صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **في عُرفِ كثيرٍ من المتأخرين، يُرادُ بِهِ الإقسامُ بِهِ والسؤالُ بِهِ كما يُقسمونَ ويسألونَ بغيرِهِ من الأنبياءِ والصالحين، ومن يعتقدونَ فيهِ الصلاح**" انتهى كلامه.

✍ إذًا التَّوَسُّلُ بالنَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في اصطلاحِ الكثيرِ من المتأخرين يُطلقُ عَلَىٰ هذين المعنيين، ولا يخصونَ النَّبِيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بهذين النوعين من التَّوَسُّل، وَإِنَّمَا يتوسلونَ أيضًا بغيرِه، فيسألونَ اللهَ بذاتِ غيرِهِ من الصالحينَ وَالْأَنْبِيَاء، ويُقسمونَ بغيرِه من الْأَنْبِيَاءِ والصالحين عَلَىٰ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ. ويُسمونَ هٰذَا توسلًا.

وهذان المعنيان يحتملهما قولُ القائل: "**اللهمَ أسألكَ بنبيك**"، فَإِن كانت الباءُ في "**بنبيك**" للقسم؛ كان إقسامًا عَلَىٰ اللهِ بالنَّبِيِّ، وإن كانت للسببية؛ كان ذَٰلِكَ سؤالًا بذاتِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

✍ **رابعًا: كونُ التَّوسُّلِ من الألفاظ المُجملة.**

لم يكن التَّوسُّل في عُرف الصحابةِ مُجملًا، فإنهم كانوا يستعملونهُ في سؤالِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الدُّعاء.

❋ قَالَ شيخ الْإِسْلَام: "**وَأَمَّا التَّوَسُّلُ بالنَّبِيِّ** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **والتَّوجُّه بِهِ في كلام الصحابة، فيُريدونَ به التَّوسُّلَ بدُعائِهِ وشفاعته**". انتهى كلامه.

ولكن دخلَ هٰذَا اللَّفْظ "**الإجمالُ**" بعد استعمالِهِ في التَّوَسُّلِ بمعناهُ الحادث، وَحِينَئِذٍ لَا بُدَّ من بيان المعنى الصحيح وإقراره، وبيانِ المعنى المُحدثِ للفظِ ورده.

❋ قَالَ شيخ الْإِسْلَام: "**إذا عُرفَ هٰذَا؛ فقد تَبيَّنَ لفظَ الوسيلةِ وَالتَّوَسُّل فيه إجمالٌ واشتباه، يجبُ أن تُعرفَ معانيه، ويُعطى كُلّ ذي حقٍّ حقه، فيُعرفُ ما وردَ به الْكِتَابُ وَالسُّنَّة من ذَلِكَ وَمَعْنَاهُ، وما كان يتكلمُ به الصَّحَابَةُ ويفعلونهُ ومعنى ذَلِكَ، ويُعرفُ ما أحدثهُ المُحدثون في هٰذَا اللفظِ وَمَعْنَاهُ؛ فَإِنَّ كثيرًا من اضطراب الناسِ في هٰذَا البابِ هو بسببِ ما وقعَ من الإجمالِ والاشتراك في الألفاظِ ومعانيها، حَتَّىٰ تجدَ أكثرهم لا يعرفُ في هٰذَا البابِ فصلَ الخطاب**".

✍ إذًا لفظُ التَّوَسُّل من حيث هو لم يكن لفظًا مُجملًا، الصَّحَابَةُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ كانوا يستعملونهُ في سؤال النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الدُّعاء، فهو في عُرف الصَّحَابَةِ لا يُعدُ لفظًا مجملًا، وَإِنَمَا دخلهُ الإجمال بعدما استُعملَ هٰذَا اللفظُ في معنًى حادث، وَحِينَئِذٍ لَا بُدَّ من التفصيل، فَلَا بُدَّ أن يُعرف المعنى الصحيح لهذا اللَّفْظ فيُقبل، ويُعرف المعنى الفاسد لهذا اللَّفْظ فيُرد.

✍ **خامسًا: في بيانِ كونِ التَّوَسُّلِ بذاتِ النَّبِيِّ** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **والإقسامِ بهِ علَى اللهِ توسلًا مبتدعًا غيرَ جائز.**

وبيانُ ذلكَ من وجوه:

☜ **اَلْأَوَّلُ**: يدلُ عَلَىٰ كونهِ مُبتدعًا عدمُ الدليلِ عَلَىٰ مشروعيتهِ، لا في نصوصِ الوحيين، ولا في فِعْل الصَّحابَةِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، وقد قَالَ النَّبيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**مَن عمِلَ عملًا لَيْسَ عَلَيْهِ أمرُنا؛ فهو رَدّ**»، ويُبيّنُ كونهُ غيرَ مشروعٍ عندَ الصَّحَابَةِ: عدولُ عُمرَ عن التَّوَسُّلِ بالنَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ إِلَىٰ التَّوَسُّلِ بالعباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وكذلك يُبيّنُ هٰذَا: عدولُ معاويةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عن التَّوَسُّلِ بالنَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بعد موته إِلَىٰ التَّوَسُّلِ بزيدَ بنِ الأسود الجُرشي.

فلو كان التَّوَسُّلُ بالنَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بعدَ موتهِ مشروعًا عندَهم؛ لما تركوا التَّوَسُّلَ برسول اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ إِلَىٰ التَّوَسُّلِ بمن هو دونهُ، مع كونِهم في أمسِ الحاجةِ للغيث.

❋ قَالَ شيخ الْإِسْلَامِ: "**وكذلكَ علِمَ الصَّحابَةُ أن التَّوَسُّلَ بِهِ إنّما هو التَّوَسُّلُ بالإيمانِ بِهِ وطاعتِهِ ومحبتِهِ وموالاتِهِ، أو التَّوَسُّل بدُعائِهِ وشفاعتِهِ؛ فلهذا لم يكونوا يتوسلونَ بذاتِهِ مُجردةً عن هٰذَا وَهٰذَا، فلما لم يفعل الصَّحَابَةُ رِضْوَانُ الله عَلَيْهِم شيئًا من ذَلِكَ، ولا دعوا بمثلِ هٰذِه الأدعية، وهم أعلمُ مِنا، وأعلمُ بما يحِبُ اللهِ ورسوله، وأعلمُ بما أمرَ اللهُ بِهِ ورسولهُ من الأدعية، وما هو أقربُ إِلَىٰ الإجابةِ مِنا، بل توسلوا بالعباسِ وغيره ممن لَيْسَ مثلَ النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ؛ دَلَّ عدولُهم عن التَّوَسُّلِ بالأفضلِ إِلَىٰ التَّوَسُّلِ بالمفضولِ: أن التَّوَسُّلَ المشروعَ بالأفضلِ لم يكن ممكنًا**". انتهى كلامه رَحِمَهُٱللَّهُ.

☜ **وَمِمَّا لا ينقضي منهُ العجب**: قولُ بعضِ المجيزين للتَّوَسُّلِ بالنَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بعدَ موته: إن عدولَ عُمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عن التَّوَسُّلِ بالنَّبِيِّ بعد موتِهِ لا

يُفيدُ عدمَ مشروعيتهِ؛ إذ عُمرُ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ فعلَ هٰذَا بيانٌ لجوازِ التَّوَسُّلِ بالمفضول مع تمكن التَّوَسُّل بالفاضل.

هٰذَا لا يُتصورُ في ظني من أبلدِ الناس، فضلًا عن أن يتصور من مثلِ عُمرَ بن الخَطَّابِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، لو كان التَّوَسُّلُ عندَ عُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ بالنَّبِيِّ مشروعًا -كما يزعمون- بعد موت النَّبِيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وهو خيرٌ من التَّوَسُّلِ بالعباس؛ لما تركهُ عُمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ معَ ما في الناس من حاجةٍ شديدةٍ وكربٍ وبلاء.

* عند الكرب والبلاء يتوسَّل المتوسلون بأعظمِ الوسائل؛ ليُرفعَ عنهم ما هُم فيه، وَلَا شَكَّ أن مُجيزي التَّوَسُّل لو وقعَ بِهِم من البلاء مثلُ ما وقعَ في زمنِ عُمر، ثُمَّ اجتمعوا لصاحب الرأيِ فيه، فعزمَ عَلَىٰ ترك التَّوَسُّلِ بالنَّبِيِّ؛ ليُبينَ للناسِ أن التَّوَسُّلَ بالمفضولِ جائز عند الشدائد، مع تمكن التَّوَسُّل بمن هو أفضلُ منهُ؛ لاتهموا صاحب الرأي فيهم بعقله، ولَانْفَضُّوا عنه.

* يَقُولُ الألبانيُّ رَحِمَهُٱللَّهُ: إن تعليلَهم بعدولِ عُمرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عن التَّوَسُّلِ بالنَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ إِلَىٰ التَّوَسُّلِ بالعباسِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ؛ لأنهُ لبيانِ جوازِ التَّوَسُّلِ بالمفضول مع وجودِ الفاضل: هو تعليلٌ مُضحكٌ وعجيب؛ إذ كيفَ يُمكن أن يخطر في بالِ عُمرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أو في بالِ غيرهِ من الصَّحَابَةِ الكِرامِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ تِلكَ الحذلقةُ الفقهيةُ المتأخرة، وهو يرى الناسِ في حالةٍ شديدةٍ من الضنكِ والكرب، والشقاءِ والبؤس، يكادونَ يموتونَ جوعًا وعطشًا لشُح الماء وهلاكِ الماشية، وخلوِ الأرضِ من الزرعِ والخُضرةِ، حَتَّىٰ سُمي ذاكَ العام بعام الرمادة، كيفَ يردُ في خاطرهِ تلكَ الفلسفةُ الفقهيةُ في هٰذَا الظرفِ العصيب؟! فيدعُ الأخذَ بالوسيلةِ الكُبرى في دُعائهِ وهي التَّوَسُّلُ بالنَّبِيِّ الأعظم صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، لو كان ذلكَ جائزً،

ويأخذُ بالوسيلةِ الصُغرى الَّتِي لا تُقارنُ بالأولى، وهي التوسُّلُ بالعباس، لماذا؟ لا لشيءٍ إِلَّا ليُبيّنَ للناسِ أنهُ يجوزُ لهم التَّوسُّلُ بالمفضولِ مع وجود الفاضل! إن الشاهدَ والمعلومَ أن الإنسانَ إذا حلت بهِ شدة يلجأُ إِلَىٰ أقوى وسيلةٍ عنده في دفعِها، ويدعُ الوسائلَ الأُخرى لأوقات الرخاء، وَهٰذَا كان يفهمهُ الجاهليونَ المشركونَ أنفُسُهم؛ إذ كانوا يدعونَ أصنامهم في أوقاتِ اليُسر، ويتركونها ويدعونَ اللهَ تَعَالَىٰ وحدهُ في أوقاتِ العُسر.

فنعلمُ من هٰذَا؛ أن الإنسانَ بفطرتهِ يستنجدُ بالقوةِ العُظمى والوسيلةُ الكُبرى حينَ الشدائدِ والفواقر، وقد يلجأُ إِلَىٰ الوسائلِ الصُغرى حينَ الأمنِ واليُسر، وقد يخطرُ في بالهِ حينَ ذاك أن يُبيّنَ ذَلِكَ الحُكمَ الفقهي الَّذِي افترضوه؛ وهو جوازُ التَّوَسُّل بالمفضول مع وجود الفاضل.

وأمرٌ آخر نَقُولهُ جوابًا عَلَىٰ شُبهةِ أولئك، وهو: هَب أن عُمرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ خطرَ في بالهِ أن يُبيّنَ ذَلِكَ الحُكمَ الفقهيَّ المزعوم، تُرى فهل خطرَ ذَلِكَ في بالِ معاويةَ والضحاك بن قيس حينَ توسلا بالتابعي الجليل يزيدَ بن الأسود الجُرشي أيضًا؟! لَا شَكَّ أن هٰذَا ضربٌ من التَّمَحُّلِ وَالتَّكَلُّفِ لا يُحسدونَ عَلَيْهِ.

<u>والثانِي فِي بيانِ إبطالِ هٰذَا النوع من التَّوَسُّل</u>: قَرَرَ شيخ الْإِسْلَامِ قاعدةً تتعلّق بالمتوسَّلِ بهِ، في كتابهِ **(قاعدة جليلة في التَّوَسُّل والوسيلة)** وفي **(الاقتضاء)**، وهي: أن مَن سألَ المسئولَ بشيءٍ فإنهُ ينبغي أن يكونَ المسئولُ بهِ - أي: المتوسل بهِ- سببًا يقتضي إجابة المسئول.

<u>القاعدةُ هي</u>: أن مَن سئلَ المسئولَ بشيءٍ فإنهُ ينبغي أن يكونَ المسئولُ بهِ المتوسَلُ بهِ سببًا يقتضي إجابةَ المسئول.

ومثَّل لها: بما جاز السؤالُ بِهِ شرعا، وفرعَ عنها عدمَ مشروعيةِ سؤالِ اللهِ تَعَالَىٰ بذواتِ الْأَنْبِيَاء؛ إذ لَيْسَت ذواتُهم أسبابًا تقتضي وجودَ المسئول، فمن سألَ اللهَ تَعَالَىٰ المغفرة بأنهُ الغفور؛ فقد توسلَ بسببٍ يقتضي إجابةَ اللهِ تَعَالَىٰ، وهو أن اللهَ واسعُ المغفرة، وإذا كان كذلك؛ فإنهُ يغفرُ اللهُ له ذنبه.

وهكذا سؤالُ اللهِ تَعَالَىٰ بسائرِ أسمائِهِ وصفاتِهِ هو من السؤالِ بالسببِ لتحصيلِ المطلوب، ومن سألَ اللهَ تَعَالَىٰ بأعمالِهِ الصالحة؛ فقد سألَ اللهَ بسببٍ مُناسبٍ لإجابة الدُعاء، فاللهُ تَعَالَىٰ يُحِبُّ من عبادِهِ فعلَ الصالحات، وَلَا شَكَّ أن فعلَ الصالحاتِ مؤثرٌ في إجابة الدُعاء.

وهكذا مَن سألَ صالحًا أن يدعوَ لهُ، قد قصدَ سببًا صحيحًا، فالصالحونَ لهم شأنٌ عظيمٌ عندَ الله، وكلما كان الرجلُ أقربَ للهِ؛ كانت الاستجابةُ للدُعاء أقرب من الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وَأَمَّا مَن سألَ اللهَ تَعَالَىٰ بالصالحين دونَ أن يكونَ من الصالحينَ دُعاءٌ له؛ فلم يسأل بسببٍ يقتضي الإجابة، إذْ صلاحُ الصالحينَ وصفٌ لهم وهم لم يدعوا له، فلم يكن منهم ما يستدعي حصولَ مطلوبه، فكان سؤالهُ بسببٍ أجنبي لا يستدعي إجابةَ اللهِ تَعَالَىٰ إياه.

❊ قَالَ شيخ الْإِسْلَام: **"وَأَمَّا إذا سُئِلَ بشيءٍ لَيْسَ سببًا للمطلوب، فَإِمَّا أن يكونَ إقسامًا عَلَيْهِ به، فلا يُقسَمُ عَلَىٰ الله بمخلوق، وَإِمَّا أن يكونَ سؤالًا بما لا يقتضي المطلوب، فيكونُ عديمَ الفائدة"**.

* وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وإن كان سؤالًا بسببٍ يقتضي المطلوب، كالسؤالِ بالأعمالِ الَّتِي فيها طاعةُ اللهِ ورسوله، مثلُ: السؤالِ بالإيمانِ بالرسولِ، ومحبتِهِ وموالاتِهِ ونحوِ ذَلِكَ؛ فَهٰذَا جائز.

وإن كان سؤالًا بمجردِ ذاتِ الْأَنْبِيَاءِ والصالحين؛ فَهٰذَا غيرُ مشروع، وقد نهى عنهُ غيرُ واحدٍ من الْعُلَمَاء وقالوا: إنه لا يَجُوز، ورخص فيهِ بعضُهم، والأولُ أرجح -كَمَا تَقَدَّمَ-، وهو سؤالٌ بسببٍ لا يقتضي حصولَ المطلوب، بخلافِ مَن كان طالبًا بالسببِ الْمُقتضي لحصول المطلوب، كالطلبِ منهُ سُبحانهُ بدُعاء الصالحين، وبالأعمالِ الصالحة؛ فَهٰذَا جائزٌ لِأن دُعاء الصالحينَ سببٌ لحصولِ مطلوبِنا الَّذِي دعوا بهِ.

وكذلك الأعمالُ الصالحةُ سببٌ لثوابِ اللهِ لنا، وإذا توسلنا بدُعائهم وأعمالِنا كُنا متوسلينَ إليهِ تَعَالَىٰ بوسيلة، كما قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾ [المائدة: ٣٥]، والوسيلةُ هي الأعمالُ الصالحة، وقال تَعَالَىٰ: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾ [الإسراء: ٥٧].

وَأَمَّا إذا لم نتوسل إليهِ سُبْحَانَهُ بدُعائهم ولا بأعمالِنا، ولكن توسلنا بنفسِ ذواتِهم؛ لم تكن نفسُ ذواتِهم سببًا يقتضي إجابةَ دُعائنا، فكُنا متوسلينَ بغيرِ وسيلة؛ ولهذا لم يكن هٰذَا منقولًا عن النَّبِيِّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نقلًا صحيحًا، ولا مشهورًا عن السلف.

* وقالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فنقولُ أيضًا قولُ السَّائِلِ لله: أسألُكَ بحق فُلَان وفُلَان من الْمَلَائِكَة وَالْأَنْبِيَاء والصالحين، وغيرهم، أو بجاه فُلَان أو بحرمة فُلَان؛ يقتضي أن هؤلاء لهم عند الله جاه، وَهٰذَا صحيح، فَإِن هؤلاءِ لهم عند اللهِ منزلةٌ وجاهٌ

وحرمةٌ يقتضي أن يرفعَ الله درجاتِهم ويُعظِّم أقدارهم، ويقبل شفاعتهم إذا شفعوا، ويقتضي أيضًا أن مَن اتبعهم واقتدى بِهم فيما سُنَ له الاقتداءُ بِهم فيهِ؛ كان سعيدا، ومن أطاع أمرهم الَّذِي بلغوهُ عن اللهِ؛ كان سعيدا، ولكن لَيْسَ نفسُ مجردِ قدرِهم وجاهِهم ما يقتضي إجابةَ دُعائه، إذا سألَ اللهَ بِهم حَتَّىٰ يسألَ اللهَ بذلك، بل جاههم ينفعهُ إذا اتبعهم وأطاعهم فيما أمروا بهِ عن الله، أو تأسى بِهم فيما سنوهُ للمؤمنين، وينفعهُ أيضًا إذا دعوا له وشفعوا فيه.

فَأَمَّا إذا لم يكن منهم دُعاء ولا شفاعة، ولا منهُ سببٌ يقتضي الإجابة؛ لم يكن مُستشفعًا بجاههم، ولم يكن سؤالهُ بجاهِهم نافعًا له عند الله، بل يكونُ قد سألَ بأمرٍ أجنبيٍ عنهُ لَيْسَ سببًا لنفعه، ولو قَالَ الرجلُ لمطاعٍ كبير: أسألُكَ بطاعةِ فُلَان لك، وبحبكَ لهُ عَلَىٰ طاعتك، وبجاههِ عندك الَّذِي أوجبتهُ طاعتهُ لكَ؛ لكان قد سألهُ بأمرٍ أجنبي لا تعلُّقَ له به، فكذلكَ إحسانُ اللهِ إِلَىٰ هؤلاءِ المُقربين، ومحبتهُ لهم وتعظيمهُ لأقدارِهم، مع عبادتِهم له وطاعتِهم إياه، ليسَ فِي ذَلِكَ ما يوجبُ إجابةِ دُعاءِ مَن يسألُ بِهم، وَإِنَمَا يوجبُ إجابةَ دُعائه بسببٍ منهُ لطاعتهِ لهم، أو سبب مِنهم لشفاعتِهم له، فإذا انتفى هٰذَا وَهٰذَا؛ فلا سبب.

هٰذَا الوجهُ الْثَّانِي، وهو: أن مَن سألَ اللهَ تَعَالَىٰ بالصالحين أو أقسمَ بِهم، فقد سألَ بسببٍ أجنبي.

☜ **الوجهُ الثَّالِث**: **أن القسمَ بالمخلوقاتِ حرام**، ولو كان قسمًا بالنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقد قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حينما أدركَ عُمرَ بن الْخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في ركبٍ يُقسمُ بأبيه، قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لا تحلفوا بآبائكم، فمن كان حالفًا؛**

فليحلف باللهِ أو ليصمت»، وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَن حلفَ بغيرِ اللهِ فقد كفرَ أو أشرك**».

فكيفَ يكونُ الحلفُ بغيرِ اللهِ شركًا، ويكونُ الحلفُ بالمخلوقِ عَلَىٰ اللهِ توسلًا مشروعًا؟!

* يَقُولُ شيخ الْإِسْلَام: وقد اتفق الْعُلَمَاء عَلَىٰ أنهُ لا يَجُوزُ لأحد أن ينذرَ لغيرِ الله، لا لنبيٍ ولا لغيرِ نبي، وأنَّ هٰذَا نذرُ شركٍ، وكذلكَ الحلفُ بالمخلوقات لا ينعقدُ بِهِ اليمين، ولا كفارةَ فيه، حَتَّىٰ لو حلفَ بالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم ينعقد يمينه -كَمَا تَقَدَّمَ ذكره-، ولم يجب عَلَيْهِ كفارة عند جمهورِ الْعُلَمَاء؛ كمالكٍ وَالشَّافِعِيّ وأبي حنيفةَ وأحمد في إحدى الروايتين، بل نُهي عن الحلفِ بهذه اليمين، فإذا لم يجز أن يحلفَ بها الرَّجُل، ولا يُقسمُ بها عَلَىٰ مخلوق؛ فكيفَ يُقسمُ بها عَلَىٰ الخالقِ جَلَّ جَلَالُهُ؟

هٰذَا الوجهُ الْثَّالِث، وهو: في بيان كون الإقسام عَلَىٰ اللهِ عَزَّوَجَلَّ بالنَّبِيِّ لَيْسَ توسلًا مشروعًا.

✍ سادسًا: في مُناقشةِ بعضِ أدلةِ مُجزي التَّوَسُّلِ الحادث.

أولًا: في مُناقشةِ بعضِ أدلتِهم من القُرآن.

استدلوا بقولهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِى تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١]، فقد قُرئَ "**الأرحامَ**" بالنصب، و"**الأرحامِ**" بالجر.

* والتقديرُ عَلَىٰ قراءةِ النصب: واتقوا الأرحام. ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِى تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾؛ أي: واتقوا الأرحامَ.

* وعَلَىٰ قراءة الجر يكونُ التَّقْدِير: "**الَّذِي تساءلونَ بِهِ وبالإرحامِ**"، فالأرحام لفظٌ معطوفٌ عَلَىٰ الضمير في "**بِهِ**"، فَالتَّقْدِير: الَّذِي تساءلونَ بِهِ وبالإرحامِ.

✍ وقد أجاب شيخُ الْإِسْلَام عن هٰذِه الشُّبهة حيثُ قَالَ: وقد قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِى تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١]، فعَلَىٰ قراءة الجمهور بالنصب، إنَّمَا يسألونَ باللهِ وحده لا بالرحم، وتساؤلُهم باللهِ تَعَالَىٰ يتضمنُ إقسام بعضهم عَلَىٰ بعضٍ بالله، وتعاهدُهم بالله.

وَأَمَّا عَلَىٰ قراءةِ الخفضِ، فقد قَالَ طائفةٌ من السلف، هو قولهم: أسألُكَ باللهِ وبالرحم، وَهٰذَا إخبارٌ عن سُؤالِهم، وقد يُقالُ: إنهُ لَيْسَ بدليلٍ عَلَىٰ جوازه، فَإِن كان دليلًا عَلَىٰ جوازه، فمعنى قولِهِ: أسألُكَ بالرحمِ لَيْسَ إقسامًا بالرحم، والقسم هُنا لا يسوغ، لكن بسبب الرحم، أي: لأن الرحمَ توجبُ لأصحابِها بعضِهم عَلَىٰ بعض حقوقًا كسؤالِ الثلاثةِ باللهِ تَعَالَىٰ بأعمالِهم الصالحة، وكسؤالنا بدُعاء النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وشفاعتِهِ.

ومن هٰذَا الباب ما رُويَّ عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب أن ابنَ أخيهِ عبدالله بن جعفر، كان إذا سألهُ بحقِ جعفر أعطاه، وليس هٰذَا من بابِ الإقسامِ؛ فَإِن الإقسامَ بغيرِ جعفرٍ أعظم، بل من بابِ حق الرحم؛ لِأَن حقَّ اللهِ إنَّمَا وجبَ بسببِ جعفر، وجعفر حقهُ عَلَىٰ عليّ. انتهى كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ.

فشيخُ الْإِسْلَام ذكرَ جوابين:

① **الْأَوَّلُ**: أن الله تَعَالَىٰ يُخبرُ عن سؤالِهم، وهو قولُهم: أسألُكَ باللهِ والرحم، وقد يُقالُ: إن الإخبارَ لا يستلزمُ الإقرار.

② **الثَّانِي**: إن كان الإخبارُ من اللهِ يُفيدُ الإقرارَ؛ فَإن قولهم أسألُكَ بالرحم، الباءُ فيهِ للسببيةِ لا للقسم، والرحمُ توجبُ لأهلِها حقوقًا دلَ عليها الشرع، وحينئذٍ يكونُ السؤالُ بالرحمِ سؤالًا بسببٍ يستدعي حصوله.

واستدلوا أيضًا: بقولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ٨٩]، فقد ذكرَ بعضُهم أن معنى استفتاحِهم بهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو إقسامُهم وسؤالهم به صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

* وَهٰذِه الشبهةُ قد ناقشها شيخ الإسلامِ أيضًا، قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَأَمَّا قوله تَعالَىٰ: ﴿وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ٨٩]، فكانت اليهودُ تقولُ للمشركين: سوفَ يُبعثُ هٰذَا النَّبِيّ ونُقاتِلكم معهُ، فنقتلكم، لم يكونوا يُقسمونَ عَلَىٰ اللهِ بذاته ولا يسألونَ بهِ، بل يقولون: اللّٰهم ابعث هٰذَا النَّبِيّ الأُمي لنتبعهُ ونقتُلَ هؤلاءِ معه.

هٰذَا هو النقلُ الثابتُ عندَ أهلِ التَّفْسِير، وعليهِ يدلُّ الْقُرْآن؛ فإنهُ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ﴾ والاستفتاحُ: الاستنصار، وهو طلبُ الفتح والنصر، فطلبُ الفتحِ والنصرِ بهِ، هو أن يُبعثَ فيُقاتلونهم معه، فبهذا يُنصرون، لَيْسَ هو بإقسامِهم بهِ وسؤالِهم بهِ؛ إذْ لو كان كذلكَ لكانوا إذا سألوا أو أقسموا بهِ نُصروا، ولم يكن الأمرُ كذلك، بل لمَّا بعثَ اللهُ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نصرَ اللهُ مَن آمنَ بهِ وجاهدَ معهُ عَلَىٰ مَن خالفهُم، وما ذَكَرَ بعضُ المفسرين من أنهم كانوا يُقسمونَ بهِ أو يسألونَ بهِ؛ فهو نقلٌ شاذٌّ مُخالفٌ بهِ للنقولِ الكثيرة المستفيضة المخالفة له.

✍ **وَمِمَّا ينبغي أن يُعلم**: أن مثلَ هٰذَا اللَّفْظ لو كان مِمَّا يقتضي السؤالَ بِهِ والإقسام به عَلَىٰ اللهِ تَعَالَىٰ لم يكن مثلُ هٰذَا مِمَّا يَجُوزُ أن يُعتمد عَلَيْهِ فِي الْأَحْكَام؛ لأنهُ أولًا لم يثبت، وليسَ في الآيةِ ما يدلُ عَلَيْه، ولو ثبتَ لم يلزم أن يكونَ هٰذَا شرعًا لنا، فَإِن اللهَ تَعَالَىٰ قد أخبرَ عن سجودِ إخوة يُوسف وأبويه، وأخبرَ عن الَّذِينَ غلبوا عَلَىٰ أهلِ الكهفِ أنهم قالوا: ﴿لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا ۝٢١﴾ [الكهف: ٢١]، ونحنُ قد نُهينا عن بناءِ المساجدِ عَلَىٰ الْقُبُور، ولفظُ الآيةِ إنما فيهِ أنهم كانوا ﴿يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُم مَّا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾ [البقرة: ٨٩]، وَهٰذَا كقولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿إِن تَسْتَفْتِحُوا فَقَدْ جَاءَكُمُ الْفَتْحُ﴾ [الأنفال: ١٩]، والاستفتاحُ: طلبُ الفتحِ وهو النصر.

ومنهُ الحديثُ المأثور: أن النَّبِيَّ ﷺ كان يستفتحُ بصعاليك المهاجرين، أي: يستنصرُ بِهِم، أي: بدُعائهم، كما قَالَ: «**وهل تُرزقونَ وتُنصرون إِلَّا بضُعفائكم**». انتهى كلامه.

فشيخُ الْإِسْلَامِ أجابَ من وجهين:

❶ **الْأَوَّلُ**: أن تفسيرَ استفتاحِ اليهودِ عَلَىٰ الَّذِينَ كفروا، هو إخبارُهم بأنَّ نَبِيَّنَا سيُبعث، وأنهم سيؤمنونَ بِهِ ويُقاتلونَ المشركينَ معه، لا أنهم كانوا يُقسمونَ بِهِ ويسألونَ اللهَ بِهِ.

❷ **الثَّانِي**: إن تنزلنا وقُلنا: إنَّ استفتاحهم كان بإقسامِهم وسؤالِهم اللهَ تَعَالَىٰ بِهِ؛ فَإِن هٰذَا لا يدلُ عَلَىٰ مشروعيتِهِ، فإنهُ يكونُ من شرعِ مَن قبلنا، وشرعُ من قبلنا ليسَ شرعًا لنا إن جاء شرعُنا بخلافه، كما أن اللهَ أخبرَ عن سجودِ إخوةِ يوسف

وأبويهِ له، فلم يكن سجودُهم مفيدًا جوازَ ذَلِكَ في شرعِنا؛ لِأن السجودَ لغيرِ اللهِ في شرعِنا منهيٌّ عنه.

ثانيًا: في مُناقشةِ بعضِ أدلتِهم من السُّنَّة.

* قَالَ شيخ الْإِسْلَام: "لكن ما رُويّ عن النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في ذَلِكَ كله ضعيف، بل موضوع، وليسَ عنهُ حديثٌ ثابتٌ قد يُظن أن لهم فيهِ حُجة، إِلَّا حديث الأعمى، الَّذِي علمهُ أن يَقُولُ: «أسأَلُكَ وأتوجهُ إليكَ بنبيكَ مُحَمَّدٍ نبيِ الرحمة»، وحديثُ الأعمى لا حُجةَ لهُ فيه"، انْتَهَى كلامه.

فَهٰذَا استقراءٌ من شيخِ الْإِسْلَام لما احتجوا فيهِ في هٰذِه الْمَسْأَلَة من السُّنَّة، يُبيّنُ فيه، أن كُلَّ ما استدلوا بهِ من السُّنَّةِ موضوع، وأن حديثَ الأعمى هو أقوى ما يُستدلُ بهِ لما ذهبوا إليهِ، وهو مع ذَلِكَ لا يدلُ عَلَىٰ مطلوبِهم، وقد سبقَ ذِكرُ حديثِ الأعمى، ولا بأسَ من إعادةِ ذكرِهِ هُنا؛ لبيانِ عدمِ صحةِ الاستدلالِ به.

* عن عثمانَ بن حنيف أن رَجُلًا ضريرَ البصرِ أتى النَّبِيّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فقَالَ: ادعُ اللَّهَ أَنْ يُعَافِيَنِي. قَالَ: «إِنْ شِئْتَ دَعَوْتُ لَكَ، وَإِنْ شِئْتَ أَخَّرْتُ ذَاكَ، فَهُوَ خَيْرٌ». فقَالَ: ادْعُهُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ، فَيُحْسِنَ وُضُوءَهُ، وَيُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ، وَيَدْعُوَ بِهَذَا الدُّعَاءِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ، وَأَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّكَ مُحَمَّدًا نَبِيِّ الرَّحْمَةِ، يَا مُحَمَّدُ، إِنِّي تَوَجَّهْتُ بِكَ إِلَىٰ رَبِّي فِي حَاجَتِي هَذِهِ، فَتُقْضَىٰ لِي، اللَّهُمَّ شَفِّعْهُ فِيَّ».

فاستدلوا بقولهِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ، وَأَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّكَ» عَلَىٰ مشروعية التَّوسُّلِ بذاتِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، والإقسامِ بهِ عَلَىٰ الله، وَهٰذَا لا دليلَ عَلَيْهِ؛ إذ المُراد: وأتوجهُ إليكَ بدُعاءِ نبيك، فَإِن الأعمى جاء للنَّبِيِّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وسألهُ أن

يدعوَ لهُ، فخيرهُ النَّبِيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ بين أن يدعوَ له، وبين تأخيرِ ذَلِكَ، فاختارَ الدُّعاء، وَهٰذَا يَعْنِي أنهُ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ دعا له، ويؤكدُ هٰذَا أن النَّبِيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ علمهُ دُعاءً فيهِ: «**اللَّهُمَّ شَفِّعْهُ فِيَّ**» أي: اقبل شفاعتهُ فِيَّ، وبذا يتبين أن قولهُ: «**أَتوَجَّهُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّكَ**»؛ أي: بدُعائه، وَهٰذَا ما فهمهُ أهلُ العلم، إذ ذكروا هٰذَا الحديثَ في مُعجزاتِ النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، فلو لم يكن من النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ دُعاءٌ؛ لما عدوهُ في مُعجزاته.

وَهٰذَا ما بَيّنهُ شيخ الْإِسْلَام رَحِمَهُٱللَّهُ في كتابِهِ النافع: (**قاعدة جليلة في التَّوسُّل والوسيلة**)، وأيضًا بَيّنهُ في كتابِهِ (**لاقتضاء**)، وفي غيرِ ذلكَ من كُتبه.

* قَالَ شيخ الْإِسْلَام: وحديثُ الأعمىٰ الَّذِي رواهُ الترمذيُّ والنسائيُ هو من القسم الثَّانِي من التَّوسُّلِ بدُعائه؛ فَإِن الأعمىٰ قد طلبَ من النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ أن يدعوَ لهُ بأنّ يرُدَ اللهُ عليهِ بصره، فقالَ لهُ: «**إِنّ شئتَ صبرتَ وإن شِئتَ دَعَوتُ**»، فَقَالَ: بل ادعه، فأمرهُ أن يتوضأ ويُصلي ركعتينِ ويقول: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِنَبِيِّكَ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ، يَا مُحَمَّدُ يا رسولَ الله، إِنِّي تَوَجَّهْتُ بِكَ إِلَىٰ رَبِّي فِي حَاجَتِي هَذِهِ ليقضيها، اللَّهُمَّ فشَفِّعْهُ فِيَّ** »، فَهٰذَا توسلُ بدُعاء النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وشفاعتِهِ، ودعا لهُ النَّبِيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، ولهذا قَالَ: «**فشَفِّعْهُ فِيَّ** »، فسألَ اللهَ أن يقبلَ شفاعةَ رسولهِ فيهِ وهو دُعاؤهُ.

* يَقُولُ شيخُ الْإِسْلَام: "**وَهٰذَا الحديثُ ذكرهُ العلماءُ في مُعجزاتِ النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ ودُعائِهِ المُستجاب، وما أظهرَ اللهُ ببركةِ دُعائهِ من الخوارقِ والإبراءِ من العاهات؛ فإنهُ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ ببركةِ دُعائهِ لهذا الأعمى أعاد اللهُ عليهِ بصره،**

وَهٰذَا الحديث، حديثُ الأعمى قد رواهُ المصنفونَ في دلائل النبوةِ كالبيهقيِ وغيره".

* وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موضعٍ آخر: فَهٰذَا الحديث فيهِ التَّوَسُّلُ بهِ إِلَىٰ اللهِ في الدُعاء، فمن الناس مَن يَقُولُ: هٰذَا يقتضي جوازَ التَّوَسُّلِ بهِ مُطلقًا حيًّا وميتًا، وَهٰذَا يحتجُ بِهِ مَن يتوسل بذاتِهِ بعدَ موتِهِ وفي مغيبه، ويظن هؤلاء أن توسلَ الأعمى والصحابة في حياتِهِ كان بمعنى الإقسامِ بهِ عَلَىٰ الله، أو بمعنى أنهم سألوا اللهَ بذاتِهِ أن يقضي حوائجهم، ويظنونَ أن التَّوَسُّلَ بِهِ لا يحتاجُ إِلَىٰ أن يدعوَ هو لهم، ولا إِلَىٰ أن يُطيعوه، فسواءٌ عندَ هؤلاء: دعا الرسولُ لهم أو لم يدعُ، الجميع عندهم توسلٌ بهِ، وسواءٌ أطاعوه أو لم يطيعوه، ويظنونَ أن اللهَ تَعَالَىٰ يقضي حاجةَ هٰذَا الَّذِي توسلَ بهِ بزعمِهم، ولم يدعُ له الرسول، كما يقضي حاجة هٰذَا الَّذِي توسلَ بدُعائهِ ودعا له الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ إذْ كلاهما متوسلٌ بِهِ عندهم، ويظنونَ أن كُلَّ مَن سألَ اللهَ تَعَالَىٰ بالنَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فقد توسلَ بهِ كما توسلَ بهِ ذَلِكَ الأعمى، وأنَ ما أمرَ بهِ الأعمى مشروعٌ لهم.

وقولُ هؤلاءِ باطلٌ شرعًا وقدرًا؛ فلا هم موافقونَ لشرعِ اللهِ، ولا ما يقولونهُ مطابقٌ لخلقِ الله.

ومن الناسِ مَن يَقُولُ: هٰذِه قضيةُ عين، يثبتُ الحكمُ في نظائرها الَّتِي تُشبهُها في مناطِ الحُكم، لا يثبتُ الحكم بها فيما هو مُخالفٌ لها، لا مُماثل لها، والفرقُ ثابتٌ شرعًا وقدرًا بين مَن دعا له النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وبين مَن لم يدعُ لهُ، ولا يَجُوز أن يُجعل أحدُهما كالآخر، وَهٰذَا الأعمى شفعَ له النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فلهذا قَالَ في دُعائه: «**اللهمَ فشفعهُ فِيَّ**»، فعُلِمَ أنهُ شفيعٌ فيه، ولفظهُ: «**إن شئتَ صبرت وإن**

شئتَ دعوتُ لك»، فَقَالَ: ادعُ لي، فهو طلبَ من النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يدعوَ له، فأمرهُ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يُصليَّ ويدعو هو أيضًا لنفسه، ويقولُ فِي دُعائه: «**اللهمَ فشفعهُ فِيَّ**»؛ فدلَ ذَٰلِكَ عَلَىٰ أن معنى قولِهِ: «**أسألُكَ وأتوجهُ إليكَ بنبيكَ مُحَمَّد**» أي: بدُعائِهِ وشفاعتهِ، كما قَالَ عُمر: اللَّهمَ إنا كُنا إذا أجدبنا بتوسلنا إليكَ بنبينا.

* فالحديثانِ معناهما واحد، فهو صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَّمَ رَجُلًا أن يتوسلَ بِهِ فِي حياتهِ، كما ذَكَرَ عُمر أنهم كانوا يتوسلونَ بِهِ إذا أجدبوا، ثُمَّ إنهم بعدَ موتهِ إنما كانوا يتوسلونَ بغيرهِ بدلًا عنهُ، فلو كان التوسلُ بِهِ حيًّا وميتًا سواء، والمتوسل بِهِ الَّذِي دعا لهُ الرسولُ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كمن لم يدعُ له الرسول، لم يعدلوا عن التَّوَسُّل بِهِ، وهو أفضلُ الخلق وأكرمهم عَلَىٰ ربهِ، وأقربهم إليهِ وسيلة، إِلَىٰ أن يتوسلوا بغيرهِ ممن لَيْسَ مثلهُ.

* وكذلكَ لو كان أعمى توسل بِهِ ولم يدعُ له الرسول، بمنزلةِ ذَٰلِكَ الأعمى، لكان عُميان الصَّحَابَة أو بعضهم يفعلونَ مثلَ ما فعلَ الأعمى، فعدولهم عن هَٰذَا إِلَىٰ هَٰذَا، مع أنهم السابقونَ الأولونَ المهاجرونَ والأنصار، والذينَ اتبعوهم بإحسان، فإنهم أعلمُ منا باللهِ ورسولهِ وبحقوقِ اللهِ ورسولهِ... إِلَىٰ آخرِ ما قَالَ، رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فبذا يتبين عدم صحة الاستدلال بحديث الأعمى عَلَىٰ المطلوب.

سابعًا: في بيانِ استعمالِ لفظ الشَّفاعةِ في التوسلِ بمعناه الحادث.

وَهَٰذَا الخطأُ في الاستعمالِ هو سببُ إيرادِ مَسَائِلِ التَّوَسُّلِ في هَٰذَا الشرح؛ إِذْ هُناك مَن يتوسلُ بذاتِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو بالإقسامِ بِهِ عَلَىٰ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، ويُسمي هَٰذَا شفاعة.

☜ وقد بَيَّنَ شيخُ الْإِسْلَام ابن تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ خطأهم في مواضع؛ منها: قولهُ: العامة الَّذِينَ يستعملونَ لفظَ الشفاعةِ في معنى التَّوَسُّل، فيقولُ أحدهم: اللَّهمَ إنا نستشفعُ إليكَ بفلان وفُلان، أي: نتوسلُ بهم، ويقولونَ لمن توسلَ في دُعائهِ بنبيٍّ أو غيرهِ قد تشفعَ بهِ، من غيرِ أن يكونَ المُستشفعُ بهِ شفعَ له، ولا دعا له، بل وقد يكونُ غائبًا لم يسمع كلامهُ ولا شفعَ له، وَهٰذَا لَيْسَ هو لُغةَ النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابه وعُلماء الأُمَّة، بل ولا هو لُغةُ العرب، **فإن الاستشفاعَ: طلبُ الشفاعة.**

والشافعُ: هو الَّذِي يشفعُ للسائلِ فيطلبُ لهُ ما يطلبُ من المسئول المدعو المشفوعِ إليه.

وَأَمَّا الاستشفاعُ بمن لم يشفع للسائلِ ولا طلبَ له حاجة، بل وقد لا يعلمُ بسؤالهِ، فليسَ هٰذَا استشفاعًا لا في اللُغةِ ولا في كلامِ مَن يدري ما يَقُولُ، نعم؛ هٰذَا سؤالٌ بهِ، ودُعاءٌ بهِ، لَيْسَ هو استشفاعًا بهِ، ولكن هؤلاءِ لما غيروا اللُغة كما غيروا الشَّرِيْعَة، وسموا هٰذَا استشفاعا، أي: سؤالًا بالشافعِ؛ صاروا يقولون: استشفع بهِ فيُشفعَك؛ أي: يُجيب سؤالكَ بهِ. انتهى كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

❋ فشيخ الْإِسْلَام رَحِمَهُ ٱللَّهُ بَيَّنَ خطأهم، فبَيَّنَ أن هٰذَا الاستعمالَ، وهو استعمال الشفاعة، بمعنى: التَّوَسُّل الحادث، لَيْسَ موافقًا للغة النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابهِ وعُلماءِ الأُمَّة، وهو ليسَ موافقًا للُغة، وبَيَّنَ وجهَ ذلك، وهو: أن الاستشفاعَ طلبُ الشفاعة، والشافعُ هو الَّذِي يطلبُ من المشفوعِ إليهِ ما يُريدهُ المشفوعُ له، وَهٰذَا لا يوجدُ في التَّوَسُّلِ بذاتِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والإقسامِ بهِ عَلَىٰ اللهِ تَعَالَىٰ؛ إذْ في كلا الصورتينِ لم يكن من النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طلبٌ للمشفوعِ له عند المشفوعِ إليهِ وهو اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

✍ **وعليهِ؛** فإن التَّوَسُّلَ بمعناه الحادث لا تصحُ تسميتهُ شفاعة.

➢ **وهُنا تنبيه**: **وهو أن التَّوَسُّلَ المشروع يُسمى شفاعةً في صورةٍ واحدةٍ من صوره، وهي: الَّتِي يُسألُ فيها المُتَوَسِّلُ بِهِ الدُعاء، وقد سبقَ التنبيه عَلَىٰ ذلك**، فَهٰذِه هي الصورةُ الوحيدة من صور التَّوَسُّل الَّتِي يصحُ أن تُسمى شفاعةً، وهي الَّتِي يذهبُ بها المُتَوَسِّلُ إِلَىٰ

المُتَوسَّلُ بِهِ فيسألهُ أن يدعو له، فيقومُ المُتوسَّلُ بِهِ فيدعو للمتوسِّل، فَهٰذِه شفاعة، إذ فيها أن الشافعَ يسألُ اللهَ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أن يُحقق مُرادَ المشفوع له، وقد سبق أن بَيّنتُ هٰذَا.

إذًا تسميةُ التَّوَسُّلِ شفاعةً لا تصحُ إلَّا عَلَىٰ هٰذِهِ الصورة، أما تسميةُ التَّوَسُّلِ شفاعة وإرادة التَّوَسُّل بمعناه الحادث؛ فَهٰذَا لَيْسَ صحيحًا.

✍ ثامنًا: في بيانِ خطأِ مَن جعلَ التَّوَسُّلَ بمعناهُ الحادث والاستغاثةَ بمعنًى واحد، وبيانِ الفَرقِ بينهما.

من كُتبِ شيخ الْإِسْلَامِ المعروفةِ المشهورةِ: (كِتَابُ الاستغاثةِ في الرد عَلَىٰ البكري)، وقد قَررَ البكريُّ المردودُ عليه جوازَ الاستغاثةِ بالنبيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ حيًّا وميتًا، في كُلِّ ما يُستغاثُ باللهِ فيهِ، وسلكَ لتقريرِ هٰذَا الباطل سُبلًا شتَّى تُنادي عليهِ بالجهلِ والضلال.

ومن تِلكَ السُّبل: تقريرهُ جوازَ التَّوَسُّلِ بهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، التَّوَسُّل البدعي في حياتهِ ومماتهِ، وأن الاستغاثةَ بمعنى التَّوَسُّل، فإذا كان ذلكَ كَذَلِكَ؛ صحَّت الاستغاثةُ بهِ حيًّا وميتا، كما يصحُ التَّوَسُّلُ بهِ حيًّا وميتًا. هٰذَا معنى ما قرَّره، -أقبح بهِ من تقرير!-.

وقد نقلَ شيخ الْإِسْلَام رَحِمَهُٱللَّهُ تَعَالَىٰ كلام البكري ونقضهُ، وأنا أذكرُ كلامه، ثُمَّ أُبين المُراد منه.

* قَالَ شيخ الْإِسْلَام رَحِمَهُٱللَّهُ: وَهٰذَا المفتري -أي البكري-، وَهٰذَا المُفتري لما قالَ: إنهُ يجوزُ أن يُستغاثَ بالنبيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في كُلِّ ما يُستغاثُ باللهِ فيهِ، وأنَّ ذلكَ صحيحٌ في حق النبيِّ والصالحين.

وَقَالَ -أي البكري-: إنَّ كُلَّ مَن توسلَ إِلَىٰ اللهِ بنبيهِ في تفريجِ كُربة، فقد استغاثَ بهِ، سواءٌ كان حيًّا أو ميتًا، وإنَّ مَن سألهُ وطلبَ منهُ فقد استغاثَ بهِ، فاقتضى ذلكَ أنهُ يُطلبُ منهُ حيًّا وميتًا كُلُّ شيء، كما يُطلبُ من الله، ويُطلبُ بِالتَّوَسُّلِ بهِ حيًّا وميتًا كُلُّ ما يُطلبُ من الله، وأنَّ ذلكَ ثابتٌ للصالحينَ أيضًا.

ومعلومٌ أن هٰذَا الَّذِي قالهُ لو كان حقًّا؛ لم يجز نفيُّ الاستغاثةِ بِهِ من وجهٍ الوجوه، كما لا يَجُوزُ نفي شفاعتِهِ الَّتِي أثبتها الله، ونفي استشفاع الناسِ بِهِ يومَ القيامة، كما نطقت بِهِ النصوص، ونفي توسل الصحابةِ بشفاعتِهِ ودُعائِهِ في الدنيا.

فمن قَالَ إن النبيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لا يشفعُ لأحدٍ ولا يُستشفعُ بِهِ وإنهُ لم تكن الصحابةُ يستشفعونَ بِهِ؛ فهو مُفترٍ كذاب، بل هو كافرٌ بعد قيامِ الحُجةِ عليه.

➥ **وَأَمَّا مَن قَالَ:** إنهُ لا يُطلبُ منهُ ما لا يقدرُ عليهِ إلَّا الله، أو قَالَ: إنهُ لا يُسألُ بعد موتِهِ كما كان يُسألُ في حياتِهِ؛ فَهٰذَا قد أصاب، فأينَ هٰذَا من هٰذَا؟!

➥ **وَأَمَّا مَن قَالَ:** إنهُ لا يُقسمُ عَلَىٰ اللهِ بمخلوق، ولا يُتوسَّلُ بميت، ولا يُسألُ بذاتِ مخلوق، فإن الصحابةَ إِنَّمَا توسلوا بدُعائِهِ وشفاعتِهِ، ولما ماتَ لم يتوسلوا بدُعائِهِ وشفاعتِهِ، ولم يتوسلوا بذاتِهِ، ولم يُنقل عن أحدٍ من السلفَ أنه توسلَ إِلَىٰ اللهِ بميتٍ في دُعائِهِ ولا أقسمَ بِهِ عليه، فَهٰذَا وإن كان مُصيبًا ففيهِ نزاع.

ولكن لم يُسمِّ أحدٌ من الأُممِ هٰذَا استغاثةً، فإن الاستغاثةَ بِهِ طلبٌ منهُ لا طلبٌ بِهِ، وَهٰذَا اعتقدَ جوازَ هٰذَا بالإجماعِ وسماهُ استغاثة، فلزمَ جوازُ الاستغاثةِ بِهِ بعد موتِهِ بالإجماع، فإذا جازَ أن يُتوسلَ بِهِ في كُلِّ شيء؛ جازَ أن يُستغاثَ بِهِ في كُلِّ شيء.

ثُمَّ إنهُ لم يجعل هٰذَا وحدهُ معنى الاستغاثة، بل جعلَ الاستغاثةَ الطلبَ منهُ أيضًا، وكان لا يُميزُ بين هٰذَا المعنى وَهٰذَا المعنى، بل يجوزُ عندهُ أن يستغيثَ بِهِ في كُلِّ ما يُستغاثُ اللهُ فيه، عَلَىٰ معنى أنهُ وسيلةٌ من وسائلِ اللهِ في طلبِ الغوث، وَهٰذَا عندهُ ثابتٌ للصالحين.

❊ يَقُولُ شيخ الْإِسْلَام: والاستغاثةُ طلبُ الغوثِ كالاستعانةِ والانتصار، وذلكَ ثابتٌ في حياتِهِ، وهو ثابتٌ عند هٰذَا الضالِ بعدَ موتِهِ بثبوتِها في حياته؛ لأنهُ عندَ اللهِ في مزيدٍ دائمٍ لا ينقص جاههُ، **فدخلَ عليهِ الخطأ من وجوهٍ، منها:**

➤ أنهُ جعلَ المُتوسِّلَ بِهِ بعد موتِهِ في الدُعاء مُستغيثًا بِهِ، وَهٰذَا لا يُعرفُ في لُغةِ أحدٍ من الأُممِ لا حقيقةً ولا مجازًا، مع دعواه الإجماع عَلَىٰ ذلك، وأن المُستغاثَ بِهِ هو المسئولُ المطلوبُ منهُ لا المسئولُ بِهِ.

➤ **وَالثَّانِي:** ظنهُ أن توسلَ الصحابة بهِ في حياتهِ، كان توسُّلًا بذاتهِ لا بدُعائهِ وشفاعتهِ، فيكونُ التوسُّلُ بهِ بعدَ موتهِ كَذَلِكَ، وَهَٰذَا غلطٌ يوافقهُ عليهِ طائفةٌ من الناس، بخلافِ اَلْأَوَّلُ فإني ما علمتُ أحدًا وافقهُ عليهِ.

➤ **الثَّالِث:** أنهُ أدرجَ سؤالهُ أيضًا في الاستغاثة، وَهَٰذَا صحيحٌ جائزٌ في حياته، وهو قد سوى في ذلكَ بين محياه ومماته، وهُنا أصابَ في لفظ الاستغاثة، لكنهُ أخطأ في التسويةِ بين المحيا والمات، وَهَٰذَا ما علمتهُ يُنقلُ عن أحدٍ من العُلماء، بل يُقال: لا نُسلمُ أن التَّوَسُّلَ بذاتهم مشروعة بحالٍ في الحياةِ والمات، وليسَ في شيءٍ مِمَّا ذَكَرَ دليلٌ عَلَىٰ مورد النزاع؛ فإن مضمونَ ما ذكرهُ جملٌ:

❁ **أحدُها:** أن الاستغاثة؛ طلبُ الاستغاثة والتخلص من الكُربةِ والشدة، وأن الإغاثةَ تُضافُ إِلَىٰ المخلوق، كما يُضافُ إليهِ الإطعامُ والاستعانةُ والإعانةُ والهدايةُ والتعليم، وَهَٰذَا صحيح، وليسَ فيهِ أن الميتَ يُستغاثُ بهِ، كما أنهُ ليسَ فيهِ أن يُستطعم ويستسقى ويُستهدى ويُستنصر ويُستغاثُ بهِ، ولا فيهِ أن ما كان من هَٰذَا الباب لا يقدرُ إِلَّا الله؛ فإنهُ يُطلبُ من غيره.

❁ **والجُملةُ الثانية الَّتِي من كلامهِ:** أن مَن توسلَ إِلَىٰ اللهِ تَعَالَىٰ بنبيهِ في تفريجِ كُربة، فقد استغاثَ بهِ سواءٌ كان بلفظ الاستغاثةِ أو التَّوَسُّلِ أو غيرِهما مِمَّا في معناهما، وقول القائل: أتوسلُ إليكَ يا إلهي برسولكَ عندكَ أن تغفرَ لي؛ استغاثةٌ بالرسولِ حقيقةً في لُغة العرب وجميعِ الأُمم.

وَهَٰذَا الكلامُ كذبٌ باطلٌ لم يسبقهُ إليهِ أحد، ولا ريب أنهُ لجهلهِ وهواهُ وقعَ في هَٰذَا، وَإِلَّا فما تعمدَ أن يقولَ ما يعلم انهُ كذب، ولم يقل أحدٌ قطُّ: استغيثُ برسولِكَ عنك، ولا هَٰذَا عندَ أحدٍ، لا العرب ولا غيرهم، وهو ظَنَّ أن البابَ في التوسُّلِ كالباب في الاستغاثة، وليس كَذَلِكَ؛ فإنهُ يُقال: استغاثهُ واستغاثَ بهِ، كما يُقال: استعانهُ واستعانَ بهِ، فالمُستغاثُ بِهِ هو المسئول، وَأَمَّا المتوسلُ بهِ فهو الَّذِي يُتسببُ بهِ إِلَىٰ المسئول.

❁ **الجُملةُ الثانية:** قولهُ إن الاستغاثةَ بِهِ بعدَ موتهِ ثابتةٌ ثبوتُها في حياتهِ؛ لأنه عند اللهِ في مزيدٍ دائم لا ينقصُ جاههُ، وَهٰذَا لفظٌ صحيح لو كان معنى الاستغاثة: الإقسامَ بِهِ والتوسلَ بذاتهِ؛ فإنَّ ذاتهُ بعدَ الموتِ لم تنقص، بل هي في مزيدٍ دائمٍ من ربهِ عَزَّوَجَلَّ، لكن هٰذِه المُقدمةُ باطلةٌ كما قد عُرِف.

فَأَمَّا إذا كان معنى الاستغاثةِ هو الطلبَ منهُ، فما الدليلُ عَلَىٰ أن الطلبَ منهُ ميتًا الطلبِ منهُ حيًّا؟ وعلو درجتهِ بعدَ الموتِ لا يقتضي أن يُسأل، كما لا يقتضي أن يُستفتى، ولا يُمكن أحدً أن يذكرَ دليلًا شرعيًّا عَلَىٰ أن سؤالَ الموتى من الأنبياءِ والصالحينَ وغيرِهم مشروع، بل الأَدِلَّة الدالة عَلَىٰ تحريمِ لك كثيرة، حَتَّىٰ إذا قُدرَ أن اللهَ وكلهم بأعمالٍ يعملونها بعدَ الموت، لم يلزم من ذلك جوازُ دُعائهم، كما لا يَجُوزُ دُعاءُ الملائكةِ، وإن كانَ اللهُ وكلهم بأعمالٍ يعملونها لما في ذلكَ من الشِّرْك والذريعةِ إِلَىٰ الشِّرْك، وهو قد احتجَ بحديثِ الأعمى الَّذِي قَالَ: **"اللهمَ إني أسألكَ وأتوجهُ إليكَ بنبيّ مُحَمَّد نبي الرحمة"**، **وَهٰذَا الحديثُ لا حُجةَ فيهِ لوجهين:**

- **أَحَدُهُما:** أنهُ لَيْسَ هو استغاثةً بل توجهٌ بهِ.
- **وَالثَّانِي:** أنهُ إِنَّمَا يتوجهُ بدُعائهِ وشفاعتهِ؛ فإنهُ طلبَ من النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الدُعاء، وقالَ في آخرهِ: **"اللهمَ فشفعهُ فِيَّ"**، فعُلِم أنهُ يشفعُ لهُ، فتوسلَ بشفاعتهِ لا بذاتهِ، كما كان الصحابةُ يتوسلونَ بدُعائهِ في الاستسقاء، كما توسلوا بدعاء العباسِ بعدَ مماتهِ، وَهٰذَا المُحتج بِهِ بنى حُجتهُ عَلَىٰ مُقدمتين فاسدتين، عَلَىٰ أنهم توجهوا بذاته، وأن ذلكَ يُسمى استغاثةً بِهِ، فلزمَ من ذلكَ جوازُ ذلكَ بعدَ موتهِ، وفسادُ إحدى المقدمتين يُبطِلُ كلامه، فكيفَ إذا بطلتا؟ انتهى كلامه.

هٰذَا ردُ شيخ الْإِسْلَام عليهِ، ويُستفادُ منهُ:

✔ خطأُ تسمية التَّوَسُّلِ بالمعنى الحادثِ شفاعة، وَهٰذَا واضحٌ في قولهِ رَحِمَهُ اللَّهُ: **"أنهُ جعلَ المتوسِّل بِهِ بعد موتهِ في الدُعاء مُستغيثًا بِهِ، وَهٰذَا لا يُعرفُ في لُغةِ أحدٍ من الأُمم لا حقيقةً ولا مجازًا، مع دعواه الإجماع عَلَىٰ ذلك، وأن المُستغاثَ بِهِ هو المسئول والمطلوب منهُ لا**

المسئول بِهِ"، وواضح أيضًا في قولِهِ: "وهو ظَنَّ أن البابَ في التَّوَسُّلِ كالبابِ في الاستغاثة، وليس كذلكَ، فإنَهُ يُقال: استغاثهُ واستغاثَ بِهِ، كما يُقال: استعانهُ واستعانَ بِهِ، فالمستغاثُ بِهِ هو المسئول، وَأَمَّا المتوسل بِهِ فهو الَّذِي يُتسبب بِهِ إِلَىٰ المسئول". انتهى كلامه.

فَهَٰذَا يُفيد: أن المُستغاث بِهِ هو مَن يُطلب منهُ الغوث، لا مَن يُسأل بِهِ أو يُقسم عَلَىٰ اللهِ بِهِ، فإن هَٰذَا طلبَ بِهِ، لم يطلب منهُ.

✔ وكلام شيخ الْإِسْلَام رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُفيدُ أيضًا: كونَ التَّوَسُّل المشروع، وهو سؤال النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الدُّعاء، يُسمى استغاثة، ولكن هَٰذَا لا يُشرع بعدَ موتِه، كما سبقَ تقريره، ولكنهُ يُشرعُ في حياتِهِ، ويكونُ أيضًا في الآخرة عندما يسألهُ النَاسُ الشفاعة، وَهَٰذَا واضحٌ في قولِ شيخ الْإِسْلَام أنهُ أدرجَ سؤالهُ أيضًا في الاستغاثة، وَهَٰذَا صحيحٌ جائزٌ في حياته، وهو قد سوى في ذلكَ بين محياه ومماته، وَهَٰذَا أصابَ في لفظ الاستغاثة، لكنهُ أخطأَ في التسويةِ بين المحيا والمات، وَهَٰذَا ما علمتهُ يُنقل عن أحدٍ من العُلماء.

✍ تاسعًا: في كونِ التَّوَسُّل بمعناه الحادث من مَسَائِل النزاع، وكون التَّوَسُّل بذاتِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بدعةً لَيسَ شركًا، وكونِ التَّوَسُّلِ بالإقسامِ بهِ عَلَى الله بدعةً وشركًا.

التَّوَسُّل بالمعنى الحادث قَالَ بِهِ بعضُ أهل العلم، فهو من مَسَائِل النزاع، ونزاعُهم فيه، لا يمنعُ مَن ظهرَ له الدليل عَلَىٰ عدمِ مشروعيتِهِ من الحُكمِ عليهِ بالبدعة؛ إذْ ما لا دليلَ عليهِ مِمَّا أُتُخذَ عبادةً يُنعتُ بأنهُ بدعة، ولو كان البعضُ يراهُ مشروعًا.

❊ قَالَ شيخ الْإِسْلَام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وَأَمَّا القسمُ الثَّالِث مِمَّا يُسمى توسلًا؛ فلا يَقدرُ أحدٌ أن ينقُلَ فيهِ عن النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شيئًا يحتجُ بِهِ أهلُ العلم، كما تقدمَ بسطُ الكلامِ عَلَىٰ ذلك، وهو الإقسامُ عَلَىٰ اللهِ عَزَّوَجَلَّ بالأنبياءِ والصالحين، أو السؤال بأنفُسِهم، فإنهُ لا يَقدرُ أحدٌ أن يَنقُلَ فيهِ عن النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شيئًا ثابتًا، لا في الإقسامِ أو السؤالُ بِهِ، ولا في الإقسامِ أو السؤالِ بغيرهِ من المخلوقين، وإن كانَ في العُلماءِ مَن سوغهُ، فقد ثبتَ عن غيرِ واحدٍ من

العُلماء أنهُ نهى عنهُ، فتكونُ مسألةَ نزاع كما تقدمَ بيانها، فيُرَدُّ ما تنازعوا فيهِ إِلَىٰ اللهِ ورسوله، ويُبدي كُلُّ واحدٍ حُجتهُ كما في سائرِ مسائلِ النزاع.

وليسَ هٰذَا من مَسَائِلِ العقوباتِ بإجماعِ المُسلمين، بل المُعاقبُ عَلَىٰ ذلكَ مُعتدٍ جاهلٌ ظالم، فإنَّ القائلَ بهذا قد قَالَ ما قالت العُلماء، والمُنكر عليهِ لَيْسَ معهُ نقلٌ يجبُ اتباعهُ، لا عن النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولا عن الصَّحابَة، وقد ثبتَ أنهُ لا يَجُوزُ القسمُ بغيرِ اللهِ، لا بالأنبياءِ ولا بغيرِهم، كما سبقَ بسطُ الْكَلَام في تقريرِ ذلك.

وقد اتفقَ العلماء عَلَىٰ أنهُ لا يَجُوزُ لأحدٍ أن ينذرَ لغيرِ الله، لا لنبيٍّ ولا لغيرِ نبي، وأنَّ هٰذَا نذرُ شركٍ لا يوفى بهِ، وكذلكَ الحلفُ بالمخلوقات لا ينعقدُ بهِ اليمين، ولا كفارةَ فيه، حَتَّىٰ لو حلفَ بالنبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم ينعقد يمينهُ -كَمَا تَقَدَّمَ ذكره-، ولم يجب عليهِ كفارة عند جمهورِ العلماء؛ كمالِكٍ وَالشَّافِعِيّ وأبي حنيفةَ وأحمدَ في إحدى الروايتين، بل نهى عن الحلفِ بهذهِ اليمين، فإذا لم يجز أن يحلفَ بها الرجل، ولا يُقسم بها عَلَىٰ مخلوق، فكيفَ يُقسم بها عَلَىٰ الخالقِ جَلَّ جَلَالُهُ؟

☜ وَأَمَّا السؤالُ بهِ من غيرِ إقسامٍ بهِ؛ فَهٰذَا أيضًا مِمَّا منعَ منهُ غيرُ واحدٍ من العُلماء، والسُّننُ الصحيحةُ عن النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وخُلفائهِ الراشدين تدلُ عَلَىٰ ذلك، فإن هٰذَا يفعلهُ مَن يفعلهُ عَلَىٰ أنهُ قُربةٌ وطاعةٌ وأنهُ مِمَّا يُستجابُ بهِ الدُّعاء، وما كان من هٰذَا النوعِ فإمَّا أن يكونَ واجبًا، وَإِمَّا أن يكونَ مستحبًّا، وكُلُّ ما كان واجبًا أو مُستحبًّا في العباداتِ والأدعية فَلَا بُدَّ أن يُشرعهُ النَّبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأُمتهِ، فإذا لم يُشرع هٰذَا لأُمتهِ لم يكن واجبًا ولا مُستحبًّا، ولا يكونُ قُربةً وطاعةً ولا سببًا لإجابة الدُعاء، وقد تقدمَ بسطُ الْكَلَام عَلَىٰ هٰذَا كُلِّه، فمن اعتقدَ ذلكَ في هٰذَا وفي هٰذَا؛ فهو ضالٌ وكانت بدعتهُ من البدعِ السَّيِّئَة، وقد تَبيَّنَ بالأحاديث الصحيحة، وما استُقرِئَ من أحوالِ النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وخُلفائه الراشدين أن هٰذَا لم يكن مشروعًا عندهم.

وأيضًا فقد تَبيَّنَ أنهُ سؤالٌ للهِ تَعَالَىٰ بسببٍ لا يُناسبُ إجابةَ الدُعاء، وأنهُ كالسؤالِ بالكعبةِ والطورِ والكُرسي والمساجدِ وغيرِ ذلكَ من المخلوقات، ومعلومٌ أن سؤالَ اللهِ

بالمخلوقاتِ لَيْسَ هو مشروعًا، كما أن الإقسامَ بها لَيْسَ مشروعًا، بل هو منهيٌّ عنهُ، فكما أنهُ لا يسوغُ لأحدٍ أن يحلفَ بمخلوق؛ فلا يحلفُ عَلَىٰ اللهِ بمخلوق، ولا يسألهُ بنفسِ مخلوق، وَإِنَّمَا يسألُ بالأسبابِ الَّتِي تُناسبُ إجابةَ الدُّعاء، كما تقدمَ تفصيله.

فَهٰذَا الْكَلَام من شيخ الْإِسْلَام قَرَّرَ فيهِ أُمور، منها:

⇦ **أولًا:** أن التَّوَسُّل بالمعنى الحادث لا دليلَ عليه.

⇦ **ثانيًا:** أن العُلماءَ متنازعونَ فيه، فهو مَسْأَلَةُ نزاع.

⇦ **ثالثًا:** أنهُ لَيْسَ من مَسَائِلِ العقوباتِ اتفاقًا.

⇦ **رابعًا:** أنهُ بدعة.

وَهٰذَا هو الحق في هٰذَا التَّوَسُّل، وهو كونُهُ بدعة، فليسَ مشروعًا؛ لعدم الدليلِ عليه، فلم يدل عليه قُرآن ولا سنة ولا إجماع.

وَالتَّوَسُّل بالإقسام بالنبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْس بدعةً فَقَطْ، التَّوَسُّل بالإقسام بالنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو بغيرِه عَلَىٰ الله لَيْس بدعةً فَقَطْ، بل هو شركٌ أيضًا، لكون الحلفِ بغيرِ اللهِ شركًا، كما في الحديث: «**مَن حلفَ بغيرِ اللهِ فقد كفرَ أو أشرك**».

✍ إذًا التَّوَسُّلُ الحادث نوعان:

اَلْأَوَّلُ: الإقسامُ بالنَّبِيِّ أو بغيرِهِ عَلَىٰ الله، هٰذَا يُعدُ بدعةً، لماذا؟ لأنَّ المتوسّل أخذ التَّوَسُّلَ بالإقسام بالنَّبِيِّ أو بغيرِهِ عَلَىٰ الله سببًا يطلبُ فيهِ مرضاةَ الله، فهو يراهُ عبادة، فيكونُ بدعة، وهو أيضًا شرك، لماذا؟ هو شركٌ لأن الحلفَ بغيرِ اللهِ شرك، سواءٌ كان بالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو بغيرِه.

هٰذَا التَّوَسُّل الحادث الَّذِي فيهِ الإقسامُ بالنَّبِيِّ أو بغيرِهِ عامة: بدعةٌ وشرك.

وَأَمَّا التَّوَسُّل بذاتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بمعنى: سؤال اللهِ بِهِ؛ فهو بدعةٌ، وليسَ شركًا لا أكبر، ولا أصغر؛ لعدم وجودِ معنى الشركِ بنوعيهِ فيهِ.

إذًا التَّوَسُّلُ بذاتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأن يَقُولُ: اللّٰهمَ أسألُكَ بنبيك، أسألُكَ بجاهِ نبيك، التَّوَسُّل بذات الصالحين، هٰذَا بدعة، ولكنهُ لَيْسَ شركًا، فليسَ بشرك لا أكبر ولا

أصغر؛ لأن معنى الشِّرْك الأكبرِ لَيْسَ موجودًا فيه، ومعنى الشِّرْك الأصغر لَيْسَ موجودًا فيه.

↩ **فإن قِيل**: قد عَدّهُ بعضُ أهلِ العلمِ شركًا أصغر، لكونهِ سببًا غيرَ مشروع، والقاعدة تنصُ عَلَىٰ: "**أن مَن جعلَ سببًا لم يجعلهُ الشارعُ سببًا شرعًا ولا قدرًا؛ فقد وقعَ في الشِّرْك، عَلَىٰ تفصيل في نوعِ الشِّرْك**"، فبعضُ أهلِ العلم استدل بهذه القاعدة عَلَىٰ أن التَّوَسُّلَ بجاه النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شركٌ أصغر، يَعْنِي مَن قَالَ: اللَّهمَ أسألُكَ بنبيك؛ قد وقعَ في الشِّرْك الأصغر، قَالَ لماذا؟ لأن هٰذَا جعلَ سببًا، لم يجعلهُ الشارعُ سببًا، فالشارع لم يجعل التَّوَسُّلَ بذاتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سببًا لإجابة الدُّعاء، وَهٰذَا قد جعلهُ سببًا، والقاعدة تنصُ عَلَىٰ: "**أن مَن جعلَ سببًا لم يجعلهُ الشارعُ سببًا شرعًا ولا قدرًا؛ فقد وقعَ في الشِّرْك، عَلَىٰ تفصيلٍ في الشِّرْك**"، فما الجواب؟ والقاعدة معروفة.

✍ **الجواب**: أن هٰذِه القاعدة فيمن جعلَ سببًا كونيًّا، لا فيمن جعلَ سببًا شرعيًّا، ولو كانت تشمل النوعين، لو كانت هٰذِه القاعدة تشمل النوعين -أي: الأسباب الشرعية، والأسباب الكونية-؛ لكانت كُلُّ بدعةٍ شركًا، وَهٰذَا خلافُ صنيعِ أهلِ العلم، فأهلُ العلمِ لا يعدونَ كُلَّ بدعةٍ شركًا.

✍ إذًا هٰذِه القاعدة الكونية، هٰذِه القاعدة، وهي: "**مَن جعلَ سببًا لم يجعلهُ الشارعُ سببًا، لا شرعًا ولا قدرًا؛ فقد وقعَ في الشِّرْك عَلَىٰ تفصيل في نوع الشِّرْك**"، لَيْسَت في الأسبابِ الشرعية، بل في الأسباب الكونية، مثل: الطيرة، الَّذِي يتطير جعلَ الطيرَ سببًا يُبيِّنُ له خيراً، أو يُبيّنُ له شرًّا، فجعله سببًا كونيًّا، فقد وقعَ في الشِّرْك عَلَىٰ تفصيل في نوعِ الشِّرْك، وَهٰذَا السبب الكوني لم يبينهُ اللهُ شرعًا، وأيضًا لم يُبينهُ اللهُ قدرًا، لم يثبت بالتجربةِ الظاهرةِ المُباشرة، فلم تدل عليهِ النصوص، ولم تدل عليه التجربة الظاهرة المُباشرة؛ فكان شركًا.

مثلُ هٰذَا: الحلقة، مَن يضعُ حلقةً؛ فقد جعلَ سببًا كونيًّا، لم تثبت سببيتهُ لا في الشرعِ ولا في القدرِ، لا شرعًا ولا كونًا، فقد جعلَ سببًا لم تثبت سببيتهُ في الشرعِ ولا الكونِ؛ فقد وقعَ في الشركِ عَلَىٰ تفصيلٍ في نوعِ الشِّرْك.

☜ فإن كان المتطيرُ يرى الطيرَ مُؤثرًا بنفسهِ؛ فَهٰذَا شركٌ أكبر، وإن كان يظنُّ أن اللهَ جعلهُ سببًا، واللهُ لم يجعلهُ سببًا؛ فَهٰذَا شركٌ أصغر.

☜ إن كان الَّذِي يضعُ الحلقةَ يرى أن الحلقةَ مؤثرةٌ بنفسِها؛ فَهٰذَا شركٌ أكبر، وإن كان يظنُّ أن اللهَ جعلها سببًا، واللهُ لم يجعلها سببًا؛ فَهٰذَا شركٌ أصغر.

إذًا هٰذِه القاعدة: "**مَن جعلَ سببًا لم يجعلهُ الشارعُ سببًا لا شرعًا ولا كونًا؛ فقد وقعَ في الشِّرْك**"، هٰذِه قاعدة في الأمور الكونية، لا في الأمور الشرعية.

فالآن مثل: المولد النبوي، هٰذَا الَّذِي يحتفلُ بِهِ جعلَ سببًا، لم يجعلهُ الشارعُ سببًا، لا شرعًا ولا كونًا، ولكننا لا نقول: إنهُ وقعَ في الشِّرْك، بل نقول: إنهُ وقعَ في البدعة؛ لأنهُ جعلَ سببًا شرعيًّا، ولم يجعل سببًا كونيًّا.

✍ وَهٰذَا أمرٌ مهمٌّ؛ حَتَّى لا تختلط الأمور، ونُعطي الشيءَ خلافَ حُكمهِ، فنجعل البدعةَ شركا، وهي بدعة وليست شركا، فَهٰذَا أمرٌ مهمٌّ جدًّا في فهمِ هٰذِه القاعدة، وهي أن قاعدة الأسباب: "**مَن جعلَ شيئًا سببًا لم يجعلهُ الشارعُ سببًا لا شرعًا ولا كونًا**"، قاعدةٌ تضبطُ الشِّرْك، والمُرادُ بالقاعدةِ: الأسبابُ الكونيةُ لا الأسباب الشرعية، فمن طبَّقَ القاعدة عَلَىٰ الأسباب الشرعية؛ يلزمهُ أن يطرد، وَحِيْنَئِذٍ عليهِ أن يطرد في جمع البدع، فيصفُ البدعَ كُلها بأنها شرك، وَهٰذَا خلاف ما عليهِ أهل العلم، وإذا كان اللازمُ باطلًا؛ فالملزومُ أيضًا يكونُ باطلًا، فبُطلان اللازم دليلٌ عَلَىٰ بُطلان الملزوم.

✍ فنقول لمن طَبقَ هٰذِه القاعدة عَلَىٰ التَّوَسُّلِ الحادث فجعلهُ شركًا: عليكَ أن تُطردَ قولك، وأن تجعلَ الأسبابَ الشرعية الحادثة كلها مُندرجةً تحتَ القاعدة، فتكونُ الأسبابُ الشرعيةُ المُبتدعةُ كُلُّها بدعة، وَهٰذَا خلاف صنيع أهل العلم، وَهٰذَا لازمٌ لازم، واللازمُ إذا كان باطلًا؛ فالملزومُ أيضًا يكونُ باطلًا مثله.

❑ قول المُصَنِّفِ: "**والميثاقُ الَّذِي أخذهُ اللهُ تَعَالَىٰ من آدمَ وذريتهُ حقٌّ**".

الطحاويُّ يُريدُ بهذا: الميثاقَ المذكورَ بقولهِ تَعالَىٰ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ شَهِدْنَآ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾﴾ [الأعراف: ١٧٢].

فمذهبُ جمهورِ المفسرينَ من أهلِ الأثرِ في هٰذِه الآيةِ: أن الربَّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أخرجَ ذُريةَ آدمَ من صُلبهِ وأصلابِ بَنيه، وأخذَ عليهم الميثاقَ أنهُ ربُهُم؛ فأقروا بذلكَ واعترفوا.

والطحاويُّ ذهبَ إِلَىٰ هٰذَا في كتابه (**شرحِ مُشكلِ الآثار**)، وأصحُّ ما جاء عن النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في أخذ اللهِ عَزَّوَجَلَّ الميثاقَ عَلَىٰ ذُريةِ آدم: قولهُ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إن اللهَ تَعَالَىٰ يقولُ للرجُلِ من أهلِ النَّارِ يومَ القيامة: أرأيتَ لو كان لكَ ما عَلَىٰ الأرضِ من شيءٍ أكُنتَ مُفْتَدِيًا؟ فيقولُ: نعم. فيقولُ الله: قد أردتُ مِنكَ أهونَ من ذلك، قد أخذتُ عليكَ في ظهرِ آدم ألا تُشركَ بي شيئا، فأبيتَ إِلَّا أن تُشركَ بي**» الحديثُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

☜ ففيهِ: أن اللهَ أخذَ عَلَىٰ ذُريةِ آدم وهم في صِلبهِ عدمَ الإشراكِ بِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فَهٰذَا الحديثُ واضحٌ في أخذ العهدِ عَلَىٰ ذُريةِ آدم، لكن لم يُصرح فيهِ بالإخراجِ والإشهاد.

قَالَ القاضي عِياض في (**إكمال المُعْلِم**) في شرحِهِ لهذا الحديث: هٰذَا تنبيهٌ عَلَىٰ ما جاءَ في قولِهِ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ شَهِدْنَآ﴾؛ فَهٰذَا الميثاقُ الَّذِي أُخذَ عليهم في صُلبِ آدم، فمن وفى بِهِ بعد وجودهِ في الدُنيا؛ فهو مؤمن، ومَن لم يفِ بِهِ فهو الكافر، ومُرادُ الحديث -واللهُ أَعْلَمُ ونبيهُ-: قد أردتُ مِنكَ هٰذَا وأنتَ في صُلبِ آدم ألا تُشركَ بي حينَ أخذتُ عليكَ ذلكَ الميثاق فأبيتَ؛ إذ أخرجتُكَ إِلَىٰ الدُنيا إِلَّا الشريك. انتهى كلامه.

✍ إذًا هٰذَا أصحُ حديثٍ في أخذِ الميثاق عَلَىٰ ذُريةِ آدم، ولكن لم يأتِ بهِ الإخراجُ والإشهاد.

* وقد جاءَ الإخراجُ والإشهادُ فيما روى أحمد والنسائي عن ابن عباسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، عن النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**أَخَذَ اللهُ الْمِيثَاقَ مِنْ ظَهْرِ آدَمَ بِنَعْمَانَ - يَعْنِي: عَرَفَةَ - فَأَخْرَجَ مِنْ صُلْبِهِ كُلَّ ذُرِّيَّةٍ ذَرَأَهَا، فَنَثَرَهُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ كَالذَّرِّ، ثُمَّ كَلَّمَهُمْ قِبَلًا، قَالَ:** ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ

قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ ﴿١٧٢﴾ إِلَىٰ قولِهِ: ﴿الْمُبْطِلُونَ ﴿١٧٣﴾﴾ [الأعراف: ١٧٣]».

فَهَٰذَا الحديث فيهِ الإخراجُ والإشهاد، إلَّا أن ابن كثيرٍ بَيَّنَ كونَ الصوابِ فيهِ: أنهُ موقوفٌ عَلَىٰ ابنِ عباس، وأقرّهُ الألبانيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الصحيحين.

وجاءَ أيضًا فيما روى ابنُ جرير عن عبد اللهِ بن عمروٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رسولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾، **قَالَ: أخذٌ من ظهرِهِ كما يؤخذُ بالمشطِ من الرأس، فَقَالَ لهم: ألستُ بربكم؟ قالوا: بلىٰ، قالت الملائكة: شهدنا أن تقولوا يومَ القيامةِ إنا كُنا عن هذَا غافلين**». فهَٰذَا أيضًا فيهِ الإخراجُ والإشهاد، ولكن بَيَّنَ ابنُ كثيرٍ أيضًا أن الصوابَ وقفهُ عَلَىٰ ابنِ عمروٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

وقد جاءت أحاديثُ في أخذ الذرية من صُلبِ آدم، وتمييزِهم إِلَىٰ أصحابِ اليمينِ وأصحابِ الشمال، دونَ الإشهاد، منها: ما أخرجَ أحمدُ أن عُمرَ الخطابِ سُئِلَ عن هٰذِه الآية: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ الآية، فَقَالَ عُمَرُ بنُ الخطابِ: سمعتُ رسولَ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عنها فَقَالَ: «**إن اللهَ خلقَ آدمَ** عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ**، ثُمَّ مسحَ ظهرهُ بيمينه فاستخرجَ منهُ ذُريةً، قَالَ: خلقتُ هؤلاءِ لِلجَنَّةِ، وبعملِ أهلِ الجَنَّةِ يعملون، ثُمَّ مَسحَ ظهرهُ فاستخرجَ منهُ ذُرية، قَالَ: خلقتُ هؤلاءِ للنَّارِ، وبعملِ أهلِ النَّارِ يعملون**»، فَقَالَ رَجُل: يا رسول الله، ففيمَ العمل؟ قَالَ رسولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إذا خلقَ اللهُ العبدَ للجنةِ استعملهُ بأعمالِ أهلِ الجَنَّة حَتَّىٰ يموتَ عَلَىٰ عملٍ من أعمالِ أهلِ الجَنَّة فيُدخلهُ بهِ الجَنَّة، وإذا خلقَ العبدَ للنَّارِ؛ استعملهُ بعملِ أهلِ النَّار حَتَّىٰ يموتَ عَلَىٰ عملٍ من أعمالِ أهلِ النَّار فيُدخلهُ بهِ النَّار**»، فَهَٰذَا فيهِ إخراجُ الذرية وتمييزُهم إِلَىٰ أصحابِ اليمين وأصحابِ الشمال دونَ الإشهاد.

فَهَٰذَا قولُ جمهورِ المفسرين، وهو المنقولُ عن الصحابة، كما في أثرِ ابنِ عباس وابنِ عمروٍ، وهو المروي عن عددٍ من التابعين، منهم: الضحاك بنُ مزاحم، وعطاء، والسُدي.

* وقد يكونُ السلفُ متفقينَ عَلَىٰ هٰذَا، فقد قَالَ إسحاقُ ابن راهويه: "**وأجمعَ أهلُ العلمِ أن اللهَ خلقَ الأرواحَ قبلَ الأجساد، وأنه استنطقَهم وأشهدهم**".

* وَقَالَ ابنُ الأنباري: "**مذهبُ أهلِ الحديثِ وكُبراءِ أهلِ العلم في هذِه الآية: أن اللهَ أخرجَ ذُرية آدمَ من صُلبهِ وصُلبِ أولادِه، وهم في صورِ الذر، فأخذَ عليهم الميثاقَ أنهُ خالقُهُم وأنهم مصنوعون، فاعترفوا بذلكَ وقَبلوا، وذلكَ بعدَ أن ركَّبَ فيهم عقولًا عرفوا بها ما عُرِضَ عليهم، كما جعلَ للجبلِ عقلًا حينَ خُوطبَ، وكذا فعلَ ذلكَ بالبعيرِ لما سجدَ، والنخلة حَتَّىٰ سمعت وانقادت حينَ دُعيت**".

ويُقوي كونَ السلفِ مُتفقينَ عَلَىٰ هٰذَا القول أمور:

① **الْأَوَّلُ**: أن الطبري وابنَ أبي حاتم لم يذكرا غيرهُ عنه.

② **الثَّانِي**: أن القولَ الثَّانِي في تفسيرِ الآية وَالَّذِي سأذكرهُ قريبًا بِإِذْنِ اللهِ، ذكرهُ ابنُ الجوزي وعزاهُ للزجاج، ولو كان القولُ الثَّانِي معروفًا عن السلف، لعزاهُ ابنُ الجوزي لمن يقولُ بِهِ منهم.

③ **الثَّالِث**: أن أصحابَ القولَ الثَّانِي لم يعزوا قولهم لعالمٍ مُعينٍ من السلف، ولو كانَ قولًا لبعضِ السلفِ لعزوهُ إليه، وقد عزاهُ ابنُ كثيرٍ للحسن البصري، ولكن ما جاءَ عن الحسن في هٰذَا مُحتمل، ومن هُنا؛ تعقبَ الألبانيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ابنَ كثيرٍ في عزوهِ ذلكَ للحسن، وقد بَيَّنَ الألبانيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الصحابةَ والتابعينَ تلقوا ما دلت عليهِ الأحاديثُ في هٰذِه الْمَسْأَلَة دنَ اختلافٍ بينهم، فَقَالَ: "**وقد تلقاها أو تلقىٰ ما اتفقت عليهِ من إخراجِ الذريةِ من ظهرِ آدم وإشهادِهم عَلَىٰ أنفُسِهم السلفُ الصالح من الصحابةِ والتابعين دونَ اختلافٍ بينهم، منهم عبد الله بنُ عمرو، وعبد الله بنُ مسعود، وناسٌ من الصحابة، وأُبيُّ بنُ كعب، وسلمان الفارسي، ومحمد بن كعب، والضحاك بن مُزاحم، والحسن البصري، وقتادة، وفاطمةُ بنتُ الحُسين، وأبو جعفر الباقر، وغيرُهم**". انتهى كلامه.

* ولابنِ تَيْمِيَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وابن القيم، وابنِ كثيرٍ وابنِ أبي العِز، والسعدي، قولٌ آخر في الآية؛ وهو: أن الآيةَ لَيْسَت تدلُ عَلَىٰ أن اللهَ أخرجَ من آدمَ ذُريتَهُ فأشهدهم عَلَىٰ أنفُسِهم

فأقروا، وَإِنَّمَا المُرادُ بها: كونُ اللهِ أنشأهم وأخرجهم بعدَ أن كانوا نُطفًا فِي أصلابِ آبائهم إِلَىٰ الدُّنْيَا عَلَىٰ ترتيبِ الوجود، وأنَّ المُرادَ بالإشهاد: فطرهم عَلَىٰ التَّوْحِيد، المذكورُ فِي قولهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كُل مولود يولد عَلَىٰ الفطرة».

وقد نصروا ما ذهبوا إليهِ من وجوه، وفي بعضِها قوة، إِلَّا أن القاعدةَ فِي التفسيرِ، أن تفسيرَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالصَّحَابَة والتابعين، مُقدَّمٌ عَلَىٰ تفسيرِ مَن بعدهم، وقد جاء تفسيرُ الآيةِ بما يوافقُ القولَ الْأَوَّل عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من حديثِ ابنِ عَبَّاس، وابنِ عَمرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

نعم، اختلفَ أهلُ العلمِ فِي رفعِهما ووقفِهما، لكننا نَقُول: إن كانا مرفوعينِ فيكونُ الاحتجاجُ بهما من بابِ الاحتجاجِ بتفسيرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإن كانا موقوفينِ فهو من الاحتجاجِ بتفسير الصحابي، وهو حُجةٌ مُقدمُ عَلَىٰ تفسيرِ مَن بعده.

ثُمَّ إن التابعينَ أيضًا عَلَىٰ هٰذَا القول، فلم نجد فِي الصحابةِ والتابعين مَن يقولُ بالقولِ الثَّانِي، وأصحابُ القول الثَّانِي أنفسُهم لم يعزوا قولهم لواحدٍ من الصحابةِ والتابعين إِلَّا الحسن، وقد سبقَ كون كلامِهِ محتملًا.

والطحاويُّ رَحِمَهُ اللَّهُ قد ذكرتُ قبلُ أنهُ نصرَ القول الْأَوَّل، وقد ذَكَرَ القولَ الثَّانِي، وبَيَّنَ أن له وجهًا لولا أن النصوصَ جاءت بما يدلُّ عَلَىٰ القول، فَقَالَ الطحاويُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: **"وقد تأولَّ آخرون هذِه الآيةَ ممن لم يقفوا عَلَىٰ ما رُوي عن سولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي المُرادِ بها أن اللهَ عَزَّوَجَلَّ ألهمَ ذُرية آدم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي خلقِه إياهم المعرفة بهِ، الَّتِي هي موجودة فِي جميعِهم، أن لهم خالقًا سواهم، وأنهم عاجزونَ عن خلقِ أمثالِهم، وأن الخالقَ لهم هو بخلافِهم؛ لأنه القادر عَلَىٰ أنْ خلقَهم، ولأنهم عاجزونَ عن مِثلِ ذلكَ فيما سواهم، حَتَّىٰ لا يستطيعونَ مع ذلكَ أن يقولوا خلافة، وكان ذَٰلِكَ شهادةً منهم عَلَىٰ أنفُسِهم للهِ عَزَّوَجَلَّ أنهُ ربُهم، وحُجةً عليهم أن قالوا عندَ أخذهِ إياهم يومَ القيامةِ بعذابِ الأشقياءِ منهم عَلَىٰ أعمالِهم الَّتِي كانوا عملوها فِي الدُّنْيَا: ﴿إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَافِلِينَ ۝١٧٢﴾؛ أي: عما يُعاقبُنا عَلَىٰ ما عمِلنا أو عَلَىٰ أن لم نُقر لك بالربوبية.**

وإذا كان اللهُ عَزَّوَجَلَّ في الدُّنْيَا قد بعثَ إليهم رُسله، وأنزلَ عليهم كُتبه، وبيَّنَ لهم فيها ما تعبدهم به، وما أمرهم بِهِ، وما أرادهُ مِنهم، وما نهاهم عنهُ، وحذرهم من العقوبةِ عليهِ إن عملوهُ، وَهذَا تأويل"، يَقُولُ: "لو لم نكن سمعناهُ عن رسولِ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بما في الحديثينِ الأولينِ؛ لاستحسناهُ من متأوليهِ، إذا كانوا تأولوا الآية عَلَىٰ ما هي مُحتملةٌ لهُ، ولكن لما بَيَّنَ رسولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُرادَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ الَّذِي أرادهُ بها؛ كانَ ذلكَ هو الحُجة الَّذِي لا يَجُوزُ القولُ بخلافه، ولا التأويلُ عَلَىٰ ما سواه، واللهُ عَزَّوَجَلَّ نسألهُ التوفيق". انتهى كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ.

وهنا تنبيهات:

الْأَوَّلُ: مَن قالَ بالقول الثَّانِي لا يلزمُ من قولهِ عدمَ الإيمانِ بما دلت عليهِ النصوصُ، من إخراج الذُّريةِ من ظهرِ آدم، وتمييزِهم لأهلِ الشمالِ وأهلِ اليمين، فهم ينفونَ الإشهادَ فَقَطْ، ويؤمنون بأنَّ الله عَزَّوَجَلَّ أخرجَ ذُرية آدم من ظهره، وميزهم بأهلِ الشمالِ وأهلِ اليمين.

فالذينَ يقولون: إن المُرادَ بقولهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا﴾ الَّذِينَ يقولون: بأن المُراد بهذه الآية الفطرة، لا ينفونَ كونَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ أخرجَ الذُّرية وميزها، فجعلَ منها أهلَ الجَنَّة وأهلَ النَّار، وَإِنَّمَا ينفون الإشهاد.

فابنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مَثَلًا، وهو ممن قالَ بالقول الثَّانِي، وَأن المُرادَ بالآيةِ الفطرة، ينفي الإشهاد، ويُثبتُ الإخراج والتمييز لأهل الجَنَّةِ وأهل النَّار، حيثُ قَالَ: وَهذِه هو الإقرار والشهادة المذكورة في قولهِ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ ﴿١٧٢﴾ أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ ﴿١٧٣﴾﴾، يقولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: "فَإِنَّ هذِه الآيَةَ فيها قولان:

- من الناسِ من يَقُولُ: هٰذَا الإشهادُ كان لما استُخرجوا من صُلبِ آدم، كما نُقِلَ ذلكَ عن طائفةٍ من السلف، ورواهُ بعضُهُم مرفوعًا إِلَىٰ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد ذكرهُ الحاكم، لكن رفعهُ ضعيف، وَإِنَّمَا المرفوعُ الَّذِي في السُّننِ؛ كأبي داودَ والترمذي، ومُوطئِ مالك من حديثِ أبي هُريرةَ، ومن حديثِ عُمر، هو: أنهُ استخرجه، ليسَ في هٰذِه الكُتب أنهم نطقوا ولا تكلموا، ولكن في حديثِ أبي هريرةَ أنهُ أراهم آدم، وفي حديثِ عُمرَ وغيرهِ أنهُ قَالَ: «هؤلاءِ لِلجَنَّةِ، وهؤلاءِ للنَّارِ»، ففيها إثباتُ القدر، وأنَّ اللهَ عَلِمَ ما سيكونُ قبلَ أن يكون، وعلمَ الشقيَّ والسعيدَ من ذُريةِ آدم، وسواءٌ كان ما استخرجهُ فرآهُ آدم هي أمثالُهم أو أعيانُهم، فَأَمَّا نُطقُهم فليسَ في شيءٍ من الأحاديثِ المرفوعةِ الثابتة، ولا يدلُّ عليهِ القُرآن.

✍ إذًا شيخُ الْإِسْلَام رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو مِمن يقولُ بالقول الثَّانِي، يُثبتُ الإخراج من ظهرِ آدم، ويثبتُ تمييزَ الذُرية إِلَىٰ أهلِ الجنةِ وأهلِ النَّار، ولكنهُ ينفي الإشهاد؛ إذًا لا يلزم من نفي الإشهادِ نفي إخراجِ الذريةِ وتمييزِهم إِلَىٰ أهلِ الجنةِ وأهلِ النَّار".

وكذا ابنُ القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو ممن يَقُولُ بالقول الثَّانِي، وينفي الإشهاد، ولا ينفي الإخراج، ولا ينفي تمييزَ الذريةِ إِلَىٰ أهلِ الشمالِ وأهل اليمين.

* فقالَ: "وهُنا أربعُ مقالات: أحدُها: أن اللهَ سُبحانهُ استخرجَ صورهم وأمثالهم، فميَّزَ شقيهم وسعيدهم، ومُعافاهم من مُبتلاهم..."، إِلَىٰ أن قَالَ: "فَأَمَّا المقام الْأَوَّلُ؛ وهو استخراجُ صورِهم وأمثالِهم، وتمييزُ شقيِهم وسعيدِهم"، يَقُولُ: "فَأَمَّا المقام الْأَوَّلُ فالآثارُ متظاهرةٌ بِهِ مرفوعة وموقوفة".

فابن القيم هُنا يُصرح بأن استخراجَ الذرية وتمييزهم قد تضافرت عَلَيْهِ المرفوعات والموقوفات، ومثلُها ابنُ كثير، وابنُ أبي العز الحنفي، رحمَ اللهُ الجميع.

فَهٰذَا تنبيهٌ مُهم، وهو: أن الَّذِي يقولُ بأن الآيةَ المُراد بها الفِطرة، لا يلزمُ من كلامهِ هٰذَا أنهُ ينفي إخراجَ الذُّريةِ، وتمييزَ الذُّريةِ إِلَىٰ الأشقياء والسُعداء. وَهٰذَا كلامٌ لابنِ تَيْمِيَّة، وابن

القيم، وكذلكم هٰذَا ما يُفيدهُ كلامُ ابنِ كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وما يُفيدهُ كلام ابن أبي العِز الحنفي في شرحِهِ للطحاوية.

التنبيهُ الثَّاني: القائلونَ بالتفسيرِ الْأَوَّل لا يرونَ أن الحُجةَ قائمةٌ عَلَى العبادِ بالإشهادِ عليهم بعدَ إخراجِهم من صُلبِ آدم.

والقائلونَ بالقول الثَّانِي: لا يرونَ كونَ حُجةِ اللهِ تَعَالَىٰ قائمةً عَلَىٰ الخلقِ بالفطرةِ فَقَطْ، وذلكَ لما في الآيات من بيانِ كونِ الحُجةِ قامت بإرسالِ الرُّسل، كما في قولهِ تَعَالَىٰ: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿١٦٥﴾﴾ [النساء: ١٦٥].

* فأصحابُ القولينِ إذًا كُلُّهم يرونَ كونَ الحُجةِ قائمةً بإرسالِ الرُّسل، فليسَ الإشهادُ للذريةِ بعد إخراجِهم من صُلبِ آدم حُجة، وليست الفِطرةُ حُجةً، وَإِنَّمَا الحُجةُ بالفطرةِ وإرسالِ الرُّسل.

* يَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: وَهٰذَا لا يُناقضُ قولهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا ﴿١٥﴾﴾ [الإسراء: ١٥]، فَإِنَّ الرسولَ يدعو إِلَىٰ التَّوْحِيد، لكن إن لم يكن في الفطرةِ دليلٌ عقليٌّ يُعلمُ بِهِ إثباتُ الصانع؛ لم يكن في مُجرد الرسالةِ حُجةً عليهم، فَهٰذِه الشهادةُ عَلَىٰ أنفُسِهم الَّتِي تتضمن إقرارهم بأنَّ اللهَ ربُّهم، ومعرفتهم بذلك، وأن هٰذِه المعرفةَ والشهادةَ أمرٌ لازمٌ لكُلِّ بني آدم، بِهِ تقومُ حُجةُ اللهِ تَعَالَىٰ في تصديقِ رُسُلهِ، فلا يُمكن أحدًا أن يقولَ يومَ القيامة: إني كُنتُ عن هٰذَا غافلًا، ولا أن الذنبَ كان لأبي المُشرك دوني؛ لأنهُ عارفٌ بأنَّ اللهَ ربهُ لا شريكَ له، فلم يكن معذورًا في التعطيلِ ولا الإشراك، بل قامَ بِهِ ما يستحقُ بِهِ العذاب.

ثُمَّ إِنَّ اللهَ بكمالِ رحمتِهِ وإحسانهِ لا يُعذبُ أحدًا إِلَّا بعدَ إرسالِ رسولٍ إليهم، وإن كانوا فاعلينَ لما يستحقونَ بِهِ الذمَ والعِقاب، كما كان مُشركو العرب وغيرُهم ممن بُعث إليهم رَسُول فاعلينَ للسيئاتِ والقبائح الَّتِي هي سببُ الذنب والعِقاب، والرَّبُّ تَعَالَىٰ مع هٰذَا لم يكن مُعذبًا لهم حَتَّىٰ يبعثَ إليهم رسولًا.

فَهٰذَا شَيْخُ الْإِسْلَام وهو مَن هو، ممن يَقُولُ بأن الآيةَ المُراد بها: الفطرة، يُبيّنُ أن الحُجةَ لا تكونُ بالفطرةِ فَقَطْ، بل بالفطرةِ وإرسالِ الرُّسل.

* وكذا ابنُ القيم حيثُ قَالَ: إنهُ سُبْحَانَهُ أخبر أن حكمةَ هٰذَا الإشهاد إقامةُ الحُجةِ عليهم، لِئَلَّا يقولوا ﴿يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ ﴿١٧٢﴾﴾، والحُجةُ إنّما قامت عليهم بالرُّسُلِ والفطرة الَّتِي فطروا عليها، كما قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥].

فشَيْخُ الْإِسْلَام وابنُ القيم كلاهما ممن يرى أن الآيةَ المُراد بها الفطرة، أن اللهَ عَزَّوَجَلَّ فطرَ خلقهُ عَلَىٰ التَّوْحِيد، وبالرغم من ذلكُم؛ لا يرونَ كونَ الحُجة قائمةً بالفطرةِ فَقَطْ.

فَهٰذَا تنبيهٌ خلاصته: أن أصحابَ القول اَلْأَوَّل والقول الثَّانِي لا يرونَ كونَ الإشهاد -أي: الَّذِينَ يرون بأن الآية في الإشهاد- لا يرونهُ حُجةً، وَالَّذِينَ يرونَ أنه الآيةَ في الفِطرة، لا يرونَ كونَ الفطرةِ حُجةً فَقَطْ، بل لا تقومُ الحُجة إلَّا بإرسالِ الرُّسُل.

التنبيهُ الثَّالِث: ذكرَ الطحاويُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ الميثاق لأمور:

الأمرُ اَلْأَوَّلُ: بيانُ مُعتقدِ أهلِ السُّنَّةِ فيهِ، وقد سبقَ بيانُ ذَلِكَ، وأن أهلَ السُّنَّة يعتقدونَ أن الله عَزَّوَجَلَّ أخرجَ من ظهرِ آدمَ ذريتهُ، وأشهدهم عَلَىٰ كونهِ ربَّهم سُبْحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ فشهدوا وأقروا، وأنه سُبْحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ ميَّزهم فجعلَ منهم أهل الجَنَّة، وجعلَ منهم أهلَ النَّار. هٰذَا الأمرُ اَلْأَوَّلُ الَّذِي من الأمور الَّتِي من أجلِها ذكرَ الطحاويُّ الميثاق في معتقده.

الأمرُ الثَّانِي: لتعلُّقِ نصوصِ الميثاق بالقضاءِ والقدر، وأنَّ اللهَ تَعَالَىٰ قد عَلِمَ أزلًا أهلَ الجَنَّةِ وَالنَّار، ومن هُنا قَالَ الطحاويُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعدَ ذكرهِ كونَ الميثاقِ حقًّا، قَالَ: "**وقد علم اللهُ تَعَالَىٰ فيما لم يزل عددَ مَن يدخلُ الجَنَّة، وعددَ مَن يدخلُ النَّار جُملةً واحدة، فلا يزدادُ في ذلك العدد ولا يُنقصُ منهُ**".

الأمرُ الثَّالِث من الأمور الَّتِي من أجلِها ذكَرَ الطحاويُّ الميثاق: أن المُعتزلةَ يُنكرون إخراجَ الذريةِ من ظهرِ آدم والإشهادَ، وتمييزَ الذُّريةِ إِلَىٰ فريقين: أهلِ الجَنَّة، وأهلِ النَّار.

والطحاوي في مُعتقدِه اعتنى ببطلان ما عَلَيْهِ المبطلون، ومن ذلكم بيانُهُ الميثاق، فَإِنَّ المعتزلةَ يُنكرونَ الإشهاد، ويُنكرونَ الإخراج، وتمييزَ الذُّرية إِلَىٰ أهلِ الجَنَّة وأهلِ النَّار، والرد عليهم يكونُ بالنصوصِ السابقة.

فَهٰذِه ثلاثةُ أُمور من أجلِها -واللهُ أَعْلَمُ- ذكرَ الطحاويُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ الميثاقَ في عقيدته.

وأختمُ التعليق عَلَىٰ هذَا القدر من كلام المُؤَلِّف بِمَسْأَلَة، وهي: أن ابنَ حزمٍ قد احتجَ بقولهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾، وبالأحاديثِ الواردةِ في تفسيرِها، والآثارِ الواردةِ عن السلفِ فيها، وفيها استخراجُ الذرية وأخذُ الميثاق عَلَىٰ أن أرواحَ الناس خُلقت قبلَ أجسادِهم خلقًا مستقرًّا.

فابنُ حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ استدل بهذه الآية وَالْأَحَادِيث الواردة فيها والآثار الواردة فيها عَلَىٰ أن أرواحَ الناس خُلقت قبلَ أجسادِهم خلقًا مُستقرًّا، وأنها بعدَ خلقِها استمرت موجودةً حيةً عالمةً ناطقةً، وأنها كُلها مُجتمعةٌ في موضعٍ واحد، ثُمَّ إِنَّ كُلَّ روحٍ تُرسلُ إِلَىٰ جسدِها بعدَ خلقهِ وفْقَ ما سبقَ بِهِ القدر.

وكونُ الأرواح مخلوقة قبل الجسد، قولٌ هو أحدُ القولينِ في المَسْأَلَة، ومن القائلينَ بِهِ أيضًا: مُحَمَّد بن نصر المرزوزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

والقولُ الثَّانِي: هو كونُ الروحِ مخلوقةَ بعدَ البدن، وَهذَا الَّذِي نصرهُ ابنُ القيم في كتابِهِ النافع (**الروح**)، وقد استدلَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأدلةٍ منها: خلقُ آدم، فَإِنَّ آدمَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ خلقَ اللهُ جسدهُ قبلَ روحه، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ ﴿٢٨﴾ فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [الحجر: ٢٨، ٢٩].

* قَالَ ابنُ القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **"وَأَمَّا الدليلُ عَلَىٰ أن خلقَ الأرواحِ متأخرٌ عن خلقِ أبدانِها فمن وجوه:**

أحدُها: أن خلقَ أبي البشر وأصلِهم كان هكذا؛ فَإِنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ أرسلَ جبريلَ فقبضَ قبضةً من الْأَرْض، ثُمَّ خمرها حَتَّىٰ صارت طينا، ثُمَّ صوره ثُمَّ نفخَ فيهِ الروح بعدَ أن صورهُ، فلما دخلت الروحُ فيهِ صارَ لحمًا ودمًا حيًّا ناطقًا".

إلى أن قَالَ: **"والقُرآنُ والحديثُ والآثارُ تدلُ عَلَىٰ أنهُ سُبْحَانَهُ نفخَ فيهِ من روحهِ بعدَ خلقِ جسدهِ".**

وناقشَ ابنُ القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ استدلالَ ابنِ حزم بالآيةِ والأحاديثِ والآثارِ المذكورةِ في تفسيرها، ناقشهُ في استدلالهِ بِها عَلَىٰ أن الأرواحَ خُلقت قبلَ الأبدان، وأنها موجودةٌ قبلَ الأبدانِ حيةٌ ناطقةٌ مُجتمعةٌ في موضعٍ واحد، ثُمَّ إذا خُلقت الأبدان وفْقَ ما سبقَ بِهِ قضاءُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وقدرُهُ؛ فَإِنَّ كُلَّ روحٍ تُرسلُ إِلَىٰ جسدِها الَّذِي خُلق.

* ناقشَ ابنُ القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ استدلالَ ابنِ حزمٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ ما ذهبَ إليه بالآيةِ وَالْأَحَادِيث؛ فبيَّنَ ابن القيم أن اللهَ تَعَالَىٰ لم يستخرج من صُلبِ آدم الأرواح، وَإِنَّمَا استخرجَ أمثالَ بنيهِ وصورهم، ثُمَّ أعادَهم، فليسَ المُخرَجُ الأرواح، وَإِنَّمَا أمثالُ بني آدم وصورُهم، ثُمَّ عَلَىٰ تقدير كونِ المُخرجِ الأرواح؛ فَإِنَّ هٰذَا لا يُفيدُ ما بيّنهُ ابن حزم من استقرارِ وجودِ الأرواحِ مُجتمعةً ناطقةً مُتكلمة، فَإِنَّ هٰذَا من تحميلِ الأدلةِ ما لم تدل عَلَيْهِ.

* يَقُولُ ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: الآثارُ المذكورةُ لا تدلُ عَلَىٰ سبقِ الأرواحِ الأجسادَ سبقًا مستقرًّا ثابتًا، وغايتُها: أن تدلَ بعدَ صحتِها وثبوتِها عَلَىٰ أن بارئها وفاطرها سُبْحَانَهُ صوَّرَ النَّسَم وقدرَ خلقها وآجالها وأعمالها، واستخرجَ تلكَ الصور من مادتِها، ثُمَّ أعادها إليها وقدرَ خروجَ كُلِّ فردٍ من أفرادِها في وقتِهِ المقدر له، ولا تدل عَلَىٰ أنها خُلقت خلقًا مُستقرًّا، ثُمَّ استمرت موجودةً حيةً عالمةً ناطقةً كُلُّها في موضعٍ واحد، ثُمَّ تُرسلُ منها إِلَىٰ الأبدانِ جُملةً بعد جُملة كما قَالَ أبو مُحَمَّد بن حزم، فلا تحتمل الآثار ما لا طاقةَ لنا بِهِ، نعم الرَّبُّ سُبْحَانَهُ يخلقُ منها جُملةً بعدَ جُملة عَلَىٰ الوجهِ الَّذِي سبقَ بِهِ التَّقْدِير، أولا، فيجيءُ الخلقُ الخارجي مطابقًا للتقدير السابق، كشأنهِ تَعَالَىٰ في جميعِ مخلوقاته؛ فإنه قدرَ له أقدارًا

وآجالًا وصفاتٍ وهيئات، ثُمَّ أبرزها إِلَىٰ الوجودِ مُطابقةً لذلكَ التقديرَ الَّذِي قدرهُ لها، لا تزيدُ عَلَيْهِ ولا تنقصُ منهُ.

☜ إذًا ابنُ القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ يُبين أن الأحاديثَ والآثارَ الواردة فِي تفسير الآية والآية، لا يُستفادُ من الأحاديثِ والآية أن اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ خلقَ الأرواحَ قبلَ الأجساد، وَإِنَّمَا استخرجَ من آدم صورَها وأمثالها، ثُمَّ أعادها إِلَىٰ صُلبِ آدم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، وأن ابنَ حزم حمَلَ النصوصَ ما لا تحتمل.

❑ قول المُصَنِّفِ: "**وَقَدْ علم اللهُ تَعَالَىٰ فِيمَا لم يزل عددَ مَن يدخلُ الجَنَّة...**" إِلَىٰ قولهِ: "**فِيمَا علِمَ منهم أن يفعلوه**".

سبقَ الحديثُ حول عِلمِ اللهِ تَعَالَىٰ عند بيان مراتب القدر، فَبَيَّنَّا إحاطةَ علمهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بُكُلِّ شيءٍ منذُ الأزل، وهُنا أُعلقُ عَلَىٰ كلام المُصَنِّف المُتَعَلِّق بعلمِ الله بمن يدخُلُ الجَنَّةَ ويدخلُ النَّار، مع زيادةِ بعضِ المهمات.

☚ **أولًا**: يُقررُ المُصَنِّفُ هُنا مَا يعتقدهُ أهلُ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَة، من سبقِ علمِ اللهِ تَعَالَىٰ بأهلِ الجَنَّةِ وَالنَّار، والنصوصُ الدالةُ عَلَىٰ هٰذَا نوعان:

❶ **النوعُ الْأَوَّلُ: نصوصٌ عامّة**؛ وَهِيَ النصوصُ الدالةُ عَلَىٰ سعةِ علم اللهِ تَعَالَىٰ، وَأن علمَهُ وسِعَ كُلَّ شيء، مثل قولهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٩﴾﴾ [البقرة: ٢٩]، وقولهِ تَعَالَىٰ: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا ﴿٧﴾﴾ [غافر: ٧].

فَهٰذِه النصوصُ تُفيدُ إحاطةَ علم اللهِ تَعَالَىٰ بكُلِّ شيء، ومن ذَلِكَ: مَن يدخلُ الجَنَّة ومن يدخلُ النَّار.

❷ **النوعُ الثَّانِي من النصوص: النصوصُ الخاصَّةُ** فِي بيانِ علمهِ سُبْحَانَهُ بمن يدخلُ الجَنَّةَ وَالنَّار، فمنها قولهُ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ بِيَمِينِهِ، فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً، قَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلاءِ لِلْجَنَّةِ وَبِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ يَعْمَلُونَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ، فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً، قَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلاءِ لِلنَّارِ وَبِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ يَعْمَلُونَ**».

ومنها: مَا جاءَ عن عبد اللهِ بن عمرو بن العاص، قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِي يَدِهِ كِتَابَانِ، فَقَالَ: «**أَتَدْرُونَ مَا هَذَانِ الكِتَابَانِ؟**» فَقُلْنَا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا أَنْ تُخْبِرَنَا، فَقَالَ لِلَّذِي فِي يَدِهِ اليُمْنَى: «**هَذَا كِتَابٌ مِنْ رَبِّ العَالَمِينَ فِيهِ أَسْمَاءُ أَهْلِ الجَنَّةِ وَأَسْمَاءُ آبَائِهِمْ وَقَبَائِلِهِمْ، ثُمَّ أُجْمِلَ عَلَى آخِرِهِمْ فَلَا يُزَادُ فِيهِمْ وَلَا يُنْقَصُ مِنْهُمْ أَبَدًا**»، ثُمَّ قَالَ لِلَّذِي فِي شِمَالِهِ: «**هَذَا كِتَابٌ مِنْ رَبِّ العَالَمِينَ فِيهِ أَسْمَاءُ أَهْلِ النَّارِ وَأَسْمَاءُ آبَائِهِمْ وَقَبَائِلِهِمْ، ثُمَّ أُجْمِلَ عَلَى آخِرِهِمْ فَلَا يُزَادُ فِيهِمْ وَلَا يُنْقَصُ مِنْهُمْ أَبَدًا**»، فَقَالَ أَصْحَابُهُ: فَفِيمَ العَمَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ كَانَ أَمْرٌ قَدْ فُرِغَ مِنْهُ؟ فَقَالَ: «**سَدِّدُوا وَقَارِبُوا**» الحديث.

فَهٰذَا يدلُ عَلَىٰ أن أسماءَ أهلِ الجَنَّةِ وأهلِ النَّارِ معلومةٌ مكتوبة.

☚ **ثانيًا**: كَذٰلِكَ يُقرِّرُ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ كونه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يعلمُ مَا سيفعلون قبل فِعلِهم إياه بعلمِهِ الأزلي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ويدلُ عَلَىٰ هٰذَا: النصوصُ الكثيرةُ في إثباتِ إحاطةِ علمهِ تَعَالَىٰ بكُلِّ شيءٍ، ويدل عَلَىٰ هٰذَا أيضًا: قولهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [البقرة: ٣٠].

فالملائكةُ في هٰذِه الآية علموا أن الناسَ سيسفكونَ الدماء، وَهٰذَا بتعليمِ اللهِ إياهم، فدَلَّ هٰذَا عَلَىٰ أن اللهَ عَزَّوَجَلَّ عالمٌ بأعمالِ العِبادِ قبل أن يعملوها.

❋ يقولُ شيخُ الإِسْلَام: فالملائكةُ حكموا بأن الآدميين يُفسدون ويسفكون الدماء، قبل أن يخلقَ الإنسَ، ولا عِلمَ لهم إلَّا مَا علمهم الله، كما قالوا: ﴿لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾ [البقرة: ٣٢]، ثُمَّ قَالَ: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [البقرة: ٣٠]، وتضمنَ هٰذَا مَا يكونُ فِيمَا بعدُ من آدمَ وإبليس وذُريتهما، وما يترتبُ عَلَىٰ ذَلِكَ.

وهٰذِه الآية أيضًا تدلُ عَلَىٰ أن اللهَ عَزَّوَجَلَّ يعلمُ بأن آدمَ سيُخرَجُ من الجَنَّة، وأنه سيأكل من الشَّجَرَة، وبسبب ذَلِكَ يخرجُ من الجَنَّة، ثُمَّ يكونُ خليفةً في الْأَرْض، فَهٰذَا يُفيدُ علمَ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بما سيكونُ من آدم، وَهٰذَا يُفيدُ بأنهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يعلمُ أعمالَ العبادِ قبلَ أن يفعلوها.

❋ قَالَ شيخُ الْإِسْلَام: ودلت هٰذِه الآية عَلَىٰ أنهُ يعلمُ أن آدمَ يخرجُ من الجنةِ، فإنهُ لولا خروجهُ من الجنةِ لم يصر خليفةً في الأرضِ، فإنهُ أمرهُ أن يسكنَ الجَنَّة ولا يأكل من الشَّجَرَة.

وَقَدْ ذَكَرَ شيخُ الإسلامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ جُملةً من الآياتِ مُبينًا دلالاتها عَلَىٰ علم اللهِ السابقِ بأفعالِ العبادِ، حيثُ قَالَ: وقال بعدَ هٰذَا: ﴿وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ ۝٣٦﴾ [البقرة: ٣٦]، وقال تَعَالَىٰ: ﴿قَالَ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ ۝٢٤﴾ [الأعراف: ٢٤]، وقال: ﴿قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ﴾ [الأعراف: ٢٥]، **"وَهذَا خبرٌ عما سيكون من عداوة بعضِهم بعضا، وغيرِ ذَلِكَ"**.

وقال تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس: ٩٦]، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ۝٦﴾ [البقرة: ٦].

قَالَ شيخُ الْإِسْلَام: **"وَهذَا خبرٌ عن المستقبل، وأنهم لا يؤمنون"**.

وقال تَعَالَىٰ: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٥]، وقال تَعَالَىٰ: ﴿وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السجدة: ١٣].

قَالَ شَّيْخُ الْإِسْلَام: **"وَهذَا قسمٌ منهُ عَلَىٰ ذَلِكَ وَهُوَ الصادقُ البارُ في قسمِهِ، والصدقُ هُوَ مُستلزمٌ لعلمِهِ بما أقسمَ عَلَيْهِ"**.

فَهٰذَا كُلُّهُ يدلُ عَلَىٰ أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يعلمُ بأفعالِ عبادِهِ قبلَ أن يفعلوها، بل إِنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يعلمُ مَا لم يكن من أفعالِهم، لو كان كيفَ سيكون، وَقَدْ دلَ عَلَىٰ ذلكم القُرآن، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا﴾ [التوبة: ٤٧]، فأخبرَ عن حالِهم كيف يكون لو خرجوا، ومع هٰذَا مَا خرجوا.

كما قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [الأنعام: ٢٨]، وقال تَعَالَىٰ: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٣]، فَهٰذَا كُله يُفيدُ أن الله عَزَّوَجَلَّ يعلمُ مَا لم يكن من أفعالِ العباد لو كان كيف سيكون.

ثالثًا: كلام المُصَنِّف هنا يُرادُ بِهِ الرد عَلَىٰ القدرية المتقدمين الَّذِينَ نفوا العلمَ السابق، وَقَدْ سبقَ الكلامُ حولهُ.

رابعًا: سبقَ بيانُ كونِ قدرة الله تَعَالَىٰ تتعلقُ بالممكنات، ولا تتعلقُ بالممتنعات.

وهنا أحبُ أن أُبين كونَ علم اللهِ تَعَالَىٰ يتعلقُ:

- بالممكنِ الَّذِي يكون.
- والممكن الَّذِي لا يكون.
- والممتنع.

فعلمُ اللهِ الممكن الَّذِي قدرَ كونهُ؛ كعلمهِ بكل مَا قدرَ قبل وقوعهِ وحالَ وقوعهِ وبعدَ وقوعهِ.

وَأَمَّا الممكن الَّذِي لن يكون؛ كتقديم يوم القيامة عن وقته، فَهَٰذَا ممكن، ولكنهُ لن يكون، واللهُ علم إمكانه، وأنه لن يكون.

وَأَمَّا علمهُ بالممتنعات؛ فمثلُ وجودِ شريكٌ له سُبْحَانَهُ، فَهَٰذَا ممتنع، واللهُ يعلمُ ألَّا شريكَ له.

* يَقُولُ شَّيْخ الْإِسْلَام: "**لكن إِنَّمَا ثبت فِي التقديرِ المعدوم الممكن الَّذِي سيكون، فَأَمَّا المعدوم الممكن الَّذِي لا يكون، فمثلُ إدخال المؤمنين النَّار، وإقامة القيامة قبل وقتها، وقلب الجبال يواقيت، ونحوِ ذَلِكَ، فَهَٰذَا المعدوم ممكن، وَهُوَ شيءٌ ثابتٌ فِي العدمِ عندَ من يَقُولُ: المعدوم شيء، ومع هذَا؛ فليس بمُقَدّرٍ كونهُ، واللهُ يعلمهُ عَلَىٰ مَا هُوَ عَلَيْهِ، يعلمُ أنهُ ممكن وأنهُ لا يكون.**

وكذلك الممتنعات: مثلُ شريك الباري، وولدهِ؛ فَإِنَّ الله يعلم أنهُ لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوًا أحد، ويعلمُ أنهُ لَيْسَ له شريك فِي الملك ولا ولي من الذل، ويعلمُ أنهُ حيٌّ قيوم لا تأخذهُ سنةٌ ولا نوم، ويعلمُ أنهُ..." إِلَىٰ آخرِ مَا قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فهنا يُقرر شيخُ الْإِسْلَام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن علم اللهِ تَعَالَىٰ يتعلقُ بالمعدوم الممكن، ويتعلقُ علمهُ أيضًا بالممتنعات سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ويتعلق بالممكن الموجود.

رابعًا: علمُ اللهِ تَعَالَىٰ باعتبارِ تأثيرِهِ بالمعلوم نوعان:

① **اَلْأَوَّلُ**: علمٌ لا تأثيرَ له في وجودِ معلوم، كعلمهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ بنفسه، فإنَّه لَيْسَ سببًا في وجودهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

② **الْثَّانِي**: علمٌ له تأثيرٌ في وجودِ معلوم، ولكنهُ لَيْسَ العلةَ الوحيدة لوجودِ معلوم، بل لَا بُدَّ معهُ من المشيئةِ والقُدرة، كعلمهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ بالمخلوقات؛ فإنهُ علمٌ لهُ تأثيرٌ في وجود المخلوقات، وإِنْ كانَ لَيْسَ هُوَ العلة من وجودِها فَقَطْ، بل لَا بُدَّ من المشيئةِ والقُدرة في إيجادِها مع العلم.

* قَالَ شَّيْخ الْإِسْلَام: والتحقيقُ أن كُلًا من العلمين: علم الخالق وعلم المخلوق، ينقسمُ إِلَىٰ مَا يكونُ له تأثيرٌ في وجودِ معلومه، وَإِلَىٰ مَا لا يكونُ كَذَلِكَ، فما لا يكونُ كذلك علمُ اللهِ بنفسهِ سُبْحَانَهُ؛ فَإِنَّ هٰذَا العلم لَيْسَ سببًا لهذا الموجود، فلا يجوزُ إطلاق القول بأن ذَلِكَ العلم سببًا للوجود مطلقًا، وكذلك علمُنا بمخلوقات الله الَّتِي لا أثر لنا فيها كالسماوات.

وَأَمَّا الْثَّانِي: فعلمُ اللهِ بمخلوقاته، فَإِنَّ خلقَ المخلوقات مشروطٌ بالعلمِ بها، كما قَالَ: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ [الملك: ١٤]، فالعلمُ بها شرطٌ في وجودِها، لكن لَيْسَ هُوَ وحدهُ العلة في وجودها، بل لَا بُدَّ من القُدرةِ والمشيئة.

خامسًا: علمُ اللهِ تَعَالَىٰ باعتبارِ ترتب المدحِ والذمِ عَلَيْهِ قسمان:

❶ **اَلْأَوَّلُ**: علمٌ لا يترتبُ عَلَيْهِ مدحُ العبادِ ولا ذمهم، وَهُوَ علمهُ بأفعالهم قبل وقوعِها؛ إذْ الذم والمدحُ لا يكونُ إِلَّا بمباشرةِ العبادِ لَمَّا يستحقونَ بِهِ الذم أو المدح.

❷ **الْثَّانِي**: علمٌ يترتبُ عَلَيْهِ مدحُ العبادِ وذمهم، وَهُوَ علمهُ بأفعالِهم واقعة، وَهُوَ المذكورُ في قولهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٣]، الآية، وقولهِ تَعَالَىٰ: ﴿إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ

نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَاءَ﴾ [آل عمران: ١٤٠]، وقوله: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴿١٢﴾﴾ [الكهف: ١٢]؛ فَهٰذِهِ الآيات العلمُ المذكور فيها هُوَ العلمُ الَّذِي يترتبُ عليهِ المدحُ والذم.

❊ قَالَ شيخُ الْإِسْلَام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وَأَمَّا قولهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ﴾ [البقرة: ١٤٣]، وقولهُ: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴿١٢﴾﴾ [الكهف: ١٢]، ونحوُ ذَٰلِكَ؛ فَهٰذَا هُوَ العلمُ الَّذِي يتعلقُ بالمعلومِ بعدَ وجوده، وَهُوَ العلمُ الَّذِي يترتبُ عليهِ المدحُ والذم والثوابُ والعقاب.

والأولُ هُوَ العلمُ بأنهُ سيكون، ومجردُ ذَٰلِكَ العلم لا يترتبُ عَلَيْهِ مدحٌ ولا ذم، ولا ثواب ولا عِقاب، فَإِنَّ هٰذَا إِنَّمَا يكونُ بعد وجودِ الأفعال، وَقَدْ رُوي عن ابْن عَبَّاس أنهُ قَالَ في هٰذَا: "لنرىٰ"، وكذلك المفسرونَ قالوا: "**لنعلمهُ موجودَ بعد أن كُنا نعلمُ أنهُ سيكون**".

❑ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "**وكُلٌّ مُسيرٌ لِمَّا خُلِقَ له**".

وَهٰذَا منتزعٌ من قول النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فعن علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنا مع النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في بَقِيعِ الْغَرْقَدِ، في جنازةٍ، فَقَالَ: «**مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا قَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ الجَنَّةِ، وَمَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ**» قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا نَتَّكِلُ؟ قَالَ: «**لَا اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ**»، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ﴿٦﴾ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى ﴿٧﴾﴾ إِلَىٰ قولهِ: ﴿لِلْعُسْرَى ﴿١٠﴾﴾ [الليل: ٦ - ١٠].

❑ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "**وَالأَعْمَالُ بِالخَوَاتِيمِ**".

أخرجَ البخاريُّ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: أَن رَجُلًا مِنْ أَعْظَمِ الْمُسْلِمِينَ غَنَاءً عَنِ الْمُسْلِمِينَ، فِي غَزْوَةٍ غَزَاهَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَنَظَرَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «**مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى الرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَلْيَنْظُرْ إِلَىٰ هَذَا**» فَاتَّبَعَهُ رَجُلٌ مِنَ القَوْمِ، وَهُوَ عَلَى تِلْكَ الحَالِ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَلَى الْمُشْرِكِينَ، حَتَّى جُرِحَ، فَاسْتَعْجَلَ الْمَوْتَ، فَجَعَلَ ذُبَابَةَ سَيْفِهِ بَيْنَ ثَدْيَيْهِ حَتَّى خَرَجَ مِنْ بَيْنِ كَتِفَيْهِ، فَأَقْبَلَ الرَّجُلُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُسْرِعًا،

فَقَالَ: أَشْهَدُ أنكَ رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالَ: «**وَمَا ذَاكَ**» قَالَ: قُلْتَ لِفُلَانٍ: «**مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْظُرَ إِلَىٰ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَلْيَنْظُرْ إِلَيْهِ**» وَكَانَ مِنْ أَعْظَمِنَا غَنَاءً عَنِ الْمُسْلِمِينَ، فَعَرَفْتُ أنهُ لَا يَمُوتُ عَلَى ذَلِكَ، فَلَمَّا جُرِحَ اسْتَعْجَلَ الْمَوْتَ فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ ذَلِكَ: «**إِنَّ الْعَبْدَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ النَّارِ، وَإِنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَإِنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَإِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالخَوَاتِيمِ**».

«**وَإِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالخَوَاتِيمِ**» أي: اعتبارهُ، إنَّمَا يكونُ بما خُتِمَ عَلَيْهِ عملُ الْإِنْسَان، وإذا كان الأمرُ كَذَلِكَ؛ فعَلَىٰ العبدِ أن يسألَ اللهَ حُسنَ الخاتمة -فاللهَ أسأل أن يرزقنا أجمعينَ حُسنَ الخاتمة-، وَأن يسعى في أسبابِ الثباتِ الَّتِي مدارُها عَلَىٰ فعلِ الطاعاتِ وتركِ المُحرمات.

وَقَدْ بَيَّنَ أهلُ العلم:

❋ أن من أسبابِ **سوءِ الخاتمة**: **الذنوبَ الخفية**.

✔ ومن أسبابِ **حُسن الخاتمة**: **الطاعاتُ الخفية**.

فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ الْجَنَّةِ فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ وَإِنَّهُ لَمِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَإِنَّهُ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ النَّارِ فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ وَإِنَّهُ لَمِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ**»؛ فيكونُ للرجل عملٌ صالحٌ يظهرُ للناس، مع استمرارهِ عَلَىٰ معصيةٍ خفية، ويكونُ لرجُلٍ عملٌ سيئ ظاهرٌ للناس مع استمرارهِ عَلَىٰ طاعةٍ خفية، فتكونُ خاتمةُ الأولِ سيئة؛ بما كان له من معصيةٍ خفية، وتكونُ عاقبةُ الثَّانِي حسنة؛ بما له طاعةٌ خفية.

❋ قَالَ ابْن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "**وقوله: «فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ»، إشارة إِلَىٰ أن باطن الأمر يكونُ بخلافِ ذَلِكَ، وَأن خاتمةَ السوءِ إِنَّمَا تكونُ بسببِ دسيسةٍ باطنةٍ للعبدِ لا يطلعُ عليها الناس، إِمَّا من جهةِ عملٍ سيء ونحوِ ذَلِكَ، فتلك الخصلةُ الخفيةُ توجبُ سوءَ الخاتمة عند الْمَوْت، وكذلك قد يعمل الرَّجُل عمل أهل النَّار وفي باطنهِ خصلةٌ خفية من خِصال الخير، فتغلبُ عليهِ تِلْكَ الخصلة فِي آخرِ عُمرِه؛ فتوجب له حسنُ الخاتمة**". انتهى كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

❑ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **"والسعيدُ مَن سعد بقضاء الله، والشقي مَن شقي بقضاء الله".**

يُرِيدُ أن السعيدَ بحق: مَن قضى اللهُ له بالسعادة، والشقيُّ مَن قدرَ اللهُ عليهِ الشقاء.

❑ ثُمَّ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **"وأصلُ القدرِ سرُ اللهِ تَعَالَىٰ في خلقه، لم يَطَّلِع عَلَىٰ ذَلِكَ ملكٌ مُقرب ولا نبيٌّ مُرسل، وَالتَّعَمُّق والنظرُ في ذَلِكَ ذريعة الخذلان، وسُلم الحرمان، ودرجة الطغيان، فالحذر كُل الحذر من ذلكَ نظرًا وفكرًا ووسوسة؛ فَإِنَّ الله تَعَالَىٰ طوىٰ علم القدر عن أنامه، ونهاهم عن مرامه، كما قَالَ تَعَالَىٰ في كتابه: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ۝٢٣﴾ [الأنبياء: ٢٣]، فمن سألَ لما فعل؛ فقد رد حكم الْكِتَاب، ومن ردَ حكم الْكِتَاب؛ كان من الْكَافِرِين".**

بيّنَ الطحاوي في هٰذَا القدرِ من كلامهِ أمورًا:

⇦ **أولها**: أن القدرَ سرُ الله، وَذَلِكَ بكون الله تَعَالَىٰ حجبهُ عن الخلق، فلا يُعلم إِلَّا بعد كشفهِ، وَقَدْ سبق تقريرُ ذَلِكَ.

⇦ **ثانيها**: أن التعمقَ في القدر؛ وَهُوَ المُبالغةُ في النظرِ فيه ذريعة -أي: وسيلة- للخذلان، فعَلَىٰ المسلمِ أن يحذرَ التعمقَ في القدر.

❀ وَقَدْ نهى النَّبِيُّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن التَّعَمُّق فيهِ، **والقاعدةُ: "أن النهيَّ في النصوص لا يكونُ إِلَّا لمصلحةٍ خالصةٍ أو راجحة"**، فعن عمرو بن شُعيبٍ عن أبيهِ عن جدهِ، قَالَ: خرجَ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذاتَ يومٍ والناس يتكلمونَ في القدرِ، قَالَ: وكأنما تفقأَ في وجههِ حَبُّ الرمان من الغضب، قَالَ: فقَالَ لهم: «**مالكم تضربونَ كتابَ اللهِ بعضهُ ببعض؟! بهذَا هلكَ مَن كان قبلكم**»، قَالَ: **"فما غبطتُّ نفسي بمجلسٍ فيهِ رسولُ اللهِ** صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **لم أشهدهُ، بما غبطتُ نفسي بذلكَ المجلس أني لم أشهدهُ"**.

فهٰذَا الحديثُ يُفيدُ نهيَ النَّبِيِّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن التَّعَمُّق في القدر، وَأن ذَلِكَ من ضربِ كِتَاب اللهِ بعضهِ ببعض، وبذلك هلكت الأُمم السابقة.

ولم يمضِ وقتٌ طويل حَتَّىٰ وجد في الأُمَّة المتنطعونَ المتعمقون في عهدِ أواخر الصحابة، وهم القدريةُ الأوائل، فضربوا كتابَ اللهِ تَعَالَىٰ بعضهُ ببعض، ونفوا علمَ اللهِ تَعَالَىٰ وكتابتهُ ومشيئته، فكان في هٰذِه الأُمَّة مَا كان في الأُممِ السابقة من الزيغِ في القدر.

❀ وَقَدْ بَيَّنَ النَّبِيُّ صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أن أمته ستتبعُ مَا عليهِ مَن قبلها من الأُمم، وبَيَّنَ سبيلَ النجاة من ذَٰلِكَ فَقَالَ صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**لا تقومُ الساعةُ حَتَّىٰ تأخذَ أُمتي أخذَ الأُمم قبلها شبرًا بشبر، وذراعًا بذراع**»، فَقَالَ رجلٌ: يا رَسُول الله كما فعلت فارس والروم؟ قَالَ: «**وما الناسُ إِلَّا أُولَئِكَ**».

❀ وقال صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**ليأتينَ عَلَىٰ أُمتي مَا أتىٰ عَلَىٰ بني إسرائيلَ حذو النعلِ بالنعل، حَتَّىٰ إِنَّ كان منهم مَن أتىٰ أُمهُ علانية، لكان في أُمتي مَن يصنعُ ذَلِك، وإِنَّ بني إسرائيل تفرقت عَلَىٰ ثنتينِ وسبعينَ مِلة، وتفترقُ أُمتي عَلَىٰ ثلاثٍ وسبعينَ مِلة، كلهم في النارِ إِلَّا ملةً واحدة**»، قالوا: ومَن هِيَ يا رَسُولَ الله؟ قَالَ: «**مَا أنا عليهِ وأصحابي**».

✔ فالنجاةُ في بابِ القضاءِ والقدرِ وفي غيرهِ من الأبواب: التَّمسُّك بما كانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ والصحابةُ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، فيتبعُ الْمُسْلِمُ مَا جاء عنهم في هٰذَا الباب، ويُمسكُ عما لم يخوضوا فيه، فبحثُ مَسَائِلِ القدر المنصوص عليها في الْكِتَاب وَالسُّنَّة مطلوبٌ مشروع، فالقدرُ ركنٌ من أركانِ الإيمان، ولكن الخوضَ فيهِ واتباعَ وساوس النفسِ والشيطان هُوَ المنهيُّ عنهُ.

وَقَدْ جاء أُناسٌ من أصحاب رَسُول الله صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فقالوا: يا رَسُول الله، إنا نجدُ الشيءَ في أنفسنا ليتعاظمُ عند أحدنا أن نتكلمَ بهِ، قَالَ: «**وَقَدْ وجدتموه؟**»، قَالَوا: نعم. قَالَ: «**ذَٰلِكَ صريحُ الإيمان**».

فبَيَّنَ النَّبِيُّ صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أن مُدافعةَ وساوس النفسِ من صريحِ الإيمان، وَهٰذَا مَا عَلَىٰ المُسلمِ أن يلتزمه، فيدفع وساوسَ النفس المُتَعَلِّقَة بالقدرِ وغيرهِ.

⇦ **ثالثها**: بَيَّنَ رَحِمَهُٱللَّهُ أن الله تَعَالَىٰ يُسألُ عما يفعل، واستدلَ بقولهِ تَعَالَىٰ: ﴿لَا يُسۡـَٔلُ عَمَّا يَفۡعَلُ وَهُمۡ يُسۡـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنبياء: ٢٣].

فالمؤمنُ الموفقُ يعلمُ أن اللهَ تَعَالَىٰ لهُ تمامُ الحكمةِ والعدل في تقديره وتشريعه، فأقدارهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مُحكمةٌ عادلة، وتشريعاتهُ كَذَلِكَ، سواءٌ ظَهرَ للعبدِ عدلُ الله فيها وحكمتهُ أم لا.

وَهَٰذَا مَا كان عَلَيْهِ الصحابةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فأخرجَ مالكٌ عن هشام ابْن عروة عن أبيه، أن عُمرَ بن الْخَطَّابِ قَالَ وَهُوَ يطوفُ بالبيت للركن الأسود: "**إِنَّمَا أنتَ حجر، ولولا أني رأيتُ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبلَكَ مَا قبلتُكَ**"، ثُمَّ قبله.

فعمرُ الفاروقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يعلمُ أن اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مَا يشرعُ شيئًا إِلَّا لحكمةٍ كاملة، فكان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ منقادًا لأحكامِ الشرع، مؤمنًا بما فيها من حكمةٍ تامة.

❊ وهكذا غيرهُ من الصحابةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فعن مُعاذةَ قَالَتْ: سألتُ عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فقلتُ: مَا بالُ الحائضِ تقضي الصومَ ولا تقضي الصَّلَاة، فقالت: "**أحروريةٌ أنتِ؟**" فقلتُ: لستُ بحرورية، ولكني أسأل، فقالت: "**كان يُصيبنا ذَلِكَ؛ فنؤمرُ بقضاء الصومِ، ولا نؤمرُ بقضاءِ الصَّلَاة**"، فعائشةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عللت الحُكم بالأمر، هنا تسألُها: لماذا تقضي الحائض الصوم ولا الصوم ولا تقضي الصَّلَاة؟ فعللت عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا هَٰذَا الحكم بأن النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يأمرنا بذلك.

✍ فَهَٰذَا يُفيدُ تسليمهم لشرعِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وإيمانهم بأنَّ شرعَ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ صادرٌ عنهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وَهُوَ الموصوف بالحكمةِ الكاملةِ، والعدل الكامل.

✍ وهكذا ينبغي عَلَىٰ المؤمنِ أن يكون، أن يؤمنَ: بأنَّ كُلَّ مَا صدرَ عن اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ من حُكم؛ فإنهُ صادرٌ عن الحكيم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الموصوف بالحكمة، هَٰذَا مَا عَلَىٰ المؤمن أن يحملَ نفسهُ عَلَيْهِ دائمًا، وَهَٰذَا مَا كان عليهِ الصَّحَابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

☜ فالمؤمن يرضى بقضاء الله، ويُسلمُ لشرعه، عَلِمَ الحكم أو جهلها، وَهَٰذَا لا يَعْنِي عدم البحث عن حكم التشريعات والمقدرات؛ فَإِنَّ أهلَ العلم لا يزالون يبحثونَ عنها، فإنها مِمَّا يزيدُ في الإيمان، ويكسرُ شُبهَ أهلِ الزَّيغِ والعِصيان القادحين في عدالة التشريع، وحكمتهِ، فأهلُ العلمِ يبحثون في حِكَمِ التشريع، لَمَّا ذكرتُ ولغيرهِ، ولكن هَٰذَا لا يَعْنِي أن

المؤمنَ لا يعملُ إلَّا إنْ عرفَ الحكمة، فالمؤمنُ يعملُ بالأحكام الشَّرْعِيَّة، عَلِمَ حكمتها أم لم يعلمها؛ لأنهُ يعلمُ أن الشرعَ صادرٌ عن حكيم.

* فالاستسلامُ والانقيادُ لأحكامِ الشَّرعِ كُلِّها، علمنا الحكم أم لم نعلمها، وَهٰذَا لا يُنافي البحثَ عنها، فالبحثُ عنها نافع لمَّا ذكرتُ، ولغيرِه.

❑ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "**فَهَذَا جُمْلَةُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مَنْ هُوَ مُنَوَّرٌ قَلْبُهُ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللهِ تَعَالَىٰ، وَهِيَ دَرَجَةُ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ عِلْمَانِ: عِلْمٌ فِي الْخَلْقِ مَوْجُودٌ، وَعِلْمٌ فِي الْخَلْقِ مَفْقُودٌ، فَإِنْكَارُ الْعِلْمِ الْمَوْجُودِ كُفْرٌ، وَادِّعَاءُ الْعِلْمِ الْمَفْقُودِ كُفْرٌ، وَلَا يَثْبُتُ الْإِيمَانُ إِلَّا بِقَبُولِ الْعِلْمِ الْمَوْجُودِ، وَتَرْكِ طَلَبِ الْعِلْمِ الْمَفْقُودِ**".

❑ قوله: "**فَهَذَا جُمْلَةُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مَنْ هُوَ مُنَوَّرٌ قَلْبُهُ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللهِ تَعَالَىٰ**".

الإشارة في قوله: "**فَهَذَا**" لما سبق تقريره وبيانه من أصولٍ ومسائل الْمُعتقد، فإنه من جملة ما يحتاج إليه أولياء الله، وهم المؤمنون الأتقياء، وسيأتي بِإِذْنِ اللهِ التنبيهُ على بعض المهمات في الولاية في الموضع المناسب في التعليق على هذه العقيدة.

❑ قوله: "**وَهِيَ دَرَجَةُ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ**".

أي: الإيمان بما سبق تقريره جملةً وتفصيلًا، ومن ذلك: عدم التَّعمُّق في القدر يُعد من أوصاف الراسخين في العلم.

❑ قوله: "**لِأَنَّ الْعِلْمَ عِلْمَانِ: عِلْمٌ فِي الْخَلْقِ مَوْجُودٌ، وَعِلْمٌ فِي الْخَلْقِ مَفْقُودٌ، فَإِنْكَارُ الْعِلْمِ الْمَوْجُودِ كُفْرٌ، وَادِّعَاءُ الْعِلْمِ الْمَفْقُودِ كُفْرٌ، وَلَا يَثْبُتُ الْإِيمَانُ إِلَّا بِقَبُولِ الْعِلْمِ الْمَوْجُودِ، وَتَرْكِ طَلَبِ الْعِلْمِ الْمَفْقُودِ**".

الراسخون في العلم يطلبون نوعًا من العلم، ويحجمون عن نوعٍ آخر، فيطلبون العلم الموجود في الخلق، وهو العلمُ بالشرعِ أصوله وفروعه، فيطلبونه ويعتقدونه، ويعملون به ولا يردونه؛ فرده كفرٌ وخذلان، ويكفون عن طلب العلم المفقود، وهو العلمُ بالغيب، ومن ذلك: العلم بالمقدر قبل وقوعه، فادعاء هذا من الكفر، كما أن جحود العلم الموجود من الكفر.

❑ ثُمَّ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: "وَنُؤْمِنُ بِاللَّوْحِ وَالْقَلَمِ، وَبِجَمِيعِ مَا فِيهِ قَدْ رُقِمَ".

اللوح المحفوظ هو أم الكتاب التي كُتبت فيه المُقدرات، والقلم هو ما كُتبت به المقدرات في اللوح المحفوظ، وفيهما مسائل:

المسألة الأولى: في بعض أسماء اللوح المحفوظ، تسمية الكتاب الذي كتب الله فيه القدر باللوح المحفوظ تسميةٌ مستفادةٌ من قوله تَعَالَىٰ: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ﴿٢٢﴾﴾ [البروج:٢١-٢٢]، وهو محفوظٌ من الشياطين ومن الزيادةِ والنقصان.

قد سُمّي بأسماء غيرِ هذا الاسم، فسُمّي بأُمِّ الكتاب قال تَعَالَىٰ: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ﴿٣٩﴾﴾ [الرعد:٣٩]، قال البغوي: ﴿وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ﴿٣٩﴾﴾ أي: أصلُ الكتاب، وهو اللوح المحفوظ، الذي لا يُبدل ولا يُغير.

وسُمّي أيضًا بالكتابِ المُبين، قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا مِنْ غَائِبَةٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴿٧٥﴾﴾ [النمل:٧٥].

وسُمّي أيضًا بالكتاب المكنون كما في قوله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ ﴿٧٨﴾ لَّا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴿٧٩﴾﴾ [الواقعة:٧٧-٧٩].

وسُمّي أيضًا بالذكر كما في قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِن بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ ﴿١٠٥﴾﴾ [الأنبياء:١٠٥]، قال البغوي: **"قال سعيد بن جُبير ومجاهد: الزبور، جميع الكتب المنزلة، والذكر أم الكتاب الذي عنده، والمعنىٰ من بعد ما كتب ذكره في اللوح المحفوظ"**. انتهى كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ.

فتعددت أسماء اللوح المحفوظ، والقاعدة: أن تعدد أسماء الشيء الواحد دليل علي عظم شأن؛ فالشيء الواحد كلما عَظُمَ؛ تعددت أسماؤه، وكثرت أوصافه.

المسألة الثانية: في وقت الكتابة، كانت الكتابة قبل خلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة. ففي الحديث: «**كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه علىٰ الماء**»، وهذا الحديث -وهو: «**كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان**

عرشه علىٰ الماء»، هذا الحديث- في وقت الكتابة، لا في أصل التقدير، فأصل التقدير أزلي لا أول له.

وهذا تنبيه مهم، وهو: أن بعضهم قد يفهم أن من هذا الحديث، أن ابتداء التقدير كان في هذا الزمن، أي: قبل خلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، وهذا ليس صحيحًا؛ إذ هذه المقادير معلومةٌ لله تَعَالَىٰ أزلًا، وإنما الذي وقع قبل خلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة: الكتابةُ، فهذا أمرٌ لابد أن يُفهم وأن يُضبط، فإنه مهم فيُفرِّق المسلم، بين كتابة التقدير، وبين علم اللهِ عَزَّوَجَلَّ بالمقدرات، فعلمُ الله بالمقدرات أزلي، وأما كتابة التقدير فكان قبل خلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة.

المسألة الثالثة: في اختلافِ أهل العلم في العرش والقلم، وأيهما خُلِقَ قبل.

اختلف أهلُ العلم في هذه المسألة على قولين:

① **الأول**: أن القلم خُلق قبل.

② **والثاني**: أن العرش خُلق قبل.

والصحيح: الثاني وأن العرشَ خُلق قبل القلم؛ للحديث الذي فيه «**قدّر الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه علىٰ الماء**»، فالله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ خلق الخلق والقلم وقدر المقادير، والعرشُ مخلوقٌ قبل ذلك موجودٌ على الماء.

فإن قِيلَ: فماذا تقول في الحديث: «**إن أول ما خلق الله القلم قال له: اكتب، قال: ربي ماذا أكتب؟ قال: اكتب ما هو كائن، فجري في تلك الساعة بما هو كائنٌ إِلَىٰ يومِ القيامة**»؟

فيقال: القلم ذكر في ضبطِهِ أهل العلم وجهين، القلم المذكور في قول النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**إن أول ما خلق الله القلم**» هذا القلم، هذا اللفظُ ذكر أهل العلم في ضبطه وجهين:

❶ **الأول**: النصب، فيُلفظ هكذا «**إن أول ما خلق اللهُ القلمَ، قال له: أكتب**»، وإذا كان بهذا الضبط، فيكون المعنى: أن الله أمر القلم أن يكتب عند أول خلقه له؛ «**إن أول ما خلق القلمَ، قال له: اكتب**» فبمجرد أن خلق القلم قال له سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: اكتب، هذا إذا ضبطناه بنصب الميم.

❷ **الضبط الثاني**: الرفع، فيكون اللفظ هكذا «**إن أول ما خلق الله القلمُ، قال له: اكتب**»، وحينئذٍ على رفع الميم؛ القلمُ، حينها يكون إخبارًا عن الشيء الذي خُلق أولًا، وأنه القلم.

إذًا إذا ضُبط الحديث بالنصب إذا ضُبط القلم بالنصب، فلا إشكال؛ لأنه لا يُفيد كون القلمِ أول مخلوق، وإنما يُفيد أن الله عَزَّوَجَلَّ بمجرد أن خلق القلم قال له: اكتب؛ إذًا على ضبط النصب -نصب القلم- لا إشكال؛ وإنما الإشكال يرد عند ضبط القلم بالرفع؛ لأنه حينئذٍ -أي: الحديث- يكون مخبرًا عن أول مخلوقٍ، وأنه القلم.

✍ وقد وفّق أهل العلم بين هذا الحديث عند ضبطه بالرفع وبين الحديث الدال على أن العرش مخلوقٌ قبل القلم، فقالوا: إن الأولية هنا باعتبار العالم الذي خلقه الله عَزَّوَجَلَّ في ست أيام، لا أولي باعتبار المخلوقات كلها.

ممن قال بهذا شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم قالوا بهذا التوفيق، أذكر كلام شيخ الإسلام لأهميته وكلام ابن القيم أيضًا.

❊ قال ابن تيمية: "**وأما الحديث الذي فيه «أول ما خلق الله القلم»، وأنه أمره أن يكتب ما هو كائن إلىٰ يوم القيامة؛ فذلك بيانٌ لخلق العالم الَّذِي خلقه في ستة أيام، وأن تقدير هذَا العالم كان قبل خلقِه، وأنه أول ما خُلِق من أسباب هذا العالم: القلم؛ لأن تقدير المخلوق سابق لخلق المخلوق**".

إذًا شيخ الإسلام يُبين أنه -أي: القلم- أول مخلوق من أسباب هذا العالم الذي خلقه الله عَزَّوَجَلَّ في ستة أيام، وحينئذٍ لا يُعارض هذا كون العرش قد تقدم خلقه على خلق القلم.

* يقول ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "وَلَا يُنَاقِضُ هَذَا الحَدِيثَ «أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللهُ الْقَلَمُ» لِوَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْأَوَّلِيَّةَ رَاجِعَةٌ إِلَىٰ كِتَابَتِهِ لَا إِلَىٰ خَلْقِهِ، فَإِنَّ الْحَدِيثَ «أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللهُ الْقَلَم، قَالَ لَهُ: اكْتُبْ. قَالَ: مَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبْ مَا هُوَ كَائِنٌ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ»". هذا الوجه قد ذكرته قبل، وأننا إن نصبنا القلم زال الإشكال، لكن الإشكال يبقى على ضبط القلم بالرفع.

* يقول ابن القيم: "وَالثَّانِي: أَنَّ الْمُرَادَ: أَوَّلُ مَا خَلَقَهُ اللهُ مِنْ هَذَا الْعَالَمِ بَعْدَ خَلْقِ الْعَرْشِ، فَإِنَّ الْعَرْشَ مَخْلُوقٌ قَبْلَهُ فِي أَصَحِّ قَوْلَيِ السَّلَفِ حَكَاهُمَا الْحَافِظُ عَبْدُ الْقَادِرِ الرُّهَاوِيُّ، وَيَدُلُّ عَلَىٰ سَبْقِ خَلْقِ الْعَرْشِ قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ الثَّابِتِ: «قَدَّرَ اللهُ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَىٰ الْمَاءِ».

وَقَدْ أَخْبَرَ أَنَّهُ حِينَ خَلَقَ الْقَلَمَ قَدَّرَ بِهِ الْمَقَادِيرَ كَمَا فِي اللَّفْظِ الْآخَرِ، «قَالَ: اكْتُبْ. قَالَ: مَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبِ الْقَدَرَ»، فَهَذَا هُوَ التَّقْدِيرُ الْمُؤَقَّتُ قَبْلَ خَلْقِ الْعَالَمِ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، فَثَبَتَ أَنَّ الْعَرْشَ سَابِقٌ عَلَىٰ الْقَلَمِ، وَالْعَرْشُ كَانَ عَلَىٰ الْمَاءِ قَبْلَ خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ".

يقول ابن القيم في "النونية":

والحــقُّ أن العــرش قبــل لأنــه ... قبــل الكتابــة كــان ذا أركــان

وكتابــة القلــم الــشريف تعقبــت ... إيجــاده مــن غــير فصــل زمــان

المسألة الرابعة: ذهب الفلاسفة إِلَىٰ أن المراد بالقلم هنا: العقل، وهو أول المخلوقات، وذكروا كلامًا باطلًا، رد عليه ابن تَيْمِيَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مواضع، واستدلوا بحديثٍ موضوع، وهو: «**أول ما خلق الله العقل، قال: أقبل. فأقبل**»، وسأنقل شيئًا من نقاش ابن تيمية إياهم قريبًا بِإِذْنِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

المسألة الخامسة: المكتوب في اللوح المحفوظ هو المقدرات إلى يوم القيامة، وأما ما بعد ذلك؛ فغير مكتوب، للحديث «**اكتب ما هو كائن إِلَىٰ يوم القيامة**»، وقد صرّح

بهذا الشيخ/ محمد بن صالح العثيمين في كتابه النافع **(القول المفيد)**، ويُستفاد هذا أيضًا من مناقشة ابن تَيْمِيَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ للفلاسفة في تقريرهم أن العقل هو القلم، حيث قال: **"ومن زعم أن العقل يسمىٰ قلمًا؛ لأنه ينقش العلوم في لوح النفس، وسمىٰ النفس لوحًا، فأول ما في هذَا: أن هذَا يُعلم بالاضطرار أنه ليس من لغة العرب، ولا قاله أحد من مفسري القرآن والحديث، ثم يقال: قد أخبر أنه كتب ما يكون إلىٰ يوم القيامة فقط، وعندهم هو المبدع للعالم كله، وهو رب كل شيء بعد اَلْأَوَّل، وأيضًا فإنه أخبر أنه قدّر ذلك وكتبه قبل أن يخلق السَّموات والأرض بخمسين ألف سنة، وأنه بعد أن كتب في الذكر كل شيء خلق السَّموات والأرض، وعندهم أنه ومفعوله قديمان أزليان، وأنه لم تزل معه السَّموات والأرض، وأنها متولدة عنه معلولة، لم تتأخر عنه لحظة فضلا عن خمسين ألف سنة"**. انتهى كلامه.

❋ فقول شيخ الإسلام أخبر أنه كتب ما يكون إلى يوم القيامة فقط يُفيد انتهاء المكتوب إلى هذا الحد؛ إذًا ظاهر كلام شيخ الإسلام هنا: أنه يذهب إلى ظاهر الحديث، وأن المقادير كُتبت إلى يوم القيامة، وما بعد ذلك فإنه ليس بمكتوب، وهذا قد صرّح به الشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في **(القول المفيد)**، وفي كلامه هذا ردٌّ على الفلاسفة الذين يقولون بأن القلم هو العقل.

المسألة السادسة: القرآن مكتوبٌ في اللوح المحفوظ، قال -تَعَالَىٰ-: ﴿وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ ۝٤﴾[الزخرف:٤]، وقال تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ۝٧٧ فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ ۝٧٨﴾[الواقعة:٧٧-٧٨]، فدلت الآيات على أن القرآن مكتوبٌ في اللوح المحفوظ، وكونه مكتوبًا فيه لا يُنافي تكلم الله به، ولا يُنافي نزول جبريل به؛ فإن الله علم ما سيقول قبل قوله؛ فكتب ذلك قبل أن يقوله، ثُمَّ إنه سُبْحَانَهُ يقول ذلك في وقته المقدر، فيسمعه منه جبريل، وينزل به على النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

❋ قال شيخ الإسلام: **"الْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَهُوَ الَّذِى أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا﴾ يَتَنَاوَلُ نُزُولَ الْقُرْآنِ الْعَرَبِيِّ عَلَىٰ كُلِّ قَوْلٍ، وَقَدْ أَخْبَرَ: ﴿وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ**

يَعۡلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٞ مِّن رَّبِّكَ بِٱلۡحَقِّ﴾ إِخْبَار مُسْتَشْهِدٍ بِهِمْ لَا مُكَذِّبٍ لَهُمْ. وَقَالَ: إِنَّهُمْ يَعْلَمُونَ ذٰلِكَ، وَلَمْ يَقُلْ إِنَّهُمْ يَظُنُّونَهُ أَوْ يَقُولُونَهُ وَالعِلْمُ لَا يَكُونُ إِلَّا حَقًّا مُطَابِقًا لِلْمَعْلُومِ، بِخِلَافِ الْقَوْلِ وَالظَّنِّ الَّذِي يَنْقَسِمُ إِلَىٰ حَقٍّ وَبَاطِلٍ؛ فَعُلِمَ أَنَّ الْقُرْآنَ الْعَرَبِيَّ مُنَزَّلٌ مِنَ اللهِ لَا مِنْ الْهَوَاءِ وَلَا مِنَ اللَّوْحِ، وَلَا مِنْ جِسْمٍ آخَرَ، وَلَا مِنْ جِبْرِيلَ، وَلَا مِنْ مُحَمَّدٍ، وَلَا غَيْرِهِمَا، وَإِذَا كَانَ أَهْلُ الْكِتَابِ يَعْلَمُونَ ذَلِكَ، فَمَنْ لَمْ يُقِرَّ بِذَلِكَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ؛ كَانَ أَهْلُ الْكِتَابِ الْمُقِرُّونَ بِذَلِكَ خَيْرًا مِنْهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَهَذَا لَا يُنَافِي مَا جَاءَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ مِنَ السَّلَفِ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ ١﴾ أَنَّهُ أَنْزَلَهُ إِلَىٰ بَيْتِ الْعِزَّةِ فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا، ثُمَّ أَنْزَلَهُ بَعْدَ ذَلِكَ مُنَجَّمًا مُفَرَّقًا بِحَسَبِ الْحَوَادِثِ، وَلَا يُنَافِي أَنَّهُ مَكْتُوبٌ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ قَبْلَ نُزُولِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿بَلۡ هُوَ قُرۡءَانٞ مَّجِيدٞ ٢١ فِي لَوۡحٖ مَّحۡفُوظِۭ ٢٢﴾، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ ٧٧ فِي كِتَٰبٖ مَّكۡنُونٖ ٧٨ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُطَهَّرُونَ ٧٩﴾. وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا تَذۡكِرَةٞ ١١ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ ١٢ فِي صُحُفٖ مُّكَرَّمَةٖ ١٣ مَّرۡفُوعَةٖ مُّطَهَّرَةِۭ ١٤ بِأَيۡدِي سَفَرَةٖ ١٥ كِرَامِۭ بَرَرَةٖ ١٦﴾، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَإِنَّهُۥ فِيٓ أُمِّ ٱلۡكِتَٰبِ لَدَيۡنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ ٤﴾.

فَإِنَّ كَوْنَهُ مَكْتُوبًا فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظ وَفِي صُحُفٍ مُطَهَّرَةٍ بِأَيْدِي الْمَلَائِكَةِ لَا يُنَافِي أَنْ يَكُونَ جِبْرِيلُ نَزَلَ بِهِ مِنَ اللهِ؛ سَوَاءً كَتَبَهُ اللهُ قَبْلَ أَنْ يُرْسِلَ بِهِ جِبْرِيلَ أَوْ بَعْدَ ذَلِكَ، وَإِذَا كَانَ قَدْ أَنْزَلَهُ مَكْتُوبًا إِلَىٰ بَيْتِ الْعِزَّةِ جُمْلَةً وَاحِدَةً فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ فَقَدْ كَتَبَهُ كُلَّهُ قَبْلَ أَنْ يُنَزِّلَهُ. وَاللَّهُ تَعَالَىٰ يَعْلَمُ مَا كَانَ وَمَا يَكُونُ وَمَا لَا يَكُونُ أَنْ لَوْ كَانَ كَيْفَ كَانَ يَكُونُ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ قَدْ قَدَّرَ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ وَكَتَبَ أَعْمَالَ الْعِبَادِ قَبْلَ أَنْ يَعْمَلُوهَا، كَمَا ثَبَتَ ذَلِكَ فِي صَرِيحِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَآثَارِ السَّلَفِ، ثُمَّ إِنَّهُ يَأْمُرُ الْمَلَائِكَةَ بِكِتَابَتِهَا بَعْدَ مَا يَعْمَلُونَهَا؛ فَيُقَابِلُ بِهِ الْكِتَابَةَ الْمُتَقَدِّمَةَ عَلَىٰ الْوُجُودِ وَالْكِتَابَةَ الْمُتَأَخِّرَةَ عَنْهُ، فَلَا يَكُونُ بَيْنَهُمَا تَفَاوُتٌ، هَكَذَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ مِنْ السَّلَفِ -وَهُوَ حَقٌّ-، فَإِذَا كَانَ مَا يَخْلُقُهُ بَائِنًا مِنْهُ...". إلى آخر ما قال.

فشيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في كلامه هذا عدة فوائد، والذي نريده منها أن القرآن مكتوبٌ في اللوح المحفوظ.

المسألة السابعة: القلم خلقه الله تَعَالَىٰ بيده، فعن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه قال: "**خلق الله أربعة أشياء بيده: العرش، والقلم، وآدم، جنة عدن، ثُمَّ قَالَ لسائر الخلق: كن فكان**". أخرجه الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ في كتابه النافع (**العلو**) وجوّد إسناده، فهذا يدل على أن القلم الذي كتب الله عَزَّوَجَلَّ فيه مقادير الخلائق يوم القيامة قد خلقه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بيده.

المسألة الثامنة: في بيان تعدد الأقلام التي تُكتب بها المقادير، وأن أشرفها: القلم الذي كُتب به القدر في اللوح المحفوظ، القلم الذي كُتب به القدر في اللوح المحفوظ هو أول الأقلام وأشرفها، ويدل على شرفه أن الله خلقه بيده، ويدل على شرفه أيضًا قوله تَعَالَىٰ: ﴿ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ ۝١﴾[القلم:١]، فإن جمعًا من أهل العلم يرون أن القلم المذكور في الآية هو القلم الذي كُتب به القدر في اللوح المحفوظ، فإذا كان ذلك كذلك؛ فيكون هذا دليلًا أيضًا على فضله، فإن الله تَعَالَىٰ لا يُقسم إلا بما هو عظيمٌ عنده.

وقد دلّ على تعدد الأقلام ما ثبت عن عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه ركب خلف رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يومًا، فقال له رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يا غلام! إني معلمك كلمات: احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده تجاهك، إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله، وأعلم أن الأمة لو اجتمعوا علىٰ أن ينفعوك؛ لم ينفعوك إلا بشيءٍ قد كتبه الله لك، ولو اجتمعوا علىٰ أن يضروك؛ لم يضروك إلا بشيءٍ قد كتبه الله عليك، رُفعت الأقلام وجفت الصحف**»، فلفظ «أقلام» الوارد في هذا الحديث لفظ جمعٍ، وهذا يدل على أن ثَمَّ أقلامًا غير القلم الذي كُتب به القدر في اللوح المحفوظ.

* قال شارح (الطحاوية): "**وَقَدْ جَاءَتِ الْأَقْلَامُ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ وَغَيْرِهَا مَجْمُوعَةً، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَىٰ أَنَّ لِلْمَقَادِيرِ أَقْلَامًا غَيْرَ الْقَلَمِ الْأَوَّلِ، الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مَعَ اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ**".

* يقول: "**وَالَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ السُّنَّةُ أَنَّ الْأَقْلَامَ أَرْبَعَةٌ:**

١ **الْقَلَمُ الْأَوَّلُ: الْعَامُّ الشَّامِلُ لِجَمِيعِ الْمَخْلُوقَاتِ، وَهُوَ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مَعَ اللوح.**

❷ القلم الثاني: خبر خُلِقَ آدَمُ، وَهُوَ قَلَمٌ عَامٌّ أَيْضًا، لَكِنْ لِبَنِي آدَمَ، وَرَدَ فِي هَذَا آيَاتٌ تَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّ اللهَ قَدَّرَ أَعْمَالَ بَنِي آدَمَ وَأَرْزَاقَهُمْ وَآجَالَهُمْ وَسَعَادَتَهُمْ، عَقِيبَ خَلْقِ أَبِيهِمْ.

❸ الْقَلَمُ الثَّالِثُ: حِينَ يُرْسَلُ الْمَلَكُ إِلَىٰ الْجَنِينِ فِي بَطْنِ أُمِّهِ، فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ، ويؤمر بأربع كلمات: «بكتب رِزْقَهُ، وَأَجَلَهُ، وَعَمَلَهُ، وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ» كَمَا وَرَدَ ذَلِكَ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ.

❹ الْقَلَمُ الرَّابِعُ: الْمَوْضُوعُ عَلَىٰ الْعَبْدِ عِنْدَ بُلُوغِهِ، الَّذِي بِأَيْدِي الْكِرَامِ الْكَاتِبِينَ، الَّذِينَ يَكْتُبُونَ مَا يَفْعَلُهُ بَنُو آدَمَ، كَمَا وَرَدَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ". انتهى كلامه.

✍ إذًا الأقلام التي دلت عليها النصوص أربعة، كما بيّن ابن أبي العز رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، وأشرف الأقلام هو: القلم الأول الذي خلقه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بيده.

☜ **المسألة التاسعة:** منكرو الكتابة، المنكرون للعلم منكرون للكتابة؛ إذ الكتابة تابعةٌ لعلمه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فمن أنكر العلم؛ أنكر الكتابة، وقد سبق بيان كون القدرية الأوائل يُنكرون علم الله عَزَّوَجَلَّ، ويُنكرون كتابته ومشيئته، وأما القدرية المتأخرون فإنهم يُنكرون الخلق والمشيئة ويُقرون بالعلم والكتابة، وأن العلم والكتابة حجةٌ عليهم.

❑ ثُمَّ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "**فَلَوِ اجْتَمَعَ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ كَتَبَهُ اللهُ تَعَالَىٰ فِيهِ أَنَّهُ كَائِنٌ، لِيَجْعَلُوهُ غَيْرَ كَائِنٍ؛ لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ، وَلَوِ اجْتَمَعُوا كُلُّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ لَمْ يَكْتُبْهُ اللهُ تَعَالَىٰ فِيهِ، لِيَجْعَلُوهُ كَائِنًا لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ. جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ**".

يُشير الْمُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ إلى ما دلّ عليه حديث عبد الله بن عباس السابق، وفيه «**واعلم أن الأمة لو اجتمعوا علىٰ أن ينفعوك؛ لم ينفعوك إلا بشيءٍ قد كتبه الله لك، ولو اجتمعوا علىٰ أن يضروك؛ لم يضروك إلا بشيءٍ قد كتبه الله عليك، رُفعت الأقلام وجفت الصحف**»، فالخلق كلهم لا يستطيعون أن يغيروا تقدير الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فمن قدّر الله عَزَّوَجَلَّ له السعادة في أمرٍ ما؛ فإن الخلق لن يستطيعوا تغيير تقدير الله عَزَّوَجَلَّ ولو اجتمعوا على ذلك، ومن قدّر الله عَزَّوَجَلَّ له الشقاوة في أمرٍ ما؛ فإن الخلق لن يستطيعوا أن يُغيروا ذلك ولو اجتمعوا على ذلك، الأمر كله لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وما قدره الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ كائن.

❑ ثُمَّ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "وَعَلَىٰ الْعَبْدِ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ اللهَ قَدْ سَبَقَ عِلْمُهُ فِي كُلِّ كَائِنٍ مِنْ خَلْقِهِ، فَقَدَّرَ ذَلِكَ تَقْدِيرًا مُحْكَمًا مُبْرَمًا، لَيْسَ فِيهِ نَاقِضٌ، وَلَا مُعَقِّبٌ وَلَا مُزِيلٌ وَلَا مُغَيِّرٌ وَلَا نَاقِصٌ وَلَا زَائِدٌ مِنْ خَلْقِهِ فِي سَمَاوَاتِهِ وأرضه".

سبق بيان كون الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قد أحاط بكل شيءٍ علمًا، وأنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يعلم ما كان وما يكون وما لم يكن لو كان كيف كان سيكون، فوسع الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ كل شيءٍ علمًا؛ فعلم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ منذ الأزل بما هو كائن، ثُمَّ إنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ خلق القلم، وهو أن يكتب ما هو كائنٌ إلى يوم القيامة، فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَلِمَه، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ خلق وقدَّر، وما قدّره الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فإنه سيقع كما قدّر وفق حكمته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في الأجل الذي قدّر الله أن يقع فيه ذلكم المقدور.

فكلام المُصَنِّف هنا، وكلامه الذي سبق التعليق عليه قريبًا؛ كله قد سبق بيانه وشرحه على وجه التفصيل بحمد الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

❑ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "وَذَلِكَ مِنْ عقْدِ الْإِيمَانِ وَأُصُولِ الْمَعْرِفَةِ وَالِاعْتِرَافِ بِتَوْحِيدِ اللهِ تَعَالَىٰ وَرُبُوبِيَّتِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا ۝٢﴾ [الفرقان: ٢]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا ۝٣٨﴾ [الأَحْزَابِ: ٣٨]".

❑ قوله: "وَذَلِكَ مِنْ عقْدِ الْإِيمَانِ"، المشار إليه في قوله: "وَذَلِكَ" كلامه السابق في القدر، فالإيمان به من الإيمان؛ إذْ الإيمان بالقدر من أركان الإيمان، وفي حديث جبريل أنه سأل النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فقال: «**فأخبرني عن الإيمان**». فقال صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره**».

❑ قوله: "وَأُصُولِ الْمَعْرِفَةِ" أي: العلم بالقدر من أصول المعرفة بالله وشرعه.

❑ قوله: "وَالِاعْتِرَافِ بِتَوْحِيدِ اللهِ تَعَالَىٰ وَرُبُوبِيَّتِهِ"، الإيمان بتوحيد الله وربوبيته لا يكون إلا بالإيمان بما له سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ من صفات، ومن تلكم الصفات: العلم والخلق والمشيئة، فمن آمن بالله تَعَالَىٰ ولم يؤمن بالقدر؛ لم يُحقق التوحيد والإيمان بالربوبية؛ لأن إنكار القدر إنكارٌ لعلم الله تَعَالَىٰ وخلقه ومشيئته، وإنكارٌ لبعض هذه الأوصاف، ومن

اعترف بالقدر؛ فقد اعترف بالقدر وبما له سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ من صفات، فقد اعترف بربوبية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

❋ وفي هذا قال ابن عباس: "**القدر نظام التوحيد، فمن وحّد الله، وكذّب بالقدر؛ فقد نقض تكذيبُه توحيدَه**". وهذا كلامٌ في بيان العلاقة القوية بين القدر والتوحيد، فمن زعم أنه موحدٌ لله –، وكذّب بالقدر؛ فإن تكذيبه بالقدر ينقض توحيده المزعوم؛ لأن المُكذِّب بالقدر مُكذبٌ بعلم الله –، مكذبٌ بخلق الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، مكذبٌ بمشيئة الله –، ولا يكون توحيدًا مع إنكار هذه الأوصاف.

❋ من هنا قال عبد الله بن عباس هذا القول المشهور عنه: "**والقدر نظام التوحيد، فمن وحّد الله وكذّب بالقدر؛ فقد نقض تكذيبُه توحيدَه**".

❑ ثُمَّ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "**كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ فِي كِتَابِهِ**: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا ۝٢﴾. **وَقَالَ تَعَالَىٰ**: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا ۝٣٨﴾ [الأَحْزَابِ: ٣٨]".

يُبين المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ أن هاتين الآيتين نصتا على قدر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وأن الله – خلق الخلق فقدّر سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الأقدار، وأن أمر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ كان بقدرٍ مكتوب.

❑ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "**فَوَيْلٌ لمنْ صَارَ لله تَعَالَىٰ في القَدَرِ خَصِيمًا، وأحْضَرَ للنَّظَرِ فيهِ قَلْبًا سقيمًا، لَقد الْتَمَسَ بوهْمِهِ في فَحْصِ الغَيْبِ سِرًّا كَتِيمًا، وَعادَ بما قالَ فيهِ أَفَّاكًا أَثِيمًا**".

هذا تكرار من المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في بيان خطورة الغلو في الخوض في مسائل القدر.

❑ ثُمَّ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "**والعرشُ والكرسيُّ حَقٌّ**".

يريد بالعرش عرش الرب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ المذكور في قوله تَعَالَىٰ: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ۝٥﴾[طه:٥]، قوله: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾[الأعراف:٥٤]، **وتتعلق بالعرش مسائل**:

① **المسألة الأولى:** العرش في اللُّغَة.

يُطلق على معاني: فيُطلق على سرير الملك، وعلى السقف، وعلى الملك، وغير ذلك، وعرش الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يُحمل على المعنى الذي تقتضيه سياقات النصوص الوارد فيها، والمعنى المناسب له من معاني لفظ العرش هو سرير الملك.

وقد وردت للعرش أوصاف، من المناسب أن تُذكر في بيان المراد بعرش الله، وسأتطرق لها قريبًا بِإِذْنِ اللهِ -.

وقد عرّف ابن كثيرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ العرش بضم تلك الأوصاف لمعناه اللغوي، فقال في تعريفه: "**سريرٌ ذو قوائم، تحمله الملائكة، وهو كالقبة عَلَىٰ العالم، وهو سقف المخلوقات**"، وكلامه هٰذَا رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ كلامٌ مناسبٌ لبيان معنى عرش الله والتعريف به؛ لجمعه بين المعنى اللغوي المناسب للفظ العرش الوارد في القرآن، وبين الأوصاف الثابتة لعرش الله -.

فالعرش وإن كان قد ورد في اللغة على معانٍ، فليس تعدد المعاني للفظ العرش في اللغة مانعًا من حمله على المعنى المناسب للفظ في موارده، ولو كان هذا مانعًا؛ لعُطلت الكثير من الألفاظ الواردة في النصوص الشرعية، فكثيرٌ منها مستعملٌ في عدة معان في اللغة، فالحق إذًا أن اللفظ الوارد في النصوص إن كان له في اللغة أكثر من معنى؛ فإنه يُحمل على المعنى المناسب له في سياق الكلام الوارد فيه.

☜ ومن هنا نعلم ضعف شبهة معطلة لفظ العرش عن معناه الصحيح؛ إذ قالوا للمثبت للعرش: إن له عدة معانٍ، فأيها تريد؟ قاصدين بذلك تشكيك المثبت للمعنى الصحيح لعرش الله.

✍ والجواب عن هذا التشكيك سهلٌ، وهو أن يقول القائل: إني أريد المعنى الذي دلّت عليه النصوص الشرعية للعرش، وهو سرير الملك، ويقول: إن تعدد المعاني للفظ الواحد لا يعني ترك اللفظ مهملًا بلا معنى، بل إن تعددت المعاني لِلَّفْظِ، فإننا ننظر في المعنى المناسب للفظ في سياقه، فنحمل اللفظ عليه.

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في (الصواعق المرسلة): "وأما قولك العرش له سبعة معانٍ، والاستواء له خمسة معانٍ؛ فتلبيسٌ منك على الجهال وكذبٌ ظاهر؛ فإنه ليس لعرش الرحمن الذي استوىٰ عليه إلا معنًا واحد، وإن كان للعرش من حيث الجملة عدة معانٍ، فاللام للعهد قد صار بها في العرش معينًا، وهو عرش الرب تَعَالَىٰ الَّذِي هو سرير ملكه، الَّذِي اتفقت عليه الرسل، وأقرت به الأمم، إلا من نابذ الرسل".

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في نونيته:

قالوا إذا قال المجسم ربنا ... حقًّا على العرش استوى بلسان
فسلوه كم للعرش معنى واستوى ... أيضًا له في الوضع خمس معان
وعلى فكم معنى لها أيضا لدى ... عمرو فذاك إمام هذا الشان
بين لنا تلك المعاني والذي ... منها أريد بواضح التبيان
فاسمع فذاك معطل هذي الجعاجع ... ما الذي فيها من الهذيان
قل للمجعجع: ويحك اعقل ذا الذي ... قد قلته إن كنت ذا عرفان
العرش عرش الرب جل جلاله ... واللام للمعهود في الأذهان
ما فيه إجمال ولا هو موهم ... نقل المجاز ولا له وضعان
وَمُحَمَّدٌ والأنبياء جميعهم ... شهدوا به للخالق الرحمن
منهم عرفناه وهم عرفوه من ... رب عليه قد استوى ديان
لم تفهم الأذهان منه سرير ... بلقيس ولا بيتا على الأركان
كلا ولا عرشا على بحر ولا ... عرشا لجبريل بلا بنيان
كلا ولا العرش الذي إن ثل من ... عبد هوى تحت الحضيض الداني
كلا ولا عرش الكروم وهذه ... الأعناب في حرث وفي بستان
لكنها فهمت بحمد الله عرش ... الرب فوق جميع ذي الأكوان
وعليه رب العالمين قد استوى ... حقا كما قد جاء في القرآن

(٢) **المسألة الثانية:** في مكان العرش.

العرش على الماء فوق السماوات والأرض كالقبة عليهم، وهو سقف الفردوس، فدليل كونه على الماء: قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَهُوَ الَّذِى خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ

عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾[هود:٧]، وقوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**قدّر الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء**».

والعرش لا يزال على الماء، فإن ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ لا تُفيد أنه اليوم ليس كذلك، قال ابن خزيمة في كتاب (**التوحيد**): ومعنى قوله: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ كقوله: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ۝٤﴾[الفتح:٤]، ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ۝٧﴾[الفتح:٧]. ثم ساق بسنده عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال، أتاه رجلٌ وقال: أرأيت قول الله تَعَالَىٰ: ﴿وَكَانَ اللَّهُ﴾، فقال ابن عباس: "**كذلك لم يزل**".

فابن خزيمة يُقرر هنا أن قول الله -: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ كقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ۝٤﴾[الفتح:٤]، فالله كان عليمًا حكيمًا، ولا يزال عليمًا حكيمًا، فكذلك قوله: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ لا يُفيد أنه كان، ثم إنه اليوم ليس كذلك؛ بل هو اليوم على ما كان.

☜ وهذا الماء الذي العرش عليه ليس ماء البحر؛ إذ العرش مخلوقٌ قبل السماوات والأرض، وابن خزيمة يرى أنه البحر الكائن فوق السماء السابعة، المُصرَّح به في حديث الأوعال، قال ابن خزيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: عن العباس بن عبد المطلب أنه كان جالسًا في البطحاء في عصابة، ورسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جالسٌ فيهم، إذْ عَلَتْهم سحابة فنظروا إليها فقال: «**هل تدرون ما اسم هذه؟**»، قالوا: نعم، هذا السحاب. فقال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**والمزن**»، فقالوا: والمزن. فقال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**والعنان**»، ثم قال: «**وهل تدرون كم بُعد ما بين السماء والأرض؟**»، قالوا: لا، والله ما ندري. قال: «**فإن بُعد ما بينهما إما واحدة، وإما اثنتان، وإما ثلاثٌ وسبعون سنة إلى السماء التي فوقها كذلك**» حتى عدهنّ سبع سماوات كذلك، ثم قال: «**فوق السماء السابعة بحرٌ بين أعلاه وأسفله مثل ما بين سماء إلى سماء، ثم فوق ذلك ثمانية أوعال، ما بين أضلافهن وركبهن كما بين سماء إلى سماء، ثم فوق ظهورهن العرش، بين أعلاه وأسفله مثل ما بين سماء إلى سماء، والله فوق ذلك**».

❊ قال ابن خزيمة: "ورواه الوليد بن أبي ثور عن سِماك عن عبد الله عن الأحنف بن قيس، قال: حدثني عباس بن عبد المطلب، قال: كنا جلوسًا بالبطحاء في عصابةٍ فيهم رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ". فذكر الحديث بمثل معناه غير أنه قال: «وفوق السماء السابعة بحرٌ، ما بين أسفله وأعلاه كما بين سماء إلىٰ سماء، وفوق البحر ثمانية أوعال».

ثم قال: "يدل هذا الخبر علىٰ أن الماء الذي ذكره الله في كتابه أن عرشه كان عليه هو البحر الذي وصفه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في هذا الخبر، وذكر بُعد ما بين أسفله وأعلاه". انتهى كلامه. هذا ما قرره رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ وهو مبني على ثبوت الحديث، وفيه خلاف.

✍ ودليل كون العرش فوق السماوات والأرض، وأنه كالقبة عليهما: ما أخرج أبو داود عن جبير بن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، عن جده، قال: أتى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أعرابي، فقال: يا رسول الله جَهِدَت الأنفس وضاعت العيال ونُهكت الأموال وهلكت الأنعام؛ فاستسقِ الله – لنا؛ فإنّا نستشفع بك على الله ونستشفع بالله عليك. قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ويحك! تدري ما تقول؟» وسبّح رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فما زال يُسبح حتى عُرِف ذلك في وجوه أصحابه، ثم قال: «ويحك! إنه لا يُستشفع بالله علىٰ أحدٍ من خلقه؛ شأن الله أعظم من ذلك، ويحك! أتدري ما الله؟ إن عرشه علىٰ سماواته لهكذا –وقال بإصبعه– مثل القبة عليه، وإنه ليئط به أطيط الرحل بالراكب». فهذا الحديث يُفيد أن العرش فوق السماوات والأرض، وأنه كالقبة عليهما.

☜ وأما دليل كونه سقف الفردوس: فقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إن في الجنة مائة درجة أعدها الله للمجاهدين في سبيله، بين كل درجتين كما بين السماء والأرض، فإذا سألتم الله فسلوه الفردوس؛ فإنه وسط الجنة وأعلىٰ الجنة، وفوقه عرش الرحمن، ومنهم تفجر أنهار الجنة».

(٣) المسألة الثالثة: في أوصاف العرش.

العرش مخلوقٌ من مخلوقات الله، خلقه الله قبل القلم وقبل السماوات والأرض، قال تَعَالَىٰ: ﴿وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ۝١٢٩﴾[التوبة:١٢٩]، فالله رب العرش، وكل مربوب فإنه

مخلوق، وأخرج أحمد عن أبي رَزِين قال: قلت يَا رَسُولَ اللَّهِ! أين كان ربنا قبل أن يخلق خلقه؟ قال: «**كان في عماء؛ ما تحته هواء، وما فوقه هواء، ثم خلق العرش بعد ذلك**».

☚ وفي كون العرش مخلوقًا؛ رَدٌّ على الفلاسفة الذين زعموا كونه الخالق، وأنه مع الله منذ الأزل، وقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**قدّر الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء**»، فدلّ على أنه مخلوقٌ قبل القلم وقبل السماوات.

☚ وهو عرشٌ عظيمٌ كبيرٌ حسنٌ بهيٌ ثقيلٌ ذو قوائم؛ قال الله تَعَالَىٰ: ﴿وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾﴾[المؤمنون:٨٦]، وقال: ﴿رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ ﴿١١٦﴾﴾[المؤمنون:١١٦]، وقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ما السماوات السبع في الكرسي إلا كحلقةٍ ملقاةٍ بأرضٍ فلاة، وفضل العرش على الكرسي كفضل تلك الفلاة على تلك الحلقة**»، وقال ابن عباس: "**الكرسي موضع القدمين، والعرش لا يُقدر أحدٌ قدره**"؛ فهذه النصوص كلها في بيان عظمة العرش وحسنه.

قال ابن كثير: "**قال هاهنا** ﴿وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾﴾[المؤمنون:٨٦] **يعني: الكبير، وقال في آخر السورة** ﴿رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ ﴿١١٦﴾﴾[المؤمنون:١١٦] **أي: الحسن البهي، فقد جمع العرش بين العظمة في الاتساع والعلو والحسن الباهر؛ ولهذا قال من قَالَ: إنه من ياقوتةٍ حمراء**".

☚ ودلّ على ثقل العرش: قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**سبحان الله وبحمده، عدد خلقه، ورضا نفسه، وزنة عرشه، ومداد كلماته**». قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ: "**فهذا يُبين أن زنة العرش أثقل الأوزان**".

☚ وقد ثبت ما يدل على أن للعرش قوائم: قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لا تُخيروا بين الأنبياء، وأنا أول من تنشق عنه الأرض يوم القيامة، فأفيق فأجد موسىٰ متعلقًا بقائمةٍ من قوائم العرش، فلا أدري أجُزي بصعقة الطور أو أفاق قبلي**»؛ فهذا يدل على أن للعرش قوائم.

وهذا مِمَّا رد به ابن كثير في مواضع على من قَالَ: إن العرش كالكرة، ومن ذلك قول ابن كثير: "**وليس بكرة، كما يزعمه كثيرٌ من أرباب الهيئة، وإنما هو قُبَّة ذات قوائم، تحمله الملائكة، وهو فوق العالم مما يلي رؤوس النَّاس**" انتهى كلامه.

☚ ومن أهل العلم: من قال إن العرش من ياقوتة حمراء. قال ابن كثير: "**وقال بعض السلف: العرش من ياقوتةٍ حمراء**". وقال ابن كثير في موضعٍ آخر: "**وقال إسماعيل بن أبي خالد: سمعت سعدًا الطائي يقول: العرش ياقوتةٌ حمراء**".

④ **المسألة الرابعة:** العرش لا يفنى اتفاقًا.

العرش من ضمن المخلوقات التي لا يشملها الفناء، قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في نونيته:

والعــــرش والكـــــرسي لا يفنـــيهما أيضــــا وإنهـــــما لمخلوقـــــان

❋ وقد سُئل شيخه ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ عن حديث أنس بن مالك عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**سبعةٌ لا تموت ولا تفنىٰ ولا تذوق الفناء: النار وسكانها، واللوح، والقلم، والكرسي، والعرش**» فهل هذا الحديث صحيحٌ أم لا؟

✍ فأجاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ -أي: شيخ الإسلام-: "**هذا الخبر بهذا اللفظ ليس من كلام النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ وإنما هو من كلام بعض العلماء، وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها وسائر أهل السنة والجماعة علىٰ أن من المخلوقات لا يُعدم ولا يفنىٰ بالكلية؛ كالجنة، وَالنَّار، والعرش، وغير ذلك، ولم يقل بفناء جميع المخلوقات إلا طائفةٌ من أهل الكلام المبتدعين؛ كالجهم بن صفوان، ومن وافقه من المعتزلة ونحوهم، وهذا قولٌ باطلٌ يُخالف كتاب الله وسنة رسوله وإجماع سلف الأمة وأئمتها، كما في ذلك من الدلالة علىٰ بقاء الجَنَّة، وأهلها وبقاء غير ذلك مما لا تتسع هذه الورقة لذكره، وقد استدل طوائف من أهل الكلام والمتفلسفة علىٰ امتناع فناء جميع المخلوقات بأدلة عقلية -والله أَعْلَمُ-**".

إذًا شيخ الإسلام هنا ينقل اتفاق السلف عَلَىٰ: أن من المخلوقات ما لا يُعدم ولا يفنى، ومن ذلك العرش.

⑤ **المسألة الخامسة:** في أدلة كون للعرش حملة، وبيان عددهم.

قال الله تعالىٰ: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ ۝٧﴾[غافر:٧]، وقال تعالىٰ: ﴿وَالْمَلَكُ عَلَىٰ أَرْجَائِهَا وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ ۝١٧﴾[الحاقة:١٧]، وقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أُذن لي أن أُحدث عن ملكٍ من ملائكة الله من حملة العرش: إن ما بين شحمة أذنه إلىٰ عاتقه مسيرة سبعمائة عام**».

فهذه النصوص تُفيد كون للعرش حملة، وقد اختلف أهل العلم في عددهم، والذي عزاه ابن الجوزي للجمهور: أنهم اليوم أربعة، ويوم القيامة يكونون ثمانية.

قال ابن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ: "**وجاء في الحديث: «أنهم اليوم أربعةٌ، فإذا كان يوم القيامة أمدهم الله بأربعة أملاك آخرين» وهذا قول الجمهور**".

والحديث الذي أشار إليه ابن الجوزي هو ما جاء عند الطبري، أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**يحمله اليوم أربعةٌ، ويوم القيامة ثمانية**»، ولكنه حديثٌ ضعيفٌ على ما بيّن عددٌ من أهل العلم.

وجاء عند أحمد عن ابن عباسٍ أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صدّق أمية في شيءٍ من شعره، فقال:

رَجُـلٌ وَثَـوْرٌ تَحْـتَ رِجْـلِ يَمِينِـهِ ... وَالنَّسْـرُ لِلْأُخْـرَى وَلَيْـثٌ مُرصَـدُ

فقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**صدق**».

وَقَالَ:

وَالشَّـمْسُ تطلـع كُـلَّ آخِـرِ لَيْلَـةٍ ... حَمْـرَاءَ يُصْـبِحُ لَوْنُهَـا يَتَـوَرَّدُ

تَـأْبَى فَـمَا تَطْلُـعُ لَنَـا فِي رِسْـلِهَا ... إِلَّا مُعَذَّبَـةً وَإِلَّا تُجْلَـدُ

فقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**صدق**».

فهذا الحديث فيه ذكر أربع... بل فيه إقرار النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لقول أمية:

رَجُـلٌ وَثَـوْرٌ تَحْـتَ رِجْـلِ يَمِينِـهِ ... وَالنَّسْـرُ لِلْأُخْـرَى وَلَيْـثٌ مُرصَـدُ

فهذا فيه إقراره له على ما قال، وهذا فيه ذكر أربعة ملائكة، والآية فيها ذكر ثمانية، فقالوا: اليوم يحمله أربعة كما في هذا الحديث، وفي القيامة يحمله ثمانية، وقد مال إلى هذا القول ابن كثير في تفسيره؛ حيث قال في تفسير قوله تَعَالَىٰ: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ ۝٧﴾[غافر:٧]، قال: **"يُخبر تَعَالَىٰ عن الملائكة المقربين من حملة العرش الأربعة ومن حوله من الكروبيين؛ بأنهم يُسبحون بحمد ربهم، أي: يُقرنون بين التسبيح الدال علىٰ نفي النقائص والتحميد المقتضي لإثبات صفات المدح، ويؤمنون به، أي: خاشعون له أذلاء بين يديه، وأنهم يستغفرون للذين آمنوا، أي: من أهل الأرض ممن آمن بالغيب، فقيّض الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ملائكته المقربين أن يدعو للمؤمنين بظهر الغيب، ولما كان هذا من سجايا الملائكة عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كانوا يؤمنون علىٰ دعاء المؤمن لأخيه بظهر الغيب، كما ثبت في صحيح مسلم «إذا دعا المسلم لأخيه بظهر الغيب قال الملك آمين ولك بمثله»"**، قال: **"وقد قال الإمام أحمد: حدثنا عبد الله بن مُحَمَّد"**. إلى أن قال: **"عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صدّق أمية في شيءٍ من شعره فقال:**

رَجُـلٌ وَثَـوْرٌ تَحْـتَ رِجْـلِ يَمِينِـهِ وَالنِّسْـرُ لِلْأُخْـرَىٰ وَلَيْـثٌ مُرصَـدُ

فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «صدق»".

قال ابن كثير: **"وهذا إسنادٌ جيد، وهو يقتضي أن حملة العرش اليوم أربعة، فإذا كان يوم القيامة كانوا ثمانية؛ كما قال تَعَالَىٰ: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ ۝١٧﴾** [الحاقة:١٧]".

✍ إذًا جمهور أهل العلم على أن حملة العرش اليوم أربعةٌ؛ للحديث الذي فيه إقرار النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأمية فيما ذكر في شعره، وذهب إلى أنهم اليوم أربعة، ويكونون يوم القيامة ثمانية؛ للآية، وممن ذهب إلى هذا: ابن كثيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ في تفسيره.

⑥ **المسألة السادسة:** بيّن شيخ الإسلام وقوع الاختلاف بين أهل السُّنَّة في العرش وحملته؛ هل هم حاملون لمن فوق العرش أم لا؟ عَلَىٰ قولين:

❶ **الأول**: أنهم يحملون العرش ولا يحملون من فوقه، ويقولون -أي: أصحاب هٰذَا القول-: إن كون حملة العرش يحملونه لا يلزم منه حملهم لمن فوقه، فما حمل شيئًا لا يُعد حاملًا لما فوقه إِلَّا أنْ يكون ما فوقه معتمدًا عليه؛ فما حَمل السقف مثلًا لا يُعَدُّ حاملًا لما فوق السوقف، إِلَّا أن يكون ما فوق السقف معتمدًا عليه، فالهواء والطير فوق السقف وليس محمولين بما يحمل السقف.

* يقول شيخ الإسلام في بيان قول القائلين: بأن حملة العرش، وإن كانوا يحملون العرش إِلَّا أن هٰذَا لا يلزم منه أنهم يحملون ما فوقه، يقول شيخ الإسلام: "**وذلك: أن من حمل السقف لا يجب أن يحمل ما فوقه، إِلَّا أنْ يكون ما فوقه معتمدًا عليه، وَإِلَّا فالهواء والطير وغير ذلك مِمَّا هو فوق السقف ليس محمولًا بما يحمل السقف، وكذلك السماوات فوق الأرض وليست الأرض حاملةً السماوات، وكل سماء فوقها سماء وليست السفلى حاملةً للعليا، فإذا لم يجب في المخلوقات أن يكون الشيء حاملًا لما فوقه، بل قد يكون وقد لا يكون؛ لم يلزم أن يكون العرش حاملًا للرب تَعَالَىٰ، إلا بحجةٍ تُبيِّن ذلك، وإذا لم يكن العرش حاملًا لم يكن حملة العرش حاملةً لما فوقه بطريق الأولى**".

هذَا القول الأول من قولي أهل السنة والجماعة في المسألة، وهو: أن كون حملة العرش يحملون العرش، لا يلزم من ذلك أنهم يحملون ما فوقه.

❷ **القول الثاني**: أن العرش وحملته يحملون الله تَعَالَىٰ، وأنَّ هٰذَا لا يلزم منه كونه محتاجًا إليهم؛ إذْ هم يحملونه وهو الَّذِي خلقهم وخلق قواهم، فجعلهم قادرين عَلَىٰ حمله، فهم لم يحملوه إِلَّا بقدرته سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

* قال شيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّة في بيان هٰذَا القول: "**الوجه الثَّانِي: أن الطائفة الأخرى تمنع المقدمة الثانية، فيقولون لا نُسلم أن العرش وحملته إذا كانوا حاملين لله؛ لزم أن يكون**

الله محتاجًا إليهم؛ فإن الله هو الَّذِي يخلقهم ويخلق قواهم وأفعالهم، فلا يحملونه إِلَّا بقدرته ومعونته، كما لا يفعلون شيئًا من الأفعال إِلَّا بذلك، فلا يحمل في الحقيقة نفسه إِلَّا نفسه".

إِلَىٰ أن قال: "وهؤلاء يقولون هٰذَا الَّذِي ذكرناه أكمل في صفة الغني عما سواه، والقدرة عَلَىٰ كل شيء مما يقوله النفاة، فإن أولئك يقولون: لا يقدر أن يتصرف بنفسه، ولا يقدر أن ينزل، ولا يصعد، ولا يأتي، ولا يجيء، ولا يقدر أن يخلق في عباده قوة يحملون بها عرشه كالَّذِي هو عليه، ويكونون إِنَّمَا حملوه وهو فوق عرشه بقدرته وقوته، من كونه لا يقدر عَلَىٰ مثل ذلك، ولا يمكنه أن يُقيم نفسه إِلَّا بنفسه، كما أنه سُبْحَانَهُ إذا خلق الأسباب وخلق لها أمورًا أخرى، ودبّر أمر السماوات والأرض؛ كان ذلك أكمل وأبلغ في الاقتدار من أن يخلق الشيء وحده بغير خلق قوةٍ أخرى في غيره يخلقه بها، فإنَّ من يقدر عَلَىٰ خلق القوى في المخلوقات أبلغ ممن لا يقدر عَلَىٰ ذلك" انتهى كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فهٰذَان قولان لأهل السنة في المسألة وممن ذهب إِلَىٰ الثاني، وأن حملة العرش يحملون العرش ومن فوقه بقوةٍ يجعلها الله - فيهم، ممن ذهب إِلَىٰ هٰذَا أيضًا: الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في رده عَلَىٰ الجهمي العنيد -وَاللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ-.

⑦ المسألة السابعة: في أوصاف حملة العرش.

قال النبي صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أُذن لي أن أُحدِّث عن ملكٍ من ملائكة الله، من حملة العرش؛ إن ما بين شحمة أذنه إِلَىٰ عاتقه مسيرة سبعمائة عام**»، ففي هٰذَا الحديث يذكر النبي صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أحد ملائكة العرش، وأن «**ما بين شحمة أذنه إِلَىٰ عاتقه مسيرة سبعمائة عام**»، وهٰذَا يدل عَلَىٰ عِظَم خلقه، وقد أقرّ النَّبِيّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمية عَلَىٰ قوله:

رَجُلٌ وَثَوْرٌ تَحْتَ رِجْلِ يَمِينِهِ ... وَالنَّسْرُ لِلْأُخْرَى وَلَيْثٌ مُرصَدُ

فدلّ هٰذَا عَلَىٰ أن منهم من عَلَىٰ صورة ما ذُكر في البيت -وَاللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ-.

⑧ المسألة الثامنة: في نقض معتقد المعتزلة والأشاعرة في العرش.

نفت المعتزلة المعنى الصحيح للعرش، وأوّلوه بالملك، وغير ذلك من التأويلات الفاسدة، والأشاعرة أثبته بعضهم ونفاه الكثير منهم، فممن أثبته: البيهقي حيث قال في

كتابه (**الأسماء والصفات**): "**وأقاويل أهل التفسير عَلَىٰ أن العرش هو السرير، وأنهم جسمٌ مجسمٌ خلقه الله تَعَالَىٰ**".

فهٰذَا الكلام من البيهقي فيه إثبات كون العرش جسمًا، وأنه هو السرير، وهٰذَا المعنى الصحيح الَّذِي عليه أهل السُّنَّة وَالْجَمَاعَة، فالبيهقي من متقدمي الأشاعرة، وهو ممن يُثبت العرش عَلَىٰ المعنى الصحيح.

وكذا الواحدي حيث قال في تفسيره (**البسيط**)، في تفسير قوله تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِى خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾[الأعراف:٥٤]، قال الواحدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "**والعرش في كلام العرب سرير الملك، يدل عَلَىٰ ذلك سرير ملكة سبأ؛ سماه الله عرشًا فقال**: ﴿وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾[النمل:٢٣]".

فهٰذَا الواحدي أيضًا -والواحدي جرى في تفسيره عَلَىٰ ما عليه الأشاعرة في المعتقد- يُبين أيضًا أنَّ السرير هو سرير الملك في كلام العرب، ويُثبته عَلَىٰ هٰذَا المعنى، ثُمَّ إنه لم يقتصر عَلَىٰ ذلك، بل ردَّ عَلَىٰ من فسّر العرش بالملك.

وقد فسّره الكثير منهم بالملك، قال ابن عطية في تفسيره: "**وقوله تَعَالَىٰ**: ﴿اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ **معناه: عند أبي المعالي وغيره من حُذَّاق المتكلمين بالملك والسلطان**". ولست أريد أن ابن عطية أوّل العرش بالملك؛ وإنما أريد عزوه لأبي المعالي والمتكلمين تأويلهم العرش بالملك، وَإِلَّا فإن ابن عطية لا يذهب لهذَا التأويل فيما يظهر؛ حيث قال: "**والعرش مخلوقٌ معينٌ جسمٌ ما؛ هٰذَا الَّذِي قررته الشَّرِيْعَة**".

✍ فالذي يظهر: أن ابن عطية رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ يُفسر العرش بأنه جسمٌ، وهٰذَا يُنافي تفسير الأشاعرة والمعتزلة العرش بأنه الملك، ولكن المراد: أن ابن عطية رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ عزا لأبي المعالي وغيره من المتكلمين تفسيرهم العرش بالملك، فالأشاعرة جمعٌ منهم يذهبون إِلَىٰ أن العرش هو الملك.

☜ ومن ذهب إِلَىٰ هٰذَا التأويل فقوله هٰذَا تحريفٌ ظاهر؛ إِذْ العرش وإن كان يُطلق ويُراد به الملك في اللغة، إِلَّا أن لفظ العرش في سياقات النصوص الوارد فيها لا يُفيد هٰذَا

المعنى، فالله تَعَالَىٰ قال في كتابه: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾، فهل يقول المُحرِّف إن ملك الله كان عَلَىٰ الماء؟ وقال الله تَعَالَىٰ: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ ﴿١٧﴾﴾ [الحاقة: ١٧]، فهل يقول المُحرِّف إن ملك الله تَعَالَىٰ يحمله ثمانية؟

❊ قال ابن الجوزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في (زاد المسير): "**قال الخليل بن أحمد: العرش السرير، وكل سريرٍ لملك يُسمى عرشًا، وقلما يُجمع العرش إِلَّا في اضطرار، واعلم أن ذكر العرش مشهورٌ عند العرب في الجاهلية والإسلام**". إِلَىٰ أن قال: "**وقد شذّ قومٌ فقالوا: العرش بمعنى الملك؛ وهٰذَا عدولٌ عن الحقيقة إِلَىٰ التَّجوُّز مع مخالفة الأثر، ألم يسمعوا قول الله -: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾؟ أتُراه كان الملك عَلَىٰ الماء؟**".

إذًا ابن الجوزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في كتابه (زاد المسير) -وهو كتابٌ في التفسير كما هو معلوم- يُبين أن العرش السرير، وأن كل سريرٍ لملك يُسمى عرشًا، وأن العرش مشهورٌ عند العرب في الجاهلية والإسلام، ثُمَّ نسب الذين يقولون: بأن العرش هو الملك -نسبهم- إِلَىٰ الشذوذ، وأنهم عدلوا عن الحقيقة إِلَىٰ المجاز، وأنهم خالفوا النصوص، وبيّن بطلان قولهم بقوله تَعَالَىٰ: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ قال: "**أتراه كان الملك عَلَىٰ الماء؟**" أي: إن كانوا يقولون إن العرش بمعنى الملك؛ فليقولوا إذًا كان ملك الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَلَىٰ الماء؛ لقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾.

✍ إذًا المعتزلة تأولوا العرش بالملك وبغير ذلك، والأشاعرة جمعٌ منهم تأوّلوه أيضًا بالملك، وأثبته بعض متقدميهم، كالبيهقي وغيره -واللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أَعْلَمُ-.

⑨ **المسألة التاسعة:** استواء الله تَعَالَىٰ عَلَىٰ العرش.

من صفات الله تَعَالَىٰ: استواؤه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَلَىٰ العرش، قال الله تَعَالَىٰ: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ﴿٥﴾﴾[طه:٥]، وقال تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٥٤﴾﴾[الأعراف:٥٤].

و ﴿اسْتَوَىٰ﴾ أي: ارتفع وعلا وصعد واستقر، قال ابن القيم:

فلهـــم عبـــارات عليهـــا أربـــع ... قـــد فُصـــلت للفـــارس الطعـــان
وهـــي استقر وقـــد عـــلا وكـــذلك ... ارتفـــع الَّـــذِي مـــا فيـــه مـــن نكـــران

وكذاك قد صعد..

والمعتزلة ومتأخرو الأشاعرة حرّفوا الاستواء، وقالوا: هو بمعنى الاستيلاء، والرد عليهم من وجوه:

⇦ **الوجه الأول:** أن تفسيرهم الاستواء بالاستيلاء مخالفٌ لظاهر اللَّفْظ، فـ﴿اسْتَوَى﴾ إن تعدى بـ"عَلَىٰ" فإنه يُفيد معنى العلو.

⇦ **الوجه الثاني:** أن تفسيرهم هٰذَا مخالفٌ لتفسير السلف، فالسلف مجمعون عَلَىٰ أن ﴿اسْتَوَى﴾ بمعنى علا.

⇦ **الوجه الثالث:** يلزم من تفسيرهم ﴿اسْتَوَى﴾ باستولى: أن الله تَعَالَىٰ لم يكن مستويًا عَلَىٰ العرش قبل، ثُمَّ استوى فاستولى عليه بعد خلق السَّمٰوات والأرض، ويلزم أيضًا وقوع المغالبة؛ إذْ الاستيلاء يُفيد المغالبة غالبًا، فِحِيْنَئِذٍ إنْ فُسِّر ﴿اسْتَوَى﴾ باستولى؛ فإن هٰذَا اللفظ يُفيد أن ثَمَّ مغالبةً قد وقعت، حصل بعدها استيلاء الله تَعَالَىٰ عَلَىٰ العرش.

⇦ **رابعًا:** يلزم من هٰذَا التفسير أن يقال: إن الله استوى عَلَىٰ الأرض والجبال والأشجار؛ لأنه مستولٍ عليها كلها، و﴿اسْتَوَى﴾ بمعنى استولى بزعمهم، فِحِيْنَئِذٍ إذا كان ﴿اسْتَوَى﴾ بمعنى استولى؛ فيقال الله مستوٍ عَلَىٰ الأرض، وَعَلَىٰ البحر، وَعَلَىٰ الجبال، وَعَلَىٰ الأشجار، وَعَلَىٰ الأنهار، إِلَىٰ غير ذلك، وهٰذَا باطل، وإذا كان اللازم باطلًا؛ فإن الملزوم يكون مثله.

☚ هٰذَا قول المعتزلة ومتأخرو الأشاعرة.

☜ وأما متقدمو الأشاعرة فيرون كون الاستواء فعلًا فعله الله في العرش فسماه استواءً، وليس هو عندهم من صفات الله تَعَالَىٰ الفعلية، بل هو من صفاته الذاتية، فلم يقم بالله فعلٌ يُسمى استواء، وإنما أحدث الله تَعَالَىٰ في العرش قربًا؛ فصار مستويًا عليه من غير أن يقوم بنفسه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ فعلًا، وقالوا بهٰذَا المعنى لأصلهم الَّذِي حرّفوا بسببه نصوص

الصفات الفعلية، وهو: امتناع قيام الحوادث في ذات الله -، وهٰذَا الَّذِي ذهبوا إليه فاسدٌ، يُخالف ما عليه السلف في فهم نصوص الاستواء الَّتِي تدل عَلَىٰ أن الله تَعَالَىٰ استوى عَلَىٰ العرش بعد أن لم يكن مستويًا عليه، وأن الاستواء في النصوص مسندٌ لله تَعَالَىٰ، وأنه فعلٌ قام به سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، وهٰذَا مهم في فهم كلام متقدمي الأشاعرة، فمتقدمو الأشاعرة ينصون عَلَىٰ إثبات الاستواء ولكن ما هٰذَا الاستواء الَّذِي يُثبتونه، هو هٰذَا الَّذِي ذكرته، وهو: أن الله فعل فعلًا في العرش فسماه استواءً، وأنه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أحدث في العرش قُربًا؛ فصار مستويًا عَلَىٰ العرش من غير أن يقوم بنفسه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ فعلًا.

⑩ **المسألة العاشرة:** اختلف أهل السنة في خلو العرش عند نزول الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ في ثلث الليل الآخر، عَلَىٰ ثلاثة أقوال، ذكرها شيخ الإسلام في شرح حديث النزول:

☜ **القول اَلْأَوَّل:** قول من يقول إن العرش لا يخلو.

☜ **القول اَلثَّانِي:** التَّوَقُّف والإنكار عَلَىٰ من قَالَ: يخلو، وَعَلَىٰ من قَالَ: لا يخلو، وبذا قال الحافظ عبد الغني المقدسي وغيره.

☜ **القول اَلثَّالِث:** قول من يقول: يخلو العرش عند نزول الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، وقد صنّف أبو القاسم عبد الرحمن بن أبي عبد الله بن محمد بن منده كتابًا في الإنكار عَلَىٰ من قَالَ: لا يخلو العرش.

فهٰذِه ثلاثة أقوال في هٰذِه المسألة لأهل السُّنَّة وَالْجَمَاعَة:

↩ **القول الأول:** قول من يقول إن العرش لا يخلو.

↩ **القول الثاني:** قول المتوقفين في المسألة، ولكنهم يتوقفون ويُنكرون؛ يُنكرون عَلَىٰ من لم يتوقف، سواءٌ كان ممن يقول: بأن العرش يخلو، أو بأن العرش لا يخلو، وهٰذَا قول الحافظ عبد الغني المقدسي بالتوقف والإنكار عَلَىٰ من قَالَ: العرش يخلو، أو قَالَ: العرش لا يخلو.

القول الثالث: العرش يخلو، وقد صنّف ابن منده كتابًا في الإنكار عَلَىٰ من قَالَ: لا يخلو العرش.

* قال شيخ الإسلام: "**وفي الجملة؛ فالقائلون بأنه يخلو منه العرش طائفةٌ قليلةٌ من أهل الحديث، وجمهورهم عَلَىٰ أنه لا يخلو منه العرش، وهو المأثور عن الأئمة المعروفين بِالسُّنَّةِ، وقد بيّن** رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ **أنَّ القول بعدم خلو العرش عند نزول الرَّبِّ** سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ **ثابتٌ عن الإمام أحمد، وإسحاق بن راهوية، وعثمان بن سعيد الدارمي، وغيرهم**"، وهٰذَا الَّذِي اختاره شيخ الإسلام؛ وهو أن العرش لا يخلو عند نزول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ إذ النصوص أفادت أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ﴿اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾، والنصوص أفادت أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ينزل كل ليلة، ولم يُذكر في النصوص أنه عند نزوله يخلو منه العرش؛ فيكون الأمر عَلَىٰ الأصل وهو أن الله – مستوٍ عَلَىٰ عرشه، حَتَّىٰ عند نزوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا يخلو منه عرشه.

بذا تمت المسائل المتعلقة بالعرش، **وتتعلق بالكرسي مسائل:**

١ **أولها**: أدلة ثبوت الكرسي.

قال تَعَالَىٰ: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ﴾[البقرة:٢٥٥]، وقال النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ما السماوات السبع في الكرسي إلا كحلقةٍ ملقاةٍ بأرضٍ فلاة، وفضل العرش عَلَىٰ الكرسي كفضل تلك الفلاة عَلَىٰ تلك الحلقة**»، فالكرسي ثابتٌ بالقرآن وَالسُّنَّة.

* قال شيخ الإسلام: "**الكرسي ثابتٌ بالقرآن وَالسُّنَّة وإجماع جمهور السلف**".انتهى كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ، وقد بيّن شيخ الإسلام أن النصوص من القرآن والسنة في الكرسي أقل من النصوص الواردة في العرش.

٢ **المسألة الثانية**: في بيان المراد بالكرسي.

بيّن ابن عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ذلك حيث قال: "**الكرسي موضع القدمين، والعرش لا يُقدر أحدٌ قدره**"، فالكرسي موضع قدمي الرب، وهو مخلوقٌ عظيم، كما أفاد ذلك آية الكرسي،

والحديث السابق: «**ما السماوات السبع في الكرسي إلا كحلقةٍ ملقاةٍ بأرضٍ فلاة**»، فهٰذَا قدر السماوات السبع بالنسبة للكرسي كحلقةٍ ملقاةٍ بأرضٍ فلاة، «**وفضل العرش عَلَىٰ الكرسي كفضل تلك الفلاة عَلَىٰ تلك الحلقة**» وهٰذَا يدل عَلَىٰ أن العرش أعظم من الكرسي؛ إذًا المراد بالكرسي موضع قدمي الرب سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، وقد جاء عن بعض السلف أنه كالمرقاة إِلَىٰ العرش.

٣ **المسألة الثالثة:** تأول المعتزلة وغيرهم من الأشاعرة والماتريدية الكرسي، وقالوا: إن المراد به العلم، وقد استدلوا برواية عن ابن عباس، ولكنها ضعيفةٌ، كما بيّن الدارمي في نقضه عَلَىٰ الجهمي العنيد، وكما بيّن غيره.

* قال الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في (**سلسلة الأحاديث الصحيحة**) في تخريج الحديث السابق، وهو: «**ما السماوات السبع في الكرسي إلا كحلقةٍ ملقاةٍ بأرضٍ فلاة...**» الحديث: "**والحديث خرج مخرج التفسير لقوله** تَعَالَىٰ: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، **وهو صريحٌ في كون الكرسي أعظم المخلوقات بعد العرش، وأنه جرمٌ قائمٌ بنفسه وليس شيئًا معنويًّا، ففيه ردٌّ عَلَىٰ من يتأوله بمعنى الملك وسعة السلطان، كما جاء في بعض التفاسير، وما روي عن ابن عباس أنه العلم؛ فلا يصح إسناده إليه؛ لأنه من رواية جعفر بن أبي المغيرة عن سعيد بن جبير عنه، رواه ابن جرير، قال ابن منده: ابن أبي المغيرة ليس بالقوي في ابن جبير**".

✍ إذًا هٰذَا كلام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في ردّ تأويل الكرسي بالملك وسعة السلطة، وبيّن أن ما جاء عن ابن عباس في أن الكرسي: العلم؛ ليس صحيحًا.

* وفي هٰذَا أيضًا يقول شيخ الإسلام: "**وقد نُقل عن بعضهم أن كرسيه علمه، وهو قولٌ ضعيف؛ فإن علم الله وسع كل شيء كما قال:** ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا ۝٧﴾ [غافر: ٧]**، والله يعلم نفسه، ويعلم ما كان وما لم يكن، فلو قيل: وسع علمه السماوات والأرض؛ لم يكن هٰذَا المعنى مناسبًا، لاسيما وقد قال** تَعَالَىٰ: ﴿وَلاَ يَؤُودُهُ حِفْظُهُمَا﴾ [البقرة:

٢٥٥]؛ **أي: لا يُثقله ولا يُكرسه وهٰذَا يُناسب القدرة لا العلم، والآثار المأثورة تقتضي ذلك، لكن الآيات والأحاديث في العرش أكثر من ذلك صريحةٌ متواترة".**

إذًا يُبين شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ أن الآية ليست في العلم ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ﴾[البقرة:٢٥٥] ليست في العلم؛ إذْ علم الله – وسع كل شيء، ولم يسع السماوات والأرض فَقَطْ، فليس من المناسب تفسير الآية بالعلم، وَإِنَّمَا الآية في كرسي الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، كما جاء ذلك عن ابن عباس وغيره من السلف.

❹ **المسألة الرابعة:** نُقِل عن الحسن البصري أنه يقول: **"أن الكرسي هو العرش"**، وهٰذَا قول يذكرونه في التفسير.

فيذكرون في التفسير أن من أهل العلم من يقول: إن الكرسي هو العرش، وينسبون ذلك للحسن البصري، وقد ضعّف ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في **(البداية والنهاية)** إسناد ما جاء عن الحسن في كون العرش هو الكرسي، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: **"وأما الكرسي فروى ابن جرير من طريق جويبر، وهو ضعيف، عن الحسن البصري أنه كان يقول للكرسي: هو العرش، وهٰذَا لا يصح عن الحسن، بل الصحيح عنه وعن غيره من الصحابة والتابعين: أنه غيره"** انتهى كلامه.

❋ قال شيخ الإسلام: **"وقد قال بعضهم: إن الكرسي هو العرش، لكن الأكثرون عَلَىٰ أنهما شيئان"**؛ إذًا شيخ الإسلام يُبيّن أن هناك من قَالَ: بأن الكرسي هو العرش، ولكن الأكثر عَلَىٰ أنهما شيئان، وهٰذَا يكون لكون شيخ الإسلام يذهب لإثبات ما جاء عن الحسن، أقول: قد يكون هٰذَا المراد، فعدَّ قول الحسن، أو يكون يقول بهٰذَا؛ لأنه يرى أن غير الحسن قد قَالَ: بأن الكرسي هو العرش.

بذا قد تمت المسائل المتعلقة بالعرش والكرسي.

❑ قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: **"وهُوَ مُسْتَغْنٍ عَن العرشِ ومَا دُونَه. مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ وفَوْقَهُ، وقَدْ أعْجَزَ عَنِ الإحَاطَةِ خَلْقَهُ".**

الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مستغنٍ عن مخلوقاته كلها؛ عن العرش، وما دونه، فمن أسمائه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: "الغَنِيّ"، وهذا يُفيد كمال غناه، وعدم افتقاره لشيء، ويُفيد أيضًا كمال صفاته، فلكماله لم يكن مفتقرًا لشيءٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، قال تَعَالَىٰ: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ ﴿٢٦٣﴾﴾ [البقرة:٢٦٣]، وقال سُبْحَانَهُ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ الله غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴿٩٧﴾﴾ [آل عمران:٩٧]، وقال تَعَالَىٰ: ﴿وَلِلّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنِ اتَّقُواْ اللّهَ وَإِن تَكْفُرُواْ فَإِنَّ لِلّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَكَانَ اللّهُ غَنِيًّا حَمِيدًا ﴿١٣١﴾﴾ [النساء:١٣١].

❃ قال السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير هذه الآية: "**ومن تمام غناه: أنه كامل الأوصاف؛ إذْ لو كان فيه نقصٌ بوجهٍ من الوجوه؛ لكان فيه نوع افتقارٍ إِلَىٰ ذلك الكمال، بل له كل صفة كمال، ومن تلك الصفة كمالها، ومن تمام غناه: أنه لم يتخذ صاحبةً ولا ولدًا، ولا شريكًا في ملكه ولا ظهيرًا، ولا معاونًا له علىٰ شيءٍ من تدابير ملكه، ومن كمال غناه: افتقار العالم العلوي والسفلي في جميع أحوالهم وشؤونهم إليه، وسؤالهم إياه جميع حوائجهم الدقيقة والجلية، فقام تَعَالَىٰ بتلك المطالب والأسئلة وأغناهم وأقناهم ومنّ عليهم بلطفه وهداه**". انتهى كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

❑ وقول المُصَنِّف: "**مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ وفَوْقَهُ، وقَدْ أعْجَزَ عَنِ الإحَاطَةِ خَلْقَهُ**".

بيّن شارح **(الطحاوية)** أن بعض النسخ جاء فيها ذكر الواو، وبعضها: "**مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ فَوْقَه**" بغير الواو، وصحح شارح **(الطحاوية)** إثبات الواو، وقد ذكر ابن القيم هذه العبارة بالواو في **(اجتماع الجيوش الإسلامية)**؛ مبينًا بذلك إثبات ابن أبي العز لعلو الله تَعَالَىٰ.

والعبارة بإسقاط الواو "**مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ فَوْقَه**" تُفيد إحاطة الله بكل شيءٍ فوق العرش؛ إذْ الضمير في "**فَوْقَه**" عائدٌ على العرش، إن كانت العبارة بإسقاط الواو، وهذا المعنى فاسد؛ فلا يوجد فوق العرش إِلَّا الله، فليس ثَمَّ شيءٌ فوقه يُحاط به، وهذا يُبين

صحة إثبات الواو، فتكون العبارة: "مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ وفَوْقَهُ"، أي: الله تَعَالَى محيطٌ بمخلوقاته كلها، وأنه فوقها سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وقد دلّ عَلَى إحاطته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى نصوص؛ منها: ﴿وَاللَّهُ مِن وَرَائِهِم مُّحِيطٌ ۝٢٠﴾ [البروج: ٢٠]، ومنها: ﴿أَلَآ إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطٌ ۝٥٤﴾ [فصلت:٥٤]، ومنها: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطًا ۝١٢٦﴾ [النساء:١٢٦].

✍ والمراد بهذه الإحاطة: إحاطة علمه وقدرته بمخلوقاته، لا أنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى محيطٌ بها كالفلك، وأنها داخل ذاته تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ.

☜ وأما فوقيته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى على مخلوقاته؛ فهي ثابتةٌ بالقرآن وَالسُّنَّة والإجماع والفطرة والعقل، ودلالة القرآن وَالسُّنَّة على ذلك تنوعت، وقد ذكر ابن القيم واحدًا وعشرين نوعًا من الأَدِلَّة الدالة على علوه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَى في نونيته:

ولقــد أتانــا عــشر أنــواع مــن ... المنقـــول في فوقيـــة الـــرحمن
مــع مثلهــا أيضًــا تزيــد بواحــدٍ ... هــا نحــن نــسردها بــلا كــتمان

وسأذكر هنا ما أراه مناسبًا من تلك الأنواع التي ذكرها ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَى:

النوع الأول: النصوص الدالة على استوائه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى على العرش، قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَى:

منهـا اسـتواء الـرب فـوق العـرش في ... ســبع أتـــت في محكـــم القـــرآن

العرش أعلى المخلوقات، واستواء الله تَعَالَى عليه له معانٍ سبق ذكرها، وهي: الصعود، والارتفاع، والعلو، والاستقرار، فإذا كان العرش أعلى المخلوقات، والله عالٍ عليه؛ فإن هذا يُفيد علو الله تَعَالَى، وقد أخبر الله أنه استوى على العرش في سبعة مواضع، أشار إليها ابن القيم في البيت السابق ذكره.

فذكر الله – استوائه في "**الأعراف**" و"**يونس**" و"**الرعد**" و"**طه**" و"**الفرقان**" و﴿الم ۝١ تَنزِيلُ﴾ [السجدة:١-٢] "**السجدة**" و"**الحديد**"، فقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ

حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٥٤﴾﴾[الأعراف:٥٤]، وقال تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِن بَعْدِ إِذْنِهِ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٣﴾﴾[يونس:٣]، وقال تَعَالَىٰ: ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى يُدَبِّرُ الْأَمْرَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُم بِلِقَاءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ ﴿٢﴾﴾[الرعد:٢]، إِلَىٰ آخر الآيات التي أخبر الله فيها باستوائه على العرش سُبْحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ، فاستواؤه سُبْحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ على العرش يدل على علوه، فالعرش أعلى المخلوقات، والله استوى عليه، بمعنى: ارتفع وعلا وصعد واستقر، وهذا يُفيد أنه سُبْحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ عالٍ على خلقه.

النوع الثاني من أنواع الأدلة الدالة علىٰ علوه سُبْحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ: التصريح بعلوه في اسميه سُبْحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ "**العلي، والأعلىٰ**"، قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ:

هــذا وثانيهــا صريــح علــوه ... ولــه بحكــم صريحــه لفظــان
لفــظ العــلي ولفظــة الأعــلى ... معرفــةً أتــت فيــه لقصــد بيــان
أن العلــو لــه بمطلقــه عــلى ... التعمــيم والإطــلاق بالبرهــان
ولــه العلــو مــن الوجــوه جميعها ... ذاتًــا وقهــرًا مــع علــو الشــان

فالله سُبْحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ من أسمائه الحسنى: "**العلي، والأعلىٰ**"، قال سُبْحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ﴿٤﴾﴾[الشورى:٤]، وقال الله -: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴿١﴾﴾[الأعلى:١]، وهذان اسمان يدلان على اتصافه سُبْحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ بالعلو، فالله - متصفٌ بالعلو، وأنواع العلو ثابتةٌ له، بدلالة هذين الاسمين، وهي: علو الذات، وعلو القدر، وعلو القهر.

وقد بيّن ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ أنَّ مجيء هذين الاسمين مُعرَّفين يدل على دلالتهما على جميع أنواع العلو.

النوع الثالث من أنواع الأدلة الدالة علىٰ علو الله -: التصريح بلفظ "**الفوق**" حال كونه مصحوبًا بـ"من" أو غير مصحوبٍ بها، فجاءت النصوص بإثبات الفوقية لله باستعمال

لفظ "**الفوق**"، ولفظ "**الفوق**" قد يرد مسبوقًا بـ"**من**"، وقد يرد غير مسبوقٍ بـ"**من**"، وهو في الحالين يُفيد علو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ. قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ:

هـذا وثالثهـا صريـح الفـوق مصحوبًا بـ"مـن" وبـدونها نوعـان

قال الله -: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾[النحل:٥٠]، وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾[الأنعام:١٨]، فإثبات الفوقية لله - يدل على علوه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

النوع الرابع من أنواع الأدلة الدالة علىٰ علو الله -: إخباره سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بعروج الملائكة والروح إليه، فالله - أخبر بذلك، والعروج يكون إلى فوق، وهذا يدل على أن الله - عالٍ على خلقه. قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ:

هـذا ورابعهـا عـروج الـروح والأمـلاك صـاعدة إلى الـرحمن

قال الله -: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴿٤﴾ فَاصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا ﴿٥﴾﴾[المعارج:٤-٥]، فعروج الأشياء إليه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يدل على علوه.

النوع الخامس من أنواع الأدلة الدالة علىٰ علوه الله -: صعود الكلم الطيب والأعمال الصالحة إليه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وعروج النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إليه، قال ابن القيم:

هـذا وخامسـها صـعود كلامنـا بالطيبـات إليـه والإحسـان
وكـذا صـعود الباقيـات الصـالحات إليـه مـن أعـمال ذي الإيـمان
وكـذا صـعود تصـدق مـن طيـب أيضًـا إليـه عنـد كـل أوان

إلى أن قال:

وكـذلك معـراج الرسـول إليـه حـقٌ ثابـتٌ مـا فيـه مـن نكـران

النوع السابق في عروج الملائكة والروح، هذا النوع في صعود كلامنا؛ الكلم الطيب والعمل الصالح، وفي عروج الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويصح أن يُجعل عروج النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مع النوع السابق، فيقال في النوع السابق: عروج النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والروح والملائكة، ويصح أن نجعل هذين الوجهين وجهًا واحدًا؛ فنقول: الأدلة الدالة على صعود وعروج الأشياء إليه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

قال الله -: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾[فاطر:١٠]، وقال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**من تصدق بعدل تمرةٍ، من كسبٍ طيبٍ، ولا يصعد إلىٰ الله إِلَّا طيب**».

وقد سبق ذكر معراج النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأن من مقاصد إيراد أهل العلم له في كتب المعتقد استدلالهم به على علو الله تَعَالَىٰ؛ فهذا نوعٌ من أنواع الأدلة وهو صعود الكلم الطيب والعمل الصالح إليه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، والصعود يكون إلى أعلى، وكذا عروج النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد نجعل هذا النوع والنوع الذي قبله نوعًا واحدًا؛ إلا أني اتبعت ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ؛ فقد جعلها نوعين فجعلتها نوعين.

النوع السادس والسابع من الأنواع الدالة علىٰ علو الله -: نزوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ إلى السماء الدنيا، وتنزيله القرآن من عنده سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

هــذا وسادســها وســابعها النــزول ... كـــذلك التنزيـــل للقـــرآن

فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ينزل كل ليلةٍ إلى السماء الدنيا، قال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ينزل الله - إلىٰ السماء الدنيا كل ليلةٍ، فيقول: هل من داعٍ فأستجيب له؟ هل من سائلٍ فأعطيه؟ هل من مستغفرٍ فأغفر له؟**».

قال ابن أبي العز: "**والنزول المعقول عند جميع الأمم إِنَّمَا يكون من علوٍ إلىٰ سُفل**"؛ إذًا نزول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يدل على علوه -؛ إذْ النزول المعقول عند جميع الأمم إِنَّمَا يكون من علوٍ إلى سُفل، وهو عالٍ مع نزوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

ويدل على علوه كذلكم: التنزيل للقرآن، قال تَعَالَىٰ: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ﴾[النحل:١٠٢]، فهذا التنزيل يدل على علو المُنزِل، وأنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مُباينٌ لخلقه عالٍ عليهم، فإن التنزيل مصدر نزل، بمعنى ألقى الشيء من أعلى إلى أسفل، فيكون المُلقي عاليًا على من أنزله إليهم، وَإِلَّا لم يصح تسميته تنزيلًا، هكذا قال الهراس في شرح **(النونية)**.

فإذًا من أنواع الأدلة الدالة على علو الله -: نزوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وتنزيله القرآن من عنده.

النوع الثامن: إخباره سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بأنه رفيع الدرجات، قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

هــــذا وثامنهـــا بســـورة غـــافر هـــو رفعـــة الـــدرجات للـــرحمن

قال الله -: ﴿فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُون ۝١٤ رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَن يَشَاء مِنْ عِبَادِهِ لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلاَق ۝١٥﴾[غافر:١٤-١٥]، فقال الله -: ﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ﴾، ورفيع على زنة فعيل، وزنة فعيل تأتي بمعنى: فاعل، وتأتي بمعنى: مفعول، وقد بيّن ابن القيم خطأ من قَالَ: إن فعيل هنا بمعنى: فاعل لينفي علو الله -؛ لينفي دلالة الآية على علو الله، إذ السياق يُفيد أنَّ فعيل هنا بمعنى: مفعول، فالله - يذكر علوه، يذكر العرش ﴿ذُو الْعَرْشِ يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ﴾، فرفيع هنا بمعنى: مرفوع، أي: مرفوع الدرجات. قال ابن القيم:

هــــذا وثامنهـــا بســـورة غـــافر هـــو رفعـــة الـــدرجات للـــرحمن

فهذه الآية تدل على علو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

النوع التاسع: النصوص المخبرة بأنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في السماء، وهي كثيرةٌ جدًّا، قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ:

هـــذا وتاســـعها النصـــوص بأنـــه فـــوق الســـماء وذا بـــلا حســـبان

فمن تلك النصوص قوله تَعَالَىٰ: ﴿أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُور ۝١٦ أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِير ۝١٧﴾ [الملك: ١٦- ١٧]، وقال النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**ألا تأمنونني وأنا أمين من في السماء؟**»، فالنصوص المخبرة بأن الله - في السماء تدل على علوه.

❊ قال ابن أبي العز: "**وهذا عند المفسرين من أهل السُّنَّة علىٰ أحد وجهين: إما أن تكون في بمعنىٰ علىٰ، وإما أن يُراد بالسماء العلو، لا يختلفون في ذلك، ولا يجوز الحمل علىٰ غيره**". وهذا مهم؛ عند الاستدلال بالنصوص الدالة على أن الله في السماء؛ من المهم أن نعرف تفسير أهل السُّنَّة لهذه النصوص، فإنهم يقولون إن كان المراد بالسماءِ: السماءَ المبنية؛ فإن "في" هنا تكون بمعنى على، ﴿أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ﴾ أي: أأمنتم من على السماء؛ إن كان المراد بالسماء السماء المبنية، فلا يصح أن نجعل "في" للظرفية؛ إن

كان المراد بالسماءِ السماء المبنية؛ إذ جعلنا "في" بمعنى الظرفية؛ أفاد ذلكم معنًى باطلًا، وهو: أن الله مظروفٌ في مخلوقاته.

فإذا قلنا: إن السماء السماء المبنية وجب القول بأن "في" بمعنى على، وأهل العلم يقولون من هذا قوله تعَالَىٰ: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[طه:٧١]؛ أي: على جذوع النخل، ﴿قُلْ سِيرُوا فِى الْأَرْضِ﴾[النمل:٦٩] أي: على الأرض، هٰذَا إذا قلنا: السماء هنا المراد بها السماوات المبنية.

وإن كان المراد بالسماء العلو؛ فإن السماء لفظٌ يُطلق ويُراد به العلو، إن كان المراد بالسماء العلو؛ فإن "في" على بابها، فالله - في العلو فوق السماوات.

هذا تفسير هذه النصوص عند أهل السنة والجماعة، قال ابن أبي العز: "**وهذا عند المفسرين من أهل السنة علىٰ أحد الوجهين؛ إما أن يكون "في" بمعنىٰ عَلَىٰ**". وهذا مَتَىٰ؟ إذا كان المراد بالسماء السماء المبنية. "**وإما أن يراد بالسماء العلو، وحينها إذا أُريد بالسماء العلو فإن "في" علىٰ بابها**"، يقول ابن أبي العز: "**لا يختلفون في ذلك، ولا يجوز الحمل علىٰ غيره**".

النوع العاشر من الأدلة الدالة علىٰ علو الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: إخبار النصوص باختصاص بعض المخلوقات بأنها عنده سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

فالنصوص جاء فيها الإخبار عن بعض المخلوقات بأنها عند الله؛ كالملائكة، والشهداء، وغيرهم، قال الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ ۝٢٠٦﴾[الأعراف:٢٠٦]، وقال تعَالَىٰ: ﴿وَلَهُ مَن فِى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ۝١٩﴾[الأنبياء:١٩].

فتخصيصه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ بذكر بعض عباده بأنهم عنده يدل على علوه؛ إذ لو لم يكن الأمر كذلك؛ لكانت كل المخلوقات عنده على حدٍّ سواء.

يقول ابن القيم:

هذا وعاشرها اختصاص البعض ... من أملاكه بالعند للرحمن

إلى أن قال:

لـو لم يكـن سـبحانه فـوق الـورى ... كـانوا جميعـا عنـد ذي السـلطان
ويكـون عنـد الله إبلـيس وجبريـل ... همـا في العنـد مسـتويان

لو لم تكن لهذه المخلوقات التي أخبر الله بأن لها عنده مكانة خاصة تُفيد علوه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وأنها عنده في العلو، لو لم يكن الأمر كذلك؛ لكانت المخلوقات كلها عند الله، ولصحَّ أن يقال: إن إبليس عنده، وإن جبريل عنده، فدلّ تخصيص بعض المخلوقات بالعندية: أن الله في السماء، وأنها عنده.

لـو لم يكـن سـبحانه فـوق الـورى ... كـانوا جميعـا عنـد ذي السـلطان
ويكـون عنـد الله إبلـيس وجبريـل ... همـا في العنـد مسـتويان

النوع الحادي عشر: إشارة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للعلو عند إشهاده ربه على أنه بلّغ الرسالة، قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

هـذا وحـادي عشـرهن إشـارةٌ ... نحـو العلـو بإصـبع وبنـان
لله جـل جـلاله لا غـيره ... إذ ذاك إشراكٌ مـن الإنسـان
ولقـد أشـار رسـوله في مجمـع ... الحـج العظـيم بموقـف الغفـران
نحـو السـماء بأصـبع قـد كرمـت ... مستشـهدًا للواحـد الـرحمن
يـا رب فاشـهد أنـني بلغـتهم ... ويشـير نحـوهم لقصـد بيـان
فغـدا البنـان مرفعًـا ومصـوبًا ... صـلى عليـك الله ذو الغفـران
أديـت ثـم نصـحت إذ بلغتنـا ... حـق الـبلاغ الواجـب الشـكران

فهذا كان من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في خطبته الشهيرة في حجة الوداع، فكان يرفع إصبعه إلى السماء مُشهدًا الله – على تبليغه: «**ألا هل بلغت؟ اللهم فاشهد**».

النوع الثاني عشر: اسمه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الظاهر؛ فإنه يدل على اتصافه بالظهور الذي هو العلو، قال ابن القيم:

هـذا وثـاني عشـرها وصـف الظهـور ... لـه كـما قـد جـاء في القـرآن
والظـاهر العـالي الـذي مـا فوقـه ... شيء كـما قـد قـال ذو البرهـان

الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ قال في كتابه: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ③﴾[الحديد:٣]، والظاهر يُفيد أنه عالٍ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

النوع الثالث عشر: النصوص المثبتة رؤية الله تَعَالَىٰ في الجَنَّة؛ فقد ثبتت رؤيته تَعَالَىٰ بالنصوص وقد سبق ذكرها، منها: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ㉒ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ㉓﴾[القيامة:٢٢-٢٣]، ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾[يونس:٢٦]، ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ⑮﴾[المطففين:١٥]، وقد سبق ذكرها، فإذا تقرَّر هذا وأن الله يُرى؛ فَلَا بُدَّ أن يُرى في جهةٍ من الجهات الست، وأشرف الجهات الست هي جهة العلو، التي دلت النصوص على إثباتها لله -.

ومن هنا؛ فإن الإيمان بالرؤية يلزم منه الإيمان بالعلو، ولا يجتمع الإيمان بالرؤية مع نفي العلو، وأهل السُّنَّة يؤمنون بهما، والمعتزلة علموا تلازمهما فنفوهما، وتناقض الأشاعرة كما هي عادتهم؛ فأثبتوا الرؤية ونفوا العلو، وقد سبق بيان بطلان قولي المعتزلة والأشاعرة، يقول ابن القيم رَحِمَهُٱللَّهُ تَعَالَىٰ:

هــذا وثالــث عشــرها إخبــاره	أنــا نــراه بجنــة الحيــوان
فسل المعطل هل نرى من تحتنا	أم عن شمائلنا وعن أيمان
أم خلفنا وأمامنا سُبْحَانَهُ	أم هل نرى من فوقنا ببيان
يا قوم ما في الأمر شيء غير	ذا أو أن رؤيته بلا إمكان
إذْ رؤية لا في مقابلة من الرائي	محال ليس في الإمكان
ومن ادعى شيئا سوى ذا	كان دعواه مكابرةً على الأذهان

فنصوص الرؤية من النصوص الدالة على العلو؛ إذْ الرؤية لا تكون إِلَّا في جهة، وأشرف الجهات: جهة العلو.

النوع الرابع عشر: إقرار النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ من سأله أين الله؟ فإقراره على السؤال يدل على أن الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ في مكان، وأشرف الأماكن أعلاها، بل قد سأل النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ نفسُه الجارية «**أين الله؟**»، وأجابت بأن الله في السماء، وأقرها على ذلك.

رزين العُقيلي سأل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: أين كان ربنا - قبل أن يخلق السماوات والأرض؟ فهذا سؤال بأين فأقره النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأجابه وقال: «**في عماء؛ ما فوقه هواء وما تحته هواء، ثم خلق عرشه علىٰ الماء**»، وسأل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الجارية فقال: «**أين الله؟**» فقالت: في السماء. فقال: «**اعتقها؛ فإنها مؤمنة**».

يقول ابن القيم:

هــذا ورابــع عشــرها إقــرار ســائله ... بلفـــــظ الأيـــــن للـــــرحمن

إلى أن قال:

دع ذا فقــد قــال الرســول بنفســه ... أيـــن الإله لعـــالم بلســـان

النوع الخامس عشر: إخبار موسى فرعون بأن الله في السماء، ويُستفاد هذا من قوله تَعَالَىٰ ذاكرًا ما قال فرعون لهامان؛ قال تَعَالَىٰ: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَاهَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا﴾[غافر:٣٦-٣٧]، فهذا يُفيد إخبار موسى لفرعون بأن الله في السماء، وأن فرعون يُكذِّب موسى في ذلك، فقال لهامان ﴿ابْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا﴾.

الرُّسل كلهم متفقون، وأتباعهم بحق متفقون على أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في السماء.

وقد ذكر ابن القيم كلامًا نفيسًا في هذا عن الرسل وعن أتباعهم، في كتابه النافع **(اجتماع الجيوش الإسلامية)**، يقول ابن القيم في بيان هذا الدليل:

هــذا وســابع عــشرها إخبــاره ... ســـبحانه في محكـــم القـــرآن

عــن عبــده موســى الكلــيم وحربــه ... فرعـــون ذي التكـــذيب والطغيـــان

تكذيبـــه موســـى الكلـــيم بقولـــه ... الله ربي في الســـــماء نبـــــاني

ومــن المصــائب قــولهم إن اعتقــاد ... الفـــوق مـــن فرعـــون ذي الكفـــران

فـــإذا اعتقـــدتم ذا فأشـــياع لـــه ... أنـــتم وذا مـــن أعظـــم البهتـــان

إلى آخر ما قَالَ.

☜ وهو هنا يُبين بطلان قول الجهمية؛ إذ عكسوا الدليل؛ لانعكاس عقولهم وفهومهم، ففهموا أن فرعون هو الَّذِي يعتقد أن الله في السماء، وأن من اعتقد هٰذَا؛ فهو فرعوني.

✍ **والصحيح:** أن من اعتقد هذا فهو موسوي، وأن من اعتقد خلافه، وأن الله ليس في السماء هو الفرعون.

هذه بعض الأنواع التي ذكرها ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، أقتصر عليها.

⬅ من أدلة إثبات علو الله تَعَالَىٰ على خلقه: الإجماع، وقد حكاه غير واحدٍ من أهل العلم؛ منهم: الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في رده ونقضه على الجهمي العنيد؛ حيث ساق بسنده عن عمران بن الحصين أن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال لأبيه: «**يا حصين! كم تعبد اليوم إلهًا؟**» قال: سبعة؛ ستةٌ في الأرض وواحدٌ في السماء. قال: «**فأيهم تعده لرغبتك ورهبتك؟**» قال: الذي في السماء.

❋ فقال الدارمي: "**فلم يُنكر النبي** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **علىٰ الكافر؛ إذ عرف أن إله العالمين في السماء، كما قاله النبي** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، **فحصينٌ الخزاعي في كفره يَوْمِئِذٍ كان أعلم بالله الجليل الأجل من المريسي وأصحابه مع ما ينتحلون من الإسلام؛ إذ ميّز بين الإله الخالق الذي في السماء، وبين الآلهة والأصنام المخلوقة التي في الأرض**".

❋ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "**وقد اتفقت الكلمة من المسلمين والكافرين أن الله في السماء، وحدوه بذلك، إلا المريسي الضال وأصحابه، حتىٰ الصبيان الذين لم يبلغوا الحنث قد عرفوه بذلك، إذا حزّب الصبيّ شيءٌ؛ يرفع يديه إلىٰ ربه؛ يدعوه في السماء دونما سواه، فكل أحدٍ بالله وبمكانه أعلم من الجهمية**".

فالدارمي يقول: "**وقد اتفقت الكلمة بين المسلمين والكافرين أن الله في السماء**".

وابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في نونيته جعل الإجماع على ثبوت العلو نوعين:

① **الأول: إجماع الرسل،** حيث قال في (نونيته):

هـذا وخـامس عشـرها الإجمـاع مـن ... رسـل الإله الواحـد المنـان

فالمرسلون جميعهم مع كتبهم ... قد صرحوا بالفوق للرحمن
وحكى لنا إجماعهم شيخ الورى ... والدين عبد القادر الجيلاني
وأبو الوليد المالكي أيضًا حكى ... إجماعهم أعني ابن رشد الثاني
كذا أبو العباس أيضًا قد حكى ... إجماعهم علم الهدى الحراني
وله اطلاع لم يكن من قبله ... لسواه من متكلم ولسان
هذا ونقطع نحن أيضًا أنه ... إجماعهم قطعًا على البرهان

فبيّن ابن القيم إجماع الرسل، وذكر ذلك عن ثلاثةٍ من العلماء، ثم حكاه ابن القيم نفسه رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ بقوله:

هذا ونقطع نحن أيضًا أنه ... إجماعهم قطعًا على البرهان

وقد ذكر ما جاء عن الرسل في ذلك في كتابه **(اجتماع الجيوش الإسلامية)**، هذا النوع الأول من نوعي الإجماع الذين ذكرهما ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ.

② **النوع الثاني: إجماع أهل السنة**، قال في (النونية) أيضًا:

هذا وسادس عشرها إجماع ... أهل العلم أعني حجة الأزمان
من كل صاحب سنةٍ شهدت له ... أهل الحديث وعسكر القرآن
لا عبرةً بمخالفٍ لهم ولو ... كانوا عديد الشاء والبعران

ومما يدل على إثبات العلو لله تَعَالَىٰ: الفطرة؛ فالناس مفطورون على أن الله تَعَالَىٰ في السماء، وهذا ما يشعر به كل سليم الفطرة عند دعائه الله تَعَالَىٰ ومناجاته.

* وأحسب أن نفاة العلو إن خلو أنفسهم وأطلقوها من تلوث عقولهم بالشبه المائلة بهم عن الحق، أحسبهم إن أطلقوها؛ سلموا بكون الله في العلو، واستجابوا لمنادي الفطرة، كما أحسب أن الواحد منهم إن سها عن معتقده؛ فإنه أيضًا ينقاد لفطرته، فيُناجي الله مستشعرًا علوه، وهاهنا حكايتان تدلان على هذا، وهو: أن العلو مما فطّر الله عليه النَّاس، إِلَّا أن شبهًا حالت دون التسليم للفطرة، وأنهم إن غفلوا عن شبههم؛ توجهت قلوبهم للعلو طالبةً خالقها سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ.

① **أولى الحكايتين:** كانت بين أبي المعالي الجويني، وهو من الأشاعرة نفاة العلو، وبين أبي جعفرٍ الهمداني، فقد حضر الهمداني مجلسًا لأبي المعالي، قرر فيه أبو المعالي نفي العلو،

فقال الهمداني لأبي المعالي: "**دعنا مما تقول**". أي: دعنا من هذا الذي تقوله، وأنك تنفي العلو بأدلةٍ عقليةٍ تزعمها، دعنا من هذا، يقول الهمداني لأبي المعالي: "**دعنا مما تقول، ما هذه الضرورة التي نجدها في قلوبنا ما قال عارفٌ قط: يا الله؛ إلا وجد في قلبه معنًا يطلب العلو لا يلتفت يمنةً ولا يسرة، فكيف ندفع هذه الضرورة من قلوبنا؟**" فصرخ أبو المعالي ووضع يده على رأسه، وقال: "**حيّرني الهمداني**".

وهذا يدلك على أن أبي المعالي يجد هذه الضرورة في نفسه، ولو أنه سلّم لها لهدته إلى الحق، ولكن لم يُسلم لها؛ مُتبعًا ما سموه جهلًا وزورًا بـ"**العقليات**"، طارحين دلالة النصوص ومعرضين عن منادي الفطرة.

٢ **الحكاية الثانية**: وقعت لشيخ الإسلام ابن تيمية مع بعض نفاة العلو، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في (الدرء): "**فالنفاة لعلو الله إذا حزّب أحدهم شدةٌ؛ وجّه قلبه إلى العلو يدعو الله. ولقد كان عندي من هؤلاء النافين لهذا من هو من مشايخهم، وهو يطلب مني حاجة، وأنا أخاطبه في هذا المذهب كأني غير منكرٍ له، وأخرت قضاء حاجته حتى ضاق صدره، فرفع طرفه ورأسه إلى السماء، وقال: يا الله، فقلت له: أنت محقق، لمن ترفع طرفك ورأسك؟ وهل فوق عندك أحد؟ فقال: أَسْتَغْفِرُ اللهَ! ورجع عن ذلك لما تبين له أن اعتقاده يُخالف فطرته، ثم بينت له فساد هذا القول، فتاب من ذلك، ورجع إلى قول المسلمين المستقر في فطرهم**" انتهى كلام شيخ الإسلام.

☜ فلاحظ: كيف أن هذا النافي للعلو لما غفل عن معتقده المبني على الشُبه؛ سلّم لداعي الفطرة، ولما كان صادقًا عرف مناقضة مذهبه لفطرته فنفعه ذلك.

⬅ ومما يدل على علو الله تَعَالَىٰ: العقل، ووجه ذلك: كون العلو صفة كمال، وكون ضده صفة نقصٍ، والله تَعَالَىٰ مُنزهٌ عن النقص، وثَمَّ وجوهٌ غير هذا الوجه، قال ابن أبي العز: **أما ثبوته بالعقل فمن وجوه:**

⇦ **أحدها: العلم البديهي** القاطع بأن كل موجودين، إما أن يكون أحدهما ساريًا في الآخر قائمًا به كالصفات، وإما أن يكون قائمًا بنفسه بائنًا من الآخر، فكل موجودين إما أن

يكون أحدهما قائمًا بالآخر، وإما أن يكون مُباينًا له، فنقطع أن الله - مُباين للموجودات، وإذا كان مُباينًا للموجودات، فإنه ليس معها في أماكنها، وليس تحتها؛ وإنما هو فوقها سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ.

الوجه الثاني: من وجوه تقرير ابن أبي العز لعلو الله قال: الثاني: أنه لما خلق العالم فإما أن يكون خلقه في ذاته أو خارجًا عن ذاته، والأول باطل، أما أولًا فبالاتفاق، وأما ثانيًا فلأنه يلزم أن يكون محلًا للخسائس والقاذورات تَعَالَى ٱللَّهُ عَنۡ ذَٰلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا، والثاني يقتضي كون العالم واقعًا خارج ذاته فيكون منفصلًا؛ فتعينت المباينة.

فيقال: الله - عندما خلق العالم خلقه في ذاته؟ قطعًا لا؛ للإجماع على أنه لم يخلقه في ذاته، ولأنه يكون حينئذٍ محلًا لما لا يصلح تَعَالَىٰ ٱللَّهُ عَزَّوَجَلَّ عَنۡ ذَٰلِكَ، وإذا كان الله - قد خلقه خارج ذاته؛ فإن الله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ فوقه ومباينٌ له.

* والمعتزلة أنكروا علو الله تَعَالَىٰ، وقالوا: هو في كل مكان، ويُرد عليهم بالنصوص السابقة، وباللوازم الباطلة لقولهم؛ ومنها: أن يكون الله تَعَالَىٰ حالًّا في خلقه وفي أماكن النجاسات؛ تَعَالَىٰ ٱللَّهُ عَمَّا يَقُولُهُ ٱلۡمُبۡطِلُونَ.

* والأشاعرة أيضًا نفوا علو الله تَعَالَىٰ، وقالوا: هو لا داخل العالم ولا خارجًا عنه، فنفوا عنه النقيضين، ويُرد عليهم أيضًا بالأدلة السابقة، وببيان اللوازم الباطلة لقولهم؛ ومنها: أن يكون الله تَعَالَىٰ عما يقولون معدومًا؛ إذ رفع النقيضين لا يُتصور إلا في المعدوم، لا يُتصور في الموجود.

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ:

يـــا للعقـــول إذا نفيـــتم مُخـــبرًا ... ونقيضـــه هـــل ذاك في إمكـــان
إذ كـــان نفـــي دخولـــه وخروجـــه ... لا يصـــدقان معًـــا لـــذي الإمكـــان
إلا عـــلى عـــدم صريـــح نفيـــه ... متحقـــق ببديهـــة الإنســـان

فالحق ما عليه أهل السُّنَّة، وهو: أن الله تَعَالَىٰ متصفٌ بالعلو، وهو ما بيّنه الطحاوي بقوله: "**مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ وفَوْقَهُ، وقَدْ أعْجَزَ عَنِ الإحَاطَةِ خَلْقَهُ**".

وقد بينت أن الصواب فيها إثبات الواو، لا كما جاء في بعض النسخ بإسقاطها، وربما كان الإسقاط متعمدًا من بعضهم، لعل هذا ما قصده ابن القيم في نونيته؛ إذا قال في ضمن ذكره العلماء المثبتين للعلو:

وانظر إلى قول الطحاوي الرضى ... وأجره من تحريف ذي بهتان

فلعله أراد بالتحريف إسقاط الواو من كلامه السابق.

❑ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "ونَقُولُ: إنَّ اللهَ اتَّخَذَ إبْرَاهِيمَ خَلِيلاً، وكَلَّمَ اللهُ مُوسَىٰ تكْلِيماً، إيمَاناً وتَصْدِيقاً وتَسْلِيماً".

سبق الكلام حول خُلة الله لإبراهيم ومحمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِما وَسَلَّمَ، وأحب هنا أن أُضيف أمرًا، وهو: أن أهل السُّنَّة يُثبتون لله صفة الخُلة والمحبة؛ لقوله تَعَالَىٰ: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ۝١٢٥﴾[النساء:١٢٥]، وقوله تَعَالَىٰ: ﴿وَأَحْسِنُوٓاْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ۝١٩٥﴾ [البقرة:١٩٥]، وقوله تَعَالَىٰ: ﴿وَأَقْسِطُوٓاْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ۝٩﴾ [الحجرات:٩]، وقوله: ﴿فَمَا اسْتَقَامُواْ لَكُمْ فَاسْتَقِيمُواْ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ ۝٧﴾ [التوبة:٧]، وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ۝٢٢٢﴾ [البقرة:٢٢٢]، وقوله: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة:٥٤]، إلى غير ذلك من النصوص المثبتة لذلك.

* وقد أوّل المحبة فِرَقٌ؛ منهم: الجهمية والمعتزلة والأشاعرة، قال شيخ الإسلام: "وَكَانَ أَوَّلُ مَنْ ابْتَدَعَ هَذَا فِي الْإِسْلَامِ هُوَ الْجَعْدُ بْنُ دِرْهَمٍ فِي أَوَائِلِ الْمِائَةِ الثَّانِيَةِ، فَضَحَّىٰ بِهِ خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْقَسْرِيُّ أَمِيرُ الْعِرَاقِ وَالْمَشْرِقِ بواسط، إذ خَطَبَ النَّاسَ يَوْمَ الْأَضْحَىٰ فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ ضَحُّوا تَقَبَّلَ اللهُ ضَحَايَاكُمْ، فَإِنِّي مُضَحٍّ بِالْجَعْدِ بْنِ دِرْهَمٍ؛ إنَّهُ زَعَمَ أَنَّ اللهَ لَمْ يَتَّخِذْ إبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَلَمْ يُكَلِّمْ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا، ثُمَّ نَزَلَ فَذَبَحَهُ" انتهى كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ.

* وفي هذا يقول ابن القيم:

وكذاك قالوا ما له من خلقه ... أحد يكون خليله النفساني

وخليله المحتاج عندهم وفي ... ذا الوصف يدخل عابد الأوثان

فالكـــل مفتقـــرٌ إليـــه لذاتـــه في أسر قبضـــته ذليـــلٌ عـــان
ولأجـل ذا ضـحى بجعـد خالـد القـسري يـوم ذبـائح القربـان
إذ قـال إبـراهيم لـيس خليلـه كـلا ولا موسـى الكلـيم الـداني
شـكر الضـحية كـل صـاحب سـنة لله درك مـــن أخـــي قربـــان

فبيّن ابن القيم هنا أن الجهمية ينفون الخلة بمعنى المحبة، ويقولون هي الخَلة بمعنى الحاجة، فبيّن بطلان قولهم، وأنه يلزم منه أن يكون عابد الوثن خليلًا لله، يقول ابن القيم:

وخليلـــه المحتـــاج عنـــدهم وفي ذا الوصـف يـدخل عابـد الأوثـان

☜ فإذا قلنا: إن الخليل من الخَلَّة وليس من الخُلَّة، أي: الخليل من الحاجة؛ إذًا يصدق أن نقول عن الكافر: إنه خليل الله؛ لأن الكافر محتاجٌ لله، فبيّن ابن القيم هنا أن الجهمية ينفون الخُلَّة بمعنى: المحبة، ويقولون: هي الخَلة بمعنى: الحاجة، فبيّن بطلان قولهم، وأنه يلزم منه أن يكون عابد الوثن خليلًا لله؛ إذ هو محتاجٌ إليه، ثم بيّن أن خالدًا القسري قتل الجعد لذلك.

ولأجـل ذا ضـحى بجعـد خالـد القـسري يـوم ذبـائح القربـان
إذ قـال إبـراهيم لـيس خليلـه كـلا ولا موسـى الكلـيم الـداني
شـكر الضـحية كـل صـاحب سـنة لله درك مـــن أخـــي قربـــان

☜ ومن شبه الجهمية في إنكار محبة العباد لله ومحبته لهم: قولهم: إن المحبة لا تكون إلا لمناسبةٍ بين المحب والمحبوب، ولا مناسبة بين القديم والمُحدث، هم ينفون أن يكون الله محبًّا لعباده وأن يكون الله محبوبًا لعباده، فلا يُحِبُّ ولا يُحَبّ -هكذا يقولون-؛ لأن المحبة لا تكون إلا لمناسبةٍ بين القديم والمُحدث، ولا توجد مناسبة بين القديم والمُحدث، لا مناسبة بين الخالق والمخلوق، هكذا يقولون!

* وقد بيّن شيخ الإسلام كون لفظ المناسبة لفظًا مجملًا، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: **"فإنه قد يراد بها التولد والقرابة، فيقال: هذا نسيب فلان ويناسبه، إذا كان بينهم قرابة مستندة إلى الولادة والآدمية، والله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ منزهٌ عن ذلك"**.

إذًا يقول شيخ الإسلام: لفظ المناسبة الذي تتلفظون به -ولا مناسبة بين قديم والمُحدث بزعمكم- لفظٌ مجمل؛ ما الذي تريدون به؟ **اللفظ يحتمل ثلاثة معانٍ:**

① **المعنى الأول:** التولد والقرابة، وهذا نقول به؛ إنه لا مناسبة بين الخالق والمخلوق.

② **المعنى الثاني:** يقول شيخ الإسلام: ويراد بها المماثلة -المناسبة يُراد بها المناسبة- فيقال: هذا يناسب هذا، أي: يماثله، والله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أحدٌ صمدٌ، ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ۝٤﴾ [الإخلاص:٣-٤].

شيخ الإسلام يقول لهم -وهذا المعنى الثاني أيضًا نقول-: إنه لا يصح أن يُطلق على الله، فالله - لا مناسبة بينه وبين المخلوق على هذا المعنى، وهو: أن المناسبة بمعنى المماثلة؛ فالله لا يُماثله أحد.

③ **المعنى الثالث:** قال شيخ الإسلام: ويراد بها الموافقة في معنًى من المعاني، وضدها: المخالفة، والمناسبة بهذا الاعتبار ثابتةٌ، فإن أولياء الله تَعَالَىٰ يوافقونه فيما يأمر به؛ فيفعلونه، وفيما يحبه؛ فيحبونه، وفيما نهى عنه؛ فيتركونه، وفيما يعطيه؛ فيصيبونه، والله وِترٌ يحب الوتر، جميلٌ يحب الجمال، عليمٌ يحب العلم، نظيفٌ يحب النظافة، محسنٌ يحب المحسنين، مقسطٌ يحب المقسطين... إلى غير ذلك من المعاني؛ بل هو سُبْحَانَهُ يفرح بتوبة التائب أعظم من فرح الفاقد لراحلته عليها طعامه وشرابه في الأرض المهلكة، إذا وجدها بعد اليأس، فالله أشد فرحًا بتوبة عبده من هذا براحلته، كما ثبت ذلك في الصحاح عن النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

فإذا أريد بالمناسبة هذا وأمثاله؛ فهذه المناسبة حق، وهي من صفات الكمال -كما تقدمت الإشارة إليه-؛ فإن من يحب صفات الكمال أكمل ممن لا فرق عنده بين صفات النقص والكمال، أو لا يحب صفات الكمال.

وإذا قُدِّر موجودان:

أحدهما: يحب العلم والصدق والعدل والإحسان ونحو ذلك.

والآخر: لا فرق عنده بين هذه الأمور، وبين الجهل والكذب والظلم ونحو ذلك، لا يحب هذا ولا يبغض هذا؛ كان الذي يحب تلك الأمور أكمل من هذا. انتهى كلامه.

فابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ بيّن هنا أن المناسبة من الألفاظ المجملة، وأنها تحتمل ثلاثة معانٍ:

١ **الأول**: **التولد والقرابة**، وهذا منفي.

٢ **الثاني**: **المماثلة**، وهذا منفي؛ فالله لا مماثل له.

٣ **الثالث**: وهذا مثبتٌ؛ فالله يحب من عباده **أن يوافقوه فيما يحب** ويمتثلوا أمره ولا يخالفوه.

✍ إذًا قولهم: "**لا مناسبة بين القديم والمُحدث**"؛ نقول: إن كان المراد بالمناسبة الموافقة فهناك مناسبة، فالله يحب من عباده أن يوافقوا أمره وألا يجترئوا عما نهى عنه.

❑ قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "**وكَلَّمَ الله مُوسىٰ تكْلِيمـًا**".

أي: نؤمن بذلك، وهذا فيه إثبات صفة الكلام لله تَعَالَىٰ، والمصدر -وهو: تكليمًا هنا- ينفي احتمال المجاز، قال الفراء: العرب تُسمي ما يوصل إلى الإنسان كلامًا بأي طريقٍ وصل، ولكن لا تُحققه بالمصدر، فإذا حُقق بالمصدر؛ لم يكن إلا حقيقة الكلام.

وقال ابن الجوزي: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ۝١٦٤﴾ [النساء:١٦٤]؛ تأكيد ﴿كَلَّمَ﴾ بالمصدر يدل أنه سمع كلام الله حقيقة.

❊ روى أبو سليمان الدمشقي قَالَ: سمعت إسماعيل بن محمدٍ الصفار، يقول: سمعت ثعلبًا يقول: "**لولا أن الله** تَعَالَىٰ **أكد الفعل بالمصدر؛ لجاز أن يكون كما يقول أحدنا للآخر كلمت لك فلانًا؛ بمعنى: كتبت إليه أو بعثت إليه رسولًا، فلما قَالَ:** ﴿تَكْلِيمًا﴾ **لم يكن إلا كلامًا مسموعًا من الله**".

إذًا قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ۝١٦٤﴾ [النساء:١٦٤]؛ يُفيد أنه كلامٌ مسموعًا، فتكلم الله وسمع موسى كلام الله، فتكليم مصدر ينفي احتمال أن يكون الله قد كتب إليه كلامًا، أو غير ذلك، إذًا هو مصدر ينفي احتمال المجاز.

وموسى ليس هو من كلم اللهُ فَقَطْ، فاللهُ كلم غير موسى؛ فكلم آدم ومحمدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِما وَسَلَّمَ، وإنما خُصّ موسى بكونه كليم الله تَعَالَىٰ؛ لأن إعلامه بالرسالة كان بتكليم الله تَعَالَىٰ إياه، بخلاف سائر الرسل؛ فإعلامهم كان بواسطة جبريل، هذا ما قرره العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ؛ حيث قال في شرح **(كتاب الإيمان من صحيح مسلم)**، في شرح قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حديث الشفاعة «**ولكن ائتوا موسىٰ** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **الذي كلمه الله وأعطاه التوارة**»، قال الشيخ ابن عثيمين: "**وليس معنىٰ تكليم الله** تَعَالَىٰ **اختصاصه بذلك، أي: أن الله لم يُكلم أحدًا غيره؛ بل قد كلم الله** تَعَالَىٰ **غيره ممن هو أعلىٰ منه وأقل منه؛ فقد كلم الله آدم** عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، **وكلم الله محمدًا** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، **وليس اختصاص موسىٰ بالكلام -واللهُ أَعْلَمُ- أنه أوحيّ إليه بالكلام مباشرة، ولكن لأن الرسل الذين أرسل الله إليهم سوىٰ موسىٰ أول ما أرسل إليهم كان عن طريق جبريل، بينما اختُص موسىٰ** عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ **بكون إعلامه بالرسالة بكلام الرب** جَلَّ وَعَلَا".

✍ إذًا يُقرر الشيخ محمد بن صالح العثيمين: أن موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ اختُص بهذا بكونه كليم الله؛ لأن إعلامه بالرسالة كان بتكليم الله تَعَالَىٰ إياه، بخلاف سائر الرسل؛ فإعلامهم بالرسالة كان بواسطة جبريل، هذا ما قرره الشيخ محمد بن صالح العثيمين، والمراد: أن موسى ليس يختص بكونه كليم الله.

❑ قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "**ونؤْمنُ بالملائكةِ والنَّبيين والكُتُبِ المُنَزَّلَةِ عَلىٰ المرْسَلينَ ونَشْهَدُ أَنَّهُم كانوا علىٰ الحَقِّ المبين**".

ذكر المصنف ثلاثةً من أركان الإيمان، وقد ذُكرت في قوله تَعَالَىٰ: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللهِ وَمَلآئِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴿٢٨٥﴾﴾ [البقرة:٢٨٥]، وقوله تَعَالَىٰ: ﴿لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَـكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلآئِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ﴾[البقرة:١٧٧]، وفي حديث جبريل قال

النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُجيبًا جبريل في سؤاله عن الإيمان: «**أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره**».

والإيمان بالملائكة يكون بتصديق وجودهم وأسماء من سُميّ لنا منهم وبأوصافهم وأعمالهم، فدلّ على وجودهم القرآن وَالسُّنَّة والإجماع، وممن سُميّ منهم: جبريل، وميكائيل، وإسرافيل، وهم رؤساء الملائكة، ففي (**صحيح مسلم**) عن عائشة أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان إذا قام من الليل يُصلي؛ يقول: «**اللّهُمَّ رَبَّ جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ، فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ، عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، أَنْتَ تَحْكُمْ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيما كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ. اهْدِنِ لَمِا اُخْتُلِفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ تَهْدِىٰ مَنْ تَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ**»، فالنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ توسل إلى ربه بربوبيته الخاصة لهؤلاء الملائكة؛ لجبريل وميكائيل وإسرافيل.

* يقول ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ: "**ورؤساؤهم الأملاك الثلاث: جبريل، وميكائيل، وإسرافيل، وكان النَّبِيّ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **يقول: «اللّهُمَّ رَبَّ جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ، فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ...» الحديث**". يقول ابن القيم: "**فتوسل إليه سبحانه بربوبيته العامة والخاصة لهؤلاء الأملاك الثلاثة الموكلين بالحياة.**

فجبريل موكلٌ بالوحىٰ الذي به حياة القلوب والأرواح، وميكائيل موكلٌ بالقطر الذي به حياة الأرض والنبات والحيوان، وإسرافيل موكلٌ بالنفخ في الصور الذي به حياة الخلق بعد مماتهم، فسأله رسوله بربوبيته لهؤلاء أن يهديه لما اختُلف فيه من الحق بإذنه، لما في ذلك من الحياة النافعة" انتهى كلامه.

فهذا دليلٌ على تسمية هؤلاء الملائكة الثلاثة.

وممن سُميّ منهم: هاروت وماروت؛ قال تَعَالَىٰ: ﴿وَاتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَـٰكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ﴾ [البقرة:١٠٢].

ومن سُميّ منهم: مالك خازن النار؛ قال تَعَالَىٰ: ﴿وَنَادَوْا يَامَا لِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُم مَّاكِثُونَ ۝٧٧﴾ [الزخرف:٧٧].

ومن سُميّ منهم: منكر ونكير؛ فجاءت هذه التسمية في أحاديث، اختلف أهل العلم في صحتها؛ منها قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إذا قُبِر الميت**» أو قال: «**أحدكم أتاه ملكان أسودان أزرقان يقال لأحدهما: المنكر، وللآخر: النكير**»، وتسميتهما بهذين الاسمين ثابتة، وإن قيل إن الأحاديث المثبتة لهذه التسمية ضعيف؛ وذلك لحصول الاتفاق على هذه التسمية؛ فقد تتابع العلماء على تسميتهما بهذين الاسمين في كتب المعتقد؛ ومنها -أي: من تلك الكتب-: ما حكا أصحابها الاتفاق على مسائل المعتقد المذكورة فيها، فممن ذكر هذه التسمية الإمام أحمد في (**أصول السُّنَّة**)؛ حيث قال: "**الإيمان بعذاب القبر، وأن هذه الأمة تُفتن في قبورها، وتُسأل عن الإيمان والإسلام، ومن ربه ومن نبيه، ويأتيه منكرٌ ونكيرٌ كيف شاء وكيف أراد**".

وقد سُئل الإمام أحمد عن هذه التسمية؛ فقد قال أحمد بن القاسم: قلت يا أبا عبد الله تُقر بمنكرٍ ونكير وما يُروى في عذاب القبر؟ فقال: "**سُبْحَانَ اللهِ! نعم نُقر بذلك**"، ونقوله. قلت: هذه اللفظة تقول منكر ونكير هكذا أو تقول ملكين؟ قال: "**منكرٌ ونكير**". قلت: ليس فيه حديثٌ منكر ونكير. قال: "**هو هكذا**". يعني: أنهما منكرٌ ونكير.

ومن ذكر هذه التسمية أيضًا: ابن بطة في (**الإبانة الصغرى**)؛ حيث قال: "**ثم الإيمان بعذاب القبر وبمنكر ونكير**". وقد نقل ابن بطة اتفاق العلماء على ما في كتابه من مسائل الاعتقاد، فقال في مقدمته: "**ثم على إثر ذلك شرح السنة بإجماع الأئمة واتفاق الأمة وتطابق أهل الملة، فجمعت من ذلك ما لا يسع المسلمين جهله**".

فهذا كله يدل على أن هذه التسمية منكر ونكير ثابتة، وإن لم تصح بذلك الأحاديث.

ومن الملائكة أيضًا: خازن الجنة، وللقاضي في كتابه (**الشفاء**) كلامٌ يُفيد الإجماع على تسميته رضوان؛ "**رِضْوَان**" أو "**رُضْوَان**" بضم الراء أو بكسرها.

ومن الملائكة أيضًا: ملك الموت الموكل بقبض الأرواح؛ قال تَعَالَىٰ: ﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ الَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَى رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ ﴿١١﴾﴾ [السجدة:١١]، وللقاضي عياض في (الشفاء) كلامٌ يُفهم منه الإجماع على أن ملك الموت يُسمى بـ"**عزرائيل**".

ومن الإيمان بالملائكة: الإيمان بأوصافهم وخصالهم الكريمة، وأنهم عبادٌ مكرمون ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴿٦﴾﴾ [التحريم:٦].

ومن الإيمان بهم: الإيمان بالأعمال التي وكلوا بها؛ فمنهم من وُكِّل بالوحي، ومنهم من وكِّل بالقطر والنبات، ومنهم من وكِّل بالنفخ في السور، ومنهم من وكِّل بالجبال، ومنهم من وكِّل بالجنة، ومنهم من وُكِّل بالنار، إلى غير ذلك مما وكِّلوا به.

فهذا بإيجاز بعض ما يتعلق بالإيمان بالملائكة.

❑ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "**والنَّبِيين**".

✍ **الواجبُ:** الإيمانُ بكُلِّ مَن ثبتت نبوتهُ، ومن كذبَ بنبيٍّ فقد كذبَ بِالْأَنْبِيَاءِ جميعًا؛ إذ الإيمانُ بِالْأَنْبِيَاءِ لا يتبعض.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا ﴿١٥١﴾﴾ [النساء: ١٥٠، ١٥١].

قَالَ ابنُ كثير: "**فحكمَ عليهم بالكُفرِ المُحقق؛ إذْ آمنوا ببعضِ الرُّسُلِ وكفروا ببعضِهم**" انتهى كلامه.

وَقَدْ جاءَ في مواضع من القُرآن، بيانُ كونِ الكُفرِ برسولٍ يُعدُ كُفرًا بجميع الرُسل، منها: قولهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَقَدْ كَذَّبَ أَصْحَابُ الْحِجْرِ الْمُرْسَلِينَ ﴿٨٠﴾﴾ [الحجر: ٨٠].

قَالَ ابنُ كثير: "**أصحابُ الحجر هم ثمود الَّذِينَ كذبوا صالحًا نبيهم، ومن كذبَ برسولٍ فقد كذبَ بجميعِ المُرسلين، ولهذا أطلقَ عليهم تكذبَ المُرسلين**" انتهى كلامه.

ومن تلكم الآيات أيضًا؛ قولهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَتِلْكَ عَادٌ جَحَدُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَعَصَوْا رُسُلَهُ وَاتَّبَعُوا أَمْرَ كُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ ﴿٥٩﴾﴾ [هود: ٥٩].

قَالَ ابنُ كثير: "كفروا بها، وعصوا رُسُلَ الله؛ وذلكَ أن مَن كفرَ بني فقد كفرَ بجميعِ الْأَنْبِيَاء؛ لأنهُ لا فرقَ بين أحدٍ منهم في وجوبِ الإيمانِ بهِ، فعاد كفروا بهود، فنزَّلَ كُفرهم بِهِ منزلةَ مَن كفرَ بجميع الرُسُل" انتهى كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فالواجبُ: الإيمانُ بنبوةِ كُلِّ مَن ثبتت نبوتهُ، وها هُنا وقفات:

١ الأولى: في بعض صفاتِ الْأَنْبِيَاء.

الوصفُ الأولُ: البشرية.

اللهُ سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ قَالَ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾ [يوسف: ١٠٩]، وقال تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [النحل: ٤٣]، فالرُسُلُ كلهم من البشر.

قَالَ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٣]؛ أي: جميع الرُّسل الَّذِينَ تقدموا كانوا رجلًا من البشر، لم يكن فيهم أحدٌ من الْمَلَائِكَة، كما قَالَ في الآيةِ الأُخرى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾ [يوسف: ١٠٩]، وقال تَعَالَىٰ: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِنَ الرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٩]، وقال تَعَالَىٰ حكايةً عمَّن تقدمَ من الأُمم أنَّهم أنكروا ذَلِكَ، فقالوا: ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾ [التغابن: ٦]؛ ولذلكَ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [النحل: ٤٣]؛ أي: اسألوا أهلَ العلم من الأُمم كاليهود، والنصارى، وسائر الطوائف، هل كان الرُسُل الَّذِينَ أتوهم بشرًا أو ملائكة؟ إنما كانوا بشرا، وذلكَ من تمامِ نعمة اللهِ عَلَىٰ خلقه؛ إذ بعثَ فيهم رُسُلًا منهم يتمكنونَ من تناولِ البلاغِ مِنهم والأخذِ عنهم. انتهى كلامه.

فالرُّسُلُ كُلُّهم بشر، وبذا نعلم أن الجِنَّ لم يكن منهم رُسُل، وَإنما فيهم النُّذر، وَأَمَّا قوله تَعَالَىٰ: ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٠]؛ فالمرادُ بِهِ: كونُ الرُّسُلِ بُعث من مجموعِ الجنسين، مجموع الجنسين الجن والإنس، وليس المُرادُ: أن ثَمَّ رُسُلًا من الإنسِ ورُسُلًا من الجن.

قَالَ ابنُ كثير رَحِمَهُٱللَّهُ في تفسيرِ قولهِ تَعَالَىٰ: ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٠]، قَالَ: "**والرُّسلُ من الإنسِ فَقَطْ، وليس من الجنِ رُسُل، كما قد نصَ عَلَىٰ ذلكَ مُجاهد وابنُ جُريج وغيرُ واحدٍ من الأئمة من السلفِ والخلف**".

وقال ابنُ عَبَّاس: الرُّسُلُ من بني آدم، ومن الجنِ نُذُر.

وحكى ابنُ جُريج عن الضحاك ابْن مزاحم أنهُ زعمَ أن في الجنِ رُسُلا، واحتجَ بهذه الآيةِ الكريمة، وفي الاستدلالِ بها عَلَىٰ ذَلِكَ نظر؛ لأنها مُحتملة وليست بصريحة، وَهِيَ -والله أَعْلَمُ- كقولهِ تَعَالَىٰ: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ﴿١٩﴾ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَا يَبْغِيَانِ ﴿٢٠﴾﴾ [الرحمن: ١٩، ٢٠] إِلَىٰ أن قَالَ: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ﴿٢٢﴾﴾ [الرحمن: ٢٢]، ومعلومٌ أن اللؤلؤَ والمرجان إنما يُستخرجُ من الملحِ لا من الحُلوِ، وَهٰذَا واضح -وَلِلَّهِ الْحَمْدُ-، وَقَدْ نص عَلَىٰ هٰذَا الجواب بعينهِ ابنُ جرير.

والدليلُ عَلَىٰ أن الرُّسُلَ إنما هم من الإنسِ: قولهُ تَعَالَىٰ: ﴿إِنا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [النساء: ١٦٣]، إِلَىٰ أن قَالَ: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ﴾ [النساء: ١٦٥].

وقال تَعَالَىٰ عن إبراهيم: ﴿وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ﴾ [العنكبوت: ٢٧]، فحصر النُّبُوَّة والكتاب بعد إبراهيمَ في ذُريتهِ، ولم يقل أحدٌ من الناس: إن النُّبُوَّة كانت في الجنِ قبلَ إبراهيم الخليل، ثُمَّ انقطعت عنهم ببعثتهِ... إِلَىٰ آخرِ مَا قَالَ، فمن صفاتِ الرُّسُل البشرية فليسَ الرُّسلُ من الْمَلَائِكَة، وليسَ في الجنِ رُسُل.

➢ الوصف الثَّانِي من أوصاف الْأَنْبِيَاء: الذكورة.

قد دَلَّ القُرآن عَلَىٰ أن جنسَ الرجالِ خيرٌ من جنسِ النساء، ومن هُنا جعلَ اللهُ الرجالَ قوامينَ عَلَىٰ النساء، فَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: ٣٤]، ومن هُنا لم تكن النُّبُوَّة إِلَّا في الرِّجَال.

قَالَ ابنُ كثير: يقولُ تَعَالَىٰ: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣٤]؛ أي: الرجلُ قيمُ عَلَىٰ المرأة، أي: هُوَ رئيسُها وكبيرُها، والحاكمُ عليها، ومؤدبُها إذا اعوجت، ﴿بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ

بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾، أي: لِأن الرجالَ أفضلُ من النساء، والرجلُ خيرٌ من المرأة؛ ولهذا كانت النبوةُ مختصةً بالرجال. اهـ.

وَمِمَّا يدل عَلَىٰ أن النبوةَ كانت في الرجالِ فَقَطْ: قولهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِم مِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾ [يوسف: ١٠٩]، فَبَيَّنَ اللهُ تَعَالَىٰ أنهُ مَا أرسلَ قبلَ النَّبِيِّ إِلَّا رجالًا، وَهُوَ سُبْحَانَهُ لم يُرسل بعدهُ رُسُلًا، فدل عَلَىٰ أن النبوةَ لم تكن إِلَّا فِي اَلرِّجَال.

* قَالَ شيخُ الْإِسْلَام: "**وَقَدْ حكىٰ الإجماع عَلَىٰ عدمِ نبوةِ أحدٍ من النساء، القاضي أبو بكر بن الطيب، والقاضي أبو يعلىٰ، والأستاذ أبو المعالي الجويني، وغيرُهم**" انتهى كلامه..

وبذا؛ نعلمُ خطأَ ابْن حزم، وغيرِه، ممن زعمَ أن سارة امرأةَ الخليل، وأُمَّ موسى، ومريمَ أُمَ عيسى، نبيات.

قَالَ ابنُ كثير: وقولهُ: ﴿وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ﴾ [المائدة: ٧٥]؛ أي: مؤمنةٌ بِهِ، مُصدقةٌ له، وَهَٰذَا أعلى مقاماتِها، فدل عَلَىٰ أنها لَيْسَت بنبية، كما زعمهُ ابنُ حزم وغيرهُ، ممن ذهب إِلَىٰ نبوةِ سارةَ أُمِّ إسحاق، ونبوةِ أُمِّ موسى، ونبوةِ أُمِّ عيسى، استدلالًا منهم بخطابِ الْمَلَائِكَة لسارة، ومريم، وبقولهِ: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾ [القصص: ٧]، وَهَٰذَا معنى النبوة.

✍ وَالَّذِي عليهِ الجمهور: أن اللهَ لم يبعث نبيًا إِلَّا من اَلرِّجَال، قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ﴾ [يوسف: ١٠٩]، وَقَدْ حكى الشيخُ أبو الحسنُ الأشعري رَحِمَهُ ٱللَّهُ الإجماعَ عَلَىٰ ذَٰلِكَ.

وقال ابنُ كثير في موضعٍ آخر: وزعمَ بعضُهم أن سارةَ امرأةَ الخليل، وأُم موسى، ومريم أُم عيسى، نبيات، واحتجوا بأن الملائكةَ بشرت سارة بإسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب، وبقولهِ: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾ [القصص: ٧]، وبأن الملك جاء إِلَىٰ مريم فبشرها بعيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وبقولهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَامَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ﴾ [آل عمران: ٤٢].

قَالَ ابنُ كثير: وَهٰذَا القدرُ حاصلٌ لهُنّ، ولكن لا يلزم من هٰذَا أن يكُنَّ نبيات بذلك، فَإن أرادَ القائل بنبوتِهنَّ هٰذَا القدر من التشريف؛ فَهٰذَا لَا شَكَّ فيه، ويبقى الكلامُ معهُ فِي أن هٰذَا: هل يكفي فِي الانتظامِ فِي سلكِ النُّبُوَّة بمجردهِ أم لا؟

✍ الَّذِي عليهِ أئمةُ أهلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَة، وَهُوَ الَّذِي نقلهُ الشيخُ أبو الحسن عليُ بنُ إسماعيل الأشعري عنهم: أنهُ لَيْسَ فِي النساءِ نبية، وَإِنمَا فيهنَّ صديقات، كما قَالَ تَعَالَىٰ مُخبرًا عن أشرفِهنَّ مريمَ بنتِ عِمران حيثُ قَالَ: ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ﴾ [المائدة: ٧٥]، فوصفها فِي أشرفِ مقاماتِها بالصديقية، فلو كانت نبية لذكرَ ذَلِكَ فِي مقامِ التشريفِ والإعظامِ، فَهِيَ صديقةٌ بنصِّ القُرآن.

➤ **الوصفُ الثَّالِث: كونُهم من أهلِ القُرى، لا من أهلِ البادية.**

قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [يوسف: ١٠٩].

قَالَ ابنُ كثير: المُرادُ بالقُرى: المدن، لا أنَّهم من أهلِ البوادي؛ الذينَ هم أجفى الناسِ طبعًا وأخلاقًا، وَهٰذَا هُوَ المعهودُ المعروف أن أهلَ المُدنِ أرقُ طبعا، وألطفُ من أهلِ سوادِهم، وأهل الريف والسواد أقربُ حالًا من الَّذِينَ يسكنونَ فِي البوادي، ولهذا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٩٧].

وقال قتادة فِي قولِه: ﴿مِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾ [يوسف: ١٠٩]؛ لأنهم أعلمُ وأحلمُ من أهلِ الأعراب.

وقال فِي موضعٍ آخر -أي: ابنُ كثير رَحِمَهُ اللَّهُ-: ولما كانت الغلظةُ والجفاء فِي أهلِ البوادي، لم يبعث اللهُ منهم رسولًا، وَإِنمَا كانت البعثةُ من أهلِ القُرى كما قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾ [يوسف: ١٠٩]، ولما أهدى ذلك الأعرابي تلكَ الهدية... إِلَىٰ آخرِ مَا قَالَ، فالرُّسُلُ كُلُّهم من أهلِ القُرى.

❷ الوقفة الثانية: في بيان عصمة الأنبياء.

اللهُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أرسلَ الرُسُل مبلغينَ رسالته المُحكمة، المُخرجة لمن اعتقدها وعملَ بها، من الظُلماتِ إِلَىٰ النور، وَقَدْ قامت الحُجةُ عَلَىٰ الأُمَمِ ببعثة الرُسل، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]، فالرُسُلُ بلغوا الرسالةَ البلاغَ التام، وبذا قامت الحُجة، وَهٰذَا يقتضي أن يكون الرُسلُ معصومين من التقصيرِ في التبليغ؛ إذْ لو لم تكن هٰذِه العصمة، لأمكنَ وجود النقصِ في تبليغِ الرِّسَالَة، وتبليغُ الرِّسَالَة هُوَ مقصودُ البعثة، ولأمكنَ أيضًا إذا وُجِد التقصير في تبليغ الرِّسَالَة، يُمكن أيضًا وجود النقص في إقامة الحُجة.

فالرُسُلُ كلهم معصومون في تبليغ الرِّسَالَة، وعَلَىٰ هٰذَا اتفاقِ أهل السُّنَّة، كما اتفقوا أيضًا عَلَىٰ أنَّهم معصومونَ من الْكَبَائِر، والإصرارِ عَلَىٰ الصَّغَائِر، فأهلُ السُّنَّة لا يمنعون وقوع الْأَنْبِيَاءِ بالصغائر إن كان ذلكَ مع التوبة.

* قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام: **"ولهذا اتفقَ الأئمة عَلَىٰ أنهُ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ معصومٌ فِيمَا يُبلغهُ عن ربه، وَقَدْ اتفقوا عَلَىٰ أنهُ لا يُقر عَلَىٰ الخطأِ في ذَلِكَ، وكذلكَ لا يُقر عَلَىٰ الذنوبِ لا صغائرها ولا كبائرها".**

إذًا هنا شيخُ الْإِسْلَام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ينقلُ الاتفاق عَلَىٰ عزمتهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيمَا يُبلغهُ عن ربه، والاتفاق عَلَىٰ أنهُ يُقر عَلَىٰ الذنوبِ صغيرِها وكبيرِها.

* ثُمَّ قَالَ: **"ولكن لا تنازعوا، هل يقعُ من الْأَنْبِيَاءِ بعضُ الصغائرِ مع التوبةِ منها، أو لا يقعُ بحال؟".**

إذًا النزاع بين أهل العلمِ لَيْسَ في معصيةٍ صغيرةٍ يقعُ فيها النَّبِيّ ثُمَّ يستمرُ عليها، هٰذَا لا يقولُ بِهِ أحد، أن نبيًّا من الْأَنْبِيَاء يفعلُ صغيرةً ويستمرُ عَلَىٰ فعلِها، ويُقر عَلَىٰ ذَلِكَ؛ إذ هٰذَا يقدحُ في الاتساء بِالْأَنْبِيَاءِ، وَالْأَنْبِيَاءُ محلُ القدوة والاتباع، فإذا أصر عَلَىٰ صغيرةٍ ظنَّ الناسُ أنها مِمَّا يجُوز، وَحِينَئِذٍ يُقدحُ في مقام التأسي.

فأهلُ العلمِ متفقونَ أن الأنبياءَ معصومونَ فِيمَا يُبلغونهُ للناسِ من الشرائعِ عن رب العالمين، ومتفقون عَلَىٰ أن الأنبياءَ لا يقعونَ فِي الْكَبَائِر، ومتفقونَ عَلَىٰ أن الْأَنْبِيَاءَ لا يصِّرونَ عَلَىٰ صغيرة ويُداومونَ عليها، وَإِنَمَا موضعُ الخلاف: هل يفعلُ النَّبِيُّ الصغيرةُ ويتوبُ منها، أم لا يفعلها مطلقًا؟

❋ قَالَ شيخُ الْإِسْلَام: "**ولكن تنازعوا، هل يقعُ من الأنبياءِ بعضُ الصغائرِ مع التوبةِ منها أو لا يقعُ بحال؟**

فَقَالَ بعضُ متكلمي الحديث: وكثيرٌ من المتكلمينَ من الشيعةِ والمعتزلة: لا تقعُ منهم الصغيرة بحال..." إِلَىٰ أن قَالَ: "**وَأَمَّا السَّلَف وجمهورُ أهلِ الفقهِ والحديثِ والتفسير، وجمهورُ متكلمي أهلِ الحديثِ من الأشعريةِ وغيرهم؛ فلم يمنعوا وقوعَ الصغيرةِ إذا كان مع التوبةِ، كما دلت عليهِ النصوص من الكتابِ وَالسُّنَّة، فَإِن اللهَ يحبُ التَّوَّابين، وإذا ابتلىٰ بعضَ الأكابر بما يتوبُ منهُ؛ فذاكَ لكمالِ النهاية لا لنقصِ البداية، كما قَالَ بعضُهم: لولم تكن التوبةُ أحبَ الأشياءَ إليهِ لمَّا ابتلىٰ بالذنبِ أكرم الخلقِ عَلَيْهِ، وأيضًا فالحسناتُ تتنوع بحسبِ المقامات: كما يُقال: حسناتُ الأبرار سيئاتُ المقربين...**" إِلَىٰ آخرِ مَا قَالَ.

فشيخُ الْإِسْلَام نقل هنا الاتفاقَ عَلَىٰ عصمة النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيمَا يُبلغهُ عن ربه، والاتفاق عَلَىٰ عدمِ وقوعهِ فِي الْكَبَائِر، والاتفاق عَلَىٰ عدم إصرارهِ عَلَىٰ ذنب.

فالأنبياء معصومونَ فِيمَا يُبلغونهُ عن الله، ومعصومونَ من أن يعقوا فِي الْكَبَائِر، ومعصومونَ من أن يعقوا بصغيرةٍ لا يتوبونَ منها.

٣ الوقفةُ الثالثة: فِي التفاضلِ بين الْأَنْبِيَاء.

قد دلَ الْقُرْآنُ عَلَىٰ التفاضل بين الْأَنْبِيَاء، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وقال تَعَالَىٰ: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ وَآتَيْنَا دَاوُودَ زَبُورًا ۝٥٥﴾ [الإسراء: ٥٥].

ولا يُعارِضُ هاتينِ الآيتينِ قولهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تُفَضِّلُوا بَيْنَ الْأَنْبِيَاء»، فالحديثُ محمولٌ عَلَىٰ التفضيلِ بدافع العصبية، أو محمولٌ عَلَىٰ التفضيلِ مع تنقص المفضول؛ فَالْمَعْنَى: لا تفضلوا بين الْأَنْبِيَاء بدافع العصبية، لا بدافع النظر إِلَىٰ مَا خصهم اللهُ عَزَّوَجَلَّ بِهِ من فضائل، أو لا تفضلوا بين الْأَنْبِيَاء وتتنقصوا المفضول.

وَقَدْ بَيَّنَ ابْن كثير عدم الخلاف في كونِ الرُّسُلِ أفضلَ من الْأَنْبِيَاء، وَأن أفضلهم: أُولُو الْعَزْمِ وهم: مُحَمَّد، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، ونوح، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: "**ولا خلافَ أن الرُّسلَّ أفضلُ من بقيةِ الْأَنْبِيَاء، وَأن أُولِي الْعَزْمِ منهم أفضلهم، وهم الخمسةُ المذكورونَ نصًّا في آيتينِ من القُرآن في سورة الأحزاب: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾** [الأحزاب: ٧]**، وفي الشورىٰ: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾** [الشورىٰ: ١٣]".

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: "**ولا خلافَ أن مُحَمَّدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أفضلُهم، ثُمَّ بعدهُ إبراهيم، ثُمَّ موسىٰ عَلَىٰ المشهور، وَقَدْ بسطنا هذَا بدلائلِهِ في غيرِ هذَا الموضع**". انتهى كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ.

فالرُّسلُ بالاتفاق أفضلُ من الْأَنْبِيَاء، وأفضلُ الرُّسُل: أُولُو الْعَزْمِ، وأفضلُ أُولُو الْعَزْمِ بالاتفاقِ: النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا يُشكلُ عَلَىٰ تفضيل النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَىٰ إبراهيم، قولهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يُحْشَرُ النَّاسُ حُفَاةً عُرَاةً غُرْلًا، فَأَوَّلُ مَنْ يُكْسَىٰ إِبْرَاهِيمُ** عَلَيْهِ السَّلَامُ»؛ إذ الاختصاصُ بفضيلةٍ لا تعني التفضيل المُطلق، فكونُ إبراهيم خُصَّ بهذه الفضيلة، لا يَعْنِي كونهُ أفضلَ من النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مطلقًا، وَقَدْ خُصَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بما هُوَ أعظم من هذَا، ومن ذَلِكَ: اختصاصهُ بالشفاعةِ العُظمى.

* قَالَ ابنُ كثير: "**في بيانِ كونِ اختصاصِ إبراهيم بهذه الفضيلة لا يَعْنِي تفضيلهُ عَلَىٰ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهذِه الفضيلةُ المعينة لا تقتضي الأفضلية بالنسبةِ إِلَىٰ مَا قابلها، مِمَّا ثبتَ لصاحبِ المقامِ المحمود الَّذِي يغبطهُ بِهِ الأولونَ والآخرون**" انتهى كلامه.

وكذلكَ لا يُشكلُ عَلَىٰ تفضيلهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ عَلَىٰ إبراهيم عَلَيْهِٱلسَّلَامُ، مَا أخرجَ أحمدُ عن أنسِ بن مالك، قَالَ: قَالَ رجلٌ للنَّبِيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: يا خيرَ البرية، فَقَالَ: «**ذاكَ إبراهيم**»؛ فَإِن النَّبِيَّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، قَالَ هٰذَا من بابِ التواضع، وَإِلَّا فإنهُ خيرُ ولدِ آدم، وخيرُ خلقِ اللهِ أَجْمَعِيْنَ، كما دلَ عَلَىٰ ذلكم النصوص، وَهُوَ الاتفاقُ كما ذكرتُ.

قَالَ ابنُ كثير في بيانِ المُرَاد من قولِ النَّبِيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ عندما قِيلَ له: يا خيرَ البرية، فَقَالَ: «**ذَاكَ إِبْرَاهِيمُ**»، قَالَ ابنُ كثير: "**هٰذَا من بابِ الهضمِ والتواضع، مع والدِهِ الخليل عَلَيْهِٱلسَّلَامُ**" انتهى كلامه.

ولا يُشكل أيضًا عَلَىٰ تفضيلهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ عَلَىٰ موسى الحديثُ الثابت في الصحيحينِ عن أبي هُريرةَ قَالَ: استبَّ رجلٌ من المُسْلِمِينَ ورجلٌ من اليهود، فَقَالَ اليهوديُّ في قسمٍ يُقسمهُ: لا وَالَّذِي اصطفى موسى عَلَىٰ العالمين، فرفعَ المُسْلِمُ يدهُ فلطمَ بها وجه اليهودي، فَقَالَ: أي خبيث، وعَلَىٰ مُحَمَّدٍ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ؟!

فجاء اليهوديُّ إِلَىٰ رسولِ اللهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فاشتكى عَلَىٰ المُسْلِم، فَقَالَ رسولُ اللهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**لا تفضلوني عَلَىٰ الْأَنبِيَاء، فَإِن الناسَ يُصعقونَ يومَ القيامة فأكون أول مَن يفيق، فأجدُ موسىٰ باطشًا بقائمة العرشِ، فلا أدري أفاق قبلي أم جوزي بِصَعْقَةِ الطُّورِ؟ فلا تفضلوني عَلَىٰ الْأَنبِيَاء**».

هٰذَا الحديث لا يُشكل عَلَىٰ تفضيلِ النَّبِيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ عَلَىٰ موسى عَلَيْهِٱلسَّلَامُ وغيرِهِ من الرُّسُل، فَإِن هٰذَا الفضلَ المُعين لموسى عَلَيْهِٱلسَّلَامُ أيضًا لا يلزمُ التفضيلَ المُطلق.

* قَالَ ابنُ كثير رَحِمَهُٱللَّهُ بعدَ ذكرِ هٰذَا الحديث: "**دليلٌ عَلَىٰ أن هٰذَا الصعقَ الَّذِي يحصلُ للخلائقِ في عرصات القيامة حين يتجلىٰ الرَّبُّ لفصل القضاء بين عبادِهِ، فيُصعقونَ من شدةِ الهيبةِ والعظمةِ والجلالةِ، فيكونُ أولهم إفاقةً مُحَمَّدٌ خاتم الْأَنبِيَاء، ومصطفىٰ ربِّ الأرضِ والسماء عَلَىٰ سائر الْأَنبِيَاء، فيجد موسىٰ باطشًا بقائمة العرش، قَالَ الصادق المصدوق: «لا أدري، فأفاقَ قبلي»؛ أي: وكانت صعقة خفيفة لأنه قد نالها بهذَا السَّبَب في الدُّنْيَا صُعق، «أو جوزيَّ بِصَعْقَةِ الطُّورِ»؛ يَعْنِي فلم يُصعق بالكُلية**".

ويقول ابْن كثير: "وَهذَا فيهِ شرفٌ كبيرٌ لموسىٰ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ من هذِه الحيثية، ولا يلزمُ تفضيلهُ بها مطلقًا من كُلِّ وجه؛ ولهذا نبه رَسُول الله صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَىٰ شرفهِ وفضيلتهِ بهذه الصفة؛ لِأن الْمُسْلِمَ لمَّا ضربَ وجه اليهودي حين قَالَ: لا وَالَّذِي اصطفىٰ موسىٰ عَلَىٰ البشر، قد يحصلُ في نفوسِ المشاهدينَ لذلكَ هضم بجنابِ موسىٰ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، فبين النَّبِيّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فضيلتهُ وشرفه" انتهى كلامه.

فكون موسى صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يُصعق، أو أنهُ صُعق صعقة خفيفة ثُمَّ أفاق قبل النَّبِيّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، هذَا لا يدلُ عَلَىٰ أنهُ أفضلُ من النَّبِيِّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إذْ الاختصاصُ بفضيلةٍ لا يَعْنِي الاختصاصَ بالفضلِ المُطلق.

وإذا تقررَ هذَا، وَأن قولهُ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في إبراهيمَ: «ذَلِكَ خيرُ البرية»، وقوله في حق موسى: «لا تفضلوني عَلَىٰ موسىٰ»، إذا تقرَّرَ كون هذَا لا يُعارضُ أفضليتهُ عليهم، فنعلمُ أيضًا أن قولهُ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا تفضلوني عَلَىٰ الْأَنبِيَاء، ولا عَلَىٰ يُونُسَ بْنِ مَتَّىٰ»، لا يُعارضُ كونهُ أفضل الْأَنبِيَاء من بابِ قوله؛ إذ مقامُ إبراهيم وموسى أعلى من مقام يُونُسَ بْنِ مَتَّى، فقولهُ: «لا تفضلوني عَلَىٰ يُونُسَ بْنِ مَتَّىٰ» من بابِ هضمِ النفسِ والتواضعُ كما أفادهُ ابنُ كثير.

وَأَمَّا قولهُ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَنْبَغِي لِعَبْدٍ أَنْ يَقُولَ: أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّىٰ»، فَمَعْنَاهُ: لَيْسَ لأحدٍ أن يُفضلَ نفسهُ عَلَىٰ يُونُسَ بْنِ مَتَّى.

فَالنَّبِيُّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أفضلُ الْأَنبِيَاء، وعَلَىٰ هذَا تدل النصوص، وَقَدْ سبقَ أن قررت هذَا في بعض الدروسِ قبلُ، وهنا ذكرتُ بعضَ مَا قد يُشكل، وأجبتُ عنهُ بفضلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ بما ذكرَ أهلُ العلم، وبما ذكرَ ابنُ كثير عَلَىٰ وجه الخصوص.

وَمِمَّا يدل عَلَىٰ أن أفضل الْأَنبِيَاء بعدهُ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إبراهيم: الحديث في صحيح مُسلم، وَهُوَ قولهُ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «سأقومُ مقامًا يرغبُ إليَّ الخلقُ كُلُّهم حَتَّىٰ إبراهيم»، قَالَ ابن كثير: "فمدحَ إبراهيمَ أباهُ مِدحةً عظيمة في هذَا السياق، ودلَ كلامهُ عَلَىٰ أنهُ أفضلُ الخلائق بعدهُ عندَ الخلاق، في هذِه الحياةِ الدُّنْيَا ويوم يُكشفُ عن ساقٍ".

وَمِمَّا يدلُ أيضًا عَلَىٰ ذَلِكَ، وَأن إبراهيمَ أفضلُ الرُسل بعدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أمرُ المُصلي أن يقولَ في التَّشَهُّد: «**اللهمَ صلِّ عَلَىٰ مُحَمَّد وآلِ مُحَمَّد، كما صليتَ عَلَىٰ إبراهيم وعَلَىٰ آلِ إبراهيم**».

وَمِمَّا يدلُ أيضًا عَلَىٰ فضلِهِ الكبير: قولهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّىٰ ۝٣٧﴾ [النجم: ٣٧].

* قَالَ ابنُ كثير: ولما كان إبراهيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أفضلَ الرُسُل وأُولِي العزمِ بعدَ مُحَمَّدٍ صلواتُ اللهِ وسلامهُ عليهم أَجْمَعِيْنَ، أُمرَ المُصلي أن يقولَ في تشهُدِهِ: اللَّهمَ صلِ عَلَىٰ مُحَمَّد وعَلَىٰ آلِ مُحَمَّد، كما صليتَ عَلَىٰ إبراهيمَ وآلِ إبراهيم، وقال تَعَالَىٰ: ﴿وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّىٰ ۝٣٧﴾ [النجم: ٣٧].

قال: "**وَفَّىٰ جميعَ مَا أُمرَ بِهِ، وقامَ بجميعِ خِصالِ الإِمَام**..." إِلَىٰ آخرِ مَا قَالَ.

ثُمَّ إن جمهورَ أهلِ العلم عَلَىٰ تفضيلِ موسى عَلَىٰ عيسى ونوح، ولم يظهر لي شيء في التفاضل بين عيسى ونوح أيهما أفضل.

وَقَدْ توقف العثيمين في ذَلِكَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ، في شرحِهِ لكتابِهِ (عقيدة أهل السُّنَّة وَالجَمَاعَة).

✔ فبالاتفاق: الرُّسُلُ أفضلُ من الْأَنْبِيَاء.

✔ بالاتفاقِ: أفضل الرُّسُل هم أُولُو العزم الخمسة.

✔ بالاتفاقِ: أفضلهم النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ إبراهيم، ثُمَّ إن الجمهورَ عَلَىٰ تفضيلِ موسى، ثُمَّ اختلفَ أهلُ العلمِ في التفاضُلِ بين عيسى ونوح، وَقَدْ توقفَ الشَّيْخ مُحَمَّد بن صالح العثيمين في هٰذَا -واللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ-.

❹ الوقفةُ الرابعة: فيمن اختُلفَ في نبوتهم.

⇦ أولًا: إخوةُ يوسف.

اختلف أهلُ العلمِ في نبوتِهم، فمنهم مَن يقولُ: هم أنبياء؛ لقولهِ تَعَالَىٰ: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ﴾ [البقرة: ١٣٦]، وهؤلاءِ يقولون: الأسباطُ هم بنو يعقوب، والآيةُ تُفيدُ أنَّهم أنبياء.

ومنهم مَن يَقُولُ بعدمِ نبوتِهم، وبذا قَالَ شيخُ الإسلامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وابنُ كثيرٍ وغيرُهم، وهنا أذكرُ مَا قرره شيخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في نقاط:

❍ **أولًا**: قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الَّذِي يدل عليهِ القُرآنُ واللُغةُ والاعتبارُ: أن إخوةَ يوسف ليسوا بأنبياء، وليسَ في القُرآنِ ولا عن النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بل ولا عن أصحابهِ خبرٌ بأنَّ اللهَ تَعَالَىٰ نبأهم.

❍ **ثانيًا**: بَيَّنَ أن القائلينَ بنبوتِهم لَيْسَ لهم دليلٌ عَلَىٰ ذلكَ إلَّا قولهُ تَعَالَىٰ في آيتي البقرة والنساء: ﴿وَالْأَسْبَاطِ﴾، وَقَدْ ذكرتُ قولهُ تَعَالَىٰ: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ﴾ [البقرة: ١٣٦].

❍ **ثالثًا**: بَيَّنَ أن الأسباطَ في الآية ليسَ المُرادُ بِهم أبناءَ يعقوبَ لصُلبه، بل المُراد بِهم: ذُريتهُ، ولكن وكان في ذُريتهِ الْأَنْبِيَاء، فالأسباطُ من بني إسرائيل، كالقبائل من بني إسماعيل، واستدلَ عَلَىٰ تقريرِ هٰذَا بقولهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَمِنْ قَوْمِ مُوسَى أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ ۝١٥٩ وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ [الأعراف ١٥٩: ١٦٠].

* قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فهٰذَا صريح في أن الأسباطَ هم الأُممُ من بني إسرائيل، كُلُّ سبطٍ أُمة، لا أنَّهم بنوهُ الاثنا عشر.

ومَن قَالَ الأسباطُ أولادُ يعقوب؛ لم يُرد أنهم أولادهُ لصُلبه، بل أرادَ ذُريتهُ، كما يُقال: بنو إسرائيل، وبنو آدم، فتخصيصُ الآية ببنيهِ لصُلبهِ غلط، لا يدل عليهِ اللفظُ ولا المَعْنَى، ومن ادعاهُ فقد أخطأ خطأً بينًا.

❍ **رابعًا**: بَيَّنَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن تسميةَ الأسباط كان في عهدِ موسى، ودَلَّ عَلَىٰ هٰذَا، قولهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ [الأعراف: ١٦٠]، فَقَالَ: والصوابُ أيضًا: أن كونهم أسباطًا إنما سُموا بهِ من عهدِ موسى للآيةِ المُتقدمة، ومن حِيْنَئِذٍ كانت فيهم النُّبُوَّة؛ فإنهُ لا يُعرف أنهُ كان فيهم نبيٌّ قبلَ موسى إلَّا يوسف، وَمِمَّا يؤيدُ هٰذَا: أن الله تَعَالَىٰ لمَّا ذكرَ الْأَنْبِيَاءَ من ذُريةِ آدم قَالَ: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ

﴿وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ﴿٨٤﴾﴾ [الأنعام: ٨٤] الآيات، فذكرَ يوسفَ ومَن معهُ ولم يذكر الأسباط، فلو كانَ إخوةُ يوسف نبئوا كما نُبئَ يوسف؛ لذكروا معهُ.

❍ **خامسًا:** استدلَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقول النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أكرمُ الناس يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم، نبيٌّ من نبيٍّ من نبي**»، فلو كان إخوةُ يوسف أنبياء لشاركوهُ في هٰذَا الفضل، فكانوا أيضًا هم أكرم الناس، ولكن النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يذكرهم، وَإِنما ذَكَرَ يوسف فَقَطْ.

قَالَ شَّيْخُ الْإِسْلَام: وفي الحديث: «**أكرمُ الناس يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم، نبيٌّ من نبيٍّ من نبي**»، فلو كانت إخوتهُ أنبياء كانوا قد شاركوهُ في هٰذَا الكرم.

❍ **سادسًا:** استدلَ عَلَىٰ عدمِ نبوتِهم بما فعلوهُ من القبائح، وَأن اللهَ لم يذكر عنهم مَا يُفيدُ عِظَمَ ندمِهم وتوبتِهم.

قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وَهُوَ تَعَالَىٰ لَمَّا قَصَ قصةَ يوسف وما فعلوه معهُ، ذَكَرَ اعترافهم بالخطيئة وطلبهم الاستغفار من أبيهم، ولم يذكر من فضلِهم مَا يُناسبُ النُّبُوَّة، ولا شيئًا من خصائص الْأَنْبِيَاء، بل ولا ذَكَرَ عنهم توبةً ظاهرةً، كما ذَكَرَ عن ذنبِهِ دونَ ذنبِهم، بل إنما حكى عنهم الاعترافَ وطلبَ الاستغفار، ولا ذَكَرَ سُبْحَانَهُ عن أحدٍ من الْأَنْبِيَاءِ لا قبلَ النبوة ولا بعدها أنهُ فعلَ مثلَ هٰذِه الأمورِ العظيمة؛ من عقوقِ الوالدِ، وقطيعةِ الرحمِ، وإرقاقِ المُسلمِ، وبيعهِ إِلَىٰ بلادِ الكُفرِ، والكذبِ البَيّنِ، وغيرِ ذَلِكَ مِمَّا حكاهُ عنهم، ولم يحكِ شيئًا يُناسبُ الاصطفاءَ والاختصاص الموجب لنبوتِهم، بل الَّذِي حكاهُ يُخالفُ ذَلِكَ، بخلافِ مَا حكاهُ عن يوسف.

❍ **سابعًا:** بَيَّنَ أن الْقُرْآنَ دَلَّ عَلَىٰ أن أهلَ مِصرَ لم يأتِهم نبيٌّ قبلَ موسى إِلَّا يوسف، كما في قولهِ تَعَالَىٰ في سورة غافر: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِالْبَيِّنَاتِ﴾ [غافر: ٣٤]، وَهٰذَا يُفيدُ: عدمَ نبوةِ إخوتهِ.

قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ثُمَّ إن الْقُرْآنَ يدلُ عَلَىٰ أنهُ لم يأتِ أهلَ مِصرَ نبيٌّ قبلَ موسى سوى يوسف، في آيةِ غافر، ولو كان من إخوةُ يوسف نبي؛ لكان قد دعا أهلَ مِصرَ وظهرت

أخبارُ نبوتهِ، فلما لم يكن ذَلِكَ؛ عُلِمَ أنهُ لم يكن مِنهم نبي، فَهٰذِه وجوهٌ متعددةٌ يقوي بعضُها بعضا.

❍ **ثامنًا**: لو كان المُرادُ بالأسباط في آيتي البقرة والنساء، أبناء يعقوب لصلبهِ؛ لكان المناسب أن يكونَ اللفظُ: "**وإسحاقَ ويعقوبَ وبنيه**"؛ فإنهُ أوجزُ وأبيّن، ولكن أُختِيرَ لفظ الأسباط لبيانِ كونِ النبوة وُجدت فيهم حين تقطيعهم أسباطا.

قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ولو كان المُرادُ بالأسباطِ أبناءَ يعقوب لقال: "**ويعقوبِ وبنيه**"، فإنهُ أوجزُ وأَبْيَن، واختيرَ لفظُ الأسباط عَلَىٰ لفظِ بني إسرائيل للإشارةِ إِلَىٰ أن النبوةَ إنما حصلت فيهم من حينِ تقطيعِهم أسباطا من عهدِ موسى.

✍ إذًا هٰذَا كلامٌ قويٌّ جدًا لشيخِ الْإِسْلَام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، يُفيدُ أن الأسباطَ لم يكونوا أنبياء، وأنَّ الأسباطَ في قولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿قُلْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ﴾ [آل عمران: ٨٤]، لَيْسَ المُراد بهم بني يعقوب لصُلبهِ، وَأن الأسباط من بني إسرائيل كالقبائل من بني إسماعيل، فيكونُ المُراد: قبائلُ بني إسرائيل ومَن فيها من الْأَنْبِيَاء، وليسَ المُراد: بني يعقوب لصُلبه.

هٰذَا مَا بَيَّنهُ شيخُ الْإِسْلَام وذكرَ مَا يُفيدهُ، وما ذكرهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قويٌّ جدًّا، وَهٰذَا اختيارُ ابنُ كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ، واختيارُ غيرِهما من أهلِ العلم.

⇦ **ثانيًا: ذو الكِفل.**

اختلفَ أهلُ العلمِ في نبوتِهِ، فالمشهورُ عَلَىٰ مَا بَيَّنَ ابنُ كثير: أنهُ نبي، وَهُوَ مَا يُفيدهُ ظاهرُ الْقُرْآن، فَإِنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ذكرهُ مقرونًا بِالْأَنْبِيَاءِ في آيتينِ من القُرآن، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَإِسْمَاعِيلَ وَإِدْرِيسَ وَذَا الْكِفْلِ كُلٌّ مِنَ الصَّابِرِينَ ﴿٨٥﴾﴾ [الأنبياء: ٨٥]، وقال تَعَالَىٰ: ﴿وَاذْكُرْ إِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَذَا الْكِفْلِ وَكُلٌّ مِنَ الْأَخْيَارِ ﴿٤٨﴾﴾ [ص: ٤٨]، فاللهُ تَعَالَىٰ أثنى عَلَيْهِ قارنًا إياهُ بعددٍ من الأنبياءِ، وَهٰذَا يُفيدُ أنهُ من الْأَنْبِيَاء.

❋ قَالَ ابنُ كثير: فالظاهرُ من ذكرهِ في القُرآنِ العظيمِ بالثناءِ عَلَيْهِ مقرونًا مع هؤلاءِ السادةِ الْأَنْبِيَاء: أنهُ نبيٌّ عليهِ من ربهِ الصلاةُ والسلام، وَهٰذَا هُوَ المشهور، وَقَدْ زَعَمَ آخرون أنهُ لم يكن نبيًا، وَإِنَّمَا كان رجُلًا صالحًا، وحكمًا مُقسطًا، عادلًا.

❋ وتوقفَ ابنُ جرير في ذلكَ، فاللهُ أَعْلَمُ.

✍ إذًا ابنُ كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُبيِّنُ أن ظاهر الْقُرْآنِ يُفيدُ أنهُ نبي، وبَيَّنَ خلافَ أهلِ العلمِ فيه، فابنُ جرير توقف، ومنهم مَن قَالَ: هُوَ لَيْسَ بنبي، وَإِنَّمَا كان رَجُلًا صالحًا، ومنهم من قَالَ هُوَ نبي؛ وَهُوَ مَا يُفيدهُ ظاهرُ القُرآن.

وهُنا تنبيه: أخرجَ أحمدُ عن ابنِ عُمَرَ، قَالَ: سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثًا لَوْ لَمْ أَسْمَعْهُ إِلَّا مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ حَتَّى عَدَّ سَبْعَ مِرَارٍ، وَإِنِّي قَدْ سَمِعْتُهُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: «**كَانَ الْكِفْلُ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا يَتَوَرَّعُ مِنْ ذَنْبٍ عَمِلَهُ، فَأَتَتِ امْرَأَةٌ، فَأَعْطَاهَا سِتِّينَ دِينَارًا عَلَىٰ أَنْ يَطَأَهَا، فَلَمَّا أَنْ قَعَدَ مِنْهَا مَقْعَدَ الرَّجُلِ مِن امرأتِهِ أَرْعَدَتْ وَبَكَتْ فَقَالَ: مَا يُبْكِيكِ؟ أَكْرَهْتُكِ؟ قَالَتْ: لَا وَلَكِنْ هَذَا عَمَلٌ لَمْ أَعْمَلْهُ قَطُّ، وَإِنَّمَا حَمَلَتْنِي عَلَيْهِ الْحَاجَةُ، قَالَ: فَتَفْعَلِينَ هَذَا وَلَمْ تفعليه قَطُّ؟ قَالَ: ثُمَّ نَزَلَ فَقَالَ: اذْهَبِي وَالدَّنَانِيرُ لَكِ، ثُمَّ قَالَ: وَاللهِ لَا يَعْصِي اللهَ الْكِفْلُ أَبَدًا، قَالَ: فَمَاتَ مِنْ لَيْلَتِهِ، فَأَصْبَحَ مَكْتُوبًا عَلَىٰ بَابِهِ قَدْ غَفَرَ اللهُ لِلْكِفْلِ**».

❋ قَالَ ابنُ كثير: **"ورواهُ الترمذي من حديثِ الأعمش بِهِ، وقال حسن، وذكرَ أن بعضهم رواهُ فوقفهُ عَلَىٰ ابنِ عُمَرَ؛ فهو حديثٌ غريبٌ جدًّا، وفي إسنادهِ نظر، فَإِنَّ سعدًا هٰذَا قَالَ أبو حاتم لا أعرفهُ إِلَّا بحديثٍ واحدٍ، ووثقهُ ابنُ حِبان، ولم يروِ عنهُ سوى عبد الله بن عبد الله الرازي، هٰذَا -فاللهُ أَعْلَمُ-، وإِنَّ كان محفوظًا، فليسَ هُوَ ذا الكفل وَإِنَّمَا لفظُ الحديث: الكفلُ من غيرِ إضافة، فهو رجلٌ آخرَ غَيْرَ المذكور في القُرآن"**.

هٰذَا مَا أحببتُ أن أُنبه عَلَيْهِ، وَهُوَ أن الكفل المذكور في هٰذَا الحديث، إِنَّ كان هٰذَا الحديثُ محفوظًا، لَيْسَ هُوَ ذا الكفل، فَإِنَّ القُرآنَ فيهِ "**ذو الكفل**" بالإضافة، وَهٰذَا الرَّجُل "**الكفلُ**" بغيرِ إضافة.

⇦ ثالثًا: ممن اختُلِفَ في نبوتِهم: الرُّسلُ الثلاثة المُرسلونَ للقريةِ كما في سورةِ يس.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ ⓭ إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ⓮﴾ [يس: ١٣، ١٤].

فقد أختلفَ فيهم أهلُ العلم:

- فمنهم مَن قَالَ: هم رُسلٌ من اللهِ لأصحابِ تلكَ القرية، وَهٰذَا مَا يُفيدهُ ظاهرُ القُرآن.

- ومنهم مَن قَالَ: هم ليسوا رُسلًا من الله، بل هم رُسُلٌ من المسيحِ لأهل أنطاكية.

✍ وَقَدْ رجحَ ابنُ كثيرٍ القول اَلْأَوَّلُ: وَهُوَ أَنَّهم رُسلٌ من الله، **وبيَّنَ ضعفَ القولِ الثَّاني لأمرين:**

❁ **الأمرُ اَلْأَوَّلُ**: أن القولَ الثَّانِي مُخالفٌ لظاهرِ القُرآن.

قَالَ ابنُ كثير: ظاهرُ القصة يدل عَلَىٰ أن هؤلاءِ كانوا رُسلَ الله، لا من جهةِ المسيح كما قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ⓮﴾ [يس: ١٤]... إِلَىٰ آخرِ مَا قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فالوجهُ اَلْأَوَّلُ اَلَّذِي يُبيِّنُ أَنَّهم رُسُلٌ من الله، وليسوا رُسُلًا من المسيح: ظاهر القصة، ظاهرُ القُرآن.

❁ **الوجهُ الثَّانِي**: يقولُ ابن كثير: أن أهلَ أنطاكية آمنوا بُرسلِ المسيحِ إليهم، وكانوا أولَ مدينةٍ آمنت بالمسيح؛ ولهذا كانت عندَ النصارى إحدى المدائن الأربعة اللاتي فيهنَ بتاركة،... إِلَىٰ أن قَالَ: فإذا تقررَ أن أنطاكية أولَ مدينةٍ آمنت، فأهلُ هٰذِه القرية قد ذَكَرَ اللهُ تَعَالَىٰ أَنَّهم كذبوا رُسُله، وأنهُ أهلكهم بصيحةٍ واحدةٍ أخمدتهم -واللهُ أَعْلَمُ-.

إذًا الوجهُ الثَّانِي: هٰذِه القرية اَلَّتِي أرسلَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ إِلَيْهَا المُرسلون، بَيَّنَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ أَنَّهم كذبوا المُرسلون، ولم يؤمنوا، وَأَمَّا أهلُ أنطاكية الذينَ أرسلَ إليهم عيسى الرُسُل آمنوا، فَهٰذَا يدل عَلَىٰ أَنَّ الرُّسُلَ المذكورينَ اَلَّذِينَ أرسلهم اللهُ عَزَّوَجَلَّ لهٰذِه القرية، رُسلٌ من الله، وَهٰذَا يُفيدُ أَنَّهم رُسلٌ من الله، وليس كما ذهبَ إليهِ بعضُ أهلِ العلم أَنَّهم رُسلٌ من المسيح.

رابعًا: الخَضِر.

فقد اختلفَ أهلُ العلمِ فيهِ:

- ونسبَ ابنُ تَيمِيَّةَ القولَ بعدمِ نبوتهِ للجمهور.

- وَقَدْ قَالَ بنبوتهِ شَّيْخُ الإسلامِ ابنُ تَيمِيَّة، وابنُ كثيرٍ، وابنُ الجوزي، وغيرُهم.

وَقَدْ دل عَلَىٰ نبوتهِ الْقُرْآنُ من وجوه بيّنها، ابنُ كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله:

أحدُها: قولهُ تَعَالَىٰ: ﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا ﴿٦٥﴾﴾ [الكهف: ٦٥]، فابنُ كثير، يُبيِّنُ أن قولهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا ﴿٦٥﴾﴾ يُفيدُ نبوتهُ.

الثَّانِي: يقولُ ابنُ كثير: قولُ موسى لهُ: ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰ أَنْ تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا ﴿٦٦﴾ قَالَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴿٦٧﴾ وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا ﴿٦٨﴾ قَالَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا وَلَا أَعْصِي لَكَ أَمْرًا ﴿٦٩﴾ قَالَ فَإِنِ اتَّبَعْتَنِي فَلَا تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ حَتَّىٰ أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا ﴿٧٠﴾﴾ [الكهف: ٦٦ - ٧٠].

يقولُ ابنُ كثير: فلو كان وليًّا وليسَ بني، لم يُخاطبهُ موسى بهذه المُخاطبة، ولم يرد عَلَىٰ موسى هذَا الرد، بل موسى إِنَّمَا سألَ صُحبتهُ لينالَ مَا عندهُ من العلم الَّذِي اختصهُ اللهُ بهِ دونهُ، فلو كان غيرَ نبيٍّ لم يكن معصومًا، ولم تكن لموسى وَهُوَ نبيٌّ عظيم ورسولٌ كريم، واجبُ العصمة، كبيرُ رغبة في علمِ وليٍّ غيرِ واجبِ العِصمة، ولما عزمَ عَلَىٰ الذهابِ إليهِ والتفتيشِ عَلَيْهِ، ولو أنهُ يمضي حُقبًا من الزمان، قِيلَ: ثمانينَ سُنَّة، ثُمَّ لمَّا اجتمعَ بِهِ تواضعَ لهُ وعظَّمهُ واتبعهُ في صورةِ المستفيدِ منه؛ دَلَّ عَلَىٰ أنهُ نبيٌّ مثلهُ يوحى إليهِ كما يوحى إليه، وَقَدْ خُصَّ من العلومِ اللدُنية والأسرار النَّبويَّة بما لم يُطْلِع اللهُ موسى الكليم نبيَّ بني إسرائيل الكريم.

الوجه الثَّالِث: قَالَ: أن الخَضِر أقدمَ عَلَىٰ قَتلِ ذَلِكَ الغُلام، وما ذاكَ إِلَّا للوحيِّ إليهِ من الملكِ العلام، فابنُ كثير هنا يستدلُ بقتلِهِ للغلام، يستدل بقتل الخَضر للغلام عَلَىٰ نبوتهِ، إذ مَا كان ليقتلَ الغُلام إِلَّا بأمرٍ من الله عَزَّوَجَلَّ ووحيٍّ منهُ.

يقولُ ابنُ كثير: وَهٰذَا دليلٌ مستقلٌ عَلَىٰ نبوتهِ، وبُرهانٌ ظاهرٌ عَلَىٰ عصمتهِ؛ لِأن الوليَّ لا يَجُوزُ له الإقدامُ عَلَىٰ قتلِ النفوس بمجردِ مَا يُلقى فِي خلدهِ؛ لِأن خاطرهُ لَيْسَ بواجب العصمة، إِذْ يجوزُ عَلَيْهِ الخطأُ بالاتفاق، ولما أقدمَ الخَضر عَلَىٰ قتلِ ذلكَ الغُلام الَّذِي لم يبلغ الحُلم، علمًا منه بأنهُ إذا بلغَ يكفر، ويحمل أبويهِ عَلَىٰ الكُفر لشدةِ محبتهِ مَا لهُ، فيتبعانهِ عَلَيْهِ؛ ففي قتلهِ مصلحةٌ عظيمةٌ تربوا عَلَىٰ بقاءِ مُهجتهِ؛ صيانةً لأبويهِ عن الوقوعِ فِي الكُفر؛ دَلَّ ذَلِكَ عَلَىٰ نبوتهِ وأنهُ مؤيدٌ من اللهِ بعصمتهِ.

يقولُ ابنُ كثير: وَقَدْ رأيتُ الشَّيْخَ أبا الفرج ابْن الجوزي طرقَ هٰذَا المسلك بعينهِ فِي الاحتجاجِ عَلَىٰ نبوة الخَضِر وصححهُ، وحكى الاحتجاجَ عَلَيْهِ.

الرَّابع: أنهُ لَمَّا فسرَ الخَضِر تأويلَ تلكَ الأفاعيل لموسى، ووضحَ له عن حقيقةِ أمرهِ عَزَّوَجَلَّ، قَالَ بعد ذَلِكَ كُلِّهِ: ﴿رَحْمَةً مِن رَبِّكَ وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِى﴾ [الكهف: ٨٢]؛ يَعْنِي: مَا فعلتهُ من تلقاءِ نفسي، بل أُمرتُ بِهِ وأُوحي إليَّ فيه.

يقولُ ابنُ كثير: فدلت هٰذِه الوجوهُ عَلَىٰ نبوتهِ، ولا يُنافي ذَلِكَ حصولُ ولا يتهِ، بل ولا رسالتهِ كما قالهُ آخرون.

وَأَمَّا كونهُ ملكًا من المَلَائِكَة، فقولٌ غريبٌ جدًّا.

إذًا يُرجح ابنُ كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ نبوةَ الخَضِر، ويذكرُ فِي ذلكَ أربعةَ وجوهٍ تدلُ عَلَىٰ نبوتهِ من القُرْآن:

① أولُها: قولهُ تَعَالَىٰ: ﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَدُنَّا عِلْمًا ۝٦٥﴾ [الكهف: ٦٥].

② الثَّانِي: أن موسى ذهبَ إليهِ يسألهُ العلم، ولو لم يكن نبيًّا يوحى إليه؛ لما قصدهُ موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ.

③ الأمر الثَّالِث: قتلهُ للغُلام.

④ الأمر الرَّابع: قولهُ: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِى﴾ [الكهف: ٨٢]؛ فَهٰذَا يدلُ عَلَىٰ أنهُ قد أوحيَّ إليهِ بهٰذَا كُلِّهِ، واللهُ تعَالَىٰ أَعْلَمُ.

⇦ خامسًا: ممن اختُلفَ في نبوتِهم: العُزير.

قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠].

وَقَدْ اختلفَ فيهِ أهلُ العلم:

- فالمشهورُ كما بَيَّنَ ابنُ كثير في (البدايةِ والنهاية) أنهُ نبيٌّ من أنبياءِ بني إسرائيل، وأنهُ كان فِيما بين داود وسليمان، وبين زكريا ويحيى.

- ومن أهلِ العلمِ مَن قَالَ بعدمِ نبوتهِ؛ وَقَدْ عزى ابْن كثيرٍ هٰذَا القول لعطاء بن أبي رباح، والحسن -واللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ-.

⇦ سادسًا: ذو القرنين:

- قد أُختُلفَ في نبوتهِ أيضًا، وظاهرُ القُرآن يُفيدُ نبوته، لقولهِ تَعَالَىٰ: ﴿قُلْنَا يَاذَا الْقَرْنَيْنِ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا ﴿٨٦﴾﴾ [الكهف: ٨٦]؛ فَهٰذَا يدلُ عَلَىٰ أنهُ قد أوحيَّ إليه.

- وبنبوتهِ قَالَ العلامةُ ابن بازٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ وَهُوَ مرويٌّ عن عبد الله بن عمرو رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

- ومنهم مَن قَالَ: كان ملكًا صالحا؛ وَهٰذَا مرويٌّ عن ابْن عَبَّاس، وبه قَالَ ابنُ كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حيثُ قَالَ: ذَكَرَ اللهُ تَعَالَىٰ ذا القرنينِ هٰذَا وأثنى عليهِ بالعدل، وأنهُ بلغَ المشارقَ والمغارب، وملكَ الأقاليم، وقهرَ أهلها، وسار فيهم بالمعدلةِ التامة، والسُلطانِ المؤيدِ المُظفرِ المنصور، القاهر المُقسط.

✍ **والصحيح:** أنهُ كان ملكًا من الملوك العادلين.

- وقِيلَ: كان نبيًّا.

- إذًا ابنُ كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُرجح عدمَ نبوتهِ.

- وظاهرُ القُرْآن يُفيدُ نبوته، وَهُوَ الَّذِي قَالَ بِهِ العلامةُ ابنُ بازٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

⇦ سابعًا: ممن اختُلفَ في نبوتِهم: لقمان.

قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ﴾ [لقمان: ١٢].

- وَالَّذِي يظهر: أنهُ لَيْسَ نبيًّا؛ لكونهِ عبدًا قد مسهُ الرِق.

- قَالَ ابنُ كثير: فَهٰذِه الآثار منها مَا هُوَ مصرَّحٌ فيهِ بنفيِّ كونهِ نبيًّا، ومنها مَا هُوَ مُشعرٌ بذلك؛ لِأن كونهُ عبدًا قد مسهُ الرق يُنافي كونهُ نبيًا؛ لِأن الرُسُلَ كانت تُبعثُ في أحسابِ قومِها، ولهذا كان جمهورُ السَّلَف عَلَىٰ أنهُ لم يكن نبيًا، وَإِنَّمَا يُنقلُ كونهُ نبيًّا عن عكرمة إِنَّ صحَ السندُ إليه، فإنهُ رواهُ ابنُ جرير وابنُ أبي حاتم من حديثِ وكيع عن إسرائيل عن جابر عن عكرمة، فَقَالَ: كان لُقمانُ نبيًّا. وجابر هُوَ ابْن يزيد الجُعفي وَهُوَ ضعيف -واللهُ أَعْلَمُ-.

- وقال ابنُ كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (البدايةِ والنهاية): والمشهور عن الجمهور أنهُ كان حكيمًا وليًّا ولم يكن نبيًّا.

❋ وَقَدْ بَيَّنَ ابنُ كثير عدمَ ثبوتِ مَا روي عن قتادةَ في كونِ لقمان قد خُيِّرَ بين النبوةِ والحكمة؛ فاختارَ الحكمة حيثُ قَالَ: وقال ابنُ أبي حاتم: ثُمَّ ساق السند عن قتادةَ، قَالَ: خيرَ اللهُ لقمانَ الحكيم بين النبوةِ والحكمة، فاختار الحكمة عَلَىٰ النبوة، قَالَ: فأتاهُ جبريل وَهُوَ نائم فذرَّ عليهِ الحكمة، فأصبحَ ينطقُ بها.

قَالَ سعيدٌ: سمعتُ قتادةَ يَقُولُ: قِيلَ للقمان: كيفَ اخترتَ الحكمة عَلَىٰ النبوة، وَقَدْ خيركَ ربُك؟ فَقَالَ: إنهُ لو أرسلَ إلي بالنبوةِ عزمةً لرجوتُ فيهِ الفوزَ منهُ، ولكنتُ أرجوا أن أقومَ بها، ولكن خيرني، فخفتُ أن أضعفَ عن النبوةِ فكانت الحكمةُ أحبَ إليَّ. قَالَ ابنُ كثير: وَهٰذَا فيهِ نظر؛ لِأن سعيدَ بن بشير عن قتادة قد تكلموا فيهِ، وَالَّذِي رواهُ سعيد عن قتادة في قولهِ: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ﴾ [لقمان: ١٢] قَالَ: يَعْنِي الفقهَ والإسلام، ولم يكن نبيًّا ولم يوحَ إليهِ.

وهكذا نصَ عَلَىٰ هٰذَا غيرُ واحدٍ من السَّلَف، منهم: مجاهد، وسعيد بنُ المسيب، وابنُ عَبَّاس، واللهُ أَعْلَمُ.

⇦ ثامنًا: ممن اختُلفَ في نبوتهِ: خالد بن سنان العنسي.

قَالَ ابنُ كثير: خالد بن سنان العنسي الَّذِي كان فِي زمن الفترة، وَقَدْ زعمَ بعضُهم أنهُ كان نبيًّا، وقال بعد أن ذَكَرَ بعضَ الآثار فِي شأنِهِ، والمُرسلات الَّتِي فيها أنهُ نبي، لا يُحتجُ بها هاهُنا، والأشبهك أنهُ كان رجُلًا صالحًا له أحوال وكرامات. انتهى كلامه.

وَقَدْ ذكرهُ القاضي عياض فِي (الشفاء) فيمن اختلفَ فِي نبوتهِ، واللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ.

هٰذَا ذكرُ بعضِ مَن اختلفَ فِي نبوتِهم، وبذا نكونُ قد ختمنا الْكَلَام حولَ النبيين، وننتقلُ بِإِذْنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ للحديث حولَ الكُتب المُنزلة.

❐ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **"والكُتُبُ المنزلةُ عَلَىٰ المرسلين، ونشهدُ أنَّهم كانوا عَلَىٰ الحقِّ المُبين".**

بَيَّنَ الْمُصَنِّفُ هنا أن أهلَ السُّنَّةِ يؤمنونَ بالكُتبِ المُنَزَّلةِ عَلَىٰ النبيين، وَهٰذَا أحدُ أركانِ الإيمان، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿الم ۝١ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ۝٢ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ۝٣ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ۝٤﴾ [البقرة: ١ - ٤].

وقال تَعَالَىٰ: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥].

والرُّسُلُ كُلُهم قد أنزلَ اللهُ عليهم كُتبه، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: ٢١٣]، وقال سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ فَمِنْهُمْ مُهْتَدٍ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ ۝٢٦﴾ [الحديد: ٢٦]، فكُلُّ رسولٍ أنزلَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ معهُ كِتَاب.

ومن تلكَ الكُتب:

- الْقُرْآن، وَقَدْ أُنزلَ مُحَمَّدٍ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ أعظمُ الكُتب.
- والتوراة، وَقَدْ أُنزلَ عَلَىٰ موسى صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.
- والإنجيل: وَقَدْ أُنزلَ عَلَىٰ عيسى صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.
- والزبور، وَقَدْ أُنزلَ عَلَىٰ داود صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

➤ وصحفُ إبراهيم، وَقَدْ أُنزلت عَلَىٰ إبراهيم صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

✍ وأعظمُ هٰذِه الكُتب: الْقُرْآن، ثُمَّ التوراةُ؛ ولهذا يقرنُ اللهُ بينهما كثيرًا في الْقُرْآن.

قَالَ ابْن كثيرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وكثيرًا مَا يقرنُ اللهُ بين التوراةِ والقُرآن، كما في قولِه تَعَالَىٰ: ﴿قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِى جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ﴾ [الأنعام: ٩١]، إِلَىٰ أن قَالَ: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام: ٩٢]، وقال في آخر السورة: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِى أَحْسَنَ﴾ [الأنعام: ١٥٤]، إِلَىٰ أن قَالَ: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام: ١٥٥]، وقالت الجن: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنْزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى﴾ [الأحقاف: ٣٠].

وقال ورقةُ بن نوفل: "**هٰذَا الناموس الَّذِي أنزلَ الله عَلَىٰ موسى**".

❋ يقولُ ابنُ كثير: وَقَدْ عُلمَ بالضرورةِ لذوي الألباب أن اللهَ لم يُنزل كتابًا من السماء فِيمَا أنزلَ من الكُتبِ المُتعددة عَلَىٰ أنبيائِهِ أكملَ ولا أشملَ ولا أفصحَ ولا أعظمَ ولا أشرف من الكتابِ الَّذِي أُنزِلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ القرآن، وبعدهُ في الشرفِ والعظمةِ الْكِتَاب الَّذِي أنزلهُ عَلَىٰ موسى بن عِمران عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وَهُوَ التوراة الَّتِي قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ فيها: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ﴾ [المائدة: ٤٤].

❋ يقولُ ابنُ كثير: والإنجيلُ إِنَّمَا نزلَ مُتمِمًا للتوراة ومُحِلًّا لبعضِ مَا حرمَ عَلَىٰ بني إسرائيل؛ إذًا يُبين ابنُ كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن أعظم الكُتب هُوَ القرآن، ويليهِ التوراة، وَأن اللهَ يقرِنُ بينهما كثيرًا.

وهنا مسائل تتعلق بهذه الكُتب:

⮊ **الأولىٰ**: قَالَ ابنُ القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فَإِنَّ لفظَ التوراةِ والإنجيل والزبورِ والقُرآن، يُرادُ بِهِ الكُتب المعينة تارة، ويُرادُ بِهِ الجنسُ تارة، فيُعبرُ بلفظ القُرآنِ عن الزبور، وبلفظِ التوراةِ عن الإنجيل، وعن القُرآنِ أيضًا، وفي الحديث الصحيحِ عن النَّبيِّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خُفف

عَلَىٰ داود القُرآن، فكان مَا بين أن يُسرجِ دابتهُ إِلَىٰ أن يركبها يقرأُ القُرآن»، والمرادُ بِهِ قُرآنهُ هو: الزبور.

* هنا يُبيّن ابْن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن هٰذِهِ الألفاظ: التوراة والإنجيل والزبور والقُرآن، قد يُطلقُ كُلٌّ منها ويُرادُ بِهِ الكتابَ المُعين، فالتوراة تُطلق ويُرادُ بها الْكِتَاب المُعين الَّذِي أُنزلَ عَلَىٰ موسى، والإنجيل يُطلق ويُرادُ بِهِ الْكِتَاب المُعين الَّذِي أُنزلَ عَلَىٰ عيسى، والقُرآن يُطلق ويُرادُ بِهِ الْكِتَاب المُعين الَّذِي أُنزلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، والزبور يُطلق ويُرادُ بِهِ الْكِتَاب المُعين الَّذِي أُنزلَ عَلَىٰ داود.

* وَقَدْ تُطلق هٰذِهِ الألفاظ ويُرادُ بها الجنس، وإرادةُ الجنس، إطلاق هٰذِهِ الألفاظ وإرادةُ الجِنس يصحُّ بها أن يُطلقَ القُرآن عَلَىٰ التوراة، وَأن تُطلق التوراة عَلَىٰ القُرآن، وَأن يُطلقَ الإنجيل عَلَىٰ القُرآن، وهكذا؛ لِأن المُراد حِيْنَئِذٍ الجنس، وَلَيْسَ المُراد الْكِتَاب المُعين الَّذِي أُنزلَ عَلَىٰ النَّبِيِّ المُعِين. هٰذِه المَسْأَلَةُ الأولى.

المَسْأَلَةُ الثانية: هٰذِهِ الكُتب كُلُّها أُنزلت عَلَىٰ الرُسُل جُملةً واحدة، إِلَّا القُرآن؛ فإنهُ نزلَ جُملةً واحدة إِلَىٰ بيتِ العزةِ من السماءِ الدُنيا، ثُمَّ أُنزلَ عَلَىٰ النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أيضًا مُفرق.

قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَۖ وَرَتَّلۡنَٰهُ تَرۡتِيلٗا ٣٢﴾ [الفرقان: ٣٢]، فالذينَ كفروا سألوا أن ينزلَ الْقُرْآن جُملةً واحدة، كما أن الكُتبَ السابقة أُنزلت جُملة واحدة.

فَهٰذَا دَلَّ عَلَىٰ أن الكُتب السابقة أُنزلت جُملة واحدة، وَأن الْقُرْآنَ لم يُنزل عَلَىٰ النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ جُملة واحدة، وَإِنَّمَا أُنزلَ جُملةً واحدة إِلَىٰ بيتِ العِزة.

* قَالَ ابنُ كثير في تفسيرِ هٰذِهِ الآية: أي هلَّا أُنزلَ عليهِ هٰذَا الْكِتَاب الَّذِي أُوحيَّ إليهِ جُملةً واحدة، كما نزلت الكُتبُ قبله، كالتوراةِ والإنجيلِ والزبور وغيرها من الكُتب الإلٰهية؟ فأجابهم اللهُ عن ذلكَ: بأنهُ إِنَّمَا أنزلهُ منجمًا في ثلاثٍ وعشرينَ سنة بحسبِ الوقائعِ والحوادث، وما يُحتاجُ إليهِ من الأَحْكَامِ، لتثبيتِ قلوبِ المؤمنينَ بهِ.

* وقال في موضعٍ آخر: أما الصُّحفُ والتوراةُ والزبورُ والإنجيل؛ فنزلَ كُلٌّ منها عَلَىٰ النَّبِيِّ الَّذِي أُنزلَ عليهِ جُملةً واحدة، وَأَمَّا الْقُرْآن فَإِنَّمَا نزلَ جُملةً واحدة إِلَىٰ بيتِ العزة من السماءِ الدُّنْيَا، وكان ذلكَ في شهرِ رمضان في ليلةِ القدرِ منهُ، كما قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ۝١﴾ [القدر: ١]، ثُمَّ نزلَ بعدَ ذلكَ مفرقًا بحسبِ الوقائعِ عَلَىٰ رسولِ اللهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، هكذا روي من غيرِ وجه عن ابنِ عَبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. انتهى كلامه.

فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ جمعَ للقُرآنِ التنزُلين:

- **الْأَوَّلُ**: تنزل الْقُرْآن جُملة.
- **الثَّانِي**: تنزل الْقُرْآن مفرقا.

* قَالَ ابنُ كثير: وَقَدْ جمعَ اللهُ تَعَالَىٰ للقُرآنِ الصفتينِ معا، ففي الملأِ الأعلى أُنزلَ جُملةً من اللوحِ المحفوظ إِلَىٰ بيتِ العزةِ في سماءِ الدُّنْيَا، ثُمَّ نزلَ بعدَ ذَلِكَ إِلَىٰ الْأَرْضِ مُنجمًا بحسبِ الوقائعِ والحوادث.

الْمَسْأَلَةُ الثالثة: اتفق أهل السُّنَّة عَلَىٰ أن هٰذِه الكُتبَ كُلَّها كلامُ الله.

قد سبقَ بيان كون الْقُرْآنِ كلام الله، وذلكَ لقولهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، وكلامُ الله المذكور في الآيةِ هُوَ الْقُرْآن.

وَمِمَّا يدلُ عَلَىٰ أن التوراة كلامُ الله، قولهُ تَعَالَىٰ: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ۝٧٥﴾ [البقرة: ٧٥]، فاللهُ عَزَّوَجَلَّ يُبيِّنُ هنا أن اليهودَ كانوا يُحرفونَ كلامه، واليهودُ إِنَّمَا حرفوا التوراة، فدَلَّ هٰذَا عَلَىٰ أن التوراةَ كلامُ الله.

فأهلُ السُّنَّة وَالْجَمَاعَة ذكروا هٰذَا في كُتبِ المُعتقد، أَنَّ القُرآنَ والتوراةَ والإنجيلَ والزبورَ وصُحفَ إبراهيم، هٰذِه كُلُّها كلامُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

* وفي هٰذَا يقولُ شَيْخُ الْإِسْلَام: ومذهبُ سلفِ الأُمَّةِ وأئمتِها من الصحابةِ والتابعينَ لهم بإحسان، وسائرِ أئمةِ المُسلمين، كالأئمةِ الأربعةِ وغيرِهم، مَا دَلَّ عَلَيْهِ الكتابُ وَالسُّنَّة، وَهُوَ الَّذِي يوافقُ الأدلةَ العقليةَ الصريحة، أن الْقُرْآنَ كلامُ اللهِ مُنزلٌ غيرُ مخلوق، منهُ بدأَ،

وإليهِ يعود، وَهُوَ المتكلمُ بالقُرآنِ والتوراةِ والإنجيلِ، وغيرِ ذلكَ من كلامِهِ. انتهى كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فشيخُ الْإِسْلَام هنا يُقرِّر: أن الْقُرْآنَ والتوراةِ والإنجيل من كلامهِ سُبْحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ.

وهنا تنبيه، وَهُوَ: التوراةُ تكلمَ اللهُ بها، وكتبها سُبْحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ بيده، ولا تعارضَ بين الْأَمْرَيْن، فلا تعارضَ بين أن يكونَ الله قد تكلمَ بالتوراة، وبين أن يكون قد كتبها، وكتابتهُ للتوراة، أيضًا بيّنها أهلُ العلم، واتفقوا عليها، وَقَدْ دَلَّ عليها قولهُ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**احْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَىٰ، فَقَالَ لَهُ مُوسَىٰ: يَا آدَمُ أَنْتَ أَبُونَا خَيَّبْتَنَا وَأَخْرَجْتَنَا مِنَ الجَنَّةِ، قَالَ لَهُ آدَمُ: يَا مُوسَىٰ اصْطَفَاكَ اللهُ بِكَلَامِهِ، وَخَطَّ لَكَ التَّوْرَاةَ بِيَدِهِ، تَلُومُنِي عَلَىٰ أَمْرٍ قَدَّرَهُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي بِأَرْبَعِينَ سَنَةً؟ فَحَجَّ آدَمُ مُوسَىٰ، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَىٰ**».

فآدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ قَالَ: «**وَخَطَّ لَكَ التَّوْرَاةَ بِيَدِهِ**»، فَهٰذَا يُفيد: أن الله سُبْحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ كتبَ التوراة؛ **إذًا التوراةُ جُمِعَ فيها أمران:**

- **اَلْأَوَّلُ**: كلامُ الله عَزَّوَجَلَّ، أن الله تكلمَ بها.
- **الثَّانِي**: أن الله سُبْحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ خطها وكتبها بيده.

إذًا الكُتبُ السماوية كُلُّها تكلمَ اللهُ سُبْحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ بها، والكُتبُ السماوية منها التوراة، والتوراةُ تكلمَ اللهُ بها وخطها بيدِهِ.

الْمَسْأَلَةُ الرابعةُ: هل الكُتبُ السماويةُ كُلُّها مُعجزة.

قبلَ بيانِ كلامِ أهلِ العلمِ في الإجابةِ عَلَىٰ هٰذَا السؤالِ، أُحبُّ أَنَّ أُنبهَ عَلَىٰ أمرٍ، وَهُوَ متعلقٌ **باستعمالِ لفظِ: المُعجزة؛** فقد اشتهر إطلاقُ لفظِ المُعجزةِ عَلَىٰ كُلِّ آيةٍ جعلها اللهُ لنبي، وَهٰذَا اللفظُ لم يرد في القرآنِ ولا السُّنَّة، وَإِنَّمَا:

ووردت التسميةُ بـ"**الآية**" كما في قولهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا وَمَا يَمْكُرُونَ إِلَّا بِأَنْفُسِهِمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴿١٢٣﴾ وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٢٣، ١٢٤].

۞ وورد التسميةُ بـ"**البُرهان**"، كما في قولِه تَعَالَىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا ﴿١٧٤﴾﴾ [النساء: ١٧٤].

۞ وورد التسميةُ بـ"**البينةِ**"، كما في قولِه تَعَالَىٰ: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ﴾ [المائدة: ٣٢].

۞ وورد التسميةُ بـ"**السلطانِ**"، كما في قولِه تَعَالَىٰ: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُسَمًّى قَالُوا إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ ﴿١٠﴾﴾ [إبراهيم: ١٠].

فما يُجريهِ اللهُ عَزَّوَجَلَّ عَلَىٰ يدِ النَّبيّ مِمَّا هُوَ خارقٌ لعادةِ الإنسِ والجن، تصديقًا لِلنَّبِيِّ، جاءت تسميتهُ بـ"**الآيةِ، والبُرهانِ، والبينةِ، والسلطان**" في النصوص الشَّرْعِيَّة.

☜ وَأَمَّا لفظُ "**المعجزة**"؛ فشاع استعمالهُ في آيةِ النَّبِيّ، ولكنهُ لم يرد، وعدمُ ورودِهِ لا يُفيدُ عدمَ صحة استعماله، وَقَدْ استعملهُ السَّلَف، فكانوا يُسمونَ آياتِ الْأَنْبِيَاء: "**مُعجزات**"، وكذا كرامات الأولياء، يسمونها أيضًا: "**مُعجزات**"؛ إذ لَيْسَ في لفظِ "**المُعجزة**" مَا يوجبُ اختصاصهُ بآياتِ الْأَنْبِيَاء، فمن هنا كان السلفُ يُسمونَ آياتِ الْأَنْبِيَاء معجزات، ويُسمونَ كراماتِ الأولياء معجزات.

☜ وَأَمَّا المتكلمون فخصوا المُعجزة بآيةِ النَّبِيّ، ولم يُسموا كرامةَ الولي مُعجزة.

❊ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: "**اسمُ المُعجزة يعمُ كُلَّ خارقٍ للعادةِ في اللُّغةِ، وعُرفِ الأئمةِ المتقدمين، كالإمامِ أحمد بن حنبل وغيره**"؛ إذًا اسم المُعجزة في اللُغة يعمُ كُلَّ خارق.

❊ قَالَ: "**وعُرف الأئمة المتقدمون، كالإمام أحمد**"، قَالَ: "**وغيره**"، يستعملونَ لفظ المُعجزة في كُلِّ خارق، يستعملونهُ في آيةِ النَّبِيّ وكرامة الولي.

❊ وقالَ في موضعٍ آخر: "**كَانَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ لَا يُسَمِّي مُعْجِزًا إِلَّا مَا كَانَ لِلْأَنْبِيَاءِ فَقَطْ، وَمَا كَانَ لِلْأَوْلِيَاءِ إِنْ أُثْبِتَ لَهُمْ خَرْقُ عَادَةٍ سَمَّاهَا كَرَامَةً.**

وَالسَّلَفُ - كَأَحْمَدَ وَغَيْرِهِ - كَانُوا يُسَمُّونَ هَذَا وَهَذَا مُعْجِزًا، وَيَقُولُونَ لِخَوَارِقِ الْأَوْلِيَاءِ: إِنَّهَا مُعْجِزَاتٌ، إِذْ لَمْ يَكُنْ فِي اللَّفْظِ مَا يَقْتَضِي اخْتِصَاصَ الْأَنْبِيَاءِ بِذَلِكَ. بِخِلَافِ مَا كَانَ آيَةً وَبُرْهَانًا عَلَى نُبُوَّةِ النَّبِيِّ، فَإِنَّ هَذَا يَجِبُ اخْتِصَاصُهُ.

وَقَدْ يُسَمُّونَ الْكَرَامَاتِ آيَاتٍ، لِكَوْنِهَا تَدُلُّ عَلَى نُبُوَّةِ مَنِ اتَّبَعَهُ الْوَلِيُّ، فَإِنَّ الدَّلِيلَ مُسْتَلْزِمٌ لِلْمَدْلُولِ، يَمْتَنِعُ ثُبُوتُهُ بِدُونِ ثُبُوتِ الْمَدْلُولِ، فَكَذَلِكَ مَا كَانَ آيَةً وَبُرْهَانًا، وَهُوَ الدَّلِيلُ وَالْعَلَمُ عَلَى نُبُوَّةِ النَّبِيِّ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ لِغَيْرِ النَّبِيِّ".

هٰذَا كلام شَّيْخ الْإِسْلَام يُبيّنُ فيهِ أَنَّ أهلَ الكلامِ يُسمونَ آيات الْأَنْبِيَاء مُعجزات، ولا يُسمونَ الكرامات مُعجزات، وَأَمَّا السَّلَف -كأحمد وغيرِه-، يَقُولُ: كانوا يسمونَ هٰذَا وَهٰذَا مُعجزة، ويقولونَ لخوارق الْأَوْلِيَاء إنها مُعجزات، إذْ لم يكن في اللَّفْظ -أي: في لفظ المُعجزة- مَا يقتضي اختصاص الْأَنْبِيَاء بذلك.

❊ وقالَ في موضع آخر: "**وإن كان اسمُ المُعجزة يعم كُلَّ خارقٍ للعادةِ في اللُغة، وعُرفِ الأئمة المتقدمين كالإمامِ أحمدَ بن حنبل، وغيرِه، ويُسمونها الآيات، لكن كثيرٌ من المُتأخرينَ يُفرقوا في اللفظِ بينهما، فيجعلُ المُعجزةَ لِلنَّبِيِّ، والكرامةَ للولي، وجماعُها الأمرُ الخارق**".

إذًا لفظ المُعجزة لم يرد في الْقُرْآن وَالسُّنَّة، والسلف أطلقوهُ عَلَىٰ آية النَّبِيّ، وكرامة الولي، والمتكلمونَ يُطلقونهُ عَلَىٰ آية النَّبِيّ لا عَلَىٰ كرامة الولي، تقية بِهِ، وَهُوَ: أَنَّ تسمية الخارق الَّذِي يُجريهُ اللهُ عَلَىٰ يدِ النَّبِيِّ تصديقًا له بالأسماءِ الواردةِ أولى من تسميتهِ بالمُعجزة؛ إذ الأسماءُ الواردةُ أدلُّ عَلَىٰ المقصودِ من لفظِ المُعجزة، إذ لفظُ المُعجزة يشملُ خوارقَ السحرةِ والكُهان، فَإِنَّ غيرَ السحرةِ والكُهان يعجزونَ عن أَنْ يأتوا بمثلِ خوارقِ السحرةِ والكُهان.

فلما كان لفظُ المُعجزةِ لا يُحددُ الدلالةَ عَلَىٰ آية النَّبِيّ بذاتهِ، وَإِنَّمَا يُحققُ الدلالةَ عَلَىٰ ذلك بما يقترنُ بهِ، كأن يُقال: مُعجزةُ النَّبِيّ؛ كان استعمالُ مَا يُحققُ الدلالةَ عَلَىٰ المُرادِ بذاتهِ أولى، وذلكَ باستعمالِ الألفاظِ الواردةِ في النصوصِ الشَّرْعِيَّة الدَّالَّة عَلَىٰ مَا يُجريهِ اللهُ عَزَّوَجَلَّ عَلَىٰ يد النَّبِيّ مِمَّا هُوَ خارقٌ لعادة الإنسِ والجنِ تصديقًا لِلنَّبِيِّ.

* قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام مُبينًا أَنَّ استعمالَ الأسماءِ الشرعيةِ -وَهِيَ: الآيةُ، والبُرهانُ، والبينةُ- أولى من استعمالِ لفظِ المُعجزة: "**وَهٰذِه الألفاظ إذا سُميت بها آياتُ الْأَنْبِيَاء؛ كانت أدلَ عَلَىٰ المقصود من لفظ المُعجزة؛ ولهذا لم يكن لفظُ المُعجزات موجودًا في الْكِتَابِ وَالسُّنَّة وَإِنَّمَا فيهِ لفظُ: الآية، والبينة، والبُرهان**". ولهُ كلامٌ غيرُ هٰذَا، ولا أُحبُ أَنَّ أُطيل في ذكرِه.

? **الخُلاصة**: أَنَّ لفظَ المُعجزة لا بأسَ بِهِ، فالسلفُ تكلموا بهِ، ولكن مَن أطلقهُ اتباعًا للسلف فينبغي عَلَيْهِ ألا يُخص آيات الْأَنْبِيَاء بِهِ، فيُسمي أيضًا كرامات الْأَوْلِيَاء مُعجزات، والأولى: استعمالُ الألفاظِ الشَّرْعِيَّةِ؛ فإنها أدلُّ عَلَىٰ المقصود.

↩ وبعدَ هٰذَا نتنقلُ للحديثِ حولَ الإجابةِ عَلَىٰ السؤال: **هل الكُتب السماوية كلها مُعجزة؟**

✍ أولًا: اتحدثُ حولَ إعجازِ الْقُرْآن في نقاط:

⇦ **الأولىٰ**: اتفقَ أهلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَة عَلَىٰ أَنَّ الْقُرْآنَ آيةٌ وبرهانٌ وبيّنةٌ وسُلطان، وإنْ شئتَ أيضًا فقُل: ومُعجزة.

* قَالَ السيوطيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: "**ولا خلافَ بين العُقلاءِ أَنَّ كِتَابَ الله تَعَالَىٰ مُعجزٌ لم يقدر واحدٌ عَلَىٰ مُعارضتهِ بعدَ تحديهم بذلك**".

* وللإمامِ أحمد كلام في الفروع لابنِ مُفلح يُفيدُ: أَنَّ القولَ بأَنَّ الْقُرْآن لَيْسَ مُعجزًا من حيثُ هُوَ؛ يُعدُّ كُفرًا، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَالَ ابنُ مُفلح: قَالَ الإمامُ أحمد: "**مَن قَالَ: إِنَّ الْقُرْآنَ مقدورٌ عَلَىٰ مثلهِ، ولكنَّ اللهَ منعَ قُدرتَهم؛ كفرَ، بل هُوَ مُعجزٌ بنفسهِ، والعجزُ شملَ الخلق**" انتهى كلامه.

وكلامُ الإمامِ أحمد هٰذَا يُفيدُ: أَنَّ القولَ بالصَّرفةِ كُفر، وَقَدْ قالَ بالصَّرفةِ أبو إسحاق النظام المُعتزلي.

* والمرادُ بالصَّرفة: كونُ الْقُرْآنِ لَيْسَ مُعجزًا بذاته، وَأَنَّ الخلقَ في مقدورِهم الإتيانُ بمثلِهِ، لكن صرفَ اللهُ هِمَمَهم عن ذَلِكَ، وَهٰذَا القولُ فاسد، وَقَدْ اتفقَ أهلُ السُّنَّةِ عَلَىٰ فساده، إذ اللهُ تَعَالَىٰ تحدى الإنسَ والجن عَلَىٰ أن يأتوا بمثلهِ؛ وَهٰذَا يُفيدُ أنهُ شيءٌ لَيْسَ في

مقدورِهم، ولو كان ذَٰلِكَ في مقدورِهم ولكنَ اللهَ صرفهم عنه، مَا كان للتحدي حِيْنَئِذٍ معنى.

* وَقَدْ بَيّنَ ابنُ كثير أَنَّ قولهم بالصَّرفةِ كُفرٌ، وأَنَّهُ مبنيٌّ عَلَىٰ قولهم بكونِ الْقُرْآنِ مخلوقًا، فَقَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **"وَأَمَّا مَن زعمَ من المُتكلمين أَنَّ الإعجازَ إِنَّمَا هُوَ من صرف دواعي الكفرةِ عن مُعارضتهِ مع إنكارِ ذَٰلِك، أو هُوَ سلب قُدرتِهم عَلَىٰ ذَٰلِك؛ فقولٌ باطلٌ، وَهُوَ مفرعٌ عَلَىٰ اعتقادِهم أَنَّ الْقُرْآنَ مخلوق، خلقهُ اللهُ في بعضِ الأجرام، ولا فرقَ عندهم بين مخلوقٍ ومخلوق"**.

وقولُهم هٰذَا كفرٌ وباطلٌ وَلَيْسَ مُطابقًا لمَّا في نفسِ الأمر، بل الْقُرْآنُ كلامُ اللهِ غَيْر مخلوق، تكلمَ بِهِ كما شاءَ تَعَالَىٰ وتقدسَ وتنزهَ عما يقولونَ علوًا كبيرًا، فالخلقُ كُلُّهم عاجزونَ حقيقةً وفي نفسِ الأمرِ عن الإتيانِ بمثلهِ، ولو تعاضدوا وتناصروا عَلَىٰ ذَٰلِكَ، بل لا تقدر الرُّسُل الذينَ هم أفصح الخلق وأعظمُ الخلق وأكملهم أَن يتكلموا بمثلِ كلام الله، وَهٰذَا الْقُرْآن الَّذِي يُبلغهُ الرسولُ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ عن الله، أسلوبُ كلامهِ لا يُشبهُ أساليبَ كلامِ رسولِ اللهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وأساليبُ كلامهِ عَلَيۡهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ المحفوظة عنهُ بالسندِ الصحيح إليهِ لا يقدر أحدٌ من الصحابة ولا مَن بعدهم أَنَّ يتكلم بمثلِ أساليبهِ في فصاحتهِ وبلاغتهِ.

✍ إذًا اتفقَ أهلُ السُّنَّة عَلَىٰ القولِ بأن الْقُرْآنَ مُعجزٌ بنفسهِ، وبَيّنَ الإمامُ أحمد وغيرهُ أَنَّ القولَ بالصَّرفه، وَأَنَّ الناسَ يقدرون عَلَىٰ أَنْ يأتوا بمثلِ الْقُرْآنِ، إِلَّا أَنَّ اللهَ صرف هِممَهم، بَيّنَ الإمامُ أحمد أَنَّ هذَا القول كُفرٌ.

⇦ **النقطةُ الثانية من النقاط المُتَعَلِّقَة بإعجاز الْقُرْآن:** عدمُ القُدرةِ عَلَىٰ مُعارضةِ الْقُرْآنِ مع توفر الدواعي لمعارضتهِ؛ دليلٌ عَلَىٰ إعجازهِ.

❀ اللهُ عَزَّوَجَلَّ تحدى الخلقَ أَنَّ يأتوا بمثلهِ، فَقَالَ: ﴿أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُ بَل لَّا يُؤْمِنُونَ ۝٣٣ فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِ إِن كَانُوا صَادِقِينَ ۝٣٤﴾ [الطور: ٣٣، ٣٤].

❁ ثُمَّ تحداهم أَنَّ يأتوا بعشرِ سورٍ مثلهِ، فَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿١٣﴾﴾ [هود: ١٣].

❁ ثُمَّ تحداهم بأن يأتوا بسورةٍ من مثلهِ، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٣٨﴾﴾ [يونس: ٣٨].

وهُم فِي هٰذَا كُلِّهِ كارهونَ للرسولِ وللإسلام، مُدَّعونَ أنهُ ساحرٌ وكاهنٌ ومجنون، راغبونَ بُكُلِّ سَببٍ يُبطلُ مَا جاءَ بِهِ، وهم مع هٰذَا قد بلغوا من الفصاحةِ مبلغًا عظيمًا، وسلكوا فِي البلاغةِ وفنونِ الكلامِ كُلَّ مسلك، ورُغمَ هٰذَا لم يقدروا عَلَىٰ مُعارضتهِ، ومَن حاولَ منهم مُعارضتهُ< كانت محاولتهُ مُنادِيةً عَلَيْهِ بالعجزِ والسفاهةِ، دالةً عَلَىٰ خلافِ مقصوده، فممن حاولَ معارضتهُ: مُسيلمة، ولا يزالُ الناسُ يذكرونَ تلكَ المُعارضات ساخرينَ بها.

❁ قَالَ ابنُ القيم: "كتابُ ربنا المجيد الَّذِي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾ [فصلت: ٤٢]، الَّذِي أنزلهُ عَلَىٰ رسولهِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، الَّذِي تحدى بِهِ الأُممَ كُلَّها عَلَىٰ اختلافِ علومِها، وأجناسِها، وطبائِعها، وَهُوَ فِي غايةِ الضعفِ أَنْ يُعارضوهُ بمثلهِ فيكونوا أولى بالحقِ منهُ، ويظهرُ كذبهُ وصدقُهم؛ فعجزوا عن ذَلِكَ، فتحداهم بأن يأتوا بعشرِ سورٍ مثلهِ؛ فعجزوا، فتحداهم بأن يأتوا بسورةٍ من مثلهِ؛ فعجزوا، هٰذَا وأعداؤهُ الأدنون منهُ أفصحُ الخلق، وهم أهلُ البلاغةِ والفصاحة، والنظم، والنثرِ، والخُطبِ، وأنواعِ الْكَلَام، فما منهم من فاه فِي مُعارضتهِ ببنتِ شفه، وكانوا أحرصَ الناس عَلَىٰ تكذيبهِ، وأشدهم أذًى له بالقولِ والفعلِ والتنفيرِ عنهُ بكُلِّ طريق، فما تفردَ أحدٌ منهم عنهُ بسورةٍ واحدة، إِلَّا مُسيلمة الكذاب، بمثلِ قولهِ: والطاحناتِ طحنا، والعاجناتِ عجنا، فالخابزاتِ خبزا، وأمثال ذلكَ من هٰذِهِ الألفاظ الَّتِي هِيَ بألفاظ أهل المجون والمتوهين، أشبهُ منها بألفاظ العُقلاء" انتهى كلامه.

إذًا تحدي الله عَزَّوَجَلَّ للكفرة بأن يأتوا بمثلِ هٰذَا الْقُرْآن أو بمثلِ عشرِ سورٍ منه، أو بمثلِ سورةٍ منه، وهم كارهونَ للإسلام، كارهونَ لِلنَّبِيِّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، باذلونَ لكُلِّ سبب يُبيّنُ صدقَهم وكذبهُ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وهم أهلُ فصاحة وبلاغة، بالرغمِ من هٰذَا كُلهِ لم يأتوا بسورة، ولم يأتوا بشيءٍ من مثل الْقُرْآن، دَلَّ هٰذَا كُلُّهُ عَلَىٰ أَنَّ الْقُرْآنَ مُعجزٌ.

⇦ **ثالثًا**: اختلف أهلُ العلمِ في وجوهِ اعجاز الْقُرْآن.

اللهُ عَزَّوَجَلَّ أرسلَ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وجعلَ الآياتِ من براهينِ نبوتهِ، ومن تلكَ الآيات: الْقُرْآن، فالقُرآنُ مُعجز، خارق لعادة الإنس والجن، كما بَيَّنَّا، بدليلِ أنَّهم لم يستطيعوا مُعارضتهُ، والإتيانَ بمثلهِ، فدَلَّ عَلَىٰ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ صادقٌ في كونهِ مُرسلًا من الله، وَأَنَّ القرآنَ كلامه.

وَقَدْ اختلفَ أهلُ العلم في وجهِ إعجازِ الْقُرْآن، فمنهم مَن قَالَ: إعجازهُ في بلوغهِ غايةً من البلاغةِ لا تكونُ للخلق، وآيةُ كُلِّ نبيٍّ تكونُ من جنسِ مَا شاعَ فيمن أُرسِلَ إليهم، فلما كان العربُ أهلَ فصاحةٍ وتفنُنٍ في أساليب الْكَلَام، أُوتِي النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ آيةً من جنسِ مَا عُرفوا بهِ؛ ليكونَ ذلكَ أبلغَ في إقامةِ الحُجةِ عليهم.

فالقُرآنُ عَلَىٰ قولِ بعضِ أهل العلم: أعجزَ العربَ من جهةِ بلاغتهِ، بحيثُ لم يقدروا عَلَىٰ مُعارضتهِ بكلامٍ بليغٍ مثلهِ.

ومنهم مَن قَالَ: إنَّ بلاغةَ الْقُرْآن وجهٌ من وجوهِ إعجازه، والإعجازُ لم يكن بِهِ فَقَطْ، بل ثَمَّ وجوه أُخرى، منها: أخبارهُ الصادقة، وأوامرهُ المحكمة، فما من خبرٍ في الْقُرْآنِ إِلَّا وَهُوَ صِدق، ثُمَّ إِنَّ الْقُرْآنَ اشتملَ عَلَىٰ أخبارٍ غيبية، وأوامرهُ أوامر مُحكمة.

وأيضًا قالوا: للقُرآنِ تأثيرٌ عَلَىٰ القُلوب، لَيْسَ يُشبههُ في ذَلِكَ كلامٌ من كلامِ الناس.

❊ يَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَام: "**والقُرآنُ مِمَّا يعلمُ الناس -عربُهم وعجمُهم-، أنهُ لم يوجد له نظير، مع حرص العرب وغير العرب عَلَىٰ مُعارضتهِ، فلفظهُ آية، ونظمهُ آية، وإخبارهُ بالغيوبِ آية، وأمرهُ ونهيهُ آية، ووعدهُ ووعيدهُ آية، وجلالتهُ وعظمتهُ وسُلطانهُ عَلَىٰ القلوبِ آية، وإذا تُرجمَ بغيرِ العرب؛ كانت معانيهِ آية، كُلُّ ذَلِكَ لا يوجدُ له نظير في العالم**".

فَشَيْخُ الْإِسْلَام يرى تعدُدَ وجوهِ الإعجاز، وعدمَ حصرِها في بلاغةِ الْقُرْآن، وممن قَالَ بِهٰذَا أيضًا: ابنُ كثير، وقبلهُ شيخهُ ابنُ القيم، ولابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلامٌ بَيَّنَ فيهِ أَنَّ التحدي بما اشتملَ عَلَيْهِ الْقُرْآن من المعاني العظيمة، أبلغُ من التحدي بفصاحتهِ؛ إذ التحدي بالبلاغةِ يخصُّ فُصحاءَ العرب، وَأَمَّا التحدي بالمعاني البالغةِ في الصحةِ غايتها يعمُّ فُصحاءَ العرب، وغيرَهم.

❊ قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **"فالقُرآنُ العظيمُ مُعجزٌ من وجوهٍ كثيرة: من فصاحتهِ، وبلاغتهِ، ونظمهِ، وتراكيبهِ، وأساليبهِ، وما تضمنهُ من الأخبارِ الماضية والمستقبلة، وما اشتملَ عَلَيْهِ من الأحكامِ المُحكمةِ الجليةِ، والتحدي ببلاغةِ ألفاظه يخصُّ فصحاءَ العرب، والتحدي بما اشتملَ عَلَيْهِ من المعاني الصحيحةِ الكاملة -وَهِيَ أعظمُ في التحدي عند كثيرٍ من الْعُلَمَاءِ- يعمُّ جميعَ أهلِ الْأَرْض من الملتين: أهلِ الْكِتَابِ وغيرِهم من عُقلاءِ اليونان والهند والفُرس، وغيرِهم من أصنافِ بني آدم في سائرِ الأقطار والأمصار".**

✍ إذًا من أهلِ العلم مَن يرى أَنَّ الْقُرْآنَ مُعجزٌ من جهةِ فصاحتهِ وبلاغتهِ، ومنهم مَن يرى أَنَّ وجوهَ الإعجاز في الْقُرْآنِ مُتنوعة، وَهٰذَا القول الَّذِي قَالَ بِهِ شَيْخُ الْإِسْلَام، ثُمَّ قَالَ بِهِ تلميذهُ أيضًا ابنُ القيم، وقال بِهِ تلميذُهما ابنُ كثير -هٰذَا واللهُ أَعْلَمُ-.

⇦ **النقطةُ الرابعة من النقاط المُتَعَلِّقَة بإعجاز الْقُرْآن:** في بيان القدرِ المُعجزِ من الْقُرْآن.

من الْمَسَائِل الَّتِي بُحثت في أعجاز الْقُرْآن: تحديدُ القدرِ المُعجزِ منهُ، وَالَّذِي دَلَّ عليهِ الْقُرْآن: أَنَّ الإعجازَ حاصلٌ في السورِ كُلِّها طوالِها، وقصارِها، قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿٢٣﴾﴾ [البقرة: ٢٣].

اللهُ يتحداهم بأن يأتوا بسورةٍ من مثله، ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ﴾ "**إِن**" حرفُ شرط، ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ﴾، "**سورة**" نكرة، والنكرة في سِيَاق الشرط تُفيدُ العموم، وَحِينَئِذٍ فلفظةُ "**سورة**" تشملُ السورةَ القصيرة والطويلة،

فالسورة نكرة في سِيَاق الشرط، والنكرةُ في سياقِ الشرطِ تُفيدُ العموم، فدَلَّ عَلَىٰ أَنَّ التحدي واقعٌ بطوالِ السورِ وقِصارِها، وَهٰذَا يُفيدُ كونها كُلّها مُعجزة.

* وَقَدْ نقلَ ابنُ كثيرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ الاتفاقَ عَلَىٰ هٰذَا، فَقَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قولهُ: "﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ﴾، **يعمُّ كُلَّ سورةٍ في الْقُرْآن، طويلة كانت أو قصيرة؛ لأنها نكرةٌ في سياقِ الشرط، فتعمُّ كما هِيَ في سياقِ النفي عند الْمُحققينَ من الأصوليين، كما هُوَ مُقرَّرٌ في موضعهِ، فالإعجازُ حاصلٌ في طوالِ السورِ وقِصارِها، وَهٰذَا مَا لا أعلمُ فيهِ نزاعًا بينَ الناسِ سلفًا وخلفًا**".

✍ وَالَّذِي يظهر: أَنَّ ابن كثير هنا يُريد بالناس سلفًا وخلفا: أهل السُّنَّة، وَإِلَّا فَإِنَّ المعتزلة وغيرَهم قد وقعَ منهم الخلاف فيه هٰذِه الْمَسْأَلَة.

☝ هٰذَا باختصار مَا يتعلق بالقدر الْمُعجز من الْقُرْآن، هٰذَا مَا يتعلقُ بإعجاز الْقُرْآن، هٰذِه النقاط تتعلق بإعجاز الْقُرْآن.

☚ **وَأَمَّا الكتب السماوية**: التوراةُ والإنجيل والزبور؛ فقد بَيَّنَ ابنُ تَيْمِيَّة كونها مُعجزة، باعتبارِ دلالتِها عَلَىٰ الأخبارِ الصادقة والأحكامِ الكاملة، وَأَمَّا إعجازُها باعتبارِ ألفاظِها؛ فَهٰذَا أمرٌ يرجعُ لأهلِ اللُّغةِ العبرانية.

* فَقَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فإذا قُدرَ أَنَّ التوراةَ أو الإنجيلَ أو الزبور مُعجزٌ لِمَّا فيهِ من العلوم والإخبار عن الغيوب، والأمر وَالنَّهْي، ونحوِ ذَلِكَ؛ لم يُنازع في هٰذَا، بل هٰذَا دليلٌ عَلَىٰ نبوتِهم صلواتُ اللهِ عليهم، وعَلَىٰ نبوةِ مَن أخبروا بنوتِهم.

ومَن قَالَ إنها لَيْستَ بمُعجزة، فَإِنْ أرادَ: لَيْستَ مُعجزةً من جهةِ اللفظِ والنظمِ كالقُرآن؛ فَهٰذَا ممكن، وَهٰذَا يرجعُ إِلَىٰ أهلِ اللُّغةِ العبرانية -هٰذِه الكتب السابقة العبرانية-.

وَأَمَّا كونُ التوراةِ مُعجزةً من حيثُ المعاني لما فيها من الإخبارِ عن الغيوب، أو الأمر وَالنَّهْي، فَهٰذَا لَا رَيْبَ فيه، وَمِمَّا يدلُ عَلَىٰ أَنَّ كُتبَ الْأَنْبِيَاءِ مُعجزة: أَنَّ فيها الإخبارَ بنبوةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قبلَ أَنْ يُبعث بمدةٍ طويلة، وَهٰذَا لا يُمكن علمهُ بدونِ إعلامِ اللهِ لهم، وَهٰذَا بخلافِ مَن أخبرَ.

* قَالَ: فَهٰذِه الكُتب مُعجزة لمَّا فيها من أخبار الغيب الَّذِي لا يعلمهُ إِلَّا نبي، وكذلكَ فيها من الأمرِ وَالنَّهْي، والوعد والوعيد، مَا لا يأتي بِهِ إِلَّا نبي.

✍ إذًا شَيْخُ الْإِسْلَام رَحِمَهُٱللَّهُ يُقررُ أَنَّ التوراةَ والإنجيل والزبور، مُعجزة من جهةِ اشتمالِها عَلَىٰ الأخبار الغيبية وغيرِها، ومن جهةِ كونِها تشتملُ عَلَىٰ أحكام قد بلغت في الإحكامِ غايته، فَهِيَ مُعجزةٌ من جهةِ أخبارِها ومن جهةِ أحكامِها.

☝ وَأَمَّا الإعجاز من جهة لفظِها ونظمِها، فَهٰذَا أمرٌ ممكن، لم يقطع لا بصحتهِ ولا بوجودِه، ولا بعدمِ وجودِه، وبيَّنَ أَنَّ هٰذَا أمرٌ يرجعُ إِلَىٰ أهل اللُّغةِ العِبرانية.

هٰذَا مَا يتعلقُ بإعجازِ القُرآنِ والكُتبِ المُنزلة، واللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ.

↰ **الْمَسْأَلَةُ الخامسة من الْمَسَائِلِ المُتَعَلِّقَة بالكُتب المنزلة** -وَهِيَ آخرُ المَسَائِلِ-: في كونِ الْقُرْآنِ محفوظًا من التحريفِ، خلافًا للتوراةِ والإنجيلِ والزبور.

● **فالقُرآن محفوظٌ من التحريف**، قَالَ اللهُ سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ٩﴾ [الحجر: ٩]، فاللهُ عَزَّوَجَلَّ تكفَّلَ بحفظِ الْقُرْآنِ الكريم من التغييرِ والتبديل، وَقَدْ اتفقَ أهلُ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَة عَلَىٰ أَنَّ الْقُرْآنَ محفوظ، لم يُزَد فيهِ ولم يُنقَص منه.

● **وَأَمَّا التوراة**، فقد اتفقَ أهلُ العلم عَلَىٰ أنها حُرفت تحريفًا معنويًّا، وَمِمَّا يدلُ عَلَىٰ هٰذَا قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَإِنَّ مِنۡهُمۡ لَفَرِيقٗا يَلۡوُۥنَ أَلۡسِنَتَهُم بِٱلۡكِتَٰبِ لِتَحۡسَبُوهُ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ ٧٨﴾ [آل عمران: ٧٨].

* قَالَ ابنُ كثير: "**فأخبرَ تَعَالَىٰ أنَّهم يُفسرونها ويتأولونها ويضعونها عَلَىٰ غيرِ مواضِعِها، وَهٰذَا مَا لا خلافَ فيهِ بين الْعُلَمَاء، وَهُوَ أَنَّهم يتصرفونَ في معانيها ويحملونها عَلَىٰ غيرِ المُراد، كما بدلوا حُكمَ الرجمِ بالجلد، والتحميم مع بقاءِ لفظ الرجم فيها، وكما أنَّهم كانوا إذا سرقَ فيهم الشريف تركوه، وإذا سرقَ فيهم الضعيفَ أقاموا عَلَيْهِ الحد، مع أنَّهم مأمورونَ بإقامةِ الحدِّ والقطعِ عَلَىٰ الشريفِ والوضيع**" انتهى كلامه.

هٰذَا فيما يتعلق بوجودِ التحريف المعنوي في التوراة.

وَأَمَّا تحريفُ التوراةِ لفظًا؛ فقد اختلفَ فيهِ أهلُ العلمِ عَلَىٰ ثلاثةِ أقوال:

① **اَلْأَوَّلُ**: أَنَّ التوراةَ كُلها قد حُرفت تحريفًا لفظيًا، ومن هُنا غلى بعضهم، كما بَيَّنَ ابنُ القيم، فجوزَ الاستجمارَ بالتوراةِ من البول، هٰذَا القول اَلْأَوَّلُ: أَنَّ التوراةَ كُلها قد حُرفت تحريفًا لفظيًا.

② **القولُ الثَّانِي**: أَنَّ التوراةَ لم يقع فيها تحريفٌ لفظيٌّ مُطلق، وَإِنَّمَا حُرفت تحريفًا معنويًّا فَقَطْ.

* قَالَ ابنُ كثير: **"وَهٰذَا المذهب، وَهُوَ القولُ بأَنَّ التبديلَ إِنَّمَا وقعَ في معانِيها لا في ألفاظِها، حكاهُ البخاريُّ عن ابنِ عَبَّاس في آخرِ كتابهِ الصحيح، وقرَّرَهُ عَلَيْهِ ولم يردهُ، وحكاهُ العلامةُ فخرُ الدين الرازي في تفسيرهِ عن أكثرِ المتكلمين"**.

* يَقُولُ ابْنُ كثير: **"وذهبَ فُقهاءُ الحنفية إِلَىٰ أَنَّهُ لا يجوزُ للجُنبِ مسُ التوراة، وَهُوَ مُحدث وَهُوَ غريبٌ جدًّا"**، هٰذَا القول غريب جدًّا: بأَنَّ الجُنب لَيْسَ له أَنَّ يمس التوراة.

إذًا هذانِ قولانِ متقابلان:

① **القول اَلْأَوَّلُ**: بأَنَّ التوراةَ كُلَّها قد حُرفت تحريفًا لفظيًّا.

② **القولُ الثَّانِي**: أَنَّ التوراةَ لم يقف فيها تحريفٌ لفظي مطلقًا، وَإِنَّمَا حُرفت تحريفًا معنويًّا فَقَطْ.

③ **القولُ الثَّالِث**: أَنَّ التحريفَ اللفظي وقعَ فيها، لكنهُ يسير.

* قَالَ ابنُ القيم: **"وتوسطت طائفةٌ ثالثة، وقالوا: قد زِيدَ فيها، وغُيِّرَ ألفاظًا يسيرة، ولكن أكثرُها باقٍ عَلَىٰ مَا أُنزِلَ عَلَيْهِ. وممن اختارَ هٰذَا القول: شيُخنا في كتابهِ (الجواب الصحيح لمن بدلَ دينَ المسيح). قَالَ: وَهٰذَا كما في التوراةِ عندهم أَنَّ الله قَالَ لإبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: اذبح ولدك بكركَ ووحيدكَ إسحاق، فــ "إسحاق" زيادةٌ منهم في لفظِ التوراة"**.

إذًا هٰذَا القول الْثَّالِث، وَهُوَ الَّذِي ذهبَ إليهِ شَّيْخُ الْإِسْلَام ابْن تَيْمِيَّة، وَهُوَ: أَنَّ التوراةَ وقعَ فيها تحريفُ لفظي، ولكنهُ تحريفٌ يسير، كقولِهم: "**اذبح ولدك بكرك ووحيدك إسحاق**"، فلفظةُ "**إسحاق**" زيادةٌ مِنهم، لَيْسَت في التوراة.

* وقال ابنُ كثير: "**وذهبَ آخرونَ من العلماءِ إِلَىٰ التوسُطِ في هذين القولين، منهم: شيخُنا الإمامُ العلامةُ أبو العباس ابنُ تَيْمِيَّة** رَحِمَهُ ٱللَّهُ، **فَقَالَ: أما مَن ذهبَ أَنَّها كُلها مُبدلة من أولِها إِلَىٰ آخرِها، ولم يبقَ منها حرف إِلَّا بدلوه؛ فَهٰذَا بعيد، وكذا مَن قَالَ: لم يُبدل منها شيء بالكُلية، بعيدٌ أيضًا، والحقُّ: أنها دخلها تبديلٌ وتغيير، وتصرفوا في بعضِ ألفاظِها بالزيادةِ والنقص كما تصرفوا في معانيها، وَهٰذَا معلومٌ عند التأمُّل، ولبسطِهِ موضعٌ آخر، واللهُ أَعْلَمُ، كما في قولِهِ في قصةِ الذبيح: اذبح ابنك وحيدكَ، وفي نُسخةٍ: بكركَ إسحاق، فلفظةُ** "إسحاق" **مُقحمة مزيدة بلا مِرية؛ لِأَنَّ الوحيدَ هُوَ البكرُ إسماعيل، لأنهُ ولدَ قبلَ إسحاق بأربعَ عشرَ سنة، فكيفَ يكونُ الوحيدُ البكرُ إسحاق؟! وَإِنَّمَا حملهم عَلَىٰ ذَلِكَ حسدُ العرب، أَنَّ يكونَ إسماعيلُ غيرَ الذبيح، فأرادوا أَنْ يذهبوا بهذه الفضيلة لهم، فزادوا ذَلِكَ في كِتَابِ الله افتراءً عَلَىٰ الله وعَلَىٰ رسولهِ** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، **وَقَدْ اغترَّ بهذه الزيادة خلقٌ كثيرٌ من السلفِ والخلفِ، ووافقوهم عَلَىٰ أَنَّ الذبيحَ إسحاق، والصحيح: الذبيح إسماعيل كما قدمنا -واللهُ أَعْلَمُ-**".

إذًا شَّيْخُ الْإِسْلَام رَحِمَهُ ٱللَّهُ توسطَ في هٰذِه الْمَسْأَلَة. هٰذَا مَا يتعلقُ بالتحريفِ اللفظي والمعنوي بالتوراة.

وَأَمَّا تحريفُ الزبور، فَثَمَّ كلامٌ في (**البدايةِ والنهايةِ**) يظهرُ أنهُ تتمةٌ لكلامِ ابْن تَيْمِيَّةَ السابق، قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وهكذا يوجدُ في الزبورِ المأثور عن داودَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ مُختلفًا كثيرًا، وفيهِ أشياء مزيدة مُلحقة فيهِ وليست منهُ -واللهُ أَعْلَمُ-.

فَهٰذَا الْكَلَام يُفيدُ أَنَّ الزبورَ قد دخلهُ أيضًا التحريف اللفظي.

وَأما الإنجيل؛ فَقَالَ ابنُ كثير في بيانِ تحريفه: وَأَمَّا النصارى فأناجيلُهم الأربعة أشدُّ اختلافًا وأكثرُ زيادةً ونقصًا، وأفحشُ تفاوتًا من التوراة، وَقَدْ خالفوا أحكامَ التوراة

والإنجيل فِي غيرِ ما شيء قد شرعوهُ لأنفُسِهم، فمن ذَٰلِكَ صلاتُهم إِلَىٰ الشرق، وليست منصوصًا عليها، ولا مأمورًا بها في شيءٍ من الأناجيل الأربعة، وهكذا تصويرهم كنائسهم، وتركُهم الختان، ونقلُهم صيامهم إِلَىٰ زمنِ الربيع... إِلَىٰ آخرِ مَا قَالَ.

فابنُ كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ يُبيِّنُ وقوعَ التحريف في أناجيلِ النصارى، وأنهُ تحريفٌ كثيرٌ واضح.

هٰذَا مَا يتعلقُ بهذه المَسْأَلَة، فالقُرآنُ كتابُ اللهِ الكريم محفوظ بحفظ اللهِ عَزَّوَجَلَّ له، وَأَمَّا التوراة والإنجيل والزبور؛ فدخلها كُلها التحريف اللفظي والمعنوي عَلَىٰ تفاوتٍ في قدرِ التحريف اللفظي، -هٰذَا؛ واللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ-.

❑ قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: **"ونُسمِّي أَهْلَ قِبْلَتِنَا: مُسْلِمينَ مؤمِنينَ، مَا دَامُوا بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُعْتَرِفينَ، ولهُ بِكُلِّ ما قالَ وأَخْبَرَ مُصَدِّقِين".**

هٰذِه الجُملةُ من كلامِ المُصَنِّف وغيرُها من الجُملِ التالية تتعلقُ بالإيمان، فأرى أن من المناسبِ ذِكْر جُملة من المُهماتِ المتعلقةِ بالإيمان قبلَ شرح هٰذِه الجُملة، تكونُ هٰذِه المُقدمات موضحةً لكلامِنا حولَ هٰذِه الجُملةِ من كلامِ المُصَنِّف، وغيرِها من الجُملِ القادمة.

وَهٰذِه المُهماتُ الإيمانية في النقاط التالية:

☜ **أولًا**: إن النزاعَ في بابِ الإيمانِ بين أهل القِبلةِ نزاعٌ عظيمٌ قديم، بل إن النزاعَ فيهِ أولُ نزاعٍ في أصولِ الدين وُجِدَ في الْإِسْلَام، وذلك حين ظهور الخوارج القائلينَ بكُفرِ فاعل الكبيرةِ وخلودهِ في النَّار، خلافًا لأهلِ السُّنَّة القائلينَ: إنهُ مؤمنٌ بما له من حسنات، فاسقٌ بما ارتكبَ من السيئات، وهو في الآخرةِ تحتَ مشيئة اللهِ تَعَالَىٰ؛ إن شاء عاملهُ بفضلهِ فغفرَ له، وإن شاءَ عاملهُ بعدلهِ فعذبه.

ولشيخ الْإِسْلَام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، كلامٌ نفيس، بَيَّنَ فيهِ كونَ الخلافِ في هٰذَا البابِ هو أولَ خلافٍ وقعَ في الأُمةِ، وبَيَّنَ وقتَ وقوعهِ، وسببهُ حيثُ قَالَ: وبتحقيقِ هٰذَا المقامِ يَزُولُ الِاشْتِبَاهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَيُعْلَمُ أن فِي الْمُسْلِمِينَ قِسْمًا لَيْسَ هُوَ مُنَافِقًا مَحْضًا فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنْ النَّارِ، وَلَيْسَ هُوَ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ قِيلَ فِيهِمْ: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا

بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴿١٥﴾﴾ [الحجرات: ١٥]، وَلَا مِنَ الَّذِينَ قِيلَ فِيهِمْ: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال: ٤].

فَلَا هُمْ مُنَافِقُونَ وَلَا هُمْ مِنْ هَؤُلَاءِ الصَّادِقِينَ الْمُؤْمِنِينَ حَقًّا، وَلَا مِنَ الَّذِينَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِلَا عِقَابٍ. بَلْ لَهُ طَاعَاتٌ وَمَعَاصٍ وَحَسَنَاتٌ وَسَيِّئَاتٌ وَمَعَهُ مِنَ الْإِيمَانِ مَا لَا يُخَلَّدُ مَعَهُ فِي النَّارِ وَلَهُ مِنَ الْكَبَائِرِ مَا يَسْتَوْجِبُ دُخُولَ النَّا.

❋ يَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: وَهَذَا القسمُ قد يُسميهِ بعضُ الناسِ: "**الْفَاسِقُ الْمِلِّي**"، وَهَذَا مِمَّا تنازعَ الناسُ في اسمِهِ وحكمه، والخلاف فيهِ أولُ خلافٍ ظهرَ في الْإِسْلَامِ في مَسَائِلِ أصولِ الدين.

لما قُتِلَ أميرُ المؤمنين عُثمانُ بنُ عفان، وصار عليُ بن أبي طالب إِلَىٰ العِراق، وحصلَ بين الأُمَّةِ من الفتنةِ والفُرقة يومَ الجملِ ثُمَّ يومَ صفين، ما هو مشهور، خرجت الخوارجُ المارقونَ عَلَىٰ الطائفتينِ جميعًا، وكان النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد أخبرَ بِهِم، وَذَكَرَ حُكمَهم وهم أولُ مَن كفَّرَ أهلَ القبلةِ بالذنوب، بل بما يرونهُ هُم من الذنوب، واستحلوا دماءَ أهلِ القبلةِ بذلك، فكانوا كما نَعتَهم النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يقتلونَ أهلَ الإِسْلَام، ويدعونَ أهلَ الأوثان**»، وكفروا عليَّ بن أبي طالب، وعثمانَ بن عفان، ومن والاهما، وقتلوا علي بن أبي طالب مُستحلِّينَ لقتله، قتلهُ عبد الرحمن بن مُلجم المُرادي منهم، وكان هو وغيرهُ من الخوارجِ مُجتهدينَ في العبادة، لكن كانوا جُهَّالًا، فارقوا السُّنَّة وَالْجَمَاعَة، فقالوا هؤلاءِ: ما الناسُ إِلَّا مؤمن أو كافر، والمؤمن مَن فعلَ جميعَ الواجبات وتركَ جميعَ المحرمات، فمن لم يكن كذلكَ؛ فهو كافرٌ مُخلدٌ في النَّار، ثُمَّ جعلوا كُلَّ مَن خالف قولهم كَذَلِكَ، فقالوا: إن عثمانَ وعليًّا ونحوهما، حكموا بغيرِ ما أنزلَ الله، وظلموا، فصاروا كُفَّارًا، ومذهبُ هؤلاءِ باطلٌ في دلائلَ كثيرة من الكتابِ وَالسُّنَّة. انتهى كلامه.

✍ إذًا يُبيِّنُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ في هَذَا الكلامِ: أن الخلافَ في هَذَا الباب أولُ خلافٍ حصل في الأُمَّة، وأنَّ هَذَا الخلاف كان من الخوارج الذينَ خرجوا في عهدِ علي بن

أبي طالب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وأنهم كفَّروا المُسلمينَ بما يرونهُ من الذنوب، وأنَّ المؤمنَ عندهم مَن فعلَ جميعَ الواجبات، وتركَ جميعَ المُحرمات، فمن لم يكن كذلكَ فهو كافرٌ مُخلَّدٌ في النَّار.

وسيأتي بِإِذْنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ كلامٌ حولَ الخوارج بعدَ ذكرِ ما عليهِ أهلُ السُّنَّة وَالجَمَاعَة في هٰذَا الباب.

ثُمَّ إن الخلافَ في هٰذِه المَسْأَلَة، وفي هٰذَا الباب اتسعَ بظهور المعتزلةِ والمُرجئةِ بأنواعهم، وتناولَ جوانبَ كثيرَ من باب الإيمان، يتصلُ بعضُها ببعض، وسبيلُ النجاةِ في هٰذَا الباب، هو سبيلُ النجاةِ في سائرِ الأبواب: اتِّباع ما في كتابِ الله، وما في سُنّةِ رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وفقَ فهمِ سلفِ الأُمة.

وقد اعتنى العلماءُ قديمًا وحديثًا ببيان الحقِّ في هٰذَا الباب؛ فكتبوا الكُتبَ الكثيرة في توضيح معتقد أهل السُّنَّةِ فيهِ وإبطالِ أقوالِ الزائغين، فمنهم مَن أفردهُ بالتصنيف، ومنهم مَن ضمَّنهُ ما كتبَ من أحاديث النَّبِيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، كالبخاري رَحِمَهُٱللَّهُ، فإن ثاني كتابٍ في كتابِهِ الصحيح هو كتابُ (**الإيمان**).

ومن أبرز مَن أعتنى بهذا الباب فذكرَ مُعتقدَ أهلِ السُّنَّةِ مؤيدًا بالأدلةِ والبراهين، ودحضَ شُبه المُخالفينِ الزائغين، شَّيْخُ الْإِسْلَام ابن تَيْمِيَّة رَحِمَهُٱللَّهُ، فأفردَ فيهِ كتابين، هما: (**الإيمانُ الكبير**)، و(**الإيمانُ الأوسط**)، كما تناولَ مسائلهُ بالبحثِ في الكثيرِ من كُتبه، كـ(**الصارم المسلول عَلَىٰ شاتم الرسول**)، و(**منهاج السُّنَّة**)، و(**الفُرقان بين الحقِّ والباطل**).

ثانيًا: تعريفُ الإيمانِ لُغةً وشرعًا.

من أهلِ العلمِ مَن يُعرفُ الإيمانَ لُغةً: بالتصديقِ، ومِنهم مَن يُعرفهُ بالإقرار، ومن أبرز القائلينَ بالثاني شَّيْخُ الْإِسْلَام رَحِمَهُٱللَّهُ، فقد عرَّفَ الإيمانَ بالإقرارِ، وقد رجَّحَ ذلك لاتفاقِ الإيمانِ والإقرارِ من جهةِ اللفظِ والمعنى، فهما من الجهةِ اللفظيةِ يتفقانِ في أن كليهما لا يتعدى بنفسه، ولكن بحرفِ الجر، فتقولُ: آمنتُ به وله، وأقررتُ بهِ وله.

❁ قَالَ شَّيْخُ الْإِسْلَام: "**ومنه قولهُ: آمنتُ له، كما يُقالُ: أقررتُ له**" انتهى كلامه. وهو في هٰذَا يُبيِّنُ اتفاقهما من حيثُ اللَّفْظ في كونِهما يتعديانِ بحرفِ الجر.

وَأَمَّا من الجهةِ المعنوية؛ فيتفقانِ في كونِ كُلٍّ منهما يُفيدُ الالتزام، كما بَيَّنَ شَّيْخُ الْإِسْلَام، بخلافِ التصديق؛ فإنهُ يُفيدُ الإخبارَ فَقَطْ، وفي هٰذَا يقولُ شَّيْخُ الْإِسْلَام: **ولفظُ الإقرارِ يتضمنُ الالتزامَ، ثُمَّ إنهُ يكونُ عَلَىٰ وجهين:**

➢ **أَحَدُهُمَا**: الإخبارُ، وهو من هٰذَا الوجهِ كلفظِ التصديقِ والشهادةِ ونحوِهما، وَهٰذَا معنى الإقرارِ الَّذِي يذكرهُ الفُقهاءُ في كتابِ الإقرار.

➢ **وَالثَّانِي**: إنشاءُ الالتزام، كما في قولهِ تَعَالَىٰ: ﴿أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَى ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ ﴿٨١﴾﴾ [آل عمران: ٨١].

وليسَ هو هُنا بمعنى الخبرِ المُجردِ؛ فإنهُ سُبْحَانَهُ قَالَ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَى ذَلِكُمْ إِصْرِي﴾ [آل عمران: ٨١]؛ فَهٰذَا الالتزامُ للإيمانِ والنصر للرسول.

وكذلكَ لفظُ الإيمان فيهِ إخبارٌ وإنشاء والتزام، بخلاف لفظ التصديق المجرد، فمن أخبر الرجل بخبرٍ لا يتضمنُ طُمأنينةٍ إِلَىٰ المُخبرِ، لا يُقالُ فيهِ: آمنَ له، بخلافِ الخبرِ الَّذِي يتضمنُ طُمأنينةً إِلَىٰ المُخبر، والمُخبر قد يتضمن خبرهُ طاعةَ المُستمعِ له، وقد لا يتضمنُ إِلَّا مُجرد الطمأنينة إِلَىٰ صدقهِ، فإذا تضمنَ طاعة المستمعِ؛ لم يكن مؤمنًا للمُخبر، إِلَّا بالتزامِ طاعتهِ مع تصديقه، بل قد استُعملَ لفظُ الكُفرِ المقابل للإيمان في نفسِ الامتناعِ عن الطاعةِ والانقياد، فقياسُ ذلكَ أَن يُستعملَ لفظُ الإيمانِ كما استُعملَ لفظُ الإقرارِ في نفسِ التزام الطاعةِ والانقياد، فإن اللهَ أمرَ إبليسَ بالسجود لآدم؛ فأبى واستكبرَ وكان من الكافرين.

✍ إذًا شَّيْخُ الْإِسْلَام رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُبَيِّنُ أن الإقرارَ والإيمان فيهما معنى الالتزام، بخلاف التصديق؛ فإنهُ خبرٌ عن صدقِ المصدقِ لخبرِ المُصدق.

ويتفقان أيضًا من جهةٍ معنويةٍ أُخرى؛ بينها شَّيْخُ الْإِسْلَام في قولهِ: **"وَأَمَّا المُعْنَى فَإِنَّ الإيمانَ مأخوذٌ من الأمنِ الَّذِي هُوَ الطُمأنينة، كما أن لفظَ الإقرارِ مأخوذٌ من قَرَّ يَقِرُّ وَهُوَ قريبٌ من آمن يأمَنُ، فالمؤمنُ دخلَ في الأمنِ، كما أن المُقر دخلَ في الإقرار".**

✍ إذًا شَّيْخُ الْإِسْلَام رَحِمَهُ ٱللَّهُ يرى أن الإيمان بمعنى الإقرار؛ لاتفاقِهما من جهة اللَّفْظ وَالْمَعْنَى.

وَقَدْ ردَّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ كونهُ بمعنى التصديق -ردَّ كونَ الإيمان بمعنى التصديق-؛ للاختلافِ بين الإيمانِ والتصديق من الجهتينِ اللفظية والمعنوية، فمن الجهةِ اللفظيةِ يختلفانِ في كونِ التصديق يتعدى بنفسهِ إِلَىٰ المُصدَّق، فتقول: صدقتُ، فتعدى التصديقُ بنفسهِ إِلَىٰ المُصدَّق، وَأَمَّا الإيمان فلا يتعدى بنفسهِ، ولكن بحرف الجرِ فتقولُ: آمنتُ بهِ أو له.

إذًا الإيمان يوافقُ الإقرار في كونِ الإيمانِ والإقرار يتعديان بحرفِ الجر، والإيمان يُخالفُ التصديق، في كون التصديق يتعدى بنفسه، والإيمانُ لا يتعدى بنفسه.

✍ إذًا اتفقَ الإيمانُ والإقرارُ من الجهةِ اللفظية، واختلفَ الإيمانُ والتصديقُ من الجهةِ اللفظية.

والإقرار والإيمان يتفقانِ من الجهةِ المعنوية -كما سبق-، ويختلفُ الإيمانُ والتصديقُ من الجهةِ المعنوية، في كونِ الإيمان يتعلَّقُ بالأمورِ الغائبة، وَالَّتِي يدخُلها الريب، فلا يتعلَّقُ بما هُوَ معروف، خلافًا للتصديق؛ فإنهُ يتعلَّقُ بالمعروف.

❋ ومن هُنا فلا تقول: أنا مؤمنٌ لَكَ، لمن قَالَ لَكَ مَثَلًا: الاثنانِ نصفُ الأربعة، وَإِنَّمَا تقول: أنا مُصدِّق؛ إذْ هٰذَا إخبارٌ عن معلوم، بخلاف مَن أخبرَ عن أمرٍ غائب فإنك تقول: أنا مؤمنٌ لَكَ.

❋ قَالَ شَّيْخُ الْإِسْلَام مُقرِّرًا هذين الفرقين، الفرق اللفظي والمعنوي بين التصديق والإيمان، يقولُ شَّيْخُ الْإِسْلَام: وَذَلِكَ أن الإيمانَ يُفارقُ التصديقَ -أي: لفظًا ومعنًى-، فإنهُ أيضًا يُقالُ: صدقتهُ، فيتعدى بنفسهِ إِلَىٰ المُصدق، ولا يُقالُ: آمنتهُ إِلَّا من الأمان الَّذِي هُوَ ضدُ الإخافة، بل آمنتُ له، وَهٰذَا خلافُ آمن؛ فإنهُ لا يُقال إذا أردتَ التصديق: آمنتهُ، فَهٰذَا فرقٌ في اللَّفْظ، سبقَ بيان هٰذَا الفرق.

* يَقُولُ: والفرقُ الثَّانِي: أن الإيمانَ لا يُستعملُ في جميعِ الأخبار، بل في الإخبارِ عن الأمورِ الغائبة ونحوِها، مِمَّا يدخلهُ الريب، فإذا أقرَّ بها المُستمع قِيلَ: آمن، بخلافِ لفظِ التصديق، فإنهُ عامٌّ متناولٌ لجميع الأخبار.

* وقال أيضًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فَإِنَّ التصديقَ يُستعملُ في كُلِّ خبرٍ، فيُقالُ لمن أخبرَ بالأمورِ المشهورة مثل الواحد نصفُ الاثنين، والسماءُ فوقَ الْأَرْض، مُجيبًا: صدَّقتَ وصدَّقنا بذلك، ولا يُقال: آمنا لَكَ، ولا آمنا بها، حَتَّىٰ يكونَ المُخبَر بِهِ من الأمورِ الغائبة، فيُقال للمُخبِر: آمنا له، وللمُخبَر بِهِ: آمنا بِهِ، كما قَالَ إخوةُ يوسف: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا﴾ [يوسف: ١٧]: أي: بمُقرٍّ مُصدق لنا لأنهم أخبروهُ عن غائب، ومنهُ قولهُ تَعَالَىٰ: ﴿قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ ﴿١١١﴾﴾ [الشعراء: ١١١]، ومنهُ قولهُ تَعَالَىٰ: ﴿يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦١]... إِلَىٰ آخرِ مَا قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

✍ إذًا يُبَيِّنُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ الفرقينِ اللذين ذكرناهما بين الإيمانِ والإقرار، الفرق اللفظي والفرق المعنوي.

* ومن الفروق المعنوية أيضًا مَا سبقَ بيانهُ، وَهُوَ: أن لفظَ الإيمان يدلُ عَلَىٰ التصديق وإنشاء الالتزام، وَهٰذَا بخلاف التصديق المُجرَّد، وعليه؛ فمن أخبرَ غيرهُ بخبرٍ يتضمنُ طاعةَ الغيرِ له، فإنهُ لا يكونُ مؤمنًا له إلَّا بالتصديقِ مع التزام الطاعة، وَهٰذَا قد سبقَ بيانهُ.

* ومن الفروق المعنوية أيضًا الَّتِي بينها شَّيْخُ الْإِسْلَام: أن الإقرارَ والإيمان يُستعملانِ في الحقائقِ الثابتةِ بنفسِها الَّتِي قد تُعلم من غيرِ طريقِ الإخبارِ بِها، بخلافِ التصديق؛ فإنهُ يُستعملُ فِيمَا أُخبِرَ بِهِ وصُدِّق.

* يَقُولُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وأيضًا فلفظُ التصديقِ إِنَّمَا يُستعملُ في جنس الإخبار، فَإِنَّ التصديقَ إخبارٌ بصدقِ المُخبِر، والتكذيب إخبارٌ بكذب المُخبِر، فقد يَصْدقُ الرجلُ الكاذب تارة، وَقَدْ يكْذِبُ الرَّجُل الصادق أُخرى، فالتصديق والتكذيب نوعانِ من الخبرِ، وهما خبرٌ عن الخبر، فالحقائقُ الثابتة في نفسِها الَّتِي قد تُعلم بدونِ خبر، لا يكادُ يُستعملُ فيها لفظُ

التصديقِ والتكذيب، إِنَّ لم يُقدر مُخبِر عنها، بخلاف الإيمانِ والإقرارِ والإنكارِ والجحود، ونحوِ ذَلِكَ، فإنهُ يتناول الحقائق والإخبار عن الحقائقِ أيضًا.

✍ إذًا لفظُ الإقرار والإيمان يُستعملان في الحقائق الثابتة بنفسِها الَّتِي قد تُعلم من غيرِ طريق الإخبار، بخلاف التصديق؛ فإنهُ يُستعمل فِيمَا أُخبِرَ بِهِ وصُدِّق.

☝ هٰذَا مَا قررهُ شَّيْخُ الْإِسْلَام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كونِ الإيمانِ لُغة بمعنى: الإقرار؛ لأنهُ يتفقُ مع الإقرار من جهتِهِ المعنوية واللفظية، وفي كونِ الإيمانِ لُغةً لَيْسَ هُوَ التصديق لأنهُ يختلف عن التصديق من الجهةِ اللفظيةِ والمعنوية.

وَهاهُنا تنبيهان:

① **التنبيهُ ٱلْأَوَّلُ**: نقل الباقلاني وغيرهُ الاتفاقَ عَلَىٰ أن الإيمانَ في اللُّغَة بمعنى: التصديق، وَقَدْ ذَكَرَ ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلامَ الباقلاني وناقشهُ من وجوه، قَالَ الباقلاني:

فَإِنْ قالوا: فخبرونا مَا الإيمانُ عندكم؟

قِيل: الإيمانُ هُوَ التصديقُ باللهِ وَهُوَ العلمُ، والتصديقُ يوجدُ بالقلبِ.

فَإِنْ قَالَ: فما الدليلُ عَلَىٰ مَا قُلتم؟

قِيلَ: إجماعُ أهلِ اللُّغَة قاطبة عَلَىٰ أن الإيمانَ قبلَ نزول القُرآنِ وبعثة النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ التصديقُ لا يعرفونَ في اللُّغَة إيمانًا غيرَ ذَلِكَ. انتهى كلامه.

فالباقلاني ينقلُ إجماعَ أهلِ اللُّغَة قاطبة عَلَىٰ أن الإيمانَ قبلَ نزول القُرآنِ هُوَ التصديق.

وَقَدْ ناقشَ شَّيْخُ الْإِسْلَام دعوى الباقلاني الإجماع من وجوهِ، أذكرُ بعضها من كلامهِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وَذَلِكَ حيثُ قَالَ:

❊ **قولهُ**: إجماعُ أهلِ اللُّغَة قاطبة عَلَىٰ أن الإيمانَ قبلَ نزول القُرآنِ هُوَ التصديق، فيُقالُ له: مَن نقلَ هٰذَا الإجماع؟ ومن أينَ يُعلمُ هٰذَا الإجماع؟ وفي أي كتابٍ ذُكرَ هٰذَا الإجماع؟

❊ **الثَّانِي**: أن يُقال: أتعني بأهل اللُّغَة نقلتَها، كأبي عمروٍ والأصمعي والخليل ونحوِهم، أو المتكلمينَ بها؟ فَإِنْ عنيتَ ٱلْأَوَّلَ – أي: نقلتُها–، فهؤلاءِ لا ينقلونَ كُلَّ مَا كان قبلَ الإسلامِ بإسناد، وَإِنَّمَا ينقلونَ مَا سمعوهُ من العرب في زمانِهم، وما سمعوهُ في دواوين

الشعرِ وكلامِ العرب، وغيرِ ذَلِكَ بالإسناد، ولا نعلمُ فِيمَا نقلوهُ لفظَ الإيمانِ، فضلًا عن أَنْ يكونوا أجمعوا عَلَيْهِ، وإِنْ عنيتَ المتكلمينَ بِهَذَا اللفظِ قبلَ الْإِسْلَام، فهؤلاءِ لم نشهدهم، ولا نَقَلَ لنا أحدٌ عنهم ذَلِكَ.

* **الثَّالِث**: أنهُ لا يُعرف عن هؤلاءِ جميعهم أنَّهم قالوا: الإيمانُ في اللُّغَة هُوَ التصديق، بل ولا عن بعضِهم، وإنْ قُدِّرَ أنهُ قالهُ واحدٌ أو اثنان، فليسَ هَذَا إجماعًا.

* **الرَّابع**: أن يُقال: هؤلاءِ لا ينقلونَ عن العربِ أنَّهم قالوا: معنى هَذَا اللفظِ كذا وكذا، وَإِنَّمَا ينقلونَ الكلامَ المسموعَ من العرب، وأنهُ يُفهمُ منهُ كذا وكذا، وَحِينَئِذٍ؛ فلو قُدِّرَ أنَّهم نقلوا كلامًا عن العربِ يُفهمُ منهُ أن الإيمانَ هُوَ التصديق؛ لم يكن ذلكَ أبلغ من نقل المُسلمينَ كافة للقرآنِ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإذا كان مع ذَلِكَ قد يظن بعضُهم أنهُ أُريدَ بِهِ معنى ولم يُردهُ؛ فظنُّ هَؤُلَاءِ ذَلِكَ فِيمَا ينقلونَ عن العربِ أولى.

* **الخَامِس**: أنهُ لو قُدرَ أنَّهم قالوا هَذَا فهم آحاد لا يثبتُ بنقلِهم التواتر، والتواترُ من شرطِهِ استواءُ الطرفين والواسطة، وأين التواتر الموجود عن العرب قاطبة قبلَ نزول الْقُرْآن، إنهم كانوا لا يعرفونَ للإيمانِ معنًى غَيْرَ التصديق.

هَذِه بعض الوجوه الَّتِي ذكرها، وذكرَ غيرها، فمن أرادَ الاستزادة فليرجع كلامهُ رَحِمَهُ اللَّهُ في نقضِ دعوى الإجماع.

② **التنبيهُ الثَّانِي**: هُوَ أن الخلافَ في تَعْرِيف الإيمان لُغةً لَيْسَ خلافًا عقديًّا، وَإِنَّمَا هُوَ خلافُ لغوي، والأمرُ فيهِ يسير، ولكن الخطأ هُوَ أَنْ يُقال: إِنَّ الْمَعْنَى اللغوي للإيمان هُوَ التصديق، وأنهُ في الشرعِ كَذَلِكَ.

وَأَمَّا مَن قَالَ: إِنَّ الإيمانَ في اللُّغَة التصديق، وَهُوَ في الشرعِ لَيْسَ كَذَلِكَ، بل هُوَ يشملُ عملَ القلب واعتقادَهُ، ويشملُ عملَ الجوارح، ويشملُ قولَ اللسان، فَهَذَا لم يأتِ خطأً عقديًّا.

بذا تمَّ الْكَلَام حول الْمَعْنَى اللغوي للإيمان، وبعدَ هَذَا ننتقل لبيان معنى الإيمانِ شرعًا.

* يعتقدُ أهلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَة أن الإيمانَ شاملٌ لقولِ القلبِ وعملِه، ولقولِ اللسانِ وعملِ الجوارح.

* وَقَدْ تنوعت ألفاظُهم في التعبيرِ عن هٰذَا المُعتقد، ويصح تعريفُ الإيمان في كُلِّ لفظٍ جاءِ عنهم عبروا فيهِ عن هٰذَا المَعْنَى.

والمُرادُ بقولِ القلبِ: تصديقهُ، **والمرادُ بعملِهِ**: المحبةُ والخوفُ والرجاء... إِلَىٰ آخره.

وأنقلُ هُنا كلامًا نفيسًا لشيخِ الإسلامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِيمَا جاءَ عن السَّلَف من تعاريف الإيمان شرعا، ثُمَّ أذكرُ الفوائدَ المُستفادة من كلامِهِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

* قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام: والمأثورُ عن الصحابةِ وأئمةِ التابعين وجمهورِ السَّلَف، وَهُوَ مذهبُ أهلِ الحديثِ، وَهُوَ المنسوبُ إِلَىٰ أهلِ السُّنَّة: "**أن الإيمانَ قولٌ وعمل**"، وربما قَالَ بعضهم: وكثيرٌ من المتأخرين: "**قولٌ وعملٌ ونية**"، وربما قَالَ آخر: "**قولٌ وعملٌ ونيةٌ وَاتِّبَاع السُّنَّة**"، وربما قَالَ: "**قولٌ باللسان، واعتقادٌ بالجنان، وعملٌ بالأركان**" - أي: الجوارح-، وروى بعضهم هٰذَا مرفوعًا إِلَىٰ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في النُّسخةِ المنسوبةِ إِلَىٰ أبي الصلت الهروي عن علي بن أبي موسى الرضا، وذلكَ من الموضوعاتِ عَلَىٰ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باتّفاقِ أهلِ العلمِ بحديثه.

وَلَيْسَ بين هٰذِه العبارات اختلافٌ معنوي، ولكن القولُ المطلقُ والعملُ المطلقُ في كلامِ السلفِ يتناولُ قولَ القلبِ واللسان، وعملَ القلبِ والجوارح، فقولُ اللسانِ بدونِ اعتقادِ القلبِ؛ هُوَ قولُ المنافقين، وَهٰذَا لا يُسمى قولًا إِلَّا بالتقييد، كقولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [الفتح: ١١].

وَكَذَلِكَ عملُ الجوارح بدونِ أعمالِ القلوبِ هِيَ من أعمالِ المنافقين الَّتِي لا يتقبلُها الله، فقولُ السلفِ يتضمنُ القولَ والعملَ الباطنَ والظاهر، لكن لَمَّا كانَ بعضُ الناسِ قد لا يفهمُ دخولَ النيةِ في ذَلِكَ، قَالَ بعضُهم: "ونية"، ثُمَّ بَيَّنَ آخرون أن مُطلقَ القولِ والعملِ وَالنِّيَّة لا يكونُ مقبولًا إِلَّا بموافقةِ السُّنَّة، وَهٰذَا حقٌّ أيضًا، فَإِنَّ أُولَئِكَ قالوا: "**قولٌ وعمل**"، ليُبينوا اشتمالهُ عَلَىٰ الجنس، ولم يكن مقصودُهم ذِكر صفاتِ الأقوالِ والأعمال.

وَكَذَلِكَ قولُ مَن قَالَ: "**اعتقادٌ بالقلب، وقولٌ باللسان، وعملٌ بالجوارح**"، جعلَ القولَ والعملَ اسمًا لما يظهر، فاحتاجَ أن يضُمَ إِلَىٰ ذَلِكَ اعتقادَ القلب، وَلَا بُدَّ أن يدخلَ في قولِهِ اعتقادُ القلب أعمالُ القلوب المُقارنةُ لتصديقِهِ مثلُ: حُبِ الله، وخشية الله، والتوكُّلِ عَلَىٰ الله، ونحوِ ذَلِكَ، فَإِنَّ دخولَ أعمال القلب في الإيمانِ أولى من دخولِ أعمالِ الجوارحِ باتفاق الطوائفِ كُلِّها. انتهى كلامه.

* وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موضعٍ آخر: ومن هَذَا الباب أقوالُ السلفِ وأئمةِ السُّنَّةِ في تفسيرِ الإيمان، فتارةً يقولون: "**هُوَ قولٌ وعمل**"، وتارةً يقولون: "**هُوَ قولٌ وعملٌ ونية**"، وتارةً يقولون: "**قولٌ وعملٌ ونيةٌ وَاتِّبَاع السُّنَّة**"، وتارةً يقولون: "**قولٌ باللسان، واعتقادٌ بالقلب، وعملٌ بالجوارح**"، وكُلُّ هَذَا صحيح، فإذا قالوا: قولٌ وعمل، فإنهُ يدخلُ في القولِ قول القلبِ واللسانِ جميعًا، وَهَذَا هُوَ المفهومُ من لفظ القولِ والكلامِ ونحوِ ذَلِكَ إذا أُطلق.

✍ والمقصودُ هُنا: أن مَن قالَ من السَّلَف: "**الإيمانُ قولٌ وعمل**"، أرادَ قولَ القلبِ واللسان، وعملَ القلبِ والجوارح.

ومن زادَ الاعتقاد، رأى أن لفظَ القولِ لا يُفهمُ منهُ إِلَّا القولُ الظاهر، أو خافَ ذَلِكَ فزادَ الاعتقادَ بالقلب.

ومن قَالَ: "**قولٌ وعملٌ ونية**"، قَالَ: القولُ يتناولُ الاعتقاد، وقولُ اللسان، وَأَمَّا العملُ فقد لا يُفهمُ منهُ اَلنِّيَّة، فزادَ ذَلِكَ.

ومن زادَ "**اتِّبَاع السُّنَّة**"؛ فلأن ذَلِكَ كُلهُ لا يكونُ محبوبًا للهِ إِلَّا بِاتِّبَاعِ السُّنَّة، وأولئك لم يُريدوا كُلَّ قولٍ وعمل، إِنَّمَا أرادوا مَا كان مشروعًا من الأقوالِ والأعمال، ولكن كان مقصودُهم الرد عَلَىٰ المُرجئة الَّذِينَ جعلوهُ قولًا فَقَطْ، فقالوا: بل هُوَ قولٌ وعمل.

وَالَّذِينَ جعلوهُ أربعةَ أقسام، فسروا مُرادهم، كما سُئِلَ سهلُ بن عبد الله التستوري، عن الإيمانِ مَا هُوَ؟

فَقَالَ: "قولٌ وعملٌ ونية وسُنّة؛ لأن الإيمانَ إذا كان قولًا بلا عمل؛ فهو كُفر، وإذا كان قولًا وعملًا بلا نية؛ فهو نفاق، وإذا كان قولًا وعملًا ونية بلا سُنّة؛ فهو بدعة". انتهى كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ.

✍ يتلخص من كلامِ شَيْخ الْإِسْلَام السابق مَا يلي:

⇦ **أولًا**: فسرَ السلفُ الإيمانَ شرعًا بعباراتٍ متنوعة، تدل عَلَىٰ شمولهِ لقول القلبِ وعملهِ، وقول اللسانِ وعملِ الجوارح.

⇦ **ثانيًا**: لا يوجدُ بين عباراتِهم في تفسيرِ الإيمان اختلافٌ معنوي، فهم عبروا عن معنى واحد بألفاظٍ متنوعة.

⇦ **ثالثًا**: مَن قَالَ: "**الإيمانُ قولٌ وعمل**"، أرادَ بالقول: قولَ اللسانِ والقلب، وبالعمل: عملَ القلبِ والجوارح.

⇦ **رابعًا**: مَن قَالَ: "**الإيمانُ قولٌ وعملٌ ونية**"، أرادَ بالقول: قولَ القلبِ واللسان، وبالعمل: عملَ القلبِ والجوارح، لكن لمَّا كانَ بعضُ الناس قد لا يفهمُ دخولَ النيةِ في ذَلِكَ، قالَ بعضُهم: "**ونية**".

⇦ **خامسًا**: مَن قَالَ: "**الإيمانُ قولٌ باللسان، واعتقادُ القلب، وعملٌ بالجوارح**"، جعلَ القولَ والعملَ اسمًا لما يظهر، فاحتاجَ أن يضمَ إِلَىٰ ذَلِكَ اعتقادَ القلب، وَلَا بُدَّ أن يدخلَ في قولهِ: اعتقادُ القلب، أعمال القلوب المُقارنة لتصديقهِ، مثلُ: حُب الله، وخشية الله، والتوكُّلِ عَلَىٰ الله، ونحوِ ذَلِكَ، فَإِنَّ دخولَ أعمال القلبِ في الإيمان أولى من دخولِ أعمالِ الجوارح.

⇦ **سادسًا**: السَّلَفَ الَّذِينَ فسروا الإيمانَ بالأقوالِ السابقة أرادوا بيانَ مَا يشتملُ عليهِ الإيمان دونَ بيانِ أوصافِ مَا يشتملُ عَلَيْهِ، وقصدُهم من هٰذَا: الرد عَلَىٰ مَن أخرجَ من مُسمى الإيمان بعضَ مَا يشتملُ عَلَيْهِ.

ومن السلفِ مَن ذَكَرَ بعضَ أوصافِ مَا يشتملُ عَلَيْهِ الإيمان فذكرَ في تعريفهِ النيةَ وموافقةَ السُّنَّة، فَقَالَ: "**الإيمانَ: قولٌ، وعملٌ، ونيةٌ، وسُنة**".

هٰذَا مَا يُفهمُ من كلامِ شَّيْخ الْإِسْلَام، أو أهمُ مَا يُفهم من كلامِ شَّيْخ الْإِسْلَام مِمَّا يتعلقُ بِتَعْرِيْفِ الإيمانِ شرعًا.

وَمِمَّا يصلحُ أيضًا أن يكونَ تعريفًا للإيمانِ شرعًا، قولُ شيخِ الْإِسْلَام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **"الإيمانُ اسمٌ لجميع الطاعاتِ الباطنة والظاهرة"**.

فَهٰذِه عبارةٌ من شَّيْخ الْإِسْلَام جميلة، نفيسة، مُختصرة، تُبيِّنُ أن الإيمانَ يشملُ جميعَ الطاعات الباطنة والظاهرة، وفي الطاعاتِ الباطنة يدخلُ قولُ القلبِ وعملهُ، وفي الطاعات الظاهرة يدخلُ عملُ الجوارح وقولُ اللسان.

فَهٰذَا تعريفٌ جميل لشيخ الْإِسْلَام للإيمان: **"الإيمانُ: اسمٌ لجميع الطاعات الباطنة والظاهرة"**، فعلهُ يُضم إِلَىٰ تعريفِهِ النفيس المعروف للعبادة بأنها: **"اسمٌ جامعٌ لما يُحبُ اللهُ تَعَالَىٰ ويرضاه من الأقوالِ والأعمالِ الباطنة والظاهرة"**.

تكلمنا حَتَّى الآن حولَ كون الخلاف في الإيمان هُوَ أول خلاف، وَمَتَىٰ ظهرَ هٰذَا الخلاف، وسبب ظهور هٰذَا الخلاف، ثُمَّ تحدثنا حولَ الإيمان لُغةً وشرعًا، وبعدَ هٰذَا ننتقل للحديث حولَ مراتب الإيمان.

ثالثًا: مراتبُ الإيمان: للإيمانِ ثلاثُ مراتب:

❶ **المرتبةُ الأولى**: الإيمانُ المُستَحب.

وأهلُ هٰذِه المرتبة فعلوا الواجباتِ والمستحبات، وتركوا المحرمات والمكروهات، وهمُ المقربونَ المذكورونَ في قولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ﴿١٠﴾ أُولَٰئِكَ الْمُقَرَّبُونَ ﴿١١﴾ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ ﴿١٢﴾ ثُلَّةٌ مِنَ الْأَوَّلِينَ ﴿١٣﴾ وَقَلِيلٌ مِنَ الْآخِرِينَ ﴿١٤﴾﴾ [الواقعة: ١٠ - ١٤].

❷ **المرتبةُ الثانية**: الإيمانُ الواجب.

وأهلُ هٰذِه المرتبة اقتصروا عَلَىٰ فعل الواجبات وترك المُحرمات، وهُم أهلُ اليمين المذكورونَ في قولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ ﴿٢٧﴾ فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ ﴿٢٨﴾ وَطَلْحٍ مَنْضُودٍ ﴿٢٩﴾﴾ [الواقعة: ٢٧ - ٢٩].

❸ **المرتبةُ الثالثة**: دونَ المرتبةِ السابقة، دونَ مرتبةِ الإيمان الواجب.

وَهِيَ مرتبةُ مَن معهم أصلُ الإيمان، فأهلُها اعتقدوا وفعلوا مَا يكونونَ بِهِ مؤمنين، لكنهم لم يفعلوا كُلَّ الواجبات، ولم يتركوا كُلَّ المحرمات، فاقتضى ذلكَ إخراجَهم من مرتبة الإيمانِ الواجب، فأهلُ هٰذِه المرتبة يثبتُ لهم الإيمان من جهةِ تحقيقِهم بعضَ أجزائه، ويُنفى عنهم لانتفاءِ كمالِهِ الواجب فيُقالُ في الواحد منهم: مؤمنٌ بما معهُ من إيمان، عاصٍ بما ارتكبِ من عِصيان.

وبهذا الاعتبار، نُفِي الإيمانُ في النصوصِ الشَّرْعِيَّة عن أقوام.

* قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام: وبهذا تَبَيَّنَ أن الشارعَ ينفي اسم الإيمان عن الشخص؛ لانتفاءِ كمالِهِ الواجب، وإِنْ كانَ معهُ بعضُ أجزائهِ كما قَالَ: «**لا يزني الزاني حين يزني وَهُوَ مؤمن، ولا يسرقُ السارقُ حين يسرقُ وَهُوَ مؤمن، ولا يشربُ الخمرَ حين يشربُها وَهُوَ مؤمن**».

ومنهُ قولهُ: «**مَن غشنا فليسَ مِنا، ومن حَملَ عَلَيْنَا السلاحَ فليسَ منا**»؛ فَإِنَّ صيغة "**نحن**" ونحو ذَلِكَ من ضمير المتكلم في مثل ذَلِكَ، يتناول النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والمؤمنين معه الإيمانُ المُطلق الَّذِي يستحقونَ بِهِ الثواب بلا عقاب.

☚ ومن هُنا قِيلَ: "**إِنَّ الفاسق المِلي، يَجُوزُ أن يُقال: هُوَ مؤمنٌ باعتبار، ويجوزُ أن يُقال: لَيْسَ مؤمنًا باعتبار**"، وبهذا تَبَيَّنَ أن الرجُلَّ قد يكونُ مُسلمًا، لا مؤمنًا، ولا مُنافقًا مُطلقًا، بل يكونُ معهُ أصلُ الإيمان دونَ حقيقتهِ الواجبة. انتهى كلامه.

ومن كلامِ شَيْخِ الْإِسْلَام في ذكرِ هٰذِه المراتب الثلاث قولهُ: الإيمانُ وإِنَّ كان اسمًا لدينِ الله الَّذِي أكملهُ بقولِهِ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، وَهُوَ اسمٌ لطاعة اللهِ، وللبرِّ، والعمل الصالح، وَهُوَ جميعُ مَا أمرَ اللهُ بِهِ، فَهٰذَا هُوَ الإيمانُ الكاملُ التام، وكمالهُ نوعان:

- **كمالُ المُقربين**: وَهُوَ الكمالُ المستحب.
- **وكمال المقتصدين**: وَهُوَ الكمالُ بالواجبِ فَقَطْ.

وإذا قُلنا في مثل قول النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لا يزني الزاني حين يزني وَهُوَ مؤمن**»، وقولِهِ: «**لا إيمانَ لمن لا أمانةَ لهُ**»، وقوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ

﴿قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢] الآية، وقولهُ: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا﴾ [الحجرات: ١٥]، وقولهُ: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: ١٧٧] الآية، إِلَىٰ قولهِ: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴿١٧٧﴾﴾ [البقرة: ١٧٧].

إذا قَالَ القائلُ فِي مثلِ هٰذَا: لَيْسَ بمؤمنٍ كامل الإيمان، أو نفى عنهُ كمالَ الإيمانِ لا أصله؛ فالمُرادُ بِهِ: كمالُ الإيمان الواجب، لَيْسَ بكمالِ الإيمانِ المستحب. انتهى كلامه.

فشيخُ الْإِسْلَام قَرَّرَ هُنا أن الإيمانَ الكاملَ قسمان:

- الإيمان الواجب.
- والإيمان المستحب.

وَهٰذَان القسمان هما المرتبةُ الأولى والثانية من مراتب الإيمان الَّتِي سبقَ ذكرُها.

ثُمَّ اشتملَ كلامهُ عَلَىٰ فوائد، **والمقصودُ منها**: ذكرهُ للقسم الْثَّالِث، وهم الَّذِينَ نُفيَّ عنهم الإيمان الواجب لفعلِهم المحرمات، كما في قولهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لا يزني الزاني حين يزني وَهُوَ مؤمن**»، فَبَيَّنَ الشَّيْخ أن الإيمان المنفي هنا الإيمان الواجب لا أصل الإيمان.

✍ إذًا بهٰذا نعرف أن مراتبَ الإيمان ثلاثُ مراتب:

(١) الإيمانُ الكامل، والإيمانُ الكامل هُوَ الإيمانُ المستحب.

(٢) ثُمَّ الإيمانُ الكامل الواجب.

(٣) ثُمَّ مرتبةُ مَن معهم أصل الإيمان.

☝ وَهٰذَا التقسيم تقسيمٌ مُهم، وبِهِ نفهمُ النصوص الَّتِي جاءت فيها نفي الإيمانِ عن أقوام؛ فَإِنَّ الإيمانَ لا يُنفى إِلَّا لنفيِّ بعضِ مَا يجبُ فيهِ، فمن نُفي عنهُ الإيمان كان من أهلِ المرتبةِ الثالثة، فلم يكن من أهل المرتبةِ الأولى قطعًا، ولم يكن من أهل المرتبةِ الثانية، وَإِنَّمَا هُوَ من أهل المرتبةِ الثالثة؛ لأن الإيمانَ المنفي هُوَ الإيمانُ الواجب، فلا يُنفى عمَّن ترك بعض المستحبات الإيمان، ولا يُنفى عمَّن فعلَ بعض المكروهات الإيمان، وَإِنَّمَا يُنفى الإيمانُ عمَّن فعلَ مُحرمًا أو تركَ واجبًا، ومن فعلَ محرمًا أو تركَ واجبًا؛ لم يكن أهلِ المرتبةِ الثانية، وَإِنَّمَا

يصيرُ من أهلِ المرتبةِ الثالثة، وهم الَّذِينَ معهم أصلُ الإيمان، وخلطوا عملًا صالحًا وآخرَ سيئًا.

✍ وبذا نعرف: أن الْمُسْلِم قد يكونُ معهُ بعضُ خصال الإيمان، وبعضُ خصال العِصيان، فيجتمعُ في الْمُسْلِم الطاعة والمعصية، فيكونُ مؤمنًا باعتبارِ مَا معهُ من طاعة، ويكونُ عاصيًا باعتبارِ مَا معهُ من معصية.

وَهٰذَا التفصيل هُوَ التفصيلُ الصحيح في الفاسق الملِّي، فالفاسق الملِّي لا يُنفى عنهُ الإيمان بالكُلية، ولا يُثبتُ الإيمانُ بالكُلية، بل يُقال: هُوَ مؤمنٌ بما معهُ من إيمان، وَهُوَ عاصٍ بما ارتكبَ من عصيان.

وَسَيَأْتِي مزيدُ بسط لهٰذِه الْمَسْأَلَة، وَإِنَّمَا ذكرتُها هُنا؛ لأن هٰذِه المراتب تُفيدُنا في فهمِ هٰذِه الْمَسْأَلَة.

☚ **رابعًا**: في ذِكر الأَدِلَّة الدَّالَّة عَلَىٰ كون الإيمان مُشتملًا عَلَىٰ قول القلب واللسان وعمل القلب والجوارح، وكان الْمُناسبُ ذِكر هٰذِه الْأَدِلَّة عند تَعرِيْف الإيمان شرعًا، الْأَدِلَّة عَلَىٰ تناول الإيمان لذلك كثيرةٌ جِدًّا:

➤ منها قوله تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ۝٣ أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ۝٤﴾ [الأنفال: ٢ - ٤]، فاللهُ عَزَّوَجَلَّ ذَكَرَ في هاتين الآيتين أوصافًا للمُؤْمِنِيْنَ منها: الوجلُ وَالتَّوَكُّل؛ وكلاهما عملٌ قلبي، ومنها: إقامة الصلاةِ والإنفاق؛ وكلاهما من عمل الجوارح، فدل عَلَىٰ دخول عمل القلب والجوارح في الإيمان.

➤ وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**الإيمانُ بضعٌ وسبعون شُعبة، فأفضلها: قول: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وأدناها: إماطةُ الأذىٰ عَنْ الطريق، والحياءُ شُعبةٌ من الإيمان**»، فـ«**لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**» قولٌ، و«**إماطة الأذىٰ**» من أعمال الجوارح، و«**الحياءُ**» من أعمال القلوب، وكلها جعلها النَّبِيّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الإيمان.

➤ وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لوفد عبد القيس: «**هل تدرون من الإيمانُ بالله؟**»، قَالُوا: اللهُ ورسوله أعلم، قَالَ: «**شهادة أَن لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وإقام الصَّلَاة وإيتاءُ الزَّكَاة، وأن تؤدوا خُمسًا من المَغنم**»، فتفسير النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الإيمانَ بالشهادة دالٌّ عَلَىٰ دخول التصديق والقول بالإيمان؛ إذ الشهادة لَا بُدَّ فيها من قولٍ واعتقاد، وذكره الصَّلَاة وَالزَّكَاة دالٌّ عَلَىٰ دخول عمل الجوارح.

➤ وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ**»، ووجه دلالة الحَدِيْث: أَن ترك الْكَبَائِر من مُسمى الإيمان؛ إذ لو لم يكن كَذَلِكَ لما نُفي الإيمانُ عَنْ فاعل شيءٍ من هَٰذِه الْكَبَائِر.

❋ قَالَ ابْن رجبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: "**فلولا أَن ترك هَٰذِه الْكَبَائِر من مُسمى الإيمان؛ لما انتفى اسمُ الإيمانِ عَنْ مُرتكبي شيءٍ منها؛ لِأَنَّ الاسم لا ينتفي إِلَّا بانتفاء بعض أركان المُسمى أو واجباته**"، انْتَهَى كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ.

❋ وَالْأَدِلَّة الدالةُ عَلَىٰ أَن قول القلب واللسان وعمل القلب والجوارح من الإيمان أدلةٌ كثيرةٌ جِدًّا.

➤ وَقَدْ حكى الشافعيُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ إجماع الصَّحَابَة والتابعين عَلَىٰ كون الإيمان شاملًا لهذا كله.

❋ قَالَ ابْن رجبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ: "**والمشهورُ عَنْ السَّلَفِ وأهل الحَدِيْث أَن الإيمان قولٌ وعملٌ ونية، وأن الأعمال كلها داخلةٌ في مُسمى الإيمان، وحكى الشَّافِعِيّ عَلَىٰ ذَلِكَ إجماع الصَّحَابَةِ والتابعين ومن بعدهم ممن أدركهم**"؛ إِذًا الشَّافِعِيّ ينقل إجماع الصَّحَابَة والتابعين ومن بعدهم ممن أدركهم: عَلَىٰ أَن الإيمان يشمل قول القلب واللسان وعمل القلب والجوارح.

☚ **خامسًا**: في الإِسْلَام والإيمان هل هما واحدٌ أو مُختلفان؟

✍ الإجابةُ عَنْ هٰذَا بتقرير أصلٍ فِي نوعٍ من أنواع الْأَسْمَاء، وَهُوَ: أَن ثَّمْ أسماءً إذ ذُكر الواحد منها مُطلقًا؛ فَإِنَّهُ يشمل مُسمياتٍ مُتعددة، وإن قُرن بغيره؛ دل عَلَىٰ بعض المُسميات الَّتِي دل عليها عند إطلاقه، والاسمُ المقرون بِهِ دلَّ عَلَىٰ سائرها، فدلالته عند إطلاقه أوسعُ من دلالته عند اقترانه بذلك الاسم.

✍ إِذًا القاعدة هِيَ: "**أَن ثَمَّ أسماءً إن ذُكِر الواحدُ منها مُطلقًا؛ فَإِنَّهُ يشمل مُسمياتٍ مُتعددة، وإن قُرن بغيره؛ دل عَلَىٰ بعض المُسميات الَّتِي دل عليها عند إطلاقه، والاسمُ المقرون بِهِ يدل عَلَىٰ سائرها، وَعَلَيْهِ: تكون دلالته عند إطلاقه أوسعُ من دلالته عند اقترانه بذلك الاسم**".

⇦ فمن هٰذِه الأسماء: الفقيرُ والمسكين فَإِنَّ أُفرد أَحَدُهُمَا؛ دل عَلَىٰ كُلِّ مُحتاج، وإذا قُرن اللفظان؛ كان كُلُّ منهما دالًّا عَلَىٰ بعض ذوي الاحتياجات؛ إِذًا دلالة الفقير عند إطلاقه أوسعُ من دلالته عند الاقتران بالمسكين، ودلالةُ المسكين عند إطلاقه أوسعُ من دلالته عند اقترانه بالفقير، فَإِنْ ذُكر الفقير دون اقترانٍ بالمكسين؛ فَإِنَّهُ يعم جميع المُحتاجين، وإذا أُطلق المسكين دون أَن يقترن بالفقير؛ عَم كُلِّ مُحتاج، وإن اقترنا؛ دل كُلّ منهما عَلَىٰ بعض ذوي الاحتياج.

⇦ ومن هٰذِه الألفاظ أَيْضًا: الإِسْلَامُ والإيمان، فقد بين أبو بكرٍ الإسماعيلي والخطابي وَشَيْخُ الإِسْلَام ابْنُ تَيْمِيَّة وابن رجبٍ وغيرهم: أَن الإِسْلَام والإيمان لا فرق بينهما عند إفراد كُلٍّ منهما بالذكر، وإن قُرن بينهما؛ فَإِنَّ كُلًّا منهما يدل عَلَىٰ معنًى غَيْر معنى الآخر، فَإِذْ ذُكر الإِسْلَامُ والإيمانُ جميعًا؛ فَإِنَّ الإِسْلَام يدل عَلَىٰ الأقوال والأعمال الظاهرة، والإيمانُ يدل عَلَىٰ قول القلب وعمله.

❋ كما فِي حديث جبريل المشهور؛ فَإِنَّ جبريل سأل النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الإِسْلَام؛ ففسره بأعمال الجوارح، وسأله عَنْ الإيمان؛ ففسره بالأعمال الباطنة، فالإِسْلَامُ والإيمانُ إن ذُكرا جميعًا؛ دل كُلّ منهما عَلَىٰ معنًى غَيْر ما يدل عَلَيْهِ الآخر، وإذا ذُكر الإيمان وَحْدَهُ أو الإِسْلَامُ وَحْدَهُ؛ فَإِنَّ كُلًّا منهما يدل عَلَىٰ مَعْنَاه ومعنى الاسم الآخر.

✍ ويدل عَلَىٰ هٰذَا أَن النَّبِيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما ذَكَرَ الإيمان مُفردًا؛ فسره بالأعمال الظاهرة، وَذَلِكَ فِي قوله لوفد عبد القيس: «**أتدرون ما الإيمان بالله؟**»، قَالُوا: اللهُ ورسوله أعلم، قَالَ: «**شهادة أَن لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وأن مُحَمَّدًا رَسُول الله، وإقام الصَّلَاة، وإيتاء الزَّكَاة، وصوم رمضان، وأن تُعطوا الخُمس من المَغنم**»، فَهَذَا دليلٌ عَلَىٰ أَن الإيمان إذا أُفرد دخل فيه الإِسْلَام.

✍ وَمِمَّا دل عَلَىٰ أن الإِسْلَام إذا أُفرد دخل فيه الإيمان: قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]، فالْإِسْلَامُ المذكورُ في الآيةِ يشمل قول القلب وعمله وقول اللسان وأعمال الجوارح، وليس المقصودُ مُجرد العمل الظَّاهِر، فَإِنَّ من جاء بمُجرد العمل الظَّاهِر؛ لم يأتِ بالدين الَّذِي هُوَ عند الله الْإِسْلَام، وَقَدْ استدل بهذه الآية عَلَىٰ أن الإِسْلَام إذا أُفرِدَ دخل فيه مدلول الإيمان: شيخ الإِسْلَامِ ابْن تَيْمِيَّة رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ.

❋ وَقَالَ ابْن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ في تقرير هٰذَا الْمَعْنَى وَهٰذِه العلاقة بين الْإِسْلَام والإيمان: "**فلهذا قَالَ كثيرٌ من العُلَمَاءِ: إن الْإِسْلَام والإيمان تختلفُ دلالتها بالإفراد والاقتران، فإنْ أُفرد أحدهما دخل الآخر فيه، وإن قُرنا بينهما كانا شيئين حِيْنَئِذٍ، وبهذا يُجمع بين حديث سؤال جبريل عَنْ الْإِسْلَام والإيمان، ففرّق النَّبِيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بينهما وبين حديث وفد عبد القيس، حَيْثُ فسر فيه النَّبِيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الإيمان المُنفرد بِمَا فسر بِهِ الْإِسْلَام المقرون في حديث جبريل، وَقَدْ حكى هٰذَا القول أبو بكرٍ الإسماعيلي عَنْ كثيرٍ من أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ، وروي عَنْ أبي بكر بْنَ أبي شيبة ما يدل عَلَيْهِ، وَهُوَ أقربُ الأقوال في هٰذِه الْمَسْأَلَة وأشبهُها بالنصوص -واللهُ أَعْلَمُ-**"، انْتَهَى كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ.

✍ إذًا هٰذَا الصَّحِيْح -واللهُ أَعْلَمُ- من أقوال أهل العلمِ في العلاقة بين الْإِسْلَام والإيمان، وَقَدْ ذهب البُخَارِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنَ نصر المروزي وغيرهما إِلَىٰ أَن الْإِسْلَام والإيمان بمعنًى واحد، وَقَدْ ذَكَرَ ابْن تَيْمِيَّة حُجج القائلين بهذا القول وناقشها في كتابيه (**الإيمان الأوسط**)، و (**الكبير**)، ونقاشه لهم في (**الإيمان الكبير**) أوسع وأنفع.

○ **وهنا فائدة**: وَهِيَ أَنَّ الإيمان إذا قُرن بالعمل الصالح كما في قوله تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [البقرة: ٢٧٧]، فَإِنَّهُ يحتملُ أمرين، الإيمان إذا قُرن بالعمل الصالح إذا جاء مقرونًا بالعمل الصالح فَإِنَّهُ يحتمل أمرين:

① **اَلْأَوَّلُ**: أَن يكون الإيمانُ غَيْرَ مُشتملٍ عَلَىٰ العمل؛ وَإِنَّمَا يشتملُ حِيْنَئِذٍ عَلَىٰ قول القلب وعمل القلب فحسب.

② **الأمر الثَّانِي**: أَن يكون مُشتملًا عَلَىٰ قول القلب وعمل القلب والجوارح، ويكون عطفُ عمل الصالحات عَلَيْهِ من باب عطف الخاصِ عَلَىٰ العام.

* قَالَ شَيْخُ الإِسْلَام: "**فَإِذَا قُرِنَ الْإِيمَانُ بِالْإِسْلَامِ؛ كَانَ مُسَمَّى الْإِسْلَامِ خَارِجًا عَنْهُ كَمَا فِي حَدِيثِ جِبْرِيلَ، وَإِنْ كَانَ لَازِمًا لَهُ، وَكَذَلِكَ إذَا قُرِنَ الْإِيمَانُ بِالْعَمَلِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ**: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [البقرة: ٢٧٧]، **فَقَدْ يُقَالُ: اسْمُ الْإِيمَانِ لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ الْعَمَلُ وَإِنْ كَانَ لَازِمًا لَهُ؛ وَقَدْ يُقَالُ: بَلْ دَخَلَ فِيهِ وَعُطِفَ عَلَيْهِ عَطْفَ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ**".

☜ **سادسًا**: في تقرير كون الإيمان يزيدُ وينقص.

قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢﴾ [الأنفال: ٢]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا﴾ [آل عمران: ١٧٣].

فهاتان آيتان صريحتان في زيادة الإيمان، وهما تدلان أَيْضًا عَلَىٰ النُّقْصَان؛ إذ ما من شيءٍ يزيد إِلَّا وَهُوَ يَنقُص كما بين أهل العلم.

ومن الْأَدِلَّة الدَّالَّة عَلَىٰ زيادة الإيمان ونُقصانه حديث: السبعين الَّذِينَ يدخلون لجنة بغير حسابٍ ولا عذاب؛ بل جعله شيخ الإِسْلَام من أقوى الْأَدِلَّة في تقرير ذَلِك، حَيْثُ قَالَ: "**وَفِي حَدِيثِ السَّبْعِينَ أَلْفًا الَّذِينَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ كِفَايَةٌ؛ فَإِنَّهُ مِنْ أَعْظَمِ الْأَدِلَّةِ عَلَى زِيَادَةِ الْإِيمَانِ وَنُقْصَانِهِ؛ لِأَنَّهُ وَصَفَهُمْ بِقُوَّةِ الْإِيمَانِ وَزِيَادَتِهِ فِي تِلْكَ الْخِصَالِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى قُوَّةِ إيمَانِهِمْ، وَتَوَكُّلِهِمْ عَلَى اللهِ فِي أُمُورِهِمْ كُلِّهَا**"، انْتهَى كلامه.

وَمِمَّا يدل أَيْضًا عَلَىٰ نقص الإيمان النصوص الَّتِي نُفي فيها الإيمانُ عَنْ فاعل بعض المُحرمات، كقوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**لا يَزْنِي الزاني حين يزني وهُو مؤمِنٌ**»، فَإِنَّ الإيمان المنفي عنه هُوَ الإيمانُ الواجب -كما سبق تقريره-، لا أصل الإيمان.

والإيمانُ ما يُنفى إِلَّا لنفي واجبٍ فيه فدل ذَلِكَ عَلَىٰ نُقصانه، وَقَدْ استدل بهذا الدليل عَلَىٰ نُقصان الإيمان شَيْخُ الإِسْلَامِ رَحِمَهُٱللَّهُ تَعَالَىٰ في كتابه الماتع: (**الفُرقان بين الحق والباطل**).

واستدل في الْكِتَاب نفسه عَلَىٰ كون الإيمان ينقصُ بحديثٍ آخر، استدل بِهِ عددٌ من أهل العلم، وَهُوَ قوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في النساء: «**ناقصاتُ عقلٍ ودِين**»، وبين دلالته عَلَىٰ نقص الإيمان بكلامٍ نفيس، يحسنُ الرجوع إليه.

* والقول بزيادة الإيمان ونُقصانه مأثورٌ عَنْ الصَّحَابَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، دون أَن يكون بينهم فيه خِلاف، كما بين شَيْخُ الإِسْلَامِ رَحِمَهُٱللَّهُ تَعَالَىٰ؛ حَيْثُ قَالَ: "**قَدْ ثبت لفظ الزيادة والنُّقْصَان منه عَنْ الصَّحَابَة، ولم يُعرف فيه مُخالفٌ من الصَّحَابَة، فروى الناسُ من وجوهٍ كثيرةٍ مشهورة عَنْ حماد بْنَ سَلمة عَنْ أبي جَعفر عَنْ جَده عُمير بْنَ حبيب، وَهُوَ من أصحاب رَسُول الله** صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ **قَالَ: الإيمانُ يزيدُ وينقص؛ قِيلَ له: وما زيادته ونُقصانه؟ قَالَ: إذا ذكرنا الله وحمدناه وسبَّحناه؛ فتلك زيادته، وإذا غفلنا ونسينا؛ فتلك نُقصانه**"، انْتَهَى كلامه رَحِمَهُٱللَّهُ تَعَالَىٰ.

* ثُمَّ إن شَيْخُ الإِسْلَامِ ذَكَرَ آثارًا أخرى عَنْ الصَّحَابَةِ في كون الإيمان يزيد وينقص؛ فذَكَرَ قول أبي الدرداء: "**الإيمانُ يزيد وينقص**".

* وذكر أَيْضًا قول أبي الدرداء: "**إن من فقه الْعَبْد: أَن يتعاهد إيمانه وما نقص معه، ومن فقه الْعَبْد: أَن يعلم أيزدادُ الإيمانُ أم ينقص؟ وإن من فقه الرجل: أَن يعلم نزغات الشيطان أَنَّى تأتيه**".

* وذكر من آثار الصَّحَابَة أَيْضًا قول أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: "**الإيمانُ يزيد وينقص**".

* وذكر من أقوالهم أَيْضًا قول عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وأنه كان يَقُولُ لأصحابه: "**هَلمُوا نزدد إيمانًا فيذكرون الله** عَزَّوَجَلَّ".

* وذكر منها أَيْضًا قول ابْن مسعود وأنه كان يَقُولُ فِي دعائه: "**اللَّهُمَّ زدنا إيمانًا ويقينًا وفقهًا**".

* وذكر غَيْرِ ذَلِكَ من الآثار، ثُمَّ قَالَ: "**والآثارُ فِي هَٰذَا كثيرة رواها الْمُصَنِّفون فِي هَٰذَا الباب عَنْ الصَّحَابَة والتابعين فِي كُتبٍ كثيرةٍ معروفة**"، انتهى كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

* فالقول بزيادة الإيمان ونُقصانه هُوَ قول الصَّحَابَة والتابعين كما بيَّن شَيْخُ الإِسْلَام، وَقَدْ بين أَيْضًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وجود الخِلاف عند أتباع التَّابِعِيْنَ، حَيْثُ قَالَ: "**وَكَانَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ مِنْ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ لَمْ يُوَافِقُوا فِي إطْلَاقِ النُّقْصَان عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُمْ وَجَدُوا ذِكْرَ الزِّيَادَةِ فِي الْقُرْآنِ، وَلَمْ يَجِدُوا ذِكْرَ النَّقْصِ، وَهَذَا إحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنْ مَالِكٍ، وَالرِّوَايَةُ الْأُخْرَى عَنْهُ؛ وَهُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَ أَصْحَابِهِ كَقَوْلِ سَائِرِهِمْ: إنَّهُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، وَبَعْضُهُمْ عَدَلَ عَنْ لَفْظِ الزِّيَادَةِ وَالنُّقْصَان إلَى لَفْظِ التَّفَاضُلِ، فَقَالَ: أَقُولُ: الْإِيمَانُ يَتَفَاضَلُ وَيَتَفَاوَتُ، وَيُرْوَى هَذَا عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ، وَكَانَ مَقْصُودُهُ الْإِعْرَاضَ عَنْ لَفْظٍ وَقَعَ فِيهِ النِّزَاعُ إلَى مَعْنًى لَا رَيْبَ فِي ثُبُوتِهِ**"، انْتَهَى كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ.

فشَيْخُ الإِسْلَام رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُبين هنا: أَن من أتباع التابعين من توقف فِي إطلاق النُّقْصَان ولم يتوقف بالزيادة؛ لِأَنَّ الزيادة ذُكرت فِي الْقُرْآن بخلاف النُّقْصَان، وبين أَن هٰذَا القول هُوَ إحدى الروايتين عَنْ مالك، وأن الرواية الأخرى عنه تُوافق المعروف عَنْ الصَّحَابَةِ والتابعين وَهُوَ: "**القول بالزيادة والنُّقْصَان فِي الإيمان**"، وبيَّن أَن القول بالزيادة والنُّقْصَان هُوَ المشهور عند أصحاب مالك.

كما بيَّن أَن ابْن الْمُبارك عَدل عَنْ لفظ الزيادة والنُّقْصَان إِلَىٰ التعبير بكون الإيمان يتفاضل، وَذَلِكَ إعراضٌ منه عَنْ لفظٍ وُجدَ فيه النزاع إِلَىٰ غيره.

* وَقَدْ بين شَيْخُ الإِسْلَام فِي موضعٍ آخر: أَن المتوقفين فِي نُقصان الإيمان ربما امتنعوا من التصريح بِهِ لِشُبهةٍ عرضت لهم، وَهِيَ: أَن القول بنقص الإيمان يلزم منه ذهابُ الإيمان

كله، فَقَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "**وَلِهَذِهِ الشُّبْهَةِ - وَاللهُ أَعْلَمُ - امْتَنَعَ مَنْ امْتَنَعَ مِنْ أَئِمَّةِ الْفُقَهَاءِ أَنْ يَقُولَ بِنَقْصِهِ؛ كَأَنَّهُ ظَنَّ: إذَا قَالَ ذَلِكَ يَلْزَمُ ذَهَابُهُ كُلُّهُ، بِخِلَافِ مَا إذَا زَادَ**"، انْتَهَى كلامه.

✍ **إذًا يجتمع عندنا سببان لتوقف من توقف في كون الإيمان ينقص:**

❶ اَلْأَوَّل: لكون لفظ النقص لم يُذكر في النصوص.

❷ الْثَّانِي: احتمالُ وجودِ شُبهةِ كون ذهاب البعض يُفيد ذهاب الكُلِّ.

والسببُ اَلْأَوَّل مدفوع بالنصوص المُفيدة كون الإيمان ينقص، وباتفاق الصَّحَابَة، وَقَدْ سبق بيانُ هٰذَا.

والسببُ الْثَّانِي مدفوعٌ أَيْضًا بتقرير مُعتقد أَهْلِ السُّنَّةِ في الإيمان، وأن ذهاب بعضه لا يلزم منه ذهابُ كُله، كما في قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ**»، فالزاني فَقَد جُزءًا من الإيمان، ولم يذهب إيمانه كُله، وَقَدْ سبق تقريرُ هٰذَا.

✍ إذًا الإيمانُ يزيدُ وينقص، وذكرنا النصوص عَلَىٰ ذَلِكَ، واتفاق الصَّحَابَة، واتفاق التابعين، وَقَدْ توقف بعض أتباع التابعين في لفظ النُّقْصَان؛ لِأَنَّه لم يَرِد في الْقُرْآن، وَبَيَّنَّا أَن هٰذَا مدفوعٌ بورود ما يُفيد هٰذَا في الْقُرْآن وَالسُّنَّة، وربما توقف بعضهم؛ لأنه يظنُ أَنَّهُ يلزم من ذهاب بعضِ الإيمان ذهابُ كُله، وَهٰذَا أَيْضًا مدفوعٌ بتقرير أَهْلِ السُّنَّةِ بأن ذهاب بعض الإيمان لا يلزم منه ذهاب كُله، ومن أهل العلم من ترك القول بالزيادة والنُّقْصَان إِلَىٰ القول بأن الإيمان يتفاضل، وَذَلِكَ منه للبُعد عَنْ قولٍ وقع فيه خِلاف إِلَىٰ لفظٍ لم يقع فيه الخِلاف.

? **والحقُّ:** أَن الخِلاف لم يكن موجودًا عَنْ الصَّحَابَة، وَحِينَئِذٍ فلا معنى لترك هٰذَا اللَّفْظ الَّذِي اتفق عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، وَقَدْ دلت عَلَيْهِ النصوصُ الشَّرْعِيَّة، هٰذَا والله تَعَالَىٰ أَعْلَمُ.

☚ **سابعًا:** الإيمانُ يدخله التفاضلُ في الزيادة والنقص من وجوهٍ، ذكرها شَيْخُ الإِسْلَامِ في (**الإيمان الأوسط**):

① **الوجهُ اَلْأَوَّل:** من جهة الأعمال الظاهرة، فالناسُ يتفاضلون فيها، وَهٰذَا ظاهر، فالناسُ ليسوا عَلَىٰ درجةٍ واحدةٍ من التقرب لله تَعَالَىٰ بالأعمال الصالحة، بل الواحدُ من

الناس لا يكون عَلَىٰ حالٍ واحدة، بل يتقلبُ بين أحوال، فتارة يجد في نفسه إكثارًا من العملِ الظاهر، وتارة يجد أَنَّهُ عَلَىٰ حالٍ دون تِلْكَ الحال السابقة.

② **الوجهُ الْثَانِي**: التفاضلُ بالزيادة والنقص من جهة أعمال القلوب، فالناسُ يتفاوتون في الحُب والخشيةِ والتوكلِ والإخلاصِ وسلامة القلبِ من الكبرِ والعُجبِ، وَقَدْ دل عَلَىٰ وجود ذَلِكَ التفاضلُ في الأعمال القلبية مجموعة من النصوص منها:

* قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ثلاثٌ مَن كُنَّ فيه وجدَ حلاوةَ الإيمانِ: من كان اللهُ ورَسُولُه أَحبَّ إليهِ مِمَّا سِواهما، ومن كان يُحبّ المَرءَ لا يحبُّه إلا لله، ومن كان يكرهَ أن يَرجِعَ في الْكُفرِ بعدَ إذ أَنقذه اللهُ منه كما يَكرهُ أن يُلقَىٰ في النَّار**».

* ومنها قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**وَاللهِ إِنِّي لأَخْشَاكُمْ لِلَّهِ وَأَعلمكُمْ بِحُدُودِهِ**».

* ومنها قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّىٰ أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَلَدِهِ وَوَالِدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ**».

* قَالَ شَيْخُ الإِسْلَام بعد أَن ذَكَرَ هٰذِه الْأَدِلَّة وغيرها: "**وَهَذِهِ الْأَحَادِيث وَنَحْوُهَا فِي الصِّحَاحِ وَفِيهَا بَيَانُ تَفَاضُلِ الْحُبِّ وَالْخَشْيَةِ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾** [البقرة: ١٦٥]، **وَهَذَا أَمْرٌ يَجِدُهُ الْإِنْسَانُ فِي نَفْسِهِ، فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ الشَّيْءُ الْوَاحِدُ يُحِبُّهُ تَارَةً أَكْثَرَ مِمَّا يُحِبُّهُ تَارَةً، وَيَخَافُهُ تَارَةً أَكْثَرَ مِمَّا يَخَافُهُ تَارَةً؛ وَلِهَذَا كَانَ أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ مِنْ أَعْظَمِ النَّاسِ قَوْلًا بِدُخُولِ الزِّيَادَةِ وَالنُّقْصَان فِيهِ لِمَا يَجِدُونَ مِنْ ذَلِكَ فِي أَنْفُسِهِمْ.**

وَمِنْ هَذَا قَوْله تَعَالَىٰ: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾﴾ [آل عمران: ١٧٣]، **وَإِنَّمَا زَادَهُمْ طُمَأْنِينَةً وَسُكُونًا.**

وَقَالَ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا**»"، انْتَهَىٰ كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

إِذًا الإيمان يتفاضلُ أَيْضًا بالزيادة والنقص من جِهة أعمال القلوب.

③ **الوجهُ الثَّالِث**: التفاضلُ من جِهة العلم والتصديق، والتفاوتُ فيهما من جهتين:

الأُولَى: أَن العلم يتفاضل من حَيْثُ هُوَ وكذلك التصديق، إذ هما من صفات الإِنْسَان وصفاته تتفاضل، فالقُدرة فيه تتفاضل، والسمعُ يتفاضل، والبصرُ يتفاضل... إِلَىٰ آخره.

قَالَ شَيْخُ الإِسْلَام: "**وَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ الْعِلْمُ بِالشَّيْءِ الْوَاحِدِ لَا يَتَفَاضَلُ كَانَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ: الْقُدْرَةُ عَلَى الْمَقْدُورِ الْوَاحِدِ لَا تَتَفَاضَلُ، وَقَوْلُهُ: وَرُؤْيَةُ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ لَا تَتَفَاضَلُ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ: أَنَّ الْهِلَالَ الْمَرْئِيَّ يَتَفَاضَلُ النَّاسُ فِي رُؤْيَتِهِ، وَكَذَلِكَ سَمْعُ الصَّوْتِ الْوَاحِدِ يَتَفَاضَلُونَ فِي إدْرَاكِهِ، وَكَذَلِكَ الْكَلِمَةُ الْوَاحِدَةُ يَتَكَلَّمُ بِهَا الشَّخْصَانِ وَيَتَفَاضَلُونَ فِي النُّطْقِ بِهَا، وَكَذَلِكَ شَمُّ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ وَذَوْقِهِ يَتَفَاضَلُ الشَّخْصَانِ فِيهِ، فَمَا مِنْ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ الْحَيِّ وَأَنْوَاعِ إدْرَاكَاتِهِ وَحَرَكَاتِهِ بَلْ وَغَيْرِ صِفَاتِ الْحَيِّ إلَّا وَهِيَ تَقْبَلُ التَّفَاضُلَ وَالتَّفَاوُتَ إلَىٰ مَا لَا يَحْصُرُهُ الْبَشَرُ حَتَّى يُقَالَ: لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ الْمَخْلُوقِينَ يَعْلَمُ شَيْئًا مِنْ الْأَشْيَاءِ مِثْلَ مَا يَعْلَمُهُ اللهُ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، بَلْ عِلْمُ اللهِ بِالشَّيْءِ أَكْمَلُ مِنْ عِلْمِ غَيْرِهِ بِهِ كَيْفَ مَا قُدِّرَ الْأَمْرَ، وَلَيْسَ تَفَاضُلُ الْعِلْمَيْنِ مِنْ جِهَةِ الْحُدُوثِ وَالْقِدَمِ فَقَطْ، بَلْ مِنْ وُجُوهٍ أُخْرَى، وَالْإِنْسَانُ يَجِدُ فِي نَفْسِهِ أَنَّ عِلْمَهُ بِمَعْلُومِهِ يَتَفَاضَلُ حَالُهُ فِيهِ كَمَا يَتَفَاضَلُ حَالُهُ فِي سَمْعِهِ لِمَسْمُوعِهِ؛ وَرُؤْيَتِهِ لِمَرْئِيِّهِ، وَقُدْرَتِهِ عَلَى مَقْدُورِهِ وَحُبِّهِ لِمَحْبُوبِهِ وَبُغْضِهِ لِبَغِيضِهِ وَرِضَاهُ بِمُرْضِيهِ وَسَخَطِهِ لِمَسْخُوطِهِ، وَإِرَادَتِهِ لِمُرَادِهِ، وَكَرَاهِيَتِهِ لِمَكْرُوهِهِ، وَمَنْ أَنْكَرَ التَّفَاضُلَ فِي هَذِهِ الْحَقَائِقِ؛ كَانَ مُسَفْسِطًا**".

✍ إذًا الْعِلْمُ والتصديقُ يتفاضلان، الْعِلْمُ والتصديق يوجد فيهما التفاضل، وَحِيْنَئِذٍ يوجد التفاضل في الإيمان من جهة العلم والتصديق، والتفاضل في العلم والتصديق من جهتين:

⇦ الجهة الأُوْلَى: أَن العلم يتفاضل من حَيْثُ هُوَ، وكذلك التصديق يتفاضل من حَيْثُ هُوَ.

⇦ الجهة الثَّانِيَة: الْعِلْم والتصديق يتفاضلان من جهة الإجمال والتفصيل، فمن عَلِم بتفاصيل الشرع وصدَّق بِهِ أعظمُ إيمانًا ممن عَلم بالشرع عَلَىٰ سَبيل الإجمال وآمن بِهَا عَلِم.

قَالَ شَيْخُ الإِسْلَام: "**نَفْسَ التَّصْدِيقِ وَالْعِلْمِ فِي الْقَلْبِ يَتَفَاضَلُ بِاعْتِبَارِ الْإِجْمَالِ وَالتَّفْصِيلِ؛ فَلَيْسَ تَصْدِيقُ مَنْ صَدَّقَ الرَّسُولَ مُجْمَلًا مِنْ غَيْرِ مَعْرِفَةٍ مِنْهُ بِتَفَاصِيلِ أَخْبَارِهِ**

كَمَنْ عَرَفَ مَا أَخْبَرَ بِهِ عَنْ اللهِ وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ وَالْأُمَمِ، وَصَدَّقَهُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ؛ وَلَيْسَ مَنْ الْتَزَمَ طَاعَتَهُ مُجْمَلًا وَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يَعْرِفَ تَفْصِيلَ مَا أَمَرَهُ بِهِ، كَمَنْ عَاشَ حَتَّى عَرَفَ ذَلِكَ مُفَصَّلًا وَأَطَاعَهُ فِيهِ".

✍ إذًا التفاضل في الإيمان يكون من جِهة التفاضل بالعلم والتصديق، والتفاضل بالعلم والتصديق يكونُ من جِهتين:

❍ من جِهة العلم نفسه والتصديق نفسه فهما صفتان، فكما أن سائر صفات المخلوق تتفاضل فكذلك العلمُ والتصديق.

❍ ومن جِهة الإجمال والتفصيل، فمن عَلِم الشرع بالشرع مُفَصَّلًا، وآمن بما عَلِم وصدق، لَيْسَ كم عَلِم بالشرع مُجْمَلًا وآمن بما عَلِم وصدق.

④ **<u>الوجهُ الرَّابع من أوجه تفاضل الإيمان</u>**: يَقُولُ شَيْخُ الإِسْلَام في بيانه: "**أَنَّ التَّفَاضُلَ يَحْصُلُ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ**"، أي: من أعمال القلوب، ومن أعمال الجوارح، ومن العلم والتصديق، يَقُولُ: "**أَنَّ التَّفَاضُلَ يَحْصُلُ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ مِنْ جِهَةِ الْأَسْبَابِ الْمُقْتَضِيَةِ لَهَا، فَمَنْ كَانَ مُسْتَنَدُ تَصْدِيقِهِ وَمَحَبَّتِهِ أَدِلَّةً تُوجِبُ الْيَقِينَ، وَتُبَيِّنُ فَسَادَ الشُّبْهَةِ الْعَارِضَةِ؛ لَمْ يَكُنْ بِمَنْزِلَةِ مَنْ كَانَ تَصْدِيقُهُ لِأَسْبَابٍ دُونِ ذَلِكَ، بَلْ مَنْ جُعِلَ لَهُ عُلُومٌ ضَرُورِيَّةٌ لَا يُمْكِنُهُ دَفْعُهَا عَنْ نَفْسِهِ؛ لَمْ يَكُنْ بِمَنْزِلَةِ مَنْ تُعَارِضُهُ الشُّبَهُ، وَيُرِيدُ إزَالَتَهَا بِالنَّظَرِ وَالْبَحْثِ، وَلَا يَسْتَرِيبُ عَاقِلٌ أَنَّ الْعِلْمَ بِكَثْرَةِ الْأَدِلَّةِ وَقُوَّتِهَا وَبِفَسَادِ الشُّبْهَةِ الْمُعَارِضَةِ لِذَلِكَ وَبَيَانِ بُطْلَانِ حُجَّةِ الْمُحْتَجِّ عَلَيْهَا، لَيْسَ كَالْعِلْمِ الَّذِي هُوَ الْحَاصِلُ عَنْ دَلِيلٍ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْلَمَ الشُّبَهَ الْمُعَارِضَةَ لَهُ، فَإِنَّ الشَّيْءَ كُلَّمَا قَوِيَتْ أَسْبَابُهُ، وَتَعَدَّدَتْ وَانْقَطَعَتْ مَوَانِعُهُ وَاضْمَحَلَّتْ؛ كَانَ أَوْجَبَ لِكَمَالِهِ وَقُوَّتِهِ وَتَمَامِهِ**".

إذًا الوجه الرَّابع من الأوجه الَّتِي يكونُ فيها تفاضل الإيمان: أَنَّ التَّفَاضُلَ يَحْصُلُ في العلم والتصديق وعمل الجوارح وأعمال القلوب من جهة الأسباب المُقتضية للعلم والتصديقِ وأعمال الجوارحِ وأعمال القلوب.

⑤ الوجهُ الخَامِس: قَالَ شَيْخُ الإِسْلَام في بيانه: "أَنَّ التَّفَاضُلَ يَحْصُلُ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ مِنْ جِهَةِ دَوَامِ ذَلِكَ وَثَبَاتِهِ وَذِكْرِهِ وَاسْتِحْضَارِهِ، كَمَا يَحْصُلُ الْبُغْضُ مِنْ جِهَةِ الْغَفْلَةِ عَنْهُ، وَالْإِعْرَاضِ، وَالْعِلْمِ، وَالتَّصْدِيقِ، وَالحُبِّ، وَالتَّعْظِيمِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَمَا فِي الْقَلْبِ هِيَ صِفَاتٌ وَأَعْرَاضٌ وَأَحْوَالٌ تَدُومُ وَتَحْصُلُ بِدَوَامِ أَسْبَابِهَا وَحُصُولِ أَسْبَابِهَا، وَالْعِلْمُ، وَإِنْ كَانَ فِي الْقَلْبِ، فَالْغَفْلَةُ تُنَافِي تَحَقُّقَهُ، وَالْعَالِمُ بِالشَّيْءِ فِي حَالِ غَفْلَتِهِ عَنْهُ دُونَ الْعَالِمِ بِالشَّيْءِ فِي ذِكْرِهِ لَهُ".

إذًا الوجه الخَامِس من الأوجه الَّتِي يكونُ فيها تفاضل الإيمان: أَنَّ التَّفَاضُلَ يَحْصُلُ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ مِنْ جِهَةِ دَوَامِ ذَلِك وَثَبَاتِهِ، فمن داوم عَلَىٰ العمل الصالح وثبت عَلَيْه، لَيْسَ من لم يُداوم عَلَىٰ العمل الصالح ويثبت عَلَيْه.

هٰذَا باختصار ما ذَكَرَ شَيْخُ الإِسْلَام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ من أوجهٍ يرجع إِلَيْهَا التفاوتُ والنقصُ والزيادةُ في الإيمان.

☚ **ثامنًا**: في تلازم شُعب الْإِيمَان.

يعتقدُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ أن للإيمان شُعبًا؛ فقد قَالَ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**الْإِيمَان بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً، فَأَفْضَلُهَا: قَوْلُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَدْنَاهَا: إِمَاطَةُ الْأَذَىٰ عَنِ الطَّرِيقِ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ**».

وَهٰذِه الشُّعب تتفاوتُ في القدر، كما دل عَلَيْهِ الحَدِيث، فأعلاها قدرًا: «**لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**»، وَأَدْنَاهَا: «**إِمَاطَةُ الْأَذَىٰ عَنِ الطَّرِيقِ**»، وَالَّذِي عَلَيْهِ أَهْلِ السُّنَّةِ: أَن الْإِيمَان لا يزولُ بزوال كُلِّ شُعبةٍ من شُعبه:

⇦ فمن الشُّعب: ما يزولُ الْإِيمَان بزوالها، كَشُعبة الشهادتين.

⇦ ومنها: ما لا يزول الْإِيمَان بزواله، كشعُبة إِمَاطَةُ الْأَذَىٰ عَنِ الطَّرِيقِ.

وَهٰذَا التقرير -وَهُوَ كون الْإِيمَان شُعبًا، وأنها مُتفاوتة القدرِ، وأن منها ما يزولُ الْإِيمَان بزواله، ومنها ما لا يزولُ الْإِيمَان بزوالها، هٰذَا التقرير- قَدْ أخطأه الخَوَارِجُ وَالْمُعْتَزِلَة وَالجَهْمِيَّة وَالْمُرْجِئَة، فوجلوا أنواعًا من الزيغ والضلال، بل إن أصل ضلالهم في هٰذَا الباب:

عدمُ تصورهم لهذا الأصل، فَإِنَّهُ أصلٌ تتفرع عنه مَسَائِلِ الْإِيمَان، كزيادة الْإِيمَان ونُقصانه، والاستثناء فيه، والحُكم عَلَىٰ الفاسق الملي.

* قَالَ شَيْخُ الإِسْلَام: **"وَأَصْلِ نِزَاعِ هَذِهِ الْفِرَقِ فِي الْإِيمَانِ مِنْ الْخَوَارِجِ وَالْمُرْجِئَةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ وَالْجُهْمِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ: أَنَّهُمْ جَعَلُوا الْإِيمَان شَيْئًا وَاحِدًا، إذَا زَالَ بَعْضُهُ زَالَ جَمِيعُهُ، وَإِذَا ثَبَتَ بَعْضُهُ ثَبَتَ جَمِيعُهُ؛ فَلَمْ يَقُولُوا بِذَهَابِ بَعْضِهِ وَبَقَاءِ بَعْضِهِ"**، انْتَهَى كلامه.

وَقَدْ أطال شَيْخُ الإِسْلَام في تقرير هٰذَا الأصل في مواضع، وَقَدْ استخلصت من كلامه بعض المُهمات، أذكرها في نقاط:

☜ **أولًا: الحقائق المُركبة تنقسم باعتبار بقاء أسمائها بزوال بعض أجزائها إِلَىٰ قسمين:**

① **النّوعُ اَلْأَوَّل**: حقائق يزول بعض أجزائها، فلا تزول سائر الأجزاء ولا يزولُ اسمها، مثل التُّرَاب والبحر، فكلاهما لا تزول كُلُ أجزائه بزوال بعض الأجزاء، ولا يزول اسمه بزوال بعض أجزائه، وكذلك العلمُ والطاعةُ وغيرهم.

إِذًا هٰذَا النوعُ اَلْأَوَّل من نوعي الحقائق، فَثَمَّ حقائق إذا زال بعض أجزائها لا تزول سائر الأجزاء، ولا يزول اسمها، مثل: التُّرَاب والبحر، فَإِذَا أُخذ من التُّرَاب جُزءٌ، فلا تزول سائر أجزاء التُّرَاب، بل تبقى، ولا يزولُ اسم التُّرَاب بعد ذهاب جُزءٍ منه؛ إِذًا هٰذَا النوعُ اَلْأَوَّل من نوعي الحقائق.

② **النّوعُ الثّانِي**: حقائق لا يزولُ سائرها بزوال بعضها، ولكن يزولُ الاسمُ بزوال ذَلِكَ البعض، مثل العشرة بزوال الواحد منها لا يلزم زوال التسعة، ولكن يزول اسمُ العشرة؛ إِذًا هٰذَا النوع الثاني من نوعي الحقائق، وَهُوَ: حقائق لا تزول كُلِّ أجزائها بزوال البعض، ولكن يزول الاسم، فالعشرةُ إذا زال الواحدُ منها زال الاسم زال اسم العشرة، ولكن لا تزول سائر الأجزاء، فالتسعةُ باقية وَهِيَ من العشرة.

إِذًا الحقائق المُركبة تنقسم باعتبار بقاء أسمائها بزوال بعض أجزائها إِلَىٰ قسمين:

- حقائق تزول بعض أجزائها، ولا تزول سائر الأجزاء، ويبقى الاسم، مثل: التُّرَاب.

❍ وحقائق تزول بعض أجزائها، فلا تزول سائر الأجزاء، ولكن يزول الاسم، مثل: العشرة.

هٰذِه النقطة الأُوْلَىٰ في بيان قسمي الحقائق باعتبار بقاء أسمائها بزوال بعض أجزائها إِلَىٰ قسمين.

☜ **النقطة الثَّانِيَة**: بيَّن شَيْخُ الإِسْلَام أن الْإِيمَان من النوع اَلْأَوَّل من نوعي الحقائق المُركبة، فلا يزول سائره بزوال بعضه، ولا يزول الاسمُ بزوال بعض أجزائه، سوى ما دل الدليل عَلَىٰ أن الْإِيمَان يزول بزواله، كالشهادتين.

✍ إِذًا شَيْخُ الإِسْلَام رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُقرر أَن الإِيمَان من الحقائق الَّتِي إن زال بعضها لا يزول سائرها، ولا يزولُ الاسمُ بزوال بعضها، فالْإِيمَان إن زال بعضه لا يزول كُله، ولا يزول الاسم، وَهُوَ الْإِيمَان، وَهٰذَا التقسيم مُهم في بيان دفع شُبهة الْخَوَارِجِ وَالْمُرْجِئَةِ، وسنأتي عليها عند الحَدِيْثِ حول مُعتقد الْخَوَارِجِ والْمُعْتَزِلَة والْمُرْجِئَةِ في الْإِيمَان؛ إِذًا بينتُ النقطة الأُوْلَى والثانية.

☜ **النقطة الْثَّالِثة**: استدل رَحِمَهُ ٱللَّهُ -أي: شَيْخُ الإِسْلَام- عَلَىٰ أَن الْإِيمَان له شُعب بالحديث السابق وَهُوَ: «**الْإِيمَان بضعٌ وسبعون شُعبة**»، واستدل عَلَىٰ أن الْإِيمَان من الحقائق الَّتِي لا يقتضي زوال بعض أجزائها زوالَ سائر الأجزاء، ولا زوالَ اسم الْإِيمَان بالحديث نفسه، إِذْ ذُكر فيه كون إماطة الأذى من شُعب الْإِيمَان، ومن المعلوم: أَن زوال هٰذِه الشُعبة لا يقتضي زوال اسم الْإِيمَان.

❊ واستدل أَيْضًا بقوله صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ إيمَانٍ**»، قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مُبينًا دلالة الحَدِيْث عَلَىٰ بقاء اسم الْإِيمَان مع ذهاب بعض أجزائه، يَقُولُ شَيْخُ الإِسْلَام: "**فَأَخْبَرَ أَنَّهُ يَتَبَعَّضُ وَيَبْقَى بَعْضُهُ، وَأَنَّ ذَاكَ مِنْ الْإِيمَانِ، فَعُلِمَ أَنَّ بَعْضَ الْإِيمَانِ يَزُولُ وَيَبْقَى بَعْضُهُ، وَهَذَا يَنْقُضُ مَآخِذَهُمْ الْفَاسِدَةَ، وَيُبَيِّنُ أَنَّ اسْمَ الْإِيمَانِ مِثْلَ اسْمِ الْقُرْآنِ وَالصَّلَاةِ وَالْحَجِّ، وَنَحْوِ ذَلِكَ**" انْتَهَى كلامه.

يُريد أن الْإِيمَان يزول بعضه، ولا تزول سائر أجزائه، ولا يزول اسمه، كما أن الْقُرْآن كَذَلِكَ وَالصَّلَاة والحج، ويستدل بهذا الحَدِيْث: «**يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ إيمَانٍ**»، فَهذَا الَّذِي فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّة مِنْ إيمَان زالت أجزاء الْإِيمَان الكثيرة، ولم يبقَ إِلَّا مثقال حبة، وَقَدْ بيّن النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنها من الْإِيمَان، فدل هذَا عَلَىٰ أن الْإِيمَان لا يزول بزوال بعض أجزائه.

☜ **النقطة الرَّابِعة**: بتقرير ما سبق، وَهُوَ: أن بعض شُعب الْإِيمَان تزول، ولا تزول بزواله سائر شُعب الْإِيمَان ولا اسم الْإِيمَان، بتقرير ما سبق يصلُ شَيْخُ الإِسْلَام إِلَىٰ أمر، وَهُوَ: أن الشخص الواحد قَدْ تجتمع فيه بعض شُعب الْإِيمَان وبعض شُعب النِّفاق والكُفر.

* ويذكر شَيْخُ الإِسْلَام نصوصًا في هٰذَا، مثل: قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْهُنَّ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْ النِّفَاقِ حَتَّىٰ يَدَعَهَا: إِذَا حَدَّث كَذَبَ، وإذا اؤتمن خان، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ**».

* وفي (الصَّحِيْح) عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «**مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغْزُ وَلَمْ يُحَدِّث نَفْسَهُ بِالْغَزْوِ؛ مَاتَ عَلَىٰ شُعْبَةٍ مِنْ نِفَاقٍ**».

* وَقَدْ ثبت في (الصَّحِيْح) عَنْ النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ لِأَبِي ذَرٍّ: «**إِنَّك امْرُؤٌ فِيك جَاهِلِيَّةٌ**».

* وفي (الصَّحِيْح) عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**أَرْبَعٌ فِي أُمَّتِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ لَنْ يَدَعُوهُنَّ: الْفَخْرُ بِالْأَحْسَابِ، وَالطَّعْنُ فِي الْأَنْسَابِ، وَالنِّيَاحَةُ، وَالِاسْتِسْقَاءُ بِالنُّجُوم**».

* وَفِي (الصَّحِيحَيْنِ) عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «**سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ**».

فمن ارتكب شيئًا من هٰذِه المعاصي لا يُعد كافرًا، ولكن فيه خِصالٌ من الْكُفر، وخِصالٌ من الْإِيمَان، هٰذَا باختصار ما يتعلّق في تلازم شُعب الْإِيمَان بالانتفاء، فَبَيَّنَّا أَن الْإِيمَان إن انتفت منه بعض الشُعب؛ لا يلزم من ذَلِكَ أَن تنتفي سائر الشُّعب، ولا أَن ينتفي

اسم الْإِيمَان، إِلَّا الشُّعب الَّتِي دل الدليل عَلَىٰ أَن انتفائها تنتفي بِهِ سائر الشُّعب، كشُعبة الشهادتين فَإِنَّهَا إذا انتفت؛ انتفت سائرُ الشُّعب.

تاسعًا: الاستثناءُ فِي الْإِيمَان، والمُراد بالاستثناء فِي الْإِيمَان: قول: **"أنا مؤمن إِنْ شَاءَ اللهُ"** ونحو ذَلِكَ، وَقَدْ بين شَيْخُ الإِسْلَام أَن المأثور عَنْ الصَّحَابَة وَالتَّابِعِيْنَ: جوازُ الاستثناء فِي الْإِيمَان، وأنه القولُ المنسوبُ لأَهْلِ السُّنَّة.

* قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **"وَالْمَأْثُورُ عَنْ الصَّحَابَةِ وَأَئِمَّةِ التَّابِعِينَ وَجُمْهُورِ السَّلَفِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ الْمَنْسُوبُ إلَى أَهْلِ السُّنَّةِ: أَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ، وَيَنْقُصُ بِالْمَعْصِيَةِ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ الِاسْتِثْنَاءُ فِيهِ"**.

فَأَهْلِ السُّنَّةِ يرون جواز الِاسْتِثْنَاء من حَيْثُ الجُملة، والِاسْتِثْنَاء له اعتباراتٌ متنوعةٌ ذكرها أهل العلم، فمن أراد عند الِاسْتِثْنَاء بِالْإِيمَان: الْإِيمَانَ الكامل، الَّذِي يتضمنُ فعل جميع المأمورات، وترك كُل المنهيات؛ فَحِيْنَئِذٍ يحسن استثناؤه فيقول: **"أنا مؤمن إِنْ شَاءَ اللهُ"**، فاستثناؤه يُفيد عدم قطعه بتحقيقه الْإِيمَان، وكذا من استثنى باعتبار عدم قطعه بتقبل الله عَمله فاستثناؤه حسن، فيقول: **"أنا مؤمن إِنْ شَاءَ اللهُ"**.

* قَالَ شَيْخُ الإِسْلَام فِي هذين النوعين: **" فَإِذَا كَانَ مَقْصُودُهُ: أَنِّي لَا أَعْلَمُ أَنِّي قَائِمٌ بِكُلِّ مَا أَوْجَبَ اللهُ عَلَيَّ، وَأَنَّهُ يَقْبَلُ أَعْمَالِي، لَيْسَ مَقْصُودُهُ الشَّكَّ فِيمَا فِي قَلْبِهِ؛ فَهَذَا اسْتِثْنَاؤُهُ حَسَنٌ وَقَصْدُهُ أَنْ لَا يُزَكِّيَ نَفْسَهُ، وَأَنْ لَا يَقْطَعَ بِأَنَّهُ عَمِلَ عَمَلًا كَمَا أُمِرَ، فَقُبِلَ مِنْهُ وَالذُّنُوبُ كَثِيرَةٌ وَالنِّفَاقُ مَخُوفٌ عَلَى عَامَّةِ النَّاسِ"** انْتَهَى كلامه.

إِذًا هذان نوعان من الِاسْتِثْنَاء:

- اَلْأَوَّل: أَن يستثني فِي الْإِيمَان، ويُريد أَنَّهُ لَمْ يقطع بتحقيقه الْإِيمَان الواجب.
- النوعُ الثَّانِي: أَن يستثني باعتبار عدم تيقنه من قبول الله عمله.

فالِاسْتِثْنَاءُ فِي هذَين النوعين -كما يَقُولُ شَيْخُ الإِسْلَام- حسن.

* وَقَدْ بين رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: أَن من السَّلَف من كان يستثني باعتبار كون الْإِيمَانِ المُطلق يقتضي دخول الجَنَّة، وَهُوَ لا علم له بِمَا يُختم له، فَقَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **"وَإِنَّمَا كَانَ اسْتِثْنَاؤُهُمْ فِي**

إِخْبَارِهِ عَمَّا قَدْ حَصَلَ لَهُ مِنَ الْإِيمَانِ، فَاسْتَثْنَوْا إِمَّا أَنَّ الْإِيمَانَ الْمُطْلَقَ يَقْتَضِي دُخُولَ الْجَنَّةِ وَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْخَاتِمَةَ، كَأَنَّهُ إِذَا قِيلَ لِلرَّجُلِ: أَنْتَ مُؤْمِنٌ قِيلَ لَهُ: أَنْتَ عِنْدَ اللهِ مُؤْمِنٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَيَقُولُ: أَنَا كَذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللهُ".

وَقَالَ فِي موضعٍ آخر: "وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ مَقْصُودُهُ: أَنِّي لَا أَعْلَمُ بِمَاذَا يُخْتَمُ لِي، كَمَا قِيلَ لِابْنِ مَسْعُودٍ: إِنَّ فُلَانًا يَشْهَدُ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ؛ قَالَ: فَلْيَشْهَدْ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ؛ فَهَذَا مُرَادُهُ إِذَا شَهِدَ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ عِنْدَ اللهِ يَمُوتُ عَلَى الْإِيمَانِ".

هٰذَا مأخذٌ آخر في استثناء السَّلَف، وَهُوَ أَيْضًا مأخذٌ حسن.

* ومن اعتبارات المُستثنين الجائزة: بيانُ كون الْإِيمَان حاصلٌ بمشيئة الله، قَالَ شَيْخُ الإِسْلَام: "وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ مَقْصُودُهُ: أَنَّ إِيمَانِي حَاصِلٌ بِمَشِيئَةِ اللهِ".

* ومن الاعتبارات المُحرمة: الِاسْتِثْنَاءُ باعتبار الشَّكّ في أصل الْإِيمَان، قَالَ ابْن أبي العِز: "**فَإِن أراد المُستثني الشَّكّ في أصل إيمانه؛ مُنع من الِاسْتِثْنَاء، وَهٰذَا مِمَّا لا خلاف فيه**"؛ إِذًا يحرم الِاسْتِثْنَاء باعتبار الشَّكّ أَن يشك فُلان: "**أنا مؤمن إِنْ شَاءَ اللهُ**" شاكًّا في إيمانه، ومن ترك الِاسْتِثْنَاء مُريدًا بيان كونه ممن يؤمن بالله وكُتبه وملائكته، إِلَىٰ آخره، لا عَلَىٰ سَبيل تزكية نفسه، واستكمال الْإِيمَان؛ فاستثناؤه جائز.

* قَالَ شَيْخ الإِسْلَام: "وَمَنْ لَمْ يَسْتَثْنِ" أي: من السلف "قَالَ: أَنَا لَا أَشُكُّ فِي إِيمَانِ قَلْبِي فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ، إِذَا لَمْ يُزَكِّ نَفْسَهُ وَيَقْطَعْ بِأَنَّهُ عَامِلٌ كَمَا أُمِرَ، وَقَدْ تَقَبَّلَ اللهُ عَمَلَهُ"، إِذًا من قَالَ: أنا مؤمن ولم يستثنِ مُخبرًا بِأَنَّهُ يؤمن بالله وكُتبه وملائكته، وليس يُزكي نفسه، ويقطع بِأَنَّهُ عامل بكل ما أمر الله عَزَّوَجَلَّ، ولا يقطع بِأَنَّهُ قَدْ تُقبل منه؛ فَهٰذَا لا شيء فيه.

هٰذَا ما يتعلق بالِاسْتِثْنَاء في الْإِيمَان.

✍ وهنا فائدة تتعلق بالِاسْتِثْنَاء في الإِسْلَام؛ فقد بين شَيْخُ الإِسْلَام أَن الِاسْتِثْنَاء في الإِسْلَام يرجع للمُراد من الإِسْلَام، فَإِنْ كان المُرادُ بالإِسْلَامِ الْكَلِمَة -أي: الشهادتين كما قَالَ الزُهري، فالزُهري قَالَ: "**إِن الإِسْلَام الكلمة**"، فمن أراد بالإِسْلَام الْكَلِمَة أي:

الشهادتين-؛ فيُمنع حِيْنَئِذٍ من الِاسْتِثْنَاء، وإن كان المُرادُ بالإِسْلَام الواجبات الظاهرة؛ فَإِنَّهُ يُستثنى فيه.

* وعَلَىٰ هٰذَا التفصيل حمل شَيْخُ الإِسْلَام ما جاء عَنْ أحمد من منعٍ وتجويزٍ لِلاسْتِثْنَاء في الإِسْلَام؛ حَيْثُ قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "**وَالصَّحِيحُ: أَنَّ الْإِسْلَامَ هُوَ الْأَعْمَالُ الظَّاهِرَةُ كُلُّهَا، وَأَحْمَدُ إِنَّمَا مَنَعَ الِاسْتِثْنَاءَ فِيهِ عَلَى قَوْلِ الزُّهْرِيِّ: هُوَ الْكَلِمَةُ**" أي: الإسلام الكلمة، "**هَكَذَا نَقَلَ الْأَثْرَمُ وَالْمَيْمُونِيَّ وَغَيْرُهُمَا عَنْهُ، وَأَمَّا عَلَى جَوَابِهِ الْآخَرِ الَّذِي لَمْ يَخْتَرْ فِيهِ قَوْلَ مَنْ قَالَ: الْإِسْلَامُ الْكَلِمَةُ، فَيُسْتَثْنَى فِي الْإِسْلَامِ كَمَا يُسْتَثْنَى فِي الْإِيمَانِ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَجْزِمُ بِأَنَّهُ قَدْ فَعَلَ كُلَّ مَا أُمِرَ بِهِ مِنْ الْإِسْلَامِ**".

إِذًا شَيّخ الإِسْلَام يُبين أن الِاسْتِثْنَاء في الإِسْلَامِ يرجع إِلَىٰ المُراد من الإِسْلَام إن كان المُراد من الإِسْلَام الشهادتان؛ فلا يستثني، إذ لا وجه للاستثناء هنا، ولكن إن كان المُرادُ بالإِسْلَام الْأَعْمَالُ الظَّاهِرَة؛ فيستثني، إذ لا يَجُوز الْإِنْسَان بِأَنَّهُ قَدْ فعل كُل الأعمال الظاهرة فيقول حينها: "**أنا مُسْلِم إِنْ شَاءَ اللهُ**".

☚ **عاشرًا**: في ارتباط الظاهرِ بالباطنِ في الْإِيمَان، ارتباط الظاهرُ بالباطن من الأصول الكُبرى في باب الْإِيمَان، الَّتِي اعتنى أهل العلم بتقريرها، وربما يكون لشَيْخُ الإِسْلَام النصيبُ الأوفر من هٰذَا الاحتمال.

* ومن كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في بيان أهمية هٰذَا الأصلِ، وأنَّ معرفة تُنجي من الوقوع في الإرجاء قوله: "**فَمَنْ عَرَفَ ارْتِبَاطَ الظَّاهِرِ بِالْبَاطِنِ؛ زَالَتْ عَنْهُ الشُّبْهَةُ فِي هَذَا الْبَابِ، وَعَلِمَ أَنَّ مَنْ قَالَ مِنَ الْفُقَهَاءِ: أَنَّهُ إِذَا أَقَرَّ بِالْوُجُوبِ، وَامْتَنَعَ عَنْ الْفِعْلِ لَا يُقْتَلُ أَوْ يُقْتَلُ مَعَ إِسْلَامِهِ؛ فَإِنَّهُ دَخَلَتْ عَلَيْهِ الشُّبْهَةُ الَّتِي دَخَلَتْ عَلَىٰ الْمُرْجِئَةِ وَالْجَهْمِيَّة، وَالَّتِي دَخَلَتْ عَلَى مَنْ جَعَلَ الْإِرَادَةَ الْجَازِمَةَ مَعَ الْقُدْرَةِ التَّامَّةِ لَا يَكُونُ بِهَا شَيْءٌ مِنَ الْفِعْلِ**" انْتَهَى كلامه.

وَقَدْ جَمعتُ كلامه بفضل الله تَعَالَىٰ في تقريره هٰذَا الأصل من كتابه (**الْإِيمَان الأوسط**)، وقرأت مواضع من تقريره له في غيره -أي: في غَيْرِ (**الْإِيمَان الأوسط**)-، فلاحظتُ كونه يتبع منهجًا مُحكمًا في تقرير هٰذَا الأصل، أُوجِزُهُ في النقاط التالية.

* **أولًا**: يُقرر شَيْخُ الإِسْلَام: أَن التصديق بالمحبوب يقتضي حُبه، وأن التصديق بالمكروه يقتضي بُغضه، وهكذا.

* **ثانيًا**: يُقرِّر شَيْخُ الإِسْلَام: أَن حُب المحبوب وخوف المَخوف الموجبان بالتصديق بهما مِمَّا تقتضيه الفِطرة؛ لما في الفِطرة من حُب الحق، وبُغض الباطل.

* **ثالثًا**: بعد تقرير ما سبق يُبيِّن شَيْخُ الإِسْلَام: أَن التصديق بالله تَعَالَىٰ، وما له من أسماءٍ حُسنى وصفاتٍ عُلا؛ يقتضي حُبه وخشيته وتعظيمه.

* **رابعًا**: يُقرِّر شَيْخُ الإِسْلَام: أَن التصديق بالله تَعَالَىٰ يقتضي حُبه بِمَا تقتضيه الفِطرةُ، ما لم يعرض لها ما يصدها من الشهوات والشُّبهات، فقد يُصدق المرءُ بالله ويمنعه من حُبه إياه تلوث فِطرته بتِبْرٍ أو حسدٍ أو غيرهما.

* **خامسًا**: يُقرِّر شَيْخُ الإِسْلَام: أَنَّ من عَلِم بالله، وصدق بِهِ، وكان فِطرته سليمةً، فأوجب تصديقه حُب الله وخشيته؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يُوجب إرادة طاعة اللهِ، وإرادة تجنُّب معصيته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

* **سادسًا**: وبذا فَإِنَّ شَيْخُ الإِسْلَام يُبينُ: أن تصديق القلبِ السالم من الحسد والكِبر وغيرهما من العِلل؛ يقتضي عمل القلب من الخوف، والمحبة، والخشية... إِلَىٰ آخره.

* **سابعًا**: بعد ذَلِكَ يُبين شَيْخُ الإِسْلَام: أَن الإرادة الجازمة مع القُدرة تستلزمُ وجود المُراد، وَحِيْنَئِذٍ فمن وُجد في قلبه التصديقُ والعملُ؛ فَلَا بُدَّ أَن يوجد أثر ذَلِكَ عَلَىٰ الجوارح بالعمل الصالح.

* قَالَ شَيْخُ الإِسْلَام: "**وَإِذَا قَامَ بِالْقَلْبِ التَّصْدِيقُ بِهِ وَالْمَحَبَّةُ لَهُ؛ لَزِمَ ضَرُورَةً أَنْ يَتَحَرَّكَ الْبَدَنُ بِمُوجِبِ ذَلِكَ مِنَ الْأَقْوَالِ الظَّاهِرَةِ، وَالْأَعْمَالِ الظَّاهِرَةِ، فَمَا يَظْهَرُ عَلَىٰ الْبَدَنِ مِنَ الْأَقْوَالِ وَالْأَعْمَالِ هُوَ مُوجَبُ مَا فِي الْقَلْبِ وَلَازِمُهُ وَدَلِيلُهُ وَمَعْلُولُهُ**" انتهى كلامه.

* **ثامنًا**: مِمَّا يستدلُ بِهِ شَيْخُ الإِسْلَام عَلَىٰ ارتباط الظاهر بالباطن وكون الأعمال الظاهرة موجبة لإيمان القلب -مِمَّا يستدل بِهِ عَلَىٰ هٰذَا-: قوله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ألا وإنَّ فِي**

الْجَسَدِ مُضْغَةً إذَا صَلَحَتْ صَلَحَ لَهَا سَائِرُ الْجَسَدِ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ لَهَا سَائِرُ الْجَسَدِ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ».

* ويرى شَيْخُ الإِسْلَام أن قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هٰذَا أحسنُ بيانًا من قول أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "إنَّ الْقَلْبَ مَلِكٌ وَالْأَعْضَاءَ جُنُودُهُ، فَإِنْ طَابَ الْمَلِكُ؛ طَابَتْ جُنُودُهُ، وَإِذَا خَبُثَ الْمَلِكُ؛ خَبُثَتْ جُنُودُهُ".

* وفي هٰذَا يَقُولُ شَيْخُ الإِسْلَام: "فَإِنَّ الْإِيمَانَ أَصْلُهُ الْإِيمَانُ الَّذِي فِي الْقَلْبِ، وَلَا بُدَّ فِيهِ مِنْ شَيْئَيْنِ: تَصْدِيقٍ بِالْقَلْبِ وَإِقْرَارِهِ وَمَعْرِفَتِهِ، وَيُقَالُ لِهَذَا: قَوْلُ الْقَلْبِ، وَالتَّوَكُّلُ: عَمَلُ الْقَلْبِ فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنْ قَوْلِ الْقَلْبِ وَعَمَلِهِ، ثُمَّ قَوْلُ الْبَدَنِ وَعَمَلِهِ، وَلَا بُدَّ فِيهِ مِنْ عَمَلِ الْقَلْبِ، مِثْلَ: حُبِّ اللهِ وَرَسُولِهِ وَخَشْيَةِ اللهِ، وَحُبِّ مَا يُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ، وَبُغْضِ مَا يُبْغِضُهُ اللهُ وَرَسُولُهُ، وَإِخْلَاصِ الْعَمَلِ للهِ وَحْدَهُ، وَتَوَكُّلِ الْقَلْبِ عَلَى اللهِ وَحْدَهُ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ الَّتِي أَوْجَبَهَا اللهُ وَرَسُولُهُ وَجَعَلَهَا مِنَ الْإِيمَانِ".

"ثُمَّ الْقَلْبُ هُوَ الْأَصْلُ فَإِذَا كَانَ فِيهِ مَعْرِفَةٌ وَإِرَادَةٌ سَرَى ذَلِكَ إلَى الْبَدَنِ بِالضَّرُورَةِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَخَلَّفَ الْبَدَنُ عَمَّا يُرِيدُهُ الْقَلْبُ؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إذَا صَلَحَتْ صَلَحَ لَهَا سَائِرُ الْجَسَدِ وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ لَهَا سَائِرُ الْجَسَدِ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ».

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: الْقَلْبُ مَلِكٌ وَالْأَعْضَاءُ جُنُودُهُ فَإِذَا طَابَ الْمَلِكُ طَابَتْ جُنُودُهُ، وَإِذَا خَبُثَ الْمَلِكُ خَبُثَتْ جُنُودُهُ.

وَقَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ تَقْرِيبٌ وَقَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحْسَنُ بَيَانًا؛ فَإِنَّ الْمَلِكَ وَإِنْ كَانَ صَالِحًا، فَالْجُنْدُ لَهُمْ اخْتِيَارٌ قَدْ يَعْصُونَ بِهِ مَلِكَهُمْ، وَبِالْعَكْسِ فَيَكُونُ فِيهِمْ صَلَاحٌ مَعَ فَسَادِهِ أَوْ فَسَادٌ مَعَ صَلَاحِهِ، بِخِلَافِ الْقَلْبِ؛ فَإِنَّ الْجَسَدَ تَابِعٌ لَهُ لَا يَخْرُجُ عَنْ إرَادَتِهِ قَطُّ" انْتَهَى كلامه.

☝ بهذه النُقاط ظهر المُراد من ارتباط الظاهر بالباطن، وهُوَ: أن من علِم بالله وصدق بِهِ وكانت فطرته صحيحةً سليمة؛ فَإِنَّ تصديقه يُوجب أعمال القلوب، وبذا يكونُ ممن آمن

بالباطل، وَذَلِكَ يستوجب إرادة طاعة الله وطلب مرضاته، ومع وجود الإرادة التامة والقُدرة الجازمة؛ فَلَا بُدَّ أن يقع المُراد المقدور، فيتحرك البدنُ بالعمل الظاهر.

فالعمل الظاهرُ هُوَ موجَبُ ما في القلب، فالقلب أصلٌ والبدنُ فرعٌ عَنْهُ، وإذا تقرر هٰذَا الارتباط بين الظاهر والباطن، فهنا أمور مُهمة نبه عليها شَيْخُ الإِسْلَام:

١ الأمر اَلْأَوَّل: لما كان العمل الظاهر لازمًا للإيمان الباطن؛ استدل الشَرعُ عَلَىٰ نقص الباطل بنقص العمل الظاهر، قَالَ شَيْخُ الإِسْلَام: "**وَلَمَّا كَانَتْ الْأَقْوَالُ وَالْأَعْمَالُ الظَّاهِرَةُ لَازِمَةً وَمُسْتَلْزَمَةً لِلْأَقْوَالِ وَالْأَعْمَالِ الْبَاطِنَةِ كَانَ يُسْتَدَلُّ بِهَا عَلَيْهَا، كَمَا فِي قَوْله** تَعَالَىٰ: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [المجادلة: ٢٢]".

يَقُولُ شَيْخُ الإِسْلَام: "**فَأَخْبَرَ أَنَّ مَنْ كَانَ مُؤْمِنًا بِاَللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ لَا يُوجَدُونَ مُوَادِّينَ لِأَعْدَاءِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ؛ بَلْ نَفْسُ الْإِيمَانِ يُنَافِي مَوَدَّتَهُمْ، فَإِذَا حَصَلَتْ الْمُوَادَّةُ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى خَلَلِ الْإِيمَانِ**".

إِذًا لما كان العملُ الظاهر لازمًا للإيمان الباطن استدل الشرعُ عَلَىٰ نقص الباطن بنقص العمل الظاهر، هٰذَا الأمر اَلْأَوَّل.

٢ الأمر الثَّانِي: يُقرر شَيْخُ الإِسْلَام أن كُلًا من قول القلب وعمله يتقوى بالآخر، وكذلك العملُ الظاهر وإيمان القلب كُلٌ منهما يتقوى بالآخر.

٣ الأمر الثَّالِث: يُقرر رَحِمَهُ ٱللَّهُ امتناع قيام الْإِيمَان بالقلب، مع عدم فِعلِ واجبٍ من الواجبات الظاهرة تقرُّبًا بِهِ لله تَعَالَىٰ، فعدم جِنس الأعمال في الظاهر لا يكون إِلَّا مع عدم إيمان القلب، وليس المُرادُ بعدم إيمان القلب عدم تصديقه، فَإِنَّ القلب قَدْ يكون مُصدقًا، ولكن مرضه بالكِبر أو بالحسد أو بغيرهما يمنعُ اقتضاءه لأعمال القلوب، فتركُ جنس العمل الظاهر يُفيد عدم العمل القلبي، ثُمَّ قَدْ يكون القلب مع هٰذَا مُصدقًا أو غيْرَ مُصدق، وسواءٌ كان مُصدقًا أم لا؛ فَإِنَّهُ لم يؤمن قلبه لعدم العمل القلب، وإيمان القلب لا يكون إِلَّا بتصديقٍ وعمل.

❊ قَالَ شَيْخُ الإِسْلَامِ: "فَالْإِيمَانُ فِي الْقَلْبِ لَا يَكُونُ إِيمَانًا بِمُجَرَّدِ تَصْدِيقٍ لَيْسَ مَعَهُ عَمَلُ الْقَلْبِ وَمُوجِبُهُ مِنْ مَحَبَّةِ اللهِ وَرَسُولِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، كَمَا أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِيمَانًا بِمُجَرَّدِ ظَنٍّ وَهَوًى، بَلْ لَا بُدَّ فِي أَصْلِ الْإِيمَانِ مِنْ قَوْلِ الْقَلْبِ وَعَمَلِ الْقَلْبِ" انْتَهَى كلامه.

❊ ومن كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تقرير امتناع قيام الْإِيمَان في القلب مع عدم جنس عمل الجوارح قوله: "وَمِنْ الْمُمْتَنِعِ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ مُؤْمِنًا إِيمَانًا ثَابِتًا فِي قَلْبِهِ بِأَنَّ اللهَ فَرَضَ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ وَالصِّيَامَ وَالْحَجَّ، وَيَعِيشُ دَهْرَهُ لَا يَسْجُدُ للهِ سَجْدَةً، وَلَا يَصُومُ مِنْ رَمَضَانَ، وَلَا يُؤَدِّي للهِ زَكَاةً، وَلَا يَحُجُّ إِلَى بَيْتِهِ؛ فَهَذَا مُمْتَنِعٌ وَلَا يَصْدُرُ هَذَا إِلَّا مَعَ نِفَاقٍ فِي الْقَلْبِ وَزَنْدَقَةٍ لَا مَعَ إِيمَانٍ صَحِيحٍ".

❊ ومن ذَلِكَ قوله: "فَهَذَا الْمَوْضِعُ يَنْبَغِي تَدَبُّرُهُ، فَمَنْ عَرَفَ ارْتِبَاطَ الظَّاهِرِ بِالْبَاطِنِ؛ زَالَتْ عَنْهُ الشُّبْهَةُ فِي هَذَا الْبَابِ، وَعَلِمَ أَنَّ مَنْ قَالَ مِنْ الْفُقَهَاءِ: أَنَّهُ إذَا أَقَرَّ بِالْوُجُوبِ وَامْتَنَعَ عَنْ الْفِعْلِ لَا يُقْتَلُ أَوْ يُقْتَلُ مَعَ إسْلَامِهِ؛ فَإِنَّهُ دَخَلَتْ عَلَيْهِ الشُّبْهَةُ الَّتِي دَخَلَتْ عَلَى الْمُرْجِئَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ، وَالَّتِي دَخَلَتْ عَلَى مَنْ جَعَلَ الْإِرَادَةَ الْجَازِمَةَ مَعَ الْقُدْرَةِ التَّامَّةِ لَا يَكُونُ بِهَا شَيْءٌ مِنْ الْفِعْلِ".

"وَلِهَذَا كَانَ الْمُمْتَنِعُونَ مِنْ قَتْلِ هَذَا مِنْ الْفُقَهَاءِ بَنَوْهُ عَلَى قَوْلِهِمْ فِي مَسْأَلَةِ الْإِيمَانِ، وَأَنَّ الْأَعْمَالَ لَيْسَتْ مِنْ الْإِيمَانِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ جِنْسَ الْأَعْمَالِ مِنْ لَوَازِمِ إيمَانِ الْقَلْبِ، وَأَنَّ إيمَانَ الْقَلْبِ التَّامِّ بِدُونِ شَيْءٍ مِنْ الْأَعْمَالِ الظَّاهِرَةِ مُمْتَنِعٌ، سَوَاءٌ جَعَلَ الظَّاهِرَ مِنْ لَوَازِمِ الْإِيمَانِ أَوْ جُزْءًا مِنْ الْإِيمَانِ كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ".

❊ ومن ذَلِكَ قوله: "وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ الدِّينَ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ قَوْلٍ وَعَمَلٍ، وَأَنَّهُ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ مُؤْمِنًا بِاَللَّهِ وَرَسُولِهِ بِقَلْبِهِ أَوْ بِقَلْبِهِ وَلِسَانِهِ؛ وَلَمْ يُؤَدِّ وَاجِبًا ظَاهِرًا، وَلَا صَلَاةً، وَلَا زَكَاةً، وَلَا صِيَامًا، وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ الْوَاجِبَاتِ"، وله كلامٌ كثير في هٰذَا وَهُوَ موجود لكن أكتفي بما ذكرتُ.

❍ **وهنا تنبيه**: وَهُوَ أن شَيْخُ الإِسْلَام تلفظ بكلامه السابق بكلمة جِنس الأعمال، حَيْثُ قَالَ: "**وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ جِنسَ الْأَعْمَالِ مِنْ لَوَازِمِ إِيمَانِ الْقَلْبِ**"، وَهٰذَا يُبين أنها لَيْسَت كلمةً

حادثة الاستعمال، ثُمَّ لو قدرنا كونها حادثة الاستعمال؛ فلا مانع من استعمالها، إذ التعبيرُ عَنْ المعاني الصَّحِيْحَة الثابتة لا يُشترط فيه أن يكون بألفاظٍ مُعينة، فالعبرةُ بالمعاني لا بالألفاظ والمباني.

? هٰذَا باختصار ما يتعلق بارتباط الظاهر بالباطن في الْإِيمَان، وَقَدْ بينته وبينت دليليه، مُستعينًا بكلام شَيْخُ الإِسْلَام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في تقرير هٰذَا الأصل العظيم.

المسألة الحادية عشرة: في بيان الحقِّ في الإيمان؛ أمخلوق هو أم لا؟

وَهٰذِه المسألة ليست من المسائل الَّتِي تكلَّم فيها أهل السُّنَّة ابتداءً، ولكن بعد ظهور بطلان اعتقادِ المعتزلة في القرآن؛ صار منهم من لا يصرِّح بمعتقده الباطل فيه، ولكن يقول: "**لفظي بالقرآن مخلوق**"، وهو يريد بذلك كَلَام اللهِ نفسه، فيقول: لفظي بالقرآن مخلوق، ويريد الملفوظ، وهو كَلَامُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، ويريد أنَّه مخلوق، ولكنه يتستر بهذه العبارة، كما بيَّن الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في (**نقضه عَلَىٰ بشر**) أو في كتابه (**الرد عَلَىٰ الجهمية**): أنَّ اللفظية يتسترون بقولهم: "**لفظي بالقرآن مخلوق**" عن إظهار معتقدهم صراحةً.

☜ وقابل هؤلاء: طائفة أخرى، فقالوا: "**لفظي بالقرآن غير مخلوق**".

فرد الإمام أحمد عَلَىٰ الطائفتين، وَقَالَ: "**من قَالَ: لفظي بالقرآن مخلوق؛ فهو جهمي، ومن قَالَ: غير مخلوق؛ فهو مبتدع**".

✍ وَحِيْنَئِذٍ ظهر أيضًا من قَالَ: إيماني مخلوق، ويريد بهذا ما دلَّ عليه الإيمان من كَلَامُ اللهِ، كقول: «**لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**»، فإنَّ «**لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**» مِمَّا تكلَّم الله تَعَالَىٰ به، و«**لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**» شعبة من شعب الإيمان.

وردَّ أيضًا الإمام أحمد عَلَىٰ هؤلاء وبدَّعهم، وَقَالَ: "**قَالَ النَّبِيُّ** صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةً، أعلاها: قَوْلُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**» **أفيكون قول: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» مخلوقًا؟**" هكذا قَالَ الإمام أحمد، ونقل كلامه شيخ الإسلام، كما في (**مجموع الفتاوى**).

✍ وَحِينَئِذٍ عُرِف الكلام في هٰذِه المسألة: هل الإيمان مخلوق أم غير مخلوق؟ وقد بدَّع شيخ الإسلام من قَالَ: إن الإيمان مخلوق؛ إذْ كلامه يلزم منه أن يكون ما دلَّ عليه الإيمان من كَلَامُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ مخلوقًا.

وحدث فيما بعد نزاع عند أهل السُّنَّة وَالْجَمَاعَة في هٰذِه المسألة، يعود النزاع بسبب كون لفظة "**الإيمان مخلوق أو غير مخلوق**" لفظة مجملة، وغالب النزاع يرجع إِلَىٰ الإجمال، أو كثير من النزاع يرجع لِمَا في الألفاظ من إجمال.

* فَقَالَ البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "**الإيمان مخلوق**"، ويريد البخاري بهذا عمل العبد؛ فإنَّ الإيمان يشمل اعتقاد القلب، وعمله، وقول اللسان، وعمل الجوارح؛ وَهٰذِه كلها مخلوقة، هٰذَا ما يريده البخاري، لا أنه يريد ما دلَّ عليه الإيمان من كَلَامُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ ومن أوصافه، وقد ردَّ بعضهم عَلَىٰ البخاري وخطَّأه، ونسب السجزي إِلَىٰ أحمد، وخطَّأَ -عمومًا لا نريد أن نتطرق لهذا كله، لكن هناك من خطَّأَ- البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في هٰذَا، والبخاري لم يخالف أحمد كما بيَّن شيخ الإسلام؛ فإنَّ البخاري يعرف ماذا يريد أحمد.

* ولكن البخاري بيَّن أنَّ الإيمان مخلوق باعتبارٍ غير اعتبار أولئك الَّذِينَ قالوا: إن الإيمان مخلوق، وأرادوا ما دلَّ عليه الإيمان مِمَّا تكلَّم الله عَزَّوَجَلَّ به.

وَهٰذِه الألفاظ المجملة لَا بُدَّ فيها من تفصيل، كما بيَّن شيخ الإسلام وغيره، فشيخ الإسلام بيَّن أنَّ الصواب: ألَّا يُقال: الإيمان مخلوق مُطْلَقًا، ولا يُقال: غير مخلوق مُطْلَقًا؛ لِمَا في الإثبات والنفي من إجمال، ولكن يُجاب بالتفصيل، فيُقال: ما المراد بالإيمان؟ من يقول: الإيمان مخلوق أم غير مخلوق، نقول: ما المراد بالإيمان؟

⇦ إن كان المراد شيئًا من صفات الله وكلامه، كـ«**لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**»؛ فإنها من الإيمان، قَالَ النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً، أعلاها: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**»، وهي مِمَّا تكلَّم الله تَعَالَىٰ به، فليست من الإيمان المخلوق.

⇦ وكذلك إن كان المراد بالإيمان: الإيمان الدَّالّ عَلَىٰ ما اتصف الله به؛ فالله عَزَّوَجَلَّ متصفٌ بأنه مؤمن، ودلَّ عَلَىٰ هٰذَا اسمه "**المؤمن**"، وأوصاف الله غير مخلوقة.

⇦ فإن كان المراد بالإيمان شيئًا من كَلَامُ اللهِ وصفاته؛ فليس الإيمان مخلوقًا.

⇦ وإن كان المراد بالإيمان: أفعال العِباد وصفاتهم؛ فإنَّ الإيمان يكون حِيْنَئِذٍ مخلوقا؛ إذ العِبَاد مخلوقون، وأعمالهم وأوصافهم مخلوقة، كما هو مُقرَّرٌ ومعلومٌ.

إذًا من قَالَ: الإيمان مخلوق أو غير مخلوق، يُجاب بالتفصيل: ماذا تريد بالإيمان؟

- إن كان يريد بالإيمان ما يدل عَلَىٰ كَلَامُ اللهِ وأوصافه؛ فالإيمان ليس مخلوقًا.
- وإن كان المراد بالإيمان: أفعال العِباد؛ فأفعال العِباد وأقوال العِباد مخلوقة.

هٰذَا ما تيسَّر في هٰذِه المسألة -وَاللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ-.

لهٰذَا أُبيِّن معتقد بعض الفِرق في الإيمان:

وأبدأ بـ: **الوعيدية الخوارج والمعتزلة.**

يعتقد الخوارج والمعتزلة كون الإيمان يشمل قول القلب وفعله، وقول اللسان وعمل الجوارح، فهم يوافقون أهل السُّنَّة وَالْجَمَاعَة من هٰذِه الجهة، ولكنهم يرون الإيمان شيئًا واحدًا لا يتجزَّأ، فإذا زال بعضه؛ زال كله! وَهٰذَا أصل ضلالهم في هٰذَا الباب.

وَهٰذَا بخلاف ما عليه أهل السُّنَّة -وقد سبق بيناه وتقريره-: أنَّ الإيمان يتجزَّأ، وأنَّه شُعَب، قد يزول بعضها ولا يزول سائرها، ومنها: شُعَبٌ يزول سائرها بزوالها، كشعبة الإيمان.

المراد: أنَّ الخوارج والمعتزلة يرون الإيمان شيئًا واحدًا، لا يتجزَّأ، فإذا زال بعضه؛ زال سائره، وَهٰذَا أصل ضلالهم في هٰذَا الباب.

* قَالَ شيخ الإسلام: **"وَأَصْلِ نِزَاعِ هَذِهِ الْفِرَقِ فِي الْإِيمَانِ مِنْ الْخَوَارِجِ وَالْمُرْجِئَةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ: أَنَّهُمْ جَعَلُوا الْإِيمَانَ شَيْئًا وَاحِدًا، إذَا زَالَ بَعْضُهُ؛ زَالَ جَمِيعُهُ، وَإِذَا ثَبَتَ بَعْضُهُ؛ ثَبَتَ جَمِيعُهُ، فَلَمْ يَقُولُوا بِذَهَابِ بَعْضِهِ وَبَقَاءِ بَعْضِهِ"**؛ إذًا هٰذَا أصل ضلالهم في هٰذَا.

وَهٰذَا الضلال في هٰذَا نشأن عنه ضلالٌ في مسائل الإيمان، فقالوا: بأنَّ الإيمان لا يزيد ولا ينقص؛ لأنهم يقولون: بأنه شيءٌ واحد، إذا ثبت بعضه؛ ثبت جميعه، وإذا ذهب

بعضه؛ ذهب جميعه، فلا يزيد ولا ينقص، وقالوا: بحرمة الاستثناء في الإيمان، واعتقادهم هٰذَا أيضا جرَّهم إِلَىٰ أمرٍ خطيرٍ جدًّا، وهو: أنهم ضلّوا في الحكم عَلَىٰ الفاسق المِلِّي.

فالخوارج قالوا بكفر الفاسق المِلِّي وخلوده في النَّار، بناءً عَلَىٰ اعتقادهم هٰذَا، فالفاسق بما فعل زال بعض إيمانه، ومن زال بعض إيمانه؛ زال إيمانه كله، ولهم بعض الشُّبَه تعلَّقوا بها، وسأذكر شيئًا منها مع الرَّدِّ عليها.

والمعتزلة قالوا في الفاسق المِلِّي: إنه مُخلَّدٌ في النَّار، ولكن لا نسميه مؤمنًا ولا كافرًا، بل هو فاسق في منزلة بين المنزلتين! بين الإيمان وبين الكفر.

إذًا المعتزلة وافقوا الأشاعرة في أنَّ الفاسق المِلِّي مُخلَّدٌ في النَّار، وخالفوهم في إطلاق الكفر عليه، فلم يطلقوا الكفر عليه، والخوارج أطلقوا الكفر عليه.

* قَالَ شيخ الإسلام في بيان اعتقاد الخوارج: "**فَقَالَ هَؤُلَاءِ: مَا النَّاسُ إِلَّا مُؤْمِنٌ أَوْ كَافِرٌ، وَالْمُؤْمِنُ مَنْ فَعَلَ جَمِيعَ الْوَاجِبَاتِ وَتَرَكَ جَمِيعَ الْمُحَرَّمَاتِ، فَمَنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ؛ فَهُوَ كَافِرٌ، مُخَلَّدٌ فِي النَّارِ. ثُمَّ جَعَلُوا كُلَّ مَنْ خَالَفَ قَوْلَهُمْ كَذَلِكَ**".

* وَقَالَ أيضًا في بيان اعتقادهم: "**وَهُمْ أَوَّلُ مَنْ كَفَّرَ أَهْلَ الْقِبْلَةِ بِالذُّنُوبِ، بَلْ بِمَا يَرَوْنَهُ هُمْ مِنْ الذُّنُوبِ**".

* وَقَالَ في بيان اعتقاد المعتزلة: "**فَجَاءَتْ بَعْدَهُمْ الْمُعْتَزِلَةُ - الَّذِينَ اعْتَزَلُوا الْجَمَاعَةَ بَعْدَ مَوْتِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَهُمْ: عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ، وَوَاصِلُ بْنُ عَطَاءٍ الْغَزَّالُ وَأَتْبَاعُهُمَا -، فَقَالُوا: أَهْلُ الْكَبَائِرِ مُخَلَّدُونَ فِي النَّارِ كَمَا قَالَتْ الْخَوَارِجُ، وَلَا نُسَمِّيهِمْ لَا مُؤْمِنِينَ وَلَا كُفَّارًا، بَلْ فُسَّاقٌ ننزلهم مَنْزِلَةً بَيْنَ مَنْزِلَتَيْنِ**".

* وَقَالَ شيخ الإسلام في الخوارج والمعتزلة: "**وَالْمُعْتَزِلَةُ مَعَ الْخَوَارِجِ يَجْعَلُونَ الْكَبَائِرَ مُحْبِطَةً لِجَمِيعِ الْحَسَنَاتِ حَتَّى الْإِيمَانِ**".

* وقد بيَّن شيخ الإسلام أنَّ هذين القولين -قول الخوارج والمعتزلة- لم يذهب إليهما أحدٌ من أئمة الدين، أهل الفقه والحديث، حيث قَالَ: "**فَهَذَانِ الْقَوْلَانِ: قَوْلُ الْخَوَارِجِ الَّذِينَ يُكَفِّرُونَ بِمُطْلَقِ الذُّنُوبِ، وَيُخَلِّدُونَ فِي النَّارِ، وَقَوْلُ مَنْ يُخَلِّدُهُمْ فِي النَّارِ، وَيَجْزِمُ بِأَنَّ اللهَ لَا**

يَغْفِرُ لَهُمْ إِلَّا بِالتَّوْبَةِ، وَيَقُولُ: لَيْسَ مَعَهُمْ مِنْ الْإِيمَانِ شَيْءٌ؛ لَمْ يَذْهَبْ إِلَيْهِمَا أَحَدٌ مِنْ أَئِمَّةِ الدِّينِ أَهْلِ الْفِقْهِ وَالْحَدِيثِ، بَلْ هُمَا مِنْ الْأَقْوَالِ الْمَشْهُورَةِ عَنْ أَهْلِ الْبِدَعِ" انتهى كلامه.

وقبل نقاش معتقد الفريقين؛ أُلَخِّص ما سبق بيانه حولهم:

- **أولًا**: الإيمان عند الخوارج والمعتزلة يشمل قول القلب وعمله، وقول اللسان والجوارح.
- **ثانيًا**: كلاهما يرى الإيمان شيئًا واحدًا، يزول بزوال بعضه.
- **ثالثًا**: قولهم هٰذَا: بأنَّ الإيمان شيءٌ واحد ترتبت عليه عدة مفاسد:
  - الأُوْلَىٰ: أنهم يرون أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص.
  - الثانية: أنهم لا يجيزون الاستثناء في الإيمان.
  - الثالثة: أنهم ضلُّوا في الحكم عَلَىٰ الفاسق المِلِّي.

فالخوارج يرونه كافرًا، والمعتزلة لا يسمونه مؤمنًا ولا كافرًا، بل هو في منزلة بين منزلتين؛ وكلاهما يراه خالدًا في النَّار.

بعد هٰذَا أنتقل بِإِذْنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ للرد عَلَىٰ معتقدهم الفاسد، وبعد هٰذَا نردُّ عَلَىٰ الوعيدية:

① **الوجه اَلْأَوَّل**: في بيان كون الإيمان ليس شيئًا واحدًا، يزول كلُّه بزوال بعضه.

② **الوجه الثَّانِي**: في بيان كون فاعل الكبيرة ليس كافرًا، وليس هو أيضًا في منزلة بين منزلتين، وليس مُخلَّدًا في النَّار يوم القيامة.

③ **الوجه الثَّالِث**: في مناقشة بعض شبههم.

① **الوجه اَلْأَوَّل من أوجه مناقشة الوعيدية**: في بيان كون الإيمان ليس شيئًا واحدًا، يزول بزوال بعض أفراده.

سبق بيان معتقد أهل السُّنَّة في ذلك بالأَدِلَّة، وسبق ذِكر تقرير شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ لمعتقد أهل السُّنَّة وَالْجَمَاعَة، فَبَيَّنَّا أنَّ الإيمان شُعَبٌ، وأنَّ منها: ما يزول الإيمان بزواله،

كشعبة الشهادتين، ومنها: لا ما يزول بزواله، كشعبة إماطة الأذى عن الطريق، وقد ذكرنا أدلة عَلَىٰ أنَّ زوال شُعبٍ عظيمةٍ من الإيمان لا تفيد زواله.

(٢) وسأذكر المزيد من الأَدِلَّة في **الوجه الثَّاني** من أوجه الرد عليهم؛ إذْ الأَدِلَّة الدالة عَلَىٰ كون الإيمان لا يزول بزوال بعض شعبه هي نفسها تدل عَلَىٰ أنَّ العاصي لا يخرج من الإيمان كلِّه بفعله بعض المحرمات، أو بتركه بعض الواجبات، وأنه كذلك لا يخلد في النَّار، وَحِيْنَئِذٍ ننتقل للوجه الثَّالِث، وهو في بيان الحقِّ في فاعل الكبيرة، وأنه ليس كافرًا، ولا بمنزلةٍ بين منزلتين، وأنه ليس مُخلَّدًا في النَّار يوم القيامة.

يدل عَلَىٰ هٰذَا أدلة كثيرة:

منها: أنَّ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ قَالَ: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ۝ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ٩، ١٠]، الله تَعَالَىٰ وصف المقتتلين بالإيمان، وبيَّن أنَّهم إخوة، ولو كان فعل الكبيرة كفرًا؛ لَمَا ذَكَرَ هٰذَا في حقهم.

ومن الأَدِلَّة أيضًا: أنَّ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ قَالَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وَهٰذَا يفيد أنَّ كل كبيرةٍ دون الشِّرْك فإنَّ صاحبها تحت المشيئة؛ قد يغفر الله تَعَالَىٰ له، وقد لا يغفر الله تَعَالَىٰ له، وهم -أي: الوعيدية- يحملون هٰذِه الآية عَلَىٰ من تاب من الكبيرة، وأنَّ من تاب تحت المشيئة، وَهٰذَا لا يصح؛ لأنَّ التوبة لا فرق فيها بين الشِّرْك والكبيرة، فكلاهما يُغفر لمن تاب، والله تَعَالَىٰ في الآية فرَّق بين الشِّرْك وما دونه، فبيَّن أنَّ الشِّرْك لا يُغفر أبدًا، وما دونه تحت المشيئة؛ فعُلِم أنَّ هٰذَا في غير التائب.

ومن الأَدِلَّة كذلك: قوله تَعَالَىٰ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ

الْكَبِيرُ ﴿٣٢﴾﴾ [فاطر: ٣٢]، فجعل الله الظالم لنفسه من الأُمَّة المُصطفاة، والظالم لنفسه هو من ترك بعض الواجبات، وفعل بعض المحرَّمات، فدلَّ هٰذَا عَلَىٰ عدم كفره.

☚ ومن الأَدِلَّة: أنَّ الله تَعَالَىٰ أمر بقطع يد السارق، ولو كان السارق كافرًا مرتدًّا؛ لوجب قتله، فإنَّ المرتد حكمه القتل، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ بَدَّل دِيْنَهُ؛ فَاقْتلُوهُ**»، فالله عَزَّوَجَلَّ أمر بقطع يد السارق، والسارق فعل كبيرةً، فلو كان السارق قد كفر؛ لأمر الله عَزَّوَجَلَّ بقتله؛ لأنها حينها يكون قد ارتد، فلمَّا لم يأمر بقتله، وأمر بقطع يده؛ عَلِمنَا أنه ليس كافرًا.

☚ ومنها: أنَّ الله تَعَالَىٰ أمر بجلد الزاني والزانية، ولو كانا كافرين؛ لأمر بقتلها، فدلَّ هٰذَا عَلَىٰ أنَّ فاعل الكبيرة ليس كافرًا؛ إذْ الزنا من الكبائر، وكذلك أمر الله عَزَّوَجَلَّ بجلد قاذف المحصنة ثمانين جلدة، ولو كان القاذف كافرًا؛ لأمر بقتله، فدلَّ هٰذَا عَلَىٰ أنَّ القاذف لم يكفر.

☚ ومنها: الأحاديث المتواترة في إخراج أقوام من النَّار بالشفاعة، فإنها تفيد كون أصحاب الكبائر ليسوا كُفَّارًا، فالكُفَّار مُخلَّدون في النَّار، وهؤلاء يخرجون بشفاعة الشافعين، ومن هنا أنكرت الخوارج والمعتزلة هٰذِه الشفاعة؛ لأنَّ إثباتها، وإثبات قومٍ مُخرجين من النَّار يبطِل مذهبهم في الفاسق المِلِّي.

هٰذِه بعض الأَدِلَّة الدالة عَلَىٰ أنَّ الفاسق المِلِّي ليس كافرًا، وليس مُخَلَّدًا في النَّار.

☜ وقد سبق بيان الحَقِّ في الفاسق المِلِّي، وهو: أنه لا يُطلق عليه اسم الإيمان، ولا يُسلب منه اسم الإيمان، ولكن يُقال: "**مؤمنٌ بما معه من إيمان، فاسق بما ارتكب من العصيان**"، فهو مؤمن بإيمانه، فاسق بما معه من معصية، وقد بَيَّنَّا أنَّ الشخص الواحد تجتمع فيه بعض شُعب الإيمان وبعض شعب الكفر، وبعض شعب الإيمان وبعض شعب النِّفَاق، فَالنَّبِيّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**سِبَاب المسلم فسوق، وقتاله كفر**»، والله عَزَّوَجَلَّ قَالَ: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾ فسمَّاهما مؤمنين، وَالنَّبِيّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

بيَّن أنَّ قتال المؤمن كفر، فهم مؤمنون بما معهم من إيمان، وهم عاصون بما ارتكبوا من معصية، فاجتمعت فيه شُعَب إيمانٍ، وشُعَب كفرٍ وعصيان -أي: المقتتلون من المؤمنين-.

هٰذَا الوجه الثَّانِي، وهو في بيان بعض الأَدِلَّة الدالة عَلَىٰ أنَّ الفاسق المِلِّي ليس كافرًا، كما تقول الخوارج، وليس في منزلة بين منزلتين كما تقول المعتزلة، بل هو مُسلِم مؤمن بما فعل من طاعات، عاصٍ فاسقٍ بما فعل من عصيان، وَهٰذِه الأَدِلَّة أيضًا تدل عَلَىٰ أنَّ الفاسق المِلِّي ليس مُخلَّدًا في النَّار.

(٣) **الوجه الثَّالِث**: في الرَّدِّ عَلَىٰ بعض شبههم.

من شبههم: أنهم قالوا: قَالَ الله تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴿٢٧﴾﴾ [المائدة: ٢٧]، فالله بيَّن أنَّه الله يقبل عمل المتقي، وفاعل الكبيرة ليس مُتَّقِيًا، فالله لا يتقبل عمله، فلا يكون حِينَئِذٍ معه حسن، والإيمان أعظم الحسنات، فلا يكون إيمانه مقبولًا، هٰذَا تقريرهم.

يقولون: الله عَزَّوَجَلَّ قَالَ: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴿٢٧﴾﴾، فالله عَزَّوَجَلَّ إِنَّمَا يتقبل عمل المتقين، وفاعل الكبيرة ليس من المتقين، الله لا يقبل عمله، وإذا لم يقبل عمله؛ فلا حسنة له، والإيمان أعظم الحسنات، فلا يكون إيمانه مقبولًا، هٰذَا تقريرهم.

* وقد ذَكَرَ شيخ الإسلام هٰذِه الشبهة في كتابه **(الإيمان الأوسط)**، وبيَّن أنَّ المراد بالمتقين في الآية: المتقون في العمل المُتقرَّب به، وليس المراد: الَّذِينَ حققوا وصف التقوى، وَإِنَّمَا المراد: أنهم من المتقين في نفس العمل المُتقرَّب به، والتقوى في نفس العمل: أن يكون العمل خالصًا لله تَعَالَىٰ عَلَىٰ وفق سنة النَّبِيِّ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ولا يجوز أن يراد بالآية: أنَّ الله تَعَالَىٰ لا يقبل إِلَّا عمل من اتقى الذنوب كلها؛ إِذْ هٰذَا يلزم منه عدم قبول التوبة، التوبة عمل، والفاسق حين التوبة ليس متقيًا بهذا المعنى، فيلزم من هٰذَا: ألَّا تُقبل توبة الفاسق؛ لأنه حين توبته ليس من المتقين الَّذِينَ فعلوا الواجبات وتركوا جميع المحرمات.

فيلزم من ذلك: ألَّا تُقبل توبة الفاسق، وَهٰذَا اللازم فاسد، وفساد اللازم يفيد فساد الملزوم.

وَأَيْضًا يلزم من هٰذَا القول -وهو: أنَّ الله تَعَالَىٰ لا يقبل عمل إِلَّا من كان متقيًا الذنوب كلها، يلزم من هٰذَا-: عدم قبول من أسلم وعليه مظالم للعِباد لم يتب منها؛ لأنَّ هٰذِه المظالم -كَالسَّرِقَةِ وغيرها- كبائر لم يتب منها، فلو أسلم لم يُتقبل منه إسلامه؛ لكونه أسلم مُصِرًّا عَلَىٰ بعض الكبائر، فلا يكون متقيًا، وَهٰذَا أيضًا فاسد، وفساد اللازم يفيد فساد الملزوم.

? فتبيَّن بهذا التقرير: أنَّ المراد بالمتقين في قوله تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ۝٢٧﴾: الَّذِينَ اتقوا في العمل المُعيَّن الَّذِي تقرَّبوا لله تَعَالَىٰ به، وذلك بأن يأتوا به مخلصين، وفق سنَّة خير المرسلين عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَتَمُّ التَّسْلِيْمِ.

ومن شبههم أَيْضًا: أنهم قالوا: إنَّ الحقيقة المركبة تزول بزوال بعض أجزائها، كالعشرة إذا زال منها واحد؛ فإنها تزول بزواله، والإيمان مُرَكَّب من: قول القلب وعمله، وقول اللسان وعمل الجوارح، فإذا زال بعضه؛ زالت الحقيقة كلها.

? والجواب عن هٰذِه الشبهة: باستحضار ما قرَّرناه قبل، وهو: أنَّ الحقيقة المركبة من أجزاء تنقسم باعتبار زوال اسمها بزوال بعض أجزائها إِلَىٰ قسمين، وَهٰذَا قد شرحناه وبيناه، وباستحضاره يُرد عَلَىٰ هٰذِه الشبهة، فشبهتهم يقولون: الحقيقة المركبة من أجزاء تزول بزوال بعض أجزائها، والإيمان مُركب من أجزاء، فيزول بزوال بعض أجزائه، كما أنَّ العشرة مركبة من أشياء، وإذا زال الواحد؛ زالت العشرة.

فنقول: الحقيقة المركبة من أجزاء تنقسم باعتبار زوال اسمها بزوال بعض أجزائها إِلَىٰ قسمين:

١ اَلْأَوَّل: حقائق يزول بعض أجزائها، فلا تزول سائر الأجزاء، ولا يزول اسمها، مثل: التراب والبحر، فكلاهما لا تزول كل أجزائه بزوال بعضها، ولا يزول اسمه بزوال بعض أجزائه، وكذلك العلم وَالطَّاعَة وغيرها.

٢ النَّوْع الثَّانِي: حقائق لا يزول سائرها بزوال بعضها، ولكن يزول الاسم بزوال بعضه، مثل: العشرة، بزوال الواحد منها لا يلزم زوال التسعة، ولكن يزول اسم العشرة.

☜ والإيمان من النَّوْعِ اَلْأَوَّل، من نوعي الحقائق المركبة، فلا يزول سائره بزوال بعضه، ولا يزول الاسم بزوال بعض أجزائه سوى ما دلَّ الدليل عَلَىٰ أنَّ الإيمان يزول بزواله، كالشهادتين، وقد سبق هٰذَا.

☜ وَحِيْنَئِذٍ فجعلهم الإيمان من الحقائق الَّتِي تزول كلها بزوال بعضها؛ غير صحيح، فإنَّ الإيمان فيه أجزاء يزول بزوالها، وأجزاء لا يزول بزوالها، فهو من الحقائق المركبة الَّتِي يزول بعضها ولا يزول سائرها بزواله، ولا يزول اسمها، وَهٰذَا قد سبق تقريره فيما مضى.

☜ ثُمَّ إنَّ قولهم: العشرة تزول بزوال الواحد؛ غير صحيح، كما قد سبق بيانه، العشرة بزوال الواحد يزول الاسم، ولكن لا تزول سائر أجزاء العشرة، فالتسعة بزوال الواحد من العشرة باقية لم تزل، عَلَىٰ أننا نقول: إنَّ الإيمان ليس من نفس جنس حقيقة العشرة؛ إذْ العشرة تفقد اسمها بزوال بعضها، بخلاف الإيمان، وقد بينت هٰذَا قبل.

? هٰذَا موجز في بيان خطأ الخوارج والمعتزلة في الإيمان.

✍ **والخلاصة:** أنَّ الخوارج والمعتزلة يرون الإيمان شيئًا واحدًا، وقد أخطأوا في هٰذَا، وأنهم يوافقون أهل السُّنَّة وَالْجَمَاعَة في أنَّ الإيمان قولٌ باللسان، ووقولٌ وعملٌ بالقلب، وعمل بالجوارح، وأنَّ خطأهم في أن الإيمان شيءٌ واحد جرَّهم إِلَىٰ عدة أخطاء، فلم يجوزوا الاستثناء في الإيمان، ولم يقولوا بزيادة الإيمان ونقصانه، وأخطأوا في الحكم عَلَىٰ فاعل الكبيرة.

بعد هٰذَا أنتقل لبيان أقوال فِرَق الإرجاء في الإيمان:

✍ وأبدأ بـ: **الكَرَّامِيَّة**.

الكَرَّاميَّة يقولون: إنَّ الإيمان قول اللسان، دون تصديق القلب وعمل الجوارح، فعندهم الإيمان هو قول اللسان، فمن صدَّق بِالظَّاهِر؛ فهو مؤمن عندهم، وإن كان مُكَذِّبًا بالباطن؛ ولذا فإنهم يقولون بإيمان المنافقين، ولكنهم وإن كانوا يسمونهم: مؤمنين، إِلَّا أنهم يعتقدون أنهم مُعذَّبون، مُخلَّدون في النَّار بالآخرة.

❊ وقد بيَّن شيخ الإسلام: أنَّ من حكى عنهم أنهم يقولون: إنَّ المنافق من أهل الجَنَّة؛ فقد غلط عليهم، وفي هٰذَا كله يقول شيخ الإسلام: "وَأَمَّا الْكَافِرُ الْمُنَافِقُ فِي الْبَاطِنِ؛ فَإِنَّهُ خَارِجٌ عَنْ الْمُؤْمِنِينَ الْمُسْتَحِقِّينَ لِلثَّوَابِ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا يُسَمَّوْنَ بِمُؤْمِنِينَ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا، وَلَا عِنْدَ أَحَدٍ مِنْ طَوَائِفِ الْمُسْلِمِينَ، إلَّا عِنْدَ طَائِفَةٍ مِنْ الْمُرْجِئَةِ وَهُمْ: الْكَرَّامِيَّة، الَّذِينَ قَالُوا: إنَّ الْإِيمَانَ هُوَ مُجَرَّدُ التَّصْدِيقِ فِي الظَّاهِرِ. فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ؛ كَانَ مُؤْمِنًا وَإِنْ كَانَ مُكَذِّبًا فِي الْبَاطِنِ، وَسَلَّمُوا أَنَّهُ مُعَذَّبٌ مُخَلَّدٌ فِي الْآخِرَةِ. فَنَازَعُوا فِي اسْمِهِ لَا فِي حُكْمِهِ، وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَحْكِي عَنْهُمْ أَنَّهُمْ جَعَلُوهُمْ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَهُوَ غَلَطٌ عَلَيْهِمْ. وَمَعَ هَذَا فَتَسْمِيَتُهُمْ لَهُ مُؤْمِنًا: بِدْعَةٌ ابْتَدَعُوهَا مُخَالفة لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ سَلَفِ الْأُمَّةِ، وَهَذِهِ الْبِدْعَةُ الشَّنْعَاءُ هِيَ الَّتِي انْفَرَدَ بِهَا الكَرَّامِيَّة دُون سَائِرِ مَقَالَاتِهِمْ" انتهى كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

❊ وَالكَرَّامِيَّة أَيْضًا يرون الإيمان شيئًا واحدًا، ولا يجيزون الاستثناء فيه، قَالَ شيخ الإسلام: "وَالكَرَّامِيَّة تُوَافِقُ الْمُرْجِئَةَ وَالْجَهْمِيَّةَ فِي أَنَّ إيمَانَ النَّاسِ كُلِّهِمْ سَوَاءٌ، وَلَا يَسْتَثْنُونَ فِي الْإِيمَانِ" انتهى كلامه.

☜ والكلام عَلَىٰ بطلان معتقد الكَرَّامِيَّة يكون باستصحاب ما سبق تقريره، وقولهم: بأنَّ المنافق مؤمن؛ جاء في القرآن ما يبطله صراحةً، حيث نفى الله تَعَالَىٰ الإيمان عن المنافقين، حيث قَالَ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ⑧﴾ [البقرة: ٨]، فَالكَرَّامِيَّة من فرق المرجئة أخرجوا الأعمال -أعمال الجوارح- من الإيمان، بل وأخرجوا أعمال القلوب وتصديق القلب عن الإيمان، وقالوا: الإيمان هو قول باللسان فَقَطْ، وَهٰذَا قولٌ باطلٌ، ترده النصوص الدَّالَّة عَلَىٰ أنَّ الإيمان يشمل قول اللسان، وعمل الجوارح، وقول القلب، وعمل الجوارح، وقد سبق ذِكر هٰذِه الأَدِلَّة، وقولهم هٰذَا أَيْضًا يدل عَلَىٰ بطلانه: أنَّ الله سُبْحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ بيَّن أنَّ المنافقين ليسوا بمؤمنين، وهم يقولون: إنَّ المنافقين مؤمنون، وإن كانوا لا يقولون إنهم يدخلون الجَنَّة، وَإِنَّمَا يقولون: هم مُخلّدون في النَّار، فيخالفون -كما قَالَ شيخ الإسلام- في الاسم، ولا يخالفون في الحكم، وهم أَيْضًا يرون الإيمان شيئًا واحدًا، فلا يزيد ولا ينقص، ولا يستثنون في الإيمان.

وباستحضار ما سبق تقريره في هٰذَا كله يُرد عليهم.

✍ معتقد **الجَهْمِيَّة في الإيمان**.

فالإيمان عند الجهمية هو: المعرفة والتصديق، فهم لا يرون عمل القلب، وقول اللسان، وعمل الجوارح من الإيمان، الجهمية إذًا يرون الإيمان المعرفة، فمن عَرَف وجود الله عَزَّوَجَلَّ؛ فهو مؤمن، وإن لم يكن منه عمل قلب، ولا قول لسان، ولا عمل جوارح، فهم لا يرون عمل القلب، ولا قول اللسان، ولا عمل الجوارح من الإيمان؛ هٰذَا قول الجهمية.

❋ يقول شيخ الإسلام: "**وَمِنْ هُنَا يَظْهَرُ خَطأُ قَوْلِ جَهْمِ بْنِ صَفْوَانَ وَمَنْ اتَّبَعَهُ، حَيْثُ ظَنُّوا أَنَّ الْإِيمَانَ مُجَرَّدُ تَصْدِيقِ الْقَلْبِ وَعِلْمِهِ، لَمْ يَجْعَلُوا أَعْمَالَ الْقَلْبِ مِنْ الْإِيمَانِ**"؛ إذًا هٰذَا قول الجهمية.

ولـمَّا كانوا يرون هٰذَا، وأنَّ الإيمان هو التصديق قالوا: إنَّ الكفر هو التكذيب، وليس الكفر مطلق التكذيب، ولكنه التكذيب بوجود الله، فالإيمان عند الجهمية تصديق بوجود الله، والكفر عند الجهمية تكذيبٌ بوجود الله.

❋ يقول شيخ الإسلام: "**وَلَمْ يَكْفِ الْجَهْمِيَّة أَنْ جَعَلُوا كُلَّ كَافِرٍ جَاهِلًا بِالْحَقِّ، حَتَّى قَالُوا: هُوَ لَا يَعْرِفُ أَنَّ اللهَ مَوْجُودٌ حَقٌّ، وَالْكُفْرُ عِنْدَهُمْ لَيْسَ هُوَ الْجَهْلُ بِأَيِّ حَقٍّ كَانَ، بَلْ الْجَهْلُ بِهَذَا الْحَقِّ الْمُعَيَّنِ**" انتهى كلامه.

شيخ الإسلام يبيِّن هنا أنَّ الجهمية يقولون: بأنَّ الكفر ليس هو الجهل بأي حق، وَإِنَّمَا الجهل بحق معين، وهو: الجهل بأنَّ الله موجود، "**وَلَمْ يَكْفِ الْجَهْمِيَّة أَنْ جَعَلُوا كُلَّ كَافِرٍ جَاهِلًا بِالْحَقِّ، حَتَّى قَالُوا: هُوَ لَا يَعْرِفُ أَنَّ اللهَ مَوْجُودٌ حَقٌّ، وَالْكُفْرُ عِنْدَهُمْ لَيْسَ هُوَ الْجَهْلُ بِأَيِّ حَقٍّ كَانَ، بَلْ الْجَهْلُ بِهَذَا الْحَقِّ الْمُعَيَّنِ**" انتهى كلامه.

☜ إذًا الجهمية يرون الإيمان المعرفة -المعرفة بوجود الله-، والكفر الجهل بوجود الله، ولا يرون أعمال القلوب وقول اللسان وعمل الجوارح من الإيمان، ومن هنا؛ فالجهمية يقولون: من صَدَّق بقلبه ولم يتلفظ بالشهادتين مع القدرة عَلَىٰ ذلك؛ يكون مؤمنًا بالباطن، كافرًا في الظَّاهِر، ويرون هٰذَا الإيمان نافعًا له في الآخرة، وكذلك من فعل مُكَفِّرًا يحكمون

عليه بالكفر ظاهرًا في أحكام الدنيا، ولا يحكمون عليه بالكفر الباطن؛ لأنه مُصَدِّق عندهم، فيكون عندهم الرجل الواحد كافرًا في الظَّاهِر، مؤمن كامل الإيمان في الباطن.

فالجهمية يرون الإيمان هو المعرفة بوجود الله، وَحِيْنَئِذٍ فمن عرف وجود الله عَزَّوَجَلَّ، ولم يتلفظ بالشهادتين؛ كان مؤمنًا، وإن كان كافرًا؛ فكفره كفر ظاهري، ليس كفرًا باطنيًّا، وإيمانه الباطني -وهو معرفته بوجود الله- إيمانٌ ينفعه في الآخرة، فهو لا يُعامل في الدنيا أحكام معاملة المسلم، ولكنه إن مات؛ بُعِث مؤمنًا، باعتبار تصديقه ومعرفته بالله، فيكون عندهم الرجل الواحد كافرًا في الظَّاهِر، مؤمنًا كامل الإيمان في الباطن؛ لأنَّ الإيمان عندهم لا يتجزأ -كما سنبيِّن-.

☜ وإن أُلزِموا بالنصوص الَّتِي تفيد الحكم بالكفر مُطْلَقًا عَلَىٰ من فعل بعض المكفرات، قالوا: إِنَّمَا حُكِم عليهم بالكفر لعدم تصديقهم؛ إذًا يجعلون من حكم الشارع عليه بالكفر -يجعلونه- غير مُصَدِّق، وَهٰذِه مكابرة، وَهٰذَا منهم مخالفةٌ صريحةٌ للقرآن، فالله عَزَّوَجَلَّ كفَّر إبليس، وكفَّر فرعون، ولم يكونا مُكذّبين، وَإِنَّمَا كانوا يعرفان وجود الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، ويصدقان بذلك.

❋ وفي بيان هٰذَا يقول شيخ الإسلام: "**وَمِنْ هُنَا يَظْهَرُ خَطَأُ قَوْلِ جَهْمِ بْنِ صَفْوَانَ وَمَنْ اتَّبَعَهُ، حَيْثُ ظَنُّوا أَنَّ الْإِيمَانَ مُجَرَّدُ تَصْدِيقِ الْقَلْبِ وَعِلْمِهِ، لَمْ يَجْعَلُوا أَعْمَالَ الْقَلْبِ مِنْ الْإِيمَانِ، وَظَنُّوا أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ الْإِنْسَانُ مُؤْمِنًا كَامِلَ الْإِيمَانِ بِقَلْبِهِ، وَهُوَ مَعَ هَذَا يَسُبُّ اللهَّ وَرَسُولَهُ، وَيُعَادِي اللهَّ وَرَسُولَهُ، وَيُعَادِي أَوْلِيَاءَ اللهَّ، وَيُوَالِي أَعْدَاءَ اللهَّ، وَيَقْتُلُ الْأَنْبِيَاءَ، وَيَهْدِمُ الْمَسَاجِدَ، وَيُهِينُ الْمَصَاحِفَ، وَيُكْرِمُ الْكُفَّارَ غَايَةَ الْكَرَامَةِ، وَيُهِينُ الْمُؤْمِنِينَ غَايَةَ الْإِهَانَةِ، قَالُوا: وَهَذِهِ كُلُّهَا مَعَاصٍ لَا تُنَافِي الْإِيمَانَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ، بَلْ يَفْعَلُ هَذَا وَهُوَ فِي الْبَاطِنِ عِنْدَ اللهَّ مُؤْمِنٌ، قَالُوا: وَإِنَّمَا ثَبَتَ لَهُ فِي الدُّنْيَا أَحْكَامُ الْكُفَّارِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَقْوَالَ أَمَارَةٌ عَلَى الْكُفْرِ لِيُحْكَمَ بِالظَّاهِرِ كَمَا يُحْكَمُ بِالْإِقْرَارِ وَالشُّهُودِ، وَإِنْ كَانَ الْبَاطِنُ قَدْ يَكُونُ بِخِلَافِ مَا أَقَرَّ بِهِ وَبِخِلَافِ مَا شَهِدَ بِهِ الشُّهُودُ، فَإِذَا أورد عَلَيْهِمْ الْكِتَاب وَالسُّنَّة وَالْإِجْمَاع عَلَى أَنَّ الْوَاحِدَ مِنْ هَؤُلَاءِ كَافِرٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، مُعَذَّبٌ فِي الْآخِرَةِ، قَالُوا: فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى انْتِفَاءِ التَّصْدِيقِ وَالْعِلْمِ مِنْ**

قَلْبِهِ، فَالْكُفْرُ عِنْدَهُمْ شَيْءٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ الْجَهْلُ، وَالْإِيمَانُ شَيْءٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ الْعِلْمُ، أَوْ تَكْذِيبُ الْقَلْبِ وَتَصْدِيقُهُ، فَإِنَّهُمْ مُتَنَازِعُونَ: هَلْ تَصْدِيقُ الْقَلْبِ شَيْءٌ غَيْرُ الْعِلْمِ أَوْ هُوَ هُوَ؟ وَهَذَا الْقَوْلُ مَعَ أَنَّهُ أَفْسَدُ قَوْلٍ قِيلَ فِي الْإِيمَانِ؛ فَقَدْ ذَهَبَ إِلَيْهِ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ الْمُرْجِئَةِ" انتهى كلامه.

* وقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: "أَنَّهُمْ جَعلُوا مَنْ لَا يَتَكَلَّمُ بِالْإِيمَانِ قَطُّ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى ذَلِكَ، وَلَا أَطَاعَ اللَّهَ طَاعَةً ظَاهِرَةً مَعَ وُجُوبِ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَقُدْرَتِهِ، يَكُونُ مُؤْمِنًا بِاللَّهِ تَامَّ الْإِيمَانِ، سَعِيدًا فِي الدَّارِ الْآخِرَةِ" انتهى كلامه.

ومن هنا اشتد نكير السلف عَلَىٰ الجهمية القائلين بهذا القول، وكفّرهم وكيع بن جراح، وأحمد، وأبو عبيد القاسم بن سلَّام، وَمِمَّا استدلوا به عَلَىٰ بطلان قولهم هٰذَا: أنَّ إبليس كافر، وكفره ليس من جهة عدم العلم والتصديق، بل لاستكباره؛ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴿٣٤﴾﴾ [البقرة: ٣٤]، فلو كان الإيمان: العِلْم والمعرفة؛ لكان إبليس مؤمنًا، وهكذا فرعون، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤].

* يقول شيخ الإسلام: "وَلَا نُقِلَ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ قَالُوا: الْإِيمَانُ مُجَرَّدُ تَصْدِيقِ الْقَلْبِ، لَكِنَّ هَذَا الْقَوْلَ" أي: الإيمان مجرد تصديق القلب "حَكَوْهُ عَنْ الْجَهْمِ بْنِ صَفْوَانَ، ذَكَرُوا أَنَّهُ قَالَ: الْإِيمَانُ مُجَرَّدُ مَعْرِفَةِ الْقَلْبِ، وَإِنْ لَمْ يُقِرَّ بِلِسَانِهِ، وَاشْتَدَّ نَكِيرُهُمْ لِذَلِكَ حَتَّى أَطْلَقَ وَكِيعُ بْنُ الْجَرَّاحِ وَأَحْمَد بْنُ حَنْبَلٍ وَغَيْرُهُمَا كُفْرَ مَنْ قَالَ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ مِنْ أَقْوَالِ الْجَهْمِيَّةِ، وَقَالُوا: إنَّ فِرْعَوْنَ وَإِبْلِيسَ وَأَبَا طَالِبٍ وَالْيَهُودَ وَأَمْثَالَهُمْ؛ عرفوا بِقُلُوبِهِمْ وَجَحَدُوا بِأَلْسِنَتِهِمْ؛ فَقَدْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ. وَذَكَرُوا قَوْلَ اللَّهِ: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ﴾ [النمل: ١٤]، وَقَوْلُهُ: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٦]، وَقَوْلُهُ: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأنعام: ٣٣]، وَقَالُوا: إبْلِيسُ لَمْ يُكَذِّبْ خَبَرًا وَلَمْ يَجْحَدْ، فَإِنَّ اللهَ أَمَرَهُ بِلَا رَسُولٍ وَلَكِنْ عَصَى وَاسْتَكْبَرَ، وَكَانَ كَافِرًا مِنْ غَيْرِ تَكْذِيبٍ فِي الْبَاطِنِ، وَتَحْقِيقُ هَذَا مَبْسُوطٌ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ" انتهى كلامه.

إذًا الجهمية يرون الإيمان: تصديق القلب ومعرفته، فلا يرون عمل القلب، وقول اللسان، وعمل الجوارح من الإيمان، والكافر عندهم هو المُكَذِّب، ومن فعل الكفر يكون كافرًا في الظَّاهِر، لا يُحكم عَلَىٰ كفره في الباطن، ومن حُكِم عليه في النصوص بالكفر؛ فإنَّ ذلك لكونه غير مُصَدِّقٍ، وقد عدّ وكيع بن جراح والإمام أحمد وغيرهم هٰذَا القول كفر، وبيَّنوا فساده، بكون إبليس وفرعون كانا كافرين، ولم يكونا مكذبين.

والجهمية يرون الإيمان شيئًا واحدًا، يثبت كله، أو يزول كله، لا يزيد ولا ينقص؛ إذْ الإيمان عندهم هو التصديق، والتصديق عندهم لا يتفاضل النَّاس فيه.

❋ قَالَ شيخ الإسلام: "**وَبِهَذَا وَغَيْرِهِ يَتَبَيَّنُ فَسَادُ قَوْلِ جَهْمٍ والصالحي وَمَنْ اتَّبَعَهُمَا فِي الْإِيمَانِ، كَالْأَشْعَرِيِّ فِي أَشْهَرِ قَوْلَيْهِ وَأَكْثَرِ أَصْحَابِهِ، وَطَائِفَةٍ مِنْ مُتَأَخِّرِي أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ، كالماتريدي وَنَحْوِهِ؛ حَيْثُ جَعَلُوهُ مُجَرَّدَ تَصْدِيقٍ فِي الْقَلْبِ يَتَسَاوَى فِيهِ الْعِبَادُ، وَأَنَّهُ إمَّا أَنْ يُعْدَمَ، وَإِمَّا أَنْ يُوجَدَ لَا يَتَبَعَّضُ**" انتهى كلامه.

فالجهمية يرون الإيمان شيئًا واحدًا لا يتبعَّض، لا يزيد ولا ينقص، والجهمية لا يرون الاستثناء في الإيمان، وَهٰذَا ناتج عن اعتقادهم في الإيمان، وأنه المعرفة وأنه شيء واحد، لا يزيد ولا ينقص.

☜ هٰذَا باختصار قول الجهمية في الإيمان، والرد عليهم في كل ما ذُكر من معتقدهم يكون باستحضار الحق فيما خالفوا فيه، وعضِّ الحقِّ بالأَدِلَّةِ، وبيان بطلان ما قالوه، وما يلزم عليه من باطل، وقد سبق تقرير كون الإيمان قولًا وعملًا بالأَدِلَّةِ، وأنَّ الكفر لا ينحصر بالتكذيب، بل يكون بالإباء والحسد، ويكون بالقول والعمل، فهناك كفرٌ بالعمل، وكفرٌ بالقول، وَالأَدِلَّة عَلَىٰ هٰذَا كثيرة، وقد سبق بيان كون إبليس وفرعون لم يكن كفرهما من جهة عدم التصديق.

وَالأَدِلَّة الدالة عَلَىٰ أنَّ الإيمان ليس شيئًا واحدًا سبق بيانها أيضًا، وَالأَدِلَّة الدالة عَلَىٰ مشروعية الاستثناء في الإيمان سبق بيانها، وَالأَدِلَّة الدالة عَلَىٰ أنه يزيد وينقص سبق بيانها، فباستحضار هٰذَا كله؛ يُرد عَلَىٰ هؤلاء الجهمية.

❋ وقد بيَّن شيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّة أنَّ قول الجهمية أشد فسادًا من قول الكَرَّاميَّة؛ إذْ الكَرَّاميَّة قالوا بإيمان المنافق، فإنهم يقولون: هو في النَّار في الآخرة، فهم يخالفون أهل السُّنَّة في الاسم لا في الحكم، فيسمون المنافق مؤمنًا، ولكن لا يخالفون بأنَّ المنافق في الآخرة في النَّار، فخلافهم من جهة تسمية المنافق لا من جهة الحكم.

☜ وَأَمَّا الجهمية؛ فإنهم قالوا بإيمان المُصَدِّق، وإن لم ينطق بالتوحيد مع القدرة، ويرون إيمانه نافعًا له في الآخرة، فالكَرَّاميَّة خالفوا في الاسم دون الحكم، والجهمية خالفوا في الاسم والحكم، فيسمون من لم ينطق بالشهادتين ولم يتلفظ بالشهادتين مع القدرة عَلَىٰ التَّلَفُّظ بها، يسمونه: مؤمنًا، باعتبار معرفته لوجود الله، وأيضًا في الآخرة يرون إيمانه هٰذَا نافعًا، وهم وإن حكموا عليه بالكفر ظاهرًا في الدنيا؛ إِلَّا أنهم يرون إيمانه الباطن نافعًا له في الآخرة، فخالفوا أهل السُّنَّة في الاسم والحكم، بخلاف الكَرَّاميَّة؛ فإنهم خالفوا أهل السُّنَّة في المنافق في الاسم، لم يخالفوهم في الحكم.

شيخ الإسلام يقرِّر في مواضع أنَّ قول الجهمية أفسد من قول الكَرَّاميَّة من وجوه، ولا أطيل بذكر ما ذَكَرَ، وهو موجود؛ فكلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ معروف، ومقارنته بين الفريقين معروفة، وأحببت هنا أن أورد وجهًا واحدًا من الأوجه الدالة عَلَىٰ أنَّ قول الجهمية أفسد من قول الكَرَّاميَّة في الإيمان، والأشاعرة اتبعوا الجهمية، وبعد بيان قول الجهمية وفساده؛ يتبين باستحضار الأَدِلَّة الدالة عَلَىٰ خلاف ما ذهبوا إليه، وببيان بطلان ما ذهبوا إليه وما يلزم عليه من لوازم فاسدة، بعد هٰذَا العرض الموجز لقول الجهمية في الإيمان، ننتقل لأتباعهم في الإيمان، وهم: الأشاعرة.

✍ والآن نبيِّن **معتقد الأشاعرة في الإيمان** بإيجاز:

لأبي الحسن الأشعري قولان:

↩ اَلْأَوَّل منهما يوافق فيه أهل السُّنَّة، فيقول: "**الإيمان قولٌ وعمل**"، هٰذَا قول لأبي الحسن الأشعري، يواﺓفق فيه أهل السُّنَّة وَالْجَمَاعَة.

↩ والقول الثَّانِي يوافق فيه الجهمية، فيقول: "**الإيمان التصديق**"، وَهٰذَا القول الثَّانِي هو الَّذِي عليه أكثر أصحابه، وهو الَّذِي عليه عامَّة الأشاعرة المتأخرين.

☜ فالأشاعرة إذًا لا يدخلون أعمال القلوب والجوارح وقول اللسان في مسمى الإيمان، والمصدِّق عندهم مؤمن بالباطن، فإن لم يتلفظ بالشهادتين؛ كان كافرًا في الظَّاهِر، مؤمنًا بالباطن، فيُعامَل في الدنيا معاملة الكفَّار، وهو في الآخرة مؤمن بتصديقه واعتقاده، وبين الأشاعرة خلاف في بعض ما سبق، وَهٰذَا التقرير مشهور عندهم، والقائلون به كُثُر، وليس هو قول كل عالمٍ أشعري، فمنهم من خالف في بعض ذلك. فَهٰذَا القول الثَّانِي عن أبي الحسن الأشعري هو القول المشهور المعروف الَّذِي عليه عامَّة المتأخرين، وأنَّ الإيمان هو التصديق.

❋ يقول شيخ الإسلام: "**وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ الصالحي: إِنَّ الْإِيمَانَ مُجَرَّدُ تَصْدِيقِ الْقَلْبِ وَمَعْرِفَتِهِ، لَكِنْ لَهُ لَوَازِمُ، فَإِذَا ذَهَبَتْ؛ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى عَدَمِ تَصْدِيقِ الْقَلْبِ، وَإِنَّ كُلَّ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ ظَاهِرٍ دَلَّ الشَّرْعُ عَلَى أَنَّهُ كُفْرٌ، كَانَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ تَصْدِيقِ الْقَلْبِ وَمَعْرِفَتِهِ، وَلَيْسَ الْكُفْرُ إلَّا تِلْكَ الْخَصْلَةُ الْوَاحِدَةُ، وَلَيْسَ الْإِيمَانُ إلَّا مُجَرَّدُ التَّصْدِيقِ الَّذِي فِي الْقَلْبِ وَالْمَعْرِفَةِ، وَهَذَا أَشْهَرُ قَوْلَيْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ، وَعَلَيْهِ أَصْحَابُهُ: كَالْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ، وَأَبِي الْمَعَالِي، وَأَمْثَالِهِمَا؛ وَلِهَذَا عَدَّهُمْ أَهْلُ الْمَقَالَاتِ مِنْ الْمُرْجِئَةِ، وَالْقَوْلُ الْآخَرُ عَنْهُ كَقَوْلِ السَّلَفِ وَأَهْلِ الْحَدِيثِ: إنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، وَهُوَ اخْتِيَارُ طَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ**".

إذًا شيخ الإسلام هنا يبيِّن أنَّ لأبي الحسن الأشعري في المسألة قولين:

➢ القول المشهور كقول أبي عبد الله الصالحي: "**إِنَّ الْإِيمَانَ مُجَرَّدُ تَصْدِيقِ الْقَلْبِ وَمَعْرِفَتِهِ**"، وأنَّ هٰذَا القول هو الَّذِي عليه أصحابه، كالقاضي أبي بكر الباقلاني، وأبي المعالي، وأمثالهما.

➢ وأنَّ له قولًا آخر "**كَقَوْلِ السَّلَفِ وَأَهْلِ الْحَدِيثِ**"، وقد اختاره طائفة من أصحابه.

وقول الأشاعرة هٰذَا -وهو: أنَّ الإيمان هو التصديق- قول فاسد؛ فمن صدَّق ولم ينطق بالشهادتين؛ ليس مؤمنًا باعتبار الباطن كما يقولون، بل هو كافرٌ ظاهرًا وباطنًا، كما

تفيد النصوص، ومنها: قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أُمرت أن أقاتل النَّاس حَتَّى يقولوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، وقد اتفق أهل السُّنَّة عَلَىٰ أنَّ من لم يتلفظ بالشهادتين مع القدرة؛ يكون كافرًا ظاهرًا وباطنًا، خلافًا لما ذهب إليه الأشاعرة، حيث زعموا أنه مؤمن بالباطن، كافرٌ بِالظَّاهِرِ، وأنه يكون يوم القيامة مؤمنًا، بل الحق ما دلَّت عليه النصوص، وما اتفق عليه السلف: **"من لم يتلفظ بالشهادتين مع القدرة عليهما؛ يكون كافرًا ظاهرًا وباطنًا"**.

* يقول شيخ الإسلام: **"فَأَمَّا الشَّهَادَتَانِ إذَا لَمْ يَتَكَلَّمْ بِهِمَا مَعَ الْقُدْرَةِ فَهُوَ كَافِرٌ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، وَهُوَ كَافِرٌ بَاطِنًا وَظَاهِرًا عِنْدَ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا وَجَمَاهِيرِ عُلَمَائِهَا، وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ مِنْ الْمُرْجِئَةِ -وَهُمْ جهمية الْمُرْجِئَةِ: كَجَهْمِ وَالصَّالِحِيِّ وَأَتْبَاعِهِمَا- إلَى أَنَّهُ إذَا كَانَ مُصَدِّقًا بِقَلْبِهِ كَانَ كَافِرًا فِي الظَّاهِرِ دُونَ الْبَاطِنِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَى أَصْلِ هَذَا الْقَوْلِ، وَهُوَ قَوْلٌ مُبْتَدَعٌ فِي الْإِسْلَامِ لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ مِنْ الْأَئِمَّةِ"**.

* وَقَالَ النووي: **"واتفق أهل السُّنَّة من المحدِّثين والفقهاء والمتكلمين عَلَىٰ أنَّ المؤمن الَّذِي يُحكَم بأنه من أهل القبلة، ولا يخلد في النَّار لا يكون إِلَّا من اعتقد بقلبه دين الإسلام اعتقادًا جازمًا خاليًا من الشكوك، ونطق بالشهادتين، فإن اقتصر عَلَىٰ إحداهما؛ لم يكن من أهل القبلة أصلًا، إِلَّا إذا عجز عن النطق...**" إِلَىٰ آخر ما قَالَ.

✍ إذًا قول الأشاعرة بأنَّ الإيمان هو التصديق، وأنَّ من صدَّق ولم يتلفظ بالشهادتين مع القدرة يكون مؤمنًا باعتبار الباطن، كافرًا باعتبار الظَّاهِر، وأنه يكون يوم القيامة من المؤمنين، هٰذَا قولٌ فاسدٌ مخالفٌ للنصوص واتفاق أهل السُّنَّة.

☜ وقد دلَّت النصوص عَلَىٰ أنَّ الإيمان قولٌ واعتقادٌ وعملٌ، وباستحضار تلك النصوص في تقرير هٰذَا المعتقد؛ يتبين بطلان قول الأشاعرة.

* والأشاعرة يقولون: إن الإيمان شيء واحد، إِمَّا أن يبقى كله أو يذهب كله، فلا يزيد ولا ينقص، قَالَ شيخ الإسلام: **"وَبِهَذَا وَغَيْرِهِ يَتَبَيَّنُ فَسَادُ قَوْلِ جَهْمٍ والصالحي وَمَنْ اتَّبَعَهُمَا فِي الْإِيمَانِ كَالْأَشْعَرِيِّ"** هنا يبيِّن شيخ الإسلام: أنَّ الأشعري اتبع جهمًا والصالح، يقول: **"وَبِهَذَا وَغَيْرِهِ يَتَبَيَّنُ فَسَادُ قَوْلِ جَهْمٍ والصالحي وَمَنْ اتَّبَعَهُمَا فِي الْإِيمَانِ كَالْأَشْعَرِيِّ فِي أَشْهَرِ**

قَوْلَيْهِ وَأَكْثَرِ أَصْحَابِهِ وَطَائِفَةٍ مِنْ مُتَأَخِّرِي أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ: كالماتريدي وَنَحْوِهِ، حَيْثُ جَعَلُوهُ" أي: الإيمان **"مُجَرَّدَ تَصْدِيقٍ فِي الْقَلْبِ يَتَسَاوَى فِيهِ الْعِبَادُ، وَأَنَّهُ إمَّا أَنْ يُعْدَمَ، وَإِمَّا أَنْ يُوجَدَ لَا يَتَبَعَّضُ"**.

☜ إذًا الأشاعرة يرون الإيمان شيئًا واحدًا؛ إمَّا أن يوجد كله، أو يذهب كله، لا يتبعض؛ لأنهم يرون الإيمان هو التصديق، ويرون التصديق شيئًا واحدًا لا يتفاضل النَّاس فيه، وَهٰذَا خطأ، والصواب: أنَّ النَّاس يتفاوتون فيه، ومن متأخري الأشاعرة من قَالَ بتفاوت وتفاضل النَّاس بالتصديق، وَهٰذَا اضطراب منه؛ لأنه اعترف بهذا: أنَّ الإيمان ليس شيئًا واحدًا، وأنه يتفاضل.

✍ إذًا الأشاعرة يقولون: الإيمان شيء واحد، وقد سبق أنْ بَيَّنَّا أنَّ الإيمان شُعَب، وأنَّ منها ما يذهب الإيمان بذهابه، ومنها ما لا يذهب الإيمان بذهابه، وَبَيَّنَّا أنه يزيد وينقص، وذكرنا الأَدِلَّة عَلَىٰ هٰذَا.

❍ **ومن الأمور الغريبة**: أنَّ الأشاعرة جمعوا بين كون الإيمان شيئًا واحدًا، وبين القول بجواز الاستثناء في الإيمان، كل من قَالَ: بأنَّ الإيمان شيءٌ واحدٌ من الفِرَق، لا يقول بالاستثناء، فالخوارج والمعتزلة يقولون: الإيمان شيء واحد، ولا يقولون بالاستثناء، الكَرَّاميَّة يقولون: الإيمان شيء واحد، ولا يقولون بالاستثناء، مرجئة الفقهاء والجهمية يقولون: الإيمان شيء واحد، ولا يقولون بالاستثناء، الأشاعرة يقولون: الإيمان شيء واحد، ويقولون بالاستثناء.

* يقول شيخ الإسلام: **"وَمَعَ هَذَا فَهُوَ وَجُمْهُورُ أَصْحَابِهِ"** أي: أبو الحسن الأشعري **"عَلَى قَوْلِ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي الِاسْتِثْنَاءِ فِي الْإِيمَانِ، وَالْإِيمَانُ الْمُطْلَقُ عِنْدَهُ مَا يَحْصُلُ بِهِ الْمُوَافَاةُ، وَالِاسْتِثْنَاءُ عِنْدَهُ يَعُودُ إلَى ذَلِكَ؛ لَا إلَى الْكَمَالِ وَالنُّقْصَانِ وَالْحَالِ"**.

وقد بيَّن شيخ الإسلام بطلان هٰذَا القول في **(الإيمان الكبير)**، وأنهم استثنوا في الإيمان باعتبار مأخذٍ لم يعتبره السلف، وهو: باعتبار الموافاة، وناقشهم مناقشة في مواضع، وبيَّن أنه

لا يوجد من السلف من استثنى في الإيمان بهذا الاعتبار، وأنَّ الاستثناء في الإيمان بهذا الاعتبار خطأ، أي: باعتبار الموافاة، وأنَّ الإيمان ما يوافي به العبد ربه.

* قَالَ شيخ الإسلام: "وَأَمَّا مَذْهَبُ سَلَفِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، كَابْنِ مَسْعُودٍ وَأَصْحَابِهِ وَالثَّوْرِيِّ وَابْنِ عُيَيْنَة، وَأَكْثَرِ عُلَمَاءِ الْكُوفَةِ، وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ فِيمَا يَرْوِيه عَنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَأَحْمَد بْنِ حَنْبَلٍ، وَغَيْرِهِ مِنْ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ؛ فَكَانُوا يَسْتَثْنُونَ فِي الْإِيمَانِ، وَهَذَا مُتَوَاتِرٌ عَنْهُمْ، لَكِنْ لَيْسَ فِي هَؤُلَاءِ مَنْ قَالَ: أَنَا أَسْتَثْنِي لِأَجْلِ الْمُوَافَاةِ، وَأَنَّ الْإِيمَانَ إنَّمَا هُوَ اسْمٌ لِمَا يُوَافِي بِهِ الْعَبْدُ رَبَّهُ، بَلْ صَرَّحَ أَئِمَّةُ هَؤُلَاءِ بِأَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ إنَّمَا هُوَ لِأَنَّ الْإِيمَانَ يَتَضَمَّنُ فِعْلَ الْوَاجِبَاتِ، فَلَا يَشْهَدُونَ لِأَنْفُسِهِمْ بِذَلِكَ، كَمَا لَا يَشْهَدُونَ لَهَا بِالْبِرِّ وَالتَّقْوَى؛ فَإِنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَعْلَمُونَهُ، وَهُوَ تَزْكِيَةٌ لِأَنْفُسِهِمْ بِلَا عِلْمٍ، كَمَا سَنَذْكُرُ أَقْوَالَهُمْ إنْ شَاءَ اللَّهُ فِي ذَلِكَ.

وَأَمَّا الْمُوَافَاةُ؛ فَمَا عَلِمْت أَحَدًا مِنْ السَّلَفِ عَلَّلَ بِهَا الِاسْتِثْنَاءَ، وَلَكِنْ كَثِيرٌ مِنْ الْمُتَأَخِّرِينَ يُعَلِّلُ بِهَا مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، مِنْ أَصْحَابِ أَحْمَد وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِمْ، كَمَا يُعَلِّلُ بِهَا نُظَّارُهُمْ، كَأَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ وَأَكْثَرِ أَصْحَابِهِ، لَكِنْ لَيْسَ هَذَا قَوْلَ سَلَفِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ".

إذًا أبو الحسن الأشعري يستثني بالإيمان، الأشاعرة يستثنون بالإيمان باعتبار أنَّ الإيمان ما يوافي العبد به ربه، فهم يستثنون بالإيمان باعتبار عدم علمهم بما يوافون به الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وأنَّ الإيمان هو الَّذِي يوافي به العبد ربه، وَهذَا ملحظ لم يلحظه السلف، وهو ملحظ باطل كما بيَّن شيخ الإسلام.

وقد بيَّن شيخ الإسلام سبب قولهم بهذا المأخذ في الاستثناء في الإيمان، وهو: أنهم أرادوا أن يوفقوا بين قولهم في أنَّ الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وبين النصوص الواردة عن السلف في الاستثناء في الإيمان، فأرادوا أن يوفقوا بين هذَا وهذَا؛ فاستثنوا بالإيمان باعتبار الموافاة، والاستثناء باعتبار الموافاة مُحْدَث.

* يقول شيخ الإسلام: "وَهَذَا الْمَأْخَذُ مَأْخَذُ كَثِيرٍ مِنْ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ الْكُلَّابِيَة وَغَيْرِهِمْ، مِمَّنْ يُرِيدُ أَنْ يَنْصُرَ مَا أُشْتُهِرَ عَنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ مِنْ قَوْلِهِمْ: أَنَا مُؤْمِنٌ إنْ شَاءَ اللَّهُ، وَيُرِيدُ

مَعَ ذَلِكَ أَنَّ الْإِيمَانَ لَا يَتَفَاضَلُ، وَلَا يَشُكُّ الْإِنْسَانُ فِي الْمَوْجُودِ مِنْهُ، وَإِنَّمَا يَشُكُّ فِي الْمُسْتَقْبَلِ"،

فعندما يقول القائل منهم: "**أنا مؤمن إِنْ شَاءَ اللهُ**" هنا يشك في إيمان الآن، وَإِنَّمَا يشك في إيمانه باعتبار الموافاة، هل سيكون مؤمنًا عندما يلقى ربه، أم أنه يموت عَلَىٰ غير الإيمان؟

فمن قَالَ بهذا المأخذ في الاستثناء؛ أراد التوفيق بين أصوله الَّتِي أصلها في الإيمان، ومنها: أنه لا يتفاوت، وبين ما جاء عن السلف، وقد جاء عن السلف الاستثناء، فأحدث قولًا ظاهره سني، ومأخذه بدعي محدث.

إذًا الأشعري له في الإيمان قولان:

- **اَلْأَوَّل**: كقول أهل السُّنَّة.
- **وَالثَّانِي**: أَنَّ الإيمان هو التصديق، وَهٰذَا هو الَّذِي عليه أكثر أصحابه وعامة المتأخرة.

☜ ومن صدَّق؛ كان مؤمنًا، وإن لم يتلفظ بالشهادتين مع القدرة، وهو إن لم يتلفظ بهما؛ حكم بكفره ظاهرًا لا باطنًا، فيكون في الظَّاهِرِ كافرًا، يُعامل معاملة الكفَّار، وفي الوقت نفسه يكون بالباطن مؤمنًا كامل الإيمان، ويكون في الآخرة من المؤمنين، باعتبار تصديقه، وَهٰذَا قولٌ فاسدٌ مخالفٌ للنصوص والإجماع، كما سبق بيانه.

☜ والأشاعرة لا يرون عمل القلب، ولا قول اللسان من الإيمان، ولا عمل الجوارح، ويتصورون قيام الإيمان الكامل مع عدم عمل واجب من واجبات الجوارح، والأشاعرة لا يرون الزيادة والنقصان في الإيمان، والأشاعرة يرون الاستثناء في الإيمان باعتبار الموافاة عَلَىٰ الإيمان، وَهٰذَا الاعتبار لم يقل به السلف، ولكنهم أرادوا بهذا الجمع بين أصولهم والنصوص الواردة عن السلف في جواز الاستثناء.

✍ **والرد** عَلَىٰ الأشاعرة يكون ببيان الأَدِلَّة الدالة عَلَىٰ كون الإيمان قولًا باللسان، وعملًا بالقلب والجوارح، واعتقادًا بالقلب، وأَنَّ مَنْ اعتقد بقلبه، ولم يقل بلسانه؛ كافر، وأَنَّ من اعتقد بقلبه، ولم يعمل عملًا واجبًا بجوارحه؛ كافر، وقد بَيَّنَّا هٰذَا عند الحديث حول تلازم الباطن وَالظَّاهِر.

✍ **وأيضًا الرد** عليهم يكون باستحضار النصوص الدالة عَلَىٰ أنَّ الإيمان ليس شيئًا واحدًا، يتساوى النَّاس فيه، وأنَّ النَّاس يتفاضلون في الإيمان، وأنَّ الإيمان شُعَب، وأنَّ الإيمان يزيد وينقص.

✍ **والرد** عليهم يكون باستحضار الأَدِلَّة الدالة عَلَىٰ مشروعية الاستثناء في الإيمان، وعَلَىٰ بيان مأخذ الاستثناء، وأنَّ المأخذ الَّذِي اعتبره السلف غير المأخذ الَّذِي اعتبره الأشاعرة، وأنَّ تفسير الأشاعرة الإيمان بما يوافي العبد به ربه، ليس تفسيرًا صحيحًا، بل هو تفسيرٌ مُحدَثٌ.

هٰذَا بإيجاز قول الأشاعرة في الإيمان، والأشاعرة -كما بَيّن شيخ الإسلام- اتبعوا في هٰذَا جهمًا، والصالحي، وهم إِلَىٰ الجهمية في الإيمان أقرب من أهل السُّنَّة، بل هم بعيدون كل البعد عن قول أهل السُّنَّة في الإيمان.

هٰذَا باختصار ما يتعلَّق بقول الأشاعرة.

✍ معتقد **مرجئة الفقهاء في الإيمان**.

المراد بمرجئة الفقهاء: حمَّاد بن أبي سليمان، وأبو حنيفة، وصاحباه، ومن تبعهم فيما ذهبوا إليه في الإيمان، وسيكون توضيح معتقدهم في الإيمان في نقاط:

أولًا: مرجئة الفقهاء يرون الإيمانَ اعتقادًا في القلبِ وقولًا باللسان.

* قَالَ شيخ الإسلام: "**وَهَؤُلَاءِ الْمَعْرُوفُونَ، مِثْلُ: حَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَغَيْرِهِمَا مِنْ فُقَهَاءِ الْكُوفَةِ كَانُوا يَجْعَلُونَ قَوْلَ اللِّسَانِ، وَاعْتِقَادَ الْقَلْبِ مِنْ الْإِيمَانِ؛ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي مُحَمَّدِ بْنِ كُلَّابٍ وَأَمْثَالِهِ لَمْ يَخْتَلِفْ قَوْلُهُمْ فِي ذَلِكَ، وَلَا نُقِلَ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ قَالُوا: الْإِيمَانُ مُجَرَّدُ تَصْدِيقِ الْقَلْبِ**"؛ إذًا شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ يبيِّن معتقد مرجئة الفقهاء، مثل: حمَّاد بن أبي سليمان، وأبي حنيفة في الإيمان، وأنه عندهم: اعتقادٌ في القلبِ وقول باللسان.

ثانيًا: مرجئة الفقهاء لا يدخلون أعمال القلوب وأعمال الجوارح في الإيمان.

إذًا عندهم الإيمان هو: قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وَأَمَّا أعمال الجوارح وأعمال القلوب؛ فلا يدخلونها في الإيمان.

☜ أما عدم إدخالهم أعمال الجوارح؛ فواضحٌ ومعروف.

☜ وَأَمَّا أعمال القلوب؛ فشيخ الإسلام له كلام يفيد عدم قطعه في كونهم يخرجونها من الإيمان، ومن ذلك قوله: "وَأَيْضًا فَإِخْرَاجُهُمُ الْعَمَلَ" أي: عمل الجوارح "**يُشْعِرُ أَنَّهُمْ أَخْرَجُوا أَعْمَالَ الْقُلُوبِ أَيْضًا، وَهَذَا بَاطِلٌ قَطْعًا؛ فَإِنَّ مَنْ صَدَّقَ الرَّسُولَ وَأَبْغَضَهُ وَعَادَاهُ بِقَلْبِهِ وَبَدَنِهِ، فَهُوَ كَافِرٌ قَطْعًا بِالضَّرُورَةِ، وَإِنْ أَدْخَلُوا أَعْمَالَ الْقُلُوبِ فِي الْإِيمَانِ أَخْطَأُوا أَيْضًا؛ لِامْتِنَاعِ قِيَامِ الْإِيمَانِ بِالْقَلْبِ مِنْ غَيْرِ حَرَكَةِ بَدَنٍ**"؛ إذًا شيخ الإسلام في هٰذَا لم يقطع بأنهم يخرجون أعمال القلوب، ويقول: إن كانوا قد أخرجوها فقد أخطأوا؛ لأنَّ من أبغض الرسول وعاداه؛ فهو كافر قطعًا، يقول: وإن أدخلوها -أي: أدخلوا أعمال القلوب- فقد أخطأوا أيضًا؛ لأنهم يخرجون عمل الجوارح، فتصوروا وجود إيمان بدون عمل الجوارح، ولا يُتصور عدم عمل الجوارح مع وجود عمل القلب.

✍ **المراد والغرض:** أنَّ شيخ الإسلام هنا لم يقطع بأنهم يخرجون أعمال القلوب، وله مواضع أخرى أيضًا لم يقطع بإخراجهم أعمال القلوب من الإيمان فيها، منها: قوله: "**وَالْمُرْجِئَةُ الَّذِينَ قَالُوا: الْإِيمَانُ تَصْدِيقُ الْقَلْبِ وَقَوْلُ اللِّسَانِ وَالْأَعْمَالُ لَيْسَتْ مِنْهُ؛ كَانَ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ مِنْ فُقَهَاءِ الْكُوفَةِ وَعُبَّادِهِم، وَلَمْ يَكُنْ قَوْلُهُمْ مِثْلَ قَوْلِ جَهْمٍ، فَعَرَفُوا أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَكُونُ مُؤْمِنًا إنْ لَمْ يَتَكَلَّمْ بِالْإِيمَانِ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ، وَعَرَفُوا أَنَّ إبْلِيسَ وَفِرْعَوْنَ وَغَيْرَهُمَا كُفَّارٌ مَعَ تَصْدِيقِ قُلُوبِهِمْ، لَكِنَّهُمْ إذَا لَمْ يُدْخِلُوا أَعْمَالَ الْقُلُوبِ فِي الْإِيمَانِ؛ لَزِمَهُمْ قَوْلُ جَهْمٍ، وَإِنْ أَدْخَلُوهَا فِي الْإِيمَانِ؛ لَزِمَهُمْ دُخُولُ أَعْمَالِ الْجَوَارِحِ أَيْضًا، فَإِنَّهَا لَازِمَةٌ لَهَا**". هنا كلامه أيضا يفيد عدم قطعه بإخراجهم أعمال القلوب.

❊ وله كلام آخر قطع فيه بإخراجهم أعمال القلوب من الإيمان، فَقَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في (منهاج السُّنَّة): "**وَعِنْدَ الْجَهْمِيَّةِ الْإِيمَانُ مُجَرَّدُ تَصْدِيقِ الْقَلْبِ وَعِلْمُهُ، هَذَا قَوْلُ جَهْمٍ وَالصَّالِحِيِّ وَالْأَشْعَرِيِّ فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُ وَأَكْثَرِ أَصْحَابِهِ.**

وَعِنْدَ فُقَهَاءِ الْمُرْجِئَةِ: هُوَ قَوْلُ اللِّسَانِ مَعَ تَصْدِيقِ الْقَلْبِ. وَعَلَى الْقَوْلَيْنِ أَعْمَالُ الْقُلُوبِ لَيْسَتْ مِنَ الْإِيمَانِ عِنْدَهُمْ كَأَعْمَالِ الْجَوَارِحِ، فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ مُصَدِّقًا بِلِسَانِهِ وَقَلْبِهِ مَعَ

كَرَاهَةِ مَا نَزَّلَ اللهُ، وَحِينَئِذٍ فَلَا يَكُونُ هَذَا كَافِرٌ عِنْدَهُمْ". هنا يقطع شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأنهم يخرجون أعمال القلوب، يقول: "**وَعَلَى الْقَوْلَيْنِ**" يعني: عَلَىٰ قول الجهمية ومن تبعهم، وعَلَىٰ قول مرجئة الفقهاء، "**وَعَلَى الْقَوْلَيْنِ أَعْمَالُ الْقُلُوبِ لَيْسَتْ مِنَ الْإِيمَانِ عِنْدَهُمْ**".

❊ وَقَالَ أيضًا: "**ومن هنا غلطت الجهمية والمرجئة؛ فإنهم جعلوا الإيمان من باب القول؛ إِمَّا قول القلب الَّذِي هو علمه، أو معنى غير العلم عند من يقول ذلك، وَهٰذَا قول الجهمية ومن تبعهم كأكثر الأشعرية، وبعض متأخري الحنفية، وَإِمَّا قول القلب واللسان، كالقول المشهور عن المرجئة، ولم يجعلوا عمل القلب مثل حب الله ورسوله، ومثل خوف الله من الإيمان، فغلطوا في هٰذَا الأصل**"؛ إذًا هٰذَا كلام آخر أيضًا، يبيِّن فيه شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ أنَّ مرجئة الفقهاء لا يدخلون أعمال القلوب في الإيمان.

☚ ويؤيد هٰذَا -وهو أنَّ مرجئة الفقهاء لا يدخلون أعمال القلوب في الإيمان-: قول ابن أبي العز الحنفي، تعليقًا عَلَىٰ كلام الطحاوي الآتي: "**وَحُبُّهُمْ دِينٌ وَإِيمَانٌ**"، الطحاوي يقول: "**وَحُبُّهُمْ**" أي: الصَّحَابَة "**دِينٌ وَإِيمَانٌ**"، فوصف حب الصَّحَابَة بأنه إيمان، والحب عمل قلبي، فوصف العمل القلبي بأنه إيمان، وَهٰذَا مشكِل؛ لأنهم يقولون: إنَّ الإيمان -أي: مرجئة الفقهاء، والطحاوي عرف الإيمان تعريفهم: إنه قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وهنا الطحاوي في المتن يصف حب الصَّحَابَة بأنه من الإيمان، والحب عمل قلبي؛ إذًا الأعمال القلبية تكون من الإيمان.

❊ فابن أبي العز رَحِمَهُ ٱللَّهُ تفطن لهذا، وَقَالَ: "**وَتَسْمِيَةُ حُبِّ الصَّحَابَةِ إِيمَانًا مُشْكِلٌ عَلَى الشَّيْخِ** رَحِمَهُ ٱللَّهُ" أي: عَلَىٰ الطحاوي؛ "**لِأَنَّ الْحُبَّ عَمَلُ الْقَلْبِ، وَلَيْسَ هُوَ التَّصْدِيقُ، فَيَكُونُ الْعَمَلُ دَاخِلًا فِي مُسَمَّى الْإِيمَانِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي كَلَامِهِ: أَنَّ الْإِيمَانَ هُوَ الْإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ وَالتَّصْدِيقُ بِالْجَنَانِ، وَلَمْ يَجْعَلِ الْعَمَلَ دَاخِلًا فِي مُسَمَّى الْإِيمَانِ، وَهَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ مِنْ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ هَذِهِ التَّسْمِيَةُ مَجَازًا**".

✍ يعني: يقول: ربما أطلق الطحاوي عَلَىٰ الحُبِّ الإيمانَ، سمَّى الحبَّ إيمانًا من باب المجاز، وَإِلَّا فإنه لا يرى -أي: الطحاوي ومرجئة الفقهاء- الأعمال -أعمال القلوب- من

الإيمان؛ إذًا ابن أبي العز أيضًا يبيِّن أنَّ تعريفهم للإيمان يلزم منه أنهم لا يرون أعمال القلوب من الإيمان، وَهذَا ما بينه شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ.

فبذا التقرير يظهر لنا أنَّ مرجئة الفقهاء يرون تصديق القلب وقول اللسان من الإيمان، ويخرجون من الإيمان عمل القلب وعمل الجوارح.

- **إذًا أولًا**: بَيَّنَّا فيه أنهم يرون أنَّ الإيمان قول باللسان واعتقاد بالقلب.
- **وثانيًا**: بَيَّنَّا فيه أنَّ مرجئة الفقهاء لا يرون عمل الجوارح، ولا عمل القلوب من الإيمان.
- **ثالثًا**: مرجئة الفقهاء يرون الإيمان شيئًا واحدًا، إن ثبت بعضه؛ ثبت كله، وإن ذهب بعضه؛ ذهب كله.

* قَالَ شيخ الإسلام: "**وَأَصْلِ نِزَاعِ هَذِهِ الْفِرَقِ فِي الْإِيمَانِ مِنْ الْخَوَارِجِ وَالْمُرْجِئَةِ**" أي: مرجئة الفقهاء "**وَالْمُعْتَزِلَةِ وَالْجُهْمِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ: أَنَّهُمْ جَعَلُوا الْإِيمَانَ شَيْئًا وَاحِدًا، إذَا زَالَ بَعْضُهُ زَالَ جَمِيعُهُ، وَإِذَا ثَبَتَ بَعْضُهُ ثَبَتَ جَمِيعُهُ، فَلَمْ يَقُولُوا بِذَهَابِ بَعْضِهِ وَبَقَاءِ بَعْضِهِ**". فمرجئة الفقهاء يرون الإيمان: قول باللسان واعتقاد بالقلب، فمن قَالَ واعتقد؛ ثبت الإيمان كله له، فهو مؤمن كامل الإيمان، ومن هنا يذهبون إِلَىٰ أنَّ الفاسق المِلِّي كامل الإيمان؛ لأنهم يرون الإيمان شيئًا واحدًا، إذا ثبت بعضه؛ ثبت كله.

- **رابعًا**: مرجئة الفقهاء لا يرون الإيمان يزيد وينقص، فمرجئة الفقهاء يرون الإيمان شيئًا واحدًا، إذا ثبت بعضه؛ ثبت كله، وإذا ذهب بعضه؛ ذهب كله، ويرون الإيمان: التصديق، وعندهم النَّاس لا يتفاوتون في التصديق، التصديق لا يزيد ولا ينقص، عندهم الإيمان: التصديق وقول اللسان، وعندهم التصديق لا يزيد ولا ينقص، وَالنَّاس متساوون فيه، فهم يرون الفاسق المِلِّي كامل الإيمان.

* قَالَ شيخ الإسلام: "**وَالسَّلَفُ اشْتَدَّ نَكِيرُهُمْ عَلَى الْمُرْجِئَةِ لَمَّا أَخْرَجُوا الْعَمَلَ مِنَ الْإِيمَانِ، وَقَالُوا: إنَّ الْإِيمَانَ يَتَمَاثَلُ النَّاسُ فِيهِ، وَلَا رَيْبَ**" -يقول شيخ الإسلام- "**أَنَّ قَوْلَهُمْ**

بِتَسَاوِي إِيمَانِ النَّاسِ مِنْ أَفْحَشِ الْخَطَأِ، بَلْ لَا يَتَسَاوَى النَّاسُ فِي التَّصْدِيقِ وَلَا فِي الْحُبِّ وَلَا فِي الْخَشْيَةِ وَلَا فِي الْعِلْمِ، بَلْ يَتَفَاضَلُونَ مِنْ وُجُوهٍ كَثِيرَةٍ" انتهى كلامه.

* وَقَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "فَقَالَتْ الْجَهْمِيَّةُ وَالْمُرْجِئَةُ: قَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَيْسَ يَخْلُدُ فِي النَّارِ وَأَنَّهُ لَيْسَ كَافِرًا مُرْتَدًّا، بَلْ هُوَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَإِذَا كَانَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مُؤْمِنًا تَامَّ الْإِيمَانِ، لَيْسَ مَعَهُ بَعْضُ الْإِيمَانِ؛ لِأَنَّ الْإِيمَانَ عِنْدَهُمْ لَا يَتَبَعَّضُ، فَاحْتَاجُوا أَنْ يَجْعَلُوا الْإِيمَانَ شَيْئًا وَاحِدًا يَشْتَرِكُ فِيهِ جَمِيعُ أَهْلِ الْقِبْلَةِ" انتهى كلامه.

✍ إذًا المرجئة -مرجئة الفقهاء- لا يرون الإيمان يزيد وينقص، وَهٰذَا لا يعني أنهم ينفون الزيادة والنقص في الأعمال الظاهرة، يعني: مرجئة الفقهاء يقولون: الإيمان لا يزيد ولا ينقص، ولكنهم لا ينفون الزيادة والنقص في الأعمال الظاهرة، فهم يؤمنون بذلك، يؤمنون بالزيادة والنقص في الأعمال الظاهرة، ولكن يقولون: ليس ذلك زيادة الإيمان ونقصانه، بل هو من زيادة ثمراته، فالمقتضي للعمل لم يزد ولم ينقص، وَإِنَّمَا الزيادة والنقصان في الثمرة والمقتضى؛ وَهٰذَا فاسد، التفاضل المعلول يقتضي تفاضل العلة.

* وفي هٰذَا يقول شيخ الإسلام: "الْأَعْمَالُ الظَّاهِرَةُ؛ فَإِنَّ النَّاسَ يَتَفَاضَلُونَ فِيهَا وَتَزِيدُ وَتَنْقُصُ، وَهَذَا مِمَّا اتَّفَقَ النَّاسُ عَلَى دُخُولِ الزِّيَادَةِ فِيهِ وَالنُّقْصَانِ، لَكِنْ نِزَاعُهُمْ فِي دُخُولِ ذَلِكَ فِي مُسَمَّى الْإِيمَانِ، فَالنُّفَاةِ يَقُولُونَ: هُوَ مِنْ ثَمَرَاتِ الْإِيمَانِ وَمُقْتَضَاهُ، فَأُدْخِلَ فِيهِ مَجَازًا بِهَذَا الِاعْتِبَارِ، وَهَذَا مَعْنَى زِيَادَةِ الْإِيمَانِ عِنْدَهُمْ وَنَقْصِهِ، أَيْ: زِيَادَةِ ثَمَرَاتِهِ وَنُقْصَانِهَا، فَيُقَالُ: قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ هَذَا مِنْ لَوَازِمِ الْإِيمَانِ وَمُوجِبَاتِهِ، فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ إِيمَانٌ تَامٌّ فِي الْقَلْبِ بِلَا قَوْلٍ وَلَا عَمَلٍ ظَاهِرٍ، وَأَمَّا كَوْنُهُ لَازِمًا أَوْ جُزْءًا مِنْهُ؛ فَهَذَا يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ حَالِ اسْتِعْمَالِ لَفْظِ الْإِيمَانِ مُفْرَدًا أَوْ مَقْرُونًا بِلَفْظِ الْإِسْلَامِ..." إِلَىٰ آخر ما قَالَ.

✍ **المراد:** أنَّ شيخ الإسلام بيّن أنهم وإن كانوا لا يرون الزيادة والنقصان في الإيمان، إِلَّا أنهم يرون الزيادة والنقصان في الأعمال، ولكنهم يجعلون ذلك زيادةً ونقصانًا في الثمرة، وبيّن شيخ الإسلام أنَّ الزيادة والنقصان في الثمرة والمُسبَّب لا تكون إِلَّا في الزيادة

والنقصان في السَّبَب، لا تكون الزيادة والنقصان في المعلول، إلَّا بزيادة ونقصان العلة، وهكذا.

☜ فهم يقولون إذًا بتفاضل النَّاس في العمل، الَّذِي هو ثمرة الإيمان، لكن الإيمان فإنَّ النَّاس عندهم فيه سواء، فإيمان أبسط النَّاس، بل إيمان من لم يعمل خيرًا قط كإيمان الأنبياء.

* وفي هٰذَا يقول شيخ الإسلام: "**وَخَامِسُهَا: وَهُوَ يَلْزَمُهُمْ**" أي: الجهمية، "**وَيَلْزَمُ الْمُرْجِئَةَ**" أي: مرجئة الفقهاء، "**أَنَّهُمْ قَالُوا: إنَّ الْعَبْدَ قَدْ يَكُونُ مُؤْمِنًا تَامَّ الْإِيمَانِ إيمَانُهُ مِثْلُ إيمَانِ الْأَنْبِيَاءِ وَالصِّدِّيقِينَ، وَلَوْ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا لَا صَلَاةً وَلَا صِلَةً وَلَا صِدْقَ حَدِيثٍ، وَلَمْ يَدَعْ كَبِيرَةً إلَّا رَكِبَهَا، فَيَكُونُ الرَّجُلُ عِنْدَهُمْ إذَا حَدَّثَ كَذَبَ وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ وَإِذَا اُؤْتُمِنَ خَانَ، وَهُوَ مُصِرٌّ عَلَى دَوَامِ الْكَذِبِ وَالْخِيَانَةِ وَنَقْضِ الْعُهُودِ، لَا يَسْجُدُ للهِ سَجْدَةً، وَلَا يُحْسِنُ إلَى أَحَدٍ حَسَنَةً، وَلَا يُؤَدِّي أَمَانَةً، وَلَا يَدَعُ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنْ كَذِبٍ وَظُلْمٍ وَفَاحِشَةٍ إلَّا فَعَلَهَا وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ مُؤْمِنٌ تَامُّ الْإِيمَانِ، إيمَانُهُ مِثْلُ إيمَانِ الْأَنْبِيَاءِ، وَهَذَا يَلْزَمُ كُلَّ مَنْ لَمْ يَقُلْ إنَّ الْأَعْمَالَ الظَّاهِرَةَ مِنْ لَوَازِمِ الْإِيمَانِ الْبَاطِنِ، فَإِذَا قَالَ: إنَّهَا مِنْ لَوَازِمِهِ، وَأَنَّ الْإِيمَانَ الْبَاطِنَ يَسْتَلْزِمُ عَمَلًا صَالِحًا ظَاهِرًا؛ كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ قَوْلُهُ: إنَّ تِلْكَ الْأَعْمَالَ لَازِمَةٌ لِمُسَمَّى الْإِيمَانِ أَوْ جُزْءٌ مِنْهُ نِزَاعًا لَفْظِيًّا كَمَا تَقَدَّمَ**" انتهى كلامه.

خامسًا: مرجئة الفقهاء لا يجيزون الاستثناء في الإيمان.

* قَالَ شيخ الإسلام: "**وَفِي الْجُمْلَةِ: الَّذِينَ رُمُوا بِالْإِرْجَاءِ مِنْ الْأَكَابِرِ، مِثْلِ: طَلْقِ بْنِ حَبِيبٍ وَإِبْرَاهِيمَ التيمي وَنَحْوِهِمَا، كَانَ إرْجَاؤُهُمْ مِنْ هَذَا النَّوْعِ، وَكَانُوا أَيْضًا لَا يَسْتَثْنُونَ فِي الْإِيمَانِ، وَكَانُوا يَقُولُونَ: الْإِيمَانُ هُوَ الْإِيمَانُ الْمَوْجُودُ فِينَا، وَنَحْنُ نَقْطَعُ بِأَنَّا مُصَدِّقُونَ، وَيَرَوْنَ الِاسْتِثْنَاءَ شَكًّا**"؛ إذًا مرجئة الفقهاء لا يستثنون بالإيمان، ويرون الاستثناء شك.

هٰذَا موجز في بيان ما عليه مرجئة الفقهاء في الإيمان.

✍ **والرد عليهم** يكون باستحضار ما سبق ذِكره في بيان عقيدة أهل السُّنَّة وَالْجَمَاعَة في الإيمان، وأدلة تلك العقيدة الصافية الواضحة، وقد ذكرنا الأَدِلَّة عَلَىٰ أنَّ الإيمان قول

بالقلب واللسان، وعمل بالقلب والجوارح، وأنَّ الإيمان شُعَب وليس شيئًا واحدًا، وأنه يزيد وينقص، وَبَيَّنَّا أحوال الاستثناء فيه، وباستحضار ما قيل هناك؛ يُرد عليهم.

☜ موقف السلف من مرجئة الفقهاء:

السلف قد اشتد نكيرهم عَلَىٰ مرجئة الفقهاء، كما بيَّن شيخ الإسلام وبدعوهم، إلَّا أنهم لم يكفروهم، وفي هذا يقول شيخ الإسلام: "لَكِنَّ حَمَّادَ بْنَ أَبِي سُلَيْمَانَ خَالَفَ سَلَفَهُ، وَاتَّبَعَهُ مَنْ اتَّبَعَهُ وَدَخَلَ فِي هَذَا طَوَائِفُ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، ثُمَّ إنَّ السَّلَفَ وَالْأَئِمَّةَ اشْتَدَّ إنْكَارُهُمْ عَلَى هَؤُلَاءِ وَتَبْدِيعُهُمْ وَتَغْلِيظُ الْقَوْلِ فِيهِمْ، وَلَمْ أَعْلَمْ أَحَدًا مِنْهُمْ نَطَقَ بِتَكْفِيرِهِمْ، بل هُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّهُمْ لَا يُكَفَّرُونَ فِي ذَلِكَ، وَقَدْ نَصَّ أَحْمَد وَغَيْرُهُ مِنْ الْأَئِمَّةِ: عَلَى عَدَمِ تَكْفِيرِ هَؤُلَاءِ الْمُرْجِئَةِ، وَمَنْ نَقَلَ عَنْ أَحْمَد أَوْ غَيْرِهِ مِنْ الْأَئِمَّةِ تَكْفِيرًا لِهَؤُلَاءِ، أَوْ جَعَلَ هَؤُلَاءِ مِنْ أَهْلِ الْبِدَعِ الْمُتَنَازَعِ فِي تَكْفِيرِهِمْ؛ فَقَدْ غَلِطَ غَلَطًا عَظِيمًا" انتهى كلامه.

فالسلف إذًا بَدَّعوا مرجئة الفقهاء، ولكن اتفقت كلمتهم عَلَىٰ عدم تكفيرهم، وقد بيَّن شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ هذِه البدعة -وهي بدعة مرجئة الفقهاء- أخف البدع، حيث قَالَ: "وَكَانَ أَكْثَرُهُمْ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، وَلَمْ يَكُنْ أَصْحَابُ عَبْدِ اللهَّ مِنْ الْمُرْجِئَةِ وَلَا إبْرَاهِيمُ النَّخَعِي وَأَمْثَالُهُ، فَصَارُوا نَقِيضَ الْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزِلَةِ، فَقَالُوا: إنَّ الْأَعْمَالَ لَيْسَتْ مِنْ الْإِيمَانِ، وَكَانَتْ هَذِهِ الْبِدْعَةُ أَخَفَّ الْبِدَعِ، فَإِنَّ كَثِيرًا مِنْ النِّزَاعِ فِيهَا نِزَاعٌ فِي الِاسْمِ وَاللَّفْظِ دُونَ الْحُكْمِ" انتهى كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

* وَقَالَ: "وَإِنَّ النَّاسَ فِي تَرْتِيبِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ عَلَى أَقْسَامٍ:

مِنْهُمْ مَنْ يُرَتِّبُهُمْ عَلَى زَمَانِ حُدُوثِهِمْ؛ فَيَبْدَأُ بِالْخَوَارِجِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يُرَتِّبُهُمْ بِحَسَبِ خِفَّةِ أَمرِهِم وَغِلَظِهِ؛ فَيَبْدَأُ بِالْمُرْجِئَةِ وَيَخْتِمُ بِالْجَهْمِيَّةِ، كَمَا فَعَلَهُ كَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِ أَحْمَد رَضِيَ اللهَّ عَنْهُ كَعَبْدِ اللهَّ ابْنِهِ وَنَحْوِهِ وَكَالْخَلَّالِ وَأَبِي عَبْدِ اللهَّ بْنِ بَطَّةَ وَأَمْثَالِهِمَا وَكَأَبِي الْفَرَجِ المقدسي، وَكِلَا الطَّائِفَتَيْنِ تَخْتِمُ بِالْجَهْمِيَّةِ؛ لِأَنَّهُمْ أَغْلَظُ الْبِدَعِ، وَكَالْبُخَارِيِّ فِي صَحِيحِهِ فَإِنَّهُ بَدَأَ بِكِتَابِ الْإِيمَانِ وَالرَّدِّ عَلَى الْمُرْجِئَةِ، وَخَتَمَهُ بِكِتَابِ التَّوْحِيدِ وَالرَّدِّ عَلَى الزَّنَادِقَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ".

فبيَّن شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ هنا أنَّ من رتب أهل الأهواء بحسب خفة أمرهم وغلظه؛ فإنه يبدأ بمرجئة الفقهاء؛ لأنَّ بدعتهم من أخف البدع، فهو يقرِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ بدعة مرجئة الفقهاء من أخف البدع، فالسلف بدَّعوهم، ولكن بدعتهم من أخف البدع.

✍ وبعد هٰذَا أحب أن أتطرق لأمرٍ مهم، وهو: تحرير مراد شيخ الإسلام في كون النزاع مع مرجئة الفقهاء لفظيًّا.

شيخ الإسلام ذَكَرَ كون النزاع معهم في الاسم لا الحكم، وأنه لفظي في مواطن، وهو لا يريد كونه نزاعًا لفظيًّا في الأسماء دون الأحكام من كل وجه، وَإِنَّمَا يريد كون النزاع لفظيًّا في الغالب، وَإِلَّا فثَمَّ خلافٌ معنوي بين أهل السُّنَّة ومرجئة الفقهاء، وَهٰذَا ما يفيده كلامه، ومنه: قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "**وَكَانَتْ هَذِهِ الْبِدْعَةُ أَخَفَّ الْبِدَعِ؛ فَإِنَّ كَثِيرًا مِنْ النِّزَاعِ فِيهَا نِزَاعٌ فِي الِاسْمِ وَاللَّفْظِ دُونَ الْحُكْمِ؛ إذْ كَانَ الْفُقَهَاءُ الَّذِينَ يُضَافُ إلَيْهِمْ هَذَا الْقَوْلُ، مِثْلَ: حَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَغَيْرِهِمَا هُمْ مَعَ سَائِرِ أَهْلِ السُّنَّةِ مُتَّفِقِينَ عَلَى أَنَّ اللهَّ يُعَذِّبُ مَنْ يُعَذِّبُهُ مِنْ أَهْلِ الْكَبَائِرِ بِالنَّارِ، ثُمَّ يُخْرِجُهُمْ بِالشَّفَاعَةِ كَمَا جَاءَتْ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ بِذَلِكَ، وَعَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الْإِيمَانِ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِلِسَانِهِ، وَعَلَى أَنَّ الْأَعْمَالَ الْمَفْرُوضَةَ وَاجِبَةٌ، وَتَارِكُهَا مُسْتَحِقٌّ لِلذَّمِّ وَالْعِقَابِ، فَكَانَ فِي الْأَعْمَالِ هَلْ هِيَ مِنْ الْإِيمَانِ وَفِي الِاسْتِثْنَاءِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ عَامَّتُهُ نِزَاعٌ لَفْظِيٌّ**" انتهى كلامه.

☜ فلاحظ في هٰذَا الكلام: قوله: "**فَإِنَّ كَثِيرًا مِنْ النِّزَاعِ فِيهَا نِزَاعٌ فِي الِاسْمِ وَاللَّفْظِ دُونَ الْحُكْمِ**"؛ فإنه يفيد أمرين:

❶ **اَلْأَوَّل**: أنَّ النزاع معهم في الغالب في الاسم دون الحكم.

❷ **الثَّانِي**: ثَمَّ نزاع معهم في الحكم أيضًا، وَهٰذَا يفيده مفهوم قوله: "**فَإِنَّ كَثِيرًا مِنْ النِّزَاعِ فِيهَا نِزَاعٌ فِي الِاسْمِ وَاللَّفْظِ دُونَ الْحُكْمِ**".

⮪ وفي كلامه هٰذَا بيان مراده من الخلاف في الاسم لا في الحكم، وهو: أنَّ قولهم: إنَّ اسم الإيمان يشمل العمل أولى، خلافٌ في الاسم، وَأَمَّا كون الأعمال المفروضة يُعاقَب بتركها؛ فَهٰذَا لا يختلفون فيه، وهم يوافقون عَلَىٰ أنَّ الأعمال مفروضة، وأنه يُعاقب بتركها،

ولكن يخالفون في كون الإيمان يشملها، فهم يخالفون في الاسم، لا يخالفون في الحكم، ويحتمل أن يكون مراده أيضًا: أنهم وإن كانوا يسمون الفاسق المِلِّي مؤمنًا، إلَّا أنهم لا يخالفون في استحقاقه النَّار لفسقه، وأنَّ من الفُسَّاق من يدخل النَّار ويخرج بالشفاعة، فكان الخلاف معهم في الفاسق اللفظي في اسمه، لا في حكمه، فهم يقولون: هو مؤمن وكامل الإيمان، ولكن يقولون: إنه متوعَّد بالعقاب، وأهل السُّنَّة يقولون: لا يسلبونه اسم الإيمان اَلْمُطْلَق، ولا يثبتون له اسم الإيمان اَلْمُطْلَق، ويقولون: هو متوعَّد بِالنَّارِ.

⇦ فالمرجئة وافقوا في الحكم -وهو: أنَّ الفاسق المِلِّي متوعَّدٌ بِالنَّارِ-، وخالفوا في الاسم، فأعطوه اسم الإيمان بإطلاق، وأهل السُّنَّة يقولون: هو مؤمن بما معه من طاعة، عاصٍ بما معه من معصية، فلا يعطونه اسم الإيمان اَلْمُطْلَق، ولا يسلبون عنه اسم الإيمان.

⇦ ويتبقى في كلامه هٰذَا السابق أمر، وهو: أنه عدَّ الخلاف معهم في الاستثناء لفظي، وَهٰذَا قد ذكره في مواطن، وهو مشكِلٌ عندي، يحتاج لمزيد تأمل في كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ لفهم مراده، وقد بسط القول في هٰذِه المسألة في الخلاف بين مرجئة الفقهاء وأهل السُّنَّة: شيخ الإسلام في كتابه النافع (الفرقان بين الحق والباطل).

✍ **والغرض:** أنَّ شيخ الإسلام لا يرى الخلاف معهم لفظيًّا من كل الأوجه، في الاسم دون الحكم، ومن المواضع الَّتِي ذَكَرَ فيها أيضًا كون الخلاف معهم لفظيًّا: قوله: "**ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ تَنَازَعَ النَّاسُ فِي اسْمِ الْمُؤْمِنِ وَالْإِيمَانِ نِزَاعًا كَثِيرًا، مِنْهُ لَفْظِيٌّ، وَكَثِيرٌ مِنْهُ مَعْنَوِيٌّ، فَإِنَّ أَئِمَّةَ الْفُقَهَاءِ لَمْ يُنَازِعُوا فِي شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ مِنْ الْأَحْكَامِ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ أَعْلَمَ بِالدِّينِ وَأَقْوَمَ بِهِ مِنْ بَعْضٍ، وَلَكِنْ تَنَازَعُوا فِي الْأَسْمَاءِ، كَتَنَازُعِهِمْ فِي الْإِيمَانِ هَلْ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ؟ وَهَلْ يُسْتَثْنَى فِيهِ أَمْ لَا؟ وَهَلْ الْأَعْمَالُ مِنْ الْإِيمَانِ أَمْ لَا؟ وَهَلْ الْفَاسِقُ الْمِلِّيُّ مُؤْمِنٌ كَامِلُ الْإِيمَانِ أَمْ لَا؟**" انتهى كلامه.

وهنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ يحكي تنازع النَّاس في اسم المؤمن والإيمان، وأنَّ هٰذَا التنازع كثير منه لفظي، وكثير منه معنوي، فشيخ الإسلام يقرِّر أنَّ النزاع مع مرجئة الفقهاء فيه نزاع معنوي.

❊ ومن كلامه في ذلك أيضًا قوله: "وَلِهَذَا دَخَلَ فِي إرْجَاءِ الْفُقَهَاءِ جَمَاعَةٌ هُمْ عِنْدَ الْأُمَّةِ أَهْلُ عِلْمٍ وَدِينٍ؛ وَلِهَذَا لَمْ يُكَفِّرْ أَحَدٌ مِنْ السَّلَفِ أَحَدًا مِنْ مُرْجِئَةِ الْفُقَهَاءِ، بَلْ جَعَلُوا هَذَا مِنْ بِدَعِ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ، لَا مِنْ بِدَعِ الْعَقَائِدِ؛ فَإِنَّ كَثِيرًا مِنْ النِّزَاعِ فِيهَا لَفْظِيٌّ، لَكِنَّ اللَّفْظَ الْمُطَابِقَ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ هُوَ الصَّوَابُ، فَلَيْسَ لِأَحَدِ أَنْ يَقُولَ بِخِلَافِ قَوْلِ اللهِ وَرَسُولِهِ، لَا سِيَّمَا وَقَدْ صَارَ ذَلِكَ ذَرِيعَةً إلَى بِدَعِ أَهْلِ الْكَلَامِ مِنْ أَهْلِ الْإِرْجَاءِ وَغَيْرِهِمْ وَإِلَى ظُهُورِ الْفِسْقِ، فَصَارَ ذَلِكَ الْخَطَأُ الْيَسِيرُ فِي اللَّفْظِ سَبَبًا لِخَطَإٍ عَظِيمٍ فِي الْعَقَائِدِ وَالْأَعْمَالِ؛ فَلِهَذَا عَظُمَ الْقَوْلُ فِي ذَمِّ الْإِرْجَاءِ، حَتَّى قَالَ إبْرَاهِيمُ النَّخَعِي: لَفِتْنَتُهُمْ - يَعْنِي الْمُرْجِئَةَ - أَخْوَفُ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ مِنْ فِتْنَةِ الأزارقة.

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: مَا ابْتُدِعَتْ فِي الْإِسْلَامِ بِدْعَةٌ أَضَرُّ عَلَى أَهْلِهِ مِنْ الْإِرْجَاءِ.

وَقَالَ الأوزاعي: كَانَ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ وقتادة يَقُولَانِ: لَيْسَ شَيْءٌ مِنْ الْأَهْوَاءِ أَخْوَفُ عِنْدَهُمْ عَلَى الْأُمَّةِ مِنْ الْإِرْجَاءِ..." إِلَىٰ آخر الكلام، يُستفاد من كلامه هنا أمور:

① **الْأَوَّل**: أنَّ بدعتهم من بدع الأقوال والأعمال، لا من بدع الاعتقاد.

② **الثَّانِي**: أنَّ الكثير من النزاع معهم لفظي، وَهٰذَا هو المقصود، وبه يظهر: أنَّ شيخ الإسلام لا يرى النزاع معهم لفظيًّا من كل وجه.

③ **الثَّالِث**: أنَّ قولهم هٰذَا صار ذريعة إِلَىٰ بدع أهل الكلام من أهل الإرجاء، وهو بهذا يريد الجهمية ومن تبعهم، يعني: أنَّ قول مرجئة الفقهاء صار ذريعة لقول الجهمية، فالجهمية لا يرون الأعمال واجبة، لا يرونها من الإيمان، ولا يرونها واجبة، ومرجئة الفقهاء لا يرونها من الإيمان، ويرونها واجبة، فصار قول مرجئة الفقهاء ذريعة لقول الجهمية، فيقولون: طيب، ونحن أيضًا نوافقكم في أنها ليست من الإيمان، ونقول: هي ليست واجبة.

④ **الرَّابِع**: لَمَّا كان قولهم ذريعة للفسقة والجهمية وأتباعهم؛ عَظُم إنكار السلف عليهم، فشيخ الإسلام يبيِّن أنَّ إنكار السلف عليهم، كإنكار الزهري، ويحيى بن أبي كثير، وقتادة، وغيرهم؛ لأنَّ قولهم صار ذريعةً للفسقة والجهمية.

الخلاصة من هٰذِهِ النقول والمقصود والغرض منها:

* هو أنَّ شيخ الإسلام لا يريد كون النزاع معهم لفظيًّا من كل وجه، وَإِنَّمَا يريد أنَّ الكثير منه لفظي، ومعنى كونه لفظيًّا: أنه خلافٌ في الاسم لا في الحكم، فهم وإن كانوا يقولون: إنَّ الأعمال ليست من الإيمان، لا يشملها اسم الإيمان، فهم يقولون بوجوبها، فخالفوا في الاسم، لم يخالفوا في الحكم، فإنهم يرون الأعمال واجبة، وإن كانوا يرون أنَّ اسم الإيمان لا يشمل هٰذَا.

* أو يُقال: إنهم خالفوا في الاسم، فأطلقوا عَلَىٰ الفاسق المِلِّي الإيمان، فقالوا: هو مؤمن، وأهل السُّنَّة لا يطلقون الإيمان عليه هكذا، وَإِنَّمَا يقولون: هو مؤمن بما معه من إيمان، فاسقٌ بما ارتكب من عصيان، وهم خالفوا في اسم الفاسق المِلِّي، لا في حكمه؛ إذْ يرونه مُعرَّضٌ للعقوبة، كما أنَّ أهل السُّنَّة يرونه مُعرَّضٌ للعقوبة.

إذًا الخلاصة: شيخ الإسلام لا يرى النزاع مع مرجئة الفقهاء نزاعًا لفظيًّا مُطْلَقًا، وَإِنَّمَا يراه معنويًّا من جهات، ويرى أن النزاع معهم لفظي من جهة كونهم يخالفون في الاسم، لا يخالفون في الحكم.

وله مواضع أخرى أشار فيها إِلَىٰ كون النزاع معهم لفظيًّا، وفيها المزيد من الفوائد، أتركها خشية الإطالة، وبالله التوفيق.

فَهٰذَا باختصار بيان لعقيدة مرجئة الفقهاء في الإيمان، وبذا نكون قد أنهينا الحديث حول الإيمان، فَبَيَّنَّا معتقد أهل السُّنَّة وَالْجَمَاعَة فيه، وَبَيَّنَّا معتقد الوعيدية والجهمية والمعتزلة، ثُمَّ بَيَّنَّا معتقد الوعيدية الخوارج والمعتزلة، ثُمَّ بَيَّنَّا معتقد الجهمية والأشاعرة ومرجئة الفقهاء والكَرَّامية، بذا تم الحديث حول الإيمان.

❑ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: **"ونُسمِّي أَهْلَ قِبْلَتِنا مُسْلِمينَ مؤمِنينَ، مَا دَامُوا بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُعْتَرِفينَ، ولهُ بِكُلِّ ما قالَ وأَخْبَرَ مُصَدِّقِين".**

بيَّن الْمُصَنِّف هنا أنه يسمي أهل القبلة، ومراده بهذا: من ثبت إسلامه، فهو يبيِّن أنه يسمي كل من ثبت إسلامه: مؤمنين ومسلمين، وأن تسميتهم مؤمنين ومسلمين ثابتةٌ لهم ماداموا معترفين بما جاء به النَّبِيّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ومصدِّقين بكل ما أخبر به.

فَالْمُصَنِّف يرى الإسلام والإيمان بمعنًى واحد، حيث قَالَ: "**ونُسمِّي أَهْلَ قِبْلَتِنا مُسْلِمِينَ مؤمنِينَ**"، وَهٰذَا قول لبعض السلف، منهم: البخاري، وَمُحَمَّد بن نصر المَرْوَزِي، وقد سبق أنَّ الصحيح: كون الإسلام والإيمان لفظين، إن افترقا؛ دلَّ كل واحدٍ منهم عَلَىٰ مسمَّاه ومسمَّى الآخر، وإن اجتمعا؛ فإنَّ الإسلام يشمل الطاعات الظاهرة، والإيمان يشمل الطاعات الباطنة.

➤ ومن أقوى أدلة القائلين باتحاد معنى الإيمان والإسلام: قوله تَعَالَىٰ في لوطٍ وأهله: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴿٣٦﴾﴾ [الذاريات: ٣٥، ٣٦]، فقالوا: وصفهم الله تَعَالَىٰ تارةً بالإيمان، وتارةً بالإسلام، فدلَّ عَلَىٰ أنهما -أي: الإسلام والإيمان- بمعنًى واحد، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾﴾ المراد به: لوطٌ وأهله، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴿٣٦﴾﴾ المراد بهم: لوطٌ وأهله، فوصفهم تارةً بالإيمان وتارة بالإسلام، فدلَّ عَلَىٰ أنَّ الإسلام والإيمان بمعنًى واحد، هٰذَا تقرير استدلالهم بهاتين الآيتين.

❊ واستدلالهم هٰذَا ذكره شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في **(الإيمان الأوسط)** وغيره، وأجاب عنه، فأذكر جوابه، ثُمَّ أعلِّق عليه، قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "**وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللهَ أَخْبَرَ أَنَّهُ أَخْرَجَ مَنْ كَانَ فِيهَا مُؤْمِنًا، وَأَنَّهُ لَمْ يَجِدْ إِلَّا أَهْلَ بَيْتٍ مِنْ الْمُسْلِمِينَ، وَذَلِكَ لِأَنَّ امْرَأَةَ لُوطٍ كانت فِي أَهْلِ الْبَيْتِ الْمَوْجُودِينَ، وَلَمْ تَكُنْ مِنْ الْمُخْرَجِينَ الَّذِينَ نَجَوْا، بَلْ كَانَتْ مِنْ الْغَابِرِينَ الْبَاقِينَ فِي الْعَذَابِ، وَكَانَتْ فِي الظَّاهِرِ مَعَ زَوْجِهَا عَلَى دِينِهِ، وَفِي الْبَاطِنِ مَعَ قَوْمِهَا عَلَى دِينِهِمْ، خَائِنَةً لِزَوْجِهَا، تَدُلُّ قَوْمَهَا عَلَى أَضْيَافِهِ، كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ فِيهَا: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتَ نُوحٍ وَامْرَأَتَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا﴾ [التحريم: ١٠]، وَكَانَتْ خِيَانَتُهُمَا لَهُمَا فِي الدِّينِ لَا فِي الْفِرَاشِ؛ فَإِنَّهُ مَا بَغَتْ امْرَأَةُ نَبِيٍّ قَطُّ؛ إذْ نِكَاحُ الْكَافِرَةِ قَدْ يَجُوزُ فِي بَعْضِ الشَّرَائِعِ، وَيَجُوزُ فِي شَرِيعَتِنَا نِكَاحُ بَعْضِ الْأَنْوَاعِ وَهُنَّ الْكِتَابِيَّاتُ، وَأَمَّا نِكَاحُ الْبَغِيِّ فَهُوَ: دِيَاثَةٌ، وَقَدْ صَانَ اللهُ النَّبِيَّ عَنْ أَنْ يَكُونَ دَيُّوثًا؛ وَلِهَذَا كَانَ الصَّوَابُ قَوْلَ مَنْ قَالَ مِنْ الْفُقَهَاءِ: بِتَحْرِيمِ نِكَاحِ الْبَغِيِّ حَتَّى تَتُوبَ.**

والْمَقْصُودُ: أَنَّ امْرَأَةَ لُوطٍ لَمْ تَكُنْ مُؤْمِنَةً، وَلَمْ تَكُنْ مِنَ النَّاجِينَ الْمُخْرَجِينَ، فَلَمْ تَدْخُلْ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾﴾، وَكَانَتْ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ الْمُسْلِمِينَ وَمِمَّنْ وُجِدَ فِيهِ؛ وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴿٣٦﴾﴾، وَبِهَذَا تَظْهَرُ حِكْمَةُ الْقُرْآنِ؛ حَيْثُ ذَكَرَ الْإِيمَانَ لَمَّا أَخْبَرَ بِالْإِخْرَاجِ، وَذَكَرَ الْإِسْلَامَ لَمَّا أَخْبَرَ بِالْوُجُودِ" انتهى كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ.

☜ فشيخ الإسلام يبيِّن هنا عدم صحة استدلالهم؛ إذْ كان إطلاق الإيمان بمعنى، والإسلام بمعنى، فلم يُرَد بهما معنًى واحد، فسُموا مسلمين؛ لوجود امرأة لوطٍ معهم، وكانت تظهر الإسلام وتبطن الكفر، فأطلق الله عليهم الإسلام؛ لكونها من الموجودين في البيت، وقد كانت تظهر الإسلام، فشملها لفظ الإسلام باعتبار الظَّاهِر، ولم تستحق الإيمان، فلم يُعبَّر عن أهل البيت الموجودين بالإيمان، وَإِنَّمَا عُبِّر عمَّن أُخرِجوا بالإيمان.

☜ فوصف الله المُخرجين بالإيمان؛ لكونهم مؤمنين ظاهرًا وباطنًا، إذْ زوجة لوط لم تكن من الناجين، ولكن كانت من أهل البيت الموجودين، فنُعِت الموجودون بالإسلام؛ لأنَّ زوجة لوط كانت معهم، وكانت تظهر الإسلام، وتبطن الكفر، وعُبِّر عن المخرجين بالإيمان.

إذًا أُطلق الإسلام باعتبار والإيمان باعتبار، وليست هاتان الآيتان تدلان عَلَىٰ أنَّ الإسلام والإيمان بمعنًى واحد، وبذا يتبيَّن عدم صحة استدلالهم؛ إذًا كلام المُصَنِّف يفيد كون الإسلام والإيمان بمعنًى واحد، وَهذَا قول لبعض السلف، وقد ذكرنا أقوى أدلتهم وناقشناه.

❑ ثُمَّ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **"ولا نَخُوضُ في اللهِ"**.

يبيِّن المُصَنِّف هنا أنَّ أهل السُّنَّة لا يخوضون في الله، يعني: أنهم لا يتكلمون في أسمائه وصفاته وأفعاله بغير علم.

ومن الخوضِ في الله بالباطل الَّذِي تنزَّه أهل السُّنَّة عنه: خوض المتكلمين؛ فإنهم نفوا صفات الله تَعَالَىٰ بجهلياتهم، الَّتِي سموها زورًا "**عقليات**"، وأوجبوا عَلَىٰ الله، ومنعوا عنه أشياء بأصولهم الفاسدة، فتكلموا في أسمائه وصفاته وأفعاله بالباطل.

❑ قَالَ المُصَنِّفُ: "**وَلَا نُمارِي فِي دِينِ اللهِ**".

"**وَلَا نُمارِي**" أي: لا نجادِل، والجدار نوعان:

- جدال جحودٍ ودفعٍ وتشكيك.
- وجدال استرشادٍ وطلبٍ للحق.

والأوَّل هو المراد هنا، وهو مذموم، وبه يُحرم العبد الخير والتوفيق، فعَلَىٰ الإنسان ألَّا يماري في دين الله؛ دفعًا للحقِّ مُشَكِّكًا للخلق.

وَأَمَّا المماراة والمجادلة للاسترشاد وطلب الحقِّ وإظهاره؛ فهي محمودةٌ، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴿١٢٥﴾﴾ [النحل: ١٢٥].

* ولا يُشكل عَلَىٰ كون المماراة في الدين لإظهار الحقِّ أو طلبه محمودةً، قوله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**من ترك الكذب وهو باطن؛ بُني له في ربض الجَنَّة، ومن ترك المراء وهو مُحِق؛ بُني له في وسطها، ومن حَسَّن خُلُقه؛ بُني له في أعلاها**»، فَهَٰذَا الحديث لا يدلُّ عَلَىٰ عدم مشروعية واستحسان الجدال والمماراة في الحق، إذْ الحديث لا يُراد به ترك المُحِق للمراء في أمور الدين، وَإِنَّمَا المراد به: حثّ المُحِق عَلَىٰ ترك المراء في أمور الدنيا، فمن تمارى مع غيره في أمور الدنيا، وكان مُحِقًّا، فترك المراء مع كونه مُحِقًّا؛ فهو موعود ببيت في الجَنَّة، وَأَمَّا المراء في أمور الدين؛ فعَلَىٰ المُحِق أن يظهر الحقَّ ويوضحه.

* قَالَ في (**مرقاة المفاتيح**) في شرح هَٰذَا الحديث: "**قَالَ الْإِمَامُ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ: حَدُّ الْمِرَاءِ الِاعْتِرَاضُ عَلَى كَلَامِ الْغَيْرِ بِإِظْهَارِ خَلَلٍ فِيهِ، إِمَّا لَفْظًا أَوْ مَعْنًى، أَوْ فِي قَصْدِ الْمُتَكَلِّمِ وَتَرْكِ الْمِرَاءِ بِتَرْكِ الْإِنْكَارِ وَالِاعْتِرَاضِ، فَكُلُّ كَلَامٍ سَمِعْتَهُ، فَإِنْ كَانَ حَقًّا؛ فَصَدِّقْ بِهِ، وَإِنْ كَانَ بَاطِلًا وَلَمْ يَكُنْ مُتَعَلِّقًا بِأُمُورِ الدِّينِ؛ فَاسْكُتْ عَنْهُ**".

✍ إذًا المراد في قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ومن ترك المراء وهو مُحِق؛ بُني له في وسطها**» أي: من ترك المراء في أمرٍ من أمور الدين وهو مُحِق؛ حَتَّىٰ نوفِّق بين النصوص، فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أمر، فَقَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾، فالإنسان يجادل في الدين بِالَّتِي هي أحسن؛ ليظهر الحق، وترك الجدال لإظهار الحق مذموم غير محمود، وَحِيْنَئِذٍ فقول النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ومن ترك المراء وهو مُحِق؛ بُني له في وسطها**» أي: من ترك المراء وهو مُحِق في أمرٍ من أمور الدنيا؛ بُني له في وسطها، فالآية في الجدال في الدين، وهي تحثُّ عليه، والحديث في الجدال في أمور الدنيا، ففي أمور الدنيا الإنسان مشروعٌ له أن يترك المراء، وإن كان مُحِقًّا.

❑ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ: "**ولا نُكَفِّرُ أَحداً مِنْ أَهْلِ القِبْلَةِ بِذَنْبٍ، مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ**".

هٰذِه الجملة من كلام الْمُصَنِّف تتعلَّق بالتكفير، وَهٰذِه القضية من القضايا الكبيرة، والخلاف فيها كبير، والفتنة بسببها عظيمة، والمُبَيِّن لخطر هٰذَا الموضوع لا يحتاج لسرد أمثلةٍ من التاريخ القديم؛ إذْ الأمثلة حاضرة في وقتنا في بلاد العالم، فالتكفير فتنةٌ أوقدت نيرانها منذ ظهور الخوارج، ولم تُطفأ حَتَّىٰ وقتنا هٰذَا، وستبقى إِلَىٰ ما شاء الله، وقد كانت ولا تزال توهن بلاد المسلمين وتضعف دعوة الحق، والخلاف في التكفير أول خلافٍ وقع في الأُمَّة.

❊ يقول شيخ الإسلام: "**وَبِتَحَقُّقِ هَذَا الْمَقَامِ يَزُولُ الِاشْتِبَاهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَيُعْلَمُ أَنَّ فِي الْمُسْلِمِينَ قِسْمًا لَيْسَ هُوَ مُنَافِقًا مَحْضًا فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنْ النَّارِ، وَلَيْسَ هُوَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ قِيلَ فِيهِمْ**: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا...﴾ [الحجرات: ١٥]" الآية، "**وَلَا مِنَ الَّذِينَ قِيلَ فِيهِمْ**: ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال: ٤]، **فَلَا هُمْ مُنَافِقُونَ، وَلَا هُمْ مِنْ هَؤُلَاءِ الصَّادِقِينَ الْمُؤْمِنِينَ حَقًّا، وَلَا مِنَ الَّذِينَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِلَا عِقَابٍ، بَلْ لَهُ طَاعَاتٌ وَمَعَاصٍ وَحَسَنَاتٌ وَسَيِّئَاتٌ، وَمَعَهُ مِنْ الْإِيمَانِ مَا لَا يَخْلُدُ مَعَهُ فِي النَّارِ، وَلَهُ مِنَ الْكَبَائِرِ مَا يَسْتَوْجِبُ دُخُولَ النَّارِ، وَهَذَا الْقِسْمُ قَدْ يُسَمِّيه بَعْضُ النَّاسِ: الْفَاسِقُ الْمِلِّي، وَهَذَا مِمَّا تَنَازَعَ النَّاسُ فِي اسْمِهِ وَحُكْمِهِ، وَالْخِلَافُ فِيهِ أَوَّلُ خِلَافٍ ظَهَرَ فِي الْإِسْلَامِ فِي مَسَائِلِ أُصُولِ الدِّينِ**".

فأول خلافٍ وقع في مسائل أصول الدين هو: الخلاف في الفاسق المِلِّي؛ إذْ حكم الخوارج والمعتزلة عَلَىٰ أنه مُخلَّدٌ في النَّار، والخوارج سبقوا المعتزلة وكفروه، والمعتزلة يقولون: هو فاسقٌ في الدنيا، إلَّا أنه في الآخرة مُخلَّدٌ في النَّار، فاختلفوا في اسمه، واتفقوا عَلَىٰ حكمه.

ومن المناسب هنا قبل التَّعْلِيْق عَلَىٰ كلام المُصَنِّف هٰذَا: ذِكر مهمات في التكفير في وقفات:

الوقفة الأولى: في بيان المراد بالكفر لغةً، وبيان نوعيه، وَتَعْرِيُف كل نوع، وبيان الفرق بين الكفرِ الأكبرِ وَالشِّرْك الأكبر.

أولًا: الكفر لغةً:

الكفر لغةً: الستر والتغطية، ومن هنا سُمِّي المزارع كافرًا؛ لأنه يستر البذر في الأرض، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًّا﴾ [الحديد: ٢٠] الآية.

ثانيًا: الكفر شرعًا:

عَرَّف العلماء الكفر بتعاريف، تجدها عند التَّأمُّل تتفق في معنى، هو: تغطية الإيمان بما ينقضه، فمن كذَّب بشيءٍ من الدين؛ فقد غطَّى الإيمان بالتكذيب، ومن استكبر عن فعل ما أمر الله به؛ فقد غطَّى إيمانه بالاستكبار، وهكذا، فالتعاريف تجتمع في معنى، هو: تغطية الإيمان بما ينقضه.

ثالثًا: الكفر الأصغر:

الكفر الأصغر تعريفه: هو ما أطلقت عليه النصوص لفظ "**الكفر**"، ولم يبلغ درجة الكفر الأكبر.

ومن أمثلة ذلك: قتال المسلم، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر**»، فأطلق صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَىٰ قتال المسلم أنه كفر، وعند النظر: نجد أن قتال

المسلم ليس مخرجًا من الملة، بدليل قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ۝٩﴾ [الحجرات: ٩]، فنعت الله تَعَالَىٰ الطائفتين المقتتلتين بالإيمان، فدلَّ ذلك عَلَىٰ أنَّ الكفر المراد في قوله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر**» الكفر الأصغر، لا الأكبر؛ إذًا الكفر الأصغر: هو ما أطلقت عليه النصوص لفظ الكفر، ولم يبلغ درجة الكفر الأكبر.

رابعًا: في بيان النسبة بين الكفر وَالشِّرْك:

اختلف العلماء في النسبة بين الكفر وَالشِّرْك عَلَىٰ قولين:

١ **اَلْأَوَّل**: أنهما متساويان، فَالشِّرْك والكفر بمعنًى واحد.

٢ **الثَّانِي**: أنَّ النسبة بينهما العموم والخصوص اَلْمُطْلَق، فكل شرك كفرٌ، ولا عكس.

ويظهر هٰذَا من معنى الشِّرْك والكفر، فَالشِّرْك يرجع معناه للتسوية، والكفر يرجع معناه للتغطية والستر، ومن نواقض الإيمان: ما لا يكون فيه تسوية، كإنكار الصَّلَاة مثلًا، فيكون كفرًا، ولا يكون شركًا، وَحِينَئِذٍ فَالشِّرْك أخصُّ من الكفر، الشِّرْك نوعٌ من أنواع الكفر، فكل شرك كفرٌ، وليس كل كفرٍ شركًا.

وهنا مسألتان:

① **الأولىٰ**: أنَّ بعضهم قَالَ: إذا كان الكفر غير الشِّرْك؛ فيلزم من ذلك: أن يُغفر الكفر؛ لأنَّ الله تَعَالَىٰ قَالَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَى إِثْمًا عَظِيمًا ۝٤٨﴾ [النساء: ٤٨]، فالله عَزَّوَجَلَّ بيَّن أنه يغفر ما دون الشِّرْك، ولا يغفر الشِّرْك، وإذا كان الكفر غير الشِّرْك؛ فيلزم من هٰذَا أن يُغفر الشِّرْك، هكذا قَالَ بعضهم.

✍ **والجواب** سهلٌ جدًّا، وهو: أنْ يُقال: أنه يغفر ما دون الشِّرْك، والكفر ليس دونه، فإنَّ بعض صوره إن لم تساوِ الشِّرْك، فإنها تفوقه، ثُمَّ قد سبق تقرير: أنَّ الشِّرْك نوعٌ من أنواع الكفر.

- نكتفي بالمسألة الأولى.

هذه الوقفة الأولى إذًا، وهي: في بيان المراد بالكفر لغةً، وبيان نوعيه، وَتَعْرِيُف كل نوع، وبيان الفرق بين الكفر الأكبر وَالشِّرْك الأكبر.

✍ **الوقفة الثانية من الوقفات المُتَعَلِّقَة بالكفر: في بيان متعلقات الكفر.**

يعتقد أهل السُّنَّة أن الكفر يتعلَّق بما يلي:

أولًا: القلب:

فكفر القلب؛ كاعتقاد التسوية بين الله وخلقه، أو كذب الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... إِلَىٰ آخره، هٰذَا من اعتقد شيئًا من هٰذَا؛ فقد كفر كفرًا قلبيًّا؛ إذًا المتعلَّق اَلْأَوَّل للكفر اَلَّذِي يتعلَّق به الكفر: القلب.

المتعلق اَلثَّانِي: اللسان.

كالاستهزاء بالدين، أو دعاء غير الله تَعَالَىٰ...

المتعلق اَلثَّالِث: الجوارح.

الكفر يتعلَّق بالجوارح؛ كقتل الأنبياء، والسجود للصنم، والاستهانة بالمصحف... إِلَىٰ آخره.

إذًا الوقفة الثانية الكفر يتعلَّق بالقلب واللسان، ويتعلَّق أَيْضًا بالجوارح.

✍ **الوقفة الثالثة: في بيان أنواع الكفر باعتبار بواعثه.**

الكفر أنواع وفق ما جاءت النصوص، وقد بيَّن ذلكم أهل العلم.

النَّوْع اَلْأَوَّل: كفر التكذيب:

وقد عَرَّفه ابن القيِّم بقوله: "**اعتقاد كذب الرُّسُل**" انتهى كلامه، فمن اعتقد كذب الرسول في كل ما جاء به أو بعضه؛ فقد كفر.

النَّوْع الثَّانِي: كفر الجحود:

قَالَ ابن الأثير: "**هو أن يعرف الله تَعَالَىٰ ولا يُقِرّ بلسانه**".

✍ إذًا كفر التكذيب هو لا يؤمن بوجود الله، ولا يؤمن بما جاءت به الرُّسُل، أو يؤمن بوجود الله ويكذِّب ما جاءت به الرُّسُل، المراد: أنه يُكذِّب بقلبه ولسانه.

✍ أما كفر الجحود، فهو أن يعرف الله تَعَالَىٰ، فيكون مُقِرًّا بقلبه بوجوده سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، ولا يُقِرُّ بلسانه، وَهٰذَا هو كفر فرعون، قَالَ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ ﴿١٤﴾﴾ [النمل: ١٤].

النَّوْع الثَّالِث: كفر العناد:

قَالَ البغوي: **وَكُفْرُ الْعِنَادِ هُوَ: أَنْ يَعْرِفَ اللهَّ بِقَلْبِهِ، وَيَعْتَرِفَ بِلِسَانِهِ، وَلَا يَدِينُ بِهِ، كَكُفْرِ أَبِي طَالِبٍ حَيْثُ يَقُولُ:**

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ ... مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينًا
لَوْلَا الْمَلَامَةُ أَوْ حَذَارِ مَسَبَّةٍ ... لَوَجَدْتَنِي سَمْحًا بِذَاكَ مُبِينًا

فأبو طالب عرف الله بقلبه، وعرف صدق الرسول صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بقلبه، واعترف بلسانه، ولكنه عاند ولم يتبع الحق الَّذِي عرفه.

لَوْلَا الْمَلَامَةُ أَوْ حَذَارِ مَسَبَّةٍ ... لَوَجَدْتَنِي سَمْحًا بِذَاكَ مُبِينًا

قَالَ: فعاند ولم يتبع الحق الَّذِي عرفه.

النَّوْع الرابع: كفر النِّفَاق:

قَالَ البغوي: "**فَهُوَ أَنَّ يُقِرَّ بِاللِّسَانِ وَلَا يَعْتَقِدَ بِالْقَلْبِ**"، قَالَ الله تَعَالَىٰ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴿٩﴾﴾ [البقرة: ٨، ٩].

وَالنِّفَاق نوعان -كما هو معلوم-، والمراد هنا: النِّفَاق الاعتقادي، وهو النِّفَاق الأكبر.

النَّوْع الخَامِس: كفر الشَّكِّ:

وقد بيَّنه ابن القيِّم بقوله: "**أَلَّا يجزم بصدق النَّبيّ** صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، **ولا بكذبه، بل يشك في أمره**".

✍ إذًا من شكَّ بوجود الله؛ لم يجزم بوجوده، ولم يجزم بعدم وجوده، من شكَّ بصدق النَّبِيّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فلم يجزم بصدقه، ولم يجزم بكذبه، كل هٰذَا من الشَّكّ، وَهٰذَا من كفر الشَّكّ.

النَّوْع السَّادِس: كفر الإعراض:

قَالَ ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ في بيانه: "**وَأَمَّا كُفْرُ الْإِعْرَاضِ: فَأَنْ يُعْرِضَ بِسَمْعِهِ وَقَلْبِهِ عَنِ الرَّسُولِ، لَا يُصَدِّقُهُ وَلَا يُكَذِّبُهُ، وَلَا يُوَالِيهِ وَلَا يُعَادِيهِ، وَلَا يُصْغِي إِلَى مَا جَاءَ بِهِ الْبَتَّةَ**"، فكفر الإعراض: أن يعرض عن الدَّعْوَة برمتها، فلا يُشغِل نفسه لا في تصديقها، ولا في تكذيبها، ولا في معرفتها، فيعرِض ولا يبالي بهذا، فَهٰذَا مُعرِض، وكفره كفر إعراض.

إذًا هٰذِه أنواع الكفر باعتبار بواعثه:

- كفر تكذيب.
- كفر جحود.
- كفر عناد.
- كفر نفاق.
- كفر شك.
- كفر إعراض.

✍ **الوقفة الرابعة: في بيان الفرق بين تكفير النَّوْع وتكفير المُعيَّن.**

وَهٰذَا يعني: أنَّ إطلاق الكفر عَلَىٰ القول أو الفعل لا يلزم منه تكفير كل من وقع منه هٰذَا القول أو الفعل، بل لَا بُدَّ في الحكم عَلَىٰ من صدر منه القول الكفري أو الفعل الكفري لَا بُدَّ في الحكم عليه من توفر الشروط، وانتفاء الموانع، فتأتي النصوص بوصف فعلٍ أو وصف قولٍ بأنه كفر، وأهل العلم يقولون بما دلَّت عليه النصوص، فيصفون ذلك القول أو الفعل بالكفر، ولكنهم يفرِّقون بين وصف الفعل والقول بالكفر، وبين وصف من وقع منه

ذلك الفعل أو القول، فلا يلزم من وصف الفعل والقول بالكفر أن يكون كل من صدر منه ذاك الفعل أو القول كافر، بل لَا بُدَّ من توفّر الشروط فيه وانتفاء الموانع عنه.

⇦ **فمن ذلك مثلًا**: وصف الله بالعبودية، بأن يقول أحدهم: الله عبد! كفرٌ بِلَا شَكَّ، ولكن لا يلزم من هٰذَا تكفير كل من وقع منه هٰذَا القول، بل لَا بُدَّ من توفر الشروط فيه، وانتفاء الموانع عنه، قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَلَّهُ أَشَدُّ فَرَحًا بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ حِينَ يَتُوبُ إِلَيْهِ، مِنْ أَحَدِكُمْ كَانَ عَلَىٰ رَاحِلَتِهِ بِأَرْضِ فَلَاةٍ، فَانْفَلَتَتْ مِنْهُ وَعَلَيْهَا طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ، فَأَيِسَ مِنْهَا، فَأَتَىٰ شَجَرَةً، فَاضْطَجَعَ فِي ظِلِّهَا، قَدْ أَيِسَ مِنْ رَاحِلَتِهِ، فَبَيْنَا هُوَ كَذَلِكَ إِذَا هُوَ بِهَا، قَائِمَةً عِنْدَهُ، فَأَخَذَ بِخِطَامِهَا، ثُمَّ قَالَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ: اللهُمَّ أَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبُّكَ، أَخْطَأَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ**»، فَهٰذَا وصف الله بأنه عبده، ولم يكفر، لِمَ؟ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَخْطَأَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ**».

❋ وصف الله بهذا الوصف كفر، فنُطلِق ونقول: وصف الله عَزَّوَجَلَّ بهذا الوصف كفر، ولكن هل كل من وصف الله بهذا الوصف يُعَد كافرًا؟ لا، لَا بُدَّ من توفّر الشروط وانتفاء الموانع؛ إذًا فرقٌ بين الحكم عَلَىٰ النَّوْع، فيُقال: واصف الله بأنه عبده كافر، هٰذَا صحيح من حيث إطلاق الحكم، ولكن من حيث التعيين؛ لَا بُدَّ من توفّر الشروط، وانتفاء الموانع، فَهٰذَا رجلٌ يقول النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَخْطَأَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ**».

⇦ **ومن أمثلة ذلك أيْضًا**: الاستهزاء بالدين، فإنه كفرٌ بِلَا شَكَّ، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ إِن نَّعْفُ عَن طَائِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً...﴾ [التوبة: ٦٥، ٦٦] الآية.

❋ ولكن من ضُرِب وعُذِّب ليستهزئ بالدين؛ فإنه لا يكفر، بالرغم من كون القول الَّذِي قاله كفر، وذلك لأنه مضطر مُكرَه، ومن أُكرِه عَلَىٰ الفعل الكفري والقول الكفري لا يكفر، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿مَن كَفَرَ بِاللَّهِ مِن بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ

﴿وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ١٠٦﴾ [النحل: ١٠٦].

☜ وإذا كان لَا بُدَّ من الحكم عَلَىٰ المعيَّن من توفّر الشروط وانتفاء الموانع، فمن المهم أن نعرف تلك الشروط والموانع، وَهٰذَا ما أبينه بِإِذْنِ اللهِ في الوقفة الخامسة.

✍ **الوقفة الخامسة: في بيان شروط وموانع تكفير المعيَّن.**

أذكر الشروط، وكل شرطٍ منها أذكر المانع الَّذِي يقابله.

الشرطان اَلْأَوَّل وَالثَّانِي: أن يكون بالغًا عاقلًا.

* ويُقابل شرط البلوغ: مانع عدم البلوغ.

* ويُقابل: شرط العقل: مانع عدم العقل.

عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**رُفِعِ القلم عن ثلاثة: عن النائم حَتَّىٰ يستيقظ، وعن الصغير حَتَّىٰ يكبر، وعن المجنون حَتَّىٰ يعقل أو يفيق**»، وقد ذَكَرَ ابن المنذر الإجماع عَلَىٰ أَنَّ المجنون ردته غير معتبرة، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: "**أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم عَلَىٰ أَنَّ المجنون إذا ارتد في حال جنونه: أنه مسلم عَلَىٰ ما كان قبل ذلك**".

وَأَمَّا الصبي؛ فقد دلَّ الدليل أَيْضًا عَلَىٰ عدم كفره «**وعن الصغير حَتَّىٰ يكبر**»، ومن هنا كان القول الصحيح -واللهُ أَعْلَمُ- أَنَّ ردة الصبي غير معتبرة، وإن كان مُميِّزًا، يقول النووي: "**فلا تصح ردة صبي ولا مجنون**"، وقد بيَّن الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ في (الشرح الممتع) الأقوال في ردة الصبي، ورجَّح أَنَّ الصبي لا تُعتبر ردته وإن كان مميزًا، وَهٰذَا ما يفيده عموم قول النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**وعن الصغير حَتَّىٰ يكبر**».

✍ إذًا:

- الشرط اَلْأَوَّل: العقل.
- والشرط الثَّانِي: البلوغ.
- يقابل العقل: فقد العقل بأن يكون مجنونًا.

- ويقابل البلوغ: عدم البلوغ.

الشرط الثَّالِث: أن يكون قاصدًا.

* والمانع الَّذِي يقابل القصد: الخطأ.

والمخطئ من أراد الصواب، فصار إِلَىٰ غيره، فالمخطئ الَّذِي أراد شيئًا فصار إِلَىٰ غيره لم يُرِد قول الكفر، ولم يُرد فعل الكفر، إِلَّا أنه قَالَ الكفر وفعله دون إرادةٍ منه، فلم يقصد فعل الكفر، وَإِنَّمَا وقع منه الكفر خطأ، والدليل عَلَىٰ عدم مؤاخذة المخطئ: قوله تَعَالَىٰ: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وكذلك قول النَّبِيّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وقد سبق قبل-: «**أَخْطَأَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ**».

إذًا من قصد فعل الكفر أو قوله، ولم يكن ثَمَّ مانعٌ من موانع الكفر؛ فإنه يكفر لفعله الكفر أو لقوله، ولكن إن لم يقصد قول الكفر وفعله، وَإِنَّمَا جاء عَلَىٰ لسانه خطأً أو فعله خطأً؛ فإنه لا يكفر.

الشرط الرَّابِع: أن يكون مُختارًا.

* والمانع الَّذِي يقابل الاختيار: الإكراه.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿مَن كَفَرَ بِاللَّهِ مِن بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَـٰكِن مَّن شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا﴾ [النحل: ١٠٦].

* قَالَ السعدي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ في تفسيرها: **"من أُكره على الكفر وأُجبر عليه، وقلبه مطمئن بالإيمان، راغبًا فيه؛ فإنه لا حرج عليه ولا إثم، ويجوز له النطق بكلمة الكفر عند الإكراه عليها".**

* قَالَ ابن العربي: **"وَأَمَّا الكفر بالله؛ فذلك جائز له بغير خلاف، عَلَىٰ شرط أن يلفظ بلسانه وقلبه منشرحٌ بالإيمان، فإن ساعد قلبه في الكفر لسانه؛ كان آثمًا كافرًا؛ لأَنَّ الإكراه لا سلطان له في الباطن، وَإِنَّمَا سلطته عَلَىٰ الظَّاهِر".**

الشرط الخَامِس: أن يكون غير متأوِّل.

* والمانع الَّذِي يقابل هٰذَا الشرط: التأويل.

والتأويل الَّذِي هو مانع من تكفير المعيَّن نوع من الخطأ، ولكن الخطأ الَّذِي جعلته مقابلًا للقصد هو خطأ بأن يريد قولًا أو فعلًا، فيصير لغير ما أراد، وَأَمَّا خطأ التأويل يكون بعدم إصابة الفهم الصحيح للحكم الشرعي، وعليه نستطيع أن نجعل هذين المانعين تحت قسم واحد، فنقول: القصد ويقابله: الخطأ في الفهم أو القول أو الفعل.

☜ وعليه؛ فإنَّ أدلة اشتراط القصد وعذر المخطئ السابق ذكرها هي نفسها أدلة اشتراط عدم التأويل وعذر المتأول.

☜ ومن الأَدِلَّة أَيْضًا: ما ثبت عن عمرو بن العاص أنه سمع النَّبِيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ يقول: «**إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ فَأَصَابَ؛ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ؛ فَلَهُ أَجْرٌ**».

✍ وبسبب التأويل لم يُكَفِّر أكثر أهل العلم الخوارج، قَالَ ابن عثيمين رَحِمَهُٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "**ومن الموانع أَيْضًا: أن يكون شبهة تأويلٍ في الكفر، بحيث يظن أنه عَلَىٰ حق؛ لأَنَّ هٰذَا لم يتعمد الإثم والمخالفة، فيكون داخلًا في قوله** تَعَالَىٰ: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥]، **ولأَنَّ هٰذَا غاية جهده، فيكون داخلًا في قوله** تَعَالَىٰ: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]".

❊ قَالَ في المغني: "**وَإِنْ اسْتَحَلَّ قَتْلَ الْمَعْصُومِينَ، وَأَخْذَ أَمْوَالِهِمْ، بِغَيْرِ شُبْهَةٍ وَلَا تَأْوِيلٍ، فَكَذَلِكَ**" يعني: يكون كافرًا، "**وَإِنْ كَانَ بِتَأْوِيلٍ، كَالْخَوَارِجِ، فَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ أَكْثَرَ الْفُقَهَاءِ لَمْ يَحْكُمُوا بِكُفْرِهِمْ مَعَ اسْتِحْلَالِهِمْ دِمَاءَ الْمُسْلِمِينَ وَأَمْوَالَهُمْ**..." إِلَىٰ آخر ما قَالَ.

الشرط السَّادِس: العلم.

❊ والمانع الَّذِي يقابله: الجهل.

ومن أدلة العذر بالجهل: قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴿١٥﴾﴾ [الإسراء: ١٥]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿١٦٥﴾﴾ [النساء: ١٦٥]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ

قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُم مَا يَتَّقُونَ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿١١٥﴾ [التوبة: ١١٥]، وثَمَّ أدلة غيرها، ونكتفي بهذا -وَاللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ-.

✍ **الوقفة السادسة: في بيان قول أهل السُّنَّة في الفاسق المِلِّي، وقول مخالفيهم.**

✍ وأبدأ ببيان قول أهل السُّنَّة من جهتين:

الجهة الأولىٰ: من حيث الاسم.

فأهل السُّنَّة يحكمون عَلَىٰ مرتكب الكبيرة بالفسق، واختلفوا في تسميته مؤمنًا، قَالَ ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ: "**وقد اختلف أهل السُّنَّة: هل يُسمَّى**" -أي: الفاسق المِلِّي- "**مؤمنًا ناقص الإيمان، أو يقال: ليس بمؤمن، لكنه مسلم؛ عَلَىٰ قولين، وهما روايتان عن أحمد**" انتهى كلامه، فأهل السُّنَّة كما بيَّن ابن رجبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ اختلفوا:

- فمنهم من يقول في الفاسق المِلِّي: هو مسلم، ولا يقول: هو مؤمن.
- ومنهم من يقول: هو مؤمن ناقص الإيمان.
- وهناك قول ثالث لم يذكره ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ، وهو: أن يُقال: هم مؤمنون، وذلك باعتبار قيام أصل الإيمان فيهم، لا باعتبار تحقيقهم الإيمان الواجب، فضلًا عن المستحب.

وَهٰذَا ما يُفهم من كلام أبي عبيد القاسم بن سلَّام، حيث قَالَ في كتابه (**الإيمان**) مُبَيِّنًا أنَّ النصوص الَّتِي جاء فيه نفي الإيمان عن أقوام لترك بعض الواجبات، أو فعلهم بعض المحرمات، لا تعني عدم إطلاق الإيمان عليهم باعتبار قيام أصله فيهم.

❋ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ: "**فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ، وَاسْمُ الْإِيمَانِ غَيْرُ زائلٍ عَنْهُ؟**" هٰذَا سؤال، يقول أبو عبيد: "**فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ؟**" أي: كيف يجوز أن يُقال في النصوص عن فاعل بعض المحرمات، أو تارك بعض الواجبات: ليس بمؤمن؟ ومع هٰذَا يكون اسم الإيمان ثابتًا، فكيف نوفِّق بين كون النصوص نفت عنه الإيمان، وبين كون الإيمان كون اسم الإيمان ثابتًا له؟

❊ يقول أبو عبيد القاسم بن سلام: "فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ، وَاسْمُ الْإِيمَانِ غَيْرُ زائلٍ عَنْهُ؟ قِيلَ: هَذَا كَلَامُ الْعَرَبِ الْمُسْتَفِيضُ عِنْدَنَا غَيْرُ الْمُسْتَنْكَرِ فِي إِزَالَةِ الْعَمَلِ عَنْ عَامِلِهِ، إِذَا كَانَ عمله عَلَى غَيْرِ حَقِيقَتِهِ، أَلَا ترَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ لِلصَّانِعِ إِذَا كَانَ لَيْسَ بمحكمٍ لِعَمَلِهِ: مَا صنعتَ شَيْئًا وَلَا عَمِلْتَ عَمَلًا، وَإِنَّمَا وَقَعَ مَعْنَاهُمْ هَاهُنَا عَلَى نَفْيِ التَّجْوِيدِ، لَا عَلَى الصَّنْعَةِ نَفْسِهَا، فَهُوَ عِنْدَهُمْ عَامِلٌ بِالِاسْمِ، وَغَيْرُ عَامِلٍ فِي الْإِتْقَانِ، حَتَّى تَكَلَّمُوا بِهِ فِيمَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا، وذلك كرجل يعقُّ أَبَاهُ، وَيَبْلُغُ مِنْهُ الْأَذَى، فَيُقَالُ: مَا هُوَ بولدٍ، وَهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ ابْنُ صُلْبِهِ. ثُمَّ يُقَالُ مِثْلُهُ فِي الْأَخِ، وَالزَّوْجَةِ، وَالْمَمْلُوكِ.

وَإِنَّمَا مذهبهم فِي هٰذَا: المزايلة من الأعمال الْوَاجِبَةُ عَلَيْهِمْ مِنَ الطَّاعَةِ وَالْبِرِّ. وَأَمَّا النِّكَاحُ والرق والأنساب، فعلى ما كانت عليه أمكانها وَأَسْمَاؤُهَا.

فَكَذَلِكَ هَذِهِ الذُّنُوبُ الَّتِي يُنْفَى بِهَا الْإِيمَانُ، إِنَّمَا أَحْبَطَتِ الْحَقَائِقُ مِنْهُ والشَّرَائِعَ الَّتِي هِيَ مِنْ صِفَاتِهِ، فَأَمَّا الْأَسْمَاءُ فَعَلَى مَا كَانَتْ قَبْلَ ذَلِكَ، وَلَا يُقَالُ لَهُمْ إِلَّا: مُؤْمِنُونَ، وَبِهِ الْحُكْمُ عَلَيْهِمْ".

✍ بيَّن أبو عبيد القاسم بن سلَّام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ أنَّ النصوص الَّتِي جاء فيه نفي الإيمان جاء فيه نفي الإيمان باعتبار عدم تحقيقهم كمال الإيمان، وَإِلَّا فإنهم مؤمنون، واسم الإيمان ثابتٌ لهم، فبيَّن أبو عبيدٍ هنا أن النصوص نفت عن تارك بعض الواجبات وفاعل بعض المحرمات كمال الإيمان الواجب، لا أصل الإيمان، وأنَّ هؤلاء الَّذِينَ نفت الشَّرِيْعَة عنهم كمال الإيمان لا يُنفى عنه أصله، فيُقال: هم مؤمنون، وصرَّح بهذا في قوله: "فَكَذَلِكَ هَذِهِ الذُّنُوبُ الَّتِي يُنْفَى بِهَا الْإِيمَانُ، إِنَّمَا أَحْبَطَتِ الْحَقَائِقُ مِنْهُ والشَّرَائِعَ الَّتِي هِيَ مِنْ صِفَاتِهِ، فَأَمَّا الْأَسْمَاءُ فَعَلَى مَا كَانَتْ قَبْلَ ذَلِكَ، وَلَا يُقَالُ لَهُمْ إِلَّا: مُؤْمِنُونَ، وَبِهِ الْحُكْمُ عَلَيْهِمْ"، فقوله: "وَلَا يُقَالُ لَهُمْ إِلَّا: مُؤْمِنُونَ" أي: باعتبار إتيانهم لأصل الإيمان.

✍ فأبو عبيدٍ إذًا يرى جواز إطلاق الإيمان عَلَىٰ العاصي باعتبار إتيانه بأصل الإيمان دون تقييده بالنقصان، والقولان اللذان ذكرهما ابن رجب قول من يُطلق الإيمان مع تقييده بالنقصان، فيُقال: مؤمن ناقص الإيمان، وقول من يقول: هو مسلم.

وَمِمَّا يدل أَيْضًا عَلَىٰ أنَّ الأقوال الثلاثة، فهناك من يقول: مؤمن، وهنا من يقول: هو مسلم، وهناك من يقول: هو مؤمن ناقص الإيمان.

* قول شيخ الإسلام: "**وَهَلْ يُطْلَقُ عَلَيْهِ**" أي: الفاسق المِلِّي "**اسْمُ مُؤْمِنٍ؟**" قَالَ: "**هَذَا فِيهِ الْقَوْلَانِ**" أي: الإطلاق وعدمه، "**وَالصَّحِيحُ التَّفْصِيلُ**"، والتفصيل: هو مؤمن بإيمانه، فاسق بكبيرته، أي: القول الثَّالِث، وهو: إطلاق الإيمان مقيدًا بالنقصان.

* قَالَ شيخ الإسلام: "**وَهَلْ يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ مُؤْمِنٍ؟ هَذَا فِيهِ الْقَوْلَانِ، وَالصَّحِيحُ التَّفْصِيلُ. فَإِذَا سُئِلَ عَنْ أَحْكَامِ الدُّنْيَا كَعِتْقِهِ فِي الْكَفَّارَةِ. قِيلَ: هُوَ مُؤْمِنٌ، وَكَذَلِكَ إذَا سُئِلَ عَنْ دُخُولِهِ فِي خِطَابِ الْمُؤْمِنِينَ. وَأَمَّا إذَا سُئِلَ عَنْ حُكْمِهِ فِي الْآخِرَةِ. قِيلَ: لَيْسَ هَذَا النَّوْعُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ الْمَوْعُودِينَ بِالْجَنَّةِ، بَلْ مَعَهُ إيمَانٌ يَمْنَعُهُ الْخُلُودُ فِي النَّارِ وَيَدْخُلُ بِهِ الْجَنَّةَ بَعْدَ أَنْ يُعَذَّبَ فِي النَّارِ، إنْ لَمْ يَغْفِرْ اللهُ لَهُ ذُنُوبَهُ؛ وَلِهَذَا قَالَ مَنْ قَالَ: هُوَ مُؤْمِنٌ بِإِيمَانِهِ فَاسِقٌ بِكَبِيرَتِهِ، أَوْ مُؤْمِنٌ نَاقِصُ الْإِيمَانِ**"، فشيخ الإسلام بيَّن هنا أن تسمية الفاسق المِلِّي مؤمنًا ناقص الإيمان تتضمن أمرين:

① **الْأَوَّل**: بيان كونه مشمولًا بأحكام المؤمنين في الدنيا.

② **الثَّاني**: بيان كونه متوعدًا بالعذاب في الآخرة.

وَهٰذَا القول هو الَّذِي يختاره شيخ الإسلام، وهو: أن يُطلق الإيمان عَلَىٰ الفاسق المِلِّي مُقيَّدًا، وهو الَّذِي ذكره رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ في (**الواسطية**)، حيث قَالَ: "**وَيَقُولُونَ: هُوَ مُؤْمِنٌ نَاقِصُ الإِيمَانِ، أَوْ مُؤْمِنٌ بِإِيمَانِهِ فَاسِقٌ بِكَبِيرَتِهِ، فَلاَ يُعْطَى الاسْمَ الْمُطْلَقَ، وَلاَ يُسْلَبُ مُطْلَقَ الاسْمِ**".

هٰذَا بإيجاز ما يتعلَّق بتسمية الفاسق المِلِّي مؤمنًا عند أهل السُّنَّة، وأنهم عَلَىٰ ثلاثة أقوال:

❶ **الْأَوَّل**: من يسميه مسلمًا، ولا يسميه مؤمنًا.

❷ **الثَّاني**: من يسميه مؤمنًا باعتبار أصل الإيمان.

❸ **الثَّالِث**: قول من يقول: هو مؤمن ناقص الإيمان.

وَهٰذَا الثَّالِث هو الَّذِي اختاره شيخ الإسلام، وهو يدل عَلَىٰ أمرين، أشرنا إليهما -وَاللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ-.

هٰذَا ما يتعلَّق بالجهة الأولى، وهي: جهة تسمية الفاسق المِلِّي.

أَمَّا الجهة الثانية، وهي: الحكم.

فهم يرون كون الفاسق المِلِّي متوعدًا بِالنَّارِ، وأنه تحت مشيئة الله؛ إن شاء غفر له، وإن شاء عذَّبه، ثُمَّ إنه إنْ عُذِّب فليس مُخلَّدًا بِالنَّارِ، ولكن يُعذَّب فيها ثُمَّ يدخل الجَنَّة.

* قَالَ البغوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "**اتفق أهل السُّنَّة عَلَىٰ أَنَّ المؤمن لا يخرج عن الإيمان بارتكاب شيءٍ من الكبائر، إذا لم يعتقد إباحتها، وإذا عمل شيئًا منها، فمات قبل التوبة لا يخلُد في النَّار، كما جاء به الحديث، بل هو إِلَىٰ الله؛ إن شاء عفا عنه، وإن شاء عاقبه بقدر ذنوبه، ثُمَّ أدخله الجَنَّة برحمته، كما ورد في حديث عبادة بن الصامت**" انتهى كلام البغوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

* وَقَالَ النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في شرح حديث: «**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا؛ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»: "**ثُمَّ معنى الحديث: أَنَّ هٰذَا جزاؤه، وقد يُجازى به، وقد يعفو الله الكريم عنه، ولا يُقطع عليه بدخول النَّار، وهكذا سبيل كل ما جاء من الوعيد بِالنَّارِ لأصحاب الكبائر، غير الكفر؛ فكلها يُقال فيها: هٰذَا جزاؤه، وقد يُجازى وقد يُعفى عنه، ثُمَّ إن جوزي وأُدخل النَّار؛ فلا يخلُد فيها، بل لَا بُدَّ من خروجه منها بفضل الله تَعَالَىٰ ورحمته، ولا يخلُد في النَّار أحدٌ مات عَلَىٰ التَّوحِيْد، وَهٰذِه قاعدة مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا عند أهل السُّنَّة**" انتهى كلام النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ.

وقد دل عَلَىٰ أنَّه -أنَّ الفاسق المِلِّي إن مات ولم يتب، دل عَلَىٰ أنّه- تحت المشيئة: قوله تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، فالله تَعَالَىٰ بيّن أنَّ ما دون الشِّرْك تحت المشيئة، وَهٰذِه الآية في غير التائب؛ إذْ التائب يُغفر له حَتَّىٰ الشِّرْك، وَهٰذَا ما بينه جمعٌ من أهل العلم.

❊ قَالَ شيخ الإسلام: "وَقَدْ قَالَ تَعَالَىٰ فِي كِتَابِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ فَجَعَلَ مَا دُونَ ذَلِكَ الشِّرْكِ مُعَلَّقًا بِمَشِيئَتِهِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ هَذَا عَلَى التَّائِبِ؛ فَإِنَّ التَّائِبَ لَا فَرْقَ فِي حَقِّهِ بَيْنَ الشِّرْكِ وَغَيْرِهِ. كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ فِي الْآيَةِ الْأُخْرَى: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣] فَهُنَا عَمَّمَ وَأَطْلَقَ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ التَّائِبُ وَهُنَاكَ خُصَّ وَعَلَّقَ"

الله عَزَّوَجَلَّ خصَّ وعلَّق في قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾، خصَّ وعلَّق؛ لأنَّ المراد غير التائب، وَأَمَّا التائب فأطلق سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ وَقَالَ: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾، يقول شيخ الإسلام: "فَهُنَا عَمَّمَ وَأَطْلَقَ"، فيغفر الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ الشِّرْك وما دونه.

☜ وَمِمَّا يدل عَلَىٰ خروج الفاسق المِلِّي من النَّار بعد دخوله فيها: أحاديث الشفاعة في إخراج بعض المهددين بالنَّارِ، وثَمَّ أحاديث وأدلة أخرى تدل عَلَىٰ ذلك، وقد تكلمنا حول هٰذَا قبل، وربما أَيْضًا نذكر فيه شيئًا بعد.

هٰذَا معتقد أهل السُّنَّة في الفاسق المِلِّي، وبعد هٰذَا بِإِذْنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ أشرع ببيان معتقد الوعيدية، المرجئة، الوعيدية الخوارج والمعتزلة، ومعتقد بعض فرق المرجئة في الفاسق المِلِّي.

✍ والآن أُبيِّن بِإِذْنِ الله عَزَّوَجَلَّ **مذهب الوعيدية في الفاسق المِلِّي:**

أولًا: مذهب الخوارج: الفاسق المِلِّي من جهة الاسم والحكم.

أما من جهة الاسم: فالخوارج يرون الفاسق المِلِّي كافرًا؛ إذْ هم يُكَفِّرون بالذنوب، ويحكمون عَلَىٰ الفاسق المِلِّي في الدنيا بحكم الكُفَّار، فيستبيحون دمه وماله، وقد بيَّن اعتقادهم هٰذَا غير واحدٍ من أهل العلم.

☜ فمنهم: أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه (الإيمان) حيث قَالَ: "**لِأَنَّهُ مَذْهَبُ الْخَوَارِجِ؛ الَّذِينَ مَرَقُوا مِنَ الدِّينِ بِالتَّأْوِيلِ، فَكَفَّرُوا النَّاسَ بِصِغَارِ الذُّنُوبِ وَكِبَارِهَا، وَقَدْ**

علمتَ مَا وَصَفَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنَ الْمُرُوقِ، وَمَا أَذِنَ فيهم من سفك الدماء"

فأبو عبيد القاسم بن سلام يبيِّن هنا أنَّ الخوارج يكفِّرون بصغار الذنوب وكبارها، وَهٰذَا مِمَّا اختلف فيه ناقل مذهب الخوارج، والمقصود: أنهم يكفِّرون الفاسق المِلِّي؛ هٰذَا هو الغرض من سوق كلام أبي عبيد القاسم بن سلام هنا.

☜ وممَّن بيَّن مذهبهم هٰذَا: شيخ الإسلام، حيث قَالَ: **"أَوَّلُ الْبِدَعِ ظُهُورًا فِي الْإِسْلَامِ وَأَظْهَرُهَا ذَمًّا فِي السُّنَّةِ وَالْآثَارِ: بِدْعَةُ الحرورية الْمَارِقَةِ؛ فَإِنَّ أَوَّلَهُمْ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فِي وَجْهِهِ: اعْدِلْ يَا مُحَمَّدُ فَإِنَّك لَمْ تَعْدِلْ، وَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَتْلِهِمْ وَقِتَالِهِمْ، وَقَاتَلَهُمْ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَالْأَحَادِيثُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مُسْتَفِيضَةٌ بِوَصْفِهِمْ وَذَمِّهِمْ وَالْأَمْرِ بِقِتَالِهِمْ. قَالَ أَحْمَد بْنُ حَنْبَلٍ: صَحَّ الْحَدِيثُ فِي الْخَوَارِجِ مِنْ عَشَرَةِ أَوْجُهٍ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يُحَقِّرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ وَقِرَاءَتَهُ مَعَ قِرَاءَتِهِمْ، يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنْ الرَّمِيَّةِ، أَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ؛ فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا عِنْدَ اللهِ لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»"**.

❋ يقول شيخ الإسلام: **"وَلَهُمْ خَاصَّتَانِ مَشْهُورَتَانِ فَارَقُوا بِهِمَا جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَأَئِمَّتَهُمْ:**

① أَحَدُهُمَا: خُرُوجُهُمْ عَنْ السُّنَّةِ وَجَعْلُهُمْ مَا لَيْسَ بِسَيِّئَةٍ سَيِّئَةً أَوْ مَا لَيْسَ بِحَسَنَةٍ.

② الْفَرْقُ الثَّانِي فِي الْخَوَارِجِ وَأَهْلِ الْبِدَعِ: أَنَّهُمْ يُكَفِّرُونَ بِالذُّنُوبِ وَالسَّيِّئَاتِ.

وَيَتَرَتَّبُ عَلَى تَكْفِيرِهِمْ بِالذُّنُوبِ: اسْتِحْلَالُ دِمَاءِ الْمُسْلِمِينَ وَأَمْوَالِهِمْ، وَأَنَّ دَارَ الْإِسْلَامِ دَارُ حَرْبٍ وَدَارَهُمْ هِيَ دَارُ الْإِيمَانِ" انتهى كلامه.

هٰذَا قول الخوارج في الفاسق المِلِّي، وترتب عليه قولهم في حكمه؛ فهم لمَّا أكفروه حكموا عليه بالخلود في النَّار، فحكمهم عليه في الدنيا: بأنه كالكافر، يُستباح دمه وماله، وحكمهم عليه في الآخرة: أنه كالكافر مُخلَّدٌ في النَّار، فسموه كافرًا، وحكموا عليه بحكم الكفار في الدنيا والآخرة، هٰذَا قول الخوارج.

أما المعتزلة؛ فلا يسمون الفاسق المِلِّي مؤمنًا ولا مسلمًا، ولا كافرًا، ويقولون: هو فاسقٌ بين الإيمان والكفر، ويعاملونه في الدنيا معاملة المؤمن.

* قَالَ أبو عبيد القاسم بن سلام في بيان مذهبهم: "**وقالت المعتزلة: الإيمان في القلب واللسان مع اجتناب الكبائر، فمن قارف منها شيئًا كبيرةً؛ زال عنه الإيمان، ولم يُلحق بالكفر، فسُمِّي فاسقًا، ليس بمؤمن ولا كافر، إِلَّا أَنَّ أحكام الإيمان جارية عليهم**" انتهى كلامه.

فَهٰذَا قولهم في اسم الفاسق المِلِّي، لا يعدونه كافرًا ولا مسلمًا ولا مؤمنًا، ويعدونه فاسقًا، في منزلةٍ بين الكفر والإيمان، ويعاملونه معاملة المؤمن، هٰذَا اسم الفاسق المِلِّي عند المعتزلة، وحكمهم عليه في الدنيا، فحكمهم عليه في الدنيا: أنه يُعامل معاملة المؤمن، واسمه فاسق، ليس مؤمنًا ولا كافرًا.

وهم في حكمه في الآخرة يوافقون الخوارج، فيقولون: بخلوده في النَّار، فهم وافقوا الخوارج في حكمه في الآخرة، وخالفوهم في اسمه، وخالفوا أهل السُّنَّة في اسم الفاسق المِلِّي وحكمه، وَهٰذَا الخلاف في اسم الفاسق المِلِّي بين المعتزلة والخوارج ترتب عليه الخلاف في الحكم الدنيوي معه والتعامل الدنيوي معه، فالخوارج لَمَّا سمَّوه كافرًا عاملوه في الدنيا معاملة الكافر، حكموا عليه في الدنيا حكم الكافر وفي الآخرة، والمعتزلة لم يسموه كافرًا، فعاملوه في الدنيا معاملة المؤمن، فحكموا عليه في الدنيا بحكم المؤمن، يعاملونه معاملته، ولكن في الآخرة وافقوا الخوارج. وقد سبق بيان ذلك في كلام أبي عبيد.

* وقد قَالَ شيخ الإسلام في هٰذَا: "**وَتَنَازَعَ النَّاسُ فِي الْأَسْمَاءِ وَالْأَحْكَامِ، أَيْ: فِي أَسْمَاءِ الدِّينِ، مِثْلَ: مُسْلِمٍ وَمُؤْمِنٍ وَكَافِرٍ وَفَاسِقٍ، وَفِي أَحْكَامِ هَؤُلَاءِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، فَالْمُعْتَزِلَةُ وَافَقُوا الْخَوَارِجَ عَلَى حُكْمِهِمْ فِي الْآخِرَةِ دُونَ الدُّنْيَا، فَلَمْ يَسْتَحِلُّوا مِنْ دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ مَا اسْتَحَلَّتْهُ الْخَوَارِجُ، وَفِي الْأَسْمَاءِ أَحْدَثُوا الْمَنْزِلَةَ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ، وَهَذِهِ خَاصَّةُ الْمُعْتَزِلَةِ الَّتِي انْفَرَدُوا بِهَا، وَسَائِرُ أَقْوَالِهِمْ قَدْ شَارَكَهُمْ فِيهَا غَيْرُهُمْ**" هٰذَا معتقد الوعيدية من الخوارج والمعتزلة في الفاسق المِلِّي، وبعد هٰذَا أُبيِّن بِإِذْنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ معتقد مرجئة الفقهاء فيهم.

✍ والآن بِإِذْنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ أُبيِّن **معتقد مرجئة الفقهاء في الفاسق المِلِّي**:

مرجئة الفقهاء يرون الفاسق المِلِّي مؤمنًا كامل الإيمان، فهم يخالفون أهل السُّنَّة في اسمه، فأهل السُّنَّة لهم في إطلاق الإيمان عَلَىٰ الفاسق المِلِّي ثلاثة أقوال -سبق بيانها-، وفي الأقوال كلها يظهر الخلاف بينهم وبين مرجئة الفقهاء، ولكن مرجئة الفقهاء يوافقون أهل السُّنَّة وَالْجَمَاعَة في الحكم عَلَىٰ الفاسق المِلِّي، فهم يرونه متوعَّدٌ بالعقاب، ثُمَّ قد يُعاقب وقد لا يُعاقب، وإن عوقب في النَّار؛ فإنه غير خالدٍ فيها.

❊ من هنا بيَّن شيخ الإسلام -وقد نثرت هٰذَا الكلام قبل- أنَّ الخلاف معهم في الاسم لا في الحكم، وأذكر كلامه هنا، قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: " **وَكَانَتْ هَذِهِ الْبِدْعَةُ أَخفَّ الْبِدَعِ؛ فَإِنَّ كَثِيرًا مِنْ النِّزَاعِ فِيهَا نِزَاعٌ فِي الِاسْمِ وَاللَّفْظِ دُونَ الْحُكْمِ؛ إذْ كَانَ الْفُقَهَاءُ الَّذِينَ يُضَافُ إلَيْهِمْ هَذَا الْقَوْلُ، مِثْلَ: حَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَغَيْرِهِمَا، هُمْ مَعَ سَائِرِ أَهْلِ السُّنَّةِ مُتَّفِقِينَ عَلَى أَنَّ اللهَّ يُعَذِّبُ مَنْ يُعَذِّبُهُ مِنْ أَهْلِ الْكَبَائِرِ بِالنَّارِ، ثُمَّ يُخْرِجُهُمْ بِالشَّفَاعَةِ كَمَا جَاءَتْ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ بِذَلِكَ، وَعَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الْإِيمَانِ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِلِسَانِهِ، وَعَلَى أَنَّ الْأَعْمَالَ الْمَفْرُوضَةَ وَاجِبَةٌ، وَتَارِكُهَا مُسْتَحِقٌّ لِلذَّمِّ وَالْعِقَابِ، فَكَانَ فِي الْأَعْمَالِ هَلْ هِيَ مِنْ الْإِيمَانِ وَفِي الِاسْتِثْنَاءِ وَنَحْوِ ذَلِكَ عَامَّتُهُ نِزَاعٌ لَفْظِيٌّ** ".

✍ إذًا بيَّن شيخ الإسلام أنهم يوافقون أهل السُّنَّة وَالْجَمَاعَة في الحكم عَلَىٰ الفاسق المِلِّي، ويخالفون في الاسم؛ قَالَ: "**إذْ كَانَ الْفُقَهَاءُ الَّذِينَ يُضَافُ إلَيْهِمْ هَذَا الْقَوْلُ، مِثْلَ: حَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَغَيْرِهِمَا، هُمْ مَعَ سَائِرِ أَهْلِ السُّنَّةِ مُتَّفِقِينَ عَلَى أَنَّ اللهَّ يُعَذِّبُ مَنْ يُعَذِّبُهُ مِنْ أَهْلِ الْكَبَائِرِ بِالنَّارِ، ثُمَّ يُخْرِجُهُمْ بِالشَّفَاعَةِ كَمَا جَاءَتْ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ بِذَلِكَ، وَعَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الْإِيمَانِ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِلِسَانِهِ...**" إِلَىٰ آخر ما قَالَ.

? هٰذَا عرض موجز لقول أهل السُّنَّة والوعيدية ومرجئة الفقهاء في الفاسق المِلِّي، وبهذا العرض تمَّت المهمات المُتَعَلِّقَة بالتكفير.

✍ والمُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد ذكَرَ جملًا في عقيدته تتعلَّق بالفاسق المِلِّي، من جهة اسمه وحكمه، وأنا بِإِذْنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ أذكر هنا تلك الجمل، ومنها: جملٌ قد علَّقنا عليها قبل، فأعيد

ذِكرها هنا، ومنها: جملٌ سنُعَلِّق عليها عند الوصول إليه، لم نصل إليها بعد، ولكن سأذكرها أَيْضًا هنا؛ لبيان تعلُّقها بهذا الموضوع.

❑ فالموضع اَلْأَوَّل من تلك المواضع الَّتِي تحدَّث فيها الْمُصَنِّف حول الفاسق المِلِّي قوله: "**ونُسمِّي أَهْلَ قِبْلَتِنَا مُسْلِمِينَ مؤمِنينَ، مَا دَامُوا بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **مُعْتَرِفينَ، ولهُ بِكُلِّ ما قالَ وأَخْبَرَ مُصَدِّقِين**" انتهى كلامه.

وقد شرحنا كلام الْمُصَنِّف هٰذَا قبل، وَبَيَّنَّا أنه يفيد كونه يرى الإسلام والإيمان بمعنًى واحد، والمقصود هنا: هو بيان تعلّقهم بمسألة الفاسق المِلِّي؛ فإنَّ ابن أبي العز بيَّن أنَّ كلام الْمُصَنِّف هٰذَا له تعلُّق بمسألة الفاسق المِلِّي، حيث قَالَ: "**وَيُشِيرُ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللهُ بِهَذَا الْكَلَامِ إِلَى أَنَّ الْإِسْلَامَ وَالْإِيمَانَ وَاحِدٌ، وَأَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَخْرُجُ مِنَ الْإِسْلَامِ بِارْتِكَابِ الذَّنْبِ مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ**"، ففهم ابن أبي العز أنَّ الطحاوي يبيِّن في هٰذَا: أنَّ من ثبت إسلامه لا يخرج من الإسلام بفعل معصيةٍ غير مكفرة، إِلَّا أن يكون مستحِلًّا لها، فهو في هٰذَا يقرِّر معتقد أهل السُّنَّة في الفاسق المِلِّي، وأنه لا يكفر بمعصيته ما لم يكن مستحِلًّا، هٰذَا الموضع اَلْأَوَّل، وقد ذكرت فهم ابن أبي العز منه، وأنه يرى تعلُّقه بموضوعنا، وهو: حكم الفاسق المِلِّي واسمه.

❑ الموضع الثَّانِي: قول الْمُصَنِّف: "**وَلَا نُكَفِّرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ**".

هٰذَا الكلام من الْمُصَنِّف يحتمل أمرين:

? اَلْأَوَّل: أنَّ الْمُصَنِّف يرى أنَّ فاعل المعصية -مُكفِّرة كانت أم غير مُكفِّرة- لا يكفر بها الفاعل إِلَّا إن استحلها، وَهٰذَا معنًى باطل، مخالف لمعتقد أهل السُّنَّة؛ إذْ فاعل الكفر لا يُشترط في الحكم عليه بالكفر أن يكون مُستحِلًّا، وَهٰذَا معروف، وقد سبق أن ذكرنا أنواع الكفر، هٰذَا المعنى اَلْأَوَّل الَّذِي يحتمله كلام الْمُصَنِّف هنا.

? الاحتمال الثَّانِي، المعنى الثَّانِي الَّذِي يحتمله كلام الْمُصَنِّف: أن يكون مراده بيان حكم فاعل الكبيرة، وأنه لا يكفر -أي: فاعل الكبيرة- إِلَّا إن استحلها، فيكون تقدير كلامه: "**لَا نُكَفِّرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ دون الكفرِ مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ**"، وَهٰذَا المعنى هو

الَّذِي فهمه ابن أبي العز الحنفي من كلام المُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ؛ إذْ جعل كلامه هٰذَا ردًّا عَلَىٰ الخوارج، فَقَالَ: "**يُشِيرُ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللهُ إِلَى الرَّدِّ عَلَى الْخَوَارِجِ الْقَائِلِينَ بِالتَّكْفِيرِ بِكُلِّ ذَنْبٍ**" انتهى كلام ابن أبي العز.

فعبارة المُصَنِّف هٰذِه تتعلَّق باسم الفاسق المِلِّي، وهي تحتمل أمرين:

؟ الاحتمال اَلْأَوَّل: أنه يرى أنَّ المعصية وإن كانت مُكفِّرة لا يكفر بها فاعلها، إلَّا إن استحله، وَهٰذَا معنى باطل، إن كان يريده فهو معنًى باطل، يخالف لما عليه أهل السُّنَّة وَالْجَمَاعَة.

؟ الاحتمال الثَّانِي: أن يكون مراده بيان حكم فاعل الكبيرة، وأنه لا يكفر إلَّا إن استحل، وَهٰذَا معنًى صحيح، وَحِينَئِذٍ يكون تقدير كلامه: "**لَا نُكَفِّرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ دون الكفرِ مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ**"، وَهٰذَا ما فهمه ابن أبي العز الحنفي من كلام المُصَنِّف.

هٰذَا الموضع الثَّانِي من المواضع الَّتِي تتعلَّق بمسألة الفاسق المِلِّي في هٰذَا الموضع.

❑ الموضع الثَّالِث قوله: "**وَلَا نَقُولُ لَا يَضُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ ذَنْبٌ لِمَنْ عَمِلَهُ**".

فَهٰذَا الكلام يتعلَّق بالحكم عَلَىٰ الفاسق المِلِّي في الآخرة، فبيَّن المُصَنِّف في هٰذَا الكلام: أنه ومن يحكي معتقدهم لا يقولون: بأنه لا يضر مع الإيمان ذنب، وَهٰذَا يفيد أنَّ المؤمن إذا أذنب؛ فإنه مُعرَّضٌ للضرر في الآخرة، وَهٰذَا مِمَّا يتفق فيه مرجئة الفقهاء مع أهل السُّنَّة، فمرجئة الفقهاء -وإن كانوا يقولون: بأنَّ العاصي كامل الإيمان، فهم- يقولون: بأنه متوعدٌ بالعقاب في الآخرة، ومن هنا عدَّهم شيخ الإسلام موافقين لأهل السُّنَّة في الحكم، مخالفون في الاسم، فأهل السُّنَّة لا يقولون: مؤمن كامل الإيمان، ومرجئة الفقهاء يقولون: هو كامل الإيمان، وأهل السُّنَّة يقولون: هو مُتوعَّدٌ بالعقاب، ومرجئة الفقهاء يقولون كذلك.

❋ فقول المُصَنِّف: "**وَلَا نَقُولُ لَا يَضُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ ذَنْبٌ لِمَنْ عَمِلَهُ**" يتعلَّق بالحكم عَلَىٰ الفاسق المِلِّي بالآخرة، ويبيِّن فيه: أنَّ الفاسق المِلِّي مُعرَّضٌ للضرر في الآخرة، وَهٰذَا قول يتفق فيه مرجئة الفقهاء مع أهل السُّنَّة.

وهو هنا يشير ويتبرَّأ ممن يقول بهذا القول، يتبرَّأ من القول بهذا القول، فَهٰذَا القول ينسبه أهل العلم لغلاة المرجئة، فمن كان يقول: بأنَّ الإيمان لا يضر معه ذنب، فهو قائلٌ بأنَّ المؤمن لا يدخل النَّار، وإن فعل المعاصي، وَهٰذَا القول -وهو: أنَّ المؤمنين لا يدخلون النَّار-، بيَّن شيخ الإسلام أنه يُنقل عن غلاة المرجئة، وأنه لا يعرف قائلًا ذا شهرةٍ منسوبًا للعلم يقول هٰذَا.

* قَالَ شيخ الإسلام: "**وَالْمَقْصُودُ هُنَا: أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ الْمَدْحُ إلَّا عَلَى إيمَانٍ مَعَهُ الْعَمَلُ لَا عَلَى إيمَانٍ خَالٍ عَنْ عَمَلٍ، فَإِذَا عُرِفَ أَنَّ الذَّمَّ وَالْعِقَابَ وَاقِعٌ فِي تَرْكِ الْعَمَلِ؛ كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ نِزَاعُهُمْ لَا فَائِدَةَ فِيهِ، بَلْ يَكُونُ نِزَاعًا لَفْظِيًّا مَعَ أَنَّهُمْ مُخْطِئُونَ فِي اللَّفْظِ مُخَالِفُونَ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَإِنْ قَالُوا: إنَّهُ لَا يَضُرُّهُ تَرْكُ الْعَمَلِ؛ فَهَذَا كُفْرٌ صَرِيحٌ، وَبَعْضُ النَّاسِ يُحْكَى هَذَا عَنْهُمْ، وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إنَّ اللهَ فَرَضَ عَلَى الْعِبَادِ فَرَائِضَ، وَلَمْ يُرِدْ مِنْهُمْ أَنْ يَعْمَلُوهَا، وَلَا يَضُرُّهُمْ تَرْكُهَا، وَهَذَا قَدْ يَكُونُ قَوْلَ الْغَالِيَةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: لَا يَدْخُلُ النَّارَ مِنْ أَهْلِ التَّوْحِيدِ أَحَدٌ، لَكِنْ مَا عَلِمْت مُعَيَّنًا أَحْكِي عَنْهُ هَذَا الْقَوْلَ، وَإِنَّمَا النَّاسُ يَحْكُونَهُ فِي الْكُتُبِ، وَلَا يُعَيِّنُونَ قَائِلَهُ، وَقَدْ يَكُونُ قَوْلُ مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ؛ فَإِنَّ كَثِيرًا مِنْ الْفُسَّاقِ وَالْمُنَافِقِينَ يَقُولُونَ: لَا يَضُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ ذَنْبٌ أَوْ مَعَ التَّوْحِيدِ، وَبَعْضُ كَلَامِ الرَّادِّينَ عَلَى الْمُرْجِئَةِ وَصَفَهُمْ بِهَذَا**".

فهنا شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ يبيِّن أنَّ القول بأنه لا يضر مع الإيمان ذنب، والقول بأنه لا يدخل النَّار أحدٌ من أهل التَّوحِيْد قول ينسبونه لغلاة المرجئة، ولكنه لا يعرف مُعَيَّنًا ذا علمٍ يُنسب إليه هٰذَا القول، وَهٰذَا القول هو الَّذِي برَّأ الْمُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ نفسه، ومن يحكي معتقدهم عنه.

هٰذَا الموضع الثَّالِث من المواضع المُتَعَلِّقَة في الفاسق المِلِّي من كلام الطحاوي.

❑ الموضع الرَّابع: قوله: "**وَأَهْلُ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ فِي النَّارِ لَا يُخَلَّدُونَ إذَا مَاتُوا وَهُمْ مُوَحِّدُونَ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا تَائِبِينَ، بَعْدَ أَنْ لَقُوا اللهَ عَارِفِينَ. وَهُمْ فِي مَشِيئَتِهِ وَحُكْمِهِ، إِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُمْ وَعَفَا عَنْهُمْ بِفَضْلِهِ، كَمَا ذَكَرَ عَزَّوَجَلَّ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُمْ فِي النَّارِ بِعَدْلِهِ، ثُمَّ يُخْرِجُهُمْ مِنْهَا بِرَحْمَتِهِ وَشَفَاعَةِ**

الشَّافِعِينَ مِنْ أَهْلِ طَاعَتِهِ، ثُمَّ يَبْعَثُهُمْ إِلَىٰ جَنَّتِهِ. وَذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ تَعَالَىٰ تَوَلَّىٰ أَهْلَ مَعْرِفَتِهِ، وَلَمْ يَجْعَلْهُمْ فِي الدَّارَيْنِ..." إِلَىٰ آخره.

هٰذَا الكلام من المُصَنِّف يتعلَّق بحكم أهل الكبائر، وهو كلامٌ سديد، وسنتعرض لشرحه في موضعه من الكتاب بِإِذْنِ اللهِ، فهو هنا يبيِّن حال أهل الكبائر إن ماتوا غير تائبين، فهم تحت مشيئة الله عَزَّوَجَلَّ، ثُمَّ إنه إن شاء عذَّبهم بعدله، أو يغفر عنهم ويعفو عنهم بفضله، ثُمَّ إن عذَّب من عذَّب منهم بفضله؛ فإنه يخرجه برحمته وشفاعة الشافعين، ثُمَّ يدخله الجَنَّة؛ هٰذَا تقرير قول أهل السُّنَّة وَالجَمَاعَة في الفاسق المِلِّي.

هٰذِه أربعة مواضع في (**العقيدة الطحاوية**) تعرَّض فيها المُصَنِّف لحكم الفاسق المِلِّي واسمه، وبعضها قد مرَّ معنا قبل وشرحناه، وبعضها سيمر معنا بِإِذْنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، ونعلِّق عليه تعليقًا يسيرًا.

❑ قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "**وَنَرْجُو لِلْمُحْسِنِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ وَيُدْخِلَهُمُ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِهِ، وَلَا نَأْمَنُ عَلَيْهِمْ، وَلَا نَشْهَدُ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ، وَنَسْتَغْفِرُ لِمُسِيئِهِمْ، وَنَخَافُ عَلَيْهِمْ، وَلَا نُقَنِّطُهُمْ**".

المؤمنون ثلاثة أقسام:

- **الْأَوَّل**: من حققوا كمال الإيمان المستحب.
- **الثَّانِي**: من حققوا كماله الواجب.
- **الثَّالِث**: من معهم أصل الإيمان.

وهذه الأصناف الثلاثة مذكورة في قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ ﴿٣٢﴾﴾ [فاطر: ٣٢].

☜ فالظالمون لأنفسهم هم من معهم أصلُ الإيمان، وخلطوا عملاً صالحًا وآخر سيئًا.

☜ والمقتصدون هم الذين فعلوا الواجبات وتركوا المحرّمات، وهم محققو الإيمان الواجب.

☜ والسابقون بالخيرات هم الذين فعلوا الواجبات والمستحبّات، وتركوا المحرّمات والمكروهات، فحققّوا كماله المستحب.

وَالمُصَنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ في قوله: "**وَنَرْجُو لِلْمُحْسِنِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ وَيُدْخِلَهُمُ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِهِ، وَلَا نَأْمَنُ عَلَيْهِمْ، وَلَا نَشْهَدُ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ**" بيّن هنا في كلامه هٰذا موقف المسلم تجاه محققي كمال الإيمان الواجب والمستحب، وأنه يكون بمراعاة أمور:

☚ **الأوّل**: في قوله -الأمر الأول من الأمور التي يراعيها المسلم في التعامل مع محققي كمال الإيمان الواجب والمستحب، بيّنه في قولِهِ-: "**وَنَرْجُو لِلْمُحْسِنِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ**".

فهذا يفيد أن الإنسان، وإن كان محقّقًا للإيمان الواجب أو المستحب، فإننا نرجو له مغفرة الله عَزَّوَجَلَّ وعفوه؛ إذْ محققو الإيمان الواجب أو المستحب لا يخلو حالهم من تقصيرٍ يكون بتفريطٍ في واجب أو فعل محرّم، ولكنهم يُوفَّقون لإتْباع هذا التقصير بالتوبة منهم، وَحِيْنَئِذٍ فيُرجى لهم أن يقبل الله عَزَّوَجَلَّ منهم ذلك الرجوع عن التقصير، وتُقبل منهم تلك التوبة منهم.

❋ فقولنا: إنهم محققو الإيمان الواجب أو المستحب، لا يعني سلامتهم من التقصير، وإنما يعني عدم استمرارهم عليه بلا توبة، وَحِيْنَئِذٍ فمن لم يسلَم من التقصير؛ فإننا نرجو له أن يتجاوز الله تَعَالَىٰ عنه، ويقبل الله تَعَالَىٰ توبته.

⇦ ومن هنا كان الصالحون يخشون ذنوبهم، رغم توبتهم منها، بل إن خشية المؤاخذة بالذنب وصفٌ لا ينفك عنه الصالحون، وقد مدحهم الله ربّ العالمين به، ومن ذلك قوله تَعَالَىٰ في وصف المتّقين: ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ ﴿١٥﴾ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّنَا آمَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴿١٦﴾ الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَانِتِينَ وَالْمُنفِقِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ ﴿١٧﴾﴾ [آل عمران: ١٥-١٧].

فهؤلاء المتّقون الموعودون بِالجَنَّةِ، يذكر الله تَعَالَىٰ في أوصافهم أنهم يقولون: ﴿فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴿١٦﴾﴾، ويبيّن أنهم من المستغفرين بالأسحار، الغرض من هٰذَا: أننا نرجو للصَّالِحِيْنَ أن يعفو الله عنهم، وقد تبيَّن بِإِذْنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وجه هذا الرجاء.

الأمر الثاني من الأمور التي يراعيها المسلم في تعامله مع الصالحين، محققي الكمال الواجب، أو محققي الكمال المستحبّ، كمال الإيمان المستحب، بيَّنه المُصَنِّف في قوله: "**نرجو لهم أن يُدْخِلَهُمُ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِهِ**".

المُصَنِّف هنا يبيّن أصلًا مهمًّا، وهو: أن الإنسان يدخل الجَنَّة برحمة الله تَعَالَىٰ، لا بعمله، وهذا أصلٌ مُستفاد من النصوص الشرعية.

* قال ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ: مبيّنًا هذا الأصل وذاكرًا بعض ما يدل عليه من القُرْآن، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: "**أن الأصل فهو: أنَّ عمل الإنسان لا ينجيه من النَّار ولا يدخله الجَنَّة، وإن ذلك كله إِنَّمَا يحصلُ بمغفرةِ الله ورحمته**"، وقد دلّ القُرْآن العزيز على هذا المعنى في مواضع كثيرة كقوله تَعَالَىٰ: ﴿فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [آل عمران: ١٩٥]، وقوله: ﴿يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُمْ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَرِضْوَانٍ وَجَنَّاتٍ لَهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُقِيمٌ ﴿٢١﴾﴾ [التوبة: ٢١]، وقولِه: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [الصف: ١١ - ١٢]، فقَرَنَ بين دخول الجَنَّة وَالنَّجَاة من النَّار وبين المغفرة والرحمة، فدل على أنّه لا يُنال شيء من ذلك بدون مغفرة الله ورحمته.

* يقول ابن رجب: "**قال بعض السلف: الآخرة إما عفو الله أو النَّار، والدنيا إما عصمة الله أو الهلكة، وكان محمد بن واسع يودِّع أصحابه عند موته ويقول: عليكم السَّلام إِلَىٰ النار أو يعفو الله**". انتهى كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ في تقرير كوْن القُرْآن دلّ على أن الجنّة إنما تُنال بمغفرة الله وحكمته.

ومما دلّ على هذا الأصل من السُّنَّة، قوله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «لَا يَـدْخُلُ أَحَـدٌ مِـنْكُمُ الْجَنَّةَ بِعَمَلِهِ» قَالُوا: وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ الله؟ قَـالَ: «وَلَا أَنَـا، إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّـدَنِي اللهُ مِنْهُ بِرَحْمَـةٍ وَفَضْـلٍ»، وَوَضَعَ يَدَهُ عَـلَى رَأْسِـهِ. أخرجه أحمد، فأعمال الإنسان لا يستحق بها الجَنَّة، وَإِنَّمَا يبلغ الجنّة برحمة الله تَعَالَىٰ.

وثَمَّ سؤال معروف، وهو: ما التَّوْفِيْق بين قول النبي صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «لَا يَـدْخُلُ أَحَدٌ مِنْكُمُ الْجَنَّةَ بِعَمَلِهِ»، وقول الله تَعَالَىٰ: ﴿وَتِلْـكَ الْجَنَّـةُ الَّـتِي أُورِثْتُمُوهَـا بِمَـا كُنْـتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٧٢﴾﴾ [الزخرف: ٧٢]، وقوله: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْـلَفْتُمْ فِي الْأَيَّـامِ الْخَالِيَـةِ ﴿٢٤﴾﴾ [الحاقة: ٢٤]، فالآيتان تفيدان دخول الجَنَّة بسبب الأعمال؟

الجواب عن هذا السؤال: أن الباء في قوله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «لَا يَدْخُلُ أَحَدٌ مِنْكُمُ الْجَنَّةَ بِعَمَلِهِ» باء الثَّمَنِيَّة، والباء في الآيتين باء السَّبَبِيَّة، فالآيتان تفيدان كوْن الأعمال سببًا في دخول الجَنَّة، والحديث يفيد عدم كوْن الأعمال ثمنًا لها، فأعمالنا وإن كانت سببًا، فإنها ليست ثمنًا لِلجَنَّةِ، ولكن الله يتفضل على عباده العاملين بمجازاتهم، بما يفوق ما تستحقه أعمالهم.

* قال المقريزي في (**تجريد التوحيد**) وتأمّل قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٧٢﴾﴾ مع قوله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «لَا يَدْخُلُ أَحَدٌ مِنْكُمُ الْجَنَّةَ بِعَمَلِهِ»؛ تجد الآية دلَّت على أن الجنان بالأعمال، والحديث ينفي دخول الجَنَّة بالأعمال، ولا تنافي بينهما؛ لأن توارد النفي والإثبات ليس على محلٍّ واحد، فالمنفي باء الثَّمَنِيَّة واستحقاق الجَنَّة بمجرد الأعمال، والباء المثبتة التي وردت في القُرْآن هي باء السَّبَبِيَّة.

هذا جواب، وهو: أن القُرْآن أثبت أن الأعمال سببٌ لدخول الجَنَّة، والحديث نفى كوْن الأعمال ثمنًا لدخول الجَنَّة، فالأعمال وإن كانت سببًا، إِلَّا أنها لا تَبْلُغ بالمؤمن أن يكون ثوابه بهذا القدر العظيم، ولكن الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ يتفضّل عليه، فيثيبُه هذا الثواب الجزيل.

وَثَمَّ قولٌ آخر في التَّوْفِيْق: قال ابن رجب رَحِمَهُاللَّهُ تَعَالَىٰ مجيبًا عن هذا السؤال: "**معنى ذلك على قولين: أَحَدُهُمَا: أن دخول الجَنَّة برحمته، ولكن انقسام المنازل بحسب الأعمال**".

❋ قال ابن عيينة: "**كانوا يروْن النَّجَاة من النَّار بعفو الله، ودخول الجَنَّة بفضله، واقتسام المنازل بالعمل**".

✍ هذا قول آخر يذكره ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ، وعلى هذا القول يكون المراد من الآيتين: أن العمل به يُدرِك الإنسانُ منزلَه المُعيَّن من الجنّة، فَالنَّاسُ يتفاوتون في العمل ويتفاوتون في المنازل، وَأَمَّا دخول الجَنَّة؛ فَإِنَّمَا يكون برحمة الله عَزَّوَجَلَّ لا بالأعمال، يقول ابن رجب: معنى ذلك على قولين:

- **أَحَدُهُمَا**: أنَّ دخول الجَنَّة برحمتِهِ، ولكن انقسام المنازل بحسب الأعمال.

❋ قال ابن عيينة: "**كان يرون النَّجَاة من النَّار بعفو الله، ودخول الجَنَّة بفضْلِه، واقتسام المنازل بالأعمال**".

- وذكر **القول الثاني** المعروف وهو أن الباء المثبتة في قوله تَعَالَىٰ: ﴿بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ ﴿٧٢﴾﴾، وقوله: ﴿بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ الْخَالِيَةِ ﴿٢٤﴾﴾، باء السببية، وقد جعل الله العمل سببًا لدخول الجَنَّة، والباء المنفية باء المقابلة -- ((١٤:٣٩)) --.

هذان قولان في الإجابة عن هذا السؤال.

☚ **الأمر الثَّالِث** الذي ينبغي مراعاته مع الصالحين -الأمر الثَّالِث من الأمور التي نبّه عليها الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ، والتي ينبغي أن يراعيها المؤمن في معاملته الصَّالِحِيْنَ-: عدم الأمن عليهم، فلا يأمن الإنسان على الصَّالح من تغير الحال.

❑ قَالَ الطَّحَاوِي: "**وَنَرْجُو لِلْمُحْسِنِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ، وَيُدْخِلَهُمُ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِهِ، وَلَا نَأْمَنُ عَلَيْهِمْ**" فلا نأمن على الصَّالِحِيْنَ، مهما بلغوا من الصَّلاح، من تغيُّر الحال، فالقلوب بين أصبعين من أصابع الرحمن يقلّبها كيف يشاء، وقد كان من دعاء النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يا مقلّب القلوب ثبت قلبي علىٰ دينك**» ومن دعائه: «**وأسألك الثبات في الأمر**».

* قال ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ: فقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أسألك الثبات في الأمر**» المراد بالأمر: الدين والطاعة، فسأل الثبات على الدين إلى المهات، ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا﴾ [فصلت: ٣٠]، الذين قالوا: ربنا الله كثير، ولكن أهل الاستقامة قليل.

* كان عُمر يقول في خطبته: "**اللهم اعصمنا بحفظك، وثبّتْنا على أمرك**"، فالاستقامة والثبات لا قدرة للعبد عليه بنفسه، فلذلك يحتاج أن يسأل ربه.

كان الحسن إذا قرأ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا﴾ يقول: "**اللهم أنت ربنا، فارزقنا الاستقامة**"، انتهى كلام ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ.

☚ **الأمر الرابع** من الأمور التي أشار إليها المصنّف وَالَّتِي ينبغي على المسلم أن يراعيها في تعامله مع الصَّالِحِيْنَ، ما جاء في قوله: "**ولا نشهد لهم بِالجَنَّةِ**" أي: لا نشهد لمحسنٍ معيّن فيه.

❑ وفي قول الْمُصَنِّف: "**وَنَسْتَغْفِرُ لِمُسِيئِهِمْ، وَنَخَافُ عَلَيْهِمْ، وَلَا نُقَنِّطُهُمْ**" بيان موقف المسلم تُجاه من خلطوا عملًا صالحًا وآخر سيئًا، وهو: أن يستغفر لهم، ويخاف عليهم عقاب الله، وألَّا يقنطهم من رحمة الله، وَهٰذَا الَّذِي ذكره الْمُصَنِّف يلاحظه الإنسان مع المحسنين والمسيئين، وهكذا يلاحظه مع نفسه، فعند تقصيره يستغفر ويخشى عَلَىٰ نفسه عقاب الله تَعَالَىٰ، ولا يقنط عند إقباله عَلَىٰ الطاعات، يرجو مغفرة ما سبق من الزَّلَّات، ولا يأمن تغيُّر الحال، فيسأل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الثبات.

❑ ثُمَّ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ: "**والأَمْنُ والإِيَاسُ يَنْقُلَانِ عَنْ مِلَّةِ الإِسْلَامِ، وَسَبِيلُ الحَقِّ بَيْنَهُمَا لأَهلِ القِبْلَةِ**".

حذَّر الْمُصَنِّف هنا من معصيتين، وبيَّن أنَّ الحقَّ: سلوكُ طريقٍ وسطٍ بينهما، والمعصيتان هما:

- الأمن من مكر الله.
- والقنوط من رحمة الله.

فمن النَّاس من يعصي الله تَعَالَىٰ، ولا يُحدِث بعد المعصية توبة، ولا يستحي من الله، الله يكرمه، وعَلَىٰ معاصيه مقيم، وهٰذَا هو الأمن من مكر الله، ومن النَّاس من يعصي الله ثُمَّ مع توبته يسيء الظَّنّ بالله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ، ويظن أنَّ الله سُبۡحَانَهُۥ لن يغفر الله، ومن هنا قد يدعو بعضهم أن يعجل الله تَعَالَىٰ له العقوبة في الدنيا، وذلكم لقنوطه وظنه أنَّ الله لا يغفر له، والآمن عاصٍ، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ ﴿٩٩﴾﴾ [الأعراف: ٩٩]، والقانط عاصٍ، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ ﴿٥٦﴾﴾ [الحجر: ٥٦].

✍ والسبيل القويم: أن يجمع الإنسان في سيره للآخرة بين الخوف والرجاء، فخوفه يؤمّنه من الأمن من مكر الله، ورجاؤه يؤمنه من القنوط من رحمة الله تَعَالَىٰ، ومن هنا يَقْرِن الله تَعَالَىٰ كَثِيرًا في القرآن بين التَّرْغِيب وَالتَّرْهِيب؛ ليستحضر المؤمن دائمًا الخوف والرجاء، ولا يغفل عن أحدهما فيهلك.

* قَالَ ابن كثيرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ﴾ أَيْ: لِمَنْ عَصَاهُ وَخَالَفَ أَمْرَهُ وَشَرْعَهُ، ﴿وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ أَيْ: لِمَنْ تَابَ إِلَيْهِ وَأَنَابَ.

وَهَذَا مِنْ بَابِ قَرْنِ الرَّحْمَةِ مَعَ الْعُقُوبَةِ؛ لِئَلَّا يَحْصُلَ الْيَأْسُ، فَيَقْرِنُ اللهُ تَعَالَىٰ بَيْنَ التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيبِ كَثِيرًا؛ لتبقى النُّفُوسُ بين الرجاء والخوف" انتهى كلامه.

* وَقَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ منبهًا عَلَىٰ هٰذَا أيضًا، وهو: أنَّ الله يقرن بين التَّرْغِيب وَالتَّرْهِيب؛ ليبقى المؤمن في سيره جامعًا بين الخوف والرجاء، يقول ابن كثير: "وَقَوْلُهُ: ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ﴾ أَيْ: يَغْفِرُ مَا سَلَفَ مِنَ الذَّنْبِ، وَيَقْبَلُ التَّوْبَةَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ لِمَنْ تَابَ إِلَيْهِ وخَضع لَدَيْهِ.

* وَقَوْلُهُ: ﴿شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ أَيْ: لِمَنْ تَمَرَّدَ وَطَغَى وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا، وَعَتَا عَنْ أَوَامِرِ اللَّهِ، وَبَغَى، وَقَدِ اجْتَمَعَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ الرَّجَاءُ وَالْخَوْفُ. وَهٰذَا كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿نَبِّئْ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴿٤٩﴾ وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ الْعَذَابُ الْأَلِيمُ ﴿٥٠﴾﴾ [الْحِجْرِ: ٤٩، ٥٠] يَقْرِنُ هَذَيْنِ الْوَصْفَيْنِ كَثِيرًا فِي مَوَاضِعَ مُتَعَدِّدَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ؛ لِيَبْقَى الْعَبْدُ بَيْنَ الرَّجَاءِ وَالْخَوْفِ".

* وَقَالَ كذلك: "وَكَثِيرًا مَا يقرِن اللهُ تَعَالَىٰ بَيْنَ صِفَةِ الْجَنَّةِ وَصِفَةِ النَّارِ، لِيُرَغِّبَ فِي الْجَنَّةِ وَيُحَذِّرَ مِنَ النَّارِ" انتهى كلامه.

فالله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ يقْرِن بين التَّرْغِيْبِ وَالتَّرْهِيْبِ، وبين الجَنَّةِ وَالنَّارِ؛ ليجمع المؤمن في سيره إليه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ بين الرجاء والخوف، فَلَا بُدَّ للعبد إذًا في سيره للآخرة من الجمع ما بين الخوف والرجاء، وثَمَّ أمرٌ ثالث، وهو أعلى شأنًا من هذين، وهو: الحب، فيجمع بين الخوف والرجاء والحب.

* قَالَ ابن رجبٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: **"كان بعض السلف يقول: من عبد الله بالرجاء وحده؛ فهو مرجئ، ومن عبد الله بالخوف وحده؛ فهو حروري، ومن عبد الله بالحب وحده؛ فهو زنديق، ومن عبد الله بالخوف والرجاء والمحبة؛ فهو موحِّدٌ مؤمن، وسبب هٰذَا: أنه يجب عَلَىٰ المؤمن أن يعبد الله بهذه الوجوب الثلاثة: المحبة والخوف والرجاء، وَلَا بُدَّ له من جميعها، ومن أخلَّ ببعضها؛ فقد أخلَّ ببعض واجبات الإيمان"**.

* يقول ابن رجب: **"وكلام هٰذَا الحكيم عَلَىٰ أنَّ الحب ينبغي أن يكون أغلب من الخوف والرجاء، وقد قَالَ الفُضيل** رَحِمَهُ ٱللَّهُ**: المحبة أفضل من الخوف"**، ثُمَّ استشهد بكلام هٰذَا الحكيم الَّذِي حكاه عنه وهب، **"وكذا قَالَ يحيى بن معاذ، قَالَ: حسبك من الخوف ما يمنع من الذنوب، ولا حَسْب من الحب أبدًا، فَأَمَّا الخوف والرجاء؛ فأكثر السلف عَلَىٰ أنهما يستويان، لا يُرجِّح أحدُهُما أحدَهُما عَلَىٰ الآخر، قاله مُطرِّف والحسن والإمام أحمد، وغيرهم"** انتهى كلامه.

فَهٰذَا كلامٌ جميلٌ لابن رجب يقرِّر فيه ما دلَّت عليه النصوص من ضرورة الجمع بين حب الله تَعَالَىٰ وخوفه ورجائه، وأنَّ الحب يكون مُقدَّمًا عَلَىٰ الخوف والرجاء، وأنَّ الخوف والرجاء يكونان... -- ((٢٤:٣٨)) --.

❑ ثُمَّ قَالَ المُصنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: **"ولا يَخرُجُ العبدُ مِنَ الإيمانِ إلا بجُحُودِ ما أَدْخَلَهُ فيه"**.

كلامه هذا يحتمل أمرين:

❶ **الأوّل**: الردّ على المعتزلة والخوارج في قولهم: بإخراج العاصي من الإيمان بالكبيرة، فهو يبيّن أن فاعل الكبيرة لا يَكفر، وإنما يَكفُر الجاحد.

❷ **الثاني**: يحتمل كلامه أنه يرى أن الكفْر محصورٌ بالجحود، ولكن يعكّر على هذا الثاني ويقوّي الاحتمال الأوّل: قوله قبل: "**ولا نُكَفِّرُ أَحَداً مِنْ أَهْلِ القِبْلَةِ بِذَنْبٍ، مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ**" فهذا يفيد أنه يرى كفْر الاستحلال، وأنّه لا يرى الكفر محصورًا بالجحود، وأنه إنَّما أراده للردّ على المعتزلة والخوارج، وهذا ما فهمه ابن أبي العز، حيث قال شارحًا هذه العبارة: "**يُشِيرُ الشَّيْخُ إِلَى الرَّدِّ عَلَى الْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزِلَةِ فِي قَوْلِهِ بِخُرُوجِهِ مِنَ الْإِيمَانِ بِارْتِكَابِ الْكَبِيرَةِ، وَفِيهِ تَقْرِيرٌ لِمَا قَالَ أَوَّلًا: لا نُكَفِّرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ، مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ. وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى**" انتهى كلام ابن أبي العز.

⇦ وقد ذهب للاحتمال الأوّل -وهو: أن ابن أبي العزّ يرى الكفْر محصورًا بالجحود- جمعٌ من الشُّرَّاح وانتقدوا هذا الحصر منه، -واللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ-.

❑ ثُمَّ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "**وَالإِيمَانُ: هُوَ الإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ، وَالتَّصْدِيقُ بِالْجَنَانِ**".

وفي هذا يقرر المصنف قول مُرجئة الفقهاء في الإيمان، وقد سبق بيانه، وبيان أنه خلاف الحق، وأن الصَّواب: كوْن الإيمان قولًا وعملًا.

❑ ثُمَّ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "**وَجَمِيعُ مَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الشَّرْعِ وَالْبَيَانِ كُلُّهُ حَقٌّ**".

يبيّن الْمُصَنّف هنا أن كلَّ ما صحَّ عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حق، وهذا من المصنّف يفيدُ أخذه بالأحاديث المتواتر منها والآحاد، إذْ قوله: "**جميع**" يشمل ذلك كله، وهذا ما عليه أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ، يؤمنون بكلّ ما صحّ عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا يفرّقون في الاستدلال في الأحكام والعقائد بين ما كان متواترًا وآحادًا.

❋ قال الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "**لم أحفظ عن فقهاء المسلمين أنهم اختلفوا في تثبيت خبر الواحد**"، انتهى كلامه.

وقال ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ: "**كُلُّهم يَدِين بخبر الواحد العدل في الاعتقادات ويُعادي ويوالي عليها، ويجعلها شرعًا ودينًا في معتقده على ذلك جماعة المسلمين**".

إذًا هذا الكلام من الطَّحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ يبيّن فيه: أن كلَّ ما صحَّ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهو حقّ، وهذا يُفيد كوْنه يرى الاستدلال على العقائد والأحكام بالمتواتر من حديث النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وبالآحاد، لا يفرّق بينهما، وهذا ما عليه أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ، خلافًا للمتكلمين، الذين لا يستدلّون على العقائد إلَّا بالمتواتر، ولا يروْن الاستدلال بالآحاد، مخالفين بذلك النُّصوص الدَّالَّة على عدم التَّفْرِيْق بين الآحاد والمتواتر في الاستدلال، ومخالفين بذلك إجماع المسلمين.

وقول المصنّف رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ: "**مِنْ الشَّرْعِ والبَيَانِ**" يشير فيه إلى أن ما صحَّ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نوعان، كما أفاد شارح الطحاوية، حيث قال: "**وَيُشِيرُ الشَّيْخُ** رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ **بِقَوْلِهِ: مِنَ الشَّرْعِ وَالْبَيَانِ. إِلَى أَنَّ مَا صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **نَوْعَانِ: شَرْعٌ ابْتِدَائِيٌّ، وَبَيَانٌ لِمَا شَرَعَهُ اللهُ فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ، فَجَمِيعُ ذَلِكَ حَقٌّ وَاجِبُ الِاتِّبَاعِ**".

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ: "**وَالْإِيمَانُ وَاحِدٌ، وَأَهْلُهُ فِي أَصْلِهِ سَوَاءٌ، وَالتَّفَاضُلُ بَيْنَهُمْ بِالْخَشْيَةِ وَالتُّقَى، وَمُخَالَفَةِ الْهَوَى، وَمُلَازَمَةِ الْأَوْلَى**".

قول الْمُصَنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: "**الْإِيمَانُ وَاحِدٌ**".

هٰذَا قولُ المرجئة عمومًا، يروْن الإيمان شيئًا واحدًا لا يتفاضل، لا يزيد ولا ينقص، وقد سبق بيان ذلك.

قوله: "**وَأَهْلُهُ فِي أَصْلِهِ سَوَاءٌ**".

الضمير في "**أَصْلِهِ**" يعود على "**الإِيْمَانِ**"، وأصل الإيمان: التَّصْدِيْق، فَالْمُصَنِّف يقرر هنا أن النَّاس في التَّصْدِيْق سواء، وَهٰذِه العبارة مشكلة؛ فمرجئة الفقهاء يروْن الإيمان قولاً وتصديقًا، وهنا خصَّ الْمُصَنِّف التَّساوي بِالتَّصْدِيق، فيُفهَم منه: أن التَّساوي واقعٌ في أصلهِ وهو التَّصْدِيْق، وغير واقع في القولِ.

❊ وَهٰذَا المفهوم في رأيي غير مراد؛ فربّما نبَّه المُصَنِّف عَلَىٰ التَّساوي في التَّصْدِيْق، ولم ينبّه على التَّساوي في القول؛ لوضوح وقوع التَّساوي في القول عنده، بخلاف التَّساوي في التَّصْدِيْق.

❊ وَهٰذِه العبارة اختلف الشُّرَّاح في فهمها؛ فمنهم من رآها صحيحة، وتكلَّف في توجيهها، ومنهم من انتقدها؛ وَهٰذَا هو الصَّواب، فهي عبارة منقودةٌ جاريةٌ عَلَىٰ معتقد مرجئةِ الفقهاء، في كوْن الناس يتساوون في الإيمان، وقد سبق بيان مذهبهم وبيان الصَّواب في المسألة.

❏ قوله: " **وَالتَّفَاضُلُ بَيْنَهُمْ بِالْخَشْيَةِ وَالتُّقَى، وَمُخَالِفَةِ الْهَوَىٰ، وَمُلَازِمَةِ الْأَوْلَىٰ** ".

هٰذَا يوافق مذهب مُرجئة الفقهاء، فإنهم يروْن النَّاسَ متساوين في الإيمان ويتفاضلون في أعمال القلوب والجوارح، ولكن أعمال القلوب والجوارح ليست إيمانًا عندهم، فَالمُصَنِّف بعدما بيّن أن الإيمان واحد، وأن أهلهُ في أصلهُ -وهو: التَّصْدِيْق- سواء، بيَّن أن التَّفاضل واقعٌ في أعمالِ ذكرها، **وَالظَّاهِر**: أن كلامه يشمل بيان التَّفَاضُل في أعمال القلوب والجوارح، فالخشية عمل القلب، والتُّقَى يشمل أعمال القلوب والجوارح، فهو بيّن التَّساوِي في الإيمان، وقرَّر التَّفَاضُلَ في الأعمال القلبية والجارحية.

إذًا المصنّف قرّر أوّلًا التَّساوِي في الإيمان، ثُمَّ قرّر التَّفَاضُل في الأعمال القلبية والجارحية، وهٰذَا جارٍ على مذهب مُرجئة الفقهاء، فهم يروْن التفاضل في الأعمال الجارحية والقلبية، ولكنهم لا يروْن الأعمال الجارحية والقلبية من الإيمان.

❊ وقد بيَّن شَيْخُ الإِسْلَامِ كوْن مرجئة الفقهاء يروْن التَّفَاضُل في الأعمال لا في الإيمان، حيث قَالَ: "**فَإِنَّ النَّاسَ يَتَفَاضَلُونَ فِيهَا وَتَزِيدُ وَتَنْقُصُ، وَهٰذَا مِمَّا اتَّفَقَ النَّاسُ عَلَى دُخُولِ الزِّيَادَةِ فِيهِ وَالنُّقْصَانِ، لَكِنْ نِزَاعُهُمْ فِي دُخُولِ ذَلِكَ فِي مُسَمَّى الْإِيمَانِ، فَالْنُّفَاةِ يَقُولُونَ: هُوَ مِنْ ثَمَرَاتِ الْإِيمَانِ وَمُقْتَضَاهُ، فَأُدْخِلَ فِيهِ مَجَازًا بِهٰذَا الِاعْتِبَارِ، وَهٰذَا مَعْنَى زِيَادَةِ الْإِيمَانِ عِنْدَهُمْ وَنَقْصِهِ، أَيْ: زِيَادَةَ ثَمَرَاتِهِ وَنُقْصَانِهَا**".

يقول شَيْخُ الإِسْلَامِ: "**فَـإِنَّ النَّـاسَ يَتَفَاضَـلُونَ فِيهَـا**" أي: الأعمال، أعمال الجوارح، "**وَتَزِيدُ وَتَنْقُصُ، وَهٰذَا مِمَّا اتَّفَقَ النَّاسُ عَلَى دُخُولِ الزِّيَادَةِ فِيـهِ وَالنُّقْصَـانِ**"، فَالنَّاسُ متفقون عَلَىٰ هٰذَا: أنَّ الزيادة والنقصان تدخل في الأعمال، ولكن هل هٰذِه الأعمال تُسمّى إيمانًا؟ لا، مرجئة الفقهاء وسائر المرجئة لا يسمّونها إيمانًا.

* يقول شَيْخُ الإِسْلَامِ: "**فَإِنَّ النَّاسَ يَتَفَاضَلُونَ فِيهَـا**" أي: الأعمال الجارحية، "**وَتَزِيـدُ وَتَنْقُصُ، وَهٰذَا مِمَّا اتَّفَقَ النَّاسُ عَلَى دُخُولِ الزِّيَادَةِ فِيهِ وَالنُّقْصَانِ، لَكِنْ نِزَاعُهُمْ فِي دُخُولِ ذَلِكَ فِي مُسَمَّى الْإِيمَانِ، فالنُّفَاةِ يَقُولُونَ: هُوَ مِنْ ثَمَرَاتِ الْإِيمَانِ وَمُقْتَضَاهُ، فَأُدْخِلَ فِيهِ مَجَـازًا**"، أي: أعمال الجوارح يُطلق عليها بأنها إيمان من باب المجاز.

وهٰذَا قول كل المرجئة، يروْن أن إطلاق الإيمان على الأعمال من باب المجاز كما بيّن شَيْخُ الإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه الكبير (**الإيمان الكبير**).

✍ إذًا المصـنّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعـالَىٰ كلامـه هنـا جـارٍ عـلى معتقـد مرجئـة الفقهـاء، فَالنَّـاسُ يتساوون في أصل الإيمان، وهو التَّصْدِيْق، ويتفاوتون في أعمال الجوارح وأعمال القلوب، ولكن هٰذِه الأعمال -أعمال الجوارح وأعمال القلوب- لا تُسمّى إيمانًا.

❑ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تعَالَىٰ: "**وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّهُـمْ أَوْلِيَـاءُ الـرَّحْمَنِ، وَأَكْـرَمُهُمْ عِنْـدَ اللهِ أَطْوَعُهُمْ وَأَتْبَعُهُمْ لِلْقُرْآنِ**".

ذكر الْمُصَنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ الأولياء في موضعين من عقيدته، هٰذَا أحدهم.

- والثاني قوله: "**وَلَا نُفَضِّـلُ أَحَـداً مِـنَ الْأَوْلِيَـاءِ عَلَىٰ أَحَـدٍ مِـنَ الْأَنْبِيَـاءِ** عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، **ونقولُ: نَبِيٌّ وَاحِدٌ أَفْضَلُ مِنْ جَمِيعِ الْأَوْلِيَاءِ، وَنُؤْمِنُ بِمَـا جَـاءَ مِـنْ كَرَامَاتِهِم، وَصَـحَّ عَـنِ الثِّقَاتِ مِنْ رِوَايَاتِهِم**"، انتهى كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ.

* ومعرفة ما يتعلّق بالولاية أمرٌ مهم، إذْ أولياء الرحمن لهم المقام العظيم عند الرَّبّ الكريم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فَلَا بُدَّ على المسلم من معرفة خصالهم حتى يجتهد في تحصيل هٰذِه المنزلة، ثم إن مفهوم الولاية حصل فيه الخلط الكبير، حتى ادّعت طائفة من الصوفية أن الوليّ يخرج عن الشريعة، فلا يحرم عليه شيء ولا يجب عليه شيء، بل زعموا أن الوليّ أعظم

منزلة من الرسول والنبيّ، ومما قيل في هٰذَا: "**مقام النبوّة في برزخ فويق الرسول ودون الوليّ**"، فالولي أعلى منزلة من الرسول والنبيّ!

وقال ابن عربي: "**إن خاتم الأولياء أفضل من خاتم الأنبياء من جهة العلم بالله، وأن الأنبياء يستفيدون العلم بالله من جهته**" أي: من جهة خاتم الأولياء.

قال شَيْخُ الإِسْلَامِ: "**فَخَالَفَ الشَّرْعَ وَالْعَقْلَ كَمَا يُقَالُ لِمَنْ قَالَ: فَخَرَّ عَلَيْهِمْ السَّقْفُ مِنْ تَحْتِهِمْ**" فيُقال له: لا شرع ولا عقل، ووجه مخالفته الشرع والعقل: هو كوْن الشرع بيّن أنَّ الرسل والأنبياء أفضل من العلماء، وهكذا الأولياء السابقين أفضل من اللاحقين.

* ثم هو يقول: الأنبياء والأولياء السابقون يأخذون العلم من خاتم الأولياء، وكيف يكون هٰذَا وهم وُجدوا وماتوا وخاتم الأولياء لم يوْجد بعد؟ هٰذَا تقرير شَيْخُ الإِسْلَامِ.

وهٰذَا الموضوع مهمٌ جدًّا -موضوع الوَلَايَة-، وأفضل ما كُتب فيه كتاب شَيْخُ الإِسْلَامِ: (**الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان**).

وأحب هنا أن أنبّه على مسائل متعلّقة بهٰذَا الموضوع، ثم أعلّق على هذين الموضوعين من كلام المؤَلِّف، فأبدأ مستعينًا بالله تَعَالَىٰ وأقول:

المسألة الأولىٰ: في معنىٰ الولاية والولي: قال ابن أبي العز: الولي من الوَلَاية بفتح الواو التي هي ضد العداوة، وقد قرأ حمزة ﴿مَا لَكُمْ مِنْ وِلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنفال: ٧٢] بكسر الواو، والباقون بفتحها، وقيل: هما لغتان، وقيل: بالفتح النُّصرة، وبالكسر الإنارة، قال الزَّجَّاج: وجاز الكسر لأن في تولّي بعض القوم بعضًا جنسًا من الصناعة والعمل، وكل ما كان كذلك مكسور، مثل: الخياطة ونحوها.

* وقال ابن أبي العز أَيْضًا: والولي خلاف العدو وهو مشتقٌّ من الولاء، وه الدنوّ والتقرّب، فوليّ الله هو من والى الله بموافقته محبوباته وَالتَّقَرُّب إليه لمرضاته.

فكلام ابن أبي العزّ هٰذَا كلامٌ قيِّم، بيّن فيه معنى الولاية، وأنها بفتح الواو وبكسرها، فقيل: هما بمعنى واحد بالفتح والكسر، وقيل: الفتح، الوَلاية يُراد به النُّصرة، والكسرِ: الوِلاية يُراد به الإمارة، ثم بيّن أَيْضًا المراد بالوليّ، وأنه خلاف العدوّ، وهو مشتقٌّ من

الولاء، وهو الدنوّ والتقرّب، فوليّ الله هو من والى الله بموافقة محبوباته وَالتَّقَرُّب إليه لمرضاته، هٰذَا المراد بالولي.

* وابن كثير له كلام جيّد في تفسيره، بيّن أن الولي هو المؤمن التقيّ ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [يونس: ٦٢، ٦٣]، فأولياء الله هم المؤمنون المتّقون، وهٰذَا هو مفاد كلام ابن أبي العزّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، وهو مفاد كلام شَيْخُ الإِسْلَامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، فقد عرّف أَيْضًا الوَلَاية وبيّن المراد بالوليّ في كتابه **(الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان)**، وأنقل كلامه هنا:

* قال: **"الْوِلَايَةُ ضِدُّ الْعَدَاوَةِ، وَأَصْلُ الْوِلَايَةِ الْمَحَبَّةُ وَالْقُرْبُ، وَأَصْلُ الْعَدَاوَةِ الْبُغْضُ وَالْبُعْدُ. وَقَدْ قِيلَ: إنَّ الْوَلِيَّ سُمِّيَ وَلِيًّا مِنْ مُوَالَاتِهِ لِلطَّاعَاتِ، أَيْ: مُتَابَعَتِهِ لَهَا، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ"**، أي: أن الولاية المحبّة **"وَالْوَلِيُّ الْقَرِيبُ"** -يقول- **"فَيُقَالُ: هٰذَا يَلِي هٰذَا أَيْ يَقْرُبُ مِنْهُ"**.

فشَيْخُ الإِسْلَامِ يقرّر كوْن الوَلَاية بمعنى المحبّة والقُرْب، وعليه؛ فإن وليّ الله هو حبيبه والقريب منه، وأولياؤه أحباؤه، فكلام شَيْخ الإِسْلَامِ وابن أبي العزّ وابن كثير يدلّ على معنىً واحد.

هٰذَا ما يتعلّق بمعنى الوَلَاية والوليّ، وهٰذِه المسألة الأولى.

☚ **المسألة الثانية: النَّاس قسمان:**

- أولياء للرحمن.
- وأولياءُ للشيطان.

قال الله تَعَالَىٰ: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢٥٧﴾﴾ [البقرة: ٢٥٧]، فالمسلمون أولياءٌ لله تَعَالَىٰ، وهم في ولايته متفاوتون، والكفّار أولياء الشيطان، ومن هنا ينبغي على المسلم أن يعرف خصال أولياء الرحمن ليأتي بها، وخِصال أولياء الشيطان ليتجنّبها.

المسألة الثالثة: ولاية الله للناس عمومًا نوعان:

- عامَّة.
- وخاصَّة.

قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: الولاية العامَّة شاملةٌ لكل أحدٍ مؤمنٍ وكافرٍ، برٍّ وفاجر، فكل أحد فالله تَعَالَىٰ مولاه، قال الله تَعَالَىٰ: ﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ أَلَا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ ﴿٦٢﴾﴾ [الأنعام: ٦٢]، فقولُه: ﴿رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الحق﴾ يشمل كلّ من مات مؤمنٍ وكافرٍ وبرٍّ وفاجرٍ، وهٰذِه هي الولاية العامَّة؛ لأن الله يتولَّى شئون جميع الخلق.

أما الولاية الخاصَّة: فهي المذكورة في قولهِ تَعَالَىٰ: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾، وفي قولهِ: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [يونس: ٦٣،٦٢]، والسائل الذي قال: "**تولَّني فيمن تولَّيت**" يريد الولاية الخاصة، هٰذَا كلام الشيخ ابن العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فالشيخ هنا يقرّر، أن ولاية الله تَعَالَىٰ للنَّاسِ نوعان:

- **الأولىٰ**: تشمل النَّاس كلّهم، إذ الخلق كلّهم الله يتولّى شئونهم، وقد دلّ على الولاية العامَّة قوله تَعَالَىٰ: ﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الحق﴾.

* قال السعدي: "**أي: الذي تولّاهم بحكمه القدري، فنفذ فيهم ما شاء من أنواع التدبير، ثُمَّ تولّاهم بأمره ونهيه، وأرسل إليهم الرسل، وأنزل عليهم الكُتب، ثُمَّ رُدّوا إليه ليتولّى الحكم فيهم بالجزاء، ويثيبهم على ما عملوا من الخيرات ويعاقبهم على الشرور والسيئات**" انتهى كلامه.

إذًا هٰذَا معنى الولاية العامة، أي: أن الله عَزَّوَجَلَّ هو المتولّي لشئون الخلق وإليه مرجعهم، ثُمَّ يتولّى سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الحُكم فيهم بالجزاء عَلَى ما عملوا، هٰذَا نوع.

- **والنوع الثاني** الذي جاء في كلام الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الولاية الخاصَّة، وهو ولايتهُ للمؤمنين، وهي تنقسم -أي: الوَلَاية الخاصَّة تنقسم- إلى كاملة وناقصة، وهٰذا ما أبيّنه في:

المسألة الرابعة: ولاية الله للمؤمنين نوعان:

- كاملة.
- وناقصة.

* قال ابن أبي العزّ: "**وَتَكُـونُ**" - أي: الوَلَاية - "**كَامِلَـةً وَنَاقِصَـةً: فَالْكَامِلَـةُ تَكُـونُ لِلْمُؤْمِنِينَ الْمُتَّقِينَ، كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٦٢ الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ۝٦٣ لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ [يونس: ٦٢- ٦٤]، **وَتَجْتَمِعُ فِي الْمُؤْمِنِ وِلَايَةٌ مِنْ وَجْهٍ، وَعَدَاوَةٌ مِنْ وَجْهٍ، كَمَا قَدْ يَكُـونُ فِيـهِ كُفْـرٌ وَإِيـمَانٌ، وَشِرْكٌ وَتَوْحِيدٌ، وَتَقْوَى وَفُجُورٌ، وَنِفَاقٌ وَإِيـمَانٌ**" انتهى كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وله تتمة سأقرؤها، ولكن أريد أن أعلّق على هٰذا القدر من كلامه.

* فبيّن فيه: أن الولاية ولاية الله للمؤمنين تكون كاملة وناقصة، ولاية الله للمؤمنين الكاملة هي للمتقين، والناقصة هي لمن خلطوا عملًا صالحًا وآخر سيئًا، فتكون فيهم ولايةٌ عَلَىٰ قدر ما فيهم من صلاح، قال: "**وَتَجْتَمِعُ فِي الْمُؤْمِنِ وِلَايَةٌ مِنْ وَجْهٍ، وَعَدَاوَةٌ مِنْ وَجْهٍ، كَمَا قَدْ يَكُونُ فِيهِ كُفْرٌ وَإِيمَانٌ، وَشِرْكٌ وَتَوْحِيدٌ، وَتَقْوَى وَفُجُورٌ، وَنِفَاقٌ وَإِيمَانٌ**".

* ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "**وَأَمَّا أَوْلِيَاءُ اللهِ الْكَامِلُونَ فَهُمُ الْمَوْصُوفُونَ فِي قَوْلِـهِ تَعَالَىٰ:** ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٦٢ الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ۝٦٣ لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾، **وَهُمْ قِسْمَانِ: مُقْتَصِدُونَ، وَمُقَرَّبُونَ.**

فَالْمُقْتَصِدُونَ: الَّذِينَ يَتَقَرَّبُونَ إِلَى اللهِ بِالْفَرَائِضِ مِنْ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ وَالْجَوَارِحِ.

وَالسَّابِقُونَ: الَّذِينَ يَتَقَرَّبُونَ إِلَى اللهِ بِالنَّوَافِلِ بَعْدَ الْفَرَائِضِ. كَمَا فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ عَـنْ أَبِي هُرَيْرَةَ"، وذكر حديث الوَلَاية المعروف.

☜إذًا الوَلَاية تكون كاملة، ولاية الله للمؤمنين تكون كاملة وتكون ناقصة، الكاملة تشمل المقرّبين والمقتصدين، والناقصة هي للذين عملوا عملاً صالحًا وآخر سيئاً، ففيهم من ولاية الله بحسب ما فيهم من إيمان، هـا ما قرّره ابن أبي العزّ، وهٰذَا ما قرّره شَيْخُ الإِسْلَامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في كتابه النَّافع (**الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان**)، إلَّا أنه لم يعبّر عنها بالكاملة والناقصة، ولكن بيّن أنَّ العاصي فيه من ولاية الله عَزَّوَجَلَّ بحسب إيمانه، وربّما يكون قد عبّر عنها بهٰذَا التعبير في غير هٰذَا الكتاب، وهٰذَا التعبير وقفت عليه عند أبي العز الحنفي، فيقسّم الولاية -ولاية الله للمؤمنين- إلى كاملة وناقصة وفق ما دلّت عليه النصوص.

☚ **المسألة الخامسة: إذا تقرّر ما سبق وأن ولاية الله عَزَّوَجَلَّ للمؤمنين ولايةٌ كاملة وناقصة، فهٰذَا يفيد**: أن الأولياء يتفاوتون في قدر الوَلَاية، فيتفاوتون في قدر الوَلَاية الكاملة، وفي قدر الولاية الخاصَّة.

❋ قال شَيْخُ الإِسْلَامِ: "**أولياء الله يتفاوتون، فبعضهم أفضل من بعض**"، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "**وإذا كان أولياء الله هم المؤمنون المتّقون، فبحسب إيمان العبد وتقواه، تكون ولايته لله تَعَالَىٰ، فمن كان أكمل إيمانًا وتقوى؛ كان أكمل وَلَايةً لله، فالناس متفاضلون في وَلَاية الله عَزَّوَجَلَّ بحسب تفاضلهم في الإيمان والتقوى، وكذلك يتفاضلون في عداوة الله بحسب تفاضلهم في الكفرِ والنفاق، قال الله تَعَالَىٰ: ﴿وَإِذَا مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِ إِيمَانًا﴾** [التوبة: ١٢٤]، **وقال تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾** [التوبة: ٣٧]، **وقال تَعَالَىٰ: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ﴾** [محمد: ١٧]، **وقال تَعَالَىٰ في المنافقين: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾** [البقرة: ١٠]، **فبيّن سُبْحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ أن الشخص الواحد قد يكون فيه قسط من ولاية الله بحسب إيمانه، وقد يكون فيه من عداوة الله بحسب كُفْره ونفاقه، وقال تَعَالَىٰ: ﴿وَيَزْدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا﴾** [المدثر: ٣١]، **وقال تَعَالَىٰ: ﴿لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾** [الفتح: ٤]، **وقال: وإذا كان أولياء الله عَزَّوَجَلَّ هم المؤمنين**

المتّقين، والناس يتفاضلون في الإيمان والتقوى، فهم متفاضلون في وَلَاية الله بحسب ذلك، كما أنه لما كانوا متفاضلين في الكفرِ وَالنِّفَاق، كانوا متفاضلين في عداوة الله بحسب ذلك.

وأصل الإيمان والتقوى: الإيمان برسلِ الله، وجماع ذلك: الإيمان بخاتم الرّسل محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فالإيمان به يتضمّن بجميع كُتب الله ورسله، وأصل الكفر والنّفاق هو الكفر بالرسل وبما جاءوا به، فإنَّ هٰذَا هو الكفر الذي يستحق صاحبه العذاب في الآخرة، فإن الله تَعَالَىٰ أخبر في كتابه: أن الله لا يعذّب أحدًا إلّا بعد بلوغ الرسالة..." إلى آخر ما قال، وهٰذَا الكلام من شَيْخ الإِسْلَام كلامٌ يقرّر فيه التَّفَاضُل في الولاية.

المسألة السادسة: أفضل أولياء الله: هم أنبياؤه، وأفضل أنبيائه: هم المرسَلُون منهم، وأفضل المرسلين: أولو العزم: نوح، وإبراهيم، وموسىٰ، وعيسىٰ، ومحمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

* قال الله تَعَالَىٰ: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣]، وقال تَعَالَىٰ: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَاقًا غَلِيظًا﴾ [الأحزاب: ٧].

* قال شَيْخُ الإِسْلَام: " **وقد اتّفق سلف الأمّة وأئمتها وسائر أولياء الله** تَعَالَىٰ **على أنّ الأنبياء أفضل من الأولياء الذين ليسوا بأنبياء، وقد رتّب الله عباده السعداء المُنْعَم عليهم أربع مراتب: فَقَالَ:** ﴿وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا ﴿٦٩﴾﴾ [النساء: ٦٩]". هٰذَا كله كلام شَيْخ الإِسْلَام رَحِمَهُ ٱللَّهُ يبيّن فيه أنَّ القُرآن دلّ على أنَّ الرسل والأنبياء أفضل من الأولياء الذين ليسوا بأنبياء.

وقد نقل رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا الاتّفَاق، قال: "**وقد اتّفق سلف الأمّة وأئمتها وسائر الله** تَعَالَىٰ **على أنَّ الأنبياء أفضل من الأولياء الَّذِينَ ليسوا بأنبياء**"، ثُمَّ استدلّ بقوله تَعَالَىٰ: ﴿وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ

وَالصَّالِحِينَ﴾، فبيَّن أن الله عَزَّوَجَلَّ رتبهم ترتيبًا بحسب أفضليتهم، فالنبيُّون أفضل من الصديقين، والصديقون أفضل من الشهداء، والشهداء أفضل من الصالحين، فقال: "وقد رتّب الله عباده السعداء المُنعَم عليهم أربع مراتب".

المسألة السابعة: أبو بكر أفضل الأولياء.

قال شَيْخُ الإِسْلَامِ: "وأفضل أولياء الله تَعَالَىٰ أعظمهم معرفةً بما جاء به الرسول واتباعًا له، كَالصَّحَابَةِ الذين هم أكمل الأمّة في معرفة دينه واتباعه، وأبو بكر الصديق أكمل معرفةً بما جاء به وعملاً به، فهو أفضل أولياء الله، إذا كانت أمة محمد صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ أفضل الأمم، وأفضلها أصحاب محمد صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وأفضلهم أبو بكر رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ".

المسألة الثامنة: لا يوجد في عدد الأولياء حديثٌ صحيح:

قال شَيْخُ الإِسْلَامِ رَحِمَهُٱللَّهُ: "كل حديثٍ يُروَى عن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ في عدّة الأولياء والأبدال والنقباء والنجباء والأوتاد والأقطاب، مثل: أربعة، أو سبعة، أو اثني عشر، أو أربعين، أو سبعين، أو ثلاثمائة، أو ثلاثمائة وثلاثة عشر، أو القطب الواحد؛ فليس في ذلك شيءٌ صحيح عن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، ولم ينطق السلف بشيء من هٰذِه الألفاظ إلّا بلفظ الأبدال، ورُوِي فيهم حديثٌ أنهم أربعون رجلاً، وأنهم بالشام، وهو في المسند من حديث عليّ، وهو حديثٌ منقطع ليس بثابت، ومعلومٌ أن عليًّا ومن معه من الصحابة كانوا أفضل من معاوية ومن معه بالشام، فلا يكون أفضل النّاس في عسكر معاوية دون عسكر عليّ".

فشَيْخُ الإِسْلَامِ رَحِمَهُٱللَّهُ تَعَالَىٰ يقرّر هنا أن كل حديثٍ يُروَى في الأولياء، والأبدال، والنقباء، والنجباء، والأوتاد، والأقطاب؛ فليس بصحيح، وبيّن أن السلف لم ينطقوا بهٰذِه الألفاظ، وإنما نطقوا بلفظ "**الأبدال**"، فلم ينطقوا بلفظ النقباء والنجباء والأوتاد والأقطاب، وإنما نطقوا بلفظ "**الأبدال**".

❋ قال: ورُوِي فيهم حديث، أنهم أربعون رجلًا وأنهم بالشام، وهو في المسند من حديث عليّ، وهو حديثٌ منقطع ليس بثابت، فهو يبيّن عدم صحته من جهة السند، وعدم صحّته من جهة المعنى.

❋ قال: "**ومعلومٌ أن عليًّا ومن معه من الصحابة كانوا أفضل من معاوية ومن معه بالشام، فلا يكون أفضل النَّاس في عسكر معاوية**"؛ إذ الحديث في الأبدال يفيد أنهم بالشام، وعليّ ومن معه أفضل من معاوية ومن معه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِيْنَ، يقول: فلا يكون الأبدال في الفريق المفضول وليس في الفريق الفاضل.

❋ قال: "**ورُوِي فيهم حديث أنهم أربعون رجلًا**" أي: الأبدال، "**وأنهم بالشام، وهو في المسند من حديث عليّ، وهو حديثٌ منقطع ليس بثابت، ومعلومٌ أن عليًّا ومن معه من الصحابة كانوا أفضل من معاوية ومن معه بالشام، لا يكون أفضل النَّاس**" الذين هم يعني الأبدال "**في عسكر معاوية دون عسكر عليّ، وقد أخرج في الصحيحين عَن أبي سعيد عن النبي** صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ **أنه قال: «تمْرُقُ مارِقَةٌ من الدِّينِ علىٰ حين فُرْقَة من المسلمين يقتلهم أَوْلَىٰ الطائفتين بالحقِّ»، وهؤلاء المارقون هم الخوارج الحرورية الذين مرقوا لَمَّا حصلتِ الفرقة بين المسلمين في خلافة عليّ، فقتلهم عليّ بن أبي طالب وأصحابه، فدلَّ هٰذَا الحديثُ الصحيح على أن عليّ بن أبي طالب أوْلى بالحق من معاوية وأصحابه، وكيف يكون الأبدال في أدنى العسكرين دون أعلاهم؟**" إذًا المسألة الثامنة في تقرير عدم وجود حديث صحيح في عدد الأولياء.

☚ **المسألة التاسعة: لا يشترطُ في الوليّ العصمة.**

سبق أنْ ذكرنا أن الولي أما أن يكون من المقرّبين أو من أصحاب اليمين، والصنفان معرّضون للعصيان، ولكنهم لا يستمرّون على المعصية، فإنَّ من كان من المقرّبين أو أصحاب اليمين فوقع في المعصية؛ فإنه يبادر بالتوبة منها، ومن هنا نعلم أن الولي ليس معصومًا، ثُمَّ أن الوليّ قد يصدر منه الذنب خطأً بلا قصد، أو جهلًا بكونهِ ذنبًا، والله قد تجاوز لهٰذِه الأمة عن الخطأ والنسيان، الغرض: أنه لا يُشْترط في الوَلَاية العصمة.

❋ قال شَيْخُ الإِسْلَامِ: "وليس من شرط وليّ الله أن يكون معصومًا، لا يغلط ولا يخطئ، بل يجوز أن يخفى عليه بعض علم الشَّرِيْعَة، ويجوز أن يشتبه عليه بعض أمور الدين، حَتَّىٰ يحسب بعض الأمور مِمَّا أمر الله به وَمِمَّا نهى الله عنه، ويجوز أن يظنّ في بعض الخوارق أنها من كرامات أولياء الله تَعَالَىٰ، وتكون من الشيطان، لبّسها عليه لنقص درجته، ولا يعرف أنها من الشيطان، وإن لم يخرج بذلك عن ولاية الله تَعَالَىٰ، فإن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ تجاوز لهٰذِه الأمّة عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه".

✍ إذًا هنا يقرّر شَيْخُ الإِسْلَامِ: أن الولاية ليس من شرطها العصمة، هٰذِه المسألة التاسعة في أن الوليّ لا يُشترط فيه العصمة.

☚ <u>المسألة العاشرة: الوَلَاية لَا بُدَّ أن تكون باتّبَاعِ الرسول.</u>

وهذا أمرٌ ظاهرٌ؛ إذْ الولي هو المؤمن التقيّ، وذلك لا يكون إلّا باتّباعِ الرسول، إلّا أنَّ شَيْخَ الإِسْلَامِ ركّز عليه في كتابه (**الفرقان**) رغم ظهوره؛ لوجود من ينازِع فيه، حيث زعم أقوامٌ من الصوفية تحقّق الوَلَاية دون اتّباعٍ للنبي صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فبيَّن شَيْخُ الإِسْلَامِ أن من زعم كونه وليًّا ولا يلزمه اتّباع الرسول، فهو ليس بمسلمٍ، فضلًا عن أن يكون وليًّا، وكلامه في هٰذَا مهم، فأنقله:

❋ قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "وإنَّ كان كثيرٌ من الناس يظنّون في أنفسهم أو في غيرهم أنهم من أولياء الله، ولا يكونون من أولياء الله، فاليهود والنصارى، يدَّعون أنهم أولياء لله، وأنه لا يدخل الجَنَّة إلّا من كان منهم، بل يدَّعون أنهم أبناؤه وأحباؤه، قال تَعَالَىٰ: ﴿قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُمْ﴾ [المائدة: ١٨]، وقال تَعَالَىٰ: ﴿وَقَالُوا لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ﴾ [البقرة: ١١١]، إِلَىٰ قوله: ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١١٢﴾﴾ [البقرة: ١١٢].

وكان مشركو العرب يدَّعون أنهم أهل الله لسكْناهم مكة ومجاورتهم البيت، وكانوا يستكبرون به عَلَىٰ غيرهم كما قال تَعَالَىٰ: ﴿قَدْ كَانَتْ آيَاتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَكُنتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ تَنكِصُونَ ﴿٦٦﴾ مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِرًا تَهْجُرُونَ ﴿٦٧﴾﴾ [المؤمنون: ٦٦ - ٦٩]، وقال تَعَالَىٰ: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ﴾ [الأنفال: ٣٠]، إِلَىٰ قوله: ﴿وَهُمْ

يَصُدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَهُ إِنْ أَوْلِيَاؤُهُ إِلَّا الْمُتَّقُونَ ﴿٣٤﴾ ﴾ [الأنفال: ٣٤]، فبيّن سُبْحَانَهُ أن المشركين ليسوا أولياءه ولا أولياء بيته، إنّما أولياؤه المتقون...".

إِلَىٰ أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ -وهذا كلام مهم فيه أن الولاية لا تكون بأن يزعم الإنسان أنه ولي فيكون وليًّا، بل لَا بُدَّ أن يكون متّصفًا بصفات الأولياء، ثُمَّ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: " كما أن من الكفّار من يدّعي أنه ولي الله، وليس وليًّا لله بل عدوٌّ له، فكذلك من المنافقين الذين يُظهرون الإسلام، يقرّون في الظاهر بشهادة أن لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وأنّ مُحَمَّدًا رسول الله، وأنه مُرسَلٌ إلى جميع الإنس، بل إلى الثقلين: الإنس والجن، ويعتقدون في الباطن ما يناقض ذلك، مثل: ألّا يقرّوا في الباطن بأنه رسول الله، وَإِنَّمَا كان مَلِكًا مُطاعًا، ساس الناس برأيه، من جنس غيره من الملوك، أو يقولون: إنه رسول الله إلى الأميّين دون أهل الكتاب، كما يقوله كثيرٌ من اليهود والنصارى، أو أنه مرسلٌ إلى عامة الخلق، وأن لله أولياء خاصة، لم يُرسَل إليهم، ولا يحتاجون إليهم، بل لهم طريقٌ إلى الله من غير جهةٍ، كما كان الخضرُ مع موسى، أو أنهم يأخذون عن الله كلّ ما يحتاجون إليه وينتفعون به من غير واسطة، أو أنه مرسلٌ بالشرائع الظاهرة وهم موافقون له فيها.

⇦ وَأَمَّا الحقائق الباطنة؛ فلم يرسل بها، أو لم يكن يعرفها، أو هم أعرف بها منه، أو يعرفونها مثل ما يعرفها، من غير طريقته، وقد يقول بعض هؤلاء: إن أهل الصُّفة كانوا مستغنين عنه ولم يرسل إليهم، ومنهم من يقول: إن الله أوحى إلى أهل الصُّفة في الباطن ما أوحى إليه ليلة المعراج، فصار أهل الصُّفة بمنزلته، وهؤلاء من فرط جهلهم لا يعلمون أن الإسراء كان بمكة، كما قال تَعَالَىٰ: ﴿سُبْحَانَ الَّذِى أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾ [الإسراء: ١]، وأن الصُّفة لم تكن إلّا بالمدينة".

❋ وقال: "والمقصود هنا: أنَّ فيمن يقرّ برسالته العامة في الظَّاهِر، ومن يعتقد في الباطن ما يناقض ذلك، فيكون منافقًا وهو يدّعي في نفسه وأمثاله أنهم أولياء الله مع كفرهم في الباطن بما جاء به رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إما عنادًا أو جهلًا، كما أن كَثِيرًا من النصارى واليهود يعتقدون أنهم أولياء الله".

✍ إذًا بـيّن شَـيْخُ الإِسْـلَامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ أنَّ مـن اعتقـد أنـه غـير ملـزم بِاتِّبَـاعِ النَّبِـيّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فإنه منافقٌ، لا يكون بهذا الاعتقاد مسلمًا، فضلًا عن أن يكون وليًّا، وهذا ظاهرٌ جدًّا، وما ركّز عليه شَيْخُ الإِسْلَامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلَّا لوقوع الزَّلل الكبير فيه، فصار أقوامٌ يزعمون الوَلَاية، ويزعمون أنهم لا يتّبِعون النبي صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهم مع ذلك أولياء، بل بلغ فيهم الضلال مبلغًا أكبر من هٰذَا، وسأنبّه عليه بِإِذْنِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عند الحديث حول بعض ضلال من ضلَّ في مفهوم الوَلَاية.

☚ **المسألة الحادية عشرة: ليس للأولياء ما يتميزون به في الظَّاهِرِ عن سائر النَّاس.**

هـذه مـن المسـائل الَّتِي ركّـز عليها شَيْخُ الإِسْلَامِ، مبيّنا بُطلان مـا عليـه الـبعض مـن تخصيص الأولياء بلباس معيّن، أو بأمرٍ آخر.

❊ قال شَيْخُ الإِسْلَامِ: "**وليس لأولياء الله شيءٌ يتميَّزون به عـن النَّـاس في الظَّـاهِرِ مـن الأمور المباحات، فلا يتميزون بلباس دون لباس؛ إذ كان كلاهما مباحًا، ولا بحلـق شـعر أو تقصيره، أو ظفره إذا كان مباحًا، بل يوجد في جميع أصناف أمة محمـد** صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"، أي: يوجد الأولياء "**إذا لم يكونوا من أهل البدع الظاهرة والفجـور، فيوجـدون في أهـل القُرآن وأهل العلم، ويوجد في أهل الجهـاد والسـيف، ويوجـدون في التُّجـار والصُّنّاع والـزُّراع**" انتهى كلامه.

وهـذا التقريـر -وهـو كـوْن الأوليـاء لـيس لهـم في الظَّـاهِرِ مـا يمتـازون بـه عـن سـائر المسلمين- واضح، ويظهر بتقرير كوْن الوليّ هو المؤمن التقي، والمؤمنون الأتقياء ليس لهم ما يميزهم في الظَّاهِرِ عن غيرهم، ولكـن هـذا رغـم ظهـوره يـذكره أهـل العلـم ويقرّرونـه لوجود الزيغ فيه، فردُّ الزيغ يحتاج لتبيين المبيّن وتقرير المقرّر.

❊ ومما يفيد وضوح هٰذَا: قول الزبيدي في (**تاج العـروس**): "**وَمِـن أَمْثـالِ العامَّـةِ: لَـو كانَت الوِلايَةُ بالصُّوف، لطارَ الخَرُوف**"، فَهٰذَا مَثَلٌ من أمثال العامة، ينقله الزبيدي في (**تـاج العروس**)، وهذا يدلك على أن العامة الَّذِينَ صار بينهم هذا المَثَل مدركون لهذا الأمر، وهو أنَّ الأولياء ليس لهم ما يميزهم في الظاهر "**لَو كانَت الوِلايَةُ بالصُّوف، لطارَ الخَرُوف**".

المسألة الثانية عشرة: لا يُستدلّ بمجرد الخارق علىٰ الوَلَايـة والتفصيل في وَلَايـة المجنون.

من الأخطاء التي ضلَّ بها مَنْ ضَلَّ: اعتقاد كوْن الخارق بمجرّده دليلًا على الولاية، فجعلوا وجود الخارق لبعض من تلبّس بالاعتقادات الكفْريّة دليلًا على وَلَايته، ومن هنا أَيْضًا اعتقدوا الولاية في المجانين، بحدوث خارقٍ لبعضهم، وحدوث الخارق ليس دليلًا، إذْ لو كان دليلًا بمجرده؛ لكان الكفّار والسّحرة أولياء، لِمَا يكون لهم من خوارق شيطانية، فالخارق ليس دليلاً على الولاية.

* قال ابن تَيْمِيَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ -مبيّنا عدم صحّة الاستدلال بالخارق على الوَلَاية-: **"وإذا كـان المجنـون لا يصـح منـه الإيـمان، ولا التقـوى، ولا التقـرّب إلى الله بـالفرائض وَالنَّوافِلِ؛ امتنع أن يكون وليًّا لله، فلا يجـوز لأحـدٍ أن يعتقـد أنـه وليٌّ لله، لاسيما أن تكـون حجته على ذلك: إما مكاشفة سمعها منه، أو نوع من التصرّف، مثل: أن يـراه قـد أشـار إلى أحد فمات أو صُرِع، فإنه قد عُلِم أن الكفّار والمنـافقين مـن المشـركين وأهـل الكتـاب لهـم مكاشفات وتصرُّفات شيطانية، كالكُهّان والسّحرة وعُبَّاد المشركين وأهل الكتاب، لا يجـوز لأحد أن يستدل بمجرد ذلك على كوْن الشخص وليًّا"**.انتهى كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

✍ فبيّن هنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ أنَّ المجنون لا يصح إيمانه، فضلًا عن أن يوصف بالولاية، ثم بيَّن خطأ الاستدلال بمجرد الخارق على الولاية؛ إذْ الخارق يوجد للمنافقين والكفار بإعانة الشياطين.

* والمجنـون في ولايتـه تفصيـلٌ ذكـره شَـيْخُ الإِسْـلَامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَـالَىٰ في كتابـه المـاتع (الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشـيطان) حيث قال: **"وكـذلك المجنـون، فـإن كونـه مجنونًا يناقض أن يصحَّ منه الإيمان والعبادات الَّتِي هي شرط في وَلَايـة الله، ومـن كـان يُجَـنّ أحياناً ويفيق أحياناً، إذا كان في حال إفاقته مؤمنًا بالله ورسول، ويؤدّي الفـرائض، ويجتنـب المحارم؛ فهذا إذا جُنّ لم يكن جنونه مانعًا من أن يثيبه الله على إيمانه وتقواه الـذي أتـى بـه في حال إفاقته، ويكون له من ولاية الله بحسب ذلك.**

وكذلك من طرأ عليه الجنون بعد إيمانه وتقواه؛ فإن الله يثيبه ويأجره على ما تقدّم من إيمانه وتقواه، ولا يحبط بالجنون الذي ابتُلي به من غير ذنب فعله، والقلم مرفوعٌ عنه في حال جنونه"انتهى كلامه، فكلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ يفيد التفصيل التالي في ولاية المجنون:

- **أولًا**: إن كان جنونًا بغير إفاقة؛ فهذا غير مُكلَّف، وَحِيْنَئِذٍ ليس هو مؤمنًا حَتَّى يكون وليًّا.

- **ثانيًا**: إن كان يُجن أحياناً ويفيق أحياناً، وكان حال إفاقته مؤمنًا؛ فإنَّ له من الوَلَاية بقدر إيمانه حال إفاقته.

- **ثالثًا**: من كان مؤمنًا ثم طرأ عليه الجنون؛ فإن جنونه الطارئ لا يزيل ما استحقه من وَلَاية الله بإيمانه السابق.

هذا هو التفصيل في وَلَاية المجنون الذي بيّنه شَيْخُ الإِسْلَامِ ابن تَيْمِيَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ.

المسألة الثالثة عشرة: في عرض بعض الضَّلالات في مفهوم الولاية.

الضَّلال في مفهوم الولاية واسع، وقد ذكر شَيْخُ الإِسْلَامِ نماذج له، فمن ذلك:

⇦ **أولاً**: اعتقاد بعضهم أنَّ الرسول أُرسِل إلى عامة الخلق، ولكن لله أولياء لم يرسل الرسول إليهم، وأنَّ لهم طريقًا إلى الله من غير جهته يأخذون علمهم عنه، وقد ذكرنا كلام شَيْخُ الإِسْلَامِ في بيان هٰذَا النَّوْع من أنواع الضلال عند الحديث حول وجوب اتِّبَاع النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وأنَّ الولاية لا تتحقَّقُ إلّا باتّباعه صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ.

⇦ ومن الضلال في مفهوم الوَلَاية: زعمهم أن الوَلَاية أعظمُ من النُّبُوَّة، قال شَيْخُ الإِسْلَامِ: "**وهؤلاء الملاحدة يدّعون أَنّ الوَلَاية أفضل من النُّبُوَّة، ويُلبّسون على النَّاس، فيقولون: وَلَايته أفضل من نبوّته، وينشدون: مقام النبوّة في برزخ فويق الرسول ودون الوليّ، ويقولون: نحن شاركناه في وَلَايته الَّتِي هي أعظم من رسالته، وهذا من أعظم ضلالهم؛ فإن ولاية مُحَمَّدٍ لم يماثله فيها أحد، لا إبراهيم، ولا موسى، فضلًا عن أن يماثله فيها هؤلاء الملحدون، وكل رسولٍ نبيٍّ وليٌّ، فالرسول نبيّ وليّ، ورسالته متضمّنةٌ لنبوّته، ونبوّته متضمّنة لولايته، وإذا قدَّروا مجرّد إنباء الله إيّاه بدون ولايته لله؛ فهذا تقديرٌ ممتنع، فإنه حال**

إنبائه إيّاه ممتنع أن يكون إلّا وليًّا لله، ولا تكون مجرَّدةً عن ولايته، ولو قُدِّرت مجـرّدة؛ لم يكـن أحدٌ مماثلاً للرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **في وَلَايته**".

✍ إذًا من الضَّـلال في مفهـوم الولاية: اعتقاد الملاحدة الذين يزعمـون أنهم أولياء، اعتقادهم أن الولي أعظم من النُّبُوَّة، ويقولون: نحن شاركناه في وَلَايته التي هي أعظم من رسالته، ويقولون: "**مقـام النُّبُـوَّة في بـرزخ فويـق الرسـول ودون الـولي**"، فشَيْخُ الإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ بيَّن لهم أن النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما كان نبيًّا ولا رسولًا إلّا وهو وليّ، وأن الرسالة تتضمّن الإيمان بِالنُّبُوَّة، وَالنُّبُوَّة تتضمّن الإيمان بالولاية، فالرسول نبيٌّ وليّ، وليس كل وليٍّ نبيًّا، وليس كل نبيٍّ رسولًا، فالرسول أعظم درجة من النَّبِيّ، وَالنَّبِيّ أعظم درجة من الوليّ، والرسول وليّ، وَالنَّبِيّ وليّ، والوليّ لا يلزم أن يكون نبيًّا، فضلًا عن أن يكون رسولًا، وأن النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يشاركه في ولايته أعظم الأنبياء، لا إبراهيم ولا موسى، فضلًا عن أن يماثله هؤلاء الذين لا يُقال: إنهم مسلمون، فضلاً عن أن يُقال: إنهم أولياء.

❊ يقول شَيْخُ الإِسْلَامِ: "**فإنَّ ولاية مُحَمَّدٍ لم يماثلـهُ فيها أحـدٌ، لا إبـراهيم ولا موسـى، فضلًا عن أن يماثله فيها هـؤلاء الملحـدون**"، ويقول مقرِّرًا أن كل رسولٍ نبيّ، وأن كل نبيٍ وليّ، يقول: "**وكل رسولٍ نبي ولي، فالرسـول نبـي ولي، ورسـالته متضـمّنة لنبوّتـه، ونبوّتـه متضــمنةٌ لولايتــه**"، وهم يتصوّرون وليًّا وليس برسولٍ ولا نبيّ، وأن الوليّ أعظم شأنًا، "**مقام النبوّة في برزخ فويق الرسول ودون الولي**".

❊ يقول شَيْخُ الإِسْلَامِ: "**وكل رسولٍ نبيّ ولي، فالرسول نبـيّ وليٌّ، ورسـالته متضـمنةٌ لنبوّته، ونبوّته متضمنةٌ لولايته، وإذا قدروا مجرد إنباء الله إياه بدون ولايتـه لله؛ فهـذا تقـديرٌ ممتنع**"، ممتنع أن يكون الإنسان نبيًّا ولا يكون وليًّا، يقول: "**فإنـه حـال إنبائـه إيّـاه ممتنـعٌ أن يكـون إلّا وليًّـا لله**"، لا يتصوّر أن يكون نبيًّا، وينبأ إلّا وهو وليّ، "**ولا تكـون مجـردةً**" أي: النُّبُوَّة "**عن ولايته، ولو قُدّرت مجردة**"، أي: لو قُدّرت النُّبُوَّة مجرّدة عن ولايته، "**ولو قُدرت مجرّدة**" أي: الوَلَاية قُدِّرت مجردة "**عن النُّبُوَّة؛ لم يكن أحدٌ مماثلًا للرسـول في ولايتـه**"، وهذا

على سبيل التقدير، يعني: إنْ قدّرنا أن الولي يكون وليًّا، دون أن يكون نبيًّا؛ فإنه لا يشارك أحد النَّبِيّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في ولايته، فإنه يكون حِيْنَئِذٍ أعظم الأولياء.

⇦ **ثالثًا**: من أنواع الضلال في مفهوم الولاية: ادّعاؤهم أنَّ أفضل الأولياء خاتمهم، وزعم عدد منهم أنه خاتم الأولياء.

* قال شَيْخُ الإِسْلَامِ: "**وأفضل أولياء الله: أعظمهم معرفةً بما جاء به الرسول واتِّباعًا له**"، هذا ضابط التفضيل في الوَلَايَة، "وأفضل أولياء الله: أعظمهم معرفة بما جاء به الرسول واتِّباعا له، كَالصَّحَابَةِ الَّذِينَ هم أكمل الأمّة في معرفة دينه واتّباعه، وأبو بكر الصِّدِّيق أكمل معرفةً بما جاء به، وعملًا به، فهو أفضل أولياء الله؛ إذْ كانت أمة مُحَمَّدٍ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أفضل الأمم، وأفضلها: أصحاب مُحَمَّدٍ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وأفضلهم أبو بكر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ".

* يقول شَيْخُ الإِسْلَامِ: "وقد ظنّ طائفةٌ غالطة أنَّ خاتم الأولياء، أفضل الأولياء قياسًا على خاتم الأنبياء، ولم يتكلّم أحدٌ من المشايخ المتقدمين بخاتم الأولياء، إلّا محمد بن عليّ الحكيم الترمذي، فإنه صنَّف مُصَنّفًا غلط فيه في مواضع، ثم صار طائفة من المتأخرين يزعم كل واحد منهم أنه خاتم الأولياء، ومنهم من يدَّعي أن خاتم الأولياء أفضل من خاتم الأنبياء من جهة العلم بالله، وأن الأنبياء يستفيدون العلم بالله من جهته، كما زعم ذلك ابن عربي صاحب كتاب (الفتوحات المكيّة)، و كتاب (الفصوص)؛ فخالف الشرع والعقل مع مخالفة جميع أنبياء الله تَعَالَىٰ وأوليائه، كما يقال لمن قال: فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ تَحْتِهِمْ، لا عقل ولا قرآن، وذلك أن الأنبياء أفضل في زمان من أولياء هذه الأمّة.

والأنبياء عليهم أفضل الصَّلَاة والسلام، أفضل من الأولياء، فكيف الأنبياء كلّهم والأولياء إنما يستفيدون معرفة الله ممن يأتي بعدهم ويدَّعي أنه خاتم الأولياء؟ وليس آخر الأولياء أفضلهم، كما أن آخر الأنبياء أفضلهم، فإن فضل مُحَمَّدٍ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ثبت بالنصوص الدَّالَّة على ذلك، كقوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «أنا سيّد ولد آدم ولا فخر»، وقوله: «آتي

باب الجنّة، فأستفتح فيقول الخازن: من أنت؟ فأقول: مُحَمَّد، فيقول: بك أُمرت ألّا أفتح لأحدٍ قبلك»".

✍ إذًا بيّن شَيْخُ الإِسْلَامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ الكلام في خاتم الأولياء لم يكن من أحدٍ من المشايخ إلّا من مُحَمَّد بن عليّ الحكيم الترمذي، وأنّه صنَّف مُصَنَّفًا غلط فيه في مواضع، ثم إن عددًا من المتأخرين صار يزعم كل واحدٍ منهم أنه هو خاتم الأولياء، وأن ابن عربي زعم أن خاتم الأولياء، أفضل من خاتم الأنبياء، وبيّن شَيْخُ الإِسْلَامِ أن هذا مخالفٌ للشرع والعقل؛ لأن زعم أن خاتم الأولياء أفضل من خاتم الأنبياء، وأن خاتم الأنبياء يستفيد العلم من جهة خاتم الأولياء، فبيّن شَيْخُ الإِسْلَامِ أن هذا مخالفٌ للشرع، ومخالفٌ للعقل، كالذي قرأ: "**فَخَرَّ عَلَيْهِمْ السَّقْفُ مِنْ تَحْتِهِمْ**"، فقيل له: لم توافق لا شرع ولا عقل، فالشرع ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٢٦]، والعقل أَيْضًا يقتضي ذلك.

❋ وهكذا من يدّعي أن خاتم الأولياء أفضل من خاتم الأنبياء، وأن خاتم الأنبياء يستفيد العلم من جهة خاتم الأولياء، فكيف يستفيد العلم من جهته، وهو قد وُجِد قبله، ومات وخاتم الأولياء لم يوجد؟ فهذا أَيْضًا لم يوافق لا شرعًا ولا عقلاً.

❋ وبيَّن أن أفضل الأولياء على الإطلاق هو النَّبِيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وأنَّ زعم كوْن خاتم الأولياء هو أفضل الأولياء ليس صحيحًا، بدلالة النصوص التي دلّت على أفضل النَّاس: النَّبِيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ.

⇦ **رابعًا**: من أنواع الضلال في مفهوم الوَلَايَة: دعوى بعضهم أن الوليّ يبلغ مرتبةً يسقط بها عنه التَّكْلِيْف، ويستدلّون بما كان من الخضر، ويزعمون أنه كان مُخاطبًا بشريعة موسى، ولكنه بلغ مرتبةً سقط بها التَّكْلِيْف عنه، ومن هنا فعل أفعال لا تجوز في شريعة موسى؛ والجواب عن هذا سهلٌ بفضل الله:

✍ فهذا باطلٌ، وَالنَّاس مُكلَّفون، ولا يسقطُ عن أحدهم التَّكْلِيْف مهما بلغ من الإيمان، بل كلما زاد إيمانًا؛ كلّما زاد تمسُّكًا بالشريعة وبالتكاليف، وأما استدلالهم بالخضر فهو باطلٌ واضح البطلان؛ إذْ الخضر لم يكن مُخاطبًا بشريعة موسى، فموسى أُرسِل إلى قومه

خاصة، والخضر لم يكن منهم، فالخضر لم يكن ممن خُوطِب بشريعة موسى فضلًا عن أن يقال: إنه خرج منه، أنه خوطِب بها، وخرج منه، وسقط عنه التكليف، فصار له فعل الحرام، وترك الواجبات، كما ادّعت طائفة الصوفية.

❋ قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "**وَمِمَّا يُبَيِّنُ الْغَلَطَ الَّذِي وَقَعَ لَهُمْ فِي الِاحْتِجَاجِ بِقِصَّةِ مُوسَى وَالْخِضِرِ عَلَى مُخَالَفَةِ الشَّرِيعَةِ: أَنَّ مُوسَى** عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ **لَمْ يَكُنْ مَبْعُوثًا إلَى الْخِضِرِ وَلَا أَوْجَبَ اللهُ عَلَى الْخِضِرِ مُتَابَعَتَهُ وَطَاعَتَهُ؛ بَلْ قَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ «إنَّ الْخِضِرَ قَالَ لَهُ: يَا مُوسَى إنِّي عَلَى عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ اللهِ عَلَّمَنِيهِ اللهُ لَا تَعْلَمُهُ وَأَنْتَ عَلَى عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ اللهِ عَلَّمَكَهُ اللهُ لَا أَعْلَمُهُ» وَذَلِكَ أَنَّ دَعْوَةَ مُوسَى كَانَتْ خَاصَّةً**" انتهى كلامه.

✍ ثُمَّ إنه يُقال في الرَّدِّ على هذه الشّبهة أَيْضًا: إن كان الخضر ممن شملته شريعة موسى؛ فإن أفعاله لم يكن فيها خروج عن الشريعة، وقد بيّن هذا شَيْخُ الإِسْلَامِ ابن تَيْمِيَّة في قوله: "**وقصة الخضر ليس فيها الخروج من الشريعة؛ ولهذا لمَّا بيَّن الخضر لموسى الأسباب التي فعل لأجلها ما فعل؛ وافقه موسى، ولم يختلفا حِيْنَئِذٍ، ولو كان ما فعله الخضر مخالفًا لشريعة موسى؛ لما وافقه**".

➢ يقرّر شَيْخُ الإِسْلَامِ هنا: أن الخضر أولًا -كما بيّنتُ- غير مخاطب بشريعة موسى، ثم أنه لو قُدر أنه مخاطب، فإن أفعاله هذه ليس فيها الخروج من شريعة موسى، فهو بعد أنْ بيَّن لموسى سبب قتل الغلام، وسبب خرق السفينة، وسبب بناء الجدار؛ وافقه موسى وأقرّه، وإنما خالفه موسى لـمّا كان غيرَ عالمٍ بالحكمة، فلما علِم بالحكمة من خرق السفينة، ومن قتل الغلام، ومن بناء الجدار؛ وافق موسى الخضرَ ولم يخالفه، فدلّ هذا على أن أعمال الخضر غير مخالفة لشريعة موسى، وإنما أنكر موسى ذلك؛ لعدم علمه بالحكمة الَّتِي من أجلها كان يفعل الخضر، فلما علم؛ أقرَّ موسى الخضر، فدلَّ ذلك على أن الخضر لم يخرج من شريعة موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، بل دلّ ذلك على أن الخضر لم تكن أفعاله مخالفةً لشريعة موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ.

✍ إذًا جواب هذه الشُّبهة، نقول:

- **أولًا**: من قال لكم: أن الخضر كان مخاطبًا بشريعة موسى؟ ثُمَّ نقول على التسليم والتنزه بأن الخضر كان مخاطبًا بشريعة موسى، نقول: الخضر.أعماله لم تكن مخالفة لما جاء به موسى.

- ثُمَّ إنْ سلّمنا بأن الخضر كان مخاطبًا بشريعة موسى، ثم إنه خرج عنه -إن سلّمنا بذلك-، وأنَّ ما فعله من قتل الغلام، وخرق السفينة لم يكن مشروعًا؛ فإن استدلالهم بفعله يكون من باب الاستدلال بشرع من قبلنا، وشرع من قبلنا ليس شرعًا لنا بِالاتِّفَاقِ، إنْ جاء شرعنا بخلافه، كما هو الحال هنا على سبيل التسليم والتَّنَزُّه.

هٰذِه بعض الضلالات الواقعة في مفهوم الوَلَاية وَثَمَّ غيرها، ولكن أقتصر على هٰذَا.

إنَّ موضوع الكرامة متصلٌ بموضوع الوَلَاية، فَلَا بُدَّ عند ذِكْر أحدهما أنْ يُذكر الآخر، ولست أعني: أن الكرامة شرطٌ في الوَلَاية، ولكن أريد بيان قوّة الصِّلة بين الموضوعين؛ إذْ الكرامات إِنَّمَا تقع للأولياء، ثُمَّ إنَّ أهل العلم جرت عادتهم على ذِكْر الموضوعين جميعًا، كما فعل الطَّحاوي.

وبعد ذِكرِ المهمات المُتَعَلِّقَة بالكرامة بِإِذْنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ نعود فنعلّق على كلام المُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ.

والمهمات في نقاط:

أولًا: كان السَّلف يُطلِقون لفظ المعجزة والكرامة عَلَىٰ خارق النَّبِيّ والولي، وكذلك لفظ الآية، إِلَّا أنَّ استعمال لفظ الآية في خارق النَّبِيّ أكثر من استعماله في خارق الولي، وتخصيصُ المعجزةِ بخارق النَّبِيّ والكرامة بخارق الوليّ فعلٌ متأخر.

بيّن هٰذَا شَيْخُ الإِسْلَامِ في قوله: "**وَإِنْ كَانَ اسْمُ الْمُعْجِزَةِ يَعُمُّ كُلَّ خَارِقٍ لِلْعَادَةِ فِي اللُّغَةِ وَعُرْفِ الْأَئِمَّةِ الْمُتَقَدِّمِينَ كَالْإِمَامِ أَحْمَد بْنِ حَنْبَلٍ وَغَيْرِهِ - وَيُسَمُّونَهَا: الْآيَاتِ -، لَكِنْ كَثِيرٌ مِنْ الْمُتَأَخِّرِينَ يُفَرِّقُ فِي اللَّفْظِ بَيْنَهُمَا فَيَجْعَلُ الْمُعْجِزَةَ لِلنَّبِيِّ، وَالْكَرَامَةَ لِلْوَلِيِّ، وَجِمَاعُهُمَا الْأَمْرُ الْخَارِقُ لِلْعَادَةِ**".

هٰذَا الكلام من شَيْخ الإِسْلَامِ يفيد أمور:

- **أولًا**: أنَّ السَّلف يُطلِقون اسم المعجزة على خارق الوليّ وَالنَّبيّ.

- **ثانيًا**: أنَّ السَّلف يسمّون خارق الوَلِي وَالنَّبِيّ: آية.

يفيد هٰذَا قوله: "**وَيُسَمُّونَهَا: الْآيَاتِ**"، أي: يسمّون المعجزة الَّتِي تعمّ خارق الولي وَالنَّبِيّ: الآيات.

- **ثالثًا**: أنَّ كثيرًا من المتأخرين يفرِّقون بين خارق النَّبِيّ والولي، فيسمّون اَلْأَوَّل: آية، وَالثَّانِي: كرامة.

- **رابعًا**: يفهم من قوله: "**لَكِن كَثِيرٌ مِنْ الْمُتَأَخِّرِينَ يُفَرِّقُ فِي اللَّفْظِ بَيْنَهُمَا فَيَجْعَلُ الْمُعْجِزَةَ لِلنَّبِيِّ، وَالْكَرَامَةَ لِلْوَلِيِّ**"، يُفهم من هٰذَا أن السَّلف كانوا أَيْضًا يُطلِقون الكرامة على خارق النَّبِيّ والولي.

وعندي أنَّ هٰذَا يُفهم من كلامه، لكن لا يُعتمد عليه في التأصيل؛ إِذْ دلالة كلامه عليه ليست دلالةً بيِّنة، وهٰذَا الذي يُفهم من كلام شَيْخ الإِسْلَامِ في أنَّ السَّلف يطلقون الكرامة على خارق النَّبِيّ والولي، صرّح به ابن أبي العزّ الحنفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (**الطحاوية**)، في شرحها، فقال: "**فالمعجزة في اللُّغَة تعمّ كل خارق للعادة وكذلك الكرامة، في عرف أئمة أهل العلم المتقدمين، ولَكِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ يُفَرِّقُونَ فِي اللَّفْظِ بَيْنَهُمَا، فَيَجْعَلُونَ الْمُعْجِزَةَ لِلنَّبِيِّ، وَالْكَرَامَةَ لِلْوَلِيِّ. وَجِمَاعُهُمَا: الْأَمْرُ الْخَارِقُ لِلْعَادَةِ**" انتهى كلامه.

* وثمّ تشابه ظاهر بين كلام ابن تَيْمِيَّة وابن أبي العز الحنفي، وليس يبعد كوْن ابن أبي العز صرَّح بكوْن السلف يُطلِقون الكرامة عَلَىٰ خارق النَّبِيّ والولي بناءً عَلَىٰ ما فهمه من كلام شَيْخ الإِسْلَام، وَحِينَئِذٍ فإطلاق السَّلف لفظ الكرامة على خارق النَّبِيّ والولي جميعًا، يحتاج عندي لمزيد تَقَصٍّ؛ إِذْ كلام ابن تَيْمِيَّة مُحتمِل، وابن أبي العز ربّما يكون قد فهم هٰذَا من كلام الإمام، فعاد الأصل في هٰذِه المسألة كلام شَيْخ الإِسْلَامِ ابن تَيْمِيَّة، وكلامه يحتمل هٰذَا المعنى، وليس صريحًا به -واللهُ أَعْلَمُ-.

فَحِيْنَئِذٍ السَّلف كانوا يُطلِقون اسم المعجزة على خارق النَّبِيّ وخارق الولي، وَهٰذَا، واضح من كلام شَيْخ الإِسْلَامِ، والمتأخّرون فيهم من فَرَّق بين خارق الوليّ وَالنَّبِيّ، فسمّى خارق النَّبِيّ: آية، وخارق الولي: كرامة.

يبقى موضوع، وهو: أن كلام شَيْخ الإِسْلَامِ يفيد أَيْضًا -ولكن إفادته ليست قوّية يفيد أَيْضًا- أنَّ السَّلف كانوا يسمّون خارق الولي وخارق النَّبِيّ: كرامة، وهٰذَا الَّذِي يفيده كلام شَيْخُ الإِسْلَامِ، صرَّح به ابن أبي العز الحنفي، وعندي أنا المسألة تحتاج مزيد تَقَصٍّ.

وإنْ كان لفظ الكرامة يشمل خارق النَّبِيّ عند التَّأمُّل أَيْضًا؛ لأنَّ ما يؤتيه الله الأنبياء من الخوارق، يتحقّق فيه معنى الكرامة في اللُّغَة.

* وقال شَيْخُ الإِسْلَامِ أَيْضًا: "**كان كثيرٌ من أهل الكلام لا يسمّي معجزًا إلَّا ما كان للأنبياء فَقَطْ، وما كان للأولياء إنْ ثبت لهم خرْقُ عادة سمّاها: كرامة، والسَّلف كأحمدَ وغيرِهِ كانوا يسمّون هٰذَا وَهٰذَا معجزًا، ويقولون لخوارق الأولياء: إنها معجزات؛ إذْ لم يكن في اللفظ ما يقتضي اختصاص الأنبياء بذلك، بخلاف ما كان آيةً وبرهاناً عَلَىٰ نبوّة النَّبِيّ، فإنَّ هٰذَا يجب اختصاصه، وقد يسمّون الكرامات آيات؛ لكونها تدلّ على نبوّة من اتّبعه الولي، فإنَّ الدليل مستلزمٌ للمدلول يمتنع ثبوته بدون ثبوت المدلول، فكذلك ما كان آيةً وبرهانًا، وهو الدليل والعَلَم على نبوّة النبي يمتنع أن يكون لغير النَّبِيّ**"، وكلامه هٰذَا يفيد أمورًا:

- **أولًا**: أنَّ المتكلّمين فرّقوا بين لفظ المعجزة والكرامة، فجعلوا لفظ المعجزة خاصًّا بخارق النَّبِيّ، ولفظ الكرامة خاصًّا بخارق الوَلِيّ، وهٰذَا يوضِّح مراد شَيْخ الإِسْلَامِ بالمتأخرين، الذين فرّقوا بين لفظ المعجزة والكرامة الوارد ذِكرهم في النقل الأوّل عن شَيْخ الإِسْلَامِ.
- **ثانيًا**: بيَّن في كلامه سبب تسمية السَّلف خارق النَّبِيّ والوَلي: معجزة، وبيَّن سبب عدم تفريقهم بينهما، وهو: أنَّ لفظ المعجزة ليس فيه ما يقتضي تخصيصه بخارق النَّبِيّ، وهٰذَا يفيد كوْن الإعجاز وصفًا قائمًا بالخارِقَيْن -خارق النَّبِيّ وخارق الولي-، وهٰذَا ما بيّنه في قوله في النقل اَلْأَوَّل: "**وَجِمَاعُهَا: الْأَمْرُ الْخَارِقُ لِلْعَادَةِ**".

- **ثالثًا**: بيَّن أنهم قد يسمّون الكرامة: آية، وذلك لكوْن كرامة الوَلِيّ دليلًا على نبوّة النَّبِيّ، وهٰذَا يفيد أنَّ تسميتهم خارق الولي: كرامة ليس كَثِيْرًا؛ إذْ السِّياق يُشْعِر بهٰذَا، في قوله: "**وَقَدْ يُسَمُّون**" فيما يظهر أنها للتقليل، لا للتكثير -واللهُ أَعْلَمُ-.

- **رابعًا**: اشتمل كلامه عَلَىٰ بيان سبب تسميتهم كرامة الوليّ: آية، وهو كوْنها تدلّ على صِدق نبوّة النَّبِيّ، وهٰذَا المعنى سيأتي الكلام عليه بِإِذْنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

⇦ إذًا تقرّر بهٰذَا أنَّ السَّلف كانوا يُطلِقون لفظ المعجزة على خارق الولي وَالنَّبِيّ، ويحتمل أَيْضًا أنهم كانوا يُطلِقون عليهما لفظ الكرامة، وأنهم يسمّون خارق النَّبِيّ: آية، وربّما سمّوا خارق الوليّ أَيْضًا: آية، وأنَّ المتكلمين هم من فرّق بين المعجزة والكرامة، فجعل المعجزة اسمًا لخارق النَّبِيّ، والكرامة اسمًا لخارق الوَلِي، هٰذَا ما يتعلَّق بالنقطة الأُوْلَى في بيان المهمات المتعلّقة بالكرامة.

ثانيا: في تعريف الكرامة لغةً وشرعًا:

الكرامة لغةً: مصدر الفعل كَرُمَ، واسم مصدرٍ للفعلين: كرَّمَ وأكرَمَ.

قال ابن منظور: "**وقد كَرُمَ الرَّجلُ بالضمِ كَرَماً وكَرَامة**"، إلى أن قال: "**والتكريم والإكرام بمعنى، والاسم منه: كرامة**"، فكلام ابن منظور يفيد هٰذَا، يفيد أنَّ كرامة مصدرٌ للفعل مجرّد كَرُمَ، واسم مصدرٍ للتّكريم والإكرام، قال: "**والتَّكريم والإكرام بمعنى والاسم**" أي: اسم المصدر "**منه: كرامة**".

الكرامة اصطلاحا: يُستفاد من النَّظر في كلام شَيْخ الإِسْلَامِ التَّعرِيْف التَّالِي للكرامة: خارقٌ للعادة في العلم أو القدرة أو الغِنى، يجعله الله للوَلي لإقامة الحجّة في الدين أو لحاجة المسلمين.

شرح التَّعْرِيْف:

➢ **أولاً**: "**خارقٌ للعادة في العلم أو القدرة أو الغِنى**"، بيّن شَيْخُ الإِسْلَامِ أن آيات الأنبياء وكرامات الأولياء لا تخرج عن كوْنها خوارق لما هو معتاد في العلم أو القدرة أو الغِنى، وذلك حيث قال: "**صِفَاتُ الْكَمَالِ تَرْجِعُ إِلَى ثَلَاثَةٍ: الْعِلْمُ، وَالْقُدْرَةُ، وَالْغِنَى. وَهٰذِهِ**

الثَّلَاثَةُ لَا تَصْلُحُ عَلَى وجه الْكَمَالِ إِلَّا للهِ وَحْدَهُ، فَإِنَّهُ الَّذِي أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَهُوَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ. وقد أَمَرَ الرَّسُول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَبْرَأَ مِنْ دَعْوَى هٰذِهِ الثَّلَاثَةِ بِقَوْلِهِ: ﴿قُل لَّا أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ اللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ﴾ [الأنعام: ٥٠].

وَكَذَلِكَ قَالَ نُوحٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَهٰذَا أَوَّلُ أُولِي الْعَزْمِ، وَأَوَّلُ رَسُولٍ بَعَثَهُ اللهُ تَعَالَىٰ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ، وَهٰذَا خَاتَمُ الرُّسُلِ، وَخَاتَمُ أُولِي الْعَزْمِ، وَكِلَاهُمَا يتبرَّأُ مِنْ ذَلِكَ، وَهٰذَا لِأَنَّهُمْ يُطَالِبُونَ الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَارَةً بِعِلْمِ الْغَيْبِ، وَتَارَةً يَعِيبُونَ عَلَيْهِ الْحَاجَةَ الْبَشَرِيَّةَ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُخْبِرَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا يَمْلِكُ خَزَائِنَ اللهِ، وَلَا هُوَ مَلَكٌ غَنِيٌّ عَنِ الْأَكْلِ وَالْمَالِ، إِنْ هُوَ إِلَّا مُتَّبِعٌ لِمَا أُوحِيَ إِلَيْهِ، وَاتِّبَاعُ مَا أُوحِيَ إِلَيْهِ هُوَ الدِّينُ، وَهُوَ طَاعَةُ اللهِ وَعِبَادَتُهُ عِلْمًا وَعَمَلًا بِالْبَاطِنِ وَالظَّاهِرِ، وَإِنَّمَا يَنَالُ مِنْ تِلْكَ الثَّلَاثَةِ بِقَدْرِ مَا يُعْطِيهِ اللهُ تَعَالَىٰ، فَيَعْلَمُ مِنْهُ مَا عَلَّمَهُ إِيَّاهُ، وَيَقْدِرُ مِنْهُ عَلَى مَا أَقْدَرَهُ اللهُ عَلَيْهِ، وَيَسْتَغْنِي عَمَّا أَغْنَاهُ اللهُ عَنْهُ مِنَ الْأُمُورِ الْمُخَالِفَةِ لِلْعَادَةِ الْمُطَّرِدَةِ أَوْ لِعَادَةِ غَالِبِ النَّاسِ.

فَمَا كَانَ مِنَ الْخَوَارِقِ مِنْ بَابِ الْعِلْمِ فَتَارَةً بِأَنْ يُسْمِعَ الْعَبْدَ مَا لَا يَسْمَعُهُ غَيْرُهُ، وَتَارَةً بِأَنْ يَرَى مَا لَا يَرَاهُ غَيْرُهُ يَقَظَةً وَمَنَامًا، وَتَارَةً بِأَنْ يَعْلَمَ مَا لَا يَعْلَمُ غَيْرُهُ وَحْيًا وَإِلْهَامًا، أَوْ إِنْزَالُ عِلْمٍ ضَرُورِيٍّ، أَوْ فِرَاسَةٍ صَادِقَةٍ، وَيُسَمَّى: كَشْفًا وَمُشَاهَدَاتٍ وَمُكَاشَفَاتٍ وَمُخَاطَبَاتٍ، فَالسَّمَاعُ مُخَاطَبَاتٌ، وَالرُّؤْيَةُ مُشَاهَدَاتٌ، وَالْعِلْمُ مُكَاشَفَةٌ، وَيُسَمَّى ذَلِكَ كُلُّهُ: كَشْفًا وَمُكَاشَفَةً، أَيْ: كُشِفَ لَهُ عَنْهُ.

وَمَا كَانَ مِنْ بَابِ الْقُدْرَةِ فَهُوَ التَّأْثِيرُ، وَقَدْ يَكُونُ هِمَّةً وَصِدْقًا وَدَعْوَةً مُجَابَةً، وَقَدْ يَكُونُ مِنْ فِعْلِ اللهِ الَّذِي لَا تَأْثِيرَ لَهُ فِيهِ بِحَالٍ، مِثْلُ: هَلَاكِ عَدُوِّهِ بِغَيْرِ أَثَرٍ مِنْهُ، كَقَوْلِهِ: «مَنْ عَادَىٰ لِي وَلِيًّا فَقَدْ بَارَزَنِي بِالْمُحَارَبَةِ»، وَمِثْلُ تَذْلِيلِ النُّفُوسِ لَهُ وَمَحَبَّتِهَا إِيَّاهُ، وَنَحْوِ ذَلِكَ..."، إِلَىٰ أن قَالَ: "فَمُعْجِزَاتُ الْأَنْبِيَاءِ وَأَعْلَامُهُمْ وَدَلَائِلُ نُبُوَّتِهِمْ تَدْخُلُ فِي ذَلِكَ".

* فكلام شَيخ الإِسْلَام هٰذَا شاملٌ للمعجزات والكرامات، وهو وإنْ لم يصرّح بالكرامة، إلّا أن معنى ما ذكر موجودٌ في الكرامة، كما هو موجودٌ في المعجزات.

* وقد ذكَرَ ابن أبي العز رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ كلام شَيْخُ الإِسْلَامِ هٰذَا مختصرا، ولم يعزه إليه وبيّن في آخره كوْنه في الآيات والكرامات، فقال: "وَالْكَمَالِ تَرْجِعُ إِلَى ثَلَاثَةٍ: الْعِلْمُ، وَالْقُدْرَةُ، وَالْغِنَى، وَهٰذِه الثَّلَاثَةُ لَا تَصْلُحُ عَلَى الْكَمَالِ إِلَّا للهِّ وَحْدَهُ، فَإِنَّهُ الَّذِي أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَهُوَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ؛ وَلِهٰذَا أَمَرَ النَّبِيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَبْرَأَ مِنْ دَعْوَى هٰذِه الثَّلَاثَةِ بِقَوْلِهِ: ﴿قُل لَّا أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَىَّ﴾.

وَكَذَلِكَ قَالَ نُوحٌ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، فَهٰذَا أَوَّلُ أُولِي الْعَزْمِ، وَأَوَّلُ رَسُولٍ بَعَثَهُ اللهُّ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ، وَهٰذَا خَاتَمُ الرُّسُلِ، وَخَاتَمُ أُولِي الْعَزْمِ، وَكِلَاهُمَا تَبَرَّأَ مِنْ ذَلِكَ، وَهٰذَا لِأَنَّهُمْ يُطَالِبُونَهم تَارَةً بِعِلْمِ الْغَيْبِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا ﴿٤٢﴾﴾ [النَّازِعَاتِ: ٤٢]، وَتَارَةً بِالتَّأْثِيرِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَقَالُوا لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا ﴿٩٠﴾﴾ الْآيَاتِ [الْإِسْرَاءِ: ٩٠]، وَتَارَةً يَعِيبُونَ عَلَيْهِمُ الْحَاجَةَ الْبَشَرِيَّةَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَقَالُوا مَالِ هَٰذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِى فِى الْأَسْوَاقِ﴾ الْآيَةَ [الْفُرْقَانِ: ٧].

فَأمرَ الرَّسُولُ أَنْ يُخْبِرَهُمْ بِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا يَنَالُ مِنْ تِلْكَ الثَّلَاثَةِ بِقَدْرِ مَا يُعْطِيهِ اللهُّ، فَيَعْلَمُ مَا عَلَّمَهُ اللهُّ إِيَّاهُ، وَيَسْتَغْنِي عَمَّا أَغْنَاهُ عَنْهُ، وَيَقْدِرُ عَلَى مَا أَقْدَرَهُ عَلَيْهِ مِنَ الْأُمُورِ الْمُخَالِفَةِ لِلْعَادَةِ الْمُطَّرِدَةِ، أَوْ لِعَادَةِ أَغْلَبِ النَّاسِ، فَجَمِيعُ الْمُعْجِزَاتِ وَالْكَرَامَاتِ مَا تَخْرُجُ عَنْ هٰذِه الْأَنْوَاعِ".

* فإذا قارنت بين كلام ابن أبي العز هٰذَا وكلام شَيْخُ الإِسْلَامِ؛ ظهر لك كونه مختصرًا لكلام شَيْخُ الإِسْلَامِ، وأنَّ ابن أبي العز أضاف في آخره إضافة من فهمه لكلام شَيْخُ الإِسْلَامِ، وهو: كوْن الكرامة أيْضًا مرادةً في كلام شَيْخُ الإِسْلَامِ، فهي خرقٌ للعادة في العلم أو القدرة أو الغنى، كالمعجزة.

✍ إذًا كرامة الوليّ خارقٌ للعادة في العلم: بأن يعلم ما لا يعلمه غيره، بتعليمه لله إيَّاه، أو القدرة: بأن يقدر ما لا يقدر عليه غيره، أو الغِنى.

هٰذَا ما يتعلّق بِتَعْرِيْفِ خارق للعادة في العلم أو القدرة أو الغنى، وَالتَّعْرِيْفُ هو: "**الكرامة خارقٌ للعادة في العلم أو القدرة أو الغنى، يجعله الله للولي؛ لإقامة الحجة في الدين**".

ثانيا: "**قولنا يجعله الله للولي**".

وهٰذَا يعني أن حصول الخارق بجَعْل الله تَعَالَىٰ، وليس الخارق في مقدور الولي، بل هو شيءٌ فوق قدرته، يجعله الله تَعَالَىٰ له.

وقولنا: "**للوليّ**".

قيدٌ مهمّ جدًّا في التَّعْرِيْف، وهو من المميزات بين الخوارق الشيطانية والخوارق الرحمانية، فثَمَّ من يدَّعي الولاية لحصول الخارق -كما هو معروف-، فادَّعى الولاية أقوامٌ وُجدت لهم خوارق مستدلِّين بها على وَلَايتهم، وهم أبعد الناس عن الوَلَاية، بل وعن الإسلام، فبهٰذَا المُميِّز يتبيّن فساد زعمهم وضلالهم، فيُنظر في حالهم: هل هم مؤمنون متّقون فيكون ما وقع لهم كرامة، أم هم فاسقون، فيكون ما وقع لهم استدراجًا، أو من تلاعب الشياطين؟ فهٰذَا القيدُ في التَّعْرِيْف قيدٌ مهمّ، وهو مميّزٌ من مميزات خوارق الجنّ والشياطين عن كرامات الأولياء والصالحين، وقد جاء عن السلف ما يفيد كوْن الخارق ليس دليلاً عن الوَلَاية، ولا أنه بمجرّده كرامة، ومن ذلك: أنهم قالوا للشافعي: إن الليث بن سعد يقول: "**لو رأيت صاحب بدعة يمشي على الماء ما قبلته، فقال: أما إنّه قصّر لو رأيته يمشي في الهواء ما قبلته**".

ثالثا: قولنا: "**لإقامة الحُجّة في الدين أو لحاجة المسلم**".

في هٰذَا القدر من التَّعْرِيْف بيان الحكمة من جَعْل الله تَعَالَىٰ الخارق للولي، وأنَّ الخارق لتأييد الوليّ لإقامة الحُجّة في الدين، أو لحاجة المسلمين.

* قال شَيْخُ الإِسْلَام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعالَىٰ: "**فَأَوْلِيَاءُ اللهِّ الْمُتَّقُونَ فَيَفْعَلُونَ مَا أَمَرَ بِهِ، وَيَنْتَهُونَ عَمَّا نَهَى عَنْهُ وَزَجَرَ، وَيَقْتَدُونَ بِهِ فِيمَا بَيَّنَ لَهُمْ أَنْ يَتَّبِعُوهُ فِيهِ، فَيُؤَيِّدُهُمْ بِمَلَائِكَتِهِ وَروح مِنْهُ وَيَقْذِفُ اللهُّ فِي قُلُوبِهِمْ مِنْ أَنْوَارِهِ، وَلَهُمْ الْكَرَامَاتُ الَّتِي يُكْرِمُ اللهُّ بِهَا أَوْلِيَاءَهُ الْمُتَّقِينَ. وَخِيَارُ اللهَّ**

كَرَامَاتُهُمْ لِحُجَّةٍ فِي الدِّينِ أَوْ لِحَاجَةٍ بِالْمُسْلِمِينَ، كَمَا كَانَتْ مُعْجِزَاتُ نَبِيِّهِمْ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **كَذَلِكَ**".

❊ وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "**فهٰذه أحوال نبيّنا ومن اتبعه، خوارقهم لِحُجَّةٍ فِي الدِّينِ أَوْ لِحَاجَةٍ بِالْمُسْلِمِينَ**"، وسيأتي بِإِذْنِ اللهِ تَعَالَىٰ ذِكْرُ بعض كرامات الأولياء، وفيها ما هو لإقامة الحُجّة في الدين، وما هو لحاجة المسلمين.

✍ **فتلخّص لنا أن التعريف جمع أمورًا:**

- **الأول**: بيان كون الكرامة خارقة للعادة.
- **الثاني**: بيان كوْن خرقها للعادة يكون في أحد ثلاثة أمور:
  ١) الأول: العلم.
  ٢) الثاني: القدرة.
  ٣) الثالث: الغِنى.
- **الأمر الثالث**: أنها تكون للأولياء.
- **الرابع**: أن الكرامة ليست في مقدور العبد، وَإِنَّمَا أمرٌ يجعله الله تَعَالَىٰ له.
- **الخامس**: المقصود إجراء الكرامة عَلَىٰ يدي الولي إقامة الحُجّة في الدين، أو سدّ حاجةٍ للمسلمين.

هٰذَا تعريف الكرامة الذي ظهر لي من قراءتي لكلام شَيْخ الإِسْلَامِ في الكرامة في مواضع من كتبه رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، وأنَّ الكرامة خارقٌ للعادة في العلم أو القدرة أو الغنى يجعله الله للوليّ لإقامة الحجّة في الدين، أو لحاجة المسلمين.

❋ بعد هٰذَا أحبُّ أنْ أنبّه على قيود باطلة وضعها الأشاعرة في تَعْرِيْف الكرامة بناءً عَلَىٰ أصولهم الفاسدة، ثُمَّ تابعهم عليها بعض أهل السُّنَّة غير متنبهين لفسادها، ولفساد الأصول الذي كانت السبب في ذِكرها في التَّعْرِيْف:

والقيد الأوّل من تلك القيود التي يذكرونها في تَعْرِيْف الكرامة: عدم اقتران الكرامة بدعوى النُّبُوَّة.

فهٰذَا قيدٌ يذكره الأشاعرة؛ إذْ هم يروْن أن المعجزة تكون مقرونة بدعوى النُّبُوَّة بخلاف الكرامة، وأنَّ هٰذَا فارقٌ بينهما، وقد بيّن شَيْخُ الإِسْلَامِ أنَّ آيات الأنبياء لا يُشترط فيها أن تكون مصحوبة بدعوى النُّبُوَّة، وإذا كان ذلك كذلك؛ لم يكن لذِكْر هٰذَا القيد في التَّعْرِيْف حاجة؛ إذْ القيد مذكورٌ طلبًا للتمييز بين كرامة الولي وآية النَّبِيّ، وهو في الحقيقة غير مميِّز، إذْ من آيات الأنبياء ما لا تكون مقرونةً بهٰذِه الدعوى.

* قال شَيْخُ الإِسْلَامِ مبيّنا فساد هٰذَا الشرط: "وقولُ مَن اشترط في آيات الأنبياء: أنْ تكون مقترنةً بالدعوى؛ في غاية الفساد والتناقض، كما قد بُسِط، لاسيما والآيات قد تكون مخلوقةً نائية عن النَّبِيِّ وعن مكانه، وكذلك سائر الأَدِلَّة، لاسيما ما يجري مجرى الخبر، فالأخبار الدَّالَّة على وجودِ المُخبَرِ به، لا يجب أن تكون مقارنةً للمخبَرِ به، لا في محلّهِ، ولا زمانه، ولا مكانه، وآيات الأنبياء هي شهادةٌ من الله، وإخبارٌ منه بنبوّتهم، فلا يجب أن تكون في محلّ النُّبُوَّة ولا زمانها ولا مكانها، لكن يجوز ذلك؛ فلا يمتنع أن يكون الدليل في محل المدلول عليه ولا في زمانه".

↩ يقرّر شَيْخُ الإِسْلَامِ هنا: أنَّ آية النَّبِيِّ لا يُشترط وقوعها في مكان وجوده ولا في زمانه، وأنَّ آيات الأنبياء منها ما يكون قبل مبعثهم، ومنها ما يكون حال مبعثهم، وبعد مبعثهم في حياتهم، وبعد مماتهم، وإذا كان ذلك كذلك؛ فَلَا شَكَّ أنَّ منها ما لا يقع مقترنًا بدعوى النُّبُوَّة.

* ومن آيات النبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعد مماته: أشراط الساعة، فإنَّ أشراط الساعة من المعجزات قال شَيْخُ الإِسْلَامِ: "أشراط السَّاعة هي من آيات الأنبياء من وجوهٍ، منها: أنهم أخبروا بها قبل وقوعها، فإذا جاءت كما أخبروا؛ كان ذلك من آياتهم.

ومنها: أنهم أخبروا بالساعة، فهٰذِه الأشراط مُصَدِّقة لخبرهم بالساعة، وكل من آمن بالساعة آمن بالأنبياء، وكل من كذَّب الأنبياء كذّب بالساعة، فكل من آمن بالآخرة فقد آمن بالقرآن، فإذا جاءت أشراط الساعة كانت دليلًا على صِدق خبرهم، أنَّ الساعة حق وأنَّ القُرْآن حق، وكان هٰذَا من الآيات الدَّالَّة على صِدْق ما جاء به الرسول من القُرْآن وهو المطلوب، فلا يُوجَد خرْق عادة لجميع النَّاس، إلّا وهو من آيات الأنبياء" انتهى كلامه.

✍ إذًا من آيات الأنبياء ما لا يكون في حياتهم، كأشراط الساعة، وهٰذَا يُفيد: أنَّ من آياتهم ما لا يكون مقرونًا بدعوى النُّبُوَّة، وَحِينَئِذٍ فذِكر قيد دعوى النُّبُوَّة في المعجزة غير صحيح؛ إذْ ذكره يفيد أن كل معجزةٍ لا بد أن تكون مقرونة بدعوى النُّبُوَّة، وهٰذَا باطل،

وكذلك ذِكر قيدِ عدم دعوى النُّبُوَّة في الكرامة غير صحيح، فإنَّ من يذكرهُ يتحرَّز به عن آيات الأنبياء، وقد تقرّر: أنَّ من آيات الأنبياء آياتٌ لا تكون مقرونةٌ بدعوى النُّبُوَّة.

✍ هٰذَا القيد اَلْأَوَّل، وقد تأثَّر بالأشاعرة بعضهم، فذكر هٰذَا القيد في الآية -آية النَّبِيّ- أنها مقرونة بدعوى النُّبُوَّة، وتأثر بالأشاعرة بعضهم فذكر هٰذَا القيد في تَعْرِيْف الكرامة، وأنها غير مقرونة بدعوى النُّبُوَّة، وهٰذَا القيد ما ينبغي أن يُذكر، لا في تَعْرِيْف المعجزة، ولا في تَعْرِيْف الكرامة، وممن ذكره ممن يُتناقل كلامه لقوة تأثيره: السَّفَّاريني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقد ذكر في تعريفه للكرامة: أن الكرامة غير مقرونة بدعوى النُّبُوَّة، وهٰذَا من تأثره رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ بالأشاعرة، أو من نَقْلِه لهذَا التعريف دون تنبهٍ لبطلانه، وللأصل الذي من أجله وضعه الأشاعرة في تَعْرِيْف المعجزة وَتَعْرِيْف الكرامة.

هٰذَا القيد الأوّل من القيود الباطلة الَّتِي أحبّ أن أنبّه عليها، والتي يذكرها بعضهم في تَعْرِيْف الكرامة.

◄ **القيد الثاني**: التحدّي.

فيقيّد الأشاعرةُ المعجزة بالتحدّي والكرامة بعدم التحدّي، وذلك ليميّزوا بين الكرامة والمعجزة، فيروْن أن المعجزة لَا بُدَّ أن يكون فيها التحدّي، وأن الكرامة لا تحدّي فيها، وهذا القيد أخذه عنهم عددٌ غير قليل، غير متنبهين لفساده، وذلك: أن المعجزة لا يُشترط فيها التحدّي، وقد بيّن هذا شَيْخُ الإِسْلَامِ بيانًا شافيا، وكرّرهُ في مواضع من كتابه النافع **(النبوّات)**.

☜ **ومما يبين فساد هذا القول**: أنَّ النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يتحدَّ بمعجزاته وآياته، لم يتحدَّ النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلّا بمعجزةٍ واحدة، وهي: القُرْآن، فاشتراط التحدّي في المعجزة يُخرِج معجزات النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سوى القُرْآن عن كوْنها معجزة، فإنه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يثبت عنه أنه تحدّى إلّا في القُرْآن.

* قال شَيْخُ الإِسْلَامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: **"عامة معجزات الرسول لم يكن يتحدَّى بها، ويقول: ائتوا بمثلها، و القُرْآن إنَّما تحدّاهم لما قالوا: إنه افتراه، ولم يتحدّاهم به ابتداءً، وسائر المعجزات لم يتحدَّ بها، وليس فيما نُقل تحدٍّ إلّا بالقرآن".**

شَيْخُ الإِسْلَامِ يبيّن هنا أن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يتحدّ إلّا بالقرآن، وإذا كان ذلك كذلك فاشتراط التحدّي بالمعجزةِ يُخرِج عامة معجزات النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سوى القُرْآن، و القُرْآن أَيْضًا لم يتحدّهم به ابتداءً، وإنما تحدّاهم به لما قالوا: إنه افتراه.

* يقول شَيْخُ الإِسْلَامِ: **"والقُرْآن إنما تحدّاهم لما قالوا: أنه افتراه ولم يتحدّاهم به ابتداءً"**، فقولهم – أي: الأشاعرة -: إن المعجزة لابد أن تقترن بالتحدّي، غلطٌ؛ إذ لم يثبت التحدّي بالمعجزة إلّا بالقرآن، ثُمَّ إن دعواهم أن الكرامة لا يتحدّى فيها الوليّ غلطٌ أَيْضًا؛ إذ من الكرامات ما تحدّى بها الأولياء، وفي هذا يقول شَيْخُ الإِسْلَامِ: **"ومنها"** -أي: من كرامات الأولياء- **"ما يتحدّى بها صاحبها أن دين الإسلام حقٌّ، كما فعل خالد بن الوليد لما شرب السمّ، وكالغلام الذي أتى الراهب وترك الساحر وأمر بقتل نفسه بسهمه باسم ربه، وكان قبل ذلك قد خُرقت له العادة، فلم يتمكّنوا من قتله".**

⮌ فبيّن شَيْخُ الإِسْلَامِ أن من الكرامات ما يتحدّى بها أصحابها وذكر هذه الكرامات، وسيأتي ذكرها عند الكلام حول بعض الكرامات الثابتة في القُرْآن وغيره، فسأجعل لهذا مسألة خاصة لذكر بعض الكرامات التي نبّه عليها القُرْآن، وبعض الكرامات التي نُقلت عن السلف.

فهذان قيْدان في تعريف المعجزة والكرامة أحببت التنبيه فيها على فسادهما:

- القيد الأول: أن المعجزة مقترنةٌ بدعوى النبوّة، بخلاف الكرامة.
- القيد الثاني: أن المعجزة مقترنةٌ بالتحدّي بخلاف الكرامة.

فهذا قيدان في تعريف المعجزة والكرامة أحببتُ التنبيه على فسادهما، وهما قيدان ابتدعهما الأشاعرة، وذكرهما بعض أَهْلِ السُّنَّةِ غير منتبهٍ لفسادهما، هذا ما يتعلّقُ بثاني المهمات المتعلّقة بالكرامة.

☜ **ثالثا**: كرامات الأولياء آيات للأنبياء.

ووجه ذلك: أن هذه الكرامات التي وقعت للأولياء ما حصلت لهم، إلّا لاتباعهم الأنبياء، فهي دليلٌ على صِدق من اتبعوا، وآياتٌ لمن اتبعوا.

* قال شَيْخُ الإِسْلَامِ: "**الصالحون الذين يدعون إلى طريق الأنبياء خوارقهم من معجزات الأنبياء، فإنهم يقولون: نحن إنما حصل لنا هٰذَا لاتباع الأنبياء، فهؤلاء إذا قُدّر أنه جرى عَلَىٰ يد أحدهم ما هو من جنس ما جرى للأنبياء، فهذه الأمور هي مؤكّدة لآيات الأنبياء، وهي أَيْضًا من معجزاتهم لمنزلة ما تقدمهم من الإرهاص، ومع هٰذَا؛ فالأولياء دون الأنبياء والمرسلين، فلا تبلغ كرامات أحدٍ قط إِلَىٰ مثل معجزات المرسلين، كما أنهم لا يبلغون في الفضيلة والثواب إلى درجاتهم، ولكن قد يشاركونهم في بعضها، كما قد يشاركونهم في بعض أعمالهم**".

* يقول شَيْخُ الإِسْلَامِ: "**الصالحون الذين يدعون إلى طريق الأنبياء خوارقهم من معجزات الأنبياء**"؛ إذًا كرامات الأولياء آيات للأنبياء، ويعلل شَيْخُ الإِسْلَامِ هذا الحكم فيقول: "**فإنهم يقولون**" – أي: الأولياء – "**نحن إنما حصل لنا هٰذَا**"، أي: إنما حصلت لنا الكرامات "**باتباع الأنبياء، فلما كانت كراماتهم حادثةً لاتباعهم الأنبياء؛ كان هٰذَا دليلاً عَلَىٰ صدق الأنبياء، فأكرمهم الله باتباعهم الأنبياء، فلو لم يكن ما عليه الأنبياء هو حقّ، ما أكرمهم الله** سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ **بهذه الكرامات فكراماتهم آياتٌ للأنبياء**".

* ثم يقول شَيْخُ الإِسْلَامِ: "**فهؤلاء**" أي: الصالحون "**إذا قُدِّر أنه جرى عَلَىٰ يد أحدهم ما هو من جنس ما جرى للأنبياء؛ فهذه الأمور هي مؤكّدة لآيات الأنبياء، وهي أَيْضًا من معجزاتهم بمنزلة ما تقدمهم من الإرهاص، ومع هٰذَا فالأولياء دون الأنبياء والمرسلين**".

✍ أي: وإن كانت كرامات الأولياء من جنس آيات الأنبياء وإن كانت كذلك؛ فإنها لا تبلغ آيات الأنبياء، ومع هذا فالأولياء دون الأنبياء والمرسلين، فلا تبلغ كرامات أحدٍ قط إِلَىٰ مثل معجزات المرسلين، كما أنهم لا يبلغون في الفضيلة والثواب إِلَىٰ درجاتهم، فكما أن الولي لا يبلغ منزلة النبيّ، فكذلك كرامات الوليّ لا تبلغ آيات النبيّ.

* يقول: "**ومع هذا فالأولياء دون الأنبياء والمرسلين، فلا تبلغ كرامات أحدٍ قط إِلَىٰ مثل معجزات المرسلين كما أنهم لا يبلغون في الفضيلة والثواب إلى درجاتهم، ولكن قد يشاركونهم في بعضها**"، نعم، الأولياء قد يشاركون الأنبياء في بعض الآيات وهذه الآيات الصغرى، آيات الأنبياء، آياتٌ كبرى وآيات صغرى، وموافقة الوليّ تكون للنبي في الآيات الصغرى، لا في الآيات الكبرى، وهذا ما سنبيّنه بِإِذْنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ في المسألة الرابعة، وهي:

رابعًا: في الفروق بين آيات الأنبياء وكرامات الأولياء.

معرفة الفروق بين آيات النبيين، كرامات الصالحين مسألةٌ جليلةٌ نال فيها أَهْلِ السُّنَّةِ الاقتصاد وسواء السبيل، وضلَّ فيها المعتزلة حيث لم يجدوا حدًّا مميّزًا، فنفوا وقوع الكرامات، فردّوا دلالة النصوص المبيّنة وقوع الكرامات، وردّوا المُشاهَد المعروف، فالناس رأوا الكرامات، ونُقلت الكثير من الكرامات عن الصحابة والتابعين، ومن بعدهم، ولا يزالون الناس يشاهدون وقوعها وينقلونه، فالمعتزلة لمّا لم يهتدوا للفرق بين الكرامة والمعجزة؛ زعموا أن إثبات الكرامات قادحٌ في دليل النبوّة، وهو المعجزة، إذ إن ثبتت الكرامة للولي لم يُوجد ما يميز دليل النَّبِيّ -وهو المعجزة- عن غيره؛ فضلّوا في هذا الباب، وهم ضلّال في كثيرٍ من الآيات.

والأشاعرة أَيْضًا لم يهتدوا للفرق بين كرامات الأولياء وآيات الأنبياء، فقال أئمتهم: كل خارقٌ للنبي يجوز أن يُخرق للولي، كل آية تقع للنبي يجوز أن تقع كرامة للولي.

* يقول شَيْخُ الإِسْلَامِ: "**ثُمَّ هؤلاء**" -أي: الأشاعرة- "**جوّزوا كرامات الصالحين، ولم يذكروا بين جنسها وجنس كرامات الأنبياء فرقًا، بل صرّح أئمتهم أن كل ما خُرق لنبي يجوز أن يُخرق للأولياء حَتَّىٰ معراج مُحَمَّد، وفَرْق البحر لموسى، وناقة صالح وغير ذلك**"، فكل آية للنبي عند الأشاعرة يجوز أن تقع كرامة للولي حَتَّىٰ معراج مُحَمَّد، وفرْقِ البحر لموسى، وناقة صالح وغير ذلك، انتهى كلام شَيْخُ الإِسْلَامِ؛ فهذان فريقان لم يفرّقا بين الكرامات والآيات:

- فوقع أحدهما بالتفريط، فأنكر الكرامات.

- ووقع أحدهما بالإفراط فقال: كل ما خُرق للنبي يجوز أن يُخرق للولي.
- وهدى الله أَهْلِ السُّنَّةِ في هذا الباب إلى قصْدِ السبيل.

وسأذكر هنا بعض الفروق بين كرامات الأولياء وآيات الأنبياء:

⇦ يقول شَيْخُ الإِسْلَامِ -وهذا هو **الفرق اَلْأَوَّل**، يقول-: "**الكرامات معتادةٌ في الصالحين منَّا ومن قبلنا، ليست خارقةً لعادة الصالحين، وآيات الأنبياء خارقةٌ لعادة الصالحين**" انتهى كلامه.

فالكرامات التي وقعت ولا تزال تقع، هي خارقة لعادة الناس سوى الصالحين، فهي معتادة في الصالحين، وأما آيات الأنبياء فهي خارقةٌ حتى لعادة الصالحين، فلا تقع لا للصالحين، ولا لغيرهم هٰذَا الفرق الأول، وهذه هي الآيات الكبرى، كالقرآن، والمعراج، وفَرْق البحرِ لموسى، وناقة صالح، وانشقاق القمر، الآيات الكبرى هٰذِه خارقة لعادة الصالحين، ولعادة غيرهم، سوى الأنبياء، فالآية لا يُشترط فيها أن تكون خارقةً لعادة الأنبياء؛ إذ الأنبياء يصدّق بعضهم بعضًا، وهذا أمرٌ قرّر ه شَيْخُ الإِسْلَامِ في (**النبوّات**)، هٰذَا الفرق الأول.

⇦ **الفرق الثاني**: الكرامات تُنالُ بالصلاح، يقول شَيْخُ الإِسْلَامِ: "**الكرامات تنالُ بالصلاح بدعائهم وعبادتهم، ومعجزات الأنبياء لا تُنالُ بذلك، ولو طلبها الناس، حَتَّىٰ يأذن الله فيها**، ﴿قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٠٩] ﴿قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنَزِّلَ آيَةً﴾ [الأنعام: ٣٧]".

فالصالح يفعل سببًا، فيكون صالحًا يأتي الطاعات، يأتي العبادات، فيكون صالحًا، وهذا الصلاح قد يكرمه الله به بالكرامة، وأما النبوّة فلا يستطيع الإنسان أن يفعل العبادات فيكون نبيًّا ثم تؤتى الآية؛ إذًا الآية لا يستطيع الإنسان أن يقدّم سببها بخلاف الكرامة يستطيع أن يبذل سببها، فيبذل الصلاح ويكون وليّا فتؤتى الكرامة بخلاف الآية، هذا ما يريده شَيْخُ الإِسْلَامِ.

⇦ **ثالثًا**: آيات الأنبياء، منها: آياتٌ لا يشاركهم فيها الصالحون وهي الآيات الكبرى، قال شَيْخُ الإِسْلَامِ: "**معجزات الأنبياء فوق ذلك فانشقاق القمر، والإتيان بالقرآن وانقلاب العصا حيّة، وخروج الدابة من صخرة لم يكن مثله للأولياء، وكذلك خلقُ الطيرُ من الطين، ولكن آياتهم صغار وكبار، كما قال تعالى: ﴿فَأَرَاهُ الْآيَةَ الْكُبْرَى ﴿٢٠﴾﴾ [النازعات: ٢٠]، فلله تَعَالَىٰ آية كبيرة وصغيرة، وقال عن نبيّه محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى ﴿١٨﴾﴾ [النجم: ١٨]- الآيات الكبرى مختصّة بهم أي الأنبياء، ولا يقدر أحدٌ من مكذبي الرسل أن يأتي بمثل آيات الأنبياء، وأما مصدّقوهم فهم معترفون بأن ما يأتون به هو من آيات الأنبياء، مع أنه لا تَصل آيات الأتباع إلى مثل آيات المتبوع مُطْلَقًا، وإن كانوا قد يشاركوه في بعضها...**" إلى آخر ما قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وهذا الفرق الثَّالِث، وهو في الحقيقة شرحٌ للفرق اَلْأَوَّل، فأنا ذكرتُ فرقين اثنين.

✍ وبذا تعرف خطأ الأشاعرة في زعمهم أن كل آية لنبي تصح أن تكون كرامة للولي.

❋ قال شَيْخُ الإِسْلَامِ: "**ثم هؤلاء جوّزوا كرامات الصالحين ولم يذكروا بين جنسها وجنس كرامات الأنبياء فرقا، بل صرّح أئمتهم أن كل ما خُرق لنبي، يجوز أن يُخرق للأولياء**".

☜ فبهذين الفرقين وثَمَّ غيرهما، ولكن أدع ذلك خشية الإطالة فثمَّ غيرهما يظهر خطأ الأشاعرة.

☜ وأما خطأ المعتزلة فظاهرٌ جدًّا، إذ كرامات الأولياء كثيرة، وسيأتي في مسألة خاصة ذِكرُ بعضها.

➢ وقد ذكرت قبل أن الأشاعرة يذكرون كون الكرامة لا تقترن بدعوى النُّبُوَّة، ويفرّقون بهذا بين الكرامة والآية، ويذكرون أن الكرامة لا يتحدّى بها صاحبها، ويفرّقون بهذا بين الآية والكرامة، ولهم فرقٌ ثالث، وهو: أن الكرامة لا يُظهرها صاحبها، بل يخفيها بخلاف الآية.

❋ وقد بيّنت بُطلان الفارق الأول وَالثَّانِي، وأشير هنا إلى بُطلان الفارق الثَّالِث؛ وذلك: أن من الكرامات، كرامات أظهرها أصحابها، فليست الكرامة لا تُظهَر، بل قد يظهرها صاحبها، يقول شَيْخُ الإِسْلَامِ: "**ومن الكرامات ما أظهرها أصحابها، كإظهار العلاء بن الحضرمي المشي على الماء، وإظهار عُمر مخاطبة سارية على المنبر، وإظهار أبي مسلم لما أُلقي في النَّار أنها صارت عليه بردًا وسلامًا**" انتهى كلامه.

✍ إذًا الأشاعرة يروْن أن كل خارق للنبي يجوز أن يُخرق للولي، ولكن يقولون: الفرق بينهما أن خارق النبي مقرونٌ بدعوى النبوّة بخلاف خارق الوليّ، ويقولون: خارق النبي مقرونٌ بالتحدّي بخلاف خارق الولي، ويقولون: خارق النبي يظهره النبي بخلاف خارق الولي، وقد بيّنا فساد هذه الفروق وذكرنا شيئًا من الفروق الصحيحة، وَالحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ.

☚ **خامسًا**: في ذِكر بعض الفروق بين كرامات الأولياء وعجائب السحرة والمشعوذين.

وهذه أَيْضًا مسألةٌ هدى الله عَزَّوَجَلَّ فيها أَهْلَ السُّنَّةِ إلى قصد السبيل، وسلك فيها أهل البدع طرقًا جائرة:

↩ فأهل السُّنَّة أثبتوا آيات الأنبياء وعجائب السحرة والمشعوذين، وميزّوا بينها بفروق واضحة.

↩ وأما المعتزلة؛ فأثبتوا الآيات ونفوا خوارق السحرة، غير آخذين بالنصوص، ومخالفين للواقع المحسوس.

↩ وأما الأشاعرة؛ فجعلوا خارق النبي والعجائب التي تكون للسحرة والمشعوذين من جنس واحد، ولكن آيات النبي لا تعارض، بخلاف عجائب السحرة؛ فإنها تعارض بمثل هٰذَا.

❋ ودراسة الفروق بين آيات النبيين وعجائب السحرة والمشعوذين دراسةٌ مهمة؛ لمعرفة الحق في هذا الموضع، ورد الباطل، والباطل غير محصورٌ بما عليه الأشاعرة والمعتزلة،

فإن للصوفية أَيْضًا حظًّا وافرًا في هذا الباب من الباطل؛ إذ زعموا أن خارق العادة دليلٌ على الولاية، غير مفرّقين بين خوارق السحرة والكهان، وخوارق الصالحين، فحكموا بولاية كفّارٍ وأطفالٍ ومجانين، مستدلين بما ظهر على أيديهم من خوارق، فالفتق في هذا الباب واسع، وسبيل النجاة فيه هو: سبيل النجاة في غيره؛ باتباع دلالة النصوص، واقتفاء ما عليه السلف، والاستنارة بأقوال العلماء الربانيين.

❊ وقد ذكر شَيْخُ الإِسْلَامِ جملة من الفروق وقال: "**وبين كرامات الأولياء، وبين ما يشبهها من الأحوال الشيطانية فروقٌ متعدّدة منها:**

- **أن كرامات الأولياء سببها: الإيمان والتقوى، والأحوال الشيطانية سببها: ما نهى الله عنه ورسوله، وقد قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف: ٣٣]، فالقول عَلَىٰ الله بغير علم والشرك والظلم والفواحش قد حرّمها الله تَعَالَىٰ ورسوله، فلا تكون سببًا لكرامة الله بالكرامات عليها، فإذا كانت لا تحصل بِالصَّلَاةِ والذكر وقراءة القُرْآن، بل تحصل بما يحبّه الشيطان والأمور التي فيها الشرك، كالاستغاثة بالمخلوقات، أو كانت مما يُستعان به على ظلم الخلق، وفعل الفواحش وهي من الأحوال الشيطانية، لا من الكرامات الرحمانية**" هٰذَا كلامه في (**الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان**).

فشَيْخُ الإِسْلَامِ يبيّن هنا فرقين اثنين:

- **الفرق الأول**: من جهة النَّظر بما تَحصُل به الكرامة وما تَحصُل به الأحوال الشيطانية.
- **والفرق الثاني**: من جهة ما يُحصَّل بالكرامة، ومن جهة ما يُحصَّل بالأحوال الشيطانية، فالكرامة تُحصَّل بالاستقامة، فيستقيم الرجل ويكون من الصالحين، ثم قد يُجْرِي الله عَزَّوَجَلَّ على يديه خارقًا للعادة في العلم أو القدرة أو الغنى؛ لحُجة في الدين، أو لحاجة المسلمين، فصلاحه بسببه نال الكرامة، ثُمَّ كرامته الَّتِي نالها حصّل بها نفاها، فالكرامة تكون لحاجة المسلمين، أو لإقامة الحُجّة في الدين -كما بيّنا في التَّعْرِيْف-.

✍ إذًا الكرامةُ سببها الطاعة ويُحصّل بها الخير، إقامة الحجة في الدين، أو سدّ حاجة المسلمين.

✍ وأما الأحوال الشيطانية فسببها المعاصي، وما يُحصَّل بها شرٌّ، فهي تخالف الكرامة في السبب وفيما يُحصَّل بها، فالكرامة سببها صلاح، ويُحصَّل بها الخير، والأحوال الشيطانية سببها الفساد ويُحصَّل بها الشرّ، هذا معنى ما قرأته من كلام شَيْخُ الإِسْلَامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في النقل السابق من كتابه (**الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان**).

* وأقتصر على هذا الذي ذكره رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وإلّا فثَمّ فروقٌ أخرى.

☚ **سادسًا**: أقسام أهل القبلة باعتبار الإيمان بالكرامات.

بيّن شَيْخُ الإِسْلَامِ أنَّ النَّاس انقسموا في الإيمان بخوارق العادات -وهي المعجزات والكرامات وخوارق السحرة والكهّان، بيّن شَيْخُ الإِسْلَامِ أن الناس انقسموا في الإيمان بخوارق العادات- إِلَىٰ ثلاثة أقسام:

❶ **الأول**: من يؤمن بها كلها، ويفرِّق بينها بعدّة فروقٍ صحيحة، وهم أَهْلُ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ.

❷ **الثاني**: من يؤمن بالمعجزات ويكذّب بما سواها، لزعمه أنها كلّها من جنس واحد، فلو ثبتت لم يكن للنبي ما يميّزه، ونسب شَيْخُ الإِسْلَامِ هٰذَا القول للمعتزلة وابن حزمٍ، وغيرهم.

❸ **الثالث**: من يؤمن بها كلّها، ولكن لم يهتد لفروق صحيحة بينها، فوقعوا في صورٍ من الضلال، ومن هؤلاء: غلاة الصوفية الذين ظنّوا أن خارق العادة دليلٌ عَلَىٰ الوَلَايَة مُطلقًا.

* فَالنَّاس من حيث الجملة في الإيمان بخوارق العادات عَلَىٰ هٰذِه الأقسام الثلاثة.

✍ والرَّدُّ عَلَىٰ المعتزلة يكون ببيان ثبوت كرامات الأولياء وخوارق الشياطين، وذِكْر الفروق المميزة بين أنواع الخوارق، وقد ذَكَرَ أهل العلم جملةً من الكرامات، ومن الكرامات

ما هو مذكورٌ في القُرْآن، ومنها ما مذكورٌ في السُّنَّة، ومنها ما هو منقولٌ عن الصَّحْبِ الكرام وعن التَّابِعِيْنَ لهم بإحسان، وسأجعل ذِكْر الكرامات في مسألةٍ خاصَّة.

الخلاصة: أننا نحتاج في الردّ عَلَىٰ المعتزلة لما يلي:

أولًا: إثبات الكرامات، وهٰذَا سأجعل له مسألة خاصَّة.

ثانيًا: أن نثبت خوارق السحرة والكُهّان فهم ينفونها، وَهٰذَا واضحٌ جدًّا فلن أتطرّق إليه.

الثالث: أن نبيّن الفروق الصحيحة بين آيات النبيين وكرامات الصَّالِحِيْنَ، وهٰذَا سبق بيانه.

الرابع: أن نبيّن الفروق الصحيحة بين كرامات الصَّالِحِيْنَ وخوارق السحرة والكهّان، وهٰذَا أَيْضًا سبق بيانه.

* إذا تمت هٰذِه الأمور؛ فإنَّ الرَّدّ عَلَىٰ المعتزلة يكون تامًّا؛ إذْ هم ينكرون الكرامات، وينكرون خوارق السحرة والكُهَّان، ويزعمون أنَّ إثباتها يؤدي إِلَىٰ عدم تميُّز خارق النَّبِيّ، فإذا أثبتنا الكرامات -وهٰذَا ما سنتطرق إليه بمسألة خاصَّة-، وأثبتنا خوارق السحرة والكهّان -وهٰذَا واضحٌ لن أتطرّق إليه-، وأثبتنا الفروق -وقد ثبتت الفروق وبيّناها-، إذا اجتمع لنا هٰذَا كله؛ تبيّن بُطلان ما هم عليه.

* وبهٰذَا أَيْضًا -بمعرفة هٰذَا- يُردّ عَلَىٰ الأشاعرة، الَّذِينَ أثبتوا هٰذَا كله إِلَّا أنهم لم يجدوا ما يميّز، لم يهتدوا إِلَىٰ ما يميز بين خارق النَّبِيّ وخارق الولي، وبين خارق النَّبِيّ وخارق الولي، وما يكون للسحرة والكُهَّان، وقد ذكرنا الفروق؛ فبذا يُردّ أَيْضًا عَلَىٰ الأشاعرة، وذلك بإيجاد الفروق الصحيحة بين أنواع الخوارق.

سابعًا: في ذِكْر عددٍ من كرامات الصَّحَابَة وَالتَّابِعِيْنَ ومن بعدهم من الصَّالِحِيْنَ، وبعض ما جاء في القُرْآن الكريم:

الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ ذَكَرَ في كتابه جملةً من الكرامات وقعت للأولياء، منها ما ذكره سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ مِمَّا كان لمريم عَلَيْهَاالسَّلَامُ، فقَالَ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا

الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَٰذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٣٧]، فذكر أهل العلم أنَّ زكريا كان يجد عند مريم طعام الشتاء في الصيف وطعام الصيف في الشتاء، وهٰذَا من الكرامات، وذكر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ غير ذلك من الكرامات الَّتِي وقعت لمريم.

وذكر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ما كان لأصحاب الكهف، وما كان لأصحاب الكهف كرامةٌ أَيْضًا كما بيَّن عددٌ من أهل العلم.

وذكر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ما وقع للخضر، والخضر اختلف فيه أهل العلم؛ فمن قال: إنه نبيّ؛ فما وقع له فهو آية، ومن قَالَ: إنه ولي؛ فما وقع له فهو كرامة، والصحيح: أن ما وقع للخضر من الآيات وأن الخضر نبيّ، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ذَكَرَ غير ذلك من الكرامات في كتابه.

⇦وقد وقعت الكرامات للصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ووقعت الكرامات للتَّابِعِيْنَ، و شَيْخُ الإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ ذَكَرَ جملة طيبةً مباركةً من تلكم الكرامات في كتابه **(الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان)** فأذكر في هٰذَا الموضع كلامه وفيه تلك الكرامات.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: "**وكرامات الصَّحَابَة وَالتَّابِعِيْنَ بعدهم وسائر الصَّالِحِيْنَ كثيرة جدًّا، مثل ما كان أُسيد بن حضير يقرأ سورة الكهف، فنزل من السماء مثل الظُّلَّة فيها أمثال السُّرج، وهي الملائكة نزلت لقراءته، وكانت الملائكة تُسَلِّم عَلَىٰ عمران بن حصين، وكان سلمان وأبو الدرداء يأكلان في صحفةٍ فسبحت الصحفة أو سبّح ما فيها.**

وعبّاد بن بشر، وأُسيْد بن حضيْر خرجا من عند رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **في ليلة مظلمة فأضاء لهما نورٌ مثل طرفِ السَّوط، فلّما افترقا افترق الضوء معهما، رواه البخاري وغيره.**

وقصة الصديق في الصحيين لما ذهب بثلاثة أضياف معه إِلَىٰ بيته، وجعل لا يأكل لقمة إلّا ربا من أسفلها أكثر منها، فشبعوا، وصارت أكثر مما هي قبل ذلك فنظر إليها أبو بكر

وامرأته، فإذا هي أكثر مما كانت، فرفعها إِلَىٰ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وجاء إليه أقوامٌ كثيرون فأكلوا منها وشبعوا.

وخُبَيْب بن عَدِي كان أسيرًا عند المشركين بمكة -شرّفها الله تَعَالَىٰ-، وكان يؤتى بعنبٍ يأكله وليس بمكّة عنبة، وخرجت أم أيمن مهاجرة وليس معها زادٌ ولا ماء، فكادت تموت من العطش، فلما كان وقت الفطر وكانت صائمة، سمعت حِسًّا عَلَىٰ رأسها فرفعته فإذا دلوٌ مُعلَّق فشربت منه حَتَّىٰ رويت وما عطشت بقيّة عمرها...".

إِلَىٰ أن قال: "والبراء بن مالك كان إذا أقسم عَلَىٰ الله تَعَالَىٰ أبرَّ قسمه، وكان الحرب إذا اشتدت عَلَىٰ المسلمين في الجهاد يقولون: يا براء أقسم عَلَىٰ ربّك، فيقول: يا رب أقسمت عليك لنا منحتنا أكتافهم، فيُهزم العدوّ، فلما كان يوم القادسية، قال: أقسمت عليك يا رب لما منحتنا أكتافهم، وجعلتني أول شهيد، فمُنِحوا أكتافهم وقُتِل البراء شهيدًا.

وخالد بن الوليد حاصر حصنًا منيعًا، فقالوا: لا نُسْلِم حَتَّىٰ تشرب السّم، فشربه ولم يضرّه، وسعد بن أبي وقّاص كان مستجاب الدعوة ما دعا قط إلّا استجيب له، وهو الذي هزم جنود كسرى وفتح العراق.

وعمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أرسل جيشًا، أمَّر عليهم رجلًا يُسمى سارية، فبينما عُمر يخطب فجعل يصيح عَلَىٰ المنبر: يا سارية الجبل! يا سارية الجبل الجبل! فقدم رسول الجيش فسأله فقال: يا أمير المؤمنين لقينا عدوّنا فهزمونا، فإذا بصائح: يا سارية الجبل! يا سارية الجبل! فأسندنا ظهورنا بالجبل؛ فهزمهم الله...".

إِلَىٰ أن قال: "والعلاء بن الحضرمي كان عامل رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَىٰ البحرين وكان يقول في دعائهِ: يا عليم، يا حليم، يا عليُّ يا عظيم! فيستجاب له، ودعا الله بأن يسقوْا ويتوضأوا لما عدموا الماء، والإسقاء لما بعدهم فأجيب..." إِلَىٰ آخر ما قَالَ، ذَكَرَ كرامات كثيرة.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في آخر كلامه حول الكرامات: "وهٰذَا بابٌ واسع، وقد بُسِط الكلام عَلَىٰ كرامات الأولياء في غير هٰذَا الموضع، وأما ما نعرفه نحن عيانًا ونعرفه في هٰذَا الزمان فكثير".

ثامنًا: جَعْل الله الكرامة لصالحٍ لا يعني تفضيله عَلَىٰ من سواه من الصَّالِحِيْنَ، ممن لم يجعل الله له الكرامات؛ إذْ الكرامة قد تكون بحسب الحاجة إليها.

وهٰذَا أمرٌ مهم، فالكرامة بيد الله تَعَالَىٰ، فقد يخرق العادة لبعض الصَّالِحِيْنَ إكرامًا ولا يخرقها لبعض، وله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في ذلك الحكمة البالغة، ومن الحِكَم في ذلك -والله أَعْلَمُ-: تثبيت الصَّالِحِيْنَ، فمن الصَّالِحِيْنَ من قد يضعف لأمرٍ ما، فيثبّته الله بخرق العادةِ له، ويكون غيره من الصَّالِحِيْنَ أعظم إيمانًا منه، فليس يحتاج إِلَىٰ تثبيتٍ بخرق العادة إليه.

ومن هنا بيّن شَيْخُ الإِسْلَامِ أن خوارق الكرامات وجدت في التَّابِعِيْنَ أكثر من وجودها في الصَّحَابَة، وذلك لكون إيمان صالح التَّابِعِيْنَ دون إيمان الصَّحَابَة، فكانت حاجتهم للكرامة أبلغ.

قال شَيْخُ الإِسْلَام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "وَمِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يُعْرَفَ: أَنَّ الْكَرَامَاتِ قَدْ تَكُونُ بِحَسَبِ حَاجَةِ الرَّجُلِ، فَإِذَا احْتَاجَ إِلَيْهَا الضَّعِيفُ الْإِيمَانِ أَوْ الْمُحْتَاجُ؛ أَتَاهُ مِنْهَا مَا يُقَوِّي إيمَانَهُ وَيَسُدُّ حَاجَتَهُ، وَيَكُونُ مَنْ هُوَ أَكْمَلُ وِلَايَةً للهِ مِنْهُ مُسْتَغْنِيًا عَنْ ذَلِكَ، فَلَا يَأْتِيهِ مِثْلُ ذَلِكَ؛ لِعُلُوِّ دَرَجَتِهِ، وَغِنَاهُ عَنْهَا، لَا لِنَقْصِ وِلَايَتِهِ؛ وَلِهَذَا كَانَتْ هَذِهِ الْأُمُورُ فِي التَّابِعِينَ أَكْثَرَ مِنْهَا فِي الصَّحَابَةِ؛ بِخِلَافِ مَنْ يَجْرِي عَلَى يَدَيْهِ الْخَوَارِقُ لِهَدْيِ الْخَلْقِ وَلِحَاجَتِهِمْ فَهَؤُلَاءِ أَعْظَمُ دَرَجَةً".

* وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (منهاج السُّنَّة): "وَمِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ: أَنَّ خَوَارِقَ الْعَادَاتِ تَكُونُ لِأَوْلِيَاءِ اللهِ بِحَسَبِ حَاجَتِهِمْ، فَمَنْ كَانَ بَيْنَ الْكُفَّارِ أَوِ الْمُنَافِقِينَ أَوِ الْفَاسِقِينَ احْتَاجَ إِلَيْهَا لِتَقْوِيَةِ الْيَقِينِ؛ فَظَهَرَتْ عَلَيْهِ كَظُهُورِ النُّورِ فِي الظُّلْمَةِ.

فَلِهَذَا يُوجَدُ بَعْضُهَا لِكَثِيرٍ مِنَ الْمَفْضُولِينَ، أَكْثَرَ مِمَّا يُوجَدُ لِلْفَاضِلِينَ؛ لِحَاجَتِهِمْ إِلَى ذَلِكَ".

※ قَالَ: "وَهَذِهِ الْخَوَارِقُ لَا تُرَادُ لِنَفْسِهَا، بَلْ لِأَنَّهَا وَسِيلَةٌ إِلَىٰ طَاعَةِ اللهِ وَرَسُولِهِ، فَمَنْ جَعَلَهَا غَايَةً لَهُ وَيَعْبُدُ لِأَجْلِهَا؛ لَعِبَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ، وَأَظْهَرَتْ لَهُ خَوَارِقَ مِنْ جِنْسِ خَوَارِقِ السَّحَرَةِ وَالْكُهَّانِ. فَمَنْ كَانَ لَا يَتَوَصَّلُ إِلَى ذَلِكَ إِلَّا بِهَا؛ كَانَ أَحْوَجَ إِلَيْهَا، فَتَكْثُرُ فِي حَقِّهِ أَعْظَمَ مِمَّا تَكْثُرُ فِي حَقِّ مَنِ اسْتَغْنَى عَنْهَا؛ وَلِهَذَا كَانَتْ فِي التَّابِعِينَ أَكْثَرَ مِنْهَا فِي الصَّحَابَةِ".

انتهى كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وهٰذَا التقرير من شَيْخِ الإِسْلَامِ وهو كون الكرامات في التَّابِعِيْنَ أكثر منها في الصَّحَابَة، لكون إيمان التَّابِعِيْنَ أضعف من إيمان الصَّحَابَة، هٰذَا التفصيل مأثورٌ عن الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ.

فقد سُئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ما بال الصَّحَابَة لم يُنقل عنهم من الكرامات ما نقل عمّن بعدهم؟ فَقَالَ: "لقوّةِ إيمانهم"، فالإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، يبيّن مجيبًا عن هٰذَا السؤال: ما بال الصَّحَابَة لم يُنقل عنهم في الكرامات ما نقل عمّن بعدهم -أي: من التَّابِعِيْنَ-؟، فَقَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "لقوّةِ إيمانهم"، فبيّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الصَّحَابَة بلغوا من الإيمان مبلغًا لا يحتاجون معه إِلَىٰ الكرامات كما يحتاج إليها من بعدهم، فكثرت فيمن بعدهم؛ لحاجتهم إليها.

تاسعًا: في أحوال النَّاس في التعامل مع الكرامة.

※ قال شَيْخُ الإِسْلَامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "وَجَمِيعُ مَا يُؤْتِيهِ اللهُ لِعَبْدِهِ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ" أي: الخوارق، "وَجَمِيعُ مَا يُؤْتِيهِ اللهُ لِعَبْدِهِ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ إِنْ اسْتَعَانَ بِهِ عَلَى مَا يُحِبُّهُ اللهُ وَيَرْضَاهُ، وَيُقَرِّبُهُ إِلَيْهِ، وَيَرْفَعُ دَرَجَتَهُ، وَيَأْمُرُهُ اللهُ بِهِ وَرَسُولُهُ؛ ازْدَادَ بِذَلِكَ رِفْعَةً وَقُرْبًا إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ وَعَلَتْ دَرَجَتُهُ، وَإِنْ اسْتَعَانَ بِهِ عَلَى مَا نَهَى اللهُ عَنْهُ وَرَسُولُهُ، كَالشِّرْكِ وَالظُّلْمِ وَالْفَوَاحِشِ؛ اسْتَحَقَّ بِذَلِكَ الذَّمَّ وَالْعِقَابَ، فَإِنْ لَمْ يَتَدَارَكْهُ اللهُ تَعَالَىٰ بِتَوْبَةٍ أَوْ حَسَنَاتٍ مَاحِيَةٍ، وَإِلَّا كَانَ كَأَمْثَالِهِ مِنَ الْمُذْنِبِينَ؛ وَلِهَذَا كَثِيرًا مَا يُعَاقَبُ أَصْحَابُ الْخَوَارِقِ تَارَةً بِسَلْبِهَا، كَمَا يُعْزَلُ الْمَلِكُ عَنْ مُلْكِهِ، وَيُسْلَبُ الْعَالِمُ عِلْمَهُ. وَتَارَةً بِسَلْبِ التَّطَوُّعَاتِ فَيُنْقَلُ مِنَ الْوِلَايَةِ الْخَاصَّةِ إِلَى الْعَامَّةِ، وَتَارَةً يَنْزِلُ إِلَى دَرَجَةِ الْفُسَّاقِ، وَتَارَةً يَرْتَدُّ عَنِ الْإِسْلَامِ".

* قَالَ: "وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَعِينُ بِالْخَوَارِقِ عَلَى أُمُورٍ مُبَاحَةٍ، لَا مَأْمُورًا بِهَا وَلَا مَنْهِيًّا عَنْهَا، فَهَذَا يَكُونُ مِنْ عُمُومِ الْأَوْلِيَاءِ، وَهُمْ الْأَبْرَارُ الْمُقْتَصِدُونَ، وَأَمَّا السَّابِقُونَ الْمُقَرَّبُونَ فَأَعْلَى مِنْ هَؤُلَاءِ، كَمَا أَنَّ الْعَبْدَ الرَّسُولَ أَعْلَى مِنَ النَّبِيِّ الْمَلِكِ".

* قَالَ: "وَلَمَّا كَانَتْ الْخَوَارِقُ كَثِيرًا مَا تَنْقُصُ بِهَا دَرَجَةُ الرَّجُلِ؛ كَانَ كَثِيرٌ مِنَ الصَّالِحِينَ يَتُوبُ مِنْ مِثْلِ ذَلِكَ، وَيَسْتَغْفِرُ اللهَ تَعَالَىٰ كَمَا يَتُوبُ مِنَ الذُّنُوبِ: كَالزِّنَا وَالسَّرِقَةِ، وَتَعْرِضُ عَلَى بَعْضِهِمْ فَيَسْأَلُ اللهَ زَوَالَهَا، وَكُلُّهُمْ يَأْمُرُ الْمُرِيدَ السَّالِكَ أَنْ لَا يَقِفَ عِنْدَهَا، وَلَا يَجْعَلَهَا هِمَّتَهُ، وَلَا يَتَبَجَّحَ بِهَا؛ مَعَ ظَنِّهِمْ أَنَّهَا كَرَامَاتٌ، فَكَيْفَ إِذَا كَانَتْ بِالْحَقِيقَةِ مِنَ الشَّيَاطِينِ..." إِلَىٰ آخر ما قال.

فكلامه هٰذَا يفيد أمورًا:

(١) **اَلْأَوَّل**: أنَّ من استعمل الكرامة فيما يحبّه الله تَعَالَىٰ ورسوله؛ كان ذلك رِفعةً له.

(٢) **الثَّانِي**: أنَّ منهم من يستعمل الكرامات فيما لا يحبه الله من المحرّمات، ومن كان كذلك، فإنه إنْ لم يوفّق لتوبة؛ كان من الفاسقين.

(٣) **الثالث**: أنَّ من النَّاس من يستعملها في المباحات، ومن كان كذلك؛ فهٰذَا يكون من عموم الأولياء، وهم الأبرار المقتصدون، وأما السابقون المُقرّبون فأعلَىٰ من هؤلاء، فيستعملون الكرامات في المستحبّات والطاعات.

* ثُمَّ لما بيّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أحوال النَّاس معها، وأنَّ منهم من يستعملها في المعاصي، وذلك قد يُخرجه من الإسلام، بيّن أن كثيرًا من الصالحين يتوب منها ويسأل الله زوالها، فقال: "وَلَمَّا كَانَتْ الْخَوَارِقُ كَثِيرًا مَا تَنْقُصُ بِهَا دَرَجَةُ الرَّجُلِ؛ كَانَ كَثِيرٌ مِنَ الصَّالِحِينَ يَتُوبُ مِنْ مِثْلِ ذَلِكَ، وَيَسْتَغْفِرُ اللهَ تَعَالَىٰ كَمَا يَتُوبُ مِنَ الذُّنُوبِ: كَالزِّنَا وَالسَّرِقَةِ".

وهٰذَا التفصيل الَّذِي ذكره شَيْخُ الإِسْلَامِ يُستفاد أَيْضًا من كلام أبي العز الحنفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ فإنه قَالَ: "ثُمَّ الْخَارِقُ: إِنْ حَصَلَ بِهِ فَائِدَةٌ مَطْلُوبَةٌ فِي الدِّينِ؛ كَانَ مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ الْمَأْمُورِ بِهَا دِينًا وَشَرْعًا، إِمَّا وَاجِبٌ أَوْ مُسْتَحَبٌّ، وَإِنْ حَصَلَ بِهِ أَمْرٌ مُبَاحٌ؛ كَانَ مِنْ

نِعَمِ اللهَّ الدُّنْيَوِيَّةِ الَّتِي تَقْتَضِي شُكْرًا، وَإِنْ كَانَ عَلَى وَجْهٍ يَتَضَمَّنُ مَا هُوَ مَنْهِيٌّ عَنْهُ نَهْـيَ تَحْـرِيمٍ أَوْ نَهْيَ تَنْزِيهٍ؛ كَانَ سَبَبًا لِلْعَذَابِ أَوِ الْبُغْضِ، كَالَّذِي أُوتِيَ الْآيَاتِ فَانْسَلَخَ مِنْهَا".

فالخارق ثلاثة أنواع محمودٌ في الدين، ومذمومٌ، ومباح، فإن كان المباح فيه منفعة؛ كان نعمة، وإلّا كان كسائر المباحات الَّتِي لا منفعةَ فيها.

✍ إذًا أقسام النَّاس في التَّعامل مع الكرامة ثلاثة:

- قسم ترتفع درجتهم بخرق العادة.
- وقسمٌ يتعرّضون بها لعذاب الله.
- وقسم يكون في حقّهم بمنزلة المباحات.

هٰذَا تقرير ابن أبي العز بلفظه، وهو مشابهٌ لتقرير ابن تَيْمِيَّة، وليس يبعد أن يكون ابن أبي العز قد استفاده من شَيْخِ الإِسْلَامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ.

? بذا تمت المهمات المتعلّقة بالكرامة، وبعد هٰذَا نرجع للتَّعْلِيْقِ عَلَىٰ ما قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الأولياء والكرامات، وقد تكلّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ حول الأولياء في موضعين:

❑ **الموضع الأوّل**: قال فيه رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: **"والمؤمنُونَ كُلُّهُم أَولِيَاءُ الرَّحمن، وأَكْرَمُهُم عِنْدَ الله أَطْوَعُهُم وَأَتْبَعُهُم لِلقُرْآنِ"**، فكلامه هنا اشتمل عَلَىٰ أمرين:

❶ **الْـأَوَّلُ**: أنَّ المؤمنين كلهم أولياء للرحمن، وهٰذَا صحيحٌ في حق المقتصدين والسابقين بالخيرات، فهم أولياء للرحمن، وأما الذين خلطوا عملًا صالحًا وآخر سيئًا، فلا يُقال لهم أنهم أولياء بإطلاق، ولكن الواحد منهم فيه من ولاية الله بحسب إيمانه وتقواه، وقد سبق تقرير هٰذَا بنقل كلام ابن أبي العز الحنفي، في أن ولاية الله عَزَّوَجَلَّ للمؤمنين نوعان:

- **وَلَاية كاملة، وهي وَلَايته للمقتصدين والسابقين بالخيرات**، ولاية الله لهم أتم من وَلايته للمقتصدين.

▪ **والنوع الثَّانِي من وَلَاية الله للمؤمنين**: الوَلَاية الناقصة، وهي الوَلَاية التي تتعلق بالفاسق المِلِّي بالذين خلطوا عملًا صالحًا وآخر سيئًا، فهؤلاء فيه من وَلَاية الله بحسب ما معهم من الإيمان.

❑ فقول المصنّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "**والمؤمنُـــونَ كُلُّهُـــم أولِيَـــاءُ الـــرَّحْمن**" صحيح باعتبار المقتصدين والسابقين بالخيرات، فهم أولياء للرحمن، وَأَمَّا الَّذِينَ خلطوا عملًا صالحاً وآخر سيئًا، فلا يُقال لهم أنهم أولياء بإطلاق، ولكن في الواحد منهم من وَلَاية الله بحسب إيمانه وتقواه.

❷ **الأمر الثاني الذي اشتمل عليه كلامه هٰذَا**: أنَّ أكرم المؤمنين أعظمهم التزامًا بالقُرْآن، وهٰذَا صحيحٌ واضح، وقد سبق بيان أن الوَلَاية تتفاضل بتفاضل الإيمان.

❋ فالإيمان يتفاضل فيه النَّاس، بحسب ما يأتون من طاعة الله عَزَّوَجَلَّ، فالإيمان يتفاضل به النَّاس بحسب تقواهم، كما قرّر المُصَنِّف هنا، حيث قَالَ: "**والمؤمنُـــونَ كُلُّهُـــم أَولِيَـــاءُ الـــرَّحْمن، وأكْـرَمُهُم عِنْـدَ الله أَطْـوَعُهُم وَأَتْـبَعُهُم لِلقُـرْآنِ**"، فأكرم المؤمنين عند الله أتقاهم، أطوعهم وأتبعهم للقرآن، فالمؤمنون يتفاوتون بحسب التُّقى، والأولياء يتفاوتون بحسب الإيمان والتَّقوى، ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٦٢،٦٣]. وقد سبق التفصيل في مراتب أولياء الرحمن.

☝ هٰذَا الموضع الأول من الموضعين اللذين تكلم فيهما المصنف حول الولاية.

❑ **الموضع الثاني**: تكلّم فيه حول الأولياء والكرامات، فَقَالَ: "**وَلاَ نُفَضِّلُ أَحَداً مِنَ الأَوْلِيَاءِ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلامُ، ونقولُ: نَبِيٌّ وَاحِدٌ أَفْضَلُ مِنْ جَمِيعِ الأَوْلِيَاءِ، وَنُؤْمِنُ بِمَا جَاءَ مِنْ كَرَامَاتِهِم، وَصَحَّ عَنِ الثِّقَاتِ مِنْ رِوَايَاتِهِم**".

كلامه هنا اشتمل عَلَىٰ مسائل:

⬅ **الأولى**: عدم تفضيل الأولياء عَلَىٰ الأنبياء، وهٰذَا فيه بيان منهج أهل السُّنَّة، والردّ عَلَىٰ غلاةِ أهل التَّصَوُّف، فقد سبق بيان كوْن الرسول أعظم من النَّبِيّ والولي، وأنَّ النَّبِيّ أعظم من الولي، وأنَّ كل رسولٍ فإنّه نبيّ وليّ، وأنَّ كل نبيّ فإنه وليّ، وأنَّ الأولياء منهم

الأنبياء والرُّسل، ومنهم من ليس رسولًا ولا نبيًّا، وأنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ يفضّلون الرُّسل، ثُمَّ الأنبياء، ثُمَّ الأولياء، وَبَيَّنَّا خطأ غُلاة المتصوّفة الذين يفضلون الوَلَاية عَلَىٰ النُّبُوَّة والرسالة، ويقولون: شاركناهم في وَلَايته الَّتِي هي أعظم من رسالته، فَالمُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ هنا يقرر ما قاله أهل السُّنَّة، ويردّ عَلَىٰ غلاة المتصوفّة، هٰذَا الأمر الأول الذي اشتمل عليه كلامه حول الأولياء والكرامات هنا، حيث قال: "**وَلاَ نُفَضِّلُ أَحَداً مِنَ الأَوْلِيَاءِ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلامُ**".

قال: "**ونقولُ: نَبِيٌّ وَاحِدٌ أَفْضَلُ مِنْ جَمِيعِ الأَوْلِيَاءِ**"، وهٰذَا حق، فنحن أهل السُّنَّة لا نفضّل الأولياء عَلَىٰ الأنبياء، ونرى أن نبيًّا واحدًا أفضل من جميع الأولياء.

قال: "**وَنُؤْمِنُ بِمَا جَاءَ مِنْ كَرَامَاتِهِم**"، هٰذَا الأمر الثالث الذي اشتمل عليه كلامه.

⇦ **فالأمر اَلْأَوَّل**: تفضيل الأنبياء عَلَىٰ الأولياء.

⇦ **الأمر اَلثَّانِي**: بيان أنَّ النَّبِيّ الواحد أفضل من جميع الأولياء.

⇦ **الأمر اَلثَّالِث**: الإيمان بما جاء من كرامات الأولياء.

وهٰذَا فيه بيان قول أَهْلِ السُّنَّةِ وَالرَّدّ عَلَىٰ المعتزلة، فالمعتزلة -كما بَيَّنَّا- ينفون كرامات الأولياء، فَالمُصَنِّف هنا يبيّن عقيدة أَهْلِ السُّنَّةِ، ويردّ عَلَىٰ النُّفاة، والنُّفاة هم المعتزلة، وقد بَيَّنَّا في مسألة خاصَّة بعض الكرامات الواردة في القُرْآن والواردة عن الصَّحَابَة وَالتَّابِعِيْنَ، وَبَيَّنَّا الفروق بين كرامات الأولياء وبين آيات النبيين وخوارق السحرة والمشعوذين والشياطين.

قال: "**وَصَحَّ عَنِ الثِّقَاتِ مِنْ رِوَايَاتِهِم**"، هٰذَا قيد لما نؤمن به من الكرامات، فنحن نؤمن بالكرامات المنقولة بالأسانيد الصحيحة.

? بذا تم الكلام حول ما ذَكَرَ المُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ مما يتعلّق بالأولياء والكرامات.

❑ قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "**والإيمانُ: هُو الإيمانُ باللهِ، وَمَلائِكَتِهِ، وَرُسُلِهِ، واليومِ الآخِرُ، وَالقَدَرِ: خَيْرِهِ وشَرِّهِ، وحُلْوِهِ وَمُرِّهِ، مِنَ اللهِ تَعالَىٰ**".

↩ سبق الكلام حول الإيمان بِالتَّفْصِيلِ، وما ذكره المُصَنِّف هنا هو المذكور في جواب النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لجبريل عن الإيمان، وليس الحديث يفيد كون الإيمان هو مجرّد التَّصْدِيْق بهٰذِه الأركان، ولو لم يكن التَّصْدِيْق مصحوبًا بأعمال الجوارح، فإنَّ النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِل عن الإسلام أوّلًا؛ فأجاب مُبَيِّنًا أركان الإسلام، ثُمَّ سُئل عن الإيمان؛ فأجاب مُبَيِّنًا أركان الإيمان.

فهٰذَا الحديث اجتمع فيه الإسلام والإيمان، وسبق أنْ بَيَّنَّا أنَّ الإسلام والإيمان إنْ اجتمعا؛ فإنَّ الإسلام يُرادُ به العمل الظَّاهِر، والإيمان يُرادُ به الاعتقاد الباطن، وإذا أُفْرِد كلّ منهما؛ فإنه يشمل الاعتقاد الباطن والعمل الظَّاهِر.

وتفسير الإسلام عند اقترانه بالإيمان بالأعمال الظاهرة لا يعني صحة إسلامٍ بلا اعتقاد، وتفسير الإيمان عند الاقتران بالإسلام بالاعتقاد لا يعني صحة إيمان بلا عمل جوارح، وقد سبق بسط هٰذَا وبيانه، فتفسير النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للإيمان بـ «**الإِيمان باللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، واليومِ الآخِرُ، وَالقَدَرِ: خَيْرِهِ وشَرِّهِ**» لا يعني أن الإيمان بهٰذَا يصح بلا عمل جوارح.

❑ ثُمَّ قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ: "**وَنَحْنُ مُؤْمِنُونَ بِذَلِكَ كُلِّهِ**" - أي: بأركان الإيمان السابق ذكرها - ثُمَّ قَالَ: "**لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ، وَنُصَدِّقُهُمْ كُلَّهُمْ عَلَىٰ مَا جَاءُوا بِهِ**".

سبق الكلام حول الإيمان بالرسل، وأنَّ الواجب: الإيمان بهم جميعًا، وأنَّ التكذيب بأحدهم يُعدُّ تكذيبًا بهم أجمعين، وذِكْر ذلك بالأدلّة سبق هٰذَا كلّه.

❑ ثُمَّ قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: "**وَأَهْلُ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي النَّارِ لا يُخَلَّدُونَ، إِذَا مَاتُوا وَهُمْ مُوَحِّدُونَ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا تَائِبِينَ، بَعْدَ أَنْ لَقُوا اللهَ عَارِفِينَ. وَهُمْ فِي مَشِيئَتِهِ وَحُكْمِهِ، إِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُمْ وَعَفَا عَنْهُمْ بِفَضْلِهِ، كَمَا ذَكَرَ عَزَّوَجَلَّ فِي كِتَابِهِ**: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨].

وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُمْ فِي النَّارِ بِعَدْلِهِ، ثُمَّ يُخرِجُهُمْ مِنْهَا بِرَحْمَتِهِ وَشَفَاعَةِ الشَّافِعِينَ مِنْ أَهْلِ طَاعَتِهِ، ثُمَّ يَبْعَثُهُمْ إِلَىٰ جَنَّتِهِ. وَذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ تَوَلَّى أَهْلَ مَعْرِفَتِهِ، وَلَمْ يَجْعَلْهُمْ فِي الدَّارَيْنِ كَأَهْلِ نَكِرَتِهِ، الَّذِينَ خَابُوا مِنْ هِدَايَتِهِ، وَلَمْ يَنَالُوا مِنْ وِلَايَتِهِ".

هٰذِه الجملة من كلام المُصَنِّف تتعلَّق بالفاسق الملّي، وقد سبق بيان معتقد أهل السُّنَّة في الفاسق المِلّي من جهة اسمه وحُكمه، وَبَيَّنَّا معتقد الخوارج في الفاسق المِلّي ومعتقد غير الخوارج فيه، وكلام المصنّف هٰذَا اشتمل عَلَىٰ أمور:

☜ **الأمر الأوّل**: أنَّ فاعلي الكبائر الَّذِينَ لم يتوبوا منها يكونون يوم القيامة تحت مشيئة الله تَعَالَىٰ؛ إنْ شاء عذّبهم، وإنْ شاء غفر لهم.

☜ **الأمر الثاني**: الاستدلال عَلَىٰ هٰذَا المعتقد بقوله تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨].

✍ والشَّاهد منه: أنَّ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ علَّق مغفرة ما دون الكفر بالمشيئة، فدلَ ذلك عَلَىٰ أنَّ فاعل الكبائر بأنواعها تحت مشيئة الله؛ إنْ شاء غفر له، وإنْ شاء لم يغفر له، ما لم تصل الكبيرة إِلَىٰ حدِّ الكفر، وهٰذَا في غير التَّائب؛ إذْ التَّائب لا يفرّق فيه بين الكفر وما دونه، فالله وعد من تاب من الذنب مُطْلَقًا، كفرًا كان أو دونه، بالمغفرة حيث قَالَ: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴿٥٣﴾﴾ [الزمر: ٥٣].

↩ وفي تقرير الاستدلال بقوله تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ عَلَىٰ ما استدل به المُصَنِّف: يقول شَيْخُ الإِسْلَامِ في (الفرقان): "قوله تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾، فَأَخْبَرَ تَعَالَىٰ أَنَّهُ لَا يَغْفِرُ الشِّرْكَ، وَأَخْبَرَ أَنَّهُ يَغْفِرُ مَا دُونَهُ لِمَنْ يَشَاءُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِذَلِكَ التَّائِبُ، كَمَا يَقُولُهُ مَنْ يَقُولُهُ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ؛ لِأَنَّ الشِّرْكَ يَغْفِرُهُ اللهُ لِمَنْ تَابَ وَمَا دُونَ الشِّرْكِ يَغْفِرُهُ اللهُ أَيْضًا لِلتَّائِبِ، فَلَا تَعَلُّقَ بِالْمَشِيئَةِ؛ وَلِهَذَا لَمَّا ذَكَرَ الْمَغْفِرَةَ لِلتَّائِبِينَ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴿٥٣﴾﴾

[الزمر: ٥٣]. فَهُنَا عَمَّمَ الْمَغْفِرَةَ وَأَطْلَقَهَا، فَإِنَّ اللهَ يَغْفِرُ لِلْعَبْدِ أَيَّ ذَنْبٍ تَابَ مِنْهُ، فَمَنْ تَابَ مِنَ الشِّرْكِ غَفَرَ اللهُ لَهُ، وَمَنْ تَابَ مِنَ الْكَبَائِرِ غَفَرَ اللهُ لَهُ، وَأَيُّ ذَنْبٍ تَابَ الْعَبْدُ مِنْهُ غَفَرَ اللهُ لَهُ. فَفِي آيَةِ التَّوْبَةِ عَمَّمَ وَأَطْلَقَ، وَفِي تِلْكَ الْآيَةِ خَصَّصَ وَعَلَّقَ، فَخَصَّ الشِّرْكَ بِأَنَّهُ لَا يَغْفِرُهُ، وَعَلَّقَ مَا سِوَاهُ عَلَىٰ الْمَشِيئَةِ".

☜ إذا بذا يتبيّن وجه الاستدلال من قوله تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ عَلَىٰ مرادِ الْمُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ.

☜ **الأمر الثالث**: أن من لم يغفر الله له من أهل الكبائر؛ فإنه لا يُخلَّد في النَّار، وهٰذَا يُستَدلّ له بأدلة كثيرة، منها: قوله تَعَالَىٰ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ ﴿٣٢﴾ جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ...﴾ [فاطر: ٣٣، ٣٤] الآية.

☜ فالله سُبْحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ ذكر في هاتين الآيتين أصناف أُمَّة مُحَمَّدٍ، بل في الآية الأولى ذكر أصناف مُحَمَّدٍ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ:

- فقوله: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ﴾ هم من خلطوا عملاً صالحًا وآخر سيئًا.
- وقوله: ﴿وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ﴾ هم المُتَقَرِّبون إليه بالفرائض، يفعلون ما أوجب الله عليهم، ويتركون ما حرّم الله عليهم، ولا يكلِّفون أنفسهم بالمندوبات، ولا الكفَّ عن فضول المباحات، هكذا قال شَيْخُ الإِسْلَام.
- وقوله: ﴿وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ هم الَّذِينَ تقربوا إليه بالنوافل بعد الفرائض، ففعلوا الواجبات والمستحبّات، وتركوا المحرّمات والمكروهات، هكذا قال شَيْخُ الإِسْلَام، وغيره.

* والله عَزَّوَجَلَّ بعد ذِكْر هٰذِه الأصناف كلّها قال: ﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ والضمير في ﴿يَدْخُلُونَهَا﴾ عائدٌ عَلَىٰ الأصناف السَّابق ذِكرها، فدلَّ عَلَىٰ أن ظالمي أنفسهم

يدخلون الجَنَّة أَيْضًا، وهٰذَا لا ينافي ما تواترت به السنن من دخول كثير منهم النَّار؛ إذْ الآية تُبيِّن كوْنهم يدخلون الجَنَّة، ولم تنفِ كوْن منهم من يُعَذَّب قبل ذلك.

☜ يقول شَيْخُ الإِسْلَامِ: وقوله: ﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ مما يستدل به أهل السُّنَّة عَلَىٰ أنه لا يَخْلد في النَّار أحدٌ من أهل التَّوحِيْد، ومما يُستدل به كذلك عَلَىٰ أن أهل الكبائر لا يُخلَّدون: الأحاديث المتواترة في أنَّ الله يخرج من النَّار أقوامًا بشفاعة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وشفاعة غيره.

☜ قال شَيْخُ الإِسْلَامِ: وأما دخول كثير من أهل الكبائر النَّار؛ فهٰذَا مما تواترت السّنن عن النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كما تواترت بخروجهم من النَّار، وشفاعة نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في أهل الكبائر، وإخراج من يخرج من النَّار بشفاعة نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وشفاعة غيره.

❐ وقد أشار المُصَنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ لهٰذَا الدليل بقوله: "**ثُمَّ يُخْرِجَهُم مِنْهَا بِرَحْمَتِه وَشَفَاعَةِ الشَّافِعِينَ مِن أَهْلِ طَاعَتِه، ثُمَّ يَبْعَثُهُم إِلَى جَنَّتِه**".

إذاً كلام المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ هٰذَا يدلّ عَلَىٰ أمور:

١ **الْأَوَّل**: أن فاعلي الكبائر الَّذِينَ لم يتوبوا منها يكونون يوم القيامة تحت مشيئة الله تَعَالَىٰ؛ إن شاء عذّبهم، وإن شاء غفر لهم.

٢ **الثَّانِي**: منها الاستدلال عَلَىٰ هٰذَا المعتقد بقوله تَعَالَىٰ: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾، وبَيَّنَّا وجه دلالة الآية.

٣ **الثَّالِث**: أنَّ من لم يغفر الله له من أهل الكبائر؛ فإنه لا يَخْلد في النَّار، وهٰذَا يستدلّ له بأدلة كثيرة ذكرنا بعضها.

٤ **الرَّابِع**: الرَّدُّ بهٰذَا التَّقْرِيْر عَلَىٰ ثلاثة طوائف:

1 **الأولى**: الخوارج.

2 **الثَّانية**: المعتزلة.

3 **الثَّالثة**: غلاة المرجئة.

أما الخوارج والمعتزلة؛ فقد سبق بيان تفصيل مذهبهم في الفاسق المِلِّي، وأنهم يرون خلود أصحاب الكبائر في النَّار إنْ لم يتوبوا منها، فتقرير كوْن أصحاب الكبائر تحت المشيئة، وأن من دخل النار منهم فإنه يخرج منها، فيه ردٌّ عليهم، وهٰذَا ما سبق بيانه، وهٰذَا ما بيَّنه المُصَنِّف في كلامه السابق شرحه.

وأما المرجئة؛ فالمراد بهم الغالية، وهم الذين قالوا: لا يدخل النَّارَ من أهل التَّوحِيْد أحد، وقد بيَّن شَيْخُ الإِسْلَامِ أن هٰذَا قولٌ يُحكى ولا يُعرف مُعيّنٌ يُنسب هٰذَا القول إليه، وذلك في قوله: "**لَكِنْ مَا عَلِمْت مُعَيَّنًا أَحْكِي عَنْهُ هَذَا الْقَوْلَ، وَإِنَّمَا النَّاسُ يَحْكُونَهُ فِي الْكُتُبِ وَلَا يُعَيِّنُونَ قَائِلَهُ، وَقَدْ يَكُونُ قَوْلُ مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ؛ فَإِنَّ كَثِيرًا مِنْ الْفُسَّاقِ وَالْمُنَافِقِينَ يَقُولُونَ: لَا يَضُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ ذَنْبٌ أَوْ مَعَ التَّوْحِيدِ، وَبَعْضُ كَلَامِ الرَّادِّينَ عَلَى الْمُرْجِئَةِ وَصَفَهُمْ بِهَذَا**".

إذًا الأمر الرابع من الأمور التي اشتمل عليها كلام المُصَنِّف الردّ عَلَىٰ الخوارج والمعتزلة، إذْ المُصَنِّف قرّر أنَّ أهل الكبائر تحت المشيئة، وقرّر أنَّ من يدخل منهم النَّار فإنه لا يُخلّد فيها، وهٰذَا يخالف ما عليه المعتزلة والمرجئة؛ فإنهم يروْن أهل الكبائر مخلّدين في النار.

وأَيْضًا كلامه هٰذَا يردّ به عَلَىٰ المرجئة الغالية منهم الذين يقولون: لا يدخل النَّار من أهل التَّوحِيْد أحد؛ فإنَّ المُصَنِّف بيَّن أنَّ أهل الكبائر تحت المشيئة، ومنهم من يدخل النَّار، ولكن من يدخل النار منهم، فإنه لا يَخْلُد فيها.

٥ **الخامس**: أنَّ مَنْ دخل النَّار؛ فقد أدخله الله النَّار بعدله، وأنَّ من أدخله الجَنَّة؛ فقد أدخله الجَنَّة بفضلِه، وقد مضى القول في عدل الله تَعَالَىٰ، وفضلِه فلا حاجة للإعادة.

هٰذَا أهمّ ما اشتمل عليه كلامهم السابق ذكره.

وهنا تنبيهان:

① **اَلْأَوَّل**: قول المُصَنِّف: "**وَأَهْلُ الكَبَائِرِ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ** صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **فِي النَّارِ لا يُخَلَّدُون، إِذَا مَاتُوا وهُمْ مُوَحِّدُونَ**" يُفهم منه: أنَّ أهل الكبائر من غير أمّة مُحَمَّدٍ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليس لهم نفس الحُكم.

من هنا قال ابن أبي العز رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "**تَخْصِيصُهُ أُمَّةَ مُحَمَّدٍ، يُفْهَمُ مِنْهُ: أَنَّ أَهْلَ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّةٍ غَيْرِ مُحَمَّدٍ** صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **قَبْلَ نَسْخِ تِلْكَ الشَّرَائِعِ بِهِ، حُكْمُهُمْ مُخَالِفٌ لِأَهْلِ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ. وَفِي ذَاكَ نَظَرٌ، فَإِنَّ النَّبِيَّ** صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **أَخْبَرَ أَنَّهُ: «يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيمَانٍ»، وَلَمْ يَخُصَّ أُمَّتَهُ بِذَلِكَ، بَلْ ذَكَرَ الْإِيمَانَ مُطْلَقًا، فَتَأَمَّلْهُ. وَلَيْسَ فِي بَعْضِ النُّسَخِ ذِكْرُ الْأُمَّةِ**".

✍ إذًا ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ يُبيّن أن كلام المُصَنِّف هٰذَا يُفهم منه أن هٰذَا الحكم خاصٌّ بأمة محمد صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأن تخصيص هٰذَا الحُكم في أمّة محمّد صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليس صحيحًا؛ لأنَّ النَّبِيّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيمَانٍ**»، وهٰذَا عام في أمّة محمد صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وفي غير أمته، يقول ابن أبي العزّ: "**وَلَمْ يَخُصَّ أُمَّتَهُ بِذَلِكَ، بَلْ ذَكَرَ الْإِيمَانَ مُطْلَقًا**".

ثم بين أمرًا مهمًّا يتعلّق بهذَا المتن، وهو: أنَّ بعض النسخ لم يرد فيها ذكر الأُمَّة، وإذا كان ذِكْرُ الأمة غير موجودٍ في بعض النسخ، فباعتبار هٰذِه النسخ لا يكون هناك إشكال يتعلّق بكلام المُصَنِّف.

② التنبيه الثاني: قوله: "**وَأَهْلُ الكَبَائِرِ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ** صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **فِي النَّارِ لا يُخَلَّدُون، إِذَا مَاتُوا وهُمْ مُوَحِّدُونَ، وإِنْ لم يَكُونُوا تَائِبِينَ، بَعْدَ أَنْ لَقُوا اللهَ عَارِفِينَ**".

❊ لا يريد المُصَنِّف أنَّ هٰذَا الحُكم ثابتٌ لمن لقي الله تَعَالَىٰ بالمعرفة المُجرّدة؛ إذْ هٰذَا قول الجهمية، وَالمُصَنِّف في الإيمان وافق مرجئة الفقهاء -كما سبق-، لم يوافق الجهمية، ولمّا كان لفظًا مجملًا -أي قوله: "**إذا لَقُوا اللهَ عَارِفِينَ**"، لما كان هٰذَا اللفظ مجملًا-، بيّن ابن أبي العز: أن التعبير بالمؤمنين أفضل من التعبير بعارفين.

* فقال: "لَوْ قَالَ: مُؤْمِنِينَ، بَدَلَ قَوْلِهِ: عَارِفِينَ، كَانَ أَوْلَى، لِأَنَّ مَنْ عَرَفَ اللهَ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِهِ فَهُوَ كَافِرٌ. وَإِنَّمَا اكْتَفَى بِالْمَعْرِفَةِ وَحْدَهَا الْجَهْمُ، وَقَوْلُهُ مَرْدُودٌ بَاطِلٌ، كَمَا تَقَدَّمَ. فَإِنَّ إِبْلِيسَ عَارِفٌ بِرَبِّهِ، قَالَ: ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [الحجر: ٣٦]، ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ ﴿٨٣﴾﴾ [ص: ٨٢، ٨٣]، وَكَذَلِكَ فِرْعَوْنُ وَأَكْثَرُ الْكَافِرِينَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزمر: ٣٨]. ﴿قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [المؤمنون: ٨٤، ٨٥]، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى".

* قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "وَكَأَنَّ الشَّيْخَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَرَادَ الْمَعْرِفَةَ الْكَامِلَةَ الْمُسْتَلْزِمَةَ لِلاهْتِدَاءِ، الَّتِي يُشِيرُ إِلَيْهَا أَهْلُ الطَّرِيقَةِ، وَحَاشَا أُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنْ أَهْلِ الْكَبَائِرِ، بَلْ هُمْ سَادَةُ النَّاسِ وَخَاصَّتُهُمْ".

✍ إذًا ابن أبي العزّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ بيَّن أنَّ الْمُصَنِّف لو أنه عبّر بالمؤمنين لكان أفضل.

❐ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "وَنَرَى الصَّلَاةَ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ، وَعَلَى مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ".

الْمُصَنِّف هنا يُبيّن أنَّ أهل السُّنَّة يروْن الصَّلَاة خلف كل برّ وفاجر من أهل القبلة، وهٰذِه مسألةٌ تحتاج لتفصيل، وبيانها بِإِذْنِ اللهِ في النِّقَاط التَّالِيَة:

➢ **أولًا**: تُشْرع الصَّلَاة خلف الصَّالح اتفاقًا، قال ابن أبي العز: "اعْلَمْ، رَحِمَكَ اللهُ وَإِيَّانَا: أَنَّهُ يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يُصَلِّيَ خَلْفَ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ مِنْهُ بِدْعَةً وَلَا فِسْقًا، بِاتِّفَاقِ الْأَئِمَّةِ".

➢ **ثانيًا**: اختلف أهل العلم في صحة الائتمام بالفاسِق، والصحيح: صحّة الائتمام به؛ لقوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في أئمة الجوْر الذين يصلّون الصَّلَاة في غير وقتها، في قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في هؤلاء، قَالَ: «**صَلِّ الصَّلَاةَ لوقتها، فإنْ أدركتها معهم فصَلِّ، فإنّها لك نافلةٌ**»، فهٰذا الحديث يفيد صحة الاقتداء بأئمة الجور، فيؤخذ منه صحة الاقتداء بالفاسق.

➢ **ثالثًا**: الصَّلَاة خلف المبتدع فيها تفصيل:

❊ فالمُبتدع صاحب البدعة المُكَفِّرة لا يُصلَّى خلفه اتفاقًا، وفي هٰذَا آثار كثيرة عن السلف، فقد سُئِل مالك عن الصَّلَاة خلف القدَرِي؟ فقال مجيبًا: "**إنِ استفتيت فلا تصلِّ خلفه**"، قال السائل: ولا الجمعة؟ قال: "**ولا الجمعة، وأرى إن كنت تتّقيه وتخافه عَلَىٰ نفسك؛ أن تصلّي معه، وتعيدها ظهرًا**".

❊ وقد سُئل عبد الله بن إدريس عن الصَّلَاة خلف الجهمية فقال: "**أمسلمون هؤلاء؟! لا، ولا كرامة**".

❊ والإمام أحمد بيّن عدم جواز الصَّلَاة خلف الجهمية، وغير الجهمية من الفِرق القائلة ببدع مكفّرة.

☚ ولكن يبقى النظر في أمر، وهو: هل الصَّلَاة لا تصحُّ خلف الواحد من هؤلاء المرتكبين للبدع المُكَفِّرة؟ هل الصلاة لا تصح خلف الواحد منهم؟ إن قامت الحُجّة عليه، أو لا يُصلَّى خلفه مطلقًا، علمنا بقيام الحُجّة عليه أم لا؟

✍ **الجواب:** أنَّ مِنْ لم نحكم عليه بالكفر ممن يُعرَف ببدعة مكفّرة، وذلك لكوْن الحُجّة لم تقم عليه؛ فإنَّ الصَّلَاة خلفه صحيحة.

❊ يقول شَيْخُ الإِسْلَامِ: "**وَأَمَّا الصَّلَاةُ خَلْفَ مَنْ يَكْفُرُ بِبِدْعَتِهِ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ؛ فَهُنَاكَ قَدْ تَنَازَعُوا فِي نَفْسِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ خَلْفَهُ. وَمَنْ قَالَ: إنَّهُ يَكْفُرُ أُمِرَ بِالْإِعَادَةِ لِأَنَّهَا صَلَاةٌ خَلْفَ كَافِرٍ، لَكِنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مُتَعَلِّقَةٌ بِتَكْفِيرِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، وَالنَّاسُ مُضْطَرِبُونَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ. وَقَدْ حُكِيَ عَنْ مَالِكٍ فِيهَا رِوَايَتَانِ، وَعَنْ الشَّافِعِيِّ فِيهَا قَوْلَانِ، وَعَنْ الْإِمَامِ أَحْمَد أَيْضًا فِيهَا رِوَايَتَانِ، وَكَذَلِكَ أَهْلُ الْكَلَامِ، فَذَكَرُوا لِلْأَشْعَرِيِّ فِيهَا قَوْلَيْنِ، وَغَالِبُ مَذَاهِبِ الْأَئِمَّةِ فِيهَا تَفْصِيلٌ.**

✍ **وَحَقِيقَةُ الْأَمْرِ فِي ذَلِكَ: أَنَّ الْقَوْلَ قَدْ يَكُونُ كُفْرًا، فَيُطْلَقُ الْقَوْلُ بِتَكْفِيرِ صَاحِبِهِ، وَيُقَالُ: مَنْ قَالَ كَذَا فَهُوَ كَافِرٌ، لَكِنَّ الشَّخْصَ الْمُعَيَّنَ الَّذِي قَالَهُ لَا يُحْكَمُ بِكُفْرِهِ حَتَّى تَقُومَ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ الَّتِي يَكْفُرُ تَارِكُهَا**".

✍ **فالذي يظهر** -واللهُ أَعْلَمُ-: أنّ مَنْ كان القائلين ببدع مكفّرة ولم تقم عليه الحُجّة؛

فإنَّ الصَّلَاة خلفه صحيحة، وأما من قامت عليه حُجة الَّتِي يَكْفر بها؛ فلا تصحّ الصلاة خلفه.

وهنا مسألة: من كان صاحب بدْعةٍ كُفْرية وحُكِم بكفره، ولكن يُخشى إن لم يُصلَّ خلفه الضرر؛ فإنه يُصلَّى خلفه ويعيد المصلّي صلاته.

* قال البربهاري: "**وإن كان إمامك يوم الجمعة جهميًّا وهو سلطان، فصلِّ خلفه وأعد صلاتك**"، وقد سبق هٰذَا أَيْضًا في كلام الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ.

إذًا من كانت بدْعته مكفّرة؛ فهٰذَا التفصيل فيه، وإن كانت بدْعة المبتدع غير مكفّرة فله حالان:

(١) **الأولى**: أن يكون داعيًا إِلَىٰ بدْعته، وَحِيْنَئِذٍ يُنظَر لحال المصلّي، فإن كان المصلّي لا يجد من يصلّي خلفه غير هٰذَا المبتدع الدَّاعي إِلَىٰ بدْعته؛ فَحِيْنَئِذٍ يصلّي خلفه ولا يعيد صلاته.

(٢) ومن ترك الصلاة خلفَه والحالة هٰذِه؛ فإن فعله مبتدعٌ مذموم.

* قال ابن أبي العز: "**وَلَوْ صَلَّى خَلْفَ مُبْتَدِعٍ الصَّلَاةُ خَلْفَ الْمُبْتَدِعِ وَالْفَاسِقِ يَدْعُو إِلَى بِدْعَتِهِ، أَوْ فَاسِقٍ ظَاهِرِ الْفِسْقِ، وَهُوَ الْإِمَامُ الرَّاتِبُ الَّذِي لَا يُمْكِنُهُ الصَّلَاةُ إِلَّا خَلْفَهُ، كَإِمَامِ الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ، وَالْإِمَامِ فِي صَلَاةِ الْحَجِّ بِعَرَفَةَ، وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ فَإِنَّ الْمَأْمُومَ يُصَلِّي خَلْفَهُ، عِنْدَ عَامَّةِ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ.**

وَمَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ وَالْجَمَاعَةَ خَلْفَ الْإِمَامِ الْفَاجِرِ؛ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ.

وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ يُصَلِّيهَا وَلَا يُعِيدُهَا، فَإِنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ كَانُوا يُصَلُّونَ الْجُمُعَةَ وَالْجَمَاعَةَ خَلْفَ الْأَئِمَّةِ الْفُجَّارِ وَلَا يُعِيدُونَ، كَمَا كَانَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ يُصَلِّي خَلْفَ الْحَجَّاجِ بْنِ يُوسُفَ، وَكَذَلِكَ أَنَسٌ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ -كَمَا تَقَدَّمَ-، وَكَذَلِكَ عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وَغَيْرُهُ يُصَلُّونَ خَلْفَ الْوَلِيدِ بْنِ عُقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ، وَكَانَ يَشْرَبُ الْخَمْرَ، حَتَّى إِنَّهُ صَلَّى بِهِمُ الصُّبْحَ مَرَّةً أَرْبَعًا، ثُمَّ قَالَ: أَزِيدُكُمْ؟! فَقَالَ لَهُ ابْنُ مَسْعُودٍ: مَا زِلْنَا مَعَكَ مُنْذُ الْيَوْمِ فِي زِيَادَةٍ!!

وَفِي الصَّحِيحِ: أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ لَمَّا حُصِرَ صَلَّى بِالنَّاسِ شَخْصٌ، فَسَأَلَ سَائِلٌ

عُثْمَانَ: إِنَّكَ إِمَامُ عَامَّةٍ، وَهَذَا الَّذِي صَلَّى بِالنَّاسِ إِمَامُ فِتْنَةٍ؟ فَقَالَ: يَا ابْنَ أَخِي، إِنَّ الصَّلَاةَ مِنْ أَحْسَنِ مَا يَعْمَلُ النَّاسُ، فَإِذَا أَحْسَنُوا فَأَحْسِنْ مَعَهُمْ، وَإِذَا أَسَاءُوا فَاجْتَنِبْ إِسَاءَتَهُمْ".

إذًا المصلّي يصلّي خلف المبتدع الداعي إِلَىٰ بدعته إن لم يتمكن من الصَّلَاة خلف غيره، ولا يعيد، ومن ترك الصَّلَاة خلف المبتدع الداعي إِلَىٰ بدعته، ولكنه لم يرتكب بدعةً مكفّرة، ترك الصَّلَاة خلفه رغم أنه لا يجد من يصلّي خلفه غيره؛ فإنه والحال هٰذِه قد ابتدع.

أمّا إن كان هناك من يصلّي خلفه غير الإمام المبتدع الداعي إِلَىٰ بدعته؛ فالأوْلى حِيْنَئِذٍ أن يترك الصلاة خلف المبتدع، ويصلّي خلف السُّنّي.

وإن صلّى خلف المبتدع مع وجود السُّنِّي فصلاته صحيحة عند أكثر أهل العلم، عَلَىٰ ما بيّن شَيْخُ الإِسْلَامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ حيث قال: "**وَلَكِنْ إِذَا ظَهَرَ مِنَ الْمُصَلِّي بِدْعَةٌ أَوْ فُجُورٌ، وَأَمْكَنَ الصَّلَاةُ خَلْفَ مَنْ يُعْلَمُ أَنَّهُ مُبْتَدِعٌ أَوْ فَاسِقٌ، مَعَ إِمْكَانِ الصَّلَاةِ خَلْفَ غَيْرِهِ؛ فَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ يُصَحِّحُونَ صَلَاةَ الْمَأْمُومِ، وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَهُوَ أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ فِي مَذْهَبِ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ**".

هٰذَا إذًا هو التَّفْصِيل فِي الصَّلَاةِ خلف المبتدع الَّذِي لا يُعْرَف ببدعة مكفّرة، ولكنه داعٍ إِلَىٰ بدعته؛ فالأصل: أنَّ المسلم إذا وجد من يصلّي خلفه وليس مبتدعًا: أن يقصد غير المبتدع، فإن كان لا يجد إِلَّا الصَّلَاة خلف المبتدع الداعي إِلَىٰ بدعته؛ فإنه يصلّي خلفه، ما لم تكن بدعته مكفّرة؛ فِحِيْنَئِذٍ لا يصلّي خلفه.

* ثُمَّ إنْ ترك الصَّلَاة خلف المبتدع الداعي إِلَىٰ بدعته، وبدعته ليست مكفّرة؛ فأهل العلم عَدُّوا هٰذَا من الابتداع.

* فإنْ كان المبتدع غير داعٍ إِلَىٰ بدعته فيُصلَّى خلفه حِيْنَئِذٍ، ولكن أَيْضًا إن وجد واستطاع أن يصلّي خلف رجلٍ من غير مبتدع؛ فَالصَّلَاةُ خلفه أوْلى.

رابعًا: يُصلَّى خلف مستور الحال، ولا يشترط الاختبار.

* قال شَيْخُ الإِسْلَامِ: "**يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يُصَلِّيَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ وَالْجُمُعَةَ وَغَيْرَ ذَلِكَ خَلْفَ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ مِنْهُ بِدْعَةً وَلَا فِسْقًا بِاتِّفَاقِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ.**

وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الِائْتِمَامِ أَنْ يَعْلَمَ الْمَأْمُومُ اعْتِقَادَ إِمَامِهِ وَلَا أَنْ يَمْتَحِنَهُ، فَيَقُولُ: مَاذَا تَعْتَقِدُ؟ بَلْ يُصَلِّي خَلْفَ مَسْتُورِ الْحَالِ".

وقال ابن أبي العز: "**وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الِائْتِمَامِ أَنْ يَعْلَمَ الْمَأْمُومُ اعْتِقَادَ إِمَامِهِ، وَلَا أَنْ يَمْتَحِنَهُ، فَيَقُولُ: مَاذَا تَعْتَقِدُ؟ بَلْ يُصَلِّي خَلْفَ الْمَسْتُورِ الْحَالِ**"، وكلام ابن أبي العزّ هو كلام شَيْخِ الإِسْلَامِ نقله عنه.

✍ إذًا مستور الحال الذي لا يعلم الإمام حاله، وهٰذَا يكون من المؤمن في كثيرٌ من الأوقات، فيصلّي في مسجدٍ ما، ولا يعلم اعتقاد إمامه؛ فِحِيْنَئِذٍ صلاته صحيحه، ولا يلزمه أن يسأل الإمام وأن يمتحنه، بل يصلّي؛ إذْ ليس من شرط الائتمام أن يعلم المأموم اعتقاد إمامه.

✍ **فتلخص مما سبق ما يلي:**

- **أولًا**: اتفقوا عَلَىٰ مشروعية الصَّلَاة خلف الصالح.
- **ثانيًا**: اختلفوا في جواز الصَّلَاة خلف الفاسق، والصواب: الجواز.
- **ثالثًا**: مَنْ كان من أصحاب البِدع المُكَفّرة، وقامت عليه الحُجة؛ فلا يصلّى خلفه.
- **رابعًا**: من كان من أصحاب البدع المكفّرة، وقامت عليه الحجّة، وخُشِي من ترك الصلاة خلفه؛ أنْ يلحق التارك الضرر؛ فإنه يصلّي خلفه، ويعيد صلاته.
- **خامسًا**: من كان أصحاب البدع المكفّرة، ولم تقم عليه الحُجة؛ فَالصَّلَاةُ خلفه صحيحة، وإنْ أمكن فعل الصلاة خلف غيرِه فهو الأوْلى.
- **سادسًا**: من كان داعيًا إِلَىٰ بدعته؛ فتصح الصَّلَاة خلفه، وإن أمكن فعلها خلف غيره؛ كان ذلك أوْلى، وكذلك من لم يكن داعيًا إِلَىٰ بدعته.
- **سابعًا**: مَنْ ترك صلاة الجمعة وغير صلاة الجمعة لكوْن من يفعلها مبتدعًا؛ فإنَّ أكثر العلماء بَدّعُوه، وهٰذَا في تركه للصلاة خلف مبتدع لا يكفر ببدعته.

❑ والمُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، قَالَ: "**وَنَرَىٰ الصَّلَاةَ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ**" فنبَّه عَلَىٰ صحة الصَّلَاة خلف كل برٍّ وفاجر من أهل القبلة، فكلامه يفيد: أنَّ مَنْ كفر لا

يُصلَّ خلفه، وهذا يشمل المرتد بأنواع الردّة، ومنها: الردّة بالبدع المكفّرة، ويفيد: أن من لم يكفر؛ فالصَّلَاةُ خلفه صحيحه، وهذا أَيْضًا صحيح، إِلَّا أنه ينبغي مراعاة التفصيل السابق.

❑ قَالَ الْمُصَنِّفُ: "وَعَلَى مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ"، أي: نرى الصلاةَ عَلَىٰ كل من مات من أهل القبلة برًّا كان أو فاجرًا.

✍ وفي شرح هذا أقول: اعلم أنَّ للميت أحوالًا:

(١) **الأولىٰ**: أن يكون كافرًا؛ فهذا لا يُصلَّى عليه.

(٢) **الثانية**: أن يكون منافقًا معلوم النِّفَاق؛ فهذا لا يُصلَّى عليه.

(٣) **الثالثة**: أن يكون منافقًا غير معلوم النِّفَاق.

(٤) **الرابعة**: أن يكون صالحًا.

(٥) **الخامسة**: أن يكون فاسقًا.

(٦) **السادسة**: أن يكون مبتدعًا، والمبتدع له حالان:

١) أن تكون بدعته مُكَفِّرة.

٢) الثانية: أَلَّا تكون مُكَفِّرة.

☝ وهؤلاء كلهم يُصلَّى عليهم إِلَّا الكافر والمنافق المعلوم النِّفَاق، وصاحب البدعة المكفّرة الَّذِي قامت عليه الحُجة، وقد دلّ عَلَىٰ هذا كله قوله تَعَالَىٰ في المنافقين: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰ أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ ۝٨٤﴾ [التوبة: ٨٤]، فعلَّل الله النهي عن الصلاة عليهم بكفرهم، فدلَّ ذلك عَلَىٰ أن من عُلِم كُفره؛ لم تجز الصَّلَاة عليه، وأنَّ من لم يُعْلَم كفرُه؛ فإنَّ الصَّلَاة عليه مشروعة، وذلك يشمل كل من لم يُعلَم كفره.

* وفي تقرير هذا قال ابن أبي العز: "**وَلَكِنِ الْمُظْهِرُونَ لِلْإِسْلَامِ قِسْمَانِ: إِمَّا مُؤْمِنٌ، وَإِمَّا مُنَافِقٌ، فَمِنْ عُلِمَ نِفَاقُهُ؛ لَمْ تَجُزِ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ وَالِاسْتِغْفَارُ لَهُ، وَمَنْ لَمْ يُعْلَمْ ذَلِكَ مِنْهُ؛ صُلِّيَ عَلَيْهِ. فَإِذَا عَلِمَ شَخْصٌ نِفَاقَ شَخْصٍ؛ لَمْ يُصَلِّ هُوَ عَلَيْهِ، وَصَلَّى عَلَيْهِ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ نِفَاقَهُ، وَكَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يُصَلِّي عَلَى مَنْ لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ حُذَيْفَةُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ قَدْ عَرَفَ الْمُنَافِقِينَ،**

وَقَدْ نَهَى اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى رَسُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ، وَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يَغْفِرُ لَهُمْ بِاسْتِغْفَارِهِ، وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِكُفْرِهِمْ بِاللهِ وَرَسُولِهِ، فَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا بِاللهِ وَرَسُولِهِ؛ لَمْ يُنْهَ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ، وَلَوْ كَانَ لَهُ مِنَ الذُّنُوبِ الِاعْتِقَادِيَّةِ الْبِدْعِيَّةِ أَوِ الْعَمَلِيَّةِ أَوِ الْفُجُورِيَّةِ مَا لَهُ" انتهى كلامه.

✍ فكل مَنْ ثبت إسلامه؛ تجوز الصلاة عليه، ولو كان مبتدعًا فاسقًا، إلَّا أنَّ أهل العلم بيّنوا أيْضًا مشروعية ترك الصلاة عَلَىٰ بعض الفُسَّاق والمبتدعة؛ زجرًا لأمثالهم.

* يقول شَيْخُ الإِسْلَامِ: "وَمَنْ امْتَنَعَ مِنْ الصَّلَاةِ عَلَى أَحَدِهِمْ زَجْرًا لِأَمْثَالِهِ عَنْ مِثْلِ مَا فَعَلَهُ، كَمَا امْتَنَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الصَّلَاةِ عَلَى قَاتِلِ نَفْسِهِ، وَعَلَى الْغَالِّ، وَعَلَى الْمَدِينِ الَّذِي لَا وَفَاءَ لَهُ، وَكَمَا كَانَ كَثِيرٌ مِنَ السَّلَفِ يَمْتَنِعُونَ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى أَهْلِ الْبِدَعِ؛ كَانَ عَمَلُهُ بِهَذِهِ السُّنَّةِ حَسَنًا"، هٰذا ما قرّره جمعٌ من أهل العلم.

* يقول شَيْخُ الإِسْلَامِ: "وَهَذَا مِنْ جِنْسِ هَجْرِ الْمُظْهِرِينَ لِلْكَبَائِرِ حَتَّى يَتُوبُوا، فَإِذَا كَانَ فِي ذَلِكَ مِثْلُ هَذِهِ الْمَصْلَحَةِ الرَّاجِحَةِ؛ كَانَ ذَلِكَ حَسَنًا، وَمَنْ صَلَّى عَلَى أَحَدِهِمْ يَرْجُو لَهُ رَحْمَةَ اللهِ، وَلَمْ يَكُنْ فِي امْتِنَاعِهِ مَصْلَحَةٌ رَاجِحَةٌ؛ كَانَ ذَلِكَ حَسَنًا، وَلَوْ امْتَنَعَ فِي الظَّاهِرِ وَدَعَا لَهُ فِي الْبَاطِنِ لِيَجْمَعَ بَيْنَ الْمَصْلَحَتَيْنِ؛ كَانَ تَحْصِيلُ الْمَصْلَحَتَيْنِ أَوْلَى مِنْ تَفْوِيتِ إِحْدَاهُمَا".

✍ إذًا الصَّلَاة جائزة عَلَىٰ كل من كان من أهل القبلة برًّا كان أو فاجرًا، إلَّا أن أهل العلم يراعون المصلحة أحيانًا في ترك الصَّلَاة عَلَىٰ بعض الفُسَّاق والمبتدعة زجرًا...

❑ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: "وَلَا نُنْزِلُ أَحَدًا مِنْهُمْ جَنَّةً وَلَا نَارًا".

كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ اشتمل عَلَىٰ أمرين:

❶ الْأَوَّل: عدم الحكم عَلَىٰ معيّن من أهل القبلة بِالْجَنَّةِ، والسلف في هٰذِه المسألة عَلَىٰ ثلاثة أقوال، بيّنها ابن أبي العز في (**شرح الطحاوية**)، وأنا أذكرها في هٰذا الموضوع:

① الْأَوَّل: ألَّا يُشهد لمعيّن بِالْجَنَّةِ إلَّا لِلْأَنْبِيَاءِ، قَالَ ابن أبي العز: "**وَهَذَا يُنْقَلُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ، وَالْأَوْزَاعِيِّ**".

② الثَّانِي: ألَّا يُشهد لأحدٍ بِالْجَنَّةِ إلَّا لمن ورد النَّصّ به، كالعشرة المبشرين بِالْجَنَّةِ، قال

ابن أبي العز: "**وَهَذَا قَوْلُ كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَأَهْلِ الْحَدِيثِ**".

③ **الثَّالِث**: أنه يُشهد بِالجَنَّةِ لمن ورد النَّصّ بكونه من أهل الجَنَّة، وَلِمَنْ شَهِدَ لَهُ الْمُؤْمِنُونَ بذلك، كَمَا فِي (الصَّحِيحَيْنِ): أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِجِنَازَةٍ، فَأَثْنَوْا عَلَيْهَا بِخَيْرٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**وَجَبَتْ**»، وَمُرَّ بِأُخْرَى، فَأُثْنِيَ عَلَيْهَا بِشَرٍّ، فَقَالَ: «**وَجَبَتْ**». وَفِي رِوَايَةٍ كَرَّرَ: «**وَجَبَتْ**» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا وَجَبَتْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**هَذَا أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ خَيْرًا؛ وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ، وَهَذَا أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ شَرًّا؛ وَجَبَتْ لَهُ النَّارُ، أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللهِ فِي الْأَرْضِ**».

☝ هٰذِه ثلاثة أقوال في أهل العلم.

⇦ وكلام الْمُصَنِّف يدلّ عَلَىٰ القول اَلْأَوَّل؛ لأنه أجمل، فقال: "**وَلَا نُنْزِلُ أَحَدًا مِنْهُمْ جَنَّةً وَلَا نَارًا**"، فهٰذَا الكلام منه يوافق القول اَلْأَوَّل، وهو: أَلَّا يُشهد لمعيّن بِالجَنَّةِ إِلَّا لِلْأَنْبِيَاءِ، فكلامه هنا يوافق القول الأول، ولكنه قال بعد: "**وَأَنَّ الْعَشَرَةَ الَّذِينَ سَمَّاهُمْ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَشَّرَهُمْ بِالْجَنَّةِ، نَشْهَدُ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ، عَلَى مَا شَهِدَ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**"، فدلَّ ذلك عَلَىٰ أنه يقول بالقول الثَّانِي، والقول الثَّانِي هو: أَلَّا يُشهَد لأحدٍ بِالجَنَّةِ، إِلَّا لمن ورد النَّصّ بالشهادة له بِالجَنَّةِ، كالعشرة المبشّرين بِالجَنَّةِ، وهٰذَا القول -واللهُ أَعْلَمُ- هو القول الراجح، وهو الذي يدل عليه كلام الطحاوي عند الجمع بين كلامه في هٰذَا الموضع وكلامه الذي قال فيه: "**وَأَنَّ الْعَشَرَةَ الَّذِينَ سَمَّاهُمْ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَشَّرَهُمْ بِالْجَنَّةِ، نَشْهَدُ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ**".

❷ **الأمر الثَّانِي**: عدم الحكم عَلَىٰ مُعيّن من أهل القبلة بِالنَّارِ، وما قاله رَحِمَهُ اللَّهُ حق، فأهل السُّنَّة يقطعون بأنَّ من أهل القبلة من يدخل النَّار، كما أفادت النصوص، ولكنهم لا يحكمون عَلَىٰ مُعيَّنٍ بذلك، فالنصوص دلّت عَلَىٰ أن أقوامًا من أهل القبلة يدخلون النَّار، ثُمَّ منهم من يخرج من النَّار بشفاعة الشافعين، وغير ذلك.

⇦ فأهل السُّنَّة يؤمنون بهٰذَا، وأن من أهل القبلة من يدخل النَّار، ولكنهم لا يعينون أحدًا بعينه، فيقولون: من العصاة يقولون: إنه في النَّار.

⬆ هٰذَا ما يتعلّق بقول المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "**وَلَا نُنْزِلُ أَحَدًا مِنْهُمْ جَنَّةً وَلَا نَارًا**"، أي: ولا نحكم عَلَىٰ أحدٍ من أهل القبلة بجنةٍ ولا بنارٍ، الحكم بِالجَنَّةِ يُستثنى منه من دلّت النصوص عَلَىٰ أنه في الجَنَّة، وأما النَّار فلا نحكم عَلَىٰ معيّن في النَّار، وإن كنا نقطع بأنه من أهل القبلة من سيدخل النَّار، ثُمَّ يخرج منها ولا يخلد فيها.

❐ قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "**ولا نَشْهَدُ عَلَيْهِم بِكُفْرٍ وَلا بشِرْكٍ وَلا بِنفَاقٍ، مَا لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُم شَيْءٌ مِنْ ذَلك، وَنَذَرُ سَرَائِرَهُم إِلَىٰ اللهِ تَعَالَىٰ**".

☜ يُبَيّن المُصَنِّف هنا جانبًا مهمًّا من الاعتقاد، وهو: عدم الحكم عَلَىٰ معيّنٍ بكفرٍ أو شركٍ أو نفاقٍ، إِلَّا إن ظهر منه ما يستوجب الحكم عليه بذلك، وقد سبق بيان معنى الكفرِ لغةً وشرعًا، وبيان بعض المهمات المُتَعَلِّقَة به، وسبق أَيْضًا تناول بعض المسائل المُتَعَلِّقَة بِالشِّرْكِ، وأحب هنا أن أُبيِّن بعض المهمات المُتَعَلِّقَة بالنِّفَاق.

✍ وقبل الشروع في المهمات أذكر مقدمة مهمة تتعلق بالنِّفَاق، وهي مستفادة من النَّظر في كلام شَيْخِ الإِسْلَامِ وابن كثير وغيرهما، وربما أنقل خلال المقدمة كلامًا لشيخ الإسلام دون أنْ أعزوه إليه.

❋ النِّفَاق داءٌ معنويّ عظيم لم يُعرف في العهد المكي، وذلك لكون الإسلام في العهد المكي ضعيفًا، فلا يجد الكافر ما يخافه ويمنعه من إظهار كُفره، ولكن حِيْنَئِذٍ كان من النَّاس من يظهر الكفر، وهو في الباطن مؤمن؛ خوفًا من الكفّار لما لهم من سلطة وقوّة.

⮌ فَالنِّفَاق لم يظهر إِلَّا في العهد المدني، وكان ظهوره فيه عَلَىٰ وجه التحديد بعد غزوة بدرٍ، حيث صارت للإسلام دولةٌ وشوكة، فخاف الكُفَّارُ من إظهار كُفرهم، فصار منهم من يُظهر الإسلام ويبطن الكُفر، وكان رأس هؤلاء: عبد الله بن أُبَي، وقد نزلت فيه وفي أمثالِهِ آيات من كتاب الله تَعَالَىٰ.

⮌ فَالنَّاسُ في العهد المدني ثلاثة أصناف: مؤمن، وكافرٌ مظهرٌ للكفر، ومنافق ظاهره الإسلام وهو في الباطن كافر، ومن هنا قَالَ أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "**لم يكن في المهاجرين منافق، إِنَّمَا وُجِد النِّفَاق في قبائل الأنصار**".

* قَالَ ابن كثير مُعَلِّلًا عدم وجود النِّفَاق في المهاجرين: "**لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ يُهَاجِرُ مُكْرَهًا، بَلْ يهاجر فيترك مَالَهُ وَوَلَدَهُ وَأَرْضَهُ؛ رَغْبَةً فِيمَا عِنْدَ اللهِ فِي الدَّارِ الْآخِرَةِ**" انتهى كلامه.

☜ والمنافقون منهم من كان في الأصل مشركًا، ومنهم من كان من أهل الكتاب، وقد كان النِّفَاق موجودًا في المدينة والبادية، قَالَ الله تَعَالَىٰ: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴿١٠١﴾﴾ [التوبة: ١٠١]

* ولما كانت سورة البقرة سنام القُرْآن، ويُقال: إنها أوّل سورةٍ نزلت بالمدينة، إذ افتتحها الله بأربعة آياتٍ في صفة المؤمنين، وآيتين في صفة الكافرين، وبضع عشرة آية في صفة المنافقين، وذلك يُبيّن عِظَم خطره، وجاء ذكرهم في سورٍ متعدّدة؛ فذكروا في سورة الفتح، والقتال، والحديد، والمجادلة، والحشر، والمنافقين، بل عامّة السّور المدنية يُذكر فيها المنافقون.

* وأما سورة براءة، فأكثرها في وصف المنافقين وذمّهم؛ ولهَذَا سُمِّيت "**الفاضحة، والمُبَعْثِرة**"، وهي نزلت عام تبوك، وكانت تبوك سنة تسعٍ من الهجرة، وكانت غزوة تبوك آخر مغازي النَّبِيّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ الَّتِي غزاها بنفسه، وتميَّز فيها من المنافقين مَنْ تميّز، فذكر الله من صفاتهم ما ذكره في هٰذِه السورة.

⬅ والمُعتَقد الباطل لَا بُدَّ أن يظهر عَلَىٰ أقوال صاحبه وأفعاله، من هنا كان السوء والأذى ينال الإسلام والمسلمين من المنافقين، ولكن لم يكن النَّبِيّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يؤاخذهم بما يصنعون، وذلك امتثالٌ لقول ربّه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَدَعْ أَذَاهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا ﴿٤٨﴾﴾ [الأحزاب: ٤٨].

⬅ ثُمَّ إن في إقامة الحدود عليهم مفسدة أعظم من مفسدة الصبر عَلَىٰ كلامهم، فلما فتح الله مكّة ودخل النَّاس في دين الله أفواجًا، وأنزل الله "**براءة**" قَالَ فيها: ﴿جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ٧٣]، وَقَالَ تَعالَىٰ: ﴿لَئِن لَّمْ يَنتَهِ الْمُنَافِقُونَ

وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ [الأحزاب: ٦٠] إِلَىٰ قوله: ﴿أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلًا ﴿٦١﴾﴾ [الأحزاب: ٦١].

☜ فلما رأى من بقي من المنافقين ما صار الأمر إليه من عِزِّ الإسلام، وقيام الرسول بجهاد الكفّار والمنافقين أضمروا النِّفَاق، فلم يكن يُسمَع من أحدٍ من المنافقين بعد غزوة تبوك كلمة سوء، وماتوا بغيظهم، حَتَّىٰ بقي منهم أناسٌ بعد موت النَّبِيّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يعرفهم "صاحب السِّـرِّ" حذيفة، فلم يكن هو يصلّي عليهم ولا يصلّي عليهم من عرفهم بسببٍ آخر، مثل عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

✍ فهٰذا يفيد أنَّ النَّبِيّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يحتمل من الكفّار والمنافقين قبل براءة، ما لم يكن يحتمل منهم بعد ذلك، كما قد كان يحتمل من أذى الكفّار وهو بمكة ما لم يكن يحتمل بدار الهجرة والنُّصْرة.

☝ هٰذِه مقدمة موجزة تتعلّق بالنِّفَاق وبعدها أنبّه عَلَىٰ بعض المهمّات المُتَعَلِّقَة بالنِّفَاق، وينحصر القول فيها بإذن الله عَزَّ وَجَلَّ في ست وقفات:

❶ الوقفة الأولى: في أهمية حمل النفس عَلَىٰ الخوف من النِّفَاق.

إذا كان الصَّحَابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يخافون النِّفَاق عَلَىٰ أنفسهم، وقد جاءت الآيات والأحاديث في بيان فضلهم، فالنِّفَاق علينا أخوف ومنا أقرب.

* قَالَ ابن أبي مُلَيكة: **"أدركت ثلاثين من أصحاب النَّبِيّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كلهم يخاف النِّفَاق عَلَىٰ نفسه، ما منهم أحدٌ يقول: إنه عَلَىٰ إيمان جبريل وميكائيل"**، وقد خاف عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ النِّفَاق، وهو الذي قَالَ له النَّبِيّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يا ابن الخطّاب! والذي نفسي بيده، ما لقيك الشيطان سالكًا فجًّا قطُّ إِلَّا سلك فجًّا غير فجك**».

* وقال لحذيفة: "**أُنشدك الله، هل سمّاني لك رسول الله** صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟" يعني: في المنافقين، فيقول حذيفة: "**لا، ولا أزكّي بعدك أحدًا**"، فَالصَّحَابَةُ الَّذِينَ بلغوا في الإيمان المنزلة العليا خافوا النِّفَاق عَلَىٰ أنفسهم، فهل نأمنه نحن؟!

* وقال الحسن: "ما خافه إِلَّا مؤمن، ولا أمنه إِلَّا منافق"، وقال الإمام أحمد -وقد سُئل ما يقول فيمن لا يخاف النِّفَاق عَلَىٰ نفسه؟ فَقَالَ-: "ومن يأمن عَلَىٰ نفسه النِّفَاق".

* قَالَ ابن رجب: "وَالَّذِي خافه هؤلاء عَلَىٰ أنفسهم النِّفَاق الأصغر، وهو باب النِّفَاق الأكبر، فيُخشى عَلَىٰ من غلب عليه خصال النِّفَاق الأصغر في حياته أن يخرجه ذلك إِلَىٰ نفاقه الأكبر، حَتَّىٰ ينسلخ من الإيمان بالكلية، كما قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥]، وَقَالَ: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام: ١١٠]".

* وقال ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ أَيْضًا: "قَالَ الأوزاعي: قد خاف عمر النِّفَاق عَلَىٰ نفسه، قيل له: أنه يقولون: إن عمر لم يخف أن يكون يَوْمِئِذٍ منافقًا، حَتَّىٰ سأل حذيفة، ولكن خاف أن يُبتلى بذلك قبل أن يموت، فقال الأوزاعي: هٰذَا قول أهل البدع".

* قَالَ ابن رجب: "يشير إِلَىٰ أن عمر كان يخاف النِّفَاق عَلَىٰ نفسه في الحال، وَالظَّاهِر: أنه أراد أن عمر كان يخاف عَلَىٰ نفسه في الحال من النِّفَاق الأصغر، والنِّفَاق الأصغر وسيلة إِلَىٰ النِّفَاق الأكبر، كما أن المعاصي بريد الكُفر، وكما يُخشى عَلَىٰ من أصرّ عَلَىٰ المعصية أن يُسلب الإيمان عند الموت، كذلك يُخشى عَلَىٰ من أصرّ عَلَىٰ خصال النِّفَاق أن يُسلب الإيمان فيصير منافقًا".

* وَقَالَ ابن رجب أَيْضًا: "ولما تقرّر عند الصحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ أَنَّ النِّفَاق اختلاف السِّرّ والعلانية، خشي بعضهم عَلَىٰ نفسه أنْ يكون إذا تغير عليه حضور قلبه ورقّته وخشوعه عند سماع الذِّكْر، برجوعه إِلَىٰ الدنيا والاشتغال بالأهل والأولاد والأموال، أن يكون ذلك منهم نفاقًا، كما في صحيح مسلم عن حنظلة..." إِلَىٰ آخر ما قَالَ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ.

☜ وهٰذَا كله فيه: أنَّ الصَّحَابَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ خشوا عَلَىٰ أنفسهم من النِّفَاق، وإذا كان الصَّحَابَة -وقد بلغوا من الإيمان مبلغًا عظيمًا، وجاءت فيهم الآيات والأحاديث في بيان فضائلهم- يخافون النِّفَاق عَلَىٰ أنفسهم، فخوف غيرهم ممن بعدهم عَلَىٰ نفسه أوْلى.

❷ الوقفة الثَّانية: في بيان النِّفاق لغة وشرعًا، وكونه عَلَىٰ نوعين.

* **النِّفَاق لغةً**: مصدر نَافق يُنَافِق مُنافقَةً ونِفَاقًا، ومن أهل العلم من قَالَ: إنه مأخوذ من النَّفَق ومنهم من قَالَ: أنه مأخوذٌ من النَّافِقَاء، أحد مخارج اليربوع من جحره، فإنه إذا طُلِب من واحدٍ هرب إِلَىٰ المخرج الآخر وخرج منه، فهكذا المنافق يدخل في الدين من باب، ويخرج من باب آخر غيره.

تنبيه:

هٰذَا الاسم -وهو المُنَافِق-، لم يكن معروفًا في الجاهلية، ومع ذلكم يعدّ عربيًّا، قَالَ شَيْخُ الإِسْلَامِ: "**بَلْ خَاطَبَهُمْ بِاسْمِ الْمُنَافِقِينَ، وَقَدْ ذَكَرَ أَهْلُ اللُّغَةِ أَنَّ هَذَا الِاسْمَ لَمْ يَكُنْ يُعْرَفُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَلَمْ يَقُولُوا: إنَّهُ لَيْسَ بِعَرَبِيٍّ؛ لِأَنَّ الْمُنَافِقَ مُشْتَقٌّ مِنْ نَفَقَ إذَا خَرَجَ، فَإِذَا كَانَ اللَّفْظُ مُشْتَقًّا مِنْ لُغَتِهِمْ، وَقَدْ تَصَرَّفَ فِيهِ الْمُتَكَلِّمُ بِهِ كَمَا جَرَتْ عَادَتُهُمْ فِي لُغَتِهِمْ؛ لَمْ يَخْرُجْ ذَلِكَ عَنْ كَوْنِهِ عَرَبِيًّا**" انتهى كلامه.

* **والنِّفَاق شرعًا**: عُرِّف بتعاريف أجودها قول ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "**هو إظهار الخيرِ، وإسرار الشَّرِّ**" انتهى كلامه.

ثُمَّ إن النِّفَاق باعتبار الشَّرّ الذي يُسَرّ نوعان:

(١) **الأوّل**: النِّفَاق الاعتقادي، وهو النِّفَاق الأكبر، وصاحبه يُسِرّ الكُفْرَ، وصاحبه مُخلدٌ في النَّار، وهٰذَا النَّوْع هو المقصود بقوله تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا ﴿١٤٥﴾﴾ [النساء: ١٤٥]، وبقوله تَعَالَىٰ: ﴿الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ وَعَدَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا هِيَ حَسْبُهُمْ وَلَعَنَهُمُ اللَّهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُقِيمٌ ﴿٦٨﴾﴾ [التوبة: ٦٨]، وبقوله تَعَالَىٰ: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴿١﴾﴾ [المنافقون: ١]... الآيات.

(٢) **النِّفَاق الثاني**: النِّفَاق الأصغر، وهو النِّفَاق العملي، والإسرار فيه يكون للمعاصي التي هي دون الكُفْر، وهو المقصود بقوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا،**

وإِنْ كَانَتْ خَصْلَةٌ مِنْهُنَّ فِيهِ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النِّفَاق حَتَّىٰ يَدَعَهَا: مَنْ إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

فهٰذا الحديث النِّفاق المذكور فيه هو النِّفاق الأصغر، وسيأتي بسط الكلام حوله عند الحديث حول خصالِ النِّفَاق الأصغر.

وهنا فائدة: يسمّى الواقع في النِّفَاق الاعتقادي في عرف الفقهاء بِالزِّنْدِيقِ.

* قَالَ شَيْخُ الإِسْلَامِ: "وَالْمَقْصُودُ هُنَا: أَنَّ الزِّنْدِيقَ فِي عُرْفِ هَؤُلَاءِ الْفُقَهَاءِ هُوَ الْمُنَافِقُ الَّذِي كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ أَنْ يُظْهِرَ الْإِسْلَامَ وَيُبْطِنَ غَيْرَهُ، سَوَاءٌ أَبْطَنَ دِينًا مِنَ الْأَدْيَانِ: كَدِينِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى أَوْ غَيْرِهِمْ، أَوْ كَانَ مُعَطِّلًا جَاحِدًا لِلصَّانِعِ وَالْمَعَادِ وَالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ.

وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ: الزِّنْدِيقُ هُوَ الْجَاحِدُ الْمُعَطِّلُ، وَهَذَا يُسَمَّى الزِّنْدِيقَ فِي اصْطِلَاحِ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالْعَامَّةِ وَنَقَلَةِ مَقَالَاتِ النَّاسِ، وَلَكِنَّ الزِّنْدِيقَ الَّذِي تَكَلَّمَ الْفُقَهَاءُ فِي حُكْمِهِ: هُوَ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ مَقْصُودَهُمْ هُوَ التَّمْيِيزُ بَيْنَ الْكَافِرِ وَغَيْرِ الْكَافِرِ وَالْمُرْتَدِّ وَغَيْرِ الْمُرْتَدِّ وَمَنْ أَظْهَرَ ذَلِكَ أَوْ أَسَرَّهُ".

* وقال: "وَلَمَّا كَثُرَتْ الْأَعَاجِمُ فِي الْمُسْلِمِينَ تَكَلَّمُوا بِلَفْظِ الزِّنْدِيقِ وَشَاعَتْ فِي لِسَانِ الْفُقَهَاءِ".

إذًا شَيْخُ الإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ يبيّن أن الزِّنْدِيق في عرف الفقهاء، هو المنافق الذي كان في عهد النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأنَّ أهل الكلام ونقلة مقالات النَّاس يطلقون الزِّنْدِيق ويريدون به الجاحد المُعَطّل لوجود الصانع والخالق، هٰذِه فائدة مهمة في معرفة مراد الفقهاء بِالزِّنْدِيقِ، ومراد المتكلّمين من كلام شَيْخ الإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ.

٣ الوقفة الثالثة: المنافق في الآخرة حكمه حكم الكفّار، وأما في الدنيا فتجري عليه أحكام الإسلام.

المنافقون الَّذِينَ كانوا في عهد النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كانوا يُظهِرون الإسلام، فيلتزمون أحكامه الظَّاهِرَة، فيصلون ويصومون، بل ويجاهدون، وكان النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يعاملهم

بما ظهر من حالهم، ويَكِلُ سرائرهم إِلَىٰ الله، ومن هنا بيَّن شَيْخُ الإِسْلَامِ وغيره، أن حُكم المنافقين في الآخرة، حكم الكفّار، وأما في أحكام الدنيا فقد تجري عَلَىٰ المنافق أحكام المسلمين.

* قَالَ ابن تَيْمِيَّة: "فَقَدْ كَانَ الْمُسْلِمُونَ يُنَاكِحُونَهُمْ ويُوارِثُونَهم، وَلَمْ يَحْكُمْ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمُنَافِقِينَ بِحُكْمِ الْكُفَّارِ الْمُظْهِرِينَ لِلْكُفْرِ لَا فِي مُنَاكَحَتِهِمْ وَلَا موارثتهم وَلَا نَحْوِ ذَلِكَ، بَلْ لَمَّا مَاتَ عَبْدُ اللهِ بْنُ أبي ابْنُ سلول - وَهُوَ مِنْ أَشْهَرِ النَّاسِ بِالنِّفَاقِ - وَرِثَهُ ابْنُهُ عَبْدُ اللهِ، وَهُوَ مِنْ خِيَارِ الْمُؤْمِنِينَ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ مَنْ كَانَ يَمُوتُ مِنْهُمْ يَرِثُهُ وَرَثَتُهُ الْمُؤْمِنُونَ؛ وَإِذَا مَاتَ لِأَحَدِهِمْ وَارِثٌ وَرِثُوهُ مَعَ الْمُسْلِمِينَ"، انتهى كلامه رَحِمَهُ اللهُ.

* فالمنافق مسلمٌ في الظَّاهِر، قَالَ شَيْخُ الإِسْلَامِ: "الْمُنَافِقُونَ هُمْ فِي الظَّاهِرِ مُسْلِمُونَ، وَقَدْ كَانَ الْمُنَافِقُونَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَلْتَزِمُونَ أَحْكَامَ الْإِسْلَامِ الظَّاهِرَةَ، لَا سِيَّمَا فِي آخِرِ الْأَمْرِ مَا لَمْ يَلْتَزِمْهُ كَثِيرٌ مِنْ الْمُنَافِقِينَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ؛ لِعِزِّ الْإِسْلَامِ وَظُهُورِهِ إذْ ذَاكَ بِالْحُجَّةِ وَالسَّيْفِ" انتهى كلامه.

ومن هنا قد يُطلق الإسلام ويدخل فيه بعض الكفّار المنافقين، باعتبار إسلامهم في الظَّاهِر، قَالَ الله تَعَالَىٰ: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴿٣٦﴾﴾ [الذاريات: ٢٥، ٣٦]، فالله عَزَّ وَجَلَّ أخرج لوطًا ومن معه من المؤمنين من أهله، فنعت الله المُخْرَجين بالإيمان، ولم تكن زوجة لوط من المُخْرَجين، فإنها كانت كافرة مظهرة الإيمان.

قَالَ الله تَعَالَىٰ: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتَ نُوحٍ وَامْرَأَتَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّاخِلِينَ ﴿١٠﴾﴾ [التحريم: ١٠]، ونعت الله تَعَالَىٰ أهل بيت بالإسلام باعتبار دخول امرأة نوح معهم، وهي مسلمة في الظَّاهِر لا في الباطن، فَقَالَ: ﴿فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾.

وقد عدّ بعض أهل العلم من ذلكم -أي: من إطلاق الإسلام عَلَىٰ المنافقين، باعتبار ما ظهر منهم عدّ بعض أهل العلم من هٰذَا- قوله تَعَالَىٰ: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١٤﴾ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴿١٥﴾﴾ [الحجرات: ١٤، ١٥].

* وقد بيّن شَيْخُ الإِسْلَامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الأعراب المذكورين هنا مسلمون والإيمان المنفي عنهم هو كماله الواجب، لا أصله، ورجَّح ذلك من وجهين، فبيَّن شَيْخُ الإِسْلَامِ أنَّ ما ذهب إليه بعض أهل العلم من كوْن الأعراب المذكورين هنا أُطْلق عليهم الإسلام باعتبار ما أظهروا، وإلَّا فإنهم منافقون، بيّن شَيْخُ الإِسْلَامِ أن هٰذَا غير صحيح، وأنهم مسلمون حقًّا، وأنهم لم يحققوا كمال الإيمان الواجب، بل معه أصله، ورجّح ذلكم من وجهين:

❶ **الأول**: قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]، فإن "لَمَّا" حرف ينفي ما قرب وجوده، وانتُظر وجوده، ولم يجئ بعد، وهٰذَا لا يُقال في المنافق، إذ إيمانه بعيدٌ لا قريب، هٰذَا الوجه الأول الذي رجّح فيه ابن تَيْمِيَّة أن هؤلاء مسلمون حقًّا، ولكنهم لم يحقّقوا كمال الإيمان الواجب.

❷ **والوجه الثَّانِي**: قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١٤﴾﴾ [الحجرات: ١٤]، فإنَّ المراد به: إن تطيعوا الله ورسوله وأنتم عَلَىٰ حالكم هٰذِه التي لم تحققوا بها الإيمان، فإنَّ أعمالكم تُقبل تامَّة غير ناقصة، وليس المراد به أنكم إن آمنتم، فإنَّ الله يقبل أعمالكم؛ إذ قبول أعمال المؤمن أمرٌ واضحٌ معلومٌ.

* فوصف المؤمنين الذي أُخرج منه هو المذكور في قوله تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴿١٥﴾﴾ [الحجرات: ١٥]، فهؤلاء الأعراب مسلمون معهم من الإيمان ما يصح به إسلامهم، وما نُفي عنهم هو الإيمان الواجب المنفي عن الزاني والسارق.

وهنا فائدة: اتفق المسلمون عَلَىٰ أن المنافق ليس مؤمنًا مستحقًّا للثواب ولم يسمِّهم مؤمنين إِلَّا الكَرَّامِيَّة.

* قَالَ شَيْخُ الإِسْلَامِ: "وَأَمَّا الْكَافِرُ الْمُنَافِقُ فِي الْبَاطِنِ فَإِنَّهُ خَارِجٌ عَنْ الْمُؤْمِنِينَ الْمُسْتَحِقِّينَ لِلثَّوَابِ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا يُسَمَّوْنَ بِمُؤْمِنِينَ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا، وَلَا عِنْدَ أَحَدٍ مِنْ طَوَائِفِ الْمُسْلِمِينَ، إلَّا عِنْدَ طَائِفَةٍ مِنْ الْمُرْجِئَةِ وَهُمْ الكَرَّامِيَةُ الَّذِينَ قَالُوا: إنَّ الْإِيمَانَ هُوَ مُجَرَّدُ التَّصْدِيقِ فِي الظَّاهِرِ، فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ: كَانَ مُؤْمِنًا وَإِنْ كَانَ مُكَذِّبًا فِي الْبَاطِنِ، وَسَلَّمُوا أَنَّهُ مُعَذَّبٌ مُخَلَّدٌ فِي الْآخِرَةِ، فَنَازَعُوا فِي اسْمِهِ لَا فِي حُكْمِهِ، وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَحْكِي عَنْهُمْ أَنَّهُمْ جَعَلُوهُمْ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَهُوَ غَلَطٌ عَلَيْهِمْ، وَمَعَ هَذَا فَتَسْمِيَتُهُمْ لَهُ مُؤْمِنًا: بِدْعَةٌ ابْتَدَعُوهَا مُخَالَفَةً لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ سَلَفِ الْأُمَّةِ، وَهَذِهِ الْبِدْعَةُ الشَّنْعَاءُ هِيَ الَّتِي انْفَرَدَ بِهَا الكَرَّامِيَةُ دُونَ سَائِرِ مَقَالَاتِهِمْ".

٤ الوقفة الرابعة: في ذكر بعض صفات أهل النِّفَاق الأكبر.

أهلُ النِّفَاق الأكبرِ يظهرون الإيمان ويبطنون الكفر، قَالَ الله تَعَالَىٰ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ۝٨﴾ [البقرة: ٨].

ومن أوصافهم: أنهم أهل مكرٍ وخديعة، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ٩].

ومن أوصافهم: أنهم أهل كذبٍ وتكذيب، والكذبُ هو أُسُّ النِّفَاق الذي بُنِيَ عليه، قَالَ الله تَعَالَىٰ: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ۝١٠﴾ [البقرة: ١٠].

ومن أوصافهم: أنهم أهل إفساد، قَالَ الله تَعَالَىٰ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ۝١١ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ ۝١٢﴾ [البقرة: ١١، ١٢].

ومن أوصافهم: أنهم معجبون بأنفسهم لقولهم: ﴿أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ﴾ [البقرة: ١٣].

⇦ **ومن أوصافهم**: أنهم أهل طغيان، فهم أنكروا عَلَىٰ الذين عرضوا عليهم الإيمان، وقالوا: ﴿أَنُؤْمِنُ﴾، وهٰذَا غاية ما يكون من الطغيان؛ ولهذَا قَالَ الله تَعَالَىٰ في آخر الآية: ﴿فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١٥﴾﴾ [البقرة: ١٥]، بيّن هٰذَا الشيخ/ محمد بن صالح العثيمين.

⇦ **ومن أوصافهم**: أنهم أهل جهل، ويؤخذ هٰذَا من قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ ﴿١٣﴾﴾ [البقرة: ١٣].

⇦ ومن أوصافهم: أنهم أهل ذُلّ، يقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا﴾ [البقرة: ١٤]، قالوا هٰذَا خوفًا من المؤمنين، فهم ذليلون، ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤]، أي: خوفًا منهم أَيْضًا، فهم أذلاء عند المؤمنين وعند الشَّيَاطِين، وهم رؤسائهم في النِّفَاق.

☜ هٰذِه بعض أوصاف المنافقين وَثَمَّ أوصافٌ أخرى كثيرة مبثوثة في كتاب الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

٥ الوقفة الخامسة: في ذكر خصال النِّفَاق الأصغر.

في الصحيحين عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا، وَإِنْ كَانَتْ خَصْلَةٌ مِنْهُنَّ فيه كَانَت فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ حَتَّىٰ يَدَعَهَا: مَنْ إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ**». وفيهما عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّث كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا اؤْتُمِنَ خَانَ**».

❋ بيّن ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ: أنَّ أصول النِّفَاق الأصغر ترجع إِلَىٰ هٰذِه الخصال الخمس:

① **أوّلها**: «**إِذَا حدَّث كَذَبَ**»، فمن كان الكذبُ كثيرًا في كلامه، فقد أتى خصْلةً من خصال النِّفَاق، وقد كان يُقال: أسُّ النِّفَاق الذي بُني عليه النِّفَاق: الكذب.

② **ثانيها**: «**وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ**»، والخلف عَلَىٰ نوعين:

❶ **أَحَـدُهُمَا**: أنْ يَعِد ومن نيّته ألّا يفي بوعده، وهٰذَا أشَرُّ الخُلف، ولو قَالَ: أفعل كذا إنْ شَاءَ اللَّهُ، ومن نيته ألّا يفعل؛ كان كذبًا وخُلفا، قاله الأوزاعي.

❷ **الثَّانِي**: أن يعد ومن نيّته أن يفي، ثُمَّ يبدو له أمرٌ فيخلف من غير عُذْرٍ له في الخُلف، والمؤمن إذا وعد وفّى كما قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا﴾ [البقرة: ١٧٧].

❸ **ثالثها**: «وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ»، ويعني بالفجور: أن يخرج عن الحقِّ عمدًا، حَتَّى يصير الحقُّ باطلاً، والباطل حقًّا، وهٰذَا مما يدعو إليه الكذب، كما قَالَ النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ فَإِنَّ الْكَذِبَ يَهْدِي إِلَىٰ الفجُورِ وَإِنَّ الْفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ**».

❹ **رابعها**: «**إِذَا عَاهَدَ غَدَرَ**»، العهد: ما يعاهد الإنسان به غيره، قَالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا ۝٣٤﴾ [الإسراء: ٣٤]، فالوفاء بالعهد مسؤولٌ عنه الإنسان في الآخرة، يُسأل الإنسان: هل وفَّى بعهده أم لم يفِ بعهده؟ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ﴾ [النحل: ٩١]، فمن أوصاف المنافقين: أنهم إذا عاهدوا غدروا.

❺ **خامسها**: في قوله: «وَإِذَا ائْتُمِنَ خَانَ»، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]، وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَدِّ الأمانَةَ إِلَىٰ مَنْ ائتَمَنَك**»، فالخيانة في الأمانة من خصال المنافقين.

❋ قَالَ النووي: "**هٰذَا الْحَدِيثُ مِمَّا عَدَّهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ مُشْكِلًا، مِنْ حَيْثُ إِنَّ هَذِهِ الْخِصَالَ تُوجَدُ فِي الْمُسْلِمِ الْمُصَدِّقِ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ شَكٌّ**"، فالنووي رَحِمَهُ اللَّهُ يبيّن أن هٰذَا الحديث مُشكِلٌ، إذْ النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بيّن أن هٰذِه الأوصاف هي أوصاف المنافق، وهٰذِه الأوصاف قد توجد في المؤمن، الَّذِي لا يُشكّ في إيمانه، وَحِينَئِذٍ كيف يُقال: إن من اتّصف بهٰذِه الصفات منافق، بالرغم من كوْنها تجتمع فيمن لا يُشَكّ في كونه مؤمنًا؟

✍ فالجواب ما بيّنه النووي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ، وأنَّ النِّفاق المذكور هنا ليس هو النِّفاق الأكبر، المخرج من الملّة، الَّذِي يكون صاحبهُ مظهرًا للإيمان مبطنًا للكفر، ليس هٰذَا المراد.

قَالَ النووي: "**هٰذَا الْحَدِيثُ مِمَّا عَدَّهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ مُشْكِلًا مِنْ حَيْثُ إِنَّ هَذِهِ الْخِصَالَ تُوجَدُ فِي الْمُسْلِمِ الْمُصَدِّقِ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ شَكٌّ، وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ مَنْ كَانَ مُصَدِّقًا بِقَلْبِهِ**

وَلِسَانِهِ، وَفَعَلَ هَذِهِ الْخِصَالَ؛ لَا يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِكُفْرٍ، وَلَا هُوَ مُنَافِقٌ يُخَلَّدُ فِي النَّارِ؛ فَإِنَّ إِخْوَةَ يُوسُفَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَمَعُوا هَذِهِ الْخِصَالَ، وَكَذَا وُجِدَ لِبَعْضِ السَّلَفِ وَالْعُلَمَاءِ بَعْضُ هَذَا أَوْ كُلُّهِ، وَهَذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ فِيهِ بِحَمْدِ اللهِ تَعَالَىٰ إِشْكَالٌ، وَلَكِنِ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي مَعْنَاهُ؛ فَالَّذِي قَالَهُ الْمُحَقِّقُونَ وَالْأَكْثَرُونَ -وَهُوَ الصَّحِيحُ الْمُخْتَارُ-: أَنَّ مَعْنَاهُ: أَنَّ هَذِهِ الْخِصَالَ خِصَالُ نِفَاقٍ، وَصَاحِبُهَا شَبِيهٌ بالمنافقين فِي هَذِهِ الْخِصَالِ، وَمُتَخَلِّقٌ بِأَخْلَاقِهِمْ، فَإِنَّ النِّفَاقَ هُوَ إِظْهَارُ مَا يُبْطِنُ خِلَافَهُ، وَهَذَا الْمَعْنَى مَوْجُودٌ فِي صَاحِبِ هَذِهِ الْخِصَالِ وَيَكُونُ نِفَاقُهُ فِي حَقِّ مَنْ حَدَّثَهُ وَوَعَدَهُ وَائْتَمَنَهُ وَخَاصَمَهُ وَعَاهَدَهُ مِنَ النَّاسِ، لَا أَنَّهُ مُنَافِقٌ فِي الْإِسْلَامِ فَيُظْهِرُهُ وَهُوَ يُبْطِنُ الْكُفْرَ، وَلَمْ يُرِدِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَذَا أَنَّهُ مُنَافِقٌ نِفَاقَ الْكُفَّارِ الْمُخَلَّدِينَ فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ.

وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا» مَعْنَاهُ: شَدِيدُ الشَّبَهِ بِالْمُنَافِقِينَ بِسَبَبِ هَذِهِ الْخِصَالِ. قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: وَهَذَا فِيمَنْ كَانَتْ هَذِهِ الْخِصَالُ غَالِبَةً عَلَيْهِ، فَأَمَّا من يندر ذلك منه فَلَيْسَ دَاخِلًا فِيهِ، فَهَذَا هُوَ الْمُخْتَارُ فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ، وَقَدْ نَقَلَ الْإِمَامُ أَبُو عِيسَى التِّرْمِذِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَعْنَاهُ عَنِ الْعُلَمَاءِ مُطْلَقًا، فَقَالَ: إِنَّمَا مَعْنَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ نِفَاقُ الْعَمَلِ".

"وَأَمَّا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الرِّوَايَةِ الْأُولَى: «أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا»، وَفِي الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى: «آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ»؛ فَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَهُمَا، فَإِنَّ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ قَدْ تَكُونُ لَهُ عَلَامَاتٌ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ تَحْصُلُ بِهَا صِفَتُهُ، ثُمَّ قَدْ تَكُونُ تِلْكَ الْعَلَامَةُ شَيْئًا وَاحِدًا، وَقَدْ تَكُونُ أَشْيَاءَ وَاللهُ أَعْلَمُ، وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ» هُوَ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ: «وَإِذَا اؤْتُمِنَ خَانَ»".

انتهى كلام النووي.

☝ وهو كلامٌ نفيس يبيّن أنَّ هذا الحديث ليس المراد به المنافق الذي يبطن الكُفر ويظهر الإيمان، وإنَّما المراد أن هذه الصفات وهذه الخصال هي خصال المنافقين.

* وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا**» معناه: شديد الشَّبَهْ بالمنافقين، بسبب هذه الخصال.

☝ هذا ما يسّر الله عَزَّوَجَلَّ فيما يتعلّق بالنِّفاق، والآن نواصل شرح كلام الْمُصَنِّف

رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ.

❑ قَالَ الْمُصَنِّف: "وَلَا نَرَى السَّيْفَ عَلَىٰ أَحَدٍ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ إِلَّا مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ السَّيْفُ".

هٰذَا ما عليه أهل السُّنَّة، فهم لا يحكمون بالقتل عَلَىٰ أحدٍ إلَّا مَنْ دلّ الدليل عَلَىٰ قتله، كما في قوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ، إِلَّا بِإِحْدَىٰ ثَلَاثٍ: الثَّيِّبُ الزَّانِي، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ».

ففي هٰذَا الحديث بيانٌ للمعتقد الحق، وهو الَّذِي عليه أَهْلِ السُّنَّة وَالجَماعَةِ: أنهم لا يرون السيف إلّا عَلَىٰ من وجب عليه السيف، وفي ذا ردٌّ عَلَىٰ الخوارج الَّذِينَ استباحوا دماء المسلمين لمعتقدهم الفاسد في صاحب الكبيرة.

❑ ثُمَّ قَالَ الْمُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "وَلَا نَرَى الْخُرُوجَ عَلَىٰ أَئِمَّتِنَا وَوُلَاةِ أُمُورِنَا، وَإِنْ جَارُوا، وَلَا نَدْعُو عَلَيْهِمْ، وَلَا نَنْزِعُ يَدًا مِنْ طَاعَتِهِمْ، وَنَرَى طَاعَتَهُمْ مِنْ طَاعَةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ فَرِيضَةً، مَا لَمْ يَأْمُرُوا بِمَعْصِيَةٍ، وَنَدْعُو لَهُمْ بِالصَّلَاحِ وَالْمُعَافَاةِ".

هٰذِه الجملة من كلام الْمُصَنِّف بيّنت المنهج السلفي في التعامل مع الحُكّام، فقوله: "وَنَرَى طَاعَتَهُمْ مِنْ طَاعَةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ فَرِيضَةً مَا لَمْ يَأْمُرُوا بِمَعْصِيَةٍ"، بيّن فيه أن أهل السُّنَّة يرون وجوب السَّمْع والطَّاعة للإمام المسلم في غير معصية الله، وقد دلَّت الأدلّة من القُرْآن وَالسُّنَّة عَلَىٰ هٰذَا الأصل العظيم، فمن القُرْآن قوله تَعَالَىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، فالله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أمر بطاعته وبطاعة رسوله وبطاعة أولى الأمر.

وهنا نلاحظ: أن الله عَزَّوَجَلَّ أعاد الفعل ﴿أَطِيعُوا﴾ في طاعة الرسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فأعاد الفعل في الأمر بطاعة الرسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٩]، ولم يُعِد الفعل مع أولي الأمر، وفي هٰذَا معنًى لطيف:

❁ وهو: أنَّ طاعة الرسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ تكون فيما لم يرد في القُرْآن، فالنَّبِيّ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُطاع فيما لم يأتِ به القُرْآن، ولا يُشترط في طاعة النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنْ يكون الأمر المُعيَّن الَّذِي أمر به مذكورًا في القُرْآن، فطاعته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طاعةٌ مفردة وطاعةٌ تابعة لطاعة الله عَزَّوَجَلَّ.

❁ وَأَمَّا أولو الأمر فلا يُطَاعون إلّا في أمرٍ مشروعٍ، وَرَد الدليل عَلَىٰ مشروعيته، فمن هنا لم تكن لهم طاعة خاصَّة، وَإِنَّمَا طاعتهم طاعة تابعة لطاعة الله ورسوله، فإنْ أَمَرُوا بمعصيةٍ؛ لا يطاعون.

* قَالَ ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: **"فقَرَن بين طاعة الله والرسول، وطاعة أولي الأمر، وسلّط عليهما عاملًا واحدًا، وقد كان ربّما يسبق إِلَىٰ الوهم أن الأمر يقتضي عكس هٰذَا، فإنه من يطع الرسول فقد أطاع الله، ولكن الواقع هنا في الآية المناسب. وتحته سرٌّ لطيف وهو دلالته عَلَىٰ أن ما يأمر به رسوله يجب طاعته فيه، وإن لم يكن مأمورًا به بعينه في القُرْآن، طاعة الرسول مفردة ومقرونة، فلا يتوهّم متوهّم أن ما يأمر به الرسول إن لم يكن في القُرْآن، وإلّا فلا تجب طاعته فيه".**

"أما أولي الأمر فلا تجب طاعة أحد إِلَّا إذا اندرجت تحت طاعة الرسول، لا طاعة مفردة مستقلّة، كما صح عن النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قَالَ: «عَلَىٰ المرء السمعُ والطاعةُ فيما أحبَّ وكَرِه ما لم يُؤْمَرْ بمعصية الله تَعَالَىٰ، فإذا أُمِرَ بمعصيةِ الله تَعَالَىٰ؛ فلا سمعَ ولا طاعةَ»".

هٰذَا هو المعنى الذي سبق بيانه وهو مستفاد من كلام ابن القيم هٰذَا، ومن كلام غيره من أهل العلم، هٰذَا الدليل الْأَوَّل، وهو دليلٌ من القُرْآن.

⬅ ومن أدلّة السُّنَّة: قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَىٰ اللهَ، وَمَنْ يُطِعِ الْأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ يَعْصِ الْأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي».**

وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ: **"إِنَّ خَلِيلِي أَوْصَانِي أَنْ أَسْمَعَ وَأُطِيعَ وَإِنْ كَانَ عَبْدًا حَبَشِيًّا مُجَدَّعَ الْأَطْرَافِ".**

❐ ثُمَّ قَالَ المُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "**وَلَا نَدْعُو عَلَيْهِمْ**"، وقوله: "**وَنَدْعُو لَهُمْ بِالصَّلَاحِ**"، يفيد أنَّ أهل السُّنَّة لا يدعون عَلَىٰ ولي الأمر، بل يدعون له، فأهل السُّنَّة يدعون لولاة الأمر بالصلاح؛ لما في صلاحهم من إقامة الدين، ونفعٍ للمسلمين.

❋ قَالَ عمر بن الخطّاب: "**اعلموا أنَّ الناس لن يزالوا بخيرٍ ما استقامت لهم وُلاتُهم وهُداتُهم**"، فاستقامة الولاة تحصل بها الخيرات العظيمة.

☜ **ومن أسباب استقامتهم**: الْدُّعَاء لهم، ومن هنا حثَّ أئمّة السُّنَّة عَلَىٰ الدعاء للولاة، **ومن صور ذلك**: تنبيهم عَلَىٰ الْدُّعَاء لهم في المختصرات العقدية، كما فعل الطحاوي في هٰذَا المتن.

ﮋ ومما جاء عن السَّلَف في الْدُّعَاء للسُّلْطَان: ما أخرج أبو نُعيم في (الحُلية)، عن "**عَبْد الصَّمَدِ بْن يَزِيدَ الْبَغْدَادِيّ، قَالَ: سَمِعْتُ الْفُضَيْلَ بْنَ عِيَاضٍ، يَقُولُ: لَوْ أَنَّ لِي دَعْوَةً مُسْتَجَابَةً؛ مَا صَيَّرْتُهَا إِلَّا فِي الْإِمَامِ، قِيلَ لَهُ: وَكَيْفَ ذَلِكَ يَا أَبَا عَلِيٍّ؟ قَالَ: مَتَى صَيَّرْتُهَا فِي نَفْسِي؛ لَمْ تُجْزِنِي، وَمَتَى صَيَّرْتُهَا فِي الْإِمَامِ؛ فَصَلَاحُ الْإِمَامِ صَلَاحُ الْعِبَادِ وَالْبِلَادِ...، فَقَبَّلَ ابْنُ الْمُبَارَكِ جَبْهَتَهُ، وَقَالَ: يَا مُعَلِّمَ الْخَيْرِ مَنْ يُحْسِنُ هَذَا غَيْرُكَ**".

ﮋ وجاء عن الإمام أحمد في بيان حاله مع الإمام أحمد في عصره أنه قَالَ: "**وإني لأدعو له بِالتَّسْدِيْدِ وَالتَّوْفِيْقِ فِي اَللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالتَّأْيِيد، وأرى ذلك واجبًا عليّ**"، فهٰذَا ما عليه أَهْلِ السُّنَّة وَالجَمَاعَةِ أنهم لا يدعون عَلَىٰ أئمتهم، وَإِنَّمَا يدعون لهم بِالصَّلَاحِ؛ لما في صلاحهم من نفع البلاد والعباد وحفظ الدِّين.

❐ ثُمَّ قَالَ المُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "**وَنَتَّبِعُ السُّنَّة والجَمَاعة، ونتجنَّب الشُّذُوذَ والخِلَافَ والفُرْقَة، وَنُحِبُّ أَهْلَ العَدْلِ والأمَانَةِ، ونَبْغَضُ أَهْلَ الجَوْرِ والخِيَانَة**".

⮌ بَيَّنَ المُصَنِّف حال ما عليه أهل السُّنَّة وأنهم يتَّبِعون السُّنَّة، أي: طريق النَّبِيِّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والجماعة أي: جماعة المؤمنين، والمراد بهم: الصَّحَابَة ومن لزم طريقهم ممن بعدهم، وأنهم يتجنبون الشذوذ والخلاف والفرقة، وهٰذَا حال كل من لزم طريق الصَّحَابَة، فإنَّ لزوم طريقهم يؤدي بمن التزم طريقهم لتجنُّب الخلاف والنزاع والفرقة.

وهٰذَا المنهج وهو لزوم السُّنَّة والجماعة وتجنُّب سبل النزاع والفرقة، قد دل عليه حديث الافتراق، حيث قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**افْتَرَقت الْيَهُود عَلَىٰ إِحْدَىٰ وَسبعين فرقة، وَافتَرَّقَتْ النَّصَارَىٰ عَلَىٰ اثْنَتَيْنِ وَسبعين فرقة، وتفترق أمّتي عَلَىٰ ثَلَاث وَسبعين فرقة، كلّهم فِي النَّار إِلَّا واحدة**» فقيل: يا رسول الله من النَّاجِيَة؟ فَقَالَ: «**ما أنا عليه وأصحابي**».

فقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هٰذَا ليس إخبارًا مجرّدًا، بل فيه حثٌّ عَلَىٰ التزام هٰذَا المنهج، وهو اتّبَاع السُّنَّة وما عليه الصَّحَابَة، وبه تكون النَّجَاة من أسباب الفُرقة المؤدية للخروج عَن الطريق السَّوِيّ، والانضمام لفرقة من الفِرَق النَّارِيَّة -وَالعِيَاذُ باللهِ-.

وقول المُصَنِّف: "**وَنُحِبُّ أَهْلَ العَدْلِ والأَمَانَةِ، ونَبْغَضُ أَهْلَ الجَوْرِ والخِيَانَةِ**"، فيه تنبيهٌ عَلَىٰ عقيدة الولاء والبراء، وسأذكر بعض المهمات المتعلّقة بهٰذَا الأصل في وقفات:

الوقفة الأولى: المراد بالولاء -الَّذِي هو الجانب الأوَّل من جانبي هٰذَا الأصل، المراد بالولاء-: محبّة المؤمنين ومؤازرتهم.

الوقفة الثانية: أدلّة هٰذَا الجانب -وهو جانب الولاء-، دلّ عَلَىٰ هٰذَا الجانب أدلّةٌ كثيرة:

منها: قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ۝٧١﴾ [التوبة: ٧١]، وقوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ۝١٠﴾ [الحجرات: ١٠].

ومنها: قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لا يؤمن أحدُكُم حَتَّىٰ يُحِبَّ لأخيه ما يُحِبُّ لنفسه**»، فنفى النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الإيمان عمن لا يحب لأخيه ما يحبّه لنفسه، فكيف بمن لا يحب أخاه أصلًا؟

الوقفة الثالثة: المراد بالبراء الذي هو الجانب الثاني من جوانب هٰذَا الأصل: الولاء، والبراء:

* البراء المراد به: بُغض الكفر والكافرين ومعاداتهم ومجانبتهم.

☜ **الوقفة الرابعة:** دلّ عَلَىٰ الطرف الثاني من هٰذَا الأصل -وهو: البراء- أدلة كثيرة منها:

➢ قوله تَعَالَىٰ: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾.

➢ وقوله تَعَالَىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [التوبة: ٢٣]

☜ **الوقفة الخامسة:** حبّ الكافر المحرَّم هو الحب الراجع للدين، وَأَمَّا الحب الطبيعي كحبّ الرجل أباه وأمه وأخاه وأخته وزوجته؛ فإنه غير محرَّم، وقد كان النَّبِيّ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يحبّ عمه الحب الطبيعي، بالرغم من كوْنه كافرًا، قَالَ الله تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴿٥٦﴾﴾ [القصص: ٥٦]، فإن هٰذِه الآية نزلت بعد عرض النَّبِيّ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ الإسلام عَلَىٰ عمّه أبي طالب، وعدم استجابته وموته عَلَىٰ الشِّرْك.

* فقوله تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ أي: عم النَّبِيّ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فإنه لا يملك هدايته، هداية التَّوْفِيْق، وإنما كان يملك هداية الإرشاد، وقد بذلها النَّبِيّ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ولكن الله لم يرد لعم النَّبِيّ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أن يهتدي هداية توفيق.

☜ **الوقفة السادسة:** في كون المؤمن العاصي يحب بقدر ما معه من طاعة، ويكره بقدر ما معه من معصية.

✍ **السبب المستوجب للولاء هو:** الطَّاعَة والإيمان، **والسبب المستوجب للبغض هو:** المعصية والكفران، والمسلم الواحد قد يجتمع فيه الطَّاعَة والمعصية، فيحب من وجه، ويبغض من وجه.

* قَالَ ابن أبي العزّ الحنفي: "**وَكَذَلِكَ حُكْمُ الْعَبْدِ عِنْدَ اللهِ، فَإِنَّ اللهَ قَدْ يُحِبُّ الشَّيْءَ مِنْ وَجْهٍ وَيَكْرَهُهُ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ، كَمَا قَالَ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فِيمَا يَرْوِي عَنْ رَبِّهِ عَزَّوَجَلَّ: «وَمَا تَرَدَّدْتُ**

فِي شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي فِي قَبْضِ نَفْسِ عَبْدِي الْمُؤْمِنِ، يَكْرَهُ الْمَوْتَ، وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ، وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ».

فَبَيَّنَ أَنَّهُ يَتَرَدَّدُ؛ لِأَنَّ التَّرَدُّدَ تَعَارُضُ إِرَادَتَيْنِ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ يُحِبُّ مَا يُحِبُّ عَبْدُهُ الْمُؤْمِنُ، وَيَكْرَهُ مَا يَكْرَهُهُ، وَهُوَ يَكْرَهُ الْمَوْتَ فَهُوَ يَكْرَهُهُ، كَمَا قَالَ: «وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ»، وَهُوَ سُبْحَانَهُ قَضَى بِالْمَوْتِ فَهُوَ يُرِيدُ كَوْنَهُ، فَسَمَّى ذَلِكَ تَرَدُّدًا، ثُمَّ بَيَّنَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ وُقُوعِ ذَلِكَ، إِذْ هُوَ مُفْضٍ إِلَى مَا هُوَ أَحَبُّ مِنْهُ".

* فابن أبي العز رَحِمَهُ ٱللَّهُ يبيّن أن المؤمن العاصي يُحَبّ من وجه ويُبْغض من وجه، هٰذَا باعتبار حُب المخلوقين وبُغضهم لهم، وهكذا الأمر عند الله، فإن المؤمن العاصي يُحَب من وجه ويُبغض من وجه، قَالَ ابن أبي العزّ: "**وَكَذَلِكَ حُكْمُ الْعَبْدِ عِنْدَ اللهِ، فَإِنَّ اللهَ قَدْ يُحِبُّ الشَّيْءَ مِنْ وَجْهٍ وَيَكْرَهُهُ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ...**" ما قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ.

□ ثُمَّ قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: وَنَقُولُ: "**وَنَقُولُ: اللهُ أَعْلَمُ، فِيمَا اشْتَبَهَ عَلَيْنَا عِلْمُهُ**".

هٰذَا ما أمرت به النصوص: عدم خوض الإنسان فيما لا يعلم.

➢ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴿٣٦﴾﴾ [الإسراء: ٣٦]، وَقَالَ: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف: ٣٣].

➢ وقد قَالَ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**من قَالَ في القُرْآن برأيه؛ فلْيَتبوّأ مقعده من النَّار**»، وفي رواية: «**من قَالَ في القُرْآن بغير علم؛ فلْيتبوأ مقعده من النَّار**».

➢ وقد جاءت الآثار عن الصَّحابَة ومن بعدهم في التزام هٰذَا المنهج، وعدم الخوض في كتاب الله تَعَالَىٰ وشرعه بغير علم، وسُئِل أبو بكر الصديق رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عن قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَفَاكِهَةً وَأَبًّا ﴿٣١﴾﴾ [عبس: ٣١]، ما الأَبّ؟ فقال: "**أي سماءٍ تُظلّني، وأي أرضٍ تُقلّني، إذا أنا قُلت في كتاب الله ما لا أعلم؟**".

* قَالَ ابن سيرين: "لم يكن أحد أهْيَب لما لا يعلم من أبي بكـر، ولم يكـن بعـد أبي بكـرٍ أهْيَب لما لا يعلم من عُمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وإنَّ أبا بكر نزلت به قضية، فلم يجد في كتـاب الله منهـا أصل، ولا في السُّنَّة أثرًا، فاجتهد برأيه، ثم قَالَ: هٰذَا رأيي، فإن يكـن صـوابًا فمـن الله، وإن يكن خطأً فمني، واستغفر الله".

❑ ثُمَّ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُٱللَّهُ: "وَنَرَى الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ، فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ، كَمَا جَـاءَ فِي الْأَثَرِ".

المَسْح عَلَىٰ الخفيّن مشـروع، وقـد تـواترت بـه الأحـاديث، واتفق عَلَىٰ مشـروعيته أَهْلِ السُّنَّة وَالجَمَاعَةِ، وبحث أحكامه في كُتُب الفروع، والمُصَنِّف هنا ذكره؛ لخلاف بعض الفِرق الضَّالَّة في حكمه.

❑ ثُمَّ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُٱللَّهُ: "وَالْحَجُّ وَالْجِهَادُ مَاضِيَانِ مَـعَ أُولِي الْأَمْـرِ مِـنَ الْمُسْـلِمِينَ، بَرِّهِمْ وَفَاجِرِهِمْ، إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ، وَلَا يُبْطِلُهُمَا شَيْءٌ وَلَا يَنْقُضُهُمَا".

⇦ وأهل السُّنَّة مُجْمعون عَلَىٰ ذلك، فقد قَالَ حرب في عقيدته الَّتِي نقل عليها الإجماع: "والجهاد ماضٍ قائم مع الأئمـة بـرّوا أو فجـروا، لا يبطلـه جـور جـائر، ولا عـدلُ عـادل، والجمعة والعيدان والحج مع السُّلْطَان، وإن لم يكونوا بررة عدولًا أتقياء".

⇦ ومن الآثار عن السلف في ذلك: ما جاء في (المُصَنَّف) عن أبي حمزة قَالَ: "سـألت ابن عبّاس عن الغزو مع الأمراء، وقد أحـدثوا، فَقَـالَ: تقاتـل عَـلَىٰ نصـيبك مـن الآخـرة، ويقاتلون عَلَىٰ نصيبهم مـن الـدنيا"، وقد وردت آثار غيره، وأكتفي بما ذكرتُ -وَاللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ-.

❑ قَالَ المصنف رَحِمَهُٱللَّهُ: "وَنُـؤْمِنُ بِـالْكِرَامِ الْكَـاتِبِينَ، فَـإِنَّ اللهَ قَـدْ جَعَلَهُـمْ عَلَيْنَـا حَافِظِينَ".

هٰذَا مـن معتقـد أهـل السُّنَّة والجماعـة: أن الله تَعَـالَىٰ وكَّـل ببنـي آدم ملائكـةً يحفظـون أعمالهم ويكتبونها، والكلام حول هٰذَا المعتقد فيه مسائل:

➤ **الأولى: الأَدِلَّة عَلَىٰ ذلك**، قَالَ الله تَعَالَىٰ: ﴿كَلَّا بَلْ تُكَذِّبُونَ بِالدِّينِ ۝ وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ ۝ كِرَامًا كَاتِبِينَ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ ۝﴾ [الانفطار: ٩ - ١١].

❋ قَالَ السمعاني: **"هم الملائكة يقعدون عن يمين الإنسان ويساره، فيكتبون ما عليه وله، وقيل: واحدٌ عن يمينه، وواحد عن يساره، فالذي عن يمينه يكتب الحسنات، والذي عن يساره يكتب السيئات، وقيل: إن الذي عن يمينه أمين عَلَىٰ الذي عَلَىٰ يساره، لا يكتب إلّا بإذنه"**.

❋ وقال تَعَالَىٰ: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ۝﴾ [الزخرف: ٨٠].

❋ قَالَ السَّمْعَانِيّ: **"﴿بَلَى وَرُسُلُنَا﴾ يعني: بلى نسمع، ﴿وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ۝﴾ أي: يكتبون بما يعملون ويقولون"**.

هٰذَان دليلان من القرآن، وَثَمَّ غيرهما من الأَدِلَّة الدَّالَّة عَلَىٰ أنَّ الملائكة يكتبون أعمال بني آدم.

➤ **المسألة الثانية: في عدد الملائكة الكاتبين:**

مرَّ في كلام السَّمْعَانِيّ في تفسير قوله تَعَالَىٰ: ﴿كِرَامًا كَاتِبِينَ﴾ أنهم اثنان: واحد عن يمينه وواحد عن يساره، وهٰذَا الَّذِي ذكره السَّمْعَانِيّ قول كثير من السلف.

❋ قَالَ ابن رجب: **"وقد قَالَ كثيرٌ من السلف في قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ۝﴾ [ق: ١٧]، أنَّ الذي عن اليمين كاتب الحسنات، والذي عن الشمال كاتب السيئات، منهم: الحسن، والأحنف بن قيس، ومجاهد، وابن جريج، والإمام أحمد"**. انتهى كلامه.

✍ فعَلَىٰ هٰذَا الذي قَالَ به كثير من السلف؛ فإن الله قد وكَّل بكل إنسان ملكين يكتبان ما عليه وله.

↩ ولكن هل هما ملكان معه في الوقت كلّه؟ أم هم أربعة؟ اثنان يكتبان ما له وعليه في النهار، ثم يرتفعان ويعقبهما غيرهما فيكتبان ماله وعليه في اَللَّيْل؟

✍ هٰذَا مبني عَلَىٰ تعيين الملائكة، المذكورين في قول النَّبِيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**يتعاقبون فيكم ملائكة بِاَللَّيْلِ، وملائكة بِالنَّهَارِ، ويجتمعون في صلاة العصر وصلاة الفجر، ثُمَّ يعرج الذين باتوا فيكم، فيسألهم -وهو أعلم بهم- كيف تركتم عبادي؟ فيقولون: تركناهم وهم يصلّون، وأتيناهم وهم يصلّون**».

ﮋ فمن ذهب إِلَىٰ كوْن الملائكة المقصودين في قول النَّبِيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**يتعاقبون فيكم ملائكة**» من ذهب إِلَىٰ كوْن الملائكة المقصودين هم الكتبة، فيرى أن ملكَيّ النَّهَار غير ملكَيّ اَللَّيْل، وَحِيْنَئِذٍ يكون مع كل إنسان أربع ملائكة، يكتبان أعماله، اثنان في النَّهَار، واثنان في اَللَّيْل.

* قَالَ النووي: "**قَالَ القاضي عياض** رَحِمَهُٱللَّهُ: **الأظهر وقول الأكثرين: أن هؤلاء الملائكة**" -أي: المذكورين في قول النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**يتعاقبون فيكم ملائكة**»- "**هم الحَفَظَة الكُتَّاب**" انتهى كلامه.

وهٰذَا القول هو ما يفيده صنيع ابن أبي العزّ في شرحه الطحاوية، فصنيع ابن أبي العز في شرحه للطحاوية يفيد: أنَّ الملائكة أربعة، اثنان يكتبان ما عَلَىٰ الإنسان وله في النَّهَار، واثنان يكتبان ما عَلَىٰ الإنسان وله في اَللَّيْل.

* قَالَ ابن ابي العزّ: "**جَاءَ فِي التَّفْسِيرِ: اثْنَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ، يَكْتُبَانِ الْأَعْمَالَ، صَاحِبُ الْيَمِينِ يَكْتُبُ الْحَسَنَاتِ، وَصَاحِبُ الشِّمَالِ يَكْتُبُ السَّيِّئَاتِ، وَمَلَكَانِ آخَرَانِ يَحْفَظَانِهِ وَيَحْرُسَانِهِ، وَاحِدٌ مِنْ وَرَائِهِ، وَوَاحِدٌ أَمَامَهُ، فَهُوَ بَيْنَ أَرْبَعَةِ أَمْلَاكٍ بِالنَّهَارِ، وَأَرْبَعَةٍ آخَرِينَ بِاللَّيْلِ -بَدَلًا- حَافِظَانِ وَكَاتِبَانِ**".

✍ إذًا ابن أبي العزّ رَحِمَهُٱللَّهُ كلامه فيما يظهر عَلَىٰ القول الأوَّل، وهو: أن الملائكة يتعاقبون، وأنَّ الملائكة الذين يتعاقبون منهم الملائكة الذين يكتبون الحسنات والسيئات، وَحِيْنَئِذٍ فمع كل إنسان أربعة أملاك: ملكان في النَّهَار، وملكان في اَللَّيْل.

☜ هٰذَا بالنسبة للملائكة الذين يكتبون الحسنات والسيئات، وثَمَّ ملائكة غيرهم يكونون مع الإنسان، وهم الحفظة وليس الحديث حولهم الآن.

❍ ومن لم يقل إن الملائكة المقصودين في قول النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يتعاقبون فيكم ملائكة هم الكتبة**»، فيرى أنهما ملكان يكتبان ما يفعل ليلًا ونهارًا، فمن يقول: إنَّ قول النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يتعاقبون فيكم ملائكة**» ليس شاملًا للملائكة الذين يكتبون الحسنات والسيئات، فإنه يقول: إن الإنسان معه ملكان يكتبان، أحدهما عن اليمين والآخر عن الشمال، ثُمَّ هما معه ليلًا ونهارًا، لا يعقبهما غيرهما.

☜ وممن قَالَ بذا: القرطبي، قَالَ ابن حجر: "**قوله: «ملائكة» أي: يتعاقب فيكم ملائكة، قيل: هم الحفظة، نقله عياض وغيره عن الجمهور، وقال القرطبي: الأظهر عندي: أنهم غيرهم، ويقويه: أنه لم يُنْقَل أن الحفظة يفارقون العبد، ولا أن حفظة الليل غير حفظة النَّهَار**".

❍ ومن أهل العلم من تردّد، وبيّن أن الأمر محتمل، وأن قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يتعاقبون فيكم ملائكة**» يحتمل أنه يشمل الملكين الذين في اَللَّيْل، الذين يكتبان الحسنات والسيئات، ويحتمل أنه لا يشملهما، ومن هؤلاء الذين بيّنوا أنَّ اللَّفْظ يحتمل ابن رجب.

❋ قَالَ ابن رجب: "**وهؤلاء الملائكة**" -قلت: أي المذكورون في قول النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يتعاقبون فيكم ملائكة**»- "**يحتمل أنهم المعقّبات وهم الحفظة، ويحتمل أنهم كتبة الأعمال**". انتهى كلامه.

☝ فهٰذِه ثلاثة أقوال: الجمهور عَلَىٰ أنهما ملكان في الليل وآخران في النهار، والقرطبي وبعض أهل العلم عَلَىٰ أنهما ملكان ليلًا ونهارًا، ومن أهل العلم من تردّد ولم يرجِّح -واللهُ أَعْلَمُ-.

➲ وقد نقل السفّاريني في شرحه لمنظومته عن الشيخ مرعي، أنه قَالَ في (بَهْجته): "**وأما الملائكة الكاتبون، فقيل: أربعة، اثنان بالليل واثنان بالنهار، وقيل خمسة واحد لا يفارق في ليل ولا نهار**"، انتهى.

قَالَ السفّاريني: "**والمشهور: أنهما اثنان لكل واحد**".

✍ قلت: أما من قَالَ: هما اثنان أو أربع؛ فقد سبق بيان دليله، وأما كوْنهم خمسة؛ فهٰذَا ما لم أقف لقائله عَلَىٰ دليل.

➢ **المسألة الثالثة:** في اسم الكاتِبَين.

أهل العلم يُبَيِّنون أنهما كاتبان حافظان، ولم أقف لكل منهما عَلَىٰ اسمٍ يخصّه في كلام أهل العلم، نعم قَالَ السَّفَّارِينِيّ في شرحه منظومته: "**قَالَ علماؤنا -منهم ابن حمدان في (نهاية المبتدئين): الرقيب والعتيد ملكان موكّلان بالعبد، يجب أن نؤمن بهما، ونصدّق بأنهما يكتبان أفعاله، كما قَالَ** تَعَالَىٰ: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ۝١٧ مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ۝١٨﴾ [ق: ١٧، ١٨]".

❋ فقوله: "**الرقيب والعتيد، ملكان موكّلان بالعبد**"، يحتمل أنه أراد كوْن أحدهما يُسمّى بـ"**الرقيب**"، والآخر يُسمّى بـ"**العتيد**"، ويحتمل أنه يخبر عنهما بوصفهما المذكور في القُرْآن.

✍ والثاني هو الذي وقفت عليه في كُتب التفسير، كما في تفسير الطبري والقرطبي وابن الجوزي، وغير ذلك؛ فكلّهم عَلَىٰ أن "**الرقيب والعتيد**" وصْفان، وليس علمين للملكين الكاتبين، وعليه: فهما ملكان يحفظان عمل العبد ويكتبانه، ولم أقف عَلَىٰ دليل يعيّن اسمًا علمًا لكل منهما -وَاللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ-.

➢ **المسألة الرابعة:** في تحديد ما يكتبه الملائكة.

دلّت النصوص عَلَىٰ أن الملائكة تكتب قولَ الإنسان، وأعماله القلبية والجارحية، وأن الكتابة كتابةٌ تفصيلية لا إجمالية.

قَالَ الله تَعَالَىٰ: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ۝٥٢ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌ ۝٥٣﴾ [القمر: ٥٢، ٥٣]، قَالَ ابن الجوزي: "**وفي ﴿الزُّبُرِ﴾ قوْلان:**

- **أحدهما: أنه كُتُب الحفظة.**
- **والثاني: اللوح المحفوظ.**

﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ﴾ أي: من الأعمال المتقدّمة، ﴿مُسْتَطَرٌ﴾: أي مكتوب"، انتهى كلامه.

فهاتان الآيتان تفيدان، أن كل فعلٍ يفعله الإنسان مكتوبٌ صغيرًا كان أو كبيرًا، وقد بيّن ابن الجوزي أن في ﴿الزُّبُرِ﴾ قولين:

- أحدهما: أنه كتُب الحفظة.
- والثاني: أنه اللوح المحفوظ.

وإِنَّما يكون الاستدلال بهذِه الآية، إن كان المرادُ بالزُّبُرِ كتب الحفظة.

ﵻ وقَالَ الله تَعَالَىٰ: ﴿وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴿٤٩﴾﴾ [الكهف: ٤٩].

* قَالَ ابن الجوزي: "**قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَوُضِعَ الْكِتَابُ﴾ فيه ثلاثة أقوال:**

- **أحدها: أنه الكتاب الَّذِي سُطِّر فيه ما تعمل الخلائق قبل وجودهم، قَالَه ابن عبّاس.**
- **والثاني: أنه الحساب، قَالَه ابن السائب.**
- **والثالث: كتاب الأعمال، قَالَه مقاتل**".

* وقَالَ ابن جرير: "**وُضِع كتاب أعمال العباد في أيديهم، فعَلَىٰ هٰذَا: الكتاب اسم جنس**".

* والسعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يرى: أنَّ المراد بالكتاب: كتاب الأعمال الَّتِي كتبتها الملائكة، حيث قَالَ في تفسير الآية: "**فحِينَئِذٍ تُحضَر كُتُب الأعمال الَّتِي كتبتها الملائكة الكرام، فتطير لها القلوب، وتعظم من وقعها الكروب**..." إِلَىٰ آخر ما قَالَ.

فهٰذِه الآية أيضًا -عَلَىٰ القولِ بأن المراد بالكتاب: كتاب الأعمال الَّتِي كتبتها الملائكة- دالَّة عَلَىٰ أنَّ الملائكة يكتبون كلَّ أعمالِ العباد.

ولابن أبي العزّ كلامٌ في تقرير شمول الكتابة للقولِ والعمل الظاهر والباطن، بالأدِلَّةِ، قال فيه: "ثُمَّ قَدْ ثَبَتَ بِالنُّصُوصِ الْمَذْكُورَةِ أَنَّ الْمَلائِكَةَ تَكْتُبُ الْقَوْلَ وَالْفِعْلَ. وَكَذَلِكَ النِّيَّةُ؛ لِأَنَّهَا فِعْلُ الْقَلْبِ، فَدَخَلَتْ فِي عُمُومِ: ﴿يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ ﴿١٢﴾﴾ [الانفطار: ١٢]، وَيَشْهَدُ لِذَلِكَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: إِذَا هَمَّ عَبْدِي بِسَيِّئَةٍ فَلَا تَكْتُبُوهَا عَلَيْهِ، فَإِنْ عَمِلَهَا فَاكْتُبُوهَا عَلَيْهِ سَيِّئَةً، وَإِذَا هَمَّ عَبْدِي بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا فَاكْتُبُوهَا لَهُ حَسَنَةً، فَإِنْ عَمِلَهَا فَاكْتُبُوهَا عَشْرًا».

وَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ: ذَاكَ عَبْدٌ يُرِيدُ أَنْ يَعْمَلَ سَيِّئَةً، وَهُوَ أَبْصَرُ بِهِ، فَقَالَ: ارْقُبُوه، فَإِنْ عَمِلَهَا فَاكْتُبُوهَا بِمِثْلِهَا، وَإِنْ تَرَكَهَا فَاكْتُبُوهَا لَهُ حَسَنَةً، إِنَّمَا تَرَكَهَا مِنْ جَرَّائي»، خَرَّجَاهُمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ"، انتهى كلامه.

فهذا كلامٌ مهم لابن أبي العزّ يقرّر به بالأَدِلَّةِ شمول الكتابة بالقول والعمل الظَّاهِر والباطن.

وقد اختلف أهل العلم في نوعية الأقوال الَّتِي تكتبها الملائكة:

- فمنهم من قَالَ: تكتبها كلّها، حَتَّى ما لا يؤجر ويأثم عليه.
- ومنهم من قَالَ: إِنَّمَا تكتب الأقوال الَّتِي يؤجر ويأثم عليها، وما سوى ذلك لا يُكتب.

* قَالَ شَيْخُ الإِسْلَامِ: "وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ التَّفْسِيرِ: هَلْ يُكْتَبُ جَمِيعُ أَقْوَالِهِ؟ فَقَالَ مُجَاهِدٌ وَغَيْرُهُ: يَكْتُبَانِ كُلَّ شَيْءٍ حَتَّى أَنِينَهُ فِي مَرَضِهِ. وَقَالَ عِكْرِمَةُ: لَا يَكْتُبَانِ إلَّا مَا يُؤْجَرُ عَلَيْهِ أَوْ يُؤْزَرُ. وَالْقُرْآنُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمَا يَكْتُبَانِ الْجَمِيعَ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: ﴿مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ﴾ [ق: ١٨]، نَكِرَةٌ فِي الشَّرْطِ مُؤَكَّدَةٌ بِحَرْفِ ﴿مِنْ﴾؛ فَهَذَا يَعُمُّ كُلَّ قَوْلِهِ. وَأَيْضًا فَكَوْنُهُ يُؤْجَرُ عَلَى قَوْلٍ مُعَيَّنٍ أَوْ يُؤْزَرُ؛ يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يَعْرِفَ الْكَاتِبُ مَا أُمِرَ بِهِ وَمَا نُهِيَ عَنْهُ، فَلَا بُدَّ فِي إثْبَاتِ مَعْرِفَةِ الْكَاتِبِ بِهِ إلَى نَقْلٍ. وَأَيْضًا فَهُوَ مَأْمُورٌ إمَّا بِقَوْلِ الْخَيْرِ، وَإِمَّا بِالصُّمَاتِ. فَإِذَا عَدَلَ عَمَّا أُمِرَ بِهِ مِنْ الصُّمَاتِ إلَى فُضُولِ الْقَوْلِ الَّذِي لَيْسَ بِخَيْرٍ؛ كَانَ هَذَا عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَكُونُ مَكْرُوهًا، وَالْمَكْرُوهُ يَنْقُصُهُ؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مِنْ حُسْنِ إسْلَامِ الْمَرْءِ: تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ».

فَإِذَا خَاضَ فِيمَا لَا يَعْنِيهِ؛ نَقَصَ مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِهِ، فَكَانَ هَذَا عَلَيْهِ، إِذْ لَيْسَ مِنْ شَرْطِ مَا هُوَ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ مُسْتَحِقًّا لِعَذَابِ جَهَنَّمَ وَغَضَبِ اللهِ، بَلْ نَقْصُ قَدْرِهِ وَدَرَجَتِهِ عَلَيْهِ؛ وَلِهَذَا قَالَ: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، فَمَا يَعْمَلُ أَحَدٌ إِلَّا عَلَيْهِ أَوْ لَهُ، فَإِنْ كَانَ مِمَّا أُمِرَ بِهِ كَانَ لَهُ، وَإِلَّا كَانَ عَلَيْهِ وَلَوْ أَنَّهُ يُنْقِصُ قَدْرَهُ. وَالنَّفْسُ طَبْعُهَا الْحَرَكَةُ لَا تَسْكُنُ قَطُّ، لَكِنْ قَدْ عَفَا اللهُ عَمَّا حَدَّثَ بِهِ الْمُؤْمِنُونَ أَنْفُسَهُمْ، مَا لَمْ يَتَكَلَّمُوا بِهِ أَوْ يَعْمَلُوا بِهِ، فَإِذَا عَمِلُوا بِهِ؛ دَخَلَ فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ".

☜ هٰذَا تقرير شَيْخ الإِسْلَامِ وهو تقريرٌ نفيس جدًّا، بيّن فيه أن الملائكة تكتب ما يُؤجر عليه الإنسان وما يأثم به، وما لا يؤجر عليه ولا يأثم به، فتكتب كل شيء، واستدل بقوله تَعَالَىٰ: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ﴾ [ق: ١٨]، فإن ﴿قَوْلٍ﴾ نكرة في سياق الشَّرْط، وهٰذَا يدل عَلَىٰ العموم -عموم الأقوال-، ما كان يؤجر عليه وما كان يأثم به، وما لم يكن يؤجر عليه ولا يأثم به، فتكتب الملائكة جميع الأقوال.

وهٰذِه الأَدِلَّة -أَيُّهَا المكْرَمُون- تدلّ عَلَىٰ أَنَّ الكَتَبَة عالمون بما يبطن الإنسان من عمل، وقد سُئل شَيْخ الإِسْلَامِ عن قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إذا هَمَّ العبد بالحسنة فلم يعملها؛ كتبت له حسنة...**» الحديث، سُئل: إذا كان الهمّ سرًّا بين العبد وبين ربّه، فكيف تتطلع الملائكة عليه؟

✍ فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ قائلًا: "الْحَمْدُ للهِ قَدْ رُوِيَ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ فِي جَوَابِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، قَالَ: إِنَّهُ إِذَا هَمَّ بِحَسَنَةٍ شَمَّ الْمَلَكُ رَائِحَةً طَيِّبَةً، وَإِذَا هَمَّ بِسَيِّئَةٍ شَمَّ رَائِحَةً خَبِيثَةً".

❊ يقول شَيْخُ الإِسْلَامِ: "وَالتَّحْقِيقُ: أَنَّ اللهَ قَادِرٌ أَنْ يُعْلِمَ الْمَلَائِكَةَ بِمَا فِي نَفْسِ الْعَبْدِ كَيْفَ شَاءَ، كَمَا هُوَ قَادِرٌ عَلَىٰ أَنْ يُطْلِعَ بَعْضَ الْبَشَرِ عَلَىٰ مَا فِي الْإِنْسَانِ فَإِذَا كَانَ بَعْضُ الْبَشَرِ قَدْ يَجْعَلُ اللهُ لَهُ مِنَ الْكَشْفِ مَا يَعْلَمُ بِهِ أَحْيَانًا مَا فِي قَلْبِ الْإِنْسَانِ، فَالْمَلَكُ الْمُوَكَّلُ بِالْعَبْدِ أَوْلَىٰ بِأَنْ يُعَرِّفَهُ اللهُ ذَلِكَ.

وَقَدْ قِيلَ فِي قَوْله تَعَالَىٰ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ۝١٦﴾ [ق: ١٦]: إِنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْمَلَائِكَةُ، وَاللهُ قَدْ جَعَلَ الْمَلَائِكَةَ تُلْقِي فِي نَفْسِ الْعَبْدِ الْخَوَاطِرَ، كَمَا قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُودٍ: إنْ لِلْمَلَكِ لَمَّةً فَلَمَّةُ الْمَلَكِ تَصْدِيقٌ بِالْحَقِّ وَوَعْدٌ بِالْخَيْرِ، وَلَمَّةُ الشَّيْطَانِ تَكْذِيبٌ بِالْحَقِّ وَإِبْعَادٌ بِالشَّرِّ.

وَقَدْ ثَبَتَ عَنْهُ فِي الصَّحِيحِ: أَنَّهُ قَالَ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إلَّا وَقَدْ وُكِّلَ بِهِ قَرِينُهُ مِنْ الْمَلَائِكَةِ وَقَرِينُهُ مِنْ الْجِنِّ» قَالُوا: وَإِيَّاكَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «وَأَنَا، إلَّا أَنَّ اللهَ قَدْ أَعَانَنِي عَلَيْهِ فَلَا يَأْمُرُنِي إلَّا بِخَيْرٍ».

فَالسَّيِّئَةُ الَّتِي يَهُمُّ بِهَا الْعَبْدُ إذَا كَانَتْ مِنْ إلْقَاءِ الشَّيْطَانِ؛ عَلِمَ بِهَا الشَّيْطَانُ، وَالْحَسَنَةُ الَّتِي يَهُمُّ بِهَا الْعَبْدُ إذَا كَانَتْ مِنْ إلْقَاءِ الْمَلَكِ؛ عَلِمَ بِهَا الْمَلَكُ أَيْضًا بِطَرِيقِ الْأَوْلَى، وَإِذَا عَلِمَ بِهَا هَذَا الْمَلَكُ؛ أَمْكَنَ عِلْمُ الْمَلَائِكَةِ الْحَفَظَةِ لِأَعْمَالِ بَنِي آدَمَ".

☜ هٰذَا جواب شَيْخ الإِسْلَامِ عَلَىٰ هٰذَا السؤال المهم -وَاللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ-.

➤ **المسألة الخامسة**: عُلِّل حكمٌ فقهي بكاتب الحسنات.

أخرج البخاري بسنده عن أبي هريرة عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَىٰ الصَّلَاةِ فَلَا يَبْصُقْ أَمَامَهُ؛ فَإِنَّمَا يُنَاجِي اللهَ مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ؛ فَإِنَّ عَنْ يَمِينِهِ مَلَكًا، وَلْيَبْصُقْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ فَيَدْفِنُهَا**».

☜ فالنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نهى عن أن يبصق المصلِّي عن يمينه معلِّلًا ذلك: بأن عن يمينه ملكًا، وقد اختلف أهل العلم: هل النَّهي عن البُصاق عن اليمين مختصٌّ بالصلاة أم هو عامٌّ في الصلاةِ وخارجها؟

✍ فالأكثرون عَلَىٰ ما بيّن ابن رجب: عَلَىٰ أن النَّهي عامٌّ غير مختصٍّ بِالصَّلَاةِ، ومما يدلّ عَلَىٰ ذلك: أن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**إِذَا تَنَخَّمَ أَحَدُكُمْ، فَلَا يَتَنَخَّمَنَّ قِبَلَ وَجْهِهِ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلْيَبْصُقْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَىٰ**»، فهٰذَا الحديث لم يُقيَّد فيه النَّهي عن البُصاق عن جهة اليمين في الصَّلَاة، فدلّ عَلَىٰ أن النَّهي عامٌّ في الصلاة وغيرها.

❁ قَالَ ابن رجب: "وقد يُفهم من تبويب البخاري: اختصاص كراهة البُصاق عن اليمين بحال الصَّلَاة، وهو قول المالكية كما سنذكره فيما بعد إِنْ شَاءَ اللهُ، والأكثرون عَلَىٰ خلاف ذلك، قَالَ معاذ: (ما بصقتُ عن يميني منذ أسلمت)، خرَّجه ابن سعد.

وروي كراهته عن ابن مسعود وابن سيرين، فقَالَ أحمد في رواية مهنّى: (يُكره أن يبذق الرجل عن يمينه في الصَّلَاة وفي غير الصَّلَاة؛ لأن عن يمينه ملك الحسنات) يشير إِلَىٰ حديث أبي هريرة عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إذا قام أحدكم إِلَىٰ الصلاة فلا يبزق عن يمينه...»".

☜ وهنا سؤال مهم وهو: إذا كان اليمين محلّ كاتب الحسنات، والشمال محلّ كاتب السيئات، فلماذا خُصَّ النَّهي عن البُصاق باليمين دون اليسار وفي كل من الموضعين ملك؟

✍ قَالَ ابن حجر: "فَإِنْ قُلْنَا: الْمُرَادُ بِالْمَلَكِ الْكَاتِبُ؛ فَقَدِ اسْتَشْكَلَ اخْتِصَاصُهُ بِالْمَنْعِ مَعَ أَنَّ عَنْ يَسَارِهِ مَلَكًا آخَرَ، وَأُجِيبَ: بِاحْتِمَالِ اخْتِصَاصِ ذَلِكَ بِمَلَكِ الْيَمِينِ تَشْرِيفًا لَهُ وَتَكْرِيمًا، هَكَذَا قَالَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْقُدَمَاءِ، وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ.

وَأَجَابَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ: بِأَنَّ الصَّلَاةَ أُمُّ الْحَسَنَاتِ الْبَدَنِيَّةِ، فَلَا دَخْلَ لِكَاتِبِ السَّيِّئَاتِ فِيهَا، وَيشْهد لَهُ: مَا رَوَاهُ بن أَبِي شَيْبَةَ مِنْ حَدِيثِ حُذَيْفَةَ مَوْقُوفًا فِي هَذَا الْحَدِيثِ، قَالَ: «وَلَا عَنْ يَمِينِهِ؛ فَإِنَّ عَنْ يَمِينِهِ كَاتِبَ الْحَسَنَاتِ»، وَفِي الطَّبَرَانِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «فَإِنَّهُ يَقُومُ بَيْنَ يَدَيِ اللهِ وَمَلَكُهُ عَنْ يَمِينِهِ وَقَرِينُهُ عَنْ يَسَارِهِ»، فَالتَّفْلُ حِينَئِذٍ إِنَّمَا يَقَعُ عَلَى الْقَرِينِ وَهُوَ الشَّيْطَانُ، وَلَعَلَّ مَلَكَ الْيَسَارِ حِينَئِذٍ يَكُونُ بِحَيْثُ لَا يُصِيبهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَنَّهُ يَتَحَوَّلُ فِي الصَّلَاةِ إِلَى الْيَمِينِ وَاللهُ أَعْلَمُ".

☝ هٰذَا ما ذكره ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ في إجابة هٰذَا السؤال.

➤ **المسألة السادسة**: في الجمع بين ملازمة الملكين الكاتبين للإنسان، والنصوص الدَّالَّة عَلَىٰ أن الملائكة لا تدخل البيت الَّذِي فيه صورة أو كلب أو غير ذلك.

قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا صُورَةٌ»، وقد وفَّق بين ذلك جمعٌ من أهل العلم: بأن الملائكة لا تدخل بيتًا فيه صورة أو كلب دخول إكرام وتبريك، لا أنها لا تدخل مُطلَقًا.

قَالَ الخطابي -شارحًا حديث: «**لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا صُورَةٌ، ولا جُنُب**» وهو حديثٌ مختلفٌ في صحته، قَالَ الخطابي شارحًا هٰذَا الحديث-: "**قوله: «لا تدخل الملائكة بيتًا» يريد الملائكة الَّذِين ينزلون بالبركة والرحمة دون الملائكة الَّذِين هم الحفظة، فإنهم لا يفارقون الجنُب وغير الجنُب**"، هٰذَا إذًا ما وفَّق به جمعٌ من أهل العلم بين كوْن الملائكة لا تدخل بيتًا فيه كلبٌ أو صورة أو غير ذلك، مما ورد في الأحاديث، وبين كون الملكين ملازمين للإنسان.

❏ قَالَ المصنّف بعد ذلك: "**وَنُؤْمِنُ بِمَلِكِ المَوْتِ، الموكَّلِ بِقَبْضِ أَرْوَاحِ العَالَمِينَ**".

قَالَ الله تَعَالَىٰ: ﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ الَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ﴾ [السجدة: ١١]

* قَالَ ابن كثير: "**الظَّاهِرُ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ: أَنَّ مَلَكَ الموت شخصٌ مُعَيَّنٌ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، كَمَا هُوَ الْمُتَبَادِرُ مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرُهُ فِي سُورَةِ إِبْرَاهِيمَ، وَقَدْ سُمِّيَ فِي بَعْضِ الْآثَارِ بِعِزْرَائِيلَ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ، قَالَهُ قَتَادَةُ وَغَيْرُ وَاحِدٍ، وَلَهُ أَعْوَانٌ. وَهَكَذَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ أَعْوَانَهُ يَنْتَزِعُونَ الْأَرْوَاحَ مِنْ سَائِرِ الْجَسَدِ، حَتَّى إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ تَنَاوَلَهَا مَلَكُ الْمَوْتِ**".

* وقَالَ ابن كثير أَيْضًا في (البداية والنهاية): "**وَأَمَّا مَلَكُ الْمَوْتِ فَلَيْسَ بِمُصَرَّحٍ بِاسْمِهِ فِي الْقُرْآنِ، وَلَا فِي الْأَحَادِيثِ الصِّحَاحِ، وَقَدْ جَاءَ تَسْمِيَتُهُ فِي بَعْضِ الْآثَارِ بِعِزْرَائِيلَ، وَاللهُ أَعْلَمُ**".

✍ إذاً ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُبيّن أنَّ ملك الموت لم يُسمَّ بـ"**عزرائيل**"، لا في القُرْآن ولا في صحيح السُّنَّة، وإنَّما جاءت تسميته بهٰذَا في بعض الآثار.

🙡 وممن جاءت هٰذِه التسمية عنه: قتادة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وغيره من أهل العلم، وللقاضي عياض في (الشفاء) كلامٌ يفهم منه: أنَّ تسمية ملك الموت بـ"**عزرائيل**" مجمعٌ عليه، وإذا كان الأمر كذلك، وأنَّ التَّسْمِيَة مُجْمَعٌ عليها، كما يُفهم من كلام القاضي عياض؛ فَحِيْنَئِذٍ يكون الدليل عَلَىٰ إثبات التسمية ليس من القُرْآن ولا من السُّنَّة؛ إذًا فملك الموت يُسمّى "**عزرائيل**"، وهٰذِه تسميةٌ ثابتةٌ بالإجماع الَّذِي يُفهم من كلام القاضي عياض، وهٰذَا الملك -ملك الموت- هو الموكَّل بقبضِ الأرواح.

☜ ومن المناسب هنا بيان بعض المهمّات المُتَعَلِّقَة بالروح، وذلك البيان في المسائل التالية:

⇦ **المسألة الأولىٰ:** الروح مخلوقة وليست قديمة.

هٰذَا معلومٌ من الدين بالضرورة، بل هو كما قَالَ ابن القيّم: "**معلومٌ بالاضطرار من دين الرسل** صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِم**، كما يُعلم بالاضطرار من دينهم أن العالم حادث، وأن معاد الأبدان واقع، وأن الله وحده الخالق، وما سواه مخلوق**".

✍ وعَلَىٰ هٰذَا اتفاق أَهْلِ السُّنَّة وَالجَمَاعَة، قَالَ شَيْخُ الإِسْلَامِ ابن تيمية: "**رُوحُ الْآدَمِيِّ مَخْلُوقَةٌ مُبْدَعَةٌ بِاتِّفَاقِ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا وَسَائِرِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَقَدْ حَكَى إجْمَاعَ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، مِثْلُ: مُحَمَّدِ بْنِ نَصْرٍ الْمَرْوَزِي، الْإِمَامِ الْمَشْهُورِ الَّذِي هُوَ أَعْلَمُ أَهْلِ زَمَانِهِ بِالْإِجْمَاعِ وَلا اخْتِلَافِ، وَكَذَلِكَ أَبُو مُحَمَّدِ بْنِ قُتَيْبَةَ، قَالَ فِي (كِتَابِ اللَّفْظ) لَمَّا تَكَلَّمَ عَلَى الرُّوحِ قَالَ: النَّسَمُ الْأَرْوَاحُ. قَالَ: وَأَجْمَعَ النَّاسُ عَلَى أَنَّ اللهَ** تَعَالَىٰ **هُوَ فَالِقُ الْحَبَّةِ، وَبَارِئُ النَّسَمَةِ، أَيْ: خَالِقُ الرُّوحِ**".

❋ قَالَ ابن القيّم رَحِمَهُ اللَّهُ: "**وقد انطوى عصر الصحابة والتابعين، وتابعيهم وهم القرون الفضيلة عَلَىٰ ذلك من غير اختلاف بينهم، في حدوثها، وأنها مخلوقة حَتَّىٰ نبغت نابغةٌ ممن قصر فهمه في الكتاب والسُّنَّة، فزعم أنها قديمةٌ غير مخلوقة**" انتهى كلامه.

؏ فهٰذِه المسألة بلغت من الثبوت منزلة، لا يُحتاج معها للاستدلال لها، ولكن لمّا وُجد من خالف في ذلك؛ احتاج أهل العلم للتنبيه عليها وللاستدلال لها، يقول ابن القيّم رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ في كتابه النافع جدًّا (الروح) بعد أن ذكر جملةً من أدلّة كوْن الروح مخلوقة: "**وهٰذَا الأمر**" -أي: كوْن الروح مخلوقة- "**أوضح من أن تُساق الأدِلَّة عليه، ولولا ضُلَّالٌ من المتصوفة وأهل البدع ومن قصُر فهمه في كتاب الله وسنّة رسوله، فأُتِي من سوء الفهم، لا من النَّصّ، تكلّموا في أنفسهم وأرواحهم بما دلّ عَلَىٰ أنه من أجهل الناس بها، وكيف يمكن...؟**" إِلَىٰ آخر ما قَالَ.

✍ يعني: يبيّن ابن القيّم: أن هٰذِه المسألة لا تحتاج إِلَىٰ الاستدلال، ولكن وُجد من ضلَّ فيها، فاحتاج أهل العلم ببيان الحق فيها بالأَدِلَّةِ، وقد استدلّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ بأدلّةٍ كثيرة، فأُورد كلامه فِي ذكر بعض ما قَالَ.

قَالَ ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ مُستدلّا عَلَىٰ كوْن الروح مخلوقة: **"والَّذِي يدلّ عَلَىٰ خلقها وجوه:**

الوجه الأول: قوله تَعَالَىٰ: ﴿ٱللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، **فهٰذَا اللَّفْظ عامٌّ لا تخصيص فيه بوجه من الوجوه"**، يريد ابن القيم بهٰذَا: أن هٰذَا اللفظ عامٌّ متناول لكل شيء مخلوق، فالروح شيءٌ وهي مخلوقة.

"الوجه الثاني: قوله تَعَالَىٰ لزكريا: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا ۝٩﴾ [مريم: ٩]، **وهٰذَا الخطاب لروحه وبدنه، ليس لبدنه فَقَطْ، فإن البدن وحده لا يفهم ولا يُخاطب ولا يعقل، وإِنَّمَا الَّذِي يفهم ويعقل ويُخاطب هو الروح.**

الوجه الثالث: قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ۝٩٦﴾ [الصافات: ٩٦].

الوجه الرابع: قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ ٱسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ [الأعراف: ١١]، **وهٰذَا الإخبار إِنَّمَا يتناول أرواحنا وأجسادنا كما يقوله الجمهور، وَإِمَّا أن يكون واقعًا عَلَىٰ الأرواح، قبل خلق الأجساد كما يقوله من يزعم ذلك، وعَلَىٰ التقدير فهو صريح فِي خلق الأرواح".**

الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يخاطبنا ويقول: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ﴾، والمخاطَب روحٌ وجسد، فالروح مخلوقة والجسد مخلوق؛ إذ الله عَزَّوَجَلَّ يخاطبنا ويقول: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ﴾، يخاطب الإنسان، والإنسان مجموع الروح والبدن، فِحِيْنَئِذٍ يكون الجميع مخلوقًا، فتكون الروح مخلوقة، هٰذَا كما يريده ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قَالَ ابن القيّم:

"الوجه الخامس: النصوص دالَّة عَلَىٰ أنه سبحانه ربّنا ورب آبائنا الأوّلين، وربّ كل شيء، وهٰذِه الربوبية شاملة لأرواحنا وأبداننا، فالأرواح مربوبة له مملوكةٌ، كما أن الأجسام كذلك، وكل مربوبٍ مملوك فهو مخلوق.

الوجه السادس: أوّل سورة في القُرْآن وهي الفاتحة تدلّ عَلَىٰ أن الأرواح مخلوقة من عدّة أوجه:

أحدها: قوله تَعَالَىٰ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝٢﴾ [الفاتحة: ٢]، والأرواح من جملة العالم فهو ربّها.

الثَّانِي: قوله تَعَالَىٰ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة: ٥]، فالأرواح عابدة له مستعينة، ولو كانت غير مخلوقة لكانت معبودةً مستعانًا بها.

الثالث: أنها فقيرة إِلَىٰ هداية فاطرها وربها، تسأله أن يهديها صراطه المستقيم.

الرابع: أنها منعّمٌ عليها مقحومةٌ ومغضوب عليها وضالة وشقية، وهٰذَا شأن المربوب والمملوك، لا شأن القديم غير المخلوق.

الوجه السابع: النصوص الدَّالَّة عَلَىٰ الإنسان عبدٌ بجملته، وليست عبوديته واقعةً عَلَىٰ بدنه دون روحه، بل عبودية الروح أصلٌ وعبودية البدن تبع، كما أنه تبعٌ لها في الأحكام، وهي الَّتِي تحرّكهُ وتستعمله وهو تبعٌ لها في العبودية.

الوجه الثامن: قوله تَعَالَىٰ: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا ۝١﴾ [الإنسان: ١]، فلو كانت روحه قديمة لكان الإنسان لم يزل شيء مذكورا، فإنه إِنَّمَا هو إنسان بروحه، لا ببدنه فَقَطْ.

الوجه التَّاسِع: النصوص الدَّالَّة عَلَىٰ أن الله سُبْحَانَهُ كان ولم يكن شيءٌ غيرهً، كما ثبت في صحيح البخاري من حديث عمران بن حصين: أن أهل اليمن قَالَوا: يَا رَسُولَ اللَّه..." الحديث إِلَىٰ آخر ما ذَكَرَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ.

المسألة الثانية: هل النَّفْس والرُّوح شيءٌ واحدٌ، أم شيئان متغايران؟

✍ النَّفْس والرُّوح كلٌ من اللفظين يُطلق عَلَىٰ معانٍ مختلفة، ويتفق اللفظان في الدَّلَالَة عَلَىٰ معنى، والمعنى اللذان يتفقان في الدَّلَالَة عليه هو أحد جزئي الإنسان، فالإنسان مُركَّب من جزئين:

- اَلْأَوَّل: البدن.
- والجزء الْثَّانِي: يُطلق عليه الرُّوح أو النَّفْس.

☜ فمن إطلاق الروح عليه: قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**من صوّر صورة في الدنيا؛ يكُلِّف يوم القيامة أنْ ينفُخ فيها الرُّوح، وليس بنافخ**»، وقول ابن عبّاس لما دخل عَلَىٰ عائشة حال مرضها قَالَ لها: "**ما بينك وبين أن تلقي الأحبّة إِلَّا أن يفارق الرُّوح الجسد**".

☜ ومن إطلاق النَّفْس عَلَىٰ هٰذَا الجزء من الإنسان قوله تَعَالَىٰ: ﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴿٢٨﴾﴾ [الفجر: ٢٧، ٢٨]، وقوله تَعَالَىٰ: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُو أَيْدِيهِمْ﴾ [الأنعام: ٩٣]... الآية.

❋ فالنَّفْسُ والرُّوح بهٰذَا الاعتبار شيءٌ واحد، ثُمَّ إنَّ لفظ النَّفْس يُستعمل بمعاني أخرى، ولفظ الرُّوح كذلك، ولكن المقصود بالسؤال: هو المعنى اللذان يتّفقان في الدَّلَالَة عليه.

✍ ومن المهم هنا بيان أمرٍ هو: أن لفظ النَّفْس يُطلق أَيْضًا ويُراد به مجموع الرُّوح والبدَن، وأما الرُّوح فلا يستعمل بهٰذَا المعنى.

❋ قَالَ ابن القيّم: "**والنفس في القُرْآن تُطلق عَلَىٰ الذات بجملتها، كقولهِ تَعَالَىٰ: ﴿فَسَلِّمُوا عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ﴾ [النور: ٦١]، وقوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]، وتُطلق عَلَىٰ الرُّوح وحدها، وَأَمَّا الرُّوح فلا تُطلق عَلَىٰ البدن، لا بانفراده ولا مع النَّفْس**" انتهى كلامه.

✍ وفي الختام عَلَىٰ الكلام عَلَىٰ هٰذِه المسألة أنبّه لأمر، وهو: أنَّ هٰذِه المسألة الخلاف فيها واقعٌ بين أهل السُّنَّة، وهٰذَا الذي قرّرتُه فيها هو ما فهمته من كلام ابن القيّم وابن أبي

العز الحنفي، وقد أشار لبعض أقوال أهل السُّنَّة فيها ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، في كتابه النافع (**الرُّوح**).

هاتان مسألتان متعلقتان بالرُّوح، أكتفي بهما، وَإِلَّا فإن الكلام حول الرّوح يحتاج لمزيد بسطٍ، ولكن تركته خشية الإطالة -وَاللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ-، ومن أراده؛ فليرجع إِلَىٰ كتاب (**الروح**) لابن القيّم، وقد اختصر بعض المسائل الموجودة في كتاب ابن القيم: ابن أبي العز الحنفي، في شرحه للطحاوية، -وَاللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ-.

❐ قَالَ المصنّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: **"وَبِعَذَابِ الْقَبْرِ لِمَنْ كَانَ لَهُ أَهْلًا، وَسُؤَالِ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ فِي قَبْرِه عَنْ رَبِّه وَدِينِه وَنَبِيِّه، عَلَى مَا جَاءَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَعَنِ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِمْ، وَالْقَبْرُ رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّة، أَوْ حُفْرَةٌ مِنْ حُفَرِ النِّيرَانِ"**.

اشتمل كلام المصنّف عَلَىٰ أمور:

- **الْأَوَّل**: الإيمان بعذاب القبر.
- **الثَّانِي**: الإيمان بمسألة الملكين، وأنهما منكرٌ ونكير، يسألان الميّت في قبره عن ربّهِ ودينِهِ ونبيه.
- **الثَّالِث**: أن الأخبار عن الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالصَّحَابَة جاءت لذلك.
- **الرَّابِع**: أن القبر روضةٌ من رياض الجَنَّة، أو حُفرةٌ من حفر النَّار.

❋ وقبل شرح كلام المصنّف في هذا، وهو متعلّقٌ بعذاب القبرِ، أحب أن أتكلّم حول ضغطة القبر؛ لكوْنها متقدّمةً عَلَىٰ سؤال القبر وعذابه، والكلام حولها مهمّ.

✍والحديث حولها في المسائل التَّالِيَة:

☜ **المسألة الأولىٰ**: بعض الأحاديث في ثبوتها.

قَالَ النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ لِلْقَبْرِ ضَغْطَةً، لَوْ كَانَ أَحَدٌ نَاجِيًا مِنْهَا نَجَا مِنْهَا سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ**».

وقال صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**هٰذَا الَّذِي تَحَرَّكَ لَهُ الْعَرْشُ وَفُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَشَهِدَهُ سَبْعُونَ أَلْفًا مِنَ الْمَلَائِكَةِ لَقَدْ ضُمَّ ضَمَّةً ثُمَّ فُرِّجَ عَنْهُ**».

☝ هٰذَان الحديثان وسائر الأحاديث المُثْبِتَة للضغطة اختلف في ثبوتها أهل العلم، والقول بالضغطة ثابت وإن قيل بعدم ثبوتها؛ وذلكم لثبوت الإجماع فيها، وهٰذَا ما نبيّنه بإذن الله عَزَّوَجَلَّ في المسألة الثانية.

☜ **المسألة الثانية**: الإجماع عَلَىٰ ثبوت الضغطة.

* يستفاد الإجماع من كلام بن أبي زيد القيرواني، فقد ذكر في كتابه في السُّنَّة بعض أمور الديانة المُجمع عليها، وعدَّ الضغطة منها، حيث قَالَ: "**فيما أجمعت عليه الأمة من أمور الديانة، من السُّنن...**" إِلَىٰ أن قَالَ: "**وأن المؤمنين يفتنون في قبورهم ويُضغطون**".

* ويستفاد الإجماع أَيْضًا من كلام المُزني رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ حيث قَالَ في (السُّنَّة): "**ثُمَّ هم بعد الضغطة في القبور مسئولون**"، وقال في آخر (السُّنَّة): "**هٰذِه مقالات اجتمع عليها الماضون**".

* ويستفاد الإجماع أَيْضًا من كلام ابن بطّة في (**الإبانةِ الصغرى**) حيث قَالَ: "**فيلزم القلب أنك ميّتٌ ومضغوط**"، وقد نقل اتفاق العلماء عَلَىٰ مسائل كتابه حيث قَالَ: "**ثُمَّ عَلَىٰ إثر ذلك شرحُ السُّنَّة من إجماع الأئمة**".

* ويستفاد الإجماع أَيْضًا من كلام معمر بن أحمد في رسالته التي قَالَ في مطلعها: "**ولَمّا رأيتُ غُربة السُّنَّة أحببت أن أُوصيَ أصحابي...**" **إِلَىٰ أن قَالَ**: "**وأجمع ما كان عليه أهل الحديث والأثر**"، **وقد ذكر في الوصيّة ضغطة القبر حيث قَالَ**: "**وضغطة القبر حقٌّ**".

☜ **المسألة الثالثة**: كيفية ضغطة القبر، وأثرها في الميّت.

∞ أما كيفية الضغطة: فقد قَالَ أبو القاسم السعدي مبيّنًا إيّاها: "**المراد بضغطة القبر: التقاء جانبيه عَلَىٰ جسد الميّت**"، هكذا قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولا يخفى أن الضغطة غيبيّة وكيفية الغيبيّات لا تُعلم إلّا بالدليل، ولم أجد لما ذكره دليلًا، وقد يكون ما ذكره حقًّا، وقد تكون الضغطة بصورةٍ أخرى.

✍ **فعليه يُقال**: نحن نؤمن بالضغطة، ونفوّض علم كيفيتها لله رب العالمين.

ﮨ وَأَمَّا أثرها عَلَىٰ بدن الميّت: فإن ابن رجبٍ ذكر الأنواع الواردةَ في عذاب القبر، وعدّ منها: تضييق القبر، فقال: "**ومنها**" -أي: من أنواع عذاب القبر- "**تضييق القبر عَلَىٰ الميت حَتَّىٰ تختلف فيه أضلاعه، وقد سبق ذلك في أحاديث متعدّدة**"، هكذا قَالَ: ابن رجب.

* والتضييق الوارد في الأحاديث المتعدّدة الَّتِي أشار إليها، هو التضييق عَلَىٰ من لم يوفَّق للإجابة عَلَىٰ أسئلة منكر ونكير.

* ثُمَّ قَالَ تحت هٰذَا النوع من أنواع العذاب: "**وقد ورد ما يدلّ عَلَىٰ أن التضييق عامٌّ للمؤمن والكافر، وصرّح بذلك طائفة من العلماء، منهم: ابن بطة وغيره**"، ثُمَّ شرع يذكر أحاديث الضغطة.

وهٰذَا منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ يفيد أن صورة التضييقين واحدة، حيث ذكر صورة التضييق وأشار إِلَىٰ الأحاديث المتعدّدة الَّتِي سبق ذكرها، وهي في التضييق عَلَىٰ من لم يجب عَلَىٰ أسئلة الملكين، ثُمَّ ذكر أن هٰذَا التضييق يعمّ المؤمن أَيْضًا، وأخذ يذكر أحاديث الضغطة.

وفي الأحاديث التي ذكرها في ضغطة القبر، حديث واحد يحتمل أن تكون ضغطة القبر عَلَىٰ صورة التضييق الَّتِي ذكرها، إِلَّا أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد ضعّفهُ.

وَحِيْنَئِذٍ فيقال: إنَّ كوْن الضغطة الَّتِي للمؤمنين كالضغطة الَّتِي للكافرين، لا يدلُّ حديثٌ صحيحٌ عَلَىٰ ذلك، وقد نظرت فيما عثرت عليه من أحاديث ضغطة القبر، ولم أجد ما يُعتمد عليه في إثبات ما ذكره ابن رجب من أثر للضغطة عَلَىٰ البدن، **وعليه فيُقال**: هٰذِه المسألة مثل المسألة السابقة، فأثر الضغطة عَلَىٰ بدن الميّت، يُقال فيه ما قيل في كيفية الضغطة؛ فهٰذَان أمران غيبيّان، لا يُتطرّق إِلَىٰ إثبات شيء فيهما، ولا إِلَىٰ نفي شيء إلّا بدليل.

* وابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد جعل أثر هٰذِه الضغطة كأثر الضغطة الَّتِي تكون بعد سؤال الملكين، لمن لم يوفَّق للإجابة المنجية، وهٰذَا لا يصحّ؛ إذ هو إلحاقٌ لضغطةٍ تعمُّ أهل الإيمان وغيرهم بضغطة تختص بالكفّار والمنافقين.

وإتمامًا لبيان أثر الضغطة عَلَىٰ البدن أقول:

* من أهل العلم من قَالَ: إن الضغطة ليست عذابًا ولا ألم معها، وَإِنَّمَا هي كضمّة الوالدة لولدها الغائب.

* وقال بعضهم: إنها عذاب وأن المرء مهما بلغ من الصَّلَاحِ، فلا بد أن يقع منه تقصير، فيضغط بسببه.

* وقال بعضهم: هي مؤلمة وليست عذابًا، فلا يلزم من الإيلام التعذيب، وهٰذَا والله أعلم أوْلى ما يُقال فيها؛ إذ القول اَلْأَوَّل -وهو أن الضغطة لا ألم معها، وإنما هي كضمة الوالدة لولدها الغائب، هٰذَا القول- يأباه ظاهر الأحاديث المُثْبِتة للضغطة، فإنها تدل عَلَىٰ أنها مؤلمة.

* والقول الثَّانِي -وهو: أن الضغطة عذاب، وأن المرء مهما بلغ من الصَّلَاحِ فلا بد أن يقع منه تقصير فيضغط بسببه، هٰذَا القول- يفيد بأن الله يعذّب أهل الإيمان والتقوى، وهٰذَا معارضٌ بأدلةٍ، منها: قوله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**وحق العباد عَلَىٰ الله ألّا يعذّب من لا يشرك به شيئًا**»، وقوله: «**فقيل: هٰذِه أمتك ومعهم سبعون ألفًا يدخلون الجَنَّة بغير حساب ولا عذاب**».

* وأما ثالث الأقوال -وهو: أن هٰذِه الضغطة مؤلمة وليست عذابًا، وأنه لا يلزم من الإيلام التعذيب، هٰذَا القول- لا يخالف ظاهر أحاديث الضغطة، ولا يعارض نصوص نفي العذاب عن المؤمنين.

* قَالَ الذهبي: "**هٰذِه الضمّة ليست من عذاب القبر في شيء، بل هو أمرٌ يجده المؤمن كما يجد ألم فقد ولده وحميمه في الدنيا، وكما يجد من ألم مرضه، وألم خروج نفسه، وألم سؤاله في قبره وامتحانه، وألم تأثره ببكاء أهله عليه، وألم قيامه من قبره، وألم الموقف وهوله، وألم الورود عَلَىٰ النَّار، ونحو ذلك؛ فهٰذِه الأراجيف كلها قد تنال العبد، وما هي من عذاب القبر، ولا من عذاب جهنَّم قط، ولكن العبد التَّقِي يرفق الله به في بعض ذلك أو كلّه**".

☚ **المسألة الرابعة**: شَيْخ الإِسْلَامِ يعدّ الضغطة من مكفّرات الذنوب.

ذكر شَيْخُ الإِسْلَامِ في (منهاج السُّنَّة) عشرة أسباب تندفع بها عقوبة جهنَّم، وجعل الضغطة منها، حيث قَالَ: "**السَّبب الثَّامِن: ما يُبتلى به المؤمن في قبره من الضغطة وفتنة الملكين**".

☝ بذا تمت المسائل حول الضغطة، ونعود بِإِذْنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ للكلام حول كلام المُصَنِّف المتعلّق بعذاب القبر وسؤال "**مُنْكَر ونكِير**".

❋ والكلام حول ضغطة القبر أعود للحديث حول كلام المُصَنِّف المُتَعَلِّق بعذاب القبر وتوضيحه في تقرير ما يلي:

☜ **أولًا**: دلّت النصوص عَلَىٰ أن الميت في حياةٍ برزخية، وهي الحياة من الموت إِلَىٰ البعث، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمِن وَرَآئِهِم بَرۡزَخٌ إِلَىٰ يَوۡمِ يُبۡعَثُونَ ١٠٠﴾ [المؤمنون: ١٠٠].

☜ **ثانيًا**: الحياة البرزخية لها أحكام تخصها، كما أن لكل من الحياة الدنيا والآخرة أحكامًا تخصّها، وقد دلّت النصوص عَلَىٰ وقوع النعيم والعذاب في الحياة البرزخية، وهو في الأصل نعيمٌ وعذابٌ واقعان عَلَىٰ الروح والبدن، والبدن لها تبع.

❋ قَالَ ابن أبي العز الحنفي: "**فَالْحَاصِلُ أَنَّ الدُّورَ ثَلَاثَةٌ: دَارُ الدُّنْيَا، وَدَارُ الْبَرْزَخِ، وَدَارُ الْقَرَارِ. وَقَدْ جَعَلَ اللهُ لِكُلِّ دَارٍ أَحْكَامًا تَخُصُّهَا، وَرَكَّبَ هَذَا الْإِنْسَانَ مِنْ بَدَنٍ وَنَفْسٍ، وَجَعَلَ أَحْكَامَ الدُّنْيَا عَلَى الْأَبْدَانِ، وَالْأَرْوَاح تَبَعًا لَهَا، وَجَعَلَ أَحْكَامَ الْبَرْزَخِ عَلَى الْأَرْوَاحِ، وَالْأَبْدَان تَبَعًا لَهَا، فَإِذَا جَاءَ يَوْمُ حَشْرِ الْأَجْسَادِ وَقِيَامِ النَّاسِ مِنْ قُبُورِهِمْ؛ صَارَ الْحُكْمُ وَالنَّعِيمُ وَالْعَذَابُ عَلَى الْأَرْوَاحِ وَالْأَجْسَادِ جَمِيعًا. فَإِذَا تَأَمَّلْتَ هَذَا الْمَعْنَى حَقَّ التَّأَمُّلِ؛ ظَهَرَ لَكَ أَنَّ كَوْنَ الْقَبْرِ رَوْضَةً مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ أَوْ حُفْرَةً مِنْ حُفَرِ النَّارِ مُطَابِقٌ لِلْعَقْلِ، وَأَنَّهُ حَقٌّ لَا مِرْيَةَ فِيهِ، وَبِذَلِكَ يَتَمَيَّزُ الْمُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ مِنْ غَيْرِهِمْ**" انتهى كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

☜ وهٰذا الذي ذكره مستفاد من كلام لابن القيّم في كتابه النَّافع (**الرُّوح**).

☜ **ثالثًا**: ما جاء في النصوص من إضافة العذاب إِلَىٰ القبر، لا يُراد به كوْن المقبور في الحياة البرزخية مختصًّا بالعذاب والنعيم، وأن من لم يُقبر لا يُعذَّب ولا يُنعَّم، بل كل ميتٍ فهو في حياةٍ برزخية، ويصله من العذاب والنعيم ما يستحقه، فتخصيص العذاب بالقبر من

حيث إضافة العذاب إِلَىٰ القبر في النصوص، لا يعني أن الحياة البرزخية لا يُعذَّب الإنسان فيها ولا ينعّم إلّا إن كان مقبورا، فإن النصوص دلّت عَلَىٰ أن كل ميّتٍ يُعذَّب أو يُنعَّم بحسب أعماله في الدنيا، ومن قُبِر فإنه يُنعَّم أو يُعذَّب، ومن لم يُقبر فهو كذلك يُنعّم أو يُعذَّب.

☜ **رابعًا**: صور عذاب القبر ونعيمه: وهي ثلاث صور:

❶ **الأولىٰ**: أن يكون العذاب والنعيم عَلَىٰ الروح والبدن مجتمعين.

❷ **الثانية**: أن يكون العذاب والنعيم عَلَىٰ الروح وحدها.

❸ **الثالثة**: أن يكون العذاب عَلَىٰ البدن وحده.

والصورتان الأولى والثانية، اتفق عليهما أَهْلِ السُّنَّة وَالجَمَاعَةِ، واختلفوا في الثالثة.

* قَالَ ابن تَيمِيَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: **"مَذْهَب سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا: أَنَّ الْمَيِّتَ إِذَا مَاتَ يَكُونُ فِي نَعِيمٍ أَوْ عَذَابٍ، وَأَنَّ ذَلِكَ يَحْصُلُ لِرُوحِهِ وَلِبَدَنِهِ، وَأَنَّ الرُّوحَ تَبْقَى بَعْدَ مُفَارَقَةِ الْبَدَنِ مُنَعَّمَةً أَوْ مُعَذَّبَةً، وَأَنَّهَا تَتَّصِلُ بِالْبَدَنِ أَحْيَانًا، فَيَحْصُلُ لَهُ مَعَهَا النَّعِيمُ وَالْعَذَابُ. ثُمَّ إذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ الْكُبْرَى أُعِيدَتْ الْأَرْوَاحُ إلَى أَجْسَادِهَا وَقَامُوا مِنْ قُبُورِهِمْ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ"**.

* وقال شَيْخُ الإِسْلَامِ: **"الْعَذَابُ عَلَى النَّفْسِ وَالْبَدَنِ جَمِيعًا بِاتِّفَاقِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ تُنَعَّمُ النَّفْسُ وَتُعَذَّبُ مُنْفَرِدَةً عَنْ الْبَدَنِ، وَتُعَذَّبُ مُتَّصِلَةً بِالْبَدَنِ، وَالْبَدَنُ مُتَّصِلٌ بِهَا، فَيَكُونُ النَّعِيمُ وَالْعَذَابُ عَلَيْهِمَا فِي هَذِهِ الْحَالِ مُجْتَمِعِينَ، كَمَا يَكُونُ لِلرُّوحِ مُنْفَرِدَةً عَنْ الْبَدَنِ. وَهَلْ يَكُونُ الْعَذَابُ وَالنَّعِيمُ لِلْبَدَنِ بِدُونِ الرُّوحِ؟ هَذَا فِيهِ قَوْلَانِ مَشْهُورَانِ لِأَهْلِ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ... أَثْبَتَ ذَلِكَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ وَأَنْكَرَهُ أَكْثَرُهُمْ"**.

✍ إذًا شَيْخُ الإِسْلَام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ يبيّن اتفاق أَهْلِ السُّنَّة وَالجَمَاعَةِ عَلَىٰ أن الرُّوح تُعذّب وتُنعّم في الحياة البرزخية منفردة، وأنَّ الرُّوح تعذّب وتنعّم في الحياة البرزخية مجتمعةً بالبدن، وبيّن اختلافهم في البدن، هل البدن يُعذّب منفردًا غير متصلٍ بالروح أم لا؟ وبيّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ أن أكثر أهل الحديث والسُّنَّة عَلَىٰ أن البدن في الحياة البرزخية لا يُعذّب منفردًا، ولا يُنعّم منفردًا.

☜ ومن هنا بيّن ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في كتابه (الروح) وابن أبي العز الحنفي -وقد سبق نقل كلامه- أن الحياة البرزخية النعيم والعذاب فيها، في الأصل واقعٌ عَلَىٰ الروح، وأن الجسم والبدن تبعٌ للروح في الحياة البرزخية.

❍ وهٰذِه الصورة الَّتِي اختلف فيها أهل العلم -وهي وقوع العذاب في الحياة البرزخية عَلَىٰ البدن منفردًا، هٰذَا ومال ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في كتابه النَّافع جدًّا (أهوال القبور) إِلَىٰ إثباتها، حيث قَالَ: **"وقد أثبتت طائفةٌ أخرى النَّعيم والعذاب للجسد بمجرّده من غير اتصال الروح لها، وممن ذكر ذلك من أصحابنا: ابن عقيل في كتاب (الإرشاد)، وابن الزاغوني، وحُكي عن ابن جرير الطبري أَيْضًا، وذكر القاضي أبو يعلى أنه ظاهر كلام الإمام أحمد، فإنه قَالَ في رواية حنبل: أرواح المؤمنين في الجَنَّة، وأرواح الكفّار في النَّار، والأبدان في الدنيا يُعذّب الله من يشاء ويرحم من يشاء منها بعفوه.**

قَالَ القاضي: ظاهر هٰذَا أن الأرواح تُعذّب وتُنعّم عَلَىٰ الانفراد، وكذلك الأبدان إن كانت باقية الأجزاء التي استحالت، قَالَ: ولا يمنع أن يُخلَق في الأبدان إدراكٌ تحس به النَّعيم والعذاب، كما خُلِق في الجبل لما تجلّى له ربّه، ثُمَّ جعله دكًّا".

وذكر كلامًا غير هٰذَا، فمن أحبّ أن يقف عليه؛ فليرجع إليه في (أهوال القبور).

✍ **الخلاصة:**

أن أَهْلِ السُّنَّة في صور العذاب في الحياة البرزخية لهم ثلاثة أقوال، قولان محل اتفاق، وقولٌ اختلفوا فيه:

⮰ اتفقوا عَلَىٰ أن الروح تُعذّب منفردة وتُنعّم منفردة، واتفقوا عَلَىٰ أن الروح والبدن يُعذّبان وينعّمان مجتمعين.

⮰ واختلفوا هل البدن يعذّب وينعّم منفردًا؟... -- ((٢٦:٢٩)) -- أهل الحديث لم يقولوا بهٰذَا، وقال به بعضهم، وقد مال إليه ابن رجب رَحِمَهُ اللهُ في (أهوال القبور) -وَاللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ-.

☜ **خامسًا:** في ذكر بعض النصوص الدَّالَّة عَلَىٰ نعيم القبرِ وعذابه من القُرْآن والسُّنَّة.

➢ النَّصّ الْأَوَّل: قَالَ الله تَعَالَىٰ: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴿٤٦﴾﴾ [غافر: ٤٦]، فهٰذِه الآية تدلّ عَلَىٰ وقوع العذاب في الحياة البرزخية؛ إذ بيّن الله تَعَالَىٰ أنهم يُعرضون عَلَىٰ النّار ﴿غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ قبل قيام الساعة، وأنهم عند قيام الساعة يُدْخَلون أشد العذاب.

* قَالَ ابن كثير: "وَهَذِهِ الْآيَةُ أَصْلٌ كَبِيرٌ فِي اسْتِدْلَالِ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى عَذَابِ الْبَرْزَخِ فِي الْقُبُورِ، وَهِيَ قَوْلُهُ: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾"، ثُمَّ أورد إشكالا، وهو إشكالٌ مهم ينبغي لكل من يستدل بهٰذِه الآية أن يقف عليها، وأن يقف عَلَىٰ جوابها:

* قَالَ ابن كثير بعد قوله: "وَهَذِهِ الْآيَةُ أَصْلٌ كَبِيرٌ فِي اسْتِدْلَالِ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى عَذَابِ الْبَرْزَخِ فِي الْقُبُورِ": " وَلَكِنَّ هَاهُنَا سُؤَالٌ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا شَكَّ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ مَكِّيَّةٌ، وَقَدِ اسْتَدَلُّوا بِهَا عَلَى عَذَابِ الْقَبْرِ فِي الْبَرْزَخِ، وَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ"، ثُمَّ ذكر إسناد الإمام أحمد عن عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا: "أَنَّ يَهُودِيَّةً كَانَتْ تَخْدُمُهَا فَلَا تَصْنَعُ عَائِشَةُ إِلَيْهَا شَيْئًا مِنَ الْمَعْرُوفِ إِلَّا قَالَتْ لَهَا الْيَهُودِيَّةُ: وَقَاكِ اللهُ عَذَابَ الْقَبْرِ. قَالَتْ: فَدَخَلَ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ عَلَيَّ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلْ لِلْقَبْرِ عَذَابٌ قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ: «لَا وَعَمَّ ذَلِكَ؟» قَالَتْ: هَذِهِ الْيَهُودِيَّةُ، لَا نَصْنَعُ إِلَيْهَا شَيْئًا مِنَ الْمَعْرُوفِ إِلَّا قَالَتْ: وَقَاكِ اللهُ عَذَابَ الْقَبْرِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «كَذَبَتْ يَهُودُ، وَهُمْ عَلَى اللهِ أَكْذَبُ، لَا عَذَابَ دُونَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

ثُمَّ مَكَثَ بَعْدَ ذَلِكَ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَمْكُثَ، فَخَرَجَ ذَاتَ يَوْمٍ نِصْفَ النَّهَارِ مُشْتَمِلًا بِثَوْبِهِ، مُحْمَرَّةً عَيْنَاهُ، وَهُوَ يُنَادِي بِأَعْلَى صَوْتِهِ: «الْقَبْرُ كَقِطَعِ اللَّيْلِ المظلمز أَيُّهَا النَّاسُ، لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ لَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا وَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا. أَيُّهَا النَّاسُ، اسْتَعِيذُوا بِاللهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، فَإِنَّ عَذَابَ الْقَبْرِ حَقٌّ»". قَالَ ابن كثير: "وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ".

* ثُمَّ ذكر ابن كثير رَحِمَهُٱللَّهُ تَعَالَىٰ، إسناد أحمد عن عَائِشَةَ أنها قَالَت: "سَأَلَتْهَا امْرَأَةٌ يَهُودِيَّةٌ فَأَعْطَتْهَا، فَقَالَتْ لَهَا: أَعَاذَكِ اللهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ. فَأَنْكَرَتْ عَائِشَةُ ذَلِكَ، فَلَمَّا رَأَتْ رَسُولَ اللهِ

ﷺ قَالَتِ لَهُ، فَقَالَ: «لَا». قَالَتْ عَائِشَةُ: ثُمَّ قَالَ لَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ: «وَإِنَّهُ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّكُم تُفْتَنُون فِي قُبُورِكُم»".

* قَالَ ابن كثير فيُقال: "فَيُقَالُ: فَمَا الْجَمْعُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ كَوْنِ الْآيَةِ مَكِّيَّةً، وَفِيهَا الـدَّلِيلُ عَلَى عَذَابِ الْبَرْزَخِ؟".

✍ إذًا هٰذا الإشكال الذي يقدّمه ابن كثير، فهٰذِه الآية: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُـدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَـذَابِ ﴿٤٦﴾﴾، هٰذِه الآية مكيّة، وتدلّ عَلَىٰ عذاب البرزخ، والأحاديث الَّتِي نقلها عن عائشة أحاديث تخبر بها عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا عما كان بينها وبين النَّبِيّ ﷺ في المدينة، وفيها: أن النَّبِيّ ﷺ بيّن أن القول بعذاب القبر كذبٌ من اليهود، ثُمَّ رجع النبي ﷺ إِلَىٰ إثبات عذاب القبر، فلو كانت الآية تدلّ عَلَىٰ عذاب القبر فهي مكيّة، وَالنَّبِيّ ﷺ لَا شَكَّ يعلم دلالة الآية، فلو كانت الآية تدلّ عَلَىٰ عذاب القبر، فلماذا كَذَّب النَّبِيّ ﷺ اليهود في زعمهم بأن الإنسان يُعذَّب في قبره؟ فلو كانت الآية تدلّ عَلَىٰ هٰذا؛ لأثبت النَّبِيّ ﷺ دلالة الآية المكيّة ولما كذب اليهود، هٰذا إشكال ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ.

✍ فأجاب ابن كثير فقال: "فَيُقَالُ: فَمَا الْجَمْعُ بَيْنَ هَذَا وَبَـيْنَ كَـوْنِ الْآيَـةِ مَكِّيَّـةً، وَفِيهَا الدَّلِيلُ عَلَى عَذَابِ الْبَرْزَخِ؟

وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْآيَةَ دَلَّتْ عَلَى عَرْضِ الْأَرْوَاحِ إِلَى النَّارِ غُدُوًّا وَعَشِـيًّا فِي الْـبَرْزَخِ، وَلَـيْسَ فِيهَا دَلَالَةٌ عَلَى اتِّصَالِ تَأَلُّمِهَا بِأَجْسَادِهَا فِي الْقُبُورِ؛ إِذْ قَـدْ يَكُـونُ ذَلِـكَ مُخْتَصًّـا بِـالرُّوحِ، فَأَمَّـا حُصُولُ ذَلِكَ لِلْجَسَدِ وَتَأَلُّمُهُ بِسَبَبِهِ، فَلَـمْ يَـدُلَّ عَلَيْـهِ إِلَّا السُّنَّةُ فِي الْأَحَادِيـثِ الْمَرْضِـيَّةِ الْآتِي ذِكْرُهَا".

✍ إذًا يوجّه ابن كثير فيقول: الآية فيها عرض الأرواح، وليس في الآية أن عرض الأرواح عَلَىٰ النَّار غدوًّا وعشيًّا يفيد اتصال الألم بالأجساد؛ إذًا هو فيه عذاب البرزخ المُتَعَلِّق بالرُّوح، إذًا الآية فيها عذاب البرزخ المُتَعَلِّق بالروح، وليس فيها عذاب البرزخ المُتَعَلِّق بالروح حال اتصالها بالبدن.

* يقول: فالنَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علم أن الآية تدلّ عَلَىٰ عذاب البرزخ، والآية لا تدل عَلَىٰ عذاب القبر، أي: أن البدن يتصل بالروح فيتعذب بعذابها، الآية ما تدل عَلَىٰ هٰذَا عند ابن كثير في هٰذَا الاحتمال من التوفيق بين الأحاديث والآية.

* فيقول: النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نفى أن يكون العذاب وصلاً إِلَىٰ القبر، هٰذَا الذي نفاه، ولم ينفِ أن العذاب موجودٌ في البرزخ، هٰذَا يقرّه النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإنما الذي نفاه كوْن العذاب يصل إِلَىٰ القبر، ثُمَّ عَلِم بعد ذلك أن العذاب يصل إِلَىٰ القبر؛ إذًا ابن كثير يقول: هٰذِه الآية تدل عَلَىٰ عذاب البرزخ، تدلّ عَلَىٰ عذاب الأرواح في البرزخ، ولا تدل عَلَىٰ عذاب الأبدان في القبور، وَإِنَّمَا الذي يدلّ عَلَىٰ عذاب الأبدان في القبور "**الْأَحَادِيثِ الْمَرْضِيَّةِ**" يقول: "**الْآتِي ذِكْرُهَا**"، هٰذَا في الجواب عن هٰذَا الإشكال.

☜ هناك وجه آخر ذكره هو أَيْضًا فقَالَ: "**وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ إِنَّمَا دَلَّتْ عَلَى عَذَابِ الْكُفَّارِ فِي الْبَرْزَخِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يُعَذَّبَ الْمُؤْمِنُ فِي قَبْرِهِ بِذَنْبِه**"، ثُمَّ قَالَ: "**وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى هَذَا**" وذكر حديثًا.

☜ هٰذَان وجهان، وذكر وجهًا ثالثاً فقَالَ: "**وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ دَلَّتْ عَلَى عَذَابِ الْأَرْوَاحِ فِي الْبَرْزَخِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَتَّصِلَ بِالْأَجْسَادِ فِي قُبُورِهَا، فَلَمَّا أُوحِيَ إِلَيْهِ فِي ذَلِكَ بِخُصُوصِيَّتِهِ اسْتَعَاذَ مِنْهُ، وَاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ**".

☝ هٰذَا الإشكال، وَهٰذَا ما ذَكَرَ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في جوابه، ولعلّ الجواب الْأَوَّل هو أقوى هٰذِه الأجوبة، والثالث يشبهه -وَاللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ-.

➤ **النَّصّ الثَّانِي**: قَالَ الله تَعَالَىٰ: ﴿وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا عَذَابًا دُونَ ذَلِكَ﴾ [الطور: ٤٧]، قَالَ ابن أبي العز الحنفي: "**وَهَذَا يُحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ عَذَابُهُمْ بِالْقَتْلِ وَغَيْرِهِ فِي الدُّنْيَا، وَأَنْ يُرَادَ بِهِ عَذَابُهُمْ فِي الْبَرْزَخِ، وَهُوَ أَظْهَرُ؛ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ مَاتَ وَلَمْ يُعَذَّبْ فِي الدُّنْيَا، أَوِ الْمُرَادُ أَعَمُّ مِنْ ذَلِكَ**".

➢ **النَّصّ الثَّالِث**: قَالَ الله تَعالَىٰ: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴿١٠١﴾﴾ [التوبة: ١٠١].

❋ قَالَ الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ: **"إِنَّ اللهَ أَخْبَرَ أَنَّهُ يُعَذِّبُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ مَرَّتَيْنِ، وَلَمْ يَضَعْ لَنَا دَلِيلًا نَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى عِلْمِ صِفَةِ ذَيْنَكَ الْعَذَابَيْنِ، غَيْرَ أَنَّ فِي قَوْلِهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴿١٠١﴾﴾ دَلَالَةً عَلَى أَنَّ الْعَذَابَ فِي الْمَرَّتَيْنِ كِلْتَيْهِمَا قَبْلَ دُخُولِهِمُ النَّارَ، وَالْأَغْلَبُ مِنْ إِحْدَى الْمَرَّتَيْنِ أَنَّهَا فِي الْقَبْرِ"**.

➢ **النَّصّ الرَّابع**: وعن زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَيْنَمَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَائِطٍ لِبَنِي النَّجَّارِ، عَلَى بَغْلَةٍ لَهُ وَنَحْنُ مَعَهُ، إِذْ حَادَتْ بِهِ فَكَادَتْ تُلْقِيهِ، وَإِذَا أَقْبُرٌ سِتَّةٌ أَوْ خَمْسَةٌ أَوْ أَرْبَعَةٌ، فَقَالَ: «**مَنْ يَعْرِفُ أَصْحَابَ هَذِهِ الْأَقْبُرِ؟**» فَقَالَ رَجُلٌ: أَنَا، فقَالَ: «**مَتَى مَاتَ هَؤُلَاءِ؟**» قَالَ: مَاتُوا فِي الْإِشْرَاكِ، فَقَالَ: «**إِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ تُبْتَلَى فِي قُبُورِهَا، فَلَوْلَا أَنْ لَا تَدَافَنُوا، لَدَعَوْتُ اللهَ أَنْ يُسْمِعَكُمْ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ الَّذِي أَسْمَعُ مِنْهُ**».

➢ **النَّصّ الخَامِس**: عن ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ عَلَى قَبْرَيْنِ فَقَالَ: «**إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَنْزِهُ مِنَ الْبَوْلِ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ**»، ثُمَّ أَخَذَ جَرِيدَةً رَطْبَةً، فَشَقَّهَا باثنتين، فجعل عَلَىٰ كُلِّ قَبْرٍ وَاحِدَةً، فقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لِمَ فَعَلْتَ هَذَا؟ قَالَ: «**لَعَلَّهُ يُخَفِّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَيْبَسَا**».

➢ **النَّصّ السَّادِس**: عن ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه كَانَ يُعَلِّمُهُمْ هَذَا الدُّعَاءَ كَمَا يُعَلِّمُهُمُ السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ**».

☝ هٰذِه نصوص، وَثَمَّ نصوصًا أخرى تدلّ عَلَىٰ عذاب القبر.

☜ **سادسًا**: قَالَ: ابن أبي العز الحنفي: **"وَهَلْ يَدُومُ عَذَابُ الْقَبْرِ أَوْ يَنْقَطِعُ؟ جَوَابُهُ أَنَّهُ نَوْعَانِ:**

① مِنْهُ مَا هُوَ دَائِمٌ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ۝٤٦﴾ [غافر: ٤٦]. وَكَذَا فِي حَدِيثِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ فِي قِصَّةِ الْكَافِرِ: «ثُمَّ يُفْتَحُ لَهُ بَابٌ إِلَى النَّارِ، فَيَنْظُرُ إِلَى مَقْعَدِهِ فِيهَا حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ»، رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ.

② وَالنَّوْعُ الثَّانِي: أَنَّهُ مُدَّةٌ ثُمَّ يَنْقَطِعُ، وَهُوَ عَذَابُ بَعْضِ الْعُصَاةِ الَّذِينَ خَفَّتْ جَرَائِمُهُمْ، فَيُعَذَّبُ بِحَسَبِ جُرْمِهِ، ثُمَّ يُخَفَّفُ عَنْهُ"، انتهى كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَى.

هٰذا ما يتعلّق بعذاب القبر ونعيمه.

وَأَمَّا مسألة القبر؛ فأوّل ما أقول فيها: مسألة القبر ثابتة بالقرآن والسُّنَّة المتواترة، والإجماع.

فمن القُرْآن: قوله تَعالَىٰ: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ ۝٢٧﴾ [إبراهيم: ٢٧]، فهٰذِهِ الآية تدلّ عَلَىٰ مسألة القبر؛ إذ فسَّرها النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بذلك، فعن البراء بن عازب: أنَّ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الْمُسْلِمُ إِذَا سُئِلَ فِي الْقَبْرِ: يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾».

* وقد بيَّن شَيْخُ الإِسْلَام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: أن أحاديث مسألة القبر متواترة، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "فَأَمَّا أَحَادِيثُ عَذَابِ الْقَبْرِ وَمَسْأَلَةُ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ فَكَثِيرَةٌ مُتَوَاتِرَةٌ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ".

إذًا تبيَّن بهٰذَا: أن مسألة القبر دلَّت عليها النصوص من القُرْآن ومن السُّنَّة، وأن الأحاديث في مسألة منكر ونكير أحاديث متواترة، وأما تسمية الملكين وشرح التسمية فقد سبق الكلام حولها، وبعد أن بيّنتُ ثبوت مسألة القبر بالقرآن والسُّنَّة المتواترة أذكر مسائل تتعلّق بمسألة القبر:

المسألة الأولىٰ: السؤال يكون للمسلم والكافر والمنافق، بدلالة القُرْآن والسُّنَّة، وقد اختلف في هٰذَا أهل العلم؛ فذهب ابن عبد البر إِلَىٰ أن الكافر لا يُسأل، وَإِنَّمَا يُسأل المسلم والمنافق.

* قال أبو عُمر ابن عبد البر في كتاب (التمهيد): **"الْآثَارُ الدَّالَّة تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْفِتْنَةَ فِي الْقَبْرِ لَا تَكُونُ إِلَّا لِمُؤْمِنٍ أَوْ مُنَافِقٍ كَانَ مَنْسُوبًا إِلَى أَهْلِ الْقِبْلَةِ وَدِينِ الْإِسْلَامِ بِظَاهِرِ الشَّهَادَةِ، وَأَمَّا الْكَافِرُ الْجَاحِدُ الْمُبْطِلُ فَلَيْسَ مِمَّنْ يُسْأَلُ عَنْ رَبِّهِ وَدِينِهِ وَنَبِيِّهِ، وَإِنَّمَا يُسْأَلُ عَنْ هَذَا أَهْلُ الْإِسْلَامِ، فَيُثَبِّتُ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَرْتَاب الْمُبْطِلون"**.

وقد ردّ عَلَىٰ ابن عبد البر: ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في كتابه النافع (الرُّوح)، فقد ذكر كلام ابن عبد البر هٰذَا وناقشه، وبيّن ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن السُّنَّة جاء فيها ما يُبيّن كوْن الكافر يُسأل، وأن السؤال لا يختص بالمسلم والمنافق المنسوب في الظاهر إِلَىٰ هٰذِهِ المِلَّة، وبيّن أن الآيات قد جاء فيها ما يدل عَلَىٰ أن الكفار يُسألون في الآخرة، فإن كانوا يُسألون في الآخرة، فما المانع من أن يُسألوا في القبر؟ وأنقل كلامه هنا لأهميته:

* قَالَ ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: **"الْقُرْآن وَالسُّنَّة تدل عَلَىٰ خلاف هٰذَا القَوْل"** -أي: قول ابن عبد البر- **"وَأَن السُّؤَال للْكَافِرِ وَالْمُسلم، قَالَ الله تَعَالَىٰ ﴿يثبت الله الَّذين آمنُوا بالْقَوْل الثَّابِت فِي الْحَيَاة الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَة ويضل الله الظَّالِمين وَيفْعل الله مَا يَشَاء ۝٢٧﴾، وَقد ثَبت فِي الصَّحِيح أَنَّهَا نزلت فِي عَذَاب الْقَبْر حِين يسْأَل: من رَبك؟ وَمَا دينك؟ وَمن نبيّك؟**

وَفِي الصحيحين عَن أنس بن مَالك عَن النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنه قَالَ: «إِن العَبْد إِذا وُضع فِي قَبره وَتَوَلَّىٰ عَنهُ أَصْحَابه، ليسمع قرع نعَالهمْ» وَذكر الحَدِيث.

زَاد البخاري: «وَأما الْمُنَافِق وَالْكَافِر فَيُقَال لَهُ: مَا كنت تَقول فِي هٰذَا الرجل؟ فَيَقُول: لَا أدرى، كنت أَقُول مَا يَقُول النَّاس، فَيُقَال: لَا دَريت، وَلَا تليت، وَيضْرب بِمِطْرَقَةٍ من حَدِيد يَصِيح صَيْحَة يسْمعهَا من يَلِيهِ إِلَّا الثقلَيْن» هَكَذَا فِي البخاري، وَأما الْمُنَافِق وَالْكَافِر بِالْوَاو".

فهٰذَا نص صريح بأن الكافر يُسأل.

* ثُمَّ قال ابن القيم: "وقول أبي عمر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وَأما الْكَافِر الجاحد الْمُبْطل، فَلَيْسَ مِمَّن يُسْأَل عَن ربه وَدينه، فَيُقَال لَهُ: لَيْسَ كَذَلِك، بل هُوَ من جملَة المسئولين، وَأولى بالسؤال من غيره، وَقد أخبر الله فِي كِتَابه أَنه يسْأَل الْكَافِر يَوْم الْقِيَامَة، قَالَ تَعالَىٰ: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ ﴿٦٥﴾﴾ [القصص: ٦٥].

وَقَالَ تَعالَىٰ: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩٢﴾ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٩٣﴾﴾ [الحجر: ٩٢، ٩٣]، وَقَالَ تَعالَىٰ: ﴿فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ ﴿٦﴾﴾ [الأعراف: ٦] فَإِذا سُئِلُوا يَوْم الْقِيَامَة فَكيف لَا يسْأَلُون فِي قُبُورهم؟ فَلَيْسَ لما ذكره أَبُو عمر رَحِمَهُ ٱللَّهُ وَجه".

✍ إذًا ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في كلامه المهم هٰذَا يبيّن أنَّ السُّنَّة جاءت مصرّحةً بسؤال الكافر، فالمسألة لا تختص بالمؤمن والمنافق، كما قال ابن عبد البرّ، والقُرْآن جاء مبيّنًا سؤال الكافرين في الآخرة، فإذا كانوا يُسألون في الآخرة فما المانع من أن يُسألوا في القبر؟

☚ **المسألة الثانية**: اختلفوا، هل السؤال خاصٌّ بهٰذِهِ الأُمَّة، أم هو شاملٌ للأمم قبلها؟

ذكر ابن القيم في (**الروح**) ثلاثة أقوال للعلماء:

❶ **الْأَوَّل**: سؤال منكر ونكير خاصٌّ بهٰذِهِ الأُمَّة، وقد ذهب لهٰذَا أبو عبد الله الحكيم الترمذي، ووجه حصره فيها عنده: كوْن الأمم السابقة تُبعث لهم الرُّسل، فإن لم يؤمنوا عُوجلوا بالعذاب، فلا حاجة لاختبارهم في قبورهم، بخلاف هٰذِهِ الأُمَّة؛ فإن من لم يؤمن شُرِعَ قتاله بشروطه، ومن هنا دخل في هٰذِهِ الأُمَّة من لم يؤمن قلبه، فكان السؤال اختبارًا لصدق إيمانه.

❷ **القول الثَّانِي**: التوقّف، وممن توقف في هٰذِهِ المسألة ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ.

❸ **القول الثَّالِث**: من ذهب إِلَىٰ أن السؤال عامٌّ لجميع الأمم، وممن قال بهٰذَا القرطبي، ورجّحه ابن القيم حيث قال: "**وَالظَّاهِر -والله أَعْلَم-: أن كل نبي مع أمته كذلك، وأنهم مُعذّبون في قبورهم بعد السُّؤَال لَهُم، وَإِقَامَة الْحجَّة عَلَيْهِم، كَمَا يُعَذبُونَ فِي الْآخِرَة بعد السُّؤَال وَإِقَامَة الْحجَّة -وَالله** سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ **أعْلَمُ-**".

☚ **المسألة الثالثة**: اختلفوا أَيْضًا هل السؤال شاملٌ غير المُكلَّفِين، فيسأل الأطفال ويُسأل المجانين أم هو خاصٌّ بالمُكلَّفين؟

وقد سُئِل شَيْخ الإِسْلَام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ عن الصغير: هل يُحيا أو يُحيا ويُسأل أو يُحيا ولا يُسأل؟ وبماذا يُسأل عنه؟ وهل يستوي في الحياة والسؤال من يُكلَّف ومن لا يُكلَّف؟

❊ فقال: "**وَإِذَا مَاتَ الطِّفْلُ فَهَلْ يُمْتَحَنُ فِي قَبْرِهِ وَيَسْأَلُهُ مُنْكَرٌ وَنَكِيرٌ؟ فِيهِ قَوْلَانِ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ:**

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَا يُمْتَحَنُ، وَأَنَّ الْمِحْنَةَ إِنَّمَا تَكُونُ عَلَى مَنْ كُلِّفَ فِي الدُّنْيَا، قَالَهُ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى وَابْنُ عَقِيلٍ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُمْ يُمْتَحَنُونَ، ذَكَرَهُ أَبُو حَكِيمٍ الْهَمَدَانِي.

وَعَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ تَلْقِينُ الصَّغِيرِ وَالْمَجْنُونِ؛ مَنْ قَالَ إِنَّهُ يُمْتَحَنُ فِي الْقَبْرِ لَقَّنَهُ، وَمَنْ قَالَ لَا يُمْتَحَنُ لَمْ يُلَقِّنْهُ. وَقَدْ رَوَى مَالِكٌ وَغَيْرُهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى عَلَى طِفْلٍ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ قِهِ عَذَابَ الْقَبْرِ وَفِتْنَةَ الْقَبْرِ»، وَهَذَا الْقَوْلُ مُوَافِقٌ لِقَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّهُمْ يُمْتَحَنُونَ فِي الْآخِرَةِ، وَإِنَّهُمْ مُكَلَّفُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، كَمَا هُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ".

✍ إذًا شَيْخُ الإِسْلَامِ ابن تَيْمِيَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ يبيّن أن في المسألة قولين، وكلامه عندي غير واضح في ترجيح قولٍ من القولين، وابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ ذكر القولين أَيْضًا وزاد شيئًا من البسط والتفصيل، فأذكر شيئًا من كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ.

❊ فقال: "**النَّاس فِي ذَلِك عَلَىٰ قَوْلَيْن هما وَجْهَان لأَصْحَاب أَحْمد.**

وَحجَّة من قَالَ: إنهم يُسْأَلُون: أَنه يشرع الصَّلَاة عَلَيْهِم، وَالدُّعَاء لَهُم، وسؤال الله أَن يقيهم عَذَاب الْقَبْر وفتنة الْقَبْر، كَمَا ذكر مَالك فِي موطئِهِ عَن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أَنه صَلَّى عَلَىٰ جَنَازَة صبي، فَسمع من دُعَائِهِ: (اللَّهُمَّ قه عَذَاب الْقَبْر).

وَاحْتَجُّوا بِمَا رَوَاهُ عَلَىٰ بن معبد عَن عَائِشَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: (أَنه مُرّ عَلَيْهَا بِجنَازَة صبي صَغِير فَبَكَتْ، فَقيل لَهَا: مَا يبكيك يَا أم الْمُؤمنِينَ؟ فَقَالَت: هَذَا الصَّبِي بَكَيْت لَهُ شَفَقَة عَلَيْهِ من

ضمَّة الْقَبْر)، قَالُوا: وَالله سُبْحَانَهُ يكمل لَهُم عُقُولهمْ؛ ليعرفوا بذلك منزلهم، ويُلهّمون الْجَواب عَمَّا يسْأَلُون عَنهُ.

قَالُوا: وَقد دلّ عَلَىٰ ذَلِك الْأَحَادِيث الْكَثِيرَة الَّتِي فِيهَا أَنهم يمْتَحنُونَ فِي الْآخِرَة، وَحَكَاهُ الْأَشْعَرِيّ عَن أهل السُّنَّة والْحدِيث، فَإِذا امتحنوا فِي الْآخِرَة؛ لم يمْتَنع امتحانهم فِي الْقُبُور.

قَالَ الْآخرُونَ: السُّؤَال إنما يكون لمن عقل الرَّسُول والمُرسِل، فَيسْأَل هَل آمن بالرسول وأطاعه أم لَا؟ فَيُقَال لَهُ: مَا كنت تَقول فِي هَٰذَا الرجل الَّذِي بُعِث فِيكُم؟

فَأَما الطِّفْل الَّذِي لَا تَمْيِيز لَهُ بِوَجْه مَا فَكيف يُقَال لَهُ: مَا كنت تَقول فِي هَٰذَا الرجل الَّذِي بعث فِيكُم؟ وَلَو رُدَّ إِلَيْهِ عقله فِي الْقَبْر، فَإِنَّهُ لَا يسْأَل عَمَّا لم يتَمَكَّن من مَعْرفَته وَالْعلم بِهِ، وَلَا فَائِدَة فِي هَٰذَا السُّؤَال، وَهَٰذَا بِخِلَاف امتحانهم فِي الْآخِرَة، فَإِنَّ الله سُبْحَانَهُ يُرسل إِلَيْهِم رَسُولًا، وَيَأْمُرهُمْ بِطَاعَة أمره، وعقولهم مَعَهم، فَمن أطاعه مِنْهُم؛ نجا، وَمن عَصَاهُ؛ أدخلهُ النَّار، فَذَلِك امتحانٌ بِأَمْر يَأْمُرهُم بِهِ يَفْعَلُونَهُ ذَلِك الْوَقْت، لَا أَنه سُؤال عَن أَمر مضى لَهُم فِي الدُّنْيَا من طَاعَة أَو عصيان، كسؤال الْملكَيْنِ فِي الْقَبْر.

وَأما حَدِيث أبي هُرَيْرَة رَضِيَٱللَّهُعَنهُ فَلَيْسَ المُرَاد بِعَذَاب الْقَبْر فِيهِ عُقُوبَة الطِّفْل عَلَىٰ ترك طَاعَة أَو فعل مَعْصِيّة قطعًا؛ فَإِنَّ الله لَا يعذب أحدًا بِلَا ذَنْب عمله، بل عَذَاب الْقَبْر قد يُرَاد بِهِ الْأَلَم الَّذِي يحصل للْمَيت بِسَبَب غَيره، وَإِن لم يكن عُقُوبَة عَلَىٰ عمل عمله، وَمِنْه قَوْله: «إن الْمَيِّت ليُعذَّب ببكاء أَهله عَلَيْهِ»، أَي: يتألم بذلك ويتوجع مِنْهُ، لَا أَنه يُعَاقب بذنب الْحَيّ ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾.

وَهَٰذَا كَقَوْل النَّبِي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «السَّفر قِطْعَة من الْعَذَاب» فالعذاب أَعم من الْعقُوبَة وَلَا ريب أَن فِي الْقَبْر من الآلام والهموم والحسرات، مَا قد يسري أَثَره إِلَى الطِّفْل فيتألم بِهِ، فيُشرَع للمُصَلِّي عَلَيْهِ أَن يسْأَل الله تَعَالَىٰ لَهُ أَن يَقِيه ذَلِك الْعَذَاب".

✍ ابن القيم رَحِمَهُٱللَّهُ ذكر أَيْضًا القولين، ومناقشته للقائلين بسؤال غير المُكَلَّفِيْن مناقشةٌ قويّة، وَالَّذِي يظهر -واللهُ أَعْلَمُ بعد أن ذكر أقوالهم وناقشها هٰذِهِ المناقشة القوية واللهُ أَعْلَمُ يظهر-: أنه يميل إِلَىٰ هٰذَا القول، وهو أنَّ غير المُكَلَّفِيْن لا يُسألون.

وهٰذَا ما رجّحه الشيخ محمد بن صالح العثيمين، فقال: "**المجنون كالصغير لا يفتن في القبر؛ لأنه غير مُكلَّف، إلّا إذا جُنَّ بعد أن كان مُكلَّفًا، مثل أن يكون الجنون أصابه بعد عشرين سنة، أو ما أشبه ذلك؛ فإنه يُسأل بناءً عَلَىٰ أنه مرّ عليه زمنٌ وهو مُكلَّف -وَاللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ-**".

المسألة الرابعة: الشَّهيد لا يُسأل، واختلفوا في النَّبِيّ وَالصِّدِّيْق، قال ابن القيّم رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ: "**وقوله: «كفىٰ ببارقة السيوف عَلَىٰ رأسه فتنة» معناه -والله أَعْلَمُ- قد امتحن نفاقُه من إيمانه ببارقة السيف عَلَىٰ رأسه، فلم يفرّ، فلو كان منافقًا؛ لما صبر ببارقة السيف عَلَىٰ رأسه، فدلّ عَلَىٰ أن إيمانه هو الذي حمله عَلَىٰ بذلِ نفسه لله، وتسليمها له...**" إِلَىٰ أن قال: "**فهٰذَا قد أظهر صدق ما في ضميره، حيث برز للقتل، فاستغنى بذلك عن الامتحان في قبره.**

قَالَ أَبُو عبد الله القرطبي: (إذا كَانَ الشَّهيد لَا يفتن، فَالصِّدِّيْق أجل خطرا وَأعظم أجرا أَن لَا يفتن؛ لِأَنَّهُ مُقدَّم ذكره فِي التَّنْزِيل عَلَىٰ الشُّهَدَاء، وَقد صَحَّ فِي المرابط الَّذِي هُوَ دون الشَّهِيد أنه لَا يفتن، فَكيف بِمن هُوَ أَعلَىٰ رُتْبَة مِنْهُ وَمن الشَّهِيد؟)"، يقول ابن القيّم: "**وَالْأَحَادِيث الصَّحِيحَة ترد هٰذَا القَوْل**".

إذًا ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ بيّن أنّ الشّهيد لا يُسأل؛ إذ كفى ببارقة السيوف عَلَىٰ رأسه فتنة، كما بيّن النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فهو امتُحِن في الدنيا امتحانًا عظيمًا، فكان ذلك الامتحان دليلًا عَلَىٰ صدقه فلم يُسأل في قبره.

أبو عبد الله القرطبي ذهب إِلَىٰ أنَّ الصِّدِّيق لا يُسأل كذلك، لماذا؟ لأنَّ الصِّدِّيْق أعظم منزلةً من الشهيد، فإذا كان الشهيد لا يُسأل وهو دون الصِّدِّيْق، فَالصِّدِّيْق لا يُسأل؛ لأنه أعظم منه منزلة.

ابن القيّم رَحِمَهُ اللَّهُ لم يوافق القرطبي عَلَىٰ هٰذَا، فقال: "**وَالْأَحَادِيث الصَّحِيحَة ترد هٰذَا القَوْل، وَتبين أَن الصِّدِّيق يُسْأَل فِي قَبره، كَمَا يُسْأَل غَيره**"، يقول ابن القيم: "**وَهٰذَا عمر**

ابن الْخطاب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ رَأس الصِّدِّيْقين، وَقد قَالَ النَّبِيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لما أخبره عَن سُؤال الْملك فِي قبره، فَقَالَ: «وَأَنا عَلَىٰ مثل حالتي هٰذِهِ؟ فَقَالَ: نعم» وَذكر الحَدِيث".

* يقول ابن القيّم: "وَقد اخْتُلف فِي الْأَنْبِيَاء هَل يسْأَلُون فِي قُبُورهم؟ عَلَىٰ قَوْلَيْنِ وهما وَجْهَان فِي مَذْهَب أَحْمد".

✍ إذًا سؤال الأنبياء فيه خلاف، وأهل العلم فيه عَلَىٰ قولين، وسؤال الصِّدِّيْقين أهل العلم فيه عَلَىٰ قولين، وقد ذكرتُ قولَ القرطبي ودليله، ومناقشة ابن القيّم له، وأما الشَّهيد فقد دلّ الحديث عَلَىٰ أنه لا يُسْأَل -واللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ-.

❑ ثُمَّ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "**وَنُـؤْمِنُ بِالبَعْـثِ وَجَـزَاءِ الأَعْـمَالِ يَـوْمَ القِيَامَـةِ، والعَرْضِ والحِسَابِ، وقِرَاءَةِ الكِتَابِ، والثَّوابِ والعِقَابِ، والصِّرَاطِ والمِيزَانِ**".

❑ قولُه: "**وَنُؤْمِنُ بِالبَعْثِ**" دلّ عَلَىٰ البعث: القُرْآن والسُّنَّة والإجماع.

⇦ **أما أدِلَّة القُرْآن**: فكثيرةٌ جدًّا، وهي متنوعةٌ في الدَّلَالَة عَلَىٰ البعث، فآياتِ تُخبِر به وكوْنه واقعًا وَلَا بُدَّ، وآيات تقرِّر وقوعه بِالدَّلِيْلِ، وآياتٌ تدفع شُبه المنكرين، فوردَ ذِكْره في غالب سور القُرْآن، ومن ذلك:

➤ قوله تَعَالَىٰ: ﴿قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ ﴿٢٥﴾﴾ [الأعراف: ٢٥].

➤ وقوله تَعَالَىٰ: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴿١٧﴾ ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا ﴿١٨﴾﴾ [نوح: ١٧،١٨].

➤ وقولُه تَعَالَىٰ: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِ الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنْتُمْ مِنْهُ تُوقِدُونَ ﴿٨٠﴾﴾ [يس: ٧٨ - ٨٠]، إِلَىٰ غير ذلك من الآيات الدَّالَّة عَلَىٰ البعث.

⇦ **وأما أدِلّة السُّنَّة**: فكثيرةٌ جدًّا أَيْضًا، وأكتفي منها بما ثبت عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنَّ النَّبِيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قَالَ: «**يَقُولُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: يَشْتُمُنِي ابْنُ آدَمَ، وَمَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَشْتُمَنِي،**

وَيُكَذِّبُنِي، وَمَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُكَذِّبَنِي، أَمَّا شَتْمُهُ إِيَّايَ فَقَوْلُهُ: إِنَّ لِي وَلَدًا، وَأَمَّا تَكْذِيبُهُ إِيَّايَ، قَوْلُهُ: لَنْ يُعِيدَنِي كَمَا بَدَأَنِي».

⇦ وَأَمَّا الإجماع: فالبَعْث معلومٌ من الدِّين بالضَّرورة، وعليه اتفق المسلمون، يقول ابن تَيْمِيَّة رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ: "وَمَعَاد الْأَبْدَان مُتَّفق عَلَيْهِ عِنْد الْمُسلمين وَالْيَهُود وَالنَّصَارَى".

❑ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ: "وَجَزَاءِ الأَعْمَالِ يَوْمَ القِيَامَةِ".

دلَّ عَلَىٰ هٰذَا أيضًا: عددٌ من الأَدِلَّة من القُرْآن والسُّنَّة، وأجمع عَلَىٰ ذلكم أَهْلِ السُّنَّة وَالجَمَاعَة.

⇦ فَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝٢ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۝٣ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ۝٤﴾ [الفاتحة: ٢ - ٤]، ويوم الدين هو يوم الجزاء والحساب، فقد قَالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ۝١٧ ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ۝١٨ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ ۝١٩﴾ [الانفطار: ١٧ - ١٩].

⇦ وَقَالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَوْمَئِذٍ يُوَفِّيهِمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ ۝٢٥﴾ [النور: ٢٥].

⇦ وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ۝٢٤﴾ [الواقعة: ٢٤].

⇦ وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قال الله عَزَّوَجَلَّ» -في الحديث القدسي- «يَا عِبَادِي، إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ أُحْصِيهَا لَكُمْ، ثُمَّ أُوَفِّيكُمْ إِيَّاهَا، فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا فَلْيَحْمَدِ اللهَ، وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ؛ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ».

والآيات والأحاديث الدَّالَّة عَلَىٰ جزاء الأعمال يوم القيامة كثيرة، وهٰذِهِ الأَدِلَّة كلها تدلّ عَلَىٰ البعث، هي تدلّ عَلَىٰ الجزاء، والجزاء إنَّما يكون بعد البعث.

❑ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ: "والعَرْضِ والحِسَابِ".

⇦ أولًا: أتكلّم حول العرض.

فأهل السُّنَّة يؤمنون بأنَّ النَّاس يُعْرَضون عَلَىٰ الله عَزَّوَجَلَّ يوم القيامة، وهٰذَا الإيمان يستلزم استعداد الإنسان لذلك العرض الجليل بحسن العمل، يقول عمر بن الخطاب:

"حَاسِبُوا أَنْفُسَكُمْ قَبْلَ أَنْ تُحَاسَبُوا، وَزِنُوا أَنْفُسَكُمْ قَبْلَ أَنْ تُوزَنُوا، فَإِنَّهُ أَخَفّ عَلَيْكُمْ فِي الْحِسَابِ غَدًا أَنْ تُحَاسِبُوا أَنْفُسَكُمْ اليَوْم، وَتَزَيَّنُوا لِلْعَرْضِ الأَكْبَرِ".

فزينة العرض الأكبر: العمل الصالح، فيا من يؤمن بالعرض! تزيّن اليوم بالصَّالحات؛ لتفوز عند عرضك عَلَىٰ رب الأراضين والسَّمٰوات.

➢ والعرض نوعان، كما بين الحافظ الحكم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، حيث قَالَ: "**العرض له معنيان:**

① معنىً عامّ، وهو عرضُ الخلائق كلّهم عَلَىٰ ربّهم عَزَّوَجَلَّ، باديةً له صفحاتهم، لا تخفى عليه منه خافية، هٰذَا يدخل فيه من يُناقش الحساب ومن لا يُحاسب.

② والمعنى الثاني: عرض معاصي المؤمنين عليهم، وتقريرهم بها، وسترها عليهم، ومغفرتها لهم، والحساب والمناقشة، وقد ذكر الله تَعَالَىٰ ذلك في كتابه العزيز في غير ما موضع إجمالًا وتفصيلًا".

هٰذَا كلام من شارحٍ موضِّحٍ لمعنى العرض الوارد في النصوص الشَّرْعِيَّة، فبيّن أن له معنيين:

- **اَلْأَوَّل**: معنى عام، وهو عرض الخلائق كلّهم عَلَىٰ ربّهم عَزَّوَجَلَّ.
- **والمعنىٰ الثَّانِي**: خاص، وهو عرض معاصي المؤمنين عليهم، وتقريرهم بها... إِلَىٰ آخر ما قَالَ.

والعرض بالمعنى الأوّل من المعنيين الَّذِين ذكرهما الحكميّ ينقسم إِلَىٰ نوعين:

❶ **اَلْأَوَّل**: عام، وهو عرض الناس جميعًا.

❷ **وَالثَّانِي**: خاص، وهو عرضٌ يخصّ بعضهم.

❊ والعرض بالمعنى اَلْأَوَّل هو المراد من قولِ الطحاوي: "**وَنُؤْمِنُ بِالبَعْثِ وَجَزَاءِ الأَعْمَالِ يَوْمَ القِيَامَةِ، والعَرْضِ والحِسَابِ**" الطحاوي يريد بقوله: "**والعَرْضِ**": المعنى اَلْأَوَّل من معنيي العرض، الَّذِين ذكرهما الحافظ الحكم، وهو: عرض الخلائق كلهم عَلَىٰ ربهم

عَزَّوَجَلَّ بادية له صفحاتهم، لا تخفى عليه منهم خافية، هٰذَا يدخل فيه من يُناقَش الحساب ومن لا يُحاسب.

☜ هٰذَا المُراد بالعرض الَّذِي ذكره الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وليس المراد العرض الخاص؛ لأن العرض الخاص هو بمعنى الحساب، وهٰذَا سيأتي الكلام حوله.

* وهٰذَا العرض الَّذِي أراده الطحاوي -وهو المعنى ٱلْأَوَّل من معنيي العرض في كلام الحافظ الحكمي- ينقسم إِلَىٰ قسمين: عام، وخاص.

✍ فنتكلّم أولًا: عن العرض بمعناه ٱلْأَوَّل بنوعيْه العام والخاص، وهو الَّذِي يريده الطحاوي بقوله: "**العَـــرْض**"، ثُمَّ نتكلّم عن العرض بمعناه الثَّانِي، وهو الَّذِي يريده الطحاوي بقوله: "**وَالحِسَاب**".

☜ **فمن أدلّة العرض بمعناه ٱلْأَوَّل وبقسمه العام**: قوله تَعَالَىٰ: ﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَىٰ مِنكُمْ خَافِيَةٌ ﴿١٨﴾﴾ [الحاقة: ١٨]، وقوله: ﴿وَعُرِضُوا عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًّا لَّقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا ﴿٤٨﴾﴾ [الكهف: ٤٨]، وقولُه: ﴿أُولَٰئِكَ يُعْرَضُونَ عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ [هود: ١٨].

☝ فهٰذِه بعض أدلّة القُرْآن في عرض النَّاس عَلَىٰ الله تَعَالَىٰ، ومن أدلّة السُّنَّة عَلَىٰ العرض: قولُه صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أمَا إنَّكُم ستُعْرَضُون عَلَىٰ رَبِّكم، فترونه كما تَرَون هٰذَا القَمَر**» رواه مسلم.

☜ **ومن أدلّة العرض الخاصّ**: قوله صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يَخْرُج مِنَ النَّار أَرْبَعَة**» أو: «**يُخرَج مِنَ النَّارِ أَرْبَعَة، فيُعرَضُون عَلَىٰ اللهِ، فَيَلْتَفِتُ أَحَدُهُمْ، فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ، إِذْ أَخْرَجْتَنِي مِنْهَا فَلَا تُعِدْنِي فِيهَا، فَيُنْجِيهِ اللهُ مِنْهَا**» أخرجه مسلم، فهٰذَا العرض عرضٌ خاصٌّ لهؤلاء الأربعة.

✍ إذًا العرضُ له معنيان، ذكرهما الحافظ الحكمي، والمعنى ٱلْأَوَّل من المعنيين هو الَّذِي أرادَهُ الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهٰذَا المعنى ٱلْأَوَّل، ينقسم إِلَىٰ قسمين: عامّ، وذكرنا أدلّته من القُرْآن والسُّنَّة، وخاصّ، وذكرنا دليلًا عليه من السُّنَّة.

☜ **وهنا مسألة**، وهي: هل العَرْض عامٌّ للجِنِّ والإِنْسِ، وجميع المسلمين والكفّار؟

➢ يقول الشَّيخ غَالِب العَواجِي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه النَّافع **(الحَيَاة الآخِرَة ما بين البعث إِلَىٰ دخولِ الجَنَّة والنَّار)**: هٰذَا الكتاب كتابٌ نافع جِدًّا، وقد اعتمدت عليه حقيقةً في مسائل اليوم الآخر، الَّتِي ذُكِرَت في **(الطَّحاوية)**، فاعتمدت عليه بالرجوع إليه في مواضع، وهو كتابٌ نافعٌ جِدًّا في هٰذَا الباب، فهٰذَا الباب فيه كتبٌ نافعة منها: هٰذَا الكتاب، ومنها: كتاب **(التذكرة)** للقرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، فهٰذَا الكتابان أنفع ما كُتِب في هٰذَا الباب -وَاللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ-.

➢ يقول الشيخ غالب العواجي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب النَّافِع **(الحَيَاة الآخِرَة ما بين البعث إِلَىٰ دخولِ الجَنَّة والنَّار)**: **"وهل تعرض الأمم جميعهم مسلمهم وكافرهم، جِنّهم وإنسهم، وحَتَّىٰ السبعين ألف الَّذِين ورد النَّصّ بدخولهم الجَنَّة بغير حساب ولا عقاب، أو عتاة الكُفَّار، كفرعون وأبي لهب، وأبي جهل، أم أن العرض لا يختص إلّا بمن يُحاسَب؟"**.

➢ يقول: **"الواقع أن هٰذِه المسألة كما قَالَ الفاكهي حين أشار إِلَىٰ هٰذَا الاستشكال، لم أرَ في ذلك نصًّا"**.

➢ قَالَ العواجي: **"وحيث لم يوجد نص، فتكون المسألة قابلة للاحتمالات، فيمكن القول: أن هؤلاء يُعرضون بمعنى، لا يعرضون عرض من يُراد به الحساب لموازنة أعماله، ويمكن أن يُقَالَ: أن بعض الخلق لا يُعرض، كمن يلتقطهم عنق من النَّار، أو من يدخل الجَنَّة بغير حساب، وبعضهم يُعرض للحساب وموازنة أعماله، وإن كانت ظواهر النصوص من القُرْآن الكريم ومن السُّنَّة المطهّرة تشير إِلَىٰ أنَّ كل المخلوقات المُكلَّفة تعرض عَلَىٰ ربّها"**، هٰذَا ما قَالَه -وَاللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ-.

❑ قولُه: **"وَالحِسَاب"**، الحساب دلّ عليه القُرْآن والسُّنَّة والإجماع.

۞ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الأنبياء: ٤٧].

۞ وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۝٨﴾ [الانشقاق: ٧ – ٨].

۞ وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لِلَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمُ الْحُسْنَىٰ وَالَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُ لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَافْتَدَوْا بِهِ أُولَٰئِكَ لَهُمْ سُوءُ الْحِسَابِ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمِهَادُ ۝١٨﴾ [الرعد: ١٨].

❁ ومن أَدِلَّة السُّنَّة: ما في الصحيحين من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَت: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**من نُوقِش الحِسَاب، عُذِّب**»، فقلت: أليس يقول الله: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۝٨ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰ أَهْلِهِ مَسْرُورًا ۝٩﴾ [الانشقاق: ٩]، **فقَالَ**: «**إِنَّمَا ذلك العَرْض، وليس أحدٌ يُحَاسَب يوم القيامة إِلَّا هَلَك**».

❁ وأخرج الترمذي عن السُّدِّي قَالَ: "**حدّثني من سمع عليًّا، يقول: لما نزلت هٰذِه الآية**: ﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ...﴾ [البقرة: ٢٨٤]، **الآية أحزنتنا**"، قَالَ: "**قلنا: يحدث أحدنا نفسه، فيحاسب به؟ لا ندري ما يُغفر منه وما لا يُغفر؟ فنزلت هٰذِه الآية بعدها، فنسختها**: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]".

✍ إذًا هٰذِه أدِلَّة من القُرْآن والسُّنَّة، وَثَمَّ أدِلَّة غيرها كثيرة تدلّ عَلَىٰ وقوع الحساب، وهنا مهمات تتعلّق بالحساب:

⬅ **أولًا**: الحساب يكون بعد أخذِ الكتب، ودلّ عَلَىٰ ذلك تقديم أخذ هٰذِه الكتب عَلَىٰ الحساب في قوله تَعَالَىٰ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۝٨ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰ أَهْلِهِ مَسْرُورًا ۝٩ وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ ۝١٠ فَسَوْفَ يَدْعُو ثُبُورًا ۝١١ وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا ۝١٢ إِنَّهُ كَانَ فِي أَهْلِهِ مَسْرُورًا﴾ [الانشقاق: ٧ – ١٣].

❋ قَالَ القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ: "**فإذا وقف النَّاس عَلَىٰ أعمالهم من الصُّحف الَّتِي يؤتونها بعد البعث؛ حوسبوا بها**".

ثانيًا: ذهب بعض أهل العلم إِلَىٰ تفرّق المؤمنين والكفّار يوم القيامة قبل الحساب، فيكون المؤمنون عن يمين العرش، والكفّار عن شماله.

* قَالَ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: **"فإذا نُصِب كرسيُّ فصْل القضاء؛ إنماز الكافرون عن المؤمنين في الموقف إِلَىٰ ناحية الشمال، وبقي المؤمنون عن يمين العرش، ومنهم من يكون بين يديه، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَامْتَازُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ ﴿٥٩﴾﴾** [يس: ٥٩]".

ثالثا: الَّذِي يُحاسِب الخلق هو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، قَالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ ﴿٢٦﴾﴾ [الغاشية: ٢٥، ٢٦]، وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴿١١٧﴾﴾ [المؤمنون: ١١٧]، وقَالَ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«ليس مِنكُم من أحد إِلَّا سيكلّمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان»**.

* وقد ذهب القرطبي عَلَىٰ ما بين السَّفَّارِيني إِلَىٰ أنَّ الله لا يحاسب بعض العصاة، وَإِنَّمَا تحاسبهم الملائكة؛ إذلالًا لهم.

* قَالَ السَّفَّاريني: **"ذكر القرطبي كغيره أنَّ الله تَعَالَىٰ يكلّم المسلمين عند الحساب من غير ترجمان؛ إكرامًا لهم، ولا يكلّم الكافرين، بل تحاسبهم الملائكة؛ إهانةً لهم وتمييزًا لأهل الكرامة، وأخرج الشيخان عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عن النَّبِيّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قَالَ: «ثَلَاثَةٌ لاَ يُكَلِّمُهُمُ اللهُ تَعَالَىٰ يَوْمَ القِيَامَةِ وَلاَ يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: رَجُلٌ عَلَىٰ فَضْلِ مَاءٍ بِالطَّرِيقِ يَمْنَعُ مِنْهُ ابْنَ السَّبِيلِ، وَرَجُلٌ بَايَعَ إِمَامًا لاَ يُبَايِعُهُ إِلَّا لِدُنْيَاهُ، فَإِنْ أَعْطَاهُ مَا يُرِيدُ وَفَّىٰ لَهُ وَإِلَّا لَمْ يَفِ لَهُ، وَرَجُلٌ يُبَايِعُ رَجُلًا بَعْدَ العَصْرِ، فَحَلَفَ بِاللهِ لَقَدْ أَعْطَىٰ كَذَا وَكَذَا فَصَدَّقَهُ، وَلَمْ يُعْطَ بِهَا»"**.

فهٰذَا السَّفَّاريني ينقل عن القرطبي أن الله عَزَّوَجَلَّ لا يكلم الكافرين، بل تحاسبهم الملائكة؛ إهانةً لهم، وتمييزًا لأهل الكرامة، و أَيْضًا يستدلّون بهٰذَا الحديث الَّذِي فيه أن الله لا يكلم هؤلاء الَّذِين ذُكروا في الحديث، ودليله لا يدل عَلَىٰ المقصود؛ إذْ المنفي ليس مطلق الكلام، وَإِنَّمَا كلام الرضا وأهل الخيرات، كما بيّن جمعٌ من أهل العلم، فلا يدل دليلٌ -والله أَعْلَمُ- عَلَىٰ أن بعض الخلق تتولَّى الملائكة محاسبتهم، وأنَّ الله ليس هو الَّذِي يحاسبهم.

رابعًا: لا يُحاسَب الأنبياء محاسبة مناقشة، وَإِنَّمَا يُسألون عن تبليغهم الدعوة لمن أرسلوا إليهم، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ ۝٦﴾ [الأعراف: ٦].

* قَالَ ابن كثير: "وَقَوْلُهُ: ﴿فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ﴾ الْآيَةَ، كَقَوْلِهِ: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ ۝٦٥﴾ [القَصَص: ٦٥]" وذكر آيات أخرى في معنى هٰذِه الآية، ثُمَّ قَالَ: "فالرَّبُّ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَسْأَلُ الْأُمَمَ عَمَّا أَجَابُوا رُسُلَهُ فِيمَا أَرْسَلَهُمْ بِهِ، وَيَسْأَلُ الرُّسُلَ أَيْضًا عَنْ إِبْلَاغِ رِسَالَاتِهِ؛ وَلِهَذَا قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ ۝٦﴾ قَالَ: يَسْأَلُ اللهُ النَّاسَ عَمَّا أَجَابُوا الْمُرْسَلِينَ، وَيَسْأَلُ الْمُرْسَلِينَ عَمَّا بَلَّغُوا".

* قَالَ السَّفَّاريني: "لا حِسَاب عَلَىٰ الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، عَلَىٰ سبيل المناقشة وَالتَّقْرِيْع".

✍ إذًا الأنبياء لا يُحاسبون محاسبة مناقشة، وَإِنَّمَا يُسألون عن تبليغهم الدعوة لمن أُرسلوا إليهم.

خامسًا: من أُمَّة النَّبِيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من يدخل الجَنَّة بغير حساب ولا عذاب، قَالَ النَّبِيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «عُرِضَتْ عَلَيَّ الْأُمَمُ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ مَعَهُ الرُّهَيْطِ، وَالنَّبِيَّ مَعَهُ الرَّجُلُ وَالرَّجُلانِ، وَالنَّبِيَّ لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ، إِذْ رَفَعَ لِي سَوَادٌ عَظِيمٌ، فَقُلْتُ: مَنْ هَذِهِ؟ فَقِيلَ: هَذَا مُوسَىٰ وَقَوْمُهُ، وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَىٰ الْأُفُقِ، فَنَظَرْتُ إِلَىٰ الْجَانِبِ الآخَرِ؛ فَإِذَا سَوَادٌ عَظِيمٌ، فَقِيلَ: هَذِهِ أُمَّتُكَ وَمَعَهُمْ سَبْعُونَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ وَلا عَذَابٍ»، قَالَ: ثُمَّ نَهَضَ النَّبِيُّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَخَاضُوا فِي ذَلِكَ، فَقَالُوا: فَمَنْ هَؤُلاءِ الَّذِينَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِلا حِسَاب وَلا عَذَابَ؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَعَلَّهُمُ الَّذِينَ صَحِبُوا النَّبِيَّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: فَلَعَلَّهُمُ الَّذِينَ وُلِدُوا فِي الإِسْلامِ وَلَمْ يُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا قَطُّ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمِ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «مَا هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ تَخُوضُونَ فِيهِ؟» وَأَخْبَرُوهُ مَقَالَتَهُمْ، فَقَالَ: «هُمُ الَّذِينَ لا يَكْتَوُونَ، وَلا يَسْتَرْقُونَ، وَلا يَتَطَيَّرُونَ، وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ» فَقَامَ عُكَّاشَةُ بْنُ

مُحْصِنٍ فَقَالَ: أَنَا مِنْهُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، فَقَامَ رَجُلٌ آخَرُ فَقَالَ: أَنَا مِنْهُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: «سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ».

سادسًا: هل يُحاسب الكفّار؟

اختلف في هٰذَا أهل العلم؛ فمنهم من قَالَ: يحاسبون، ومنهم من قَالَ: لا يحاسبون، ولشيخ الإسلام كلام مجوَّد في هٰذِه المسألة، فإنه "**سُئِلَ عَنْ الْكُفَّارِ: هَلْ يُحَاسَبُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَمْ لَا؟**

فَأَجَابَ: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تَنَازَعَ فِيهَا الْمُتَأَخِّرُونَ مِنْ أَصْحَابِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِمْ، فَمِمَّنْ قَالَ: إنَّهُمْ لَا يُحَاسَبُونَ: أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ، وَأَبُو الْحَسَنِ التَّمِيمِيُّ، وَالْقَاضِي أَبُو يَعْلَى، وَغَيْرُهُمْ، وَمِمَّنْ قَالَ: إنَّهُمْ يُحَاسَبُونَ: أَبُو حَفْصٍ الْبَرْمَكِيُّ مِنْ أَصْحَابِ أَحْمَدَ، وَأَبُو سُلَيْمَانَ الدِّمَشْقِيُّ، وَأَبُو طَالِبٍ الْمَكِّيُّ.

وَفَصْلُ الْخِطَابِ: أَنَّ الْحِسَابَ يُرَادُ بِهِ عَرْضُ أَعْمَالِهِمْ عَلَيْهِمْ، وَتَوْبِيخُهُمْ عَلَيْهَا، وَيُرَادُ بِالْحِسَابِ: مُوَازَنَةُ الْحَسَنَاتِ بِالسَّيِّئَاتِ. فَإِنْ أُرِيدَ بِالْحِسَابِ الْمَعْنَى الْأَوَّلُ؛ فَلَا رَيْبَ أَنَّهُمْ يُحَاسَبُونَ بِهَذَا الِاعْتِبَارِ".

إذًا شَيْخُ الإِسْلَامِ يقول: الحساب يُراد به أمران:

- **الأمر الْأَوَّل**: عرض أعمالهم عليهم وتوبيخهم عليها.
- **والأمر الثَّانِي**: موازنة الحسنات بالسيئات.

* يقول: "**فَإِنْ أُرِيدَ بِالْحِسَابِ الْمَعْنَى الْأَوَّلُ**" -وهو: "**عَرْضُ أَعْمَالِهِمْ عَلَيْهِمْ، وَتَوْبِيخُهُمْ عَلَيْهَا**"-؛ "**فَلَا رَيْبَ أَنَّهُمْ يُحَاسَبُونَ بِهَذَا الِاعْتِبَارِ**".

إذًا لا ريب أن الكفّار يحاسبون، بمعنى: عرض أعمالهم عليهم وتوبيخهم عليها، للنصوص الدالة عَلَىٰ هٰذَا.

* يقول: "**وَإِنْ أُرِيدَ الْمَعْنَى الثَّانِي**"، أي: من معنيي الحساب، وهو الَّذِي ذكره وقبله وهو في قوله: "**وَيُرَادُ بِالْحِسَابِ: مُوَازَنَةُ الْحَسَنَاتِ بِالسَّيِّئَاتِ**"، أي: وإن أريد المعنى الثَّانِي للحساب، وهو: "**مُوَازَنَةُ الْحَسَنَاتِ بِالسَّيِّئَاتِ**"، "**فَإِنْ قُصِدَ بِذَلِكَ أَنَّ الْكُفَّارَ تَبْقَى لَهُمْ**

حَسَنَاتٌ يَسْتَحِقُّونَ بِهَا الْجَنَّةَ؛ فَهَذَا خَطَأٌ ظَاهِرٌ، وَإِنْ أُرِيدَ أَنَّهُمْ يَتَفَاوَتُونَ فِي الْعِقَابِ؛ فَعِقَابُ مَنْ كَثُرَتْ سَيِّئَاتُهُ أَعْظَمُ مِنْ عِقَابِ مَنْ قَلَّتْ سَيِّئَاتُهُ، وَمَنْ كَانَ لَهُ حَسَنَاتٌ خُفِّفَ عَنْهُ الْعَذَابُ، كَمَا أَنَّ أَبَا طَالِبٍ أَخَفُّ عَذَابًا مِنْ أَبِي لَهَبٍ، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ﴾ [النحل: ٨٨]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾ [التوبة: ٣٧]، وَالنَّارُ دَرَكَاتٌ، فَإِذَا كَانَ بَعْضُ الْكُفَّارِ عَذَابُهُ أَشَدُّ عَذَابًا مِنْ بَعْضٍ - لِكَثْرَةِ سَيِّئَاتِهِ، وَقِلَّةِ حَسَنَاتِهِ -؛ كَانَ الْحِسَابُ لِبَيَانِ مَرَاتِبِ الْعَذَابِ، لَا لِأَجْلِ دُخُولِهِمْ الْجَنَّةَ".

✍ إذاً شَيْخُ الإِسْلَامِ يثبت الحساب للكفار بالمعنى الْأَوَّل، وهو: عرض أعمالهم وتوبيخهم عليها، ويثبت الحساب بالمعنى الثَّانِي، وهو: موازنة الحسنات بالسيئات، ولكن لا يريد بهٰذَا أَنَّ لهم حسنات تدخلهم الجَنَّة، ولكن يريد بيان كونهم يتفاوتون في العقاب بحسب تفاوت سيئاتهم، فمن كانت سيئاته أكثر؛ كان عقابه أكثر، ومن كان سيئاته أقل؛ كان عقابه أخفّ.

هٰذَا التفصيل -واللهُ أَعْلَمُ- هو التفصيل الَّذِي تجتمع عليه النصوص، والمسألة من مسائل الخلاف، كما بيّن شَيْخُ الإِسْلَامِ، حيث قَالَ: "تَنَازَعَ فِيهَا الْمُتَأَخِّرُونَ مِنْ أَصْحَابِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِمْ، فَمِمَّنْ قَالَ: إِنَّهُمْ لَا يُحَاسَبُونَ: أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ، وَأَبُو الْحَسَنِ التَّمِيمِيُّ، وَالْقَاضِي أَبُو يَعْلَى، وَغَيْرُهُمْ، وَمِمَّنْ قَالَ: إِنَّهُمْ يُحَاسَبُونَ: أَبُو حَفْصٍ الْبَرْمَكِيُّ مِنْ أَصْحَابِ أَحْمَدَ، وَأَبُو سُلَيْمَانَ الدِّمَشْقِيُّ، وَأَبُو طَالِبٍ الْمَكِّيُّ".

❑ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: "وَقِرَاءَةِ الْكِتَابِ".

أولًا: بيان الأَدِلَّة عَلَىٰ قراءة الكتاب من الوحيين:

۞ قَالَ الله تَعَالَىٰ: ﴿وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا ﴿١٣﴾ اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴿١٤﴾﴾ [الإسراء: ١٣، ١٤].

۞ وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ ﴿١٩﴾ إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَهْ ﴿٢٠﴾ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴿٢١﴾ فِي جَنَّةٍ عَالِيَةٍ ﴿٢٢﴾ قُطُوفُهَا دَانِيَةٌ

﴿٢٣﴾ كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ الْخَالِيَةِ ﴿٢٤﴾ وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيَهْ ﴿٢٥﴾ وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ ﴿٢٦﴾ يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ ﴿٢٧﴾ مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ ﴿٢٨﴾ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ ﴿٢٩﴾﴾ [الحاقة: ١٩ – ٢٩].

❁ ويقول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴿٤٩﴾﴾ [الكهف: ٤٩].

❁ ومن ذِكر قراءة الكتاب في السُّنَّة: ما جاء في البخاري: أنَّ رجلًا قَالَ لابن عمر: كيف سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول في النجوى؟ قَالَ: سمعته يقول: «**يُدْنَىٰ الْمُؤْمِن يوم القيامة من ربِّه** عَزَّوَجَلَّ **حَتَّىٰ يَضَعُ عَلَيْهِ كَنَفَهُ، فَيَقُولُ: هل تعرف؟ فَيَقُولُ: إي رَبِّ أعرف، قَالَ: فإني قد سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا، وإني أَغْفِرُهَا لَكَ اليَوْمَ، فَيُعْطَىٰ صحيفة حَسَنَاتِهِ، وَأَمَّا الكَافِرُ وَالْمُنَافِقُونَ، فيُنادىٰ بهم عَلَىٰ رؤوس الخلائق: هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَىٰ اللهِ**».

وجاء في حديث البطاقة المعروف: «**فَيَنْشُرُ عَلَيْهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ سِجِلًّا كُلُّ سِجِلٍّ مِثْلُ مَدِّ الْبَصَرِ**».

☚ **ثانيًا**: المؤمن يأخذ كتابه باليمين، والكافر يأخذ كتابه بالشمال.

❁ قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ ﴿١٩﴾ إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَهْ ﴿٢٠﴾ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴿٢١﴾ فِي جَنَّةٍ عَالِيَةٍ ﴿٢٢﴾ قُطُوفُهَا دَانِيَةٌ ﴿٢٣﴾ كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ الْخَالِيَةِ ﴿٢٤﴾ وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيَهْ ﴿٢٥﴾ وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ ﴿٢٦﴾ يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ ﴿٢٧﴾ مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ ﴿٢٨﴾ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ ﴿٢٩﴾﴾.

❁ وَقَالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ ﴿٧﴾ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴿٨﴾ وَيَنْقَلِبُ إِلَىٰ أَهْلِهِ مَسْرُورًا ﴿٩﴾ وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ ﴿١٠﴾ فَسَوْفَ يَدْعُو ثُبُورًا ﴿١١﴾ وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا ﴿١٢﴾ إِنَّهُ كَانَ فِي أَهْلِهِ مَسْرُورًا ﴿١٣﴾﴾ [الانشقاق: ٧ – ١٣].

فَهٰذِه الآيات تدل عَلَىٰ أنَّ المؤمنين الأتقياء يأخذون كتبهم بأيمانهم، وأنَّ الكفار يأخذون كتبهم بشمالهم من وراء ظهورهم، فلا تعارض بين قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيَهْ ﴿٢٥﴾﴾ [الحاقة: ٢٥]، وبين قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ ﴿١٠﴾﴾ [الانشقاق: ١٠] لا تعارض، فالكافر يأخذ كتابه بشماله من وراء ظهره.

ثالثًا: اختلف العلماء في شأن الفاسق المِلِّي عَلَىٰ ثلاثة أقوال:

① **اَلْأَوَّل**: أنه يأخذ كتابه باليمين، وقد بيَّن الماوردي أنَّ هٰذَا القول هو المشهور.

② **اَلثَّانِي**: التوقف، حكاه الماوردي.

③ **اَلثَّالِث**: يأخذ بالشمال، ذكره يوسف بن عمر من المالكية.

والمسألة لم يرد فيها نص صحيح، فتبقى محتملة -وَاللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ-.

رابعًا: في الحكمة من إعطاء كل إنسانٍ صحيفة أعماله.

* قَالَ الثعلبي: **"وَإِنَّمَا يؤتى بالصحف إلزامًا للعباد ورفعًا للجدل والعناد"**.

❑ قوله: **"وَالثَّوَابِ وَالْعِقَابِ"**.

وَالأَدِلَّة عَلَىٰ ثواب أهل الإيمان وعقاب الفُسَّاق الَّذِينَ لم يُتجاوز عنهم والكُفَّار كثيرةٌ، لا حاجة لإيرادها هاهُنا، وقد سبق شيءٌ منها في مسائل الكتاب.

❑ قوله: **"وَالصِّرَاطِ وَالْمِيزَانِ"**.

أُقَدِّم الكلام عَلَىٰ الميزان؛ إذْ هو مُقَدَّمٌ عَلَىٰ الصراط، فأقول: مسائل تتعلق بقوله: **"وَالْمِيزَانِ"**:

⇦ **المسألة الأولىٰ**: في دليل ثبوته.

قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الأنبياء: ٤٧]، وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**كلمتان خفيفتان عَلَىٰ اللسان، ثقيلتان في الميزان، خفيفتان إِلَىٰ الرحمن**:

سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللهِ العَظِيمِ»، وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَالحَمْدُ للهِ تملأُ الميزان».

واتفق أهل السُّنَّة وَالْجَمَاعَة عَلَىٰ الإيمان بالميزان، قَالَ أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان: "**أدركنا العلماء في جميع الأمصار حجازًا وعراقًا ومصرَ وشامًا ويمنًا، وكان من مذهبهم**..." إِلَىٰ أن قَالَ: "**والميزان حقٌّ الَّذِي له كفتان**".

⇦ **المسألة الثانية**: في صفته.

☜ الميزان له كفتان ولسان، وعَلَىٰ هٰذَا اتفاق أهل السُّنَّة، قَالَ أبو إسحاق الزَّجَّاج: "**أجمع أهل السُّنَّة عَلَىٰ الإيمان بالميزان، وأنَّ أعمال العِباد توزَن يوم القيامة، وأنَّ الميزان له لسان وكفتان، ويميل بالأعمال**".

وقد دلَّ عَلَىٰ إثبات الكفتين: حديث البطاقة، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يُصَاحُ بِرَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَىٰ رُءُوسِ الْخَلَائِقِ، فَيُنْشَرُ لَهُ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ سِجِلًّا، كُلُّ سِجِلٍّ مَدَّ الْبَصَرِ، ثُمَّ يَقُولُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: هَلْ تُنْكِرُ مِنْ هَذَا شَيْئًا؟ فَيَقُولُ: لَا، يَا رَبِّ، فَيَقُولُ: أَظَلَمَتْكَ كَتَبَتِي الْحَافِظُونَ؟ فَيَقُولُ: لَا، ثُمَّ يَقُولُ: أَلَكَ عُذْرٌ؟ أَلَكَ حَسَنَةٌ؟ فَيُهَابُ الرَّجُلُ، فَيَقُولُ: لَا، فَيَقُولُ: بَلَىٰ، إِنَّ لَكَ عِنْدَنَا حَسَنَاتٍ، وَإِنَّهُ لَا ظُلْمَ عَلَيْكَ الْيَوْمَ، فَتُخْرَجُ لَهُ بِطَاقَةٌ فِيهَا: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، قَالَ: فَيَقُولُ: يَا رَبِّ مَا هَذِهِ الْبِطَاقَةُ، مَعَ هَذِهِ السِّجِلَّاتِ؟ فَيَقُولُ: إِنَّكَ لَا تُظْلَمُ، فَتُوضَعُ السِّجِلَّاتُ فِي كِفَّةٍ، وَالْبِطَاقَةُ فِي كِفَّةٍ؛ فَطَاشَتِ السِّجِلَّاتُ، وَثَقُلَتِ الْبِطَاقَةُ**».

فهٰذَا الحديث يدلّ عَلَىٰ كفتي الميزان، فإنه قَالَ: «**فَتُوضَعُ السِّجِلَّاتُ فِي كِفَّةٍ، وَالْبِطَاقَةُ فِي كِفَّةٍ؛ فَطَاشَتِ السِّجِلَّاتُ، وَثَقُلَتِ الْبِطَاقَةُ**».

☜ وَأَمَّا اللسان؛ فلم يثبت في السُّنَّة، وَإِنَّمَا المُعوَّل فيه عَلَىٰ الإجماع، وقد ذكَرَ اللالكائي بسنده عن عبد الملك بن أبي سليمان قَالَ: "**ذُكِرَ الميزانُ عند الحسن، فَقَالَ: له لسان وكفتان**".

وإثبات اللسان للميزان فاشٍ في كتب المعتقد، فمن ذلك: قول البربهاري في (شرح السُّنَّة): "**والإيمان بالميزان يوم القيامة يوزَن فيه الخير والشر، له كفتان ولسان**"، وقول ابن

قدامة في (**لمعة الاعتقاد**): "**والميزان له كفتان ولسان**"، وقول أبي منصور في (**وصيته لأصحابه والمسلمين**) الَّتِي بيَّن فيها أنه جمع فيها ما كان عليه أهل الحديث والأثر، وأهل المعرفة والتصوف من السلف المتقدمين، فَقَالَ: "**وأنَّ الميزان حقٌّ، له لسان وكفتان**".

وقول ابن القيم في النونية:

أفـــما تصـــدق أن أعـــمال العبـــاد
تحـــط يـــوم العـــرض في الميـــزان
وكـــذاك تثقـــل تـــارة وتخـــف أخـــرى
ذاك في القـــــــرآن ذو تبيـــــــان
ولـــــه لســـــان كفتـــــاه تقيمـــــه
والكفتـــــان إليـــــه ناظرتـــــان

قَالَ الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ شارحًا البيت الْثَّالِث: "**يعني: له -أي: للميزان الَّذِي يكون يوم القيامة- كفتان تقيمه، وله أَيْضًا لسان كيف لسان؟ هل للموازين ألسنة؟ نعم، أرأيتم الميزان سابقًا؟ الميزان سابقًا عبارة عن حديدة ممدودة، في وسطها حديدة مركوزة، هٰذِه الحديدة المركوزة مثبتة بمسمار كالقوس عليها، عَلَىٰ هٰذِه الحديدة المنصوبة القائمة الكفتان يمين وشمال، إذا رجحت إحداهما؛ مال اللسان وظهر إليها، وإذا خفَّت إحداهما؛ خرج اللسان**".

المسألة الثالثة: فيما يوزَن بالميزان.

عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَىٰ اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي المِيزَانِ، حَبِيبَتَانِ إِلَىٰ الرَّحْمَنِ: سُبْحَانَ اللهِ العَظِيمِ، سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ**».

وفي حديث البطاقة السابق: «**فَتُخْرَجُ لَهُ بِطَاقَةٌ فِيهَا: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، قَالَ: فَيَقُولُ: يَا رَبِّ مَا هَذِهِ الْبِطَاقَةُ، مَعَ هَذِهِ السِّجِلَّاتِ؟ فَيَقُولُ: إِنَّكَ لَا تُظْلَمُ، فَتُوضَعُ السِّجِلَّاتُ فِي كِفَّةٍ، وَالْبِطَاقَةُ فِي كِفَّةٍ؛ فَطَاشَتِ السِّجِلَّاتُ، وَثَقُلَتِ الْبِطَاقَةُ**».

وعن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عن رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّهُ لَيَأْتِي الرَّجُلُ العَظِيمُ السَّمِينُ يَوْمَ القِيَامَةِ، لاَ يَزِنُ عِنْدَ اللهِ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ، اقْرَءُوا: ﴿فَلاَ نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ وَزْنًا ١٠٥﴾ [الكهف: ١٠٥]».

فدلَّ الحديث الحديث اَلْأَوَّل عَلَىٰ أنَّ الأعمال توزَن، ودلَّ الحديث الثَّانِي عَلَىٰ أنَّ صحائف الأعمال توزَن، ودلَّ الحديث الثَّالِث عَلَىٰ أنَّ العامل يوزَن، وبكونها كلها توزن، قَالَ جمعٌ من أهل العلم، قَالَ العلامة حافظ الحكمي: "وَالَّذِي استظهر من النصوص -واللهُ أَعْلَمُ-: أنَّ العامل وعمله وصحيفة ع مله كل ذلك يوزَن؛ لأنَّ الأحاديث الَّتِي في بيان القرآن قد وردت بكل من ذلك، ولا منافاة بينها، ويدل لذلك ما رواه أحمد رَحِمَهُٱللَّهُ تَعَالَىٰ عن عبد الله بن عمرو في قصة صاحب البطاقة بلفظٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «تُوضَعُ الْمَوَازِينُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُؤْتَىٰ بِالرَّجُلِ، فَيُوضَعُ فِي كِفَّةٍ، وَيُوضَعُ مَا أُحْصِيَ عَلَيْهِ، فيمايل بِهِ الْمِيزَانُ، قَالَ: فَيُبْعَثُ بِهِ إِلَىٰ النَّارِ، قَالَ: فَإِذَا أُدْبِرَ بِهِ إِذَا صَائِحٌ يَصِيحُ مِنْ عِنْدِ الرَّحْمَنِ، يَقُولُ: لَا تَعْجَلُوا، فَإِنَّهُ قَدْ بَقِيَ لَهُ، فَيُؤْتَىٰ بِبِطَاقَةٍ فِيهَا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَتُوضَعُ مَعَ الرَّجُلِ فِي كِفَّةٍ، حَتَّىٰ يَمِيلَ بِهِ الْمِيزَانُ»، فَهَٰذَا الحديث يدل عَلَىٰ أنَّ العبد يوضع هو وحسناته وصحيفتها في كفة، وسيئاته مع صحيفتها في الكفة الأخرى، وَهَٰذَا غاية الجمع بين ما تفرَّق ذِكره في سائر أحاديث الوزن -وَللهِ الْحَمْدُ والمِنَّةُ-".

✍ والآن أتحدث حول الصراط، الحديث حوله في وقفات:

⇦ **الأولىٰ**: معناه لغةً وشرعًا.

الصراط لغة: الطريق الواضح المستقيم.

والصراط شرعًا: قَالَ الشيخ غالب العواجي رَحِمَهُٱللَّهُ: "جسرٌ ممدودٌ عَلَىٰ متن جهنَّم، أَرَقُّ من الشَّعرة، أحدُّ من السيف، يعبره الخلائق بقدر أعمالهم".

⇦ **الثانية**: الأَدِلَّة عليه.

لم أقف عَلَىٰ دليلٍ في القرآن جاء فيه التصريح بالصراط عَلَىٰ أنَّ لفظ الصراط ورد في القرآن كَثِيْرًا، ولكن عَلَىٰ معانٍ متنوعة، ولم يُستعمل في شيءٍ منها بالمعنى المراد للصراط هنا -وَاللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ-.

وقد دلَّ قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ۝٧١﴾ [مريم: ٧١] عَلَىٰ الصراط والمرور عليه، دون ذِكر لفظ الصراط، قَالَ ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "وَاخْتَلَفَ الْمُفَسِّرُونَ فِي الْمُرَادِ بِالْوُرُودِ الْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مَرْيَمَ: ٧١]، مَا هُوَ؟ وَالْأَظْهَرُ وَالْأَقْوَى: أَنَّهُ الْمُرُورُ عَلَى الصِّرَاطِ، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوا وَّنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا ۝٧٢﴾ [مَرْيَمَ: ٧٢]. وَفِي الصَّحِيحِ أَنَّهُ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا يَلِجُ النَّارَ أَحَدٌ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ»، قَالَتْ حَفْصَةُ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَلَيْسَ اللهُ يَقُولُ: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾؟ فَقَالَ: «أَلَمْ تَسْمَعِيهِ قَالَ: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوا وَّنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا ۝٧٢﴾». أَشَارَ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى أَنَّ وُرُودَ النَّارِ لَا يَسْتَلْزِمُ دُخُولَهَا، وَأَنَّ النَّجَاةَ مِنَ الشَّرِّ لَا تَسْتَلْزِمُ حُصُولَهُ، بَلْ يَسْتَلْزِمُ انْعِقَادَ سَبَبِهِ، فَمَنْ طَلَبَهُ عَدُوُّهُ لِيُهْلِكُوهُ وَلَمْ يَتَمَكَّنُوا مِنْهُ، يُقَالُ: نَجَّاهُ اللهُ مِنْهُمْ؛ وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا﴾ [هُودٍ: ٥٨]، وَقَالَ: ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَالِحًا﴾ [هُودٍ: ٦٦]، وَقَالَ: ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْبًا﴾ [هُودٍ: ٩٤]. وَلَمْ يَكُنِ الْعَذَابُ أَصَابَهُمْ، وَلَكِنْ أَصَابَ غَيْرَهُمْ، وَلَوْلَا مَا خَصَّهُمُ اللهُ بِهِ مِنْ أَسْبَابِ النَّجَاةِ لَأَصَابَهُمْ مَا أَصَابَ أُولَئِكَ.

وَكَذَلِكَ حَالُ الْوَارِدِ فِي النَّارِ، يَمُرُّونَ فَوْقَهَا عَلَى الصِّرَاطِ، ثُمَّ يُنَجِّي اللهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَيَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا. فَقَدْ بَيَّنَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ الْمَذْكُورِ: أَنَّ الْوُرُودَ هُوَ الْوُرُودُ عَلَى الصِّرَاطِ".

أمَّا الأدِلَّة من السُّنَّة: فقد سبق حديث ضمن كلام ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، وسأذكر المزيد في مسائل الصراط التالية.

⇦ **الثالثة**: أوصاف الصراط.

الصراط أحدُّ من السيف، وأدقُّ من الشعرة، فأخرج مسلم في (**صحيحه**) عن أبي سعيد الخدري أنه قَالَ: "**بَلَغَنِي أَنَّ الجِسْرَ أَدَقُّ مِنَ الشَّعْرَةِ، وَأَحَدُّ مِنَ السَّيْفِ**"، وجاء في (**المسند**) عن عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهَا: أنَّ رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ قَالَ: «**وَلِجَهَنَّمَ جِسْرٌ أَدَقُّ مِنَ الشَّعْرِ، وَأَحَدُّ مِنَ السَّيْفِ، عَلَيْهِ كَلَالِيبُ وَحَسَكٌ يَأْخُذُونَ مَنْ شَاءَ، وهو دَحْضٌ مَزِلَّةٌ**»، عَلَيْهِ كَلَالِيبُ وَخطَاطِيفُ تخطف من أراد الله له أن يُخطَف، وعليه حَسَكٌ مثل شوك السعدان، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**ثُمَّ يُضْرَبُ الْجِسْرُ عَلَى جَهَنَّمَ، وَتَحِلُّ الشَّفَاعَةُ، وَيَقُولُونَ: اللهُمَّ سَلِّمْ، سَلِّمْ**» قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، وَمَا الْجِسْرُ؟ قَالَ: «**دَحْضٌ مَزِلَّةٌ، فِيهِ خَطَاطِيفُ وَكَلَالِيبُ وَحَسَكٌ تَكُونُ بِنَجْدٍ فِيهَا شُوَيْكَةٌ يُقَالُ لَهَا: السَّعْدَانُ**».

* قَالَ النووي في بيان دحضٍ ومزِلَّة وشرحهما: "**هُوَ بِتَنْوِينِ دحض، وداله مفتوحة والحاء ساكنة، ومزلة بِفَتْحِ الْمِيمِ، وَفِي الزَّايِ لُغَتَانِ مَشْهُورَتَانِ الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ، وَالدَّحْضُ وَالْمَزَلَّةُ بِمَعْنًى وَاحِدٍ، وَهُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي تَزِلُّ فِيهِ الْأَقْدَامُ وَلَا تَسْتَقِرُّ، وَمِنْهُ دحضت الشَّمْس، أي: مالت، وحجة داحضة: لا ثبات لَهَا**".

* وَقَالَ: "**وأَمَّا الْخَطَاطِيفُ فَجَمْعُ خُطَّافٍ فِي الْمُفْرَدِ وَالْكَلَالِيبُ بِمَعْنَاهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُمَا، وَأَمَّا الْحَسَكُ فَبِفَتْحِ الْحَاءِ وَالسِّينِ الْمُهْمَلَتَيْنِ، وَهُوَ شَوْكٌ صُلْبٌ مِنْ حَدِيدٍ**".

⇦ **الرابعة**: مَتَى يكون المرور عَلَىٰ الصراط؟

لم يدل دليل عَلَىٰ هٰذَا، وقد بيَّن عددٌ من أهل العلم كونه بعد العرض والحساب والميزان، آخذين ذلك من مناسبة كون صدور النَّاس إليه يكون بعد ذلك، وَحِينَئِذٍ ينجي الله المؤمنين، ويعذب من استحق العذاب.

* قَالَ القرافي: "**وقت المرور عليه بعد الحساب**".

* وَقَالَ البرديسي: "**وإذا وقع سؤال ونُصبت موازين الأعمال، وتطايرت الكتب عن اليمين والشمال، وُضع الصراط عَلَىٰ متن جهنم**".

* وَقَالَ ابن أبي العز الحنفي: "**وَنُؤْمِنُ بِالصِّرَاطِ، وَهُوَ جِسْرٌ عَلَى مَتْنِ جَهَنَّمَ، إِذَا انْتَهَى النَّاسُ بَعْدَ مُفَارَقَتِهِمْ مَكَانَ الْمَوْقِفِ إِلَى الظُّلْمَةِ الَّتِي هي دُونَ الْجِسر**".

وَالمُصَنِّف لم يذكر الحوض، ومن المناسب الحديث عنه هنا، أتحدث حول الحوض في مسائل:

المسألة الأولىٰ: في وجوب الإيمان به، ودليل ثبوته.

اتفق أهل السُّنَّة عَلَىٰ وجوب الإيمان به، والأحاديث فيه متواترة، عَلَىٰ ما بيَّن أهل العلم، قَالَ ابن عبد البر: "**الأحاديث في حوضه** صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ **متواترة صحيحة ثابتة كثيرة، والإيمان بالحوض عند جماعة علماء المسلمين واجب، والإقرار به عند الجماعة لازم**" انتهى كلامه.

ومن تلك الأحاديث: قوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجَنَّة، ومنبري عَلَىٰ حوضي**» رواه البخاري ومسلم.

* قَالَ شيخ الإسلام في (التَّوَسُّل والوسيلة): "**هٰذَا هو الثابت في الصحيح، ولكن بعضهم رواه بالمعنى، فَقَالَ: قبري، وهو** صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ **حين قَالَ هٰذَا القول لم يكن قد قُبِرَ بعد صَلَوَاتُ الله وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ؛ ولهذا لم يحتج بهذا أحدٌ من الصَّحَابَة لَمَّا تنازعوا في موضع دفنه، ولو كان هٰذَا عندهم؛ لكان نصًّا في محل النزاع**"، فشيخ الإسلام يبيِّن هنا اللَّفْظ الصحيح لهذا الحديث، وأنَّه ثابتٌ بقوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**ما بين بيتي ومنبري**» وليس: "**ما بين بيتي وقبري**"، فَهٰذَا الحديث من الأحاديث الدَّالَّة عَلَىٰ حوضه صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجَنَّة، ومنبري عَلَىٰ حوضي**».

وقوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**حوضي مسيرة شهر، ماؤه أبيض من اللبن، وريحه أطيب من المسك، وكيزانه كنجوم السماء، من شرب منها؛ فلا يظمأ أبدًا**».

وقوله: «**أنا فرطكم عَلَىٰ الحوض**».

المسألة الثانية: في صفته.

ذَكَرَ ابن كثير رَحِمَهُٱللَّهُ تَعَالَىٰ جملةً من الأحاديث المثبتة للحوض، ثُمَّ لخص أوصافه المذكورة فيها بقوله: "**فقد تلخص من مجموع هٰذِه الأحاديث المتواترة صفة هٰذَا الحوض العظيم، والمورد الكريم من شراب الجَنَّة، من نهر الكوثر، الَّذِي هو أشد بياضًا من اللبن،**

وأبرد من الثلج، وأحلى من العسل، وأطيب ريحًا من المسك، وهو في غاية الإشباع، عرضه وطوله سواء، كل زاوية من زواياه مسيرة شهر، وأنه ينبت في حالٍ من المسك، فسبحان الخالق الَّذِي لا يعجزه شيء، لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، ولا معبود سواه".

المسألة الثالثة: في مكانه في عرصات القيامة.

* قَالَ ابن كثير: "والحوض في العرصات قبل الصراط؛ لأنه يُختلج عنه، ويمنع منه أقوام قد ارتدوا عَلَىٰ أعقابهم، ومثل هؤلاء لا يُجاوزون الصراط، وقد جاء مُصرَّحًا به أنه في العرصات".

* وَقَالَ الشيخ ابن عثيمين: "زمن الحوض قبل عبور الصراط؛ لأن المقام يقتضي ذلك، حيث إنَّ النَّاس في حاجةٍ إِلَىٰ شراب في عرصات القيامة قبل عبور الصراط".

❑ قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ: **"وَالْجَنَّةُ وَالنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ لَا تَفْنَيَانِ أَبَدًا وَلَا تَبِيدَانِ، فَإِنَّ اللهَ تَعَالَىٰ خَلَقَ الجَنَّةَ والنَّارَ قَبْلَ الخَلْقِ"**،

❑ قوله: **"وَالْجَنَّةُ وَالنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ لَا تَفْنَيَانِ أَبَدًا وَلَا تَبِيدَانِ"**، سأجعلُ الحديث حولَهُ مُرَتَّبًا عَلَىٰ النَّحو التَّالي:

اَلْأَوَّل: الكلام حول الأَدِلَّة الدَّالَّة عَلَىٰ كوْن الجَنَّة مخلوقة لا تبيد، وسأجعل ا لكلام حول هٰذا، وهو كوْن الجَنَّة مخلوقةٌ لا تبيد، في جزأين:

① **الجزء اَلْأَوَّل**: في بيان كوْن الجَنَّة مخلوقة الآن، هٰذا مما اتفق عليه أهل السُّنَّة.

* قَالَ ابن أبي العزّ الحنفي رَحِمَهُ اللَّهُ: **"فَاتَّفَقَ أَهْلُ السُّنَّةِ عَلَى أَنَّ الجَنَّةَ وَالنَّارَ مَخْلُوقَتَانِ مَوْجُودَتَانِ الْآنَ، وَلَمْ يَزَلْ أَهْلُ السُّنَّةِ عَلَىٰ ذَلِك، حَتَّىٰ نَبَغَتْ نَابِغَةٌ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْقَدَرِيَّةِ، فَأَنْكَرَتْ ذَلِك"**.

☜ وقد ذكر الإجماع عددٌ من العلماء غير ابن أبي العز رَحِمَهُ اللَّهُ، وعَلَىٰ هٰذا أدلّةٌ كثيرة من القرآن والسُّنَّة، فمنها: قوله تَعَالَىٰ: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ۝١٣٣﴾ [آل عمران: ١٣٣]، وقوله تَعَالَىٰ: ﴿أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ [الحديد: ٢١]، وقوله تَعَالَىٰ: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى ۝١٣ عِندَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى ۝١٤ عِندَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى ۝١٥﴾ [النجم: ١٣ - ١٥].

➢ وهٰذَا المذكور في الآية وقع للنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في مِعراجه، وليكن حديث المعراج أول ما نذكرهُ من دلالة السُّنَّة عَلَىٰ كوْن الجَنَّةِ مخلوقةً الآن، ففيه – أي: في حديث المعراج-: «**ثُمَّ انْطَلَقَ بِي جِبْرِيلُ حَتَّىٰ أَتَىٰ سِدْرَةَ الْمُنْتَهَىٰ فَغَشِيَهَا أَلْوَانٌ لَا أَدْرِي مَا هِيَ؟**»، وفيه: «**ثُمَّ أُدْخِلْتُ الْجَنَّةَ، فَإِذَا فِيهَا جَنَابِذُ اللُّؤْلُؤَ، وَإِذَا تُرَابُهَا الْمِسْكُ**».

➢ ومن أدلّة السُّنَّة أيْضًا: قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعد أن صلّى صلاةَ الكسوف: «**رَأَيْتُ فِي مَقَامِي هَذَا كُلَّ شَيْءٍ وُعِدْتُم به، حَتَّىٰ لَقَدْ رَأَيْتُنِي أُرِيدُ أَنْ آخُذَ قِطْفًا مِنَ الْجَنَّةِ حِينَ رَأَيْتُمُونِي تَقَدَّمْتُ، وَقَدْ رَأَيْتُ النَّارَ يَحْطم بَعْضُهَا بَعْضًا، حِينَ رَأَيْتُمُونِي تَأَخَّرْتُ**».

❀ ولا يُشْكل عَلَىٰ ما قرّرت –من كوْن الجَنَّة مخلوقة الآن، وهو محل اتفاق من أهلِ السُّنَّة، وقد دلّت عليه الأَدِلَّة من القرآن والسُّنَّة كما بيّنتُ، لا يُشكِل عَلَىٰ هٰذَا التقرير-، قوله تَعَالَىٰ عن امرأة فرعون: ﴿رَبِّ ابْنِ لِي عِندَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ﴾ [التحريم: ١١]، وقولهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَقَدْ لَقِيتُ إِبْرَاهِيمَ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، أَقْرِئْ أُمَّتَكَ مِنِّي السَّلَامَ، وَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ الجَنَّةَ طَيِّبَةُ التُّرْبَةِ، عَذْبَةُ المَاءِ، وَأَنَّهَا قِيعَانٌ، وَأَنَّ غِرَاسَهَا: سُبْحَانَ اللهِ، وَالحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَاللهُ أَكْبَرُ**» فهٰذَا لا يُشكل عَلَىٰ تقرير كوْن الجَنَّة مخلوقةً الآن؛ إذ قول أَهلُ السُّنَّة بخلقها لا يعني أن الله أكمل خلقَ كل ما فيها من نعيم، بل هم يقولون: هي مخلوقة، ولا يزال الله يُحْدِث فيها من أصناف النَّعيم ما يشاء، ومن ذلك: بناء القصور وغير ذلك من أنواع النَّعِيم.

❋ فالقوْل بكون الجَنَّة مخلوقةً الآن لا يعني: أنَّ كل ما فيها من نعيمٍ قد فُرِغ من خلقه، بل لا يزال الله يُحدِث فيها من أنواع النَّعيم ما يشاء، والقوْل بخلقها الآن لا يعني: أنها تفنى يوم القيامة لقوله تَعَالَىٰ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]، وذلك: أنّ الآية لا تدلّ عَلَىٰ فناء كل موجودٍ سوى اللهِ يوم القيامة، وَإِنَّمَا تدلّ عَلَىٰ فناء كل موجودٍ كتب الله عليه الفناء حِينَئِذٍ، وَالجَنَّة لا تدخل في هٰذَا، ولا النَّار، ولا العرش، هٰذَا الجزء الْأَوَّل من الجزأين.

② الجزء الثاني: في كونها لا تبيد، فالمُصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: "**وَالجَنَّةُ وَالنَّار مَخْلُوقَتَانِ لَا تَفْنَيَانِ أَبَدًا وَلَا تَبِيدَانِ**"، وعلى هذا أيضًا اتفاق أهل السُّنَّة والجماعة.

* قَالَ شَيْخُ الإسْلَامِ: "**وَقَدْ اتَّفَقَ سَلَفُ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتُهَا وَسَائِرُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ عَلَى أَنَّ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ مَا لَا يَعْدَمُ وَلَا يَفْنَى بِالْكُلِّيَّةِ، كَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ وَالْعَرْشِ وَغَيْرِ ذَلِكَ**"، فهذا إجماعٌ ينقله شَيخُ الإسْلَامِ عَلَى أنَّ الجَنَّة والنَّار والعرش ليسوا مما يَفْنَى، وَثَمَّ غير ذلك لا يَفْنَى أيضًا.

* وحكى الإجماع غيره من العلماء قبلهُ وبعدهُ، وقد دلّ عَلَى هذا: القرآن والسُّنَّة:

۞ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُ مِن نَّفَادٍ ۝٥٤﴾ [ص: ٥٤]، فهذا يدلُّ عَلَى أنَّ الجَنَّة لا تفنى، فعدم نفادِ الرزق يفيد دوامه.

۞ وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد: ٣٥]، وهذا أيضًا يدلُّ عَلَى أن الجَنَّة لا تفنى؛ إذْ دوام أُكلِها يدلُّ عَلَى دوامها.

۞ وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ ۝٤٨﴾ [الحجر: ٤٨]، فعدم إخراجهم منها دليلٌ عَلَى بقائها.

* قَالَ ابن القيّم: "**وقد أكّد الله** سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ **خُلود أهل الجَنَّة بالتأبيد في عدّة مواضع من القُرْآن، وأخبر أنهم** ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَىٰ﴾ [الدخان: ٥٦]، **وهذا الاستثناء منقطع**"، وهذا كلّه من مُحكم القُرْآن الَّذِي يرد إليه ما تشابه منهُ في هذا الباب.

* ومن متشابه القُرْآن: الاستثناء الوارد في قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ ۝١٠٨﴾ [هود: ١٠٨].

☜ ولأهل العلم فيها أقوال، أظهرها -واللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ-: أن قوله تَعَالَىٰ: ﴿الَّذِينَ سُعِدُوا﴾ يشمل المؤمنين الَّذِينَ يدخلون الجَنَّة بعد أن يُعذّبوا بسبب ذنوبهم، والمؤمنين الَّذِينَ يدخلون الجَنَّة بغير عذاب، فيكون الاستثناء بالنسبة للصنف الْأَوَّل من المؤمنين

باعتبار المدّة الَّتِي يكونون فيها في البرزخ والموقف وَالنَّار، فهم خالدون في الجَنَّة إِلَّا مدّة لبثهم فيما ذكرتُ.

☜ والاستثناء بالنسبة للصنف الثاني يكون باعتبار البرزخ والموقف، وهٰذا ما يفيدهُ كلام ابن القيّم؛ فإنه قَالَ بعد ذكرِه جملةً من الأقوال في معنى الاستثناء: وهٰذِه الأقوال متقاربة، ويمكن الجمعُ بينها أن يقال: أخبر سُبْحَانَهُ عن خُلودهم في الجَنَّة كل وقت، إلّا وقتًا يشاء ألَّا يكونوا فيها، وذلك يتناول وقت كوْنهم في الدنيا، وفي البرزخ، وفي موقف يوم القيامة، وعَلَىٰ الصراط، وكون بعضهم في النَّار مدّةً، وعَلَىٰ كل تقدير: فهٰذِه الآية من المتشابه، وقوله فيها: ﴿عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ ﴿١٠٨﴾﴾ مُحْكم، وكذلك قولُه: ﴿وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ ﴿٤٨﴾﴾ وقولُه: ﴿أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾.

وقد دلّ عَلَىٰ أبدية الجَنَّة وعدم فنائها أدلّة أيضًا من السُّنَّة، فمنها: قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يُنَادِي مُنَادٍ: إِنَّ لَكُمْ أَنْ تَصِحُّوا فَلَا تَسْقَمُوا أَبَدًا، وَأَنْ تَحْيَوْا فَلَا تَمُوتُوا أَبَدًا**».

وثبت في الصحيحين من حديث أبي سعيد الخدري عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قَالَ: «**يُجَاءُ بِالْمَوْتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي صُورَةِ كَبْشٍ أَمْلَحَ، فَيُوقَفُ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، ثُمَّ يُقَالُ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ، فَيَطَّلِعُونَ مُشْفِقِين، وَيُقَالُ: يَا أَهْلَ النَّارِ فَيَطَّلِعُون فَرِحِين، فَيُقَال: هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا؟ فَيَقُولُون: نَعَم، هٰذَا المَوْت، فَيُذْبَحُ بَيْنَ الجَنَّةِ وَالنَّارِ، ثُمَّ يُقَالُ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ، وَيَا أَهْلَ النَّارِ خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ**»؛ إذًا دلّ الإجماع والقرآن والسُّنَّة عَلَىٰ أبدية الجَنَّة.

☚ وبعد أن تكلّمنا حول كوْن الجَنَّة مخلوقةَ الآن، وأنها لا تبيد في جزأين، أتكلّم حول كوْن النَّار مخلوقةً الآن وأنها لا تبيد في جزأين.

(١) الجزء الْأَوَّل: الكلام حول كوْن النَّار مخلوقةً الآن.

اتفق عَلَىٰ هٰذَا أَهلُ السُّنَّة والجَمَاعَة أيضًا، وسبق نقل قول ابن أبي العزّ في بيان اتفاقه، وقد ذكر الاتفاقَ جمعٌ من العلماء قبلَهُ وبعدَه، وقد دلّ عَلَىٰ ذلك القُرْآن والسُّنَّة:

➢ فَقَالَ تَعَالَىٰ عن النَّار: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ۝١٣١﴾ [آل عمران: ١٣١]، وَقَالَ: ﴿إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا ۝٢١ لِلطَّاغِينَ مَآبًا ۝٢٢﴾ [النبأ: ٢١، ٢٢].

➢ ومن السُّنَّة: قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعد أن صلّى الكسوف: «**ولقد رأيت النَّار يحطمُ بعضها بعضًا**».

➢ وقوله: «**لو رأيتم ما رأيت، لضَحِكْتُم قليلًا، ولبكَيتُم كثيرًا**»، قالوا: وما رأيت يا رسول الله؟ قَالَ: «**رأيت الجَنَّة والنَّار**».

➢ وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَمَّا خَلَقَ اللهُ الْجَنَّةَ قَالَ لِجِبْرِيلَ: اذْهَبْ فَانْظُرْ إِلَيْهَا، فَذَهَبَ فَنَظَرَ إِلَيْهَا، ثُمَّ جَاءَ، فَقَالَ: أَيْ رَبِّ وَعِزَّتِكَ لَا يَسْمَعُ بِهَا أَحَدٌ إِلَّا دَخَلَهَا، ثُمَّ حَفَّهَا بِالْمَكَارِهِ، ثُمَّ قَالَ: يَا جِبْرِيلُ اذْهَبْ فَانْظُرْ إِلَيْهَا، فَذَهَبَ فَنَظَرَ إِلَيْهَا، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: أَيْ رَبِّ وَعِزَّتِكَ لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ لَا يَدْخُلَهَا أَحَدٌ**»، **قَالَ**: «**فَلَمَّا خَلَقَ اللهُ النَّارَ قَالَ: يَا جِبْرِيلُ اذْهَبْ فَانْظُرْ إِلَيْهَا، فَذَهَبَ فَنَظَرَ إِلَيْهَا، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: أَيْ رَبِّ وَعِزَّتِكَ لَا يَسْمَعُ بِهَا أَحَدٌ فَيَدْخُلُهَا، فَحَفَّهَا بِالشَّهَوَاتِ، ثُمَّ قَالَ: يَا جِبْرِيلُ اذْهَبْ فَانْظُرْ إِلَيْهَا، فَذَهَبَ فَنَظَرَ إِلَيْهَا، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: أَيْ رَبِّ وَعِزَّتِكَ لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ لَا يَبْقَى أَحَدٌ إِلَّا دَخَلَهَا**»؛ فهٰذِه الأَدِلَّة تدلّ عَلَىٰ أن النَّار مخلوقةٌ الآن.

② **الجزء الثَّاني**: في بيان كوْن النَّار لا تفنى، وقد دلّ عَلَىٰ هٰذَا القول القُرْآن والسُّنَّة والإجماع.

✍ وأبدأ بِذِكرِ بعض أدلّة القُرْآن:

وممَّن اعتنى بأدلة القُرْآن عَلَىٰ ذلك مبيِّنًا وجه دلالتها الشنقيطي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ، فأذكر بعض الأَدِلَّة الَّتِي ذكرها معقّبًا كل دليلٍ بكلامه في بيان وجه دلالته.

❁ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا ۝٩٧﴾ [الإسراء: ٩٧]، يقول الشنقيطي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ: "**فمن يقول: إنَّ للنَّارِ خبوة، ليس بعدها زيادة سعير؛ رُدَّ عليه بهٰذِه الآية الكريمة، ومعلومٌ أن** ﴿كُلَّمَا﴾ **تقتضي التكرار بتكرّر الفعل الَّذِي بعدها، ونظيرها قوله**

تَعَالَىٰ: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ [النساء: ٥٦]، وقوله تَعَالَىٰ: ﴿وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا﴾ [فاطر: ٣٦]، وقوله تَعَالَىٰ: ﴿لَا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٧٥]".

❋ قَالَ الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "كلاهما فعلٌ في سياق النفي، فحرف النفي ينفي المصدر الكامن في الفعل، فهو في معنى: لا تخفيف للعذاب عنهم، ولا تفتير له، والقول بفنائها يلزمه تخفيف العذاب وتفتيرهُ المنفيان في هٰذِه الآيات، بل يلزمه ذهابهما رأسا، كما أنه يلزمه نفي ملازمة العذاب المنصوص عليها بقوله: ﴿فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا ۝٧٧﴾ [الفرقان: ٧٧]، وقوله: ﴿إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا ۝٦٥﴾ [الفرقان: ٦٥]..." إِلَىٰ آخر ما قَالَ.

❀ ومن الأدلّة أيْضًا: قوله: ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُمْ مَاكِثُونَ ۝٧٧﴾ [الزخرف: ٧٧].

❋ قَالَ الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "وقوله تَعَالَىٰ في هٰذِه الآية الكريمة قَالَ: ﴿قَالَ إِنَّكُمْ مَاكِثُونَ ۝٧٧﴾، دليلٌ عَلَىٰ أنهم لا يجابون إِلَىٰ الموت، بل يمكثون في النَّار مُعذَّبين إِلَىٰ غير نهاية".

☝ هٰذِه بعض الأدلّة من القُرْآن عَلَىٰ كوْنِ النَّار لا تفنى.

⇦ وأدلّة السُّنَّة أَيْضًا كثيرة، فمنها: ما روى مُسْلِم عن أبي سعيد الخدْري قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «أَمَّا أَهْلُ النَّارِ الَّذِينَ هُمْ أَهْلُهَا، فَإِنَّهُمْ لَا يَمُوتُونَ فِيهَا وَلَا يَحْيَوْنَ، وَلَكِنْ نَاسٌ أَصَابَتْهُمُ النَّارُ بِذُنُوبِهِمْ» - أَوْ قَالَ: «بِخَطَايَاهُمْ - فَأَمَاتَهُمْ إِمَاتَةً حَتَّىٰ إِذَا كَانُوا فَحْمًا؛ أُذِنَ بِالشَّفَاعَةِ».

فالحديث فيه أن أهل النَّار -والمراد بهم: الكفّار- لا يموتون في النَّار، فيستريحون من العذاب ولا يحيوْن، أي: حياةً لا عذاب فيها، وهٰذَا يفيد دوام النَّار؛ إذْ لو فنيت بما فيها لماتوا، والحديث يفيدُ عدم موتهم، ولو أنَّ النَّار تفْنى وبقوا؛ لعاشوا بلا عذاب، والحديثُ يفيد أنهم لا يحيوْن حياةً لا عذاب فيها، فدلالة الحديث عَلَىٰ عدم فناء النَّار، كدلالة قوله تَعَالَىٰ: ﴿لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ ۝٧٤﴾ [طه: ٧٤]، وقد استدلّ بهٰذَا الحديث الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ

تَعَالَىٰ في مقدمة تحقيقه لـ(**رفـع الأسـتار**)، لإبطال أدلّة القائلين بفناء النَّار، وبيّن وجه دلالته عل نحو ما بيّنتُه.

⇦ ومنها أَيْضًا: ما ثبت في الصحيحين عن ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أنَّ النَّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**يَدْخُلُ أَهْلُ الجَنَّةِ الجَنَّةَ وَأَهْلُ النَّارِ النَّارَ، ثُمَّ يَقُومُ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ، فَيَقُول: يَا أَهْلَ الجَنَّةِ لَا مَوْتَ، وَيَا أَهْلَ النَّارِ لَا مَوْتَ، كُلٌّ خَالِدٌ فِيمَا هُوَ فِيْهِ**».

* قَالَ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ مبيّنًا وجه دلالة الحديث: "**ففي الحديث دلالةٌ قاطعة عَـلَىٰ بُطلان دعوى فناء النَّار؛ لأنَّه جعلها كالجَنَّةِ من حيث خُلود أهلها فيما هم فيـه مـن العـذاب إِلَىٰ الأبد، فكما أن الجَنَّة لا تفنى أبدًا، فكذلك النَّار لا تفنى أبدًا**".

⇦ ومن الأدلّة أَيْضًا حديث الشفاعة الطويل وفيه قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ثُـمَّ أَعُـودُ الرَّابِعَةَ، فَأَقُولُ: مَا بَقِيَ فِي النَّارِ إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ القُرْآنُ، وَوَجَبَ عَلَيْهِ الخُلُودُ**»، وهٰذَا يدلّ عَلَىٰ أنَّ النَّار لا تفنى وأن أهلها خالدون فيها.

⇦ وأما الإجماع؛ فقد قَالَ ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "**اتفقت فِرَق الأمة كلها عَلَىٰ أنـه لا فناء لِلجَنَّةِ ولا لنعيمها، ولا للنَّارِ ولا لعذابها، إِلَّا جهْم بن صفوان**".

* وفي (مراتب الإجماع) قَالَ: "**وأنَّ النَّار حقٌّ وأنها دار عـذاب أبـدا لا تفنـى ولا يفنـى أهلها أبدًا بلا نهاية، وأنها أُعِدّت لكل كافرٍ مخـالفٍ لـدين الإسـلام، ولمـن خـالف الأنبيـاء السالفين قبل مبعث رسول الله** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **وعليهم الصَّلَاة والتسليم**..." إِلَىٰ آخره.

* ومن أهل السُّنَّة من يرى أن القول بعدم فناء النَّار ليس محلّ إجماع، وَإِنَّمَا هو قولٌ لجمهور أهل السُّنَّة، ويَنْسِب لبعض السلف القول بفنائها، وخروج أهلها منها، وممن نسب ذلك لبعض السلف شَيْخ الإِسْلَامِ ابن تَيْمِيَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، عَلَىٰ أنه نفسه نقل الاتِّفَاق عَلَىٰ عدم فنائها في كلامٍ نقلتُه عنه قبل قليل، وابن القيّم أَيْضًا -كما في (**حـادي الأرواح**)، و(**شـفاء العليل**)، و(**الصواعق المرسلة**)- نسب القول بفناء النَّار لبعض السلف، ومثلُه ابن أبي العز الحنفي في (**شرح الطحاوية**)، والشيخ محمد الأمين الشنقيطي، أعدّ هٰذَا القول قولًا لبعض السلف أَيْضًا.

❋ وقد قَالَ بِهٰذَا القول –وهو: فناء النَّار، وخروج أهلها منها– بعض المتأخّرين ومال إليه بعضهم كما قَالَ به بعض المعاصرين، وقد بيّن الصنعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ بُطلان نسبةِ القول بفناء النَّار وخروج أهلها منها للسلف، وناقش أدلّة القائلين بِهٰذَا القول في كتابه المهم في هٰذَا الموضوع (**رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النَّار**)، فأرى الرجوع إليه مهمًّا –وَاللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ–.

❐ قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "**فَمَنْ شَاءَ مِنْهُم إِلىٰ الجَنَّةِ فَضْلاً مِنْهُ، وَمَنْ شَاءَ مِنْهُم إِلىٰ النَّارِ عَدْلاً مِنْهُ**..." إِلَىٰ قوله: "**وَصَائِرٌ إِلىٰ مَا خُلِقَ لَهُ**"، بيّن فيه أن من أدخل الله الجَنَّة فَإِنَّمَا أدخلهُ بفضلٍ منه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ومن أدخله النَّار فقد أدخله بعدْلِهِ، وقد سبق توضيح هٰذَا.

❐ ثُمَّ قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "**والخَيْرُ والشَّرُّ مُقَدَّرَانِ عَلىٰ العِبَادِ**".

من معتقد أَهلُ السُّنَّة والجَمَاعَة: أن كلّ ما يُوجد في السماوات والأرض، فإنه معلومٌ لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، مكتوبٌ في اللوح المحفوظ، واقعٌ بمشيئته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وهو مخلوقٌ له، ولا يخرج من ذلك موجودٌ خيرًا كان أو شرًّا، ومن أدلّة هٰذَا المعتقد: قولُهُ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**وتُؤمِن بالقَدَرِ خَيرِهِ وَشَرِّه**»، فالقدر هنا المراد به المقدور، والمقدور إما أن يكون خيرًا أو شرًّا، وكلّ مقدورٌ لا يتمُّ الإيمان به إلَّا بالإيمان بكونه معلومًا لله، مكتوبًا في اللوح المحفوظ، واقعًا بمشيئته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، مخلوقًا له عَزَّوَجَلَّ.

⬅ وإذا تقرّر هٰذَا؛ فمن المهم أن نعلم: أن كَوْن الشرّ مُقدَّرًا لا يعني أنه يُنسب لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فقد قَالَ النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**والشَّرُّ ليس إليك**»، فالشَّرُّ ليس لله وإن كان مقدّرا؛ إذ ما يُقدره الله تَعَالَىٰ من ذلك إِنَّمَا يقدّرهُ لمصلحةٍ راجحةٍ عَلَىٰ مفسدتهِ، فلا يكون حِيْنَئِذٍ شرًّا، بل يكون خيرًا باعتبار المصلحة الراجحة، وهٰذَا لا يعني أن ما يُصيب بعض الناس ويراه شرًّا، ليس هو كذلك في حقيقة الأمر، بل قد يكون شرًّا بالنسبة إليه حقًّا، ولكنه شرٌّ نسبيٌّ إضافي، وأما من جهة تقدير الله تَعَالَىٰ والمصالح المترتّبة عليه؛ فإنه لا يُعَدّ شرًّا.

⇦ وأما الشَّرُّ المُطْلَق؛ فهٰذَا لا يقدّرهُ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

✍ وعَلَىٰ هٰذَا؛ فمعنى قوله صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**الشَّرُّ ليس إليك**» أي: ليس في تقديرك شرٌّ مُطلق.

⇦ والشَّرّ المقيد المقدّر ليس شرًّا باعتبار مصالح تقديره، وإن كان شرًّا في حقيقة الأمر باعتبار من وقع عليه.

* العقاب مثلًا الَّذِي وقع من الله عَلَىٰ الأمم الماضية هو بالنسبة لهم شرّ، وعند النَّظر لما يترتّب عَلَىٰ ذلكم من مصلحة؛ فإنه يُعدُّ خيرًا، ومن هنا نجد أنَّ الشَّرَّ وحده لا يُضافُ لله تَعَالَىٰ في النصوص الشرعية، بالرغم من كوْنِهِ مقدّرا، وَإِنَّمَا يُذكر الشرّ.عَلَىٰ أحد وجوه ثلاثة:

❶ **الْأَوَّل**: إما أن يدخل في عمومِ المخلوقات، فإنه إذا دخل في العموم؛ أفاد عموم القدرة والمشيئة والخلق، وتضمّن ما اشتمل عليه من حِكمة تتعلّق بالعموم.

❷ **الثَّانِي**: وإما أن يُضاف إِلَىٰ السبب الفاعل.

❸ وإما أن يُحذف فاعله.

* فمثال الْأَوَّل: قوله تَعَالَىٰ: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، ومن هٰذَا الباب أسماء الله المقترنة، كـ"**المُعطِي المانِع**"، و"**الضَّار النَّافع، المُعِزّ المُذِلّ، الخافض الرَّافع**"، فلا يُفرد الاسم "**المانِع**" عن قرينه، ولا "**الضَّار**" عن قرينه؛ لأن اقترانهما يدلّ عَلَىٰ العموم، وكلّ ما في الوجود من رحمةٍ ونفع ومصلحة، فهو من فضلهِ تَعَالَىٰ، وما في الوجود من غير ذلك فهو من عدْلِهِ، فكل نعمةٍ منه فضل، وكل نقمةٍ منه عدل.

* وأما حذف الفاعل، فمثل قول الجِنّ: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِيٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ۝١٠﴾ [الجن: ١٠]، وقوله تَعَالَىٰ في سورة الفاتحة: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ [الفاتحة: ٧]، ونحو ذلك.

* ومثال إضافته إِلَىٰ السَّبَب: كقوله: ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝٢﴾ [الفلق: ٢]، وقوله: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف: ٧٩]، مع قوله: ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا﴾ [الكهف: ٨٢]، وقوله تَعَالَىٰ: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن

سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]، وقوله: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا﴾ [الأعراف: ٢٣]، وقوله تَعَالَىٰ: ﴿أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٥]، وأمثال ذلك.

✔ فالله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ له المثل الأعلَىٰ وهو ﴿غَنِيٌّ حَمِيدٌ ﴿٢٦٧﴾﴾ [البقرة: ٢٦٧] سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ فلا يُقدّر شرًا مُطْلَقًا، وفاعل الشَّرِّ لا يفعله إِلَّا لحاجته المنافية لغناه، أو لنقصه المنافي لحمده، فيستحيل صدور الشر من الغني الحميد فعلًا، وإن كان هو الخالق للخير والشر.

هٰذَا تقرير ابن القيّم، ومثلُه لغيره من أهل العلم -وَاللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ-.

❑ قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: **"والاسْتِطاعَةُ التي يَجِبُ بِهَا الفِعْلُ، مِنْ نَحْوِ التَّوفيقِ الَّذِي لا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ المَخْلُوقُ بِهِ؛ تَكُون مَعَ الفِعْلِ، وأَمَّا الاسْتِطاعَةُ مِنْ جِهَةِ الصِّحةِ وَالوُسْعِ، والتَّمكينِ وَسَلامَةِ الآلاتِ؛ فَهِيَ قَبْلَ الفِعْلِ، وَبِهَا يَتَعَلَّقُ الخِطَابُ، وهُوَ كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]".**

❃ هٰذِه مسألةٌ أخرىٰ من مسائل القَدَر، وَالمُصَنِّف فرّق مسائلهُ، وَلَا شَكَّ أَنَّ ذِكْرها في موضعٍ واحدٍ أنسب.

❃ وهٰذِه المسألة قد اختلفت فيها الفرق اختلافًا ناشئًا عن اختلافهم في أصل القَدَر، فكلُّ فرقةٍ اتَّبعت في هٰذِه المسألة ما يناسب أصل اعتقادها في هٰذَا الباب.

✍ وَلَا بُدَّ لفهم معتقد أَهْلِ السُّنَّة في هٰذِه المسألة: من إيضاح قول أَهْلِ السُّنَّة في قدرة العبد وتأثيرها في فعلِه، وهٰذِه المسألة -وهي تأثير قُدرة العبد في فعله- تندرجُ تحت معتقد أَهْلِ السُّنَّة في تأثير الأسباب بمسبباتها، **وحاصلُ قولهم فيها**: أن الله تَعَالَىٰ خالقُ كل شيء، يدخلُ في ذلك العِباد وأوصافهم وأفعالهم، والأسباب والمسببات، وتأثير الأسباب في مسبباتها.

❃ وخَلْقُ الله لهذا كلّهِ لا يعني أن الأسباب ليس لها تأثيرٌ بمسبباتها، بل هي مؤثّرةٌ بإيجادها، ولكنها غير مُستقِلّة بالتأثير، فكل سببٍ مؤثّرٍ لَا بُدَّ وأن معه سببًا غيره في إيجاد

التَّأثير، وأن ثَمَّ موانع للتَّأْثِير لَا بُدَّ من دفعها حَتَّىٰ يتم، ومن جملة تلكُم الأسباب المؤثرة في مسبَّباتها: قدرة العبد، فيُقال فيها ما يُقال في سائر الأسباب، فهي مؤثرةٌ في الفعل، غير مستقلّة في إيجادها، لَا بُدَّ أنْ يُضَمّ إليها سببٌ آخر في إيجاده، وَلَا بُدَّ أن تُدفَع موانع تأثيرها في فعلها، والله تَعَالَىٰ خالق المُسَبَّبات بأسبابها، ودافع موانع التَّأْثِير لتعمل الأسباب عملها.

☜ وهٰذَا التفصيل في هٰذِه المسألة الوَعِرَة مستفاد من كلام شَيْخِ الإِسْلَامِ، وأنا أنقل هنا بعض كلامه فيها لأهميته، ثُمَّ أُبيّن ما يُستفاد منه في نقاط.

* يقول شَيْخُ الإِسْلَامِ: "فَالَّذِي عَلَيْهِ السَّلَفُ وَأَتْبَاعُهُمْ، وَأَئِمَّةُ أَهْلِ السُّنَّة، وَجُمْهُورُ أَهْلِ الْإِسْلَامِ الْمُثْبِتُونَ لِلْقَدَرِ، الْمُخَالِفُونَ لِلْمُعْتَزِلَةِ: إِثْبَاتَ الْأَسْبَابِ، وَأَنَّ قُدْرَةَ الْعَبْدِ مَعَ فِعْلِهِ لَهَا تَأْثِيرٌ كَتَأْثِيرِ سَائِرِ الْأَسْبَابِ فِي مُسَبَّبَاتِهَا؛ وَاللهُ تَعَالَىٰ خَلَقَ الْأَسْبَابَ وَالْمُسَبَّبَاتِ.

وَالْأَسْبَابُ لَيْسَتْ مُسْتَقِلَّةً بِالْمُسَبَّبَاتِ، بَلْ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ أَسْبَابٍ أُخَرَ تُعَاوِنُهَا وَلَهَا - مَعَ ذَلِكَ - أَضْدَادٌ تُمَانِعُهَا، وَالْمُسَبَّبُ لَا يَكُونُ حَتَّىٰ يَخْلُقَ اللهُ جَمِيعَ أَسْبَابِهِ، وَيَدْفَعَ عَنْهُ أَضْدَادَهُ الْمُعَارِضَةَ لَهُ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ يَخْلُقُ جَمِيعَ ذَلِكَ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ كَمَا يَخْلُقُ سَائِرَ الْمَخْلُوقَاتِ، فَقُدْرَةُ الْعَبْدِ سَبَبٌ مِنْ الْأَسْبَابِ، وَفِعْلُ الْعَبْدِ لَا يَكُونُ بِهَا وَحْدَهَا، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ الْإِرَادَةِ الْجَازِمَةِ مَعَ الْقُدْرَةِ. وَإِذَا أُرِيدَ بِالْقُدْرَةِ الْقُوَّةُ الْقَائِمَةُ بِالْإِنْسَانِ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ إزَالَةِ الْمَوَانِعِ، كَإِزَالَةِ الْقَيْدِ، وَالْحَبْسِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَالصَّادِّ عَنْ السَّبِيلِ، كَالْعَدُوِّ وَغَيْرِهِ". أنتهى كلامه.

وقال أيضًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "جُمْهُورُ أَهْلِ السُّنَّة الْمُثْبِتَةِ لِلْقَدَرِ مِنْ جَمِيعِ الطَّوَائِفِ يَقُولُونَ: إنَّ الْعَبْدَ فَاعِلٌ لِفِعْلِهِ حَقِيقَةً، وَإِنَّ لَهُ قُدْرَةً حَقِيقِيَّةً وَاسْتِطَاعَةً حَقِيقِيَّةً، وَهُمْ لَا يُنْكِرُونَ تَأْثِيرَ الْأَسْبَابِ الطَّبِيعِيَّةِ، بَلْ يُقِرُّونَ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الشَّرْعُ وَالْعَقْلُ مِنْ أَنَّ اللهَ يَخْلُقُ السَّحَابَ بِالرِّيَاحِ، وَيُنَزِّلُ الْمَاءَ بِالسَّحَابِ، وَيُنْبِتُ النَّبَاتَ بِالْمَاءِ، وَلَا يَقُولُونَ: إنَّ الْقُوَى وَالطَّبَائِعَ الْمَوْجُودَةَ فِي الْمَخْلُوقَاتِ لَا تَأْثِيرَ لَهَا، بَلْ يُقِرُّونَ أَنَّ لَهَا تَأْثِيرًا لَفْظًا وَمَعْنًى، حَتَّى جَاءَ لَفْظُ (الْأَثَرِ) فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ﴾ [يس: ١٢]، وَإِنْ كَانَ التَّأْثِيرُ هُنَاكَ أَعَمَّ مِنْهُ فِي الْآيَةِ، لَكِنْ يَقُولُونَ: هَذَا التَّأْثِيرُ هُوَ تَأْثِيرُ الْأَسْبَابِ فِي مُسَبَّبَاتِهَا، وَاللهُ تَعَالَىٰ خَالِقُ السَّبَبِ وَالْمُسَبَّبِ،

وَمَعَ أَنَّهُ خَالِقُ السَّبَبِ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ سَبَبٍ آخَرَ يُشَارِكُهُ، وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ مَعَارِضٍ يُمَانِعُهُ، فَلَا يَتِمُّ أَثَرُهُ مَعَ خَلْقِ اللهِ لَهُ إِلَّا بِأَنْ يَخْلُقَ اللهُ السَّبَبَ الْآخَرَ وَيُزِيلَ الْمَوَانِعَ ".

فشيخ الإسلام بيّن هنا أمورًا مهمة منها:

❶ **الْأَوَّلُ**: أنَّ الله تَعَالَىٰ هو خالقُ السَّببِ والمُسَبَّب.

❷ **الثَّانِي**: الأسباب لا تستقل لإيجاد المُسبَّبات، بل لَا بُدَّ من أسباب أخرى تعاونها، ولها موانِع لَا بُدَّ من رفعها.

❸ **الثَّالِث**: أنَّ المسبَّبْ لا يوجد إِلَّا بخلق الله لجميع أسبابه، ودفع جميع موانعه وأضداده.

❹ **الرَّابِع**: أنَّ القول في تأثير قدرة العبد في فعلها كالقول في تأثير الأسباب في مسبباتها.

❺ **الخَامِس**: أنَّ قدرة العبد لا تستقل بإيجاد الفعل، بل لَا بُدَّ مع ذلك من وجودِ إرادة الفعلِ، وإزالة موانع تأثير الأسباب في مسبَّباتها، وأنَّ هٰذَا كلّه مخلوقٌ لله تَعَالَىٰ.

❻ **السَّادِس**: أنَّ الله يخلقُ المُسَبَّبات بأسبابها فيخلق السَّحاب بالرِّيح، ويُنزِّل الماءَ بالسَّحاب.

✍ إذًا هٰذَا معتقد أهلِ السُّنَّة في تأثير الأسباب، في مسبباتها والقدرة في فعلها، وهو معتقدٌ مبنيٌّ عَلَىٰ أنواعٍ من الأدِلَّة، فدلّ عَلَىٰ أنَّ الله تَعَالَىٰ خالقُ الأسباب والمسبّبات، وتأثير الأسباب في مسبّباتها، الأدِلَّة الدَّالَّة عَلَىٰ تناول خلقِ الله تَعَالَىٰ لكل المخلوقات، كقوله تَعَالَىٰ: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، وقوله: ﴿ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴿١٠٢﴾﴾ [الأنعام: ١٠٢].

⇦ ودلَّ عَلَىٰ تأثير الأسباب بمسبَّباتها أدلّة كثيرة تفيد حدوث الأشياء بالأسباب، كقوله تَعَالَىٰ: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [البقرة: ٢٢]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ﴾ [التوبة: ١٤].

* قَالَ شيخ الإِسْلَامِ: "فَبَيَّنَ أَنَّهُ الْمُعَذِّبُ، وَأَنَّ أَيْدِينَا أَسْبَابٌ وَآلَاتٌ وَأَوْسَاطٌ وَأَدَوَاتٌ فِي وُصُولِ الْعَذَابِ إِلَيْهِمْ".

☜ ومن السُّنَّة: قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَمُوتَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ إِلَّا آذَنْتُمُونِي حَتَّىٰ أُصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَإِنَّ اللهَ جَاعِلٌ بِصَلَاتِي عَلَيْهِ بَرَكَةً وَرَحْمَةً».

* قَالَ شَيْخُ الإِسْلَامِ: "فَاللهُ سُبْحَانَهُ هُوَ الَّذِي يَجْعَلُ الرَّحْمَةَ، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَجْعَلُهُ بِصَلَاةِ نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ".

✍ ودلّ عَلَىٰ كوْن الفعلِ واقعًا بمشيئة العبد وقدرته: أنَّ النصوص أثبتت للعباد قُدرةً ومشيئة، ونَسَبت الأفعالَ للعباد، والفعل إنَّمَا يقع بالقدرةِ والمشيئة.

➢ فمن أدلّة إثبات القوّة: قوله تَعَالَىٰ: ﴿اللَّهُ الَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ ۝٥٤﴾ [الروم: ٥٤].

➢ وَقَالَ في المشيئة: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ۝٢٩﴾ [التكوير: ٢٩].

➢ وقد نسب اللهُ الفعلَ للعباد في آيات، منها قولهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَنُودُوا أَن تِلْكُمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ۝٤٣﴾ [الأعراف: ٤٣].

⬆ هٰذَا معتقد أهلُ السُّنَّة في تأثير قُدرة العبد في فعله، وهٰذَا هو المعنى الصحيح لتأثير قُدرة العبد في فعله، وهو معنىً وسطي بين قولين:

- قول الجبرية الجافين القائلين بعدم تأثير السبب بالمُسَبَّب.
- والمعتزلة الغالين القائلين بانفراد القدرة بالتأثير.

* ومن هنا بيّن شَيخُ الإِسْلَامِ أن لفظ "التَّأْثِير" من الألفاظ المجملة، وأنَّ الحقَّ فيه قول أهل السُّنَّة وأن به نجاةً من الجبر وَالشِّرْك، من جبْرِ الجبرية وشِرك المعتزلة، حيث قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ: "وَأَمَّا قَوْلُهُ: إِذَا نَفَيْنَا التَّأْثِيرَ؛ لَزِمَ انْفِرَادُ اللهِ سُبْحَانَهُ بِالْفِعْلِ، وَلَزِمَ الْجَبْرُ، وَطَيُّ بِسَاطِ الشَّرْعِ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ. فَنَقُولُ:

إِنْ أَرَدْت بِالتَّأْثِيرِ الْمَنْفِيِّ التَّأْثِيرَ عَلَى سَبِيلِ الِانْفِرَادِ فِي نَفْسِ الْفِعْلِ أَوْ فِي شَيْءٍ مِنْ صِفَاتِهِ؛ فَقَدْ قُلْت الْحَقَّ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُ أَهْلِ الِاسْتِنَانِ يُخَالِفُك فِي الْقِسْمِ الثَّانِي.

وَإِنْ أَرَدْت بِهِ أَنَّ الْقُدْرَةَ وُجُودُهَا كَعَدَمِهَا، وَأَنَّ الْفِعْلَ لَمْ يَكُنْ بِهَا، وَلَمْ يَصْنَعْ بِهَا؛ فَهَذَا بَاطِلٌ كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ، وَحِينَئِذٍ لَا يَلْزَمُ الْجَبْرُ، بَلْ يَنْبَسِطُ بِسَاطُ الشَّرْعِ، وَيَنْشُرُ عِلْمَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَيَكُونُ للهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ. فَقَدْ بَانَ لَك أَنَّ إطْلَاقَ الْقَوْلِ بِإِثْبَاتِ التَّأْثِيرِ أَوْ نَفْيِهِ دُونَ الِاسْتِفْصَال، وَبَيَانَ مَعْنَى التَّأْثِيرِ رُكُوبُ جَهَالَاتٍ وَاعْتِقَادُ ضَلَالَاتٍ، وَلَقَدْ صَدَقَ الْقَائِلُ: أَكْثَرُ اخْتِلَافِ الْعُقَلَاءِ مِنْ جِهَةِ اشْتِرَاكِ الْأَسْمَاءِ، وبَانَ لَك ارْتِبَاطَ الْفِعْلِ الْمَخْلُوقِ بِالْقُدْرَةِ الْمَخْلُوقَةِ ارْتِبَاطُ الْأَسْبَابِ بِمُسَبَّبَاتِهَا، وَيَدْخُلُ فِي عُمُومِ ذَلِكَ جَمِيعُ مَا خَلَقَهُ اللهُ تَعَالَىٰ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، فَإِنَّ اعْتِقَادَ تَأْثِيرِ الْأَسْبَابِ عَلَى الِاسْتِقْلَالِ؛ دُخُولٌ فِي الضَّلَالِ، وَاعْتِقَادَ نَفْيِ أَثَرِهَا وَإِلْغَاؤُهُ؛ رُكُوبُ الْمُحَالِ، وَإِنْ كَانَ لِقُدْرَةِ الْإِنْسَانِ شَأْنٌ، لَيْسَ لِغَيْرِهَا، كَمَا سَنُومِئُ إلَيْهِ إنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَىٰ" انتهى كلامه النَّافِع في بيان كوْن التأثير لفظًا مجملًا لَا بُدَّ فيه من الاستفصال، وبيان الحقّ، وإبطال المعاني الباطلة.

* وقد وضَّح رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: كون إثبات تأثير الأسباب بالمسببات عَلَىٰ نحو ما قَالَ أَهلُ السُّنَّة: "لا يعد شِرْكًا بالمثال"، حيث قال: "وَإِذَا أَشْكَلَ عَلَيْك هَذَا الْبَيَانُ؛ فَخُذْ مَثَلًا مِنْ نَفْسِك: أَنْتَ إذَا كَتَبْت بِالْقَلَمِ وَضَرَبْت بِالْعَصَا وَنَجَرْت بِالْقَدُّومِ، هَلْ يَكُونُ الْقَلَمُ شَرِيكَك أَوْ يُضَافُ إلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ نَفْسِ الْفِعْلِ وَصِفَاتِهِ؟ أَمْ هَلْ يَصْلُحُ أَنْ تُلْغِيَ أَثَرَهُ وَتَقْطَعَ خَبَرَهُ، وَتَجْعَلَ وُجُودَهُ كَعَدَمِهِ؟ أَمْ يُقَالُ: بِهِ فَعَلَ وَبِهِ صَنَعَ - وَللهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى -، فَإِنَّ الْأَسْبَابَ بِيَدِ الْعَبْدِ لَيْسَتْ مِنْ فِعْلِهِ، وَهُوَ مُحْتَاجٌ إلَيْهَا لَا يَتَمَكَّنُ إلَّا بِهَا، وَاَللهُ سُبْحَانَهُ خَلَقَ الْأَسْبَابَ وَمُسَبَّبَاتِهَا، وَجَعَلَ خَلْقَ الْبَعْضِ شَرْطًا وَسَبَبًا فِي خَلْقِ غَيْرِهِ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ غَنِيٌّ عَنْ الِاشْتِرَاطِ وَالتَّسَبُّبِ وَنَظْمَ بَعْضَهَا بِبَعْضٍ، لَكِنْ لِحِكْمَةٍ تَتَعَلَّقُ بِالْأَسْبَابِ، وَتَعُودُ إلَيْهَا، وَاَللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ".

وبعد بيان معتقد أَهلِ السُّنَّة في تأثير القُدْرةِ بالفعل؛ أعود لشرح كلام الطحاوي:

❑ قَالَ الطَّحَاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "والاسْتِطَاعَةُ التي يَجِبُ بِهَا الفِعْلُ، مِنْ نَحْوِ التَّوفيقِ الَّذِي لا يَجُوزُ أنْ يُوصَفَ المخْلُوقُ بِهِ؛ تَكُون مَعَ الفِعْلِ، وأمَّا الاسْتِطَاعَةُ مِنْ جِهَةِ الصِّحةِ وَالوُسْعِ، والتَّمكينِ وَسَلامَةِ الآلاتِ؛ فَهِيَ قَبْلَ الفِعْلِ، وَبِهَا يَتعَلَّقُ الخِطَابُ، وهُوَ كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]".

❋ الاستطاعة في اللُّغَة بمعنى: القُدرة والطاقة والوُسع، وقد دلَّت النصوص الشَّرْعِيَّة عَلَىٰ أن الاستطاعة نوعان كما جاء في كلام الطحاوي:

❶ النَّوْعِ الْأَوَّل: الاستطاعة قبل الفعل، والمراد بها: القُدرة من جهة الصِّحَّة، والوُسع، وَالتَّمَكُّن، وسلامة الآلات، وهٰذِه الاستطاعة يمكن معها الفعل والتَّرك، بمعنى: أن من تحققت به آلات الفعلِ؛ فهو قادرٌ عَلَىٰ الفعل وعدمه، وبذا نعلم أنَّ هٰذِه الاستطاعة حاصلة للعاصي والمُطيع، وهي باقية إِلَىٰ حين الفعل، بل وبعده، فمن كان مستطيعًا قبل الفعل باعتبار تحقق آلة الفعل فيه؛ فَلَا بُدَّ من بقاء الوُسع بهٰذَا المعنى حال الفعل، وَإِلَّا لم يستطع الفعل، وهٰذِه القُدرة هي مناطُ تكليف والأمر وَالنَّهي، فلا يُكَلِّف الله من لم تتحقّق به، وضدّ هٰذِه الاستطاعة العجز، وهٰذِه الاستطاعة لا يُشترَط فيها الإرادة، فالقادر عَلَىٰ الفعل مأمورٌ به أراده أو لم يرده.

❋ **وأنبّه هنا لأمرٍ وهو:** أنّ هٰذِه الاستطاعة الَّتِي قبل الفعل **نوعان**:

① **النَّوْعِ الْأَوَّل**: استطاعة لا يمكن الفعل بعدمها، وهٰذِه ليست هي الاستطاعة المشروطة في الشرع.

② **النَّوْع الثَّانِي**: استطاعة يمكن الفعل بعدمها، وهي الاستطاعة المشروطة في الشرع، التي قُصِدت في النصوص الدَّالَّة عَلَىٰ الاستطاعة قبل الفعل.

✍ **وأوضّح الفرقَ بينهما بالمثال**، فأقول: المريض الذي يقدر عَلَىٰ القيام، ولكن قيامه يزيد في مرضه، يُقال في حقّهِ: إنه غير مستطيع، باعتبار الاستطاعة الشَّرعية، لا باعتبار الاستطاعة التي يمكن الفعل مع عدمها؛ إذْ القيام في هٰذِه الصورة ممكن، ولكنه غير مراد شرعًا.

* قَالَ شيخ الإسلام: "فَالشَّارِعُ لَا يَنْظُرُ فِي الِاسْتِطَاعَةِ الشَّرْعِيَّةِ إِلَى مُجَرَّدِ إِمْكَانِ الْفِعْلِ، بَلْ يَنْظُرُ إِلَى لَوَازِمِ ذَلِكَ، فَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ مُمْكِنًا مَعَ الْمَفْسَدَةِ الرَّاجِحَةِ؛ لَمْ تَكُنْ هَذِهِ اسْتِطَاعَةٌ شَرْعِيَّةٌ، كَالَّذِي يَقْدِرُ أَنْ يَحُجَّ مَعَ ضَرَرٍ يَلْحَقُهُ فِي بَدَنِهِ أَوْ مَالِهِ، أَوْ يُصَلِّيَ قَائِمًا مَعَ زِيَادَةِ مَرَضِهِ، أَوْ يَصُومَ الشَّهْرَيْنِ مَعَ انْقِطَاعِهِ عَنْ مَعِيشَتِهِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَإِنْ كَانَ الشَّارِعُ قَدِ اعْتَبَرَ فِي الْمُكْنَةِ عَدَمَ الْمَفْسَدَةِ الرَّاجِحَةِ، فَكَيْفَ يُكَلِّفُ مَعَ الْعَجْزِ؟!" انتهى كلامه.

❷ **النَّوْع الثَّانِي**: الاستطاعة مع الفعل، وهٰذِه الاستطاعة هي القُدرة المؤثِّرة في الفعل، الَّتِي سبق الكلام حولها عند الحديث حول معتقد أهل السُّنَّة في القدْرة مع معمولها.

* قَالَ شيخ الإسلام في كلام له حول تأثير القدرة في الفعل –وقد سبق نقله، قَالَ-: "فَإِنَّ الْقُدْرَةَ هُنَا لَيْسَتْ إِلَّا عِبَارَةً عَمَّا يَكُونُ الْفِعْلُ بِهِ لَا مَحَالَةَ، مِنْ قَصْدٍ وَإِرَادَةٍ وَسَلَامَةِ الْأَعْضَاءِ وَالْقُوَى الْمَخْلُوقَةِ فِي الْجَوَارِحِ وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ وَلِهَذَا وَجَبَ أَنْ تَكُونَ مُقَارِنَةً لِلْفِعْلِ، وَامْتَنَعَ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْفِعْلِ بِالزَّمَانِ. وَأَمَّا الْقُدْرَةُ الَّتِي هِيَ مَنَاطُ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ؛ فَذَاكَ حَدِيثٌ آخَرُ لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَهُ" انتهى كلامه.

↩ وهٰذِه الاستطاعة –وهي القدرة المؤثرة في الفعل–، يُشترط أن تُصاحِبها الإرادة الجازمة؛ إذْ الفعل لا يوجدُ إلا بالقدرةِ والإرادة، ونحن نتحدث حول قُدرةٍ واستطاعةٍ مع الفعل، أي: حال وجود الفعل، فَلَا بُدَّ أن يكون هٰذَا الفعل مصحوبًا بالقدرة المؤثرة والإرادة الجازمة، وهٰذِه القُدرة المؤثرة لا تصلحُ إِلَّا لشيء واحد: الفعل أو الترْك، فليست صالحة للضدين.

↩ ومن أدلّة الاستطاعة بالمعنى الْأَوَّل: قوله تَعَالَىٰ: ﴿عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، فالآية تُفيد وجوب الحج عَلَىٰ المستطيع، واختلف العلماء في ضابط الاستطاعة، وهي عَلَىٰ كل حال مِمَّا يُنْظر فيه قبل فعل الحج، فمن تحققت فيه؛ وجب عليه، ومن لم تتحقّق فيه؛ لم يجب عليه.

↩ ومن الأدِلَّة أيضًا عَلَىٰ الاستطاعة بالمعنى اَلْأَوَّل: قوله تَعَالَىٰ: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، فالاستطاعة هنا أَيْضًا هي الاستطاعة قبل الفعل؛ إذْ لو كان المراد بها الاستطاعة مع الفعل؛ لكانت التَّقوى واجبة عَلَىٰ المُتَّقِين فَقَط.

* قَالَ شيخ الإسلام: "**فَأَوْجَبَ التَّقْوَى بِحَسَبِ الِاسْتِطَاعَةِ، فَلَوْ كَانَ مَنْ لَمْ يَتَّقِ اللهَ لَمْ يَسْتَطِعِ التَّقْوَى؛ لَمْ يَكُنْ قَدْ أَوْجَبَ التَّقْوَى إِلَّا عَلَى مَنِ اتَّقَى، وَلَمْ يُعَاقِبْ مَنْ لَمْ يَتَّقِ، وَهَذَا مَعْلُوم الفَسَاد**".

↩ ومن أدلتها أَيْضًا: قوله تَعَالَىٰ حكايةً عن المنافقين: ﴿لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ﴾ [التوبة: ٤٢]، فالمنافقون يعتذرون عن عدم خروجهم بكوْنهم لم يكونوا مستطيعي الخروج، وقد كذّبهم الله تَعَالَىٰ، ولو كان مرادهم نفي الاستطاعة المصاحبة للفعل؛ لما كانوا كاذبين.

↩ ومن أدلتها أَيْضًا: قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [النساء: ٢٥]، فالآية تُفيد أنَّ من لم يستطع عَلَىٰ نكاح الحُرَّة، فله أن ينكح الأَمَة المؤمنة.

↩ ومن الأَدِلَّة أَيْضًا: قول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعمران بن حصين: «**صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ**».

هٰذِه بعض الأدلة عَلَىٰ الاستطاعة بمعناها اَلْأَوَّل.

↩ وأما الاستطاعة بمعناها الثَّانِي، فمن أدلّتها: قوله تَعَالَىٰ حكايةً لقول الخضر: ﴿إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴿٦٧﴾﴾ [الكهف: ٦٧]، وقوله: ﴿قَالَ أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴿٧٢﴾﴾ [الكهف: ٧٢]، فليس المراد نفي آلات الصَّبْر وأسبابِهِ عنه، فإنها ثابتةٌ له، وَإِنَّمَا المراد: نفي وقوع حقيقة القُدرة عَلَىٰ الصَّبرِ منه.

* قَالَ شارح الطحاوية: "**وَالْمُرَادُ مِنْهُ: حَقِيقَةُ قُدْرَةِ الصَّبْرِ، لَا أَسْبَابُ الصَّبْرِ وَآلَاتُهُ، فَإِنَّ تِلْكَ كَانَتْ ثَابِتَةً لَهُ**".

❑ قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "والاسْتِطاعَةُ التي يَجِبُ بِهَا الفِعْلُ، مِنْ نَحْوِ التَّوفيقِ الَّذِي لا يَجُوزُ أنْ يُوصفَ المَخْلُوقُ بِهِ؛ تَكُون مَعَ الفِعْلِ، وأمَّا الاسْتِطاعَةُ مِنْ جِهَةِ الصِّحةِ وَالوُسْعِ، والتَّمكينِ وَسَلامَةِ الآلاتِ؛ فَهِيَ قَبْلَ الفِعْلِ، وَبِهَا يَتَعَلَّقُ الخِطَابُ، وهُوَ كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]".

فبيَّن الطَّحاوي بكلامه هٰذَا المراد: القدرة قبل الفعل، وأنَّ الآية المذكورة تدل عليها، وقد سبق بيان وجه دلالتها عَلَىٰ ذلك.

❑ ونبَّه عَلَىٰ القدرة مع الفعل في قوله: "والاسْتِطاعَةُ التي يَجِبُ بِهَا الفِعْلُ... تَكُون مَعَ الفِعْلِ".

❑ وَأَمَّا قوله: "مِنْ نَحْوِ التَّوفيقِ الَّذِي لا يَجُوزُ أنْ يُوصَفَ المَخْلُوقُ بِهِ" فيريد به أنَّ الاستطاعة مع فعل الطَّاعَة لا تتحقق إلَّا بإعانةٍ من الله تَعَالَىٰ، ولعله بهذا يريد الرد عَلَىٰ المعتزلة، فإنهم لا يقولون بالقدرة مع الفعل، وَإِنَّمَا القدرة عندهم قبل الفعل، وهي قابلة للفعل والترك، والفاعل للطَّاعَةِ والتارك لها كلاهما في الإعانة سواء، ومن فعل فقد رجَّح الفعل بنفسه، ومن ترك فقد رجَّح الترك بنفسه.

* قَالَ شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "وَهَذَا الْقَوْلُ فَاسِدٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ الْمُثْبِتِينَ لِلْقَدَرِ، فَإِنَّهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ للهِ عَلَى عَبْدِهِ الْمُطِيعِ الْمُؤْمِنِ نِعْمَةٌ دِينِيَّةٌ خَصَّهُ بِهَا دُونَ الْكَافِرِ، وَأَنَّهُ أَعَانَهُ عَلَى الطَّاعَةِ إعَانَةً لَمْ يُعِنْ بِهَا الْكَافِرَ" انتهى كلامه.

بذا تمَّ الكلام عَلَىٰ هٰذِه المسألة، وَالحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ.

❑ ثُمَّ قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "وَأَفْعَالُ العِبَادِ خَلْقُ اللهِ، وَكَسْبٌ مِنَ العِبَادِ".

* أفعال العِبادِ نوعان:

* قَالَ ابن أبي العز الحنفي: "نَوْعٌ يَكُونُ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ اقْتِرَانِ قُدْرَتِهِ وَإِرَادَتِهِ، فَيَكُونُ صِفَةً لَهُ وَلَا يَكُونُ فِعْلًا، كَحَرَكَاتِ الْمُرْتَعِشِ.

وَنَوْعٌ يَكُونُ مِنْهُ مُقَارِنًا لِإِيجَادِ قُدْرَتِهِ وَاخْتِيَارِهِ، فَيُوصَفُ بِكَوْنِهِ صِفَةً وَفِعْلًا وَكَسْبًا لِلْعَبْدِ، كَالْحَرَكَاتِ الِاخْتِيَارِيَّةِ" انتهى كلام ابن أبي العز رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ.

⇦ وكلام المُصَنِّف هنا يتعلَّق بِالنَّوْعِ الثَّانِي، وقد عَرَّف شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ الكسب، فَقَالَ: "**الْكَسْبُ هُوَ الفِعْلُ الَّذِي يَعُودُ عَلَى فَاعِلِهِ بِنَفْعٍ أَوْ ضُرٍّ، كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾، فَبَيَّنَ سُبْحَانَهُ أَنَّ كَسْبَ النَّفْسِ لَهَا أَوْ عَلَيْهَا، وَالنَّاسُ يَقُولُونَ: فُلَانٌ كَسَبَ مَالًا أَوْ حَمْدًا أَوْ شَرَفًا، كَمَا أَنَّهُ يَنْتَفِعُ بِذَلِكَ**" انتهى كلامه.

❊ وَقَالَ أَيْضًا: "**وَالْفِعْلُ هُوَ الْكَسْبُ، لَا يُعْقَلُ شَيْئَانِ فِي الْمَحَلِّ، أَحَدُهُمَا فِعْلٌ، وَالْآخَرُ كَسْبٌ**" انتهى كلامه.

⇧ فشيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ بيَّن هنا المعنى المراد بالكسب، وأنَّ الكسب هو الفعل نفسه، والفعل يعود عَلَىٰ فاعله بنفعٍ أو ضُرٍّ، ففعل العبد الَّذِي تقارنه إرادته وقدرته هو كسبٌ له، خيرًا كان أم شرًّا؛ إذْ هو واقعٌ بقدرته ومشيئته -كما سبق بيانه-، وهو خلق لله تَعَالَىٰ، فالله خالق العبد ووصفه وفعله -وقد سبق شرح ذلك بالتفصيل عند الكلام حول تأثير قدرة العبد بفعله-.

➤ ففعل العبد كسبٌ له، واقعٌ بقدرته ومشيئته، وخَلْق لله؛ إذْ الله خالقٌ للعبدِ وأوصافه القائمة به وأفعاله.

⮝ هٰذَا المعنى للكسب هو المعنى الحق المراد بكلام علماء أهل السُّنَّة.

⇧ وَأَمَّا الأشاعرة؛ فيطلقون الكسب عَلَىٰ معنًى آخر باطل، وأسوق هنا كلام الزنجاني في شرح (المواقف)، يبيِّن فيه معتقد الأشاعرة في أفعال العِبَاد، ويشرح فيه الكسب عندهم، قَالَ: "**إنَّ أفعال العِبَاد الاختيارية واقعةٌ بقدرة الله تَعَالَىٰ وحدها، وليس لقدرتهم تأثيرٌ فيها، بل الله تَعَالَىٰ أجرى عادته بأنْ يوجد في العبد قدرةً واختيارًا، فإذا لم يكن هناك مانع؛ أوجد فيه فعله المقدور مقارنًا لهما، فيكون الفعل مخلوقًا لله تَعَالَىٰ إبداعًا وإحداثًا، ومكسوبًا للعبد، والمراد بكسبه إيَّاه: مقارنته لقدرته وإرادته من غير أن يكون هناك منه تأثير، أو مدخل في وجوده سوى كونه محلًّا له**" انتهى كلامه.

❊ فالأشاعرة أثبتوا كون أفعال العِبَاد مخلوقةً لله تَعَالَىٰ، وأثبتوا للعِبَاد قدرة، ولكن هٰذِه القدرة قدرة صورية، لا تأثير لها في الفعل، ولكن الله تَعَالَىٰ يوجد الفعل عند القدرة لا بها

عند إرادة العبد للفعل، والفعل كسبٌ للعبد لمقارنة الفعل للقدرة والمشيئة، لا لتأثير لهما فيه.

✍ وبذا؛ نعلم أنَّ إثبات الأشاعرة للقدرة إثبات صوري لا حقيقة له، ومن هنا عدَّ أهل العلم الأشاعرة جبرية.

* يقول شيخ الإسلام: "**وَكَثِيرٌ مِنْ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ الْمُثْبِتِينَ لِلْقَدَرِ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ وَمَنْ وَافَقَهُمْ سَلَكُوا مَسْلَكَ جَهْمٍ فِي كَثِيرٍ مِنْ مَسَائِلِ هَذَا الْبَابِ، وَإِنْ خَالَفُوهُ فِي بَعْضِ ذَلِكَ؛ إمَّا نِزَاعًا لَفْظِيًّا، وَإِمَّا نِزَاعًا لَا يُعْقَلُ، وَإِمَّا نِزَاعًا مَعْنَوِيًّا، وَذَلِكَ كَقَوْلِ مَنْ زَعَمَ: أَنَّ الْعَبْدَ كَاسِبٌ لَيْسَ بِفَاعِلِ حَقِيقَةً، وَجَعَلَ الْكَسْبَ مَقْدُورًا لِلْعَبْدِ، وَأَثْبَتَ لَهُ قُدْرَةً لَا تَأْثِيرَ لَهَا فِي الْمَقْدُورِ؛ وَلِهَذَا قَالَ جُمْهُورُ الْعُقَلَاءِ: إنَّ هَذَا كَلَامٌ مُتَنَاقِضٌ غَيْرُ مَعْقُولٍ، فَإِنَّ الْقُدْرَةَ إذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا تَأْثِيرٌ أَصْلًا فِي الْفِعْلِ؛ كَانَ وُجُودُهَا كَعَدَمِهَا وَلَمْ تَكُنْ قُدْرَةً، بَلْ كَانَ اقْتِرَانُهَا بِالْفِعْلِ كَاقْتِرَانِ سَائِرِ صِفَاتِ الْفَاعِلِ فِي طُولِهِ وَعَرْضِهِ وَلَوْنِهِ**" انتهى كلامه.

❁ **وهنا أنبِّه لأمر**، وهو: أنَّ الكسب بهذا المعنى هو ما استقرَّ عليه مذهب الأشاعرة، وليس كل الأشاعرة يقولون به -وَاللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ-.

* وقول المُصَنِّف: "**وَأَفْعَالُ العِبَادِ خَلْقُ الله، وَكَسْبٌ مِنَ العِبَادِ**" محتملٌ لمعنى الكسب عند أهل السُّنَّة، وعَلَىٰ هٰذَا المعنى حمله ابن أبي العز رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في شرحه، ومحتملٌ لمعنى الكسب عند الأشاعرة، فالله أعلم بمراد الطَّحَاوي من الكسب.

وبذا انتهى الكلام عَلَىٰ هٰذِه المسألة، فَالحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ.

❑ ثُمَّ قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "**ولا يُكَلِّفُهُم إلاَّ مَا يُطِيقُون وَلا يُطيقُونَ إلاَّ مَا كَلَّفَهُم**".

* التَّكْلِيف لغةً: من الكُلْفَة، أي: المشقة، وشرعًا: الأمر وَالنَّهي.

❑ قول المُصَنِّف: "**ولا يُكَلِّفُهُم إلاَّ مَا يُطِيقُون**" أي: أنَّ أمره مُتَعَلِّقٌ بما يستطيعون فعله، ونهيه مُتَعَلِّقٌ بما يستطيعون تركه، فالمأمور يستطيعون فعله، وما نهاهم عنه يستطيعون

تركه، قَالَ الله تَعَالَىٰ: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، قَالَ ابن كثير: "أَيْ: لَا يُكَلِّفُ أَحَدًا فَوْقَ طَاقَتِهِ".

❑ قوله: "وَلا يُطِيقُونَ إِلاَّ مَا كَلَّفَهُمْ" يفيد أنَّ العِباد لا يستطيعون إِلَّا ما كلَّفهم الله تَعَالَىٰ به، وَهٰذَا المعنى هو ظاهر عبارة الشارح، وهو غير صحيح؛ إِذْ العِبَاد يستطيعون فوق ما كلَّفهم الله تَعَالَىٰ به، ولكن الله تَعَالَىٰ رحمهم ولم يكلفهم ما يستطيعونه مِمَّا فيه عليهم حَرَجٌ ومشقة، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨].

☜ وثَمَّ كلامٌ للمُصَنِّف في (شرح مُشْكِل الآثار) يفيد كونه يرى أنَّ العِبَاد قادرون عَلَىٰ أكثر مِمَّا كلفهم الله تَعَالَىٰ به، ولكنه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ خفَّف عنهم رحمةً بهم، حيث قَالَ الطحاوي في (شرح مُشْكِل الآثار): "نَسْخُ الْأَشْيَاءِ يَكُونُ بِمَعْنًى مِنْ مَعْنَيَيْنِ، فَمَعْنًى مِنْهَا لِلْعُقُوبَةِ، وَهُوَ نَسْخُ التَّخْفِيفِ بِالتَّغْلِيظِ، وَهُوَ قَوْلُ الله تَعَالَىٰ: ﴿فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ [النساء: ١٦٠] الْآيَةَ، وَمَعْنًى مِنْهَا بِخِلَافِ الْعُقُوبَةِ، وَهُوَ نَسْخُ التَّغْلِيظِ بِالتَّخْفِيفِ، وَذَلِكَ رَحْمَةٌ مِنَ الله وَتَخْفِيفٌ عَنْ عِبَادِهِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ﴾ [الأنفال: ٦٥] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنفال: ٦٥]، فَكَانَ فَرْضُ الله تَعَالَىٰ عَلَيْهِمْ فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَنْ لَا يَفِرُّوا مِنْ عَشَرَةِ أَمْثَالِهِمْ، وَكَانَ مَعْقُولًا فِي ذَلِكَ أَنَّهُ جَائِزٌ لَهُمْ أَنْ يَفِرُّوا مِمَّا هُوَ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا، ثُمَّ نَسَخَ الله ذَلِكَ رَحْمَةً مِنْهُ لَهُمْ وَتَخْفِيفًا؛ لِضَعْفِهِمْ فَقَالَ ﴿الْآنَ خَفَّفَ اللهُ عَنْكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٦] الْآيَةَ.

فَرَدَّ اللهُ فَرْضَهُ عَلَيْهِمْ أَنْ لَا يَفِرُّوا مِنْ مِثْلَيْهِمْ، وَكَانَ مَعْقُولًا فِي ذَلِكَ أَنَّ لَهُمْ أَنْ يَفِرُّوا مِنْ أَكْثَرَ مِنْ مِثْلَيْهِمِ مِنَ الْعَدَدِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ ۝١ قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ۝٢﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿تَرْتِيلًا ۝٤﴾ [المزمل: ١-٤]، فَكَانَ ذَلِكَ مَفْرُوضًا عَلَيْهِ وَعَلَى أُمَّتِهِ فِي قِيَامِ اللَّيْلِ، ثُمَّ نَسَخَ اللهُ تَعَالَىٰ ذَلِكَ رَحْمَةً مِنْهُ لَهُ وَلَهُمْ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثَيِ اللَّيْلِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ﴾ [المزمل: ٢٠].

فَكَانَ النَّسْخُ فِيمَا ذَكَرْنَا وَفِي أَمْثَالِهِ فِيمَا لَا سَخَطَ فِيهِ وَلَا غَضَبَ مِنْهُ مِنَ التَّغْلِيظِ إِلَى التَّخْفِيفِ" انتهى كلام الطَّحَاوي.

فَهٰذَا الكلام من الطَّحَاوي في (شرح مُشْكِلِ الآثار) يفيد أنَّ الله تَعَالَىٰ خفَّف عن عباده رحمةً بهم، وَحِينَئِذٍ إِمَّا أن نقول: إنَّ للمُصَنِّف في المسألة قولين، وَإِمَّا أن نحمل كلامه في (الطَّحَاوية) عَلَىٰ معنًى لا يتعارض مع ما قرَّر في (شرح مُشْكِلِ الآثار)، وقد قَالَ ابن أبي العز في شرح هٰذِه العبارة: "وَلا يُطيقونَ إلاَّ مَا كَلَّفَهُمْ": "أَيْ: وَلَا يُطِيقُونَ إِلَّا مَا أَقْدَرَهُمْ عَلَيْهِ. وَهَذِهِ الطَّاقَةُ هِيَ الَّتِي مِنْ نَحْوِ التَّوْفِيقِ، لَا الَّتِي مِنْ جِهَةِ الصِّحَّةِ وَالْوُسْعِ وَالتَّمَكُّنِ وَسَلَامَةِ الْآلَاتِ، وَ«لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ» دَلِيلٌ عَلَى إِثْبَاتِ الْقَدَرِ. وَقَدْ فَسَّرَهَا الشَّيْخُ بَعْدَهَا.

وَلَكِنْ فِي كَلَامِ الشَّيْخِ إِشْكَالٌ: فَإِنَّ التَّكْلِيفَ لَا يُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى الْإِقْدَارِ، وَإِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَهُوَ قَدْ قَالَ: لَا يُكَلِّفُهُمْ إِلَّا مَا يُطِيقُونَ، وَلَا يُطِيقُونَ إِلَّا مَا كَلَّفَهُمْ. وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى مَعْنًى وَاحِدٍ، وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ يُطِيقُونَ فَوْقَ مَا كَلَّفَهُمْ بِهِ، لَكِنَّهُ سُبْحَانَهُ يُرِيدُ بِعِبَادِهِ الْيُسْرَ وَالتَّخْفِيفَ، كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البَقَرَة: ١٨٥]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ [النِّسَاء: ٢٨]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحَجّ: ٧٨]. فَلَوْ زَادَ فِيمَا كَلَّفَنَا بِهِ لَأَطَقْنَاهُ، وَلَكِنَّهُ تَفَضَّلَ عَلَيْنَا وَرَحِمَنَا، وَخَفَّفَ عَنَّا، وَلَمْ يَجْعَلْ عَلَيْنَا فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ، وَيُجَابُ عَنْ هٰذَا الإِشْكَالِ بِمَا تَقَدَّمَ: أَنَّ الْمُرَادَ الطَّاقَةُ الَّتِي مِنْ نَحْوِ التَّوْفِيقِ، لَا مِنْ جِهَةِ التَّمَكُّنِ وَسَلَامَةِ الْآلَاتِ، لَكِن فِي الْعِبَارَةِ قَلَقٌ، فَتَأَمَّلْهُ" انتهى كلام ابن أبي العز.

* فابن أبي العز ذَكَرَ معنيين لهٰذه العبارة، وهي: "وَلا يُطيقونَ إلاَّ مَا كَلَّفَهُمْ":

(١) الْأَوَّل: أنهم لا يقدرون عَلَىٰ غير ما أقدرهم الله تَعَالَىٰ عليه، وَهٰذَا المعنى حقٌّ؛ إذْ العبدُ لا يستطيع الفعل إِلَّا بأنْ يُقدِره الله عَلَىٰ الفعل، وما لم يُقْدِره الله عليه فلا يستطيع فعله، ولكن حمل كلام الْمُصَنِّف عَلَىٰ هٰذَا المعنى يقتضي أن يكون التَّكْلِيْف في كلامه في هٰذِه الجملة بمعنى الإقدار، وَالتَّكْلِيْف لا يأتي بهذا المعنى.

(٢) الثَّاني: أن تكون العبارة عَلَىٰ ظاهرها عَلَىٰ ما سبق أنْ بَيَّنَّا.

الحاصل:

⇦ إمَّا أن يُحمَل كلام المُصَنِّف عَلَىٰ ظاهره، فيكون له قولان متعارضان، أَحَدُهُمَا في (**الطَّحاوية**)، وَالآخَر في (**شرح مُشْكِلِ الآثار**)، وما في (**شرح مُشْكِلِ الآثار**) هو القول الَّذِي وُفِّق فيه للصواب.

⇦ وَإمَّا أن يُحمَل كلامه في (**الطَّحاوية**) عَلَىٰ معنى لا يتعارض مع ما قرر في (**شرح مُشْكِلِ الآثار**)، وقد ذكرت معنًى صحيحًا، نبَّه عليه ابن أبي العز، وفيه إشكال، وهو: استعمال التَّكْلِيْف بمعنى الإقدار، وَالتَّكْلِيْف لا يُستعمل بهذا المعنى، ويؤيد كون الطَّحاوي يريد هٰذَا المعنى قوله بعد ذلك، وهو تفسير: «**لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ**»، نقول: لا حِيلة لأحد، ولا تحوُّل لأحد عن معصية الله إلَّا بمعونة الله، ولا قوَّة لأحدٍ عن إقامة طاعة الله والثبات عليها إلَّا بتوفيق الله.

❊ فقوله: "**وَهُوَ تَفْسِير «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ»**" الضمير فيه في الظَّاهِر عائد عَلَىٰ قوله: "**وَلَا يُطِيقُونَ إِلَّا مَا كَلَّفَهُمْ**"، فالطَّحاوي يرى أنَّ هٰذِه العبارة هي تفسير: «**لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ**»، ولا تكون تفسيرًا لها إلَّا عَلَىٰ المعنى الَّذِي ذكره ابن أبي العز، وهو: أنَّ العِبَاد لا يستطيعون إلَّا ما أقدرهم الله تَعَالَىٰ عليه، كما هو معنى «**لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ**»، وقد بيَّن معناها الطَّحاوي.

✍ **فَالَّذِي يظهر**: أنَّ الطَّحاوي أراد بقوله: "**وَلَا يستطيعون إِلَّا مَا كَلَّفَهُمْ بِهِ**" المعنى الَّذِي ذكره ابن أبي العز، ولكن الطَّحاوي استعمل التَّكْلِيْف بمعنى الإقدار، وهو معنى لا يُستعمل التَّكْلِيْف في الدَّلَالة عليه.

❑ قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "**وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِمَشِيئَةِ الله تعالَىٰ وَعِلْمِهِ وَقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ، غَلَبَتْ مَشيئتُهُ المَشِيئَاتِ كُلَّهَا، وَغَلَبَ قَضَاؤُهُ الحِيَلَ كُلَّهَا**".

سبق الكلام حول القَدَر بما يكفي في تبيين كلام المُصَنِّف هنا، والمراد بالقَضاء هنا: القضاء الكوني، وقد سبق بيان نوعي القضاء في شرح قول المُصَنِّف: "**لَا رَادَّ لقضَائِه**".

❑ ثُمَّ قَالَ: "**يَفعَلُ مَا يَشَاءُ وَهُو غَيْرُ ظَالِمٍ أَبداً**".

المُصَنِّفُ نَفَى الظُّلم عن اللهِ تَعَالَىٰ، وسأبيِّن هنا معنى الظُّلْم في اللُّغَة، وأنَّ أهل السُّنَّة قائلون بمعناه الحق، مع شرحٍ مختصرٍ لمعتقدهم في الظُّلْم المَنْفِي عن الله، ثُمَّ أتعرّض باختصار لبيان معتقد الجهمية والأشاعرة في معنى الظُّلْم المَنْفِيّ عن الله، وسبب معتقدهم فيه.

* قَالَ ابن الأنباري في بيان الظُّلْم لغةً: "**الظُّلْم: وضع الشَّيْء في غير موضعه**" انتهى كلامه.

* وَهٰذَا هو معنى الظُّلْم عند أهل السُّنَّة وَالجَمَاعَة، قَالَ ابن القيم: "**وَأَمَّا أهل السُّنَّة فهم مثبتون للأمرين، وَالظُّلْم عندهم هو: وضع الشَّيْء في غير موضعه، كتعذيب المُطِيع ومن لا ذنب له، وَهٰذَا قد نزَّه الله نفسه عنه في غير موضعٍ من كتابه**" انتهى كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى.

* فَهٰذَا معنى الظُّلْم الَّذِي يقول به أهل السُّنَّة، وَالَّذِي جاءت النصوص بتنزيه الله تَعَالَىٰ عنه:

- كما في قوله تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [النساء: ٤٠].
- وقوله تَعَالَىٰ: ﴿فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿٧٠﴾﴾ [التوبة: ٧٠].
- وقوله تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾ [يونس: ٤٤].
- وكما في قوله تَعَالَىٰ في الحديث القدسي: «**إِنِّي حَرَّمت الظُّلْم عَلَىٰ نَفْسِي**».

✍ ويرى أهل السُّنَّة أنَّ هٰذِه النصوص نصوص مدحٍ وثناء جاء فيها نَفْي الظُّلْم عن الله، وإثبات كمال العدل له؛ إذْ نفي صفات النقص عن الله ليس نفيًا محضًا، وَإِنَّمَا هو نفي ضد الوصف المَنْفِيّ، فنفي الظُّلْم عن الله يفيد اتصافه بكمال العدل، كما أنهم يرون أنَّ هٰذِه النصوص تفيد قدرة الله تَعَالَىٰ عَلَىٰ الظُّلْم؛ إذْ الله مدح نفسه عَلَىٰ تركه، ولو لم يكن مقدورًا له؛ لم يكن في تركه مدح؛ إذْ المدح لا يتعلّق بترك غير المقدور.

↩ وبعد بيان معتقد أهل السُّنَّة في معنى الظُّلْم المَنْفِيّ عن الله؛ أتعرض لبيان معتقد الجهمية والأشاعرة.

* قَالَ ابن القيم: "وَأَمَّا الجهمية فَالظُّلْم عندهم إِمَّا التَّصَرُّف في ملك الغير بغير إذنه، وَإِمَّا مخالفة الآمر" انتهى كلامه.

فَهٰذَا معنى الظُّلْم عند الجهمية، وهو معناه عند الأشاعرة، وكثير من الفقهاء أصحاب الأئمة الأربعة.

* قَالَ ابن القيم: "وهو قول كثير من الفقهاء أصحاب الأئمة الأربعة، وغيرهم من المتكلمين".

والقائلون بهذا التَّعْرِيْف يرون الظُّلْم مستحيلًا عَلَىٰ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وغير مقدورٍ له لم يتركه بمشيئته واختياره؛ إِذْ الظُّلْم التَّصَرُّف في ملك الغير، والملك كله لله، أو الظُّلْم مخالفة الآمر، والله تَعَالَىٰ يأمُر ولا يُأمَر.

☜ وَهٰذَا المعنى للظُّلْم باطلٌ، ترده النصوص، فإنَّ الله عَزَّوَجَلَّ مدح نفسه بتركه الظُّلْم، ولو كان الظُّلْم ممتنعًا؛ لما كان في تركه مدحٌ:

⇦ ويدل عَلَىٰ بطلانه قوله تَعَالَىٰ في الحديث: «إِنِّي حَرَّمت الظُّلْم عَلَىٰ نفسِي»، قَالَ ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "أَنَّهُ أَخْبَرَ أَنَّهُ حَرَّمَهُ عَلَىٰ نَفْسِهِ، كَمَا أَخْبَرَ أَنَّهُ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ، وَهَذَا يُبْطِلُ احْتِجَاجَهُمْ بِأَنَّ الظُّلْمَ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ مَأْمُورٍ مَنْهِيٍّ، وَاللهُ لَيْسَ كَذَلِكَ. فَيُقَالُ لَهُمْ: هُوَ سُبْحَانَهُ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ، وَحَرَّمَ عَلَى نَفْسِهِ الظُّلْمَ، وَإِنَّمَا كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ وَحَرَّمَ عَلَى نَفْسِهِ مَا هُوَ قَادِرٌ عَلَيْهِ، لَا مَا هُوَ مُمْتَنِعٌ عَلَيْهِ" انتهى كلامه.

⇦ وَمِمَّا يدلُّ أَيْضًا عَلَىٰ بطلان قولهم: قوله تَعَالَىٰ: ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴿١١٢﴾﴾ [طه: ١١٢]، وقد بيَّن وجه دلالته ابن أبي العز الحنفي؛ إِذْ قَالَ: "قَدْ فَسَّرَهُ السَّلَفُ، بِأَنَّ الظُّلْمَ: أَنْ تُوضَعَ عَلَيْهِ سَيِّئَاتُ غَيْرِهِ، وَالْهَضْمُ: أَنْ يُنْقَصَ مِنْ حَسَنَاتِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الإِسْرَاء: ١٥].

وَأَيْضًا فَإِنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَخَافُ الْمُمْتَنِعَ الَّذِي لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْقُدْرَةِ حَتَّى يُؤَمَّنَ مِنْ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا يُؤَمَّن مِمَّا يُمْكِنُ، فَلَمَّا آمَنَهُ مِنَ الظُّلْمِ بِقَوْلِهِ: ﴿فَلَا يَخَافُ﴾؛ عُلِمَ أَنَّهُ مُمْكِنٌ مَقْدُورٌ عَلَيْهِ،

وَكَذَا قَوْلُهُ: ﴿لَا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ﴾ [ق: ٢٨] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴿٢٩﴾﴾ [ق: ٢٩] لَمْ يَعْنِ بِهَا نَفْيَ مَا لَا يُقْدَرُ عَلَيْهِ وَلَا يُمْكِنُ مِنْهُ، وَإِنَّمَا نَفَى مَا هُوَ مَقْدُورٌ عَلَيْهِ مُمْكِنٌ، وَهُوَ أَنْ يُجْزَوْا بِغَيْرِ أَعْمَالِهِمْ. فَعَلَى قَوْلِ هَؤُلَاءِ لَيْسَ اللهُ مُنَزَّهًا عَنْ شَيْءٍ مِنَ الْأَفْعَالِ أَصْلًا، وَلَا مُقَدَّسًا عَنْ أَنْ يَفْعَلَهُ، بَلْ كُلُّ مُمْكِنٍ فَإِنَّهُ لَا يُنَزَّهُ عَنْ فِعْلِهِ، بَلْ فِعْلُهُ حَسَنٌ، وَلَا حَقِيقَةَ لِلْفِعْلِ السُّوءِ، بَلْ ذَلِكَ مُمْتَنِعٌ، وَالْمُمْتَنِعُ لَا حَقِيقَةَ لَهُ!!" انتهى كلامه.

وَمِمَّا يَحْسُن بيانه هنا: أنَّ السَّبَب الدافع للجهمية والأشاعرة لهذا القول في الظُّلْم هو: اعتقادهم في القَدَر، فالجهمية لمَّا قالوا: إنَّ العِبَاد مجبورون عَلَىٰ أفعالهم؛ بُيِّن لهم لازم هٰذَا القول، وهو: أن يكون الله تَعَالَىٰ ظالمًا لهم؛ إذْ جبرهم عَلَىٰ المعصية، ثُمَّ عذبهم عليها! فأجابوا: بأنَّ تعذيبهم ليس ظلمًا؛ إذْ هو من التَّصرُّف في ملكه، وَالظُّلْم هو التَّصرُّف في ملك الغير؛ ولهذا السَّبَب جاء ابن القيم ببيان معتقد الجهمية في مسألة الظُّلْم في (النونية) عند تعرُّضه لبيان مذهبهم في القَدَر.

❋ قَالَ ابن القيم:

والعَبْدُ عِنْدَهمُ فليسَ بفَاعِلٍ
بَلْ فِعْلُه كَتَحَرُّكِ الرَّجَفَانِ
وهُبوبِ ريحٍ أَوْ تحرُّكِ نَائِمٍ
وتحرُّكِ الأَشْجَارِ للمَيَلَانِ
اللهُ يُصْلِيهِ عَلَىٰ مَا لَيسَ مِنْ
أَفْعَالِهِ حَرَّ الحميمِ الآنِي
لَكِنْ يُعَاقِبُهُ عَلَىٰ أَفْعَالِهِ
فِيهِ تَعَالَىٰ اللهُ ذُو الإِحْسَانِ
والظُّلْمُ عندهمُ المُحالُ لِذاتِهِ
أَنَّى يُنَزَّهُ عنهُ ذُو السُّلطَانِ
وَيَكُونُ مَدْحًا ذَلِكَ التَّنزِيهُ مَا

هٰذَا بِمَقْبُـــولٍ لَـدَىٰ الأَذْهَـــانِ

فابن القيم بعد أن تعرَّض لمعتقد الجهمية في القَدَرِ بيَّن قولهم في الظُّلم؛ لأنَّ قولهم في الظُّلْمِ الَّذِي جاءت النصوص بنفيه عن الله تَعَالَىٰ هو مبنيٌّ عَلَىٰ قولهم في المعتقد.

* قَالَ الهرَّاس في شرحه الأبيات: "**يقول الجهمية: إنَّ الله يُعاقِب العبد عَلَىٰ ما ليس من فعله من المعاصي والذنوب، ويذيقه عليها العذاب الشديد وحرَّ الحميم الآني، بل إنَّ الله يعاقبه عَلَىٰ فعله هو فيه -تَعَالَىٰ الله عَمَّا يقولون عُلُوًّا كَبِيرًا-، وقالوا: إنَّ هٰذَا ليس ظُلمًا؛ لأنه تصرُّف في محض ملكه وسلطانه، وهو ممكنٌ، والظُّلْم إِنَّمَا هو المُحال لذاته، وقد ردَّ المُؤَلِّف عليهم: بأنَّ الظُّلْم إذا كان مُحالًا لذاته؛ لم يكن في نفيه عن الله عَزَّوَجَلَّ مدحٌ، مع أنَّ الله قد مدح نفسه بنفي الظُّلْم**".

❑ قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ: "**تَقَدَّسَ عَنْ كُلِّ سُوءٍ وَحَيْن، وتَنَزَّهَ عَن كلِّ عَيْب وشَيْن. ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ۝٢٣﴾** [الأنبياء:٢٣]".

الحَيْنُ هو الهلاك والموت، يُقال: حَانَ حَيْنُهُ أي: هلاكه، وَهٰذَا القدر من كلام المُصَنِّف سبق التَّطَرُّق لمعناه وأدلته، فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ حيٌّ لا يموت، وهو مُنزَّهٌ عن كل نقصٍ وعيب.

❑ قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ: "**وَفِي دُعَاءِ الأَحْيَاءِ وَصَدَقَاتِهِم مَنْفَعَةٌ لِلأَمْوَاتِ**".

هٰذِه مسألة فقهيَّة ذكرها المُصَنِّف هنا رادًّا عَلَىٰ المعتزلة القائلين: بأنَّ الميت لا ينتفع بعد موته بشيءٍ مُطْلَقًا، لا بدعاءٍ ولا بصدقةٍ، ولا غير ذلك، وقد بيَّن ابن القيم في كتابه النَّافِع **(الرُّوح)** انعقاد إجماع أهل السُّنَّة عَلَىٰ أنَّ أرواح الأموات تنتفع من سعي الأحياء بأمرين، ذكرهما فَقَالَ:

❶ **الْأَوَّلُ**: ما تسبَّب إليه الميت في حياته.

❷ **وَالثَّانِي**: دعاء المسلمين له، واستغفارهم له، والصدقة، والحج، عَلَىٰ نزاع ما الَّذِي يصل من ثوابه: هل ثواب الإنفاق أو ثواب العمل؟ فعند الجمهور: يصل ثواب العمل نفسه، وعند بعض الحنفية: إِنَّمَا يصل ثواب الإنفاق.

☜ ثُمَّ بيَّن اختلافهم في انتفاعه بالعبادات البدنية، كالصوم، وَالصَّلَاة، وقراءة القرآن، والذكر، فبيَّن أنَّ مذهب أحمد وجمهور السَّلَف، وبعض أصحاب أبي حنيفة: وصول ثوابها إليه، والمشهور من مذهب الشَّافِعِيّ ومالك: عدم وصوله.

* وَالْمُصَنِّف هنا ذَكَرَ صورتين اتفق أهل العلم عَلَىٰ انتفاع الميت فيهما، وهما:

- الْدُّعَاء.
- والصَّدَقة.

☛ ولـمَّا كانت هٰذِه المسألة فقهيَّة؛ لم أرَ إطالة الكلام عليها، فأقتصر عَلَىٰ هٰذَا القدر -وَالله تَعَالَىٰ أَعْلَمُ-.

❑ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ: **"واللهُ تعالَىٰ يَسْتَجِيبُ الـدَّعَوَاتِ، وَيَقْضِي الحَاجَاتِ، وَيَمْلِكُ كُلَّ شَيْءٍ، وَلاَ يَمْلِكُهُ شَيْءٌ، وَلاَ غِنَى عَنِ اللهِ تَعَالَىٰ طَرْفَةَ عَيْنٍ، وَمَنِ اسْتَغْنَى عَـنِ اللهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ؛ فَقَدْ كَفَرَ وَصَارَ مِنْ أَهْلِ الحَيْنِ".**

كُلُّ ما ذَكَرَ هنا مُقَرَّرٌ معروفٌ -وَلِلَّهِ الْحَمْدُ-.

❑ ثُمَّ قَالَ: **"واللهُ يَغْضَبُ وَيَرْضَى، لاَ كَأَحَدٍ مِنَ الوَرَى".**

من صفات الله تَعَالَىٰ الَّتِي دلَّت عليها الأَدِلَّة الَّتِي دلَّت عليها الأَدِلَّة الشَّرْعِيَّة: الغضب والرضا، وقد آمن باتصاف الله بهما: أهل السُّنَّة وَالْجَمَاعَة عملًا بالنصوص.

وأبدأ بالكلام عَلَىٰ صفة الغضب:

* قَالَ ابن القيم: **"وَالْقُرْآنُ مَمْلُوءٌ بِذِكْرِ سُخْطِهِ وَغَضَبِهِ عَلَى أَعْدَائِهِ، وَذَلِكَ صِفَةٌ قَائِمَـةٌ بِهِ".**

✍ **قلت**: وَالسُّنَّة مملوءة من ذلك أَيْضًا، فمن القرآن:

➤ قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٦١].

➤ وَقَالَ: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴿٩٣﴾﴾ [النساء: ٩٣].

➢ وَقَالَ: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ [المائدة: ٦٠].

➢ ومن أدلة السُّنَّة: قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَمَّا خَلَقَ اللهُ الخَلْقَ كَتَبَ فِي كِتَابِهِ، وَهُوَ يَكْتُبُ عَلَىٰ نَفْسِهِ، وَهُوَ وَضْعٌ عِنْدَهُ عَلَىٰ العَرْشِ: إِنَّ رَحْمَتِي تَغْلِبُ غَضَبِي».

➢ وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَإِنَّ الْعَبْدَ الْكَافِرَ إِذَا كَانَ فِي انْقِطَاعٍ مِنَ الدُّنْيَا وَإِقْبَالٍ مِنَ الْآخِرَةِ، نَزَلَ إِلَيْهِ مِنَ السَّمَاءِ مَلَائِكَةٌ سُودُ الْوُجُوهِ، مَعَهُمُ الْمُسُوحُ، فَيَجْلِسُونَ مِنْهُ مَدَّ الْبَصَرِ، ثُمَّ يَجِيءُ مَلَكُ الْمَوْتِ، حَتَّىٰ يَجْلِسَ عِنْدَ رَأْسِهِ، فَيَقُولُ: أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْخَبِيثَةُ، اخْرُجِي إِلَىٰ سَخَطٍ مِنَ اللهِ وَغَضَبٍ».

❍ صفة الغضب من الصفات الفعليَّة، ومعتقد أهل السُّنَّة وَالْجَمَاعَة: أنَّ الصفات الفعليَّة قائمة بذاته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، خلافًا لمن جعل من المتكلمين الفعل غير قائمٍ بالله تَعَالَىٰ، وفسَّر الفعل بالمفعول، وأهل السُّنَّة وإن كانوا يرون صفة الغضب صفة قائمةً بالله تَعَالَىٰ؛ فإنّهم لا يجعلونها لازمةً له، كلزوم الحياة والعلم، وذلك لأنها من الصفات الفعليَّة، والصفات الفعليَّة قديمة النَّوْع حادثة الآحاد.

❋ قَالَ ابن القيم: "وَأَمَّا غضبه تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ وسخطه؛ فليس من صفاته الذاتيَّة الَّتِي يستحيل انفكاكه عنها بحيث لم يزل ولا يزال غضبان، وَالنَّاس لهم في صفة الغضب قولان:

- أَحَدُهُمَا: أنه من صفاته الفعليَّة القائمة به، كسائر أفعاله.
- وَالثَّانِي: أنه صفة فعلٍ منفصل عنه غير قائمٍ به.

وعَلَىٰ القولين؛ فليست كالحياة والعلم والقدرة الَّتِي يستحيل مفارقتها له". انتهى كلامه.

✍ فالغضب صفةٌ فعليَّةٌ قائمةٌ بذاته تَعَالَىٰ، مُتَعَلِّقَة بمشيئته، وَمِمَّا استدل به ابن تَيْمِيَّة عَلَىٰ تقرير هٰذَا: حديث الشفاعة، حيث قَالَ ابن تَيْمِيَّة رَحِمَهُ اللَّهُ: "وَفِي الصِّحَاحِ فِي حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ يَقُولُ كُلٌّ مِنْ الرُّسُلِ إذَا أَتَوْا إلَيْهِ: «إنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ

مِثْلَهُ وَلَنْ يَغْضَبْ بَعْدَهُ مِثْلَهُ»، وهو بَيَانُ أَنَّ الْغَضَبَ حَصَلَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ لَا قَبْلَهُ" انتهى كلام شيخ الإسلام.

وبعد هذا أتحدث حول صفة الرضا:

وهي أيْضًا صفةٌ قائمةٌ بالله تَعَالَىٰ، وهي صفةٌ فعليَّةٌ آحادها تتعلَّق بمشيئته عَزَّوَجَلَّ، ومن أدلة القرآن عَلَىٰ إثباتها:

➢ قوله تَعَالَىٰ: ﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١١٩﴾﴾ [المائدة: ١١٩].

➢ وَقَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة: ١٠٠].

➢ وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨].

➢ ومن السُّنَّة: قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللهَ يَقُولُ لِأَهْلِ الجَنَّةِ: يَا أَهْلَ الجَنَّةِ، فَيَقُولُونَ: لَبَّيْكَ رَبَّنَا وَسَعْدَيْكَ، وَالخَيْرُ فِي يَدَيْكَ، فَيَقُولُ: هَلْ رَضِيتُمْ؟ فَيَقُولُونَ: وَمَا لَنَا لاَ نَرْضَىٰ يَا رَبِّ، وَقَدْ أَعْطَيْتَنَا مَا لَمْ تُعْطِ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، فَيَقُولُ: أَلاَ أُعْطِيكُمْ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ؟ فَيَقُولُونَ: يَا رَبِّ وَأَيُّ شَيْءٍ أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ؟ فَيَقُولُ: أُحِلُّ عَلَيْكُمْ رِضْوَانِي؛ فَلاَ أَسْخَطُ عَلَيْكُمْ بَعْدَهُ أَبَدًا».

☜ والأشاعرة تأولت هاتين الصفتين عَلَىٰ وجوه:

↩ **منها**: أنهم تأولوها بالإرادة.

↩ **ومنها**: أنهم تأولوها بالمفعول، فالغضب تأولوه بالعقاب، والرضا بالثواب.

✍ وحجتهم في ذلك: أنَّ في إثبات الغضب والرضا وقوعًا في التشبيه، قَالَ شيخ الإسلام: "فإن كان الْمُخاطَبُ ممن يُقِرُّ بأنَّ الله حي بحياة، عليم بعلم، قدير بقدرة، سميعٌ

بسمع، بصيرٌ ببصر، متكلِّمٌ بكلام، مريدٌ بإرادة، ويجعل ذلك كله حقيقة، وينازِع في محبته، ورضاه، وغضبه، وكراهيته، فيجعل ذلك مجازًا، ويفسِّره إمَّا بالإرادة، وَإِمَّا ببعض المخلوقات من النعم والعقوبات؛ قيل له: لا فرق بين ما نفيته وبين ما أثبته، بل القول في أحدهما كالقول في الآخر.

⇦ فإن قلت: إنَّ إرادته مثل إرادة المخلوقين، فكذلك محبته ورضاه وغضبه، وَهٰذَا هو التمثيل.

⇦ وإن قلت: له إرادة تليق به، كما أنَّ للمخلوق إرادة تليق به؛ قيل لك: وكذلك له محبةٌ تليق به، وللمخلوق محبةٌ تليق به، وله رضًا وغضب يليق به، وللمخلوق رضًا وغضب يليق به.

⇦ وإن قَالَ: الغضب غليان دم القلب لطلب الانتقام؛ قيل له: والإرادة ميل النَّفْس إِلَىٰ جلب منفعة أو دفع مضرة. فإن قلت: هٰذِه إرادة المخلوق؛ قيل لك: وَهٰذَا غضب المخلوق.

⇦ وكذلك يُلْزَم بالقول في كلامه وسمعه وبصره وعلمه وقدرته، إنْ نفى عن الغضب والمحبة والرضا ونحو ذلك ما هو من خصائص المخلوقين؛ فَهٰذَا منتفٍ عن السمع والبصر والكلام وجميع الصفات.

⇦ وإن قَالَ: إنه لا حقيقة لهذا إِلَّا ما يختص بالمخلوقين؛ فيجب نفيه عنه؛ قيل له: وهكذا السمع والبصر والكلام والعلم والقدرة" انتهى كلامه.

➢ هٰذَا القدر من كلام شيخ الإسلام في مناقشة الأشاعرة؛ فإنهم هم الَّذِينَ يثبتون الصفات الَّتِي ذكرها، وينفون ما سواها، واشتمل كلامه عَلَىٰ أمور:

☜ <u>أولًا</u>: بيان كونهم يؤولون الصفات المذكورة، وهي: المحبة والرضا والغضب والكراهية بالإرادة، أو ببعض المخلوقات من النعم والعقوبات.

☜ <u>ثانيًا</u>: عدم وجود فرق بين ما أثبتوه وبين ما نفوه، وأنَّ القول في أحدهما كالقول في الآخر.

ثالثًا: يُقال لهم في بيان عدم وجود الفرق: أنتم تثبتون الإرادة، وَحِينَئِذٍ إِمَّا أن تكون مثل إرادة المخلوقين؛ فعليكم أن تنفوها كما نفيتم المحبة والرضا والكراهية والغضب، وَإِمَّا أن تكون لائقة بالله غير مشابهة لإرادة المخلوقين؛ فيُقال لكم: فهكذا حبه ورضاه وكراهيته وغضبه، فعليكم أن تثبتوا الجميع.

رابعًا: فإنْ حاولوا أن يوجدوا فرقًا بين ما أثبتوا وما نفوا؛ ففسروا الغضب بالنظر لما هو عليه باعتبار المخلوق، فقالوا: الغضب غليان دم القلب لطلب الانتقام؛ قيل لهم: وهكذا الإرادة: ميل النَّفْس لجلب منفعة أو دفع مضرة، فإن قالوا: هٰذِه الإرادة باعتبار المخلوق؛ قيل لهم: وأنتم فسرتم الغضب باعتبار المخلوق.

خامسًا: المُفَرِّقون بين بعض الصفات وبعض إن نفوا عمَّا أثبتوا ما هو من خصائص المخلوقين؛ لزمهم أنْ يثبتوا ما نفوا، وألَّا يفسروه ملاحظين في تفسيره خصائص المخلوقين، وإن قالوا فيما نفوا: إنه لا حقيقة له إِلَّا ما يختص بالمخلوقين؛ فيُقال لهم: إذًا عليكم أن تقولوا هٰذَا فيما أثبتم، وَحِينَئِذٍ إِمَّا أن ينفوا الجميع، أو يثبتوا الجميع.

وَمِمَّا يُبيِّن فساد تفسيرهم الرضا بالإثابة والغضب بالعقاب وجوهٌ، منها:

أولًا: استعاذة النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ برضا الله، فلو كان الرضا الثواب؛ لما صحَّت الاستعاذة به.

* قَالَ ابن القيِّم في فوائد قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**اللهمَّ إنِّي أعُوذُ بِرضَاك مِنْ سَخَطِك**»: "**وَفِيهِ رَدٌّ عَلَىٰ مَنْ زَعَمَ أَنَّ فعله عين مفعوله، فإنَّ المفعول مخلوق، ولا يُستعاذ به**" انتهى كلامه.

ثانيًا: تفريق النصوص بين الغضب والعقاب.

* يقول ابن القيم: "**وَالْقُرْآنُ مَمْلُوءٌ بِذِكْرِ سخطِهِ وَغَضَبِهِ عَلَى أَعْدَائِهِ، وَذَلِكَ صِفَةٌ قَائِمَةٌ بِهِ، يَتَرَتَّبُ عَلَيْهَا الْعَذَابُ وَاللَّعْنَةُ، لَا أَنَّ السّخط هُوَ نَفْسُ الْعَذَابِ وَاللَّعْنَةِ، بَلْ هُمَا أَثَرُ السّخطِ وَالْغَضَبِ؛ وَلِهَذَا يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا كَمَا قَالَ** تَعَالَىٰ: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ

جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴿٩٣﴾ [النساء: ٩٣]، فَفَرَّقَ بَيْنَ عَذَابِهِ وَغَضَبِهِ وَلَعْنَتِهِ، وَجَعَلَ كُلَّ وَاحِدٍ غَيْرَ الْآخَرِ.

وَكَانَ مِنْ دُعَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سُخْطِكَ، وَأَعُوذُ بِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ».

فَتَأَمَّلْ ذِكْرَ اسْتِعَاذَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِصِفَةِ الرِّضَا مِنْ صِفَةِ السّخطِ وَبِفِعْلِ الْمُعَافَاةِ مِنْ فِعْلِ الْعُقُوبَةِ، فَالْأَوَّلُ لِلصِّفَةِ، وَالثَّانِي لِأَثَرِهَا الْمُتَرَتِّبِ عَلَيْهَا، ثُمَّ رَبَطَ ذَلِكَ كُلَّهُ بِذَاتِهِ سُبْحَانَهُ، وَأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ رَاجِعٌ إِلَيْهِ وَحْدَهُ، لَا إِلَى غَيْرِهِ".

❑ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: "وَنُحِبُّ أَصْحَابَ رسُولِ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلاَ نُفرطُ في حُبِّ أَحَدٍ مِنْهُم؛ وَلاَ نَتبَرَّأ مِن أَحَدٍ مِنْهُم، وَنُبْغِضُ مَنْ يُبْغِضُهُم، وَبِغَيْرِ الحَقِّ يَذْكُرُهُم، ولا نَذْكُرُهُم إلاَّ بِخَيْرٍ، وَحُبُّهُم دِينٌ وإيمَانٌ وإحْسَانٌ، وَبُغْضُهُم كُفْرٌ ونِفَاقٌ وطُغْيَانٌ".

❑ قوله: "وَنُحِبُّ أَصْحَابَ رسُولِ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلاَ نُفرطُ في حُبِّ أَحَدٍ مِنْهُم؛ وَلاَ نَتبَرَّأ مِن أَحَدٍ مِنْهُم" بيّن الْمُصَنِّف هنا مُعتقَد أهل السُّنَّة وَالْجَمَاعَة في الصحب الكرام، وأنهم يحبونهم كلهم حُبًّا لا إفراط فيه؛ فهم يحبونهم، وينزلون كلًّا منهم منزلته اللائقة به، فلا غلو ولا تفريط.

* قَالَ شيخ الإسلام: "وَهَذَا مِمَّا لا نعلم فيه خلافًا بين أهل الفقهِ والعلم من أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ لهم بإحسان، وسائر أهل السُّنَّة وَالْجَمَاعَة؛ فإنهم مجمعون عَلَى أنَّ الواجب: الثناء عليهم، والاستغفار لهم، والترحم عليهم، والترضي عنهم، واعتقاد محبتهم، وموالاتهم، وعقوبة من أساء فيهم القول" انتهى كلامه.

☜ وَهَذَا البيان للمعتقد الواجب في الصحب الكرام تتابع عليه علماء أهل السُّنَّة، فبيَّنوه في كتب المعتقد، مُتَّبعين فيه دلالة النصوص الشَّرْعِيَّة، رادِّين ببيانهم الجميل عَلَى من قدح في الصحب الكرام، أو غلا فيهم ولم يحقِّق المعتقد الواجب فيهم.

☜ وحُبّ الصَّحَابَة من الحُبِّ في الله وموالاة أولياء الله؛ إذْ حبهم لإيمانهم وقيامهم بهذا الدين، وبذلهم الغالي والنفيس في إعلاء كلمته، وبذا نعلم أنَّ الأَدِلَّة الدَّالَّة عَلَىٰ وجوب حبهم نوعان:

① اَلْأَوَّل: أدلة عامَّة، وهي الأَدِلَّة الدَّالَّة عَلَىٰ وجوب حب المؤمنين وموالاتهم.

② الثَّـانِي: أدلة خاصَّة، وهي الأَدِلَّة الواردة في حب الصَّحَابَة، وموالاتهم عَلَىٰ وجه الخصوص.

فمِن اَلْأَوَّل: قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٧١﴾﴾ [التوبة: ٧١]، فالمؤمنون يوالون المؤمنين، ومن أعظم النَّاس إيمانًا: الصحب الكرام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

ومن الثَّانِي: قوله تَعَالَىٰ: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴿٨﴾ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ [الحشر: ٨ - ١٠].

* قَالَ ابن أبي العز الحنفي: "وَهَذِهِ الْآيَاتُ تَتَضَمَّنُ الثَّنَاءَ عَلَى الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، وَعَلَى الَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ، يَسْتَغْفِرُونَ لَهُمْ، وَيَسْأَلُونَ اللهَ أَنْ لَا يَجْعَلَ فِي قُلُوبِهِمْ غِلًّا لَهُمْ، وَتَتَضَمَّنُ أَنَّ هَؤُلَاءِ هُمُ الْمُسْتَحِقُّونَ لِلْفَيْءِ، فَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ غِلٌّ لِلَّذِينَ آمَنُوا، وَلَمْ يَسْتَغْفِرْ لَهُمْ؛ لَا يَسْتَحِقُّ فِي الْفَيْءِ نَصِيبًا، بِنَصِّ الْقُرْآنِ" انتهى كلامه.

ومن النَّوْعِ الثَّانِي في السُّنَّة: قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «آيَةُ الإِيمَانِ: حُبُّ الأَنْصَارِ، وَآيَةُ النِّفَاقِ: بُغْضُ الأَنْصَارِ».

* قَالَ ابن رجب: "وكذلك حب المهاجرين الَّذِينَ هم أفضل من الأنصار من الإيـمان" انتهى كلامه.

☜ فهٰذَا الباب –وهو: وجوب حب الصَّحَابَة وموالاتهم– يندرج تحت باب موالاة المؤمنين، فالمؤمن يجب عليه موالاة المؤمنين، ومن كان أبلغ إيمانًا وجب له حقٌّ أعظم من الموالاة، وَالصَّحَابَة أعظم النَّاس إيمانًا بعد الرسل، فلهم من الموالاة بقدر إيمانهم، فمن أحبهم كان حبه دليلًا عَلَىٰ إيمانه؛ إِذْ هو حب عائدٌ لسبقهم في الإسلام وجهادهم فيه وقيامهم به، ومن أبغضهم فَإِنَّمَا أبغضهم لنفاقه –وَالعِيَاذُ باللهِ–.

* قَالَ ابن رجبٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في شرح قول النَّبِيّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**آيَةُ الإِيمَانِ: حُبُّ الأَنْصَارِ، وَآيَةُ النِّفَاقِ: بُغْضُ الأَنْصَارِ**»: "**فمحبة أولياء الله وأحبابه عمومًا من الإيمان، وهي من أعلى مراتبه، وبغضهم مُحَرَّمٌ، فهو من خصال النِّفَاق؛ لأنه مِمَّا لا يتظاهر به غالبًا، ومن تظاهر به فقد تظاهر بنفاقه، فهو شرٌّ ممن كتمه وأخفاه، ومن كان له مزيَّة في الدين لصحبته النَّبِيّ** صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**، أو لقرابته، أو نصرته؛ فله مزيد خصوصية في محبته وبغضه، ومن كان من أهل السوابق في الإسلام، كالمهاجرين الأولين؛ فهو أعظم حقًّا، مثل: علي** ؓ..." إِلَىٰ آخر ما قَالَ.

❑ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "**وَنُبْغِضُ مَنْ يُبْغِضُهُم، وَبِغَيْرِ الحَقِّ يَذْكُرُهُم، ولا نَذْكُرُهُم إِلاَّ بِخَيْرٍ، وَحُبُّهُم دِينٌ وإِيَمانٌ وإِحْسَانٌ، وَبُغْضُهُم كُفْرٌ ونِفَاقٌ وطُغْيَانٌ**".

☜ نعم من يُبغض الصَّحَابَة ويذكرهم بغير الخير؛ فإننا نبغضه، ونرى حبهم إيمانًا، وبغضهم نافقًا.

☜ ويَحْسن هنا بيان حكم من سَبَّ الصَّحَابَة؛ لمناسبة ذلك لقول الْمُصَنِّف: "**وَبِغَيْرِ الخَيْرِ يَذْكُرُهُم**"، وَهٰذِهِ المسألة أجاد شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ بحثها، في ثلاثة فصولٍ في آخر كتابه النفيس **(الصارم المسلول عَلَىٰ شاتم الرسول)**:

- **الفصل الْأَوَّل**: في عرض مذاهب العلماء في حكم السَّابّ.
- **والفصل الثَّانِي**: في حكم السَّابِّ مُطْلَقًا.

○ **وَالثَّالِثُ**: في تفصيل أحكام السَّابِّ.

✍ وأحب هنا أن أُلَخِّص ما ذكره رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في الفصول الثلاثة، فأقول مُسْتَعِينًا بالله:

* بيَّن شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في الفصل اَلْأَوَّل: أنَّ من العلماء من قَالَ: بأنَّ السَّابّ للصَّحَابَةِ لا يكفر، ولا يُقتل، ولكن يُعزَّر، ونقل هٰذَا عن أحمد، فَقَالَ: "**فَأَمَّا من سبَّ أحدًا من أصحابِ رسول الله صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من أهل بيته وغيرهم؛ فقد أطلق الإمام أحمد أنه يُضْرَب ضربًا نكالًا، وتوقف عن قتله وكفره**.

* **قَالَ أبو طالب: سألت أحمد عمَّن شتم أصحاب النَّبِيّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ قَالَ: القتل أجبن عنه، ولكن أضربه ضربًا نكالًا**".

* ثُمَّ نقل شيخ الإسلام ذلك عن إسحاق أَيْضًا، فذكر عن إسحاق قوله: "**من شتم أصحاب النَّبِيّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ يُعاقَب ويُحبَس**".

* ثُمَّ قَالَ شيخ الإسلام: "**وَهٰذَا قول كثير من أصحابنا، منهم: ابن أبي موسى**"، ثُمَّ نقل كلام ابن أبي موسى، ثُمَّ قَالَ: "**وَهٰذَا في الجملة قول عمر بن عبد العزيز وعاصم الأحول وغيرهما من التَّابِعِيْنَ**".

* ثُمَّ نقل عن ابن المنذر قوله: "**لا أعلم أحدًا يوجب قتل مَنْ سَبَّ مَنْ بعد النَّبِيّ** صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ".

* ثُمَّ نقل عن القاضي أبي يعلى قوله: "**اَلَّذِي عليه الفقهاء في سبِّ الصَّحَابَة: إن كان مُستحلًّا لذلك؛ كفر، وإن لم يكن مُستَحِلًّا؛ فُسِّق ولم يكفر، سواء كفَّرهم أو طعن في دينهم مع إسلامهم**".

* وكلام القاضي اَلَّذِي نقله شيخ الإسلام يفيد أنَّ القائلين بعدم كفر السَّابّ، يقولون: "**هٰذَا في غير المُستَحِلِّ لسبهم، أما المُستَحِلّ؛ فإنهم يُكَفِّرونه**".

* ثُمَّ ذَكَرَ شيخ الإسلام قولًا آخر للعلماء، وهو: تكفير السَّابِّ وقتله، وبيَّن أنَّ طائفةً من فقهاء الكوفة يقولون به، ثُمَّ ذَكَرَ عن مُحَمَّد بن يونس الفريابي أنه سُئِل عمَّن شتم أبا

بكرٍ؟ قَالَ: "كافر"، قيل: فيُصلَّى عليه؟ قَالَ: "لا"، وسأله: كيف يُصنع به وهو يقول: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»؟ قَالَ: "لا تمَسُّوه بأيديكم، ارفعوه بالخشب حَتَّىٰ تواروه في حفرته".

* ثُمَّ نقل شيخ الإسلام نقولًا أخرى عن غير مُحَمَّد بن يونس، ثُمَّ نقل تفصيلًا في حكم السَّابِّ، نصره القاضي أبو يعلى فَقَالَ: "ولفظ بعضهم وهو الَّذِي نصره القاضي أبو يعلى: أنه إذا سبَّهم سبًّا يقدح في دينهم وعدالتهم؛ كفر بذلك، وإن سبَّهم سبًّا لا يقدح، مثل: أن يسب أبا أحدهم، أو يسبه سبًّا يقصد به غيظه، ونحو ذلك؛ لم يكفر".

* ثُمَّ قَالَ شيخ الإسلام: "قَالَ أحمد في رواية أبي طالب في الرجل يشتم عثمان: هٰذِه زندقة، وَقَالَ في رواية المروزي: من شتم أبا بكرٍ وعمر وعائشة؛ ما أراه عَلَىٰ الإسلام".

➢ ولمَّا كان هٰذَا الكلام من أحمد يفيد كفر السَّابّ، وقد نقل شيخ الإسلام عن أحمد قبل ما يفيد عدم تكفيره للسَّابِّ، نقل شيخ الإسلام بعد هٰذَا الكلام توفيق القاضي أبي يعلى بين ما نُقِل عن أحمد في هٰذَا الباب، فَقَالَ: "قَالَ القاضي أبو يعلى: فقد أطلق القول فيه أنه يكفر بسبه لأحدٍ من الصَّحَابَة، وتوقَّف في رواية عبد الله وأبي طالب عن قتله، وكمال الحد، وإيجاب التعزير يقتضي أنه لم يحكم بكفره، قَالَ القاضي: فيحتمل أن يُحمل قوله: (ما أراه عَلَىٰ الإسلام) إذا استحلَّ سبهم، بأنَّه يكفر بلا خلاف، ويُحمل إسقاط القتل عَلَىٰ من لم يستحل ذلك، بل فعله مع اعتقاده لتحريمه، كمن يأتي المعاصي، قَالَ: ويحتمل قوله: (ما أراه عَلَىٰ الإسلام) عَلَىٰ سبٍّ يطعن في عدالتهم، نحو قوله: ظلموا وفسقوا بعد النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأخذوا الأمر بغير حق، ويحمل قوله في إسقاط القتل عَلَىٰ سبٍّ لا يطعن في دينهم، نحو قوله: كان فيهم قلة علم وقلة معرفة بالسياسة والشجاعة، وكان فيهم شُحّ ومحبة للدنيا، ونحو ذلك، قَالَ: ويحتمل أن يُحمل كلامه عَلَىٰ ظاهره، فتكون في سابِّهم روايتان:

- إحداهما: يكفر.
- والثانية: يفسق.

وعَلَىٰ هٰذَا استقرَّ قول القاضي وغيره، حكوا في تكفيره روايتين. قَالَ القاضي: ومن قذف عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنهَا بما برأها الله منه؛ كفر بلا خلاف".

✍ إذًا في هٰذَا بيان من شيخ الإسلام لقول بعض من يذهب لكفر من سبَّ الصَّحَابَة وقتلهم، وتوفيق بين ما نُقِل عن أحمد في الباب.

بعد عرض شيخ الإسلام لأقوال الفريقين، قَالَ: "ونحن نرتِّب الكلام في فصلين:

- أَحَدُهُمَا: في حكم سبهم مُطْلَقًا.
- وَالثَّانِي: في تفصيل أحكام السَّابّ".

➢ ثُمَّ ابتدأ الفصل ٱلْأَوَّل –وهو: في حكم سبِّهم مُطْلَقًا– ببيان حُرْمة سب الصَّحَابَة بأدلة من القرآن وَالسُّنَّة، وَمِمَّا قَالَ في تقرير ذلك: "فلأنَّ الله سُبْحَانَهُ يقول: ﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا﴾ [الحجرات: ١٢]، وأدنى أحوال السَّابّ لهم: أن يكون مُغتابًا، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١﴾ [الهمزة: ١]، وَالطَّاعِن عليهم همزة لمزة، وَقَالَ: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ۝٥٨﴾ [الأحزاب: ٥٨]، وهم صدور المؤمنين، فإنهم هم المواجَهون بالخطاب في قوله تَعَالَىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ حيث ذُكِرت، ولم يكتسبوا ما يوجب أذاهم؛ لأن الله سُبْحَانَهُ رَضِيَ عَنْهُم رضًا مُطْلَقًا بقوله تَعَالَىٰ: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، فرضي عن السَّابِقِيْنَ من غير اشتراط إحسان، ولم يرضَ عن التَّابِعِيْنَ إِلَّا أنْ يتبعوهم بإحسان...".

➢ إِلَىٰ أن قَالَ رَحِمَهُٱللَّهُ: "وَقَالَ سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ۝١٠﴾ [الحشر: ١٠]، فجعل سُبْحَانَهُ ما أفاء الله عَلَىٰ رسوله من أهل القرى للمهاجرين والأنصار، وَالَّذِينَ جاءوا من بعدهم مستغفرين للسَّابِقِيْنَ، وداعين الله أَلَّا يجعل في قلوبهم غِلًّا لهم، فعُلِم أنَّ الاستغفار لهم، وطهارة القلب من الغِلِّ لهم أمرٌ يحبه الله ويرضاه، ويثني عَلَىٰ فاعله، كما أنه قد أمر بذلك رسوله في قوله تَعَالَىٰ: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ

إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [محمد: ١٩]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

ومحبة الشَّيْء كراهته لضده، فيكون الله يكره السَّبّ لهم، الَّذِي هو ضد الاستغفار، والبغض لهم الَّذِي هو ضد الطهارة، وَهٰذَا معنى قول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (أُمِروا بالاستغفار لأصحاب مُحَمَّدٍ؛ فسَبُّوهم) رواه مسلم".

➢ "وَأَمَّا السُّنَّة: ففي الصحيحين عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لاَ تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا؛ مَا أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِمْ، وَلاَ نَصِيفَهُ»".

➢ "ولِمَا جاء فيه من الوعيد، قَالَ إبراهيم النخعي: كان يُقال: (شتم أبي بكرٍ وعمر من الكبائر)، وكذلك قَالَ أبو إسحاق السبيعي: (شتم أبي بكرٍ وعمر من الكبائر) الَّتِي قَالَ الله تَعَالَىٰ: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾ [النساء: ٣١]، وإذا كان شتمهم بهذه المثابة؛ فأقل ما فيه: التَّعْزِيْر؛ لأَنَّه مشروعٌ في كل معصيةٍ ليس فيها حدٌّ ولا كفَّارة، وقد قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «انْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا»، وَهٰذَا مِمَّا لا نعلم فيه خلافًا بين أهل الفقه والعلم من أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِيْنَ لهم بإحسان، وسائر أهل السُّنَّة وَالْجَمَاعَة، فإنهم مجمعون عَلَىٰ أنَّ الواجب: الثَّناء عليهم، والاستغفار لهم، وَالتَّرَحُّم عليهم، وَالتَّرَضِّي عنهم، واعتقاد محبتهم، وموالاتهم، وعقوبة من أساء فيهم القول".

➢ ثُمَّ بيَّن في هٰذَا الفصل رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ أدلة القائلين بعدم كفر وقتل سابِّ الصَّحَابَة، فَقَالَ: "مَنْ قَالَ: لا أقتل بشتم غير النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فإنه يستدل بقصة أبي بكرٍ، وهو: أنَّ رجلًا أغلظ له، وفي رواية: شتمه، فَقَالَ له أبو برزة: أقتله؟ فانتهره، وَقَالَ: ليس هٰذَا لأحدٍ بعد النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وبأنه كتب إِلَىٰ المهاجر بن أبي أمية: (إنَّ حدَّ الأنبياء ليس يشبه الحدود) -كَمَا تَقدَّمَ-، ولأنَّ الله تَعَالَىٰ ميَّز بين مؤذي الله ورسوله ومؤذي المؤمنين، فجعل الْأَوَّل ملعونًا في الدنيا والآخرة، وَقَالَ في الثَّانِي: ﴿فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا

﴿٥٨﴾ [الأحزاب: ٥٨]، ومُطْلَق البهتان والإثم ليس بموجبٍ للقتل، وَإِنَّمَا هو موجب للعقوبة في الجملة، فتكون عليه عقوبة مُطْلَقة، ولا يلزم من العقوبة جواز القتل.

ولأنَّ النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ: أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، إِلَّا بِإِحْدَىٰ ثَلَاثٍ: كُفْرٍ بَعْدَ إِيمَانٍ، أَوْ زِنًى بَعْدَ إِحْصَانٍ، أَوْ رَجُل قَتَلَ نَفْسًا فيُقْتَل بِهَا»، ومطلق السَّبّ لغير الأنبياء لا يستلزم الكفر؛ لأنَّ بعض من كان عَلَىٰ عهد النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان ربما سبَّ بعضهم بعضًا، ولم يُكَفِّر أحدًا بذلك، ولأنَّ أشخاص الصَّحَابَة لا يجب الإيمان بهم بأعيانهم، فسبُّ الواحد لا يقدح في الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر".

➢ ثُمَّ ذَكَرَ شيخ الإسلام في هٰذَا الفصل أَيْضًا أدلة القائلين بكفر السَّابّ وقتله، فَقَالَ: "وَأَمَّا من قَالَ: (يُقتل السَّابّ) أو قَالَ: (يكفُر) فلهم دلالات احتجوا بها:

❁ منها: قوله تَعَالَىٰ: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ إِلَىٰ قوله تَعَالَىٰ: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ﴾ [الفتح: ٢٩]، فَلَا بُدَّ أ، يغيظ بهم الكُفَّار، وإذا كان الكُفَّار يُغاظُون بهم، فمن غيظ بهم؛ فقد شارك الكُفَّار فيما أذلّهم الله به وأخزاهم، وكبتهم عَلَىٰ كفرهم، ولا يشارك الكُفَّار في غيظهم الَّذِي كُبتوا به جزاءً لكفرهم إِلَّا كافر؛ لأنَّ المؤمن لا يُكبت جزاءً للكفر.

يوضح ذلك: أنَّ قوله تَعَالَىٰ: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ﴾ تعليقٌ للحكم بوصفٍ مُشتقٍّ مناسبٍ؛ لأنَّ الكفر مناسب لأَنْ يُغاظ صاحبه، فإذا كان هو الموجب لأنْ يغيظ الله صاحب بأصحاب مُحَمَّدٍ، فمن غاظه اللهُ بأصحاب مُحَمَّدٍ؛ فقد وُجِد في حقه موجب ذاك، وهو الكفر.

❁ ومن ذلك: ما رُوي عن النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قَالَ: «مَنْ أَبْغَضَهُمْ فقَدْ أَبْغَضَنِي، وَمَنْ آذَاهُمْ فَقَدْ آذَانِي، ومَنْ آذَانِي فَقَدْ آذَىٰ اللهَ»، وَقَالَ: «فَمَنْ سَبَّهُمْ؛ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ اللهُ مِنْهُ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا»، وأذى الله ورسوله كفرٌ موجبٌ للقتل -كَمَا تَقَدَّمَ-، وبهذا يظهر الفرق بين أذاهم قبل استقرار الصحبة وأذى سائر المسلمين، وبين أذاهم بعد صحبتهم له، فإنه عَلَىٰ عهده قد كان الرجل ممن يظهر الإسلام

يمكن أن يكون منافقًا، ويمكن أن يكون مرتدًّا، فَأَمَّا إذا مات مقيمًا عَلَىٰ صحبة النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهو غير مزنون بنفاق، فأذاه أذى مصحوبه، قَالَ عبد الله بن مسعود: (اعتبروا النَّاس بأخدانهم)، وقالوا:

عن المرءِ لا تسأل وسَل عن قرينِهِ
فكل قرينٍ بالمُقَارِن يقتدي

وَقَالَ مالكٌ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: (إِنَّمَا هؤلاء قومٌ أرادوا القدح في النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فلم يمكنهم ذلك، فقدحوا في أصحابه، حَتَّىٰ يُقال: رجل سوء كان له أصحاب سوء، ولو كان رجلًا صالحًا؛ كان أصحابه صالحين) أو كما قَالَ، وذلك أنه ما منهم رجل إِلَّا كان ينصر الله ورسوله، ويذب عن رسول الله بنفسه وماله، ويعينه عَلَىٰ إظهار دين الله، وإعلاء كلمة الله، وتبليغ رسالات الله وقت الحاجة، وهو حِيْنَئِذٍ لم يستقر أمره، ولم تنتشر دعوته، ولم تطمئن قلوب أكثر النَّاس بدينه، ومعلومٌ أنَّ رجلًا لو عمل به بعض النَّاس نحو هٰذَا، ثُمَّ آذاه أحدٌ؛ لغضب له صاحبه، وعدَّ ذلك أذًى له".

❀ إِلَىٰ أن قَالَ: "ومن ذلك ما خرَّجاه في الصحيحين عن أنسٍ: أَنَّ النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «آيَةُ الإِيمَانِ: حُبُّ الأَنْصَارِ، وَآيَةُ النِّفَاقِ: بُغْضُ الأَنْصَارِ»، وفي لفظٍ قَالَ في الأنصار: «لَا يُحِبهم إِلَّا مُؤمِن، ولَا يُبْغضهُم إِلَّا مُنَافِق»... فمَن سبَّهم فقد زاد عَلَىٰ بغضهم، فيجب أن يكون منافقًا، لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر، وَإِنَّمَا خُصَّ الأنصار - والله أَعْلَمُ - لأنهم هم الَّذِينَ تبوءوا الدار والإيمان من قبل المهاجرين، وآووا رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ونصروه، ومنعوه، وبذلوا في إقامة الدين النفوس والأموال، وعادوا الأحمر والأسود من أجله، وآووا المهاجرين، وواسوهم في الأموال، وكان المهاجرون إذْ ذاك قليلًا غرباء فقراء مستضعفين، ومن عرف السيرة وأيام رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وما قاموا به من الأمر، ثُمَّ كان مؤمنًا يحب الله ورسوله؛ لم يملك أَلَّا يُحِبّهم، كما أَنَّ المنافق لا يملك أَلَّا يبغضهم، وأراد بذلك -والله أَعْلَمُ- أن يعرف النَّاس قدر الأنصار؛ لعلمه بأَنَّ النَّاس يكثرون، والأنصار يقلون، وأَنَّ الأمر سيكون في المهاجرين، فمن شارك الأنصار في نصر الله

ورسوله بما أمكنه؛ فهو شريكهم في الحقيقة، كما قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ﴾ [الصف: ١٤]، فبغض من نصر الله ورسوله من أصحابه؛ نفاق".

➢ "وَأَيْضًا فإنَّ هٰذَا مأثور عن أصحاب النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"، ثُمَّ ذَكَرَ شيخ الإسلام: "أنَّ علي بن أبي طالب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لَمَّا سمع أنَّ عبد الله بن السوداء ينتقص أبا بكرٍ وعمر؛ همَّ بقتله، فقيل له: تقتل رجلًا يدعو إِلَىٰ حبكم أهل البيت؟ فَقَالَ: (لا يُساكنني في دارٍ أبدًا)".

➢ ثُمَّ قَالَ شيخ الإسلام: "لا يظهر علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنه يريد قتل رجلٍ إِلَّا وقتله حلال عنده، ويشبه -واللهُ أَعْلَمُ- أن يكون إِنَّمَا تركه خوف الفتنة بقتله، كما كان النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يمسك عن قتل بعض المنافقين، فإنَّ النَّاس تشتت قلوبهم عقب فتنة عثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وصار في عسكره من أهل الفتنة أقوام لهم عشائر، لو أراد الانتصار منهم لغضبت لهم عشائرهم، وبسبب هٰذَا وشبهه كانت فتنة الجمل".

➢ إِلَىٰ أن قَالَ: "فإذا كان الخليفتان الراشدان عمر وعلي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا يجلدان حدّ المفتري من يفضل عليًّا عَلَىٰ أبي بكرٍ وعمر، أو من يفضل عمر عَلَىٰ أبي بكر، مع أنَّ مجرد التَّفْضِيْل ليس فيه سبٌّ ولا عيب؛ عُلِم أنَّ عقوبة السَّبّ عندهما فوق هٰذَا بكثير".

☝ وبذا انتهى هٰذَا الفصل، وبقي تلخيص الفصل الأخير من كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالَىٰ.

➢ ثُمَّ ذَكَرَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ الفصل الأخير في تفصيل القول في السَّابّ، قَالَ فيه: "فصلٌ في تفصيل القول فيهم" أي: في السَّابِّين للصَّحَابَةِ، "أمَّا مَنْ اقترن بسبه دعوى أنَّ عليًّا إله، أو أنَّه كان هو النَّبِيّ، وَإِنَّمَا غلط جبريل في الرسالة؛ فَهٰذَا لَا شَكَّ في كفره، بل لَا شَكَّ في كفر من توقَّف في تكفيره.

وكذلك من زعم منهم أنَّ القرآن نقص منه آيات وكُتِمت، أو زعم أنَّ له تأويلات باطنة تُسْقِط الأعمال المشروعة ونحو ذلك، وهؤلاء يُسمّون: القرامطة والباطنية، ومنهم التناسخية، وهؤلاء لا خلاف في كفرهم.

↩ وَأَمَّا من سبَّهم سبًّا لا يقدح في عدالتهم، ولا في دينهم، مثل: وصف بعضهم بالبخل أو الجبن، أو قلة العلم، أو عدم الزُّهد، ونحو ذلك؛ فَهٰذَا هو الَّذِي يستحق التَّأْدِيْب وَالتَّعْزِيْر، ولا نحكم بكفره بمجرد ذلك، وعَلَىٰ هٰذَا يُحمل كلام من لم يكفرهم من أهل العلم.

↩ وَأَمَّا مَنْ لَعن وقبّح مُطْلَقًا؛ فَهٰذَا محلّ الخلاف فيهم؛ لتردُّد الأمر بين لعن الغيظ ولعن الاعتقاد.

↩ وَأَمَّا من جاوز ذلك إِلَىٰ أَنْ زعم أنهم ارتدوا بعد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا نفرًا قليلًا، لا يبلغون بضعة عشر نفسًا، أو أنهم فسقوا عامتهم؛ فَهٰذَا لا ريب أَيْضًا في كفره، فإنه مُكَذِّبٌ لِمَا نصّه القرآن في غير موضع: من الرِّضى عنهم، وَالثَّناء عليهم، بل من يشكُّ في كفر مثل هٰذَا؛ فإنَّ كفره مُتَعَيِّن، فإنَّ مضمون هٰذِه المقالة: أنَّ نَقَلَة الكتاب وَالسُّنَّة كُفَّارٌ أو فُسَّاق، وأنَّ هٰذِه الأُمَّة الَّتِي هي ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وخيرها هو القرن اَلْأَوَّل؛ كان عامتهم كُفَّارًا أو فُسَّاقًا، ومضمونها: أنَّ هٰذِه الأُمَّة شرُّ الأمم، وأنَّ سابقي هٰذِه الأُمَّة هم شرارها، وكفر هٰذَا مِمَّا يُعلم بالاضطرار من دين الإسلام، ولهذا تجد عامة من ظهر عنه شيء من هٰذِه الأقوال؛ فإنه يتبيَّن أنَّه زنديق، وعامة الزنادقة إِنَّمَا يستترون بمذهبهم، وقد ظهرت لله فيهم مثلات، وتواتر النقل بأنَّ وجوههم تُمسخ خنازير في المحيا والممات، وجمع العلماء ما بلغهم في ذلك، وممن صنَّف فيه: الحافظ الصالح أبو عبدالله مُحَمَّد بن عبد الواحد المقدسي كتابه في النَّهي عن سبِّ الأصحاب، وما جاء فيه من الإثم والعقاب.

✍ وبالجملة: فمن أصناف السَّابّة لا ريب في كفره، ومنهم من لا يُحكَم بكفره، ومنهم من تردَّد فيه، وليس هٰذَا موضع الاستقصاء في ذلك، وَإِنَّمَا ذكرنا هٰذِه المسائل؛ لأنها في تمام الكلام في المسألة الَّتِي قصدنا لها". انتهى تلخيص كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ.

❑ قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "وَنُثْبِتُ الخِلَافَةَ بَعْدَ رَسُولِ الله صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَوَّلاً لأبي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، تَفْضِيلاً لَهُ وتَقديماً عَلَى جَمِيعِ الأُمَّةِ، ثُمَّ لعُمَرَ بن الخَطَّابِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ثُم لِعُثْمَانَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ثُمَّ لِعَلِيٍّ بن أبي طَالبٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وَهُمُ الخُلَفَاءُ الرَّاشدُونَ والأئِمَّةُ المَهْدِيُّون".

☝ هٰذَا معتقد أهل السُّنَّة في ترتيب الخلفاء الأربعة، وقد اتفقوا عَلَىٰ ذلك، كما أنهم اتفقوا عَلَىٰ أنَّ أفضلهم: أبا بكرٍ، ثُمَّ عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، واختلفوا في التَّفاضُل بين عثمان وعلي، ثُمَّ استقرَّ قولهم عَلَىٰ تفضيل عثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

❋ وقد بيَّن هٰذَا كله شيخ الإسلام، حيث قَالَ: "وَقَدْ اتَّفَقَ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ عَلَى مَا تَوَاتَرَ عَنْ أَمِيرِ المُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ قَالَ: خَيْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، وَيُثَلِّثُونَ بِعُثْمَانِ وَيُرَبِّعُونَ بِعَلِيٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْآثَارُ، وَكَمَا أَجْمَعَتْ الصَّحَابَةُ عَلَى تَقْدِيمِ عُثْمَانَ فِي الْبَيْعَةِ، مَعَ أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ السُّنَّةِ كَانُوا قَدْ اخْتَلَفُوا فِي عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ - بَعْدَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى تَقْدِيمِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ - أَيُّهُمَا أَفْضَلُ؟ فَقَدَّمَ قَوْمٌ عُثْمَانَ وَسَكَتُوا أَوْ رَبَّعُوا بِعَلِيٍّ، وَقَدَّمَ قَوْمٌ عَلِيًّا، وَقَوْمٌ تَوَقَّفُوا؛ لَكِنْ اسْتَقَرَّ أَمْرُ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى تَقْدِيمِ عُثْمَانَ ثُمَّ عَلِيٍّ" انتهى كلامه.

❑ قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "وَأَنَّ العَشَرَةَ الَّذينَ سَمَّاهُم رَسُولُ الله صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبشَّرَهُم بِالجَنَّةِ، نَشْهَدُ لَهُم بِالجَنَّةِ، عَلَى مَا شَهِدَ لَهُم رَسُولُ الله صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَوْلُهُ الحَقُّ، وَهُمْ: أَبُوبَكْرٍ، وَعُمَرُ، وعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ، وَطَلْحَة، والزُّبَيْرُ، وَسَعْدٌ، وَسَعِيدٌ، وَعَبْدُالرَّحمنِ بن عَوْفٍ، وأَبُو عُبَيْدَةَ بنُ الجَرَّاحِ وَهُوَ أَمِينُ هَذِهِ الأُمَّةِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِين".

☝ هٰذَا الَّذِي ذكره المُصَنِّف من معتقد أهل السُّنَّة، فإنهم يشهدون لهؤلاء العشرة بِالجَنَّةِ، ويقدمونهم عَلَىٰ غيرهم من الصَّحابَة.

❋ قَالَ ابن أبي العز: "وَقَدِ اتَّفَقَ أَهْلُ السُّنَّةِ عَلَى تَعْظِيمِ هَؤُلَاءِ الْعَشَرَةِ وَتَقْدِيمِهِمْ، لِمَا اشْتُهِرَ مِنْ مَنَاقِبِهِمْ وَفَضَائِلِهِمْ" انتهى كلامه.

✔ وقد بشَّرهم النَّبِيُّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالجَنَّةِ في قوله: «أَبُو بَكْرٍ فِي الجَنَّةِ، وَعُمَرُ فِي الجَنَّةِ، وَعُثْمَانُ فِي الجَنَّةِ، وَعَلِيٌّ فِي الجَنَّةِ، وَطَلْحَةُ فِي الجَنَّةِ، وَالزُّبَيْرُ فِي الجَنَّةِ، وَعَبْدُ

الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ فِي الجَنَّةِ، وَسَعْدٌ فِي الجَنَّةِ، وَسَعِيدٌ فِي الجَنَّةِ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الجَرَّاحِ فِي الجَنَّةِ».

✔ وقد بشَّر النَّبِيُّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غيرهم من الصَّحَابَة بِالجَنَّةِ، كثابت بن قيس بن شمَّاس، وعكاشة بن محصن، ولكن إذا جاء في كلام أهل العلم ذِكر العشرة المبشرين بِالجَنَّةِ، فإنَّ المراد بهم هؤلاء الَّذِينَ ذكرهم المُصَنِّف، وَإِنَّمَا خُصّوا بهذا لأنَّ النَّبِيّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جمعهم في حديثٍ واحد.

❑ قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالَىٰ: **"وَمَنْ أَحْسَنَ القَوْلَ فِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأَزْوَاجِهِ الطَّاهِرَاتِ مِنْ كُلِّ دَنَسٍ، وَذُرِّيَّاتِهِ المقدسينَ مِنْ كُلِّ رِجْسٍ؛ فَقَدْ بَرِئَ مِنَ النِّفَاقِ"**.

☝ هذَا الَّذِي ذكره المُصَنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ يرجع إِلَىٰ المعنى الَّذِي دلَّ عليه قوله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**آيَةُ الإِيمَانِ حُبُّ الأَنْصَارِ، وَآيَةُ النِّفَاقِ بُغْضُ الأَنْصَارِ**»، وقد مضى تقريره وَالحَمْدُ للهِ.

❑ قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالَىٰ: **"وعُلَماءُ السَّلَفِ مِنَ السَّابِقِينَ، وَمَنْ بعْدَهُم مِنَ التَّابِعِينَ -أَهْلُ الخَيْرِ والأَثَرِ، وأَهْلُ الفِقْهِ والنَّظَرِ- لا يُذكَرُونَ إِلاَّ بِالجَمِيلِ، وَمَنْ ذَكَرُهُم بِسُوءٍ فَهُوَ عَلى غَيْرِ السَّبِيلِ"**.

☜ أهل السُّنَّة وَالجَمَاعَة يوالون المؤمنين، كلٌّ عَلَىٰ قدر إيمانه، وأعظم النَّاس إيمانًا: العلماء العاملون، لاسيما من تقدَّم منهم؛ لقول النَّبِيّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ**».

❋ وتعظيم العلماء وذكرهم بالجميل التزام لمدلول النصوص الشَّرْعِيَّة، وهي كثيرة في بيان فضلهم وعظيم نفعهم.

❑ ثُمَّ قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالَىٰ: **"وَلاَ نُفَضِّلُ أَحداً مِنَ الأَوْلِيَاءِ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الأَنْبِيَاءِ** عَلَيْهِمُ السَّلَامُ**، ونقولُ: نَبِيٌّ وَاحِدٌ أَفْضَلُ مِنْ جَمِيعِ الأَوْلِيَاءِ، وَنُؤْمِنُ بِمَا جَاءَ مِنْ كَرَامَاتِهِم، وَصَحَّ عَنِ الثِّقَاتِ مِنْ رِوَايَاتِهِم"**.

☝ هذَا القدر من كلام المُصَنِّف تقدَّم شرحه.

❑ ثُمَّ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعالَىٰ: "وَنُؤْمِنُ بِأَشْرَاطِ السَّاعَةِ: مِنْ خُرُوجِ الدَّجَّال، ونُـزُولِ عِيسَى بنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ مِنَ السَّماءِ، وَنُؤْمِنُ بِطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَخُرُوجِ دَابَّةِ الأَرْضِ مِنْ مَوْضِعِهَا".

☜ أهل السُّنَّة يؤمنون بأشراط الساعة، أي: علاماتها، قَالَ الله تَعَالَىٰ: ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [محمد: ١٨]، أي: علاماتها.

* قَالَ ابن هشام في (شرح شذور): "والأشراط فِي الْآيَة جمع شَرَط بِفتْحَتَيْنِ، لَا جمع شَرْط بِسُكُون الرَّاء؛ لِأَن فَعْلًا لَا يجمع على أَفْعَال قِيَاسًا إِلَّا فِي معتل الْوسط، كأثواب وأبيات".

* وَالْمُصَنِّف هنا ذَكَرَ أربع علامات من علامات الساعة:

❶ **أولها** في قوله: "**خُرُوجِ الدَّجَّال**"، وسأتحدث حوله في نقاط:

☚ **أولًا**: معنى المسيح الدَّجَّال.

* المسيح لفظةٌ تُطلق عَلَىٰ الصِّدِّيق وعَلَىٰ الضِّلِّيل الكذَّاب، فعيسى ابن مريم نبيٌّ صالح ويُطلق عليه المسيح، ومعناه في حقه: اختلف أهل العلم فيه:

↩ فمنهم من قَالَ: هو بمعنى الصِّدِّيق.

↩ ومنهم من قَالَ: سُمِّي به؛ لأنه كان لا يمسح بيده ذا عاهةٍ إِلَّا برأ.

↩ ومنهم من قَالَ: إنه كان يمسح الأرض، أي: يقطعها.

↩ ومنهم من قَالَ: إنه مُسِح بالبركة.

⬅ وَأَمَّا المسيح الدَّجَّال فسُمِّي مسيحًا؛ لأنَّه ممسوح أحد العيني، كما قَالَ أبو عُبيد.

* وَأَمَّا تسميته بِالدَّجَّالِ فمعناه: الَّذِي يُكْثِر الكذب والتمويه، فهو يغطِّي الحقَّ بالباطل، ويغطي عَلَىٰ النَّاس كفره بكذبه وتمويهه.

☚ **ثانيًا**: هو من آخر علامات الساعة ظهورًا، وفتنته شديدةٌ جدًّا، فقد قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ السَّاعَةَ لَا تَكُونُ حَتَّىٰ تَكُونَ عَشْرُ آيَاتٍ: خَسْفٌ بِالْمَشْرِقِ، وَخَسْفٌ**

بِالْمَغْرِبِ، وَخَسْفٌ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَالدُّخَانُ، وَالدَّجَّالُ، وَدَابَّةُ الْأَرْضِ، وَيَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ، وَطُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَنَارٌ تَخْرُجُ مِنْ قُعْرَةِ عَدَنٍ تَرْحَلُ النَّاسَ».

* وفتنة المسيح الدَّجَّال فتنة عظيمة، ويكفي في الدَّلَالَة عَلَىٰ هٰذَا: أنَّ النَّبِيّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمر بأن نتعوَّذ منها في كلِّ صلاة، وقد قَالَ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُبيِّنًا خطورة فتنة المسيح الدَّجَّال: «**مَا بَيْنَ خَلْقِ آدَمَ إِلَىٰ قِيَامِ السَّاعَةِ خَلْقٌ أَكْبَرُ مِنَ الدَّجَّالِ**».

* قَالَ النووي: "**المراد: أكبر فتنةً، وأعظم شوكةً**" انتهى كلام النووي.

✍ ولذا تتابع الأنبياء عَلَىٰ التَّحْذِير من فتنته، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَبِيٌّ بَعْدَ نُوحٍ إِلَّا وَقَدْ أَنْذَرَ الدَّجَّالَ قَوْمَهُ**»، وسبب ذلك: ما يكون معه من الخوارق العظيمة، فقد ورد أنَّ جنته نارٌ، وناره جنَّة، وأنه يأمر السماء فتمطر... إِلَىٰ آخره من فتنه العظيمة، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**وَإِنَّ مِنْ فِتْنَتِهِ أَنْ يَقُولَ لِأَعْرَابِيٍّ: أَرَأَيْتَ إِنْ بَعَثْتُ لَكَ أَبَاكَ وَأُمَّكَ، أَتَشْهَدُ أَنِّي رَبُّكَ؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ، فَيَتَمَثَّلُ لَهُ شَيْطَانَانِ فِي صُورَةِ أَبِيهِ، وَأُمِّهِ، فَيَقُولَانِ: يَا بُنَيَّ، اتَّبِعْهُ، فَإِنَّهُ رَبُّكَ**».

☚ **ثالثًا**: أوصافه؛ قد جاء وصف الدَّجَّال في السُّنَّة ليعرف النَّاس صفاته، فيعرفوه عند خروجه ويتجنبوه.

➢ **فمن تلك الصفات**: ما جاء في قوله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**فَإِذَا رَجُلٌ جَسِيمٌ أَحْمَرُ جَعْدُ الرَّأْسِ أَعْوَرُ العَيْنِ، كَأَنَّ عَيْنَهُ عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ**»، قَالُوا: "**هَذَا الدَّجَّالُ أَقْرَبُ النَّاسِ بِهِ شَبَهًا ابْنُ قَطَنٍ رَجُلٌ مِنْ خُزَاعَةَ**"، فهٰذِه بعض أوصافه، فهو جَسِيمٌ جَعْدُ الرَّأْسِ أَعْوَرُ العَيْنِ.

➢ **ومن أوصافه أَيْضًا**: بين عينيه مكتوب: كافر، يقرأه الأُمي والكاتب، قَالَ النووي: "**الصحيح الَّذِي عليه المحققون: أنَّ هٰذِه الكتابة عَلَىٰ ظاهرها، وأنها كتابة حقيقية، جعلها الله آيةً وعلامةً من جملة العلامات القاطعة بكفره وكذبه وإبطاله، ويظهرها الله تَعَالَىٰ لكل مسلمٍ كاتب وغير كاتب، ويخفيها عمَّن أراد شقاوته وفتنته، ولا امتناع في ذلك**" انتهى كلامه.

رابعًا: بين يدي ظهور الدَّجَّال سنوات يكثر فيها الفساد ويقل فيها المطر، فعن أنس بن مالكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ أَمَامَ الدَّجَّالِ سِنِينَ خَدَّاعَةً، يُكَذَّبُ فِيهَا الصَّادِقُ، وَيُصَدَّقُ فِيهَا الْكَاذِبُ، وَيُخَوَّنُ فِيهَا الْأَمِينُ، وَيُؤْتَمَنُ فِيهَا الْخَائِنُ، وَيَتَكَلَّمُ فِيهَا الرُّوَيْبِضَةُ**»، قِيلَ: وَمَا الرُّوَيْبِضَةُ؟ قَالَ: «**الْفُوَيْسِقُ يَتَكَلَّمُ فِي أَمْرِ الْعَامَّةِ**»، وقد جاء حديثٌ طويل يُبيِّن فيه النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قلة المطر والجدب في السنين بين يدي خروج الدَّجَّال.

خامسًا: الحثُّ عَلَىٰ الاشتغال بالعمل الصالح قبل خروجه؛ إذْ فتنته سوف تشغل عن ذلكم، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**بَادِرُوا بِالْأَعْمَالِ سِتًّا: طُلُوعَ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَالدَّجَّالَ، وَالدُّخَانَ، وَالدَّابَّةَ، وَخَاصَّةَ أَحَدِكُمْ، وَأَمْرَ الْعَامَّةِ**».

والمراد من هٰذَا: أنَّ هٰذِه الأشياء كلها تعوق عن الأعمال، فبعضها يشغل عن إمَّا في خاصة الإنسان، كفقره وغناه ومرضه وهرمه وموته، وبعضها عام؛ كقيام الساعة، وخروج الدَّجَّال، وكذلك الفتن المزعجة، كما جاء في حديثٍ آخر: «**بَادِرُوا بِالْأَعْمَالِ فِتَنًا كَقِطَعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ**».

سادسًا: سبب خروجه، قالت حفصة لأخيها ابن عمر: أما سمعت أنَّ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**إِنَّمَا يَخْرُجُ مِنْ غَضْبَةٍ يَغْضَبُهَا؟**».

سابعًا: من أين يخرج؟

يخرج المسيح الدَّجَّال من قِبَل المشرق، من خراسان، من يهودية أصبهان، ثُمَّ يسير في الأرض فلا يترك بلدًا إلَّا دخله، إلَّا مكة والمدينة، فلا يستطيع دخولها؛ لأنَّ الملائكة تحرسها.

قَالَ النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**الدَّجَّالُ يَخْرُجُ مِنْ أَرْضٍ بِالْمَشْرِقِ يُقَالُ لَهَا: خُرَاسَانُ**».

وَقَالَ: «**يَخْرُجُ الدَّجَّالُ مِنْ يَهُودِيَّةِ أَصْبَهَانَ، مَعَهُ سَبْعُونَ أَلْفًا مِنَ الْيَهُودِ**».

وروى البخاري عن أبي بكرة عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**لَا يَدْخُلُ الْمَدِينَةَ رُعْبُ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ، لَهَا يَوْمَئِذٍ سَبْعَةُ أَبْوَابٍ، عَلَىٰ كُلِّ بَابٍ مَلَكَانِ**».

وفي صحيح البخاري أيْضًا عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: «عَلَىٰ أَنْقَابِ المَدِينَةِ مَلاَئِكَةٌ لاَ يَدْخُلُهَا الطَّاعُونُ، وَلاَ الدَّجَّالُ».

☚ **ثامنًا**: أشد النَّاس عَلَىٰ الدَّجَّال.

عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "لاَ أَزَالُ أُحِبُّ بَنِي تَمِيمٍ بَعْدَ ثَلاَثٍ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُهَا فِيهِمْ: «هُمْ أَشَدُّ أُمَّتِي عَلَىٰ الدَّجَّالِ» وَكَانَتْ فِيهِمْ سَبِيَّةٌ عِنْدَ عَائِشَةَ، فَقَالَ: «أَعْتِقِيهَا، فَإِنَّهَا مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ»، وَجَاءَتْ صَدَقَاتُهُمْ، فَقَالَ: «هَذِهِ صَدَقَاتُ قَوْمٍ، أَوْ: قَوْمِي»".

☚ **تاسعًا**: سبيل النَّجَاة من فتنة الدَّجَّال.

✔ النَّجَاة من فتنة الدَّجَّال تحصل بالثبات عَلَىٰ العمل الصالح، وتعلم العلم النافع، ومعرفة ما لله تَعَالَىٰ من أسماءٍ وصفات، فبها يميِّز الإنسان بين ربِّه العظيم الَّذِي يعبده وبين الدَّجَّال الحقير، فَالدَّجَّال يتبعه الجُهَّال، ويظنون فيه الربوبية، وَأَمَّا أهل العلم والإيمان فلا يخدعهم.

* ففي البخاري وغيره: أنَّ أبا سعيدٍ الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: حدثنا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حديثًا طويلًا عن الدَّجَّال، قَالَ فيما يحدثنا قالَ: «يَأْتِي الدَّجَّالُ، وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْهِ أَنْ يَدْخُلَ نِقَابَ المَدِينَةِ، فَيَخْرُجُ إِلَيْهِ رَجُلٌ يَوْمَئِذٍ هُوَ خَيْرُ النَّاسِ - أَوْ مِنْ خَيْرِهِم - فَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّكَ الدَّجَّالُ الَّذِي حَدَّثَنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثَهُ، فَيَقُولُ الدَّجَّالُ: أَرَأَيْتُمْ إِنْ قَتَلْتُ هَذَا، ثُمَّ أَحْيَيْتُهُ، أَتَشُكُّونَ فِي الأَمْرِ؟ فَيَقُولُونَ: لاَ، فَيَقْتُلُهُ ثُمَّ يُحْيِيهِ، فَيَقُولُ حِيْنَ يُحْيَىٰ: وَاللهِ مَا كُنْتُ فِيكَ أَشَدَّ بَصِيرَةً فِيْكَ مِنِّي الآنَ» قَالَ: «فَيُرِيدُ قَتْلَهُ الثَّانِيةَ فَلاَ يُسَلَّطُ عَلَيْهِ».

✔ وَمِمَّا يحفظ الله عَزَّوَجَلَّ به المسلم من الدَّجَّال: حِفظ بعض الآيات من سورة الكهف، والمراد: الآيات العشر من أولها أو آخرها، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَمَنْ أَدْرَكَهُ مِنْكُمْ، فَلْيَقْرَأْ عَلَيْهِ فَوَاتِحَ سُورَةِ الْكَهْفِ، فَإِنَّهَا جِوَارُكُمْ مِنْ فِتْنَتِهِ»، وَقَالَ: «مَنْ حَفِظَ عَشْرَ

آيَاتٍ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ الْكَهْفِ عُصِمَ مِنَ الدَّجَّالِ»، قَالَ مسلم: "قَالَ شُعْبَةُ: مِنْ آخِرِ الْكَهْفِ، وقَالَ هَمَّامٌ: مِنْ أَوَّلِ الْكَهْفِ، كَمَا قَالَ هِشَامٌ".

✔ وَمِمَّا يحفظ الله عَزَّوَجَلَّ به بعض عباده من الدَّجَّال: البُعد عنه عند خروجه، وعدم مقابلته خشية الفتنة، فعن عمران بن حصين عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ سَمِعَ بِالدَّجَّالِ فَلْيَنْأَ مِنْهُ، مَنْ سَمِعَ بِالدَّجَّالِ فَلْيَنْأَ مِنْهُ، مَنْ سَمِعَ بِالدَّجَّالِ فَلْيَنْأَ مِنْهُ، فَإِنَّ الرَّجُلَ يَأْتِيهِ وَهُوَ يَحْسِبُ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ، فَلَا يَزَالُ بِهِ لِمَا مَعَهُ مِنَ الشُّبَهِ حَتَّىٰ يَتَّبِعَهُ».

✔ وَمِمَّا يحفظ الله عَزَّوَجَلَّ به عباده أَيْضًا من الدَّجَّال: سُكنى المدينة، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «نِعْمَتِ الْأَرْضُ الْمَدِينَةُ، إِذَا خَرَجَ الدَّجَّالُ».

☚ **عاشرًا**: موت الدَّجَّال.

الدَّجَّال فتنته عظيمة، ويتبعه فئام من خلق الله، ويقاتله آخرون، وقدَّر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن يكون هلاكه عَلَىٰ يد المسيح ابن مريم، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يَخْرُجُ الدَّجَّالُ فِي أُمَّتِي**...» إِلَىٰ أن قَالَ: «**فَيَبْعَثُ اللهُ عِيسَىٰ ابْنَ مَرْيَمَ، فَيَطْلُبُهُ فَيُهْلِكُهُ**».

☚ **الحادي عشر**: أهمية ذِكْر فتنة المسيح الدَّجَّال.

فِي الحديث: «**لَا يَخْرُجُ الدَّجَّالُ حَتَّىٰ يَذْهَلَ النَّاسُ عَنْ ذِكْرِهِ، وَحَتَّىٰ تَتْرُكَ الْأَئِمَّةُ ذِكْرَهُ عَلَىٰ الْمَنَابِرِ**»، فَهَٰذَا الحديث يدلُّ عَلَىٰ أهمية ذِكْر فتنة المسيح الدَّجَّال، وتحذير النَّاس منها -وَاللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ-.

❷ ثاني العلامات: "وَنُزُولِ عِيسَى بنِ مَرْيَمَ".

وقد دلَّ عَلَىٰ نزوله قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِلسَّاعَةِ﴾ [الزخرف: ٦١]، قَالَ ابن عباس: "**هو خروج عيسى ابن مريم قبل يوم القيامة**".

☜ ودل عَلَىٰ ذلك أحاديث، أقتصر منها عَلَىٰ قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**كيف أنتم إذا أُنزل ابن مريم فيكم وإمامكم منكم؟**» فعيسى ابن مريم قد رفعه الله إليه، كما جاء في القرآن، وهو حيٌّ في السماء، لم يمت، وسينزل في آخر الزمان، ونزوله من علامات الساعة.

❊ ولشيخ الإسلام كلام نفيس في ذلك، أنقله هنا، قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في إجابة سؤالٍ عن وفاة عيسى: "الْحَمْدُ للهِ، عِيسَى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ حَيٌّ، وَقَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «يَنْزِلُ فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا عَدْلًا وَإِمَامًا مُقْسِطًا، فَيَكْسِرُ الصَّلِيبَ وَيَقْتُلُ الْخِنْزِيرَ وَيَضَعُ الْجِزْيَةَ»، وَثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنْهُ: «أَنَّهُ يَنْزِلُ عَلَى الْمَنَارَةِ الْبَيْضَاءِ شَرْقِيِّ دِمَشْقَ وَأَنَّهُ يَقْتُلُ الدَّجَّالَ».

وَمَنْ فَارَقَتْ رُوحُهُ جَسَدَهُ لَمْ يَنْزِلْ جَسَدُهُ مِنْ السَّمَاءِ، وَإِذَا أُحْيِيَ فَإِنَّهُ يَقُومُ مِنْ قَبْرِهِ.

وَأَمَّا قَوْله تَعَالَىٰ: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [آل عمران: ٥٥] فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَعْنِ بِذَلِكَ الْمَوْتَ؛ إذْ لَوْ أَرَادَ بِذَلِكَ الْمَوْتَ؛ لَكَانَ عِيسَى فِي ذَلِكَ كَسَائِرِ الْمُؤْمِنِينَ، فَإِنَّ اللهَ يَقْبِضُ أَرْوَاحَهُمْ وَيَعْرُجُ بِهَا إلَى السَّمَاءِ، فَعُلِمَ أَنْ لَيْسَ فِي ذَلِكَ خَاصِّيَّةٌ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، وَلَوْ كَانَ قَدْ فَارَقَتْ رُوحُهُ جَسَدَهُ؛ لَكَانَ بَدَنُهُ فِي الْأَرْضِ كَبَدَنِ سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ أَوْ غَيْرِهِ مِنْ الْأَنْبِيَاءِ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَىٰ فِي الْآيَةِ الْأُخْرَى: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَـٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا ﴿١٥٧﴾ بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٧، ١٥٨].

فَقَوْلُهُ هُنَا: ﴿بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ يُبَيِّنُ أَنَّهُ رَفَعَ بَدَنَهُ وَرُوحَهُ كَمَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ أَنَّهُ يَنْزِلُ بَدَنُهُ وَرُوحُهُ؛ إذْ لَوْ أُرِيدَ مَوْتُهُ لَقَالَ: وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ؛ بَلْ مَاتَ. فَقَوْلُهُ: ﴿بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ يُبَيِّنُ أَنَّهُ رَفَعَ بَدَنَهُ وَرُوحَهُ كَمَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ أَنَّهُ يَنْزِلُ بَدَنُهُ وَرُوحُهُ؛ وَلِهَذَا قَالَ مَنْ قَالَ مِنْ الْعُلَمَاءِ: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ﴾ أَيْ: قَابِضُك، أَيْ: قَابِضُ رُوحِك وَبَدَنِك، يُقَالُ: تَوَفَّيْت الْحِسَابَ وَاسْتَوْفَيْته وَلَفْظُ التَّوَفِّي لَا يَقْتَضِي نَفْسُهُ تَوَفِّيَ الرُّوحِ دُونَ الْبَدَنِ وَلَا تَوَفِّيَهُمَا جَمِيعًا إلَّا بِقَرِينَةٍ مُنْفَصِلَةٍ..." إِلَىٰ آخر ما قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ.

❸ **العلامة الثالثة من العلامات الَّتِي ذكرها الْمُصَنِّفُ:** "طُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا".

قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّىٰ تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا، فَإِذَا طَلَعَتْ مِنْ مَغْرِبِهَا آمَنَ النَّاسُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ، فَيَوْمَئِذٍ ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام: ١٥٨]».

٤ **العلامة الرابعة:** "خُرُوج دَابَّةِ الأَرْضِ".

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لَا يُوقِنُونَ ﴿٨٢﴾﴾ [النمل: ٨٢].

❑ ثُمَّ قَالَ المُصَنِّفُ: "وَلاَ نُصَدِّقُ كَاهِناً وَلاَ عَرَّافاً، وَلاَ مَنْ يَدَّعِي شَيْئاً يُخَالِفُ الكِتَابَ والسُّنَّةَ وإِجْمَاعَ الأُمَّةِ".

☜ الكاهن: قَالَ البغوي: "هو الَّذِي يخبر عن الكوائن في مستقبل الزَّمَان، ويدَّعِي معرفة الأسرار، ومطالعة علم الغيب، وكان في العرب كهنةٌ يدَّعون معرفة الأمور، فمنهم من كان يزعم أنَّ له رئيسًا من الجن، وتابعةً تُلقي إليه الأخبار، ومنهم من كان يدَّعي أنه يستدرك الأمور بفهمٍ أُعْطِيَه".

☜ وَأَمَّا العرَّاف: فَقَالَ شيخ الإسلام في معناه: "العرَّاف اسمُ الكاهنِ والمُنَجِّم، والرَّمَّال ونحوهم ممن يتكلم في معرفة الأمور بهذه الطرق".

❊ وقد جاء في السُّنَّة النَّهي عن إتيان العرَّافين والكُهَّان وتصديقهم، فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَتَىٰ كَاهِنًا، أَوْ عَرَّافًا، فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ؛ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ».

✍ **فمن معتقد أهل السُّنَّة:** عدم تصديق الكُهَّان والعرَّافين، وزجر النَّاس عن إتيانهم عملًا بالنصوص، وهكذا من معتقدهم: عدم تصديق كلِّ مَنْ خالف القرآن وَالسُّنَّة وإجماع الأُمَّة.

❑ قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: "وَنَرَى الجَمَاعَةَ حَقًّا وَصَوَاباً، والفُرْقَةَ زَيْغاً وَعَذَاباً".

وَهٰذَا أَيْضًا عمل بالنصوص الحاثَّة عَلَىٰ لزوم الجماعة، وذمِّ الفُرقة، والنصوص في تقرير هٰذَا المعنى كثيرة جِدًّا معروفة.

❑ قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "وَدِينُ الله في الأرضِ وَالسَّماءِ وَاحِدٌ، وهُو دينُ الإِسْلَامِ، قَالَ الله تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران:١٩]، وَقَالَ: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة:٣].

وَهُو بَيْنَ الغُلُوِّ والتَّقْصِيرِ، وَبَيْنَ التَّشْبِيهِ والتَّعْطِيلِ، وَبَيْنَ الجَبْرِ وَالقَدَرِ، وَبَيْنَ الأَمْنِ وَالإِيَاسِ".

قَالَ المُصَنِّفُ: "وَدِينُ الله في الأرضِ وَالسَّماءِ وَاحِدٌ، وهُو دينُ الإِسْلَامِ"، ثُمَّ ذَكَرَ الدليل عَلَىٰ ذلك، فَقَالَ: "قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾، وَقَالَ: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾"، ثُمَّ بيَّن وسطية الإسلام بين المناهج المختلفة، وقد سبق الكلام عليها في الشرح.

❑ ثُمَّ قَالَ المُصَنِّفُ: "فَهَذَا دِينُنَا واعْتِقَادُنَا ظَاهِراً وَبَاطِناً، وَنَحْنُ بُرَآءُ إلى الله مِنْ كُلِّ مَنْ خَالَفَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وبَيَّنَّاهُ".

☝ يُبَيِّن المُصَنِّف هنا اعتقاده لكل ما ذكره في المتن، وتبرؤه مِمَّا يخالفه، وسبق بفضل الله تقرير الصحيح منه بالأَدِلَّةِ، وبيان ما لم يوفَّق فيه المُصَنِّف للصواب بالأَدِلَّةِ أَيْضًا.

❑ ثُمَّ قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "وَنَسْأَلُ اللهَ تَعَالَى أَنْ يُثَبِّتَنَا عَلَى الإِيمانِ، ويَخْتِمَ لَنَا بِهِ، وَيَعْصِمَنَا مِنَ الأَهْوَاءِ المُخْتَلِفَةِ، والآرَاءِ المُتَفَرِّقَةِ، وَالمَذَاهِبِ الرَّدِيَّةِ، مِثْلَ المشَبِّهَةِ، والمعْتَزِلَةِ، والجَهْمِيَةِ، والجَبْرِيَّةِ، والقَدَرِيَّةِ وَغَيْرِهم، مِنَ الَّذِينَ خَالَفُوا السُّنَّةَ والجَمَاعَةِ، وَحَالَفُوا الضَّلالَةَ، ونَحْنُ مِنْهُم بُرَآء، وَهُمْ عِنْدَنَا ضُلَّالٌ وأَرْدِيَاءُ.

وَبِالله العِصْمَةُ وَالتَّوْفِيقُ".

☝ هٰذَا ما ختم به المُصَنِّف كتابه، وهو دعاءٌ طيب مبارك، وبذا خُتِمَ التَّعْلِيْق عَلَىٰ هٰذَا الكتاب، والله أسأل أن يختم لنا بِالصَّالِحَاتِ، وأن يعصمنا من الأهواء المختلفة، والآراء المتفرقة.

وَالحَمْدُ لله رَبِّ العَالَمِيْن

وَالصَّلاةُ وَالسَّلامُ عَلَىٰ رَسُولِهِ الأَمِيْن

الأسئلة

السؤال: ما سبب اهتمام العُلَمَاء فِي شرح هذه الرسالة رغم ما فيها من بعض الأخطاء فِي العقيدة وكذلك (السفارينية)؟

الجواب: (**الرسالة الطحاوية**) -كما بيَّنَّا- رسالةٌ سلفية، إلا فِي مسائل معدودة، وكاتبها عالِمٌ معروفٌ بالسُّنَّة، وهو كان شافعيًّا ثُمَّ صار حنفيًّا، فالكتاب المُؤَلَّفْ لاشك أن المُؤَلَّفْ يعظمُ بِمؤِلفه، يَعْنِي: عندما تقرأ في مُؤَلَّفْ، فأهل العلم يحرصون عَلَىٰ مُؤَلفات العُلَمَاء.

وهذا يدلك عَلَىٰ أن لكتاب المُؤَلفْ اعتبار، فلما كان الطحاوي بهذه المثابة عند أهل العلم؛ فَإِن لكتاباته اعتبار، فهذا أولًا: عندما تنظر إِلَىٰ المؤلَّف نجد أن له مكانة رفيعة.

الأمر الثاني: أن المؤلِّفَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ فِي هذه الرسالة وافق أصول أَهْل السُّنَّة وَالجَمَاعَة وذكر مسائل نافعة، وإذا كانت الرسالةُ هكذا، وحصل فيها بعض الأخطاء؛ فإن الإنصاف: أَلَّا تُسقط الرسالةُ كلها لخطإٍ حصل فيه، بل يُنتفع منها، ويُنبه عَلَىٰ الخطأ، وهذه العادة الجارية لأهل العلم فِي كتبٍ كثيرة، يشرحونها، وينتفعون منها، ويُنبهون عَلَىٰ الأخطاء الواقعة فيها.

ثُمَّ إِن هذه الرسالة -كما قلت- لرجلٍ كان شافعيًّا ثُمَّ صار حنفيًّا، وأهل العلم عند تقرير المُعتقد والمسائل العقدية يحرصون عَلَىٰ بيان اتفاق أهل العلم عليها؛ لأن هذا أدعى لقبول من كان مُنتسبًا لهذه المذاهب.

من هنا نجد الشيخ/ ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي (**اجتماع الجيوش الإِسْلَامية**) عَلَىٰ أنه قرر علو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بأدلة الكتاب والسُّنَّة والعقل، وجاء بما يُفيد ذلك عَنْ كل الأنبياء الَّذِينَ وقف عَلَىٰ كلامهم فِي شيءٍ يُقرِّرون فيه هذه العقيدة، بالرغم من ذلك اعتنى ببيان ما عليه الأئمة المُتبعون، وببيان ما عليه أتباعهم، ليُفيد أن هذا المُعتقد -وهو علو الله- لم يختص به إمام ولم تختص به طائفة؛ بل هذا ما جاء به دين الله، وهذا الَّذِي عليه الأئمة المُتبعون وعليه أتباعهم، ومن زاغ عَنْ هذا؛ فقد خالف.

فـ (**العقيدة الطحاوية**) من هذا القبيل أَيْضًا، حتى تُبين أن المُعتقد الصحيح لا يختص به إِمَام، لا تختص به طائفة، فالمُعتقد الصحيح ذكره الحنبلي، وذكره الطحاوي، وذكره الشافعي، وذكره الحنفي، وذكره المالكي، ولا يختص هذا المذهب بطائفةٍ مُعينة.

هذا مما يحث أَيْضًا عَلَىٰ العناية بهذه العقيدة؛ لأنها عقيدةٌ صاحبها كان شافعيًّا ثُمَّ صار حنفيًّا، فتُبيِّن أن هذا المُعتقد لا يختص به الحنابلة، هُوَ مُعتقدٌ حنفي، ومُعتقدٌ شافعي، ومُعتقدٌ مالكي.

ومن هنا تجدر العناية بمسألة، وهي: النظر فِي العقائد الَّتِي كتبها أهلُ المذاهب، حتى يتبين للطالب أن هذه العقيدة عقيدةٌ عليها المذاهب، ولا يختص بها مذهب، وهذا ينفع الطالب، لاسيما عند مُناقشة من ينتسب إِلَىٰ مذهبٍ مُعين، ويظن أن أهل المذهب عَلَىٰ التأويل، أو أن أهل المذهب عندهم المُعتقد من قبيل علم الكلام وغيره، هذه بعض الأمور الَّتِي يُقال: إنها تدفع لقراءة هذا المتن عَلَىٰ رغم ما فيه من بعض المخالفات.

(**العقيدةُ السفارينية**) أَيْضًا منظومة، وأهل العلم يُيسرون العلم بنظمه، فلما نظم الناظمُ أبواب المُعتقد فِي منظومةٍ نافعة، عبارتها مُتقنة ومُحكمة، وكاتبها أَيْضًا معروفٌ بإرادة اتّباع منهج السلف، ويُعظم عُلَمَاء أَهْل السُّنَّة وَالجَمَاعَة، ولم يُخالف فيها إلا فِي مسائل معدودة؛ فالإنصاف الَّذِي جرى عليه أهل العلم: أن يُنتفع من هذه العقيدة، ويُنبه عَلَىٰ ما فيها من مُلاحظات، وبعض ما قيل فِي الكلام حول (**الطحاوية**) يُستصحب فيها.

السؤال: ما هي مُميزات متن (**العقيدة الطحاوية**)؟

الجواب: سبق ذكرُ شيءٍ يتعلق بهذا.

السؤال: ما هي أفضل الشروحات المُعاصرة لمتن (**العقيدة الطحاوية**)؟

الجواب: لم أطلع عليها، ولكن فيها أعلم أن الشيخ/ صالح آل الشيخ له شرح، وكذا الشيخ/ صالح الفوزان له شرح، وشروحهما لا تحتاج لمثلي أن يُثني عليها.

السؤال: هل هناك فرق بين العقيدة والتوحيد والمنهج؟

الجواب: أولًا: المنهج هُوَ الطريق الَّذِي يُسلك، يتقرب فيه المُسْلِم لله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى، فهذا يشمل العقيدةَ، والفقهَ، والآداب، وغير ذلك، يشمل الدين كله، فالعقيدةُ جُزءٌ من المنهج، وهي أهمُ جُزءٍ فيه.

العقيدة القضايا الغيبية: الإيمانُ بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره، فما يتعلقُ بالقضايا الغيبية يُعد عقدية، والمُراد: ما يتعلق بالقضايا الغيبية من حيث هُوَ؛ لأن بعضهم يَقُول: "**كل أمرٍ فقهي فيه جانبٌ عقدي، وهو جانب الإيمان**"، بأن الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى حكم به.

فنقول: المُراد بالقضايا الإيمانية -أي: القضية الغيبية-، أي: الَّتِي هي غيبية من حيث هي، فأما القضايا الفقهية؛ فليست أمورًا غيبية، إلا من جهة كون الإنسان يعتقدُ أن الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى هُوَ الَّذِي شرع، فالكلامُ حول الله، وحول الكتب، وحول الملائكةِ، وحول اليوم الآخر، وحول القدر خيره وشره؛ هذا كله يُعد من مسائل المُعتقد.

والتوحيد جُزءٌ من العقيدة؛ إِذًا المنهج أعم، ثُمَّ العقيدة، ثُمَّ التوحيد؛ لأن التوحيد يتعلقُ بربوبية الله وألوهيته وأسمائه وصفاته، وهذه المباحث بعض مباحث العقيدة، وليست هي كل مباحث العقيدة.

السؤال: هل مُرجئة الفُقَهاء مُبتدعة؟

الجواب: شيخ الإِسْلَام رَحِمَهُٱللَّهُ تَعَالَىٰ فِي **(الإيمان الأوسط)** بيَّن أن السلفَ بدَّعوهم، فيُرجع إِلَى كلام شيخ الإِسْلَام رَحِمَهُٱللَّهُ تَعَالَىٰ فِي **(الإيمان الأوسط)**.

السؤال: بالنسبة لإيمان أهل الكلام بالربوبية.

الجواب: فنعم أهل الكلام يؤمنون بالربوبية، إلا أن الزيغ الَّذِي حصل عندهم فِي الأسماء والصفات، لم يجعل إيمانهم فِي الربوبية كإيمان أَهْل السُّنَّة وَالجَمَاعَة، فليس الإيمان بالربوبية إيمانًا صافيًا.

السؤال: بما أن أقسام التوحيد ذكرها العُلَمَاء بالتتبع والاستقراء، فما المانع إذا زاد بعض أهل العلم: توحيد الحاكمية أو توحيد الاتباع؟

الجواب: توحيد الاتباع يتعلق بالنَّبِيِّ صَلَّالَلَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وأقسام التوحيد الَّتِي يذكرها العُلَمَاء تتعلق بالله، فنقول: نوحد الله فِي ربوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاته، وأما الاتباع؛ فَإِننا نُفرد النَّبِيَّ صَلَّالَلَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بالمُتابعة.

وهذا الدين قائمٌ على أصلين عظيمين:

- الإخلاصُ لله.
- وإفرادُ النَّبِيِّ صَلَّالَلَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بالمُتابعة.

فمن أراد بتوحيد المُتابعة: توحيد اتباع النَّبِيِّ صَلَّالَلَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وجعله مُتعلقًا بالنَّبِيِّ صَلَّالَلَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ؛ فهذا أمرٌ لا بأس به، ولكن أن يُجعل مع أقسام التوحيد المُتعلقة بالله؛ فلا وجه لهذا.

وأما الكلام حول توحيد الحاكمية فمعروفٌ مشهور جدًّا، وتوحيد الحاكمية أهلُ العلم عندما جعلوا التوحيد بالاستقراء: توحيد الربوبية، وتوحيد الإلهية، وتوحيد الأسماء والصفات؛ تجد أن توحيد الحاكمية مُندرجًا تحت توحيد الربوبية، أو تحت توحيد الإلهية، فلا حاجة لإبرازه.

وإلا يأتي أحدهم غدًا ويقُول: توحيد الصلاة، توحيد الزكاة، باعتبار أنه يعبد الله بإقامة الصلاة وإقامة الزكاة، فليس من المنهج العلمي أصلًا إبرازُ الفرد، هذه الأقسام المذكورة هي أنواع تحتها أقسام وأفراد، فلم يُبرزوا نوعًا، فمن أبرز توحيد الحاكمية لم يُبرز نوعًا، إنما أبرز مسألةً.

وهذا في المنهج العلمي أصلًا غير صحيح، ثُمَّ أهلُ العلم نظروا في المقصد من هذا وهم يعرفون من الَّذِي أراد هذا، ويعرفون طريقته، ويعرفوه منهجه، فبينوا أن هذا لا يجوز.

السؤال: ما الفرقُ بين نفي التمثيل ونفي التشبيه؟

الجواب: عدد من أهل العلم يجري في كلامهم نفيُ التمثيل ونفيُ التشبيه، ولا يُلاحظ أنهم يُريدون فرقًا بين التمثيل وبين التشبيه، وشيخ الإِسْلَامِ رَحِمَهُٱللَّهُ تَعَالَىٰ يرى الفرق بين التمثيل والتشبيه، وَهُوَ ما ذكره غَيْر واحدٍ من أهل العلم.

فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قَالَ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، فَقَالُوا: المُماثلة هِيَ الاتِّفاق من كُلِّ الوجوه، فالله عَزَّوَجَلَّ نفى أن يُماثله شيءٌ من كُلِّ الوجوه، وَأَمَّا التشبيه فهو المُماثلةُ في بعض الوجوه، لا في كلها، فاللهُ عَزَّوَجَلَّ لم ينفِ التشبيه، وَإِنَّمَا نفى سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ التمثيل، فنفى أن يُشابهه شيءٌ في الوجوه كلها، ولم ينفِ التمثيل.

ومن لاحظ هٰذَا المَلحظ؛ قَالَ: إن التشبيه لم يُنفَ لوجود القدر المُشترك، والقدر المُشترك هُوَ المعنى الكُلي الَّذِي يوجد في الأذهان، لا يوجد في الأعيان إِلَّا مضافًا، فعندما تَقُولُ: السَمع ينقدح في الذهن معنى، وَهٰذَا المعنى هُوَ إدراك المسموعات، هٰذَا المَعْنَى الكُلي يشترك فيه كُلّ مُتصفٍ بالسمع، وتنقطع المُشاركة عند إضافة السمع للموصوف المُعين.

فَقَالَ بعض من يُفرق بين التمثيل والتشبيه: إن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قَالَ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ولم يقل: "لَيْسَ كَشبهِهِ شَيْء"؛ لِأن الاشتراك موجودٌ في المَعْنَى الكُلي، فنفى اللهُ عَزَّوَجَلَّ المِثل، وَهُوَ المُساواة من كُلِّ الوجوه، ولم ينفِ الشبه؛ لوجود الاشتراك في المَعْنَى الكُلي الَّذِي بِهِ تُفهمُ الصفة، وبعضُ أهل العلم لا يُفرق بين هٰذَا وهٰذَا -واللهُ أَعْلَمُ-.

السؤال: أيهما أولى؛ التعبيرُ بلفظ المُماثلة أم المُشابهة؟

الجواب: هٰذَا مبني عَلَىٰ التفريق بينهما من عدم، فمن يرى التفريق بينهما؛ فَإِنَّ الأفضل أن يُعبَّر بنفي المُماثلة، لا بنفي المُشابهة، وَأَمَّا من لا يرى الفرق؛ فالأمرُ سيان، والواردُ في القُرْآن: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، فَحَتَّىٰ عند عَدم مُلاحظة الفَرق؛ يبدو أن التزام اللَّفْظ القُرْآني -واللهُ أعلم- هُوَ الأفضل.

ولكن أُنبهُ عَلَىٰ شيءٍ، وَهُوَ: أن من فهم الفرق بين التمثيل والتشبيه عَلَيْهِ أن لا يحمل كلام أهل العلم الَّذِينَ لا يُعرف عنهم الفرق عَلَىٰ هٰذَا -وَهٰذَا مُهم-، ففهمه شيء وفهم كلام العالم شيء، كلامُ العالم يُفهم باصطلاحه، إن علم من العالم أنهُ يُفرِّق؛ فعليه أن يفهم

كلام العالم عَلَىٰ التَّفْرِيْق، وإن علم من العالم أنهُ لا يُفرِّق؛ فالأمر بحسب اصطلاح من تَكَلَّمَ بِاللَّفْظِ.

السؤال: هل هُناك مُشابهة جائزة ومُشابهة مُمتنعة؟

الجواب: ذكرتُ في جواب السؤال اَلْأَوَّل: أن من قَالَ: إن الله عَزَّوَجَلَّ نفى المِثلَ ولم ينفِ المُشابهة لوجود المُشابهة، والأولى: التعبير بالاشتراك؛ لوجود الاشتراك في الْمَعْنَى الكُلي عند عدم إضافة الصفة إِلَىٰ الموصوف المُعين.

وَقَدْ ذكرت مِثْالًا، وَهُوَ السمع، عندما يُقَالُ: السمع هٰذَا معنى كُلي ينقدح في الذهن، يشترك فيه كُلِّ مُتصفٍ بالسمع، ثُمَّ عند إضافة السمع للموصوف المُعين ينقطع الاشتراك، فَإِنَّ سمينا هٰذَا القدر الكُلي مُشابهة؛ فتكون هٰذِه مُشابهة جائزة.

السؤال: ما الفرق بين المشيئة والإرادة الكونية القدرية؟

الجواب: هما بمعنى واحد، كما بين شَّيْخ الإِسْلَام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، المشيئة والإرادة الكونية القدرية بمعنى واحد.

السؤال: هل الرياءُ في الوضوء يُبطل صِحة الصَّلَاة؟

الجواب: الرياءُ في الوضوء، الرياء إن طرأ عَلَىٰ الْعَبْد في الْعِبَادَة، ثُمَّ دَفعه؛ فلا شيء عَلَيْهِ، ثُمَّ إن طرأ في الْعِبَادَة، وكانت العبادةُ بعضها يُبنى عَلَىٰ بعض؛ فَإِنَّ الإِمَام أحمد والطبريَّ رَحِمَهُمَاٱللَّهُ يريان أن الْعِبَادَة إن كان الرياءُ قَدْ طرأ في أثنائها، لا في أصلها، وَهِيَ مِمَّا يُبنى بعضه عَلَىٰ بعض؛ فَإِنَّ الْعِبَادَة صحيحة.

إِذًا الَّذِي وقع منه الرياءُ في الوضوء:

- إن كان الدافع له عَلَىٰ فِعل الوضوء الرياءُ؛ فالوضوء باطل.
- إن كان الرياءُ قَدْ طرأ أثناء الْعِبَادَة، ودفعه؛ فالوضوء صحيح.
- إن كان الرياءُ قَدْ طرأ أثناء الوضوء واستمر بِهِ، ولكن نيته في أصل الوضوء صحيحةٌ، ولا رياء في أصل الوضوء؛ فوضوؤه صحيح عَلَىٰ ما ذهب إليه الإِمَامُ أحمد والطبري وغيرهما، وحينها يكون وضوؤه صحيحًا.

وَهٰذَا الَّذِي يتصور من المُؤْمِن وَالْمُسْلِم أنهُ لا يعقد الْعِبَادَة من الأصل ابتغاء الرياء، فَهٰذَا بعيدٌ جِدًّا، وَإِنَّمَا المُؤْمِنوْنَ والْمُسْلِمونَ يُخشى عليهم من الرياء أثناء الْعِبَادَة، وَهٰذَا ما أتصور السؤال حوله.

عمومًا؛ إن كان قَدْ طرأ رياء في أصل الْعِبَادَة؛ فوضوؤه باطل، وحينها تكون صلاته فاسدة، وإن كان الرياءُ قَدْ طرأ أثناء الْعِبَادَة ولم يدفعه، والوضوء عِبَادَة يُبنى بعضها عَلَىٰ بعض؛ فلا تبطل عَلَىٰ قول عَلَىٰ ما ذهب إليه الإِمَامِ أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ والطبري، وَهُوَ الَّذِي ذكره ابْن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (**جامع العلوم والحِكَم**)، وحينها يكون وضوؤه صحيحًا مع الإثم، وصلاته أَيْضًا صحيحة -واللهُ أعلم-.

السؤال: نُريد تعليقًا عَلَىٰ هٰذِه القاعدة: "**كُلِّ صفات الكمال في المخلوق اللهُ أحقُّ أن يوصف بها ما لم توهم بنقص**"؟

الجواب: ذكرت الْكَلَام هٰذَا اليوم، وَهُوَ يتعلقُ بالمثل الأعلى لله عَزَّوَجَلَّ، وأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ هُوَ مُعطي الكمال، ومُعطي الكمال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ هُوَ أحقُّ بالكمال، فاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ له الأوصاف الحسنة.

فَإِذْا كان المخلوق مُتصفًا بوصفٍ حسنٍ من كُلِّ وجهٍ؛ فَإِنَّ الخالق الَّذِي أعطاه هٰذَا الوصَفَ الحسن أحقُّ بهذا الوصف، فمُعطي الحَسَن هُوَ أحقُّ بِهِ، ما لم يوهم هٰذَا الوصفُ نقصًا؛ إذْ الله عَزَّوَجَلَّ له الكمال المُطلق، وأوصافه كلها تدل عَلَىٰ كمالٍ مُطلق، فَإِنَّ كان الوصف حسنًا باعتبار المخلوق، كأن يكون ذا عيال أو أن يأكل أو أن يشرب؛ فَهٰذِه أوصافٌ حسنةٌ باعتبار المخلوق، فالحسنُ فيها نسبي، والله عَزَّوَجَلَّ الحسن الَّذِي يوصف بِهِ حسنٌ مُطلقٌ من كُلِّ وجه، وحينها فلا تدخل هٰذِه الأوصاف الَّتِي هِيَ من قِبَل الحسن النسبي في هٰذِه القاعدة.

السؤال: ما الفرق بين اسمي الرَّازق والرَّزَّاق؟

الجواب: الرَّازق اسم فاعل رازق عَلَىٰ زِنة فاعل، والرَّزَّاق فعال وَهٰذِه الصيغة من صيغ المُبالغة لاسم الفاعل، فحينها يكون الرَّزَّاق أبلغُ دلالةً عَلَىٰ كونه رازقًا من الرَّازق.

السؤال: لِمَاذَا رُجح القول بأن اسم الله الأعظم هُوَ الحي القيوم؟

الجواب: إن كان السَّائِلُ قَدْ فهم من كلامي ترجيح هٰذَا القول؛ فلم أُرده، وَإِنَّمَا ذكرت أَنَّهُ من أعظم أسماء الله، وإن كان سبق عَلَىٰ لساني شيءٌ يُفيد أن الاسم الأعظم؛ فهو سبق لسان وغير مُراد.

الاسمُ الأعظم في حد علمي وبحثي هُوَ "الله"، وأهل العلم بينوا أَنَّهُ الاسم الأعظم، يَعْنِي: عددٌ منهم بين أن اسم "الله" هُوَ الاسم الأعظم؛ لوروده في كُلِّ الأَحَادِيْثِ الَّتِي قِيلَ فيها: إنها قَدْ ورد فيها الاسمُ الأعظم.

منها: أن النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَمِعَ رجلًا يدعوا فيقول: "اللَّهُمَّ إني أسألك بأنك أنت الله الأحدُ الصمد الَّذِي لم يلد ولم يولد"، فَقَالَ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لقد سأل الله هٰذَا باسمه الأعظم الَّذِي إذا سُئل بِهِ أعطىٰ، وإذا دُعي بِهِ أجاب**».

فـ"الله" ومَعْنَاهُ: ذو الألوهية والعبودية عَلَىٰ خلقه أَجْمَعِيْنَ، كما فسَّره ابْن عَبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هُوَ الاسم الأعظم.

وذهب بعض أهل العلم إِلَىٰ أن "الحي القيوم" الاسم الأعظم، وَقَدْ ذكرتُ شيئًا لعله مِمَّا يقولون بِهِ وَهُوَ أن هذين الاسمين عليهما مدارُ أسماء الله عَزَّوَجَلَّ.

السؤال: قول القائل: يا وجه الله عند الاستغراب، هل هٰذِه من دعوة الصفة؟

الجواب: واللهُ أعلم هِيَ ليست من دعوة الصفة، وللشيخ ابْن عُثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ كلامٌ إِمَّا في هٰذِه، وَإِمَّا في لفظةٍ مثلها، وبين أن القائلين بهذا -أي: من يَقُولُ: يا وجه الله وغيره- لَيْسَ يُريد الصفة حال كونها حال تصورها مُنفكةً عَنْ الموصوف، وَإِنَّمَا يُريد دعاء المُتصف بهذه الصفة، وَهُوَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

السؤال: هل صفتي "السمع والبصر" ذاتيةٌ فعليةٌ؟

الشيخ: نعم صفتا "السمع والبصر" ذاتية فعلية، فالله عَزَّوَجَلَّ يسمع، ولكل صوتٍ حادث سمعٌ حادث: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١]، هٰذَا لَيْسَ سمعًا منذ الأزل، وَإِنَّمَا هٰذَا سمعٌ وجد بعد أن تكلمت المُجادِلة.

فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ صفاته الفعلية كلها، كما يُقرر أهل العلم؛ وسنتحدث حول هٰذَا بِإِذْنِ اللهِ: "**كُلِّ صفات الله الفعلية قديمةُ النوع حادثةُ الآحاد، كُلِّ صفات الله الفعلية قديمةٌ باعتبار نوعها حادثةٌ باعتبار آحادها**".

ومن فرَّق بين صفةٍ وصفة من صفات الله عَزَّوَجَلَّ الفعلية؛ فليأت بسَّلَف، فَالسَّلَفُ كلامهم في عدم التفريق بين صفةٍ وصفة، فكل صفةٍ فعليةٍ لله عَزَّوَجَلَّ فَهِيَ صفةٌ ذاتيةٌ من حَيْثُ نوعها.

السؤال: هل الموجود من أسماء الله تَعَالَىٰ؟

الشيخ: "الموجود" بيَّن ابْن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ أَنَّهُ مِمَّا يُخبر بِهِ عَنْ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ولا يُعد من الأوصاف.

السؤال: هل المعرفةُ قسيمةُ العلم؟

الجواب: ما المُراد بقسيمة العلم؟ أي أنها غَيْر العلم؟ إن كان يُريد أن المعرفة غَيْر العلم؛ فَهٰذَا ما ذهب إليه بعض أهل العلم، ومن هنا قَالُوا: «**تَعرَّف عَلَىٰ اللهَ فِي الرخاء؛ يعرفك في الشِدة**»، من باب الخبر وليس من باب الوصف؛ لِأَنَّ المعرفة لَا بُدَّ أن تُسبق بجهل بخلاف العلم. وَهٰذَا ما ذهب إليه ابْن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، وَهُوَ الَّذِي يذكره الشَّيْخ/ ابْن عُثيمين، فكلاهما يُفيدُ: أن المعرفة غَيْر العلم؛ إذْ المعرفة لَا بُدَّ أن تُسبق بجهل.

وَأَمَّا ابْن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ فَإِنَّهُ ذهب -فِيمَا يظهر من كلامه- إِلَىٰ أن المعرفة بمعنى العلم، وَذَلِكَ عند شرحه لقول النَّبِيّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**تَعرَّف عَلَىٰ اللهِ فِي الرخاء يعرفك في الشِدة**»، فعند هٰذَا الْكَلَام لم يُفرِّق ابْن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ بين المعرفة والعلم، وجعل علم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قسمين:

- عِلْمٌ عامٌّ.
- وَعِلْمٌ خاصٌّ.

والعلمُ الخاصّ يُفيدُ النصر والتسديد والتأييد، فـ -واللهُ أَعْلَمُ- أهلُ العلم في هٰذَا عَلَىٰ قولين:

منهم من يرى العلم والمعرفةَ بمعنًى واحد، وَهٰذَا ما يظهر من كلام ابْن رجب.

ومنهم من يرى أن العلم غيرُ المعرفة، وأن المعرفة لَا بُدَّ أن تُسبق بجهل، وحينها لا يصفون اللهَ عَزَّوَجَلَّ بالمعرفة، ويُخبرون عَنْ الله بالمعرفة، ويصفون الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ بالعلم.

السؤال: نُريد توضيحًا أكثر لقول العُلَمَاءِ: مُمكن الوجود، وواجب الوجود؟

الجواب: واجب الوجود يُراد بِهِ اللهُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ فوجودهُ واجبٌ أزلًا وأبدًا، هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَالآَخر سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، لا يفنى ولا يبيد، فوجوده واجب لذاته سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، لم يُوجده موجد، فواجب الوجود هُوَ الَّذِي وجودهُ لازمٌ لذاته، لم يوجده موجد وَهُوَ أزليٌّ أبدي.

أَمَّا مُمكن الوجود؛ فيُمكن وجوده ويُمكن عدم وجوده، ووجوده يكون بإيجاد غيره إياه، فالمخلوقاتُ كلها مُمكنة الوجود، فيجوز عدمها ويجوز وجودها، وإيجادها بموجد وَهُوَ: اللهُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

السؤال: ما المقصود بالصفات السلبية؟

الجواب: الصفات السلبية هي الصفات المنفية عَنْ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فهاتان صفتان سلبيتان منفيتان، ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ۝٤٦﴾ [فصلت: ٤٦]، هٰذِه صفةٌ سلبيةٌ منفية، فالصفاتُ السلبية هِيَ الصفاتُ المنفية عَنْ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

السؤال: ما الفرق بين الصفة الذاتية والفعلية؟

الشيخ: الصفة الفعلية ذاتية، ابْن القيم رَحِمَهُٱللَّهُ بين شيئًا مُهمًّا، وَهُوَ: أن مورد التقسيم لصفات الله لَيْسَت الصفة، وَإِنَّمَا ما يقوم بالذات، فعندما نَقُول: الصفة ذاتية وفعلية، هٰذَا يُفهم منه أن الصفة الفعلية لَيْسَت صفةً ذاتية؛ لأنا جعلنا مورد التقسيم الصفة.

ابْن القيم رَحِمَهُٱللَّهُ في (**النونية**) بين أن الصَّحِيْح: أن مورد التقسيم ما يقوم في الذات؛ لذلكم عندما ذكرت أقسام الصفات ذكرتها باعتبار ما يقوم في الذات، فَقُلْت: ما يقوم بذات الله عَزَّوَجَلَّ من الصفات أنواع، فالصفة الفعلية ذاتية، ولكن تتعلقُ بالمشيئة، وهناك صفات معاني مثلُ: العلم والقُدرة، هٰذِه أَيْضًا ذاتية، ولكنها لا تتعلق بالمشيئة، وهناك

صفات خبرية، وَهِيَ صفاتٌ أَيْضًا ذاتية ولا تتعلق بالمشيئة، كالوجه واليدين وغيرها من الصفات.

إِذًا الصفات كلها: الصفات الفعلية، الصفات المعنوية، الصفات الخبرية؛ كلها صفات ذاتية، ولكن الفرق بين الصفات الفعلية والصفات الخبرية والمعنوية: أن الصفات الفعلية تتعلقُ بالمشيئة.

السؤال: ما ضوابط كون الاسم من الْأَسْمَاء الْحُسْنَى؟

الجواب: بين شَّيْخ الإِسْلَام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أن الضابط هُوَ: أن يكون الاسمُ حسنًا من كُلِّ وجه، فَإِذا وجدنا اسمًا حسنًا من كُلِّ وجه؛ فَإِنَّهُ يصلح أن يكون اسمًا لله، وحينها فلا يُنفى ولا يُثبت إِلَّا بدليل.

فالاسمُ من أسماء الله عَزَّوَجَلَّ لَا بُدَّ أن يكون حسنًا من كُلِّ وجه: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، أي: الْأَسْمَاء الَّتِي بلغت في الْحُسْنِ كمالًا، وحينها إذا وجدنا اسمًا لَيْسَ حسنًا من كُلِّ وجه؛ فَإِنَّهُ يُنفى، وإن لم يرد بِهِ الدليل، وَقَدْ بَيَّنَّا هٰذَا قبلُ.

السؤال: هل تجوز دراسة متن في علم الْكَلَام لكي نفهم مطولات ابْن تَيْمِيَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ ونقاشاته مع أهل الكلام؟

السؤال: هل يجوز دراسة المنطق؟

الجواب: من احتاج إِلَىٰ هٰذَا بعد أن دَرس معتقد أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ دراسةً جيدة، وكان عنده إلمامٌ بسائر العلوم الشَّرْعِيَّة، فاحتاج إِلَىٰ دراسة علم الْكَلَام ليفهم المطولات ودراسة المنطق؛ فيجوز له -واللهُ أعلم-.

السؤال: ما الذي يترتب على قول أهل البدع القُرْآن مخلوق، وحكم من يقول بهذا القول، هل يَكفُر؟

الجواب: الذي يترتب على قول أهل البدع بأن القُرْآن مخلوق، يترتَّب على هذا عدد من المفاسد:

منها: مخالفة دلالة الوحْيَيْن، فالوحْيان قد دلاَّ على أن القُرْآن غير مخلوقٍ، فالقول بخلق القُرْآن فيه مخالفةٌ صريحةٌ لدلالة نصوص الوحيْن، وتكذيبٌ للنصوص، فالله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى يقول: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، فعطف سُبْحَانَهُوَتَعَالَى أمرهُ على خلقه، وأمرهُ يكون بكلامه، والله عَزَّوَجَلَّ بيّن أنَّ القُرْآن كلامُه: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦].

والنبي صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ جاءت عنه الأحاديث تُفيد أن القُرْآن كلام الله: «**ألا رجلٌ يحملُني إِلَىٰ قومِه لأبلِّغ كلام ربي**» أو كما قال النبي صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فهذه مخالفةٌ صريحةٌ لنصوص الوحيْن وتكذيبٌ لها.

من المفاسد كذلك: أننا إذا قُلنا بأن القُرْآن مخلوق، فهذا يعني: أن صفةً من صفات الله عَزَّوَجَلَّ مخلوقة، فالقُرْآن من كلام الله، وإذا كان القُرْآن مخلوقًا فكلامه مخلوق؛ ولذلك قُلنا: إن مسألة خلق القُرْآن أو القول في القُرْآن متفرعة على مسألة الكلام، كما يُقال، فإذا قيل: أن القُرْآن مخلوق؛ فكلام الله مخلوق، وهو جزءٌ من كلامه، وحينها فإن المخلوقات تكون قائمة بالله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى.

ومنها: إبطال كون الله عَزَّوَجَلَّ تكلَّم بالشرائع السماوية كلِّها، فالقول بأنَّ القُرْآن مخلوق، تترتَّب عليه مفاسد كثيرة.

وحُكم من يقول بهذا القول هل يكفُر؟

✍ أهل العلم فرَّقوا بين الجاهل والعالِم، والرازياني نقلا في معتقدهما، أن من قال بأن القُرْآن مخلوق وهو عالِمٌ؛ فقد كَفَر، وإن كان جاهلاً؛ فإنه يُبَدَّع.

السؤال: ما الحكمة من تنزُّل القُرْآن منجَّما؟

الجواب: الحكمة ذكرها الله عَزَّوَجَلَّ في كتابه، قال تَعَالَىٰ: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا ﴿٣٢﴾﴾ [الفرقان: ٣٢]، فإنزال القُرْآن منجَّمًا أمرٌ يحصل به تثبيتُ قلبِ النبي صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، بحيث ينزل عليه الوَحي في فترات، وَلَا شَكَّ أن نُزول الوَحي على النبي صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أمرٌ يُحصِّل به النبي

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طُمأنينة الفؤاد، وانشراحَ الصدر؛ بحيث تنزل عليه أحكام ربه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى من حينٍ إلى حين، وتنزل عليه أخبار ربه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى من حينٍ إلى حين، ويَنزل بالأخبار والأحكام ملكٌ كريم، فهذا فيه إشعار النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بملاحظة الله إياه، وبعنايته به، وغير ذلك من المعاني العظيمة، فيَحصُل بهذا تثبيت لفؤاده صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

السؤال: يقول: ذكرت -أحسن الله إليك- أنه أُنزل إلى البيت إلى بيت العزة، ثم أُنزل منجمًا، عند نزوله منجمًا، فهل سمعه جبرائيل من الله مرةً أخرى حسب الحوادث؟

الجواب: أقول: أولاً: وإليك أحسن الله عَزَّوَجَلَّ، وكأني أفهم من سؤال السائل أنه فهم من كلامي أنه أُنزل جملةً واحدة إلى بيت العزة، ثم صار ينزل من بيت العزة، منجَّما على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهذا ليس مقصودنا، وهذا خطأ.

القُرْآن في إنزاله المنجَّم لم ينزل من بيت العزة، القُرْآن أُنزل جملةً إِلَىٰ بيت العزة وانتهى، هذا التنزيل القرآني جملةً، أما تنزيل القُرْآن المنجَّم، فجبريل أخذه من الله سماعًا، ونزل به على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

- إذًا سماعُ جبريل للقرآن من الله عَزَّوَجَلَّ كان في تنزُّل القُرْآن منجَّمًا، فيأخذه جبريل سماعًا من ربه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وينزل به على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.
- وأما إنزال القُرْآن جُملةً، فكما جاء عن ابن عباس وكما بيَّن عددٌ من أهل العلم: أن القُرْآن أخذه جبريلُ من اللوح المحفوظ ونزل به إلى بيت العزة وانتهى الأمر؛ إذًا نفرِّق بين التنزُّلين وهذا أمرٌ مهم:

❊ أن سماع جبريل من الله، ثُمَّ إنزال القُرْآن على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هذا في تنزُّل القُرْآن منجَّمًا.

❊ في تنزُّل القُرْآن جملةً، أخذ جبريل القُرْآن من اللوح المحفوظ ونزل به إلى بيت العزة، فلم يسمع في إنزال المجمل القُرْآن، وإنما جبريلُ سمع القُرْآن من ربه في الإنزال.

السؤال: يقول إذا لم يُعدَّ النظر في كتاب الله بـ"إِلَىٰ أو في"، فما المراد به؟

الجواب: النظر إذا عُدِّي بـ"إِلَىٰ" فالمراد به: كما في قوله تَعَالَىٰ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]، فيراد به: الرؤية، وإذا عُدِّي بـ"في" فالمراد به التفكُّر، كما في قوله تَعَالَىٰ: ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٨٥].

وإذا لم يُعدَّ بـ"إِلَىٰ" ولا "في"، فالمراد به الانتظار، كما في قوله تَعَالَىٰ: ﴿انْظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِنْ نُورِكُمْ﴾ [الحديد: ١٣].

السؤال: ما المقصود شبه الرؤية بالرؤية لا المرئي بالمرئي؟

الجواب: أي: لم يُشَبِّه الله بالقمر، تشبيه المرئي بالمرئي، «**إنكم سترون ربكم كما ترون القمر**» أي: تشبيه الله بالقمر، هذا تشبيه المرئي بالمرئي، وأما تشبيه الرؤية بالرؤية، أي: تشبيه رؤية الإنسانِ القمرَ برؤية الإنسانِ اللهَ، ووجه الشَّبَه الوضوح، فكما أن رؤيتنا القمر ليلة البدر في غاية الوضوح، فكذلكم رؤيتنا الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يوم القيامة في غاية الوضوح، -والله أسأل أن يجعلني وإياكم ممن ينظر إلى وجه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ-، فهذا هو المقصود بتشبيه الرؤية بالرؤية، أي: رؤيتنا للقمر، نرى القمر بوضوحٍ حال كونه بدرا، فهكذا الله عَزَّوَجَلَّ يراه أهل الجنة بوضوح.

السؤال: حُكم من ينكر رؤية الله عَزَّوَجَلَّ؟

الجواب: شيخ الإسلام له كلام في هذا ولغيره أَيْضًا، وكلام شيخ الإسلام في رسالته لأهل البحرين، قال: "**وَالَّذِي عليه جمهور السلف: أن من جحد رؤية الله في الدار الآخرة فهو كافر، فإن كان ممن لم يبلغه العلم في ذلك، عُرِّف ذلك كما يُعرَف من لم تبلغه شرائع الإسلام، فإن أصرَّ علىٰ الجحود بعد بلوغ العلم له؛ فهو كافر**".

السؤال: هل يرى الله عَزَّوَجَلَّ غير المؤمنين في المحشر؟

الجواب: ذكرت هذا وأن الله عَزَّوَجَلَّ يراه المنافقين والكُفَّار ثم يحتجب عنهم، وليست رؤيتهم رؤية تنعُّم.

السؤال: هل من أنكر رؤية الله عَزَّوَجَلَّ يُعاقب بعدم رؤية الله عَزَّوَجَلَّ يوم القيامة؟

الجواب: من لم يرَ ويعتقد رؤية الله عَزَّوَجَلَّ إن كان جاهلاً؛ فإنه كما بيَّن شيخ الْإِسْلَام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ لا يكون كافرًا حينها، ومن لم يكن كافرًا وكانت أعماله تُدخِله الجنة ودخل الجنة؛ فإنه يرى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وَأَمَّا إن بلغته النصوص وعُرِّف بها تدلُّ عليه وأصرَّ على الجحود بعد بلوغ العلم؛ فهذا كافر، والكافر لا يرى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

السؤال: يقول ما الرد على من يستدل بقوله تَعَالَىٰ: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] على نفي رؤية الله؟

الجواب: هذا قد شرحناه في الدرس السابق، وَبَيَّنَّا أن الإدراك أعمُّ من الرؤية، ونفي الأعمّ لا يستلزم نفي الأخصّ، بل بيَّن بعض الأفاضل أن نفي الأعمّ يُفيدُ إثبات الأخصّ، فنفي الأعمّ لا يستلزم نفي الأخصّ، بل يفيد إثباته، فالله عَزَّوَجَلَّ نفى الأعمّ وهو الإدراك، فهذا يفيد إثبات الأخصّ وهو الرؤية، فنفي الإدراك لا يعني نفي الرؤية.

ومثال هٰذَا في مخلوقات الله، فالبحر يراه الإنسان ويقف أمامه، ولا يحيط به رؤيته، وهو مخلوقٌ من مخلوقات الله، ولله المثل الأعلى، فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يراه الإنسان ولا يدركه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ولا يحيط به رؤيةً، فنفي الإدراك لا يلزم منه نفي الرؤية، بل كما قال بعض أهل العلم: نفي الأعمّ وهو الإدراك يفيد إثبات الأخصّ، وهذا ذكره ابن تيمية رَحِمَهُ الله تَعَالَىٰ وهو كون نفي الأعم يفيد في إثبات الأخصّ.

السؤال: ما المقصود بقول العلماء: إن رؤية الربّ عَزَّوَجَلَّ نوعان: رؤية إكرامٍ ولذَّة، ورؤية حسابٍ وتقرير، ولمن تكون كل رؤية؟

الجواب: رؤية إكرام ولذَّة: رؤية المؤمنين لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في الجَنَّة، فإنها رؤية يتنعَّمون بها، وقد ذكرنا في هذا الدرس أن أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ متَّفقون عَلَىٰ التنعُّم بالنظر في وجهه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وأن الأشاعرة ينفون التنعُّم بالنظر، وإن كانوا يثبتون النظر إِلَىٰ الله لا في جهة، وأن النصوص المثبتة التنعُّم تردُّ عليهم.

ورؤية حسابٍ وتقرير، وشيخ الإسلام في رسالته لأهل البحرين بيَّن أن الذين يثبتون رؤية الكفَّار والمنافقين، يقولون: هي رؤية تعريف وتعذيب، هي رؤية تعذيب؛ لأن الكُفّار والمنافقين تزداد حسرتُهم بعد أن يروا الله، ثم يُحجَب عنهم.

يقول شيخ الإسلام: كاللص إذا رأى السلطان، ثم يحتجب عنهم؛ ليعظم عذابهم ويشتد عقابُهم، فهذه الرؤية -وهي رؤية التعريف والتعذيب- هي الرؤية التي تكون للمنافقين، عَلَىٰ قول أهل العلم، ولأهل العلم ولبعضهم للمنافقين والكُفَّار في عرصات يوم القيامة، فإنهم يزيد عذابهم بعد أن يروا الله، ثم يُحجَب عنهم.

السؤال: يقول هل رأى النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ ربَّهُ ليلة المعراج؟

الجواب: هذا ذكرناه في الدرس السابق، وأنَّ من أهل العلم من يرى أن الصَّحَابَة قد اختلفوا في هذه المسألة على قولين:

- فمنهم من يقول: أن النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ رأى ربه.
- ومنهم من يقول: إنه صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ لم يرَ ربه.
- ومنهم من يوفق بين القولين، فيقول: من نفى يريد أنه لم يره بعينيه، ومن أثبت يريد أنه رآه بقلبه، فالجميع متفقون على أن النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ رأى ربه بقلبه، والجميع متفقون على أن النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ لم يرَ ربه بعينيه.

وذكرتُ قول القرطبي بأن الرؤية القلبية بمعنى: أن الله عَزَّوَجَلَّ يخلق رؤيةً قلبية للنبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ كالرؤية البصرية.

السؤال: يقول ما المقصود بشيوخ الطريق؟

الجواب: "**شيوخ الطريق**" هذه العبارة ترد في كلام أهل العلم، ومنهم شيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّة، ويريد بهم: المشايخ الذين يعتمد الصوفية أقوالهم، وشيخ الإسلام يبين أن المشايخ المتقدمين؛ كالفضيل بن عياض، والجنيد، وغيرهما على الطريقة السلفية في المعتقد، وإنما زاغ القوم فيما بعد، فدخلوا في عِلم الكلام واعتقدوا ما فيه، و منهم: القشيري الذي رد عليه شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في كتابه (**الاستقامة**)؛ فإنه من متأخري الصوفية

الذين درسوا علم الكلام واعتقدوه، فمشايخ الطريق المتقدمون كالجنيد وكالفضيل بن عياض وغيرهما يبين شيخ الإسلام أنهم عَلَىٰ الأصول السلفية في المعتقد.

السؤال: هل تطبق أصول الفقه في مسائل الاعتقاد؟

الجواب: نعم، تطبق، فصيغُ العموم، وصيغ الخصوص، والإجماع، وغير ذلك، يُنتفَع منه في المسائل العقدية، وهذا بينه الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ في كتابه (**شرح الأصول من علم الأصول**)، وعندما أقول أصول الفقه تُطبَّق في مسائل الاعتقاد لا أعني أن كل أبواب أصول الفقه تطبَّق في مسائل الاعتقاد، فثَمَّ أبواب لا علاقة لها في باب المعتقد، ولكن ثَمَّ أبواب يستفاد منها في علم المعتقد، كالإجماع مثلاً.

فالإجماع إذا أجمع الصحابة على تسمية الله عَزَّوَجَلَّ باسمٍ، فإننا نسميه به، وإذا أجمعوا على وصف الله عَزَّوَجَلَّ بوصفٍ؛ فإننا نصفه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ به، وإن لم يرد الاسم أو يرد الوصف في القرآن أو السنَّة، وهذا بيَّنه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ.

وأَيْضًا صيغُ العموم، صيغ العموم يستفاد منها فهم النصوص، وهذه النصوص قد تكون نصوص دلَّت عَلَىٰ مسائل في المعتقد، وحينها نستفيد مثل: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، بَيَّنَّا أن "**كل**" من صيغ العموم، وأن "**كل**" في كل موضعٍ بحسبه، وقد أخذنا هذا، هذا فيه تطرُّق لمسألة من مسائل الأصول، واستفدنا منها في الرد على شُبهةٍ من شُبَه الجهمية، فأصول الفقه فيه فنٌّ فيه مسائل، ندرسها ونستفيد منها في فهم النصوص المتعلقة بالمسائل العقدية.

السؤال: ما الجواب عَلَىٰ من يقول: إن الإدراك بمعنى الرؤية؛ لأنه عن مسروق عن عائشة أنها قالت: من زعم أن محمدًا أبصر ربه فقد كذَب وفي رواية عَلَىٰ الله، فإن الله يقول: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ [الأنعام: ١٠٣].

الجواب: يريد السائل أن عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا فسَّرت الإدراك بالرؤية، وحينئذٍ فقوله تَعَالَىٰ: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ يفيدُ أن الأبصار لا تراه، فيقال: عائشة قطعًا تثبت أن الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ يُرى في الجَنَّة بِلَا شَكَّ ولا ريب، فهذا إجماع السلف، وحينها فإن عائشة وإن

فسَّرت الإدراك بالرؤية؛ فإن المراد: أنه لا يُرى في الدنيا، وَحِيْنَئِذٍ نفت رؤية النبي صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لربه، أي: في الدنيا.

فهذا إن كان يريد، أي: الذي يستدل بقول عائشة بأنها رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا فسَّرت الإدراك بالرؤية وهو يذهب ويعتقد ما تقوله عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا، فعليه أَيْضًا أن يذهب إِلَىٰ ما تقوله وتعتقده عائشة في أن الله عَزَّوَجَلَّ يُرَى في الآخرة.

ولكن القوم يعتقدون ثم يستدلون، ولا يعظمون السلف، ففي استدلالهم بهذا ما يخالف ما هم عليه؛ إذ هم لا يعظِّمون أقوال السلف، ولكن يبحثون عن الأقوال التي توافق معتقدهم فيستدلون بها عَلَىٰ ما اعتقدوه قبل.

✍ فالآن نقول لهذا الذي يقول إن عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا تفسِّر الإدراك بالرؤية، نقول: طيب، أنت تريد أن تأخذ بقول عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا، خُذ؛ فانفِ الرؤية في الدنيا مستدلاً بهذه الآية كما إن عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا نفت الرؤية -رؤية النبي صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ- في الدنيا مستدلةً بهذه الآية، وعليك أن تقول بما قالت به عائشة قطعًا وغيرها من السلف: بأن الله يُرى في الآخرة، وهو لن يفعل هذا؛ لأنه لا يريد أن يتبع السلف بهذا الاستدلال، وإنما هؤلاء: ﴿يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٧]، ويتبعون الأقوال الَّتِي يتوَّهمون أنها تدلُّ عَلَىٰ مذهبهم، وإن كانت في الحقيقة حجةً عليهم لا حجة لهم، هذا أولاً، وهو: أن عائشة استدلت بهذه الآية عَلَىٰ نفي الرؤية في الدنيا، فهي قطعًا تثبت الرؤية في الآخرة.

✍ ثم نقول: عائشة خالفها غيرها، إن ثبت هذا عن عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا وأنها تُفسِّر الإدراك بالرؤية، فإن عائشة قد خالفها غيرها رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا إذا ثبت عنها هذا فقد خالفها عدد من السلف، كما بين ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ، وحينها إذا وُجد الخلاف بين أهل العلم في تفسير آية؛ فيصار إِلَىٰ ما دل عليه السلف.

السؤال: ما هِيَ أشهرُ البِدع والأخطاء في مَسْأَلَة الإسراء وَالْمِعْرَاج عند بعض الناس؟

الجواب: **أشهرُ الأخطاء أَن يُقَالُ**: إن الإسراء وَالْمِعْرَاج كانا منامًا؛ فَهٰذَا خطأ وإن كان قَدْ وقع فيه بعض السَّلَف إِلَّا أنه خطا، وَقَدْ ذكرتُ أَن من مقاصدِ العُلَماءِ في ذِكرِ الإسراء والمعراج في كُتب المُعتقد: التنبيه عَلَىٰ أَن المِعْرَاج والإسراءَ لم يكونا منامًا.

ومن الأخطاء أَيْضًا أَن يُقَالُ: إن المِعْرَاج ثابتٌ ولا يدل عَلَىٰ علو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وَهٰذَا ما يقوله الأشاعرةُ، وَسَيَأْتِي النقاشُ معهم، وَهٰذَا تناقضٌ منهم، وبذا عابهم السجزي وغيره، وَقَدْ ذكرتُ أَيْضًا أَن من مقاصد ذِكر الإسراء وَالْمِعْرَاج في كتب المُعتقد: الاستدلال بمعراجه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَىٰ علو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

ومن الأخطاء أَيْضًا أَن يُقَالُ: إن الإسراء وَالْمِعْرَاج قَدْ تكررا؛ توفيقًا بين تعارضٍ في الظاهر، وَهُوَ لَيْسَ تعارضٌ عَنْ التحقيق، كما بين ابْن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغيره، وأن المِعْرَاج والإسراء لم يتكررا.

وهناك أخطاء أخرىٰ وَسَيَأْتِي التنبيه عَلَىٰ هٰذَا، وَقَدْ نبهنا عَلَىٰ شيءٍ من هٰذَا وَسَيَأْتِي التنبيه عَلَىٰ المزيد بِإِذْنِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ.

السؤال: ما هِيَ المقصود بشَطر الحُسن؟

الجواب: شَطر الشيء: نصفه، فيوسف عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ خصه الله بنصف الحسن، والنصف الآخر الخلق مُشتركون فيه، وهذا يدلُ عَلَىٰ عظيم حُسنه، وأنه أحسن الناس عَلَىٰ الإطلاق، وَقَدْ اختلف أهلُ العلم: أيهما أجمل يُوسُف عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أم النَّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟

✍ وظاهرُ الحَدِيْث يُرجحُ كون يُوسُف عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أجمل من النَّبِي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهٰذَا لا يَعْنِي أَن يُوسُف أفضل من النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ إذ المفضول قَدْ يتماز عَنْ الفاضل بخصيصةٍ ما، وَهٰذَا الَّذِي يظهر من كلام شَّيْخ الإِسْلَامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ؛ فقد بين أَن أجمل الأَنْبِيَاء يُوسُف عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وبين أَن هٰذَا لا يلزم منه تفضيله عَلَىٰ غيره من الأَنْبِيَاء.

ومن أهل العلم من قَالَ غَيْر هٰذَا، وهناك كلام كثير، فمنهم من قَالَ: شَطر الحُسن أي: شَطر حُسن آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، ومنهم من قَالَ غَيْر ذَلِكَ، ولكن ظاهر الحَدِيْث عَلَىٰ هٰذَا، وَهُوَ الَّذِي ذهب إليه شَّيْخُ الإِسْلَام.

السؤال: ما الثمرة الَّتِي تُبنى عَلَىٰ الخِلاف فِي مَسْأَلَة وقوع الإسراء وَالْمِعْرَاج بعد البعثة وقبل الهجرة؟

الجواب: الْمَسْأَلَة هٰذِه أنا ذكرتها لأبين أمرًا: وَهُوَ أن الإسراء وَالْمِعْرَاج لا نعلمُ بالليلة الَّتِي وقعا فيها بدليلٍ يدل عَلَىٰ ذَلِك، وَإِنَّمَا الدليلُ دل عَلَىٰ أَن الإسراء كان بعد البعثة وقبل الهجرة، فَهٰذَا الَّذِي دل عَلَيْهِ الدليل، أَمَّا شيءٌ زائدٌ عَلَىٰ ذَلِكَ من تحديد الليلة الَّتِي وقع فيها الإسراء وَالْمِعْرَاج؛ فلا دليل عَلَىٰ ذَلِك كما بين ابْن تَيْمِيَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغيره، أَمَّا الثمرة؛ الثمرة: فهم النصوص، وَهٰذَا مُهم جِدًّا.

السؤال: ما الْمَسَائِل العقدية الْمُستفادة من حادثة الإسراء وَالْمِعْرَاج؟

الجواب: مَسَائِل كثيرة، وَقَدْ ذكرنا بعضها فِي الدَّرْس السابق، وذكرنا بعضها فِي هٰذَا الدَّرْس، وسنذكر بعضها فِي الدَّرْس القادم، الْمَسَائِل كثيرة جِدًّا.

السؤال: عَنْ أنس بْنَ مالكٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**مررتُ عَلَىٰ موسىٰ ليلة أُسري بي عند الكثيب الأحمر وَهُوَ قائمٌ يُصلي فِي قبره**»، رواه مُسلم، وفي الحَدِيْث أَن موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ يُصلي وَالنَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أخبرنا أَن الْإِنْسَان إذا مات انقطع عمله، فكيف التوفيق بينهما؟

الجواب: نعم النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رأى موسى وَهُوَ يُصلي فِي قبره، وَالنَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْضًا أمَّ الْأَنْبِيَاء فِي الإسراء وَالْمِعْرَاج -كما هُوَ معلوم-، وأهل العلم يُبينون أَن الْعِبَادَة تكون من الناس فِي البرزخ، وتكون منهم أَيْضًا فِي الْآخِرَة.

ولكن لَيْسَ عَلَىٰ سَبِيل التَّكْلِيْف، وَإِنَّمَا عَلَىٰ سَبِيل التَّلَذُّذ بالعبادة، فَإِنَّ الْإِنْسَان يتلذذ بالعبادة، فيرجوا من الله أَن يعبده فِي البرزخ، فيعبده، كما عبده موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، ويرجوا من الله الله عَزَّوَجَلَّ أَن يعبده فِي الجَنَّة فيعبده، فَهٰذَا لا يُعارض كون الْآخِرَة لا ينقطع فيها التكليف، لا يُعارض؛ لِأَنَّ فعلهم لَيْسَ عَلَىٰ سَبِيل التَّكْلِيف، وأنهم مأمورون بهذا، وَإِنَّمَا يفعلونه عَلَىٰ جهة اللَّذَّة بالطاعة.

السؤال: بالنسبةِ لصلاةِ موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ في قبرِه، هل له علاقةٌ بموتهِ عندما خَرَّ صعِقا، لما طلبَ رؤية اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ...؟ إِلَىٰ آخر السؤال.

الجواب: لم يذكر وفقَ ما قرأتُ أحدٌ من أهلِ العلمِ تعلقًا لها بهذا.

وَأَمَّا قولهُ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**فَإِنَّ الناسَ يُصعقونَ يومَ القيامة، فأكون أول مَن يفيق، فأجدُ موسىٰ**...» إِلَىٰ آخرهِ، فَهٰذَا الصعق اختلف فيه أهل العلم.

وَالَّذِي ذكرهُ ابن كثير في تفسيره: أن هٰذَا صعقٌ يكونُ في المحشر -واللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ-، فيُجازى موسى بألا يُصعقَ مع مَن يُصعق، ومن أهل العلم مَن قَالَ غير هٰذَا.